PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وضع نظام إستصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان (SELDAS) ٢٠٠٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كلمة وزارة البيئة

أطلقت وزارة البيئة في نهاية العام ٢٠٠١، بدعم من جهات محلية ودولية، تقريراً حول واقع البيئة في لبنان، تناول شرحاً مفصلاً للضغوط البيئية التي تحدثها النشاطات البشرية بشكل يومي على البيئة، وانعكاساتها على الموارد الطبيعية. وبغية تحليل الوضع تحليلاً شاملاً وكاملاً، أتبعت الوزارة هذا التقرير، بدعم مستمر من شركائها المعتمدين، بدراسة حول الحجم الاقتصادي للتدهور البيئي، بينت أن الكلفة السنوية للتدهور البيئي في لبنان قاربت، في العام ٢٠٠٠، الخمس مائة وخمسة وستين مليون دولار أميركي //٥٦٥،٠٠٠،٠٠٠ $// أي ٣،٤% من الناتج المحلي العام. الرسالة من هذه الدراسات بغنى عن التعبير؛ فضرورة التحرك والتحرك الآن لحماية البيئة والحد من استنزاف مواردها الطبيعية قد أصبحت ملحة. إلا أن التحرك والانتقال من الأحاديث التنموية إلى الفعل والتطبيق تعترضهما عوائق كثيرة، من قدرات مؤسساتية إلى إمكانيات مالية مروراً بالخبرات الفنية، جميعها أمور تستلزم العودة إلى النصوص التشريعية للتأكد من شمولية ما تطرقت إليه في موضوع حماية البيئة. فكما ذكر دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتدريب في التشريع البيئي، "وحدها القوانين والأنظمة التي تراعي خصائص بلد ما كفيلة للانتقال من الحديث عن التنمية إلى الفعل والتطبيق".

تماشياً مع ذلك، عمدت وزارة البيئة إلى جعل "تفعيل العمل في التشريع البيئي المحلي والإقليمي والدولي" أحد أبرز بنود استراتيجيتها. وتطبيقاً لذلك، نفذت وزارة البيئة، ابتداء من العام ٢٠٠٣، مشروع "تقوية القدرات في مجال استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان"، بدعم من الاتحاد الأوروبي – برنامج لايف للبلدان الأخرى ومشاركة كل من كرسي الاونسكو - كوستو في جامعة البلمند وشركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد. شكل تشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم، موضوع هذا الكتاب، المحور الأساس من هذا المشروع.

فما هي بالمطلق الأمور أو النشاطات البشرية التي ينبغي أن تُشرّع أو أن تُنظّم من حيث تأثيرها المحتمل على البيئة بعناصرها الأربعة، المياه والهواء والأرض والكائنات الحية؟ وهل تطرقت القوانين والأنظمة اللبنانية (الصادرة قبل ٢٠٠٣/١٢/٣١) إلى هذه الأمور بشكل شامل أم هناك بعض الثغرات؟ وما هو واقع التطبيق من حيث قابلية النصوص الموجودة للتطبيق ومدى تطبيقها؟ جميعها أسئلة يحاول كتاب "وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان" الإجابة عليها.

إن هذا الكتاب ما كان ليبصر النور لولا مبدأ أساس آخر من استراتيجية الوزارة ألا وهو "تفعيل الشراكة مع القطاعين العام والخاص لا سيما الهيئات الأكاديمية والتربوية". فكتاب "وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان" هو حصيلة شراكة ثلاثية الأطراف جمعت ما بين وزارة البيئة، وكرسي الأونسكو-كوستو في جامعة البلمند وشركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد، محاولة تحريك الموارد الفكرية والمهنية الساكنة لديها. من شأن مثل هذه التجربة أن تساهم، عبر استخدامها في مجالات أخرى، مساهمة أساسية في حماية البيئة وبالتالي رفع لبنان إلى مستوى البلدان النامية والمساهمة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة.

إن وزارة البيئة، إذ تتمنى أن يحظى هذا الكتاب على اهتمام القراء، تأمل أن يكون أداة فعالة لكل المعنيين بالشأن البيئي، أعلميين كانوا أو حقوقيين، من القطاع العام أو الخاص، للمشاركة في المسيرة الآيلة إلى حماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية. في النهاية، لا بد من التوضيح أن الاستفادة القصوى من نتائج كتاب "وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان" لن تكون ممكنة إلا عبر النقد البناء لمضمونه بغية تحسين الطبعات المستقبلية التي تأمل الوزارة إصدارها بشكل دوري، على ضوء المستجدات في حقل التشريع البيئي. وبالتالي، فإن الوزارة تبقى متلهفة للحصول على انطباعات القراء وآرائهم وملاحظاتهم على العنوان التالي:

قسم القضايا والشؤون القانونية
دائرة الديوان – المديرية العامة للبيئة - وزارة البيئة
بيروت، ص.ب.: ٢٧٢٧ - ١١ رياض الصلح – لبنان
legal_affairs@moe.gov.lb

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كلمة جامعة البلمند

هذا الكتاب هو ثمرة جهود جادة وملتزمة لفريق عمل متنوع يجمع بين جامعة البلمند ووزارة البيئة والقطاع الخاص ضمن إطار مشروع رائد رأى فيه كرسي "اونيسكو - كوستو" وجامعة البلمند الحاضنة لذلك الكرسي وسيلة اضافية لتلبية حاجات الوطن الإنمائية والقطاعية، اعتماداً على ما يمكن توفيره من خيرات وطاقات وموارد، وتعاونا في كل ذلك مع كافة المعنيين واصحاب الاهتمام.

لقد كان من شأن هذا الكتاب تلازما مع مشروع " تقوية القدرات في مجال استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان" الممول من قبل برنامج "لايف" للاتحاد الأوروبي، أن اثبت جدوى الشراكة التلازمية بين القطاعات الأكاديمية والعامة والخاصة، الساعية الى تحقيق حاجات الوطن الإنمائية والقطاعية. أضف إلى ذلك إثباته أهمية الشراكة كوسيلة لاستقطاب الموارد التقنية والمادية دعما لجهود التنمية الوطنية والقطاعية وتوفيرا لفرص إضافية في مجال الإنتاج الأكاديمي والعلمي والمهني.

هذا الكتاب والمشروع الذي أطلق منه، شهادة لا يداخلها شك لقدرة الطاقات الوطنية على الإبداع والإنتاج واستقطاب الموارد اللازمة وتحريك الطاقات والخبرات متى تأمن الحد الأدنى من الالتزام والدعم الإداري والمؤسساتي القائم على مبادئ واضحة وملتزمة.
ولعل الأهم في ما يتعلق بهذا الكتاب وبالمشروع الذي انطلق منه هو قيامه مثالاً اضافياً على أهمية الجامعة وجدواها أكاديمياً وادارياً، كعنصر أساس وكعامل أول وكمركز ضروري مميز ضمن إطار جهود التنمية الوطنية والقطاعية وفي مجال التطوير العلمي والأكاديمي.
فالمنهجية الأكاديمية ومنهجيات البحث العلمية لا يمكن الاستغناء عنها وتخطيها في عمليات التنمية والتطوير والتجاوب مع حاجات المجتمع. ومن مسؤوليات الجامعات إبراز هذا الأمر وتأكيده وإثباته.

إن في الشراكة بين الكرسي وجامعة البلمند من جهة وبين وزارة البيئة من جهة أخرى مثالا حيا لجدوى التعاون وأهميته ضمن إطار المصالح الوطنية والعلمية المشتركة. فهو مثال نريده مؤثرا على طالبي العلم والملتزمين الإنتاج العلمي والأكاديمي والمعنيين بحاجات المواطن والوطن سياسة عامة وتفصيلا.

كما أن في شراكة الكرسي والقطاع الخاص مثالا لجدوى ولأهمية استقطاب طاقات القطاع الخاص، دعما للعمليات الأكاديمية وأنشطة البحث العلمي وبرامجه، ذلك لما يمكن تحقيقه من فرص مميزة للأكاديميين ومهنيي القطاع الخاص.

ومن أهداف الكتاب أيضا التزام منهجية واضحة مميزة في الكثير من جوانبها. فهو نتاج بحثي وتحليلي من شأنه دفع التشريعات البيئية في لبنان وغيره من البلدان ودرسها وتطويرها، فهذه المنهجية صالحة لأن تكون مثالا يحتذى في دراسات قطاعية أخرى وفي بلدان أخرى، كما أنّ من شأنها وقد أوضحت مرجعيات الكتاب، ان تجعله قابلا للتحديث ودائم الجدوى بالنسبة إلى حاجات كافة المعنيين.

إن إصدار هذا الكتاب وتنفيذ مشروع " تقوية القدرات في مجال استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان" يؤسسان لفهم أعمق يتناول ديناميكية الشراكة بين القطاعات الأكاديمية والعامة والخاصة ومستلزمات نجاح هذه الشراكة في مواجهة ما قد يؤثر عليها من سلبيات وتحديات وعقبات، وذلك في سبيل ما يعود بالفائدة على كافة المعنيين.

إن كرسي أونيسكو - كوستو وجامعة البلمند الحاضنة له يضعان هذا الكتاب بتصرف المعنيين على أمل أن يكون مفيداً للملتزمين والعاملين في كل ما يتعلق بالتشريعات البيئية وبقضايا البيئة وبتحديات البحث العلمي المنهجي الهادف إلى التطوير والتنمية. كما يضعان هذا الكتاب بتصرف الأكاديميين والباحثين علّه يشكل نقطة انطلاق ومرجعاً لتحقيق ما هو أفضل وأشمل في حقله علمياً وبحثياً وأكاديمياً.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تنبيه

المعلومات التي جاءت في هذا الكتاب ترد كمراجع فقط. ان مؤلفي هذا الكتاب والمشرفين على اصداره، وبالرغم من انهم قد جهدوا لتقديم معلومات دقيقة، لا يتحملون اي مسؤولية، مهما كانت، متصلة او ناشئة عن تجميع المعطيات ونتائجها وتفسيرها او استعمالها من قبل الغير.

Notice

The information contained in this book is provided for reference only. Although the authors and editors thereof have exerted best efforts to present the information accurately, they do not assume any responsibility whatsoever in connection with or resulting from the gathering of data, findings and interpretation or use thereof by third parties.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

هذا الكتاب

منذ العام ٢٠٠٠ وفكرة تعزيز العمل في التشريع البيئي عبر تشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم تراود المديرية العامة للبيئة. تبلورت هذه الفكرة، بمساعدة كل من كرسي الأونسكو -كوستو في جامعة البلمند وشركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد، لتصبح وثيقة مشروع تحت عنوان "تقوية القدرات في مجال استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان" قُدمت للاتحاد الأوروبي/ برنامج لايف للبلدان الأخرى في تشرين الثاني ٢٠٠١، وحظيت بالدعم المادي المطلوب في أيلول ٢٠٠٢.

شرع الشريكان (وزارة البيئة وكرسي الأونسكو -كوستو في جامعة البلمند) والاستشاري المساعد (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد) بتنفيذ المشروع ابتداء من آذار ٢٠٠٣، وتحديداً النشاط الأول والرئيس منه المتعلق بتشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم. فراحت الصورة تغدو أكثر وضوحاً لتترجم بمنهجية عمل دقيقة ومفصّلة، موضّحة في هذا الكتاب، كانت خلاصتها كتاب

وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان

هذا الكتاب هو ثمرة ما يلي:

المشروع: تقوية القدرات في مجال استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان

الفرقاء: وزارة البيئة، كرسي الأونسكو -كوستو في جامعة البلمند، شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد

العنوان: وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان

المفهوم/ الفكرة: برج هتجيان (وزارة البيئة)

الإشراف العام: نديم كرم (جامعة البلمند)

التنسيق والإدارة: منال مسلّم (كرسي الأونسكو -كوستو، جامعة البلمند)
رامز كيّال (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد)

المنهجية والتصميم العام: نديم كرم (جامعة البلمند)
برج هتجيان (وزارة البيئة)
منال مسلّم (كرسي الأونسكو -كوستو، جامعة البلمند)
رامز كيّال (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد)
ريم فياض (وزارة البيئة)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

البحث:
- رامز كيّال، وليد شاهين، ريكاردو خوري، دارين المولى، ليال نعيمي، لمى مغامس (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد)
- مايا أبي زيد ضو، جمال التكلي (وزارة البيئة)
- منال مسلّم، كارلا حنا (كرسي الأونسكو -كوستو، جامعة البلمند)

هيكلية التقارير: رامز كيّال (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد)

كتابة مسودة التقارير:
- رامز كيّال، عصام قيسي، وليد شاهين، فريد كرم، وليد ناصر، علي عانوتي، دارين المولى، ليال نعيمي (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد ومستشاريها)
- ريم فياض (وزارة البيئة)
- كارلا حنا (كرسي الأونسكو -كوستو، جامعة البلمند)

المراجعة الفنية: رامز كيّال (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد)
المراجعة القانونية: نصري دياب، منصور بو صادر (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد ومستشاريها)
المراجعة اللغوية: فريد مراد، غي حلاق (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد ومستشاريها)
المراجعة المنهجية: منال مسلّم، كارلا حنا (كرسي الأونسكو -كوستو، جامعة البلمند)

التنقيح النهائي:
- نديم كرم (جامعة البلمند)، منال مسلّم وكارلا حنا (كرسي الأونسكو -كوستو، جامعة البلمند)
- برج هتجيان، مايا أبي زيد ضو وسمر مالك تحت إشراف هند جبران، ريم فياض (وزارة البيئة)
- ريكاردو خوري ودارين المولى (شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد)

تصميم التخطيط: شركة غرافيتي

الطبع: تيبو برس

جميع الحقوق محفوظة لوزارة البيئة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

هيكلية الكتاب

كلمة وزارة البيئة iii
كلمة جامعة البلمند v
تنبيه vii
هذا الكتاب ix
هيكلية الكتاب xi
المنهجية المتبعة لتشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم xxvii
ملاحظة هامّة للقارئ xxxiiii

تقرير البناء والبيئة
المقدمة ١
الجزء الأول: مواد البناء المستخرجة من الأرض ١
الباب الأول: التعاريف ١
الباب الثاني: تنظيم القطاع ٢
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٢
الفصل الثاني: المعايير والشروط ٣
الفصل الثالث: التراخيص ٤
الفصل الرابع: المراقبة ٦
الفصل الخامس: الاقفال ٧
الفصل السادس: الأمور المالية ٧
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٨
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٨
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٨
القسم الأول: أصول الإدعاء ٨
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٨
القسم الثالث: الاجتهادات ٩
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ٩
الجزء الثاني: أعمال البناء والإنشاء ١٠
الباب الأول: التعاريف ١٠
الباب الثاني: تنظيم القطاع ١٠
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ١٠
الفصل الثاني: المعايير والشروط ١٠
القسم الأول: قطع الأشجار ١٠
القسم الثاني: أعمال الحفر والهدم والردم ١١
القسم الثالث: التصميم ومواد البناء ١١
القسم الرابع: الملوثات ١٢
القسم الخامس: البنى التحتية والخدمات ١٣
القسم السادس: النفايات والردم ١٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: التراخيص ١٤
الفصل الرابع: المراقبة ١٦
الفصل الخامس: الامور المالية ١٧
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ١٨
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ١٨
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ١٨
القسم الأول: أصول الإدعاء ١٨
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ١٨
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ٢٠
الخلاصة ٢٠

تقرير إستعمال الأراضي والبيئة

المقدمة ٢٢
الجزء الأول: التعاريف والتصنيف ٢٣
الجزء الثاني: إدارة القطاع ٢٤
الباب الأول: تنظيم المناطق ٢٤
الفصل الأول: تنظيم القطاع ٢٤
القسم الأول: التخطيط والدراسات ٢٤
القسم الثاني: المعايير والشروط ٢٥
الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٢٧
الباب الثاني: المرافق الصناعية ٢٨
الفصل الأول: تنظيم القطاع ٢٨
القسم الأول: التخطيط والدراسات ٢٨
القسم الثاني: المعايير والشروط ٢٨
القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات ٢٩
القسم الرابع: الأمور المالية ٣٠
الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٣١
الباب الثالث: البناء والبنى التحتية ٣٢
الفصل الأول: تنظيم القطاع ٣٢
القسم الأول: تخطيط ودراسات ٣٢
القسم الثاني: المعايير والشروط ٣٣
القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات ٣٤
الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٣٤
الباب الرابع: المواقع الطبيعية ٣٤
الفصل الأول: تنظيم القطاع ٣٤
القسم الأول: تخطيط ودراسات ٣٤
القسم الثاني: المعايير والشروط ٣٧
القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات ٣٧
القسم الرابع: الأمور المالية ٣٨
الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٣٨
الباب الخامس: المواقع الأثرية ٣٩
الفصل الأول: تنظيم القطاع ٣٩
القسم الأول: التخطيط والدراسات ٣٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثاني: المعايير والشروط ٣٩
القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات ٣٩
الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٤٠
القسم الأول: الإجراءات الإدارية ٤٠
القسم الثاني: الإجراءات القضائية ٤١
الباب السادس: الأملاك العمومية وأملاك الدولة الخصوصية ٤١
الفصل الأول: تنظيم القطاع ٤١
القسم الأول: التخطيط والدراسات ٤٢
القسم الثاني: المعايير والشروط ٤٢
القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات ٤٢
القسم الرابع: الأمور المالية ٤٥
الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٤٥
القسم الأول: الإجراءات الادارية ٤٥
القسم الثاني: الإجراءات القضائية ٤٦
الباب السابع: الموارد الطبيعية والثروات الوطنية ٤٧
الفصل الأول: تنظيم القطاع ٤٧
القسم الأول: التخطيط والدراسات ٤٧
القسم الثاني: المعايير والشروط ٤٧
القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات ٤٧
القسم الرابع: الأمور المالية ٤٩
الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٥٠
القسم الأول: الإجراءات الإدارية ٥٠
القسم الثاني: الإجراءات القضائية ٥٠
الجزء الثالث: النصوص الإطارية الدولية والمحلية ٥١
الباب الأول: الخبرة الدولية في تنظيم المناطق ٥١
الباب الثاني: قانون حماية البيئة ٥٢
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٥٢
الفصل الثاني: الأمور المالية ٥٢
الفصل الثالث: الإجراءات الإدارية ٥٣
الفصل الرابع: العقوبات ٥٣
الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ٥٤
الخلاصة ٥٤

تقرير النقل والبيئة
المقدمة ٥٧
الجزء الأول: قطاع النقل البري ٥٨
الباب الأول: التعاريف ٥٨
الباب الثاني: تنظيم القطاع ٥٨
الفصل الأول: البنى التحتية: الطرق ٥٨
القسم الأول: التخطيط والدراسات ٥٨
القسم الثاني: المعايير والشروط ٥٩
القسم الثالث: التراخيص ٦٠
القسم الرابع: التنفيذ والمراقبة ٦١
القسم الخامس: تشغيل المشاريع وتأمين الصيانة ٦١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: المركبات والسير ٦١
القسم الأول: التخطيط والدراسات ٦١
القسم الثاني: المعايير والشروط ٦٢
القسم الثالث: التراخيص ٦٥
القسم الرابع: المراقبة ٦٦
القسم الخامس: الأمور المالية ٦٨
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٦٩
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٦٩
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٦٩
القسم الأول: أصول الادعاء ٦٩
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٦٩
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ٧٢
الفصل الأول: الأبحاث والتنمية ٧٢
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٧٢
الجزء الثاني: قطاع النقل البحري ٧٢
الباب الأول: التعاريف ٧٢
الباب الثاني: تنظيم القطاع ٧٣
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٧٣
الفصل الثاني: المعايير والشروط ٧٣
الفصل الثالث: التراخيص ٧٤
الفصل الرابع: المراقبة ٧٥
الفصل الخامس: الأمور المالية ٧٦
الفصل السادس: تشغيل المشاريع وتأمين الصيانة ٧٦
الفصل السابع: إدارة الحالات الطارئة ٧٦
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٧٦
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٧٦
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٧٦
القسم الأول: أصول الادعاء ٧٦
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٧٧
القسم الثالث: الاجتهادات ٧٧
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ٧٧
الفصل الأول: الأبحاث والتنمية ٧٧
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٧٧
الجزء الثالث: قطاع النقل الجوي ٧٨
الباب الأول: التعاريف ٧٨
الباب الثاني: تنظيم القطاع ٧٨
الفصل الأول: المعايير والشروط ٧٨
الفصل الثاني: التراخيص ٧٩
الفصل الثالث: المراقبة ٧٩
الفصل الرابع: إدارة الحالات الطارئة ٧٩
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٧٩
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٧٩
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٧٩
القسم الأول: أصول الادعاء ٧٩
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٧٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ٨٠
الجزء الرابع: الوقود ٨٠
الخلاصة ٨٠

تقرير الطاقة والبيئة

المقدمة ٨٣
الجزء الأول: التعريف ٨٣
الباب الأول: الطاقة المتجددة ٨٣
الباب الثاني: الطاقة غير المتجددة ٨٤
الباب الثالث: بدائل الفيول ٨٥
الباب الرابع: التنقيب والإنتاج ٨٥
الباب الخامس: التخزين ٨٥
الباب السادس: النقل والتوزيع والبيع ٨٥
الباب السابع: الاستخدامات ٨٦
الفصل الأول: الاستخدام الصناعي ٨٦
الفصل الثاني: توليد الكهرباء ٨٦
الجزء الثاني: مصادر الطاقة ٨٦
الباب الأول: إدارة القطاع ٨٦
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٨٧
الفصل الثاني: المعايير والشروط ٨٨
القسم الأول: التخزين الصناعي ٨٨
القسم الثاني: مستودعات التخزين الجمركية ٨٩
القسم الثالث: التخزين في مجمّع المشتقات النفطية ٨٩
القسم الرابع: التخزين في محطات توزيع المحروقات السائلة ٩١
القسم الخامس: خزانات المحروقات والتنظيم المدني ٩١
القسم السادس: في قطاع الصناعة ٩٤
القسم السابع: في قطاع النقل ٩٤
الفصل الثالث: التراخيص ٩٥
القسم الأول: المستودعات الجمركية للمواد النفطية ٩٦
القسم الثاني: المستودعات الصناعية ٩٦
الفصل الرابع: المراقبة ٩٧
القسم الأول: المراقبة الذاتية ٩٧
القسم الثاني: المراقبة الإدارية ٩٨
الفصل الخامس: الأمور المالية ٩٩
القسم الأول: الرسوم والضرائب ٩٩
القسم الثاني: المحفزات والتعويضات ٩٩
الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة ١٠٠
الباب الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ١٠١
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ١٠١
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ١٠١
القسم الأول: أصول الإدعاء ١٠١
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ١٠١
الباب الثالث: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ١٠٢
الجزء الثالث: إنتاج/استهلاك الطاقة ١٠٢
الباب الأول: إدارة القطاع ١٠٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: التخطيط والدراسات ١٠٢
القسم الأول: مؤسسة كهرباء لبنان ١٠٣
القسم الثاني: اللجنة المركزية للطاقة ١٠٤
الفصل الثاني: المعايير والشروط ١٠٥
الفصل الثالث: التراخيص ١٠٦
الفصل الرابع: المراقبة ١٠٨
الفصل الخامس: الأمور المالية ١٠٨
القسم الأول: الرسوم والضرائب ١٠٨
القسم الثاني: المحفزات والتعويضات ١٠٨
الباب الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ١٠٩
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ١٠٩
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ١٠٩
القسم الأول: أصول الإدعاء ١٠٩
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ١٠٩
الباب الثالث: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ١٠٩
الخلاصة ١١٠

تقرير الصناعة والبيئة

المقدمة ١١١
الجزء الأول: التعاريف ١١٢
الباب الأول: المؤسسات المصنفة ١١٢
الباب الثاني: الصناعات ١١٣
الجزء الثاني: الإطار العام ١١٤
الباب الأول : التخطيط والدراسات ١١٤
الفصل الأول: تصنيف المناطق ١١٤
الفصل الثاني: تصنيف المؤسسات ١١٦
الفصل الثالث: التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) ١١٧
الباب الثاني: آلية اصدار التراخيص ١١٧
الباب الثالث: المعايير والشروط ١٢٠
الفصل الأول: مرحلة الإنشاء والبناء ١٢٠
الفصل الثاني : مرحلة الإنتاج والتشغيل ١٢٣
القسم الأول : إدارة المواد الأولية ١٢٣
القسم الثاني : إدارة عملية الإنتاج ١٢٦
القسم الثالث : إدارة الملوثات ١٣٠
الفصل الثالث: مرحلة الإقفال ١٣٥
الجزء الثالث: الرقابة ١٣٦
الباب الأول: مبدأ الرقابة ١٣٦
الباب الثاني : مرحلة الإنشاء والبناء ١٣٧
الباب الثالث : مرحلة الاستثمار ١٣٨
الفصل الأول : الرقابة الادارية ١٣٨
الفصل الثاني : كيفية اجراء الرقابة ودخول المؤسسات ١٤٠
الجزء الرابع: ادارة الحالات الطارئة ١٤٠
الجزء الخامس : الأمور المالية ١٤١
الباب الأول : الرسوم والضرائب ١٤١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: الحوافز والتعويضات ١٤١
الجزء السادس: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ١٤٢
الباب الأول: الإجراءات الإدارية ١٤٢
الفصل الأول: إثبات المخالفة ١٤٣
الفصل الثاني: التدابير ١٤٤
الباب الثاني: الإجراءات القضائية ١٤٥
الفصل الأول: أصول الادعاء ١٤٥
الفصل الثاني: العقوبات والغرامات ١٤٥
الجزء السابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ١٤٧
الباب الأول: الأبحاث والتنمية ١٤٧
الباب الثاني: التأهيل والتعليم ١٤٧
الباب الثالث: التدريب وتنمية القدرات ١٤٧
الباب الرابع: تبادل المعلومات والتقنيات ١٤٧
الخلاصة ١٤٨

تقرير الزراعة والبيئة
المقدمة ١٥١
الجزء الأول: التعاريف ١٥١
الجزء الثاني: تنظيم القطاع ١٥٢
الباب الأول: التخطيط والدراسات ١٥٤
الفصل الأول: الإنتاج النباتي ١٥٥
الفصل الثاني: الإنتاج الحيواني ١٥٦
الباب الثاني: المعايير والشروط ١٥٧
الفصل الأول: الإنتاج النباتي ١٥٧
الفصل الثاني: الإنتاج الحيواني ١٦٠
الباب الثالث: التراخيص ١٦٢
الفصل الاول: الإنتاج النباتي ١٦٢
الفصل الثاني: الإنتاج الحيواني ١٦٤
الباب الرابع: المراقبة ١٦٤
الفصل الأول: الإنتاج النباتي ١٦٥
الفصل الثاني: الانتاج الحيواني ١٦٦
الباب الخامس: الأمور المالية ١٦٧
الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ١٦٨
الباب الأول: الإجراءات الإدارية ١٦٨
الباب الثاني: الإجراءات القضائية ١٦٨
الفصل الأول: ضبط المخالفات ١٦٨
الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات ١٦٨
الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ١٧٠
الباب الأول: برامج التنمية ١٧١
الباب الثاني: الإرشاد والتعليم ١٧٢
الباب الثالث: الأبحاث والمعلومات ١٧٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الخلاصة ١٧٣

تقرير السياحة والبيئة

المقدمة ١٧٦
الجزء الأول: التعاريف ١٧٦
الجزء الثاني: تنظيم القطاع ١٧٧
الباب الأول: التخطيط والدراسات ١٧٧
الباب الثاني: المعايير والشروط ١٧٨
الباب الثالث: الاجراءات التنظيمية ١٨٠
الباب الرابع: التراخيص ١٨١
الباب الخامس: المراقبة ١٨٣
الباب السادس: الأمور المالية ١٨٤
الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ١٨٤
الباب الأول: الإجراءات الإدارية ١٨٤
الباب الثاني: الإجراءات القضائية ١٨٥
الفصل الأول: أصول الادعاء ١٨٥
الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات ١٨٥
الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ١٨٦
الخلاصة ١٨٦

رسم بياني حول الطرق المتاحة لحماية المتضررفي الشؤون البيئية

تقرير المياه والمياه المبتذلة

المقدمة ١٨٨
الجزء الأول: المياه العذبة ١٩٠
الباب الأول: التعريف ١٩٠
الفصل الأول: مياه الشرب ومياه الشفة ١٩٠
الفصل الثاني: الحرم ١٩١
الفصل الثالث: البنية التحتية ١٩١
الفصل الرابع: الملك العام ١٩٢
الفصل الخامس: المياه المعبأة ١٩٣
الباب الثاني: إدارة الوسط ١٩٣
الفصل الأول: التخطيط و الدراسات ١٩٣
القسم الأول: تقييم الموارد المائية كماً ونوعاً ١٩٤
القسم الثاني: التنقيب واستخراج المياه ١٩٦
القسم الثالث: الطلب على المياه ١٩٧
القسم الرابع: إمداد المياه ١٩٨
القسم الخامس: حماية المصادر المائية من التلوث ٢٠٣
القسم السادس: التخطيط للبنى التحتية ٢٠٥
الفصل الثاني: المعايير والشروط ٢٠٥
القسم الأول: المحافظة على الموارد المائية كماً ونوعاً ٢٠٥
القسم الثاني: التنقيب واستخراج المياه ٢٠٨
القسم الثالث: استخدامات المياه ٢٠٩
القسم الرابع: معايير ومواصفات نوعية المياه ٢١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الخامس: معايير ومواصفات البنية التحتية ٢١٢
الفصل الثالث: التراخيص ٢١٢
القسم الاول: العلم المسبق بالاستثمار وبالتنقيب ٢١٣
القسم الثاني: الترخيص بالاستثمار وبالتنقيب ٢١٤
القسم الثالث: الامتيازات ٢١٦
القسم الرابع: المياه المعبأة ٢١٧
الفصل الرابع: المراقبة (كمية المياه المتوفرة، الحاجة أو الطلب على المياه، نوعية المياه) ٢١٨
القسم الأول: أصول الرقابة ٢١٨
القسم الثاني: الجهات الخاضعة لعملية الرقابة ٢١٩
القسم الثالث: الجهات الرقابية ٢٢٠
الفصل الخامس: الأمور المالية ٢٢٢
القسم الأول: الرسوم والضرائب ٢٢٢
القسم الثاني: الحوافز والتعويضات ٢٢٣
الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة ٢٢٤
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٢٢٤
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٢٢٤
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٢٢٥
القسم الأول: أصول الإدعاء ٢٢٥
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٢٢٥
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٢٢٧
الفصل الأول: الأبحاث والتنمية ٢٢٧
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٢٢٧
الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات ٢٢٧
الجزء الثاني: المياه المبتذلة ٢٢٨
الباب الأول: التعريف ٢٢٨
الباب الثاني: إدارة الوسط ٢٢٩
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٢٢٩
القسم الأول: تقييم الكمية والنوعية ٢٣٠
القسم الثاني: البنية التحتية (الشبكات والحفائر ومحطات المعالجة) ٢٣٠
القسم الثالث: مياه السيلان ٢٣١
القسم الرابع: إدارة المياه المبتذلة المنزلية والصناعية (التخفيف من كميتها، تدويرها وإعادة استعمالها، معالجتها، تصريفها) ٢٣٢
الفصل الثاني: المعايير والشروط ٢٣٣
القسم الأول: البنية التحتية ٢٣٣
القسم الثاني: إدارة المياه المبتذلة المنزلية والصناعية ٢٣٥
القسم الثالث: إدارة المياه المبتذلة الناتجة عن القطاع الزراعي ٢٣٨
الفصل الثالث: التراخيص والتنفيذ ٢٣٨
القسم الأول: تصريف المياه المبتذلة ٢٣٨
القسم الثاني: إنشاء بنى تحتية وتشغيلها ٢٣٩
الفصل الرابع: المراقبة ٢٤١
القسم الأول: المؤسسات العامة للمياه والصرف الصحي ٢٤١
القسم الثاني: وزارة الطاقة والمياه ٢٤١
القسم الثالث: وزارة الصحة العامة ٢٤١
القسم الرابع: وزارة البيئة ٢٤١
القسم الخامس: الضابطة العدلية ٢٤٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الخامس: الأمور المالية ٢٤٢
القسم الأول: الرسوم والضرائب..... ٢٤٢
القسم الثاني: الحوافز والتعويضات..... ٢٤٣
الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة ٢٤٣
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٢٤٣
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٢٤٣
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٢٤٤
القسم الأول: أصول الإدعاء..... ٢٤٤
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٢٤٤
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٢٤٥
الفصل الأول: الأبحاث والتنمية ٢٤٥
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٢٤٥
الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات ٢٤٥
الجزء الثالث: مياه البحر ٢٤٥
الباب الأول: التعريف ٢٤٥
الباب الثاني: إدارة الوسط ٢٤٦
الفصل الأول: التخطيط والدراسات..... ٢٤٦
الفصل الثاني: المعايير والشروط..... ٢٤٧
الفصل الثالث: التراخيص..... ٢٤٨
القسم الأول: إشغال الأملاك العامة البحرية ٢٤٨
القسم الثاني: الترخيص باستخراج الحصى والرمول من الأملاك العامة البحرية ٢٤٩
القسم الثالث: الترخيص بالملاحة البحرية..... ٢٥٠
القسم الرابع: الترخيص بتصريف النفايات في البحر ٢٥٠
الفصل الرابع: المراقبة ٢٥٠
القسم الأول: نوعية مياه البحر ٢٥٠
القسم الثاني: النشاطات المتعلقة بالبحر ٢٥١
الفصل الخامس: الأمور المالية ٢٥٢
القسم الأول: الرسوم والضرائب..... ٢٥٢
القسم الثاني: الحوافز والتعويضات..... ٢٥٢
الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة ٢٥٢
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٢٥٢
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٢٥٢
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٢٥٢
القسم الأول: أصول الإدعاء..... ٢٥٢
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٢٥٢
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٢٥٣
الفصل الأول: الأبحاث والتنمية ٢٥٣
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٢٥٤
الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات ٢٥٤
الخلاصة ٢٥٤

تقرير الهواء
المقدمة ٢٥٧
الجزء الأول: نوعية الهواء الخارجي ٢٥٧
الباب الأول: التعاريف ٢٥٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: إدارة الوسط ٢٥٨
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٢٥٨
الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية ٢٥٩
الفصل الثالث: المراقبة ٢٥٩
الجزء الثاني: التلوث الناتج عن المصادر الثابتة ٢٦٠
الباب الأول: التعاريف ٢٦٠
الباب الثاني: إدارة الوسط ٢٦٢
الفصل الأول: التخطيط ٢٦٢
الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية ٢٦٣
القسم الأول: قطاع الصناعة ٢٦٣
القسم الثاني: قطاع الطاقة ٢٦٦
القسم الثالث: قطاع البناء ٢٦٧
القسم الرابع: قطاع الزراعة ٢٦٨
الفصل الثالث: التراخيص ٢٦٨
الفصل الرابع: المراقبة ٢٦٩
الفصل الخامس: الأمور المالية ٢٧٠
القسم الأول: المساعدات المالية ٢٧٠
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٢٧٠
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٢٧٠
القسم الأول: الشكاوى والاعتراضات ٢٧٠
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٢٧١
القسم الأول: أصول الإدعاء ٢٧١
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٢٧١
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٢٧٢
الفصل الأول: الأبحاث والتنمية ٢٧٢
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٢٧٢
الفصل الثالث: الإستشارات ٢٧٢
الجزء الثالث: التلوث الناتج عن المصادر غير الثابتة ٢٧٣
الباب الأول: التعاريف ٢٧٣
الباب الثاني: إدارة الوسط ٢٧٣
الفصل الأول: التخطيط ٢٧٣
الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية ٢٧٣
الفصل الثالث: التراخيص ٢٧٤
الفصل الرابع: المراقبة ٢٧٤
الفصل الخامس: الأمور المالية ٢٧٥
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٢٧٥
الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٢٧٥
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٢٧٦
القسم الأول: أصول الإدعاء ٢٧٦
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٢٧٦
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٢٧٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: الأبحاث والتنمية ٢٧٦
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٢٧٧
الخلاصة ٢٧٧

تقرير الضجيج

المقدمة ٢٨٠
الجزء الأول: التعاريف والتصنيف ٢٨١
الجزء الثاني: تنظيم القطاع ٢٨١
الباب الأول: تخطيط ودراسات ٢٨١
الباب الثاني: المعايير والشروط ٢٨٤
الفصل الأول: القطاع الصناعي ٢٨٦
الفصل الثاني: قطاع النقل ٢٨٧
القسم الأول: النقل البري ٢٨٧
القسم الثاني: النقل البحري ٢٩٠
القسم الثالث: النقل الجوي ٢٩١
الفصل الثالث: القطاع السياحي ٢٩١
الباب الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات ٢٩٢
الفصل الأول: الصناعة والمؤسسات المصنفة ٢٩٢
الفصل الثاني: النقل والبنى التحتية ٢٩٦
الفصل الثالث: المقالع والكسارات ٢٩٧
الفصل الرابع: البناء والمناطق السكنية ٢٩٨
الفصل الخامس: السياحة ٢٩٩
الفصل السادس: الطاقة (محطات المحروقات) ٢٩٩
الباب الرابع: الأمور المالية ٢٩٩
الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٣٠٠
الباب الأول: الاجراءات الادارية ٣٠٠
الباب الثاني: الإجراءات القضائية ٣٠١
الفصل الأول: ضبط المخالفات ٣٠١
الفصل الثاني: العقوبات ٣٠٢
الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٣٠٣
الخلاصة ٣٠٣

تقرير التربة

المقدّمة ٣٠٧
الجزء الأول: انجراف التربة ٣٠٧
الباب الأول: التعاريف ٣٠٧
الباب الثاني: إدارة الوسط ٣٠٨
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٣٠٨
الفصل الثاني: المعايير والشروط ٣٠٩
الفصل الثالث: التراخيص ٣٠٩
الفصل الرابع: المراقبة ٣١٠
الفصل الخامس: الأمور المالية ٣١١
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية الوسط ٣١٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية ٣١٢
القسم الأول: الشكاوى والاعتراضات ٣١٢
الفصل الثاني: الإجراءات القضائية ٣١٢
القسم الأول: أصول الإدعاء ٣١٢
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٣١٢
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٣١٣
الفصل الأول: الأبحاث والتعليم ٣١٣
الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٣١٣
الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات ٣١٣
الفصل الرابع: الإجراءات التصحيحية ٣١٤
الجزء الثاني: تلوّث التربة ٣١٤
الباب الأول: التعاريف ٣١٤
الباب الثاني: إدارة الوسط ٣١٥
الفصل الأول: التخطيط والدراسات ٣١٥
الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية ٣١٥
الفصل الثالث: الحقوق والواجبات ٣١٦
الفصل الرابع: التراخيص ٣١٧
الفصل الخامس: المراقبة ٣١٧
الفصل السادس: الأمور المالية ٣١٨
الفصل السابع: إدارة الحالات الطارئة ٣١٨
الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية الوسط ٣١٨
الفصل الأول: الإجراءات القضائية ٣١٨
القسم الأول: أصول الإدعاء ٣١٨
القسم الثاني: المخالفات والعقوبات ٣١٩
الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٣٢٠
الخلاصة ٣٢٠

تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي
المقدمة ٣٢٢
الجزء الأول: التعاريف والتصنيف ٣٢٢
الجزء الثاني: إدارة الوسط ٣٢٤
الباب الأول: التخطيط والدراسات ٣٢٥
الفصل الأول: الموائل والمواقع والمحميات الطبيعية ٣٢٦
الفصل الثاني: الثروة النباتية ٣٢٧
الفصل الثالث: الثروة الحيوانية ٣٢٨
الباب الثاني: الشروط والمعايير ٣٢٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: الموائل والمواقع والمحميات الطبيعية ٣٣٠
القسم الأول: إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية ٣٣٠
القسم الثاني: شروط الحماية في الموائل الطبيعية ٣٣٢
القسم الثالث: التشويه ٣٣٣
الفصل الثاني: الثروة النباتية ٣٣٤
القسم الأول: التجارة ٣٣٥
القسم الثاني: زيادة الغطاء النباتي والتحريج ٣٣٦
الفصل الثالث: الثروة الحيوانية ٣٣٨
القسم الأول: الصيد ٣٣٨
القسم الثاني: حدائق الحيوانات ٣٤٤
القسم الثالث: نقل الحيوانات والإتجار بها ٣٤٤
الفصل الرابع: السلامة الاحيائية (الكائنات الحية المعدلة وراثيا) ٣٤٥
الباب الثالث : الإجراءات التنظيمية ٣٤٦
الباب الرابع: التراخيص ٣٤٦
الفصل الأول: القطع والاستثمار ٣٤٧
الفصل الثاني: البناء ٣٤٨
الباب الخامس: المراقبة ٣٥١
الفصل الأول: موائل ومواقع ومحميات طبيعية ٣٥١
الفصل الثاني: الثروة الحيوانية ٣٥٣
الباب السادس : الأمور المالية ٣٥٣
الفصل الاول: عائدات الاستثمار ٣٥٣
الفصل الثاني: الضرائب والرسوم ٣٥٤
الفصل الثالث: التكاليف ٣٥٥
الفصل الرابع: التعويضات ٣٥٥
الفصل الخامس: الحوافز ٣٥٦
الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٣٥٦
الباب الأول: الإجراءات القضائية ٣٥٦
الفصل الأول: المخالفات والعقوبات ٣٥٦
الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط ٣٦٦
الباب الأول: الأبحاث والتنمية ٣٦٧
الباب الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٣٦٨
الخلاصة ٣٦٩

تقرير النفايات الصلبة
المقدمة ٣٧١
الجزء الأول: التعاريف ٣٧١
الجزء الثاني: تنظيم القطاع ٣٧٣
الباب الأول: التخطيط والدراسات ٣٧٣
الباب الثاني: المعايير والشروط ٣٧٦
الباب الثالث: الإجراءات التنظيمية ٣٨٢
الباب الرابع: التراخيص ٣٨٣
الباب الخامس: المراقبة ٣٨٦
الباب السادس: الأمور المالية ٣٨٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر ٣٨٨
الباب الأول: الإجراءات الإدارية ٣٨٨
الباب الثاني: الإجراءات القضائية ٣٩٠
الفصل الأول: أصول الادعاء ٣٩٠
الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات ٣٩١
القسم الأول: النفايات غير الخطرة ٣٩١
القسم الثاني: النفايات الخطرة ٣٩٣
الفصل الثالث: الاجتهادات ٣٩٥
الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع ٣٩٥
الباب الأول: الأبحاث والتنمية ٣٩٥
الباب الثاني: التدريب وتنمية القدرات ٣٩٥
الخلاصة ٣٩٦

تقرير التشريعات الأفقية
المقدمة ٣٩٩
الجزء الأول: مبدأ التنمية المستدامة ٣٩٩
الباب الأول: تعريف المبدأ ٣٩٩
الباب الثاني: تطبيق المبدأ ٤٠٠
الفصل الأول: السلامة والصحة العامتان ٤٠١
الفصل الثاني: النظافة العامة ٤٠٣
الجزء الثاني: مبدأ العمل الوقائي ٤٠٤
الباب الأول: تعريف المبدأ ٤٠٤
الباب الثاني: تطبيق المبدأ ٤٠٤
الفصل الأول: دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي، تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي والشروط البيئية ٤٠٤
القسم الأول: التقييم الاستراتيجي البيئي ٤٠٥
القسم الثاني: تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي ٤٠٥
القسم الثالث: الشروط البيئية ٤٠٧
الفصل الثاني: المعايير والمواصفات البيئية الوطنية ٤٠٨
الفصل الثالث: الرقابة البيئية ٤٠٩
القسم الأول: دور الجهات المعنية ٤٠٩
القسم الثاني: آليات رقابة التلوث البيئي ٤١٠
الجزء الثالث: مبدأ الاحتراس ٤١١
الباب الأول: تعريف المبدأ ٤١١
الباب الثاني: تطبيق المبدأ ٤١٢
الفصل الأول: طبقة الأوزون ٤١٢
الفصل الثاني: الكائنات الحية المعدلة ٤١٢
الفصل الثالث: المواد النووية ٤١٣
الفصل الرابع: الأدوية الزراعية ٤١٣
الجزء الرابع: مبدأ نشر المعلومات والمشاركة ٤١٤
الباب الأول: تعريف المبدأ ٤١٤
الباب الثاني: تطبيق المبدأ ٤١٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: التربية والتعليم العالي ٤١٥
الفصل الثاني: المحاضرات وورش العمل ٤١٥
الفصل الثالث: الإعلام ٤١٦
الفصل الرابع: الولوج الحر إلى المعلومات البيئية ٤١٦
الفصل الخامس: الآليات المستعملة لاستشارة المجتمع المدني ٤١٧
الجزء الخامس: مبدأ التعاون ٤١٧
الباب الأول: تعريف المبدأ ٤١٧
الباب الثاني: تطبيق المبدأ ٤١٨
الفصل الأول: إجراء الأبحاث العلمية والدراسات وتبادل المعلومات العلمية والتقنية ٤١٨
الفصل الثاني: المساعدات المالية والفنية ٤١٨
الفصل الثالث: إنشاء لجان ومجالس ٤٢٠
الجزء السادس: مبادىء عامة متفرقة ٤٢١
الباب الأول: مبدأ الملوث - يدفع ٤٢١
الباب الثاني: مبدأ الاعتماد على المحفزات الاقتصادية والمالية ٤٢٢
الباب الثالث: مبدأ تفادي تدهور الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي ٤٢٣
الخلاصة ٤٢٤

لائحة النصوص المستخدمة في الكتاب ٤٢٧

الفهرس ٤٥٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المنهجية المتبعة لتشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم

المقدمة:

حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مفهوم "التشريعات البيئية" بـــ"أنه شاسع تماماً مثل مفهوم البيئة...فالتشريعات[1] البيئية هي مجموعة التشريعات التي تحتوي على عوامل تراقب أو تدير تأثير البشر على البيئة؛ وعناصر التشريعات البيئية يمكن ايجادها في مختلف النصوص بغض النظر عن تسميتها". وحده هذا التحديد كفيل بإظهار التحدي الكامن في عملية تشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم والمنهجية المتبعة لهذه الغاية. ففي ظل غياب أي منهجية مفروضة من قبل أية جهة معنية بمشروع "تقوية القدرات في مجال استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان"، أدولية كانت أم محلية، تم إعداد منهجية من خمس مراحل لتشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم ومناقشتها مع بعض الجهات المعنية من القطاع العام والخاص للتأكد من شموليتها.

المنهجية:

المرحلة الأولى: قراءة مجموعة التشريعات اللبنانية وانتقاء النصوص المتعلقة بالبيئة

تناولت المرحلة الأولى من المنهجية قراءة لكامل مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية اللبنانية (إحدى المجموعات الثلاثة المتوقرة في الأسواق) واختيار للتشريعات المتعلقة بالبيئة. واستناداً إلى المفهوم الشاسع لمصطلح التشريعات البيئية الموضح أعلاه، حرصت الخلفية في عملية اختيار النصوص على انتقاء جميع النصوص التي قد يكون لها علاقة بالبيئة، بشكل مباشر أو غير مباشر. فكان حصيلة ذلك انتقاء ثلاثة أنواع من التشريعات، يمكن تقسيمها كما يلي (وكما هو ملخص في الجدول رقم ١ أدناه):

- تشريعات قطاعية أي تشريعات تحكم النشاطات البشرية المولدة لآثار بيئية مثل البناء، استعمال الأراضي، النقل، الطاقة، الصناعة، الزراعة والسياحة. وفي معظم هذه التشريعات، تكون الأمور البيئية جزءاً، بمعنى مادة أو عدة مواد، من النصوص التشريعية التي تحكم قطاعاً ما. فعلى سبيل المثال، تطرق المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ المتعلق بتحديد أصول وإجراءات شروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها، لا سيما في المواد ١٧ – ٢٢ منه، إلى عدد من الأمور لحماية البيئة.
- تشريعات أوسطية أي تشريعات تحكم إدارة الأوساط البيئية المتأثرة بالنشاطات البشرية و/أو توابع لها مثل المياه والمياه المبتذلة، الهواء، الضجيج، التربة، التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، والنفايات الصلبة. يشكل قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان تاريخ ١٩٣٩/٧/٨ مثلاً عن هذه التشريعات.
- تشريعات أفقية أي تشريعات تتناول المبادئ العامة المتعلقة بحماية البيئة فتطال النشاطات البشرية المولدة لآثار بيئية وانعكاسات هذه الآثار على الأوساط البيئية في آن معاً، مثل القانون رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩ (حماية البيئة).

الجدول رقم ١: أنواع التشريعات البيئية

		التشريعات القطاعية/ التشريعات التي تحكم النشاطات البشرية التي تؤثر على البيئة						
		البناء	استعمال الأراضي	النقل	الطاقة	الصناعة	الزراعة	السياحة
التشريعات الأوسطية/ التشريعات التي تدير الأوساط البيئية وتوابعها	المياه والمياه المبتذلة		التشريعات الأفقية/ التشريعات التي تتناول المبادىء العامة المتعلقة بحماية البيئة.					
	الهواء							
	الضجيج							
	التربة							
	التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي							
	النفايات الصلبة							

[1] يقصد بمصطلح " تشريعات" أينما ورد في هذه المنهجية الدستور ومجموعة القوانين (بما فيها الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي انضمّ إليها لبنان) والمراسيم الاشتراعية والمراسيم والقرارات الوزارية والتعاميم

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبهدف زيادة الاطلاع والمعرفة في موضوع التشريعات البيئية تمهيداً للمراحل اللاحقة، أجريت أبحاث وقراءات متعددة على الصعيدين المحلي والدولي. فعلى الصعيد المحلي، تمت قراءة عدد من المراجع المتعلقة بالقوانين البيئية في لبنان[٢]، ولجميع القرارات الصادرة عن وزراء البيئة المتتاليين (١٩٩٣-٢٠٠٣)، المنشورة منها وغير المنشورة، بالإضافة إلى تحقيق أنجزته وزارة البيئة لدى الإدارات العامة حول التشريعات المرتبطة بها والمتعلقة بالبيئة. كما تم دراسة الشكاوى المقدمة لوزارة البيئة من سنة ١٩٩٩ لغاية ٢٠٠٣، وقراءة تقرير وضع البيئة في لبنان (٢٠٠٢)، وذلك في سبيل التمهيد لعملية تقويم قابلية التشريعات البيئية للتطبيق ومدى تطبيقها الفعلي. أما على الصعيد الدولي، فتمّ الاطلاع على التشريعات البيئية العائدة للاتحاد الأوروبي، فرنسا، إنكلترا، الولايات المتحدة وتونس وذلك بغية تطوير المعرفة حول ماهية المواضيع والأمور البيئية التي يستوجب تنظيمها بتشريعات معينة.

المرحلة الثانية: تصنيف النصوص المختارة في المرحلة الأولى

تمت قراءة معمقة للنصوص المختارة في المرحلة الأولى، واستناداً إلى التقسيم المُعطى للتشريعات البيئية أعلاه، تم تحديد المواضيع التي يطالها كل تشريع، أقطاعية كانت (بناء، استعمال أراضي، طاقة، نقل، صناعة، زراعة، سياحة) أم أوسطية (مياه ومياه مبتذلة، هواء، ضجيج، تربة، تنوع بيولوجي وإرث طبيعي، ونفايات صلبة) أو أفقية، كما هو مبين في الجدول أدناه (الجدول رقم ٢)، مع الإشارة إلى أن النص نفسه قد يطال، من خلال مواده، أكثر من قطاع و/أو اكثر من وسط.

الجدول رقم ٢: تصنيف التشريعات في المرحلة الثانية من المنهجية المتبعة لتشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم

النص (نوعه، رقمه وتاريخه)	القطاعات/ مصادر التلوث								الأوساط/ مصبات التلوث وتوابعها							تشريعات أفقية
	بناء	استعمال أراضي	طاقة	نقل	صناعة	زراعة	سياحة		مياه ومياه مبتذلة	هواء	ضجيج	تربة	تنوع بيولوجي وإرث طبيعي	نفايات صلبة		

على سبيل المثال، إن المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢، المتعلق بتحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها، قد طال مصادر التلوث ومصباته التالية: البناء، استعمال الأراضي، الطاقة، الصناعة، المياه والمياه المبتذلة، الهواء، الضجيج، والنفايات الصلبة. دونت هذه القطاعات والأوساط في الجدول أعلاه كما هو مبين في الجدول النموذجي أدناه (الجدول رقم ٣):

الجدول رقم ٣: نموذج حول عملية التصنيف: المرسوم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢

النص (نوعه، رقمه وتاريخه)	القطاعات/ مصادر التلوث								الأوساط/ مصبات التلوث وتوابعها							تشريعات أفقية
	بناء	استعمال الأراضي	طاقة	نقل	صناعة	زراعة	سياحة		مياه ومياه مبتذلة	هواء	ضجيج	تربة	تنوع بيولوجي وإرث طبيعي	نفايات صلبة		
مرسوم /8018 2002	X	X	X		X				X	X	X			X		

[٢] - قانون التنظيم المدني، البناء، البيئة والمياه في لبنان-الأستاذ هيام ملاط، ٢٠٠٣، منشورات دلتا؛
- قانون البيئة، الرئيس أنطوان الناشف؛
- تشريعات وقوانين وقرارات البيئة في لبنان، الأستاذ نزيه شلالا، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، المؤسسة الحديثة للكتاب.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

صنفت جميع النصوص التي تمّ اختيارها في المرحلة الأولى وفقا" للنموذج أعلاه، ونتيجة التصنيف الكامل الأوّلي، تبين أن ثمة ما يقارب الـــسبع مائة نص تشريعي ذات علاقة بالبيئة إن كان من خلال فقرة واحدة أو من خلال مادة أو فصل. وبما أن النص الواحد يستطيع أن يطال أكثر من موضوع (أي قطاع أو أكثر و/أو وسط أو أكثر)، تراوحت النصوص التي طالت كل قطاع أو وسط من ثمانين نصاً تناولوا موضوع الضجيج إلى ثلاث مائة وخمسة وثمانين نصاً تناولوا موضوع المياه والمياه المبتذلة. يبين الجدول أدناه عدد النصوص الذي تناول كل موضوع.

الجدول رقم ٤: المواضيع البيئية وعدد التشريعات اللبنانية التي تناولتها

الموضوع	العدد	الموضوع	العدد
استعمال الأراضي والبيئة	٣١٥	المياه والمياه المبتذلة	٣٨٥
البناء والبيئة	٢٦٠	الهواء	١٢٥
الطاقة والبيئة	٢٢٠	الضجيج	٨٠
النقل والبيئة	٩٥	التربة	٣١٠
الصناعة والبيئة	٢٥٠	التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي	٣٣٠
الزراعة والبيئة	١٥٥	النفايات الصلبة	١٤٥
السياحة والبيئة	٩٠	التشريعات الأفقية	٤٢٠

المرحلة الثالثة: تحليل مفصل للتشريعات وإعداد التقارير

بعد تجميع التشريعات ذات العلاقة بالبيئة في المرحلة الأولى وتصنيفها من حيث المواضيع التي تطالها– بناء، صناعة، هواء، الخ.- في المرحلة الثانية، تناولت المرحلة الثالثة عملية مراجعة التشريعات المجمعة عن كل موضوع لدراسة ما إذا كانت الأمور الخاصة بها والتي تستوجب تنظيماً منظمة في التشريعات اللبنانية، ونوعية هذا التنظيم من حيث شموليته ووضوحه وقابليته للتطبيق. فكان الدور الأساس للأداتين اللتين تم تطويرهما في المرحلتين السابقتين.

الأداة الأولى وهي الأبحاث والقراءات المتعددة التي تمت على الصعيدين المحلي والدولي والتي تناولت، وفق ما تم ذكره سابقاً، التشريعات البيئية المتوفرة في الاتحاد الأوروبي، فرنسا، إنكلترا، الولايات المتحدة وتونس، بالإضافة إلى تقرير وضع البيئة في لبنان (٢٠٠٢) وغيرها من المراجع المحددة في المرحلة الأولى. تشكل هذه الأداة، بالإضافة إلى الحكمة والخبرة المهنية، العنصر الأساس لتحديد الأمور التي تستوجب تنظيماً. فعلى سبيل المثال، وفي ما يعود للصناعة وآثارها المحتملة على البيئة، ثمة أمور عديدة من المفترض أن يلحظها التشريع اللبناني مثل تصنيف المناطق الصناعية والمؤسسات والتقييم البيئي الاستراتيجي لها؛ آلية إصدار التراخيص؛ المعايير والشروط خلال مراحل الإنشاء والبناء، الاستثمار والإقفال؛ الرقابة؛ إدارة الحالات الطارئة؛ الأمور المالية بما فيها الرسوم والضرائب والحوافز والتعويضات؛ الطرق المتاحة لحماية المتضرر من إجراءات إدارية وقضائية؛ والوسائل الملحوظة لتطوير القطاع مثل الأبحاث والتنمية، التأهيل والتعليم، التدريب وتنمية القدرات وتبادل المعلومات والتقنيات، الخ. جميعها أمور يستوجب توضيحها توضيحاً كاملاً وشاملاً في النصوص التشريعية.

أما الأداة الثانية فهي النصوص التشريعية المجمعة عن كل موضوع والقراءات المتعددة لها بشكل متكامل؛ مما يمكّن تحليل شموليتها ووضوحها مقارنة مع العناوين التي فصلتها الأداة الأولى.

تجسيداً لذلك، صُمم جدول خاص بكل موضوع من المواضيع الأربعة عشر المحددة في المرحلة الثانية يعرض التشريعات المجمّعة عن الموضوع (نوعها، رقمها، تاريخها، عنوانها) -وذلك بعد قراءة ثانية لها لتنقيح تصنيفها-، وتحديداً المواد ذات الصلة (رقم المادة ونصّها) وتفاصيل الموضوع الذي تتناوله (الموضوع، الموضوع الجزئي ١، الموضوع الجزئي ٢، الموضوع الجزئي ٣) مع الإشارة إلى أية ملاحظة يستوجب ذكرها؛ علماً أن المواضيع، والمواضيع الجزئية المختلفة تم انتقاؤها وتقسيمها استناداً إلى الأمور المتوجب تنظيمها وفقاً للمراجع الدولية بالإضافة إلى الخبرة المهنية، وهي تشكل هيكلية التقارير الخاصة بكل قطاع و/أو وسط والموضّحة في ما يلي. يبين الرسم البياني أدناه نموذجاً عن الجدول التفصيلي الذي صمم لكل قطاع ووسط (الجدول رقم ٥).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم ٥: نموذج عن الجدول التفصيلي الذي صُمم لكل قطاع/ وسط

قائمة المعلومات						خاص بالقطاع أو الوسط						
النوع	الرقم	التاريخ	العنوان	رقم المادة	نص المادة	الموضوع	الموضوع الجزئي ١	الموضوع الجزئي ٢	الموضوع الجزئي ٣	الموضوع الجزئي ٤	الملاحظات ١	الملاحظات ٢

على سبيل المثال، إن المادة ٢ من القانون ٣٤١ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦ (التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه إلى استعمال الوقود الأقل تلويثاً) قد نصّت في الفقرة ب على "يجاز للحكومة منح حوافز لتجديد اسطول السيارات العمومية من اعفاءات رسوم وتسجيل السيارات". وهي بالتالي تطال موضوع النقل البري عامة وتحديداً تنظيم قطاع النقل البري (الموضوع الجزئي ١)/ المركبات والسير (الموضوع الجزئي ٢)/ الأمور المالية (الموضوع الجزئي ٣)/ التعويضات (الموضوع الجزئي ٤)، مع إشارة إلى أن هذا القانون تم تعديله بموجب القانون ٢٠٠١/٣٨٠ (الملاحظات ١)؛ كما هو مبيّن في الجدول النموذجي أدناه (الجدول رقم ٦).

الجدول رقم ٦: نموذج حول عملية ملء الجداول التفصيلية: المادة ٢ من القانون ٣٤١ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦

قائمة المعلومات						خاص بالقطاع أو الوسط						
النوع	الرقم	التاريخ	العنوان	رقم المادة	نص المادة	الموضوع	الموضوع الجزئي ١	الموضوع الجزئي ٢	الموضوع الجزئي ٣	الموضوع الجزئي ٤	الملاحظات ١	الملاحظات ٢
قانون	341	06/08/2001	التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه إلى استعمال الوقود الأقل تلويثاً	2	ب- يجاز للحكومة منح حوافز لتجديد اسطول السيارات العمومية من اعفاءات رسوم وتسجيل السيارات	النقل البري	تنظيم القطاع	المركبات والسير	الأمور المالية	التعويضات	تعديله بموجب القانون ٣٨٠ /٢٠٠١	

أتمم الجدول المبيّن أعلاه لقطاع النقل وصُممت جداول مماثلة لكل قطاع من القطاعات السبعة ولكل وسط من الأوساط الستة وتوابعها بالإضافة إلى التشريعات الأفقية وتمّ ملؤها استناداً إلى التشريعات المجمعة في المرحلتين الأولى والثانية. وحُلّلت المعلومات عبر الإجابة إلى مجموعة من الأسئلة المتوجّب طرحها لتحليل شمولية التنظيم الحالي وقابليته للتطبيق ومدى تطبيقه.

أما الأسئلة التي تم طرحها فقد قُسمت إلى أربعة أقسام: قسم أول تناول الجانب الشكلي بمعنى وجود أو عدم وجود قانون يرعى كل من الأمور البيئية التابعة للقطاع/الوسط، وتوفر المراسيم التطبيقية اللازمة أو القرارات الوزارية. أما القسم الثاني من الأسئلة فتطرق إلى المضمون من حيث شمولية النصوص و/أو وجود بعض الثغرات فيها مثل نواقص في التفاصيل الضرورية و/أو إمكانية تشابك النصوص، الخ. القسم الثالث من الأسئلة تناول قابلية النصوص التي عالجت أمراً ما للتطبيق وفي حال عدم قابليتها للتطبيق، شرح للأسباب من حيث غياب الأنظمة التطبيقية أو غياب التشريعات التكميلية أو حدودية الموارد الاقتصادية الوطنية أو غيرها من الأسباب. أخيراً، تناولت بعض الأسئلة مدى تطبيق النصوص التشريعية التي تحكم أمراً ما، في حال قابليتها للتطبيق، وشرح للأسباب التي تعيق التطبيق من حيث النقص في العناصر البشرية في السلطات التنفيذية والقضائية، أو نقص في الخبرات الفنية أو نقص في المعدات التقنية اللازمة في القطاع العام، أو عدم ايلاء السلطات المختصة الاهتمام الكافي للمسألة، الخ.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والإجابة على هذه الأسئلة كانت استناداً إلى التشريعات المجمعة من جهة، وإلى المراجعة التي تمت حول الشكاوى المقدمة لوزارة البيئة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٣ خلال المرحلة الأولى، والقراءة التي تمت لتقرير وضع البيئة في لبنان (٢٠٠٢)، وغيرها من المراجع بالإضافة إلى الخبرة المهنية من جهة أخرى.

لُخصت النتائج بأربعة عشرة تقريراً، تقريراً واحداً عن كل موضوع (البناء والبيئة، استعمال الأراضي والبيئة، الطاقة والبيئة، النقل والبيئة، الصناعة والبيئة، الزراعة والبيئة، السياحة والبيئة، المياه والمياه المبتذلة، الهواء، الضجيج، التربة، التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، النفايات الصلبة، والتشريعات الأفقية)، تتبع هيكليّته المواضيع الجزئية المشار إليها في الجدول أعلاه.

المرحلة الرابعة: مراجعة التقارير
أُخضعت التقارير الأربعة عشرة المذكورة أعلاه لتدقيق فني، قانوني ولغوي. فكان حصيلة ذلك مجموعة من التقارير المعدّلة والمنقّحة.

المرحلة الخامسة: إصدار كتاب "وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان"
جُمعت التقارير الأربعة عشرة في كتاب تحت عنوان "وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان"، مقسم إلى ثلاثة محاور، تماشياً مع التقسيم المعطى للتشريعات البيئية في المرحلة الأولى. فالمحور الأول من الكتاب يتناول التشريعات القطاعية ويتضمن سبعة تقارير متعلقة بمصادر التلوث (البناء والبيئة، استعمال الأراضي والبيئة، الطاقة والبيئة، النقل والبيئة، الصناعة والبيئة، الزراعة والبيئة والسياحة والبيئة). أما المحور الثاني فيتناول التشريعات الأوسطية ويتضمن ستة تقارير متعلقة بمصبات التلوث والآثار المرتبطة بها (المياه والمياه المبتذلة، الهواء، الضجيج، التربة، التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، والنفايات الصلبة). وخُصص المحور الثالث للتشريعات الأفقية.

العوامل المقيّدة:
ثمة عوامل مقيّدة، إن كان من الناحية الإدارية أو الفنية، حالت دون التعمق في تحليل الإطار التشريعي البيئي القائم تحليلاً معمقاً حسب المستوى المرجو. ومما لا شك فيه أن عامل الوقت هو العامل الأبرز، فالدراسة هذه استغرقت حوالي سنتين (بما فيها التحرير والمراجعة والطبع) فقط؛ مما حدّ من إمكانيات فريق العمل في التعمّق في المراحل التالية:

- وضع مسودة أولية للمنهجية ومراجعتها ومناقشتها مع الفرقاء المعنيين من القطاعين العام والخاص بطريقة مفصّلة ومعمّقة قبل البدء بتطبيقها، وذلك بهدف تفادي العوائق المستقبلية أو تقليصها إلى أدنى المستويات؛
- إجراء، بالإضافة إلى الأبحاث والقراءات المحلية والدولية، حلقات استشارية موسعة مع ذوي الاختصاص لتحديد الأمور الخاصة بكل من القطاعات السبعة والأوساط الستة والتي ينبغي أن ينظمها التشريع اللبناني، وذلك بهدف تأمين شمولية التحليل من حيث النواقص؛
- تنظيم دورات تدريبية مكثّفة لفريق عمل المشروع حول نتائج الحلقات الاستشارية المذكورة أعلاه بهدف انتقاء أفضل (كماً ونوعاً) للنصوص ذات الصلة (المرحلة الأولى من المنهجية)؛
- عرض التقارير على شركاء المشروع من وزارات وإدارات عامة، وجامعات، وشركات خاصة، الخ. كل ضمن اختصاصه ونطاق عمله، وذلك لتنقيح المعلومات تنقيحاً أدقاً.

من ناحية ثانية، هناك العامل الفني الذي حد هو أيضاً من إمكانية التعمّق في التحليل؛ والمقصود بالعامل الفني هو صعوبة التقارب الكامل والشامل بين الحقوق والحقوقيين من جهة والعلوم والعلميين من جهة ثانية، إن كان بالنسبة للباحثين والمحررين، من حيث الأمور التي ينبغي التركيز عليها وتصويب التحليل باتجاهها، أو بالنسبة للمراجعين، للأسباب نفسها. ولعلّ الخلفية الأبرز وراء ذلك هي حرص فريق عمل المشروع على أن يكون الكتاب معدّاً لاستعمال العمليين والحقوقيين معاً، إن كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص. وهنا، لا بد من لفت انتباه القارئ إلى اختلاف الأسلوب من تقرير إلى آخر، الأمر المحتّم عند تعدّد الأفراد الذين يشاركون في عمل ما، كما هو الحال في كتاب "وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان"، الذي شارك في تنظيمه ما يزيد عن عشرين شخصاً ولم يعيّن محرّر واحد له، نظراً لتعدّد المواضيع والاختصاصات التي يطالها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ثالثاً، لا بد من التوقف عند مسألة سريان مفعول بعض التشريعات. ففيما يكون التعديل لبعض النصوص واضحاً وصريحاً ومباشراً، تختلف الحال بالنسبة لنصوص أخرى؛ مما يجعل التحليل أكثر صعوبة وتحدياً.

أخيراً، يبقى التذكير ببعض العوامل المقيّدة ذات الطابع اللوجيستي، مثل (١) ضرورة وضع معدّل منطقي ومتوازن لعدد الصفحات الخاصة بكل تقرير، مما يضع سقفاً لعمق التحليل؛ و(٢) إلزامية اعتماد إحدى مجموعات التشريعات المتوفرة في لبنان لانتقاء التشريعات المتعلقة بالبيئة (المرحلة الأولى)، عوضاً عن العودة إلى الجريدة الرسمية منذ تاريخ صدورها – الأمر المستحيل في الفترة الزمنية المتوفرة-، مما يحمّل افتراضاً متعلقاً بشمولية هذه المجموعة أو غيرها.

الخاتمة والتوصيات:

إن عملية تشخيص الإطار التشريعي البيئي القائم تحمل تحديات عديدة خاصة إذا كان الهدف منها تحريك البيئة، حسب التحديد المعطى لهذا المصطلح في القانون ٢٠٠٢/٤٤٤، أو "الانتقال من الأحاديث التنموية والبيئية إلى الفعل والتطبيق"، كما ذكر دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتدريب في التشريع البيئي. ولهذه الأهداف، وُضعت المنهجية المفصّلة أعلاه والتي استغرقت فترة عمل قاربت السنتين من إعداد وتطبيق ومراجعة ونشر، تعاون فيها حوالي عشرين شخصاً من ذوي الاختصاصات الحقوقية والعلمية.

يشكّل كتاب "وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان" حصيلة هذا العمل الذي واجهه عدد من العوامل المقيّدة كما هو مبين أعلاه. يبقى التوصية بضرورة تنقيح المعلومات التي يتضمنها وتحديثها بشكل دوري وفقاً للمنهجية المستعرضة أعلاه.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ملاحظة هامّة للقارئ

إن الغرامات المنصوص عليها في القــوانين والأنظمة المذكــورة في هذا الكتاب، والتي تغطّي فترة تسعين عاماً تقريباً (١٩١٣-٢٠٠٣)، طرأت عليها تعديلات بين الحين والآخر، فمن المحتمل أن تكون الأرقام الواردة في القوانين والأنظمة المطبوعة والمعتمدة غير مجدّدة. على سبيل المثال وليس الحصر، رفعت المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٩ تاريخ ٩ أيلول ١٩٩١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩١)، وبالحدود المرسومة لها قانوناً، مقادير مختلف الغرامات التي تقضي بها المحاكم.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

يؤثر قطاع البناء على البيئة في مختلف مراحله، بدءاً من استخراج مواد البناء الخام من المقالع والكسارات، إلى اختيار مواقع البناء (عدم مراعاة معايير بيئية في التنظيم المدني)، إلى أعمال الإنشاء (وما ينتج عنها من ضجيج وملوثات للهواء ونفايات صلبة). لذلك يعدّ تنظيم قطاع البناء وقوننته بيئيا من الخطوات المهمة في سبيل حماية البيئة والموارد الطبيعية.

ولم تخصّص التشريعات الدولية لحماية البيئة من قطاع البناء نصوصًا (قوانين أو مراسيم) متكاملة، إلا أنها ركزت بالإجمال (ومن ضمن قوانين متعلقة بتلوث الهواء، والضجيج، والنقل، والنفايات) على الضجيج الناتج عن ورشات البناء وتجهيزاته وآلياته المتحركة، بالإضافة إلى الغبار والانبعاثات الناتجة عن أعمال الإنشاء. وتناولت نصوص متفرقة حماية التنوع الطبيعي، ووضع سياسات للأبنية الصديقة للبيئة.

وفي مقاربة للواقع اللبناني من هذا الموضوع، يعاني لبنان من سوء تنظيم قطاع البناء لجهة ضعف وضع وتنفيذ المعايير البيئية في مخططات التنظيم المدني، وتراجع تنظيم عملية الترخيص للبناء، ما أدى إلى حركة بناء عشوائية لم تراع حسن استعمال الأراضي، وحماية الموارد الطبيعية، يضاف إلى ذلك سوء تنظيم استخراج مواد البناء من المقالع والكسارات، وعدم مراعاة معايير بيئية في استخدام مواد البناء وأنظمة ورش البناء، وإدارة النفايات الصلبة الناتجة عنها (أنقاض وردميات) التي تعتبر بالإجمال نفايات خاملة.

يهدف هذا التقرير إلى استعراض وتحليل النصوص القانونية اللبنانية التي تتناول تنظيم قطاع البناء ودرجة مراعاتها للجوانب البيئية المبينة أعلاه. لذلك ينقسم التقرير إلى جزئين أساسيين: يعالج الأول استخراج مواد البناء من الأرض (وخاصة قطاع المقالع والكسارات)، فيما يعرض الثاني عملية البناء والإنشاء نفسها التي تنقسم إلى ١) أعمال إنشاء الأبنية، ٢) أعمال البنى التحتية والطرق. وتشمل أعمال البناء عناصر هامة بيئياً كمواد البناء المستخدمة، والتخطيط، وأعمال الحفر والهدم والردم، وقطع الأشجار، وتأمين الخدمات العامة الأساسية (شبكات المياه والصرف الصحي)، والضجيج وملوثات الهواء، ونفايات البناء الصلبة. ولن يتناول هذا التقرير تأثير استعمال المباني من قبل القاطنين أو المستثمرين (استعمال المياه، والنفايات الصلبة، والمياه المبتذلة) كون هذه المواضيع تندرج ضمن تأثير السكان والمؤسسات على البيئة (وليست مرتبطة بقطاع البناء نفسه)، وهي مواضيع تتطرّق إليها وتعالجها تقارير خاصة بالمياه والمياه المبتذلة، والنفايات الصلبة، والصناعة والبيئة.

الجزء الأول: مواد البناء المستخرجة من الأرض

الباب الأول: التعاريف

إن تنظيم قطاع البناء وتحديد انعكاساته وتأثيره على البيئة يستدعي تعريف وتحديد المواد الخام الطبيعية الضرورية في عملية البناء ومصادرها، نظراً لما ترتبه عملية استخراج هذه المواد (حصى ورمل) من ضغوط بيئية متعددة (المقالع والمرامل والكسارات).

وفي إطار تعريف مصادر مواد البناء، وفي نص قديم، عُرّفت "المقالع" على أنها جميع المكامن الطبيعية التي فيها مواد البناء من جميع الأنواع باستثناء الرمل والحصى التي تستخرج من مجاري المياه أو شاطئ البحر[٣]. إلا أن نصاً حديثاً عرّف المقالع على أنها الأماكن الطبيعية الصالحة لاستخراج الأتربة والصخور والمواد المعدنية أو المتحجرة أو الرملية الكائنة على سطح الأرض أو في جوفها، وتشمل مقالع ومحافر الرمول والأتربة[٤].

[٣] القرار ٢٥٣/ل.ر - ١٩٣٥ - استثمار المقالع- المادة ٢ (ألغيت أحكامه بموجب المادة ٢٦ من قانون التنظيم المدني – المرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/٦٩)
[٤] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: تنظيم القطاع

يعتبر المجلس الوطني للمقالع (برئاسة وزير البيئة وتمثيل الوزارات التالية: وزارة الأشغال العامة والنقل، وزارة الداخلية والبلديات-المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، وزارة الطاقة والمياه، وزارة الصحة العامة، وزارة الدفاع الوطني، وزارة المالية-مديرية المالية العامة، وزارة الزراعة-مديرية التنمية الريفية، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار) المرجع الصالح بتنظيم المقالع التي تستخرج منها مواد البناء[٥]، أما صلاحياته فقد حددت بموجب المرسوم ٨٨٠٣ - ٢٠٠٢.

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

أصدرت وزارة البيئة عدداً من القرارات أشارت فيها إلى موضوع تحديد المناطق التي يسمح فيها بإقامة مقالع الصخور للكسارات والردميات[٦]، ومحافر الرمل المفتت طبيعياً[٧]، ومقالع الصخور لصناعة الموزاييك[٨] والحجر التزييني[٩] وصناعة الترابة[١٠]، لكن يشكّ المطلعون بجدية الإلتزام بهذه القرارات خاصة بعد صدور المرسوم رقم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ الذي أشار بدوره إلى تحديد المناطق التي يسمح فيها بإنشاء واستثمار المقالع. تجدر الإشارة هنا إلى المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات الذي لطالما كان موضوع مناقشة وإقرار وإعادة نظر في مجلس الوزراء، ما رتب، في العديد من الحالات، انعكاسات بيئية خطرة من جراء فلتان عملية إنشاء واستثمار هذه المنشآت.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) تناول في المادتين ٢١ و٢٢ منه[١١] ضرورة إخضاع بعض المشاريع لدراسات الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية). وبما أن المشاريع تتضمن أعمال استخراج أو إضافة الموارد الطبيعية، لذلك يعتبر إنشاء واستثمار المقالع من المشاريع الخاضعة للفحص البيئي المبدئي ولتقييم الأثر البيئي، إلا أنه وبغياب الرقابة الدقيقة يتعذر تحديد عدد المقالع التي تعمل وفقا لمبادئ الإدارة البيئية السليمة.

وفي نص قديم أعطيت وزارة الأشغال العامة، خلال تنفيذها للأشغال العامة على أراضي الغابات، صلاحية تعيين مواقع استخراج مواد البناء التي تستدعي قطع أشجار من الغابات، على أن تحدد مصلحة الغابات في وزارة الزراعة شروط استخراج المواد وقطع الشجر مع المحافظة على الغابة[١٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير استعمال الأراضي والبيئة، التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، والتربة).

[٥] المرسوم ٩٢٢٢- ٢٠٠٢ -النظام الداخلي للمجلس الوطني للمقالع- المادة ١
[٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢- ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ١
[٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٣- ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعياً- المادة ١
[٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٤- ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ١
[٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٥- ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار- المادة ١
[١٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٦- ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ١
[١١] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة- المادتان ٢١ و٢٢
[١٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته - قانون الغابات – المادة ١٠٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: المعايير والشروط

أسند المرسوم المتعلق بتنظيم المقالع والكسارات إلى المجلس الوطني للمقالع صلاحية تحديد الشروط العامة لإنشاء واستثمار المقالع وتعديلها على ضوء التطور التقني ومفاهيم سلامة البيئة[١٣]، كما أن معظم النصوص التنظيمية تناولت موضوع الشروط المفروضة في عملية إنشاء واستثمار المقالع لجهة موقع المقلع أو الكسارة وضرورة توفر شرط الأبعاد والمعايير البيئية لحماية المناظر الطبيعية[١٤]، وإزالة التشويه الحاصل في حال السماح بتأهيل المقالع[١٥]. وفي نصوص خاصة بمناطق معينة، تضمن قرار لمجلس بيروت البلدي نظاماً للارتفاقات على ضفتي كورنيش مدينة بيروت بما يمنع استثمار مقالع الحجر والرمل وسواها من المواد المشابهة على عمق ٣٠٠ متر من واجهتي الكورنيش[١٦]. كما يمنع استخراج الرمل والحصى من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر[١٧]، ومن قسم من نهر بيروت[١٨]، وبالقرب من جسر بيروت[١٩]، ومن شاطئ جونيه[٢٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة والمياه والمياه المبتذلة).

وعلى صعيد آلية عمل واستثمار المقالع، تضمنت النصوص شروطاً تشمل حفظ سجلات بنشاطات المقلع وعمليته الإنتاجية[٢١]، وشروطاً للحفريات[٢٢]، كما قضت بضرورة تشجير الموقع ومنع نقل الأتربة لإعادة استعمالها في عملية التأهيل وضرورة حماية الثروة المائية[٢٣]، وحماية الإرث الحضاري[٢٤].

تناولت بعض النصوص القديمة شروط عملية التفجيرات المستعملة في نشاط المقلع لجهة ابتعادها عن الطرقات[٢٥] وتخزين المواد المتفجرة، ونقلها، وتحديد مستوى الذبذبات المسموح بها في عملية التفجير[٢٦]، وضرورة تجهيز المعدات المنتجة للغبار بأجهزة ضبط الغبار[٢٧]، وتأمين ومعالجة الطرق المؤدية إلى المقلع والعمل على سفلتتها[٢٨].

---

[١٣] المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٦

[١٤] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢ – ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ٦؛
القرار ١/١٨٣ – ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعياً- المادة ٦؛
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٦؛
القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار- المادة ٦؛
القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٦

[١٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٥

[١٦] قرار المجلس البلدي لمدينة بيروت: القرار ٢١٨- ١٩٥٧ – إقرار المجلس البلدي لمدينة بيروت نظام الإرتفاقات على ضفتي الكورنيش- المادة ٧

[١٧] المرسوم ١٥٦٤٩- ١٩٧٠- تنظيم استخراج الرمل وسائر المواد من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر- المادة ١

[١٨] المرسوم ٢٣٨٣- ١٩٤٣ - منع استخراج المواد من قسم من نهر بيروت – المادة ١

[١٩] القرار٣٩٢- ١٩٢٠ - منع أخذ التراب والبحص من قرب جسر بيروت - المادة ٢

[٢٠] المرسوم ١٧٧٠٢- ١٩٦٤ -تنظيم منطقة الشواطئ في جونيه – المادة ٣

[٢١] المرسوم ٨٨٠٣ - ٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ١١

[٢٢] القرار ٢٥٣/ل.ر- ١٩٣٥ -استثمار المقالع- المواد ٢١-٢٢-٢٦-٢٧ (ألغيت أحكامه بموجب المادة ٢٦ من قانون التنظيم المدني – المرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/٦٩)

[٢٣] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢ – ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ٤؛
القرار ١/١٨٣ – ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعياً- المادة ٤؛
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٤

[٢٤] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات – المادة ١٥

[٢٥] القرار ٢٥٣/ل.ر- ١٩٣٥ -استثمار المقلع- المادة ٣٤ (ألغيت أحكامه بموجب المادة ٢٦ من قانون التنظيم المدني – المرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/٦٩)

[٢٦] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٤؛
القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٤

[٢٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٤

[٢٨] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٤؛
القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلا أن النصوص لم تتطرق بوضوح إلى تحديد الشروط والمواصفات البيئية المتعلقة بالإدارة البيئية السليمة للنفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن نشاط المقلع، وإلى تحديد الشروط والمعايير القصوى المسموح بها لملوثات الهواء، والضجيج الناتج عنه، كما لم تتناول الإدارة البيئية السليمة لعملية نقل مواد البناء وتخزينها وحفظها بما يضمن ضبط نوعية الهواء وعدم التأثير على المياه الجوفية.

الفصل الثالث: التراخيص

في مطلع العشرينات كان يفرض على كل من يرغب بحفر الأرض لاستخراج مواد البناء ضرورة الحصول على إجازة مسبقة من السلطات الإدارية على أن يبين في الطلب الاحتياطات المتخذة لمنع ركود المياه أثناء العمل ولردم الحفر عند الانتهاء[٢٩]. وفي نص قديم آخر فُرض على طالب إجازة الاستثمار أن يحدد في طلب الإجازة طريقة الاستثمار وموقع المقلع[٣٠] للقائمقام الذي له الحق بإعطاء رخص استثمار المقالع في الأراضي الخصوصية وفي أملاك الدولة[٣١]، بعد أن كانت تقدم لدائرة النافعة التي لم تعد موجودة في الوقت الحالي دون الإشارة إلى الشروط البيئية وهذا أمر طبيعي كون مفهوم حماية البيئة لم يكن موجوداً.

وفي العام ١٩٨٣، أخضع إنشاء واستثمار المقالع لرخصة ولشروط وقواعد تحددها المديرية العامة للتنظيم المدني بموجب مرسوم تطبيقي يصدر عن مجلس الوزراء إلا أن هذا المرسوم التطبيقي لم يصدر في حينه فبقيت أحكام القرار ٢٥٣/ل.ر.-١٩٣٥ سارية المفعول[٣٢] حتى صدور المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢.

لاحقاً في العام ١٩٩٣، أسند إلى دائرة حماية الموارد الطبيعية التابعة لمصلحة المحافظة على الطبيعة، في وزارة البيئة، مهمة تحديد الشروط البيئية الواجب توافرها في طلبات الترخيص الآيلة إلى استثمار المقالع بصورة تحول دون تشويه البيئة وإبلاغها إلى الجهات المختصة للعمل بموجبها[٣٣]، إلا أن هذه الدائرة غير موجودة فعليا في الوزارة.

لحق ذلك المرسوم ٥٦١٦ لتنظيم المقالع والكسارات عام ١٩٩٤، لكنه لم يطبق وعاد فألغي عام ٢٠٠٢ بموجب المرسوم ٢٠٠٢/٨٨٠٣، فبدأت تصدر عندها، عن وزارة الداخلية في معظم الأوقات، مهل إدارية لأصحاب المقالع والكسارات، وهي مهل مدتها شهر أو شهران، استغلها المستثمر للاستفادة إلى أقصى الحدود وجني أكثر ما يمكنه من أرباح لعدم ضمانه تجديداً أو تمديداً لهذه المهلة.

بقيت التراخيص تصدر عن المحافظ آخذةً برأي وزارة البيئة وذلك منذ العام ١٩٩٧ عندما صدر عن وزارة البيئة سلسلة من القرارات حددت فيها المستندات والشروط المطلوبة عند التقدم بطلب الترخيص كما حددت مهل التراخيص بمدة أقصاها خمس سنوات على أن تخضع للتجديد سنوياً[٣٤].

إلا أن فعالية آلية الترخيص هذه وما تتطلّبه من شروط تحتاج إلى التدعيم بإرشادات بيئية تبين الطرق المناسبة لتنفيذ كافة الشروط المذكورة، وهو أمر لا يزال غائباً حتى الآن.

في العام ١٩٩٩ صدر قرار عن مجلس الوزراء رقم ٣١-١٩٩٩[٣٥] أعطى مجدداً مهلاً إدارية وطلب إعادة النظر بالمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات الذي كان قد صدر في العام ١٩٩٨، فعادت الفوضى تعم القطاع والتدهور يلحق بالموارد الطبيعية والبيئة.

---

[٢٩] القرار ١٨٨- ١٩٢٠ -وقاية الصحة العمومية- المادة ٢٣

[٣٠] القرار ٢٥٣/ل.ر- ١٩٣٥ -استثمار المقالع– المادة ٩ (ألغيت أحكامه بموجب المادة ٢٦ من قانون التنظيم المدني – المرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/٦٩)

[٣١] المرسوم الاشتراعي ١١٦- ١٩٥٩ وتعديلاته – التنظيم الاداري – المادة ٣٢

[٣٢] المرسوم الاشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته -قانون التنظيم المدني- المادة ٢٦

[٣٣] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته -تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١٢

[٣٤] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢ – ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ٤؛
القرار ١/١٨٣ – ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعياً- المادة ٤؛
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٣

[٣٥] قرار مجلس الوزراء ٣١-١٩٩٩ (تاريخ الجلسة ١٩٩٩/٧/٢٨)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أخيراً وليس آخراً، صدر في العام ٢٠٠٢ مرسوم تنظيم المقالع والكسارات ونص على أنه يقدم طلب الترخيص إلى المحافظ ويحال الطلب إلى المجلس الوطني للمقالع في وزارة البيئة وتبلغ صورة عن طلب الترخيص إلى وزارة الداخلية والبلديات التي تحيلها بدورها إلى البلديات المختصة أو القائمقام -في حال عدم وجود بلديات- لإبداء الرأي[٣٦]. نص المرسوم المذكور على أنه يعطى الترخيص لاستثمار المقالع والكسارات، ومحافر الرمل الصناعي، ومقالع الحجر التزييني والموزاييك بقرار من المجلس الوطني للمقالع وفقا للشروط المحددة في المرسوم، على أن يخضع الترخيص بالاستثمار للمقالع الموجودة خارج المناطق المحددة بالمرسوم والواقعة في الأملاك الخاصة العائدة للدولة أو للمؤسسات العامة أو للبلديات لقرار من مجلس الوزراء، وبالنسبة للأملاك الخصوصية العائدة للدولة، يقتضي الحصول أيضا" على موافقة وزارة المالية[٣٧]. ويعود للمجلس الوطني للمقالع أيضاً صلاحية اقتراح تشغيل الكسارات خارج المقالع واقتراح التدابير المناسبة بشأنها[٣٨]. كما نص المرسوم ٢٠٠٢/٨٨٠٣ على أنه يخضع إنشاء واستثمار المقالع والكسارات العائدة لها لترخيص مسبق يصدر بقرار من المحافظ بناء على موافقة المجلس الوطني للمقالع[٣٩]. تجدر الملاحظة هنا إلى الالتباس الوارد بين المادتين ٢ و ٣ من المرسوم بالنسبة لتحديد المرجع الصالح لإعطاء الترخيص. في الواقع، يتبين من روحية المرسوم أن المجلس الوطني للمقالع يصدر قرارا بالموافقة على استثمار المقالع والكسارات، فيما يصدر الترخيص بقرار من المحافظ. في هذا السياق يطرح السؤال: ما هو تحديدا دور المحافظ وهل يستطيع مخالفة قرار المجلس الوطني للمقالع؟ وما هي المهلة المعطاة له لإصدار الترخيص أو رفضه؟ جميعها أمور غابت عن المرسوم ٢٠٠٢/٨٨٠٣ وتعديلاته.

وقد حدد المرسوم ٢٠٠٢/٨٨٠٣ المستندات والمعلومات التي يجب أن يحتويها طلب الترخيص المقدم إلى المحافظ على أن تشمل مثلاً بيان عن طبيعة المواد المراد استخراجها ووضعيتها وأنواعها الجيولوجية ومدى انتشارها السطحي وسماكة طبقات الأرض القابلة للإستثمار ومتوسّط سماكة الاستثمار والعمل المقررين، والحجم الإجمالي للمواد المراد استخراجها والإنتاج السنوي المتوقع والإنتاج السنوي الأقصى مع خريطة مساحة تظهر حدود المشروع القصوى وموقع التجهيزات المنوي إقامتها وأن يشار إلى المباني والمنشآت في حال وجودها والنقاط الطوبوغرافية الرئيسية القائمة على الأرض المعنية أو في جوارها، بالإضافة إلى دراسة تبيّن انعكاس استثمار المقالع على البيئة المجاورة. وتتضمن هذه الدراسة: وصفاً لحالة الموقع قبل مباشرة العمل يتناول الثروات الطبيعية والمساحات الطبيعية الزراعية أو الحرجية أو البحرية أو السياحية المجاورة والطرق والجسور والمنشآت والتجهيزات العائدة له، وتحليلاً لتأثير المشروع على البيئة لاسيما على المناظر الطبيعية والأثرية والسياحية والغابات وعلى الحيوانات والنباتات والمواقع الطبيعية والتوازنات البيولوجية والمياه على أنواعها لا سيما الجوفية منها وعند الإقتضاء راحة الجوار تبعاً لطبيعة الإستثمار المنوي القيام به من قبل المستثمر، وطريقة تخزين واستعمال المتفجرات وتدابير حمايتها، وطريقة التخلص من النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن المقلع و/أو الكسارة، والتدابير التي يتعهد المستثمر باتخاذها لتحاشي الأضرار التي يلحقها استثمار المشروع بالبيئة، والتدابير الملحوظة لإعادة تأهيل وترتيب المواقع تدريجياً أثناء الاستثمار وعند انتهائه، والتدابير الملحوظة لحفظ واستعمال أتربة التغطية وأخيراً، تعهدا خطيا من مقدم الطلب بضرورة تنفيذ جميع شروط الترخيص لجهة حماية البيئة وإعادة تأهيل وترتيب المقلع وتطبيق القواعد العملية في استعمال المتفجرات لاسيما لجهة سرعة الارتجاج[٤٠].

التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو، ما مدى تطبيق وفعالية الشروط البيئية الذي يعود تحديدها لوزير البيئة[٤١]؟ فهل هي ما زالت تؤخذ بالاعتبار مع صدور المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ الذي أشار بدوره إلى أن الشروط البيئية يفرضها وزير البيئة بناء على اقتراح المجلس الوطني للمقالع[٤٢]؟

[٣٦] المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادتان ٧ و٨
[٣٧] المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٢
[٣٨] المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٦
[٣٩] المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٣
[٤٠] المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٧
[٤١] القانون ١٩٩٣-٢١٦ المعدل – احداث وزارة البيئة- المادة ٢ – البند ٤
[٤٢] المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات – المادة ١٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تجدر الإشارة إلى أنه قد لحظ دور لوزارة الموارد المائية والكهربائية (الطاقة والمياه) في عملية الترخيص للمناجم والمقالع عبر إبداء رأيها في ما يختص بالتأثير على الموارد المائية (على المياه الجوفية)[٤٣]،[٤٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

من الواضح أن المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ والقرارات التي صدرت عن وزير البيئة في موضوع المقالع واستخراج مواد البناء جاءت متقدمة نسبة للنصوص القانونية الأخرى بصورة تراعي حماية البيئة وذلك عن طريق فرض ضرورة تقديم دراسة بيئية تبين انعكاس الاستثمار على البيئة[٤٥]،[٤٦] وهذا الأمر يتماشى مع قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه ورغم انعقاد العديد من جلسات المجلس الوطني للمقالع، والترخيص لبعض المقالع، فإنه حتى تاريخه لم تقدم إلى وزارة البيئة دراسات تقييم الأثر البيئي لإنشاء واستثمار المقالع بل دراسات مشابهة جداً لها وفق ما طالب به المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢[٤٧] ضمن المستندات التي يجب أن تقدم إلى المحافظ في طلب الترخيص. يعود سبب ذلك على الأرجح إلى اختلاف في تسميات هذه الدراسات فالمرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ لم يسمِّ الدراسة البيئية التي طالب بها بدراسة تقييم الأثر البيئي كما فرضها قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢ على كل المشاريع بالرغم من تقارب مضمون الاثنتين إلى حد كبير، الأمر الذي يبدو مستغرباً للقارئ ومثيرا للغط.

الفصل الرابع: المراقبة

غاب موضوع الرقابة الذاتية عن النصوص التي ترعى وتنظم المقالع والكسارات رغم أن قانون حماية البيئة قد شمل ضمن آليات رقابة التلوث البيئي برامج إدارية بيئية وبرامج مراقبة ذاتية أو تدقيق بيئي، بهدف تقييم وضع البيئة وحمايتها خاصة لدى المؤسسات التي تقوم بنشاط ملوث[٤٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

بعدما كان النص القديم يولي رئيس دائرة المناجم المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب صلاحية الإشراف على استثمار المقالع[٤٩]، أعطى التشريع اللبناني الحديث المجلس الوطني للمقالع صلاحية الإشراف الدائم على تقيّد مستثمري المقالع ومحافر الرمل بالأحكام القانونية، والتثبت من عمليات تأهيل أرض المقلع والمحفار خلال مدة الاستثمار، والتوجيه والإشراف الدائم للتأكد من التقيد بالشروط المفروضة[٥٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التربة والبيئة)، إلاّ أنّ هذا النص لم يوضح ما هي الأدوات المتاحة للمراقبة ومن هم الأشخاص المولجون بذلك. كما أنيطت أيضا بدائرة المقالع لدى المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية مهام تطبيق النصوص المتعلقة بتراخيص المقالع والكسارات ورفع تقارير بذلك[٥١].

---

[٤٣] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢ – ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والرديمات- المادة ٢؛
القرار ١/١٨٣ – ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعيا- المادة ٢؛
القرار ١/١٨٤- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٢؛
القرار ١/١٨٥- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار- المادة ٢

[٤٤] القانون ٢٢١- ٢٠٠٠ وتعديلاته - تنظيم قطاع المياه – المادة ٢

[٤٥] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات – المادة٧، البند ١٢

[٤٦] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢ – ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والرديمات- المادة ٢ البند٢-٢؛
القرار ١/١٨٣ – ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعيا- المادة ٢ البند٢-٢؛
القرار ١/١٨٤- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٢ البند٢-٢؛
القرار ١/١٨٥- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار – المادة ٢ البند٢-٢

[٤٧] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٧

[٤٨] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ - حماية البيئة – المادة ١٣

[٤٩] القرار ٢٥٣/ل.ر- ١٩٣٥ -استثمار المقالع- المواد ٥٠ و٥١ و٥٢ (ألغيت أحكامه بموجب المادة ٢٦ من قانون التنظيم المدني – المرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/٦٩)

[٥٠] المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات- المادتان ٦ و١٩

[٥١] المرسوم ٤٠٨٢-٢٠٠٠ وتعديلاته – تنظيم وزارة الداخلية – المادة ٣٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي هذا الإطار يلحظ افتقار التشريع اللبناني إلى خطة واضحة وشاملة لعملية مراقبة استثمار المقالع فضلاً عن النقص المزمن في الكوادر البشرية المؤهلة والكافية لإجراء المراقبة والتأكد من إحترام المستثمر خلال مرحلة الاستثمار الشروط البيئية.

الفصل الخامس: الاقفال

أعطي المجلس الوطني للمقالع صلاحية التثبت من عمليات تأهيل أرض المقلع والمحفار بعد انتهاء فترة الأشغال وذلك وفقاً لشروط الترخيص والشروط البيئية. كما أعطي المحافظ صلاحية مراقبة أعمال التأهيل، وله –بمبادرة خاصة أو بناء على اقتراح المجلس الوطني- أن يبلغ المستثمر بالأعمال التي لا يزال يراها ضرورية لإنهاء التأهيل والحماية، وقد فرض على المستثمر أن يعيد ترتيب وتأهيل الأمكنة التي تأثرت بالاستثمار وفقاً للخرائط والتصاميم والشروط[٥٢] بما فيها فرض إعادة تشجير الموقع[٥٣] ويتوجب عليه إزالة التشويه الناتج عن نشاط المقلع في حال السماح له بتأهيل الموقع[٥٤] (للمزيد من التفاصيل راجع القارىء تقريري التربة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي). ولكن لا بد في هذا الإطار من الإشارة إلى أنه بالرغم من لحظ المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ ضرورة أن يشمل طلب الترخيص التدابير الملحوظة لإعادة تأهيل وترتيب المواقع تدريجيا أثناء الاستثمار وعند انتهائه[٥٥]، يسجل غياب خطة واضحة وشاملة لعملية تأهيل المواقع المستثمرة، فضلاً عن غياب الجهاز الفني والكوادر البشرية المكلفة إجراء المراقبة والتثبت من عملية التأهيل بعد الانتهاء من الاستثمار.

تجدر الإشارة هنا أن عملية اعادة التأهيل لا تقتصر فقط على الاستثمارات الجديدة فالقانون يشمل أيضاً المقالع والكسارات القديمة أكانت مهجورة، متوقفة عن العمل أو عاملة بشكل غير قانوني[٥٦].

الفصل السادس: الأمور المالية

اعتبرت هيئة التشريع والاستشارات في مطالعتها رقم ٣٢٩-٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٢ الكفالات بمثابة "ضمانة للشروط البيئية وحسن تنفيذ الأشغال المرخص بها وإعادة تأهيل العقار المستثمر"، لذلك كان لا بد من تناول موضوع الكفالات عند تنظيم نشاط المقالع من الناحية البيئية.

فقد أسند المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ الى المجلس الوطني للمقالع صلاحية تحديد قيمة وشكل ونوعية الضمانة المالية التي يلزم طالب الترخيص بتقديمها، كما أسند إلى وزير المالية صلاحية تحديد بدلات الاستثمار لكل مقلع على ضوء تقرير يضعه المجلس الوطني للمقالع على أن يستوفى الرسم لصالح صندوق البلدية المختصة أو صندوق الخزينة خارج النطاق البلدي وذلك عن كل متر مكعب من أرض المقلع[٥٧]، وقد أعطيت وزارة البيئة صلاحية مصادرة الكفالة المصرفية كلياً أو جزئياً إذا تخلف المستثمر عن تنفيذ برنامج العمل كما هو مخطط في الدراسة المتكاملة[٥٨].
وعلى صعيد آخر، أشار نص قديم إلى دفع تعويضات –تحددها مصلحة الغابات في وزارة الزراعة- للدولة على أشغال الأرض وعن قيمة المواد المستخرجة إذا اقتضت الأشغال العامة المجراة على أراضي الغابات استخراج مواد للبناء أو قطع الأشجار[٥٩].

---

[٥٢] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المواد ٤، ٦، ١٤، ٢٠، ٢١
[٥٣] المرسوم الاشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته- قانون التنظيم المدني – المادة ٢٦
[٥٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢- ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والرديمات- المادة ٥
[٥٥] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٧
[٥٦] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٤
[٥٧] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادتين ٧ و٢٣
[٥٨] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢ – ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والرديمات- المادة ٣؛
القرار ١/١٨٣ – ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعيا- المادة ٣؛
القرار ١/١٨٤- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٣؛
القرار ١/١٨٥- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار- المادة ٣؛
القرار ١/١٨٦- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٣
[٥٩] القانون الصادر في ١٩٤٩/٧/١ وتعديلاته - قانون الغابات – المادة ١٠٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

يفتقر التشريع اللبناني -وبالرغم من أن المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ وتعديلاته صنف من النصوص الحديثة- إلى تحديد آلية إدارية واضحة لعملية تلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالمقالع والكسارات ومحافر الرمل، في الوقت الذي يلاحظ أن قسما كبيرا من الشكاوى التي تسجل وترد إلى وزارة البيئة تتعلق بنشاط مقلع ما وتأثيره على البيئة بكافة عناصرها وتأثيره على السلامة العامة.

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

لم يخصص القانون الوضعي اللبناني نصوصا تتعلق بالإجراءات القضائية الواجب اتباعها والتقيّد بها في حال الادعاء بشأن مخالفات مرتبطة بإنشاء واستثمار المقالع لاستخراج مواد البناء.

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

في إطار وضع عقوبات للمخالفات التي تتعلق باستخراج مواد البناء، أجاز نص قديم للإدارة اتخاذ الإجراءات الضرورية (من بناء أو هدم أو ترميم أو تغيير) وذلك على نفقة أصحاب العلاقة[٦٠] في حال مخالفة التدابير التي تقضي بمنع حفر الأرض لاستخراج المواد دون إجازة[٦١] .

كما فرضت النصوص القديمة على كل شخص يستثمر مقلعاً دون ترخيص بالاستثمار في أرضه أو في أرض شخص ثالث جزاء نقديًّا يعادل أربعة أضعاف الرسم، وكل شخص يستثمر في أرض الدولة مقلعاً دون ترخيص جزاء نقدياً قدره ٥٠ ليرة سورية فضلاً عن مصادرة المواد المستخرجة إذا كانت لا تزال موجودة. كما فرض القانون نفسه على المستثمر المتخلف عن تقديم المعلومات المتعلقة بإدارة الاستثمار وكميات الصخور المستخرجة والغاية المعدة لها عقوبة سحب الرخصة[٦٢].

إلى جانب العقوبات العامة التي نص عليها قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤)، أشارت النصوص القانونية الحديثة المتعلقة بقطاع المقالع والكسارات إلى تنظيم وتحديد العقوبات المترتبة على المخالفات المرتكبة أثناء إنشاء واستثمار المقالع، وقد تناول هذه العقوبات المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ الذي أسند إلى المجلس الوطني للمقالع صلاحية اقتراح تشغيل الكسارات خارج المقالع وتوقيفها في حال المخالفة واقتراح التدابير المناسبة بشأنها، كما أسند إلى المحافظ السلطة الإجرائية في ضبط المخالفات[٦٣].

وقد فرضت عقوبات تنوعت وتميزت باختلاف المخالفات المرتكبة، فقد حرم كل شخص من الحصول على رخصة جديدة بالاستثمار إذا ثبت أنه جرت بحقه ملاحقة قضائية لعدم تقيده بالموجبات المنصوص عليها في هذا المرسوم أو بشروط الترخيص وثبوت إدانته. وفي حال الإدانة لا يعطى ترخيص جديد إلا بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم او انقضاء المدة المحددة في الحكم اذا تجاوزت السنتين[٦٤].

---

[٦٠] المرسوم ٦٦٠٠-١٩٣٠ - الاجهزة الصحية – المادة ١

[٦١] قرار المفوض السامي ١٨٨- ١٩٢٠ -وقاية الصحة العمومية – المادة ٢٣

[٦٢] القرار رقم ٢٥٣/ل.ر – ١٩٣٥- استثمار المقالع، المادتان ٦٠ و٦٢ (ألغيت أحكامه بموجب المادة ٢٦ من قانون التنظيم المدني – المرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/٦٩)

[٦٣] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادتان ٦ و١٩

[٦٤] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ١٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإن لم ينفذ المستثمر الإلتزامات الملقاة على عاتقه أثناء أو عند انتهاء الاستثمار فللمجلس الوطني أن ينفذها على نفقته من الضمانة المالية وفي حال عدم كفايتها يبقى المستثمر ملزماً بالفرق[٦٥]. كما يعود للمحافظ بمبادرة ذاتيّة أو بناء على قرار المجلس الوطني للمقالع توقيف المستثمر وضبط معداته في حال مخالفته لشروط الترخيص لغاية تلبية المطلوب[٦٦].

كما يعاقب مستثمر كل مقلع بدون ترخيص، أو بعد انتهاء مدة الترخيص، أو بعد صدور قرار انتهاء الأشغال وإقفال المقلع، أو رغم صدور القرار بالتوقف المؤقت عن العمل بالحبس من شهرين إلى سنة، وبغرامة تتروح بين خمسين مليون ومئة مليون ليرة، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حال التكرار تضاعف العقوبة ويمكن أن يتضمن قرار المحكمة سحب الترخيص مؤقتاً أو نهائياً، ومصادرة جميع المعدات دون أن يحول ذلك دون حق الإدارة بإلزام المستثمر بإعادة تأهيل الموقع على نفقته[٦٧]. وقد ألغت هذه العقوبات ضمناً عقوبات النصوص القديمة.

يتولى ضبط المخالفات عناصر قوى الأمن الداخلي أو الشرطة البلدية أو مراقبو وزارة البيئة[٦٨]، ويعاقب كل من يمنع مراقبي الإدارة المخولين رسمياً من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي بالحبس من شهر إلى ستة أشهر، وبغرامة من خمسة ملايين إلى عشرة ملايين، أو بإحدى هاتين العقوبتين[٦٩].

كل مخالفة لباقي أحكام المرسوم أو لشروط الترخيص يُعاقب عليها بالحبس من شهر إلى ستة أشهر، أو بغرامة من عشرة ملايين إلى عشرين مليون ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة في حال التكرار. للمحكمة أن تقضي في جميع الحالات المشار إليها أعلاه بنشر الحكم بكامله أو جزء منه في صحيفة أو أكثر على نفقة المخالف[٧٠].

القسم الثالث: الاجتهادات

صدر عن مجلس شورى الدولة قرار في المراجعة رقم ٢٠٠٢-٣٨١ رقمه ٢٠٠٢-٧٣ تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣ قضى برد طلب وقف تنفيذ المرسوم ٢٠٠٢-٨٨٠٣ على اعتبار أنه مرسوم تنظيمي وهو يتصل اتصالاً وثيقاً بحقل السلامة العامة والصحة العامة وبأحكام ذات علاقة بتأثير مشاريع المقالع والكسارات والمرامل على البيئة والتوازنات الجيولوجية والمياه الجوفية وراحة الجوار وطريقة التخلص من النفايات.

أما في ما يتعلق بالكفالات فقد أبدت هيئة التشريع والاستشارات في مطالعتها رقم ٢٠٠٢-١/٢٠٤ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٢ أن الكفالة تشكل ضمانة للشروط البيئية وحسن تنفيذ الأشغال المرخص بها وإعادة تأهيل العقار المستثمر ولوزارة البيئة أن تلجأ إلى التنفيذ البديلي فتستعمل مبلغ الكفالة لتلزيم تأهيل العقار بعد انتهاء الاستثمار، أو لتطبيق الشروط الفنية البيئية على الأرض أثناء الاستثمار.

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

لم تلحظ النصوص أية وسائل لتنمية وتطوير قطاع المقالع والكسارات لجهة التدريب وتنمية القدرات وتبادل المعلومات، ما لا يتلاءم مع واقع هذا القطاع الذي يعاني من تحديات كثيرة لا سيما على مستوى إعادة تأهيل المواقع.

[٦٥] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٢٢
[٦٦] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٢٤
[٦٧] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٢٥
[٦٨] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٢٧
[٦٩] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٢٦
[٧٠] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٢٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الثاني: أعمال البناء والإنشاء

تنقسم أعمال البناء والإنشاء بالإجمال إلى ١) الأبنية، و٢) البنى التحتية أي الطرق والخدمات العامة.

الباب الأول: التعاريف

على صعيد النصوص، هناك مصطلحات أساسية في قطاع البناء، إذ ورد في قانون حماية البيئة تعريف "المشروع" الذي يعني تنفيذ أشغال بناء أو سواها من الإنشاءات، إضافة إلى توسيع وتعديل وإعادة تأهيل، أو تحضير أو إقفال النشاطات المشار إليها[٧١]، كما تم تعريف "مشاريع الأبنية"[٧٢]، و"المجموعات الكبرى"[٧٣]. أما من الناحية البيئية فقد تم تعريف "النفايات الصلبة" في قطاع البناء بأنها كل ما ينتج عن أعمال البناء من الأتربة، والصخور الناتجة عن الحفريات، وبقايا الخشب والحديد وأحجار الباطون، وأكياس الإسمنت الفارغة، وبراميل الدهان الفارغة، والمواد البلاستيكية الناتجة عن تمديد الأسلاك الكهربائية[٧٤]؛ إضافة إلى تعريف "الملوثات" الناتجة عن قطاع البناء بموجب قرار صادر عن وزير البيئة وتتألف من كل ما ينتج عن أعمال البناء من الأغبرة والجزئيات المتطايرة من المواد الأولية المستعملة كالرمل والبحص والإسمنت، وانبعاث المركبات العضوية المتطايرة الناتجة عن أعمال الدهان[٧٥].

الباب الثاني: تنظيم القطاع

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

انحصرت مهام التخطيط والدراسات المتعلقة بالأبنية العائدة للدولة بوزارة الأشغال العامة والنقل التي لم تلحظ جوانب بيئية في معرض دراساتها الفنية[٧٦]، بل ركزت في معظمها على أنظمة الصحة والسلامة العامة[٧٧].

الفصل الثاني: المعايير والشروط

لحظت التشريعات الدولية، بالأخص القوانين الفرنسية والبريطانية، معايير وشروطاً بيئية في عملية الإنشاء والبناء بما يضمن الحد من ملوثات الهواء والضجيج، وإدارة نفايات البناء. كما استحدث في التشريع الأمريكي مفهوم الأبنية الخضراء التي تتميز بمواصفات بيئية لجهة ترشيد استهلاك الطاقة، ومواد البناء المستخدمة، كما نص على ضرورة أن تتجنّب المصانع والمعامل وأية منشآت و/أو أبنية مشيدة ومبنية وفقاً للقوانين كل ما يؤدي إلى تلوث الهواء.

أما التشريعات اللبنانية فقد تناولت بشكل غير مباشر بعض الشروط البيئية التي تركزت على النقاط التالية: (للتفاصيل المتعلقة بالتنظيم المدني يراجع القارئ تقرير استعمال الأراضي والبيئة)

القسم الأول: قطع الأشجار

بهدف المحافظة على التنوع الطبيعي، اشترط –في بعض الحالات- على صاحب مشروع البناء في حال اضطر إلى قطع الأشجار المثمرة أو الأشجار المعمرة كالصنوبر والسنديان والزيتون والخروب وغيرها، الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المرخصة بهدف الحفاظ على أكبر قدر من الأشجار الموجودة، كما اشترط عليه تخصيص مساحات معينة لزراعة الأشجار[٧٨].

---

[٧١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ - قانون حماية البيئة – المادة ٢٢

[٧٢] قرار وزير الأشغال العامة: القرار ١/٢٧٦- ١٩٩٥ - الاحكام الخاصة برخص البناء والشروط الواجب توفرها في طلبات رخص البناء ورخص الإشعال والتصاريح ومستنداتها – المادة ١

[٧٣] المرسوم الإشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ١٦

[٧٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة - المادة ١

[٧٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ – ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة - المادة ١

[٧٦] المرسوم ٢٨٧٢- ١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الاشغال العامة - المادة ٢٥

[٧٧] المرسوم الاشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٤

[٧٨] المرسوم ٢٨١٠-٢٠٠٠ - تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة كفرشيما العقارية- الشروط العامة - الانظمة المتعلقة بالبناء

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما أشار قرار لوزير البيئة متعلق بشروط الترخيص للأبنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة إلى عدم قطع الأشجار المتواجدة داخل العقار وتشجير المساحات المتبقية منه[٧٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

وفي نصوص قديمة، منع قطع بعض أنواع الأشجار لغاية مشاريع البناء في الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٩ (مع استثناء مشاريع الأشغال العامة التي تجريها الإدارات العامة، بالإضافة إلى الأبنية المرخص لها أو التي سيرخص بإنشائها)[٨٠،٨١] ، إلا أن النصوص لم توضح الغاية من استثناء مشاريع البناء هذه من هذا المنع.

القسم الثاني: أعمال الحفر والهدم والردم

غابت عن القانون الوضعي اللبناني أية نصوص أو حتى إرشادات تقنية تنظم أعمال الحفر والهدم والردم لجهة الشروط البيئية كشروط تخزين وتجميع الأتربة لتلافي انزلاقها الذي يؤذي المشهد الطبيعي من جهة والموارد المائية من جهة أخرى إذ إن معظم هذه الانزلاقات تركد في مجاري المياه وأكبر مثال على ذلك نهر بيروت (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).

من جهة أخرى تركزت الشروط والمعايير بالإجمال على السلامة العامة فوضعت شروطا لأعمال الحفر كإحاطتها بحواجز[٨٢]، والهدم (كيفيته، والوسائل المسموحة) [٨٣]، والردم (كيفية الردم وابعاده الهندسية)[٨٤]، وجمع الأنقاض والأتربة (احاطتها بحواجز)[٨٥]، كما حظر تخصيص أماكن لأعمال الحفر والردم في تخطيط مشروع إليسار[٨٦].

القسم الثالث: التصميم ومواد البناء

لحظت عدة نصوص أحكاما وشروطا متعلقة بتصميم مشاريع البناء بما يضمن حماية البيئة والمنظورات الطبيعية والمعماري دون التطرق إلى العوامل والعناصر البيئية الأخرى (كانبعاث ملوثات الهواء والتأثير على الأراضي) أو دون توضيحها إن ذكرت.[٨٧،٨٨،٨٩،٩٠،٩١،٩٢،٩٣،٩٤] إلا أن هذه النصوص بقيت عامة، تركز في معظمها على الجانب الجمالي والتراثي

وتناولت نصوص قانونية أيضا شروطا تتعلق بمواقع خزانات ومولدات الطاقة الخاصة بالأبنية[٩٥]، إلا أنها ركزت على جوانب السلامة العامة ولم تتطرق إلى وضع واستعمال مصادر الطاقة البديلة وشروط الابنية الخضراء، خلافا للقانون الأمريكي (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الطاقة والبيئة).

---

[٧٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ -الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢

[٨٠] المرسوم الاشتراعي ١٤١ - ١٩٧٧ - أحكام استثنائية مؤقتة ترمي الى المحافظة على الثروة الحرجية - المادة ١

[٨١] المرسوم الاشتراعي ٤٣ - ١٩٨٣ -احكام تتعلق بالمحافظة على الثروة الحرجية – المادة ١

[٨٢] المرسوم ٧٣٨٠ - ١٩٦٧ - تنظيم الحماية والوقاية والسلامة العامة في ورش العمل –المادة ١٥

[٨٣] المرسوم ٧٣٨٠ - ١٩٦٧ - تنظيم الحماية والوقاية والسلامة العامة في ورش العمل –المادتان ١٣ و١٤

[٨٤] المرسوم ٢٧٩١ - ١٩٩٢ - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ٢

[٨٥] المرسوم ٧٣٨٠ - ١٩٦٧ - تنظيم الحماية والوقاية والسلامة العامة في ورش العمل –المادة ١٥

[٨٦] المرسوم ١٠٢٣١-١٩٩٧ وتعديلاته - تصديق التصميم التوجيهي العام لترتيب وتحديد وجهة الاستعمال بصورة إجمالية الأراضي منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت وتصديق التصميم والنظام التفصيلي العائد لهذه الأراضي – المادة ١٥ من الشروط العامة للنظام

[٨٧] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ - ١٩٨٣وتعديلاته - قانون البناء - المادتان ١٣ و١٦

[٨٨] المرسوم الاشتراعي ٦٩ - ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون التنظيم المدني – المادة ٢٥

[٨٩] المرسوم الاشتراعي ٦٩ - ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون التنظيم المدني – المادة ٨

[٩٠] المرسوم ١٧٧٠٢ - ١٩٦٤ -تنظيم منطقة الشواطئ في جونيه – المادة ٣

[٩١] قرار وزير السياحة: القرار ١٩١-١٩٩٩ –قرار يتعلق بتنظيم مراكز التزلج والقاطرات الالية الكهربائية – المادة ١

[٩٢] المرسوم ٧٧٤٧-٢٠٠٢ -تصديق التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي لمنطقة دير القمر العقارية

[٩٣] المرسوم ٨٣٦-١٩٥٠ وتعديلاته -تنظيم منطقة الارز – المادة ٦

[٩٤] المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ -تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها –المادة ٢١

[٩٥] المرسوم ٢٧٩١-١٩٩٢ - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادتان ٨ و١٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

من جهة أخرى، أعطي لوزارة الأشغال العامة والنقل صلاحية فرض شروط متعلقة بمواد البناء بمرسوم يتخذ بناء لاقتراح الوزير، وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للتنظيم المدني[٩٦]، وقد تناولت عدة نصوص شروطاً لمواد البناء المستخدمة في مختلف مشاريع البناء (المباني والبنى التحتية) لجهة منع بعضها[٩٧]، ووضع مواصفات لبعضها الآخر[٩٨،٩٩،١٠٠،١٠١،١٠٢،١٠٣]، ووضع أحكام لمصادرها[١٠٤]، إلا أن معظم هذه الشروط وُضعت لضمان جودة المواد وليس لحماية البيئة.

لم تتطرق غالبية هذه النصوص بأي شكل من الأشكال إلى معايير وشروط بيئية تحدد نوع واستعمال مواد البناء البيئية، ومواصفاتها، ومصادرها، بل اقتصرت في أحسن الأحوال على شروط تتعلق بالسلامة العامة. ويسجل استثناء واحد لقرارين صادرين عن وزير البيئة أشارا إلى اشتراط استعمال مواد بناء صديقة للبيئة[١٠٥،١٠٦] (على سبيل المثال الدهان ذو الأساس المائي). إلا أن ذلك لا يزال بحاجة إلى إرشادات وتوجيهات تحدد المقصود بالمواد الصديقة للبيئة بما يخفف من استهلاك الموارد (الطاقة والمياه) والتي تجعل من الأبنية "مبان خضراء" وفقا للقانون الأمريكي. بالإضافة إلى أن هذه الإرشادات وفي حال وجدت تتطلب آليات لتطبيق الشروط ومراقبتها وهو أمر يتطلب بشكل أساسي تعاوناً بين الوزارات المعنية في هذا القطاع، لذلك كان يقتضي أخذ رأي مجلس شورى الدولة (كونها قرارات تنظيمية).

القسم الرابع: الملوثات

أشار قرار لوزير البيئة متعلق بالأبنية إلى شروط تفرض وضع مصافٍ لعوادم المولدات الكهربائية لمعالجة غازات الاحتراق، إضافة إلى الحد من ملوثات الهواء عبر تخزين الرمول والإسمنت بما يمنع تطاير الأغبرة[١٠٧]، إلا أنه بالرغم من ورود معايير لانبعاثات الهواء الناتجة عن آليات البناء في بعض التشريعات المقارنة، كالقانون الفرنسي والقانون الاوروبي، لم تأت النصوص القانونية اللبنانية على ذكر معايير مشابهة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الهواء).

وبالإجمال ركزت التشريعات المقارنة، بالأخص الأوروبية والبريطانية، المتعلقة بقطاع البناء على عامل الضجيج الناتج عن آليات وتجهيزات وأعمال البناء ووضع شروط للحد منه، إلا أن نصاً واحداً في التشريع اللبناني أشار إلى ذلك، وقد اقتصر هذا النص على الضجيج الناتج عن المولدات، وضرورة وضع كاتم للصوت عندما يكون الموقع قريباً من المناطق السكنية المكتظة[١٠٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الضجيج).

---

[٩٦] المرسوم الإشتراعي ١٤٨-١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ١٨ البند ٨

[٩٧] المرسوم الاشتراعي ١٤٨-١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ١٣

[٩٨] المرسوم ٤٣١٣-٢٠٠٠ -تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في منطقة الحدث العقارية – المادة ٤ من المخطط التوجيهي

[٩٩] قرار مدير الصحة والإسعاف العام: القرار ٦/أ.ت-١٩٣٦- شروط صحية عامة لدور الصناعة – البند ١ من الشروط الصحية لدور الصناعة الملحقة بالقرار

[١٠٠] المرسوم ٨٣٦-١٩٥٠ وتعديلاته -تنظيم منطقة الارز – المادة ٦

[١٠١] قرار المفوض السامي رقم ٧٥/ل.ر.-١٩٤٠ وتعديلاته -محلات بيع المحروقات السائلة – المادة ١٨

[١٠٢] المرسوم ٥٢٤٤-٢٠٠١ - اعطاء صفة الالزام لمواصفات قواطع الالمينيوم المبثوقة والمؤنودة والمطلية لاعمال الهندسة المدنية – المادة ٢

[١٠٣] المرسوم ٤٠٥-١٩٤٢ - اخضاع جميع المقاولات العائدة لتنفيذ اشغال عامة لدفتر الاحكام والشروط العامة – المادة ٥

[١٠٤] المرسوم ٤٠٥-١٩٤٢ - اخضاع جميع المقاولات العائدة لتنفيذ اشغال عامة لدفتر الاحكام والشروط العامة – المواد ٥، ١٠، ١١، ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ١٦٣

[١٠٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة-المادة ١

[١٠٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢

[١٠٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢

[١٠٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الخامس: البنى التحتية والخدمات

تناولت بعض النصوص شروطاً تتعلق بإصحاح المحيط (sanitation) لجهة ضرورة وشروط اتصال المباني بشبكات البنية التحتية الأساسية (الصرف الصحي، والماء، إلخ)[١٠٩]، [١١٠]، [١١١]، [١١٢]، [١١٣]، [١١٤]، إضافة إلى شروط تقنية لتصميم الحفر الصحية[١١٥]، [١١٦] وهذه نصوص قديمة لذلك لم تتطرق لموضوع البيئة بشكل رئيسي كمواصفات حماية التربة مثلاً. كما وُضعت نصوص تحظر إنشاء أشغال أو أبنية تمنع تصريف مياه الأمطار تصريفاً سطحياً[١١٧]، [١١٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري المياه والمياه المبتذلة، والتربة).

واشترطت بعض النصوص إمكانية أن يُفرض على طالب رخصة البناء وصل البناء ببعض الخدمات (الطرق، وشبكات المياه، وشبكة المجارير)[١١٩]، إلا أن ذلك اقتصر على "الإمكانية" ولم يتخذ صفة الإلزام ممّا يفتح المجال أمام استغلال الموارد الطبيعية الموجودة، وبالتالي يسبب ضغوطاً على البيئة المحيطة، وقد طلب نص آخر أن تحدد الطريقة التي ستعتمد لتصريف المياه المبتذلة عند عدم وجود شبكة صرف صحي[١٢٠]، إلا أن السؤال يطرح حول مدى تطبيق هذه الشروط فعلياً بما يخفف من آثار ورشات البناء على البيئة، علما بأنه لم يتم تدعيم هذه النصوص بإرشادات أو توجيهات أو معايير بيئية وتقنية تساعد على حسن التنفيذ، كما لم توضع آليات تساعد على تنفيذ النصوص من قبل المعنيين أو تفرض معالجة الآثار البيئية المحتملة.

أسندت إلى وزارة الأشغال العامة والنقل صلاحية وضع الشروط المتعلقة بوصل الأبنية بالبنى التحتية والخدمات العامة، إضافة إلى تولي وزارة الصحة العامة مهمة وضع مواصفات وشروط فنية لإنشاء جور صحية في مؤسسات صناعية معينة[١٢١]، وإنشاء المجارير العامة والخاصة ومشاريع إنشاء شبكات مياه الشرب ومد شبكات المجارير في مدن المحافظة[١٢٢]. كما أنيطت هذه المهام إلى وزارة الطاقة والمياه ومؤسسات المياه والصرف الصحي الأربع التي أنشئت عام ٢٠٠٠ بموجب قانون تنظيم قطاع المياه وتعديلاته[١٢٣]، والتي لم يصدر عنها بعد أية مواصفات أو معايير إنشاء بنية تحتية خدماتية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

---

[١٠٩] المرسوم ١٠٢٣١- ١٩٩٧ وتعديلاته - تصديق التصميم التوجيهي العام لترتيب وتحديد وجهة الاستعمال بصورة اجمالية لاراضي منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت وتصديق التصميم والنظام التفصيلي العائد لهذه الاراضي- المادة ١٠ من الشروط العامة للنظام

[١١٠] المرسوم ٤٣١٣-٢٠٠٠ -تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في منطقة الحدث العقارية-المادة ٢ من المخطط التوجيهي

[١١١] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ١٦١٦- ١٩٥٧ وتعديلاته - تنظيم الافران –المادة ٩

[١١٢] المرسوم ٤٠٥-١٩٤٢ - اخضاع جميع المقاولات العائدة لتنفيذ اشغال عامة لدفتر الاحكام والشروط العامة – المادتان ٥٢ و١٦٤

[١١٣] المرسوم ٣٤٨٥-١٩٥٣ -المراقبة الصحية لعملية تعقيم الحليب بطريقة باستور - المادة ٣

[١١٤] المرسوم٧٥١٠- ١٩٩٥- تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقة الردم على ساحل المتن الشمالي –المادة ٩ من الشروط العامة للنظام

[١١٥] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦/أ.ت- ١٩٣٦- شروط صحية عامة لدور الصناعة

[١١٦] المرسوم ٣٤٨٥-١٩٥٣ -المراقبة الصحية لعملية تعقيم الحليب بطريقة باستور - المادة ٣

[١١٧] المرسوم ١٠٢٣١-١٩٩٧ وتعديلاته - تصديق التصميم التوجيهي العام لترتيب وتحديد وجهة الاستعمال بصورة اجمالية لاراضي منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت وتصديق التصميم والنظام التفصيلي العائد لهذه الاراضي- المادة ١٠ من الشروط العامة للنظام

[١١٨] المرسوم٧٥١٠-١٩٩٥- تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقة الردم على ساحل المتن الشمالي –المادة ٩ من الشروط العامة للنظام

[١١٩] المرسوم الاشتراعي ١٤٨-١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ١٣

[١٢٠] قرار وزير الاشغال العامة: القرار ٢٧٦-١٩٩٥ - الاحكام الخاصة برخص البناء والشروط الواجب توفرها في طلبات رخص البناء ورخص الاشغال والتصاريح ومستنداتها –المادة ١

[١٢١] المرسوم ٣٤٨٥-١٩٥٣ -المراقبة الصحية لعملية تعقيم الحليب بطريقة باستور - المادة ٣

[١٢٢] المرسوم ٨٣٧٧-١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم وزارة الصحة العامة- المادتان ٣٥ و٧٥

[١٢٣] القانون ٢٢١-٢٠٠٠ وتعديلاته - تنظيم قطاع المياه – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم السادس: النفايات والردم

بالرغم من أهمية إدارة نفايات البناء من الناحية البيئية، إلا أن القوانين اللبنانية كانت سطحية في هذا الإطار، فاقتصرت على منع طرح ورمي الأنقاض والردميات في عدة مواقع[١٢٤]،[١٢٥]،[١٢٦]، وذكرت شروط رفع ونقل الأنقاض[١٢٧] لكن دون تحديد مكان ترمى فيه، فمعظمها يرمى في الوديان مما يؤول إلى تلويث البيئة النظرية من جهة والمائية من جهة أخرى كون معظم هذه النفايات ينتهي أمرها في قعر مجاري المياه، بالإضافة إلى إغفال إرشادات حسن إدارة هذه النفايات.

ومع أن هذه النفايات تعتبر في الغالب مواد خاملة (inert)، لم يتطرق أي نص إلى إدارة نفايات البناء باستثناء قرار لوزارة البيئة لحظ إعادة استعمال وفرز نفايات البناء، وتخزينها وجمعها، ونقلها، ومعالجتها بطرق سليمة بيئيا [١٢٨] إلا أنه لم يوضح المقصود بالمعالجة السليمة بيئيا ولا الجهات المختصة بمعالجة وتصريف نفايات البناء في مطامر خاصة تتوافق وطبيعتها. كما غاب تنظيم إدارة نفايات البناء عن السياسات والتشريعات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النفايات الصلبة) بعكس التشريعات الدولية التي لحظت نفايات البناء من ضمن النفايات التي تخضع للتنظيم (وفقا للقانون البريطاني مثلاً).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود، في القانون الوضعي اللبناني، معايير وشروط بيئية متواضعة متعلقة بقطاع البناء، شهدت التسعينات صدور نصوص قانونية تسهل مخالفة وتجاوز هذه المعايير مثل القوانين المتعلقة بتسوية مخالفات البناء[١٢٩]، والسماح للمهجر بالبناء من عقار لا يستوفي الشروط القانونية للبناء[١٣٠].

الفصل الثالث: التراخيص

أوليت البلديات ممثلة برئيسها مهمة منح رخص البناء، وأعطي للمحافظ أو القائمقام[١٣١] في حال عدم وجود بلدية في منطقة معينة حق منح رخص البناء[١٣٢].

إذا لم يرد جواب خلال شهرين أو ستة أشهر حسب موقع العقار، يحق لطالب الرخصة اعتبار نفسه مرخصاً له ويمكنه المباشرة بالمشروع ضمن القوانين والأنظمة المرعية، بعد أن يدفع الرسوم القانونية[١٣٣].

أما على صعيد الأبنية، فيخضع تشييد وتحويل وترميم وتجديد الأبنية على اختلاف أنواعها للحصول على رخصة مسبقة وفقاً للنصوص النافذة وبالاستناد إلى موافقة الدوائر الفنية المختصة المبنية على كشف فني تجريه لهذه الغاية بلدية بيروت وطرابلس كلّ في نطاقها[١٣٤]، والمكاتب الفنية للتنظيم المدني في المناطق[١٣٥] واتحادات البلديات[١٣٦] في حال توافرت لديها مكاتب فنية كاتحاد بلديات المتن الأوسط والساحلي واتحاد بلديات جبيل.

---

[١٢٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢

[١٢٥] المرسوم ١٧٧٠٢ - ١٩٦٤- تنظيم منطقة الشواطئ في جونيه – المادة ٣

[١٢٦] المرسوم رقم ٨٧٣٥-١٩٧٤ -المحافظة على النظافة العامة- المواد ١ و٢ و ١٢

[١٢٧] المرسوم ٧٣٨٠-١٩٦٧ - تنظيم الحماية والوقاية والسلامة في ورش العمل – المادة ١٤

[١٢٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢

[١٢٩] القانون ٣٢٤ – ١٩٩٤ وتعديلاته – تسوية مخالفات البناء

[١٣٠] القانون ٩٢ – ١٩٩٩ – تمديد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢٢ السماح للمهجر بالبناء من عقار لا يستوفي الشروط القانونية للبناء

[١٣١] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ - ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ١

[١٣٢] المرسوم اشتراعي ١١٨ - ١٩٧٧ وتعديلاته -قانون البلديات – المادة ٧٤

[١٣٣] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ - ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٤

[١٣٤] قرار وزير الاشغال العامة: القرار ١/٢٧٦ - ١٩٩٥-الاحكام الخاصة برخص البناء والشروط الواجب توفرها في طلبات رخص البناء ورخص الاشغال والتصاريح ومستنداتها –المادتان ١ و٢

[١٣٥] المرسوم ٥٦٧٥ - ١٩٦٦ وتعديلاته -احداث ملاك مؤقت في المديرية العامة للتنظيم المدني في وزارة الاشغال العامة – المادة ٢

[١٣٦] المرسوم اشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته -قانون البلديات – المادة ١٢٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد فرضت بعض الأنظمة عرض ملف ترخيص البناء على المديرية العامة للتنظيم المدني عندما يؤدي تصميم البناء إلى هدم أبنية ذات قيمة تراثية أو إزالة أشجار مثمرة بنسبة تناهز ٤٠%[١٣٧] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي). إلا أن أنظمة الترخيص لأعمال البناء لا تغطي الجوانب البيئية، وتقتصر في أفضل الأحوال على السلامة العامة.

كما أسند في فترات سابقة إلى وزارة الاقتصاد الوطني (المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء)، وفي نص قديم لا يزال مفعوله سارياً، الترخيص لبناء وتعديل بناء المؤسسات السياحية مع اشتراط تزويد الملف بتصاميم توضح ربط المباني بالخدمات الاساسية (تصريف المياه المبتذلة، وجر المياه للشرب، إلخ)[١٣٨]. وقد أوكلت النصوص الأحدث لوزارة السياحة هذه المهام[١٣٩]،[١٤٠] مع لحظ مراعاة قانون البناء. إلا أن النصوص الحديثة لم تراع وجود شروط ومعايير بيئية بالرغم من إشارة مرسوم قديم إلى مراعاة "النواحي البيئية"[١٤١] دون توضيحها، فهناك إذاً حاجة لنصوص تنظيمية تحدد الشروط والمعايير الخاصة بالمؤسسات السياحية، ويمكن في هذا الإطار إدماج الشروط البيئية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة). وقد قدم مشروع منجز في وزارة البيئة (مشروع تقوية نظام الترخيص والمراقبة في المصانع) نموذجاً عن الشروط البيئية التي يمكن لحظها عند الترخيص لهذه المؤسسات في كتيبات خاصة بذلك، إلا أن انتشار وتطبيق هذه الارشادات لا يزال محدوداً في ظل غياب الغطاء القانوني الملزم، وتخلف الجهات المعنية في القطاعات الاقتصادية عن تبني هذه الإرشادات.

وأعطي لوزارة البيئة صلاحية تحديد شروط الترخيص للإنشاءات والبناء في المواقع الطبيعية الخاضعة لحماية الوزارة[١٤٢]، إلا أن النصوص الصادرة عن وزير البيئة لم تحدد هذه الشروط (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

كما فرض عرض أعمال الإنشاءات في المواقع ذات الثروة المائية (كجبل الكنيسة) على موافقة وزارة الموارد المائية والكهربائية (الطاقة والمياه حاليا) المسبقة[١٤٣]. وفي نص وحيد، أشير إلى ضرورة تحديد مواد الإنشاء المستخدمة ومصادر الطاقة البديلة في طلب الترخيص وذلك بهدف السلامة العامة من الحريق[١٤٤]، لكن استثني تضمين هذا الطلب الجوانب و/أو العوامل البيئية، ودون تعريف المقصود بالطاقة البديلة.

وتناولت أنظمة الترخيص بعض الجوانب البيئية بشكل سطحي يحتاج لمزيد من التفصيل والتحديث. فقد طلب قانون حماية البيئة (بما يتوافق مع نصوص دولية كالقانون التونسي) إجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تهدد البيئة بسبب حجمها أو طبيعتها أو أثرها أو نشاطها، وتقوم وزارة البيئة بمراجعة هذه الدراسات وتوافق عليها بعد التأكد من ملاءمتها لشروط السلامة[١٤٥]، على أن توضع لائحة بالمشاريع التي تخضع لدراسة الفحص البيئي المبدئي ولائحة بالمشاريع التي تخضع لدراسة تقييم الأثر البيئي[١٤٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية). إلا أن تطبيق هذه النصوص بقي محدوداً في ظل عدم صدور المراسيم التطبيقية لهذا القانون ولم يدرس مدى إمكانية تطبيقه على جميع مشاريع البناء السكنية، ويشار إلى أن قراراً لوزير الأشغال العامة طلب في ملف الترخيص مذكرة للاثر على المحيط دون توضيح مضمونها وكيفية اعدادها وما إذا كانت تتضمن الآثار البيئية[١٤٧].

---

[١٣٧] المرسوم ٢٨١٠-٢٠٠٠- تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة كفرشيما العقارية-الانظمة المتعلقة بالبناء- البند ٢- ب

[١٣٨] القانون الصادر في ١٩٥٠/١٢/١٤ وتعديلاته -استثمار الفنادق والملاهي والمطاعم والمقاهي والحانات—المادة ٥

[١٣٩] المرسوم ١٠٣٣٩- ١٩٧٥ -تحديد صلاحيات الوحدات التابعة للمديرية العامة للشؤون السياحية في وزارة السياحية- المادة ٩

[١٤٠] القانون ٥٢٧- ٢٠٠٣ - استثمار المؤسسات السياحية- المادة ١

[١٤١] المرسوم ١٥٥٩٨-١٩٧٠ وتعديلاته - تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية – المادة ٢

[١٤٢] قرارات وزير البيئة: القرار ١/٩٧- ١٩٩٨؛ القرار ١٢٩- ١٩٩٨؛ القرار ١/١٣٠- ١٩٩٨؛ القرار ١/١٣١- ١٩٩٨؛ القرار ١/١٣٢-١٩٩٨؛ القرار ١/١٨٧- ١٩٩٨ - تصنيف بعض المواقع الطبيعية الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٣.

[١٤٣] قرار وزير الموارد المائية والكهربائية: القرار٢٥٢٨/ص - ١٩٩٦ -حماية المياه الجوفية في جبل الكنيسة – المادة ١

[١٤٤] المرسوم ١١٢٦٤- ١٩٩٧ -الشروط التنظيمية الخاصة بالسلامة العامة والوقاية من الحريق في الابنية-الباب الثاني-الاستخدامات والتطبيق

[١٤٥] قانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ -قانون حماية البيئة – المادة ٢١

[١٤٦] قانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ -قانون حماية البيئة – المادة ٢٣

[١٤٧] قرار وزير الاشغال العامة: القرار ١/٢٧٦- ١٩٩٥ - الاحكام الخاصة برخص البناء والشروط الواجب توفرها في طلبات رخص البناء ورخص الاشغال والتصاريح ومستنداتها – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تتلخص الجوانب البيئية في أنظمة التراخيص بما يلي:

- خرائط تبين الأرض الطبيعية[١٤٨]،[١٤٩]، والطرق[١٥٠]
- صور للمباني المحيطة (تظهر الناحية المعمارية) [١٥١]
- مواقع الاشجار الموجودة ونوعيتها [١٥٢]،[١٥٣]،[١٥٤]،[١٥٥]
- كيفية تنظيم الفسحات والحدائق المشتركة والمساحات المزروعة [١٥٦]، [١٥٧]،[١٥٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي)
- المواد المستعملة [١٥٩]،[١٦٠] (دون الاشارة إلى إية معايير بيئية)

الفصل الرابع: المراقبة

بالإجمال، لم تُلحظ أية رقابة على معايير أو شروط بيئية، وليس الأمر مستغرباً نظراً لغياب هذه الشروط والمعايير من النصوص القانونية المعنية بقطاع البناء، بل اقتصرت التوجيهات على تنفيذ الشروط الفنية ورقابتها. وتوزعت المهام الرقابية على أشغال وأعمال البناء والهدم ورفع الردم على عدة جهات رسمية كوزارة الأشغال العامة (مديرية المباني والطرق، ومديرية التنظيم المدني)[١٦١]،[١٦٢]، [١٦٣]،[١٦٤].

ولم تفرَق بعض النصوص بين المهام الرقابية للأبنية وتلك الخاصة بالبنى التحتية، فأوكلت مهام الرقابة على كليهما إلى مجلس المحافظة[١٦٥].

على صعيد الأبنية تولت مهام الرقابة وزارة الأشغال العامة (بمديريتيها) بشكل رئيسي[١٦٦]،[١٦٧]،[١٦٨]،[١٦٩]،[١٧٠]، إضافة إلى لجنة منطقة الأرز ضمن نطاق صلاحياتها[١٧١].

---

[١٤٨] المرسوم ٢٨١٠-٢٠٠٠-تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة كفرشيما العقارية-الانظمة المتعلقة بالبناء – البند ٢- ب

[١٤٩] المرسوم ٢٧٩١- ١٩٩٢ وتعديلاته - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ١٢

[١٥٠] المرسوم ٢٧٩١-١٩٩٢ وتعديلاته - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ١٢

[١٥١] المرسوم ٧٧٤٧- ٢٠٠٢ -تصديق التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي العام لمنطقة دير القمر العقارية -في نظام البناء

[١٥٢] المرسوم ٢٨١٠- ٢٠٠٠-تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة كفرشيما العقارية-الانظمة المتعلقة بالبناء

[١٥٣] المرسوم ٧٧٤٧-٢٠٠٢ -تصديق التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي العام لمنطقة دير القمر العقارية -في نظام البناء

[١٥٤] قرار وزير الاشغال العامة: القرار ١/٢٧٦- ١٩٩٥ - الاحكام الخاصة برخص البناء والشروط الواجب توفرها في طلبات رخص البناء ورخص الاشغال والتصاريح ومستنداتها – المادة ١

[١٥٥] المرسوم ١٠٢٣١-١٩٩٧ وتعديلاته – تصديق التصميم التوجيهي العام لترتيب وتحديد وجهة الاستعمال بصورة اجمالية لاراضي منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت وتصديق التصميم والنظام التفصيلي العائد لهذه الاراضي – المادة ١٣ من الشروط العامة للنظام

[١٥٦] المرسوم ٢٧٩١-١٩٩٢ - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ١٢

[١٥٧] المرسوم ١٠٢٣١- ١٩٩٧ وتعديلاته – تصديق التصميم التوجيهي العام لترتيب وتحديد وجهة الاستعمال بصورة اجمالية لاراضي منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت وتصديق التصميم والنظام التفصيلي العائد لهذه الاراضي – المادة ١٣ من الشروط العامة للنظام

[١٥٨] المرسوم ٧٥١٠- ١٩٩٥- تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقة الردم على ساحل المتن الشمالي – المادة ١٢ من الشروط العامة للنظام

[١٥٩] المرسوم ٧٧٤٧- ٢٠٠٢ -تصديق التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي العام لمنطقة دير القمر العقارية - نظام البناء

[١٦٠] المرسوم ١١٢٦٤- ١٩٩٧ -الشروط التنظيمية الخاصة بالسلامة العامة والوقاية من الحريق في الابنية-الاستخدامات والتطبيق

[١٦١] المرسوم ٢٨٧٢- ١٩٥٩ وتعديلاته - تنظيم وزارة الاشغال العامة – المادتان ٢٢ و٢٨

[١٦٢] المرسوم ٧٥٦٣- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الدفاع المدني – المادة ٨

[١٦٣] المرسوم ١٦٣١٤- ١٩٦٤ وتعديلاته -تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١١

[١٦٤] المرسوم ١٣٣٧٩- ١٩٩٨ وتعديلاته -تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة – المادة ١٥

[١٦٥] المرسوم الاشتراعي ١١٦-١٩٥٩ وتعديلاته -التنظيم الاداري- المادة ٤٨

[١٦٦] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته - تنظيم وزارة الاشغال العامة – المادتان ٢٢ و٢٨

[١٦٧] المرسوم ٧٥٦٣- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الدفاع المدني – المادة ٨

[١٦٨] المرسوم ٥٦٧٥-١٩٦٦ وتعديلاته - احداث ملاك مؤقت في المديرية العامة للتنظيم المدني في وزارة الاشغال العامة- المادة ٢

[١٦٩] المرسوم ١٦٣١٤- ١٩٦٤ وتعديلاته -تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١١

[١٧٠] المرسوم ١٣٣٧٩-١٩٩٨ وتعديلاته -تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة – المادة ١٥

[١٧١] المرسوم ٨٣٦-١٩٥٠ وتعديلاته -تنظيم منطقة الارز- المادتان ٤ و٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتتولى المديرية العامة للتنظيم المدني مراقبة تنفيذ رخص البناء (ضمن نطاق انظمة التنظيم المدني والصحة العامة)[١٧٢]،[١٧٣]، كما تتولى الوزارة شؤون الطرق[١٧٤] والأبنية الحكومية[١٧٥].

وفي ما خص أعمال الهدم والصيانة والترميم، تتولى وزارة الأشغال العامة (بمعاونة البلديات) أعمال هدم الأبنية المتصدعة بفعل الحرب[١٧٦]، فيما أجيز للبلديات إلزام المالكين القيام بأعمال ترميم وصيانة واجهات مبانيهم المطلة على الطرق الدولية والرئيسية[١٧٧]. وقد نظمت المراسيم التطبيقية لقانون البناء أعمال الهدم بما في ذلك التصريح عن أنواع ووسائل الهدم المسموحة[١٧٨] بخلفية حماية السلامة العامة فقط. وقد لحظ نص واحد السماح بهدم أبنية مشيدة في منطقة الأرز بدون رخصة في مهلة محددة بعد وضع مرسوم تصنيف المواقع الطبيعية موضع التنفيذ[١٧٩]، وذلك بدون تعويض للمالك[١٨٠]. إلا أنه رغم مراعاة هذا النص لحماية المواقع الطبيعية، لم يلحظ كيفية التنظيف بعد الهدم، ولا تصريف الأنقاض، ولا تأهيل الموقع من الناحية البيئية.

أما على صعيد الطرق، فقد أنيطت بوزارة الأشغال العامة والنقل (مديرية النقل) كافة الصلاحيات[١٨١]،[١٨٢]،[١٨٣]،[١٨٤]، مع حفظ صلاحيات البلديات. وقد أعطيت الإدارة البلدية، إلى جانب مؤسسات وإدارات عامة (المديرية العامة للهاتف، مصلحة مياه بيروت، مؤسسة كهرباء لبنان) في بيروت، صلاحيات رقابية أيضاً[١٨٥].

إلى جانب وزارة الأشغال العامة والنقل، تتولى البلديات تنفيذ أشغال البنى التحتية والطرق وبعض أعمال البناء (الأسواق، المنتزهات)[١٨٦] على أن تقوم البلديات واللجان والمؤسسات وغيرها من الأجهزة التي تعمل ضمن نطاق بيروت وضواحيها بأخذ موافقة وزارة الداخلية عند تنفيذ مشاريع هامة ذات تأثير على دراسات التنظيم العام أو مشاريع عادية تعيق في المستقبل تنفيذ مشاريع عامة[١٨٧]. إلا أن النص أغفل تعريف المشاريع العامة، وما إذا التأثير يشمل البيئة أيضاً.

الفصل الخامس: الامور المالية

تركزت النواحي المالية على بعض النفقات المرتبطة بإنشاء خدمات عامة كشبكات المياه والصرف الصحي وإنشاء المباني التي خصص لها باب في موازنة البلديات[١٨٨]، فيما لحظت مشاركة المالكين المستفيدين من الخدمات العامة في نفقات الإنشاء والصيانة[١٨٩] دون أن يكون لذلك أي ارتباط بالجوانب البيئية. كما لُحظت رسوم بلدية على طالبي رخص البناء (رسم إنشاء مجارير وأرصفة)[١٩٠]، وشاغلي البناء (رسم صيانة مجارير)[١٩١].

---

[١٧٢] المرسوم ١٦٣١٤ - ١٩٦٤ وتعديلاته -تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١١

[١٧٣] المرسوم ٥٦٧٥ - ١٩٦٦ وتعديلاته - احداث ملاك مؤقت في المديرية العامة للتنظيم المدني في وزارة الاشغال العامة - المادة ٢

[١٧٤] المرسوم ١١٠٦٩-١٩٦٢ وتعديلاته -تحديد مهام رئيس مصلحة الانشاءات والصيانة في مديرية الطرق—المادة ٣

[١٧٥] المرسوم ٢٨٧٢ - ١٩٥٩ وتعديلاته - تنظيم وزارة الاشغال العامة – المادة ٤

[١٧٦] المرسوم ٧٥٦٣ - ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الدفاع المدني – المادة ٨

[١٧٧] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ -المحافظة على النظافة العامة- المادة ١١

[١٧٨] المرسوم ٢٧٩١-١٩٩٢ وتعديلاته - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ٢

[١٧٩] المرسوم ٤٣٤-١٩٤٢ – تصنيف وإخضاع المواقع والمباني الطبيعية في الجمهورية اللبنانية لنصوص قانون ١٩٣٩/٧/٨

[١٨٠] المرسوم ٨٣٦-١٩٥٠ وتعديلاته -تنظيم منطقة الارز – المادة ٨

[١٨١] المرسوم ٨٧٨١-١٩٧٤ وتعديلاته -احداث ملاك مؤقت في وزارة الاشغال العامة في المديرية العامة للطرق والمباني لمشروع تطوير شبكة الطرق العامة- المادة ١

[١٨٢] المرسوم ١٣٣٧٩-١٩٩٨ وتعديلاته -تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة – المادتان ١٥، ٣٣

[١٨٣] المرسوم ٩٤٩٦-١٩٦٢ وتعديلاته -تنظيم المديريات الاقليمية للاشغال العامة وتحديد مهامها- المادة ٢

[١٨٤] المرسوم ١١٠٦٩-١٩٦٢ وتعديلاته -تحديد مهام رئيس مصلحة الانشاءات والصيانة في مديرية الطرق—المواد ٣ و٧و ١٠

[١٨٥] المرسوم ٣٠٨٥ - ١٩٦٥ -تحديد نظام تنسيق الاشغال العامة في شوارع بيروت- المادة ٥

[١٨٦] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات – المادة ٤٩

[١٨٧] المرسوم ٧١١٠-١٩٦١ وتعديلاته -احداث وحدة جغرافية من مدينة بيروت وضواحيها – المادة ٧

[١٨٨] المرسوم ٥٥٩٥-١٩٨٢ وتعديلاته -تحديد اصول المحاسبة في البلديات واتحاد البلديات – المادة ١١

[١٨٩] القانون الصادر في ١٩٣٧/٦/٧ -حق الارتفاق المختص بالمجاري -المادتان ٨ و ٩

[١٩٠] القانون الصادر في ١٩٨٨/١٢/٨ وتعديلاته -الرسوم والعلاوات البلدية- المادة ٧٨

[١٩١] القانون الصادر في ١٩٨٨/١٢/٨ وتعديلاته -الرسوم والعلاوات البلدية- المادة ٧٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

سجل غياب لحوافز تساعد على تبني الشروط البيئية كالإعفاءات الضريبية عند وضع تصاميم "لأبنية خضراء" (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء الفصل الثاني من هذا الباب).

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

إلى جانب مهام التنظيم المدني التخطيطية والتنفيذية والرقابية، أسند إليه مهام ضبط المخالفات المرتكبة في البناء والحد منها [١٩٢]،[١٩٣]،[١٩٤]. كما أعطيت هذه المهمة لإتحادات البلديات (الجهاز الهندسي)[١٩٥]، وللموظفين البلديين[١٩٦].

وفي إطار المسؤوليات المدنية، حُمّل المهندس المسؤول عن ورشة البناء مسؤولية مخالفات البناء، ولذلك فرض عليه إبلاغ صاحب الملك ونقابة المهندسين بأية مخالفة تستوجب الهدم خلال الفترة الواقعة بين تاريخ الترخيص وتاريخ الحصول على رخصة الأشغال[١٩٧].

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

إلى جانب النصوص القانونية المتعلقة بضبط مخالفات البناء عامة، أسند لمفرزة الشواطئ في قوى الأمن الداخلي دور في ضبط مخالفات البناء[١٩٨] (تحديداً عند التعدي على الأملاك العمومية البحرية) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والمياه والمياه المبتذلة). كما أعطي لرجال الشرطة البلدية ومفارز السير ودوريات قوى الأمن وأفراد الشرطة البلدية صلاحية ضبط المخالفات المنصوص عنها في مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ (المحافظة على النظافة العامة) ومنها طرح الأنقاض والأتربة[١٩٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

تعددت مخالفات البناء لجهة نوعها وعقوبتها، فشملت مخالفة التخطيط والأنظمة لجهة الإنشاء في مناطق يحرّم فيها الإنشاء لأسباب تشمل عوامل الإرث الحضاري، وحرم الينابيع (دون الإشارة إلى المواقع الطبيعية)[٢٠٠]، والابتعاد عن ضفاف مجاري المياه[٢٠١]، إضافة إلى الإنشاءات التي تخالف الأنظمة والقوانين وتتنافى والتخطيط[٢٠٢]، ومخالفة أنظمة الترخيص بالحفر والبناء والترميم[٢٠٣]، ومخالفة طرح الأنقاض والردم[٢٠٤]. وقد فرض قانون البناء عقوبة واحدة عند مخالفة أحكامه دون تصنيف المخالفات وتحديد المخالفة بناء عليها. ويلاحظ تغييب تام للمخالفات التي تمس البيئة بسبب البناء باستثناء النصوص القليلة التي تطرقت إلى الابتعاد عن بعض المواقع الطبيعية والمائية والأثرية. كما غابت كلياً النصوص التي تتناول مخالفات أحكام الترخيص البيئية التي وردت في قرارات وزير البيئة المتعلقة بإنشاء أبنية سكنية، ومؤسسات مصنفة لجهة استعمال مواد البناء، وانباعاثات المولدات، والضجيج، والأتربة، وإدارة نفايات البناء في ما يعد دليلاً على ضعف النصوص القانونية والهيكليات الإدارية التي تضمن تنفيذ القوانين والمراسيم.

---

[١٩٢] المرسوم ١٦٣١٤-١٩٦٤ وتعديلاته -تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١١
[١٩٣] المرسوم ٥٦٧٥-١٩٦٦ وتعديلاته - احداث ملاك مؤقت في المديرية العامة للتنظيم المدني في وزارة الاشغال العامة- المادة ٢
[١٩٤] المرسوم ٩٣٦٥-١٩٧٤ وتعديلاته - احداث ملاك مؤقت في وزارة الاشغال العامة في المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ٢
[١٩٥] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات – المادة ١٢٢
[١٩٦] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات – المادة ٨٥
[١٩٧] المرسوم الاشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٨
[١٩٨] المرسوم ١١٥٧-١٩٩١ وتعديلاته – تحديد التنظيم العضوي لقوى الامن الداخلي – المادة ٦٣
[١٩٩] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ -المحافظة على النظافة العامة- المادة ٣٠
[٢٠٠] المرسوم ٤٧٩-١٩٨٩ وتعديلاته -تسوية مخالفات البناء- المادة ٢
[٢٠١] المرسوم الإشتراعي ٣٤٠-١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات – المادة ٧٤٥
[٢٠٢] المرسوم الإشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٢٢
[٢٠٣] المرسوم الإشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٢٢
[٢٠٤] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ -المحافظة على النظافة العامة- المادة ٢١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلى جانب العقوبات العامة التي نص عليها قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢)، يبرز الجدول التالي ملخصاً للجرائم تقابلها العقوبات المناسبة لها كما أشارت إليها النصوص.

الجريمة	العقوبة	
	الحبس	الغرامة
مخالفة قانون البناء[٢٠٥] (دون تحديد)	٣ أيام إلى أسبوع	من ٨٠,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (أو إحدى العقوبتين)
مخالفة الابتعاد عند إجراء حفريات عن ضفاف مجاري المياه ومعابرها وأقنية الري والتجفيف والتصريف (أقل من ٣ أمتار)[٢٠٦]	حتى سنة	حتى ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل (أو إحدى العقوبتين)
الإنشاء في منطقة محرم فيها الإنشاء لعدة أسباب (تشمل الأسباب الأثرية، وحرم الينابيع) دون ذكر المواقع الطبيعية[٢٠٧]	الهدم دون تعويض على نفقة المخالف ومسؤوليته	
الإنشاءات التي تخالف الأنظمة والقوانين وتتنافى مع التخطيط[٢٠٨]	هدم الإنشاءات على نفقة المالك (بناء لطلب البلدية أو الدوائر الفنية المختصة)	
عرقلة جريان المياه بفعل أعمال البناء[٢٠٩]	السماح للإدارة اتخاذ الإجراءات الضرورية من بناء او هدم أو ترميم أو تغيير على نفقة أصحاب العلاقة[٢١٠]	
حفر أساسات أو بناء أو ترميم أو تحويل دون ترخيص أو تصريح[٢١١]	التوقيف وتنظيم محضر ضبط مخالفة	
طرح الأنقاض والأتربة[٢١٢]	السجن من أسبوعين إلى شهر وحجز وسيلة النقل لمدة شهر	من ٢٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ل.ل.
مواصلة العمل بعد التوقيف[٢١٣]	السجن من أسبوع الى ١٥ يوم	من ١٦٠,٠٠٠ إلى ٨٠٠,٠٠٠ ل.ل (أو إحدى العقوبتين)
نزع حجارة أو تراب أو رمل عن الضفاف[٢١٤]	حتى سنة	حتى ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل (أو إحدى العقوبتين)

[٢٠٥] المرسوم الإشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٢٣، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٢٠٦] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات – المادة ٧٤٥

[٢٠٧] المرسوم ٤٧٩- ١٩٨٩ وتعديلاته -تسوية مخالفات البناء- المادة ٢

[٢٠٨] المرسوم الاشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٢٢

[٢٠٩] القرار ١٨٨ -١٩٢٠- وقاية الصحة العمومية –المادة ٢٣

[٢١٠] المرسوم ٦٦٠٠-١٩٣٠ - الاجهزة الصحية – المادة ١

[٢١١] المرسوم الاشتراعي ١٤٨-١٩٨٣ - قانون البناء – المادة ٢٢

[٢١٢] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ -المحافظة على النظافة العامة- المادة ٢١، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٢١٣] المرسوم الاشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته - قانون البناء – المادة ٢٣، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٢١٤] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠-١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات – المادة ٧٤٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

لم تُلحظ وسائل لدعم قطاع البناء باستثناء الإشارة إلى مهام الإعداد المهني لموظفي تزفيت الطرق من ضمن مهام مديرية الطرق في وزارة الأشغال العامة[٢١٥]، إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى مضمون التدريب ومن المستبعد أن يحتوي على جوانب بيئية. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية ثنائية بين لبنان ورومانيا في حقل الأشغال العامة وتخطيط وتنظيم الأراضي أشارت بين موادها إلى امكانيات التبادل التجاري للمواد والتجهيزات والأدوات الخاصة بالبناء، وتعزيز التعاون بين الشركات في البلدين لتنفيذ مشاريع أشغال بنى تحتية كبرى مشتركة وغيرها من أنواع مشاريع البناء أو حماية البيئة[٢١٦]، وتنظيم تبادل المعلومات بين الوزارتين المعنيتين، كما تناولت الاتفاقية موضوع المعايير التقنية والأنظمة الخاصة بدرس وتنفيذ الطرق والأبنية ومراقبة جودة هذه الأشغال والإنشاءات[٢١٧].

الخلاصة

في ما يختص بنشاطات استثمار المقالع والكسارات، وبعد أن تراوحت صلاحيات الترخيص بين جهات عديدة من محافظ إلى وزارات، رست هذه المهمة في العام ٢٠٠٢، على المجلس الوطني للمقالع -الذي يمثل كل الوزارات المعنية بهذا الاستثمار- والمحافظ. المشكلة تكمن الآن في المخطط التوجيهي للمقالع الذي أشبع درساً وتعديلاً ورغم ذلك هو لم يصدر بصيغته النهائية حتى الآن، الأمر الذي أسهم في عرقلة حسن سير مهام هذا المجلس. رغم أن النصوص شملت أموراً مهمة كإعادة تأهيل مواقع الاستثمار وإزالة التشويه الحاصل، بالإضافة إلى الضمانة المصرفية، فإن فعالية آلية الترخيص بحاجة إلى شروط بيئية كالتي تعالج موضوع النفايات الصادرة عن هذه الاستثمارات، وتجدر الإشارة إلى أن وزارة البيئة في صدد إعداد مشاريع قرارات تتناول هذا الموضوع.

من الناحية التنفيذية، يلاحظ غياب لموضوع المراقبة الذاتية رغم إتيان قانون حماية البيئة على ذكرها، بالرغم من إمكانية هذه الخطوة المساهمة في إنجاح عملية مراقبة التلوث والتدهور البيئي الناتج عن استثمار المقالع والكسارات التي تعاني وبشكل فاضح من نقص في الكوادر البشرية المؤهلة والكافية لإجرائها.

تميزت النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم قطاع البناء لجهة آثاره البيئية بالندرة والتشتت والسطحية، فهي نصوص قليلة جداً، مبعثرة في عدة قوانين ومراسيم وقرارات، تلامس الجوانب البيئية بشكل هامشي، جلّ ما تبغيه حماية السلامة العامة، وفي حال تطرقت إلى الجانب البيئي، فإنها تركز على حماية المساحات الخضراء وضرورة وصل الأبنية بالخدمات الصحية العامة من شبكات مياه وصرف صحي فقط متجاهلة الأثر الملوث لقطاع البناء.

وقد أشارت قرارات قليلة صادرة عن وزير البيئة، بالإضافة إلى قانون حماية البيئة، إلى معايير وشروط بيئية (موقع البناء، مواد البناء، بعض التجهيزات، وإدارة نفايات البناء). وقد أدّى غياب المفهوم البيئي من القوانين والنصوص التنظيمية لقطاع البناء، إلى ضعف في المعايير والشروط البيئية الحديثة، إلى فقدان الإرشادات التوجيهية، فلم تُلحظ المباني الخضراء التي تتميز بتوفيرها لاستهلاك الموارد (الطاقة والمياه)، ولم تذكر أو توضع مذكرات إرشادية حول أساليب الإنشاء البيئية، كما غابت شروط تقيّد الانبعاثات والملوثات الناتجة عن قطاع البناء من حيث الانبعاثات من أعمال الانشاء وآلياتها، والحدود القصوى للضجيج. وحتى عند وجود هذه النصوص فإنها في الغالب غير مطبّقة لعدم توافر آليات وأدوات المراقبة والتطبيق، ولعدم وضوح الصلاحيات.

وفي ظل غياب الأسس القانونية البيئية المتعلقة بقطاع البناء، افتقدت آليات الرقابة والتطبيق والحوافز التي تدعم وتؤسس لقطاع بناء صديق للبيئة، وهذا الأمر يستلزم ورشة لتحديث القوانين الموجودة وتخضيرها وإدماج المعايير والشروط والارشادات البيئية فيها، مما يشكل القاعدة الضرورية لتنظيم آليات الترخيص والرقابة وغيرها من الجوانب التشريعية.

---

[٢١٥] المرسوم ١١٠٦٩-١٩٦٢ وتعديلاته – تحديد مهام رئيس مصلحة الانشاءات والصيانة في مديرية الطرق – المادة ١٠

[٢١٦] القانون ٧٠٠-١٩٩٨ – الاجازة للحكومة ابرام بروتوكول تعاون بين لبنان ورومانيا بشأن التعاون في حقل الاشغال العامة وتخطيط وتنظيم الاراضي – المادة ٣ من بروتوكول التعاون

[٢١٧] القانون ٧٠٠-١٩٩٨ – الاجازة للحكومة ابرام بروتوكول تعاون بين لبنان ورومانيا بشأن التعاون في حقل الاشغال العامة وتخطيط وتنظيم الاراضي – المادة ١ من بروتوكول التعاون

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

تعتبر الأرض من أبرز الموارد الطبيعية، فهي أساس النظم البيئية الطبيعية، وهي العامل الرئيسي المسؤول عن جريان وتخزين الموارد المائية، وهي مصدر الموارد المعدنية والمنجمية، وهي القاعدة التي تقوم فوقها المنظومات السكنية البشرية والنشاطات الاقتصادية. إلا أن قدرة الأراضي على تحقيق هذه المهام تعتمد على تمتعها بالخصائص المناسبة لذلك. إلا أن النمو السكاني وانتشار النمط الاستهلاكي لدى البشر أديا إلى الضغط على الأراضي، فتفاقمت مشكلة التصحر وتراجع الغطاء الحرجي، وتدهورت التربة والأراضي في عدة مناطق، ما هدد استدامة النظم الطبيعية والبشرية الموجودة عليها، وانعكس سلبا على انتاجيتها.

وفي مواجهة هذه الضغوط، اتفقت كافة الدول على أهمية انتهاج أسلوب متكامل لتخطيط وإدارة استعمال الأراضي وهو ما ورد في جدول العمل ٢١ (ضمن قمة الأرض للتنمية المستدامة)، فالتنظيم الحسن للمدن والقرى، والإدارة الجيدة للأراضي من شأنهما المحافظة على الثروات الوطنية والمصادر الطبيعية، مما يكفل التقدم والازدهار الاقتصادي للدول، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة البيئة وعلى الصحة والسلامة العامتين.

وتعتبر القوانين والأنظمة من الشروط الرئيسية الداعمة لعملية تخطيط وإدارة الأراضي، وتنظيم علاقتها بالمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية وسلامتها؛ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف (ومن بينها سلامة البيئة)، يجب أن تعالج النصوص القانونية النواحي والمواضيع التالية المتعلقة بهذا المجال:

- تنظيم المناطق والمدن والقرى والأرياف وتحديد إستعمالات الأراضي وتصنيفها
- تنظيم المرافق (المصانع، المعامل، المسالخ، المناجم، الموانئ، المطارات، محطات المحروقات، إلخ.)
- تنظيم البناء والبنى التحتية (قانون البناء، الاستملاك، الضم والفرز، الإرتفاق، الإستثمار، شبكات الطرق والري والمياه والصرف الصحي، إلخ...)
- تنظيم المواقع الطبيعية
- تنظيم المواقع الأثرية
- إدارة الأملاك العمومية وأملاك الدولة الخصوصية (الأنهار، الشواطئ، المناطق الأثرية، الأبنية التاريخية، الأملاك البحرية، المواقع الطبيعية، الوديان، أملاك الدولة الخصوصية، إلخ.)
- تنظيم إستعمال الموارد الطبيعية والثروات الوطنية (إستخراج البحص والأتربة من الأنهر ومن البحر، إستعمال مياه الأملاك العمومية، إستعمال المياه الجوفية، إستعمال المقالع والكسارات، التنقيب عن النفط، إلخ.)

ولأجل تنظيم النواحي والمواضيع أعلاه بطريقة كاملة ومتكاملة، ولأجل تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذا التنظيم، يجب التشديد على النقطتين التاليتين:

- إشتراك مختلف الإدارات الرسمية المعنية بهذه المواضيع، والتنسيق التام في ما بينها عند القيام بالتنظيم المطلوب. ويجب أن يترافق هذا الأمر مع تحديد واضح وصريح لمسؤوليات كل إدارة لمنع التشابك والإلتباس في الواجبات والصلاحيات.
- ضرورة المعالجة والتنظيم على مختلف المستويات (أي في عمليات التخطيط والدراسة، والترخيص، والإنشاء، والإستثمار والتشغيل).

يهدف هذا التقرير إلى عرض وتحليل الإطار القانوني للتشريعات اللبنانية البيئية المرتبطة بالتنظيم المدني وإدارة الأراضي، ومناقشة حسناته وسيئاته والثغرات الموجودة فيه. كما يعرض هذا التقرير، عند الضرورة، مقارنة بين التشريعات اللبنانية البيئية وبين التشريعات الدولية البيئية المتعلقة بإدارة الأراضي وتنظيم المناطق، وذلك لتبيان الخبرة العالمية في هذا المجال.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الأول: التعاريف والتصنيف

تغيب عن التشريعات اللبنانية المتعلقة بالتنظيم المدني وإدارة الأراضي التعاريف المرتبطة بالبيئة. وعند مراجعة التشريعات الأجنبية[٢١٨] ومقارنتها مع التشريعات اللبنانية بهذا المجال، يتبين وجوب إدخال تعاريف مهمة في التشريعات اللبنانية وذلك لتفادي الذاتية في تفسير المصطلحات وبالتالي تجنب المشاكل القانونية؛ وعلى سبيل المثال، لا الحصر، تذكر التعاريف المهمة التالية:

- مصطلحات أساسية: الأرض (مفصلة إلى نوعين "الوحدة الطبيعية" التي تشمل الموارد الطبيعية الموجودة و"الوحدة الإدارية")، التخطيط المادي (Physical Planning)، وتخطيط الأراضي وإدارة الأراضي، والأسلوب المتكامل (Integrated Approach)؛ وذلك وفقا لرؤية منظمة الأغذية والزراعة العالمية.

- المناطق البيئية ذات الطابع الحرج (Areas of Critical Environmental Concern)[٢١٩]: يعني هذا المصطلح المناطق التي تتطلب إدارة خاصة وإهتماماً فورياً لحماية القيم التاريخية، الأثرية، الحضارية أو الجمالية بالإضافة إلى حماية المصادر الطبيعية والثروات السمكية والحيوانية من أي خطر داهم أو تلف لا يمكن تصليحه. هذا بالإضافة إلى حماية الصحة والسلامة العامة من المخاطر الطبيعية.

- الاستعمال المتعدد (Multiple Use)[٢٢٠]: يعني هذا المصطلح إدارة الأراضي وثرواتها ومصادرها وضمان إستعمالها بالتركيبة المثلى التي تضمن تأمين حاجات الشعب الحالية والمستقبلية. يعني هذا المصطلح أيضاً إستعمال هذه المصادر بطريقة متوازنة ومتنوعة آخذاً بالإعتبار الإحتياجات البعيدة الأمد للأجيال المستقبلية من المصادر المتجددة وغير المتجددة ومنها على سبيل المثال لا الحصر، التسلية، الترفيه، الأحراج، الأخشاب، المعادن، المياه، الثروات السمكية والحيوانية، المناظر الطبيعية، المعالم الأثرية والتاريخية. هذا بالإضافة الى إدارة هذه المصادر بطريقة متناغمة ومتناسقة من دون الإضرار الدائم بإنتاجية الأراضي ومستوى البيئة مع الأخذ بالإعتبار إستعمال المصادر والموارد بالطريقة التي تعطي المردود الإقتصادي الأعلى.

- مشاركة العموم (Public Involvement)[٢٢١]: يعني هذا المصطلح توفير الفرصة للمواطنين للمشاركة بعملية إدارة وإستعمال الأراضي سواء على مستوى التخطيط أو التصميم أو صنع القرار. وهذا يشمل إقامة جلسات علنية قرب الأراضي المتأثرة بحادثة معينة، أو جلسات إستشارية أو أي إجراءات أخرى كما يقتضي الأمر لضمان مشاركة العموم في هذا المجال.

- الإنتاجية المستدامة (Sustained Yield)[٢٢٢]: يعني هذا المصطلح المحافظة والإستمرارية في الإنتاجية السنوية العالية أو الإنتاجية الدورية العالية لمختلف المصادر الطبيعية المتجددة على الأراضي.

- الإستعمالات الحيوية أو الأساسية (Principal or Major Uses)[٢٢٣]: يعني هذا المصطلح- ويقتصر على- تنمية وإستعمال المواشي الراعية، الأسماك والحياة البرية، والتنقيب عن المعادن والنشاطات الترفيهية الخارجية وإنتاج الأخشاب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصطلحات والتعاريف التي تم ذكرها أعلاه تكتسب أهمية خاصة عند وضع "سياسة إدارة وإستعمال الأراضي"، وتساعد في تجنب الذاتية في تفسير المصطلحات وتفادي الثغرات والمشاكل القانونية. ويُعتبر وجود هكذا سياسة ضرورة قصوى في بلدان العالم المتحضر. بالرغم من ذلك، يلاحظ غياب هذه السياسة في لبنان.

---

[٢١٨] القانون الفيدرالي الصادر عن وزارة الداخلية الأميركية- ١٩٧٦- سياسة وإدارة الأراضي (معدّل)

[٢١٩] القانون الفيدرالي الصادر عن وزارة الداخلية الأميركية- ١٩٧٦- سياسة وإدارة الأراضي (معدّل)- الفصل الأول- قسم التعاريف-الجزء "أ".

[٢٢٠] القانون الفيدرالي الصادر عن وزارة الداخلية الأميركية- ١٩٧٦- سياسة وإدارة الأراضي (معدّل)- الفصل الأول- قسم التعاريف- الجزء "ج".

[٢٢١] القانون الفيدرالي الصادر عن وزارة الداخلية الأميركية- ١٩٧٦- سياسة وإدارة الأراضي (معدّل)- الفصل الأول- قسم التعاريف- الجزء هـ".

[٢٢٢] القانون الفيدرالي الصادر عن وزارة الداخلية الأميركية- ١٩٧٦- سياسة وإدارة الأراضي (معدّل)- الفصل الأول- قسم التعاريف- الجزء "ط".

[٢٢٣] القانون الفيدرالي الصادر عن وزارة الداخلية الأميركية- ١٩٧٦- سياسة وإدارة الأراضي (معدّل)- الفصل الأول- قسم التعاريف- الجزء "ز".

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الثاني: إدارة القطاع

إن مسؤولية تنظيم المناطق وإدارة الأراضي تقع بشكل أساسي على عاتق المديرية العامة للتنظيم المدني التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل. ولقد تمّ إنشاء المديرية العامة للتنظيم المدني[٢٢٤] سنة ١٩٦٢ وتمّ تحديد ملاكها[٢٢٥] عام ١٩٦٤. كما تمت إعادة تنظيم ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني[٢٢٦] عام ١٩٩٧. إلا أن مراجعة النصوص التشريعية اللبنانية أثبتت وجود تداخل في الصلاحيات في هذا المجال بين المديرية العامة للتنظيم المدني وعدد من الإدارات الرسمية المختلفة ومن ضمنها: مجلس الإنماء والإعمار[٢٢٧،٢٢٨،٢٢٩،٢٣٠،٢٣٢٢٣١،٢٣٣،٢٣٤،٢٣٥] ؛ وزارة البيئة[٢٣٦،٢٣٧]؛ وزارة الصناعة[٢٣٨،٢٣٩]؛ وزارة الموارد المائية والكهربائية (وزارة الطاقة والمياه)[٢٤٠،٢٤١]؛ وزارة الداخلية والبلديات (قوى الأمن الداخلي).

وتوضح الفقرات التالية مسؤولية وصلاحيات كل من هذه الإدارات في تنظيم المناطق وإدارة الأراضي وعلاقتها بالبيئة.

الباب الأول: تنظيم المناطق

الفصل الأول: تنظيم القطاع

القسم الأول: التخطيط والدراسات

من أبرز أهداف عملية تنظيم استعمال الأراضي هو ملاءمة نوعية الأرض وإمكانيات استثمارها مع تطلعات واحتياجات المجتمعات وهو ما يعزز من قدرة المجتمعات ويساهم في الحد من الفقر. لذلك فإن نجاح التخطيط والدراسات المتعلقة بتنظيم المناطق يعتمد على انتهاجها الأسلوب المتكامل في الدراسات وأخذها كافة المعايير البيئية في الاعتبار.

---

[٢٢٤] القانون الصادر في ٢٤ /١٩٦٢/٩- التنظيم المدني.
[٢٢٥] المرسوم ١٦٣١٤ - ١٩٦٤- تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني.
[٢٢٦] المرسوم ١٠٤٩٠ - ١٩٩٧- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني.
[٢٢٧] المرسوم الاشتراعي ٥ - ١٩٧٧ وتعديلاته– إنشاء مجلس الإنماء والإعمار
[٢٢٨] المرسوم ٤٣٣ - ١٩٧٧ – تنظيم مجلس الإنماء والإعمار
[٢٢٩] المرسوم ٣٨٣ - ١٩٨٣ – إعادة تنظيم مجلس الإنماء والإعمار
[٢٣٠] المرسوم ٦٧٨٩- ١٩٩٥- نظام العاملين في مجلس الإنماء والإعمار
[٢٣١] المرسوم ١٠٩٤٢ - ٢٠٠٣- نظام العاملين لدى مجلس الانماء والاعمار
[٢٣٢] القانون ٢٧٤ – ٢٠٠٠- دمج مجلس الإنماء والإعمار ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت
[٢٣٣] القانون ٢٩٥ – ٢٠٠١- تعديل القانون ٢٧٤ الصادر في ٢٠٠٠/٨/٧ المتعلق بدمج مجلس الإنماء والإعمار ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت
[٢٣٤] قرار المجلس الدستوري: القرار ١-٢٠٠١- الطعن بالفقرة ثالثا من المادة الأولى من القانون ٢٠٠١/٢٩٥ التي تعطف على المادة ١٤ من المرسوم الإشتراعي رقم ١٩٧٧/٥
[٢٣٥] المرسوم ٥٨٢٩-٢٠٠١- تحديد الإجراءات التطبيقية لدمج مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بمجلس الإنماء والإعمار
[٢٣٦] القانون ٢١٦ – ١٩٩٣ وتعديلاته – إحداث وزارة البيئة
[٢٣٧] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها
[٢٣٨] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ – إحداث وزارة الصناعة.
[٢٣٩] المرسوم ١٣١٧٣ - ١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها.
[٢٤٠] القانون ٦٦/٢٠ – ١٩٦٦ وتعديلاته- إنشاء وزارة الموارد المائية والكهربائية.
[٢٤١] المرسوم ٥٤٦٩ -١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تتولى مصلحة دروس التنظيم المدني في المديرية العامة للتنظيم المدني عدة مهام متعلقة بتنظيم المناطق وإدارة الأراضي وذلك عبر دوائرها المختلفة. وبالتحديد:

- تقوم دائرة تصاميم التنظيم المدني[٢٤٢] بوضع دراسات وتصاميم وأنظمة التنظيم المدني التوجيهية والتفصيلية للمدن والقرى، وتحديد الأراضي اللازمة للأبنية العامة الإدارية والثقافية والمدرسية والاستشفائية والحدائق العامة والملاعب والمساحات الخضراء، ودراسة السير وتوسيع الساحات العامة.
- تقوم دائرة التخطيط[٢٤٣] بدرس ووضع التخطيطات التفصيلية لمخططات وتصاميم التنظيم المدني المصدقة، ودرس ووضع التخطيطات الفرعية وتعديلها وتقويمها وتوسيعها والإشارة إلى الساحات وأماكن الوقوف.

وتتولى دائرة الطرق والمباني، في مصلحة المشاريع البلدية في المديرية العامة للتنظيم المدني، مسؤولية وضع الدراسات الخاصة بالحدائق العامة والملاعب والمدافن وغيرها[٢٤٤].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مرسوم إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني، الصادر عام ١٩٩٧، قد أوجب ضرورة التنسيق مع مختلف الإدارات التي تعنى بشؤون البيئة والصحة والسلامة والزراعة والاسكان والآثار عند إعداد الدراسات والأسس الأولية للتصاميم والمخططات العامة لمختلف المناطق[٢٤٥]. لقد أولى هذا المرسوم دائرة البرامج والتنسيق في مصلحة دروس التنظيم المدني هذه المهام. إلا أن المرسوم لم يوضح ماهية التنسيق والإجراءات الواجب القيام بها، مما يشكل ضعفاً في هذا المرسوم وثغرة قانونية يمكن أن تسمح بغياب التنسيق مع وزارة البيئة. كما أنه يلاحظ غياب أي تحديد لمعايير وشروط بيئية واضحة يجب الأخذ بها عند إعداد المخططات التوجيهية.

كما أن قانون حماية البيئة أوجب ضرورة إخضاع المشاريع لدراسات الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي[٢٤٦]، وحدد معاني كلمة "مشروع"، ومنها أي إقتراح برنامج أو دراسة أو إستثمار أو تنظيم يطال منطقة لبنانية كاملة، أو قطاع نشاط برمته، مما ينطبق على تنظيم المناطق وإستعمال الأراضي. إلا أن مدى تطبيق هذا القانون حالياً يبقى محدودا" لغياب المراسيم التطبيقية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

حرصا" على التأكد من تطبيق المعايير والشروط البيئية عند القيام بإعداد المخططات التوجيهية للمناطق، لحظت هيكلية المجلس الأعلى للتنظيم المدني عضوية مدير عام البيئة[٢٤٧].

وقد أناط التشريع اللبناني إلى مجلس الإنماء والإعمار عدة مهام ذات علاقة بتنظيم المناطق، كتحضير البرامج والخطط، اقتراح مشاريع القوانين ذات الطابع الإعماري والإنمائي، وضع مشروع الإطار التوجيهي العام للتنظيم المدني الذي يحقق أهداف الإنماء والإعمار[٢٤٨] ورفع ذلك على مجلس الوزراء.

القسم الثاني: المعايير والشروط

أوضحت مراجعة التشريع اللبناني بأن تنظيم المدن والقرى والأرياف، وتحديد وجهات استعمال الأراضي فيها، يتم بوضع تصاميم توجيهية وخرائط تفصيلية تقوم بإعدادها المديرية العامة للتنظيم المدني عبر دوائرها المختصة. وبعد إعداد هذه التصاميم، يقوم المجلس الأعلى للتنظيم المدني بالموافقة عليها ورفعها إلى وزير الأشغال العامة والنقل. وبدوره، يقترح الوزير هذه التصاميم على مجلس الوزراء الذي يجب أن يوافق عليها قبل إيداعها لرئاسة الجمهورية. تقوم هذه الأخيرة بإصدار التصاميم في مراسيم وتطلب نشرها.

---

[٢٤٢] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ٩.
[٢٤٣] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١٠
[٢٤٤] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته - إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١٦
[٢٤٥] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته - إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١١.
[٢٤٦] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- الباب الرابع، المادتان ٢١ و ٢٢.
[٢٤٧] المرسوم الاشتراعي ٦٩-١٩٨٣ -قانون التنظيم المدني- المادة ١
[٢٤٨] المرسوم الاشتراعي ٥ - ١٩٧٧ وتعديلاته– إنشاء مجلس الإنماء والإعمار- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتحتوي هذه التصاميم التوجيهية والنظم التفصيلية على شروط عامة وشروط خاصة. تعالج الشروط العامة المواضيع التالية:

- البناء (القياسات الدنيا للقطع، التراجع عن الطرق الخاصة، عامل الاستثمار السطحي، عامل الاستثمار العام، الاستثناءات، إلخ.).
- الفرز والضم والفرز (تقسيم القطع وشكلها، ايجاد فسحات حرة، واجهة وعمق العقار، شروط الضم والفرز، المساحات المخصصة للحدائق والملاعب، المساحات المخصصة للطرق والسيارات، إلخ.).

أما الشروط الخاصة فتقوم بتصنيف الأراضي وتحديد وجهات إستعمالها، ويكون ذلك عبر خرائط تفصيلية توضح بشكل دقيق وواضح حدود ومعالم:

- المناطق السكنية واستعمالاتها
- المناطق الزراعية واستعمالاتها
- المناطق الطبيعية واستعمالاتها
- المناطق الأثرية واستعمالاتها
- المناطق الصناعية واستعمالاتها
- المناطق التجارية واستعمالاتها
- الطرق والفسحات الحرة واستعمالاتها

ولقد أوضحت مراجعة التصاميم التوجيهية لعدد من المناطق اللبنانية[٢٤٩] وجود عدة نصوص تلحظ العلاقة الوثيقة بين استعمال وتصنيف الأراضي من جهة، وسلامة وحماية البيئة من جهة ثانية، سواء في الشروط العامة أو الشروط الخاصة لهذه التصاميم. وتوضح الفقرات التالية البعض من هذه النصوص، وذلك على سبيل المثال فقط وليس الحصر.

الفقرة الأولى: الشروط العامة ذات الطابع البيئي في المخططات التوجيهية

بشكل إجمالي، تحتوي الشروط العامة للتصاميم التوجيهية على النصوص التالية ذات الطابع البيئي (سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة):

- في الفرز والضم والفرز: إن الترخيص بالإفراز أو الضم والفرز يخضع لشروط معينة تتعلق بتنفيذ ترتيبات تجميلية معينة مثل إيجاد فسحات حرة أو تقسيم القطع وشكلها إلخ.

- في المساحات المخصصة للطرق والحدائق والملاعب ضمن مشروع الفرز والضم والفرز: يتوجب على كل مشروع، فرز، أو ضم وفرز، تفوق مساحته عشرة آلاف متر مربع، أن لا تقل المساحة الإجمالية للطرق والحدائق والملاعب العائدة للمشروع عن خمس وعشرين بالماية من المساحة الإجمالية. إنما يمكن للإدارة في حال تقسيم العقار إلى خمس قطع وما دون لا تقل مساحة كل قطعة، ناتجة عن هذا التقسيم، عن أربعة أضعاف المساحة الدنيا المفروضة للفرز في المنطقة، والاكتفاء بفرض الحد الأدنى اللازم لتأمين الطرق الخاصة بالمشروع وعدم التقيد بنسبة الخمسة وعشرين بالماية المفروضة أعلاه، شرط أن يسجل على الصحيفة العقارية لكل قطعة بوجوب تطبيق الخمسة وعشرين بالماية في حال إفراز القطع الناتجة عن هذا التقسيم من جديد.

[٢٤٩] المرسوم ١٦٩٤٨ - ١٩٦٤- المخطط التوجيهي العام لضواحي مدينة بيروت (١)؛ المرسوم ١٦٦١١ - ١٩٦٤- تصديق التصميم التوجيهي العام في منطقتي ذوق مكايل- ذوق مصبح؛ المرسوم ٤٨١١ - ١٩٦٦- تنظيم المنطقة العاشرة في مدينة بيروت؛ المرسوم ٧٧٢٣ -١٩٦٧- استثناء أبنية من أحكام التراجع في جونيه؛ القرار ١/١٧٦ - ١٩٧٣- تحديد المؤسسات المصنفة المسموح بها في بعض مناطق ذوق مصبح- ذوق مكايل؛ المرسوم ٥٢٨٦ - ١٩٩٤- تعديل التصميم التوجيهي العام لمنطقة عاليه؛ مرسوم ٦٢٣٩ - ١٩٩٥- تصديق التصميم والنظام التفصيلي لمنطقة عليتا العقارية (قضاء جبيل)؛ المرسوم ٦٥٥٢ – ١٩٩٥- تصديق التصميم والنظام التوجيهي والتفصيلي العام (تصنيف المناطق)- لمنطقة صيدا (قضاء صيدا)؛ المرسوم ٩٤٥١ -١٩٩٦- تصديق التصميم والنظام التوجيهي والتفصيلي العام لمناطق البازورية؛ المرسوم ٩٧١٥ - ١٩٩٦- تصديق التصميم التوجيهي والتفصيلي العام لمنطقة البربارة- قضاء جبيل؛ المرسوم ١٢٦٨٨ - ١٩٩٨- تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي لقسم من منطقة الناعمة العقارية؛ المرسوم ٧٣٠٧ -٢٠٠٢- تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة زغرتا وأقسام من مناطق مجدليا، كفردلاقوس، وكفرحاتا العقارية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- بالنسبة للإستثناءات: مع مراعاة الحفاظ على المناظر الطبيعية والارتفاقات الخاصة (السلامة الجوية، الإذاعة، الرادار، إلخ.) يمكن استثناء بناء المدارس والفنادق والمستشفيات والمعابد في كافة المناطق من تحديد عدد الطوابق والعلو الأقصى فقط وذلك بعد موافقة المدير العام للتنظيم المدني المسبقة، شرط أن لا يزيد عدد الطوابق مرتين عن ما هو محدد في النظام.

- بالنسبة للمدافن: مع مراعاة الأحكام الخاصة العائدة للمدافن، يشترط في الأراضي التي ستخصص للمدافن أن يؤخذ بعين الإعتبار طبيعة الأرض والمناطق المجاورة وتأثيرها على المياه الجوفية والمساحات اللازمة وطرق المواصلات.

الفقرة الثانية: الشروط الخاصة ذات الطابع البيئي في المخططات التوجيهية

لا يمكن التعميم عند الحديث عن الشروط الخاصة، إذ إنها تختلف باختلاف المناطق والأراضي التي يتم وضع المخططات التوجيهية لها. إنما، بشكل إجمالي، تمّ لحظ النصوص التالية ذات الطابع البيئي في الشروط الخاصة وذلك بالنسبة لإستثمار الأراضي وتحديد استعمالها وتصنيفها:

- يُسمح (بشكل عام) ضمن المناطق السكنية/التجارية بإنشاء واستثمار المحلات التجارية وصالات العرض والمقاهي والملاهي والمطاعم ودور السينما، واستثمار المؤسسات المصنفة فئة ثالثة فقط ومحلات توزيع المحروقات المصنفة فئة أولى وتمنع المؤسسات المصنفة فئة أولى وثانية
- يسمح في المناطق المخصصة فقط للسكن بإنشاء الأبنية السكنية ويمنع أي نشاط واستعمال آخر
- يسمح بإنشاء واستثمار المؤسسات المصنفة فئة أولى وفئة ثانية ضمن المناطق الصناعية فقط، حيث لا يسمح ببناء المساكن والأبنية السكنية
- يسمح باستثمار المقالع والكسارات والمرامل ومعامل صب أحجار الباطون ضمن المناطق المحددة لذلك فقط
- يمنع في المناطق الحرجية قطع الأشجار وعمليات استصلاح الأراضي ويسمح بالبناء المخصص للمرافق العامة مع الحفاظ على الطابع الحرجي للمنطقة
- يسمح ضمن المناطق الزراعية والبعيدة عن السكن بإنشاء واستثمار مزارع المواشي والدواجن وبإنشاء بعض الصناعات الزراعية شرط أن لا تتسبب بالازعاج أو الضرر
- ضمن المناطق الأثرية، يتم تحديد الاستعمالات المسموحة بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار. ولكن يجب لأي بناء (إن سمح بذلك) أن يتماشى مع المنظر الأثري القديم للمنطقة
- يتم بيان المناطق المخصصة لكل نشاط واستعمال عبر خرائط مفصّلة مرفقة بالمخططات التوجيهية
- ويجب التذكير مرة أخرى هنا بأن النقاط أعلاه لا يمكن تعميمها على المخططات التوجيهية، إذ إن هذه الشروط تختلف حسب خصائص المنطقة قيد الدرس. إنما تم ذكر هذه النقاط بشكل إجمالي وذلك بناءً على مراجعة عدد من المخططات التوجيهية، وذلك فقط لبيان العلاقة في الشروط الخاصة بين استعمال الأراضي والبيئة.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير الصناعة والبيئة، البناء والبيئة، والزراعة والبيئة).

وتجدر الإشارة إلى أن دفتر الشروط الخاص بدراسة التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمناطق، الذي وضعته دائرة التصاميم في المديرية العامة للتنظيم المدني، يلحظ جوانب بيئية عدة، كشمول المرحلة الأولى تحقيقات حول نوعية التربة في ودراسات جيولوجية ودراسات سكانية تبين عدد السكان وتطوره والكثافة السكانية، والحركة الانتقالية اليومية والموسمية والمواصلات، إضافة إلى البنى التحتية (المياه والصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، وطرق جمع والتخلص من النفايات) وغيرها من المقومات البيئية (الأحراج ومجاري الأنهار، إلخ..). إلا أن السؤال المطروح هو ما إذا كانت دفاتر الشروط هذه مطبقة فعليا وبكامل محتواها؟؟ وحول مدى إيلاء هذه الجوانب الأولوية اللازمة في عملية التخطيط.

الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

لم توضح مراجعة التشريع اللبناني وجود أية نصوص قانونية تحدد الإجراءات الإدارية والقضائية (ضبط المخالفات والعقوبات) المرتبطة بالمخالفات ذات الطابع البيئي المتعلقة بتنظيم المناطق.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: المرافق الصناعية

الفصل الأول: تنظيم القطاع

القسم الأول: التخطيط والدراسات

أولى التشريع اللبناني دائرة البرامج والتنسيق في مصلحة دروس التنظيم المدني لدى المديرية العامة للتنظيم المدني في وزارة الأشغال العامة والنقل بيان المناطق الصناعية ودرس طريقة إنمائها والمحافظة عليها وتمويلها وتشغيلها، وذلك على أساس أن يتم التنسيق مع مختلف الإدارات العامة وجميع الجهات المختصة التي تعنى بشؤون البيئة والصحة والسلامة والزراعة والصناعة والإسكان والآثار عند إعداد الدراسات والأسس الأولية للتصاميم والمخططات العامة[٢٥٠].

كما أولى التشريع اللبناني وزارة الصناعة إقتراح إنشاء المدن والمناطق الصناعية وإبداء الرأي في جميع المشاريع والتصاميم العائدة لها وإعداد الدراسات والمقترحات ومشاريع المراسيم العائدة لتصنيف المناطق الصناعية والمؤسسات الصناعية[٢٥١]، وقد أشار المرسوم التطبيقي للقانون إلى ضرورة استطلاع رأي وزارة البيئة ووزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الداخلية والبلديات حاليا)[٢٥٢].

ويتضح مما سبق ذكره أن التشريع اللبناني قد لحظ بالفعل وجوب التنسيق مع وزارة البيئة بما يتعلق بتنظيم المرافق الصناعية وإدارة المناطق الصناعية. إلا أنه يوجد انفصام في المسؤوليات وانقسام في الصلاحيات المرتبطة بهذا الموضوع بين المديرية العامة للتنظيم المدني ووزارة الصناعة، ما يسبب مشكلة يجب حلها وتجنبها، ذلك أن تضارب الصلاحيات قد يتأتى عنه مشاكل قانونية وإدارية وتنفيذية.

القسم الثاني: المعايير والشروط

من جهة التنظيم، أشار التشريع اللبناني إلى وجوب خضوع المؤسسات الصناعية لشروط التنظيم المدني في المناطق الصناعية وفي الأراضي المصنفة صناعية لاسيما تلك المنظمة بموجب مراسيم سابقة ومخططات توجيهية[٢٥٣]. أما في المناطق غير المنظمة بمراسيم ومخططات توجيهية، فيجب على المؤسسات الصناعية فيها الخضوع لشروط تنظيمية تتعلق بالأبعاد والمسافات بين المؤسسات الصناعية والمناطق الأثرية والطبيعية، ومجاري الأنهر الكبيرة، وينابيع المياه، والمنازل، والشاطئ (إلا إذا كانت طبيعة الصناعة المطلوب إقامتها تتطلب وجودها على شاطئ البحر لأسباب حيوية)، وعن المستشفيات أو المدارس أو دور الحضانة والمجاري الشتوية، والطرق، كما يجب أن لا ينتج عن بناء المؤسسة الصناعية أضرارا" بالمناظر الطبيعية وتشويه الموقع[٢٥٤]، وبشكل خاص أن يكون الشكل العام للهندسة المعمارية والواجهات مناسبا"، وتجميل جدران الدعم وواجهات المبنى بالحشائش والأزهار والأشجار، وأن يستعمل الحجر الطبيعي والقرميد.

كما حظر على المصنع إنتاج مواد من شأنها إلحاق الضرر بالصحة وبالمحيط (دخان، روائح كريهة ...)، وفُرضت الجدران المزدوجة العازلة للصوت حول قسم الإنتاج، ومنع إنشاء المؤسسة الصناعية في مناطق ذات أهمية سياحية كالقسم الساحلي من ضفتي نهر الدامور ونهر بيروت ونهر الكلب ونهر ابراهيم ونهر قاديشا، أو على التلال المشرفة عن قرب (مسافة أقل من ٢٠٠٠ متر) على المناطق والمنشآت السياحية الهامة المصنفة من قبل وزارة السياحة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري الصناعة والبيئة والسياحة والبيئة).

---

[٢٥٠] المرسوم ١٠٤٩٠ - ١٩٩٧ وتعديلاته– إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١١.

[٢٥١] القانون ٦٤٢-١٩٩٧- إحداث وزارة الصناعة –المادة ٢

[٢٥٢] المرسوم ١٣١٧٣ - ١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢١.

[٢٥٣] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها- المادة ١٨.

[٢٥٤] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها- المادتان ٢٠ و ٢١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويلاحظ مما ورد أعلاه بأن التشريع قد أولى بالفعل اهتماماً بسلامة وحماية البيئة عند تنظيم مواقع وخصائص المؤسسات الصناعية. إلا أن هذا الاهتمام قد جاء بشكل غير مباشر، إذ خلا من الشروط التنظيمية الواردة أعلاه والمعايير البيئية الواضحة والمباشرة التي يجب التقيد بها عند إنشاء المؤسسات الصناعية (مثلاً حدود تلوث الهواء والماء والتربة القصوى، إلخ.). إلا أن المرسوم نفسه أوجب أيضاً خضوع جميع المؤسسات الصناعية لجميع الشروط الصحية والبيئية المفروضة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية النافذة، وكأن هذا النص قد جاء خصيصاً لتغطية هذه الثغرات في مجال السلامة البيئية[٢٥٥].

القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات

أناط التشريع اللبناني إلى مصلحة التراخيص الصناعية في وزارة الصناعة مسؤولية ومهام الترخيص للمؤسسات الصناعية. وتقوم هذه المصلحة بمهام الترخيص عبر دوائرها المختلفة كما يلي:

- تتولى دائرة الترخيص[٢٥٦] استلام طلبات الترخيص خارج نطاق المصالح الإقليمية، وإبداء الرأي بشأنها، ورفعها بالتسلسل الإداري إلى مدير عام الصناعة الذي يصدر قراره النهائي في موضوع الترخيص. ويلاحظ هنا غياب أي إشارة إلى ضرورة التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني أو وزارة البيئة عند البت بطلبات الترخيص.

كما تم تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها بموجب المرسوم رقم ٨٠١٨ الصادر عام ٢٠٠٢. وبموجب هذا المرسوم، تم تصنيف المؤسسات الصناعية إلى خمس فئات هي[٢٥٧]: (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة)

- الفئة الأولى، وهي التي ينتج عنها خطر جدي على البيئة والمحيط والصحة العامة، مما يوجب إبعادها عن المساكن لمنع كل ضرر ينتج عنها.
- الفئة الثانية، وهي التي ينتج عنها خطر على البيئة والمحيط والصحة العامة، ولا تحتم الضرورة إبعادها عن المساكن إلاّ أنه لا يمكن الترخيص باستثمارها إلا إذا فرضت عليها بعض التدابير لتلافي الضرر الناتج عنها.
- الفئة الثالثة، وهي التي ينتج عنها خطر محدود على البيئة والمحيط والصحة العامة، ويجب إخضاعها لأحكام خاصة تؤمن تلافي الضرر المحدود الناتج عنها.
- الفئة الرابعة، وهي التي ينتج عنها ضرر بسيط على البيئة والمحيط والصحة العامة، ويجب إخضاعها لأحكام خاصة لأجل تلافي الضرر البسيط الناتج عنها.
- الفئة الخامسة، هي التي لا تسبب أي ضرر على البيئة والمحيط والصحة العامة.

ومن أجل التقدم بطلب رخصة لإنشاء مؤسسة صناعية، يجب على طالب الترخيص أن يقدم مستندات تشمل مصورات توضح الجهات التي تحيط بالمؤسسة، بما فيه الآبار وينابيع المياه ومجاريها والأمكنة الأثرية وأهم المؤسسات الصناعية والمساكن، ومصورات توضح الترتيبات المنوي إجراؤها للحؤول دون الآثار البيئية السلبية على السلامة، أو النظافة أو الصحة العامة أو الزراعة[٢٥٨]، إلى جانب تعهد صاحب المؤسسة بغرس الأشجار على حدود العقار ومن كافة جوانبه، وباتخاذ التدابير الوقائية لمنع الضرر بالصحة العامة أو بالمحيط أو بالمياه السطحية والجوفية.

بالإضافة إلى ما تقدم، أثبتت مراجعة مراسيم المخططات التوجيهية للمناطق الصناعية إلزام كافة المشاريع الصناعية التي تشكل بطبيعتها مصدراً للتلوث البيئي أو الإزعاجات المختلفة أن تخضع قبل تنفيذها لموافقة وزارة البيئة، وتُضم هذه الموافقة الخطية إلى الرخصة. إلا أن عدم تحديد الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على الموافقة من وزارة البيئة وعدم تحديد المعايير والمقاييس البيئية المسموح بها تبقى ثغرة ملحوظة.

[٢٥٥] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها- المادة ١٨ البند الثالث.
[٢٥٦] المرسوم ١٣١٧٣ - ١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢٠.
[٢٥٧] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها- المادة ٣.
[٢٥٨] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها- المادة ١٧.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وكما هو ثابت من مراجعة التشريعات اللبنانية، فإن وزير البيئة ومحافظ بيروت أقدما على مبادرات لجهة الترخيص للمعامل والمصانع وتنظيمها. وبالفعل فقد أصدرا عبر السنين عدة قرارات تعين الشروط البيئية لإنشاء و/أو استثمار المصانع والمعامل باستعمالاتها المختلفة[٢٥٩]. وقد تضمنت القرارات مواد تتعلق بإدارة النفايات السائلة والصلبة والضجيج والملوثات الهوائية وغيرها. إلا أن مفعول هذه القرارات من الناحية القانونية يبقى ضعيفاً نظرا لأنها لم تخضع لرأي مجلس شورى الدولة، لا سيما وأنها تتعلق بصلاحيات وزارات أخرى.

كما فرض قانون حماية البيئة على كل منشأة أن تتوفر لديها إمكانيات مراجعة بيئية ومراقبة ذاتية بهدف القياس المنظم لإنبعاثاتها الملوثة ونتائج أنشطتها على البيئة. وتخضع كل منشأة للتصريح المسبق بالاستثمار الذي يعين الحدود الخاصة لكل أنواع الملوثات، فضلاً عن شروط تنفيذ المراجعة البيئية والمراقبة الذاتية المشار إليهما أعلاه[٢٦٠]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

القسم الرابع: الأمور المالية

أوضحت مراجعة التشريع اللبناني وجود عدد من المراسيم التي تضع حوافزاً مالية لنقل المؤسسات الصناعية إلى الريف، وذلك لإنعاش المناطق الريفية ولتخفيف الإزدحام من المدن[٢٦١]. وبالتحديد، لقد أعفت بعض المراسيم كل أول مصنع يقام في منطقة ريفية وكل مؤسسة صناعية تنتقل من المدينة إلى الريف من ضريبة الدخل لمدة معينة (تتراوح بين سنة وعشر سنوات)[٢٦٢]. إلا أن من شأن هذه المراسيم أن تؤدي إلى عشوائية في إنشاء المؤسسات الصناعية خارج نطاق المناطق الصناعية والبنية التحتية الملائمة للتجمعات الصناعية، ما يهدد بيئة المناطق الريفية بمشاكل بيئية نتيجة سوء إدارة القطاع الصناعي فيها.

وبالرغم من جدية التعاطي مع موضوع تصنيف المناطق والتخطيط في هذا المجال، فإن معظم المصانع المرخص لها متواجدة ضمن المناطق السكنية، وحوالي ٨٢% تقريباً من المؤسسات الصناعية القائمة حالياً متواجدة خارج المناطق الصناعية وفق تقرير واقع البيئة (٢٠٠٢)، وضمن المناطق السكنية تحديداً مع ما يترتب على هذا الأمر من خطر على الصحة والبيئة نتيجة للملوثات التي قد تتولد عن نشاط المؤسسات الصناعية، سواء الصلبة منها أو الخطرة أو الغازية التي تؤثر على نوعية المياه والتربة والهواء. ويعود السبب على الأرجح لحالات الفوضى التي سببتها الحرب في لبنان إضافة الى تأخير في تنظيم المناطق الذي تعود صلاحيته إلى المديرية العامة للتنظيم المدني وفق ما سبق بيانه. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

---

[٢٥٩] قرارات محافظ بيروت رئيس البلدية:
القرار ٢٢١ - ١٩٤٠- تنظيم محلات طلاء المعادن؛
القرار ٢٤٢ - ١٩٤٠- تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت؛
القرار ١١٥٨ - ١٩٤٩- تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها؛
القرار ٦ -١٩٦٤- تنظيم مصانع الحلوى؛
قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمصنع دباغة؛
القرار ١/٥ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة؛
القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب؛
القرار ١/٣ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة؛
القرار ١/٤ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ؛
القرار ١/١٦ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الأبقار والطيور الداجنة؛
القرار ١/٦٠ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع حجارة البناء؛
القرار ١/٦١ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك؛
القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج؛
القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط.

[٢٦٠] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٢.

[٢٦١] المرسوم ١٢٧ - ١٩٨٣- وضع حوافز لإنعاش الريف ونشر الصناعات في كافة المناطق.

[٢٦٢] المرسوم ١١٩٩١ - ١٩٩٨- إعتبار مناطق صناعية مناطق ريفية ترغب الحكومة في تنميتها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبجميع الأحوال، فإن الأبعاد وفرز المناطق واستعمالاتها في ما يتعلق بالصناعات يقتضي أن تخضع لإعادة نظر بغية وضعها في إطار موحد وحديث يأخذ بعين الإعتبار التطور الصناعي والتكنولوجي، والتغيرات الديموغرافية والسكانية، وذلك عبر مخطط استراتيجي متكامل يكون تنفيذاً للخطة الوطنية الشاملة التي قام بوضعها مجلس الإنماء والإعمار.

الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

إنّ مرسوم تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها أولى إلى دائرة المكافحة في وزارة البيئة[٢٦٣] السهر على تطبيق الشروط المفروضة على المصانع والمعامل والمناطق الصناعية بالتنسيق مع الإدارات المعنية (من دون إشارة واضحة إلى المديرية العامة للتنظيم المدني ووزارة الصناعة).

كما نص المرسوم الإشتراعي ٢١-١٩٣٢على أنه إذا كان استثمار محل صناعي، غير داخل في بيان المحلات المصنفة، من شأنه أن يحدث أخطاراً أو يلحق محاذير هامة سواء كان بالأمن أو بطيب الهواء أو بالنظافة أو براحة الجيران أو بالصحة العامة- فلمدير الصحة والإسعاف العام، بعد أخذ رأي اللجنة الصحية الدائمة، أن ينذر صاحب المصنع بوجوب اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة ما تحقق وجوده من أخطار أو محاذير. واذا امتنع صاحب المصنع عن القيام بما طلب إليه في المهلة التي عينت له فيحق لمدير الصحة والإسعاف العام، بعد أخذ رأي اللجنة الصحية الدائمة مجدداً، أن يوقفه مؤقتاً عن العمل[٢٦٤].

بالإضافة إلى ذلك، نص المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ على أنه إذا كان تشغيل واستثمار مؤسسة صناعية مصنفة يعرض الجوار أو الصحة العامة لمخاطر أو لمحاذير هامة، رغم التدابير المتخذة وللشروط المحددة في الترخيص المعطى، يطلب وزير الصناعة من صاحب المؤسسة اتخاذ تدابير إضافية لتلافي المخاطر والمحاذير المذكورة. فإذا لم تنفذ التدابير الإضافية هذه ضمن المهلة المحددة أو إذا كانت هذه التدابير غير كافية لتلافي المخاطر والمحاذير، يمكن إيقاف المصنع مؤقتاً عن العمل بانتظار معالجة وضعه، وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الصناعة بعد استطلاع رأي لجنة الترخيص والمجلس البلدي المختصين وبعد الحصول على تقرير من معهد البحوث الصناعية يؤكد استمرار وجود المخاطر والمحاذير المشكو منها[٢٦٥]. وهنا يلاحظ عدم دقة تعريف "الأذى للجوار والصحة العامة" مما يشكل ثغرة قانونية في هذا المجال، ويلاحظ أيضاً غياب ضرورة التنسيق مع وزارة البيئة لاتخاذ التدابير التصحيحية المطلوبة التي تكفل حماية الجوار والبيئة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن قانون حماية البيئة أوجب على السلطة المحلية إحاطة وزارة البيئة علماً في حال كان استثمار إحدى المنشآت المصنفة مصدر ضرر لأحد عناصر البيئة وذلك لإجراء التحقيق المطلوب، على أن تنذر السلطة المحلية المستثمر بضرورة اتخاذ التدابير الضرورية كافة للوقاية من هذا الخطر أو للتخلص منه وذلك على نفقته الخاصة. وفي حال عدم التزام المستثمر بمضمون الإنذار خلال المهلة المحددة فيه، تطبق عليه التدابير والعقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. ولوزير البيئة المباشرة بأي تحقيق يرمي إلى مراقبة إنعكاس نشاط المنشأة على البيئة. وله، بعد إنذار المستثمر وبدون إنذار في الحالات الطارئة، أن يتخذ التدابير اللازمة لحماية البيئة، على نفقة المستثمر[٢٦٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

[٢٦٣] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢١
[٢٦٤] المرسوم الاشتراعي ٢١ – ١٩٣٢ وتعديلاته- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة- المادة ٢٩.
[٢٦٥] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية وإستثمارها- المادة ٣٥.
[٢٦٦] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثالث: البناء والبنى التحتية

الفصل الأول: تنظيم القطاع

القسم الأول: تخطيط ودراسات

لم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية نصوص قانونية تربط قطاع البناء بموضوع حماية وسلامة البيئة مما يعد ضعفا أساسيا ينبغي معالجته.

أما بالنسبة للبنى التحتية المتعلقة بالماء والكهرباء، فقد أولت النصوص التشريعية اللبنانية دائرة الهندسة الصحية والميكانيكية والكهربائية لدى المديرية العامة للتنظيم المدني وضع الدراسات والمستندات اللازمة لتنفيذ أشغال الإنشاءات الصحية العامة والشبكات الميكانيكية والكهربائية، ودراسة جمع وتصريف المياه المستعملة وشبكات المجارير ومياه الأمطار. وهنا يلاحظ غياب أي إشارة لضرورة التنسيق مع وزارة البيئة عند القيام بالدراسات المطلوبة. هذا بالإضافة إلى غياب المعايير والشروط البيئية الواضحة التي يجب الأخذ بها عند إعداد المخططات التوجيهية.

وقد أولى مرسوم تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية (الطاقة والمياه حاليا) وتحديد ملاكها مديرية المياه في الوزارة المهام التالية[٢٦٧]:

- درس الموارد الطبيعية المائية وإحصاؤها
- درس حاجة كل منطقة إلى المياه وتصميم الخطوط الكبرى للمشاريع الإنشائية
- دراسة مشاريع الري المقترحة من الناحية الإقتصادية من حيث تكاليف المشروع والدخل المنتظر بعد تنفيذه وكميات المياه المتوفرة لتتمكن الإدارة من تقرير تنفيذ المشروع أو تأجيله
- دراسة شبكات الري
- تعيين المساحات الصالحة للري عن طريق درس تصنيف وتحديد التربة
- جميع المعاملات المتعلقة بالأملاك العمومية النهرية
- دراسة شبكات تصريف المياه لإزالة الفائض من الرطوبة في الأراضي
- وضع خرائط المنشآت الخاصة بمشاريع الري ومياه الشفة ومنها السدود والجسور وغيرها
- وضع إحصاء لجميع المعادن والمقالع التي يمكن استخدامها للهندسة المدنية أو الصناعية

ويلاحظ غياب أية إشارة مباشرة أو غير مباشرة لضرورة التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني و/أو وزارة البيئة عند القيام بالمهام أعلاه. هذا بالإضافة إلى غياب الإشارة إلى ضرورة الأخذ بالمعايير والشروط البيئية عند القيام بتصاميم الشبكات والبنى التحتية.

أما مديرية الكهرباء في وزارة الموارد المائية والكهربائية (وزارة الطاقة والمياه حاليا) فتتولى المهام التالية[٢٦٨]:

- تصميم الخطوط الكبرى للمشاريع الكهربائية
- درس شبكة الاقتران
- درس خطوط التوتر العالي والواطي

[٢٦٧] المرسوم ٥٤٦٩ – ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها. معدّل بموجب المرسوم ٦٦٥٠ -١٩٧٣ – الفصل الثالث- المواد ١٦ الى ٢٧.

[٢٦٨] المرسوم ٥٤٦٩ – ١٩٦٦ - تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها. معدّل بموجب المرسوم رقم ٦٦٥٠ - ١٩٧٣- الفصل الرابع- المواد ٢٨ الى ٣٠.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويلاحظ هنا أيضاً عدم الإشارة إلى ضرورة التنسيق مع التنظيم المدني و/أو وزارة البيئة عند القيام بدراسة هذه الشبكات الكهربائية وتحديد الممرات والأراضي التي يجب أن تمر عبرها. هذا بالإضافة إلى غياب أي ذكر لضرورة مراعاة الشروط والمعايير البيئية عند القيام بهذه الدراسات. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقارير الطاقة والبيئة، المياه والمياه المبتذلة، والبناء والبيئة).

ويلاحظ، مما سبق أعلاه، وجود تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين المديرية العامة للتنظيم المدني وبين وزارة الطاقة والمياه بما يتعلق بتصميم شبكات الماء والكهرباء.

أما بالنسبة للبنى التحتية الأخرى فتناقشها تقارير أخرى من هذا الكتاب.

القسم الثاني: المعايير والشروط

من مراجعة التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي لعدد من المناطق اللبنانية، يتبين أنها أوردت بعض النصوص التي تحدد شروط ذات طابع بيئي متعلقة بالبناء ومنها:

- عند القيام ببناء إضافي علوي فوق البناء القائم، يجب أن يعالج البناء المضاف بنفس المواد المستعملة في البناء الموجود من حيث تلبيس الواجهات ونفس الفتحات الموجودة فيه.
- في المناطق الريفية والقروية، يجب (بشكل إجمالي) تلبيس الحجر الطبيعي واستعمال القرميد على السطوح (وتعتمد النسبة على طبيعة المنطقة).
- بشكل عام، تبين من مراجعة المخططات التوجيهية بأنه، عند القيام بأعمال البناء، يجب زرع شجرة واحدة على الأقل مقابل كل شجرة تقطع، وفي بعض الأحيان شجرتين خصوصاً عندما تكون الشجرة المقطوعة شجرة زيتون.
- يجب غرس وزرع الأشجار في المناطق غير المبنية (وبشكل إجمالي، وبناءً على مراجعة المخططات التوجيهية، تبين أن النسبة تكون عادة شجرة واحدة لكل ١٠٠م^{٢} أو ٢٠٠م^{٢} حسب المنطقة).
- يجب زرع الأشجار على طول واجهة العقارات المتاخمة للطرقات العامة والخاصة، وذلك ضمن حدود التراجع القانوني (وعادة تكون المسافة بين الشجر ٣ أمتار كحد أقصى، ويكون عرض صف الشجيرات متر واحد).
- يجب أن تترك مساحة معينة للتشجير ضمن العقارات القروية والريفية (عادة ١٥% من مساحة العقار).
- يسمح بتخفيف عرض الطرقات عندما يكون العقار في منطقة جبلية أو حرجية (عندما تدعو الحاجة) وذلك للحد من عدد الأشجار التي سيتم قطعها.
- يمنع في المناطق الطبيعية إقامة أي بناء ضمن أي شكل كان كما يحظر تعديل أو تغيير الوجه الطبيعي للأرض.
- يفترض التراجع بمقدار معين عن الأملاك العامة والبحرية (عادة ١٠ أمتار).

وتجدر الإشارة إلى أن النقاط المذكورة أعلاه لا يمكن تعميمها على المخططات التوجيهية، إذ إن هذه الشروط تختلف حسب خصائص المنطقة قيد الدرس. إنما تم ذكر هذه النقاط بشكل إجمالي وذلك بناءً على مراجعة عدد من المخططات التوجيهية، وذلك فقط لبيان العلاقة في الشروط الخاصة بين البناء والبيئة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة). أما بالنسبة للشروط والمعايير البيئية المتعلقة بالبنى التحتية، فتتناولها تقارير أخرى (تقرير البناء والبيئة وتقرير المياه والمياه المبتذلة).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات

يتبين من مراجعة نص التصميم التوجيهي العام لعدد من المناطق اللبنانية وجود عدة نصوص قانونية تحدد شروطا معينة ذات طابع بيئي للترخيص والسماح بالبناء ومنها:

- يجب أن يرفق بملف رخصة البناء خريطة خطوط الارتفاع لأرض العقار الطبيعية تبيّن مواقع الأشجار الموجودة ونوعيتها وموقعه من مهندس أو مساح. كما يجب بيان عدد ومواقع الأشجار التي سيتم قطعها ومواقع وعدد ونوعية الأشجار التي سيتم زرعها عوضاً عن تلك التي قطعت. ويكون هذا شرطاً أساسياً للترخيص بالبناء
- يمكن للمديرية العامة للتنظيم المدني أن ترفض رخصة البناء في حال تبين أن صاحب العلاقة أقدم على تغيير معالم الأرض الطبيعية أو هدم أبنية لها قيمة معمارية أو على إقتلاع الأشجار أو حرقها أو باشر بأعمال تسوية الأرض قبل الحصول على الموافقة الفنية من المراجع المعنية بالترخيص

كما نظم التشريع اللبناني طريقة الترخيص لإنشاء واستثمار مرافق أخرى غير الصناعية، وكيفية إدارة الأراضي الموجودة عليها هذه المرافق ووسائل حماية البيئة منها. بالتحديد، لقد حدد التشريع اللبناني طريقة الترخيص للمرافق التالية:

- المسالخ
- مراكز معالجة النفايات الصلبة
- إسكان ذوي الدخل المحدود
- المناجم
- محطات المحروقات
- مراكز السياحة والإصطياف
- الموانىء

إلا أن المواضيع أعلاه تناقشها تقارير أخرى كتقرير الصناعة والبيئة، السياحة والبيئة، المياه والمياه المبتذلة، النقل والبيئة، والطاقة والبيئة.

الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

بالنسبة للبناء، نص قانون العقوبات الصادر عام ١٩٤٣ على عدة عقوبات تتعلق بتخريب الأبنية والإضرار بها؛ على سبيل المثال لا الحصر، العقوبات المتعلقة بحرق الأبنية[٢٦٩]. إلا أن الجانب البيئي ضعيف أو غائب في العقوبات المنصوص عليها.

الباب الرابع: المواقع الطبيعية

الفصل الأول: تنظيم القطاع

القسم الأول: تخطيط ودراسات

أولت التشريعات اللبنانية دائرة البرامج والتنسيق لدى المديرية العامة للتنظيم المدني مسؤولية بيان المناطق السياحية والطبيعية، ودرس طرق إنمائها والمحافظة عليها، واقتراح المناطق الخضراء أو ذات المناظر الطبيعية التي يتوجب حمايتها والمحافظة عليها والقيام بالدراسات اللازمة لذلك[٢٧٠]. كما أوجب التشريع ضرورة التنسيق مع مختلف الإدارات وجميع الجهات المختصة (ومنها وزارة البيئة والزراعة) عند إعداد الدراسات والأسس الأولية للتصاميم والمخططات العامة لمختلف المناطق.

[٢٦٩] المرسوم إشتراعي ٣٤٠ – ١٩٤٣ وتعديلاته- قانون العقوبات- المواد ٥٨٧ إلى ٥٩١.

[٢٧٠] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولقد أولت التشريعات اللبنانية الدوائر التي تتألف منها مصلحة المحافظة على الطبيعة، لدى وزارة البيئة، وضع الدراسات للمواقع الطبيعية وللحفاظ عليها وحمايتها، وبالفعل:

- تتولى دائرة التخطيط والبرامج[٢٧١] وضع الدراسات والتوصيات اللازمة حول وجهة إستعمال الأراضي المشاعية وتصنيفها خاصة تلك التي يتوجب أن تحظى بالرعاية والحماية.
- تتولى دائرة المحافظة على الثروة الطبيعية[٢٧٢] تصنيف المناظر الطبيعية وإقتراح مشاريع القرارات والمراسيم الخاصة بحمايتها.
- تتولى دائرة المحميات والحدائق[٢٧٣] تحديد المواقع الطبيعية الملائمة لإنشاء محميات طبيعية والشروط الواجب توفرها في هذه المحميات، وتشجيع السلطات المحلية على إنشاء حدائق وساحات ومـــنتزهات ومسابح عامة وإقتراح الأماكن المناسبة لذلك.

ويلاحظ غياب إشارة واضحة لوجوب التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني بما يتعلق بمهام هذه الدوائر.

كما تطرق قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان، الصادر عام ١٩٣٩، بشكل مفصل إلى تصنيف وحماية المواقع الطبيعية، إذ نص على التالي:

- تصنف المناظر والمواقع الطبيعية بمقتضى مرسوم يصدره رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح وزير الإقتصاد الوطني، بعد استطلاع رأي لجنة المناظر والمواقع الطبيعية[٢٧٤]، كما أن قانون إحداث وزارة البيئة (رقم ٢١٦-١٩٩٣) أولى هذه الوزارة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية وتحديد مواقع إنشاء المحميات الطبيعية على أنواعها وإقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بحمايتها وإدارتها[٢٧٥].
- يمكن أن تصنف كمواقع طبيعية أو مناظر جميع الأراضي أو العقارات التي تقتضي الضرورة بتصنيفها لعزل موقع طبيعي أو منظر أو لإخلاء جوانبهما[٢٧٦].
- يمكن فرض حقوق ارتفاقية قانونية في سبيل المصلحة العامة على كل عقار أو أرض يكونان على مقربة أو مرأى من موقع طبيعي أو منظر بقصد المحافظة على صفته الفنية أو الجذابة للسياح[٢٧٧].
- يجب أن تعرض على وزير الإقتصاد الوطني للحصول على موافقته جميع مشاريع الأشغال الكبرى أياً كان نوعـــها إذا كان لها صلة بالموقع أو بالمنظر المصنف كله أو بعضه[٢٧٨]. وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم ٢٢-١٩٤٣ نقل هذه الصلاحيات من وزارة الاقتصاد الوطني إلى وزارة الداخلية، فيما أن جزءا من هذه الصلاحيات أسند إلى وزارة البيئة بموجب قانون إحداثها ما يحدث التباسا على مستوى تطبيق النصوص[٢٧٩]. مع التذكير بأن الفقرة ١٢ من المادة ٢ (جديدة) من قانون إحداث وزارة البيئة (رقم ٢١٦-١٩٩٣)، أولت هذه الوزارة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية وتحديد مواقع إنشاء المحميات الطبيعية على أنواعها وإقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بحمايتها وإدارتها[٢٨٠].
- في اقتراح التصنيف وفي المرسوم الذي يصدره رئيس الدولة تعين لكل حالة خاصة بالتدقيق حدود المنظر أو الموقع الطبيعي الذي يراد تصنيفه وتبين عند الاقتضاء حقوق الارتفاق الخاصة المفروضة ولا تستلزم هذه الحقوق دفع تعويضات[٢٨١].

ويلاحظ أن قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية، في لبنان، نص على عدة تدابير مشددة لمنع استخدام المناطق الطبيعية بطريقة تضر بالبيئة والثروات والمصادر الطبيعية، وأنيطت هذه المهام بوزارة الاقتصاد الوطني.

---

[٢٧١] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته – تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٩
[٢٧٢] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته – تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١١
[٢٧٣] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته – تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٧
[٢٧٤] القانون الصادر في ٨/٧/ ١٩٣٩ وتعديلاته - نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ٦.
[٢٧٥] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته - إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ (جديدة) – فقرة ١٢
[٢٧٦] القانون الصادر في ٨/٧/ ١٩٣٩ وتعديلاته - نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ٧.
[٢٧٧] القانون الصادر في ٨/٧/ ١٩٣٩ وتعديلاته - نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ٨.
[٢٧٨] القانون الصادر في ٨/٧/ ١٩٣٩ وتعديلاته - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١١.
[٢٧٩] المرسوم ٢٢-١٩٤٣- المناظر والمواقع الطبيعية
[٢٨٠] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته- إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ (جديدة) – فقرة ١٢
[٢٨١] القانون الصادر في ٨/٧/ ١٩٣٩ وتعديلاته - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي وقت لاحق، نقل المرسوم الإشتراعي ٢٢-١٩٤٣[٢٨٢] جميع الصلاحيات والإختصاصات المخولة لوزير الإقتصاد الوطني إلى وزير الداخلية. وفي حين ألغت المادة ٨ من قـــانـــون إحداث وزارة البيئـــة[٢٨٣] جميع النصوص التشريعية التي تخالف أحكام هذا القانون أو لا تأتلف مع مضمونه، نقلت المادة ٢، من القانون نفسه، إلى وزارة البيئة صلاحية تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية، تحديد مواقع إنشاء المحميات الطبيعية على أنواعها واقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بحمايتها وإدارتها، كما ذكرت وجوب التنسيق مع الإدارات المعنية[٢٨٤]، بيد أن هذه المادة لم تحدد، بطريقة واضحة، ومباشرة وجوب التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني وكيفية إجراء هذا التنسيق وبالتالي، يظل التشريع يعاني من ضعف في هذا المجال ويجب تصحيح هذا الخلل عبر الإشارة بشكل واضح وصريح إلى ضرورة التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني، وتوضيح الإجراءات التي يجب إتباعها عند القيام بهذا التنسيق بما يتعلق بدراسات المواقع الطبيعية. علماً أن المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ قضى بأنه، في القضايا المتعلقة بشؤون البيئة والتي تتم معالجتها من قبل أكثر من وزارة أو مرجع، ينبغي تحديد أصول ومعالجة هذه القضايا بقرار مشترك يصدر عن وزير البيئة والوزير المعني بشكل يؤمن التنسيق والتكامل في التنفيذ[٢٨٥].

وتطبيقاً لقانون حماية المواقع الطبيعية، جاء المرسوم رقم ٤٣٤-١٩٤٢، الذي حدد عدة مناطق ومواقع طبيعية يجب حمايتها، ومنها بقعة الأرز، موقع دير القلعة، موقع غابة بولونيا، موقع سنديان المروج، موقع حرش بيروت، موقع مباني بعلبك التاريخية، موقع بحيرة اليمونة، موقع الجسر الطبيعي على نبع اللبن[٢٨٦]. كما تمّ تحديد نطاق هذه المواقع وحدودها بموجب خرائط مفصّلة.

وجاء المرسوم رقم ٨٣٦-١٩٥٠ لينظم منطقة الأرز ويحافظ عليها ويحميها كموقع طبيعي مهم. فقسم هذه المنطقة الى سبعة أقسام مخصصة للإستعمالات التالية[٢٨٧]، مع عدة شروط تضمن المحافظة على هذه المنطقة:

- محيط الأرز.
- مخصص للتشجير.
- مخصص للرياضة الشتوية.
- مخصص للأبنية والمساكن الخاصة.
- مخصص للحدائق والمنتـــزهات.
- مخصص للرياضة الصيفية.
- مخصص لبناء فنادق وملاه ومعابد وغيرها من الأبنية العامة.

وبعد، لقد أولى قانون إحداث وزارة البيئة[٢٨٨]، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، تصنيف المناظر الطبيعية وتحديد مواقع إنشاء المحميات الطبيعية على أنواعها، بالإضافة إلى إقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بحمايتها وإدارتها.

هذا، وقد صدرت على مرّ السنين عدة مراسيم وقرارات عن وزير البيئة تصنف عدة مواقع من المواقع الطبيعية وذلك للحفاظ عليها وحمايتها، على سبيل المثال لا الحصر:

- وادي نهر الجوز[٢٨٩]
- مجرى نهر الكلب[٢٩٠]
- مجرى وادي الدامور[٢٩١]

---

[٢٨٢] المرسوم الإشتراعي ٢٢- ١٩٤٣- المناظر والمواقع الطبيعية- المادة ٢
[٢٨٣] القانون٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته - إحداث وزارة البيئة- المادة ٨
[٢٨٤] القانون٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته - إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ (جديدة)- الفقرة ١٢
[٢٨٥] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢٥
[٢٨٦] المرسوم ٤٣٤ - ١٩٤٢- تصنيف وإخضاع المواقع والمباني الطبيعية في الجمهورية اللبنانية لنصوص قانون ١٩٣٩/٧/٨- المادة الأولى.
[٢٨٧] المرسوم ٨٣٦ – ١٩٥٠ وتعديلاته- تنظيم منطقة الأرز- المادة الثالثة.
[٢٨٨] القانون ٢١٦ – ١٩٩٣ وتعديلاته- إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ (جديدة) – الفقرة ١٢.
[٢٨٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٢ - ١٩٩٨- تصنيف وادي نهر الجوز من المواقع الطبيعية.
[٢٩٠] المرسوم ١/٩٧ - ١٩٩٨- تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الكلب من المواقع الطبيعية.
[٢٩١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٢٩ - ١٩٩٨- تصنيف الموقع المعروف بمجرى وادي الدامور من المواقع الطبيعية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- مجرى نهر بيروت[٢٩٢]
- مجرى نهر الأولي[٢٩٣]
- مجرى نهر عرقه[٢٩٤]
- مجرى نهر العاصي[٢٩٥]
- جبل المكمل (القرنة السوداء)[٢٩٦]
- حرج دلهون (قضاء الشوف)[٢٩٧]

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري التربة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

القسم الثاني: المعايير والشروط

أولى مرسوم تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها دائرة المحافظة على الثروة الطبيعية في وزارة البيئة تحديد أسس وشروط استعمال الأراضي المشاعية والأحراج بالتنسيق مع الإدارات المعنية بشكل يحول دون تعرضها للتدهور والتلوث وفقاً لما تضعه دائرة البرامج والتخطيط[٢٩٨]. لم يلحظ النص بشكل صريح وجوب التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى ضرورة التنسيق مع الإدارات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، صدرت عبر السنين عدة مراسيم وقرارات تحدد شروطا بيئية معينة للحفاظ على مواقع طبيعية مختلفة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أوجب مرسوم تنظيم منطقة الأرز هدم الأبنية المشيدة في قسم محيط الأرز بدون رخصة وبدون تعويض المالك وتنظيف هذا الموقع وإعادته إلى سابق حالته الطبيعية[٢٩٩]. كما منع هذا المرسوم البناء بأي شكل من الأشكال في القسم المخصص للمنتزهات والحدائق ومنع كل بناء يعرقل تنظيم الحدائق وأماكن الراحة أو يشوه منظر الأرز[٣٠٠].

القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات

وكما سبق وذكر في قسم التخطيط والدراسات، انتقلت الصلاحيات المناطة سابقاً لوزارة الإقتصاد، بموجب قانون المناظر والمواقع الطبيعية الصادر عام ١٩٣٩، ومن ضمنها مهمة الحفاظ على وحماية المناظر والمواقع الطبيعية، إلى وزارة البيئة عند إنشاء هذه الأخيرة عام ١٩٩٣[٣٠١]. وتوضح الفقرات التالية بعض المواد المتعلقة بكيفية الترخيص للسماح باستعمال المناطق الطبيعية وذلك على سبيل المثال لا الحصر (وقد استبدلت كلمة وزارة الاقتصاد الوطني هنا بكلمة وزارة البيئة، كما استبدلت كلمة وزير الاقتصاد الوطني بكلمة وزير البيئة بموجب إنتقال الصلاحيات وفقا لما ذكر سابقا).

بما يتعلق بجرد المناظر والمواقع الطبيعية:

- تفتح في وزارة البيئة قائمة جرد عام للمناظر والمواقع الطبيعية التي يكون في صيانتها أو وقايتها مصلحة عامة سواء كان بالنظر إلى الفن أو التنظيم المدني أو السياحة. وتعد بمثابة مناظر ومواقع طبيعية، الأشجار وفئات الأشجار المنفردة التي يستصوب حفظها بالنظر إلى عمرها أو جمالها أو قيمتها التاريخية[٣٠٢].

---

[٢٩٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣٠ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت من المواقع الطبيعية.
[٢٩٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣١ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الأولي من المواقع الطبيعية.
[٢٩٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٨ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر عرقه من المواقع الطبيعية.
[٢٩٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٩ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر العاصي من المواقع الطبيعية.
[٢٩٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٧ - ١٩٩٨ - تصنيف جبل المكمل - القرنة السوداء من المواقع الطبيعية.
[٢٩٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٢ - ٢٠٠٢ - تصنيف حرج دلهون - قضاء الشوف من المواقع الطبيعية.
[٢٩٨] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١١
[٢٩٩] المرسوم ٨٣٦ – ١٩٥٠ وتعديلاته - تنظيم منطقة الأرز - المادة الثامنة.
[٣٠٠] المرسوم ٨٣٦ – ١٩٥٠ وتعديلاته - تنظيم منطقة الأرز - المادة الثانية عشرة.
[٣٠١] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣ وتعديلاته - إنشاء وزارة البيئة - المادتان ٢ (الجديدة) و٨
[٣٠٢] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته - نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- يدرج وزير البيئة المناظر والمواقع الطبيعية في قائمة الجرد ويبلغ إدراجها في القائمة بالطريقة الإدارية إلى الملاك ذي الشأن، ثم يذكر إدراجها مجاناً في السجل العقاري على الورقة المختصة بالعقار في القسم المحفوظ لذكر القيود والشروط المختصة بحق التصرف[٣٠٣].
- إن القيد في قائمة الجرد يوجب على المالك أن لا يباشر في أرضه أويدع أحداً يباشر إجراء أي تغيير في العقار المقيد أو في جزء من هذا العقار، ولا إحداث أي بناء على الخصوص، وبوجه الاجمال يوجب عليه الامتناع عن كل عمل من شأنه أن يغيّر الهيئة العامة للمناظر أو المواقع الطبيعية أو يفسد أو ينقص أهميتها بالنظر إلى السياحة، كما يوجب عليه الامتناع عن قطع أية شجرة أو تشذيبها قبل أن يبلغ قصده إلى وزير البيئة ويوضح له التغييرات أو الأعمال التي ينوي إجراءها، ويحصل منه على الترخيص اللازم. وكل من يخالف أحكام هذه المادة يعاقب بغرامة مالية مع الاحتفاظ بدعوى العطل والضرر التي تمكن إقامتها[٣٠٤].

بما يتعلق بإخراج المناظر والمواقع الطبيعية من التصنيف:
إن إخراج المناظر أو المواقع الطبيعية من التصنيف سواء كان كلياً أو جزئياً يقرر بمقتضى مرسوم يصدره رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح وزير البيئة. وهذا المرسوم يبلغ إلى ذوي الشأن وترسل منه نسخة طبق الأصل إلى أمين السجل العقاري، فيعمد إلى الشطب أو ذكر ما يلزم على صحيفة العقار العينية[٣٠٥].

ولقد صدرت عدة قرارات ومراسيم، عبر السنين، من وزارة البيئة لحفظ وحماية عدة مواقع طبيعية مثل وادي نهر الجوز، مجرى نهر الكلب، مجرى وادي الدامور، مجرى نهر بيروت، مجرى نهر الأولي، جبل المكمل (القرنة السوداء)، الخ. ولحظت هذه القرارات وجوب التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني لإعطاء أي رخصة بناء أو إنشاء في بعض المناطق الطبيعية بما يراعى تدابير الحماية التي تراها وزارة البيئة ضرورية. بينما منعت قرارات أخرى أي بناء أو إنشاء أو استثمار في مناطق طبيعية أخرى. وبالتأكيد يعتمد هذا القرار على حساسية وأهمية المنطقة الطبيعية قيد الدرس. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري التربة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

القسم الرابع: الأمور المالية
نص قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية على أن تدخل كإيرادات في حساب خاص -خارج عن الميزانية يفتح في دفاتر الخزينة- المخصصات التي تمنحها الدولة والبلديات والأوقاف والطوائف إلخ.، والهبات والأموال الموصى بها، والدفعات التي يؤديها الأفراد أو الجماعات إلخ.، على سبيل الاكتتاب لمصلحة الإدارة بقصد تخصيصها لحماية المناظر والمواقع الطبيعية[٣٠٦].

الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر
نص قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان، الصادر عام ١٩٣٩، على العقوبات التالية المتعلقة بالإضرار بالمواقع الطبيعية:
- في نطاق الأرض المصنفة كمنظر أو كموقع طبيعي لا يجوز إجراء أي عمل من أعمال التحديد أو الترميم أو البناء أو الري أو تركيز أعمدة معدة لوضع أسلاك تتلقى قوة ما ولا إنشاء أية مقبرة أو مستودع للأنقاض أو للأقذار، ولا وضع أغراس ولا إحداث حفر ولا قطع أية شجرة أو قلعها، وعلى الجملة لا يجوز إحداث أي تغيير في هيئة المنظر أو الموقع الطبيعي إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة البيئة. كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بدفع غرامة مادية مع الاحتفاظ بدعوى العطل والضرر التي تجوز إقامتها[٣٠٧].
- كل من يهدم أو يشوه أو يتلف عن قصد منظراً أو موقعاً طبيعياً مسجلاً أو المنصوص عليها يعاقب بدفع غرامة مادية مع الاحتفاظ بدعوى العطل والضرر التي تجوز إقامتها[٣٠٨].

[٣٠٣] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته- نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ٢.
[٣٠٤] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته- نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ٣.
[٣٠٥] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته- نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ٢١.
[٣٠٦] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته- نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ٢٣.
[٣٠٧] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته- نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ١٢.
[٣٠٨] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته- نظام المناظر والمواقع الطبيعية - المادة ١٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الخامس: المواقع الأثرية

الفصل الأول: تنظيم القطاع

القسم الأول: التخطيط والدراسات

أولت التشريعات اللبنانية دائرة البرامج والتنسيق في المديرية العامة للتنظيم المدني بيان المناطق السياحية والأثرية ودرس طرق إنمائها والمحافظة عليها، واقتراح الأحياء القديمة أو الأبنية التاريخية التي يتوجب حمايتها والمحافظة عليها والقيام بالدراسات اللازمة لذلك[٣٠٩]. كما أوجب التشريع ضرورة التنسيق مع مختلف الإدارات وجميع الجهات المختصة (ومنها المديرية العامة للآثار ووزارة البيئة) عند القيام بهذه المهام.

كما قضت أحكام المادة ١٩ من نظام الآثار القديمة بأن الخرائط المتعلقة بتوسيع المدن وتجميلها لا يمكن تقريرها إلا بعد موافقة مدير دائرة الآثار القديمة عليها. ويشترك مهندس من دائرة الآثار في وضع هذه الخرائط، وعندما يكون الأمر متعلقاً بمحلة فيها الصالح الأثري أهم من كل صالح سواه يضع مهندس من دائرة الآثار القديمة هذه الخرائط[٣١٠].

وقد صدر عبر السنين عدد من المراسيم والقرارات المختلفة والتي تمّ بموجبها إعتبار بعض الأبنية والمواقع كآثار تاريخية ومنها جامع الأمير منذر في بيروت[٣١١]، المنطقة المحيطة بقصور الأمراء المعنيين والشهابيين في دير القمر[٣١٢]، قناطر زبيدة[٣١٣]، خرابات عنجر[٣١٤]، أثار بنائية في نهر ابراهيم[٣١٥]، نقش أدونيس في الغينه[٣١٦].

القسم الثاني: المعايير والشروط

عند مراجعة بعض القرارات والمراسيم المختلفة التي تحدد مواقع أثرية (مثلاً جامع الأمير منذر في بيروت، المنطقة المحيطة بقصور الأمراء المعنيين والشهابيين في دير القمر، قناطر زبيدة، خرابات عنجر، أثار بنائية في نهر ابراهيم، نقش أدونيس في الغينه) تم لحظ بعض الشروط المعينة التي ينبغي مراعاتها لأجل الحفاظ على الاثار ومنها:

- عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يغير شكل الأرض والمنطقة إلا بعد الحصول على موافقة المديرية العامة للآثار.
- لا يجوز البناء أو الترميم لأي بناء في المنطقة الأثرية إلا بعد إجازة سابقة من المديرية العامة للآثار.
- في بعض الأحيان، ينشأ حول المنطقة الأثرية أو البناء التاريخي حرم على مسافة محددة (٥٠ الى ٢٠٠ متر بشكل إجمالي) من جميع الجهات ويوضع حق ارتفاق عدم جواز البناء" على ما يحيط بالنطاق المذكور.

القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات

حدد القرار رقم ١٦٦/ل.ر. عام ١٩٣٣ نظام الآثار القديمة وكيفية المحافظة على المعالم الأثرية وحمايتها. وقد عرف هذا القرار الآثار كما يلي:

- تعتبر أثاراً قديمة جميع الأشـياء التي صنعتها يد الإنسان قبل سـنة ١٧٠٠ ميلادية مهما كانت المدينة التي تنتمي إليها هذه المصنوعات. وتعتبر شبيهة بالآثار القديمة الأشياء غير المنقولة التي صنعت بعد سنة ١٧٠٠ وفي حفظها صالح عمومي من وجهة التاريخ أو الفن وقيدت في "قائمة الجرد العام للأبنية التاريخية"[٣١٧].

---

[٣٠٩] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١١

[٣١٠] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣- نظام الآثار القديمة- المادة ١٩.

[٣١١] المرسوم ٤٩٠٤ – ١٩٤٦ وتعديلاته- منع إنشاء أبنية في قطع الأراضي الواقعة جنوبي جامع الأمير منذر في بيروت.

[٣١٢] المرسوم ٢٨٣٧ - ١٩٤٥- إعتبار المنطقة المحيطة بقصور الأمراء المعنيين والشهابيين في دير القمر من المناطق الأثرية.

[٣١٣] المرسوم ٧٥٤٩ - ١٩٩٥- إدخال البناء الأثري المعروف بقناطر زبيدة في سجل الأبنية الأثرية.

[٣١٤] المرسوم ٢٩٨ - ١٩٤٠- إعتبار خرابات عنجر أبنية أثرية.

[٣١٥] المرسوم ١٥٦١٧ - ١٩٤٩- إدخال آثار بنائية على مقربة من نهر ابراهيم في سجل الأبنية الأثرية.

[٣١٦] المرسوم ٨٤٦٢ - ١٩٥٥- إدخال نقش أدونيس في الغينة في عداد الأبنية التاريخية.

[٣١٧] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة الأولى.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الآثار القديمة هي غير منقولة أو منقولة[٣١٨]. الآثار القديمة غير المنقولة هي (١) كل عمل صناعي فوق الأرض له شكل جيولوجي (٢) كل تشييد أو بناء قديم أو بقايا أو آثار أبنية قديمة لها هيكل ظاهر فوق الأرض أو غير ظاهر (٣) كل شيء منقول مثبت في الأرض أو في البناء بصورة دائمة (٤) جميع المواقع الطبيعية التي أعدتها أو استعملتها الصناعة البشرية مثل الملاجيء تحت الصخور والمغاور والصخور المشتملة على تصاوير أو نقوش أو حفر أو كتابة. أما الآثار القديمة المنقولة فهي كل شيء أو بقايا شيء صنعته أو شغلته أو حورته يد الإنسان وهو غير داخل في الفئات السابقة.

ولقد عالج القرار رقم ١٦٦/ل.ر. عبر مواده المختلفة كيفية الترخيص لإستعمال الأملاك والمعالم الأثرية بما يضمن حمايتها والمحافظة عليها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تتم الإشارة هنا إلى المواد التالية (مع الملاحظة بأن التركيز هنا هو على الآثار القديمة غير المنقولة نظراً لعلاقتها المباشرة بموضوع إدارة الأراضي والأملاك):

- يفتح سجل الأبنية التاريخية العام في ادارة دائرة الآثار القديمة[٣١٩].
- يقيد في هذا الجرد[٣٢٠]: (١) الآثار القديمة غير المنقولة التي هي ملك الدولة (٢) الآثار القديمة غير المنقولة التي هي ملك الأفراد أو للأوقاف أو للأشخاص المعنوية أو للطوائف أو للجماعات والتي في حفظها صالح عمومي فني أو تاريخي.
- إن القيد في الجرد يمنع أصحاب الملك من إجراء أي تحوير على أرضهم في العقار أو في قسم من العقار المقيد وبصورة عامة أن لا يأتوا عملاً من شأنه تغيير منظر الأثر أو تغيير ميزته دون أن يعلموا قبل شهرين دائرة الآثار القديمة عن نيتهم هذه، وأن يعينوا التحويرات أو الأشغال التي ينوون إجراءها. كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بجزاء نقدي ولا يمنع ذلك من إمكان إقامة دعوى عليه بالعطل والضرر[٣٢١].
- تفحص دائرة الآثار هذه المشاريع، فإذا كانت تضر بالبناء القديم تجهد- في مناقشة حبية مع صاحب الملك- لتحوير المشروع فإذا لم يكن الاتفاق ممكناً فيمكن لدائرة الآثار أن تمانع في إجراء الأشغال عبر تسجيل الأراضي والعقارات كآثار تاريخية في سجل الجرد العام. إما إذا وافقت بإجراء الأشغال فتراقبها لتتأكد من أنها تجري وفقاً للترخيص المعطى بها[٣٢٢].
- يمكن وضع حقوق ارتفاق شرعية، ذات صالح عمومي على كل عقار أو أرض واقعة قريباً من بناء تاريخي أو بمنظر منه وذلك ليحفظ لهذا البناء التاريخي ميزته الأثرية أو الفنية أو ميزة منظره الرائع[٣٢٣].

وبناء على ما ورد أعلاه، يلاحظ وجود عدة نصوص في نظام الآثار اللبناني تحمي وتحافظ على الآثار القديمة، وذلك، عبر تحديد كيفية الترخيص لإستعمال الأملاك والمعالم الأثرية. إلا أن غياب أحكام توجب ضرورة التنسيق بين المديرية العامة للآثار وبين المديرية العامة للتنظيم المدني بشكل واضح وصريح، بالإضافة الى تحديد كيفية القيام بهذا التنسيق والإجراءات الواجب إتباعها تبقى ثغرات ملحوظة يجب أن تتم معالجتها.

الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

القسم الأول: الإجراءات الإدارية

نص نظام الآثار القديمة، الصادر عام ١٩٣٣، على أنه يمكن لدائرة الآثار القديمة أن تجري، بعد إخطار أرسل لصاحب الملك وبقي دون فائدة، أعمال التصليح أو الصيانة التي تراها لازمة لحفظ الأبنية المسجلة أو الداخلة في الجرد والتي ليست ملكاً للدولة[٣٢٤]. وفي حال وجوب الإسراع أو وجود خطر أثبتته الدوائر الفنية البلدية أو دائرة الآثار القديمة يطلب مدير دائرة الآثار القديمة أو رئيس البلدية، بالاتفاق مع مدير دائرة الآثار القديمة، بعد مرور يوم من إخطار صاحب الملك من قبل رئيس محكمة البداية، إصدار قرار يعين فيه في خلال أربع وعشرين ساعة رجلاً من

[٣١٨] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة الثانية.
[٣١٩] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٢٠.
[٣٢٠] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٢١.
[٣٢١] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٢٣.
[٣٢٢] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٢٤.
[٣٢٣] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٢٨.
[٣٢٤] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٣٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أهل الفن يكلف فحص حالة الأبنية وتصميم الأشغال الذي وضعه مهندس دائرة الآثار القديمة. ويجب على هذا الخبير أن يقدم تقريراً لقلم المحكمة في خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلي تاريخ تعيينه. كما يجب على المحكمة أن تبت، خلال الثماني والأربعين ساعة التي تلي تاريخ إيداع هذا التقرير، في ما إذا كان من الواجب على صاحب الملك إما أن يجري الأشغال اللازمة تحت رقابة مهندس من دائرة الآثار القديمة وضمن مدة يجب تحديدها، وإما أن يدفع لدائرة الآثار القديمة مبلغاً كافياً لسد النفقات التي تنجم عن هذه الأشغال.

القسم الثاني: الإجراءات القضائية

نصّت المادتان ٧٣٠ و ٧٣١ من قانون العقوبات اللبناني المتعلقة بالأضرار الملحقة بأملاك الدولة والأفراد على ما يلي:

- كل من هدم أو خرب قصداً الأبنية والأنصاب التذكارية والتماثيل أو غيرها من الانشاءات المعدة لمنفعة الجمهور أو للزينة العامة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة مادية.
- يستحق العقوبة نفسها كل من أقدم قصداً على هدم أو تخريب نصب تذكاري أو أي شيء منقول أو غير منقول له قيمة تاريخية أو تمثال أو منظر طبيعي مسجل سواء أكان ملكاً له أم لغيره.

كما نص قانون نظام الآثار القديمة الصادر عام ١٩٣٣ على العقوبات التالية المتعلقة بالإضرار بالآثار:

- ممنوع بصورة عامة إتلاف الآثار القديمة المنقولة أو غير المنقولة وإلحاق الضرر بها وتشويهها ووضع أية كتابة عليها أو حفرها، وممنوع امتلاك أية مواد هي من بنايات قديمة أو كانت لبنايات قديمة وممنوع بيعها وشراؤها بدون رخصة. كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بجزاء نقدي ولا يمنع إقامة الدعوى عليه بالعطل والضرر[٣٢٥].
- لا يمكن هدم البناء المسجل في الجرد العام أو نقله من محله، حتى ولا ينقل جزء منه ولا ترميمه أو تصليحه أو تحويره بدون رضى دائرة الآثار القديمة. كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بجزاء نقدي ولا يمنع ذلك إمكان إقامة دعوى عليه بالعطل والضرر[٣٢٦].
- لا يجوز أن يقام على أرض مسجلة كأثر تاريخي مستودع للأنقاض أو للأقذار ولا أن تغرس أو تحفر ولا أن يقطع أو يقلع منها شجر ولا أن يقام عليها بناء أو أعمال سقي أو بناء مقبرة، وبصورة عامة، لا يجوز أن تغير حالتها الحاضرة أي تغيير كان دون ترخيص من دائرة الآثار القديمة[٣٢٧]. كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بجزاء نقدي ولا يمنع ذلك إمكان إقامة دعوى عليه بالعطل والضرر.

الباب السادس: الأملاك العمومية وأملاك الدولة الخصوصية

الفصل الأول: تنظيم القطاع

تعتبر ملكية الأرض من أكثر العوامل تأثيراً على تخطيط وإدارة الأراضي، إذ إن عدم التحديد الواضح والرسمي لعناصر الملكية قد يخلق نزاعات تعرقل أعمال التنمية والتخطيط، وتحد من القدرة على استغلال الأراضي بما يتوافق واحتياجات المجتمع، إلى جانب آثار النزاعات سلبا على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمعات. ويعتبر عدم وضوح ملكية الأراضي من المسببات الرئيسية في إساءة استغلالها (exploitation) نظرا لغياب الجهة ذات المصلحة في حمايتها والاهتمام بها. ومثالا على ذلك مشكلة إشغال الأملاك البحرية العامة في لبنان وتداعياتها البيئية.

لذلك يعتبر التحديد الرسمي والواضح لعناصر الملكية من العناصر الأساسية لنجاح المنهجية المتكاملة في تخطيط وإدارة الأراضي.

[٣٢٥] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ١٨.
[٣٢٦] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٣٠.
[٣٢٧] القانون الصادر بالقرار ١٦٦/ل.ر.- ١٩٣٣ وتعديلاته- نظام الآثار القديمة- المادة ٣٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

يتطرق هذا الباب إلى الأملاك العمومية وإلى أملاك الدولة الخصوصية التي تشمل:

- الشواطئ
- الأملاك العامة البحرية
- أملاك الدولة الخاصة (الأراضي المتروكة، الأملاك الشاغرة بدون وارث، الأملاك التي تشتريها الدولة ولا تكون داخلة في الأملاك العمومية، الخ)

القسم الأول: التخطيط والدراسات

من خلال مراجعة التشريعات اللبنانية، لم يتبين وجود أية نصوص تربط عملية تخطيط ودراسة الأملاك العمومية وأملاك الدولة الخصوصية بموضوع حماية وسلامة البيئة، مما يعد ضعفا أساسيا ينبغي معالجته. كما تجدر الإشارة إلى أن الدستور اللبناني يكرس حق الملكية الخاصة الذي يعتبر حقا مقدسا يقف في وجه محاولات تخطيط وإدارة الأراضي، وتبني إجراءات تنظيمية تساهم في حماية البيئة والموارد الطبيعية.

القسم الثاني: المعايير والشروط

بالنسبة للشواطئ، ومن مراجعة عدد من المراسيم[٣٢٨] التي تتعلق بتنظيم عدد من الشواطئ اللبنانية، يتبين أنها تضع عدة شروط ذات طابع بيئي، على سبيل المثال ولا الحصر:

- يحظر البناء من أي نوع كان بين الشاطئ وبين الطرق المجاورة.
- لا يسمح بتغيير شكل الشاطئ الطبيعي واستخراج الرمل والبحص ووضع الردميات.
- يمنع إقامة إنشاءات ثابتة أو دائمة على الشاطئ مهما كانت الغاية منها.
- يسمح لأصحاب العقارات المتاخمة للشاطئ بإستئجار مساحة من الأملاك العامة البحرية شرط أن لا ينتج عن المساحة المستأجرة موانع أو عوائق تحول دون استعمال الشاطئ من العموم.
- يقتصر السماح لإنشاءات بحرية على المسطحات المائية المتاخمة لعقارات ذات طبيعة صخرية، على أن تكون الإنشاءات المقامة في البحر بعيدة عن الشاطئ بمسافة كافية تسمح لرواده من الحركة في المياه دون إعاقة ودون أن تشكل تغييراً في خصائص الموقع والبيئة والطبيعة.
- يمكن الوصول من المؤسسة السياحة إلى الإنشاءات المقامة في البحر بواسطة نفق أو جسر رشيق المظهر يحفظ لمنظر الشاطئ طبيعته وإستمراريته (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

وبالرغم من إيجابية النقاط المبينة أعلاه، إلا أن تحديد وتطبيق شروط ومعايير بيئية واضحة على مستثمري الشواطى (مثلاً الحدود القصوى لتلوث الهواء والماء والتربة) يظلان أمراً ضرورياً ينبغي إدخاله في التشريع.

ومن مراجعة التشريعات اللبنانية، لم يتبين وجود أية نصوص تضع شروطا ومعايير بيئية بما يتعلق بالأملاك البحرية وأملاك الدولة الخصوصية، مما يعد ضعفا أساسيا ينبغي معالجته.

القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات

بالنسبة للشواطئ، صدّق المرسوم رقم ٤٨٠٩-١٩٦٦[٣٢٩] التنظيم العام الموضوع للشواطئ اللبنانية، وأخضع لنظام البناء والضم والفرز والاستثمار المبين في الجدول المرفق بالمرسوم. كما حدد المرسوم ٤٨١٠-١٩٦٦ نظام أشغال الأملاك العامة البحرية والأسس العامة المفروضة في حال السماح باستثمار الشاطئ البحري وشروط منح رخص البناء له[٣٣٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري البناء والبيئة، والمياه والمياه المبتذلة). بالتحديد، نص هذا المرسوم الأخير على أن الأملاك العامة البحرية يجب أن تبقى باستعمال العموم ولا يكتسب عليها لمنفعة أحد أي حق يخوّل إقفالها لمصلحة خاصة. أما السماح بتخصيص جزء من الشاطئ لاستعمال أفراد أو مجموعات، وحصر هذا الانتفاع

[٣٢٨] المرسوم ١٧٧٠٢ - ١٩٦٤ - تنظيم منطقة الشواطئ في جونيه
المرسوم ٥٤٥٠ - ١٩٧٣ - التصميم التوجيهي العام لمنطقة الشواطئ الجنوبية
المرسوم ٥٦٤٥ - ١٩٩٤ - تعديل التصميم التوجيهي لمنطقة شاطئ جبيل.

[٣٢٩] المرسوم ٤٨٠٩ - ١٩٦٦ - تنظيم الشواطئ اللبنانية.

[٣٣٠] المرسوم ٤٨١٠ – ١٩٦٦ - وتعديلاته – نظام إشغال الأملاك العامة البحرية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بهم دون سواهم فيعتبر عملاً استثنائياً يمكن تطبيقه في حالات خاصة تخضع لأسس معينة على سبيل المثال لا الحصر[٣٣١]:

- يجب أن يكون المشروع المقترح ذات صفة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية حسب إفادات تصدر عن الدوائر المختصة (المجلس الأعلى للتنظيم المدني).
- يجب أن لا يشكل الاستثمار المطلوب عائقاً لوحدة الشاطئ في حال وجود مساحات يتوجب إبقاؤها مفتوحة للعموم.
- يجب أن لا يسمح بإنشاءات دائمة على الشاطئ سوى التجهيزات الرياضية والتنظيمية التي يتوجب إيجادها قريبة من الشاطئ.
- يجب أن ينشأ المشروع وفقاً لوجهة استعماله في المناطق المصنفة للسياحة والفنادق أو للصناعة وذلك حسب خرائط تنظيم الشواطئ (المرسوم ٤٨٠٩-١٩٦٦)
- لا يمكن استثمار الأملاك العامة البحرية للمشاريع الصناعية إلا ضمن المناطق المخصصة لهذه الغاية وأن تستوجب بطبيعتها استثمار الأملاك العامة البحرية.

وتمنح رخصة إشغال الأملاك العامة البحرية وبناء الإنشاءات على مرحلتين، الأولى بعد تقديم المشروع الإجمالي والوثائق اللازمة والموافقة عليها من قبل المديرية العامة للتنظيم المدني، والثانية بعد اتمام هيكل الإنشاءات والتأكد من مطابقتها لمستندات المشروع[٣٣٢]. إلا أنه يلاحظ الغياب شبه الكامل لموضوع حماية البيئة في مسألة الترخيص لاستثمار الشواطئ. وبالتحديد غياب أي ذكر لوجوب إخضاع مشاريع الإستثمار المقترحة لدراسة بيئية أو تقييم بيئي أو لوجوب التقيّد بمعايير وشروط بيئية محددة وواضحة تضمن سلامة وحماية الشواطئ، إضافة إلى عدم لحظ ضرورة الأخذ برأي وزارة البيئة وموافقتها للترخيص بالإشغال واستعمال الشاطئ. إلا أنه لدى مراجعة بعض المراسيم الجديدة تبين أن بعضها يشير إلى ضرورة إجراء دراسة تقييم أثر بيئي، ويذكر على سبيل المثال مرسوم الترخيص بإشغال أملاك عمومية بحرية لإقامة مشروع جزيرة نوح في منطقة طرابلس الذي فرض على الشركة المرخص لها تقديم دراسة تقييم أثر بيئي[٣٣٣]، وتبعا لعدم موافقة وزارة البيئة على دراسة تقييم الأثر البيئي ألغي المرسوم المذكور[٣٣٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري السياحة والبيئة، والتشريعات الأفقية).

أما بالنسبة للأملاك العامة البحرية غير المستثمرة بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٨، فقد نظم المرسوم ١٧٦١٤-١٩٦٤ استثمارها، وذلك بموجب ترخيص خاص يعطى وفقاً لأحكامه. وقد تضمن هذا المرسوم عدة شروط لإستثمار الأملاك البحرية وإعطاء ترخيص لطالب الاستثمار. ومن بين هذه الشروط عدة نقاط متعلقة بالبيئة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على سبيل المثال لا الحصر:

- ينظم استثمار الأملاك العامة البحرية غير المستثمرة، بموجب ترخيص خاص[٣٣٥].
- تقدم طلبات الترخيص بإشغال الأملاك العامة البحرية الى وزارة الأشغال العامة والنقل- المديرية العامة للنقل البحري والبري- وتتضمن معلومات ومستندات معينة. ومن بين هذه المستندات[٣٣٦] مخطط يوضح المساحات المعدة للحدائق ومواقف السيارات والطرقات والممرات، وتصميم تمهيدي لإشغال الأملاك العامة البحرية شرط أن ينسجم هذا التصميم مع أهمية وطبيعة الموقع موضع الطلب[٣٣٧].
- في حالة اكتمال الشروط يحال الملف الى مديرية التنظيم المدني والقروي لإبداء الرأي، وعند مطابقة المشروع للأسس والمبادىء المفروضة، يمنح الطالب موافقة مبدئية على الترخيص له بالإشغال بقرار من وزير الأشغال العامة والنقل[٣٣٨].

---

[٣٣١] المرسوم ٤٨١٠ – ١٩٦٦ وتعديلاته- نظام إشغال الأملاك العامة البحرية- المادة ١- الفقرة أ

[٣٣٢] المرسوم ٤٨١٠ – ١٩٦٦ وتعديلاته- نظام إشغال الأملاك العامة البحرية- المادة ١- الفقرة ج .

[٣٣٣] المرسوم ٧٤٠١-٢٠٠٢ – الترخيص بإشغال أملاك عمومية بحرية لإقامة مشروع "جزيرة نوح" في منطقة الميناء-قضاء طرابلس

[٣٣٤] المرسوم ٩٢٥٤-٢٠٠٢ - إلغاء الترخيص بإشغال أملاك عمومية بحرية في منطقة الميناء (قضاء طرابلس- محافظة الشمال)

[٣٣٥] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤- إستثمار الأملاك البحرية الغير مستثمرة حاليا. المادة ١.

[٣٣٦] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤- إستثمار الأملاك البحرية الغير مستثمرة حاليا. المادة ٢.

[٣٣٧] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤- إستثمار الأملاك البحرية الغير مستثمرة حاليا. المادة ٢.

[٣٣٨] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤- إستثمار الأملاك البحرية الغير مستثمرة حاليا. المادة ٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- يترتب عندئذ على الطالب وخلال مهلة أربعة أشهر على الأكثر من تبلغه هذه الموافقة إكمال الملف بمعلومات ومستندات معينة منها خريطة لمحرقة النفايات ونوعها واستيعابها وخريطة التمديدات الصحية وطريقة تكرير مياه المجارير مصدق عليها من وزارة الصحة العامة[٣٣٩].
- يعطى الترخيص النهائي للإشغال بموجب مرسوم يحدد عدة شروط ومنها الشروط المرخص للمستثمر على أساسها إشغال الأملاك العامة البحرية[٣٤٠].
- بعد إنجاز المشروع بكامله، يعطى الترخيص بالاستثمار بقرار من وزير الأشغال العامة والنقل بعد التأكد من المديرية العامة للنقل ومديرية التنظيم المدني والقروي كل حسب اختصاصها بأن جميع الشروط الملحوظة متممة وفقاً لمرسوم الأشغال[٣٤١].

لذلك، تلاحظ عدة نقاط بيئية إيجابية في طريقة الترخيص لإشغال الأملاك البحرية ومنها وجوب توفير مساحات خضراء وحدائق ومحرقة نفايات وتمديدات صحية وغيرها. إلا أن طريقة الترخيص هذه تعاني من عدة نقاط ضعف ومنها التالي:

- أولاً، ينص المرسوم على أن الترخيص بإشغال الأملاك البحرية يعطى عند مطابقة المشروع "للأسس والمبادىء المفروضة" من دون تحديد واضح وصريح لهذه المبادىء والأسس.
- ثانياً، يغيب عن إجراء الترخيص بالاستثمار المفهوم البيئي بطريقة شبه كاملة إذ إنه لم يفرض وجوب تقيد المشاريع المقترحة بمعايير وشروط بيئية محددة وواضحة تضمن سلامة الشواطىء والبحر، إلا مؤخراً.
- ثالثاً، يلحظ المرسوم ضرورة استشارة المديرية العامة للتنظيم المدني عند إعطاء الترخيص وضرورة مصادقة وزارة الصحة العامة على التمديدات الصحية المقترحة. إلا أن المرسوم لا يلحظ بتاتاً وجوب التنسيق مع وزارة البيئة، الأمر الذي يعتبر ضرورة قصوى ويمكن تبرير هذا الأمر بأن وزارة البيئة قد أنشئت في عام ١٩٩٣ أي بعد تاريخ هذا المرسوم بكثير.

وبالرغم من أنه مفترض بقانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢ أن يسد ثغرات النصوص القانونية اللبنانية من الجانب البيئي[٣٤٢]، فإن مدى تطبيقه يبقى موضع الشك لعدم صدور مراسيم تحدد دقائق تطبيقه.

أما بالنسبة لأملاك الدولة الخصوصية، فقد حدد القانون الصادر بقرار رقم ٢٧٥ سنة ١٩٢٦ كيفية الترخيص لإستثمارها واستعمالها. وقد تمّ تعديل هذا القرار بموجب القرار رقم ٨٧٣ الصادر عام ١٩٢٧، والمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٩-١٩٥٩ والقانون رقم ٦٧/٣٤ الصادر عام ١٩٦٧. وبموجب هذه المراسيم والقوانين، تم تعريف أملاك الدولة الخصوصية كما هو مبين أدناه[٣٤٣]:

- الأراضي المتروكة التي تدعى مرفقة (الأراضي الموضوعة تحت تصرف جماعات).
- الأملاك الشاغرة وبدون صاحب أو التي لا وارث لها.
- الأملاك المقيدة باسم الخزينة في سجلات الإدارات العمومية.
- الأملاك المدورة (الأملاك المحجوزة من قبل الخزينة).
- الأملاك المقيدة في سجلات دائرة أملاك الدولة.
- العقارات التي ثبت أنها للدولة بعد إجراء عمليات التعريف والتحديد.
- الأملاك التي تشتريها الدولة ولا تكون داخلة في الأملاك العمومية.
- القطع المتروكة من الأملاك العمومية.
- العقارات المتأتية من تركات شاغرة ومن تركات لا وريث لها والأملاك المتأتية عن إهمال زراعتها والتي يتحقق قانونياً شغورها أو عدم وجود وريث لها.

[٣٣٩] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤- إستثمار الأملاك البحرية الغير مستثمرة حالياً. المادة ٤.
[٣٤٠] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤- إستثمار الأملاك البحرية الغير مستثمرة حالياً. المادة ٥- الفقرة ٦
[٣٤١] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤- إستثمار الأملاك البحرية الغير مستثمرة حالياً. المادة ٥- الفقرة الأخيرة.
[٣٤٢] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- الباب الرابع، المادة ٢١ و ٢٢.
[٣٤٣] القانون الصادر بالقرار ٢٧٥ – ١٩٢٦ وتعديلاته- إدارة وبيع أملاك الدولة الخصوصية – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الأراضي الخالية والأحراج والغابات والجبال غير المزروعة وبالجملة جميع الأملاك غير المنقولة التي تشملها في قانون الأراضي لفظة "الأراضي الموات".

ولقد تمّ في القوانين والمراسيم المذكورة أعلاه تحديد قواعد واضحة لكيفية الترخيص باستثمار واستعمال أملاك الدولة الخصوصية. وبالتحديد، تم رسم إجراءات معينة للأمور التالية:

- معرفة أملاك الدولة الخصوصية.
- تحديد أملاك الدولة الخصوصية.
- تأجير أملاك الدولة الخصوصية.
- بيع أملاك الدولة الخصوصية.
- العقوبات والمخالفات.

إلا أن مراجعة هذه النصوص القانونية المتعلقة بكيفية الترخيص لاستثمار وإستعمال أملاك الدولة الخصوصية أوضحت غياب أي مفهوم مرتبط بحماية وسلامة البيئة، من قريب أو بعيد. وتعّد هذه النقطة بمثابة ضعف أساسي في هذه القوانين والمراسيم وخصوصاً عند مقارنتها بالتشريعات الدولية التي تجعل السلامة البيئية من الأمور الأساسية والبالغة الأهمية والتي (ضمن أمور أخرى طبعاً) يتحدد بموجبها السماح والترخيص لاستثمار واستعمال أملاك الدولة.

بالإضافة إلى ما سبق أعلاه، وفي مراجعة لعدد من النصوص التي تتعلق باستعمال أملاك الدولة الخاصة، تبيّن مثلاً أن أحكام القانون ٣-١٩٨٩ قضت بأنه يمكن للسلطات العامة أن تضم مجاناً إلى الملك العام الطرق الخاصة الناتجة عن إفراز العقارات، وذلك بعد التنفيذ النهائي في أمانة السجل العقاري. وقضى هذا القانون على أنه يمكن للسلطات العامة أن تضم مجاناً إلى ملكها العام أو الخاص مواقع الخدمات العامة والحدائق الخاصة الناتجة عن الإفراز لإنشاء المشاريع العامة عليها، على أن تلتزم السلطات العامة عند ضمها الحدائق الخاصة الناتجة عن إفراز العقارات الى ملكها العام أو الخاص بالمحافظة على طابعها كحدائق، وعدم تشييد أبنية عليها مهما كانت الأسباب، باستثناء إنشاء مستلزمات الحديقة العامة وبإستثناء إنشاء مرائب عامة وملاعب وإنشاءات رياضية مع مرائبها تحت الحدائق، على أن لا يتم إشغالها قبل تنفيذ الحديقة[٣٤٤]. وهنا يلاحظ دمج المفهوم البيئي في إستعمال الأملاك العامة أو الخاصة.

القسم الرابع: الأمور المالية

نص المرسوم رقم ١٥٦٤٩-١٩٧٠ على أن رسم استخراج الرمل والحصى وسائر المواد من قعر البحر هو خمسون بالمائة من قيمة الرسم المفروض على الاستخراج من الشاطئ[٣٤٥]. ولم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية نصوص قانونية تتعلق بالأمور المالية (من منظور بيئي) بالنسبة للأملاك البحرية وأملاك الدولة الخصوصية.

الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

القسم الأول: الإجراءات الادارية

أناط التشريع اللبناني إلى وزارة البيئة مسؤولية حماية الشواطئ والمياه والأنهر. وبالتحديد تقوم الوزارة بهذه المهام عبر دوائرها المختلفة كما يلي:

- تتولى دائرة حماية الموارد الطبيعية[٣٤٦] حماية الشواطئ البحرية والمياه الإقليمية ومجاري الأنهر والأودية من التلوث وذلك من خلال تطبيق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. وهنا تغيب الإشارة إلى ضرورة التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني عند قيام هذه الدائرة بمهامها.
- تتولى دائرة البيئة السكنية[٣٤٧] السهر على نقاوة وسلامة المياه السطحية وحماية حرم الأنهر والينابيع من المواد الكيميائية والنفايات المنـــزلية والصناعية. وأيضاً يلاحظ غياب ضرورة التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني بما يتعلق بمهام هذه الدائرة.

---

[٣٤٤] القانون ٨٩/٣ - ١٩٨٩ - ضم الطرق الناتجة عن إفراز العقارات الى الملك العام - المادة الأولى.

[٣٤٥] المرسوم ١٥٦٤٩ -١٩٧٠ - تنظيم إستخراج الرمل وسائر المواد من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر - المادة ٥.

[٣٤٦] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٢

[٣٤٧] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية إجراءات إدارية بالنسبة للمخالفات البيئية المتعلقة باستثمار الأملاك البحرية وأملاك الدولة الخصوصية.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

القسم الثاني: الإجراءات القضائية

الفقرة الأولى: ضبط المخالفات

لحظ تنظيم قوى الأمن الداخلي صلاحيات لجهاز أمني خاص معني بالشواطىء والأملاك البحرية ويسمى "مفرزة الشواطىء" تشمل صلاحياته الإقليمية الساحل الممتد من طول حدود المنطقة الاقليمية التي لها حدود مع شاطىء البحر، باستثناء حرم المرافىء والموانىء. وتشمل المهام المناطة بآمر مفرزة الشواطىء مع العناصر التابعين له والمتعلقة باستعمال الأراضي المهام التالية[٣٤٨]:

- مكافحة التلوث في البحر والتحرك السريع لمنع حدوثه، لاسيما التلوث الناجم عن نفايات المعامل.
- قمع التعديات على الأملاك العمومية البحرية ومنع ردم البحر خلافاً للأنظمة المرعية الإجراء.
- مكافحة عمليات استخراج الرمول والحصى من الأملاك العمومية البحرية من دون تراخيص مسبقة.

ويلاحظ هنا عدم وجود إشارة واضحة لضرورة التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني و/أو وزارة البيئة عند القيام بالمهام أعلاه. إلى جانب ذلك لم يوضح التشريع الأدوات والآليات الرقابية التي يمكن أن تستخدمها هذه المفارز للمراقبة والتطبيق (إلى جانب ضعف التجهيزات وقدرات العناصر البشرية)، الأمر الذي جعل هذا الجهاز غير فعّال حالياً.

ولم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية إجراءات قضائية بالنسبة لضبط المخالفات البيئية المتعلقة بإستثمار أملاك الدولة الخصوصية.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير المياه والمياه المبتذلة، البناء والبيئة، والتربة).

الفقرة الثانية: العقوبات

لم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية عقوبات تتعلق بالمخالفات البيئية المرتبطة باستثمار الشواطئ والأملاك العمومية. أما بالنسبة للإضرار بأملاك الدولة والأفراد، فقد نص قانون العقوبات على العقوبات التالية[٣٤٩]:

- كل من أقدم قصداً على هدم أي بناية كلها أو بعضها مع علمه أنها ملك غيره يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة مادية.
- من أقدم ولو جزئياً على ردم حفرة أو هدم سور من أي المواد بني أو على قطع سياج أو نزعه أخضراً كان أم يابساً ومن هدم أو خرب أو نقل أية علامة تشير الى الحدود بين مختلف الأملاك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز الستة أشهر.
- من قطع أو قصف أو أتلف مزروعات قائمة أو أشجاراً أو شجيرات نبت الطبيعة أو نصب يد الانسان أو غير ذلك من الأغراس مع علمه أنها تخص غيره عوقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر.

[٣٤٨] المرسوم ١١٥٧ -١٩٩١ وتعديلاته- تحديد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي- المادتان ٤٨ و٦٣

[٣٤٩] المرسوم الإشتراعي ٣٤٠ – ١٩٤٣ وتعديلاته- قانون العقوبات- المواد ٧٣٠ إلى ٧٣٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب السابع: الموارد الطبيعية والثروات الوطنية

الفصل الأول: تنظيم القطاع

يتطرق هذا الفصل إلى الموارد الطبيعية والثروات الوطنية التي تشمل التالي:

- المياه العمومية
- الرمل والحصى المستخرج من الأملاك العمومية البحرية
- الرمل والحصى المستخرج من المقالع والكسارات

أما الموارد الطبيعية والثروات الوطنية الأخرى التي تشمل استخراج الحصى والأتربة من البحر، التنقيب عن النفط، استعمال المياه الجوفية، استعمال الغابات والأحراج، استعمال المراعي وغيرها تناقشها تقارير أخرى من هذا الكتاب، ووجب ذكرها هنا بشكل سريع للشمولية والكمالية.

القسم الأول: التخطيط والدراسات

لم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية نصوص تربط تخطيط ودراسة عمليات استثمار المياه العمومية أو استخراج الرمل والحصى من الأملاك العمومية البحرية أو المقالع والكسارات، مما يعد ضعفا أساسيا ينبغي معالجته (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

القسم الثاني: المعايير والشروط

بالنسبة لاستثمار مياه الأملاك العمومية، نظّم القرار رقم ٣٢٠ الصادر عام ١٩٢٦ طريقة استعمال مياه الأملاك العمومية وكيفية الحفاظ عليها وقد تمّ تعديل هذا القرار بموجب المرسوم رقم ٦٨٠-١٩٩٠. وتحدد هذه النصوص عدة شروط لإستعمال مياه الأملاك العمومية، وتمنع الأمور التالية بأي شكل من الأشكال[٣٥٠]:

- تخريب أو هدم أو تعطيل بأي نوع كان كل أو جزء من الإنشاءات المشيدة لاستعمال مياه الأملاك العمومية مثل الجسور والأسداد والقناطر وترع الملاحة أو الري أو التجفيف والتصريف والقساطل الممدودة على سطح الأرض أو المطمورة فيها وأجهزة التوزيع إلخ...
- أن يجري في مياه الأملاك العمومية أو يلقى فيها ماء أو مواد تضر في الحالة الصحية أو بالراحة العمومية
- إلقاء أسمدة حيوانية في الأراضي الداخلة ضمن منطقة الحماية لعين ماء تستعمل للحاجات العمومية وإحداث مستودعات للأقذار وعلى العموم إجراء أي عمل كان من شأنه أن تدنس تلك العين.

ولم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية نصوص قانونية تحدد شروطا ومعايير بيئية واضحة لعمليات استخراج الرمل والحصى من الأملاك العمومية البحرية أو المقالع والكسارات باستثناء الإشارة إلى شروط بيئية لاستثمار المقالع والكسارات وذلك ضمن مرسوم تنظيم المقالع والكسارات[٣٥١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

القسم الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات

حدد القرار ٣٢٠، الصادر عام ١٩٢٦، كيفية الترخيص لإستثمار وإستعمال مياه الأملاك العمومية. وبالتحديد نص هذا القانون على التالي:

- يحظر من دون رخصة تمنحها الإدارة القيام بالأعمال التالية[٣٥٢]: (١) منع مياه الأملاك العمومية من جريها جرياً حراً (٢) التعدي بأي نوع كان على حدود الأراضي التابعة لضفاف مجاري الماء المؤقتة أو الدائمة والمستنقعات والبحريات والغدران والبحرات والينابيع وكذلك على حدود ممرات قناطر المياه وقساطلها وترع الملاحة والري والتجفيف والتصريف المصرح أنها أنشئت للمنفعة العامة (٣) إجراء أي ايداع كان أو غرس أو زرع على الأرض التابعة لضفاف مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة وفي مسيلها وفي البحيرات والمستنقعات والغدران والبحرات وبين حدود ممرات قساطل المياه وقناطرها وترع الملاحة والري والتجفيف والتصريف المصرح أنها أنشئت للمنفعة العامة (٤) نزع العشب والشجر والشجيرات والتراب أو الحجارة من الأراضي التابعة لضفاف

[٣٥٠] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الأملاك العمومية وإستعمالها- المادة ٢
[٣٥١] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته– تنظيم المقالع والكسارات
[٣٥٢] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الأملاك العمومية وإستعمالها- المادة ١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المياه المؤقتة أو الدائمة والبحيرات والمستنقعات والغدران والبحرات (٥) تنظيف مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة أو تعميقها أو تقويمها أو تنظيمها (٦) القيام بأشغال تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المنفجرة على أنه يجوز بدون رخصة القيام في الأملاك الخصوصية بحفر آبار غير منفجرة لا يتجاوز عمقها مئة وخمسين متراً (٧) محظور بنوع عام القيام بأي عمل كان دائم أو مؤقت قد يكون له تأثير على كمية مياه الأملاك العمومية أو على جريانها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الزراعة والبيئة، والمياه والمياه المبتذلة).

- تحدد في الرخصة الشروط الخصوصية التي منحت على أساسها هذه الرخصة[٣٥٣]: (١) إذا كانت الرخصة تتعلق بالتنقيب عن المياه فتحدد فيها المنطقة التي ستجري فيها الأشغال والأساليب التي تستعمل للتنقيب عن المياه ولتصريفها والتعليمات أو النماذج التي يجب على صاحب الرخصة أن يقدمها للادارة والشروط التي تجري بموجبها مراقبة الأشغال (٢) إذا كانت الرخصة تتعلق بإنشاء بناء على مجاري المياه أو بناء لجمع ما بينها أو أي مشروع كان يتعلق بنظام جريان المياه فيذكر مكان الأشغال المرخص بها ونوعها وترتيبها وقياساتها الأساسية وشروط المراقبة على إنشاء البناء والمحافظة عليه واستثماره (٣) التدابير التي ستؤخذ للحماية من طغيان المياه وللمحافظة على الصحة العمومية ولسد احتياجات الأهالي المجاورين البيتية من شرب وغيره.

يتضح مما سبق ذكره أعلاه بأن الرخص التي تعطى لاستعمال مياه الأملاك العمومية تأخذ بالفعل حماية وسلامة البيئة بعين الإعتبار، ولكن بطريقة غير واضحة وغير مباشرة. أغفلت هذه النصوص تحديد المعايير والشروط البيئية الصريحة والواضحة والتي يجب التقيّد بها لأجل الحصول على رخصة لإستثمار مياه الأملاك العمومية (مثلا الحدود القصوى لتلوث الماء، الضجيج الناتج عن الإستعمال، الخ). ويعد هذا بمثابة ثغرة في التشريع يجب معالجته. كما أغفلت هذه النصوص ذكر ضرورة التنسيق بين وزارة الطاقة والمياه من جهة وبين المديرية العامة للتنظيم المدني ووزارة البيئة من جهة أخرى في هذا المجال.

أما بالنسبة لإستخراج الرمل والحصى من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر، فقد نظم المرسوم رقم ١٥٦٤٩-١٩٧٠ طريقة الترخيص لهذه العمليات. ومن أهم النقاط المتعلقة بهذا المرسوم على سبيل المثال لا الحصر:

- يمنع استخراج الرمل والحصى والرواسب من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر[٣٥٤].
- يحق لوزير الأشغال العامة والنقل أن يرخص بقرارات تصدر عنه بناءً على اقتراح مدير عام النقل باستخراج المواد المذكورة أعلاه في الحالات التالية[٣٥٥]: (١) إذا تبين بأنه ينتج عن عملية الاستخراج تنظيف الموانىء والمرافىء من المواد التي تضر بالملاحة البحرية أو تؤثر عليها (٢) إذا تبين بأن المواد المطلوب استخراجها ضرورية لأعمال الدفاع الوطني أو لمصافي المياه، وأنه لا يمكن في الحالة الأخيرة الاستعاضة عن المواد المذكورة بمواد أخرى تجلب من مكان آخر في لبنان.
- يحق لمجلس الوزراء أن يرخص باستخراج أو نقل المواد المذكورة أعلاه في حالات أخرى توجبها المصلحة العامة وذلك بناءً على إقتراح وزير الأشغال العامة والنقل المسند الى رأي أهل الخبرة في الموضوع على أن تراعى مصلحة الأملاك العامة البحرية ويحافظ على جمال الشاطئ[٣٥٦].

بناءً على ما سبق أعلاه، يلاحظ غياب مفهوم السلامة البيئية بطريقة شبه كاملة عند تحديد الحالات التي يحق فيها إعطاء ترخيص لاستخراج الرمول والحصى وسائر المواد من الأملاك العامة البحرية. إذ، باستثناء الوجوب على المحافظة على جمال الشاطئ، لا يحدد هذا المرسوم أي معايير أو شروط بيئية واضحة وصريحة يتوجب التقيد بها عند استخراج الرمول والحصى من البحر. كما أن هذا المرسوم لا يذكر ضرورة التنسيق بين المديرية العامة للنقل وبين المديرية العامة للتنظيم المدني ووزارة البيئة بهذا المجال.

[٣٥٣] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الأملاك العمومية وإستعمالها- المواد ٤ و٥ و٦.
[٣٥٤] المرسوم ١٥٦٤٩ - ١٩٧٠- تنظيم إستخراج الرمل وسائر المواد من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر- المادة ١.
[٣٥٥] المرسوم ١٥٦٤٩ - ١٩٧٠- تنظيم إستخراج الرمل وسائر المواد من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر- المادة ٢.
[٣٥٦] المرسوم ١٥٦٤٩ -١٩٧٠- تنظيم إستخراج الرمل وسائر المواد من الأملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر- المادة ٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة لإستثمار المقالع والكسارات، فقد أولت التشريعات اللبنانية دائرة حماية الموارد الطبيعية لدى وزارة البيئة تحديد الشروط البيئية الواجب توافرها في طلبات الترخيص الآيلة الى إستثمار المناجم والمقالع وإستخراج الرمول وإنشاء وإستثمار الكسارات والجبالات ومصانع الزفت وذلك بصورة تحول دون تشويه البيئة وتلويثها، وإبلاغها الى الجهات المختصة[٣٥٧] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

وقد وضعت وزارة البيئة عبر السنين عدة قرارات[٣٥٨] تحدد شروط وطريقة الترخيص للمقالع والكسارات. ونصت هذه القرارات على ضرورة أن يشمل طلب الرخصة دراسة بيئية تتضمن على عدة خرائط وتقارير يتم بموجبها شرح كيفية الاستعمال المقترح للمقلع وكيفية المحافظة على السلامة البيئية خلال فترة الاستثمار. ومن ضمن هذه التقارير، يجب تقديم تقرير يتضمن دراسة بيئية للآثار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن استعمال المقلع كتلوث الهواء والمياه والأضرار الصحية الناتجة عنه، واتلاف النباتات والضجيج والأضرار الناتجة عن وسائل النقل، والأضرار على البنى التحتية، إلخ.، واقتراح الحلول للحد من هذه الإضرار.

كما أوضحت مراجعة هذه القرارات بأن التراخيص لاستثمار المقالع تعطى لمدة تتراوح عادة بين الخمس والعشر سنوات، على أن تخضع التراخيص لتجديد سنوي بعد تأكد وزارة البيئة من صحة التنفيذ لغاية تاريخه. وهذا الأمر يشمل المراقبة الميدانية للتأكد من تطبيق كافة وجميع الشروط البيئية المفروضة على استعمال المقلع والمذكورة في رخصة الاستثمار. إلا أن مدى القيام بهذه الكشوفات البيئية على الصعيد الميداني يبقى أمراً مشكوكاً فيه.

القسم الرابع: الأمور المالية

لم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية نصوص قانونية تتعلق بالأمور المالية (من منظور بيئي) بالنسبة لاستثمار مياه الأملاك العمومية أو استخراج الرمل والحصى من الأملاك العمومية البحرية أو المقالع والكسارات. إلا أن مرسوم تنظيم المقالع والكسارات أشار إلى ضمانات مالية لتنظيم نشاط المقالع من الناحية البيئية، فأسند إلى المجلس الوطني للمقالع صلاحية تحديد قيمة وشكل ونوعية الضمانة المالية التي يلزم طالب الترخيص بتقديمها، كما أسند إلى وزير المالية صلاحية تحديد رسوم وبدلات الاستثمار لكل مقلع على ضوء تقرير يضعه المجلس الوطني للمقالع على أن يستوفى الرسم لصالح صندوق البلدية المختصة أو صندوق الخزينة خارج النطاق البلدي وذلك عن كل متر مكعب من أرض المقلع[٣٥٩]، وقد أعطيت وزارة البيئة صلاحية مصادرة الكفالة المصرفية كلياً أو جزئياً إذا تخلف المستثمر عن تنفيذ برنامج العمل كما هو مخطط في الدراسة المتكاملة[٣٦٠]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة)

[٣٥٧] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٢

[٣٥٨] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢ – ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ٣؛
القرار ١/١٨٣ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل والبحص المفتت؛
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك؛
القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧- تحديد الشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني (بلوك) وحجر العمار؛
القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة.

[٣٥٩] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته -تعريف المقالع وتحديد مواقعها- المادتان ٧ و٢٣.

[٣٦٠] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٣ – ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعيا- المادة ٣؛
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٣؛
القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار - المادة ٣؛
القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

القسم الأول: الإجراءات الإدارية

لم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية إجراءات إدارية بالنسبة للمخالفات المتعلقة بإستثمار مياه الأملاك العمومية أو استخراج الرمل والحصى من الأملاك العمومية البحرية.

أما بالنسبة لاستخراج الرمل والحصى من المقالع والكسارات، فقد أولت التشريعات اللبنانية دائرة المكافحة في وزارة البيئة السهر على تطبيق الشروط المفروضة على مزارع الدواجن والمزارع الحيوانية والكسارات والمقالع والمناجم والمدافن بالتنسيق مع الإدارات المعنية[٣٦١] (من دون إشارة واضحة إلى المديرية العامة للتنظيم المدني).

كما وضعت وزارة البيئة عدة قرارات[٣٦٢] تعطيها الحق بفرض شروط بيئية جديدة إذا دعت الحاجة وبممارسة حقها في القيام بالمراقبة الدورية وباتخاذ الاجراءات المناسبة بحق المخالفين بما فيها وقف العمل بالتراخيص المعطاة لهم لإستثمار المقالع والكسارات.

وتبقى هذه القرارات نافذة، إنما يمكن الدفع بعدم قانونيتها في معرض الطعن بالتدابير المتخذة تطبيقا لها.

القسم الثاني: الإجراءات القضائية

الفقرة الأولى: ضبط المخالفات

لم تلحظ مراجعة التشريع اللبناني وجود أية نصوص قانونية تتعلق بضبط المخالفات (من منظور بيئي) بالنسبة لاستثمار مياه الأملاك العمومية. إلا أن مرسوم تنظيم المقالع والكسارات لحظ آليات قانونية لردع المخالفين وضبط المخالفات[٣٦٣]. فقد أسند المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ إلى المجلس الوطني للمقالع صلاحية اقتراح تشغيل الكسارات خارج المقالع وتوقيفها في حال المخالفة واقتراح التدابير المناسبة بشأنها، كما أسند إلى المحافظ السلطة الإجرائية في ضبط المخالفات[٣٦٤].

الفقرة الثانية: العقوبات

نص قانون العقوبات على العقوبات التالية بالنسبة للجرائم المتعلقة بنظام المياه[٣٦٥]:

- يعاقب بالحبس حتى سنة وبغرامة مادية أو بإحدى هاتين العقوبتين من أقدم بدون إذن (١) على القيام بأعمال التنقيب عن المياه الكائنة تحت الأرض أو المتفجرة أو على حصرها (٢) على إجراء حفريات تبعد عن حد ضفاف مجاري المياه ومعابرها وأقنية الري والتجفيف والتصريف مسافة أقل من عمق هذه الحفريات وفي كل حال أقل من ثلاثة أمتار (٣) على نزع حجارة أو تراب أو رمل أو أشجار أو شجيرات أو أعشاب عن تلك الضفاف أو من أحواض مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة أو من البحريات والمستنقعات والبرك والغدران (٤) على الغرس أو الزرع أو وضع شيء ما على ضفاف البحيرات والمستنقعات والبرك والغدران (٥) على التعدي بأي شكل كان على ضفاف الينابيع ومجاري المياه المؤقتة أو الدائمة والمستنقعات والبحيرات والبرك (٦) على منع جري المياه العمومية جرياً حراً وعلى قطع مياه الشرب عن المستفيدين منها.

---

[٣٦١] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢١

[٣٦٢] قرارات وزارة البيئة:
القرار ١/١٨٢ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات؛
القرار ١/١٨٣ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعياً؛
القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك؛
القرار ١/١٨٥ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار؛
القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة

[٣٦٣] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته– تنظيم المقالع والكسارات

[٣٦٤] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته– تنظيم المقالع والكسارات- المادتان ٦ و١٩

[٣٦٥] المرسوم الإشتراعي ٣٤٠ -١٩٤٣ وتعديلاته- قانون العقوبات- المواد ٧٤٥ إلى ٧٤٩ و٧٥١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- يعاقب بالحبس حتى سنتين وبغرامة مادية من هدم أو قلب أو خرب كل أو بعض الإنشاءات المشيدة للانتفاع بمياه الأملاك العمومية.
- يحكم بالعقوبة نفسها على من: (١) سيّل في مياه الأملاك العمومية الممنوح بها امتياز أم لا أو سكب أو رمى فيها سوائل أو مواد ضارة بالصحة أو الراحة العامة أو مانعة من حسن الانتفاع بهذه المياه (٢) ألقى أسمدة حيوانية أو وضع أقذاراً في الأراضي الداخلة ضمن النطاق الذي حددته السلطة لحماية نبع تنتفع منه العامة (٣) من رمى أو وضع أقذاراً أو كناسة أو أي شيء آخر على الطريق العامة (٤) من وضع إعلانات على الأنصاب التاريخية والأبنية العامة والمقابر والأبنية المعدة للعبادة.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

أما على مستوى استخراج الرمل والبحص، فقد تنوعت وتميزت العقوبات باختلاف المخالفات المرتكبة، فقد حرم كل شخص من الحصول على رخصة جديدة باستثمار المقالع إذا ثبت أنه جرت بحقه ملاحقة قضائية لعدم تقيده بالموجبات المنصوص عليها في مرسوم تنظيم المقالع والكسارات رقم ٨٨٠٣-٢٠٠٢، أو بشروط الترخيص وتمت إدانته. وفي حال الإدانة لا يعطى ترخيص جديد إلا بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم او انقضاء المدة المحددة في الحكم اذا تجاوزت السنتين[٣٦٦]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة)

الجزء الثالث: النصوص الإطارية الدولية والمحلية

الباب الأول: الخبرة الدولية في تنظيم المناطق

لوحظ من مراجعة الخبرة الدولية التشديد على العلاقة الوثيقة التي تربط بين تنظيم المناطق وإدارة الأراضي من جهة، وبين سلامة وحماية البيئة من جهة أخرى. وبالتحديد، تلزم التشريعات الدولية وجوب التقييم البيئي ودراسة الأثر البيئي عند القيام بتنظيم المناطق وتحديد إستعمال الأراضي وتصنيفها[٣٦٧]،[٣٦٨].

يسهم لحظ المعايير البيئية في التخطيط لاستعمال الأراضي في الوقاية من والتخفيف من المشاكل البيئية، فعلى سبيل المثال، يساعد حسن تخطيط إنشاء شبكات الطرق في التخفيف من عدد ومسافات رحلات المركبات في قطاع النقل، وبالتالي التخفيف من انبعاثات ملوثات الهواء، كما أن تحديد مناطق صناعية يسهل ادارة ومعالجة نفاياتها الصلبة والسائلة على حدة، ما يخفف من تكاليف إدارة النفايات الصلبة والسائلة البلدية العامة والتي لا تحتاج إلى نفس تقنيات المعالجة.

بشكل عام، لم توضح مراجعة التشريع اللبناني وجود أية إشارة واضحة وصريحة توجب ضرورة الأخذ بالمعايير والشروط البيئية عند القيام بإعداد التصاميم التوجيهية والنظم التفصيلية، ولا ماهية هذه المعايير والشروط، إذ يجب أن تلحظ المخططات سياسات المحافظة على المواقع الطبيعية، وتحسين البيئة. وتشمل المعايير البيئية الواجب لحظها في مخططات استعمال الاراضي: (كما أشارت إرشادات سياسات التخطيط ١٢: خطط التنمية - بريطانيا)

- الأحزمة الخضراء
- المحافظة على الطبيعة والتنوع البيولوجي
- طرق وأساليب إدارة النفايات الصلبة والسائلة المتبعة والمخطط لها
- استهلاك الطاقة وإمكانية استعمال مصادر الطاقة المتجددة
- التخفيف من تلوث الهواء (تخطيط الطرق والمناطق الصناعية...)
- التخفيف من التلوث بالضجيج

[٣٦٦] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته– تنظيم المقالع والكسارات- المادة ١٢.
[٣٦٧] القرار الأوروبي EC/٤٢/٢٠٠١ – إرشادية التقييم البيئي للإستراتيجيات.
[٣٦٨] القانون الصادر عام ١٩٨٦- القانون البلدي لإستعمال الأراضي في نيوجرسي

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المحافظة على خصائص الشريط الساحلي
- الانعكاسات على المنظر الطبيعي
- تحسين البيئة في المناطق من خلال لحظ المساحات الخضراء وإمكانية التشجير
- التناسق بين العمران والمحيط البيئي والطبيعي
- عوامل انسياب المياه والامطار والحماية من الفيضانات
- توفر الموارد المائية بالنسبة لجهة استعمال الارض (حاجة القطاعات لكميات المياه ومدى وفرتها في نطاق التخطيط)
- حماية الموارد المائية من التلوث بفعل استعمال الاراضي
- المحافظة على نوعية التربة والوقاية من إنجرافها وتدهورها

الباب الثاني: قانون حماية البيئة

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

يلاحظ من مراجعة النص القانوني[٣٦٩] عدم وجود إشارة واضحة توجب ضرورة أخذ الخطط والسياسات البيئية بعين الاعتبار في ما يتعلق كيفية تنظيم المناطق واستعمالات الأراضي وإستثمار المرافق وغيرها على الصعيد الوطني. ويعتبر ذلك ثغرة يجب تصحيحها.

الفصل الثاني: الأمور المالية

بما يتعلق بالأمور المالية، نص قانون حماية البيئة على أن يتم إنشاء صندوق وطني للبيئة خاضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة، ولوصاية وزير البيئة[٣٧٠]، على أن تناط به عدة مهام[٣٧١]، منها المساهمة في تمويل إجراءات الرقابة والإشراف على تطبيق قانون حماية البيئة ونصوصه التطبيقية، ودعم تطوير الأبحاث والتقدم التكنولوجي في أمور حماية البيئة، ودعم وتشجيع النشاطات والمشاريع التنموية المستدامة الهادفة إلى حماية البيئة ومكافحة التصحر وتراجع الغابات وتآكل التربة وحماية التنوع البيولوجي، والمساهمة في النشاطات الوقائية التي لها أثر على البيئة عامة، ومنح قروض بشروط تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري البيئة والمالية، لكل من يتولى نشاطاً من شأنه أن يحسن نوعية البيئة. ويشكل هذا الصندوق -في حال انشائه- وسيلة جيدة لمكافحة التلوث بكافة أنواعه.

إلى جانب ذلك، تضمّن قانون حماية البيئة عدة تدابير من شأنها أن تعطي حوافزاً مالية للشركات والأشخاص للمحافظة على سلامة البيئة[٣٧٢]، ومن بينها، إعطاء تخفيضات على الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠% كحد أقصى على التجهيزات والتكنولوجيات التي تسمح بتفادي أو بتقليص أو بالقضاء على كل أشكال التلوث، وذلك وفقاً للشروط والأصول التي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري البيئة والمالية.

وبالرغم من عدم وجود إشارة واضحة لذلك، إلا أن النقاط المالية أعلاه يمكن أن تستعمل لمكافحة التلوث الناتج عن سوء تنظيم المناطق واستعمال الأراضي إضافة إلى سوء استثمار المرافق الصناعية وغيرها.

[٣٦٩] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٥.
[٣٧٠] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٨.
[٣٧١] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٩.
[٣٧٢] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٢٠.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: الإجراءات الإدارية

بما يتعلق بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالمخالفات، نص قانون حماية البيئة على تطبيق العقوبات الجزائية، لكنه لم يحل دون صلاحية الإدارات والسلطات المختصة بأن تتخذ بحق المخالف، بعد إنذاره خطياً وتبلغه الإنذار، التدابير الإدارية التالية[٣٧٣]:

- فرض شروط خاصة للسماح بمتابعة تنفيذ نشاط معين، فضلاً عن تدابير وقائية ومراقبة ذاتية وتدقيق بيئي، بصورة مستمرة، وتعليق الترخيص العائد لهذا النشاط الى حين التقيد بالشروط الخاصة والتدابير المذكورة.
- منع نشاط معين بسبب أخطار جسيمة يسببها للبيئة، وإلغاء الترخيص العائد له وإقفال المؤسسة.
- أعمال الإصلاح كإزالة التلوث، وإعادة التشجير وصيانة الأماكن، على نفقة المخالف.
- فرض الإلزامات والغرامات.
- كل تدبير آخر يهدف الى الوقاية أو الى الحد من كل ضرر يصيب البيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريع ينص على أنه ينبغي تحديد أصول معالجة القضايا المتعلقة بشؤون البيئة، والتي تتم معالجتها بموجب النصوص المرعية الإجراء من قبل أكثر من وزارة أو مرجع، عبر قرار مشترك يصدر عن وزير البيئة والوزير المعني بشكل يؤمن التنسيق والتكامل في التنفيذ[٣٧٤]. إلا أن هذا النص لا يجعل التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني أمراً ضرورياً بما يتعلق باستعمال وإدارة الأراضي، أو وزارة الصناعة بما يتعلق بسوء استثمار المرافق الصناعية على سبيل المثال، بل يرجع هذا الأمر لوزير البيئة وحكمه الشخصي.

الفصل الرابع: العقوبات

نص قانون حماية البيئة على عدة عقوبات جراء مخالفة الأنظمة والإجراءات المذكورة في القانون التي يتأتى عنها ضرر للبيئة، منها مخالفات عامة تعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة عشر مليون إلى مئتي مليون ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين[٣٧٥] مع مضاعفة العقوبة عند تكرار المخالفة:

- المخالفات المرتبطة بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي
- تنفيذ مشاريع غير متطابقة والمعايير الوطنية
- معارضة أو عرقلة إجراءات المراقبة والتفتيش والتحاليل المنصوص عليها في هذا القانون و/أو نصوصه التطبيقية

وألزم قانون حماية البيئة المسؤولين عن أي ضرر يطال البيئة بسبب أعمال منجزة من دون تصريح أو بصورة مخالفة للأحكام القانونية والنظامية النافذة، لاسيما تلك المتعلقة بدراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي، باتخاذ كل التدابير التي تؤدي إلى إزالة الضرر، على نفقتهم الخاصة. كما أن النفقات الناتجة عن التدابير التي تتخذها السلطات المختصة لمنع كل ضرر يطال البيئة، تكون على عاتق المسؤول عن هذا الضرر[٣٧٦].

وبالرغم من عمومية النصوص المبينة أعلاه، إلا أنها تنطبق بالتأكيد على مشاريع تنظيم المناطق واستعمال الأراضي واستثمار المرافق وغيرها.

[٣٧٣] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٥٧.
[٣٧٤] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢٥
[٣٧٥] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٥٨.
[٣٧٦] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٥٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

بعكس القطاعات والأوساط البيئية التي تعالجها التقارير الأخرى، لم يتبين من مراجعة النصوص القانونية أية مشاريع تنموية أو علمية تتعلق بتطوير عملية تنظيم المناطق واستعمالات الأراضي.

إلا أن مبادرات اتخذت على مستوى وزارة البيئة من خلال مشروع التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يتطرق في جانبه التطبيقي إلى استعمال الأراضي والتنظيم المدني. كما قامت وزارة البيئة مع عدة شركاء محليين (وزارة الزراعة، المجلس الوطني للبحوث العلمية) بإعداد خريطة للغطاء الحرجي واستعمال الأراضي وهي متوفرة بالنسخة الإلكترونية وتوزع على المهتمين كوسيلة للاطلاع على معلومات مرتبطة باستعمال الأراضي في لبنان.

الخلاصة

إن لتنظيم المناطق وإدارة الأراضي دوراً أساسياً وأهمية قصوى في حماية مصلحة الوطن والمواطن. إذ إن التنظيم الحسن للمدن والقرى والإدارة الجيدة للأراضي من شأنهما المحافظة على الثروات الوطنية والمصادر الطبيعية مما يكفل التقدم والازدهار الاقتصادي. هذا طبعاً بالإضافة إلى ضمان حماية البيئة والمحافظة على السلامة العامة.

ولقد أثبتت مراجعة التشريع اللبناني وجود العديد من النصوص القانونية التي تعالج إلى حد كبير موضوع تنظيم المناطق وإدارة الأراضي. وبالتحديد، تطرق التشريع اللبناني الى المواضيع التالية المتعلقة بهذا المجال:

- تنظيم المناطق والأراضي والمدن والقرى والأرياف.
- تنظيم المرافق.
- تنظيم البناء والبنى التحتية.
- تنظيم المواقع الطبيعية.
- تنظيم المواقع الأثرية.
- إدارة الأملاك العمومية وأملاك الدولة الخصوصية.
- تنظيم استعمال الموارد الطبيعية والثروات الوطنية.

وعند تحليل التشريعات اللبنانية ومقارنتها مع التشريعات الدولية، إتضح وجود ثغرات في النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المناطق وإدارة الأراضي، وبالتحديد في مجال حماية وسلامة البيئة. وبشكل عام تمت ملاحظة نقاط الضعف التالية التي يشكو منها التشريع اللبناني في هذا المجال:

١- لا يلحظ التشريع اللبناني، بشكل واضح وصريح، كيفية مراعاة السلامة والحماية البيئية عند القيام بتنظيم المناطق وإدارة الأراضي، وذلك بعكس بلدان العالم المتحضر التي تولي هذا الأمر أهمية قصوى. وفي الحالات القليلة التي يتم فيها التطرق إلى هذا الموضوع، يكون هذا بشكل عام وإجمالي. فمن الضروري إذا تحديد شروط ومعايير بيئية واضحة ومباشرة وصريحة، يجب الأخذ بها بعين الاعتبار عند القيام بإعداد المخططات التوجيهية للمناطق ودراسات إستعمالات الأراضي، كلحظ العوامل الطبيعية والغطاء الأخضر وحماية الموارد المائية، إلى جانب الحاجات السكانية على مستوى إدارة النفايات الصلبة والسائلة وحركة النقل واستهلاك الطاقة والمياه.

٢- غياب بعض التعاريف الأساسية والمفاهيم الجوهرية لربط تنظيم المناطق وإدارة الأراضي بشكل واضح ومباشر بحماية وسلامة البيئة. على سبيل المثال لا الحصر، تغيب عن التشريعات اللبنانية ضرورة مشاركة العموم بعملية تحديد تنظيم المناطق وتصنيف الأراضي واستعمالها، الأمر الذي يعّد ضرورة قصوى في بلدان العالم المتحضر. وهذا الأمر لا يقتصر على جعل المخططات التوجيهية أكثر قبولاً من العموم فقط، بل يهدف الى إقتباس الأفكار من العموم حول كيفية حماية البيئة والمحافظة عليها عند إعداد هذه المخططات.

٣- لوحظ في التشريع اللبناني تداخل الصلاحيات وضياع المسؤوليات في مجالات معينة في تنظيم المناطق وإدارة الأراضي بين عدد من الإدارات الرسمية. وهذا الأمر قد يؤدي إلى مشاكل في التخطيط والتنفيذ ويؤثر سلباً على

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

فعالية مخططات تنظيم المناطق وخطط إدارة الأراضي، ويحد من قدرتها على ضمان سلامة البيئة والمحافظة عليها. على سبيل المثال لا الحصر، في مجال المناطق الصناعية، يوجد تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين وزارة الأشغال العامة والنقل (المديرية العامة للتنظيم المدني) ووزارة الصناعة (مصلحة التراخيص الصناعية) ووزارة البيئة في ما يتعلق بتحديد المناطق الصناعية وشروط ترخيصها واستثمارها وتشغيلها وكيفية تطويرها وإنمائها.

٤- بشكل إجمالي، وباستثناء المجلس الأعلى للتنظيم المدني الذي يضم عدة إدارات معنية بتنظيم استعمال الأراضي وبينها وزارة البيئة، فإن نصوص القوانين والمراسيم والقرارات لا تشير بشكل واضح وصريح إلى وجوب وضرورة التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية بتنظيم المناطق وإدارة الأراضي وبين وزارة البيئة. كما لا تحدد هذه النصوص كيفية القيام بهذا التنسيق ولا الإجراءات والآليات التي يجب اتباعها لضمان حسن التنسيق مع وزارة البيئة. ويمكن ربط هذه المشكلة بأن العديد من التشريعات قد سبقت تاريخ إحداث وزارة البيئة عام ١٩٩٣.

٥- تطرق قانون حماية البيئة إلى موضوع التقييم البيئي عندما أوجب ضرورة إخضاع المشاريع لدراسات الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي. وبالرغم من أن هذا القانون من المفترض أن يدمج مفهوم حماية وسلامة البيئة عند القيام بإعداد المخططات التوجيهية للمناطق ودراسات إستعمالات الأراضي، إلا أن درجة تطبيق هذا القانون تبقى موضع شك نظرا لغياب استصدار المراسيم التطبيقية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

نص قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على ضرورة حماية البيئة والموارد الطبيعية من المخاطر والملوثات بكافة مصادرها. ويعتبر قطاع النقل (البري والبحري والجوي) من بين القطاعات التي تضع ضغوطا كبيرة على البيئة في لبنان، وذلك بدءاً من انعكاسات إنشاء البنى التحتية كالطرقات والمرافئ والمطارات على المناظر والثروات الطبيعية والنظم البيئية، حتى مؤثرات حركة النقل (السيارات والسفن والطائرات) من خلال ملوثات الهواء والماء والأرض والضجيج التي تبث في المحيط. وفي لبنان، يسهم قطاع النقل بما يقارب ٨٠% من مشكلة تلوث الهواء في المدن اللبنانية الكبرى (تقرير واقع البيئة في لبنان – ٢٠٠٢).

ستدرس مقومات وعناصر هذا القطاع بنوع النقل من جهة (أي نقل بري، بحري أو جوي)، والبنى التحتية والمركبات التابعة لكل نوع، والضغوط التي يحدثها كل نوع (ملوثات الهواء، النفايات السائلة، الضجيج، إستعمال الأراضي وتدهور التربة) من جهة أخرى.

إن حماية البيئة من الضغوط التي يسببها قطاع النقل يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات على مختلف المستويات أو المراحل التنظيمية (التخطيط وإعداد الدراسات، وضع المعايير، تحضير المشاريع والترخيص بالإنشاء، تنفيذ المشاريع ومراقبة التنفيذ، تشغيل المشاريع وتأمين الصيانة، الخ.) وذلك من قبل جميع الجهات المعنية. وقد ألزمت العديد من الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان الجهات الرسمية بوضع تدابير وإجراءات ومعايير تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بحماية البيئة من آثار قطاع النقل [٣٧٧]،[٣٧٨]،[٣٧٩]،[٣٨٠] إلا أنه لم تصدر بشكل واضح أية نصوص تطبيقية لهذه القوانين ممّا يخلق ثغرة كبيرة في تطبيق الالتزامات وتفعيل تنفيذها. والشيء نفسه يصحّ بالنسبة للاتفاقيات الإقليمية، حيث نصت بعض الاتفاقات الدولية[٣٨١]،[٣٨٢] على ضرورة "اتخاذ تدابير لحماية البيئة ومكافحة التلوث" دون تبيان كيفية اتخاذ هذه التدابير وتنفيذها.

وهنا لا بد من التركيز على نقطتين أساسيتين: (١) إن التدابير والإجراءات كلما طالت المستوى التنظيمي الأعلى (أي التخطيط)، كلما ازدادت الفرص في تحقيق أقصى النتائج؛ (٢) لا بد من وجود أكثر من جهة معنية في جميع المستويات التنظيمية، مما يحتم التنسيق في اتخاذ التدابير والإجراءات البيئية اللازمة.

يهدف هذا التقرير إلى عرض وتحليل الإطار القانوني للتشريعات اللبنانية البيئية المتعلقة بقطاع النقل، وسيلقي نظرة على القطاع كلّه (النقل البري، النقل البحري والنقل الجوي) والتنظيم القائم (من حيث التخطيط والمعايير والترخيص والمراقبة والأمور المالية وإدارة الحالات الطارئة)، والطرق المتاحة لحماية المتضرر (الإجراءات الإدارية والإجراءات القضائية)، والوسائل الملحوظة لتطوير القطاع (من حيث الأبحاث والتنمية، والتدريب وتنمية القدرات).

[٣٧٧] القانون ٢٥٣-١٩٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون
[٣٧٨] القانون ٣٥٩-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥
[٣٧٩] القانون ٢٩٢-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكولين ملحقين باتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦
[٣٨٠] القانون ٣٨٧-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها
[٣٨١] القانون ١١٤-١٩٩٩ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاق الملاحة البحرية التجارية بين لبنان وسوريا- المادة ١من الاتفاق
[٣٨٢] القانون ٦٧٥-١٩٩٨ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين لبنان والأردن-المادة ١ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الأول: قطاع النقل البري

الباب الأول: التعاريف

إن وضع أسس المصطلحات والتعاريف والتصنيفات ضمن القوانين والأنظمة في أي قطاع يسمح باستيعاب المفاهيم والنصوص وتفادي الذاتية في تفسير المصطلحات. وفي التشريعات اللبنانية، تركزت التعريفات والتصنيفات، بالإجمال، على تلك المتعلقة بنوع النقل (البنى التحتية والمركبات) وليس على الضغوط التي يحدثها هذا القطاع.

ففي ما يعود للنقل البري، شرح القانون الوضعي اللبناني، على سبيل المثال لا الحصر، بعض المصطلحات المتعلقة بالبنى التحتية مثل "الطرق" و"المدرجات" (أقسام من الطريق العام خاصة بسير الدراجات)[٣٨٣] وبعضاً آخر متعلقاً بالمركبات مثل "المركبات الآلية"[٣٨٤] وفئات السيارات الخمس (السيارات السياحية، سيارات الأوتوبيس، سيارات الشحن، سيارات السياحة والنقل، سيارات ذات الاستعمال الخاص)[٣٨٥]،[٣٨٦] و"المركبات الأخرى" (المركبات الزراعية، ومركبات الأشغال العامة، والدراجات النارية، والدراجات العادية، والمقطورات، ونصف المقطورات)[٣٨٧]. وذكرت النصوص أن السيارات السياحية وسيارات الأوتوبيس ونقل الركاب تصنف وفقاً لعدد المقاعد، فيما سيارات الشحن تصنف وفقاً لوزنها[٣٨٨]. ولم تذكر النصوص الضغوط التي يحدثها قطاع النقل البري.

الباب الثاني: تنظيم القطاع

بصورة عامة، لا بد من الإشارة إلى أن وزارة الأشغال العامة والنقل وفقا لمرسومها التنظيمي وتعديلاته[٣٨٩] تتولى شؤون الطرق ومختلف أنواع النقل، وذلك من خلال المديرية العامة للطرق والمباني، والمديرية العامة للنقل البري والبحري، والمديرية العامة للتنظيم المدني. وبصورة خاصة، تتولى المديرية العامة للطرق والمباني شؤون الطرق التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل[٣٩٠]،[٣٩١] ولا تدخل ضمن صلاحيّاتها الطرق الداخليّة التي تتولى شؤونها البلديات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

الفصل الأول: البنى التحتية: الطرق

القسم الأول: التخطيط والدراسات

أسند دور أساسي للمديرية العامة للطرق والمباني في وضع تصميم عام لشبكة الطرق وتقسيمه إلى مراحل، ووضع برنامج عام لتنفيذ الشبكة العامة[٣٩٢]، ووضع تصميم شامل وبعيد المدى لشبكة الطرق[٣٩٣]، كما كلفت إجراء الإحصاء والدراسات المتعلقة بالطرق (أوضاعها وسجلاتها والأشغال المتعلقة بها)[٣٩٤]؛ وأسند دور أيضاً للمديرية العامة للتنظيم المدني في جمع المعلومات وإعداد الدراسات وبرامج المشاريع التي تتضمن دراسة السير والطرق العادية، وتعديل التخطيط، وتوسيع المفارق، والجسور المقترحة[٣٩٥].

---

[٣٨٣] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته –قانون السير- المادة ٢

[٣٨٤] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته –قانون السير- المادة ٢

[٣٨٥] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته –قانون السير- المادة ١٢٢

[٣٨٦] المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات اوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته – المادة ١

[٣٨٧] القانون ٧٦-١٩٦٧ – قانون السير وتعديلاته - المادة ٢

[٣٨٨] المرسوم ٩٠٨٣-٢٠٠٣ - تعديل بعض احكام المرسوم ٧٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٤ (منح حوافز لتجديد اسطول السيارات العمومية واعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الاوتوبيس الصغيرة)- المادة ٢

[٣٨٩] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ١

[٣٩٠] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ٤

[٣٩١] المرسوم ١٣١٥-١٩٦٥ وتعديلاته – تصنيف شبكة الطرق العامة – المادة ٤

[٣٩٢] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ١٠

[٣٩٣] المرسوم ١٣٣٧٩-١٩٩٨ وتعديلاته -تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة- المادة ٨

[٣٩٤] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ٩

[٣٩٥] المرسوم ١٠٤٩٠-١٩٩٧ وتعديلاته –إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما أسندت بالسلطات المحلية/البلديات مهمة تخطيط الطرق وتقويمها وتوسيعها ووضع التصاميم العائدة للبلدة والمخطط التوجيهي العام بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني[٣٩٦]. أما المجلس الأعلى للنقل البري (الذي لم تعقد له جلسات منذ أوائل التسعينات) فقد أوكل مهمة درس كيفية استعمال الطرق وإنشاء خطوط النقل والطرقات والممرات ومحطات الانطلاق والوقوف والوصول[٣٩٧]. وفي موضوع تصاميم وأنظمة المدن والقرى، لحظ التشريع اللبناني دوراً للمجلس الأعلى للتنظيم المدني[٣٩٨]. وعملاً بهذا النص، أعدّ المجلس الأعلى للتنظيم المدني التصميم والنظام التوجيهي والتفصيلي العام لعدد من المناطق[٣٩٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

تعددت النصوص التي تتعلّق بموضوع الصلاحيات في التخطيط والدراسات للبنى التحتية - ولكنّها في تعددها واستعمالها لمصطلحات متشابهة بالرغم من تعددها، خلقت التباساً محتملاً في الفصل بين المسؤوليات-، وغابت عنها الإشارة إلى مفهوم جوهري في مجال التخطيط، ألا وهو "التقييم البيئي الاستراتيجي Strategic Environmental Assessment SEA الذي انطلق في العالم في أواخر الثمانينيات، والذي تطرق إليه بصورة خجولة قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) الذي حدد في بابه الرابع خاصة في المادتين ٢١ و٢٢ منه ضرورة إخضاع بعض المشاريع لدراسات الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي؛ فأحدث هكذا، في تحديده لكلمة "مشروع" (التحديد الثالث: "أي اقتراح برنامج أو دراسة أو استثمار أو تنظيم يطال منطقة لبنانية كاملة أو قطاع نشاط برمته") نوعاً من الالتباس في ما إذا كان المقصود هو التقييم البيئي الاستراتيجي SEA وبالتالي ما إذا كان ينطبق على التخطيط والدراسات العائدين لشبكة الطرق (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والتشريعات الأفقية).

تجدر الإشارة إلى أن قانون السير ضمّن شروطه المرتبطة بالبنى التحتية في قطاع النقل البري تخصيص قسم من الطريق لسير الدراجات العادية، التي تعتبر وسيلة نقل صديقة للبيئة، يجب على سائقيها أن يلتزموا به[٤٠٠]، إلا أن عدم تطبيق هذا النص فعلياً يخفّف من احتمالات انتشار الدراجات العادية.

القسم الثاني: المعايير والشروط

فيما نص التشريع اللبناني على أن تضع المديرية العامة للطرق والمباني المواصفات الفنية النموذجية لإنشاء الطرق والبنى التحتية في قطاع النقل البري ومتابعة تحديث هذه المواصفات[٤٠١]- على أن يضع اتحاد البلديات لصالح السلطات المحلية/البلديات المواصفات الفنية للأعمال الإنشائية[٤٠٢]- غابت عن هذا التشريع التفاصيل المتعلقة بالمواصفات والشروط البيئية لإنشاء الطرق والبنى التحتية (مثل شروط الإدارة السليمة للنفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن عملية الإنشاء، المعايير القصوى المسموح بها لملوثات الهواء، المعايير القصوى المسموح بها للضجيج، حماية التربة، ضرورة المحافظة على التراث الطبيعي، الخ.)، بما فيه الإشارة بطريقة واضحة إلى الجهة المعنية بهذا الموضوع والتي يفترض أن تكون وزارة البيئة. فالنص الوحيد الذي تطرق بطريقة غير مباشرة إلى هذا الموضوع هو قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري البناء والبيئة، والتشريعات الأفقية)، إلا أن المراسيم التطبيقية العائدة لهذا القانون لم تصدر بعد.

[٣٩٦] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته – قانون البلديات- المادة ٤٩
[٣٩٧] المرسوم ٥٥٤٠-١٩٦٦ وتعديلاته – إنشاء مجلس أعلى للنقل البري- المادة ١
[٣٩٨] المرسوم الاشتراعي ٦٩-١٩٨٣ وتعديلاته –قانون التنظيم المدني- المادة ٢
[٣٩٩] المرسوم ٦٥٥٢-١٩٩٥، و١٠٢٣١-١٩٩٧، و٢٨١٠-٢٠٠٠ – تصديق التصاميم التوجيهية العامة لعدة مناطق
[٤٠٠] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٢٢٨
[٤٠١] المرسوم ١٣٣٧٩-١٩٩٨ وتعديلاته - تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة- المادة ٩
[٤٠٢] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته –قانون البلديات- المادة ١٢٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي إطار التخطيط العام، وضعت تصاميم وأنظمة المدن والقرى (التنظيم المدني) بالإجمال معايير عملية التخطيط لإنشاء الطرق وعلاقتها بعمليات البناء الأخرى من خلال مراسيم التخطيط التوجيهي للمناطق[٤٠٣]، [٤٠٤]، إلا أن التصاميم والأنظمة الصادرة حديثا غالبا ما تنطوي على شروط بيئية تتضمن أحكاما تتعلق بالتشجير عند إنشاء الطرق أو مواقف السيارات[٤٠٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

القسم الثالث: التراخيص

أسند القانون اللبناني إلى المديرية العامة للطرق والمباني عملية إنشاء الطرق وتأهيلها – مع العلم أنه يجوز لرئيس السلطة التنفيذية المحلية أن يرخص بالإشغال المؤقت[٤٠٦]-، وتحديداً مهمة إعداد الدراسات الفنية للبنية التحتية (طرق وجسور ومنشآت تصريف المياه وتثبيت المنحدرات الترابية وغيرها) والقيام بالدراسات المحلية اللازمة لوضع الخرائط والحسابات لتصميم المنشآت الفنية بالاشتراك مع الدوائر المختصة[٤٠٧]، وتنظيم ملفات التلزيم العائدة لمديرية الطرق[٤٠٨]، وملف التلزيم ودفتر الشروط الخاص[٤٠٩]؛ إلا أن ملف التلزيم حتى تاريخه لم يتضمن معايير بيئية كتلك المذكورة أعلاه، وتتولى أعمال الاستملاك اللجان المختصة في وزارة الأشغال العامة بعد تبلغها طلباً خطياً بذلك من الإدارة طالبة الاستملاك، على أن تقوم الإدارة المستملكة بدرس الطرق ثم تنفيذها تدريجياً على ضوء الحاجة وعلى ضوء إمكانية استعمال العقارات المفرزة [٤١٠]،[٤١١].

إلا أن اللافت هو إدراج مهمة دراسة آثار مشاريع الطرق على البيئة بوزارة الأشغال العامة والنقل[٤١٢] وتحديداً المديرية العامة للطرق والمباني التي نص مرسوم تنظيمها على أن تضمَّ دائرة للبيئة والسير تتولى تقييم الدراسات الفنية التي توضع لمشاريع الطرق لجهة آثارها على البيئة واقتراح التدابير الآيلة للتخفيف من الأضرار ومعالجة النتائج[٤١٣]. وذلك يتماشى تماماً مع مبدأ تقييم الأثر البيئي الذي نص عليه قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) في الباب الرابع منه (المواد ٢١-٢٣). وهنا لا بد من التوقف عند عاملين أساسيين يطرحان بعض التساؤلات حول مدى تطبيق النصوص المذكورة. فالمادة ٢١ من القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ تنص على ضرورة إخضاع دراسات تقييم الأثر البيئي لمراجعة وزارة البيئة وموافقتها، فيما مراجعة قلم وزارة البيئة لا تشير إلى وجود أي دراسة تقييم أثر بيئي متعلقة بإنشاء الطرق. من ناحية أخرى، لا تضم دائرة البيئة والسير الآنفة الذكر سوى ٣ موظفين (مهندسين ورسام)، مما لا يساعد في تحقيق النتائج المرجوة.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير البناء والبيئة، استعمال الأراضي والبيئة والتشريعات الأفقية).

[٤٠٣] المرسوم ٢٨١٠-٢٠٠٠- تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقة كفرشيما- المادة ١
[٤٠٤] المرسوم ١٤٦٣٨-١٩٧٠ - تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقة صوفر - المادة ١
[٤٠٥] المرسوم ٨٥٧٥-٢٠٠٢ - تصديق التصميم التوجيهي والتفصيلي العام لمنطقة جونيه وضواحيها - كسروان
[٤٠٦] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته –قانون البلديات- المادة ٧٥
[٤٠٧] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ١٤
[٤٠٨] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ١١
[٤٠٩] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ١٣
[٤١٠] المرسوم ٥٥-١٩٧٧ - قواعد واصول تطبيق المادة ١٧ من قانون التنظيم المدني- المادتان ٤ و٦
[٤١١] المرسوم الاشتراعي ٦٩-١٩٨٣ وتعديلاته - قانون التنظيم المدني – المادتان ١٤ و٢١
[٤١٢] المرسوم ١٣٣٧٩-١٩٩٨ وتعديلاته - تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة- المادتان ١١ و٢١
[٤١٣] المرسوم ١٣٣٧٩-١٩٩٨ وتعديلاته - تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة- المادتان ٥ و٢١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الرابع: التنفيذ والمراقبة

من بين الصلاحيات المعطاة للمديرية العامة للتنظيم المدني وضع الدراسات وتشمل أيضاً تنفيذ التخطيطات المصدقة للطرق والشوارع[٤١٤]، وإعطاء المقترحات المتعلقة بتنفيذ الطرق على نفقة البلديات ومالكي الأملاك الخاصة[٤١٥].

أما المديرية العامة للطرق والمباني فقد أسند إليها مهمة الرقابة الفنية على أشغال الطرق والتقيد بأحكام دفاتر الشروط العائدة لتلزيماتها[٤١٦]، ومن الواضح أن أعمال الرقابة هذه لا تشمل الرقابة على المعايير البيئية، في ظل غياب هذه المعايير. واللافت أيضاً غياب عملية الرقابة على تنفيذ دراسات "أثر الطرق على البيئة" عن التشريع اللبناني، إلا من ضمن المبادىء العامة لقانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقارير استعمال االأراضي والبيئة، البناء والبيئة، والتشريعات الأفقية).

القسم الخامس: تشغيل المشاريع وتأمين الصيانة

تتولى المديرية العامة للطرق والمباني أعمال الصيانة والترميم على جميع الطرق العامة (ترميم الحفر والأقنية، صيانة وترميم حيطان الدعم، والإنشاءات الفنية، وتصليح الحفر ورفع الثلوج)[٤١٧]. وتشمل أعمال الصيانة: تعزيل الأقنية، تعزيل العبّارات ومواقع سيلان المياه تحت سطح الأرض، قص الأعشاب عن جوانب الطريق وفي مواقع أقنية المياه، رفع الأنقاض عن سطح وجوانب الطريق، إعلام مدرب القضاء بأي انهيار يحصل على الجدران الاستنادية والداعمة وعندها يخرج عن صلاحية عمل الفرقة[٤١٨].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد أعطي لوزارة الأشغال العامة والنقل الحق في أن تجري على الطرقات وعلى متفرعاتها جميع الأشغال اللازمة لتركيب علامات السير ولوحات الدعاية وذلك بموجب قانون السير[٤١٩]. كما أعطيت وزارة الأشغال العامة والنقل حق رفع اقتراحات إلى مجلس الوزراء متعلقة بتدابير لتنظيم استعمال الطرق العامة داخل المناطق الآهلة وخارجها حسب تطورات السير (إلى جانب وزارة الداخلية والبلديات)[٤٢٠].

الفصل الثاني: المركبات والسير

القسم الأول: التخطيط والدراسات

لحظ القانون اللبناني دوراً لأكثر من جهة في عملية التخطيط وإعداد الدراسات العائدة للمركبات وحركة السير. فأسند دوراً أساسياً للمديرية العامة للنقل البري والبحري في إعداد الخطط والبحوث الفنية والاقتصادية بهدف تشغيل وسائل النقل بأكبر قدر ممكن من الكفاءة الفنية والجدوى الاقتصادية، وتنظيم شؤون النقل البري والإشراف عليها والسهر على تطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بالنقل[٤٢١]، ومراقبة تطور حركة السيارات ودرس تأثيره على الاقتصاد، وجمع المعلومات عن حركة النقل البري بين لبنان والخارج والعمل على تنميته[٤٢٢]. أما المجلس الأعلى للنقل البري (الذي لم تعقد له جلسات منذ أوائل التسعينات) فأوكل مهمة إعداد وتقييم دراسات تنمية النقل البري ذات البعد الاقتصادي[٤٢٣].

[٤١٤] المرسوم ١٠٤٩٠-١٩٩٧ وتعديلاته– إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادتان ١٦ و١٧
[٤١٥] المرسوم ١٠٤٩٠-١٩٩٧ وتعديلاته– إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١٢
[٤١٦] المرسوم ١١٠٦٩-١٩٦٢ وتعديلاته - تحديد مهام رئيس مصلحة الانشاءات والصيانة في مديرية الطرق- المادة ٣
[٤١٧] المرسوم ١١٠٦٩-١٩٦٢ وتعديلاته- تحديد مهام رئيس مصلحة الانشاءات والصيانة في مديرية الطرق- المادتان ٧ و١٠
[٤١٨] المرسوم ١٠٣٣٨-١٩٧٥ - تحديد مهام فرع صيانة الطرق- المادة ٢
[٤١٩] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته – قانون السير- المادة ٣٠٧
[٤٢٠] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته – قانون السير- المادة ٣٠٣
[٤٢١] القانون ٢١٤-١٩٩٢ – إحداث وزارة النقل- المادة ٢ (المعدل بموجب القانون ٢٠٠٠/٢٤٧ القاضي بإلغاء وزارة النقل والحاقها بوزارة الأشغال العامة)
[٤٢٢] المرسوم ١٦١١-١٩٧١ – تنظيم المديرية العامة للنقل – المادة ١٣
[٤٢٣] المرسوم ٥٥٤٠-١٩٦٦ وتعديلاته – إنشاء مجلس أعلى للنقل البري- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المديرية العامة للطرق المباني من جهتها أسندت إليها عملية الإحصاء والدراسات للمركبات (أوزانها وعددها) [٤٢٤]، وحركة السير (كثافته ونوعه واتجاهاته ومصدره ووجهته) بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات[٤٢٥]، واستهلاك المحروقات[٤٢٦]؛ وكلّفت المديرية العامة للتنظيم المدني إعداد الدراسات ومشاريع المراسيم التي تتضمن دراسة السير ووضع الخرائط اللازمة لذلك[٤٢٧]، ووضع التخطيط العائد للطرق، كذلك التخطيط الخاص بالمركبات وحركة السير. لكن غابت الإشارة إلى مفهوم "التقييم البيئي الاستراتيجي SEA" في التخطيط والدراسات.

بالرغم من إنشاء مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك[٤٢٨]، تجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل المشترك -وهو بين أبرز عناصر النقل المستدام- يعاني من ضعف التنظيم، في غياب لافت للاستراتيجيات أو السياسات التي تنظم عمله، ونتيجة لذلك تتحرك مركبات النقل العام بحرية في كافة أنحاء البلاد، وقد ترافق ذلك مع تضخم حجم أسطول النقل العام، ما أدى إلى زيادة في الازدحام ومعدلات تلوث الهواء خاصة في المدن الكبرى. كما غابت النصوص التي تنظم عمل قطاع النقل البري العام وتخفف من آثاره على البيئة والصحة العامة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الهواء).

القسم الثاني: المعايير والشروط

تتقسم المعايير المنصوص عليها لحماية البيئة من آثار قطاع النقل البري – وتحديداً المركبات- إلى أحكام متعلقة بتنظيم المركبات، وأخرى متعلقة بالانبعاثات والضجيج وغيرها من المعايير. وتجدر الإشارة إلى أن التشريع اللبناني لحظ دوراً للسلطات المحلية/ البلديات في وضع تدابير خاصة بوسائل النقل (حول الضجيج، الصحة والسلامة العامة)[٤٢٩]، [٤٣٠].

الفقرة الأولى: تنظيم المركبات

نص قانون السير على شروط ومعايير تفرض على مركبات النقل البري، وذلك للحد من آثار الملوثات المرتبطة بها على البيئة والسلامة العامة، فوضعت نصوص تتعلق بمواصفات الدراجات النارية وشروط قيادتها وتجهيزها بما يحد من الضجيج وانبعاث ملوثات الهواء[٤٣١]، كما وضعت نصوص تتناول شروط أجهزة التنبيه في المركبات، وعدم استعمالها في المناطق المأهولة وذلك للحد من مشكلة الضجيج (مع استثناء بعض المركبات الخاصة بقوى الأمن الداخلي والقوى العسكرية) [٤٣٢]، إلا أن مدى تطبيق هذه النصوص أمر مشكوك فيه، بالإضافة إلى عدم صدور قرارات من وزير الداخلية (وفقاً لما حدد قانون السير) في ما يتعلق بشروط قوة أجهزة التنبيه للمركبات والمعدات الزراعية والدراجات الآلية ومقطوراتها[٤٣٣].

وحيث أن تخفيض حجم أسطول مركبات النقل البري يساهم في تخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للهواء، قام مجلس الوزراء، عام ٢٠٠٠، بخطوة في هذا الاتجاه، فاتخذ قراراً يدعو فيه إلى إصلاح قطاع النقل البري في لبنان وإعادة تنظيمه وتخفيض عدد مركبات النقل العام من ٣٩٧٦١ إلى ٢٧٠٦١[٤٣٤]، إلا أن عدم تحديد مهلة لتنفيذ هذا الالتزام، وعدم وضع آلية واضحة لتنفيذه، بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات الموثوقة لتعداد المركبات وتسجيلها، يجعل مراقبة تطبيق هذا الالتزام أمراً في غاية الصعوبة.

---

[٤٢٤] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ٩

[٤٢٥] المرسوم ٢٨٧٢-١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ٩

[٤٢٦] المرسوم ١٣٣٧٩-١٩٩٨ وتعديلاته - تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة- المادة٧

[٤٢٧] المرسوم ١٠٤٩٠-١٩٩٧ وتعديلاته – إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ٩

[٤٢٨] المرسوم ٦٤٧٩-١٩٦١ وتعديلاته – إنشاء مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك

[٤٢٩] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير – المادة ٣٥

[٤٣٠] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته – قانون البلديات- المادة ٧٤

[٤٣١] قرار وزير الداخلية والبلدية: القرار ١٢٤-٢٠٠٢ – قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية – المادتان ١ و٢

[٤٣٢] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المواد ٩٤ و٩٥ و٩٦ و٢١٩

[٤٣٣] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادتان ١٩٠ و٢١٨

[٤٣٤] قرار مجلس الوزراء ٩-٢٠٠٠ - اصلاح قطاع النقل البري في لبنان وإعادة تنظيمه وتخفيض عدد مركبات النقل العام (تاريخ الجلسة: ٢٠٠٠/٤/٥)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي استجابة للضغط العام الناتج عن انتشار الآليات العاملة على المازوت، وضعت بعض التشريعات معايير وشروطاً لتنظيم السير واستعمال مركبات النقل البري العاملة على المازوت، والحد مما تسببه من ارتفاع بمعدلات تركيز الأتربة والجزيئات العالقة في الهواء. فوُضعت نصوصٌ تحدد شروط استعمال هذه المركبات (سيارات الشحن والأوتوبيس والمركبات الآلية). في هذا الإطار، لحظ المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ (الذي يطبق القانون ٣٦٨-١٩٩٤) الشروط الفنية لاستعمال المركبات العاملة على المازوت (نوع المحرك، ونظام الهواء، وتوجيه العادم)[٤٣٥]. إلا أن النص اشترط منع توجيه العادم عمودياً وتوجيهه أفقيا تحت أسفل المركبة، بالرغم من أن التوجه الأفقي المذكور للمركبات الكبيرة والمرتفعة يؤذي الصحة العامة ويسبب الإزعاج للسائقين الآخرين.

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن التشريعات اللبنانية قد وضعت معايير وشروطاً تتعلق بمنع استخدام أنواع محددة من الوقود[٤٣٦].

في الجانب التقني، ألزم القانون ٣٤١-٢٠٠١ استعمال المحول الحفزي في جميع عوادم الآليات والمركبات[٤٣٧] ووضع لذلك مهلة أقصاها ٢٠٠٢/٧/١، إلا أن التساؤل يبقى حول ما إذا تم فعلا تطبيق هذا النص في المهلة المحددة، وتم تنفيذه على الأرض من قبل الجهات المعنية بالرقابة (وزارة الداخلية والبلديات) خاصة وأن كثيرا من المركبات -وحتى تاريخه- لا تزال تعمل دون محول حفزي، ولا سيما القديمة منها.

أخيراً، فرض قانون السير تجهيز سيارات الشحن والأوتوبيس العمومية والخصوصية بمطافئ للحريق[٤٣٨]، لكن النص أغفل التطرق إلى نوعية مطافئ الحريق وضرورة احتوائها على غازات صديقة للبيئة.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقارير الهواء، والضجيج، والطاقة والبيئة).

الفقرة الثانية: الانبعاثات

تطرقت الاتفاقيات الدولية المعنية بتلوث الهواء التي انضم لبنان إليها (تغير المناخ)، بشكل غير مباشر، إلى الانبعاثات المسببة لتلوث الهواء عبر إلزامها الدول الموقعة على وضع تدابير لتخفيض الانبعاثات من مختلف مصادرها. ويعد قطاع النقل أبرز هذه المصادر خاصة في الدول غير الصناعية ومن بينها لبنان[٤٣٩]. كما تناولت المعاهدتان المتعلقتان بطبقة الأوزون ضرورة إيلاء الاهتمام للعوامل المسببة لتركيزات غازات الأوزون في طبقة الغلاف الجوي السفلى (كنتيجة ثانوية لانبعاثات قطاع النقل الأساسية)[٤٤٠]. إلا أن الاتفاقيات الدولية تبقى ضعيفة على المستوى العمليّ بفعل غياب النصوص التطبيقية اللازمة.

في هذا الإطار، تضمنت النصوص النافذة بعض المواد التي تعالج موضوع الانبعاثات الصادرة عن قطاع النقل البري، فمنع قانون السير إخراج السيارات دخاناً مضراً بالصحة العامة، أو مسبباً لإزعاج المنتفعين من الطريق[٤٤١]؛ لكن النص بقي سطحيا لعدم تناوله معنى أو تعريف "الدخان المضر بالصحة العامة" ولا معايير تقييمه وقياسه. كما منع قانون السير أن يكون تصريف الغاز الناجم عن المركبات "طليقاً"[٤٤٢]، دون توضيح المقصود تقنياً بتعبير "طليق". إضافة إلى قانون السير، وضع المرسوم المتعلق بتنظيم شروط استعمال المركبات العاملة على المازوت المعدلات المقبولة لكثافة الدخان المتصاعد من السيارات العاملة على المازوت وفصّل الملوثات الأساسية من العادم (أكسيد الكربون،

[٤٣٥] المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات اوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته- المادة ١

[٤٣٦] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته - التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا– المادتان ٢ و٣

[٤٣٧] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته – التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٣

[٤٣٨] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ١٠٩

[٤٣٩] القانون ٣٥٩-١٩٩٤ – الإجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥

[٤٤٠] القانون ٢٥٣-١٩٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون- المرفق الأول-٢

[٤٤١] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٦٩

[٤٤٢] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٧٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الهيدروكاربون، أكسيد الأزوت، والجزئيات) [٤٤٣]. إلا أن هذا النص لم يكن كافياً تقنياً، إذ لم يشمل كافة المركبات، كما لم يوضح آليات مراقبة التطبيق. لذلك أشار لاحقا القانون ٣٤١-٢٠٠١ إلى أن المواصفات المقبولة المتعلقة بانبعاث عوادم المركبات الآلية توضع بموجب مرسوم يقترحه وزراء البيئة والصحة العامة والداخلية والبلديات[٤٤٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الهواء).

الفقرة الثالثة: الضجيج

نص قانون السير على عدم جواز إحداث السيارات ضوضاء تزعج المنتفعين من الطريق أو مجاوريها[٤٤٥]، كما وضع قانون السير شروطا لاستعمال المنبهات الصوتية (مشكوك في مستوى تطبيقها)، وحظر استعمال الأبواق في المناطق المأهولة إلا في حالات الضرورة، مع التشديد على عدم استعمالها في الليل، كما منع استعمال الأبواق التي تعمل بمحرك منفصل (زمور بحري) مع استثناء سائقي مركبات الجيش وقوى الأمن الداخلي والإطفاء والدفاع المدني والإسعاف في حالة قيامها بمهمة تستدعي تدخلها السريع[٤٤٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الضجيج).

الفقرة الرابعة: معايير أخرى

لحظت التشريعات اللبنانية، بالإضافة إلى الشروط والمعايير المرتبطة مباشرة بانعكاسات قطاع النقل البري على البيئة، شروطاً ومعايير تتعلق بمعالجة وإدارة نفايات قطاع النقل، فمنعت طرح المركبات والسيارات المهملة على الشوارع والساحات العامة، وحددت مسؤولية السلطات المحلية بخصوص أنقاض وبقايا المركبات المهملة وكيفية ضبط المخالفات المرتبطة بها[٤٤٧]، كما حظر القانون رمي النفايات وبقايا المأكولات والتراب والحجارة من المركبات على الطرقات العامة وجوانبها[٤٤٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

ألزم قانون السير السيارات المحملة بتغطية حمولتها بإحكام في حال كانت تنقل مواد يمكن أن تتطاير[٤٤٩]. وفي تنظيم يختص بقطاعات محددة، وُضعت شروط لمنع تساقط المواد المحمّلة على الشاحنات والآليات[٤٥٠]، [٤٥١]، بالإضافة إلى شروط ومعايير بيئية تفرضها وزارة البيئة ضمن ملف الترخيص للمقالع والكسارات، والتي تفرض دراسة بيئية تبين الآثار والأضرار البيئية الناتجة عن وسائل النقل المستخدمة لنقل المواد المستخرجة، مع اقتراح حلول للحد من هذه الأضرار، تحت طائلة وقف الترخيص في حال المخالفة[٤٥٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

بالرغم من انضمام لبنان إلى معاهدة بازل، والتي تتعلق بفرض شروط على حركة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود[٤٥٣]، لم تصدر النصوص التطبيقية الخاصة بهذه المعاهدة. أما على الصعيد المحلي فقد تناول المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ ضرورة خضوع عملية نقل النفايات الطبية الخطرة (من ضمن عملية إدارتها) إلى المعايير التقنية البيئية دون توضيح تفاصيلها[٤٥٤]، كما أشار المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤ إلى شروط تتعلق بصهاريج نقل المشتقات النفطية السائلة لجهة السلامة العامة[٤٥٥].

---

[٤٤٣] المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات اوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته- المادة ٢ – الجدول المرفق بالمرسوم

[٤٤٤] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته - التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا– المادة ٥

[٤٤٥] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٧٠

[٤٤٦] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦

[٤٤٧] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة - المواد ١، ٢، ٣٠

[٤٤٨] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٥٠

[٤٤٩] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٦٨

[٤٥٠] القرار ٢٠٦٩/ب-١٩٩٥ – قرار وزير الداخلية والبلديات بتحظير على سائقي جبالات الباطون تحميلها زيادة عن طاقتها-المادة ١

[٤٥١] قرارات وزير البيئة رقم ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦-١٩٩٧ - تحديد الشروط والمستندات اللازمة لتنظيم المؤسسات العاملة في قطاع الكسارات والمقالع- المادة ٤

[٤٥٢] قرارات وزير البيئة رقم ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦-١٩٩٧ - تحديد الشروط والمستندات اللازمة لتنظيم المؤسسات العاملة في قطاع الكسارات والمقالع- المادتان ٢ و٥

[٤٥٣] القانون ٣٨٧-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها

[٤٥٤] المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ – تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادتان ٥ و ١١

[٤٥٥] المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤ –تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثالث: التراخيص

الفقرة الأولى: استيراد وتسجيل المركبات

لعل أبرز أنظمة التراخيص في قطاع النقل البري -من الناحية البيئية- هي تنظيم عملية استيراد وتسجيل المركبات. تتضمن هذه الأنظمة (عالميا ومحليا) شروطاً تساهم في المحافظة على جودة أسطول المركبات العاملة في الدولة، وتضع شروطاً بيئية لجهة المحركات وتجهيزات المركبة وغيرها. عانت النصوص التشريعية اللبنانية من التناقض في الجانب البيئي، إذ سمح في العام ١٩٩٤ باستيراد واستعمال سيارت الشحن والاوتوبيس العاملة على المازوت مع وضع شرط حول عمرها مع بعض الاستثناءات[٤٥٦]، فيما عاد المشرع عن هذا التنظيم، ومنع في العام ٢٠٠١ استيراد سيارات الأوتوبيس الصغيرة العاملة على المازوت التي لا يزيد عدد ركابها عن ١٥ راكباً، وسيارات الشحن الصغيرة التي لا يزيد وزنها الإجمالي عن ٣٥٠٠ كلغ العاملة على وقود المازوت[٤٥٧].

في عام ٢٠٠٢ وُسّع نطاق المنع أيضا ليشمل سيارات الأوتوبيس العاملة على المازوت التي يتراوح عدد ركابها بين ١٦ و٢٤ عدا السائق[٤٥٨]. ولم تقتصر أنظمة الاستيراد على المركبات، بل امتدت لتشمل المحركات الجديدة العاملة على المازوت في السيارات السياحية وسيارات الأوتوبيس الصغيرة (أقل من ١٥ راكبا) وسيارات الشحن (أقل من ٣٥٠٠ كلغ)، بالإضافة إلى المحركات المستعملة العاملة على المازوت غير تلك المذكورة سابقا[٤٥٩]. إلا أنه لم يتم توضيح المعايير المتبعة لتصنيف المركبات التي فرضت عليها شروط الترخيص المذكورة أعلاه.

لقد أدى التناقض في هذه النصوص التشريعية وبالتالي تعديلاتها المتلاحقة، ودون أخذ العوامل الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بها، إلى أزمة اجتماعية واقتصادية لشريحة واسعة من المجتمع، وخلق معها أزمة سياسية، وتبرز هنا ضرورة دراسة وتقييم الأثر الاستراتيجي لكافة القوانين مع تقييمها من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

بالإضافة إلى شروط استيراد المركبات، تلحظ التشريعات في البلدان النامية نصوصاً تنظم تسجيل السيارات، إلا أن شروط تسجيل المركبات في لبنان لم تلحظ شروطاً بيئية[٤٦٠] (مثال: توافر المحول الحفزي)، باستثناء لحظ ضرورة تركيب مصاف خاصة "للدخان والغبار السامين" قبل تسجيل سيارات الشحن وسيارات الأوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت[٤٦١].

أما في ما يتعلق بشروط وضع المركبات في السير، فقد أدىّ وضع ١٢,٠٠٠ لوحة تسجيل عمومية للسيارات السياحية في التداول[٤٦٢]، بطريقة غير مدروسة، إلى أزمة بيئية بسبب تضخم حجم قطاع النقل البري العام، وبالتالي رفع عدد معدل الرحلات ممّا يرفع نسبة معدلات تلوث الهواء والضجيج. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قد أنيطت بالمجلس الأعلى للنقل البري (الذي لم تعقد جلسات له منذ أوائل التسعينات) مهمة درس قضايا اللوحات العمومية للسيارات على ضوء حاجة البلاد والمصلحة العامة[٤٦٣].

---

[٤٥٦] القانون ٣٦٨-١٩٩٤ وتعديلاته - السماح باستيراد واستعمال سيارات الشحن والاوتوبيس العاملة على المازوت – المادة ١

[٤٥٧] القانون ٣٤١-٢٠٠١ - التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا - المادة١-أ

[٤٥٨] القانون ٤٥٣-٢٠٠٢ - تعديل الفقرة ب من المادة الثانية من القانون ٣٤١-٢٠٠١ المعدل بالقانون ٣٨٠-٢٠٠١، والغاء القانون ٤٤٨-٢٠٠٢ – البند٣

[٤٥٩] القانون ٣٤١-٢٠٠١-التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ١ : ب وج

[٤٦٠] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المواد ١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧

[٤٦١] المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات اوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته- المادة ١ -ثالثا

[٤٦٢] القانون ٣٨٤-١٩٩٤ - وضع لوحات تسجيل عمومية في التداول – المادة ٦

[٤٦٣] المرسوم ٥٥٤٠-١٩٦٦ وتعديلاته –إنشاء مجلس أعلى للنقل البري- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الثانية: رخص العمل

إن تنظيم عملية الترخيص للشركات العاملة في مجال النقل البري (شركات تأجير السيارات، شركات الشحن، والنقل المشترك) يساهم في التخفيف من الأعباء البيئية لقطاع النقل من خلال تحديد حجم الأسطول وعمره ومواصفاته، إلا أن مراجعة النصوص التشريعية تبين مدى تقصير التشريعات اللبنانية في لحظ معايير وشروط بيئية ضمن آليات الترخيص لهذه الشركات التي وردت مهمة درسها وتنظيمها ضمن مهام المجلس الأعلى للنقل البري[٤٦٤].

ولعل الغائب الأبرز عن التشريعات اللبنانية المتعلقة بقطاع النقل هو موضوع التأمين ضد الأضرار البيئية، الموضح في التقرير المتعلق بالتشريعات الأفقية.

القسم الرابع: المراقبة

الفقرة الأولى: وسائل ومرافق النقل

أسند دور أساسي للمديرية العامة للنقل البري والبحري في إنشاء وتجهيز وإدارة واستثمار وسائل ومرافق النقل في القطاع العام وتنميتها بما يتلاءم مع التطور الاجتماعي والاقتصادي واحتياجات البلاد، والإشراف على سلامة وسائل ومرافق النقل وصيانتها وتحديثها وتطويرها[٤٦٥]، و تنظيم استثمار النقل البري وتنسيق ومراقبة وتحديد تعريفاته[٤٦٦]، وقد أسند أيضا للمجلس الأعلى للنقل البري مهام مرتبطة بتنظيم استثمار النقل البري من خلال دراسة انشاء واستعمال مرافق ووسائل النقل[٤٦٧]. إلا أن ضرورة مراقبة انبعاثات الهواء وغيرها من المؤشرات البيئية لم يتم ذكرها بطريقة واضحة.

وتجدر الإشارة إلى أن لوزارة الأشغال العامة والنقل الحقّ في ممارسة سلطة الوصاية على المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والهيئات العامة في قطاع النقل العام وممارسة سلطة الرقابة على امتيازات مشاريع النقل، ومراقبة تعريفات وأجور النقل وتعديلها[٤٦٨].

الفقرة الثانية: المركبات وحركة السير

إن شروط وأنظمة تسجيل المركبات من أبرز الآليات التنظيمية لحجم وعمر الأسطول بما يتلاءم مع المعايير البيئية الحديثة؛ وفي هذا السياق أسند دور أساسي لوزارة الداخلية والبلديات في تسجيل المركبات من خلال مصلحة تسجيل السيارات والآليات[٤٦٩]، وهيئة إدارة السير والآليات والمركبات[٤٧٠] التي يبدو أنها لم تباشر عملها حتى الآن. كما أسند إلى وزارة الداخلية والبلديات مهمة تنظيم حركة السير وضبط المخالفات لأحكام قانون السير،[٤٧١]،[٤٧٢]، مما يخولها المساهمة في فرض تدابير وإجراءات تحد من آثار حركة النقل البري على البيئة والسلامة العامة؛ ويعد قرار وزير الداخلية والبلديات -المتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها- مثالا لممارسة الوزارة لمهام تنظيم السير[٤٧٣].

تعد المعاينة الميكانيكية من أبرز آليات الرقابة لضمان حسن تطبيق المعايير والشروط البيئية المتعلقة بقطاع النقل البري، ولوزارة الداخلية والبلديات دور أساسي في ذلك عبر إشرافها على أعمال المعاينة الميكانيكية وتنظيمها،[٤٧٤]،[٤٧٥].

---

[٤٦٤] المرسوم ١٩٦٦-٥٥٤٠ وتعديلاته – إنشاء مجلس أعلى للنقل البري – المادة ١

[٤٦٥] القانون ١٩٩٢-٢١٤ – إحداث وزارة النقل- المادة ٢ (المعدل بموجب القانون ٢٠٠٠/٢٤٧ القاضي بإلغاء وزارة النقل وإلحاقها بوزارة الأشغال العامة)

[٤٦٦] المرسوم ١٩٧١-١٦١١ –تنظيم المديرية العامة للنقل البري والبحري – المادة ١٣

[٤٦٧] المرسوم ١٩٦٦-٥٥٤٠ وتعديلاته –إنشاء مجلس أعلى للنقل البري- المادة ١

[٤٦٨] القانون ١٩٩٢-٢١٤ – إحداث وزارة النقل- المادة ٢ (المعدل بموجب القانون ٢٠٠٠/٢٤٧ القاضي بإلغاء وزارة النقل وإلحاقها بوزارة الأشغال العامة)

[٤٦٩] القانون ١٩٦٧-٧٦ – قانون السير – المادة ٢٦٩

[٤٧٠] المرسوم ٢٠٠٠-٤٠٨٢ وتعديلاته – تنظيم وزارة الداخلية والبلديات- الفصل السادس

[٤٧١] القانون ١٩٦٧-٧٦ وتعديلاته– قانون السير – المادة ٢٨٤

[٤٧٢] المرسوم ٢٠٠٠-٤٠٨٢ وتعديلاته – تنظيم وزارة الداخلية والبلديات- المادة ١

[٤٧٣] قرار وزير الداخلية والبلديات: القرار ٢٠٠٢-١٢٤ - قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية- المادة ٦، القانون ١٩٦٧-٧٦ وتعديلاته– قانون السير

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتنظيمها،[٤٧٤]،[٤٧٥]. وفي لبنان تنظم أعمال المعاينة الميكانيكية ووسائل وطرق إجرائها بقرار من وزير الداخلية والبلديات،[٤٧٦]، وقد أشار القانون ٣٤١-٢٠٠١ إلى أن هذه الآليات تحدد بموجب مرسوم يقترحه وزير الداخلية والبلديات [٤٧٧] وقد أعطي لوزارة البيئة دور في تحديد المواصفات المقبولة لانبعاث عوادم المركبات الآلية، وتتمّ المعاينة الميكانيكية عند تسجيل المركبة أول مرة، أو عند إعادة تسجيلها، بالإضافة إلى المعاينة الميكانيكية السنوية، والكشف الميكانيكي المفاجئ على الطرق. وقد استثنيت سيارات السياحة الخصوصية والدراجات الآلية المسجلة لأول مرة لدى المستوردين من المعاينة عند التسجيل[٤٧٨] ممّا يخلق احتمالا لإساءة استغلال هذا الاستثناء.

واعتباراً من العام ٢٠٠٢ (فعليا ٢٠٠٤) أخضِعت السيارات السياحية الخصوصية للمعاينة الميكانيكية الإلزامية مرة كل سنة للسيارات السياحية الخصوصية العاملة على البنزين، التي يزيد عمرها عن ٣ سنوات[٤٧٩]. بينما فرض على جميع المركبات الآلية العاملة على المازوت الخضوع لكشف ميكانيكي مرة كل ٦ أشهر للتثبت من توفر جميع الشروط المفروضة عليها ومطابقة انبعاثاتها مع المواصفات المقبولة[٤٨٠]،[٤٨١]. وقد وُضع المرسوم ٧٥٧٧-٢٠٠٢ تطبيقاً للقانون ٣٤١-٢٠٠١ الذي يحدد آلية المعاينة والمراقبة[٤٨٢]،[٤٨٣]، كما صدر قرار عن وزير الداخلية والبلديات يستند إلى القانون ٣٤١-٢٠٠١ وينظم أعمال المعاينة الميكانيكية الإلزامية وطرق إجرائها وقد تضمن بين عناصره مواصفات المركبة للحدّ من تسرب الوقود والزيوت، وشروط الحد من الضجيج، وبالإضافة إلى معدلات الانبعاثات من العادم خاصة للسيارات المزودة بمحول حفزي (وتحديدا أول أكسيد الكربون)، وكمدة الدخان المنبعث من العادم[٤٨٤] . وقد حدد المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ كيفية الكشف الميكانيكي على سيارات الشحن وسيارات الأوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت[٤٨٥].

إن تفعيل عملية ضبط المخالفات ذات الطابع الميكانيكي (التي تؤثر في انبعاثات المركبات)، يعزز تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وبالتالي يفرض عملية الصيانة الدورية على أداء ومواصفات المركبات بما يحترم المعايير البيئية.

إلى جانب المعاينة الميكانيكية، لم تلحظ التشريعات اللبنانية سبلاً أخرى لمراقبة احترام المركبات لمعايير الانبعاثات الموضوعة لها. فقد أشار القانون ٣٦٨-١٩٩٤ إلى ضرورة تحديد كيفية مراقبة الآليات العاملة على المازوت ومستوى الانبعاث، وأسنِدت إلى وزارتي الداخلية والبلديات ووزارة البيئة مهمة اقتراح أسس كيفية مراقبة المركبات الآلية العاملة على المازوت ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته[٤٨٦]،[٤٨٧]؛ ولكن لم يتبين وجود نصوص تحدد ضرورة احترام المبدأ نفسه للمركبات الأخرى.

[٤٧٤] المرسوم ١١٥٧-١٩٩١ وتعديلاته - تحديد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي- المادة ٨٠، والقانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته –قانون السير
[٤٧٥] المرسوم ٧٥٧٧-٢٠٠٢ – النظام الخاص لاجراء الكشف الميكانيكي على السيارات والمركبات والمقطورات- المادة ٢
[٤٧٦] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ١١٤
[٤٧٧] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته -التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا-المادة ٥
[٤٧٨] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المواد ١١١، ١١٢، ١١٤
[٤٧٩] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته -التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا-المادة ٥
[٤٨٠] القانون ٣٦٨-١٩٩٤ وتعديلاته - السماح باستيراد واستعمال سيارات الشحن والاوتوبيس العاملة على المازوت- المادة ٢
[٤٨١] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته -التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا-المادة ٥
[٤٨٢] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته -التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا-المادة ٥
[٤٨٣] المرسوم ٧٥٧٧-٢٠٠٢ – النظام الخاص لاجراء الكشف الميكانيكي على السيارات والمركبات والمقطورات
[٤٨٤] القرار ٨٢٤-٢٠٠٣ – تنظيم أعمال المعاينة الميكانيكية الالزامية وطرق إجرائها- الملحق رقم ١
[٤٨٥] المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات اوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته – المادة ١
[٤٨٦] القانون ٣٦٨-١٩٩٤ وتعديلاته - السماح باستيراد واستعمال سيارات الشحن والاوتوبيس العاملة على المازوت- المادة ٢
[٤٨٧] المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات اوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته – المادتان ١ و٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في الموضوع نفسه، لحظ التشريع اللبناني دوراً للسلطات المحلية/ البلديات في تنظيم السير والمركبات[٤٨٨]،[٤٨٩]،[٤٩٠] وضبط المخالفات، وتنظيم محاضر ضبط، إلى جانب رجال قوى الأمن الداخلي وموظفي مصلحة تسجيل السيارات والآليات المحلفين، خاصة في ما يتعلق بالمخالفات ذات الطابع الميكانيكي للمركبات. كما لُحظ دورٌ لوزارة البيئة في مكافحة التلوث الناتج عن الآلات والسيارات والآليات من جراء عدم تطبيق تدابير الحماية اللازمة من خلال صلاحيات دائرة المكافحة[٤٩١]، إلا أن هذه الدائرة غير موجودة على أرض الواقع في وزارة البيئة.

ويبقى التساؤل عن مدى فعالية المراقبة المنصوص عليها في هذه الفقرة، في ظل غياب الطواقم البشرية الكافية والمؤهلة، والتجهيزات الضروريّة لتنفيذ المراقبة فعليا على الأرض.

القسم الخامس: الأمور المالية

الفقرة الأولى: الرسوم والضرائب

غاب موضوع الضرائب أو الرسوم عن التشريعات التي ترعى تنظيم قطاع النقل البري لجهة الحد من الضغوط التي يسببها على البيئة. على العكس، تنظم عملية احتساب رسوم الميكانيك السنوية للمركبات بتخفيض قيمة الرسم مع ارتفاع عمر المركبة، وهذا ما لا يشجع على تحديث الأسطول. كما وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي تلحظ رسوماً على التجهيزات الكمالية في المركبة كانت تشمل سابقا المحول الحفزي بين الكماليات، ممّا دفع كثيراً من مستوردي السيارات آنذاك إلى إزالة هذه القطعة من المركبة عند استيرادها بغية التخفيف من الرسوم المستحقة. إلا أنه يمكن إدماج المفهوم البيئي بالسياسات المالية لقطاع النقل من خلال وضع تعريفات تشجيعية تحفز المواطنين على استعمال النقل العام[٤٩٢] (السيارات السياحية العمومية وسيارات الأوتوبيس). (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

الفقرة الثانية: التعويضات

لحظت النصوص أهمية تجديد أسطول السيارات، فنصت على تشكيل لجنة تضم عدداً من الإدارات العامة (بما فيها وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة المالية) لتحفيز تجديد أسطول السيارات، وإعطاء تعويضات لأصحاب بعض السيارات العمومية وبعض سيارات الأوتوبيس العمومية العاملة على المازوت[٤٩٣]. ونص القانون على تعويضات مالية لأصحاب المركبات العاملة على المازوت تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء[٤٩٤]، وقد صدر لاحقاً المرسوم التطبيقي الذي ينظم هذه العملية من خلال تحديد قيمة التعويضات وفقا لنوع المركبة واشتراط استبدال المركبة العاملة على المازوت أو محركها بسيارة أو محرك عامل على البنزين الخالي من الرصاص[٤٩٥]. لكن هل تم فعلاً دفع التعويضات؟ إن متابعة الوقائع الإعلامية تشير إلى ارتفاع الاحتجاجات من قبل أصحاب هذه المركبات على تخلف الجهات الرسمية عن دفع التعويضات المستحقة. ويجدر الذكر أن هذه المبادرات ترافقت مع جدل واسع حول المنطق أو المبرر لإعطاء المخالفين ممن حولوا محركات السيارات السياحية العمومية من البنزين إلى المازوت بشكل غير مشروع.

---

[٤٨٨] المرسوم الاشتراعي ١١٨-١٩٧٧ وتعديلاته –قانون البلديات- المادتان ٥١ و٧٤

[٤٨٩] قرار وزير الداخلية والبلديات: القرار ١٢٤-٢٠٠٢ - قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية- المادة ٦

[٤٩٠] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير – المادة ٣٠٢

[٤٩١] المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢١

[٤٩٢] القانون ٢١٤-١٩٩٣ وتعديلاته – إحداث وزارة النقل – المادة ٢

[٤٩٣] المرسوم ٩٠٨٣-٢٠٠٢ - تعديل بعض احكام المرسوم ٧٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٤ (منح حوافز لتجديد اسطول السيارات العمومية واعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الاوتوبيس الصغيرة)

[٤٩٤] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته -التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٢

[٤٩٥] المرسوم ٩٠٨٣-٢٠٠٢ - تعديل بعض احكام المرسوم ٧٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٤ (منح حوافز لتجديد اسطول السيارات العمومية واعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الاوتوبيس الصغيرة) – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في تدبير غير مدروس، أجيز لاحقاً للحكومة بموجب القانون ٤٤٨-٢٠٠٢ شراء الآليات العاملة على المازوت التي كان قد سُمح باستيرادها ومن ثم حُظر استعمالها وذلك بقصد إعادة بيعها وتصديرها إلى الخارج، على أن تنظّم عملية البيع والشراء بمرسوم[٤٩٦] ، إلا أنه تمت العودة عن هذا القانون فصدر القانون ٤٥٣-٢٠٠٢ الذي حصر الموضوع بمنح حوافز مالية على رسوم التسجيل والرسوم الجمركية لتجديد الأسطول[٤٩٧]. لذلك فإن السؤال المطروح هو: ماذا حدث لمحركات الديزل التي استبدلت وكيف تم التخلص منها؟

الفقرة الثالثة: الحوافز

بهدف التخفيف من مشكلة تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل، اتخذت الحكومة إجراءات مالية تحفيزية للتخفيف من حجم الأسطول وتحديثه، فأجيز للحكومة (بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء) استرداد ١٠,٠٠٠ لوحة سيارة سياحية عمومية مقابل نفس البدل المدفوع سابقا للخزينة، لكن النص لم يحدد مهلة لتنفيذ ذلك، ولم يصدر هذا المرسوم بعد. وأجيز للحكومة منح حوافز لتجديد أسطول السيارات العمومية بإعفاءات من رسوم تسجيل السيارات[٤٩٨]، بالإضافة إلى تحفيز استعمال البنزين الخالي من الرصاص عبر خفض سعره بالمقارنة مع البنزين المحتوي على الرصاص وذلك كمرحلة أولى، قبل منع استعمال وقود البنزين المحتوي على مادة الرصاص ابتداء من ٢٠٠٢/٧/١[٤٩٩]. وقد وضع المرسوم التطبيقي لهذه المواد لاحقاً[٥٠٠]. مع ذلك تبقى المجالات مفتوحة أمام المشرّع للحظ حوافز إضافية تعزز من صداقة قطاع النقل للبيئة كدعم استعمال وسائل النقل الصديقة للبيئة (الدراجات)، ودعم وسائل بيئية لتجميع الزيوت المستعملة وتدويرها، من خلال حوافز مالية.

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

التدبير الخاص الوحيد الذي لحظته النصوص اللبنانية في ما يتعلق بآلية إدارية مخصصة لتلقي الشكاوى المرتبطة بقطاع النقل البري هو تشكيل لجنة دائمة بقرار من وزير الداخلية تضم مهندسا اختصاصيا بمكانيك السيارات للبت في المراجعات المتعلقة برفض الدائرة المختصة تنظيم محاضر استلام أو محاضر كشف[٥٠١].

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الادعاء

في ترجمة لفقر التشريع اللبناني في مجال النصوص البيئية الخاصة بقطاع النقل البري، لم توضح النصوص أية إجراءات خاصة في مجال الادعاء المرتبط بالمخالفات والجرائم البيئية الناجمة عن هذا القطاع.

أمّا مخالفات قانون السير (التي تشمل في بعض جوانبها قضايا بيئية) فينظر فيها القضاة المنفردون في مراكز المحافظات التي ترتكب فيها المخالفات[٥٠٢].

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

في ما يتعلق بالمخالفات والعقوبات المرتبطة بالنقل البري، يعمل بأحكام قانون العقوبات، تاريخ ١٩٤٣/٣/١، بشكل عام، وقانون السير بشكل خاص[٥٠٣]، وذلك إضافة إلى العقوبات المنصوص عنها في قانون حماية البيئة[٥٠٤].

---

[٤٩٦] القانون ٤٤٨-٢٠٠٢ - الاجازة للحكومة شراء اليات عاملة على المازوت- المادة ١ (ملغى)

[٤٩٧] القانون ٤٥٣-٢٠٠٢ - تعديل الفقرة ب من المادة الثانية من القانون ٢٠٠١/٣٤١ المعدل بالقانون ٣٨٠-٢٠٠١، والغاء القانون ٤٤٨-٢٠٠٢- المادة ١

[٤٩٨] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته-التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٢

[٤٩٩] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته-التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٣

[٥٠٠] المرسوم ٩٠٨٣-٢٠٠٢ - تعديل بعض احكام المرسوم ٧٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٤ (منح حوافز لتجديد اسطول السيارات العمومية واعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الاوتوبيس الصغيرة) – المادة ٢

[٥٠١] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ١١٥

[٥٠٢] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٢٨٩

[٥٠٣] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٢٧٦

[٥٠٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة- المواد ٥٨ إلى ٦٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تتولى وزارة الداخلية والبلديات والشرطة البلدية ضبط المخالفات[٥٠٥]، وقد نص قانون السير على أن وزير الداخلية يحدد بقرار منه الحالات التي يجوز فيها إيقاف السيارة إدارياً عن السير، ويمكنه عند الاقتضاء -في ما يتعلق بالمعدات الكهربائية- أن يحتم وضع جهاز ضد الطفيليات تتوافر فيه شروط فنية معينة (دون توضيح المقصود تقنياً بالطفيليات)، وجهاز خاص في الدراجات الآلية للحدّ من ضوضائها[٥٠٦].

يقوم رجال قوى الأمن الداخلي ورجال الشرطة البلدية بضبط مخالفات قانون السير عامة، فيما يقوم موظفو مصلحة تسجيل السيارات والآليات المحلفون والمكلفون بقرار من وزير الداخلية والبلديات بتنظيم محاضر ضبط بالمخالفات ذات الطابع الميكانيكي ومخالفات الحمولة الزائدة[٥٠٧]. ويمكن لرجال قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية تنظيم مثل هذه المحاضر استنادا لصور فوتوغرافية تلتقطها آلات خاصة تعمل تلقائياً، وترفق نسخة المحضر الموجهة إلى المرجع القضائي المختص بالصورة المثبتة للمخالفة، إضافة إلى ما تقدم، يقوم رجال مفارز السير ودوريات قوى الأمن وأفراد الشرطة البلدية بضبط مخالفات قانون النظافة العامة (رمي النفايات من المركبات ...)[٥٠٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

يتولى مكتب تابع لقوى الأمن الداخلي -ينشأ إلى جانب مراكز مصلحة تسجيل السيارات والآليات- أعمال السجل العدلي لمخالفات السير الصادرة بها أحكام مبرمة وتنفيذ هذه الأحكام، على أن ترسل المحاكم المختصة إلى هذه المكاتب الأحكام المبرمة الصادرة بالمخالفات[٥٠٩].

تشمل المخالفات في قطاع النقل البري ذات الصلة بالآثار البيئية رمي النفايات وبقايا المأكولات من المركبات على الطرقات العامة وجوانبها[٥١٠] وطرح الأنقاض الخاصة بالسيارات[٥١١]، والحمولة الزائدة لجبالات الباطون (ممّا يؤدي إلى تطاير المواد)[٥١٢]، ومخالفة أنظمة سير الدراجات النارية –وتحديدا موضوع الضجيج[٥١٣]، واستعمال المنبهات الصوتية المحظورة[٥١٤]. ومع ذلك يستمر مالكو السيارات بالتخلي عن سياراتهم ورميها في الوديان وعلى جوانب الطرقات أو في الحقول، ويستمر ركاب السيارات في طرح النفايات على الطرقات العامة وجوانبها، ممّا يشير إلى ضعف شديد على مستوى التطبيق. أما في ما يعود إلى المخالفات المتعلقة بتلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل فتطرق إلى هذا الموضوع القانون ٢٠٠١/٣٤١، وبطريقة عامة وغير مباشرة، قانون حماية البيئة[٥١٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير البناء والبيئة، الضجيج، الهواء، والنفايات الصلبة).

شملت عقوبات مخالفات القانون ٢٠٠١-٣٤١ المتعلقة بتلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل عقوبات مالية تتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.، و/أو الحبس حتى شهرين، وسحب رخصة السوق مؤقتاً[٥١٦]. وفي ما يختص بالمركبات العاملة على المازوت تحديداً، تفرض غرامة تقدر بـــ ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل عند تجاوز انبعاثات هذه المركبات المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته[٥١٧].

---

[٥٠٥] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٢٨٤

[٥٠٦] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٧١

[٥٠٧] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير-المادة ٢٨٤

[٥٠٨] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤- المحافظة على النظافة العامة - المادة ٣٠

[٥٠٩] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٢٩٠

[٥١٠] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٢٧٧ – ب- والملحق – الجدول ٢

[٥١١] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤- المحافظة على النظافة العامة - المادة ٢١

[٥١٢] قرار وزير الداخلية والبلديات: القرار ٢٠٦٩/ب-١٩٩٥ - التحظير على سائقي جبالات الباطون تحميلها زيادة عن طاقتها – المادة ٢

[٥١٣] قرار وزير الداخلية والبلديات: القرار ١٢٤-٢٠٠٣ - قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية- المادة ١

[٥١٤] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٣٣

[٥١٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة- المواد ٥٨ إلى ٦٥

[٥١٦] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٦

[٥١٧] القانون ٣٦٨-١٩٩٤ وتعديلاته - السماح باستيراد واستعمال سيارات الشحن والاوتوبيس العاملة على المازوت – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات التي تتعلق بمخالفات السير ليست فقط عبارة عن غرامات مالية؛ فثمة عقوبات أخرى كعقوبة حجز المركبة على نفقة مالكها، وأحيانا الحبس بين أسبوعين وشهر لطرح أنقاض السيارات[٥١٨]، وإلغاء الترخيص بعمل الدراجات النارية[٥١٩]، ومصادرة التجهيزات الصوتية المحظورة[٥٢٠]. وحيث أن قانون السير لحظ تخصيص جزء من الغرامات للبلديات[٥٢١]، يمكن أن تشكل الغرامات المتعلقة بآثار قطاع النقل البيئية موارد للصندوق الوطني للبيئة الذي لحظه قانون حماية البيئة (٤٤٤ -٢٠٠٢) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

يبين الجدول التالي الجرائم والعقوبات في قطاع النقل ذات الصلة بالآثار البيئية (باستثناء ما جاء عليه قانون حماية البيئة – ٤٤٤-٢٠٠٢):

الجريمة	العقوبة	
	الحبس	الغرامة
رمي النفايات وبقايا المأكولات من المركبات على الطرق العامة وجوانبها[٥٢٢]	حتى شهر	بين ٧٥,٠٠٠ ل.ل و٢٠٠,٠٠٠ ل.ل
طرح الأنقاض الخاصة بالسيارات[٥٢٣]	حبس بين أسبوعين وشهر	
الحمولة الزائدة لجبالات الباطون (ما يؤدي إلى تطاير المواد)[٥٢٤]	١٠ ايام	من ٢٥,٠٠٠ الى ١٠,٠٠٠٠ ل.ل أو إحدى العقوبتين
مخالفة أنظمة سير الدراجات النارية وتحديداً موضوع الضجيج[٥٢٥]	سحب الترخيص ومصادرة التجهيزات الصوتية المحظورة	
استعمال المنبهات الصوتية المحظورة[٥٢٦]	حتى شهرين ومصادرة التجهيزات الصوتية المحظورة	من ١٢٥,٠٠٠ ل.ل. إلى ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل أو إحدى العقوبتين
الضجيج الناجم عن المحرك[٥٢٧]	حتى شهر	من ٧٥,٠٠٠ ل.ل. وحتى ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل أو إحدى العقوبتين
مخالفات قانون ٣٤١-٢٠٠١ المتعلقة بتلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل[٥٢٨]	حتى شهرين وسحب رخصة السوق	ما بين ٢٥٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠ ل.ل أو إحدى العقوبتين
تجاوز انبعاثات المركبات العاملة على المازوت المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته[٥٢٩]		٢٠٠,٠٠٠ ل.ل.

[٥١٨] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤- المحافظة على النظافة العامة- المادة ٢٢

[٥١٩] قرار وزير الداخلية والبلديات: القرار ١٢٤-٢٠٠٣ - قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية- المادة ١

[٥٢٠] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٣٣

[٥٢١] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته– قانون السير- المادة ٢٩٤

[٥٢٢] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير - المادة ٢٧٧ – ب- والملحق – الجدول

[٥٢٣] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤- المحافظة على النظافة العامة – المادتان ٢١ ، ٢٥

[٥٢٤] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير – المادة ٢٧٧

[٥٢٥] قرار وزير الداخلية والبلديات: القرار ١٢٤-٢٠٠٣- قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية – المادة ١

[٥٢٦] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير – المادتان ٣٣ و٢٧٧

[٥٢٧] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير – المواد ٧٠ و٢١٠ و٢٧٧

[٥٢٨] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته - التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٦

[٥٢٩] القانون ٣٦٨-١٩٩٤ وتعديلاته - السماح باستيراد واستعمال سيارات الشحن والاوتوبيس العاملة على المازوت- المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

الفصل الأول: الأبحاث والتنمية

أشارت اتفاقية تغير المناخ والمعاهدتان المتعلقتان بطبقة الأوزون إلى أهمية جمع المعلومات وتبادلها، وإجراء البحوث والدراسات، وتبادل التقنيات المساعدة بين الدول الأعضاء في مجال تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل[٥٣٠]،[٥٣١]. وتدعم هيئات دولية مانحة الدراسات المتعلقة بتغير المناخ كمرفق البيئة العالمي (Global Environment Facility) الذي يولي اهتماما لتعميم مفهوم النقل المستدام (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الهواء).

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

يتولى المجلس الأعلى للنقل البري (الذي لم تعقد له جلسات منذ أوائل التسعينات) وضع أسس تدريب الموظفين المكلفين بمراقبة السير وحالة السيارات ومختلف الآليات الميكانيكية، ويخضع هؤلاء لدورات تدريبية في معهد قوى الأمن الداخلي وفي مصلحة تسجيل السيارات والآليات، وتحدد مدة وشروط الدورات بقرار من وزير الداخلية [٥٣٢]. ولم يتّضح مدى تضمن هذه الدورات التدريبية مواد بيئية (مثل كيفية مراقبة انبعاثات ملوثات الهواء وغيرها من المؤشرات البيئية)، خاصة أن الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان (كاتفاقية تغير المناخ ومعاهدتي طبقة الأوزون) تشدد على أهمية التدريب المناسب للموظفين العلميين والتقنيين[٥٣٣]،[٥٣٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الهواء).

الجزء الثاني: قطاع النقل البحري

الباب الأول: التعاريف

عرفت النصوص، على سبيل المثال لا الحصر، بعض المصطلحات المتعلقة بالبنى التحتية مثل "المرافيء"[٥٣٥] وتصنيفها إلى فئتين بناء على منشآتها والأعمال التجارية فيها[٥٣٦]، وبعضاً آخر يتعلق بالمركبات مثل "السفن"[٥٣٧]،[٥٣٨]، و"السفن الصهاريج"[٥٣٩]، و"السفن الذرية"[٥٤٠].

واللافت أن النصوص عرفت بعض المصطلحات المتعلقة بالضغوط التي يحدثها النقل البحري فوضّحت فعل الطرح الذي عرّف بأنه "كل رمي أو نضوح المحروقات السائلة أو خليط من هذه المحروقات السائلة مهما كانت أسبابه ومواضيعه"[٥٤١]. كما عرّف نفس النص المحروقات السائلة (موضوع الاتفاقية) على أنها "البترول الخام والفيول أويل وزيت الديزل الثقيل وزيت التشحيم وهذا ما تعبّر عنه الصفة oily بالإنكليزية بنفس المعنى". وعرف الوقود الذري تحديداً "بكل مادة تمكّن من إنتاج الطاقة بواسطة انفعالات متواصلة الحلقات من الغبار الذري وتستعمل، أو هي معدّة للاستعمال، في سفينة ذرية"[٥٤٢].

---

[٥٣٠] القانون ٢٥٣-١٩٩٣ - الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهدتين متعلقتين بطبقة الأوزون

[٥٣١] القانون ٣٥٩-١٩٩٤ - الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥

[٥٣٢] المرسوم٥٥٤٠-١٩٦٦ وتعديلاته - إنشاء مجلس أعلى للنقل البري – المادتان ١ و٦

[٥٣٣] القانون ٢٥٣-١٩٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون

[٥٣٤] القانون ٣٥٩-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥

[٥٣٥] قرار وزير الأشغال العامة والنقل: القرار ٣١-١٩٦٦ وتعديله (القرار ١٩٦-١٩٨٠) - تصديق نظام المرافئ والموانئ اللبنانية- المادة ٢

[٥٣٦] قرار وزير الأشغال العامة والنقل ٣١-١٩٦٦ وتعديله (القرار ١٩٦-١٩٨٠) - تصديق نظام المرافئ والموانئ اللبنانية- المادة ٣

[٥٣٧] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة- الجزء الثاني١

[٥٣٨] قانون صادر في ١٩٤٧/٢/١٨ وتعديلاته - التجارة البحرية – المادة ١

[٥٣٩] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة- الجزء الثاني١

[٥٤٠] المرسوم ٩٢٢٨-١٩٧٤ - إجازة إبرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها- المادة ١ من الاتفاقية

[٥٤١] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة- الجزء الثاني١

[٥٤٢] المرسوم ٩٢٢٨-١٩٧٤ - اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها- المادة ١ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

لحماية مياه البحر من التلوث بالمحروقات، عرّفت اتفاقية بروكسل "المصالح المتلازمة" التي تشمل صحة الأهلين المجاورين ورفاه المنطقة المعنية بما فيه المحافظة على الثروات الحياتية البحرية والحيوانات والنباتات التي تعيش في البحار[٥٤٣].

على مستوى الأضرار، عرّفت الحوادث في البحر بـــ"أي التحام أو جنوح أو حادث ملاحة آخر أو أي حادث يطرأ على متن السفينة أو خارجها يسبّب أضراراً مادية أو يهدد مباشرة بالتسبب بأضرار مادية قد تتعرض له أية سفينة أو حمولتها"[٥٤٤]، وفي مثال محدد، عرّف الضرر الذري بأنه "كل وفاة أو ضرر يصيب الاشخاص وكل فقد ممتلكات أو ضرر يلحق بالممتلكات يكون ناتجاً أو مسبباً عن الخصائص الإشعاعية، أو عن امتزاج هذه الخصائص"[٥٤٥]. إلا أن النص لم يوضح ما إذا كان "الضرر" يشمل الآثار البيئية لا سيما على البيئة البحرية.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الطاقة والبيئة، والمياه والمياه المبتذلة).

الباب الثاني: تنظيم القطاع

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

من الواضح أن لوزارة الأشغال العامة والنقل الدور الأساس في تنظيم شؤون النقل البحري والإشراف عليها[٥٤٦]. ولكن، كما في قطاع النقل البري، كذلك في قطاع النقل البحري غابت أيّة إشارة واضحة إلى ضرورة إخضاع التخطيط والدراسات إلى تقييم بيئي، مع العلم أن وجود مركز علوم البحار التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية[٥٤٧]، وما له من دور في متابعة وتنفيذ وتمويل الدراسات العلمية المرتبطة بتلوث البيئة البحرية، يمكن أن يدعم الأبحاث في مجال تأثير قطاع النقل البحري على البيئة البحرية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

الفصل الثاني: المعايير والشروط

لحظت الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان ضرورة وضع تدابير وقواعد لمنع تلوث البحر من النقل البحري[٥٤٨]، إلا أن معظم النصوص المتعلقة بتنظيم النقل البحري ركزت في هذا الجانب على السلامة العامة في البحر[٥٤٩].

فبالنسبة للبنية التحتية (المرافئ والموانئ)، باستثناء القانون ٦٨-١٩٦٦ المتعلق بانضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة الذي أشار إلى ضرورة تزويد المرافئ بتجهيزات لاستيعاب رواسب وخليط المحروقات السائلة التي يمكن أن تفرغها السفن[٥٥٠]، غابت النصوص التشريعية التي تنظم عملية إنشاء واستثمار المرافئ كإدارة ومعالجة نفايات المرافئ الصلبة والسائلة (ballast water)، والمعايير المتعلقة بإنشاء المرفأ وبنيته التحتية الملائمة، بما يؤمن حماية البيئة البحرية.

أما في ما يعود للمركبات (السفن)، وللانبعاثات والملوثات التي تسببها، فبالرغم من أن التشريعات الدولية أولت الانبعاثات الناتجة عن النقل البحري اهتماما في نصوصها، لم تلحظ النصوص اللبنانية أية معايير أو شروط بيئية تختص بالملوثات أو الانبعاثات الناجمة عن حركة وتشغيل السفن، إن لجهة انبعاثات الهواء الناتجة عن تشغيل السفن والمركبات البحرية، أو لجهة تصريف وتسرب النفايات السائلة (المبتذلة ومياه الصابورة)، أو لجهة الضجيج الناجم عن حركتها.

---

[٥٤٣] المرسوم ٩٢٢٦-١٩٧٤ - اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في عرض البحر في حال حول حادث ادى او يؤدي الى تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة المعقود في بروكسل بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٩ – المادة ٢ من الاتفاقية

[٥٤٤] المرسوم ٩٢٢٦-١٩٧٤- اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في عرض البحر في حال حول حادث ادى او يؤدي الى تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة المعقودة في بروكسل بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٩ – المادة ٢ من الاتفاقية

[٥٤٥] المرسوم ٩٢٢٨-١٩٧٤- اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها- المادة ١ من الاتفاقية

[٥٤٦] القانون ٢١٤-١٩٩٢ – إحداث وزارة النقل- المادة ٢ (المعدل بموجب القانون ٢٠٠٠/٢٤٧ القاضي بإلغاء وزارة النقل وإلحاقها بوزارة الأشغال العامة)

[٥٤٧] القانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ – انشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية

[٥٤٨] القانون ١٣-١٩٨٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى الاتفاقية الدولية لتفادي تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة والى البروتوكول الخاص بهذه الاتفاقية

[٥٤٩] القانون ٦١-١٩٦٤ – اجازة انضمام لبنان الى الاتفاقيات البحرية الدولية.

[٥٥٠] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة- الجزء الثاني، المادة ٨-١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلى جانب المعايير البيئية المباشرة المرتبطة بانبعاثات مركبات قطاع النقل البحري، تلحظ تشريعات البلدان النامية نصوصاً تحدد المعايير والشروط لتنظيم حركة السفن وإدارة النفايات على متنها، وعملية صيانتها. وفي لبنان، اقتصر هذا النوع من النصوص على بعض الشروط والتدابير المحدودة التي تركز بشكل رئيسي على السلامة العامة أكثر منها على سلامة البيئة. وتشمل هذه التشريعات نصوصاً على مستوى تنظيم حركة سير السفن بشكل عام حماية للبيئتين الساحلية والبحرية[٥٥١]، والسفن الحاملة للمواد الخطرة بشكل خاص[٥٥٢،٥٥٣،٥٥٤] ، بالإضافة إلى تنظيم عملية نقل المحروقات السائلة والتدابير والشروط المتعلقة بهذا الموضوع[٥٥٥،٥٥٦]، نقل النفايات الخطرة[٥٥٧]، وحظر رمي النفايات[٥٥٨]، والملوثات[٥٥٩] من السفن. ويلاحظ أن معظم هذه النصوص قديمة (خاصة تلك المرتبطة بتنظيم النقل البحري للمواد الخطرة) ولم تحدّث النصوص المرعيّة الإجراء.

وعلى مستوى ناقلات المحروقات، وضعت اتفاقية تدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة[٥٦٠] شروطاً لجهة منع السفن الصهاريج من طرح المحروقات السائلة ضمن حدود مناطق معينة (تشمل منطقة البحر المتوسط)، والتشديد على ضرورة تزويد السفن التي تنطبق عليها الاتفاقية (باستثناء السفن الصهاريج التي تقل حمولتها القائمة عن ١٥٠ طن والسفن غير الصهاريج التي تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن) بتجهيزات تسمح بتلافي سيلان الفيول أويل أو زيت الديزل الثقيل، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتلافي أي تفريغ مخالف للاتفاق، بالإضافة إلى وجوب تدارك نقل مياه الصابورة في خزانات الوقود قدر الإمكان.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير الطاقة والبيئة، التفايات الصلبة، المياه والمياه المبتذلة، الهواء، والضجيج).

الفصل الثالث: التراخيص

لوحظ ضعف في النصوص القانونية المتعلقة بأنظمة الترخيص المرتبطة بالنقل البحري (المرافئ والسفن)، وقد افتقر المتوافر منها لشروط بيئية تلحظ كيفية إنشاء واستثمار مرافق ومركبات النقل البحري، بالرغم من أن البروتوكولين الملحقين باتفاقية برشلونة أوصيا بمعايير بيئية تؤخذ في الاعتبار خلال عملية الترخيص برمي النفايات من السفن[٥٦١]. ونتيجة لهذه الثغرة القانونية، لم تؤخذ الشؤون البيئية بعين الاعتبار في إنشاء موانئ ضمن برنامج وزارة الأشغال العامة والنقل إذ لم تطبق دراسات تقييم الأثر البيئي على أي من الموانئ؛ ولعل ذلك يعود إلى أن مفهوم تقييم الأثر البيئي لم يُشرع إلا مؤخراً (القانون ٤٤٤-٢٠٠٢). مادة وحيدة لحظها قرار تصديق نظام المرافئ والموانئ اللبنانية تناولت ضرورة أن يتعهد طالب الترخيص لنقل نفايات السفن بأنه يتقيد بنقل النفايات إلى خارج المرفأ وإلقائها في البحر على مسافة لا تقل عن ٣ أميال عموديا من مدخل المرفأ[٥٦٢]. إلا أن هذا النص القديم يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان والمتعلقة بحماية البحر من التلوث، ممّا يستلزم تعديله (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير المياه والمياه المبتذلة، النفايات الصلبة، والتشريعات الأفقية).

[٥٥١] بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الابيض المتوسط ١٩٨٦/٧/١- المادة ٧
[٥٥٢] قرار وزير الأشغال العامة والنقل: القرار ٣١-١٩٦٦ وتعديلاته- تصديق نظام المرافئ والموانئ اللبنانية- المواد ١٧ و١١٩ و١٢٠
[٥٥٣] المرسوم ٩٢٢٨-١٩٧٤- اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها
[٥٥٤] القانون ٦١-١٩٦٤ – اجازة انضمام لبنان الى الاتفاقيات البحرية الدولية
[٥٥٥] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة- الجزء الثاني- المادة ٩ ، والملحق أ
[٥٥٦] المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤ - تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان -البروبان) الملحق-٣-٤
[٥٥٧] القانون ٣٨٧-١٩٩٤ – الإجازة للحكومة إبرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها
[٥٥٨] القرار ٢٩٩/ل.ر.-١٩٣٦- نظام سطح ماء الطيارات في طرابلس- المادة ٩
[٥٥٩] المرسوم الاشتراعي ١٢٦-١٩٧٧ –إجازة انضمام لبنان إلى الاتفاقية المتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط والبروتوكولين الملحقين بها
[٥٦٠] القانون ٦٨-١٩٦٦- انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة- الجزء الثاني- المواد ٢ و٣ و٧
[٥٦١] المرسوم الاشتراعي ١٢٦-١٩٧٧ –إجازة انضمام لبنان إلى الاتفاقية المتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط والبروتوكولين الملحقين بها
[٥٦٢] قرار وزير الأشغال العامة والنقل: القرار ٣١-١٩٦٦ - تصديق نظام المرافئ والموانئ اللبنانية- المادتان ١٠٢ و١٠٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع: المراقبة

تتخذ المراقبة أهمية كبرى في تنفيذ المعايير والشروط والتدقيق في الالتزام بها. ولذلك ألزمت الاتفاقيات الدولية (اتفاقية تغير المناخ، ومعاهدتا الأوزون) الدول المنضمة إليها بوضع عمليات رصد منتظمة للضغوط أو الملوثات الناتجة عن قطاع النقل[٥٦٣]،[٥٦٤].

وفي هذا السياق، أسندت مهمة الرقابة على العمليات البحرية إلى أكثر من جهة. فعلى المديرية العامة للنقل البري والبحري، فرض الرقابة على مرافق النقل البحري (المرافئ والموانئ)[٥٦٥]، وتتولى دائرة الملاحة البحرية مراقبة العمليات البحرية داخل الموانئ وخارجها، وتنظيم أعمال شركات الملاحة البحرية ومراقبة أعمالها وفقا للمصلحة العامة[٥٦٦]. كما أوكلت المديرية العامة للنقل البري والبحري مهمة ضبط مخالفات السفن للقوانين والأنظمة البحرية[٥٦٧].

أما في ما يعود لوزارة الداخلية والبلديات، فقد لحظ تنظيم قوى الأمن الداخلي صلاحيات لجهاز أمني خاص معني بالشواطئ يسمى "مفارز الشواطئ" تشمل صلاحياته الإقليمية الساحل الممتد على طول حدود المنطقة الإقليمية المنشأة فيها المفرزة باستثناء حرم المرافئ والموانئ، وقد لحظت مهام آمر مفرزة الشواطئ تنفيذ القوانين والأنظمة البحرية من قبل السفن والمراكب المتواجدة في المياه الاقليمية، ومكافحة التلوث في البحر والتحرك السريع لمنع حدوثه[٥٦٨]. إلا أن النصوص لم توضح الأدوات والآليات الرقابية التي يمكن أن تستخدمها هذه المفارز للمراقبة والتطبيق؛ الأمر الذي - إلى جانب ضعف التجهيزات وقدرات الموارد البشرية لجهة مكافحة الآثار البيئية لمركبات النقل البحري- جعل هذا الجهاز غير فعال حالياً.

أمّا وزارة البيئة فقد أعطاها قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) صلاحيات في حماية البيئة البحرية من التلوث (الشواطئ، الموارد الطبيعية، المرافئ، والمياه الإقليمية) وذلك بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل والإدارات والجهات المختصة، وكلّفت وضع خطط إدارة وحماية الشواطئ[٥٦٩]، وقد منع القانون نفسه منعاً باتاً كل تصريف أو غمر أو حرق في المياه الإقليمية اللبنانية لكل مادة من شأنها الإضرار بالموارد الطبيعية البحرية أو إفساد نوعية المياه، على أن يحدد مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء (يقترحه وزيرا البيئة والأشغال العامة والنقل) لائحة بهذه المواد والتدابير اللازمة للوقاية من كل تلوث بحري ناتج عن سفن أو ناقلات بحرية[٥٧٠]. إلا أن هذه المراسيم التطبيقية لم تصدر بعد. بالإضافة إلى ذلك، أشار نص قديم إلى شروط صحية تتعلق بإدارة النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن الموانئ[٥٧١].

انضمّ لبنان إلى الدول التي يمكنها استعمال نظام المحطات الأرضية "إنمارسات" (نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية البحرية من خلال الأقمار الصناعية أو (International Maritime Satellite Organization) على متن السفن في حدود البحر الاقليمي والمرافئ[٥٧٢]) التي يمكن استعمالها بهدف مراقبة البيئة البحرية وحمايتها عبر التبليغ عن الحالات الطارئة والحوادث الكبرى، لكن يبقى من غير الواضح مدى استعمال لبنان لهذا الحق واستثماره في مراقبة البيئة البحرية فعلياً.

---

[٥٦٣] القانون ٢٥٣-١٩٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون- المادة ٢ من كل من المعاهدتين

[٥٦٤] القانون ٣٥٩-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥

[٥٦٥] المرسوم ١٦١١-١٩٧١ - تنظيم المديرية العامة للنقل البري والبحري- المادة ١

[٥٦٦] المرسوم ١٦١١-١٩٧١ - تنظيم المديرية العامة للنقل البري والبحري- المادة ٨

[٥٦٧] المرسوم ١٦١١-١٩٧١ - تنظيم المديرية العامة للنقل البري والبحري- المادة ٨

[٥٦٨] المرسوم ١١٥٧-١٩٩١ – تحديد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي- المواد ٤٨ و٦٣ و٨٢ و٩١

[٥٦٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٢٩

[٥٧٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادتان ٣٠ و٣٢

[٥٧١] القانون الصادر في ١٩٥٥/٨/١٠ – تطبيق النظام الصحي الدولي رقم ٢ وإلغاء الوثيقة الصحية (الحجر الصحي)- اللوائح الصحية الدولية المواد ١٤، ٢٩، ٦٣

[٥٧٢] القانون ٥٦٢-١٩٩٦ - الاجازة للحكومة الانضمام الى الاتفاق الدولي حول استعمال المحطات الارضية "انمارسات" على متن السفن في حدود البحر الاقليمي والمرافئ

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما على الصعيد الإقليمي، فقد ذكر التنسيق في مجال التفتيش وحماية البيئة والإبلاغ عن النفايات المنقولة بالبحر ضمن الاتفاقيات الثنائية بين لبنان ودول الأردن وسوريا[٥٧٣]، [٥٧٤].

الفصل الخامس: الأمور المالية

حددت وزارة النقل (حاليا الأشغال العامة والنقل) تعرفة أجور استلام ونقل نفايات السفن في مرفأ بيروت[٥٧٥]، ومرفأي طرابلس وصيدا وسائر المرافئ[٥٧٦].

الفصل السادس: تشغيل المشاريع وتأمين الصيانة

وفي ما يعود لأعمال الصيانة، أوكلت المديرية العامة للنقل البري والبحري مهمة إنشاء موانئ جدد وصيانة المنشآت الهندسية المدنية الحالية على الشاطئ اللبناني المشغولة من قبل الإدارة[٥٧٧].

الفصل السابع: إدارة الحالات الطارئة

بالرغم من الحوادث المتعددة -ذات الطابع البيئي- في مجال النقل البحري كتسرب بقع النفط، واحتراق البواخر، وغيرها، اقتصرت النصوص البيئية لقطاع النقل البحري على أحكام عامة في مجال إدارة الحالات الطارئة متعلقة تحديداً باتفاقية دولية قديمة نسبياً تتعلق بالتدخل في عرض البحر في حال حصول حادث أدّى أو يؤدي إلى تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة كما تناولت بالإجمال الأضرار في مجال السلامة العامة[٥٧٨]، مع عدم وضوح ما إذا كانت تشمل هذه "الأضرار" الأضرار البيئية. وتسجل نقطة إيجابية للمرسوم المتعلق بتحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع والتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة، الذي يشير، في فصله المتعلق بسلامة الملاحة والمحافظة على البيئة، إلى التدابير والتجهيزات اللازمة للحد من التسرب وانتشاره وكيفية وقفه، وعلى سبيل المثال أشار إلى تزويد زوارق الطوارئ المسؤولة عن رش وتوزيع المواد على البقع النفطية بكمية من المواد الكيميائية الخاصة والمقبولة من وزارة البيئة[٥٧٩].

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

لم يتبين من مراجعة النصوص المتعلقة بقطاع النقل البحري أية تدابير حول آليات إدارية لتلقي الشكاوى المرتبطة بهذا القطاع بكافة فروعه وكيفية معالجتها.

وعلى المستوى الدولي، ترتب الاتفاقيات الدولية على الأمم المتحدة مسؤوليات إدارية لحماية مياه البحر من التلوث بالمحروقات السائلة[٥٨٠].

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الادعاء

باستثناء أحكام قانون حماية البيئة رقم ٤٤٤-٢٠٠٢، لم تذكر التشريعات اللبنانية أية إجراءات خاصة في مجال الادعاء المرتبط بالمخالفات والجرائم البيئية الناجمة عن قطاع النقل البحري.

---

[٥٧٣] المرسوم ٦٠٧٧-٢٠٠١ - ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية – المادة ٥

[٥٧٤] القانون ٦٧٥-١٩٩٨ – الإجازة للحكومة ابرام اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين لبنان والأردن- المادة ١ من المعاهدة

[٥٧٥] قرار وزير النقل ٨٨/ن-١٩٩٧ –تحديد تعرفة أجور استلام ونقل نفايات السفن في مرفأ بيروت

[٥٧٦] قرار وزير النقل ٣٣/ن-١٩٩٨ – تحديد تعرفة أجور استلام ونقل نفايات السفن في مرفأي طرابلس وصيدا وسائر المرافئ

[٥٧٧] المرسوم ١٦١١-١٩٧١ - تنظيم المديرية العامة للنقل البري والبحري- المادة ٦

[٥٧٨] المرسوم ٩٢٢٦-١٩٧٤- اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في عرض البحر في حال حصول حادث ادى أو يؤدي إلى تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة

[٥٧٩] المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤ وتعديلاته- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع والتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة – الجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم بند ٤/٣

[٥٨٠] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة- الجزء الثاني من الاتفاق-المادة ١٨، بند ١- أ

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

على المستوى الدولي، أشارت اتفاقية تدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة إلى أن كافة النزاعات التي تنشأ بين الحكومات المتعاقدة بصدد تفسير أو تطبيق الاتفاق والتي لا يمكن حلها بطرق المفاوضات، ترفع، بناء على طلب أحد الفرقاء إلى المحكمة الدولية، ما لم يتفق الفرقاء المعنيون على عرضها على التحكيم[٥٨١].

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

على الصعيد الوطني تتولى مفارز الشواطئ في قوى الأمن الداخلي مهام مراقبة وتطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة البحرية[٥٨٢] إلا أن النصوص لم توضح تفاصيل وأصول المخالفات والعقوبات المتعلقة بالنقل البحري.

على المستوى الدولي، يخضع لبنان لأحكام الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها حول تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة[٥٨٣] (والتي لا تقتصر فقط على قطاع النقل)، واتفاقية تحديد مسؤولية مالكي السفن البحرية فيما خص الأضرار المادية والجسدية التي قد تتسبب بها من جراء الحوادث[٥٨٤] ، إلا أن هذه الاتفاقية لا توضح مدى شمول الأضرار المادية المذكورة الأضرار البيئية.

القسم الثالث: الاجتهادات

كان لوزارة البيئة دور هام في قضية الباخرة أتوس التي تسببت بتسرب نفطي في المياه الإقليمية اللبنانية عام ١٩٩٣، فقد فرضت المادة ٢٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٥١-١٩٨٣ (تنظيم وزارة العدل) على الإدارات العامة التابعة للدولة أخذ موافقة رئيس هيئة القضايا في وزارة العدل ومدير عام وزارة العدل على المصالحات التي تتناول دعاوى عالقة أمام المحكمة. ولهذا السبب توجهت وزارة البيئة إلى رئيس هيئة القضايا وإلى المدير العام سنة ١٩٩٣ مدعية على المسؤولين عن الباخرة آتوس التي تسببت في تلوث البحر والشاطئ، وبعد ٧ سنوات من الإجراءات القضائية تمت المصالحة على مبلغ ٣٥ مليون ليرة لبنانية.

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

الفصل الأول: الأبحاث والتنمية

أشارت الاتفاقيات الدولية والثنائية التي أبرمها لبنان في مجال النقل البحري والبيئة البحرية إلى أهمية القيام بالأبحاث والدراسات الرامية لمكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية، وتبادل الخبرات والوثائق في هذا المجال[٥٨٥]، [٥٨٦]، [٥٨٧]، [٥٨٨]، إلا أن هذه النصوص تبقى غارقة في العموميات دون أي توضيح أو تفصيل (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

أنشئ في لبنان بموجب المرسوم ١٣٨٢-١٩٧٨ المعهد الفني العالي للعلوم البحرية الذي يتولى إعداد وتدريب اللبنانيين والأجانب في مختلف فروع النقل البحري والملاحة البحرية التي تشمل الوقاية من تلويث مياه البحر والشواطئ وسائر الاختصاصات تتضمّنها العلوم البحرية، وتوضع مناهج المعهد الدراسية وفقا للأصول المتبعة في المعاهد والمدارس الفنية العالية، مع مراعاة التوصيات والمقررات العائدة للمناهج الصادرة عن المنظمات الدولية التي يكون لبنان منضما إليها في مجال الاعداد والتدريب في حقل العلوم البحرية[٥٨٩].

---

[٥٨١] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة - الجزء الثاني من الاتفاق- المادة ١٣

[٥٨٢] المرسوم ١١٥٧-١٩٩١ – تحديد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي – المادة ٦٣

[٥٨٣] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة - الجزء الثاني من الاتفاق- المادة ٦

[٥٨٤] القانون ٢٩٤-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة الانضمام الى الاتفاقية الدولية لتحديد مسؤولية مالكي السفن البحرية والبروتوكول الملحق بها

[٥٨٥] القانون ٦٨-١٩٦٦ - انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة – الجزء الأول من الاتفاق

[٥٨٦] القانون ١١٤-١٩٩٩ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاق الملاحة البحرية التجارية بين لبنان وسوريا – المادة ١ من الاتفاق

[٥٨٧] المرسوم ٦٠٧٧-٢٠٠١ - ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية – المادة ٥ من مذكرة التفاهم والتعاون

[٥٨٨] القانون ٦٧٥-١٩٩٨ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين لبنان والأردن- المادة ١ من الاتفاقية

[٥٨٩] المرسوم ١٣٨٢-١٩٧٨ - انشاء المعهد الفني العالي للعلوم البحرية – المادتان ٢ و٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولكن ما مدى نجاح هذا المعهد إن كان قائما؟ وما مستوى تدريس المواد البيئية فيه؟ وهل صدرت القرارات التطبيقية اللازمة عن وزير التعليم المهني والتقني بالتنسيق مع وزارة الاشغال العامة والنقل التي أشارت اليها المادة ٩ من المرسوم؟

ويجب ذكر معهد علوم البحار والصيد في البترون الذي أحدثته وزارة الزراعة[٥٩٠]، ومركز الإعداد والتدريب البحري الذي تشرف عليه المديرية العامة للنقل البري والبحري[٥٩١] الذي لم تحدد النصوص مهامه أو آلية عمله ومواضيعه التدريبية.

وعلى المستوى الدولي، انضم لبنان إلى الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات وأعمال النوبات للعاملين في البحر[٥٩٢]، لكن من غير المعروف مدى تطبيق هذه الاتفاقية وما إذا كان التدريب –في حال وجد- يشمل مواد بيئية.

الجزء الثالث: قطاع النقل الجوي

الباب الأول: التعاريف

كما بالنسبة لقطاع النقل البري، كذلك لقطاع النقل الجوي، إقتصرت المصطلحات التي تم تحديدها على ما يتعلّق بالبنى التحتية أو المركبات، على سبيل المثال لا الحصر مصطلح "الطائرات"[٥٩٣]، كما عرفت الميناء الجوي[٥٩٤] دون التطرق إلى الضغوط التي يحدثها هذا القطاع الحيويّ.

الباب الثاني: تنظيم القطاع

<u>الفصل الأول: المعايير والشروط</u>

في ما يعود للبنى التحتية (المطارات)، ركزت النصوص المتعلقة بالمرافق في النقل الجوي على حقوق الارتفاق بهدف تأمين سلامة الملاحة الجوية[٥٩٥]، [٥٩٦]. وبالرغم من أن الغاية من هذه النصوص هي السلامة العامة وسلامة الملاحة، إلا أنها تحمل بشكل غير مباشر منحى بيئيا لجهة الابتعاد عن المناطق السكنية وبالتالي التخفيف من مشكلة الضجيج الناتج عن حركة الملاحة الجوية. وقد لحظ نص واحد عملية تخزين ونقل وتصريف النفايات الصلبة والسائلة وغيرها من المواد المضرة للصحة الناتجة عن الموانئ الجوية بما يضمن الصحة العامة[٥٩٧]، لكن لم تتناول التشريعات أية تدابير أو شروط تنظيمية للمنشآت الهامة كخزانات الوقود الأرضية.

أما بالنسبة للمركبات، فقد غابت عن التشريعات اللبنانية أية معايير أو شروط بيئية تختص بالآليات الجوية (الطائرات)، أو بالانبعاثات والملوثات الناتجة عن النقل الجوي، ولم توضع أية شروط تنظم الإدارة البيئية لحركة النقل الجوي لجهة معايير إدارة النفايات الصلبة والسائلة، وكيفية الصيانة ومقاييس الوقود المستعمل.

---

[٥٩٠] القرار ١٩٩٧-٣٨١ – قرار وزير الزراعة المتعلق ببرنامج نشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون

[٥٩١] المرسوم ١٩٧١-١٦١١ - تنظيم المديرية العامة للنقل البري والبحري- المادة ٤

[٥٩٢] المرسوم ١٩٨٣-٩٣٠ – مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ٨٣/٩٣٠ - الاجازة للحكومة تصديق الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب واصدار الشهادات واعمال النوبات للعاملين في البحر، المعقودة في لندن بتاريخ ١٩٧٨/٧/٧

[٥٩٣] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/١١ – قانون الطيران – المادة ٣

[٥٩٤] القانون الصادر في ١٩٥٥/٨/١٠ – تطبيق النظام الصحي الدولي رقم ٢ وإلغاء الوثيقة الصحية (الحجر الصحي)- اللوائح الصحية الدولية - المادة ١

[٥٩٥] القانون ١٩٦٦-٧٠ -فرض حقوق ارتفاق لتامين سلامة الملاحة الجوية

[٥٩٦] المرسوم ١٩٧٣-٤٨٠٧ -تحديد حقوق الارتفاق لتامين سلامة الملاحة الجوية فيما يعود لمطار بيروت الدولي

[٥٩٧] القانون الصادر في ١٩٥٥/٨/١٠ – تطبيق النظام الصحي الدولي رقم ٢ وإلغاء الوثيقة الصحية (الحجر الصحي)- اللوائح الصحية الدولية - المادتان ١٤ و٦٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: التراخيص

افتقرت النصوص التشريعية للترخيص في النقل الجوي إلى أية شروط بيئية إن لجهة إنشاء المرافق الحيوية (المطارات)، أو إنشاء شركات الطيران الجوي وتشغيلها، باستثناء دراسات تقييم الأثر البيئي التي نص عليها القانون ٤٤٤-٢٠٠٢.

الفصل الثالث: المراقبة

بعد أن تولت المديرية العامة للطيران المدني في وزارة الأشغال العامة والنقل الإشراف على النقل الجوي وسلامة الملاحة الجوية لجهة المرافق والبنى التحتية والطائرات[٥٩٨]، ألغيت هذه المديرية مؤخرا وأنشئت "الهيئة العامة للطيران المدني" كمؤسسة عامة تخضع لوصاية وزارة الأشغال العامة والنقل وأسند إليها التنظيم والرقابة والإدارة والاستثمار في جميع القطاعات المتعلقة بالطيران المدني والمطارات المدنية على أسس فنية واقتصادية سليمة[٥٩٩] إلا أن النص غيّب الأسس البيئية، كما أن المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بالهيكلية التنظيمية للهيئة والذي يلحظ مديرية للبيئة والأرصاد الجوية لم يصدر بعد.

تم إشراك الأجهزة الأمنية - قوى الأمن الداخلي والأمن العام والمفارز الجمركية وحرس وإطفائية المطار العاملة في مطار بيروت الدولي[٦٠٠]- في مراقبة وحراسة مرافق النقل الجوي. إلا أن نصاً قديماً أعطى صلاحيات الترخيص للعمل بالنقل الجوي لوزارة الأشغال العامة بعد موافقة وزارة الدفاع الوطني - السلطة العسكرية العليا[٦٠١] ولم يُلغَ هذا النص ولم يستبدل بنصوص أخرى. ومن الواضح أن المراقبة المشار إليها لا تشمل المراقبة البيئية.

الفصل الرابع: إدارة الحالات الطارئة

لم تأت التشريعات اللبنانية في قطاع النقل الجوي على ذكر أية تدابير تنظم إدارة الحالات الطارئة المرتبطة بحوادث النقل الجوي وأبعادها البيئية.

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

لم تبين النصوص التشريعية أية آليات إدارية لتلقي الشكاوى المرتبطة بقطاع النقل الجوي بكافة فروعه وكيفية معالجتها.

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الادعاء

لم توضح التشريعات أية إجراءات خاصة في مجال الادعاء المرتبط بالمخالفات والجرائم البيئية الناجمة عن قطاع النقل الجوي.

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

تماشياً مع غياب التشريعات البيئية التي تتناول قطاع النقل الجوي، واقتصارها على نصوص تمس البيئة بشكل غير مباشر من خلال فرض حقوق ارتفاق لتأمين سلامة الملاحة الجوّية، اقتصرت العقوبات والغرامات في مجال النقل الجوي على تطبيق أنظمة حقوق الارتفاق المذكورة[٦٠٢].

---

[٥٩٨] المرسوم ١٦١٠-١٩٧١ وتعديلاته- تنظيم المديرية العامة للطيران المدني- المادة ١

[٥٩٩] القانون ٤٨١-٢٠٠٢ وتعديلاته – إدارة قطاع الطيران المدني – المادة ٢، ٤، ١٥،١٧، ٢٤

[٦٠٠] المرسوم ١٥٤٠-١٩٧٨ – انشاء الجهاز الخاص للدفاع عن مطار بيروت الدولي وحفظ الأمن فيه – المادة ٢

[٦٠١] المرسوم ١٥٦٤٨-١٩٧٠ - تنظيم العمل والنقل الجوي في لبنان- المادة ١

[٦٠٢] القانون ٧٠-١٩٦٦ - فرض حقوق ارتفاق لتامين سلامة الملاحة الجوية –المادة ٢٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

لم تلحظ التشريعات اللبنانية أية إشارة إلى وسيلة قد تساعد في تطوير قطاع النقل الجوي لجهة الحد من الضغوط البيئية التي يمكن أن يحدثها (إن كانت وسيلة متعلقة بتشجيع الأبحاث والتنمية أو وسيلة متعلقة بالتدريب وتقوية القدرات).

الجزء الرابع: الوقود

من شأن هذا الجزء توضيح بعض النقاط المتعلقة بمعايير الوقود التي يستخدمها قطاع النقل (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الطاقة والبيئة). مع التذكير بأن وزارة الطاقة والمياه –مديرية النفط- هي التي تتولى حالياً مهام التنظيم والرقابة على استيراد المحروقات وعملية نقل المحروقات المسيلة (غاز البوتان – البروبان)[٦٠٣]، وفي هذا الإطار أشارت النصوص إلى ضرورة إجراء فحوص دورية سنوية للخطوط /المركبات التي تنقل المحروقات المسيلة، والعمل على صيانتها[٦٠٤]، إلا أن ضعف القدرات المحلية في مجال التجهيزات والموارد البشرية الكفوءة يجعل هذا العمل عسيراً.

ذكرت التشريعات المتعلقة بقطاع النقل في بعض جوانبها معايير وشروطاً تتعلق بمنع استخدام أنواع محددة من الوقود، كحظر استخدام المازوت في بعض سيارات الشحن وسيارات الأوتوبيس[٦٠٥]، ومنع استخدام البنزين المحتوي على الرصاص في المركبات الآلية كافة اعتبارا من ٢٠٠١/٧/١[٦٠٦]، إلا أن تنفيذ هذا الحظر لم يتم قبل صيف العام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى ذلك، وردت في النصوص احكام تتعلق بنوعية الوقود المسموح استعماله وتحديدا مادة المازوت للمركبات الآلية بحيث لا تتعدى كمية الكبريت فيه ٥%، وأن تكون مادة المازوت خالية من الرصاص ولا تحتوي على أي نسبة من المياه ولا يكون فيها أثر لأي ترسبات[٦٠٧]. إلا أن النصوص المتوافرة غير كافية، ويلاحظ غياب ذكر الغاز كوقود في مركبات النقل البري بالرغم من إيلائه اهتماما كبيرا في بلدان أخرى كبديل أنظف للبنزين والديزل.

وحدد المرسوم ٨٤٤٢-٢٠٠٢ مواصفات البنزين ٩٢ و٩٥ و٩٨ أوكتان من دون رصاص والديزل أويل (المازوت) لاستخدامها في المركبات الآلية[٦٠٨]، وذلك تطبيقا للقانون ٣٤١-٢٠٠١ الذي أشار إلى أن مواصفات الوقود المقبولة الاستخدام في المركبات الآلية في القطاع البري تحدد بمرسوم يصدر بناءً على اقتراح وزراء البيئة والطاقة والمياه والصناعة[٦٠٩]، ويبرز في هذا النص تغييب لدور المؤسسة الوطنية للمواصفات والمقاييس كجهة مرجعية في وضع المواصفات في لبنان. ولكن يطرح هنا السؤال عن مدى تطبيق ومراقبة تنفيذ هذه المواصفات فعليا، وعن توفر التجهيزات والموارد البشرية القادرة على مراقبة التطبيق.

الخلاصة

إن مراجعة النصوص البيئية التي تنظم قطاع النقل من حيث ضغوطه على البيئة (ملوثات الهواء، الضجيج، النفايات السائلة، تدهور التربة، الخ.) تشير إلى ثغرات أساسية أهمها أن معظم القوانين اللبنانية في قطاع النقل قديمة وغير معاصرة، مما يجعلها لا تواكب التشريعات البيئية الحديثة (مثلاً: التقييم البيئي الاستراتيجي). ولعل ضعف الإدارة والتخطيط يبرزان في سوء إدارة قطاع النقل المشترك الذي من شأنه تنظيم المساهمة في تخفيف حدة الانبعاثات لا سيما في المدن الكبرى.

---

[٦٠٣] المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤ - تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع والتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان -البروبان)- المادتان ٤ و٥

[٦٠٤] المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤ - بتحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع والتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة – الملحق- بند ٣/ ٤

[٦٠٥] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا–المادة ٢

[٦٠٦] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا–المادة ٣

[٦٠٧] المرسوم ٦٦٠٣-١٩٩٥ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات اوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته- المادة ٢

[٦٠٨] المرسوم ٨٤٤٢-٢٠٠٢ - يتعلق بمواصفات البنزين ٩٢ و ٩٥ و ٩٨ اوكتان من دون رصاص والديزل اويل (المازوت) لاستخدامها في المركبات الآلية

[٦٠٩] القانون٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته - التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا–المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما يلاحظ أن تشريعات قطاع النقل ذات الصلة بالمواضيع البيئية ركزت على قطاع النقل البري بشكل رئيسي، فيما تعتبر النصوص المتعلقة بقطاعي النقل البحري والجوي قليلة وضعيفة. إلا أنه يبرز إقبال عام على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المرتبطة بقطاع النقل (وخاصة النقل البحري) لا يواكبه اهتمام بوضع آليات تطبيقية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، لذلك يلاحظ إبرام لبنان أو انضمامه إلى عدة اتفاقيات دولية، دون أن يكون هناك نصوص تطبيقية تحدد تفاصيل تطبيق هذه الاتفاقيات.

لوحظ ضعف في بعض التعريفات والمفردات من الناحية التقنية، كتحديد الانبعاثات الناتجة عن العوادم (مثال: الدخان السام)، ونقص في الجداول التقنية التي تحدد المعايير البيئية للانبعاثات والملوثات (الغازية والسائلة والضجيج).

في الجانب الإداري، من الواضح أن التنسيق بين الإدارات المعنية (وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة البيئة والسلطات المحلية) في مجال التخطيط، والتشريع، والتنفيذ والمراقبة يمكن أن يكون أفضل. وذلك بالرغم من وجود مجلس أعلى للنقل البري، إلا أنه يبقى غير واضح ما إذا كان لا يزال قائما، ولم تظهر فعاليته كمحور للتنسيق خاصة وأنه أنشئ قبل إحداث وزارة البيئة، ولم يعدّل لضمها بين أعضائه، علماً أن لوزارة البيئة دوراً تنسيقيا أساسياً في ما يعود للقضايا المتعلقة بالشؤون البيئية، إذ أشار المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ إلى التنسيق في معالجة القضايا المتعلقة بأكثر من وزارة أو مرجع -بموجب النصوص المرعية الإجراء- وضرورة تحديد أصول معالجة هذه القضايا بقرار مشترك يصدر عن وزير البيئة والوزير المعني بشكل يؤمن التنسيق والتكامل في التنفيذ[٦١٠].

في الجانب المالي، غابت في معظم النصوص الحوافز البيئية المتعلقة بدعم الوسائل الصديقة للبيئة في قطاع النقل (البنى التحتية، والمركبات)، باستثناء محاولات خجولة لدعم البنزين الخالي من الرصاص (والذي أدى ارتفاع أسعار البنزين بالعموم إلى إضعافها)، ووضع بعض الشروط التحفيزية على استيراد وتسجيل السيارات الحديثة. إلا أن هذه المحاولات تبقى غير كافية عندما توضع في إطار واقع قطاع النقل بالإجمال وما يحتاج إليه من خطوات إصلاحية جذرية. ولعل الغائب الأكبر هو موضوع التأمين ضد الحوادث البيئية خاصة في ظل إقرار مبدأ "الملوث يدفع" في القانون ٤٤٤-٢٠٠٢.

في الجانب التطبيقي، تبقى الثغرة الأكبر غياب المراسيم التطبيقية لمعظم المبادئ التي نصت عليها القوانين اللبنانية، خاصة في ما يعود لتقييم الأثر البيئي للمشاريع والشروط البيئية التي تنظم تأثير قطاع النقل على البيئة (الانبعاثات والملوثات، وإدارة نفايات النقل من زيوت وإطارات مستعملة، وشروط إنشاء المرافق والبنى التحتية في قطاع النقل). إلى جانب النقص في المراسيم التطبيقية، يحول دون تطبيق النصوص القانونية معاناة الإدارات المختصة (كوزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الأشغال العامة والنقل) من نقص في الموارد البشرية القادرة والتجهيزات اللازمة لتطبيق القانون لجهة آليات المراقبة (الفحص والتفتيش)، وضبط المخالفات، بالإضافة إلى النقص في عدد المختصّين بالبيئة في مجالات التخطيط . ولعل ضعف الوعي من قبل صانعي القرار يساهم في إضعاف تطبيق العديد من القوانين –لا سيما البيئي منها.

وأخيراً على مستوى القضاء، لم يتبين وجود إجراءات قضائية خاصة بحالات تعدي قطاع النقل على البيئة، ولعل ذلك مؤشر لنقص في التشريعات البيئية في قطاع النقل، وبالتالي ضعف الخبرة القانونية اللبنانية في هذا الإطار.

[٦١٠] المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها-المادة ٢٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

تعتبر الطاقة من أهم دلائل التطور التكنولوجي الذي طبع القرن العشرين، وهي من أقوى المحفزات التي جعلت العالم في هذا القرن يخطو خطى جبارة باتجاه التقدم العلمي والتقني. فكانت مصادر الطاقة (لا سيما الكهربائية منها) للإنسان المعاصر بمثابة النار والحجر لإنسان العصور الأولى، تعطيه بعداً إنسانيا يجعله يسبق غيره من الكائنات الحية الدابة بأشواط، فهي كالنار التي أنارت له لياليه وأدفأته وأطعمته، وكالحجر ضاعفت من قواه البدنية وشغلت معداته وتجهيزاته، وأعطته تفوقاً على الطبيعة وعلى عناصرها وعلى قوانينها. وطارت الطاقة بالحديد والإنسان في الجو، وأوصلته إلى الفضاء وإلى القمر وإلى المريخ، ونقلت أفكاره عبر الحدود وعبر المسافات وعبر الزمن.

وإذا كان اكتشاف مصادر الطاقة قد مكّن الإنسان من القبض على زمام التطور وقضى على الجهل، فقد أغرقه أيضاً في نزاعات مسلحة وحروب وقتل ودمار ليتمكن من الإمساك بهذه المصادر، مستعملاً الطاقة ذاتها لتكون الداء والدواء.

ويرتبط موضوع الطاقة بالبيئة ارتباطا وثيقا. فقد جهد الإنسان في سبيل توليد الطاقة واستخدامها، فيما ارتفعت وتيرة استهلاك الطاقة مع تطور الحياة، وطغيان الأنماط الاستهلاكية، لكنه نسي أن مصادر الطاقة الأحفورية التي يستعملها تُستنفد، وأن الاستثمار فيها هو استثمار في مستقبل الأرض والحياة عليها. ونتيجة للإسراف في استهلاك الطاقة والضغط على مصادرها برزت عدة مشاكل ذات طابع عالمي كتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة، وذوبان الجليد، والأمطار الحمضية. كما عانى البشر في بعض المناطق من مشاكل صحية ناتجة عن تلوث الهواء بالانبعاثات المتولدة من حرق مصادر الطاقة (غمامة لندن - London Smog).

تداركا للأخطار المحدقة، اجتمعت الدول في قمتي ريو دي جانيرو (١٩٩٢)، وجوهانسبرغ (٢٠٠٢)، وبينهما في العديد من المناسبات ككيوتو وغيرها. وتدارست الأخطار الناجمة عن التطور التكنولوجي، ووضعت مؤشرات، وحققت القليل من الأهداف، وخرجت بالعديد من التناقضات والخلافات.

وبالرغم من أن لبنان لا يندرج بين كبار منتجي ومستخدمي الطاقة، إلا أن اعتماده على الغير في الحصول على مصادر الطاقة، وبالتالي في تأمين حاجته الاستهلاكية يحتم على أصحاب القرار فيه النظر بجدية إلى موضوع الطاقة والبيئة من المنظار المحلي لتحفيز ترشيد استهلاك الطاقة في مختلف الاستخدامات، إلى جانب ضرورة الاتجاه نحو تخضير قطاع الطاقة بوضع مواصفات متطورة للوقود، وللآليات العاملة عليه.

يأتي هذا التقرير ليضع النقاط على الحروف في هذا المجال، فيُظهر ما تحتويه النصوص القانونية اللبنانية حول العلاقة بين قطاع الطاقة والبيئة، مميزا بين مصادر الطاقة، وعمليات إنتاجها، ومبيناً النواقص على ضوء ما وصلت إليه التشريعات والنصوص التنظيمية الأجنبية وعلى ضوء الممارسات اليومية وحسن تطبيق القانون.

الجزء الأول: التعريف

تستخدم النصوص القانونية عبارات تحمل معان مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان. وغالباً ما يكون المقصود بالعبارة المستعملة معنى محدداً استقاه المشرع إما من المعنى العلمي للعبارة أو من معناها الشائع أو من معناها اللغوي. ولتحديد المقصود من العبارات المستخدمة تعمد، أو يفترض أن تعمد، النصوص إلى وضع تعريف للمعنى المقصود في النص منعاً لسوء استيعاب المقصود، وتفادي الاستنتاجات، وضبط الاجتهادات في تفسير المصطلحات. بيد أنه وبمراجعة النصوص المتعلقة بقطاع الطاقة يتبين شبه غياب للتعاريف وخاصة تلك العائدة إلى العبارات العلمية في مجالي الطاقة المتجددة والطاقة غير المتجددة وبدائل الفيول.

الباب الأول: الطاقة المتجددة

تشمل الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الحرارية، الطاقة النووية والطاقة الذرية وغيرها من أنواع الطاقة التي تتجدد تلقائياً دون أن يكون لاستخدامها أي أثر سلبي على استدامة المورد.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإذا كانت هذه التعاريف العلمية من المصطلحات الجديدة نسبياً، فإنه يتعذر على أي كان أن يفهم المقصود من استخدامها في النص دون وجود تعريف لها. وإذا كان القانون اللبناني لم يعرّف مفهوم "الطاقة المتجددة" لغاية اليوم فالسبب يعود إلى عدم لحظ هذه الطاقة وإيلائها الأهمية المطلوبة في التخطيط في مجال إدارة الطاقة كما سوف يتبين لاحقا.

ويقتصر التعريف بنوع أو اثنين من مصادر الطاقة المتجددة في بعض الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي انضم إليها لبنان. فاتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، على سبيل المثال، عرّفت "الوقود النووي" على أنه أية مادة قادرة على توليد الطاقة بانشطار نووي متسلسل ذاتي؛ وعرفت بـــ "النواتج أو النفايات المشعة" على أنها أية مادة مشعة تنتج من عمليات إنتاج أو استخدام وقود نووي أو أية مادة تصير مشعة من جراء تعرضها للإشعاعات التي تنبعث من تلك العمليات، دون أن يتضمن هذا التعبير النظائر المشعة التي بلغت مرحلة الصنع النهائي لجعلها صالحة للاستعمال في أي غرض علمي أو طبي أو زراعي أو تجاري أو صناعي.

وعُرّفت "المواد النووية" على أنها وقود نووي، خلاف اليورانيوم الطبيعي واليورانيوم المستنفذ، قادر على أن يولّد الطاقة وحده، أو مع مواد أخرى، بانشطار نووي متسلسل ذاتي خارج المفاعل النووي، "المفاعل النووي" على أنه أية بنية تحتوي على وقود نووي مرتب على نحو يتسنى معه أن يحدث داخلها انشطار نووي متسلسل ذاتي، دون حاجة إلى مصدر نيوترونات إضافي[٦١١].

وعرّفت الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية "المنشأة النووية"[٦١٢] على أنها كل منشأة تقام لإنتاج الطاقة أو تعدّ لإستعمال محرك نفاث ذري كمصدر للطاقة. كما عرفت الاتفاقية "الحبابات" أو "النفايات الاشعاعية" على أنها كل مادة، بما فيها الوقود الذري، تصبح إيجابية بفعل الإشعاع النيتروني من جراء استعمال وقود ذري. والتعاريف هذه إنما تتعلق بالسفن الذرية فقط (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري النقل والبيئة والنفايات الصلبة).

في ما عدا ذلك، لم تُلحظ أية تعاريف عائدة للطاقة المتجددة، علماً أن قرارا صادرا عن وزير البيئة، يتعلق بالشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحطات السائلة، قد أتى على ذكر الطاقة الشمسية كأحد الشروط البيئية الاختيارية[٦١٣].

وبالنسبة إلى الطاقة الكهربائية المائية، فقد تناولها القانون من زاوية إعطاء وتوزيع الامتيازات الدولية المتعلقة باستخدامها فقط دون التطرق إلى تعريف هذا النوع من الطاقة المتجددة[٦١٤].

الباب الثاني: الطاقة غير المتجددة

يقصد بالمعنى العلمي لـــ "الطاقة غير المتجددة" الطاقة التي تستنفذ من مخزون محدد الكمية، وهي غالباً ما تأتي نتيجة حرق مواد أولية. وتقسم المواد الأولية التي تُنتج الطاقة غير المتجددة وفق نوعها الفيزيائي إلى ثلاث فئات/مصادر للطاقة، إما من المحروقات الصلبة، أو من المحروقات السائلة، أو من المحروقات الغازية.

ولم يتبين وجود أي تعريف قانوني لهذا النوع من مصادر الطاقة في النصوص اللبنانية، أو أي تحديد لأصنافها. وقد وردت عبارات مجتزأة وغير معرّف بها كالبنزين والبترول والمازوت والفحم الحجري دون تحديد ماهيتها.

[٦١١] القانون ٥٦٥- ١٩٩٦- الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية- المادة ١ من الإتفاقية
[٦١٢] المرسوم ٩٢٢٨- ١٩٧٤- اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها- المادة ١ من الإتفاقية
[٦١٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ – ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢
[٦١٤] قرار المفوض السامي: القرار ٢٥١١- ١٩٢٤- قانون اعطاء الامتيازات- المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثالث: بدائل الفيول

لم تحذ النصوص اللبنانية حذو قانون حماية الطاقة الأميركي Energy Protection Act (EP Act) بتعريف بدائل الفيول التي جاءت في هذا الأخير لتشمل الميثانول والإيتانول والكحول الأخرى، وكافة المخاليط التي تدخل هذه الكحول فيها بنسبة لا تقل عن ٧٠%، إلى جانب البنزين أو أي نوع آخر من أنواع الفيول التقليدي.

الباب الرابع: التنقيب والإنتاج

صنفت المناجم في النظام الخاص بها إلى سبع فئات، وعُرّفت على أنها المكامن الطبيعية المحتوية على مواد معدنية. وأفردت الفئة الرابعة منها لمناجم المحروقات المستخرجة من الأرض كالفحم الحجري والخشب المتفحم[٦١٥]. ولم يرد أي تعريف آخر في القانون اللبناني لما له علاقة بالتنقيب عن مصادر الطاقة وإنتاج هذه الأخيرة.

أما في ما يتعلق بإنتاج الطاقة، فقد اقتصر القانون اللبناني على تعريف "الإنتاج" الذي هو كل نشاط يؤدي إلى توليد الطاقة الكهربائية عبر موارد حرارية، مائية، متجددة أو عبر موارد أخرى[٦١٦]، وعلى نوعيه، العام وهو المعد للبيع، والخاص وهو المعد لاستعمالات الجهة المنتجة الخاصة[٦١٧].

الباب الخامس: التخزين

أورد القانون اللبناني تعريفاً للمستودعات الجمركية للتخزين. وقصد بها أولاً، المستودعات العمومية التي تخزن فيها البضائع لحساب الغير، وثانياً، المستودعات الخصوصية التي يخزن فيها صاحب المستودع بضاعته المرخص له بتخزينها. وتتفرع عنها مستودعات خاصة بالمواد النفطية[٦١٨].

الباب السادس: النقل والتوزيع والبيع

تبدأ شبكة نقل الكهرباء من مخارج النقل في معامل الإنتاج، وتنتهي عند مخارج خلايا التوتر المتوسط في محطات التحويل الرئيسة. وهي تتألف من خطوط هوائية وكابلات مطمورة ومحطات تحويل رئيسية ومحولات وسواها من العناصر الكهربائية ذات التوتر العالي[٦١٩].

وتتألف شبكة التوزيع من خطوط التوتر المتوسط والتوتر المنخفض الهوائية والمطمورة ومحطات التوزيع وسواها من العناصر الكهربائية الواقعة ضمن نطاق التوزيع الجغرافي[٦٢٠].

أما في ما يتعلق ببيع مصادر الطاقة، فقد أورد القانون اللبناني تعريفات لمحطات المحروقات السائلة وهي الإنشاءات التي يجري فيها تموين السيارات بالمحروقات السائلة من أماكن موجودة خارج حدود الطريق العامة، بواسطة أجهزة توزيع ثابتة، من خزانات منشأة تحت سطح الأرض، والتي يمكن أن تكون للغسيل والتشحيم أيضاً[٦٢١]. وتُقسم هذه المحطات إلى فئتين، الأولى يسمح فيها، إضافة إلى بيع المحروقات، بغسيل السيارات؛ والثانية تقتصر على بيع المحروقات.

---

[٦١٥] قرار المفوض السامي: القرار ١١٣/ل.ر – ١٩٣٣- نظام المناجم- المادة ٣
[٦١٦] القانون ٤٦٢- ٢٠٠٢- تنظيم قطاع الكهرباء- المادة ١
[٦١٧] القانون ٤٦٢- ٢٠٠٢- تنظيم قطاع الكهرباء- المادة ٢٤
[٦١٨] القانون ٤٤٦١- ٢٠٠١ وتعديلاته- قانون الجمارك- المادة ١٩٥
[٦١٩] القانون ٤٦٢- ٢٠٠٢- تنظيم قطاع الكهرباء- المادة ٢٧
[٦٢٠] القانون ٤٦٢- ٢٠٠٢- تنظيم قطاع الكهرباء- المادة ٣١
[٦٢١] المرسوم ٢٢٨٩- ١٩٧٩ وتعديلاته- تحديد شروط انشاء محطات محروقات سائلة من الصنف الاول وشروط السلامة العامة بشأنها وأصول حساب المسافات بينها- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب السابع: الاستخدامات

يتبيّن من النصوص القانونية أنها عرّفت فقط بالاستعمالات العائدة لقطاعي الصناعة والتوليد الكهربائي، وقد تم إغفال باقي الاستعمالات الممكنة كالتدفئة والاستخدام المنزلي.

الفصل الأول: الاستخدام الصناعي

أورد القانون اللبناني تصنيفاً للمؤسسات الصناعية المتعلقة بإنتاج مصادر الطاقة[٦٢٢] دون أن يعرّف بها، ومنها مؤسسات إنتاج مواد منجمية، ومؤسسات إنتاج نفط وفحم، ومؤسسات إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والماء الساخن[٦٢٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

الفصل الثاني: توليد الكهرباء

ما خلا التعريف بالشبكة والذي ورد سابقا، فإن القانون اللبناني لم يورد أية تعاريف تتعلق بتوليد الكهرباء.

الجزء الثاني: مصادر الطاقة

إن التعامل مع الطاقة ومصادرها يتم على عدة مستويات ومراحل، تبدأ بالتنقيب عن هذه المصادر أو استيرادها ونقلها وتخزينها فاستعمالها لإنتاج الطاقة، لتصل إلى المستهلك.

وتتولى بصورة عامة وزارة الطاقة والمياه، التي ضمت إليها المديرية العامة للنفط، مسؤولية إدارة هذا القطاع[٦٢٤]. وهي تمارس سلطة الوصاية الإدارية على الهيئات التي تعمل في حقل الكهرباء، وتراقب امتيازات الكهرباء وسائر المؤسسات العامة والمصالح المستقلة التي تخضعها الحكومة لرقابتها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء[٦٢٥]. ولحظ دور محدود لكل من وزارة البيئة، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الداخلية والبلديات عبر المحافظين والقائمقامين، والمؤسسات العامة المعنية كمؤسسة كهرباء لبنان والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني إضافة إلى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ولجنة الطاقة المركزية والهيئة اللبنانية للطاقة الذرية التابعة للمجلس الوطني للبحوث العلمية.

ويفرض المنطق أن يصار إلى دراسة كل من مصادر الطاقة وإنتاج الطاقة بحد ذاتها على حدة، فلكل من مصادر الطاقة (كالوقود) خصوصياته واستقلاليته، إن في النصوص القانونية أو حتى في الواقع العلمي والفني. وكذلك الأمر بالنسبة للطاقة كالكهرباء، فلها من النصوص ما يرعاها ويضع الاسس القانونية لها، بالاعتماد على التقنيات الخاصة بها.

الباب الأول: إدارة القطاع

تشمل مصادر الطاقة كل أشكال المحروقات التي تستعمل، إن لتوليد الطاقة الكهربائية أو لتوليد الطاقة الميكانيكية أو للتدفئة وهي على أشكال، فمنها الغازي (كالبوتان والميتان)، أو السائل (كالنفط والفيول والمازوت والبنزين)، أو الجامد (كالفحم الحجري)، أو النووي (كالمواد المشعة)، إضافة إلى أشعة الشمس والهواء وغيرها من العناصر الطبيعية.

وإذا كان توليد الطاقة في لبنان يعتمد أساسا على المحروقات السائلة، فإن النصوص لحظت في بعض الأحيان المصادر الأخرى، وذلك جرى غالباً في الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها وإبرامها.

---

[٦٢٢] المرسوم ٤٩١٧- ١٩٩٤- تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والكضرة بالصحة والمزعجة – الجدول

[٦٢٣] المرسوم ٥٢٤٣- ٢٠٠١- تصنيف المؤسسات الصناعية- الجدول

[٦٢٤] المرسوم ٥٤٦٩- ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المادة ١

[٦٢٥] المرسوم ٥٤٦٩- ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

يعود للمديرية العامة للنفط، التابعة لوزارة الطاقة والمياه، أن تضع الخطط المتعلقة بالتنقيب عن النفط على الأراضي اللبنانية وفي المياه الإقليمية، إضافة إلى أعمال الرقابة التي تمارسها على المؤسسات الخاصة التي تتعاطى التنقيب. كما تقوم بالأبحاث الفنية أو تشرف عليها في حقل التنقيب عن النفط[٦٢٦]. إنما ولغاية اليوم فإنه لم يُصر إلى وضع أية خطة للتنقيب عن مصادر الطاقة، فتقوم الإدارات المختصة، ودون أية خطة واضحة المعالم موثقة بنصوص قانونية، بإجراء دراسات متفرقة، إن على البر أو في قعر المياه الإقليمية، كالدراسة الجيوتقنية التي أجرتها وزارة الطاقة والمياه مع شركة سبكتروم بهدف البحث عن البترول في المياه الإقليمية اللبنانية. كما أن لبنان لا يعرف مصادر الطاقة المحتملة لديه، وإن كانت خجولة بعض الشيء.

ولحظ القانون اللبناني الطاقة المستخرجة من النفايات الضارة كأحد أنواع الطاقة المتجددة. وأشار إلى إنشاء مؤسسات تتخصص بالتصريف وتشمل استخراج الطاقة المتبقية من النفايات، أو مؤسسات مرخص لها بموجب مرسوم يصدر بعد موافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني والمجلس الأعلى لحماية البيئة[٦٢٧] (والذي استبدل بـــ "المجلس الوطني للبيئة" بموجب قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النفايات الصلبة).

ولم يتبين وجود أي نص قانوني ينظم عملية التخطيط في مجال تخزين مصادر الطاقة. ولا تخرق النقص الفاضح في هذا المجال سوى بعض الاشتراطات العامة التي وضعت لخزانات النفط والمحروقات وخزانات محطات المحروقات والتي لم تأت ضمن سياق خطة وطنية شاملة أو خطط دقيقة لإنشاء هذه الخزانات وتحديد أماكنها ودراسة مخاطرها. فالنصوص لم تُلزم الإدارات بالقيام بأية دراسات أو بوضع أية خطة.

ويعود أمر التخطيط والدراسات المتعلقة بتوزيع النفط للمديرية العامة للنفط التي ألحقت بوزارة الطاقة والمياه. فعليها أن تسهر على تطبيق الاتفاقيات والقوانين والأنظمة المتعلقة بشؤون النفط ومشتقاته على مختلف أنواعها، ولا سيما لجهة استيراد النفط الخام ومروره عبر الأراضي اللبنانية وتكريره محلياً، توزيع الغاز والمحروقات السائلة وتخزينها وتسعيرها، تصنيع المواد النفطية واستيراد وتصدير المنتجات البتروكيمائية، إضافة إلى التنقيب عن النفط على الأراضي اللبنانية وفي المياه الإقليمية كما سبقت الإشارة إليه. وتقوم المديرية العامة للنفط بمراقبة كلفة إنتاج المحروقات السائلة أو المنتجات النفطية الأخرى وذلك وفقا لأحكام القانون والاتفاقيات، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتأمين حاجة البلاد من المحروقات السائلة. ولها أن تدرس الاتفاقيات والقوانين والأنظمة مع المؤسسات الخاصة، المتعلقة بشؤون النفط، من النواحي الاقتصادية والفنية والمالية، تمهيداً لإدخال التعديلات اللازمة عليها أو إلغائها أو لوضع نصوص جديدة، وتقوم بالأبحاث الفنية -أو تشرف عليها- في حقل الصناعات البتروكيمائية ومنح الرخص المتعلقة بذلك. كما أوليت المديرية العامة المذكورة مهمة جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بإنتاج واستيراد وتصدير واستهلاك المنتجات النفطية، وإعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة لرسم سياسة الدولة المتعلقة بشؤون النفط لوضع مخططات طويلة الأمد بالنسبة لصناعة النفط ولتموين البلاد بالمحروقات السائلة ومنح إجازات استيراد أو تصدير المنتجات المكررة للنفط ومشتقاته والمنتوجات البتروكيميائية وكذلك الاهتمام بقضايا تلوث البيئة بالنفط ومشتقاته وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية[٦٢٨].

ويتبين مما سبق وجود ضعف في القانون اللبناني لجهة التخطيط في مجالات التنقيب عن وتخزين ونقل وتوزيع واستخدام مصادر الطاقة، وذلك إذا ما قورن بالمستوى الذي بلغته تكنولوجيا توليد الطاقة، وإذا ما قورن بنصوص الدول المتقدمة والصناعية التي جارت بغالبيتها التطور التكنولوجي. فلا خطط في لبنان لوضع تصور عن حجم الحاجة إلى المحروقات ولا عن الكميات المتوفرة وعن قدرة استيعاب الخزانات كخطة تأمين مخزون لتسعين يوماً التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في الإرشادية رقم ٩٨/٩٣/EEC . كما لا خطة لخلق مناطق استيعاب لخزانات المحروقات ومواقع التخزين. فقد عمدت الولايات المتحدة إلى إجراء مسح شامل لخزانات الوقود وبالأخص تلك المطمورة ووضعت سجلاً وطنيا بذلك.

---

[٦٢٦] المرسوم ٦٨٢١- ١٩٧٣- تحديد مهام وملاكات وزارة الصناعة والنفط – المادة ٢٧

[٦٢٧] القانون ٨٨/٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ٣-٧

[٦٢٨] المرسوم ٦٨٢١- ١٩٧٣- تحديد مهام وملاكات وزارة الصناعة والنفط – المادة ٢٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويفتقر لبنان لخطط تتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة و بدائل الفيول، وخطط لترشيد الطاقة في تدفئة المنازل أسوة بالاتحاد الأوروبي ودوله، وبالولايات المتحدة الأميركية التي فرضت على الآليات الحكومية أن تستعمل بدائل الفيول وذلك ضمن قانون حماية الطاقة E.P. Act.

الفصل الثاني: المعايير والشروط

حددت النصوص القانونية بعض الأحكام الواجب مراعاتها أثناء عمليات التنقيب عن بعض مصادر الطاقة والبحث عن النفط والغاز واستخراجهما في المياه الإقليمية[٦٢٩]. إلا أن تلك النصوص لم تتطرق إلى أية شروط بيئية تتعلق بهذه العمليات، ولم تفرض لغاية اليوم على عمليات التنقيب إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي كما يتوجب، وكما يحصل في العديد من الدول التي سبقت لبنان في مجال التشريع البيئي. ولم تذكر الشروط الواجب تأمينها بعد انتهاء مرحلة البحث والتنقيب، كمبدأ إعادة التأهيل للمنطقة المنقبّة على سبيل المثال.

وإذا كان عدم إيلاء الأهمية البيئية اللازمة للشروط المتعلقة بعمليات التنقيب عن النفط يعود إلى غياب هكذا عمليات، فإن غياب المعايير والشروط المتعلقة بالمصافي -والتي يوجد اثنان منها في لبنان- وبأماكن إقامتها وشروط إنشاء المزيد منها لا تبرير له. فالدول الصناعية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كما بعض الدول النامية قد وضعت شروطا تقنية وفنية وبيئية لإقامة مصافي تكرير النفط.

أما في ما يتعلق بالشروط والمعايير الموضوعة في النصوص القانونية لتخزين مصادر الطاقة، فقد تناولت مصدراً وحيداً للطاقة، ألا وهو المحروقات. فحدّد قرار وزير البيئة رقم ١/٥-٢٠٠١[٦٣٠] بعض الشروط البيئية الخاصة بالتخزين، كصيانة ومراقبة الخزانات، دون أن يتطرّق إلى تحديد المعايير والشروط البيئية الواجب اعتمادها، بدءاً باختيار موقع التخزين، مروراً بمرحلة إنشائه. ويُلحظ بالتالي غياب شبه كلي للشروط والمعايير العائدة لمصادر الطاقة الأخرى المتجددة وغير المتجددة.

وتتناول الشروط الموضوعة للتخزين الصناعي للمحروقات والمستودعات الجمركية للمحروقات والتخزين في مجمعات المشتقات النفطية والتخزين في محطات توزيع المحروقات. وتتمحور بمجملها حول المواضيع التنظيمية العامة وشروط السلامة العامة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

القسم الأول: التخزين الصناعي

تندرج معظم شروط التخزين الصناعي ضمن الشروط الصحية العامة التي قد يكون لها أثر غير مباشر على البيئة. ويتعلق مجمل هذه الشروط بحفظ المحروقات، إن في دور الصناعة، أو في محلات بيعها. وقد قضت بحفظها في محل خاص، معزول عن كل مسببات الحريق. وعلى محلات الوقود أن تكون منفصلة عن بقية أقسام المؤسسة، وأن تفصل بينها مسافة كافية لمرور الهواء، على أن تكون نوافذ التهوئة فيها قريبة من السقف ما أمكن. كما يجب أن تكون المواد التي تصنع منها الجدران والسقف والأبواب والنوافذ غير قابلة للاحتراق. أما مواد الوقود اللازمة للاستهلاك اليومي فيجب حفظها ضمن صناديق معدنية توضع في هذا المحل[٦٣١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

ويتوجب على أصحاب الأفران إنشاء محل خاص لحفظ المازوت والحطب[٦٣٢]. كما يتوجب على أصحاب مصانع الحلوى[٦٣٣] في حال استعمال المحروقات السائلة الثقيلة كالمازوت والفيول أويل، أن يضعوا هذه الأخيرة في خزان معدني، بعيد عن بيت النار، يفصله عن المؤسسة جدران من الحجر أو الباطون وأن يعمدوا إلى دهن جميع القساطل والمواسير التابعة له باللون الأحمر. أما أصحاب معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة

---

[٦٢٩] المرسوم ٥٠٣٩- ١٩٩٤- الاحكام العامة للتعاقد مع الشركات من أجل البحث والتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما واستثمارها في المياه الاقليمية اللبنانية – المادة ١- ٤

[٦٣٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢- البند ٥

[٦٣١] قرار مدير الصحة والإسعاف العام: القرار ٦/أ.ت – ١٩٣٦ - شروط صحية عامة لدور الصناعة- ملحق ١

[٦٣٢] قرار مدير عام وزارة العمل والشؤون الإجتماعية: القرار ٢/١٢٩- ١٩٦٣- تحديد بعض تدابير الوقاية والسلامة المفروضة على مؤسسات الافران- المادة ١

[٦٣٣] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٦- ١٩٦٤- تنظيم مصانع الحلوى- المادة ١ - البند ١٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

لها[٦٣٤]، فيشترط عليهم وضع المحروقات المستعملة للمراجل والمحركات في غرفة الوقد ضمن وعاء محكم الصنع لا يعرضها لأي خطر، ويجب أن لا تتجاوز كمية هذه المحروقات المقطوعية اليومية وتوضع المحروقات الإحتياطية في مستودع خاص. ومن الملاحظ هنا غياب الشروط المتعلقة بالحد من تسرب المحروقات في أماكن حفظها. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري الصناعة والبيئة والتشريعات الأفقية).

القسم الثاني: مستودعات التخزين الجمركية

على المستودعات الخصوصية للمواد النفطية، والتي هي المخازن التي يخزن فيها صاحب المستودع بضاعته المرخص له بتخزينها، التقيد بشروط المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة. كما يجب أن تكون معزولة عن كل بناء ولا يجوز إنشاؤها في منطقة المرافىء نفسها، كما يجب أن تكون مسورة تأميناً لشروط الاحتراز والأمان[٦٣٥]. إلا أن شروط الاحتراز والأمان المطلوب تأمينها في تلك المستودعات بقيت دون تحديد، إذ إن لجنة مؤلفة من ممثل عن كل من المحافظة المختصة وإدارة الجمارك ووزارات الصحة العامة والأشغال العامة والنقل والصناعة والطاقة والبيئة وممثل عن البلدية، كان ينبغي أن تقوم بعملية وضع شروط إنشاء المستودعات الخصوصية للمواد النفطية[٦٣٦].

القسم الثالث: التخزين في مجمّع المشتقات النفطية

تعتبر الشروط التالية من أهم الشروط التنظيمية المتعلقة بالتلوث والحفاظ على البيئة من الإنشاءات التخزينية للمشتقات النفطية[٦٣٧]:

- معالجة جميع أحواض التجميع والفصل والأقنية التابعة لها ومراكز التعبئة بمواد خاصة لمنع النش والتسرب.
- فحص الخزانات مرة واحدة على الأقل كل سنة بواسطة الضغط المائي للتأكد من عدم وجود أي تسرب من داخلها.
- منع استعمال أي خزان يظهر فيه زربان حتى يتم إصلاحه، يتحمل المجمع الأضرار الناتجة عن هذا الزربان.
- أخذ إدارة المجمع الاحتياطات اللازمة والصيانة الضرورية لمنع أي نش أو تسرب لجميع التجهيزات والمعدات على أن يصار إلى حصر أي تسرب محتمل على أرض من الخرسانة المقواة المعالجة بمادة مانعة للنش والتي تتصل بأحواض الفصل بواسطة أقنية خاصة.
- معالجة المياه الملوثة في المجمع بواسطة أحواض الفصل أو بواسطة شركات متخصصة عندما يكون معدل التلوث أعلى من المعدل المسموح به.
- تحويل المياه الملوثة بعد معالجتها بواسطة أحواض الفصل إلى المجارير العامة أو إلى الطبيعة، على أن لا يزيد محتوى المواد الهيدروكربونية منها على ١٥ مليغرام في الليتر وأن لا يزيد طلب الأكسيجن الكيميائي عن ١٢٠ مليغرام في الليتر، ومحتوى الأزوت عن ٤٠ مليغرام في الليتر.
- إنشاء بئر أو آبار مراقبة في مجمع المشتقات النفطية القائم فوق جوف مياه مالحة لأخذ عينات وإجراء الفحوصات للتأكد من عدم تلوثها.

وقد حدد القانون اللبناني بعض الشروط المتعلقة بتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (بوتان وبروبان) في مجمعات المشتقات النفطية السائلة. فعالجت هذه الشروط الإنشاءات التخزينية التالية:

الفقرة الأولى: الخزانات المطمورة كلياً تحت سطح الأرض:

باستثناء بعض التفاصيل التقنية الصغيرة كالردم بالرمل لجوانب خزانات محطات بيع المحروقات، لم توضع شروط ومعايير بيئية للخزانات المطمورة كلياً تحت الأرض، وأغفل مدى تأثيرها على التربة أو على المياه الجوفية في حال حصول تسرب. وتولي الولايات المتحدة الأميركية هذه النقطة عناية خاصة لجهة وضع الشروط للخزانات المطمورة وللطاقم الذي يقوم بتجهيزها وبصيانتها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري التربة، والمياه والمياه المبتذلة).

---

[٦٣٤] القرار ١١٥٨- ١٩٤٩- تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها- المادة ٧

[٦٣٥] المرسوم ٤٤٦١- ٢٠٠٠ وتعديلاته- قانون الجمارك- المادة ١٩٥ و٢٢٧

[٦٣٦] المرسوم ٤٤٦١- ٢٠٠٠ وتعديلاته- قانون الجمارك- المادة ٢٢٦

[٦٣٧] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ٤/٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الثانية: أحواض التجميع:

تنشأ حول خزانات المشتقات النفطية وخزانات المواد البتروكيميائية أحواض تجميع لجميع هذه الخزانات بغية حصر تسرب المشتقات النفطية السائلة منها، وذلك وفق شروط تسمح بمكافحة الحريق وتأمين السلامة العامة والمحافظة على البيئة. ويمكن إنشاء أحواض التجميع هذه بشكل استثنائي، بعيدا عن الخزانات، شرط أن تكون ضمن الموقع النفطي، وأن يحصل تصريف المواد المتسربة بواسطة الجاذبية بانحدار للأرض لا يقل عن ١%، وذلك عندما تكون طبيعة الأرض لا تسمح بإنشاء أحواض تجميع حول الخزانات. ويقتضي في هذه الحالة أخذ موافقة خطية خاصة من جانب وزارة الطاقة والمياه بناء لدراسة فنية معللة. وتطبق على هذه الأحواض كامل المواصفات العالمية المعتمدة والمتعلقة بإنشاء أحواض تجميع بعيدة عن الخزانات[٦٣٨].

وعلى الأحواض -أينما أنشئت- أن تحصل على موافقة من وزارة الطاقة والمياه بناء لدراسة فنية معللة. وقد أغفل دور وزارة البيئة في الاطلاع والموافقة على هذه الدراسة، بالرغم من التأثير المباشر وغير المباشر لهذه الأحواض على البيئة وخاصة على التربة وعلى المياه (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري التربة، والمياه والمياه المبتذلة).

ويتوجب أن تتوفر في الأحواض شروط عامة، كأن تكون جدرانها من الخرسانة المقواة، وأن تتحمل على كامل ارتفاعها ضغط المشتقات المتسربة وحرارة الحريق لمدة ٤ ساعات على الأقل وأن تكون أرضيتها وجدرانها وجميع مخارجها مانعة للنش والتسرب. كما يجب أن تزود أحواض التجميع بأقنية لتفريغ مياه الشتاء والتبريد ومياه غسل الخزانات، على أن تكون هذه الأقنية غير قابلة للنش والتسرب وذات انحدار لا يقل عن١% وأن يتم تشغيلها بواسطة مفاتيح ظاهرة ومركزة خارج الأحواض. ويقتضي أن تحول هذه المياه إلى المجاري العامة إذا كانت خالية تماماً من المشتقات النفطية أو من أي مادة ملوثة. وفي حال وجود أي تلوث تحوّل هذه المياه إلى أحواض الفصل حيث تعالج وفقاً لأنظمة المحافظة على البيئة المرعية الاجراء. كما يتوجب أن تكون مضخات تفريغ مياه الأحواض في حال استعمالها مطابقة للمواصفات الدولية المعمول بها. ويحظر استعمال حوض التجميع إلا للغاية المحددة التي أنشيء من أجلها[٦٣٩].

الفقرة الثالثة: مراكز التحويل:

يجهز كل مركز تحويل بحوض تجميع خاص وبقناة لنقل أي تسرب مشتقات أو مياه ملوثة إلى حوض الفصل للمعالجة.

الفقرة الرابعة: أحواض الفصل:

يجب أن يجهز كل مجمع لمشتقات نفطية بحوض فصل وفقاً للمواصفات العالمية، وذلك لمعالجة المياه الملوثة، على أن تسمح سعة هذا الحوض بمعالجة المياه الملوثة في الأحوال العادية، على أن يجهز المجمع بخزان أو حوض تجميع لتخزين المياه الملوثة في الأحوال الطارئة بغية معالجتها لاحقا. كما يجب أن يُنشأ، في كل مجمع مشتقات نفطية، شبكة مجارير خاصة غير قابلة للنش والتسرب وضد الحريق لتجميع المياه الملوثة وتوجيهها نحو حوض الفصل أو مركز التجميع العائد له على أن تبعد أحواض الفصل مسافة ٣٠ متراً عن المراجل ومحول التوتر ومعمل التعبئة والمخازن والمشاغل و١٨ متراً عن مركز التعبئة و١٥ متراً عن الخزانات ومراكز التحويل ومضخات الحريق والمولدات والأبنية والمختبر وحدود العقار[٦٤٠]. ولم تحدد الشروط المتعلقة بمحطات تكرير المياه الملوثة الواجب تأمينها في كل مجمع مشتقات نفطية، وخاصة في ما يتعلق بأحواض الفصل (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).

---

[٦٣٨] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ٢/٣/١/٤

[٦٣٩] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ٤/٣/١/٤

[٦٤٠] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ١٤/١/٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الخامسة: السياج الخارجي:
أوجب المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤ إنشاء سياج خارجي (حديدي) حول العقار الذي يحتوي على مجمع مشتقات نفطية[٦٤١]. إلا أنه أغفل ضرورة تشجير المحيط الخارجي بشكل يحسن المنظورات ويلعب دور حاجز للروائح المنبعثة.

القسم الرابع: التخزين في محطات توزيع المحروقات السائلة
يجب أن تكون خزانات محطات توزيع المحروقات السائلة منشأة تحت الأرض، ومصنوعة من حديد مصفح من جنس جيد وسماكة محددة[٦٤٢]. ولكن يلاحظ أن الشروط المتعلقة بهذه الخزانات تناولت الشق الهندسي والتقني، فيما أغفلت الشروط البيئية ووجوب توفيرها.

القسم الخامس: خزانات المحروقات والتنظيم المدني
تركزت غالبية نصوص القانون اللبناني المتعلقة بشروط خزانات المحروقات حول السلامة والصحة العامة كاتخاذ الوسائل الضرورية للوقاية من الحريق[٦٤٣] دون أن تتطرق إلى الشروط البيئية لتلك الخزانات أسوة بالدول المتقدمة التي وضعت شروطاً لحماية البيئة من الخزانات، بدءاً من فرض حصول العاملين في قطاع التخزين على شهادات خاصة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية وصولاً إلى فرض حماية على الخزانات المطمورة، كتغليفها بخزان إضافي لمنع التسرب مع كفالة لعشرة سنوات.

وفي لبنان تتركز المعايير والشروط المتعلقة بتوزيع وبيع مصادر الطاقة حول المحروقات أو المشتقات النفطية وتوزيعها وبيعها. وهي تتناول شقاً تنظيمياً، وشقاً بيئياً وشقاً يتعلق بالسلامة العامة:

أ) الشروط التنظيمية :
إضافة إلى الشروط التنظيمية الواردة في المراسيم المتعاقبة المتعلقة ببيع المحروقات[٦٤٤]، فإن معظم التصاميم التوجيهية للمناطق أشارت إلى محطات بيع المحروقات، فإما سمحت بها أو منعتها.

ب) الشروط البيئية :
تناولت النصوص التي نظمت عملية بيع المحروقات بعض الشروط البيئية التي لم تأت وافية، وتراوحت بين فرض إنشاء أحواض للزهور والتثبت من حسن تصريف النفايات السائلة والزيوت[٦٤٥].
وقام وزير البيئة بوضع قرار حدد فيه بعض الشروط البيئية العامة المطلوبة لإنشاء محطات المحروقات السائلة[٦٤٦]، وأهمها:

- فصل مياه الصرف الصحي عن باقي أنواع المياه المبتذلة ثم صرفها في شبكة المجارير أو في حفرة صحية في حال عدم وجود شبكة للمجارير.
- ربط شبكة مياه الأمطار ومياه غسيل السيارات بوحدة خاصة لمعالجة المياه المبتذلة قبل صرفها إلى شبكة المجارير.
- تصميم وإنشاء وحدة معالجة المياه المبتذلة بطريقة تجعل المياه الناتجة عنها تتوافق مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).
- إدارة الملوثات الهوائية عبر إجراء فحص دوري على صمامات أنابيب تهوئة خزانات الوقود للتأكد من حسن عملها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الهواء).

---

[٦٤١] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ١٥/١/٤

[٦٤٢] قرار المفوض السامي: القرار ٧٥/ل.ر- ١٩٤٠ المعدل - محلات بيع المحروقات السائلة- المادة ١٩

[٦٤٣] المرسوم الإشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات- المادة ٧٤

[٦٤٤] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤ – تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات توزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة – المادة ١

[٦٤٥] المرسوم ٢٢٨٩- ١٩٧٩ وتعديلاته– تحديد شروط انشاء محطات محروقات سائلة من الصنف الاول وشروط السلامة العامة بشأنها وأصول حساب المسافات بينها- المادة ٩

[٦٤٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تزويد رأس خرطوم التعبئة بجهاز خاص من المطاط يغلق بأحكام فوهة خزان السيارة منعاً لتسرب أبخرة الوقود إلى الجو بطريقة تضمن عدم انحسار الضغط فيه.
- وضع مولدات الكهرباء في غرفة مستقلة على أن تكون مجهزة بكاتم للصوت ومصفاة للعوادم (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الضجيج).
- عدم رمي الزيوت المستعملة في شبكة المجارير أو في الحفرة الصحية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).
- شفط الزيوت المستعملة من المحركات بواسطة مضخات شافطة متخصصة عند المستطاع.
- تجميع الزيوت المستعملة في مستوعبات خاصة ومانعة للتسرب وتسليمها إلى مؤسسات مصنفة ومرخصة بإعادة تصنيعها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النفايات الصلبة).
- وضع المستوعبات السابقة في مستوعبات أكبر حجماً مصنوعة من معادن غير قابلة للصدأ لاحتواء أي تسربات.
- وضع ملصقات على خزانات تجميع الزيوت المستعملة تدل على محتواها على أن تكون الخزانات مجهزة بآلة مستوى تدل على كمية الزيوت فيها.
- عدم طرح الزيوت المستعملة وعلب الزيوت الفارغة ومصافي الزيوت في الطبيعة والمجاري المائية بل تجميعها في مستوعبات خاصة تمنع اختلاطها بالمياه أو أية نفايات أخرى وتسليمها إلى مؤسسات الجمع المرخص لها بهدف معالجتها وإعادة تصنيعها.
- استعمال المساحيق غير الضارة بسلامة البيئة والقابلة للتحلل بيولوجياً في عملية غسيل السيارات.
- تصميم وحدة غسيل السيارات بطريقة تضمن تجميع وصرف مياه الغسيل إلى وحدة المعالجة.
- التأكد من أن خزانات الوقود جديدة وصالحة للتخزين عند شرائها وذلك من خلال الحصول على شهادة إثبات من الشركة المصنعة.
- القيام بفحص دوري كل سنة على خزانات الوقود وذلك بعد مرور خمس سنوات على شرائها، للتأكد من عدم التسرب.
- وضع خزانات الوقود الجوفية في خزانات أخرى أو حفرة مصنوعة من الباطون والتأكد من طلاء جدرانها بمواد عازلة مانعة للنش والتسرب.

إضافة إلى الشروط المتعلقة بمراكز بيع المحروقات فإن العديد من الاتفاقيات الدولية، التي بقي تنفيذها معلقاً لعدم اقتران التوقيع على الاتفاقيات وإبرامها باستصدار االنصوص اللازمة لها، تناولت مواضيع توزيع ونقل المحروقات بحراً، كالاتفاقية الدولية لتفادي تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة المعقودة في لندن بتاريخ ٧٣/١١/٢ والبروتوكول الخاص بهذه الاتفاقية بتاريخ ٧٨/٢/١٧[٦٤٧] والإتفاق الدولي الخاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة الذي منع كل سفينة صهريج يطبق عليها الاتفاق من أن تطرح محروقات سائلة أو خليطاً من المحروقات السائلة ضمن حدود إحدى مناطق المنع، وأوجب على كل سفينة يطبق عليها الاتفاق وكل سفينة أخرى غير سفينة صهريج، أن تطرح على أبعد ما يكون من اليابسة المحروقات السائلة وخليط المحروقات السائلة[٦٤٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

وقد حدد المرسوم المتعلق بتحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة شروط عامة لوقف التسرب عند عملية الضخ والتفريغ البحري ولحظ أهمية إجراء كشف ميداني على طول الخط وعلى خراطيم المطاط عند بدء أية عملية تشغيل، بهدف التأكد من سلامة الخط البحري وعدم وجود أي تسرب ليصار إلى الحد منه عبر استعمال مانع عائم للتسرب عند المصب يكون جاهزاً للاستعمال الفوري طوال وجود السفينة في المربط تكون مهمته الحد من انتشار المواد المتسربة في أضيق نطاق ممكن تمهيداً لمعالجتها كيميائيا[٦٤٩].

[٦٤٧] القانون ٨٣/١٣- ١٩٨٣- الاجازة للحكومة الانضمام الى الاتفاقية الدولية لتفادي تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة والى البروتوكول الخاص بهذه الاتفاقية- المادة ١ من الإتفاقية

[٦٤٨] القانون ٦٦/٦٨- ١٩٦٦- انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة – المادة ٣ من الإتفاق

[٦٤٩] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ٤/٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويتبين أن النصوص التي تناولت وضع شروط التعبئة والتوزيع هي بغالبيتها حديثة العهد، وقد صدرت بعد إنشاء وزارة البيئة كمرسوم تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع والتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة[٦٥٠] وقد أغفلت شرط تقديم دراسة تقييم الأثر البيئي. كما لم تتناول الشروط الموضوعة لنقل المحروقات بحراً ولتفريغها أيضاً وجوب تقديم دراسة للأثر البيئي تأخذ بعين الاعتبار تأثير التسربات على المحيط المائي البحري وعلى التنوع البيولوجي المائي أو على نوعية المياه (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري المياه والمياه المبتذلة والتشريعات الأفقية).

وكما التخزين والتوزيع، كذلك لم توضع شروط لعملية النقل تتناول الصهاريج واللصاقات التي تحملها والطرقات وأقنية التصريف -وفقا لما وضعته لها الدول الصناعية- لتمكنها من استيعاب أي تسرب ناتج عن حوادث الطرق دون أن يؤدي هذا الاستيعاب إلى مشكلة بيئية أخطر (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

أما في ما يتعلق بشروط استعمال الوقود أو المحروقات، فقد تناولها القانون اللبناني في كل من قطاع الصناعة وقطاع النقل إضافة إلى قطاع توليد الكهرباء المنزلي أو الصناعي مع الإشارة إلى عدم لحظ النصوص موضوع الحراقات والسخانات التي تعمل على الوقود والتي يقتضي ان تكون عالية الفعالية ليأتي ما تستهلكه من الوقود في محله اسوة بالمرسوم الفرنسي الصادر في العام ١٩٩٨ تحت الرقم ٨١٧ والذي يحدد فعالية دنيا للحراقات التي تتراوح قدرتها بين ٤٠٠ كيلوواط و٥٠ ميغاواط إضافة الى مواصفات خاصة بهذه الحراقات بغية المحافظة على هذه الفعالية.

ج) معايير السلامة العامة:

ركزت النصوص المتلاحقة منذ القرار رقم ٧٥/ل.ر. -١٩٤٠[٦٥١] وصولاً إلى المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤[٦٥٢] على شروط لإنشاء محطات بيع المحروقات السائلة هي بمعظمها تتعلق بتامين الصحة والسلامة العامة، وإن كان لبعضها وجه بيئي أو مفيد للبيئة كما سوف يتبين في معرض البحث في هذه الشروط (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التشريعات الأفقية).

فقد منع القرار رقم ٧٥/ل.ر. إنشاء محلات بيع المحروقات على الطريق الرئيسية في الجهة المقابلة للطريق المتفرعة عنه إذا وجدت أو على رأس طلعة أو كوع إذا لم يكن النظر ممتداً منها إلى أبعد من ٥٠ متراً[٦٥٣]، رفعت إلى مئة متر في المرسوم ٥٥٠٩[٦٥٤].

وقد تطورت هذه الشروط لتتناول منع إقامة محطة بيع المحروقات على مسافة تقل عن ثمانماية متر عن أقرب محطة موجودة ومرخصة في المنطقة العقارية الواحدة، تقصر إلى ستماية متر في حال وقوع المحطتين في منطقتين عقاريتين مختلفتين[٦٥٥].

وتناول قرار وزير البيئة المذكور سابقاً[٦٥٦] بعض معايير السلامة العامة فأوجب ما يلي:

- التأكد من عدم تشغيل محركات السيارات عند تعبئة الآليات وخزانات الوقود بمشتقات البترول.
- منع التدخين داخل المحطة منعاً باتاً ووضع إشارات ممنوع التدخين بشكل واضح في جميع أرجائها.

---

[٦٥٠] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)

[٦٥١] قرار المفوض السامي: القرار ٧٥/ل.ر - ١٩٤٠ المعدل– محلات بيع المحروقات السائلة

[٦٥٢] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤ – تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات توزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة

[٦٥٣] قرار المفوض السامي: القرار ٧٥/ل.ر. – ١٩٤٠ المعدل – محلات بيع المحروقات السائلة – المادتان ٢ و٣

[٦٥٤] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤ – تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات توزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة – الجدول رقم ١- بند ٤/٧

[٦٥٥] المرسوم ٢٢٨٩- ١٩٧٩ – تحديد شروط انشاء محطات محروقات سائلة من الصنف الاول وشروط السلامة العامة بشأنها واصول حساب المسافات بينها – المادة ١١

[٦٥٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تجهيز المحطة بأجهزة مكافحة الحرائق تحتوي على مواد صديقة للأوزون وتدريب العمال على كيفية استعمالها.
- وضع ملصقات على الأنابيب الجوفية وتلك الموجودة فوق الأرض للدلالة على نوع السائل في داخلها واتجاهه على أن يتم لصقها على مسافة كل متر من الأنبوب.
- تنظيف منطقة تغيير الزيت باستمرار لمنع حصول الحوادث مثل الانزلاق.
- تطبيق دليل حسن الإدارة البيئية في المحطة باستمرار.

القسم السادس: في قطاع الصناعة

تناول القانون اللبناني موضوع الشروط المفروضة على الصناعة، كما بين الجزء المتعلق بمصادر الطاقة والشروط المتعلقة باستخدام قطاع الصناعة للطاقة ولمصادرها. فقد أوجب قانون حماية البيئة أن تبقى الانبعاثات الناتجة عن حرق مختلف أنواع الوقود والمحروقات المتعلقة بالنشاط الصناعي ضمن الحدود القصوى المسموح بها[٦٥٧]. كما منع قرار تحديد الشروط الصحية لدور الصناعة منذ العام ١٩٣٦ استخدام النفايات وما شابهها من المواد للوقود، واستدرك فسمح بهذا الحرق إذا تبين أنه قد اتخذ بشأنها تدابير خاصة تمنع أضرارها[٦٥٨]. وأوجبت قرارات تنظيم الصناعات تطبيق بعض الشروط المتعلقة باستخدام المحروقات السائلة في المؤسسات الصناعية والمصنفة كالأفران أو كمعامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر وما شابهها. فأوجبت تركيب المجاري المستعملة لتصريف الدخان والغاز المنبعث من المحركات والروائح والبخار بصورة لا ينتج عنها أي خطر من نشوء حريق أو إزعاج للسكان المجاورين، وفي حال وجود محركات ذات انفجار أو إحتراق داخلي أوجبت تجهيزها بمصمت فعال[٦٥٩]. وفي ما يتعلق بالروائح أو الانبعاثات الغازية فقد أوجبت معالجتها وفقا لأحدث طرق التطهير الفيزيائي والكيميائي ومنعت باستعمال أية مواد أو محروقات بما فيها مادة المازوت إلا إذا كانت ضرورية لطبيعة العمل ووفقا للقوانين المرعية الإجراء[٦٦٠]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وأخضعت النصوص وقود مراجل تسخين القار (الإسفلت) في مجمعات المشتقات النفطية السائلة لمواصفات المشتقات النفطية والمواد البتروكيمائية المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه ولمعدلات التلوث المحددة من قبل وزارة البيئة[٦٦١].

القسم السابع: في قطاع النقل

في قطاع النقل، منعت القوانين استعمال وقود البنزين المحتوي على مادة الرصاص في المركبات الآلية بمختلف فئاتها ابتداءاً من ٢٠٠٢/٧/١[٦٦٢]، وتم تحديد المواصفات المقبولة لأنواع الوقود (بنزين ٩٢، ٩٥، ٩٨ أوكتان من دون رصاص وديزل أويل) والنسب المقبولة فيه من عناصر مختلفة كالرصاص والكبريت واللون ونسب التبخر وغيرها، بمرسوم بناء على إقتراح وزراء البيئة، الطاقة والمياه والصناعة[٦٦٣] ومنع المرسوم نفسه استعمال اي وقود مخالف لهذه المواصفات[٦٦٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري النقل والبيئة والهواء).

أمّا لجهة النقل البحري، فيمنع منعا باتا إفراغ البترول والزيوت الثقيلة والمازوت والمياه القذرة أو رواسب الخزانات التي كانت تحوي هذه المواد في داخل المرفأ والمنطقة الملحقة به[٦٦٥].

---

[٦٥٧] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٢٥

[٦٥٨] قرار مدير الصحة والإسعاف العام: القرار ٦/أ.ت – ١٩٣٦ - شروط صحية عامة لدور الصناعة- ملحق ١-٢

[٦٥٩] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ١١٥٨- ١٩٤٩- تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها- المادة ٧

[٦٦٠] المرسوم ٨٠١٢- ١٩٩٦- تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في منطقتي الشويفات وبشامون العقارتين قضاء عاليه- الشروط العامة- المادة ٧

[٦٦١] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع والتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول ١- البند ٤/٤

[٦٦٢] القانون ٣٤١ – ٢٠٠١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الإتجاه الى إستعمال الوقود الأقل تلويثا- المادة ٣

[٦٦٣] المرسوم ٨٤٤٢ - ٢٠٠٢- يتعلق بمواصفات البنزين٩٢ و٩٥ و٩٨ أوكتان من دون رصاص والديزل أويل والمازوت لاستخدامها في المركبات الآلية- المادة ١

[٦٦٤] المرسوم ٨٤٤٢ - ٢٠٠٢- يتعلق بمواصفات البنزين٩٢ و٩٥ و٩٨ أوكتان من دون رصاص والديزل أويل والمازوت لاستخدامها في المركبات الآلية- المادة ٢

[٦٦٥] قرار وزير الأشغال العامة والنقل: القرار المعدل ١/٣١- ١٩٦٦- تصديق نظام المرافىء والموانىء اللبنانية- المادة ١١٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما في ما يتعلق بالنقل البري فإن القانون اللبناني لم يتطرق إلى الوسائل البديلة والفيول البديل كالغاز، علما أن القطاع الخاص سبق القطاع العام فبدأ، بسبب الوضع الاقتصادي الضاغط، يستخدم الغاز كبدل للبنزين دون وجود أية ضوابط بيئية أو صحية أو أمنية، فيما لم يشر القطاع العام إلى نيته باللحاق بركاب التطور التكنولوجي.

ولم يتطرق القانون اللبناني أيضا إلى موضوع اللصاقات المتعلقة بمصروف المركبات الآلية من المحروقات أسوة بالدول الصناعية.

وتقوم ثمانية ولايات من الولايات المتحدة الأميركية بتطبيق نظام يدعى بالأبنية الخضراء حيث يطبق مبدأ الحد من هدر الوقود في عمليات التدفئة فتصدر الولاية شهادات بذلك مبنية على التجهيزات المتوفرة والنظم المعتمدة في ذلك. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة)

الفصل الثالث: التراخيص

تعتبر مؤسسات إنتاج المواد المنجمية وإنتاج النفط والفحم والغاز والماء الساخن[٦٦٦] من المؤسسات الصناعية، وهي بالتالي تخضع للترخيص بناء على المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢[٦٦٧] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وتتمحور التراخيص والامتيازات في مجال التنقيب حول مناجم المواد المعدنية، حيث أنه لا يمكن الحصول على حق استثمار منجم من المناجم إلا بموجب رخصة استثمار أو امتياز ممنوح على أساس رخصة تنقيب أو على أثر مزايدة عمومية[٦٦٨].

يمكن أن تعطى الرخصة أو الامتياز في أراضي حرة من أملاك الدولة، ويمكن عندها لصاحب الرخصة أو الامتياز أن يشغل بصفة مؤقتة القسم اللازم له للتنقيب وللاستثمار ولتحضير المواد المعدنية الميكانيكية ولإنشاء الأقنية والمجاري وطرقات المواصلات، كما يمكنه التصرف بالمياه أو قطع الأحراج، شرط مراعاة القوانين النافذة. وتُعيّن، في جميع أحوال إشغال الأراضي والتصرف بالماء وقطع الأحراج، التعويضات في حال عدم وجود رسوم موضوعة سلفا بموجب مرسوم[٦٦٩].

ويحق لوزارة الطاقة والمياه أن تعيد النظر في الرخص والامتيازات على ضوء ضرورات المصلحة العامة القائمة على وجوب تأمين البحث والتنقيب عن المعادن وموارد الهيدروكاربور السائلة (المائية) والغازية الوطنية، واستغلالها بالسرعة التي تفرضها ظروف البلاد الاقتصادية. يتم تثبيت الرخص والامتيازات المذكورة أو الرجوع عنها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الطاقة والمياه وبعد أخذ رأي لجنة يؤلفها وزير الطاقة والمياه[٦٧٠].

وقد أعطى قانون صادر في العام ١٩٥٥[٦٧١] للشركة اللبنانية للتنقيب عن الزيوت الحق بالبحث والتحري عن الهيدروكربور الغازي والسائل، مع حق إجراء الحفريات واستخراج هذه المواد وإعدادها للتجارة ونقلها وبيعها واستثمارها. ثم صدق قانون آخر في العام ١٩٥٦[٦٧٢] الاتفاقية المتعلقة بتوزيع الحصص، وجرى توسيع الامتياز في العام ١٩٥٩ ليشمل مناطق إضافية[٦٧٣].

---

[٦٦٦] المرسوم ٥٢٤٣- ٢٠٠١- تصنيف المؤسسات الصناعية- الجدول

[٦٦٧] المرسوم ٨٠١٨- ٢٠٠٢- تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها

[٦٦٨] قرار المفوض السامي: القرار ١١٣-١٩٣٣- نظام المناجم- المادة ٤

[٦٦٩] قرار المفوض السامي: القرار ١١٣- ١٩٣٣- نظام المناجم- المادة ١٠٩

[٦٧٠] المرسوم ١٠٥٣٧- ١٩٧٥ وتعديلاته- الترخيص لوزارة الصناعة والنفط اعادة النظر بالرخص والامتيازات المعطاة للتنقيب عن المعادن والنفط واستثمارها والتعاقد لحساب الدولة- المادة ٤

[٦٧١] القانون - ١٩٥٥- تصديق الاتفاق المعقود بين الدولة اللبنانية والشركة اللبنانية للتنقيب عن الزيوت

[٦٧٢] القانون - ١٩٥٦- تصديق الاتفاق المعقود بين الدولة اللبنانية والشركة اللبنانية للتنقيب عن الزيوت

[٦٧٣] القانون - ١٩٥٩- تصديق الاتفاق المعقود بين الدولة اللبنانية والشركة اللبنانية للتنقيب عن الزيوت

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

واقترن هذا الامتياز بتراخيص للتنقيب أعطيت بمراسيم[٦٧٤]،[٦٧٥]،[٦٧٦]،[٦٧٧]،[٦٧٨]،[٦٧٩]،[٦٨٠] وجرى تجديد بعضها لمرات عديدة[٦٨١]،[٦٨٢]. وقد عمدت الحكومة إلى إلغاء الامتياز الممنوح للشركة بالاتفاقيتين الموقعتين معها سنداً لقانوني ١٩٥٩/٨/١٠ و ١٩٥٩/٨/١٩[٦٨٣]،[٦٨٤].

فرض القانون وجوب حصول المستودعات الجمركية للمواد النفطية والمستودعات الصناعية لتخزين المشتقات النفطية على ترخيص. وهو لم يتناول ترخيص باقي وسائل تخزين مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة. فيتبيّن مثلاً أن إنشاء أحواض تجميع المشتقات النفطية يتطلب موافقة خطّية خاصة من جانب وزارة الطاقة والمياه، استنادا إلى دراسة فنّية معللة، تظهر تطابق المواصفات المتبعة مع المواصفات العالمية المعتمدة والمتعلقة بإنشاء أحواض التجميع والتي يمكن إيجازها بمجموعة من الشروط عائدة للجدران، للأرضية، للمخارج، لأقنية تصريف مياه الشتاء والتبريد وغسل الخزانات، لشروط تحويل تلك المياه الى المجاري العامة، لكيفية مراقبة المياه الجوفية تحت أحواض التجميع[٦٨٥]، لكيفية معالجة تلك المياه في حال تلوّثها، لطريقة التسبيخ، لخزانات محطات توزيع المحروقات السائلة[٦٨٦] ولخزانات المحروقات[٦٨٧].

القسم الأول: المستودعات الجمركية للمواد النفطية

يفرض على المؤسسات الصناعية أو التجارية أو البلديات أو غرف التجارة الحصول على ترخيص بإنشاء مستودعات خصوصية لحفظ المواد النفطية التي يشكل خزنها في المستودعات العمومية أو في المستودعات الخصوصية الأخرى أخطاراً معينة، أو عندما يتطلب هذا الخزن إنشاءات خاصة. فتمنح هذه الجهات الحق بإنشاء المستودعات الخصوصية للمواد النفطية، وتحدد لها المواد المسموح إدخالها إلى كل مستودع بقرار من المجلس الأعلى للجمارك بعد استطلاع رأي المدير العام للجمارك وبعد موافقة لجنة مؤلفة من ممثل عن كل من المحافظة المختصة وإدارة الجمارك ووزارات الصحة العامة والأشغال العامة والنقل والصناعة والطاقة والبيئة وممثل عن البلدية التي يراد إنشاء المستودعات في نطاقها[٦٨٨]. ويحق للجهة المرخص لها أن تقوم بتغيير الغلافات وبنقل المواد من خزان إلى آخر وبإعادة سكبها في غلافات جديدة.

القسم الثاني: المستودعات الصناعية

وضع القانون اللبناني بيع وتوزيع المحروقات تحت الإشراف الإداري، وفرض على المؤسسات التي تزاول هذه المهنة ترخيصاً دون سواها من مصادر الطاقة. فالترخيص بإنشاء واستثمار محطات توزيع وبيع المحروقات السائلة يعطى بعد موافقة وزارة الطاقة والمياه، وذلك بناء على المرسوم ٤٩١٧-١٩٩٤ على اعتبارها من المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة[٦٨٩] ووفق الآلية المبينة في المرسوم ٢٢٨٩- ١٩٧٨[٦٩٠]. وتعطي وزارة البيئة رأيها في ما يتعلق بالترخيص عبر ممثلها في المجلس الصحي، وعبر فرض الشروط البيئية اللازمة ومراقبة تنفيذ هذه الشروط.

---

[٦٧٤] المرسوم ١٣٧٤٤- ١٩٥٦- الترخيص للشركة اللبنانية للزيوت بالتنقيب في منطقة عرسال
[٦٧٥] المرسوم ١٣٧٤٥- ١٩٥٦- الترخيص للشركة اللبنانية للزيوت بالتنقيب في منطقة قرطبا
[٦٧٦] المرسوم ١٣٧٤٦- ١٩٥٦- الترخيص للشركة اللبنانية للزيوت بالتنقيب في منطقة قرطبا
[٦٧٧] المرسوم ١٣٧٤٧-١٩٥٦- الترخيص للشركة اللبنانية للزيوت بالتنقيب في منطقة قرطبا
[٦٧٨] المرسوم ١٣٧٤٨- ١٩٥٦- الترخيص للشركة اللبنانية للزيوت بالتنقيب في منطقة قرنة السودا
[٦٧٩] المرسوم ١٣٧٤٩- ١٩٥٦- الترخيص للشركة اللبنانية للزيوت بالتنقيب في منطقة قرنة السودا
[٦٨٠] المرسوم ١٣٧٥٠- ١٩٥٦- الترخيص للشركة اللبنانية للزيوت بالتنقيب في منطقة قلعة الشقيف
[٦٨١] المرسوم ٩٦١٢- ١٩٦٢- تجديد رخص التنقيب عن الهيدروكربور السائل والغازي
[٦٨٢] المرسوم ٩٧٤٣- ١٩٦٢- تجديد رخص التنقيب عن الهيدروكربور السائل والغازي
[٦٨٣] المرسوم ١٢٦٦٠- ١٩٦٩- الغاء امتياز التنقيب عن البترول واستثماره
[٦٨٤] المرسوم ٤٤٣٠- ١٩٩٣- الغاء الامتياز والرخص المعطة للشركة اللبنانية للزيوت للتنقيب عن الهيدروكربور السائل والغازي واستخراجه واستثمار
[٦٨٥] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ٤/٣/١/٤
[٦٨٦] قرار المفوض السامي: القرار المعدل ٧٥/ل.ر- ١٩٤٠- محلات بيع المحروقات السائلة- المادة ١٩
[٦٨٧] المرسوم الإشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات- المادة ٧٤
[٦٨٨] القانون ٤٤٦١- ٢٠٠٠ وتعديلاته- قانون الجمارك- المادتان ٢٢٥ و٢٢٨
[٦٨٩] المرسوم ٤٩١٧ – ١٩٩٤ المعدل بالمرسوم ٥٢٤٣- ٢٠٠١- تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - الجدول
[٦٩٠] المرسوم المعدل ٢٢٨٩- ١٩٧٩- تحديد شروط انشاء محطات محروقات سائلة من الصنف الاول وشروط السلامة العامة بشأنها وأصول حساب المسافات بينها- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد منع قانون الغابات، الذي تناول موضوع المستودعات الصناعية (وخاصة مستودعات المحروقات المراد إقامتها داخل الغابات)، إنشاء تلك المستودعات بدون رخصة من مصلحة الغابات[٦٩١].

أما استيراد مادة البتروكوك، التي تشكل مصدرا هاما لإنتاج الطاقة في القطاع الصناعي، فيخضع لموافقة الإدارة المسبقة بحيث يجب على كل مستورد أن يتقدم الى وزارة البيئة قبل استيراد تلك المادة بالشهادات التالية[٦٩٢]:

١. شهادة تحليل مصدقة من غرفة التجارة في بلد المنشأ تبيّن نوعية وتركيب مادة البتروكوك ونسبة الكبريت فيها على الا تتجاوز نسبة ٤% للمعامل التي تعتمد على الطريقة الرطبة أو النصف جافة في التصنيع و٦% للمعامل التي تستعمل الطريقة الجافة على أن تبرز هذه الأخيرة الوثائق التي تثبت إستعمال الطريقة الجافة.
٢. شهادة مصدّقة من شركة معترف بها عالمياً وموافق عليها من قبل وزارة البيئة، تتعاطى تحاليل مادة البتروكوك تثبت نوعية البضاعة ومواصفاتها ونسب تركيباتها.

يخضع استعمال الوقود لتوليد الطاقة الصناعية او الكهربائية لمجموعة من التدابير الادارية. فبعض هذه الاستعمالات تفترض وجود اما ترخيص مسبق او اجازة بالاستعمال او امتياز.

أما التخزين والاستعمال الصناعي للمحروقات بغية توليد الطاقة في المصانع فلا يحتاج إلى ترخيص مستقل عن الترخيص المعطى للمؤسسة الصناعية. ويتطلب هذا الترخيص موافقة وزارة البيئة التي تقوم بدرس الأثر البيئي للمشاريع الصناعية[٦٩٣]. ولا يكفي رأي وزارة البيئة نظرا لكونه غير ملزم، ولعدم حق الوزارة المعنية بسحب الترخيص المعطى للمصنع في حال عدم التقيد بالشروط البيئية دون العودة إلى القنوات الإدارية الشائكة.

ويبقى موضوع تخزين واستعمال الوقود للتدفئة في المباني السكنية الذي لا يتطلب ترخيصا مستقلاً بل يكتفى بالترخيص بالبناء حيث يلحظ القانون فصل الحراقات عن الخانات إنما لغايات السلامة العامة فقط.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

الفصل الرابع: المراقبة

تكون المراقبة على مستويين، الأول للمراقبة الذاتية التي تقوم بها المنشآة والثاني عبر المراقبة الإدارية التي تقوم بها الوزارات أو الإدارات أو السلطات المحلية.

القسم الأول: المراقبة الذاتية

لحظ القانون اللبناني وجوب أن تتوفر لدى كل منشأة إمكانيات مراجعة بيئية ومراقبة ذاتية بهدف القياس المنظم لإصداراتها الملوثة ونتائج أنشطتها على البيئة[٦٩٤]. ومن المنشآت التي يجب عليها أن تطبق المراقبة الذاتية على سبيل المثال، محطات توزيع المحروقات السائلة التي يتوجب على أصحابها القيام بفحص دوري سنوي على خزانات الوقود، وذلك بعد مرور خمس سنوات على شرائها للتأكد من عدم التسرب[٦٩٥]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري الصناعة والبيئة، والتشريعات الأفقية).

[٦٩١] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته- قانون الغابات- المادة ١١٠
[٦٩٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٧- ١٩٩٥- استيراد مادة البتروكوك- المادة ١
[٦٩٣] المرسوم ٨٠١٢- ١٩٩٦- تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في منطقتي الشويفات وبشامون العقاريتين قضاء عاليه- شروط عامة- المادة ٧
[٦٩٤] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٤٢
[٦٩٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثاني: المراقبة الإدارية

تختلف أنواع المراقبة والجهات المولجة القيام بها باختلاف أنواع المنشآت أو العمليات الواجب مراقبتها، فتتولى الإدارات المحددة أدناه مراقبة المنشآت التالية :

- *المناجم*: يخضع التنقيب عن المناجم واستثمارها لمراقبة الحكومة بقصد المحافظة على السلامة العامة وسلامة وصحة العمال والمحافظة على المنجم والمحافظة عند اللزوم على الينابيع والطرق العمومية. يقوم بهذه المراقبة رئيس دائرة المناجم والمأمورون المؤهلون لذلك بناء على اقتراحه[٦٩٦]. ومن الملاحظ أن المراقبين المذكورين هم في وظائف قديمة قد تم إلغاؤها، وأن موضوع سلامة البيئة، كمراقبة نوعية التربة ومدى تأثير المناجم على التنوع البيولوجي، قد غاب عن النص.

- *مصافي البترول* : تتولى وزارة الطاقة والمياه مراقبة مصافي البترول القائمة في المحافظات لجهة استلام حصة لبنان من المواد التي تنتجها[٦٩٧]. لكنها لا تقوم بمراقبة تلك المصافي لجهة الترسبات أو التأثير على البيئة المحيطة بها.

- *محطات توزيع المحروقات السائلة* : تقوم وزارة الطاقة والمياه بالطلب من المحافظ أن يكلف الدوائر المختصة القيام بكشف على الإنشاءات العائدة لمحطات توزيع المحروقات السائلة، وأن يأمر بإجراء الإصلاحات التي يتبين أنها لازمة في مهلة لا تتجاوزالخمسة أيام. وله أيضاً أن يأمر بإقفال المحل المخالف بعد موافقة المدير العام للنفط في وزارة الطاقة والمياه، إقفالا مؤقتاً إذا لم يقم صاحبه بإنجاز الإصلاحات المذكورة في المهلة المعينة، وبإقفال المحلات التي أصبحت إنشاءاتها غير مطابقة لأحكام الشروط التنظيمية والبيئية، إما لعطل طرأ عليها أو لوقوع تحوير في ترتيب المحلات المرخص لها. ويلغى أمر الإقفال بقرار من المحافظ بعد موافقة المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة والمياه وذلك بعد التثبت من أن الإصلاحات المفروضة قد أجريت[٦٩٨].
ويحق لوزارة البيئة في أي وقت طلب محاضر الكشف عن منع التسرب من خزانات الوقود في محطات توزيع المحروقات السائلة[٦٩٩].

- *استيراد البتروكوك*: تتولى وزارة البيئة مراقبة عملية استيراد مادة البتروكوك عبر الطلب إلى كل مستورد لتلك المادة تقديم بعض الشهادات إلى الوزارة قبل وصول البضاعة إلى لبنان، كشهادة تحليل مصدقة من غرفة التجارة في بلد المنشأ تبين نوعية وتركيب مادة البتروكوك ونسبة الكبريت فيها التي لا يجوز ان تتجاوز نسبة ٤% للمعامل التي تعتمد على الطريقة الرطبة أو النصف جافة في التصنيع و٦% للمعامل التي تستعمل الطريقة الجافة، على أن تبرز هذه الأخيرة الوثائق التي تثبت استعمال الطريقة الجافة، وشهادة مصدقة من شركة معترف بها عالمياً وموافق عليها من قبل وزارة البيئة، تتعاطى تحاليل مادة البتروكوك تثبت نوعية البضاعة ومواصفاتها ونسب تركيباتها[٧٠٠].

- تصريف *النفايات*: كما تبين سابقاً، فإن عملية تصريف النفايات تشمل معالجتها لاستخراج الطاقة المتبقية فيها. ويتولى أفراد الضابطة العدلية، بالإضافة إلى الموظفين الصحيين والبلديين المختصين، وموظفي مصلحة حماية المستهلك، ضبط المخالفات لشروط التصريف المحددة أعلاه في هذا التقرير[٧٠١]. هذا في ظل غياب لدور الموظفين البيئيين المختصين في مراقبة تنفيذ الشروط وضبط المخالفات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النفايات الصلبة).

لحظت التشريعات اللبنانية ضرورة أن تتوفر لدى كل منشأة تستعمل إحدى مصادر الطاقة أو تولد الطاقة إمكانيات مراقبة ذاتية لقياس إصداراتها الملوّثة ونتائج أنشطتها على البيئة[٧٠٢].

---

[٦٩٦] قرار المفوض السامي: القرار ١١٣/ل.ر – ١٩٣٣ المعدل - نظام المناجم- المادة ١١٥

[٦٩٧] المرسوم ٨٣١٥- ١٩٦١- تحديد مهام الدوائر الاقتصادية الاقليمية في المحافظات وصلاحياتها- المادة ٨

[٦٩٨] المرسوم المعدل ٢٢٨٩- ١٩٧٩- تحديد شروط انشاء محطات محروقات سائلة من الصنف الاول وشروط السلامة العامة بشأنها وأصول حساب المسافات بينها- المادة ١٩

[٦٩٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢

[٧٠٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٧- ١٩٩٥- استيراد مادة البتروكوك- المادة ١

[٧٠١] القانون ٨٨/٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١٢

[٧٠٢] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٤٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالإضافة إلى المراقبة الذاتية فقد أخضعت النصوص أمكنة خزن المحروقات للرقابة الإدارية، فأعطت لوزارة البيئة في أي وقت من الأوقات أن تطلب محاضر الكشف عن منع التسرب من خزانات الوقود في محطات توزيع المحروقات السائلة[٧٠٣].

ولجهة دور الإدارات المحلية، فقد أعطى القانون لرئيس السلطة التنفيذية في البلدية مهمة الاهتمام باتخاذ وسائل الوقاية من الحريق والانفجار وطغيان المياه، كتنظيم مصلحة المطافىء، ومراقبة الأماكن التي تخزن فيها المواد الملتهبة والمتفجرة والمحروقات، وتحديد كميات هذه المواد التي يجوز لهذه الأماكن تخزينها، والأمر باتخاذ وسائل الوقاية الواجبة عليها[٧٠٤].

وهنا أيضا يتبين أن مراقبة تخزين المحروقات تشمل الوقاية من الحرائق فقط دون إيلاء أخطار التلوث البيئي أية أهمية، كما أهملت أعمال المراقبة لسائر وسائل تخزين الطاقة.

ويخضع توزيع وبيع المحروقات إلى الرقابة التي تخضع لها باقي المؤسسات المصنفة، إضافة إلى الرقابة التي تمارسها المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة والمياه على المؤسسات الخاصة التي تتعاطى أعمال ضخ ونقل النفط الخام أو تكريره أو توزيع المنتجات النفطية وتدقيق حساباتها[٧٠٥]. أما الرقابة على باقي مصادر الطاقة فهي شبه معدومة.

وتعتبر النصوص العائدة لمراقبة استعمال مصادر الطاقة غير وافية، فهي تقتصر على ما جاء في مرسوم تحديد مهام الدوائر الاقتصادية الإقليمية في المحافظات وصلاحياتها، لجهة إعطاء وزارة الطاقة والمياه مهمة مراقبة مصافي البترول القائمة في المحافظات لجهة استلام حصة لبنان من المواد التي تنتجها[٧٠٦] دون أن يكون لها دور في مراقبة تأثير تلك المصافي على البيئة.

الفصل الخامس: الأمور المالية

القسم الأول: الرسوم والضرائب

وضعت الدولة رسما كبيرا على المحروقات السائلة بحيث اصبح هذا الرسم من اهم مصادر تمويل الخزينة وبات اشبه بالضريبة غير المباشرة.

وفرض القانون اضافة مبلغ الف ليرة لبنانية على هذا الرسم للبنزين مع رصاص بحيث يصبح سعره اغلى بالف ليرة من سعر البنزين بدون رصاص وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون ٢٠٠١/٣٤١ وفرض اضافة الف ليرة لبنانية اخرى ابتداءا من ٢٠٠٢/١/١ ليصبح الفرق بالسعر الفي ليرة لبنانية لغاية تاريخ منع استعمال وقود البنزين المحتوي على مادة الرصاص في المركبات الآلية بمختلف فئاتها والذي حدده القانون المذكور بالاول من تموز ٢٠٠٢[٧٠٧]. ويهدف هذا الرسم الاضافي الى تشجيع استعمال البنزين الخالي من الرصاص من اجل حماية البيئة والصحة العامة. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري النقل والبيئة، والهواء).

القسم الثاني: المحفزات والتعويضات

كما في العديد من المجالات والقطاعات، فإن القانون اللبناني قد أهمل موضوع تحفيز المحافظة على البيئة أثناء القيام بأعمال من شأنها أن تضع هذه البيئة في مجال الخطر، في قطاع الطاقة عموما وفي موضوع إنتاجها والتنقيب عن مصادرها خصوصا.

[٧٠٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢
[٧٠٤] المرسوم الإشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات- المادة ٧٤
[٧٠٥] المرسوم ٦٨٢١- ١٩٧٣ وتعديلاته- تحديد مهام وملاكات وزارة الصناعة والنفط – المادة ٢٧
[٧٠٦] المرسوم ٨٣١٥- ١٩٦١- تحديد مهام الدوائر الاقتصادية الاقليمية في المحافظات وصلاحياتها- المادة ٨
[٧٠٧] قانون ٣٤١- ٢٠٠١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الإتجاه الى إستعمال الوقود الأقل تلويثا- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إنما لُحظ تحفيز لاستعمال البنزين الخالي من الرصاص وذلك عبر تخفيض سعره نسبة إلى سعر البنزين الذي يحتوي على الرصاص[٧٠٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري الهواء، والنقل والبيئة). بيد أن لبنان لم يحذ الحذو نفسه في ما يتعلق بباقي مصادر الطاقة، كتقديم حوافز مالية في حال استعمال الطاقة المتجددة في الإنشاءات السكنية أوالتجارية أو الصناعية كالمحفزات التي وضعتها الحكومة الفرنسية على سبيل المثال، بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٢/٦٣٦ الذي سمح لمؤسسات عامة بإعطاء سلف لترشيد استعمال الطاقة، أو لاستبدال المعدات بتجهيزات تستعمل الطاقة المتجددة وبموجب المرسوم رقم ٩٤/١١٩١ الذي وضع تخفيضات ضريبية عند استعمال الوسائل الموفرة في استخدام الطاقة، أو التي تستخدم طاقة متجددة والمرسومين رقم ٩٤/١٩٩٨ ورقم ٩٧/٧٨٤ اللذين وضعا تخفيضات جمركية على المواد الأولية المستخدمة في صناعة هذه الوسائل.

الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة

بالرغم من انضمام لبنان إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمصادر الطاقة[٧٠٩]، إلا أنه وبعدم ابرامه لتعديلات بعض من هذه الاتفاقيات، يفتقر إلى النصوص اللازمة لتنظيم كيفية التعامل مع الحالات الطارئة التي يمكن حدوثها أثناء عمليات التنقيب عن مصادر الطاقة وأثناء عمليات إنتاجها.

كما يفتقر إلى ما ينظم إدارة الحالات الطارئة الناتجة عن توزيع وبيع مصادر الطاقة، بالرغم من أهميتها، وبالرغم من الأخطار الكبيرة التي تحدق بعملية نقل المحروقات وغيرها من مصادر الطاقة. وهي اقتصرت على ما جاء في إحدى الشروط التنظيمية لمجمعات المشتقات النفطية الذي قضى بوجوب تأمين زورق للطوارئ مزوّد بكمية من المواد الكيميائية الخاصة والمقبولة من وزارة البيئة، ومجهّز بالمضخات الضرورية لرش وتوزيع هذه المواد على أي بقعة نفطية متسربة[٧١٠].

وقد لحظ المرسوم المتعلق بتحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات توزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة وجوب تأمين مانع عائم للتسرب لدى المصب يكون جاهزاً للاستعمال الفوري طوال وجود السفينة في المربط، وذلك للحد من انتشار المواد المتسربة في أضيق نطاق ممكن إلى أن تتم عملية معالجتها كيميائياً[٧١١]. وفي ما خلا ذلك فقد اقتصر الاهتمام بالحالات الطارئة على ما ورد في الإتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان حديثاً، كالاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في عرض البحر في حال أدّى حادث إلى تلويث

---

[٧٠٨] القانون ٣٤١- ٢٠٠١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٣

[٧٠٩] القانون ٦٨-١٩٦٦ – انضمام لبنان الى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة
القانون ٢٨-١٩٧٣ – اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية المترتبة عن الأضرار الناجمة عن تلوث مياه البحر بالمحروقات السائلة المعقودة في بروكسل بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٩
المرسوم ٩١٣٣-١٩٧٤ – اجازة ابرام معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الجماعي في قاع البحار والمحيطات وفي باطنها
المرسوم ٩٢٢٦-١٩٧٤ –اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في عرض البحر في حال حصول حادث ادى أو قد يؤدي الى تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة
المرسوم ٩٢٢٨-١٩٧٤ – اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها
المرسوم الاشتراعي ١٢٦-١٩٧٧ – اجازة انضمام لبنان الى الاتفاقية المتعلقة بحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث والبروتوكولين الملحقين بها (بروتوكول متعلق بحماية البحر المتوسط من التلوث الذي تسببه حركة السفن والطائرات وبروتوكول متعلق بالتعاون لمكافحة تلوث البحر المتوسط من الزيوت والمواد المضرة الأخرى في حال حدوثها)
القانون ١٣ – ١٩٨٣ – الاجازة للحكومة الانضمام الى الاتفاقية الدولية لتفادي تلويث مياه البحر بالمحرقات السائلة والى البروتوكول الخاص بهذه الاتفاقية
القانون ٥٩ – ١٩٦٤ – اجازة ابرام معاهدة تحريم تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء
المرسوم ١٤٣٢٨ – ١٩٧٠ – اجازة ابرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
المرسوم ٩٢٢٣ – ١٩٧٤ – اجازة ابرام معاهدة تحريم وابادة الأسلحة البيولوجية والسامة
القانون ٤٨٢ - ١٩٩٥ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الأمان النووي الموقعة في فيينا – النمسا ٧ آذار ١٩٩٥
القانون ٥٦٥ – ١٩٩٦ – الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية
القانون ٥٦٦ – ١٩٩٦ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
القانون ٥٧٥ – ١٩٩٦ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي
القانون ٦٣٣ – ١٩٩٧ – الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

[٧١٠] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ٤/٣

[٧١١] المرسوم ٥٥٠٩- ١٩٩٤- تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز البوتان-البروبان)- الجدول رقم ١- البند ٤/٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مياه البحر بالمحروقات السائلة من بترول خام وفيول أويل وزيت ديزل وزيت تشحيم[٧١٢]، والتي أجازت لفرقائها أن يتخذوا في عرض البحر أية تدابير يرونها لازمة، لاستدراك الأخطار الجسيمة والمداهمة أو تخفيضها أو القضاء عليها، والتي يشكلها بالنسبة لشواطئهم البحرية أو لمصالحهم المتلازمة، أي تلويث، أو خطر تلويث، لمياه البحر، بالمحروقات السائلة، بنتيجة الأعمال المتعلقة به، والتي تؤدي إلى احتمال نشوء أضرار هامة تستوجب التعويض، والاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية، والتي تناولت الأحكام الجزائية وعملية تقسيم المسؤولية في حال وقوع حادث ذري[٧١٣] وإتفاقية المسؤولية النووية[٧١٤] التي تناولت علاقة البلدان بعضها ببعض في حال حدوث إشكال نووي (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري النقل والبيئة والمياه والمياه المبتذلة).

ولم تحدد تلك الاتفاقيات تفاصيل معالجة الأثر البيئي الناتج عن الحالات الطارئة وطريقة التعامل معها، كما أنها لا تعالج إلا الحالات الطارئة التي قد تحدث في البحر، دون التطرق إلى تلك التي يمكن حصولها على اليابسة.

الباب الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

لم تلحظ النصوص القانونية أية آلية إدارية لتلقي الشكاوى المرتبطة بالتنقيب عن مصادر الطاقة ولم يتبين ضمن الشكاوى المسجلة في وزارة البيئة وجود شكاوى في هذا الصدد. باستثناء الشكاوى حول عملية إنتاج الكهرباء والتي يتناولها الجزء الثالث من هذا التقرير.

لم تلحظ النصوص القانونية أية آلية إدارية لتلقي الشكاوى المرتبطة بتخزين مصادر الطاقة، وقد تبيّن من مراجعة سجلات وزارة البيئة بين سنة ١٩٩٩ و سنة ٢٠٠٣ وجود شكاوى على طريقة تخزين البتروكوك (في الهواء الطلق) وشكاوى عن وجود خزانات مواد ملتهبة في المناطق السكنية.

وتتلقى الإدارات المعنية بالرقابة على المؤسسات المصنفة كوزارات الصحة العامة والبيئة والداخلية شكاوى ومراجعات عديدة على مولدات الكهرباء الخاصة وعلى محطات المحروقات والأفران بسبب إنبعاث روائح وضجيج والتسبب بالتلويث نتيجة حرق الوقود وذلك وفق الإجراءات القانونية المرعية الإجراء.

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

لم توضح التشريعات أية إجراءات خاصة في مجال الإدعاء المرتبط بالمخالفات والجرائم البيئية الناجمة عن عمليات التنقيب وبيع وتوزيع مصادر الطاقة سوى تلك المتعلقة بالمؤسسات المصنفة وبالصناعات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

باستثناء قانون حماية البيئة الذي لم تصدر مراسيمه التطبيقية بعد[٧١٥]، فإن النصوص القانونية لم تلحظ أية عقوبات تطال المخالفات التي قد ترتكب في مجال التنقيب عن مصادر الطاقة. ويعتبر قانون حماية البيئة النصَ الأشمل المتعلق بالمخالفات والعقوبات المرتبطة بتخزين مصادر الطاقة، إنما هو يعيد المخالفة إلى قانون العقوبات والقانون ٨٨/٦٤[٧١٦].

---

[٧١٢] المرسوم ٩٢٢٦- ١٩٧٤- اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في عرض البحر في حال حصول حادث أدى أو يؤدي الى تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة المعقودة في بروكسل بتاريخ٦٩/١١/٢٩

[٧١٣] المرسوم ٩٢٢٨- ١٩٧٤- اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها

[٧١٤] القانون ٥٦٥- ١٩٩٦- الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية

[٧١٥] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة – المادة ٥١

[٧١٦] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة – المادة ٥١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى قانون الغابات[٧١٧]، فإن مصلحة الغابات تتولى استقصاء المخالفات المرتكبة في الغابات العائدة للدولة وللبلديات وللقرى وللأفراد[٧١٨]. وفي حال تبيّن إقامة مستودع تخزين من دون رخصة داخل الغابة أو على بعد ٥٠٠ متر منها، تقوم المصلحة بإقامة دعوى أمام المحاكم الصالحة بناء على طلب موظفي مصلحة الغابات كل في منطقته.

يتعرض كل من يستثمر محلاً أو محطة لتوزيع المحروقات السائلة دون ترخيص لغرامة تعادل مقدار رسم الترخيص ومقدار رسم الاستثمار عن مدة الاستثمار الفعلية، بالإضافة إلى الرسوم الأساسية، كما يوقف عن العمل لحين الاستحصال على الترخيص اللازم ودفع الغرامات والرسوم المتوجبة، وذلك بقرار يتخذه رئيس السلطة التنفيذية في البلدية أو القائمقام أو المحافظ خارج النطاق البلدي[٧١٩]. ويحق للمحافظ أيضاً أن يأمر بإقفال المحل المخالف بعد موافقة المدير العام للنفط في وزارة الطاقة والمياه، إقفالا مؤقتاً إذا لم يقم صاحبه بإنجاز الإصلاحات المذكورة في المهلة المعينة وبإقفال المحلات التي أصبحت إنشاءاتها غير مطابقة للشروط المفروضة عليها والمذكورة سابقاً في هذا التقرير، إما لعطل طرأ عليها أو لوقوع تحوير في ترتيب المحلات المرخص لها. يلغى أمر الإقفال بقرار من المحافظ بعد موافقة وزارة الطاقة والمياه - المدير العام للنفط - وذلك بعد التثبت من أن الإصلاحات المفروضة قد أجريت[٧٢٠]. ولم يشر النص إلى نوعية المخالفات ومدى تأثيرها على البيئة.

الباب الثالث: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

إذا كانت دول عديدة قد عمدت إلى وضع وسائل لتطوير قطاع استخدام الطاقة كتونس التي تدعم الدراسات وتطوير البحث بموجب القانون رقم ٨٥/٤٨، فإن لبنان لم يحذ حذو هذه الدول، إذ لا وجود في النصوص اللبنانية لوسائل لتطوير قطاع التنقيب عن مصادر الطاقة ولا أبحاث ولا تدريب للعاملين أو تنمية لقدراتهم كما ولا آليات لتبادل المعلومات والخبرات.

الجزء الثالث: إنتاج/استهلاك الطاقة

الباب الأول: إدارة القطاع

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

لم يعمد لبنان إلى وضع خطة لإنتاج الطاقة أو لاستيرادها، خاصة في ما يتعلق بالطاقة الكهربائية، بالرغم من أن مرسوم تنظيم وزارة الطاقة والمياه قد لحظ موضوع التخطيط والتصميم في قطاع الكهرباء، فأعطى المهمة لمصلحة التصميم والدروس التابعة للمديرية العامة للموارد المائية والكهربائية في الوزارة، التي عليها تنظيم الاحصاءات العائدة لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، تصميم الخطوط الكبرى للمشاريع الكهربائية، درس كلفة الانتاج الكهربائي في جميع مراحله ودرس تجهيز معامل التوليد ومحطات التحويل على أنواعها[٧٢١].

وفي الولايات المتحدة الأميركية فرض قانون حماية الطاقة E.P.Act على الولايات كافة أن ترسم استراتيجية للحد من إنتاج وصرف الطاقة. ويقتضي أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع فعالية استخدام الطاقة في العام ٢٠١٠ إلى ما يزيد عن ٣٠% عن العام ١٩٨٨ وزيادة الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة بنسبة ٧٥% في العام ٢٠٠٥ عن العام ١٩٨٨ والتقليل من استهلاك الوقود من ٤٠% العام ١٩٩٠ الى ٣٥% في العام ٢٠٠٥.

---

[٧١٧] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته- قانون الغابات- المادة ١١٤

[٧١٨] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته- قانون الغابات- المادة ١١٤

[٧١٩] القانون ٨٨/٦٠- ١٩٨٨ وتعديلاته- الرسوم والعلاوات البلدية- المادة ٥٢

[٧٢٠] المرسوم المعدل ٢٢٨٩- ١٩٧٩- تحديد شروط انشاء محطات محروقات سائلة من الصنف الاول وشروط السلامة العامة بشأنها وأصول حساب المسافات بينها- المادة ١٩

[٧٢١] المرسوم ٥٤٦٩- ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المواد ٢٩ و٣٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولم توضع في لبنان أية دراسات أو خطط تسمح، في ما خص الطاقة المتجددة، بمعرفة القدرة التي تحملها الرياح في مختلف المناطق، أو قدرة الاستفادة من نور الشمس لتوليد الكهرباء أو للتسخين، فيقوم التجار بعرض أجهزة لتسخين المياه على حرارة الشمس دون أية دراسة تدعم أو تنبه المواطنين، في حال وجود احتمالات بعدم حصولهم على الفائدة المرجوة.

وعلى المستوى الوطني، تجدر الإشارة إلى المشروع المقترح لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من سوريا إلى لبنان على طول الشريط الساحلي، والذي بوشر بإنشائه دون إعداد دراسة تقييم أثر بيئي له.

وبالرغم من أهمية النظر إلى الآثار والانعكاسات البيئية للسياسات والخطط المتبعة في قطاع الطاقة، إلا أنه يسجل غياب لتطبيق مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) وهو مفهوم حديث تعمل وزارة البيئة على إدماجه في آليات صنع القرار ضمن مختلف القطاعات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التشريعات الأفقية).

وبالإضافة إلى دور وزارة الطاقة والمياه المركزي كوزارة وصاية على مؤسسة كهرباء لبنان، فقد أعطى القانون اللبناني لهذه الأخيرة وللجنة تدعى اللجنة المركزية للطاقة مهام التخطيط في ما يتعلق بالكهرباء دون أن تحمِل نتائج عملهما أية خطط تتعلق بمواقع وقدرات خطوط النقل الكهربائي على تلبية الحاجة لسنوات عديدة مقبلة.

القسم الأول: مؤسسة كهرباء لبنان

إن مؤسسة كهرباء لبنان هي مؤسسة عامة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، عُهد إليها بموجب قانون إنشائها إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في جميع الأراضي اللبنانية[٧٢٢]. تتولى دوائر هذه المؤسسة كل ضمن اختصاصها مهام عديدة تصب بعضها في مجال التخطيط والدراسات ضمن عملية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ومنها:

- وضع خطط طويلة وقصيرة الأمد لتوسيع محطات أو لتقوية خطوط التوتر العالي.
- دراسة جميع تجهيزات معامل الإنتاج والشبكة وصولاً إلى محطات التوزيع بهدف تحليل أدائها واقتراح ما يلزم لتطويرها أو لتنفيذ إنشاءات جديدة بما في ذلك تحديد مواقع محطات التحويل الرئيسية ومعامل الإنتاج ومسارات خطوط النقل.
- وضع دراسات الجدوى الاقتصادية العائدة لمختلف المشاريع والخيارات التقنية.
- تنفيذ والمشاركة في أنشطة لخدمة ترشيد استعمال الطاقة.
- القيام بالدراسات العائدة للانعكاسات البيئية لنشاطات المؤسسة، ورفع المقترحات الآيلة إلى تخفيف الأضرار عن المحيط الداخلي والخارجي للمنشآت[٧٢٣].
- الاطلاع على التقنيات الحديثة ودرس إمكانية استعمالها في المؤسسة من ضمن برامج تنسيقية مع مؤسسات كهرباء خارج البلاد.
- وضع المواصفات الفنية للمحروقات التي تستعملها المؤسسة على اختلاف أنواعها بالتوافق مع الوحدات المعنية في المؤسسة[٧٢٤].
- تحديد قواعد السلامة العامة ووقاية العمال للحد من حوادث العمل ودرئها.
- وضع نظام دورات ومحاضرات حول مناهج العمل التقني والتكنولوجيا الجديدة[٧٢٥].

[٧٢٢] المرسوم المعدل ١٦٨٧٨ - ١٩٦٤ - انشاء مصلحة كهرباء لبنان - المادة ١
[٧٢٣] المرسوم ١٣٥٣٧ - ١٩٩٨ - تحديد وظائف الملاك الدائم لمؤسسة كهرباء لبنان حتى الفئة الثالثة وشروط الاستخدام في هذه الوظائف - المادة ١٢
[٧٢٤] المرسوم ١٣٥٣٧ - ١٩٩٨ - تحديد وظائف الملاك الدائم لمؤسسة كهرباء لبنان حتى الفئة الثالثة وشروط الاستخدام في هذه الوظائف - المادة ١٥
[٧٢٥] المرسوم ١٣٥٣٧ - ١٩٩٨ - تحديد وظائف الملاك الدائم لمؤسسة كهرباء لبنان حتى الفئة الثالثة وشروط الاستخدام في هذه الوظائف - المادة ١٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- متابعة تطبيق قواعد السلامة العامة ووقاية العمال في مختلف مراكز المؤسسة[٧٢٦].
- متابعة المعاملات لتسلم المحروقات في المعامل، مع الإشراف على عملية التسليم، والتأكد من الكميات المسلّمة، وإجراء الفحوصات اللازمة على نوعية هذه المحروقات بالاتفاق مع شركات مراقبة النوعية، وإجراء العقود معها ومتابعتها.
- تأمين عمليات نقل المحروقات من مراكز التخزين بالطرق البرية بما فيها المعاملات اللازمة للإعلان عن استدراج العروض والعلاقات مع شركات النقل وغيرها[٧٢٧].

كما تتولى القيام بالتحاليل المخبرية اللازمة على نوعية المياه والبخار وكذلك الزيوت والمحروقات المستعملة في المعمل، ومراقبة هذه النتائج ومتابعة عملية غسل المراجل، وإعادة جهوزية آلات تبخير مياه البحر وآلات تحلية المياه، والقيام بالفحوصات المخبرية اللازمة[٧٢٨].

القسم الثاني: اللجنة المركزية للطاقة

تتشكل هذه اللجنة من رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية، المدير العام للنفط في وزارة الصناعة والنفط، المدير العام للتجهيز المائي والكهربائي في وزارة الموارد المائية والكهربائية، المدير العام للصناعة في وزارة الصناعة والنفط، مدير عام مصلحة كهرباء لبنان، مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ممثل عن غرفة التجارة والصناعة ورئيس مصلحة ديوان المديرية العامة للنفط في وزارة الصناعة والنفط. كما تضم إختصاصيين في الطاقة الشمسية وشؤون تكرير النفط وفي الاقتصاد النفطي والجيولوجيا والهيدرولوجيا والكيمياء النفطية.

تحدد مهام هذه اللجنة على النحو التالي:

- التنسيق بين الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العامة والهيئات والمؤسسات المعنية بشؤون الطاقة.
- التنسيق بين الإنتاج والاستهلاك والبحث العلمي.
- استقصاء وجمع وتوثيق المعلومات عن إنتاج واحتياطي موارد الطاقة البترولية والمائية والشمسية والنووية وغيرها.
- استقصاء وجمع وتوثيق المعلومات عن تطور الاستهلاك القطاعي والإجمالي للطاقة بأنواعها المختلفة.
- تقييم إمكانات الطاقة الشمسية.
- تقييم إمكانات الطاقة النووية.
- إعداد توقعات استهلاك الطاقة القطاعية والإجمالية في إطار برامج التنمية.
- تحديد نوعية الدراسات والبحوث الجارية وتطويرها في مجالات الطاقة المتنوعة.
- القيام بالدراسات الآيلة إلى ترشيد استهلاك الطاقة على أنواعها.
- تقديم الاقتراحات إلى مجلس الوزراء بواسطة وزير الصناعة والنفط رئيس اللجنة بشأن تخطيط ورسم سياسة الطاقة وتقديم التوصيات اللازمة الآيلة إلى تبنيها وتعميمها على الوزارات والمؤسسات والهيئات المختصة من أجل العمل على تنفيذها.
- إعداد الاقتراحات لتطوير الأجهزة العاملة في حقل الطاقة نوعاً وكماً.
- إعداد الاقتراحات في شأن توازن الاستثمارات اللازمة لتطوير الموارد المختلفة للطاقة البترولية والمائية والشمسية والنووية وغيرها لتأمين حاجة الاستهلاك حاضراً ومستقبلاً[٧٢٩].

وإن كان للجنة أن تقوم مبدئياً بالتطرق إلى دراسة وتقييم إمكانات بعض أنواع الطاقة المتجددة وتوثيق المعلومات عنها، إلا أنها لم تُعن بالشأن البيئي بشكل واضح، ولم يُصر إلى ضم ممثل لوزارة البيئة فيها عند إحداث هذه الوزارة. إنما الأهم هنا وما يدعو إلى التوقف عنده هو عدم التئام هذه اللجنة وعدم صدور أية دراسات أو اقتراحات عنها لغاية تاريخه.

---

[٧٢٦] المرسوم ١٣٥٣٧ - ١٩٩٨ - تحديد وظائف الملاك الدائم لمؤسسة كهرباء لبنان حتى الفئة الثالثة وشروط الاستخدام في هذه الوظائف - المادة ٥٢

[٧٢٧] المرسوم ١٣٥٣٧ - ١٩٩٨ - تحديد وظائف الملاك الدائم لمؤسسة كهرباء لبنان حتى الفئة الثالثة وشروط الاستخدام في هذه الوظائف - المادة ٦٢

[٧٢٨] المرسوم ١٣٥٣٧ - ١٩٩٨ - تحديد وظائف الملاك الدائم لمؤسسة كهرباء لبنان حتى الفئة الثالثة وشروط الاستخدام في هذه الوظائف - المادة ٦٧

[٧٢٩] المرسوم ٥٤٤٤ - ١٩٨٢ - تأليف لجنة مركزية للطاقة - المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولم تتطرق النصوص إلى مبدأ استخدام الطاقة المتجددة إلا عبر تشجيع إستعمال الطاقة الشمسية لتسخين المياه واستعمال الطاقة الشمسية للإضاءة[٧٣٠] في محطات توزيع المحروقات السائلة من خلال قرار وزير البيئة المتعلق بالشروط البيئية المفروضة على إنشاء وإستثمار هذه المحطات دون أن يصار إلى وضع أية خطة تتعلق بتشجيع استخدام هذه الطاقة.

واذا كان حقل التخطيط في مجال استعمال الطاقة وترشيد هذا الاستعمال حقلا خصبا، فإن لبنان لم يستثمر فيه أسوة بالكثير من الدول التي خلقت هيئات لضبط استعمال الطاقة كالوكالة المدعوة بوكالة إدارة الطاقة، المنشأة في تونس منذ العام ١٩٩٠ بموجب القانون رقم ٦٢ والتي ينبغي مراجعتها في شأن الترخيص بإنشاء المشاريع التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة. كما وأنه لم يُصر إلى وضع أية دراسة أو خطة تتعلق بترشيد استخدام الطاقة غير المتجددة، حيث أن مبدأ الاستخدام الرشيد للطاقة في التجهيزات الكهربائية والمنزلية لم يشكل موضوعاً تشريعياً أو تنظيمياً كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية حيث وضعت خطة للتقليل من استخدام الكهرباء في التجهيزات وفي المباني ووضعت لاصقة خاصة بهذا الترشيد.

الفصل الثاني: المعايير والشروط

ذكر قانون تنظيم قطاع الكهرباء وجوب مراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة[٧٣١]، وأولى وزارة الطاقة والمياه أن تقترح شروطا بيئية ومواصفات فنية يقتضي توفرها في الإنشاءات والتجهيزات الكهربائية، لتصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بعد استطلاع رأي هيئة تنظيم القطاع. والمرسوم لم يصدر لتاريخه، وبالتالي فإن الشروط البيئية لم تُحَدد، لا للإنتاج ولا للنقل أو للتوزيع[٧٣٢].

كما أن شروط ومعايير توزيع الطاقة الكهربائية وبيعها غير متوفرة. فمهام التوزيع ترتبط بوضع شروط لتأمين سلامة الشبكة والعمل والوقاية البيئية[٧٣٣] كما نص قانون تنظيم قطاع الكهرباء. علما أنه لم يُصر إلى تحديد هذه الشروط أو إلى تحديد الوقاية البيئية المذكورة.

وقد تناول القانون اللبناني شروط استعمال الوقود أو المحروقات في كل من قطاع الصناعة وقطاع توليد الكهرباء المنزلي أو الصناعي. فحدد وزير البيئة الشروط البيئية المطلوبة لوضع مولدات كهربائية في الأبنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة[٧٣٤]، في مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة[٧٣٥]، في المسالخ[٧٣٦]، في محطات توزيع المحروقات السائلة[٧٣٧]، في مزارع الأبقار أو الطيور الداجنة أو الحيوانات الأليفة[٧٣٨]، في مصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب[٧٣٩]، في مصانع حجارة البناء[٧٤٠]، في مصانع البلاستيك[٧٤١]، في معامل الزجاج[٧٤٢] وفي مصانع المطاط[٧٤٣]. وقد أوجبت هذه الشروط وضع المولد الكهربائي والمرجل البخاري في غرفة

---

[٧٣٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ٢

[٧٣١] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٤٢

[٧٣٢] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٦

[٧٣٣] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٣٢

[٧٣٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة - البند ٣-٤ إدارة التلوث البيئي

[٧٣٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة تبريد،تخليل ، طهي وتعليب - المادة ٣

[٧٣٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ - المادة ٣

[٧٣٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ١

[٧٣٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مزارع الابقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة - المادة ٣

[٧٣٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب - المادة ٣

[٧٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع حجارة البناء - المادة ٣

[٧٤١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك - المادة ٣

[٧٤٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢ - الشروط البيئية انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج - المادة ٣

[٧٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ - الشروط البيئية انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط - المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

خاصة مستقلة، على أن يتم تزويده بمصافي للعوادم وبكاتم للصوت، تضمن توافق خصائص الانبعاثات ومستوى الضجيج الناتج عنه مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة له (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الضجيج).

كما أن القانون ٤٦٢-٢٠٠٢ لم يخضع تجهيزات الإنتاج للإستعمال الخاص بقوة تقل عن ١,٥ ميغاوات لشرط الإذن على أن تراعى مقتضيات البيئة والصحة العامة وذلك بناءً لمعايير محددة تصدر بقرارات عن هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بعد استطلاع رأي وزارة البيئة والإدارات والمؤسسات المعنية[٧٤٤].

ولمّا كان قد لوحظ غياب الشروط والمعايير البيئية من الشروط التنظيمية العامة لمعامل الطاقة، فقد تبين وجود شرط قد يكون يتيماً، يتعلق بمنع تركيز أعمدة معدة لوضع أسلاك تتلقى قوة ما في نطاق الأرض المصنفة كمنظر أو كموقع طبيعي إلا بعد الحصول على ترخيص يعطى من دوائر الاقتصاد الوطني، دون وجود معايير أو شروط للموافقة عليه[٧٤٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي). ويتعدى الموضوع من الناحية الفنية ما وضعته الشروط المرعية الإجراء، فلم توضع شروط لاستعمال الماء في تبريد محطات الطاقة، ولا ضوابط لمعامل التوليد المائية والتلوث الحراري الناتج. كما أنه لم توضع ضوابط علمية مبنية على دراسات ومعلومات دقيقة عن الأثر الصحي لخطوط النقل بالتوتر العالي والمتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة كهرباء لبنان أنجزت مؤخرا دراسة حول الآثار الصحية لخطوط النقل الكهربائي والتي خلصت إلى أن مؤشرات شبكات النقل الكهربائي في لبنان أقل من الحدود الموضوعة دوليا، ونسب التعرض المرتبطة بآثار صحية سلبية. ولم تتوفر الدلائل على أن هذه الدراسة عرضت على الإدارات المحلية والهيئات الدولية المعنية كوزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية.

كما أنه لا شروط لوضع المعدات المنزلية والتجهيزات الكهربائية في التداول في الأسواق كالشروط التي تضعها الولايات المتحدة للتقليل من صرف الطاقة على السيارات وعلى أجهزة الإنارة واللمبات والسيارات الكهربائية وكذلك الاتحاد الأوروبي في التوجيهيات التي تحمل الأرقام ٩٥/١١/EEC و ٩٥/١٢/EEC و٩٦/٦٠/EEC بالنسبة إلى الأدوات المنزلية والتوجيهية رقم ٩٨/١١/EEC بالنسبة لأجهزة الإنارة.

الفصل الثالث: التراخيص

لا تغطي النصوص اللبنانية موضوع التراخيص لكافة مصادر الطاقة، وهي بالتالي لم تضع كل ما يتعلق بإنتاج الطاقة تحت الإشراف الإداري، خاصة ما يتعلق بإنتاج الطاقة المتجددة.

أما إنتاج الطاقة غير المتجددة، فقد وُضع تحت إشراف الدولة، وفرض عليها الحصول على تراخيص أو امتيازات عندما تكون لخدمة العموم.

وتصنف مؤسسات إنتاج وتوزيع الكهرباء[٧٤٦] بين المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة، وفق جدول التصنيف لهذه المحلات، هي مؤسسات صناعية أصبح الترخيص بها خاضعاً للمرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة). كما أن المصانع التي تستهلك الطاقة هي أيضا تخضع للترخيص وفق الآلية المبينة في تقرير الصناعة والبيئة دون أن يولى استخدام هذه المصانع لكميات كبيرة من الطاقة الأهمية اللازمة، ويفرض له ترخيصا خاصا أسوة بتونس على سبيل المثال التي فرضت على كبار مستهلكي الطاقة ترخيصا خاصا بعد استشارة الهيئة المسؤولة عن إدارة الطاقة وفق المرسوم الصادر في العام ١٩٨٨ تحت الرقم ٥١.

[٧٤٤] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٢٦
[٧٤٥] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان - المادة ١٢
[٧٤٦] المرسوم ٥٢٤٣ - ٢٠٠١ - تصنيف المؤسسات الصناعية - الجدول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

يخضع إنتاج الطاقة لنظام الامتيازات بناء على القرار رقم ١٤٤ المتعلق بالأملاك العامة[٧٤٧] وقد أعطيت الامتيازات لتوليد الطاقة من الأنهر والشلالات منذ العام ١٩٢٩ بدءاً بشلالات نهر الصفا[٧٤٨] وشلالات نهر أبي علي[٧٤٩] وغيرها كما أعطيت الامتيازات لتوزيع الكهرباء[٧٥٠]،[٧٥١]،[٧٥٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).

وعادت الدولة اللبنانية فألغت العديد من الامتيازات[٧٥٣]،[٧٥٤]،[٧٥٥] ووضعت يدها على العديد من الامتيازات ثم أنهت وضع اليد هذا بناء على قرارات مجلس شورى الدولة كإنهاء قرار وضع اليد على امتياز الشركة الفينيقية لقوات نهر ابراهيم الكهربائية الذي استمر ثلاث سنوات[٧٥٦]. واستردت الدولة امتيازات لصالح مصلحة كهرباء لبنان كإمتياز كهرباء دير القمر-بيت الدين[٧٥٧] وأنطلياس[٧٥٨] وغيرهما.

ولتمكينه من إتمام الأشغال المتعلقة بامتياز خط نقل قوة كهربائية ذات التوتر العالي، خُوّل صاحب الامتياز أن يقيم بصورة دائمة مجاري تحت الأرض أو دعائم للخطوط الهوائية على الأرض الخصوصية غير المبنية وغير المسورة بجدران أو أشياء تشبهها وأن يقطع أغصان الشجر التي قد يتسبب قربها من الخطوط الهوائية الكهربائية بالإضرار بالخط الكهربائي أو بتعطيل الإنشاءات، على أن يسبق تنفيذ الأشغال تبليغ الإدارة المعنية، وأن لا يجري التنفيذ إلا بعد الموافقة على مشروع الخطوط المفصل[٧٥٩]. وقد جاء قانون تنظيم قطاع الكهرباء الجديد ليؤكد على سريان مفعول الامتيازات الممنوحة قبل صدوره[٧٦٠].

بالإضافة إلى الامتيازات القديمة، فقد وضع القانون ٤٦٢-٢٠٠٢ أسسا لإعطاء تراخيص وأذونات جديدة لإنتاج الطاقة الكهربائية، فأولى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء مهمة منح الترخيص الذي يعطى لمن تتوافر فيه الشروط والمتطلبات التي تحددها الهيئة، بما يؤمن مبدأ المساواة والمنافسة[٧٦١]، والذي يتضمن الموجبات الأساسية الملقاة على عاتق المرخص له أو التي تحددها الهيئة تحقيقاً لأهدافه بما فيها الرسوم. كما تلزمه بتزويدها بالمعلومات حول سير العمل تباعا، وتحدد مدة الترخيص وشروط إنهائه أو تجديده على أن يتضمن الترخيص شروطاً واضحة تضمن استمرار الخدمة عند انتهاء الترخيص. ويتعين على كل مرخص أو مأذون له بموجب القانون أن يلتزم بالمقاييس والشروط التقنية كافة التي تضعها الهيئة وتقوم الهيئة لضمان عدم إلحاق أي ضرر بالشبكات أو بالصحة العامة أو بالسلامة العامة أو بالبيئة.

وللهيئة أن تشترط موافقتها على أنواع معدات الكهرباء المتعلقة بالإنتاج والتوزيع قبل بيعها أو تشغيلها في لبنان لضمان عدم إلحاق أي ضرر بالصحة العامة أو بالسلامة العامة أو بالبيئة أو بالشبكات. كما يحق لها أن تحدد مقاييس عامة أو خاصة للأداء أو العمل المنسجم والترابط لمختلف فئات المعدات ولضمان انطباق مواصفاتها مع أحكام هذا القانون والقواعد التي تضعها الهيئة تطبيقاً لأحكامه، وأن تستعين بالمسؤولين عن الصحة العامة أو عن السلامة العامة، وبالمصنعين، لتحديد شروط الموافقة على أنواع المعدات، كما لها أن تلجأ إلى أكثر من مجموعة استشارية صناعية لتجربة المعدات وتطويرها وتحديثها[٧٦٢].

---

[٧٤٧] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادتان ١٤ و١٥

[٧٤٨] القانون الصادر في ١٩٢٩/٥/٢٣- منح امتياز مشروع استخدام شلالات نهر الصفا لتوليد القوة الكهربائية

[٧٤٩] القانون الصادر في ١٩٢٩/٦/٤- منح امتياز توليد القوة الكهربائية من شلالات نهر ابي علي

[٧٥٠] القانون الصادر في ١٩٢٩/٥/٢٧- منح امتياز توزيع قوة كهربائية

[٧٥١] القانون الصادر في ١٩٢٩/٥/١٣- منح امتياز توزيع قوة كهربائية في مدينة صور

[٧٥٢] المرسوم الاشتراعي ١٢٤- ١٩٣٣- منح امتياز توزيع قوة كهربائية في منطقة النبطية

[٧٥٣] القانون الصادر في ١٩٥٥/١٢/٢٠- استرداد امتياز كهرباء صور والنبطية

[٧٥٤] المرسوم ١٨٥٨٩-١٩٥٨- تصديق عقد استرداد امتياز كهرباء الدامور

[٧٥٥] القانون الصادر في ١٩٦٠/١٢/٣١- استرداد امتياز كهرباء مشغرة

[٧٥٦] القرار ١/٥٧- ١٩٩٩- انهاء وضع اليد على امتياز الشركة الفينيقية لقوات نهر ابراهيم الكهربائية

[٧٥٧] المرسوم ٦٣٣٤- ١٩٦٦- استرداد امتياز كهرباء دير القمر-بيت الدين

[٧٥٨] المرسوم ٧١٢٥- ١٩٧٤- تحويل امتياز كهرباء انطلياس السابق الى مصلحة كهرباء لبنان

[٧٥٩] قرار المفوض السامي: القرار ١٤٥- ١٩٢٥- انشاء واستثمار خطوط نقل القوة الكهربائية ذات التوتر العالي- المادة ٣

[٧٦٠] القانون ٤٦٢- ٢٠٠٢- تنظيم قطاع الكهرباء- المادة ٢١

[٧٦١] القانون ٤٦٢- ٢٠٠٢- تنظيم قطاع الكهرباء- المادة ١٩

[٧٦٢] القانون ٤٦٢- ٢٠٠٢- تنظيم قطاع الكهرباء- المادتان ٢٠ و٢٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإذا كان النص قد ذكّر وجوب تأمين حماية البيئة، فمن الملاحظ أنه لم يحدد المقصود بهذا الشرط، كما أنه غيّب رأي الإدارة المعنية بحماية البيئة في تحديد شروط الموافقة على أنواع المعدات المذكورة.

ويلحظ الترخيص المعطى لتوليد الكهرباء في بنوده تأمين حماية البيئة[٧٦٣]، كما أن إنشاء وإستثمار خطوط نقل التوتر العالي يتطلب أن يسبق تنفيذ الأشغال إرسال تبليغ الى ذوي الشأن. ويمنع البدء بالتنفيذ قبل الحصول على موافقتهم على مشروع الخطوط المفصّل[٧٦٤].

الفصل الرابع: المراقبة

أعطى قانون تنظيم قطاع الكهرباء الجديد للهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء مهمة مراقبة حسن سير خدمات الإنتاج والنقل والتوزيع حتى إيصال التيار الكهربائي إلى المستهلك وذلك بعد التشاور مع الجهات المختصة ومع مراعاة شروط المنافسة الحرة في القطاع وسياسة الحكومة واستراتيجيتها وشروط الاتفاقيات والتراخيص والأذونات السارية المفعول وحماية مصلحة المستهلكين وتأمين الاستقرار في قطاع الطاقة الكهربائية وتوازن أسعار الخدمات[٧٦٥]. وتضع الهيئة نظاماً يخضع لمصادقة الوزير تحدد فيه قواعد المراقبة والتفتيش وتنظم برامج عمل دورية للمراقبين والمفتشين[٧٦٦] الذين يحق لهم أثناء قيامهم بالمهام الموكلة إليهم رسميا دخول جميع الأماكن العامة والخاصة ومعاينة أو طلب معلومات عن الانشاءات والتجهيزات القائمة أو التي كان من الواجب إقامتها، والاطلاع على السجلات والوثائق والمستندات وأن يأخذوا نسخا أو مقتطفات منها، وأن يطلبوا إبراز أي مستند أو أية معلومة يرونها مفيدة[٧٦٧]. ويبدو جليا أن هذه المهمة ترتبط بتنفيذ عملية خصخصة القطاع التي جرى تفصيل القانون على قياسها وبالتالي فإن الرقابة التي ذكرها القانون غير متوفرة حالياً وتقتصر الأمور الرقابية على ما يطال مؤسسة كهرباء لبنان من رقابة لوزير الوصاية ولرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة[٧٦٨] ولمراقبة محلية من قبل التفتيش المركزي[٧٦٩].

الفصل الخامس: الأمور المالية

القسم الأول: الرسوم والضرائب

يدفع كل من يستخدم الطاقة الكهربائية رسما مقطوعا ورسما على الاستهلاك يحسب وفقا لشطور محددة، تزداد قيمتها بازدياد الاستهلاك. وتعود وضع الرسوم إلى الهيئة صاحبة الامتياز وتصدق بمراسيم[٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢].

القسم الثاني: المحفزات والتعويضات

كل من يستعمل تجهيزات أو تكنولوجيات تسمح بتفادي، بتقليص أو بالقضاء على كل أشكال التلوث يستفيد من تخفيضات على الرسوم الجمركية المتوجبة على تلك التجهيزات أو التكنولوجيات تصل إلى نسبة ٥٠% كحد أقصى وفقاً لشروط وأصول تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري البيئة والمالية[٧٧٣]. ويكاد يكون هذا النص يتيما في هذا المجال، وهو يشبه إلى حد النص التونسي المتعلق بحق استفادة من يستعمل الطاقة البديلة أو التجهيزات الموفّرة للطاقة من حسومات ضريبية وفق المرسوم رقم ١١٩١ الصادر في العام ١٩٩٤ (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التشريعات الأفقية).

---

[٧٦٣] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادتان ٢٠ و٢٢

[٧٦٤] قرار المفوض السامي: القرار ١٤٥ - ١٩٢٥ - انشاء واستثمار خطوط نقل القوة الكهربائية ذات التوتر العالي - المادة ٣

[٧٦٥] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ١٢ البند ١٢

[٧٦٦] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٣٦ البند ١

[٧٦٧] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٣٦ البند ٢

[٧٦٨] المرسوم ١٦٨٧٨-١٩٦٤ - انشاء مصلحة كهرباء لبنان - المادة ١٤

[٧٦٩] المرسوم ١٦٨٧٨ - ١٩٦٤ - انشاء مصلحة كهرباء لبنان - المادة ١٤

[٧٧٠] المرسوم ٧٦٢٠ - ١٩٦٧ - تعديل أسعار بيع الطاقة الكهربائية في نطاق إمتياز كهرباء عاليه - سوق الغرب

[٧٧١] المرسوم ٦٧٨٦ - ١٩٧٣ - تحديد أسعار بيع الطاقة الكهربائية في نطاق إمتياز شركة كهرباء زحلة

[٧٧٢] المرسوم ١٥٢٣٠-١٩٥٧ - تحديد سعر توريد الطاقة الكهربائية إلى إمتياز كهرباء جبيل

[٧٧٣] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - حماية البيئة - المادة ٢٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

في ما خص المخالفات المرتكبة في عملية استخدام الكهرباء والتي يمكن أن يكون لها أثر سيء على البيئة، يعود لهيئة تنظيم قطاع الكهرباء أن تقرر، بعد التثبت من ارتكاب أية مخالفة لأحكام القانون أو لشروط الترخيص أو للأنظمة الصادرة تطبيقاً له، وبعد توجيه الإنذار والدعوة إلى جلسة للوصول إلى حل ودي دون اللجوء إلىالمعاقبة[٧٧٤]، أن تفرض عقوبات تبعاً لجسامة المخالفة ولظروف كل حالة[٧٧٥] إما عبر تعديل شروط الترخيص بما يؤمن إزالة المخالفة وتنفيذ أحكام القانون ٤٦٢-٢٠٠٢، أو بوقف الترخيص لمدة محددة، أو بإلغائه بصورة نهائية وحرمان المخالف من الحصول على أي ترخيص مؤقت أو بصورة نهائية عند تكرار المخالفة أو ارتكاب مخالفة جسيمة يعود للهيئة تقديرها.

يعود تقدير الغرامة المفروضة إلى الهيئة على ضوء أصول الشخص الطبيعي أو المعنوي المخالف الواردة في بيان الميزانية وقيمة المعدات والتجهيزات المستخدمة والواردات المقدر تحقيقها بسبب المخالفة، على أن لا تتعدى الغرامة ربع القيمة الإجمالية لهذه الأصول. ويحق للهيئة فرض غرامة إضافية عن كل يوم تأخير في إزالة المخالفة المستمرة[٧٧٦].

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

لم توضح التشريعات أية إجراءات خاصة في مجال الادعاء المرتبط بالمخالفات والجرائم البيئية الناجمة عن عمليات بيع وتوزيع مصادر الطاقة سوى تلك المتعلقة بالمؤسسات المصنفة وبالصناعات.

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

وقد حدد قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية غرامة على كل من يرتكب مخالفة في تركيب أعمدة الكهرباء[٧٧٧]. أما قانون تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه فقد وضع عقوبة الحبس من ٣ أشهر إلى ٣ سنوات بالأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين الثلاث سنوات والعشر سنوات وبغرامة قدرها مليون ليرة لكل من أقدم على هدم أو تخريب أو سرقة المنشآت أو التجهيزات الكهربائية العمومية أو جزء منها، وكذلك بالأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين الثلاثة أشهر والثلاث سنوات وبغرامة قدرها مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين من أقدم على استمداد الطاقة الكهربائية بصورة غير نظامية[٧٧٨].

هذا مع العلم أن الإجراءات المذكورة سابقا والتي تتخذها هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بحق الارتكابات التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على البيئة في عملية استخدام الكهرباء، لا تحول دون الملاحقة الجزائية أمام المحكمة المختصة إذا كانت المخالفة تشكل جرما معاقبا عليه بموجب أحكام القوانين النافذة. ويمكن للمحكمة المختصة مصادرة التجهيزات أو المعدات المستخدمة في المخالفة وتعتبر في هذه الحالة المصادرات لصالح للهيئة وتباع بالمزاد العلني لمصلحة الخزينة[٧٧٩].

الباب الثالث: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

إذا كانت دول عديدة قد عمدت إلى وضع وسائل لتطوير قطاع استخدام الطاقة كتونس التي تدعم الدراسات وتطوير البحث بموجب القانون رقم ٨٥/٤٨، فإن لبنان لم يحذ حذو هذه الدول.

---

[٧٧٤] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٣٧
[٧٧٥] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٣٨
[٧٧٦] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٣٩
[٧٧٧] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان - المادة ١٢
[٧٧٨] القانون ٦٢٣ - ١٩٩٧ - تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه - المادة ٢
[٧٧٩] القانون ٤٦٢ - ٢٠٠٢ - تنظيم قطاع الكهرباء - المادة ٤٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الخلاصة

في الجانب القانوني، كما بالنسبة للمياه، كذلك بالنسبة للطاقة، القطاع الشقيق، فإن الأمور لم تستتب على رأي. ففي حين أن القطاع الذي استنفذ المبالغ الضخمة وأسهَم في جزء كبير من مديونية الدولة المتنامية قد وُضعت له نصوص تشريعية ترمي إلى خصخصته، فإن عملية الخصخصة هذه مازالت تراوح مكانها. وما زالت مؤسسة كهرباء لبنان تتولى عمليات إنتاج الكهرباء ونقلها وبيعها. وما زالت التزامات باريس٢ وغيرها من التعهدات بوضع القطاع في عهدة القطاع الخاص حبرا على ورق.

وفي ما يختص بالنصوص اللبنانية المتعلقة بمصادر الطاقة، فإن أعدل ما يقال فيها أنها بالية لم تتطور مع الزمن ومع تطور العلوم والتقنيات وهي ما زالت تعالج المشاكل البيئية التي تخلقها بمشاكل أكبر، فما يكاد يمنع قانون استخدام نوعا من الوقود ليأتي آخر فيعدله وما إن يصدر قرار ليضع مواصفة للوقود ليأتي مرسوم فيلغيه. وكل ذلك في سياق غير منطقي وغير منهجي.

وبالخوض في القانون اللبناني وتحليله تزداد القناعة بأن النصوص المتعلقة بالطاقة وبمصادرها بحاجة إلى دفع كبير يضعها في ركاب التطور ويجعلها تخدم المطلوب منها والذي يختصر بحماية البيئة والإنسان من مخاطر استعمالها من جهة، ويسمح باستدامتها لتتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة من فوائدها الحيوية.

وإذا كان احترام العنصرين المذكورين يبدو سهلا، فإن تطبيقهما العملي يستحيل في ظل نصوص متضاربة ومتقاطعة وغير مبنية على أسس واضحة واستراتيجية محددة المعالم. وكل تأخير أو تلكؤ في المباشرة بزرع هذين المفهومين يعقّد الأمور. فإذا كانت حماية البيئة والإنسان ترتكز على مفهوم "الملوث يدفع" وبالتالي على وضع المعايير اللازمة والمتطورة ومراقبة حسن تطبيقهما وتغريم الملوثين، فإن حماية مصادر الطاقة ترتكز على مفهوم التحفيز باتجاه الترشيد من استخدام الطاقة.

في الجانب الإداري والتنفيذي، يتبين أن الدولة لا يمكن أن تتحمل أعباء التدخل في موضوع ضبط سوق المحروقات ووضع الإتجار فيها تحت الإشراف الإداري والرقابة المباشرة لها على حسن تطبيق الشروط المفروضة على محلات بيع المحروقات وعلى أماكن تخزينها وعلاقة الدولة المباشرة بإنتاج الكهرباء وبيعها. وقد فهمت الدولة اللبنانية هذه المشكلة وقد أقر مجلس النواب بعض القوانين التي قد تسهم في حال تطبيقها في وضع الدولة في موضعها الطبيعي، فيسمح لها أن تقوم بأعمال الرقابة، ويعطيها هامشا من الحرية في التدخل، ويؤمن لها المعطيات اللازمة لهذا التدخل. ومن أهم القوانين في هذا المجال قانون تنظيم قطاع الكهرباء الذي يتجه نحو الخصخصة، وقانون إنشاء المجلس الوطني للاعتماد الذي يسمح للقطاع الخاص بإجراء أعمال القياس والفحص والرقابة دون أي تدخل سياسي أو إداري.

أما في الجانب التقني فتتسارع خطى التقدم العلمي والتقني للطاقة وتتوالى الاختراعات والاكتشافات في مجال الطاقة ومصادرها. ويبدو القرن المنصرم يسابق نفسه في هذا الإطار. أما لبنان فما زال لا يجاري العصر، غير مستفيد من التقنيات الجديدة من جهة وغير مستعد للوقاية من أخطار هذه التقنيات. فقد غابت دراسات تقييم الأثر البيئي إلا في تشريع يتيم لا مراسيم تطبيقية له، ألا وهو قانون حماية البيئة. وانعدمت مواضيع تقييم الأخطار الصحية أو البيئية، كما غابت المعايير المرتكزة على تقييم هذه الأخطار، فلا إحصاءات عن الخزانات المطمورة ولا شروط لطمر هذه الخزانات. ولا إحصاءات عن الأمراض الناتجة عن خطوط النقل، ولا معايير لإنشائها. فتقارير منظمة الصحة العالمية حول الحقول الكهرومغناطيسية لا تجد محلا لها في النصوص اللبنانية، والإدارة اللبنانية لا دور لها بتغذية هذه التقارير بالمعلومات أسوة بباقي الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

بالرغم من عدم اعتبار لبنان من الدول الصناعية المهمة، فإن قطاع الصناعة يسهم في تلويث هوائه ومائه وتربته. فالتلوث ينتج عن بناء المنشآت الصناعية وشقّ الطرقات للوصول الى هذه المنشآت، أضف إلى ذلك إنتاج النفايات الصلبة والانبعاثات والنفايات السائلة التي تبث في المحيط، دون إغفال التلوث السمعي وتأثير حركة نقل المواد الأولية والمنتجات.

وقبل أن تصبح حماية البيئة علماً قائماً بذاته وركنا من أركان التنمية المستدامة، وضع المشترع اللبناني المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة تحت الإشراف الإداري. فسنّ جملة من التدابير للوقاية من أخطار التلويث في كافة مراحل العمل كمرحلة التخطيط وإعداد الدراسات، وضع المعايير، الترخيص بالإنشاء، الترخيص بالاستثمار، مراقبة التشغيل، الخ.

بدأ التشريع المتعلق بالصناعة في عهد الإنتداب أثناء ولاية الرئيس اللبناني الأول شارل دباس عبر صدور مرسوم اشتراعي ينظم هذا القطاع ويسند مهام الترخيص إلى وزارة الصحة العامة التي كانت في حينه تختزل مهام الوقاية والحماية الصحية والبيئية في غياب وزارة للبيئة، ومفهوم علميٍّ بيئيٍّ صحيح[٧٨٠]. وصدر في العام ١٩٣٦ المرسوم التطبيقي لأحكام المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢ الذي يتناول المستندات المطلوب تقديمها[٧٨١]، والمرسوم الذي يعين الصناعات التي يُطبق عليها المرسوم الاشتراعي رقم ٢١/ل ويصنفها[٧٨٢]. وكان أن سبق المراسيم التنظيمية صدور قرار عن مدير الصحة والإسعاف العام يحمل الرقم ٦/ا.ت يحدد الشروط الصحية العامة لدور الصناعة[٧٨٣].

وكانت صناعات كثيرة قائمة قبل التشريع كصناعة الحرير التي عرفها جبل لبنان قديماً، وتربية المواشي والدجاج، وأعمال الحدادة وصناعة الزجاج والخزفيات وغيرها.

لم يَطل المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢ والمرسوم ١١١٩-١٩٣٦ منذ صدورهما أي تعديل يُذكر حتى تاريخه، فالمرسوم ١١١٩ لم يُعدل إطلاقاً، أما المرسوم الاشتراعي ٢١/ل فقد طالته بعض التشريعات التي لا يمكن اعتبارها تعديلاً مباشراً له كقانون التنظيم الإداري[٧٨٤] الذي نقل صلاحيات الترخيص من مدير الصحة والإسعاف العام إلى المحافظين والقائمقامين، والمرسوم الاشتراعي ٦٦-١٩٤٣[٧٨٥] الذي عَدَّل قيمة الغرامات والعقوبات. أما المرسوم E/١١٢٠، إضافة إلى المراسيم اللاحقة التي أضافت على لائحته صناعات جديدة[٧٨٦]،[٧٨٧]، فقد شهد تحولاً جذرياً قضى بإلغائه مع تعديلاته وباستبدال جدوله بالجدول الملحق بمرسوم صدر في العام ١٩٩٤ تحت الرقم ٤٩١٧[٧٨٨]. وقد أدخل المرسوم ٤٩١٧ تعديلا كبيرا إنْ لجهة عدم ذكر المحاذير وترك تقديرها للإدارة، أو لجهة إضافة صناعات جديدة لم تكن معروفة من قبل.

وظلّ المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢ يغطي كافة النشاطات الصناعية حتى صدر قانون انشاء وزارة الصناعة[٧٨٩] الذي أعطى في المادة الرابعة منه إلى وزير الصناعة صلاحية إصدار تراخيص المصانع، إضافة إلى إعطائه صلاحية اقتراح مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء لتصنيف المناطق الصناعية ولتصنيف المؤسسات الصناعية بكافة فئاتها

---

[٧٨٠] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل - ١٩٣٢ – المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة
[٧٨١] المرسوم ١١١٩ - ١٩٣٦ – تطبيق احكام المرسوم الاشتراعي رقم ٢١/١٩٣٢
[٧٨٢] المرسوم E/١١٢٠ - ١٩٣٦ – تعيين الصناعات التي يطبق عليها المرسوم الاشتراعي ٢١/١٩٣٢ مع تصنيفها
[٧٨٣] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦/ ا.ت - ١٩٣٦ – شروط صحية عامة لدور الصناعة
[٧٨٤] المرسوم الاشتراعي ١١٦ وتعديلاته- التنظيم الاداري – المادتين ١٨ و٣٥
[٧٨٥] المرسوم الاشتراعي ٦٦ - ١٩٤٣ – تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ٢١ المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة
[٧٨٦] المرسوم ٢٠٠٩ - ١٩٥٩ - جدول اضافي بتصنيف بعض الصناعات والمؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة
[٧٨٧] المرسوم ٧٥٥٨ - ١٩٦١ - تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة العامة
[٧٨٨] المرسوم ٤٩١٧ - ١٩٩٤ – تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة
[٧٨٩] القانون ٦٤٢ - ١٩٩٧ – انشاء وزارة الصناعة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفروعها. وقد اقترح وزير الصناعة مرسوماً[٧٩٠] إقتطع فيه كافة المؤسسات التي اعتبرها صناعية من الجدول المرفق بالمرسوم ٩٤/٤٩١٧ وأخضعها بالتالي للقانون ٩٧/٦٤٢ وللترخيص من وزير الصناعة عوض المحافظ والقائمقام، بالرغم من عدم موافقة مجلس شورى الدولة على هذا المرسوم وبالرغم من الإشكالات القانونية المحيطة به، حيث أنه بُني على المرسوم الاشتراعي ٢١/ل- ١٩٣٢ وعلى قانون إنشاء وزارة الصناعة في آن، علما أن الثاني قد حل مكان الأول في ما يتعلق بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها، كما ناقض أحكام الأول لجهة زيادة فئتين في تصنيف الصناعات قبل صدور المرسوم ٨٠١٨ الذي ذكره القانون ٦٤٢-١٩٩٧ والذي جعل الصناعات في خمس فئات[٧٩١] بما يزيد عن السنة.

يستعرض هذا التقرير التنظيم القائم والمتعلق بالصناعة من نصوص وتشريعات وقيود، إضافة إلى الوسائل المعتمدة للوقاية من الأضرار ولتطوير القطاع. كما يتضمن تحليلا لهذه النصوص من المنظار البيئي وذلك بالنسبة إلى المحلات المصنفة والصناعة، إضافة إلى الصناعات الخاصة والتي ترعاها تشريعات متخصصة كصناعة الأدوية[٧٩٢] وتعبئة المياه والمرطبات[٧٩٣] وصناعة المعدات الحربية والأسلحة[٧٩٤].

الجزء الأول: التعاريف

الباب الأول: المؤسسات المصنفة

عرّف المرسوم الاشتراعي رقم ٢١/ل-١٩٣٢ المحلات المصنفة في مادته الأولى على أنها المعامل ودور الصناعة والمصانع والمخازن ودور العمل وجميع المحلات الصناعية والتجارية التي ينجم عنها مخاطر أو محاذير، سواء كان للأمن أو طيب الهواء أو راحة الجيران أو الصحة العامة أو الزراعة.

وهذا التعريف اقتُبس حرفياً من القانون الفرنسي الصادر في ١٩١٧/١٢/١٩ وما زال معتمداً في لبنان، بالرغم من التطور الذي حصل في إنشاء واستثمار المحلات المصنفة، والذي حدا بالفرنسيين إلى تطوير هذا التعريف في القانون الصادر في ١٩ تموز ١٩٧٦، فأضافوا إلى المحلات المصنفة التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص، مختلف المؤسسات الصناعية والتجارية التي تنشئها الدولة والتي تهدف إلى تأمين المرافق العامة، ثم طوّروا أهدافه من حماية الصحة العامة والسلامة العامة، إلى حماية البيئة والطبيعة والمناظر الطبيعية، والنصب التذكارية، وكل المباني التاريخية أو المنشآت ذات القيمة الجمالية والفنية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والارث الطبيعي).

من الأفضل في هذا الإطار استعمال تسمية "محلات مصنفة" كما أوردها المشترع تعريباً لتسمية Etablissements Classés في القانون الفرنسي.

تقسم المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة إلى ثلاثة أصناف بحسب المخاطر وأهمية المحاذير التي تلازم استثمارها[٧٩٥]. فيشتمل الصنف الأول منها المحلات التي يجب إبعادها عن المساكن بعداً كافيا لمنع كل ضرر يتعلق بالأمن وطيب الهواء ولمنع الإزعاج. والصنف الثاني المحلات التي لا تحتّم الضرورة إبعادها عن المساكن، غير أنه لا يمكن الترخيص باستثمارها إلا إذا اتخذت بعض التدابير اللازمة لتلافي المخاطر والمحاذير. أما الصنف الثالث فتدخل ضمنه المحلات التي لا ينجم عنها محاذير هامة للجوار أو للصحة العامة ولكنها خاضعة لأحكام عامة موضوعة لأجل مصلحة الجيران أو الصحة العامة.

---

[٧٩٠] المرسوم ٥٢٤٣ - ٢٠٠١ – تصنيف المؤسسات الصناعية

[٧٩١] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢ - تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها

[٧٩٢] المرسوم الاشتراعي ١٠٦ - ١٩٨٣ - انشاء مصانع الادوية والقرار ١/٣٥ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٨٥ - اصول التصنيع الجيد للادوية

[٧٩٣] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ - تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية

[٧٩٤] المرسوم الاشتراعي ١٣٧- ١٩٥٩ وتعديلاته - الاسلحة والذخائر والمرسوم رقم ١٢٢١ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣ – تحديد طرق اعطاء الرخص العائدة لصنع وتجارة المعدات الحربية والاسلحة والذخائر والبارود والمتفجرات

[٧٩٥] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل - ١٩٣٢ – المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة – المادتان ٢ و٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

على أساس هذه النصوص تصنّف المحلات حسب طبيعتها، أي أنها مصنفة وتخضع للترخيص أو للإشراف الإداري ليس بحسب تعريفها بل بحسب ما قد ينجم عنها من أضرار وأخطار ترافق استثمارها، وبغية فرض التدابير التي تحد من هذه الأضرار وهذا الخطر. ومن المنطقي إذاً، أن يعود أمر الترخيص بها إلى الجهات المعنية برفع الضرر، كوزارة الصحة العامة أو وزارة الداخلية والبلديات كما يحصل في لبنان، وكما يحصل في بلدان عدة أخرى، أو وزارة البيئة كما يجري في فرنسا وفي بلجيكا وغيرهما من الدول المتحضرة حيث للبيئة وسلامتها مكانة متقدمة.

الباب الثاني: الصناعات

مع صدور قانون إحداث وزارة الصناعة[٧٩٦] بدأ عصر جديد بالنسبة للإشراف الإداري على المؤسسات الصناعية، فأُعطي هذا الإشراف إلى وزارة الصناعة، في حين كان يفترض على هذه الأخيرة حماية الصناعة لا الحماية منها، وجرى تقسيم المؤسسات المصنفة إلى صناعية وغير صناعية.

والتعريف الأهم للمؤسسات الصناعية موجود في مرسوم منح المساعدات الصناعية[٧٩٧] التي اعتبرت أنّها "كل مؤسسة تستعمل قوة آلية محركة، ويعمل فيها خمسة أجراء وما فوق، وتتجاوز قيمة الآلات والمعدات فيها خمسين ألف ليرة لبنانية (أخضع الرقم للزيادات القانونية)، وتكون معدة لتحويل الخامات إلى منتوجات نصف مصنوعة، أو منتوجات كاملة الصنع، أو تصليح السلع المصنوعة أو أجزائها، أو توضيب المواد أو تغليفها أو حفظها".

وفي غياب أي نص آخر لتعريف الصناعات، لا شيء يمنع من اعتماد هذا التعريف. وتعتبر الحرف والأعمال اليدوية من المحلات المصنفة دون أن تكون من الصناعات.

أما عالمياً فالصناعة هي كل عمل يقوم بتحويل أية سلعة من بند جمركي إلى بند آخر، وتحصل بالتالي السلعة المستحدثة على شهادة منشأ من بلد المصنع الذي قام بالتحويل، وترعى هذه العملية اتفاقية أصول المنشأ المنبثقة عن منظمة التجارة الدولية.

ومن جهة أخرى، إنّ المؤسسات الصناعية، وحتى صدور مرسوم تصنيفها[٧٩٨]، كانت تُصنّف ضمن ثلاث فئات كما مر سابقا، وبصدوره اعتُمد تصنيف جديد يقوم على خمس فئات متخطياً، كما سبق تبيانه، القوانين التي لم تكن حتى تاريخه تسمح بهذا العدد. أما المعايير التي على أساسها صُنفت المؤسسات الصناعية ضمن الفئات الخمس، فقد حُدّدت بعد صدور مرسوم التصنيف، وذلك بموجب المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ المتعلق بتحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها[٧٩٩].

وجاءت الفئات الخمس كما يلي:
- الفئة الأولى: هي التي ينتج عنها خطر جدي للبيئة والمحيط والصحة العامة مما يوجب إبعادها عن المساكن لمنع كل ضرر ينتج عنها،
- الفئة الثانية: هي التي ينتج عنها خطر للبيئة والمحيط والصحة العامة ولا تحتم الضرورة إبعادها عن المساكن غير أنه لا يمكن الترخيص باستثمارها إلا إذا فُرضت عليها بعض التدابير لتلافي الضرر الناتج عنها،
- الفئة الثالثة: هي التي ينتج عنها خطر محدود للبيئة والمحيط وللصحة العامة ويجب إخضاعها لأحكام خاصة تؤمن تلافي الضرر المحدود الناتج عنها،
- الفئة الرابعة: هي التي ينتج عنها ضرر بسيط للبيئة والمحيط والصحة العامة ويجب إخضاعها لأحكام خاصة لأجل تلافي الضرر البسيط الناتج عنها،
- الفئة الخامسة: هي التي لا تسبب أي ضرر للبيئة وللصحة العامة.

---

[٧٩٦] القانون ٦٤٢ - ١٩٩٧ – احداث وزارة الصناعة
[٧٩٧] المرسوم ٣٤١ - ١٩٨٣ – شروط منح المساعدات لتحسين انتاجية الصناعة عن طريق شراء معدات وآلات جديدة - المادة ١
[٧٩٨] المرسوم ٥٢٤٣ - ٢٠٠١ - تصنيف المؤسسات الصناعية
[٧٩٩] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢ - تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها– المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالرغم من أن التسميات تناولت الحالة البيئية للمؤسسات، إلاّ أنّ التصنيف أتى مخالفاً للتسميات، إذ إن مرسوم التصنيف رقم ٥٢٤٣-٢٠٠١ لم يوضع وفقاً لدرجة خطورة المؤسسات على البيئة، كما أنه لم يحدِّد نوع الضرر أوالخطر الذي يهدد البيئة، ولم يحدد درجة الخطورة المقصودة، كما لو كان المطلوب الترخيص للمؤسسة الصناعية بحسب تكوينها لا بحسب طبيعتها الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة. فاعتماد التصنيف الصناعي الاقتصادي ISIC (International Standard Industrial Classification of all Economic Activities) لم يقع في موقعه الطبيعي إذ أن هذا التصنيف الذي وُضع لغايات إحصائية ومالية لم يكن تصنيفاً على أساس الأخطار، كما كان يفترض أن يكون تصنيف الصناعات للترخيص بها، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة منها كفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ والنامية كتونس.

الجزء الثاني: الإطار العام

الباب الأول : التخطيط والدراسات

قبل إعطاء التراخيص للمحلات المصنفة والمصانع كان من الضروري تأمين البنية التحتية التي يجب أن تستند إليها هذه التراخيص. ونظرا إلى أن الضرر المتوقع من هذه المحلات هو ضرر بيئي وصحي، فمن المفترض أن يرتكز التخطيط للبنية التحتية على أسس ثلاثة هي تصنيف المناطق عبر توزيع استعمالات الاراضي وتصنيف الصناعات والمؤسسات إضافة إلى تقييم الأثر البيئي للخطط والبرامج.

فالأول يتعلق بتنظيم استعمال الأراضي وبوضع نظم تفصيلية لهذه الأراضي انطلاقا من مفهوم حماية البيئة، فتُفرد للمحلات المصنفة وللصناعات الأمكنة اللازمة بعد دراسة موقعها من ناحية المنظورات والواقع الجيولوجي والمائي واتجاه الريح وسهولة الوصول والبعد عن المساكن. وتوزعت هذه الصلاحية بين وزارتي الأشغال العامة والنقل – المديرية العامة للتنظيم المدني - ووزارة البيئة إلى أن دخلت وزارة الصناعة على هذا الخط عبر قانون إحداثها الذي أعطى لوزير الصناعة الحق باقتراح مراسيم إنشاء المناطق الصناعية[٨٠٠]. والأساس الثاني يتعلق بتصنيف المحلات الخطرة وتوزيعها على فئات، وقد أوكلت المهمة إلى وزارة الصحة العامة بعد استشارة اللجنة الصحية الدائمة، ثم عادت وأوكلت إلى وزير الصناعة بالنسبة إلى المؤسسات الصناعية. أما الأساس الثالث المتعلق بالتقييم البيئي الاستراتيجي (Strategic Environmental Assessment SEA) فهو من صلاحية وزارة البيئة.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والتشريعات الأفقية).

الفصل الأول: تصنيف المناطق

إن أهمية تحديد موقع المحلات المصنفة والصناعات تكمن في ما يمكن أن يترتب عنها من محاذير بيئية على الهواء والتربة والمياه وعلى تشويه الطبيعة والضرر بالمواقع الأثرية.

ولقد فرض هذا المنطق إيجاد مناطق صناعية تكون بعيدة عن السكن لإقامة مؤسسات مصنفة وصناعية فيها، خاصة أن المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢ قضى بإبعاد الفئة الأولى من المحلات المصنفة عن المساكن، ولم يُعطِ الحق للإدارة بعدم الترخيص للمحلات من الفئة الثانية بحجة قربها من المساكن[٨٠١] إلا في حال عدم إمكانية تلافي المحاذير[٨٠٢]. وقد أكدت الاجتهادات عدم السماح بأن تقل مسافة البعد عن المساكن بالنسبة إلى الصنف الأول في مطلق الأحوال عن ٢٥٠ مترا[٨٠٣].

---

[٨٠٠] القانون ٦٤٢ - ١٩٩٧ – احداث وزارة الصناعة - المادة ٤

[٨٠١] قرار مجلس شورى لبنان: القرار ١٠٧ - ١٩٦٢ – (متى) المجموعة الإدارية للاجتهاد والتشريع (م.إ.)، ١٩٦٢، ص٨٦

[٨٠٢] شورى لبنان ٦٤٣ - ١٩٦٧ – عيتاني ضد الدولة. م.إ. ١٩٦٧، ص. ١٢٦

[٨٠٣] شورى لبنان ٢٩ - ١٩٦٠ – كفوري ضد الدولة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وجاء في المادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢ أن الترخيص يجوز أن يُعطى لمدة معينة وذلك إذا كان المراد افتتاح محل في أرض يُتوقع حدوث تغييرات في جوارها في ما يتعلق بشروط السكن أو طريقة استعمال الأمكنة مما يفتح الباب أمام تنظيم طريقة استعمال الأمكنة.

وقد شددت بعض الاتفاقيات التي صدق عليها لبنان، ومنها الاتفاقية العربية بشأن بيئة العمل، على ضرورة اختيار موقع مناسب لإقامة المنشآت عليه ضماناً لحماية الجوار والبيئة العامة من الأخطار التي تنجم عن هذه المنشآت[٨٠٤] وتبقى العبرة في مدى التزام لبنان بمضمون هذه الاتفاقية.

وإضافة إلى الشرط العام، تناولت نصوص من مختلف المجالات، هذا الموضوع لجهة ضرورة إبعاد موقع المؤسسة عن الأبنية المعدة للسكن[٨٠٥] وعن مجاري الأنهر[٨٠٦،٨٠٧]. وقد فُرضت شروط معينة على الصناعات التي يستوجب إنشاؤها واستثمارها إشغالَ الأملاك العامة البحرية، فحُصر الاستثمار بالمساحة من الأملاك العامة البحرية اللازمة للإنشاءات الواجب إيصالها إلى مياه البحر ضمن النسب المحددة[٨٠٨].

كما حَظّرت بعض النصوص، وبهدف المحافظة على السلامة العامة إقامة بعض الصناعات في المناطق المأهولة والسكنية كمصانع الأسلحة والذخائر[٨٠٩] أو مستودعات تخزين المواد الحارقة أو المتفجرة بأنواعها[٨١٠]، أو فرضت ابتعادها مسافة معينة عن الأبنية المجاورة كمستودعات الغاز،[٨١١] وهذا الأمر ينعكس إيجابا وإنْ بصورة غير مباشرة على حماية البيئة نظراً لنشاط هذه المؤسسات.

أما بالنسبة للتنفيذ فقد أعطى قانون التنظيم المدني المديرية العامة للتنظيم المدني دور إعداد تصاميم وأنظمة المدن والقرى وعرْضها على مجلس الوزراء بغية تصديقها بمرسوم بناء على اقتراح وزير الأشغال العامة والنقل[٨١٢]. وقد فرض القانون عرضها على المجالس البلدية المعنية لتبدي رأيها فيها وفقاً لقانون البلديات خلال فترة شهر، فإذا انقضت هذه المدة اعتُبر المجلس البلدي موافقاً[٨١٣]. تجدر الاشارة الى أن مجلس شورى الدولة قد أبطل المادة ١١ من قانون التنظيم المدني[٨١٤].

وأعطى مرسوم إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني دائرة البرامج والتنسيق التابعة لمصلحة الدروس في التنظيم المدني الحق في تحديد المناطق السياحية والطبيعية والأثرية والصناعية، ودرس طريقة إنمائها والمحافظة عليها أو تمويلها وتشغيلها، على أن يتم التنسيق مع مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة، وجميع الجهات المختصة التي تعنى بشؤون البيئة والصحة والسلامة والزراعة والصناعة والإسكان والآثار عند إعداد الدراسات والأسس الأولية للتصاميم والمخططات العامة لمختلف المناطق[٨١٥].

---

[٨٠٤] القانون ١٨٣ - ٢٠٠٠ – الاجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقيات العمل العربية رقم ١ – ٩ – ١٣ – ١٥ – ١٧ - ١٨ (رقم ١٣: الاتفاقية العربية بشأن بيئة العمل بتاريخ ٧ آذار ١٩٨١)

[٨٠٥] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ١/٦ت - ١٩٣٦ - شروط صحية لدور الصناعة بمجرى وادي الدامور من المواقع الطبيعية

[٨٠٦] قرارات وزير البيئة:

القرار ١/١٢٩ -١٩٩٨ -تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر وادي الدامور من المواقع الطبيعية؛

القرار ١/١٣٠ -١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت من المواقع الطبيعية؛

القرار ١/٢٢ -١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بوادي مجرى نهر الجوز الواقع في منطقة البترون من المواقع الطبيعية الخاضعة للحماية

[٨٠٧] المرسوم ١٣٣٢ -١٩٧١ - تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقة الشويفات

[٨٠٨] المرسوم ١٦٩ -١٩٨٩ - نظام اشغال الاملاك العامة البحرية – المادة ١

[٨٠٩] المرسوم الاشتراعي ١٣٧ -١٩٥٩ - الاسلحة والذخائر – المادة ٦

[٨١٠] المرسوم ٧٥١٠ -١٩٩٥- تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقة الردم على ساحل المتن الشمالي

[٨١١] قرار محافظ بيروت: القرار ٦٤٨ -١٩٦٩ - اخضاع مستودعات الغاز في مدينة بيروت لشروط خاصة – المادة ٢

[٨١٢] المرسوم الاشتراعي ٦٩ -١٩٨٣ – قانون التنظيم المدني- المادتين ٢ و١٢

[٨١٣] المرسوم الاشتراعي ٦٩ -١٩٨٣ – قانون التنظيم المدني – المادة ١١

[٨١٤] قرار مجلس شورى الدولة: القرار ٢٦٩- ١٩٩٦/١/١٥ – اتخاذ بلديات كسروان والفتوح/ بلدية ذوق مكايل – الدولة، مجلة القضاء الاداري في لبنان، العدد العاشر، ص ٣٤٠

[٨١٥] المرسوم ١٠٤٩٠ -١٩٩٧ وتعديلاته- اعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالرغم من وجود شرط التنسيق مع الجهات المختصة بالبيئة -أي وزارة البيئة- فإن هذه المهام تتعارض مع دور وزارة البيئة التي أعطاها قانون إحداثها[٨١٦] مسؤولية تحديد الشروط البيئية لإنشاء المناطق الصناعية، وترك لها أن تبدي رأيها باقتراح إنشاء المدن والمناطق الصناعية وفي جميع المشاريع والتصاميم العائدة لها، وإعداد الدراسات والمقترحات ومشاريع المراسيم العائدة لتصنيف المناطق الصناعية والمؤسسات الصناعية. كما أعطاها دور تصنيف مواقع معينة كمواقع طبيعية. مع الإشارة إلى أنها تشارك في وضع تصاميم وأنظمة المدن والقرى عبر عضوية مديرها العام في المجلس الأعلى للتنظيم المدني (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

وزاد من تشابك الصلاحيات أن أعطى قانون إنشاء وزارة الصناعة وزير الصناعة دور تصنيف المناطق الصناعية[٨١٧] فدخل طرف ثالث على خط تصنيف المناطق الصناعية إضافة إلى التنظيم المدني ووزارة البيئة.

وبالرغم من جدية التعاطي مع موضوع تصنيف المناطق والتخطيط في هذا المجال فإن معظم المصانع المرخص لها موجودة ضمن المناطق السكنية، نسبة ٨٢% تقريباً من المؤسسات الصناعية القائمة حالياً موجودة خارج المناطق الصناعية وفق تقرير واقع البيئة في لبنان (٢٠٠٢)، وضمن المناطق السكنية تحديدا مع ما يترتب على هذا الأمر من خطر على الصحة والبيئة نتيجة للملوثات التي قد تتولد عن نشاط المؤسسات الصناعية سواء الصلبة منها أو الخطرة أو الغازية التي تؤثر على نوعية المياه والتربة والهواء ويعود السبب على الأرجح لحالات الفوضى التي سببتها الحرب في لبنان إضافة إلى التأخر في تنظيم المناطق الذي تعود صلاحيته إلى المديرية العامة للتنظيم المدني وفق ما سبق تبيانه (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير المياه والمياه المبتذلة، الهواء، التربة، والنفايات الصلبة) .

ويجب أن تخضع الأبعاد وفرز المناطق واستعمالاتها في ما يتعلق بالصناعات لإعادة نظر بغية وضعها في إطار موحد وحديث يأخذ بعين الاعتبار التطور الصناعي والتكنولوجي والتغيرات الديموغرافية والسكانية وذلك عبر مخطط استراتيجي متكامل يكون تنفيذا للخطة الوطنية الشاملة التي قام بوضعها مجلس الإنماء والإعمار.

<u>الفصل الثاني: تصنيف المؤسسات</u>

أعطى المشرع لمجلس الوزراء الحقّ بتصنيف المحلات المصنفة وتوزيعها على مختلف الفئات عبر إصداره مرسوما بذلك بعد استطلاع رأي اللجنة الصحية الدائمة[٨١٨] دون أن يعطي صلاحية اقتراح المرسوم لأية جهة. وهذا وفق المرسوم ١١٢٠ -١٩٣٦[٨١٩] والذي طالته تعديلات عديدة وصولاً إلى المرسوم رقم ٤٩١٧-١٩٩٤[٨٢٠].

وأعطى المشترع مصلحة الهندسة الصحية في وزارة الصحة العامة، عبر مرسوم تنظيم وزارة الصحة العامة[٨٢١]، مسؤولية وضع مشاريع القرارات بالشروط الصحية والوقائية الواجب توافرها في كل نوع من أنواع المحلات المصنفة لمنع المحاذير المنصوص عليها في القانون، ووضع مشاريع تصنيف المحلات الصناعية غير الواردة في جدول التصنيف أو إعادة تصنيف المؤسسات التي تقضي الضرورة إعادة تصنيفها. ومن البديهي أن تشمل المحاذير الواردة في النص الأخطار البيئية في زمن لم تكن البيئة علما قائما بذاته، ولم تكن وزارات البيئة قد أنشئت في لبنان وفي العالم.

[٨١٦] القانون ٢١٦ -١٩٩٣ المعدل بالقانون ٧٧٦ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ – احداث وزارة البيئة – المادة ٢ البند ٤
[٨١٧] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - احداث وزارة الصناعة – المادة ٤
[٨١٨] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل -١٩٣٢ – المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة- المادة ٥
[٨١٩] المرسوم E/١١٢٠ -١٩٣٦ – تعيين الصناعات التي يطبق عليها المرسوم الاشتراعي رقم ٢١/ل الصادر في ٢٢ تموز سنة ١٩٣٢ مع تصنيفها
[٨٢٠] المرسوم ٤٩١٧ -١٩٩٤ – تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة
[٨٢١] المرسوم ٨٣٧٧-١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة - المادة ٣٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما مع قانون إنشاء وزارة الصناعة[٨٢٢]، فقد انتقلت هذه المهمة بدورها إلى وزير الصناعة الذي وزعها إلى خمس فئات وصنفها في المرسوم رقم ٥٢٤٣-٢٠٠١[٨٢٣]، كما حدد قانون إنشاء وزارة الصناعة أنه يتم تصنيف المناطق الصناعية والمؤسسات الصناعية بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصناعة، ويحدد التصنيف قطاعات الصناعة وفئاتها وفروعها[٨٢٤].

وإذا كان تحديد المناطق الصناعية يعاني من تعدد الجهات المسؤولة وتضاربها، فإن تصنيف الصناعات يعاني من الأحادية في اقتراحه، ومن عدم وجود آلية تنسيق بين وزارة الصناعة وبين مختلف الجهات المعنية، إذ يحق لوزير الصناعة أن ينفرد في وضع تصنيف الصناعات دون العودة إلى الوزارات المعنية كالصحة والبيئة، وهكذا بقي مرسوم تصنيف باقي المحلات المصنفة مبتوراً، إذ اجتزئت منه النشاطات التي يعتبرها الوزير وحده صناعية دون استشارة وزارة الصحة والتنسيق معها. وبالفعل، لم ينل المرسوم ٥٢٤٣-٢٠٠١ موافقة مجلس شورى الدولة لهذا السبب حيث، أكد المجلس في الرأي الذي أبداه في مشروع المرسوم عندما عُرض عليه أنه "يقتضي أن يقترن بآراء الوزارات الأخرى المعنية نظراً لأهميته وجدواه ومنعاً للتضارب في الصلاحيات"[٨٢٥]، ولكن لم يُعمل برأيه.

<u>الفصل الثالث: التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA)</u>

لوزارة البيئة دور هام آخر في مجال التخطيط والدراسات وهو وضع التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) وهو ما أتى قانون حماية البيئة على ذكره عندما تكلم عن تقييم الأثر البيئي للخطط والبرامج[٨٢٦] خالقاً نوعاً من الالتباس حول المعنى المفترض لعبارة التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA). وينبغي وضع مشروع مرسوم حول هذا الموضوع لما له من بالغ الأثر في الحد من الانفلات البيئي في مختلف المجالات وفي الحد من التأخير الكبير الذي يعاني منه لبنان في هذا الإطار.

الباب الثاني: آلية اصدار التراخيص

تتعاطى جهات عديدة في موضوع إعطاء الترخيص للمحلات المصنفة وللمؤسسات الصناعية وهي تنظر في الأمر بناء على طلب يقدم من الراغب في انشاء المحل بعد دفع رسم التحقيق الذي يرمي إلى تغطية تكاليف التحقيق والنشر والإعلان للتأكد من مدى مطابقة طلب الترخيص مع الشروط الواجب تأمينها للوقاية من المخاطر.

ويجب على الطالب تضمين طلبه المستندات التي تسمح بتقدير الأخطار الممكن أن تتأتى من نشاط المؤسسة والوسائل التي سوف يستعملها للوقاية من هذه الأخطار، فيبين مثلا بدقة كيفية تصريف المياه المبتذلة وكيفية استعمالها ومصير النفايات[٨٢٧]، كما يضم مصوراً إجمالياً وخرائط تفصيلية تؤكد ما إذا كانت الترتيبات المادية المنوي إجراؤها تحول دون المحاذير التي يمكن أن تتاتى عن المؤسسة سواء من جهة السلامة العامة أو النظافة أو عدم إزعاج الجوار، أم من جهة الصحة العامة والزراعة[٨٢٨]. ويخضع أي تبديل كتغيير الآلات المرخص باستعمالها على سبيل المثال، بآلات أشد وأقوى، لترخيص جديد[٨٢٩].

وتعتبر المؤسسة مرخصة فقط في حال صدور قرار بذلك عن الإدارة. ولا يُعتبر عدم إعطاء أية نتيجة لطلب الترخيص موافقة ضمنية على هذا الطلب بل هو بمثابة رفض ضمني له[٨٣٠].

---

[٨٢٢] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - إحداث وزارة الصناعة - المادة ٤
[٨٢٣] المرسوم ٥٢٤٣ -٢٠٠١ – تصنيف المؤسسات الصناعية
[٨٢٤] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - إحداث وزارة الصناعة - المادة ٤
[٨٢٥] مجلس شورى الدولة – الرأي رقم ١٩٩٩/٢٤٥-٢٠٠٠ تاريخ ١٩٩٩/١٠/١٤ – الفقرة ٥
[٨٢٦] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٥
[٨٢٧] المرسوم ١١١٩ -١٩٣٦ - تطبيق احكام المرسوم الاشتراعي ١٩٣٢/٢١ - المادة ١
[٨٢٨] المرسوم ١١١٩ -١٩٣٦ – تطبيق احكام المرسوم الاشتراعي ١٩٣٢/٢١ - المادة ١
[٨٢٩] شورى لبنان ١٤٩ -١٩٦٠ – الحوراني ضد الدولة. م.إ. ١٩٦٠، ص ١٧٣
[٨٣٠] شورى لبنان ١٣٢٦ -١٩٦٣ – مكاريان ضد محافظ جبل لبنان. م.إ. ١٩٦٤، ص ٦٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتنظر في طلب الترخيص بالمؤسسات المصنفة والصناعية عدة جهات، منها من يبدي الرأي الاستشاري، ومنها صاحبة الصلاحية بإصدار القرار بالترخيص، ومنها من لها رأي إستشاري لاغ (Droit de veto) لهذا القرار.

تبدي الهيئات الاستشارية (المجلس البلدي ومجلس القضاء) رأياً في الترخيص ثم ترسل ملف القضية الى مدير الصحة والاسعاف العام حيث يستطلع فيها رأي اللجنة الصحيّة الدائمة، وعلى ضوء ما تبديه هذه اللجنة يصدر الترخيص او التأجيل او الرفض[٨٣١] للمؤسسات المصنفة والصناعية. وقد انتقلت هذه الصلاحيات الاستشارية الى ثلاث هيئات جديدة هي : اللجنة البلدية في بلدية بيروت[٨٣٢] والمجلس الصحي في المحافظة[٨٣٣] والمجلس الصحي الأعلى[٨٣٤]. ثم انتقلت مجددا في ما يتعلق بالصناعات إلى لجان التراخيص في وزارة الصناعة[٨٣٥].

ومع أن إستشارة هذه اللجان ضروريّة، تبقى آراؤها غير ملزمة لمن يُمنح الترخيص بالرغم من اختصاص أعضائها في ما يبدونه من آراء. فعندما تعطي وزارة البيئة رأيا في احتمالات وجود الضرر البيئي وعدم القدرة على تلافيه، يكون رأيها واقعا في محله من الناحية المبدئية والعلمية، وهو بالتالي رأي يُفترض احترامه، ويجب اعتبار أي رفض يصدر عنها بمثابة الفيتو على إصدار الترخيص، ولكن ذلك غير مطبق في الوقت الحاضر.

أما صلاحية إعطاء التراخيص، فقد انتقلت بالنسبة إلى المؤسسات المصنفة من مدير الصحة والإسعاف العام إلى محافظ مدينة بيروت[٨٣٦] وإلى كل محافظ في نطاق محافظته للفئتين الأولى والثانية[٨٣٧]. لكن ّالترخيص ما زال يصدر عن وزارة الصحة العامة إنّما عبر من يمثلها ويمثل باقي الوزارات في المحافظة، فبقيت بالتالي مصالح الصحة في المحافظات تلعب دوراً يفوق ما أعطته إياها النصوص. فهي تحفظ الملفات لديها ويقوم مهندسها الصحي بطلب نشر الإعلان ويحيل الملفات إلى الإدارات المعنية. كما انتقلت صلاحية قبول التصريح للفئة الثالثة من مدير الصحة والإسعاف العام إلى القائمقام في كل القضاء[٨٣٨].

وحصل تغيير جذري في قضية المؤسّسات الصناعية عندما انتقلت صلاحية إصدار التراخيص إلى وزير الصناعة[٨٣٩]. فأصبح إذا لم يصدر القرار النهائي بشأن الترخيص في نهاية المدة المحددة، يحق لصاحب العلاقة المطالبة به خطياً؛ فإذا لم يصدر خلال مهلة شهر من تاريخ تقديم الطلب، يعتبر هذا الاحجام عن إصداره بمثابة الموافقة الضمنية على الترخيص المطلوب[٨٤٠].

وبقي لوزارة الصحة دور في إعطاء الترخيص مباشرة بقرار من وزير الصحة العامة في ما يتعلق بمعامل تعقيم الحليب بطريقة "باستور"[٨٤١]، والترخيص بإنشاء واستثمار معامل تعبئة المياه[٨٤٢] ومعامل الأدوية[٨٤٣].

---

[٨٣١] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل- ١٩٣٢ – المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ١٠

[٨٣٢] المرسوم ٧٦٣- ١٩٣٢ – اعطاء محافظ بيروت ولجنة بلديتها الصلاحية الممنوحة لمدير الصحة العامة واللجنة الصحية بموجب المرسوم الاشتراعي ٢١- ١٩٣٢ –المادة ١

[٨٣٣] المرسوم ٩٢٥٩ -١٩٥٥ وتعديلاته– انشاء مجلس صحي في كل محافظة - المادة ٣

[٨٣٤] المرسوم ٩٢٥٩ - ١٩٥٥ وتعديلاته– انشاء مجلس صحي في كل محافظة - المادة ٣

[٨٣٥] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - انشاء وزارة الصناعة - المادة ٤

[٨٣٦] المرسوم ٧٦٣ -١٩٣٢ – اعطاء محافظ بيروت ولجنة بلديتها الصلاحية الممنوحة لمدير الصحة العامة واللجنة الصحية بموجب المرسوم الاشتراعي ٢١- ١٩٣٢ - المادة ١

[٨٣٧] المرسوم الاشتراعي ١١٦ -١٩٥٩ وتعديلاته- التنظيم الاداري – المادة ١٨

[٨٣٨] المرسوم الاشتراعي ١١٦ -١٩٥٩ وتعديلاته– التنظيم الاداري – المادة ٣٥

[٨٣٩] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - انشاء وزارة الصناعة - المادة ٤

[٨٤٠] االمرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ - تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها – المادة ١٣

[٨٤١] المرسوم ٣٤٨٥ -١٩٥٣ – المراقبة الصحية لعملية تعقيم الحليب بطريقة باستور – المادة ١

[٨٤٢] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ -١٩٨٣ - تنظيم استثمار المياه و المرطبات المعبأة في اوعية

[٨٤٣] المرسوم الاشتراعي ١٠٦ -١٩٨٣ - انشاء مصانع الادوية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما الجهات صاحبة الرأي اللاغي فتتمثل بثلاث:

١- مصلحة الصحة في المحافظة في ما خص المؤسسات المصنفة، حيث ينبغي إصدار الترخيص بناء على موافقة هذه الأخيرة، وعدم الموافقة يوقف طلب الترخيص.
٢- مدير عام وزارة الصناعة الذي يقترح على وزير الصناعة إعطاء الترخيص[٨٤٤] بالنسبة لبعض الصناعات، ويُعتبر اقتراحه من الأمور الجوهرية التي تعرّض بغيابها القرار للإبطال.
٣- البلديات التي لها دورٌ هامٌ في الترخيص للمؤسسات المصنفة تناقصَ مع التغيير الذي طال الترخيص للمؤسسات الصناعية. فالتحقيق بموجب إعلان[٨٤٥] يعتبر من أهم خطوات الترخيص لأنّه وسيلة تمكن الغير من إبداء ملاحظاتهم واعتراضاتهم على الترخيص المطلوب[٨٤٦] كما أنّه يشرح وسيلة التخلص من النفايات السائلة للمحل.

ويعطي المجلس البلدي رأيه نتيجة التحقيق ونشر الإعلان، وموافقته ضروريّة للسير بطلبات رخص إنشاء المحلات المصنفة على أن تأتي بقرار خلال مدة شهر وإلا اعتُبر موافقا[٨٤٧]. وبالنسبة إلى المحلات المصنفة، يُعتبر قرار الترخيص الذي لم تراع فيه هذه الأصول مشوبا بتجاوز حد السلطة ومستوجباً للإبطال[٨٤٨]. ولم تعد هذه الموافقة مع التحقيق ونشر الإعلان ضرورية بالنسبة للصناعات حيث يمكن لوزير الصناعة السير بالمعاملة في حال عدم وجود رأي للبلدية في الملف إذا أثبت المستدعي أنه تقدم بطلب إبداء الرأي للبلدية المعنية بواسطة إيصال.

ويستطيع رئيس السلطة التنفيذية في البلدية التدخّل في شأن إقامة المؤسسات المصنفة والصناعية عبر الصلاحية العائدة له في إعطاء رخصة البناء على اعتبار المصنع بناء ككافة الأبنية الخاضعة لإلزامية الترخيص المسبق[٨٤٩]،[٨٥٠]. كما يستطيع أن يربط إصدار الترخيص بالأشغال -الذي تعود صلاحية إصداره له أيضا- بتنفيذ بعض الشروط، كإقامة حفرة صحية قانونية وفق ما نص قانون البناء[٨٥١].

وتعتبر البلدية جهة صالحة لاستلام طلبات ترخيص مؤسسات مصنفة وصناعية تقدم مباشرة إليها على أن يكون الملف مقدما مع طلب إيداعه من يلزم، ولا يكون في هذه الحالة مقدما إلى غير ذي مرجع صالح[٨٥٢].

ويبرز في هذه الآليات النقص الفاضح لدور وزارة البيئة الذي يعتبر عالميا، خلافا لما هو في لبنان، الأهم في إصدار التراخيص. ففي حين أن الكثير من الدول الصناعية، المتقدمة منها وكذلك النامية، أوجبت على المحلات المصنفة الحصول على ترخيص بيئي، كما هو الحال في فرنسا[٨٥٣] وفي بلجيكا[٨٥٤] على سبيل المثال، فإن دور هذه الوزارة يقتصر في لبنان على صوت ممثلها في اللجان الاستشارية كالمجلس الصحي أو لجنة الترخيص الصناعية بعد استلام نسخة من الطلب والقيام بالكشف واقتراح الشروط التي تراها مناسبة وإعادة الملف مع الرأي بالترخيص إلى المحافظ أو إلى وزير الصناعة لاتخاذ القرار المناسب.

---

[٨٤٤] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - انشاء وزارة الصناعة - المادة ٤ – البند ٢
[٨٤٥] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل -١٩٣٢ – المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادتان ٧ و١٠
[٨٤٦] المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ - تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها – المادة ٣٦
[٨٤٧] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل -١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ٨ ؛ المرسوم الاشتراعي ١١٨ -١٩٧٧ - قانون البلديات – المادة ٥١
[٨٤٨] شورى لبنان ٩١١ -١٩٦٣ – ماركاريان ضد الدولة. م.إ. ١٩٦٣، ص ٢٦٣
[٨٤٩] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ -١٩٨٣ وتعديلاته – قانون البناء – المادة ١
[٨٥٠] المرسوم الاشتراعي ١١٨ -١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات – المادة ٧٤
[٨٥١] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ -١٩٨٣ وتعديلاته – قانون البناء
[٨٥٢] شورى لبنان ٢٦٦ -١٩٥٨
[٨٥٣] القانون الفرنسي المتعلق بالمؤسسات المصنفة تاريخ ١٩٩٠/٥/٩ المعدل في ١٩٩٩/٦/١٠
[٨٥٤] المرسوم البلجيكي المتعلق بالترخيص البيئي تاريخ ١٩٩٩/٣/١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومما يزيد من فداحة هذا النقص عدم صدور المرسوم الذي ينظم عملية تقديم تقييم الأثر البيئي للمصانع والمحلات المصنفة قبل إصدار الترخيص بها والذي نص عليه قانون حماية البيئة[٨٥٥].
ويبرز أيضا نقص في تراخيص أخرى ينبغي فرضها على الصناعيين، كتراخيص استخدام الثروات الطبيعية، أو تراخيص الانبعاثات وتصريف النفايات السائلة والصلبة التي يجب الحصول عليها للتمكن من إحصاء الكميات المصرّفة وفرض الرسوم اللازمة عليها تطبيقا لمبدأ "الملوث يدفع"[٨٥٦]. تجدر الإشارة إلى أن قانون حماية البيئة قد نصّ على أن تخضع كل منشأة للتصريح المسبق بالاستثمار الذي يعيّن الحدود الخاصة لكلّ أنواع الإصدارات الملوّثة[٨٥٧]؛ إنما المرسوم التطبيقي لم يصدر بعد.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير المياه والمياه المبتذلة، النفايات الصلبة، البناء والبيئة، الهواء، والتشريعات الأفقية).

الباب الثالث: المعايير والشروط

<u>الفصل الأول: مرحلة الإنشاء والبناء</u>

من أجل إعطاء الترخيص، يقتضي وضع معايير للعمل وللإنتاج، وشروط للوقاية والحماية البيئية والصحية والسلامة العامة. وتوزعت هذه المهام على الإدارات وفق صلاحياتها واختصاصاتها بالرغم من وجود بعض التناقضات والازدواجية في هذه المهام، كأن تضع وزارة البيئة المعايير وحدها مع أنّه يجب التنسيق مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وفق ما قضت القوانين[٨٥٨]، أو أن تضع وزارة العمل الشروط الصحية دون العودة إلى وزارة الصحة التي تضع بدورها شروطا صحية أخرى.

وفي وقت توجد فيه ازدواجية وتعددية في الجهات التي تضع شروطا للاستثمار، يبرز وجود نقص في الشروط الواجب توافرها عند تنفيذ الإنشاءات والبناء، بالرغم مما لهذه المرحلة من تأثير على البيئة وعلى الصحة العامة.

والشروط الأولى لإنشاء المحلات المصنفة صدرت عن مدير الصحة والإسعاف العام بناء على المرسوم الاشتراعي ٢١/ل في العام ١٩٣٦ بالقرار رقم ١/٦.ت.[٨٥٩] الذي ضم شروطا صحية عامة لدور الصناعة، علما أنه لا يمكن وضع شروط ومواصفات صحية دون أن يكون لها انعكاس إيجابي على البيئة، نظرا لارتباط الصحة العامة بسلامة المحيط.

وبالرغم من أن مرسوم تنظيم وزارة الصحة العامة[٨٦٠] قد أعطى مصلحة الأمراض المهنية وطب العمل مهمة اقتراح الشروط الصحية والوقائية الواجب توافرها في المعامل والمشاغل والورش وسائر المحلات المصنفة للحد من انتشار الأمراض المهنية مع اقتراح الشروط الصحية والوقائية الواجب توفيرها للعمال لتأمين سلامتهم وعدم تعرضهم للأمراض المهنية الناجمة عن نوع كل صناعة، فإن هذه الشروط قليلة، بسبب الازدواجية على الأرجح مع وزارة العمل التي لها دور في وضع الشروط الصحية المتعلقة ببيئة العمل والمحيط. وقد أعطاها قانون العمل هذا الدور[٨٦١] فيحق لها أن تحدّد بمراسيم، تُتخذ في مجلس الوزراء بعد أخذ رأي مصلحة الشؤون الاجتماعية، التدابير العامة للحماية والوقاية الصحية التي تطبق على جميع المؤسسات الخاضعة لها لا سيما في ما يتعلق بتدابير السلامة والإنارة والتهوئة وتجديد الهواء والضجيج، والمياه الصالحة للشرب والمراحيض وإخراج الغبار والدخان، ومنامة الأجراء، والاحتياطات ضد الحرائق.

---

[٨٥٥] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – الباب الرابع – المواد ٢١، ٢٢ و٢٣
[٨٥٦] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٤
[٨٥٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٤٢
[٨٥٨] المرسوم ٩٤٤٤ -٢٠٠٣ - تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها - المادة ١٥
[٨٥٩] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ١/٦.ت -١٩٣٦ - شروط صحية عامة لدور الصناعة
[٨٦٠] المرسوم ٨٣٧٧-١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة - المادة ٣٤
[٨٦١] القانون الصادر في ١٩٤٦/٩/٣٣ معدل بالقانون ٥٣٦ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ – قانون العمل – المادة ٦٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولقد دأب محافظو بيروت المتعاقبون، بناء على الصلاحية التي أعطيت لهم بموجب مرسوم نقل الصلاحية[٨٦٢]، على إصدار مجموعة من القرارات التي تنص على شروط معيّنة لمحلات مصنفة كمحلات طلاء المعادن[٨٦٣]، ومحلات النجارة[٨٦٤]، والمطابع[٨٦٥]، والأفران[٨٦٦]، لجهة تصريف الدخان، والمطاحن[٨٦٧] لجهة تأمين النظافة التامة للمؤسسة وتنظيفها بطريقة خاصة تمنع انتشار الغبار وتصريف المياه المبتذلة منها وغيرها، وهذه الشروط هي شروط بدائية وتفتقر للتفاصيل ولآليات التطبيق، إنما تتمتع بميزتين الأولى إثباتها وجود وعي ونشاط في التنظيم في وقت صدورها، والثانية مطابقتها لأصول وضع النصوص التنظيمية وخاصة لجهة عرضها على مجلس شورى الدولة.

ولم يبدأ وضع الشروط البيئية بمفهومها البحت إلا مع قانون إحداث وزارة البيئة[٨٦٨] الذي أعطى وزارة البيئة مهمة تحديد شروط الترخيص بإنشاء المصانع والمعامل. وفي هذا الإطار صدرت سلسلة قرارات أعطت وزارة البيئة صلاحية إبداء الرأي والموافقة من الناحية البيئية على رخص إنشاء وإستثمار بعض المؤسسات المصنفة وذلك للحفاظ على سلامة البيئة وللحد من الأضرار البيئية الناتجة عن نشاط تلك المؤسسات[٨٦٩].

وقد سمحت هذه القرارات التنظيمية لوزارة البيئة أن تحدد الشروط البيئية النهائية المطلوبة لإنشاء واستثمار مؤسسات مصنفة وفقاً لموقع عقار المصنع، وللعملية الإنتاجية ومراحلها، وللملوثات الناتجة عنها، كما تحتفظ بحق فرض شروط بيئية جديدة عندما تدعو الحاجة وإجراء مراقبة دورية بالإضافة إلى حق الطلب بوقف الترخيص في حال عدم تنفيذ أو عدم الاستمرار بتنفيذ الشروط البيئية المفروضة. ويحق لها أيضاً تعديل المعايير والمواصفات عندما تدعو الحاجة خصوصاً فيما لو تبين أن المؤسسة المصنفة ورغم استخدامها للتقنيات الفضلى لم تتمكن من الالتزام ببعض أو كل هذه المواصفات والمعايير.

وقامت وزارة البيئة بتحديد الشروط البيئة والفنية للمصانع المنشأة على العقارات غير المصنفة[٨٧٠].

أما في إطار حماية المواقع الطبيعية ومجاري الأنهر من المؤسسات المصنفة، وما يمكن أن يترتب على إنشائها من أضرار بيئية، فقد قامت وزارة البيئة بتحديد شروط الترخيص لأية إنشاءات تقع ضمن نطاق هذه المواقع[٨٧١]. وحددت بالتنسيق مع مديرية التنظيم المدني شروط الترخيص لأية إنشاءات في المواقع المذكورة ضمن إطار تدابير الحماية التي

---

[٨٦٢] المرسوم ٧٦٣ -١٩٣٢ – اعطاء محافظ بيروت ولجنة بلديتها الصلاحية الممنوحة لمدير الصحة العامة واللجنة الصحية بموجب المرسوم الاشتراعي ١٩٣٢/٢١ – المادة ١

[٨٦٣] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٢١ -١٩٤٠ - تنظيم محلات طلاء المعادن

[٨٦٤] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢-١٩٤٠ - تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت

[٨٦٥] قرار محافظ بيروت: القرار ١٠ - ١٩٥٦ - شروط الوقاية الصحية في المطابع

[٨٦٦] قرار محافظ بيروت: القرار ١٦١٦ -١٩٥٧ – تنظيم الأفران - المادة ١٥

[٨٦٧] قرار محافظ بيروت: القرار ١/٣٨٤ -١٩٦٦ - شروط الوقاية والسلامة في العمل في المطاحن

[٨٦٨] القانون ٢١٦ -١٩٩٣ المعدل بالقانون رقم ٦٦٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩– احداث وزارة البيئة

[٨٦٩] قرارات وزير البيئة:

القرار ١/٤ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ؛

القرار ١/٣ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة

القرار ١/٢٩ – ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب؛

القرار ١/٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد تخليل طهي وتعليب)؛

القرار ١/٧٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/او الاستثمار لمصانع دباغة؛

القرار ١/٦١ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك؛

القرار ١/٦٠ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع حجارة البناء

[٨٧٠] قرار وزير البيئة: القرار ١١٨ -١٩٩٧- احالة المعاملات المتعلقة بالمصانع المنشاة على العقارات غير المصنفة على وزارة الصناعة قبل اعادتها الى وزارة البيئة - المادة ١

[٨٧١] قرارات وزير البيئة:

القرار ١/٢٢ -١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بوادي مجرى نهر الجوز الواقع في منطقة البترون من المواقع الطبيعية الخاضعة للحماية - المادة ٢ ؛

القرار ١/٩٧ -١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الكلب من المواقع الطبيعية - المادة ٣؛

القرار ١/١٣٠ -١٩٩٨- تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت من المواقع الطبيعية - المادة ٣ ؛

القرار ١/١٣١ -١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الاولى من المواقع الطبيعية - المادة ٤؛

القرار ١/١٣٢ - ١٩٩٨ - تصنيف مواقع واقعة في منطقة الشوف من المواقع الطبيعية - المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

رأتها ضرورية وهي تتأكد من توافر الشروط البيئية في هذه الإنشاءات والمشاريع، وبالتالي تطلب من المراجع المختصة رفض إعطاء التراخيص أو إقفال الإنشاءات والمشاريع القائمة عند عدم توافر الشروط التي قامت بوضعها[٨٧٢].

ونظراً لأهمية تحديد الموقع المراد تشييد المؤسسة عليه من الناحية البيئية، والمحاذير البيئية الممكن أن تترتب من جراء ذلك، قامت وزارة البيئة بتحديد الشروط البيئية النهائية المطلوبة لإنشاء مؤسسات وفقاً لموقعها[٨٧٣]، [٨٧٤]، [٨٧٥].
كما أعطيت وزارة البيئة -في بعض النصوص- صلاحية الموافقة المسبقة قبل إقامة المحلات المصنفة التي تعتبر بطبيعتها مصدراً للتلوث البيئي أو الإزعاجات المختلفة[٨٧٦].

أما في ما يتعلق بالمواصفات والشروط البيئية لإنشاء البنى التحتية (كشروط الإدارة السليمة للنفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن عملية الإنشاء، المعايير القصوى المسموح بها لملوثات الهواء، المعايير القصوى المسموح بها للضجيج، حماية التربة، ضرورة المحافظة على الإرث الطبيعي، الخ.)، وبالرغم من أن قانون حماية البيئة[٨٧٧] قد تطرق بطريقة غير مباشرة إليها، إلا أنّ التفاصيل المتعلقة بها قد غابت، وغابت معها الإشارة بطريقة واضحة إلى الجهة المعنية بهذا الموضوع والتي يفترض أن تكون وزارة البيئة، ذلك في غياب المراسيم التطبيقية العائدة لهذا القانون والتي لم تصدر بعد.

وتبقى هذه القرارات نافذة، إنما يمكن الدفع بعدم قانونيتها في معرض الطعن بالتدابير المتخذة تطبيقا لها.

هذا بالنسبة إلى الشروط، أما المعايير البيئية فيوجد البعض منها في القرار الصادر عن وزير البيئة رقم ١/٥٢[٨٧٨] ثم في القرار المتعلق بالمواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة[٨٧٩]. ويحوي هذا الأخير القيم الحدية الواجب مراعاتها من قبل المؤسسات عند صرفها للنفايات السائلة في البحر أو المجارير أو المياه السطحية مميزاً بين القيم الحدية الواجب مراعاتها من قبل المنشآت القائمة حالياً والقيم الحدية للمنشات الجديدة. ويعتري هذا القرار نقص في القيم وفي التغطية. ففي حين كان يفترض وضع قيمتين، واحدة لمعدلات الصرف وأخرى للحدّ الأقصى، فإنه لا يوجد إلا قيمة حدية واحدة، كما أنه لا توجد معايير للصرف في المياه الجوفية أو في المجاري الشتوية السطحية بالرغم من عدم وجود الكثير من المصانع بمحاذاة الأنهر الرئيسية التي وضعت لها معدلات الصرف (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري المياه والمياه المبتذلة، والهواء).

---

[٨٧٢] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٢٩ – ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب؛
القرار ١/١٣٠ -١٩٩٨- تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت من المواقع الطبيعية - المادة ٣ ؛
القرار ١/١٣١ -١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الاولى من المواقع الطبيعية - المادة ٤؛
القرار ١/١٣٢ - ١٩٩٨ - تصنيف مواقع واقعة في منطقة الشوف من المواقع الطبيعية؛ ١/٢٢ -١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بوادي مجرى نهر الجوز الواقع في منطقة البترون من المواقع الطبيعية الخاضعة للحماية.
[٨٧٣] قرار وزير البيئة: القرار ٣ /١ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة - المادة ٤
[٨٧٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة – المادة ٤
[٨٧٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ -٢٠٠٢ - الشروط البيئة لرخص انشاء واو استثمار معامل الزجاج - المادة ٤
[٨٧٦] المرسوم ٨٠٠٩ -١٩٩٦- تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في نهر ابراهيم؛
المرسوم ٨٠١٠ -١٩٩٦- تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في شكا وانفه؛
المرسوم ٨٠١١-١٩٩٦- تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطقتي زكريت ومزرعة يشوع؛
المرسوم ٨٠١٢-١٩٩٦- تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في الشويفات وبشامون؛
المرسوم ١٢٥٥٣-١٩٩٨- تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في الانصارية ومزرعة ساري.
[٨٧٧] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - حماية البيئة
[٨٧٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢ -١٩٩٦ – تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة
[٨٧٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨ -٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما يوجد نقص في التنسيق مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية في وضع المعايير التي أعطاها قانون إنشائها[٨٨٠] وحدَها الحق في وضع المقاييس والمواصفات اللبنانية، والتي تتناول على سبيل المثال كما جاء في المادة الثالثة من القانون أصول العمليات المهنية وقواعد الإنشاءات الفنية.

ويبقى الغائب الأكبر شرط إلزامية تقديم دراسة للأثر البيئي للتأكد من مدى ملائمة موقع المؤسسة من النواحي البيئية ومدى مراعاتها للشروط البيئية، ومدى تأثيرها على مختلف العناصر البيئية، ذلك بالرغم من التزامات لبنان الدولية. وفي هذا الإطار يُطرح السؤال عن مدى التزام لبنان بموجباته الدولية خصوصاً أنه ولغاية اليوم لم يصدر مرسوم تنظيمي لتقييم الأثر البيئي. مع الإشارة إلى أن هذا المرسوم في حال صدوره، وعند تطبيقه قد يصطدم بعوائق إدارية تتمثل بقِصر المهلة الزمنية المعطاة لوزير الصناعة لإصدار الترخيص مقارنة بالمهلة المطلوبة عملياً لوضع تقرير تقييم الأثر البيئيّ ودراسته بطريقة جديّة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

الفصل الثاني : مرحلة الإنتاج والتشغيل

الإنتاج والتشغيل هما هدف إنشاء المؤسسات الصناعية. وهذه المرحلة هي المرحلة الأطول في حياة المؤسسة، وهي حالة ثابتة واضحة الأهداف والنتائج. ويفترض أن يكون وضع شروط عامة ومتخصصة لتنظيم أعمال الإنتاج من الأعمال البديهية والسهلة نسبياً نظرا لتوافر المعطيات والمعلومات والدراسات المتعلقة بأخطار كافة النشاطات الصناعية محليا وعالميا إضافة إلى أنّ الأسس العلمية والمناهج السليمة التي يفترض اتباعها معروفة. وبالرغم من هذا كله تبقى الأنظمة قديمة، قليلة الجدوى ومتضاربة.

فالسبات العميق الذي دخلت فيه الإدارة اللبنانية خلال الحرب ترك بصماته بوضوح في هذا الإطار، وراحت الصناعات تتسابق مع الزمن بينما الشروط التي ترعاها تراوح مكانها.

وربما اعتقد لبنان أنّه بتوقيعه الإتفاقيات الحديثة يجاري التقدم الصناعي وأساليب الوقاية والحماية والإدارة السليمة، فراح يبرم الاتفاقيات الواحدة تلو الأخرى دون وضع النصوص التي يفترض أن تترافق مع الإبرام، والتي تسمح بوضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ العملي. فوقع على سبيل المثال على اتفاقية ستوكهولم[٨٨١] للنفايات العضوية الثابتة، ووُضع على لائحة برنامج الأمم المتحدة البيئي للدول الاثني عشر المقترح مساعدتها على وضع خطة تنفيذ وطنية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة، فتأخر في الاستفادة من هذا الدعم ولم يضع النصوص اللازمة لإحصاء هذه النفايات ولإدارتها. كما وقع على اتفاقية بازل[٨٨٢] بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، ولم يضع النصوص التنفيذية لهذه الاتفاقية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الهواء والنفايات الصلبة).

القسم الأول : إدارة المواد الأولية

تفتقر النصوص اللبنانية التي تطال تنظيم إدارة كل المواد الأولية المستعملة في الصناعة في كافة مرافقها إلى النصوص التي تنظم الإتجار والاستيراد والتلف والنقل والخزن المتعلقة بالمواد الأولية الصلبة والسائلة والغازية. وتوجد بالمقابل نصوص متفرقة ومتضاربة تعالج جزئيّاً قضيّة البيئة الصحية فقط.

تعتبر النصوص التي ترعى عملية استيراد ونقل وتخزين المواد الأولية الخطرة قديمة بمعظمها، وغير كافية، وبحاجة إلى تحديث وانفتاح على الشروط البيئية العامّة.

الفقرة الأولى : استيراد المواد الأولية للمؤسسة المصنفة

إنّ وزارة البيئة تتولى مبدئيّاً دراسة وإبداء الرأي في طلبات إستيراد المواد الكيمائية، وتحديد أنواع المواد الكيمائية والملوثات وأثرها على سلامة البيئة[٨٨٣]. وأخضعت هذه الوزارة استيراد بعض المواد الأولية الضرورية لعمل بعض

[٨٨٠] القانون الصادر في ٢٣ /١٩٦٢/٧- انشاء مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية– المادة ٢
[٨٨١] القانون ٤٣٢ -٢٠٠٢ – الإجازة للحكومة الإنضمام إلى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.
[٨٨٢] القانون ٣٨٧ -١٩٩٤ – الإجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشان التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.
[٨٨٣] القانون ٢١٦ -١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ – احداث وزارة البيئة – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الصناعات إلى إجازة مسبقة تعطى منها[٨٨٤] أو فرضت إبلاغها[٨٨٥]، وذلك بموجب قرارات متناثرة ومتفرقة، كما يخضع استيراد المواد الأولية لصناعة وتعبئة وتوضيب مبيدات الحشرات لإجازة استيرادٍ تصدر عن مدير عام وزارة الصحة العامة بناء على إذن مزاولة مهنة تصنيع المبيدات صادرة عن المرجع نفسه[٨٨٦]. ويجري تطبيق هذه النصوص بسبب ربط استيراد الأصناف بتراخيص وبتأشيرة لبياناتها الجمركية قبل أن تسمح الجمارك بإدخالها.

وفي هذا الإطار تذكر بعض النصوص التي تطرقت إلى موضوع استيراد المواد الأولية، فمنعت منعاً باتا استيراد أو إدخال أو حيازة أو نقل رواسب أو نفايات نووية أو ملوثة بإشعاعات نووية، أو تحتوي مواد كيميائية سامة أو خطرة[٨٨٧]، ويخضع انتاج وتكييف واستيراد وبيع وشراء ونقل وحفظ وخزن وامتلاك واستعمال واستثمار مادة مشعة أو جهاز مولد أو مصدر مقفل أو مصدر غير مقفل لترخيص يعطيه وزير الصحة العامة، على أن تنظم شروط إعطاء الترخيص وتدابير اتقاء الخطر والحماية منه بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصحة العام[٨٨٨].

ومنعت بعض النصوص استيراد بعض المواد الأولية بصورة نهائية منها مادة الحرير الصخري من نوع الكروسيدوليت[٨٨٩]، نفايات كلورور الصوديوم، نفايات الكبريت، نفايات الإسمنت الإسفلتي[٨٩٠]. كما فرضت نصوص أخرى شروطاً بيئيّة على استيراد بعض المواد الأولية كمادة البتروكوك[٨٩١]، ومادة الحرير الصخري[٨٩٢]، على أن تُطبَّق الشروط البيئية المفروضة. كما فُرضت الموافقة المسبقة على استيراد المواد الكيماوية الخطرة أو الضارة والتي تسبب تركيبتها وطبيعتها وآثارها أو كميتها خطراً على البيئة العامة لا سيما السامة منها أو الإشعاعية[٨٩٣]، مع الإشارة إلى أن شروط الموافقة المسبقة تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وحتى تاريخه لم تصدر هكذا مراسيم.

وبالرغم من تصديق لبنان على اتفاقية ستكهولم للملوثات العضوية الثابتة[٨٩٤] التي تهدف إلى حماية الصحة البشرية والبيئية من الملوثات العضوية الثابتة، والتي تفرض على الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة عدم استيراد أية مادة كيمائية إلا بغية التخلص السليم بيئياً منها أو لاستخدامها لغرض مسموح، إلا أنه وحتى تاريخه لم يتخذ لبنان كما سبقت الإشارة، التدابير اللازمة تلك، ولم يُصدر النصوص التطبيقية اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية.

ومن جهة أخرى اشترطت بعض النصوص على المؤسسة المرخص لها والتي ترغب باستيراد نفايات غير خطرة لاستعمالها كمواد أولية أن تحدد وجهة استعمال النفايات المستوردة، وتتعهد الالتزام بهذه الوجهة وبعدم استعمال النفايات لغاية صرفها النهائي أو استرداد قيمتها الحرارية[٨٩٥]. كما اشترطت أن تكون المواد الأولية المستخدمة في بعض المؤسسات (مصانع المنتجات الغذائية) مطابقة للشروط الصحية وللنوعية الخاصة بالاستيراد، وللمواصفات القياسية اللبنانية الموضوعة بهذا الخصوص دون التطرق إلى الشروط البيئية المفروض توفرها في المواد الأولية[٨٩٦].

---

[٨٨٤] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٢٧- ١٩٩٥- استيراد مادة البتروكوك - المادة ١؛
القرار ١/٣٧-١٩٩٦- اخضاع مادة الاسبستوس لاجازة مسبقة - المادة ١؛
القرار ١/٤٢-١٩٩٦- منع استيراد مادة الحرير الصخري من نوع الكروسيدوليت نهائياً - المادة ٣؛
القرار ١/٧١-١٩٩٧- تنظيم استيراد النفايات.

[٨٨٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٧٤ – ١٩٩٨ – استيراد مواد الحرير الصخري أو نقلها أو بيعها أو استعمالها

[٨٨٦] القانون ١١-١٩٧٨ - تنظيم استيراد ومهـن بيع وتعبئة وتوضيب وتحضير وصنع ورش مبيدات الحشرات والقواضم المنزلية– المادة ١؛
المرسوم ٥١٠٠-١٩٨٢ - تحديد الشروط الفنية العامة والخاصة لتعاطي مهن استيراد وبيع وتعبئة وتوضيب وصنع ورش مبيدات الحشرات والقواضم المنزلية

[٨٨٧] القانون ٨٨/٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته– المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٦

[٨٨٨] المرسوم الاشتراعي ١٠٥-١٩٨٣ –تنظيم استعمال الأشعة المؤينة والحماية منها – المادة ٢

[٨٨٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤٢-١٩٩٦ – منع استيراد مادة الحرير الصخري من نوع الكروسيدوليت نهائيا

[٨٩٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧١-١٩٩٧ – تنظيم استيراد النفايات

[٨٩١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٧-١٩٩٥ – استيراد مادة البتروكوك – المادة ١

[٨٩٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٧٤-١٩٩٨ - استيراد مواد الحرير الصخري او نقلها او بيعها او استعمالها (تجدر الإشارة إلى أن المادة ٦ من هذا القرار نصت على أنه تلغى جميع القرارات المخالفة لمضمون هذا القرار)

[٨٩٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٤٤

[٨٩٤] القانون ٤٣٢ -٢٠٠٢ – الإجازة للحكومة الإنضمام إلى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.

[٨٩٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧١- ١٩٩٧ (يلغي القرارات ١/٩١ تاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٤ و ١/٢٢ تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٧) تنظيم استيراد النفايات–المادة ٢

[٨٩٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٠٥ -٢٠٠٢ - تسجيل مصانع المنتجات الغذائية من اصل حيواني في لبنان – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي إطار إدارة المواد الأولية فرضت النصوص في بعض الحالات تسجيل جميع المواد الأولية المستعملة في إحدى مراحل التصنيع في مستندات يدون فيها مصدر المواد وتاريخ التحليل وموافقة جهاز التحقق من الجودة [٨٩٧]، وهي تطبق في ما يتعلق بصناعة الدواء؛ ويجدر اعتماد هذه الوسيلة في جميع النشاطات الصناعية للتأكد من عدم استعمال المصانع للمواد الكيمائية الخطرة أو المواد الأولية المحظور استعمالها، ولتسهيل عملية مراقبة المواد الأولية المستعملة في الصناعة لجهة توافقها مع المعايير البيئية.

وإضافة إلى تشتت هذه النصوص فان تطبيقها يحتاج الى توافر الامكانيات العملية والمادية لجهة القدرة على فحصها وتحليلها وهذا يفترض وجود مختبرات حديثة. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري النقل والبيئة والنفايات الصلبة).

الفقرة الثانية : نقل المواد الأولية للمؤسسة المصنفة

تطرقت بعض النصوص التنظيمية التي عالجت موضوع استيراد المواد الأولية الضرورية في العملية الإنتاجية للمصانع إلى عملية نقل المواد الأولية ففرضت التصريح المسبق ضمن شروط معينة لعملية نقل المواد الكيميائية الضارة و/أو الخطرة[٨٩٨]، ومنعت نقل بعض المواد الأولية بصورة نهائية[٨٩٩]، إنما هذه النصوص - وان تطرقت إلى عملية منع نقل بعض المواد الأولية- يسودها الغموض في آلية تنظيم هذه العملية فلم تحدّد إجراءات معينة تنظم عملية النقل بصورة تؤمن معها حماية البيئة والحد من الملوثات البيئية كتنظيم وسائل النقل وتصنيف الآليات المسموح استخدامها وهي بالتالي غير مطبقة وتعم قطاع نقل المواد الخطرة الفوضى (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل و البيئة).

الفقرة الثالثة : تخزين المواد الأولية للمؤسسة المصنفة

لحظت بعض النصوص عملية تخزين المواد الأولية، فتطرقت إلى ضرورة إفراد مكان خاص لحفظ المواد الأولية أو المواد الخام[٩٠٠]، وميزت بين تخزين مختلف المواد الأولية الضرورية في نشاط المؤسسة[٩٠١] وبين تخزين المحروقات[٩٠٢]، كما فرضت شروطاً معينة لخزانات المحروقات الموجودة تحت الأبنية، ذلك لجهة فصل أمكنة خزن المحروقات والمراجل ومولدات الكهرباء فصلا تاما عن بعضها وعن باقي أجزاء البناء.

وقد اشترط في بعض المؤسسات أن تؤمّن غرفة خاصة تُستعمل كمستودع للمواد الأولية تكون بعيدة عن بيت النار[٩٠٣]. وفُرض في بعض المؤسسات تخزين المواد الأولية في غرف مبردة[٩٠٤]، أو خزن المواد الأولية الصلبة وفق شروط مناسبة لضمان عدم هدرها، وتخزين المواد الأولية بشكل يضمن عدم تبخرها، مما يسهم في ضبط نوعية الهواء[٩٠٥].
كما لحظت بعض المراسيم تخصيص المؤسسات بمساحات للتخزين تكون ضرورية لسير عملها، دون الإشارة إذا ما كانت هذه المساحات مخصصة لتخزين المواد الأولية أو لتخزين المنتجات أو الاثنين معاً[٩٠٦]، علماً أنه كان من الأفضل تحديد شروط معينة لتخزين المواد الأولية ولتخزين المنتجات نظراً لخصائص عملية التخزين العائدة لكل منهم فئة.

---

[٨٩٧] قرار وزير الصحة العامة: القرار ١/٣٥ -١٩٨٥ – اصول التصنيع الجيد للادوية وشروطه– الفصل ٦
[٨٩٨] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٤٤
[٨٩٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٧٤ -١٩٩٨ - استيراد مواد الحرير الصخري او نقلها او بيعها او استعمالها - المادة ١
[٩٠٠] قرار محافظ بيروت: القرار ١١٥٨ -١٩٤٩- تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها– المادة ٢
[٩٠١] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٣٥ -١٩٨٥ – اصول التصنيع الجيد للادوية – الفصل الثالث
[٩٠٢] المرسوم ٢٧٩١ -١٩٩٢ – تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ٧
[٩٠٣] قرار محافظ بيروت: القرار ٦ -١٩٦٤ – تنظيم مصانع الحلوى – المادة ٣
[٩٠٤] قرارات وزير البيئة: القرار ١/٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد تخليل طهي وتعليب)؛ القرار ١/٢٩ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب؛ القرار ١/٣ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة
[٩٠٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط
[٩٠٦] المرسوم ٨٠١٠ -١٩٩٦ - تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في منطقتي شكا وانفة العقاريتين – المادة ٦
المرسوم ٨٠١٢ -١٩٩٦ - تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في الشويفات وبشامون – المادة ٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومن الشروط التي يفترض تأمينها إيجادُ رقابة صارمة على المؤسسة، لكنّها غير مطبقة بشكل سليم، والأمكنة الملحوظة للتخزين وفق النصوص تعود وتستعمل لنشاطات أخرى مع غياب الرقابة.

وهنا أيضا يبدو النقص واضحاً في النصوص التنظيمية الموحدة لكل نوع من أنواع المواد الأولية الصلبة منها والسائلة والغازية وتلك المتعلقة بتخزين المواد الخطرة. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال نظّم القانون الأميركي عملية تخزين المحروقات والمواد الأولية، وفرض الحصول على تراخيص للتخزين في ظل شروط بيئية واضحة ودقيقة.

القسم الثاني : إدارة عملية الإنتاج

بالرغم من سهولة وضع استراتيجية كاملة لإدارة عمليات تشغيل المصانع والمؤسسات المصنفة بشكل سليم بيئيا، ووضْع النظم التي ترعى عملية التصنيع النظيف، وعملية التخلص السليم من النفايات، والترخيص المرتكز على أسس علمية لتصريف هذه النفايات، وبالتالي التخلص من كافة النصوص القديمة والمبعثرة والمتضاربة نظرا لتوافر الأمثلة والنماذج في البلدان الصناعية والنامية؛ وبالرغم من أن قانون حماية البيئة قد فرض التزام أي شخص طبيعي أو معنوي بمبدأ استعمال أفضل التقنيات المتوافرة للوقاية من كل الأضرار التي تصيب البيئة[٩٠٧]، فإنه يُلاحظ غيابٌ كبيرٌ للنصوص التنظيمية، باستثناء بعض القرارات المتفرقة الصادرة عن وزارة البيئة والتي حددت العملية الإنتاجية الخاصة ببعض النشاطات كمصانع حجارة البناء[٩٠٨]، أو مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة[٩٠٩]. كما يُلاحظ غياب أي نص واضح في القانون اللبناني يعطي تعريفا لتقنيات الإنتاج النظيفة (Clean technology) (للمزيد من الفاصيل يراجع القارىء تقريري النفايات الصلبة والتشريعات الأفقية).

وتفرض عدة دول استخدام وسائل الإنتاج النظيفة التي ترتكز أساساً على مبادئ عامة تتراوح بين التقليل من استخدام الطاقة التقليدية وحسن إدارتها واستبدالها بالطاقة النظيفة والمتجددة، وبين التقليل من إنتاج النفايات واعتماد وسائل تدوير هذه النفايات مرورا باستخدام مواد صديقة للبيئة غير محظورة وآمنة مع حسن إدارة الموارد الطبيعية.
ولم يلحظ القانون الوضعي اللبناني تعريفا واضحا لمفهوم الإدارة الجيدة لعمليات الإنتاج، باستثناء بعض النصوص التي تناولتها لجهة اشتراط أن تكون صالحة وسليمة[٩١٠]، وأن يُثبت فحص نوعيتها توافقها مع المعايير الوطنية الموضوعة لها[٩١١]، دون التطرق إلى أية شروط بيئية. علما أن حسن إدارة التصنيع وصولا إلى منتجات جيدة ينعكس إيجاباً على البيئة من خلال التقليص من كمية النفايات ومن كمية المواد المعرضة للتلف وإضرارها على البيئة.

وتعود المسؤولية القانونية هنا إلى مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية التي لها صلاحية التحقق من تطبيق إدارة الجودة ونظام إدارة البيئة في المؤسسة واقتراح الإجراءات الآيلة إلى تحسين تطبيقها، وذلك عن طريق درس طلبات شروط الترخيص لاستعمال شارة المطابقة والتأكد من استيفائها للشروط القانونية والتثبت من أن خصائص المنتجات أو المواد المراد وضع شارة المطابقة عليها تتوافق مع مقاييس ومواصفات وطنية تحدد النوعية والجودة[٩١٢]. وإذا كان هذا الموضوع من صلاحية المؤسسة وفق المنطق ووفق النصوص، يُظهر مرسوم التنظيم تنازعا بالصلاحيات بين المؤسسة ووزارة البيئة. فللأولى أن تضع مواصفات متعلقة بأنظمة إدارة البيئة، بالإضافة إلى نوعية الهواء والماء والتربة، ومواصفات متعلقة بمعالجة النفايات الصناعية وتصريفها، ووضع مشاريع المقاييس والمواصفات المتعلقة بالمنتجات الكيمائية[٩١٣]؛ وللثانية أن تضع المعايير الوطنية البيئية مستعينة بخبراء وطنيين أو دوليين في عملية تحديد هذه المعايير[٩١٤].

---

[٩٠٧] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٤
[٩٠٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء واو استثمار مصانع حجارة البناء
[٩٠٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد تخليل طهي وتعليب)
[٩١٠] المرسوم ١٥٦٥٩ - ١٩٧٠ - تحديد النصوص التنظيمية المتعلقة بتجارة وصنع وتوضيب واستيراد وبيع الاسمدة الزراعية – المادة ١٠
[٩١١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة – المادة ٣
[٩١٢] المرسوم ٩٤٤٤ - ٢٠٠٣ - تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها
[٩١٣] المرسوم ٩٤٤٤ -٢٠٠٣ - تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها- المادة ١٥
[٩١٤] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - حماية البيئة - المادة ١٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولتدعيم التنسيق وتبادل الخبرات بين وزارة البيئة ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، تمّ اشراك وزارة البيئة في عضوية مجلس إدارة المؤسسة[٩١٥].

وفي هذا الإطار أيضا وقع لبنان على بعض البروتوكولات المتعلقة بالتعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة[٩١٦]، ولم يعمد إلى وضع الأطر العملية والنصوص التطبيقية لتنفيذ هذه البروتوكولات.

ومن جهة أخرى لوحظ غياب أي نص تنظيمي يتناول تحديد الأنواع والسلع المحظور إنتاجها والتي تؤثر على البيئة بالرغم من أن اتفاقية ستكهولم للملوثات العضوية فرضت على الدول الأعضاء إتخاذ ما يلزم من تدابير قانونية وإدارية للقضاء على إنتاج واستخدام المواد الكيمائية[٩١٧]، إذ إن لبنان وحتى تاريخه لم يتخذ أي إجراء واضح بهذا الصدد كما ذكر سابقاً.

الفقرة الأولى : تخزين المنتجات

كما بالنسبة إلى تخزين المواد الأولية، فإنّ النصوص التي ترعى عملية حسن تخزين المواد المنتجة من الناحية البيئية شبه غائبة وتقتصر على بعض الشروط القديمة كأن تكون مساحات التخزين غير ظاهرة بطريقة تتناسب مع المظهر الهندسي ولا تتعارض مع المساحات الخضراء الموجودة[٩١٨]، ولكن دون الإشارة إلى ما إذا كانت هذه المساحات هي لتخزين المواد الأولية والمحروقات أو لتخزين المنتجات ودون التطرق إلى الشروط الواجب مراعاتها في عملية التخزين بما يضمن الحفاظ على سلامة ونوعية المنتجات وعلى سلامة البيئة كضمان حماية المنتجات لتلافي تحولها إلى نفايات.

الفقرة الثانية : التعبئة

تناولت النصوص عملية تنظيم تعبئة بعض المنتجات، فاشترطت أن تتم في مستوعبات معقمة وصالحة لحفظ المواد الغذائية دون التطرق إلى الشروط البيئية المفروضة في عملية التعبئة[٩١٩].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عدم وجود نص واضح يتطرق بصورة عامة إلى عملية تنظيم تعبئة المنتجات الصناعية باستثناء بعض المواصفات القياسية المتعلقة بتنظيم اللصقات العائدة للمنتجات، دون أن يكون هناك نص يتناول اللصقات أو عبوات توضيب المنتوجات من الوجهة البيئية، واستعمال العلامة البيئية (Eco-label)، باستثناء الاشتراط على جميع السلع المتداولة في الأسواق اللبنانية والتي تحتوي على مادة الأميانت أن تحمل اللاصق أو الطابع المتعارف عليه عالميا[٩٢٠]، ووضع علامة السمّية على مبيدات الحشرات والقوارض[٩٢١].

الفقرة الثالثة : توليد الطاقة

تناول قانون حماية البيئة[٩٢٢] موضوع توليد الطاقة، فاشترط عند حرق أي نوع من أنواع الوقود أو غيرها سواء في أغراض الصناعة، أو توليد الطاقة، أو أي غرض آخر، أن تبقى الانبعاثات على مختلف أنواعها ضمن الحدود القصوى المسموح بها، كما تناول القرار رقم ١/٨[٩٢٣] تحديد مبدأ ارتفاع المداخن الذي يُطبق على المولدات لتحقيق متطلبات التخفيف من الانبعاثات الناتجة عن المولدات التي تعمل على الزيوت.

---

[٩١٥] القانون ٦٦٧- ١٩٩٧ – تعديل قانون ١٩٩٣/٢١٦ المتعلق باحداث وزارة البيئة – المادة ٢ – البند ١٧

[٩١٦] المرسوم ٩٨٠٧- ٢٠٠٣ - ابرام بروتوكول للتعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة بين مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والهئية اليمنية للمواصفات والمقاييس

[٩١٧] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ – الإجازة للحكومة الإنضمام إلى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة

[٩١٨] المرسوم ١٢٥٥٣ -١٩٩٨ - تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في الانصارية ومزرعة ساري-المادة ٢

[٩١٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب – المادة ١

[٩٢٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٧٤ -١٩٩٨ - استيراد مواد الحرير الصخري او نقلها او بيعها او استعمالها – المادة ٤

[٩٢١] القانون ٧٨/١١ -١٩٧٨- تنظيم استيراد ومهن بيـــع وتعبئة وتوضيب وتحضير وصنع ورش مبيدات الحشرات والقواضم المنزلية – المادة ١٠

[٩٢٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٥

[٩٢٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – ملحق ٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما اشترطت بعض النصوص تأمين معالجة الملوثات الهوائية الناتجة عن عوادم المصنع بشكل يضمن توافق خصائصها مع المعايير الوطنية الموضوعة لها[٩٢٤]، ومنع استعمال أية مادة أو محروقات -بما فيها مادة المازوت- إلا إذا كانت ضرورية لطبيعة العمل[٩٢٥]، واستعمال الغاز الطبيعي كمصدر لإنتاج الطاقة عند المستطاع[٩٢٦] ووضع كل المحركات النارية[٩٢٧]، أو المولدات الكهربائية والمراجل البخارية في غرفة خاصة مقفلة على أن يتم توجيه داخون المولد إلى أعلى وأن تراعي الانبعاثات الهوائية، عند احتراق الفيول، المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها[٩٢٨]، وأن توضع المولدات الكهربائية والمراجل البخارية ضمن غرفة خاصة مستقلة، على أن يتم تزويدها بمصاف للعوادم، وتأمين عوازل[٩٢٩]، واختيار المحارق التي تعمل على أفضل الأسس التقنية المتاحة للتقليل من الانبعاثات الغازية واستهلاك الطاقة واستعمال طريقة التقوية الكهربائية التي تعتمد على تمرير تيار متردد أو متناوب في الزجاج المنصهر، للتقليل من الحاجة إلى الوقود وبالتالي من الانبعاثات الهوائية[٩٣٠].

لكنّ شروط تحديد استعمال المازوت لا يتم احترامها نظرا لعدم انتظام التيار الكهربائي، مما يجبر المصانع على استعمال مولدات خاصة بها تعمل جميعها على المازوت وموضوعة بشكل عشوائي في أرجاء المؤسسة أو في محيطها.

أما في ما يتعلق بعملية تخزين المحروقات في المؤسسة المصنفة، فتوجد بعض الشروط العامة التي فرضت عليها أن تحفظ مواد الوقود اللازمة للاستهلاك اليومي ضمن صناديق معدنية[٩٣١] بعيدة عن النار[٩٣٢]، وأن توضع المحروقات على مختلف أنواعها في غرف الاستعمال ضمن أوعية واقية، كما تخزن المحروقات الاحتياطية في مستودع منفرد[٩٣٣]، وأن لا تتجاوز كمية المحروقات المطلوب تخزينها الكمية الضرورية للعمل اليومي[٩٣٤].

وهذه الشروط بدورها لا تُحترم بحجة قدمها وتقصير الدولة في الرقابة من جهة، وفي تأمين الطاقة اللازمة للصناعة من جهة أخرى (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الطاقة والبيئة، والهواء).

الفقرة الرابعة : الحرائق

إضافة إلى المعايير التي تناولتها النصوص التنظيمية والمتعلقة بتنظيم القطاع الصناعي هناك معايير وشروط فرضت لتأمين السلامة العامة، ومنها افتراض وجود تدابير لتلافي الحرائق مع الإشارة إلى أن موضوع الحرائق ذو تأثير على البيئة نتيجة التلوث الذي يمكن أن ينتج عن نشوب الحريق لجهة تلوث الهواء أو تلوث التربة. وقد قسّم النص المتعلّق بالسلامة من الحرائق[٩٣٥] المؤسسات إلى أربع فئات وفقاً لدرجة خطورة الحريق ونوعية العمليات المنفذة ضمن الابنية، كما أن المقياس الذي يرتكز عليه تصنيف المباني والمنشآت هو فداحة الأخطار الناجمة عن نشوب الحريق على سلامة الأشخاص. والملاحظ أنه تم تناول فداحة الحريق وفقاً لمعيار سلامة العاملين دون التطرق إلى خطورة الحريق وتأثيره على البيئة وعناصرها.

[٩٢٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء واو استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٣
[٩٢٥] المرسوم ١٢٥٥٣ -١٩٩٨ - تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في الانصارية ومزرعة ساري-المادة ٧
[٩٢٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ -٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج – المادة ٣
[٩٢٧] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢ -١٩٤٠ – تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت – المادة ٥
[٩٢٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦-٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط - المادة ٣
[٩٢٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة – المادة ٣
[٩٣٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج – المادة ٣
[٩٣١] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢ -١٩٤٠ – تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت – المادة ٦
[٩٣٢] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ١/٦ت -١٩٣٦ – شروط صحية عامة لدور الصناعة – البند ٢ من الشروط الملحقة
[٩٣٣] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢-١٩٤٠ – تنظيم النجارة في مدينة بيروت – المادة ٦
[٩٣٤] قرار محافظ بيروت: القرار ١١٥٨-١٩٤٩- تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها– المادة ٧
[٩٣٥] المرسوم ١١٢٦٤-١٩٩٧ - الشروط التنظيمية الخاصة بالسلامة العامة والوقاية من الحريق في الابنية".– الباب ١٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما التدابير التي وُضعت لتلافي الحرائق، فبالرغم من أنها لم تطبق بجدية، فقد تنوعت بين ضرورة اشتراط بناء المؤسسات المصنفة بمواد غير قابلة للاحتراق ولا تؤثر فيها عوامل النار[٩٣٦]، وضرورة فصل أمكنة التخزين عن الأمكنة الأخرى في المنشآت بما يضمن عدم انتشار الحرائق[٩٣٧]، وضرورة تركيب المجاري المستعملة لتصريف الدخان والغاز بصورة لا ينتج عنها أي خطر من جراء نشوب الحريق وتجهيز الأبنية بالوسائل والتجهيزات اللازمة لمكافحة الحرائق [٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢].

الفقرة الخامسة : ادارة المياه

إن حماية البيئة من النشاط والتطور الصناعي لا تقتصر فقط على تأمين المعايير والشروط اللازمة لمعالجة النفايات الناتجة عن العملية الإنتاجية في المؤسسة المصنفة -سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية- إنما هناك أمور يجب أخذها بالاعتبار وتتعلق بالإدارة البيئية النظيفة كحماية واستدامة الموارد الطبيعية وعملية الترشيد والحد من هدر المياه في المؤسسة أثناء ممارستها لنشاطها.

وقد تناولت بعض النصوص المتعلقة بالقطاع الصناعي موضوع المياه لجهة ضرورة وصل أي منشآت صناعية بشبكة مياه الشفة[٩٤٣]، وأن تكون المياه صالحة وغير ملوثة[٩٤٤،٩٤٥]، وخاضعة لعملية التطهير[٩٤٦].

وتناولت القرارات التي صدرت عن وزارة البيئة هذا الموضوع بوضوح لجهة تحديد طرق يمكن الاعتماد عليها في بعض الصناعات للحد من هدر المياه وترشيد الإنفاق[٩٤٧]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).

الفقرة السادسة : التلف

تحتاج عملية الإنتاج في بعض الأحيان للتخلص من بعض المواد الأولية غير الصالحة أو المنتهية الصلاحية، أو من بعض المواد المنتجة غير المطابقة للمعايير وغيرها من المواد. ويعمد بعض الصناعيين إلى القيام بتلف هذه المواد دون أي احترام للقواعد الآمنة بيئياً وصحياً في عملية التلف.

ولا يتحمل الصناعيون وحدهم مسؤولية الفوضى في تنفيذ عمليات التلف إذ أن الإدارة مسؤولة بدورها لتقصيرها في وضع النصوص اللازمة لتنظيم هذه العملية أو لعدم سعيها لإيجاد وسائل علمية آمنة وسليمة بيئيا للتلف، أو بعدم مراقبتها وضبطها للعمليات العشوائية والتخلص الخطر من المواد المطلوب إتلافها.

---

[٩٣٦] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢-١٩٤٠ – تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت – المادة ٣

[٩٣٧] المرسوم ١١٢٦٤ - ١٩٩٧- الشروط التنظيمية الخاصة بالسلامة العامة والوقاية من الحريق في الابنية.

[٩٣٨] المرسوم ٢٧٩١ -١٩٩٢ - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ١١

[٩٣٩] قرار محافظ بيروت: القرار ٦٤٨ -١٩٦٩ - اخضاع مستودعات الغاز في مدينة بيروت لشروط خاصة

[٩٤٠] قرار محافظ بيروت: القرار ١٨١ -١٩٤٠ - احكام تتعلق بالمؤسسات التى تستعمل اللحام التجبيري – المادة ١٦

[٩٤١] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢ -١٩٤٠ – تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت – المادة ٣

[٩٤٢] قرار محافظ بيروت: القرار ١١٥٨ -١٩٤٩ - تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها-المادة ٨

[٩٤٣] المرسوم ١٢٥٥٣ -١٩٩٨ - تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في الانصارية ومزرعة ساري- المادة ٢

[٩٤٤] قرار محافظ بيروت: القرار ١/٣٨٤ -١٩٦٦ - شروط الوقاية والسلامة في العمل في المطاحن – المادة ٢

[٩٤٥] قرار وزير الصحة العامة: القرار ١/٣٥ -١٩٨٥ - اصول التصنيع الجيد للادوية وشروطه – الفصل ٣

[٩٤٦] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ١/٦.ت -١٩٣٦ - شروط صحية عامة لدور الصناعة

[٩٤٧] قرارات وزير البيئة:

القرار ١/٥ -٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد تخليل طهي وتعليب) – المادة ٣؛

القرار ١/٦٠ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء– المادة ٣؛

القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢ الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج– المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثالث : إدارة الملوثات

تتولى وزارة البيئة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، القيام بإجراء مسح شامل للمنشآت القائمة على الشاطئ أو في الداخل والتي تشكل نفاياتها خطراً محتملاً على البيئة، فيعود لها صلاحية مراقبة سلامة ونقاوة المياه وسلامة المياه السطحية والجوفية وحماية حرم الأنهر والينابيع من المواد الكيماوية والمبيدات والمياه المبتذلة والنفايات المنزلية والصناعية، وهي تتولى السهر على تطبيق الشروط المفروضة على المصانع والمعامل والمناطق الصناعية ومكافحة التلوث الناتج عن المصانع والمعامل والمؤسسات والافراد[٩٤٨].

وعليها تحديد المعايير القصوى اللازمة لضمان نوعية المحيط الحياتي وكيفية معالجة الأخطار البيئية الناتجة عن الصناعة[٩٤٩]، ومراقبة عدم تجاوزها[٩٥٠] وتعديل أي منها عندما تدعو الحاجة[٩٥١] فيما لو تبين أن المؤسسة المصنفة ورغم استخدامها للتقنيات الفضلى لم تتمكن من الالتزام ببعض أو كل هذه المواصفات والمعايير.

وبالرغم من إدراج مبدأ "الملوث يدفع" في قانون حماية البيئة[٩٥٢] فإن مبدأ الترخيص بالتصريف غير منظّم كما في بعض الدول المتقدمة التي تعطي الصناعي ترخيصا بذلك وتضع له كوتا يصرف نفاياته بموجبها، ويقوم بدفع الرسوم المتوجبة، ويلتزم بسقفها تحت طائلة العقوبة وصولا إلى سحب الترخيص.

ويجدر الذكر أنّ حسن تصريف النفايات وضبط كمياتها وأماكنها لا يقل أهمية عن حسن إدارة هذه النفايات داخل المؤسسة وفرزها وتخزينها بالطرق المناسبة بيئيا وصحيا. ولم تُفرض عمليات إدارة النفايات وفرزها في القانون اللبناني على المؤسسات الصناعية، إنما على المؤسسات الاستشفائية فقط عبر نظام الاعتماد للمستشفيات[٩٥٣]، ومرسوم النفايات الصادرة عن المؤسسات الاستشفائية[٩٥٤]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري النفايات الصلبة، والتشريعات الأفقية).

الفقرة الأولى : النفايات الصلبة

أما في ما يخص الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة التي تترجم باتخاذ جميع الخطوات العلمية لضمان إدارة هذه النفايات بطريقة تحمي الصحة البشرية والبيئية من الآثار السلبية التي قد تنتج عنها، فقد ذكرتها بعض النصوص التنظيمية إذ تطرقت إلى ضرورة تخزين النفايات وتأمين مستوعبات خاصة لعملية التخزين. وقد نصت على وجوب تأمين أوعية أو مستودعات خاصة[٩٥٥]، أو صندوق معدني[٩٥٦]، لحفظ النفايات لحين تصريفها[٩٥٧]،[٩٥٨]، وأن يتم تجميع النفايات اليومية في صناديق غير نشاشة وغير خشبية[٩٥٩].

وقد نصّت بعض التصاميم التوجيهية للمناطق الصناعية على اتخاذ إجراءات لمنع تخزين النفايات ولا سيما الصناعية منها في الهواء الطلق، واشترطت أن يتم التخزين داخل مستوعبات غير مرئية خاصة بالنفايات الصناعية تاركة غموضاً حول خصائص المستوعبات العائدة للنفايات الصناعية[٩٦٠]،[٩٦١].

---

[٩٤٨] المرسوم ٥٥٩١ -١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائفها - المادة ١٦

[٩٤٩] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ - احداث وزارة البيئة – المادة ٢ الجديدة

[٩٥٠] المرسوم ٥٥٩١ -١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائفها - المادة ١٦

[٩٥١] قرار وزير البيئة: لقرار ١/٨-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – المادة ٣

[٩٥٢] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٤

[٩٥٣] المرسوم ٧٦١٢ -٢٠٠٢ - اسس الاعتماد للمستشفيات

[٩٥٤] المرسوم ٨٠٠٦ -٢٠٠٢ – تحديد انواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ٣ – البند ١-٢

[٩٥٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ -٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء واستثمار مصانع حجارة البناء – المادة ٣

[٩٥٦] قرار محافظ بيروت: القرار ٦- ١٩٦٤ – تنظيم مصانع الحلوى – المادة ٣

[٩٥٧] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢- ١٩٤٠ – تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت – المادة ٤

[٩٥٨] المرسوم ٦٣٤١- ١٩٥١ - تنظيم الحماية والوقاية الصحية في كافة المؤسسات الخاضعة لقانون العمل – المادة ٢

[٩٥٩] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ١/ا.ت.- ١٩٣٦ – شروط صحية عامة لدور الصناعة

[٩٦٠] المرسوم ١٢٥٥٣- ١٩٩٨ - تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في الانصارية ومزرعة ساري – المادة ٢

[٩٦١] المرسوم ٨٠١٠- ١٩٩٦ – تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في شكا وانفة – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتطرقت بعض النصوص إلى ضرورة استعمال أكياس بلاستيك لجمع النفايات[٩٦٢] وتجميع النفايات الصلبة في مستوعبات مقفلة ومعالجتها بالطرق السليمة بيئياً أو تسليمها للجهات المختصة المرخصة لمعالجتها[٩٦٣،٩٦٤،٩٦٥] مع الإشارة إلى أن الغموض يشوب معنى عبارة "الطرق السليمة بيئياً".

وتطرقت نصوص أخرى إلى عدم جواز رمي النفايات أو طرحها على الطرقات العامة[٩٦٦]. ويخلق هذا الشرط بالرغم من أهميته مشكلة تحديد المواقع المخصصة لرمي النفايات وكيفية الوصول إليها.

والمعروف أن إدارة النفايات بصورة سليمة بيئياً تقوم على التحكم بكمية المواد الكيمائية المضافة إلى عملية الإنتاج لمنع هدرها[٩٦٧] والتقليل من كمية المعادن الثقيلة المستعملة ومنع استعمالها في حال توفر البدائل[٩٦٨]، مما يساعد على التخفيف من النفايات ومن خطورتها. وقد تناولت بعض النصوص ضرورة العمل على إعادة استعمال بعض النفايات عن طريق تدويرها[٩٦٩،٩٧٠] عبر إعادة استعمال المخلفات البلاستيكية عند تجميعها في مستوعبات مقفلة تمهيداً لإرسالها إلى مصانع مرخّصة لاستعمالها أو لإعادة تدويرها. كما سمحت لبعض المؤسسات كمسالخ بيع لحم الخنزير بمعالجة بعض النفايات الناتجة عنها كالأحشاء وغيرها ضمن المؤسسة.

وبالرغم من أن لبنان ليس من البلدان الصناعية المهمة، فإن مشكلة النفايات الصلبة الناتجة عن الصناعة ليست بسيطة، ويجب تصريف كميات كبيرة من هذه النفايات، تتولد من نشاط المؤسسات الصناعية، ووفقاً لتقرير واقع البيئة أظهرت دراسة قام بها برنامج المساعدة البيئية التقنية للمتوسط (METAP) /تيبودين ١٩٩٨ أن لبنان يولد سنوياً حوالي ١٨٨٨٥٠ طناً من النفايات الصناعية الصلبة. والنقص في الوسائل التي تسمح بالتخلص من هذه الكميات يعني أنه يتم تصريف معظم النفايات الصناعية حالياً على جوانب الطرق أو عشوائياً في مواقع غير مستوفية للشروط البيئية.

وهناك غياب واضح في شروط الترخيص للمراقبة التي يجب على المؤسسة القيام بها للتأكد من صحة التخزين والتصريف وتسجيل الكميات الناتجة عن عمل المؤسسة من النفايات الصناعية، وللتأكد من أنه تم تصريفها كلها ورفع التقارير الدورية إلى الجهات المعنية للتأكد من عملية المعالجة والتصريف. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

الفقرة الثانية : النفايات السائلة

تعتبر النفايات السائلة من أخطر ملوثات المياه الجوفية والسطحية وكذلك مياه البحر. وقد تناولت بعض الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من قبل الدولة اللبنانية تلويث مياه البحر بالنفايات السائلة[٩٧١]، وتأثيرها على الثروة البحرية[٩٧٢]. ونصت على ضرورة اعتماد الدول الأعضاء معايير وشروطاً لمعالجة النفايات السائلة قبل تصريفها.

---

[٩٦٢] المرسوم ١٤٤٠٤ -١٩٧٠ - فرض استعمال اكياس بلاستيك لجمع النفايات – المادة ٣

[٩٦٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩- ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب – المادة ٢

[٩٦٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد تخليل طهي وتعليب) – المادة ٢

[٩٦٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠- ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء – المادة ٢

[٩٦٦] قرار وزير الصحة العامة- القرار ١٧- ١٩٧١ – الشروط الواجب توفرها في محلات صنع وبيع المرطبات والبوظة – المادة ١

[٩٦٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦-٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط – المادة ٣

[٩٦٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج – المادة ٣

[٩٦٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط – المادة ٣

[٩٧٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج – المادة ٣

[٩٧١] القانون ٢٩٢ -١٩٩٤ – الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

[٩٧٢] القانون ٢٩٤ -١٩٩٤ (montego bay) le droit de la mer

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والتعريف بالنفايات السائلة في القانون اللبناني يقتصر على بعض ما جاء في قرارات وزير البيئة التي تتناول وضع شروط لمؤسسات صناعية[٩٧٣]،[٩٧٤]،[٩٧٥]، إضافة إلى ما جاء في المرسوم الاشتراعي ١٦/ل/١٩٣٢[٩٧٦] لجهة المياه المبتذلة دون التعريف بتلك الناتجة عن العملية الصناعية لأي نوع من أنواع المؤسسات.

وبالرغم من هذا النقص حاول وزير البيئة اعتماد مبدأ الإدارة البيئية السليمة للنفايات السائلة في قرار حدّد القيم الحدية (المعايير) الواجب مراعاتها من قبل المؤسسات عند صرفها النفايات السائلة في البحر أو في المجارير أو في المياه السطحية[٩٧٧]. وبالرغم من المآخذ على هذا القرار -لجهة اعتماده القيم الحدية دون ذكره المعدّلات والحدود القصوى كما سبق تبيانه- إلا أنه ميّز بين المنشآت القائمة حالياً والجديدة.

أما الشروط المتعلقة بالنفايات السائلة فتعاني من القدم وعدم مجاراة العصر وتشتت مواضيعها، فبعضها يشترط أن يكون البناء العائد للمؤسسة الصناعية مربوطاً بشبكة المجارير العامة، أو أن تكون له حفرة صحية لتصريف المياه المبتذلة[٩٧٨]، وبعضها تشترط أن تكون مصارف المياه المبتذلة ذات مواصفات معينة[٩٧٩]،[٩٨٠]،[٩٨١]، وأن تمتنع المؤسسات عن رمي نفاياتها الصناعية السائلة داخل العقار أو في الطبيعة العامة حفاظا على البيئة الطبيعية، إضافة إلى فرض بعضها وجود محطة معالجة للنفايات السائلة[٩٨٢] في نشاط بعض الصناعات نظراً لخطورتها على البيئة. وقد تطرقت بعض القرارات إلى ضرورة أن تتم معالجة النفايات السائلة بطريقة تضمن توافق خصائص المياه الناتجة عنها مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها[٩٨٣]،[٩٨٤].

وتطرقت بعض الشروط إلى موضوع الإدارة البيئية السليمة للنفايات السائلة عبر استعمال مواد تنظيف ذات قابلية على التفكك والتحلل البيولوجي، وفصل معالجة النفايات الصناعية السائلة الناتجة عن مرحلة الإنتاج عن تلك الناتجة عن الصرف الصحي[٩٨٥]، وعلى ضرورة الفصل بين المواد الأولية المستعملة (زيوت-شحوم) والمياه المستعملة وذلك للتقليل من نسبة تلوثها كي لا يؤثر هذا التلوث بصورة مباشرة على عملية معالجة المياه السائلة[٩٨٦]. وقد فُرض على بعض الصناعات -بغية معالجة النفايات السائلة بصورة سليمة- إجراء معالجة أولية للمياه المبتذلة[٩٨٧] قبل دخولها في محطات المعالجة على أن يتم ذلك عبر تزويد مجاري المياه الملوثة في منطقة الإنتاج بمصافي[٩٨٨]، وضرورة شراء المواد الأولية الضرورية لبعض الصناعات من مصادر لا تستعمل المبيدات وذلك للحد من خطورة النفايات السائلة[٩٨٩].

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).

---

[٩٧٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة – المادة ٢
[٩٧٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمسالخ– المادة ٢
[٩٧٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٢
[٩٧٦] المرسوم الاشتراعي ١٦ -١٩٣٢ وتعديلاته– القواعد الصحية العامة – الباب السادس
[٩٧٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨ -٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – ملحق رقم ٣
[٩٧٨] المرسوم ٣٤٨٥ -١٩٥٣ - المراقبة الصحية لعملية تعقيم الحليب بطريقة باستور – المادة ٣
[٩٧٩] قرار وزير الصحة العامة: القرار ١٧ -١٩٧١ - الشروط الواجب توفرها في محلات صنع وبيع المرطبات والبوظة – المادة ١
[٩٨٠] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٣٥ -١٩٨٥ - اصول التصنيع الجيد للادوية وشروطه – الفصل الثالث
[٩٨١] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦/١.ت -١٩٣٦ - شروط صحية عامة لدور الصناعة
[٩٨٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ – المادة ٢
[٩٨٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء – المادة ٣
[٩٨٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج – المادة ٣
[٩٨٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب – المادة ٣
[٩٨٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط – المادة ٣
[٩٨٧] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٢١ -١٩٤٠ – تنظيم محلات طلاء المعادن – المادة ٨
[٩٨٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ -٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ – المادة ٣
[٩٨٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ -٢٠٠٠ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد تخليل طهي وتعليب) – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الثالثة : النفايات الغازية

في هذا الإطار أيضا تفتقر النصوص اللبنانية للدقة والوضوح بالرغم من الضرر البيئي الفادح الذي تحدثه النفايات الغازية، وبالرغم من التزامات لبنان تجاه المجتمع الدولي حيث صدّق لبنان على معاهدات دولية[٩٩٠] تطرقت إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير والشروط الهادفة إلى حماية البيئة من المخاطر البيئية ومنها تلوث الهواء[٩٩١]. والمعلوم هنا أيضاً أن القطاع الصناعي هو من النشاطات التي تؤثر على نوعية الهواء بصورة مباشرة بسبب ما ينتج عنها من انبعاثات وروائح تؤدي الى تلويث الهواء[٩٩٢].

ويقتصر القانون اللبناني على المبادئ كتلك التي نصّ عليها قانون حماية البيئة لجهة ضرورة حماية الهواء إذ إشترط أن تبقى الانبعاثات الناتجة عن عملية حرق أي نوع من أنواع الوقود لأغراض صناعية ضمن الحدود القصوى المسموح بها كما اشترط على كل مصنع أن لا يقوم بأي عمل ينتج عنه ضرر بالمحيط كالدخان والروائح[٩٩٣].

وقد ذكر القرار المتعلق بالمواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة القيمَ الحدية العامة المتعلقة بالملوثات الهوائية، مميزاً بين المنشآت الجديدة والمنشآت القائمة[٩٩٤].

وقد شددت بعض القرارات -وانطلاقاً من ضرورة تأمين إدارة بيئية سليمة للنفايات الغازية- على ضرورة استبدال المواد المستعملة أو الغازات[٩٩٥] بمواد صديقة أو غير مضرة بطبقة الأوزون[٩٩٦]، والعمل على تأمين معالجة الملوثات الهوائية الناتجة عن عوادم المصنع[٩٩٧] بشكل يضمن توافق خصائص الانبعاثات الناتجة عنها مع المعايير البيئية الموضوعة لها[٩٩٨]، ومنها وضع شافطات في كافة أرجاء المصنع موصولة إلى آلات منقية للهواء[٩٩٩]، أو فلتر مناسب[١٠٠٠]. وقد اشترطت أيضاً أن تتم عملية المعالجة لأية انبعاثات غازية وفقاً لأحدث طرق التطهير الفيزيائي والكيميائي، وأن يوضع جهاز خاص حول الآلات التي تستعمل لطحن أو نخل المواد التي ينبعث منها غبار قابل للالتهاب أو للإنفجار، وجهاز لمنع الغبار من التسرب إلى داخل المؤسسة حيث يتعذر تجميعه فيها[١٠٠١]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الهواء).

الفقرة الرابعة : النفايات الخطرة

إن عملية تحديد أنواع النفايات الخطرة وعملية تخزينها وتصريفها ومعالجتها وعملية نقلها إلى مراكز معالجة النفايات الخطرة تبقى غير واضحة وتفتقر للمعايير البيئية، ويمكن القول أن لبنان لم يعتمد حتى تاريخه أية استراتيجية واضحة لمعالجة موضوع النفايات الخطرة.

---

[٩٩٠] القانون ٤٣٢ -٢٠٠٢ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستكهولم للملوثات العضوية الثابتة

[٩٩١] القانون ٢٥٣ -١٩٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون

[٩٩٢] قرارا وزير البيئة: القرار ١/٧٥ -٢٠٠٠ الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لدباغة – المادة ٤؛
القرار ١/٦١-٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع البلاستيك – المادة ٢

[٩٩٣] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٥

[٩٩٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨ -٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – ملحق ٤

[٩٩٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ - المادة ٣

[٩٩٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة - المادة ٢

[٩٩٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط - المادة ٣

[٩٩٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ -٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة - المادة ٣

[٩٩٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء - المادة ٣

[١٠٠٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ -٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط - المادة ٣

[١٠٠١] المرسوم ٦٣٤١ -١٩٥١ - تنظيم الحماية والوقاية الصحية في كافة المؤسسات الخاضعة لقانون العمل – المادة ٢٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما في ما يتعلق بالمحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة فقد نص القانون المتعلق بها على أن عملية تصريف النفايات تتم إما من قبل المسؤول عنها، وإما من قبل مؤسسات عامة أو خاصة متخصصة بالتصريف، على أن تحدد أنواع النفايات التي يتم تصريفها من قبل كل فئة بمرسوم ويحدد هذا المرسوم كيفية تصريف هذه النفايات وشروطه الفنية وحتى تاريخه لم تصدر المراسيم التطبيقية بعد[١٠٠٢].

وإذا كانت هذه المراسيم لم تصدر بسبب توزّع المهام بين وزراء الصحة والزراعة والصناعة -الذين يملكون صلاحية تحديد أنواع النفايات التي يتم تصريفها من قبل المسؤول عنها أو المؤسسة المتخصصة وتحديد كيفية إنشاء المؤسسات المتخصصة بالتصريف بناء على موافقة التنظيم المدني والمجلس الأعلى لحماية البيئة وصعوبة التنسيق بينهما- فيجب ألا يتأخر صدورها بعد صدور قانون إحداث وزارة البيئة وبعد أن اصبحت الوزارة المرجع الصالح لاقتراح مشاريع المراسيم التطبيقية، وصاحبة الصلاحية العامة والشاملة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة[١٠٠٣].

وبالرغم من أن لبنان قد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية التي ترمي إلى حماية عناصر البيئة كاتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من الملوثات -ومنها النفايات الصناعية- وبالرغم من أنّه ملزم بالعمل على تأمين وسائل فعالة للإدارة البيئية السليمة للنفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن النشاط الصناعي[١٠٠٤]، فإنه يُلاحظ غياب نص واضح يتناول تعريف النفايات الصناعية وتقسيمها على عكس ما ذهبت إليه النصوص الأجنبية التي صنفت النفايات الصناعية وقسّمتها إلى نفايات خطرة وغير خطرة.

أما اتفاقية بازل[١٠٠٥] بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها والتي صادق عليها لبنان، فقد عرّفت النفايات بأنها المواد أو الأشياء التي يجري التخلص منها أو يعتزم التخلص منها بناء على أحكام القانون الوطني كما عرّف القانون اللبناني النفايات الضارة والخطرة بالفضلات والمخلفات الناجمة والمنبعثة عن كل عملية تحويل أو استعمال وتحتوي على أي من المواد الخطرة[١٠٠٦]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النفايات الصلبة).

الفقرة الخامسة : الضجيج

إن الملوثات الضوضائية هي إحدى الملوثات المتأتّية من نشاط المؤسسة المصنفة، وهي التي تسببها الآلات المستعملة في العمليات الإنتاجية[١٠٠٧] والتي تسببها المولدات الكهربائية المستعملة في حال وجودها.

وبالرغم من عدم وجود نص واضح يتعلق بالضجيج، إلا أنّ بعض النصوص التنظيمية حاولت معالجة موضوع الضجيج الناتج عن نشاط المؤسسة المصنفة والعمل على الحد منه عبر فرض حدود قصوى يجب التقيد بها، مع الإشارة إلى أن الاتفاقية العربية بشأن بيئة العمل نصت على ضرورة أن يكون الضجيج في أماكن العمل ضمن الحدود المسموح بها[١٠٠٨].

[١٠٠٢] القانون ٨٨/٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة

[١٠٠٣] هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل- الاستشارة ٤/٧٧ -٢٠٠١ و الإستشارة ٢٠٠٢/٤٤ -٢٠٠٢

[١٠٠٤] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ – الإجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكولين ملحقين باتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

[١٠٠٥] القانون ٣٨٧ -١٩٩٤ – االإجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشان التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها

[١٠٠٦] القانون ٨٨/٦٤ -١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٢

[١٠٠٧] قرارات وزير البيئة: القرار ١/٦٠ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء – المادة ٤؛ القرار ١/٦١ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٢

[١٠٠٨] القانون ١٨٣ -٢٠٠٠- الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقيات العمل العربية رقم ١ – ٩ – ١٣ – ١٥ – ١٧ - ١٨ (رقم ١٣: الاتفاقية العربية بشأن بيئة العمل بتاريخ ٧ آذار ١٩٨١)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد تناول قرار وزير البيئة رقم ١/٥٢-١٩٩٦[١٠٠٩] تحديد النسب المسموح بها لشدة الصوت ومدة التعرض الآمن له، مميزاً بين النسب داخل أماكن الأنشطة الإنتاجية، والنسب المسموح بها في المناطق المختلفة، ومميزاً بين النسب وفقاً للوقت (نهاراً أو ليلاً أو مساءً). وللحد من الضجيج، اشترط أن توضع المولدات الكهربائية في غرفة خاصة مقفلة، وأن يتم تجهيز المولد بكاتم للضجيج يضمن توافق خصائص مستوى الضجيج الناتج عن المعايير البيئية الوطنية الموضوعة له. كما يجب اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للآلات لكي تضمن توافق خصائص مستوى الضجيج الصادرة عنها مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة[١٠١٠].

وقد اشترطت معظم المراسيم التي قضت بتصديق المخططات المتعلقة بتنظيم المخططات التوجيهية في المناطق الصناعية أن تكون مستوى الذبذبات الصادرة عن المؤسسات المصنفة متوافقة، في الليل وفي النهار، مع القوانين المرعية الإجراء على أن تُقاس هذه الذبذبات انطلاقاً من واجهة الأبنية السكنية المجاورة، مما يعني أنه لا يوجد تمييز لمستوى الذبذبات حسب نوعية النشاط الصناعي وتأثيره على الأبنية السكنية المجاورة[١٠١١].

أما الإجراءات المتخذة التي تناولتها النصوص التنظيمية للحد من الضجيج فقد تراوحت بين منع تركيب أجهزة ينتج عنها ضجيج واهتزاز[١٠١٢]، وفرض مسافات معينة يجب مراعاتها عند تركيب الآلات التي تسبب الضجيج كالابتعاد مترين عن الجدران المتاخمة[١٠١٣]، وشروط معينة لمنع الارتجاج[١٠١٤]، وتجهيز الآلات بمصمت فعال[١٠١٥]، ومنع استعمال الآلات التي تسبب الضجيج والإزعاج في أوقات الراحة[١٠١٦]، واشتراط الحصول على رخصة خاصة لتشغيل الآلات التي ينتج عنها ضجيج وارتجاج وفرض ضرورة وضع المولد الكهربائي في غرفة خاصة مقفلة وتجهيزه بكاتم للضجيج يضمن توافق خصائص مستوى الضجيج الناتج عنه مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة له، وتجهيز معظم الآلات التي تعتبر مصدرا للتلوث الضوضائي بأجهزة عازلة للضجيج[١٠١٧].

أما المشاريع الصناعية التي تشكل بطبيعتها مصدراً للتلوث البيئي أو الإزعاجات المختلفة، فيجب أن تخضع قبل تنفيذها لموافقة وزارة البيئة المرجع المختص. وتُضم هذه الموافقة الخطية إلى ملف الرخصة إلا أنه لم يتم تحديد مضمون موافقة وزارة البيئة ومدى إلزاميتها.

لكنّ كافة الشروط المتعلقة بالنفايات والملوثات لا تطبق بالجدية اللازمة نظرا لتراخي السلطات المعنية، ونظرا لعدم وجود آليات واضحة لتطبيقها ومراقبة حسن هذا التطبيق.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقارير الضجيج، النفايات الصلبة، المياه والمياه المبتذلة، والهواء).

<u>الفصل الثالث: مرحلة الإقفال</u>

لا تنتهي مسؤولية الصناعي في الحفاظ على البيئة عند إقفال مؤسسته. فهو يبقى من الناحية المنطقية مسؤولا عن الضرر البيئي والصحي الذي قد ينتج من جرّاء صناعته ولو بعد توقفه عن الإنتاج.

وقد تطرقت كافة الدول الصناعية إلى هذه النقطة، ففرضت بعضها حصول الصناعي على براءة ذمة للإقفال تصدر بعد التأكد من سلامة ما يتركه الصناعي خلفه بعد الإقفال.

[١٠٠٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢ -١٩٩٦ – تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة – ملحق ١٠

[١٠١٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء – المادة ٢

[١٠١١] المرسوم ١٢٥٥٣ -١٩٩٨ - تصديق التصميم التوجيهي العام للمنطقة الصناعية في الانصارية ومزرعة ساري-المادة ٧-٢

[١٠١٢] قرار محافظ بيروت: القرار ٢١٢ -١٩٤٠ - منع تركيب اجهزة الية في الطوابق العليا في مدينة بيروت – المادة الأولى

[١٠١٣] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢ -١٩٤٠ – تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت – المادة ٧

[١٠١٤] قرار محافظ بيروت: القرار ١١٥٨ -١٩٤٩-تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها-المادة ٨

[١٠١٥] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٤٢ -١٩٤٠ – تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت – المادة ٧

[١٠١٦] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٢١ -١٩٤٠ – تنظيم محلات طلاء المعادن – المادة ١١

[١٠١٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما في لبنان فيوجد غياب شبه تام لهذا الموضوع، فيعمد الصناعي إلى التوقف عن التصنيع، والانتقال إلى نشاط آخر أو إلى مكان آخر، ويُعطى له الترخيص بالاستثمار دون أن يكون قد أجرى التنظيفات وإعادة التأهيل أو التشجير، كما يجب عليه أن يفعل. وإذا استُثني مرسوم المقالع والكسارات الجديد[١٠١٨] -الذي لحظ هذه الحالة بفرضه تصحيح الوضع في المقلع لجهة التدريج والتشجير وإعادة التأهيل بعد انتهاء العمل-، فإن غياب شروط مماثلة عن النصوص اللبنانية المتعلقة بالصناعة هو غياب كامل.

الجزء الثالث: الرقابة

الباب الأول: مبدأ الرقابة

تأتي الرقابة في مرحلة الاستثمار للتأكد من استمرار توافر شروط الترخيص بالإنشاء والاستثمار للمؤسسة الصناعية، وللتأكد من أن المؤسسات الصناعية القائمة وفقاً للشروط المحددة في قرار الترخيص المعطى لها لا ينجم عنها مخاطر أو محاذير أو إضرار بالصحة العامة أو بالبيئة أو بالجوار.

وعملية الرقابة على المؤسسات الصناعية تجري إما تلقائياً، أو وفقاً لبرامج سنوية يضعها رئيس مصلحة الصحة في المحافظة بالنسبة إلى المؤسسات المصنفة، والمدير العام لوزارة الصناعة للمؤسسات الصناعية بناءً على اقتراح المصالح المركزية والإقليمية المختصة، أو بناءً على مراجعة مقدمة من أفراد أو أشخاص معنويين متضررين بسبب أخطار تهدد الجوار أو البيئة أو الصحة العامة[١٠١٩].

أما الجهات التي عليها مراقبة المؤسسات، فتتألف من المراقبين الصحيين والمهندس الصحي للمصنفة منها، ودوائر المراقبة في وزارة الصناعة للصناعية منها، إضافة إلى البلديات ضمن نطاقها والأجهزة المختصة في كل من وزارتي البيئة والصحة العامة ضمن الصلاحيات المحددة لها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء[١٠٢٠].
وتتولى لجنة الترخيص للمؤسسات الصناعية الكشف على المؤسسة المنشأة لتتثبت من أن عملية الإنشاء والتجهيز مطابقة للخرائط والشروط المحددة في قرار الترخيص بالإنشاء، كما يمكنها تكليف دائرة الترخيص المختصة في وزارة الصناعة القيام بهذه المهمة[١٠٢١]. وتتولى دائرة المراقبة، مراقبة مدى استمرار توافر شروط الترخيص للمؤسسات الصناعية خارج نطاق المصالح الإقليمية، واقتراح التدابير والإجراءات المناسبة بحق المؤسسات المخالفة[١٠٢٢].

اقتصرت الإشارة إلى مفهومي المراقبة والتدقيق على ما ورد في قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢ بإلزام كل منشأة أن تتوافر فيها إمكانيات مراجعة بيئية ومراقبة ذاتية بهدف القياس المنظم لإصداراتها الملوثة، ونتائج أنشطتها على البيئة[١٠٢٣]. ويعرف المفهومان على أنهما:

- المراقبة: (Monitoring) وهو من مسؤوليات المؤسسة التي عليها مراقبة عملها ودراسة الأخطار المتأتية عنه، وإيجاد سبل التقليل من الأخطار (Mitigation plan)،
- والتفتيش: (Inspection) وهو من مسؤوليات الإدارة، أو أية جهة ثالثة معتمدة لدى هذه الإدارة، فتقوم بالتأكد من إجراء الرقابة الذاتية، وتتأكد من مدى نزاهتها، ثم تقوم بانتقاء بعض النقاط لفحصها ومعرفة مدى جدية وسائل الحماية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

[١٠١٨] المرسوم ٨٨٠٣ -٢٠٠٢ وتعديلاته- الترخيص للمقالع والكسارات
[١٠١٩] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية – المادة ١٣
[١٠٢٠] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية – المادة ٤
[١٠٢١] المرسوم ٨٠١٨ -٢٠٠٢ -تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها–المادة ٢٦
[١٠٢٢] المرسوم ١٣١٧٣ -١٩٩٨ -تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢٢
[١٠٢٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وباستثناء بعض القرارات الصادرة عن وزارة البيئة التي أولت أصحاب المؤسسات الصناعية إجراء الفحوصات المخبرية الدورية للنفايات الصناعية السائلة بعد المعالجة للتثبت من توافق خصائصها مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها[١٠٢٤]، والقرارات المتعلقة ببعض الصناعات، كمصانع الحلوى، حيث طلب من المسؤولين عنها في حال وجود حراقات للفرن أو لأي فرع من فروع المصنع، فحصها مرة كل ستة أشهر لدى أحد الأخصائيين الذي عليه أن يعطي شهادة بذلك[١٠٢٥]، والمراقبة الدورية لفعالية المصافي[١٠٢٦]، فإن القانون اللبناني لم يلحظ أي دور للمؤسسة في إجراء الرقابة الذاتية. وما تزال الرقابة عموما من مسؤولية الدولة وإداراتها بالرغم من الوهن الذي أصاب جسم هذه الإدارة من جراء الحرب اللبنانية، الذي يتمثل بقلة عدد المراقبين في كافة الإدارات، وقلة الكفاءة، وانعدام برامج التدريب وإعادة التأهيل لهؤلاء.

كما أن القانون اللبناني لم يلحظ آلية لرفع التقارير من المؤسسة الصناعية إلى هيئات الرقابة لتسهيل عمل هذه الأخيرة، ووضع المؤسسة أمام مسؤولياتها، فتعترف بأخطائها، وتضع البرامج اللازمة والخطط المطلوبة لتصحيح أوضاعها في حال وجود أي خلل.

وآلية رفع التقارير هي من المسؤوليات التي يمكن أن تتضمّنها دراسة تقييم الاثر البيئي للمؤسسات المطلوب لها هذا التقييم، مع وضع هذه الأخيرة خطط تدارك الأخطار (Mitigation plan) والرقابة (Monitoring plan).
ويبدو من جهة أخرى أن معظم القرارات التي نظمت نشاط بعض الصناعات تناولت المراقبة من جهة التأكد من توفر الشروط الصحية دون التطرق إلى أية شروط بيئية[١٠٢٧].

الباب الثاني : مرحلة الإنشاء والبناء

تقتصر الرقابة في مرحلة الإنشاء والبناء على الكشف الذي يقوم به الموظفون المعنيون للتأكد من إمكانية استيعاب المنطقة للمؤسسة المصنفة أو الصناعية وفقا لموقع المساكن وبعدها، ولوجود مؤسسات خاصة كالمدارس والمستشفيات والأماكن العامة، ووجود شبكة مجاري للمياه المبتذلة وسواق لمياه الشتاء، وأنهر بالإضافة إلى وجود الطرق، وإمكانية استخدامها. كما يصار إلى التأكد من إمكانية استيعاب العقار للمؤسسة لجهة الانحدارات وكمية الحفريات المطلوبة والأشجار المفترض قطعها.

وباستثناء دور البلدية والأمن الداخلي في التأكد من عدم ازعاج المحيط وتخريب الطرق والمنشآت العامة المحاذية للموقع، فإنه لا يوجد أي شرط قانوني يحمي البيئة ويصونها خلال فترة التنفيذ.

ويفترض أن يلحظ مرسوم تقييم الأثر البيئي – في حال صدوره- هذه المرحلة، ويورد الأخطار البيئية المتأتية عنها ويضع برنامجا للوقاية البيئية خلال البناء.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير استعمال الأراضي والبيئة، والبناء والبيئة، والتشريعات الأفقية).

[١٠٢٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع معالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة – المادة ٣

[١٠٢٥] قرار محافظ بيروت: القرار ٦ -١٩٦٤ – تنظيم مصانع الحلوى – المادة ٣

[١٠٢٦] قرار وزير الصحة العامة: القرار ١/٣٥ -١٩٨٥ – اصول التصنيع الجيد للادوية وشروطه – قواعد خاصة

[١٠٢٧] المرسوم ٢٧٦٣ -١٩٦٥ – تشكيل لجان مشتركة من موظفي الادارات العامة المختصة لتفتيش ومراقبة الافران–المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثالث : مرحلة الاستثمار

الفصل الأول : الرقابة الادارية

إن دور الإدارة في الإشراف ذو وجهين:

- وجه وقائي يتم من خلال التوجيه والإرشاد وفرض الشروط المسبقة التي تمنع الأخطار والمحاذير.
- وجه زجري أو رادع من خلال إلزام المستثمر التقيد بأحكام القوانين والأنظمة النافذة والأوامر الصادرة تحت طائلة إقفال المؤسسة أو إلغائها أو فرض العقوبات التي ينص عليها القانون.

وهناك رقابة من نوع آخر تتمثل بالتدخل نتيجة حدوث تغييرات في حالة المؤسسة تطرأ بعد إنشائها والعمل فيها كتغيير محلها أو زيادة التوسع في الاستثمار، أو إضافة صناعة جديدة، أو تغيير المستثمر وما إلى ذلك[١٠٢٨].

وتخضع جميع المحلات المصنفة للتفتيش تحت سلطة المحافظ[١٠٢٩]. ويتوزع الأشخاص الذين يتولون أعمال التفتيش والرقابة على كافة الإدارات وفق الواجبات المفروضة عليهم والصلاحيات التي عليهم ممارستها خلال مهمة الرقابة الموكولة إليهم.

وتبقى الإشارة إلى أن أهم المبادئ التي تقوم عليها الرقابة على المؤسسات هي الحفاظ على أسرار المهنة. وقد تم تكريس هذا المبدأ بقسم اليمين الذي يحلفه المولجون بالرقابة[١٠٣٠،١٠٣١].

وبالنسبة إلى المؤسسات المصنفة فإن موظفي مصلحة الصحة العامة في المحافظة ما زالوا مسؤولين عما أوكل إليهم بموجب القوانين والأنظمة النافذة والمتعلقة بالمؤسسات المصنفة، ولا سيما المهام المنبثقة عن المرسوم الإشتراعي ٢١/ل/١٩٣٢ والنصوص المتممة له.

ويتولى بصورة فنية ومتخصصة أعمال التفتيش والرقابة كل من المهندس الصحي في المحافظة، الطبيب رئيس قسم الصحة العامة في القضاء، المراقب الصحي أو المأمور الصحي، أو أي طبيب أو صيدلي يدخل في ملاك المصلحة المذكورة، وذلك تحت إشراف رئيس مصلحة الصحة العامة والمحافظ ومعاونة المجلس الصحي الذي يبدي آراءه في مواضيع المؤسسات المصنفة.

وقد انتقلت صلاحيات إجراء الرقابة على المؤسسات الصناعية إلى دوائر المراقبة في وزارة الصناعة[١٠٣٢]، مع المحافظة على صلاحيات البلديات والأجهزة المختصة في كل من وزارتي البيئة والصحة. إنما تبقى نتائج هذه الرقابة رهن قرار وزير الصناعة[١٠٣٣].

بالإضافة إلى الموظفين المختصين في ملاك وزارة الصحة العامة، أناط المرسوم الإشتراعي رقم ٢١/ل/١٩٣٢[١٠٣٤] صلاحيات إثبات المخالفات إلى مفوضي الشرطة والأشخاص الموكلين بالإشراف على المحلات المصنفة. وإذا تم التوسّع في الموضوع، يتبين أن المرسوم يشمل كلّ من له صفة الضابطة العدلية، كما هو الحال بالنسبة لمساعدي المدعين العامين مثلا في تفسير النصّ.

[١٠٢٨] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل -١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المواد ١٩ الى ٢٤
[١٠٢٩] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل -١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ١٦
[١٠٣٠] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل -١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ١٦
[١٠٣١] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ٦
[١٠٣٢] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ٤
[١٠٣٣] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٢
[١٠٣٤] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل -١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة -المادة ١٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وينطبق هذا النص بصورة خاصة على المخاتير[١٠٣٥] بعد تكليفهم من النيابات العامة، فيمكنهم بهذه الصفة أن يبلغوا عن الأخطار الناجمة من المؤسسات المصنفة، وأن يضعوا تقارير تثبت المخالفات المرتكبة من قبلها وإبلاغها الى المحافظ، كما تنطبق على رئيس السلطة التنفيذية في البلدية الذي أولاه قانون البلديات صلاحيات واسعة في المحافظة على الصحة والسلامة العامة وعلى حماية البيئة[١٠٣٦]. فهو من ناحية يرأس الشرطة البلدية والمأمورين الصحيين في البلدية، ويملك حق إصدار الأوامر والتعليمات لهؤلاء الموظفين بالدخول إلى المؤسسات المصنفة وضبط المخالفات الحاصلة فيها، ومن اختصاصاته القانونية أيضاً إتخاذ كافة التدابير الآيلة إلى حماية صحة الأفراد والصحة العامة كالمراقبة الصحية على أماكن الاجتماعات والفنادق والبنسيونات ومنازل البغاء والمقاهي والمطاعم والأفران وحوانيت اللحامين والسمانين والحلاقين، وبشكل عام على جميع الأماكن التي تتمّ فيها تجارة أو صناعة المأكولات والمشروبات والرقابة الصحية على الأشخاص المرتبطين بأية صفة كانت بهذه المحلات، إضافة إلى الاهتمام باتخاذ وسائل الوقاية من الحريق والانفجار ومراقبة الأماكن التي تخزن فيها المواد الملتهبة والمتفجرة والمحروقات، وتحديد كميات هذه المواد التي يجوز خزنها، واتخاذ وسائل الوقاية الواجبة عليها[١٠٣٧].

وقد انحسرت هذه المهام كافة بالنسبة إلى المصانع مع انتقال سلطة الترخيص إلى وزير الصناعة[١٠٣٨]، فأصبحت تقارير التفتيش تُرفع إليه[١٠٣٩]. وبغياب آلية تسمح برفع تقارير موظفين في ملاك وزارة إلى وزير آخر دون المرور برئيس إدارتهم، فإن رقابة هؤلاء تكون بدون جدوى. كما أن تنفيذ قرارات وزير الصناعة الناتجة عن أعمال الرقابة بحاجة إلى الإدارة الإقليمية والسلطات المحلية والقوى الأمنية التي يخضع تحريكها لقوانين ومراسيم وأنظمة لا تستطيع أن تتحكّم بها وزارة الصناعة، فتبقى لجنة الرقابة عمليا دون أدوات تنفيذية إضافة إلى أن النص الذي يسمح لوزير الصناعة الاستعانة بمختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات في هذه العمليات هو بمثابة تفويض تشريعي لتعديل أنظمة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات[١٠٤٠].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن مفتشي وزارة العمل يمارسون بموجب القانون صلاحيات هامة في مجال الحفاظ على الأحوال الصحية في المؤسسات المصنفة، ويعود لهم من خلال مهام التفتيش التي يقومون بها إبراز المخاطر التي قد يتعرض لها العمال، واقتراح التدابير الوقائية مما يجعل عملهم في مجال التفتيش واسعا جدا[١٠٤١].

كما أوليت وزارة الزراعة مهمة مراقبة المسالخ[١٠٤٢]، لجهة تقيّد المسالخ بالشروط الفنية والصحية، تاركة لقرار صدر عن وزارة البيئة تحديد الشروط البيئية الواجب توافرها في المسلخ[١٠٤٣]. وتهتم وزارة الزراعة بشؤون الصناعات الغذائية والنباتية والحيوانية وتنميتها والعمل على مراقبتها ومراقبة تصنيعها وتوضيبها مع اقتراح أفضل الشروط الصحية -دون التطرق إلى الشروط البيئية- وهي تتولى مراقبة صنع الأدوية البيطرية والمبيدات الزراعية مع ما لهذه الصناعة من خطورة كبيرة على البيئة عند تصنيعها أو عند الاضطرار إلى إتلافها[١٠٤٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

[١٠٣٥] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٧ وتعديلاته- المختارين والمجالس الاختيارية- المادة ٢٨ (الفقرة ٣)
[١٠٣٦] المرسوم الاشتراعي ١١٨ -١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات – المادة ٧٤
[١٠٣٧] المرسوم الاشتراعي ١١٨ -١٩٧٧ وتعديلاته- قانون البلديات – المادة ٧٤
[١٠٣٨] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - انشاء وزارة الصناعة - المادة ٤
[١٠٣٩] المرسوم ٨٠١٨ -٢٠٠٢-تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها
[١٠٤٠] القانون ٦٤٢ -١٩٩٧ - انشاء وزارة الصناعة - المادة ٤
[١٠٤١] القانون الصادر في١٩٤٦/٩/٢٣ وتعديلاته – قانون العمل - المادة ٨
[١٠٤٢] المرسوم ٥٢٤٦ -١٩٩٤ وتعديلاته- المرسوم المتعلق بتنظيم وزارة الزراعة- المادة ٧٧
[١٠٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/ ٤ -٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ – المادة ٥
[١٠٤٤] مرسوم اشتراعي ٣١ -١٩٥٥ المعدل بالمرسوم رقم ١٣٠ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢- تحديد مهام وزارة الزراعة - المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أمّا وزارة البيئة فيعود لها إجراء مراقبة دورية على المعامل والمؤسسات المصنفة بعد فرض شروط بيئية جديدة عليها، إلا أن ذلك يجب أن يقترن بإعطائها الحق بطلب وقف الترخيص في حال عدم تنفيذ أو عدم الاستمرار بتنفيذ الشروط البيئية المفروضة[١٠٤٥]. ويقتضي التنبه عند الإقفال إلى الشروط البيئية المترتبة في حال إقفال المؤسسات الصناعية أسوة بما تنصّ عليه النصوص الأجنبية التي عالجت موضوع الإقفال وشروطه بوضوح.

وقد شدّدت الاتفاقيات الدولية على الرقابة البيئية، فنصت اتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة[١٠٤٦]، وفي إطار حماية الخطر الذي يهدد البيئة من التلوث الناجم عن النفايات الصناعية على ضرورة مراقبة الموارد والمنشآت والطرق الصناعية وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تلوّث بدرجة محسوسة البيئة البحرية، وعلى ضرورة استبدالها تدريجيا، كما ذكرت الاتفاقية الخاصة بمراقبة العمل في الصناعة والتجارة أنه يتعين أن يضع كل أعضاء هيئة العمل الدولية نظاماً للتفتيش في المحال الصناعية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري المياه والمياه المبتذلة، والنفايات الصلبة).

ويبقى التساؤل قائما هنا أيضا حول مدى التزام لبنان بأحكام هذه الاتفاقيات الدولية، ومدى جدية إجراءات المراقبة التي يطبقها.

<u>الفصل الثاني : كيفية اجراء الرقابة ودخول المؤسسات</u>

يحق للأشخاص الموكلين بالمراقبة أن يدخلوا المحلات الخاضعة لمراقبتهم في أي ساعة من أوقات عملها ليقوموا بالتحقيق الذي يرونه مناسبا[١٠٤٧]. وقد عاد المرسوم رقم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ وأكّد إمكانية الدخول إلى المؤسسات الصناعية للقيام بأعمال التحقيق والتفتيش في ساعات التشغيل وفي دوام عملها[١٠٤٨].

ويقوم المفتش بزيارة المؤسسات المصنفة بناء على شكوى، أو بناء على تكليف صادر عن رئيسه المباشر للقيام بمهمة التفتيش في مؤسسات معيّنة أو في المؤسسات الواقعة في منطقة معينة. ويتضمن التكليف إما إجراء تفتيش شامل أو التثبت من مخالفات محدّدة. كما يمكنه إجراء عمليات الرقابة تلقائيا عند الاقتضاء أو وفقا لبرامج سنوية ودورية[١٠٤٩]. وعلى صاحب المؤسسة أن يسهّل مهمة المفتش، فيوفر له المعلومات التي يطلبها، ويُطلعه على المستندات.

وقد أعطى قانون حماية البيئة الحق لمراقبي وزارة البيئة الدخول إلى حرم ومباني المنشآت والمؤسسات لضبط المخالفات ومراقبة التقيد بهذا القانون ونصوصه التطبيقية[١٠٥٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

الجزء الرابع: ادارة الحالات الطارئة

كما بالنسبة إلى القطاعات الأخرى في لبنان، فإن قطاع الصناعة يفتقر إلى تنظيم كيفية الإدارة والاستجابة لحالات الطوارئ، فلا آليات تنظم هذه العمليات، خاصة بالنسبة للحوادث التي يمكن أن تتأتى من جراء نقل المواد الخطرة بالرغم من انضمام لبنان إلى معاهدة بازل التي تتعلق بفرض شروط على حركة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، إذ لم توضع المراسيم التطبيقية الخاصة بهذا القانون، كما لم تتوافر أية نصوص محلية تتناول كيفية التصرف في الحالات الطارئة المتأتية عن أية حوادث قد تشكل ضررا أو خطرا على البيئة.

[١٠٤٥] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/٢٩- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الاجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب- المادة ٥

[١٠٤٦] القانون ١٩٩٤-٢٩٢- الاجازة للحكومة الانضمام إلى بروتوكولين ملحقين باتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

[١٠٤٧] المرسوم الاشتراعي ١٩٣٢ل -٢١- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ١٦

[١٠٤٨] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية – المادة ٧

[١٠٤٩] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية – المادة ٥

[١٠٥٠] القانون ٢٠٠٢-٤٤٤- قانون حماية البيئة- المادة ٥٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد تكون إلزامية تقديم دراسة للأثر البيئي للمؤسسات من الحلول المناسبة لإدارة الحالات الطارئة نظرا لما يفترض أن تلحظه هذه الدراسة من ذكر للمخاطر، ومن خطط للوقاية من هذه المخاطر.

الجزء الخامس : الأمور المالية

الباب الأول : الرسوم والضرائب

بالرغم من استحداث مبدأ "الملوث يدفع" مع صدور قانون حماية البيئة[١٠٥١]، فإن موضوع دفع الضرائب والرسوم البيئية للحد من الضغوط التي يسببها القطاع الصناعي على البيئة وللمساعدة على استدامة الموارد الطبيعية لم ينظم بعد، ولم تصدر النصوص التنظيمية التي تحوّل هذا المبدأ إلى واقع، فلا ترخيص بالتصريف (discharge and emission permits) وبالتالي لا رسم على التصريف كما يجري في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

وتكاد الرسوم المتعلقة بالقطاع الصناعي تقتصر على رسم التحقيق ورسم إنشاء المجارير ورسم صيانة المجارير الذي يُستوفى عند إنجاز الدروس المتعلقة بشبكة المجارير[١٠٥٢]. وقد فرض قانون البناء على طالب الرخصة المساهمة إما نقداً وإمّا بتقديم الاراضي في تنفيذ التجهيزات العامة المتعلقة بحاجات الأبنية دون تحديد ما إذا كان المقصود بهذه التجهيزات الضرورية إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه المبتذلة[١٠٥٣].

وتعطي بعض النصوص كقانون المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة [١٠٥٤] الحق للإدارة، إذا تم تصريف النفايات الضارة خلافاً للقواعد والأصول، أن تؤمّن تصريفها على نفقة صاحب العلاقة، ثم تحصّل نفقات التصريف وفقاً لقانون المحاسبة العمومية وقانون تحصيل الرسوم والضرائب المباشرة. كما يوجد رسم على المؤسسات والأفراد الذين يتعاطون تجارة المواد القابلة للإنفجار أو الاشتعال[١٠٥٥] مما يساعد في الحد من الحرائق وما يمكن أن يترتب عليها من آثار بيئية.

ويجدر أخيرا ذكر غياب التطرق إلى موضوع التأمينات المفروضة على المؤسسات الصناعية ضد الأضرار البيئية في أي من مراحل نشاط المؤسسة الصناعية، سواء الانشاء أو الاستثمار، أو في مرحلة الإقفال، باستثناء ما فُرض على المقالع والكسارات.

الباب الثاني: الحوافز والتعويضات

إن الادارة البيئية السليمة للقطاع الصناعي وتشجيع الصناعيين على تبني المعايير البيئية تقتضي الاعتماد على الحوافز الاقتصادية كأداة مراقبة وتنظيم من أجل التخلص من كل مصادر التلوث[١٠٥٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

[١٠٥١] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٤
[١٠٥٢] القانون ٨٨/٦٠ -١٩٨٨ – الرسوم والعلاوات البلدية – المادة ٧٨
[١٠٥٣] المرسوم الاشتراعي ١٤٨-١٩٨٣ وتعديلاته – قانون البناء – المادة ١٣
[١٠٥٤] القانون ٦٤-١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٣
[١٠٥٥] القانون ٨٨/٦٠-١٩٨٨ – الرسوم والعلاوات البلدية – المادة ٨٥
[١٠٥٦] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبهدف التخفيف من تمركز المؤسسات الصناعية في العاصمة وعلى الساحل، أجازت بعض النصوص للحكومة حق منح مساعدات للمصانع التي تنوي الانتقال من المدن إلى الريف[١٠٥٧]، إضافة إلى إعطاء المصانع الجديدة التي تنوي التواجد في المناطق الريفية حافزاً بالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات[١٠٥٨،١٠٥٩،١٠٦٠،١٠٦١]، وللمؤسسات القائمة على الساحل والتي ترغب بالانتقال إلى الريف حافزاً بالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات[١٠٦٢،١٠٦٣].

ويبقى التساؤل قائما حول مراعاة الشروط البيئية عند تشجيع المؤسسات الصناعية الجديدة أو القائمة على الانتقال إلى الريف، خصوصاً أنه في حال عدم مراعاة هذه الشروط، يكون تاثير انتقال هذه المصانع على البيئة أسوأ من بقائها على الساحل، وحول مراعاة دراسات تقييم الأثر البيئي قبل انتقال هذه المؤسسات، مع الإشارة إلى أن تحديد المناطق الريفية يتم بمراسيم بناء على اقتراح وزيري الأشغال العامة والنقل والصناعة دون الأخذ برأي وزارة البيئة، بالرغم مما يمكن أن يترتب عن هذه الصناعات من محاذير بيئية[١٠٦٤]، علما أنّ معيار اعتبار المناطق ريفية هو أن يزيد ارتفاعها عن ٣٠٠ متر عن سطح البحر وأن لا يقل ابتعادها عن الشاطئ مسافة كيلومتر.

وبهدف الحد من التلوث، ومن أجل التشجيع على معالجة النفايات نصّ قانون حماية البيئة[١٠٦٥] على أنّ كل شخص يستعمل تجهيزات وتكنولوجيات تسمح بتفادي أو تقليص أشكال التلوث أو بالقضاء عليها، وبمعالجة النفايات وإعادة تصنيعها واستعمالها يستفيد من تخفيضات على الرسوم الجمركية المتوجبة على هذه التجهيزات والتكنولوجيات بنسبة ٥٠% كحد أقصى. كما أن كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشاطات تحافظ على البيئة يستفيد من تخفيضات على الضرائب التي تتناول هذه النشاطات بنسبة ٥٠%، علما أن الرسوم الجمركية على التجهيزات الصناعية انخفضت بحيث أصبح حسم نصفها غير ذي أهمية، إضافة إلى أن المراسيم التنفيذية لقانون حماية البيئة لم تصدر لتاريخه.

وتكاد تكون المبادرة الوحيدة التي شجّعت على التحسين البيئي للوسائل الصناعية أتت بتمويل من الصندوق المتعدد الأطراف[١٠٦٦] عبر مكتب الأوزون العامل في وزارة البيئة والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وذلك تطبيقا لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ولبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون[١٠٦٧]. وقد تمثلت هذه المساعدات بتمويل تحويل التجهيزات القديمة في المصانع إلى تجهيزات صديقة للأوزون (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الهواء).

الجزء السادس: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الباب الأول: الإجراءات الإدارية

ذُكرت الإجراءات الإدارية التي تتعلّق بتطبيق حماية الصحة العامة والبيئة في مجال دراسة الرقابة على المؤسسات المصنفة، وهي تتمثل بالإخطار، فتنظيم محاضر الضبط، فالإقفال المؤقت، فإلغاء الترخيص.

[١٠٥٧] المرسوم الاشتراعي ١٢٤-١٩٨٣ - حوافز لنقل المصانع من المدن الى الارياف – المادة ١
[١٠٥٨] المرسوم الاشتراعي ١٤٤-١٩٥٩ وتعديلاته– قانون ضريبة الدخل - المادة ٥ مكررة – بند ٢
[١٠٥٩] المرسوم الإشتراعي ١٢٧-١٩٨٣ – وضع حوافز لإنعاش الريف ونشر الصناعات في كافة المناطق – المادة الأولى
[١٠٦٠] المرسوم ١١٩٩١- ١٩٩٨ - اعتبار مناطق صناعية مناطق ريفية ومناطق ترغب الدولة في تنميتها – المادة ٢
[١٠٦١] المرسوم ٧٧٨١ -٢٠٠٢ - اعتبار المنطقة الصناعية في منطقة مكسة العقارية منطقة ريفية ومنطقة ترغب الحكومة في تنميتها – المادة ٢
[١٠٦٢] المرسوم ١١٩٩١-١٩٩٨ - اعتبار مناطق صناعية مناطق ريفية ومناطق ترغب الدولة في تنميتها – المادة ٢
[١٠٦٣] المرسوم ٧٧٨١-٢٠٠٢ - اعتبار المنطقة الصناعية في منطقة مكسة العقارية منطقة ريفية ومنطقة ترغب الحكومة في تنميتها – المادة ٢
[١٠٦٤] القانون الصادر بمرسوم ١٢٤-١٩٨٣ - وضع حوافز لانعاش الريف ونشر الصناعات في كافة المناطق – المادة ١
[١٠٦٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٠
[١٠٦٦] القانون ٢٥٣- ١٩٩٣– الإجازة للحكومة الإنضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون – المادة ١٣ من بروتوكول مونتريال
[١٠٦٧] القانون ٢٥٣- ١٩٩٣– الإجازة للحكومة الانضمام إلىاتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتعتمد الرقابة أساسا على المراجعات والشكاوى المقدمة من أفراد أو أشخاص معنويين متضررين بسبب محاذير تهدد الجوار أو البيئة أو الصحة العامة.

وقد أجاز القانون اللبناني للأشخاص الذين يرون أن مصالح الجوار غير مضمونة أو معرضة للضرر بسبب ضآلة الشروط الموضوعة في الترخيص، أو بسبب التعديل الحاصل عليه، أن يلجأوا إلى مصدر القرار أكان المحافظ أو القائمقام -بالنسبة إلى المؤسسات المصنفة-، أو وزير الصناعة -بالنسبة إلى المؤسسات الصناعية، بمراجعة خطية ليتولى النظر في القضية[١٠٦٨].

كما أعطى لمجاوري أية مؤسسة صناعية الحق بمطالبة صاحب المؤسسة الصناعية بالتعويض عليهم مقابل كل ضرر قد يلحق بالجوار أو بالصحة العامة أو بالبيئة من جراء مخالفة شروط الترخيص أو القوانين والأنظمة النافذة[١٠٦٩].

السؤال المطروح هنا هو عن مدى الأخذ بهذه المراجعات من قبل الجهات المعنية، خاصة عندما تقدم إلى الوزارة المعنية بحماية الصناعات، وعن إمكانية أن تؤدي أية مراجعة بحق مؤسسة صناعية تسبب ضرراً على البيئة إلى إقفالها وترتيب تعويضات للمتضررين سواء كان تعويضاً مادياً أو معنوياً أو قضائياً.

والتساؤل المطروح هنا لا يمنع المتضررين من التقدم بالمراجعات للإدارات المعنية. فالعديد من الشكاوى قد سُجّلت في وزارات البيئة والصحة والصناعة وفي المحافظات، وقد بُلّغت تلك المقدَّمة إلى وزارة البيئة، والمتعلقة بنشاط المؤسسات الصناعية على اختلاف أنواعها لما يسببه من ضجيج وإزعاج للجوار أو المتعلقة بالنفايات الناتجة عن نشاطها، أو بالمياه المبتذلة، حوالي ٤٣ شكوى في العام ١٩٩٩ وحده، فأصدرت رأيا في ٢٨ منها، وأرسلته إلى الجهات المعنية من محافظين وبلديات، لعدم امتلاكها الصلاحية لتنفيذ مقرراتها. وبالتالي فإن الأخذ بهذه الآراء يبقى رهن الشك لعدم معرفة ما تؤول إليه أمام المرجع المختص.

والمراجعة الإدارية لا تقتصر على المتضررين المباشرين ولا على الراغبين بالمراجعة، إنما هي من الواجبات الوطنية وقد فرض قانون حماية البيئة على كل فرد أن يعلم وزارة البيئة بأي ضرر يصيب البيئة[١٠٧٠].
وبالرغم من وجود المراجعات والشكاوى إلا أن وزارة البيئة لم تحصّن قراراتها، كما أشير سابقاً، عبر الحصول على موافقة مجلس الشورى أو بشكل أوثق عبر إصدار مراسيم كما نص قانون حماية البيئة[١٠٧١].

<u>الفصل الأول: إثبات المخالفة</u>

يتوجب على مفتش المؤسسات المصنفة عندما يتثبت من وجود مخالفة أن يوجه أولا إنذارا خطيا إلى صاحب المؤسسة أو المسؤول رسميا عن تشغيلها، يبين فيه نوع المخالفة المرتكبة أو التوجيهات اللازمة التي يجب تنفيذها خلال مهلة يحددها له، لإزالة المخالفة ورفع الأضرار والأخطار المتأتية عن العمل. الإنذار هو من المعاملات التي لا يمكن الطعن بها أمام القضاء الإداري، إنما هو من المعاملات الجوهرية التي يفقد محضر الضبط بدونها قيمته القانونية[١٠٧٢].
فالمشترع أوجب على مفتش المؤسسات المصنفة توجيه الإنذار الخطي للمخالف لإزالة أسباب الشكاوى، وتلافي المخالفات الحاصلة، قبل اتخاذ العقوبات بحقه. لكنّ الإنذار لا يؤدي في مطلق الأحوال إلى التوقيف عن العمل لأنه لا يعتبر قراراً نافذا، لأن القرارات النافذة يتخذها المحافظ للمحلات المصنفة بصفته ممثلا للدولة أو وزير الصناعة للمؤسسات الصناعية. وهذه القرارات هي فقط القابلة للمراجعة أمام مجلس الشورى.

[١٠٦٨] المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ – تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها - المادة ٣٥
[١٠٦٩] المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٣
[١٠٧٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ١٨
[١٠٧١] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – حماية البيئة
[١٠٧٢] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ١٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

عندما يتبين للمفتش أن الإنذار الخطي لم يؤد الى نتائج إيجابية، وأن المخالفة المرتكبة -والتي تشير إليها الإنذارات- مستمرة بشكل واضح وعلني، يجب عليه عندئذ تنظيم محضر ضبط بحق المخالف يثبت المخالفة، ويؤدي هذا المحضر إلى نتائج هامة كإحالة صاحب المؤسسة والمسؤول قانونا عنها إلى القضاء[١٠٧٣]، ويمكن أن تؤدي إلى الإقفال.

ويكون لمحاضر الضبط التي ينظمها موظفو الرقابة قوة ثبوتية إلى أن يثبت عكسها[١٠٧٤]، أي أن القضاء يعتمدها كدليل على ارتكاب المخالفات، وقد أكد المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ على هذا المبدأ[١٠٧٥] بالرغم من أن شرطاً مماثلاً هو من الأمور التشريعية التي لا توضع بمرسوم بل تسنّ بقانون.

أما في حال التكرار أو التمادي في ارتكاب المخالفة بشكل علني فلا موجب لتوجيه الإنذارات، بل يكون للموظف المختص الحق في تنظيم محضر ضبط مباشرة.

ويُحرر الضبط على نسختين إحداهما تبلغ إلى المحكمة العدلية المختصة، والثانية إلى المحافظ بواسطة رئيس مصلحة الصحة العامة في المحافظة. وتُحال النسخة الثانية الآن إلى الدائرة المختصة في وزارة الصناعة بالنسبة إلى الصناعات وفق آلية ما تزال غامضة[١٠٧٦].

وأيّا تكن صفة الأشخاص المكلفين بإجراء الرقابة على المؤسسات المصنفة، فإنهم لا يتمتعون بنفس الصلاحيات التي منحها المشترع لموظفي وزارة الصحة العامة المكلفين بالرقابة. وعلى سبيل المثال، قد لا يجيز القانون لمفوض الشرطة البلدية دخول المؤسسة المصنفة ليلا، إلا بأمر من القضاء، بينما يحق لمفتش وزارة الصحة العامة الدخول في أي وقت ولمفتش المؤسسة المصنفة الدخول في أي وقت إلى المؤسسة بدون قيد أو شرط، وحتى خارج ساعات عملها، بل ويتوقف عمل مفوضي الشركة عند حضور مفتش المؤسسات المصنفة، الذي يباشر بإجراء التحقيقات وضبط المخالفات. وقد انتقلت هذه الصلاحيات الاستثنائية إلى مراقبي وزارة الصناعة في ما يتعلق بالصناعات[١٠٧٧].

لا بد من الإشارة هنا إلى غياب جهاز تفتيش متخصص للمؤسسات المصنفة والصناعية في لبنان بالمقارنة مع الأنظمة الفرنسية على سبيل المثال.

<u>الفصل الثاني: التدابير</u>

في حال تمنع صاحب العلاقة عن تنفيذ الشروط خلال المدة المحددة له، يحق للمحافظ إصدار قرار بالإقفال المؤقت بواسطة ختم المؤسسة المصنفة بالشمع الأحمر، ويحقّ لوزير الصناعة إصدار قرار إقفال للمؤسسات الصناعية بالرغم من وجود العوائق القانونية أمام تنفيذ قرار الإقفال وفق ما أشير إليه سابقاً.

أما إذا كان سير العمل في محل مصنف حاصل على ترخيص يعرض الجوار أو الصحة العامة لمخاطر أو محاذير هامة، وكانت التدابير المنصوص عليها في المواد ١١و١٤و١٥و١٧و١٩ من المرسوم الاشتراعي ٢١/ل/٣٢ لا تكفي لإزالة هذه المخاطر أو المحاذير، فإنه يمكن إلغاء المحل عند الاقتضاء بدون تعويض. ويتم هذا الإلغاء بمقتضى مرسوم بعد استطلاع رأي اللجنة الصحية الدائمة[١٠٧٨]. وهذا الإلغاء ينطبق على جميع أنواع المؤسسات المصنفة من الفئات الثلاث. بيد أنه حالياً لم يعط وزير الصناعة صلاحيّة إلغاء الترخيص لهذه المؤسسات الصناعية، مما يسلّط الأضواء على إحتمال عدم وجود النيّة عند المشرّع في تطبيق هذا التدبير عليها.

ولا يصار الى الإلغاء النهائي للمؤسسة المصنفة إلا في حال الضرورة الماسة لكونه المخرج الوحيد لإزالة الأخطار البالغة المحدقة بالصحة العامة ورفع الأضرار الجسيمة لسلامة الجوار.

[١٠٧٣] المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ٨
[١٠٧٤] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل- ١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ١٨
[١٠٧٥] المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ٨
[١٠٧٦] المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية – المادة ٨
[١٠٧٧] المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية – المادة ٤
[١٠٧٨] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل- ١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة -المادة ٣٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: الإجراءات القضائية

الفصل الأول: أصول الادعاء

إن رؤساء ومديري ووكلاء المحلات المصنفة الذين يخالفون أحكام المرسوم الاشتراعي ٢١/ل/٣٢، أو أحكام المراسيم التي تصدر لتنفيذه، أو الأنظمة المتفرعة عنه المتعلقة بحماية الجوار أو الصحة العامة، يحاكمون أمام القاضي المنفرد الجزائي ويتعرّضون لغرامة ويكون رؤساء المؤسسات مسؤولين مدنياً عن الأحكام التي تصدر بحق المدراء أو الوكلاء، وإذا قضت الحال يحدد الحكم المهلة التي تعطى لتنفيذ الأشغال المفروضة بالقرارات التي جرت مخالفتها[١٠٧٩]. وصدرت هذه التدابير منذ العام ١٩٣٢ بالنسبة إلى المؤسسات المصنفة، ولم يحصل أي تعديل لا في النص ولا في الجوهر مع إخراج الصناعات من نطاق المؤسسات المصنفة، حيث أن المسؤولين عن المؤسسات الصناعية الذين يخالفون أحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية الجوار أو الصحة العامة أو البيئة يُحاكَمون أمام القاضي المنفرد الجزائي إضافة إلى فرض غرامة مالية عليهم (٥٠٠ ألف إلى ٣ ملايين ليرة)، ويعود للحكم أن يحدد مهلة التنفيذ لإزالة المخالفة[١٠٨٠].

الفصل الثاني: العقوبات والغرامات

إن النص الصادر في العام ١٩٣٢ أعطى وزارة الصحة العامة صلاحية ضبط المخالفات وفرض العقوبات على المخالفين من المؤسسات المصنفة. وفي النص الصادر في العام ٢٠٠٣ نُقِلت هذه الصلاحية إلى وزارة الصناعة في ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية دون تعديل في مضمون الصلاحيات إذ يحق لها أن توجه الإنذار إذا تخلفت المؤسسة الصناعية عن تحقيق شرط من شروط الترخيص وذلك بغية استكمال النواقص وتسوية وضعها خلال مهلة محددة، على أنه في حال عدم تسوية الوضع يجري إقفال المؤسسة بصورة مؤقتة[١٠٨١]، كما أن المسؤولين عن المؤسسات الصناعية الذين يخالفون الأحكام المتعلقة بحماية الجوار أو الصحة العامة أو البيئة تُفرض عليهم غرامة تتراوح بين خمسماية وثلاثة ملايين ليرة لبنانية، وفي حال تكرار المخالفة خلال مدة ثلاث سنوات يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن مليون ليرة لبنانية[١٠٨٢]. وفي إطار تأمين أعمال التفتيش للمحلات الصناعية فُرضت عقوبة على كل من يحاول عرقلة مهام المفتشين[١٠٨٣].

أما التعديل الذي طال الأصول المتبعة بالنسبة إلى الصناعات، فيتمثل بإعطائها مهلة لتمتثل. فأصبح لوزارة الصناعة الحق بإقفال المصنع غير المرخص بصورة قانونية إذا تخلّف صاحب المصنع عن تسوية أوضاع مؤسسته طبقاً لشروط هذا المرسوم ضمن مهلة ستة أشهر[١٠٨٤].

كما أنه لا يحق للمؤسسات الصناعية التي فُرضت عليها تدابير من أجل حماية الصحة والبيئة والسلامة أن تطالب بأي تعويض[١٠٨٥]، إضافة إلى أنه يمكن إقفال المؤسسة الصناعية مع إلغاء رخصتها بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الصناعة، وبعد استطلاع رأي لجنة الترخيص إذا تقاعس أو تمنع المسؤولون عن المؤسسة بصورة متكررة أو مستمرة عن التقيّد بالشروط الأساسية المفروضة في قرار الترخيص، أو في القوانين الصحية والبيئية[١٠٨٦] كما أنه نتيجة لمخالفة الشروط يعود لأصحاب الجوار الذين يتضررون من المؤسسة الصناعية أن يحصلوا على تعويض عن كل ضرر يصيب الجوار أو الصحة العامة أو البيئة[١٠٨٧].

[١٠٧٩] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ٣٣
[١٠٨٠] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٤
[١٠٨١] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١١
[١٠٨٢] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٤
[١٠٨٣] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٠
[١٠٨٤] المرسوم ٨٠١٨ -٢٠٠٢ - تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها
[١٠٨٥] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٢
[١٠٨٦] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٦
[١٠٨٧] المرسوم ٩٧٦٥ -٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما قضائياً ووفقاً لأحكام قانون العقوبات فيُعاقب أصحاب المحلات الذين يهملون الاعتناء بمحلاتهم بعقوبة تتراوح بين الحبس ثلاثة أشهر على الأكثر، وبغرامة من أربعين ألف ليرة إلى أربعماية ألف ليرة، أو بإحدى هاتين العقوبتين[١٠٨٨] كما فُرضت العقوبة نفسها على من يهمل الاعتناء بالوجاقات ومداخن الأفران والمعامل وغيرها من المحلات التي تستخدم فيها النار، أو يهمل تنظيفها وتصليحها[١٠٨٩].

وتناول قانون المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة[١٠٩٠] في إطار تنظيمه للنفايات الضارة، العقوبات المفروضة في حال المخالفة، ففرض على من يخالف شروط تصريف النفايات الضارة بصورة سليمة عقوبة تراوحت بين الأشغال الشاقة المؤقتة والمؤبدة وصولاً إلى الإعدام، وبين الغرامة المالية من ٤٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة [١٠٩١]. وتطرح قساوة هذه الأحكام بجدية السؤال عن مدى إمكانية تطبيقها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

كما أن فرضت بعض النصوص عقوبات على بعض المخالفات المتعلقة بالأفران بتعريض من يخالف أحكام قرار إيجاد أماكن تخزين للوقود لعقوبة تتراوح بين ١٠,٠٠٠ ليرة و١٠٠,٠٠٠ ليرة[١٠٩٢]، وبالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وعند تكرار المخالفة تُضاعف العقوبة، ويقرر إقفال المؤسسة إذا تمنّعت عن تنفيذ تدابير الوقاية والسلامة[١٠٩٣]. أما بالنسبة لمعامل منتوجات الحليب والسكاكر والشوكولا والمعامل المشابهة ففُرضت على من يخالف الأحكام المتعلقة بالحد من الضجيج والحماية من الحرائق العقوبة المنصوص عنها في المرسوم الاشتراعي ٢١/ل - ١٩٣٢ والتي تتراوح بين ١٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ألف ليرة لبنانية[١٠٩٤]، فضلا عن العطل والضرر للأشخاص المتضررين[١٠٩٥].

ويتضمّن القانون اللبناني عقوبات متعدّدة، فمن أضرم النار قصداً في أبنية أو مصنع أو مخازن[١٠٩٦] عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات، ومن صرّف النفايات الضارة خلافاً للأصول يُفرض عليه أن يتولى تصريفها على نفقته، وإذا صرّف النفايات الضارة خلافاً للأصول ونجم عن العمل انتشار مرض وبائي وكان بالإمكان توقع ذلك، عوقب المخالف بالأشغال الشاقة المؤقتة، وإذا صرّفها خلافاً للأصول ونجم عن ذلك موت إنسان أو أكثر عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، وإذا صرّفها بنية القصد الجرمي قُضي بالإعدام، وإذا صُرّفت النفايات خلافاً للأصول أو رميت في السواقي، أو في حال التهرب من تصريف النفايات أو إذا لم يُصَر إلى تصريفها عبر الجهات المعنية، أو في حال استيراد نفايات خطرة أو غير ذلك، عوقب المخالف بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من خمسة آلاف إلى خمسماية ألف ليرة، وكل من يتهرب عن تصريف النفايات عن طريق تسليمها مجاناً أو لقاء عوض إلى مؤسسة أو شخص يكون هذا الشخص مسؤولاً بالتضامن معه ويدفع غرامة مالية من خمسة آلاف إلى خمسماية ألف ليرة، ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات[١٠٩٧] (للمزيد من التفاصيل، يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

[١٠٨٨] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠-١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات- المادة ٦٠١

[١٠٨٩] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠-١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات- المادة ٧٥٦

[١٠٩٠] القانون ٦٤ -١٩٨٨ - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ١٠

[١٠٩١] القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – المادة ٣٠

[١٠٩٢] القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – المادة ٣٠

[١٠٩٣] قرار مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: القرار ٢/١٢٩-١٩٦٣ - تحديد بعض تدابير الوقاية والسلامة المفروضة على مؤسسات الافران – المادة ٣

[١٠٩٤] القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – المادة ٣٠

[١٠٩٥] قرار محافظ بيروت: القرار ١١٥٨-١٩٤٩-تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها– المادة ٢

[١٠٩٦] المرسوم الإشتراعي ٣٤٠ -١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات - المادة ٥٨٧

[١٠٩٧] القانون ٦٤-١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المواد ٣،٨ و١٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء السابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

الباب الأول: الأبحاث والتنمية

تقتصر النشاطات المتعلقة بالأبحاث والتنمية في القطاع الصناعي على ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) في إطار تقوية نظام السلامة الغذائية عبر اقتراح قانون جديد يشمل أصول الصناعات الغذائية، ودراسة تقييم للمخاطر. وتتطرق هذه الأبحاث إلى الجانب الصحي دون مراعاة الشأن البيئي.

الباب الثاني: التأهيل والتعليم

إن الإدارة السليمة بيئياً للقطاع الصناعي تفترض اعتماد وسائل تأهيل لإدخال مفهوم السياسة البيئية في إدارة هذا القطاع. كما أن معظم الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها لبنان وأصبح طرفاً فيها، كاتفاقية ستكهولم للملوثات العضوية الثابتة على سبيل المثال، قد نصت على ضرورة إذكاء الوعي في صفوف واضعي السياسات وصانعي القرار في ما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة، وتزويد الجمهور بجميع المعلومات المتاحة عن الملوثات العضوية، ووضع برامج تثقيف وتوعية للجمهور وبخاصة للنساء والأطفال والأقل حظا من التعليم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وآثارها على الصحة والبيئة، وبشأن بدائل هذه الملوثات[١٠٩٨].

كما تطرقت الاتفاقية العربية بشأن بيئة العمل إلى ضرورة إدخال مادة تتعلق بحماية البيئة في جميع المراحل الدراسية[١٠٩٩].

وفي إطار تطبيق التزاماتها الدولية، أعادت الدولة إحياء مدرسة المراقبة الصحية، وشددت على تضمين مناهج التعليم صحة البيئة[١١٠٠]، وهو ما تقوم به هذه المدرسة حاليا. إنما لم تعمد الدولة إلى إدخال المتخرجين منها في ملاكات الدولة بالرغم من النقص الحاد الموجود، وبالرغم من نوعية المنتسبين إلى هذه المدرسة وكلفة إعدادهم المرتفعة.
ومن جهة أخرى أعدت وزارة البيئة بعض الكتيبات التي تهدف إلى إرشاد المواطنين إلى كيفية الإدارة البيئية السليمة في المصانع.

الباب الثالث: التدريب وتنمية القدرات

يفتقر القانون اللبناني إلى النصوص التي تتعلق بموضوع تدريب العاملين والمسؤولين عن القطاع الصناعي على كيفية الإدارة البيئية السليمة لهذا القطاع، بالرغم محاولات خجولة لمشاريع دولية عاملة في وزارة البيئة لتدريب المسؤولين والعاملين في القطاعات الصناعية على استعمال بدائل للمواد التي تستعمل وذلك للحد من المشاكل البيئية كحماية طبقة الأوزون.

الباب الرابع: تبادل المعلومات والتقنيات

انطلاقاً من تأثير القطاع الصناعي على نوعية الهواء عبر الانبعاثات الغازية، تطرقت الاتفاقيات المتعلقة بطبقة الأوزون إلى ضرورة إجراء البحوث وتبادل التقنيات بين الدول الأعضاء[١١٠١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الهواء).

[١٠٩٨] القانون ٤٣٢-٢٠٠٢ – اجازة انضمام لبنان إلى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ١٠ من الاتفاقية

[١٠٩٩] القانون ١٨٣-٢٠٠٠ الاجازة للحكومة الانضمم إلى اتفاقيات العمل العربية رقم ١ – ٩ – ١٣ – ١٥ – ١٧ - ١٨ (رقم ١٣: الاتفاقية العربية بشأن بيئة العمل بتاريخ ٧ آذار ١٩٨١)

[١١٠٠] المرسوم ٨٤٠٠-١٩٦٧ وتعديلاته- تحديد شروط الانتساب وانظمة التدريس في مدرسة المراقبة الصحية وتعديلاته–المادة ٦

[١١٠١] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد كان الهدف من العديد من البروتوكولات التي أبرمها لبنان تبادل الدراسات والخبرات والمعلومات. ففي مجال الإدارة البيئية المتكاملة، وقع لبنان مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية كان الهدف منها تبادل الخبرات في مجال تقييم الآثار البيئية والمراجعات البيئية وأنظمة الإدارة البيئية[١١٠٢].
وفي مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة، ونظراً لتأثير هذا الموضوع على الإدارة البيئية السليمة، أبرم لبنان برتوكولاً للتعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة، وعُقد هذا البروتوكول بين مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وكان الهدف منه تبادل المعلومات والخبرات بما في ذلك النشرات الدورية والدراسات والإحصاءات، والتعاون في مجال الدراسات والأبحاث ونشر التوعية[١١٠٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

كما تمّ توقيع مذكّرة تفاهم حول التعاون في مجال البيئة بين وزارة البلديات الإقليمية والبيئية في سلطنة عمان ووزارة البيئة في لبنان كان الهدف منها تبادل الخبرات في مجال مكافحة التلوث، وهذا الأمر ضروري نظراً لتأثير القطاع الصناعي على البيئة، والتلوث الذي يمكن أن ينتج عنه، والتعاون في مجال تقييم الآثار البيئية وتبادل الخبرات في هذا الميدان[١١٠٤].

الخلاصة

تُختصر الإدارة البيئية السليمة للقطاع الصناعي بضرورة العمل على تحسين وتطوير وتشجيع الصناعة في الاتجاه الذي يزيد من التوعية وتقوية القدرات الوطنية للوصول إلى صناعة تتوافق مع الممارسات والمعايير البيئية.

وفي هذا الإطار شدد قانون حماية البيئة على ضرورة اعتماد مبدأ الاحتراس الذي يقضي باعتماد تدابير فعالة ومناسبة بالاستناد إلى المعلومات العلمية، وإستعمال أفضل التقنيات النظيفة المتاحة الهادفة إلى الوقاية من أي تهديد بضرر محتمل وغير قابل للتصحيح يلحق بالبيئة.

بالرغم من قدم النصوص المتعلقة بالمؤسسات المصنفة وبالصناعات، والتي تعود إلى العام ١٩٣٢، فإنها تضاهي إلى حدّ ما النصوص المعاصرة. فالتشريعات التي صدرت في تلك الفترة من حياة لبنان أسست للنظام العدلي برمته، وسبقت عصرها، وأحدثت انقلاباً في المفاهيم. فقد نقلت لبنان من الحكم العثماني بما فيه من إقطاعية وفوقية إلى جمهورية دستورية. واستبدلت القرارات الهمايونية والفرامانات السلطانية بنصوص تشريعية مبنية على الديموقراطية والدستور.
فالمرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢ على سبيل المثال أعطى دورا أساسياً للسلطات المحلية، كما ورد في تعديلاته دور تقريري للسلطات اللامركزية والمتمثلة بالمحافظين والقائمقامين، وذلك قبل ستيّن سنة من إشارة وثيقة الوفاق الوطني إلى موضوع اللامركزية الإدارية.

ولا تزال دول عديدة تعتمد التصنيف نفسه الذي اعتمده المرسوم الاشتراعي المذكور لجهة الفئات الثلاث للمؤسسات وضرورة إبعادها عن المساكن.

لكنّ البنية القوية لهذه النصوص والدقة في التشريع إضافة إلى النظرة المستقبلية التي امتازت بها، لم تجعلها حديثة. فالسنون والتقدم التكنولوجي الذي طبع القرن العشرين جعل معظم هذه النصوص تفقد فعاليتها، مما يستدعي تحديثها وتطويرها لمواكبة العصر.

[١١٠٢] المرسوم ٢٠٠١-٦٠٧٧ - ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية - المادة ٨

[١١٠٣] المرسوم ٢٠٠٣-٩٨٠٧ - ابرام بروتوكول للتعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة بين مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس

[١١٠٤] المرسوم ١٣٢٧-١٩٩٩ - ابرام مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال البيئة بين وزارة البلديات الاقليمية والبيئة في سلطنة عمان ووزارة البيئة في لبنان

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي محاولة لمعالجة هذا الوضع، صدر القانون ٦٤٢-١٩٩٧ ومرسومه التطبيقي ٨٠١٨-٢٠٠٢، اللذان نقلا الصلاحية التقريرية من المحافظين والقائمقامين إلى وزير الصناعة، وبالتالي القرار اللامركزي إلى قرار من السلطة المركزية خلافاً للتوجه الدولي والعلمي.

وقد أغفل استحداث القوانين التي ترعى المؤسسات المصنفة الترخيص البيئي، وتراخيص أخرى كتراخيص استخدام الثروات الطبيعية أو تراخيص الإنبعاثات وتصريف النفايات السائلة والصلبة التي يجب الحصول عليها للتمكن من إحصاء الكميات المصرفة، وفرض الرسوم اللازمة عليها تطبيقا لمبدأ "الملوث يدفع"، أسوة بفرنسا وبلجيكا على سبيل المثال لا الحصر، فأصبح لدى لبنان نظام تراخيص للصناعات لا يضمن حماية البيئة والإنسان، وبقيت البيئة هماً ثانوياً، تناط مسائلها بوزارة البيئة منفردةً. ولا يمكن في هذه الحال التغاضي عن الجهد الخجول الذي قامت به وزارة البيئة رغم إمكاناتها المتواضعة وملاكها المقتضب، فأصدرت قرارات مبعثرة تعالج أموراً كثيرة تتعلق ببيئة الصناعة كوضع المعايير والشروط. لكن يبقى التساؤل عن مدى فعالية هذه القرارات على الجهات المرخصة والصناعيين أيضا وذلك بسبب ضعفها الإلزامي كونها قرارات وزارية تنظيمية كان يقتضي استشارة مجلس شورى الدولة بشأنها قبل إصدارها. هذه القرارات ملزمة بالرغم من العيب في الإجراءات التي تشوب بعضها، إنما يمكن الطعن بعدم قانونيتها عند إتخاذ التدابير التطبيقية إنفاذاً لها.

ولم تنجح النصوص الجديدة في الحد من الروتينية الإدارية من جهة، وفي زيادة فعالية الرقابة البيئية وضبط المخالفات من جهة أخرى. إذ تشوب هذه النصوص بعض الثغرات التي ساهمت في إضعاف الجانب التنفيذي من خلال جعل الصناعات بيئية وصحية خاصة في مرحلة الترخيص وبالتحديد في ما يتعلق بدراسة تقييم الأثر البيئي، فرغم معالجة قانون حماية البيئة لهذا الأمر إلا أن المرسوم التطبيقي لهذا القانون ولموضوع تقييم الأثر البيئي لم يصدر بعد.

وتفتقر نصوص عديدة لموافقة القضاء الإداري حيث أنها بمعظمها لم تعرض على هذا القضاء، إضافة إلى ضعفها بسبب صدورها بقرارات وزارية في حين كان يجب أن تصدر بمراسيم تنظيمية متخصصة يضم كل واحد منها جميع الشروط المتعلقة بإدارة جزء من العملية الإنتاجية، كإدارة المواد الأولية، وإدارة النفايات الصلبة، وإدارة الإنبعاثات وغيرها.

لا تكمن مشكلة عدم حماية البيئة من أخطار الصناعة، في مرحلة الإنشاء، التشغيل، وحتى الإقفال، في النصوص فقط. فمهما كانت النصوص متواضعة فإن تطبيقها الحازم يمكن أن يساهم في حماية البيئة وتأمين السلامة العامة. إنما يبقى النقص الفادح في قلة الأشخاص المعنيين بدراسة الحالات، وباقتراح المناهج، والمعنيين بوضع الشروط البيئية والصحية والمعنيين بتطبيقها ومراقبة حسن سير الأمور، وهذا ما يعيق تحسّن الأمور.
بالإضافة إلى النقص البشريّ، تأتي مشكلة النقص في المعرفة والخبرة لدى المهتميّن بالبيئة، وغياب – أو صعوبة تطبيق- استراتيجية لاستيعابهم إن في ملاك الدولة أو خارجه.

وبعد الاطلاع على معظم النصوص المتعلقة بالشروط البيئية يمكن وضعها في إطارين. الإطار الأول يتكوّن من مجموعة من الشروط تتعاطى الشأن الصحي مباشرة والشأن البيئي بشكل غير مباشر وغير واضح وغير علمي، وهي تمتاز بالرغم من قدمها النسبي، باحترامها الأصول القانونية لوضع النصوص التنظيمية، إنما يبدو أنها لم تعد تطبق بجدية بسبب قدمها وعدم تماشيها مع التطور الصناعي. أما الإطار الثاني فيحوي نصوصاً حديثة نسبياً إنما تفتقر للشمولية ولسعة التغطية.

وفي غياب المراسيم التي تنظم نقاطا أساسية في القطاع الصناعي كإدارة النفايات الصناعية الصلبة، وإدارة النفايات السائلة والغازية، إضافة إلى مرسوم تقييم الأثر البيئي، يبقى الجانب التقني البيئي في القانون اللبناني غير مكتمل العناصر.

ومن الضروري أيضاً إيجاد خطة وطنية للتخلص من النفايات وإدارة قطاع المياه -بما فيها المياه المبتذلة- عبر إيجاد محطات تكرير.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومن عيوب الإدارة في لبنان غياب التنسيق بين الإدارات، وكثرة التناقضات، وتنازع الصلاحيات في النصوص التي تنظم عمل هذه الإدارات. ويرخي هذا الغياب وهذا التنازع بثقلهما على القطاع الصناعي، ويؤدّيان إلى ضرر بيئي فادح. وتعرقل الفوضى المسيطرة الشاكي والصناعي في آن واحد. فعند التقدم بمراجعة أو بشكوى لا يعرف الشاكي ما سوف يكون مصير معاملته، ونادرا ما يعرف المشتكى عليه بدقة المخالفات التي يقترفها وآلية تصحيح الوضع.

لا يمكن الجزم بأن الحوافز التي أقرّها القانون اللبناني هدفها بيئي. كما لا يمكن الجزم بأن التنمية الريفية في القانون اللبناني وُضعت بالتناغم مع الحماية البيئة. فبغياب خطة وطنية استراتيجية للتنمية لا يمكن أن تكون هذه التنمية مستدامة ولا يمكن أن تكون البيئة مصانة. وبالعودة إلى الحوافز، يتبيّن أنّها تهدف في معظم الحالات إلى تشجيع انتقال المصانع القائمة أو الجديدة من المدن إلى الريف دون معرفة ما قد تحدثه من ضرر على البيئة خصوصاً في ظل ضرورة الحفاظ على الطابع الريفي. هذا إضافة لنقص جوهري يتمثل بعدم وجود التأمينات البيئية المفترض إيداعها خزينة الدولة تحسبا لإزالة الضرر الممكن حدوثه.

كما أن النصوص تغافلت عن تفعيل موضوع الضرائب والرسوم البيئية تماشياً مع مبدأ "الملوث يدفع" الذي تناوله قانون حماية البيئة، بالتالي لم تحدد رسوم على التصريف والانبعاثات مثلاً، الأمر الذي ساهم في تغاضي الملوثين عن التقيد بالقوانين البيئية التي تطبق على الصناعة في حال وجودها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

تميّز لبنان بخصوبة أرضه، لذا كانت الزراعة من أبرز مقومات اقتصاده ممّا أدى إلى تزايد المساحات المزروعة على امتداد أراضيه. وبالرغم من إسهام ذلك في ازدهار القطاع وتزايد مداخيل المزارعين، إلا أن الأحداث التي مرت بلبنان على مدى عقدين من الزمن ألحقت أضرارا فادحة بهذا القطاع، فتراجعت أرباح المزارعين إلى أقلّ من النصف، وتدنّت جودة إنتاجهم نتيجة العوامل التالية: الغياب الكامل للإرشاد الزراعي؛ ملوحة المياه والتربة بسبب الاستعمال المكثف للأسمدة الكيماوية؛ النسب المرتفعة لرواسب المبيدات في الفواكه والخضار إلى جانب انتشار الآفات الزراعية على نطاق واسع؛ تكاثر الحشرات بسرعة بسبب مقاومتها للمبيدات التي تستعمل عليها بوتيرة مرتفعة وبكميات كبيرة، ما أدى إلى ظهور مناعة لدى سلالات كثيرة من الحشرات وبالتالي إلى مخاطر صحية على كل من المزارع والمستهلك؛ اعتماد هياكل للدفيئات البلاستيكية بشكل لا يسمح للتهوية الجيدة والمعالجة الفعالة لمشاكل الآفات. في هذا الإطار أبرمت اتفاقية تعاون بين الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة[١١٠٥].

وتعتبر المزارع الحلقة الأولى في سلسلة الإنتاج، فمسؤوليته ودوره كبيران في حماية الموارد الطبيعية والاقتصادية من خلال تطبيق الإدارة البيئية السليمة لهذه الموارد بما يضمن استدامتها. وإلى جانب مشاكل الإسراف في استعمال الكيماويات الزراعية، يضغط قطاع الزراعة على البيئة من خلال نسبة استهلاكه المفرطة للموارد المائية، ويشير تقرير واقع البيئة في لبنان (٢٠٠٢) إلى تجاوزها الـ٧٠ % من كميات المياه المستهلكة عام ١٩٩٤. وترتبط عملية الري الزراعي بتداعيات كبرى منها شح الموارد المائية، وتملّح التربة وتدهورها وبالتالي انجرافها.

إنّ تنظيم قطاع الزراعة (كعامل مؤثر على البيئة والموارد الطبيعية) يجب أن يمر عبر إطار تشريعي شامل ومتماسك ومطبق بفعالية لتأمين مبدأي الزراعة البيئية والاستدامة. ويسود اعتقاد خاطئ بأن الزراعة البيئية تعني العودة إلى أساليب قديمة، إلا أن معظم الدراسات والأبحاث الحديثة في مجال الزراعة قدمت تقنيات عصرية وفعالة تتماشى مع مبادئ الزراعة البيئية، وذلك التزاما بما اتفق عليه عالميا من مبادئ التنمية المستدامة.

ويمكن تقسيم القطاع الزراعي إلى جزئين أساسيين هما: الإنتاج النباتي (الذي يشمل إنتاج المزروعات بكافة أشكالها كالخضار والفاكهة) والإنتاج الحيواني (الذي يشمل مزارع الماشية من أغنام وأبقار، وأعمال الرعي، ومؤسسات كالمسالخ)، ويتبع تقرير "الزراعة والبيئة" هذا التقسيم.

الجزء الأول: التعاريف

على المستوى الدولي، عرف العديد من القوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي مفاهيم بيئية، كتعريف "الزراعة المستدامة" في المراجع الكندية، والزراعة العضوية ومفهوم الكائنات المعدلة جينيا، إضافة إلى تعاريف أساسية كتعريف "الإنتاج الحيواني" وذلك في التشريع الأوروبي.

إلا أن النصوص القانونية اللبنانية افتقرت لمعظم هذه التعاريف، واقتصرت على تصنيف المؤسسات الزراعية كالمسالخ[١١٠٦] والاسطبلات والزرائب، محلات تربية الدواجن والطيور[١١٠٧]، وحديثا ووفقاً لقرار لوزير البيئة، تمّ تعريف مزارع الأبقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة[١١٠٨]، إضافة إلى تعريف الملوثات الناتجة عن العملية الإنتاجية في المزارع الحيوانية (من نفايات صلبة وسائلة وملوثات هوائية وبكتريولوجية)، إضافة إلى الإشارة إلى

[١١٠٥] المرسوم ٦٣٤٧- ٢٠٠١ - ابرام اتفاقية تعاون فني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

[١١٠٦] المرسوم ٥٢٤٣- ٢٠٠١- تصنيف المؤسسات الصناعية- الجدول

[١١٠٧] المرسوم ٤٩١٧ وتعديلاته- ١٩٩٤- تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة- الجدول

[١١٠٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١ - قرار وزير البيئة: الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الاليفة – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

استهلاك الماء من قبل المزارع في مؤشر إلى الضغوط على كمية المياه[١١٠٩]. ولا تعتبر النفايات الزراعية نفايات خطرة وفقا للتشريعات المحلية[١١١٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير الصناعة والبيئة، المياه والمياه المبتذلة، والنفايات الصلبة).

إلى جانب المؤسسات الزراعية، عرّفت النصوص التشريعية المهن الزراعية وتلك التي تشمل تجارة الأدوية الزراعية[١١١١]، وعرفت بعض النصوص المواد الزراعية كالأدوية الزراعية[١١١٢]،[١١١٣] والأسمدة (البسيطة، والعضوية المصنعة، والعضوية الطبيعية غير المصنعة)[١١١٤]، كما عرّفت النصوص وحدّدت بعض الآفات الزراعية (كحشرات الحمضيات)[١١١٥].

والجدير بالذكر أن الإشارة الوحيدة إلى بعض المفاهيم البيئية المتعلقة بالزراعة وردت فقط في اتفاقيات دولية أبرمها لبنان حول مكافحة التصحر، حيث تم تعريف التصحر ومكافحته والأراضي وتردي الأراضي[١١١٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التربة).

الجزء الثاني: تنظيم القطاع

تعتبر وزارة الزراعة المرجع الأساسيّ في تنظيم قطاع الزراعة بكافة جوانبه[١١١٧] (بما فيها تلك المرتبطة بالبيئة)، ولعل إحداث وزارة البيئة منذ ما لا يزيد عن العشر سنوات كان السبب في تقليص صلاحياتها في قطاع الزراعة وانعكاساته على البيئة.

وإضافة إلى اعطاء بعض المهام المحدودة والعامة وغير الواضحة المتعلقة بالزراعة لوزارة البيئة لجهة المحافظة على الطبيعة (مياه وتربة وهواء)، تنظيم الصيد البري والمائي بالتنسيق مع وزارة الزراعة[١١١٨]، وحماية حرم الأنهر والينابيع من المواد الكيميائية[١١١٩] (التي تشمل الكيماويات الزراعية)، تقاطعت مهام وزارة الزراعة مع الشؤون البيئية في عدة مجالات، وهذا ما أسفر عن عدم وضوح المسؤوليات والمرجعية في عدة ملفات كالتحريج والمحميات، الخ (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري المياه والمياه المبتذلة، والتنوع البيولوجي والارث الطبيعي).

وتقوم وزارة الزراعة بتنفيذ الأنظمة المتعلقة بحماية الثروة المائية وحماية الحيوانات والطيور النافعة للزراعة[١١٢٠]، وتعنى بتنظيم عملية تجارة وصنع وتوضيب واستيراد جميع الأسمدة الزراعية[١١٢١]، وتتولى قضايا الري، أي مشاريع الري وتحديث أساليبه، بهدف الإفادة من الموارد المائية لتأمين زراعات منتجة (وذلك بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه

[١١٠٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١ - قرار وزير البيئة: الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الاليفة – المادة ٢

[١١١٠] القانون ٨٨/٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته-المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - الجدول١

[١١١١] المرسوم ١٣٥٢٨- ١٩٩٨ - النصوص التنظيمية لتجارة الادوية الزراعية- المادة ٣

[١١١٢] المرسوم ١٣٥٢٨- ١٩٩٨ -النصوص التنظيمية لتجارة الادوية الزراعية- المادة ٢

[١١١٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧٨ - ١٩٢٥ -حفظ ونقل كيانوس السوديوم المستعمل لاتلاف الحشرات في مرض البرتقال- المادة ٨

[١١١٤] المرسوم ١٥٦٥٩-١٩٧٠ -تحديد النصوص التنظيمية المتعلقة بتجارة وصنع وتوضيب واستيراد وبيع الاسمدة الزراعية- المادة ٢

[١١١٥] المرسوم ٨٠٤٨- ١٩٤٧ - تعيين الحشرات والامراض التي تصيب الحمضيات ومكافحتها –المادة ١

[١١١٦] القانون ٤٦٩- ١٩٩٥ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في١٩٩٤/١٠/١٥ – المادة ١ من الإتفاقية

[١١١٧] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه

[١١١٨] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها—المادة ١١

[١١١٩] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها—المادة ١٦

[١١٢٠] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٠

[١١٢١] المرسوم ١٥٦٥٩- ١٩٧٠ - تحديد النصوص التنظيمية المتعلقة بتجارة وصنع وتوضيب واستيراد وبيع الاسمدة الزراعية- المادتان ١ و٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والمشروع الأخضر)[١١٢٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة)، وتحضير مشاريع الطرقات الزراعية والحرجية[١١٢٣]، ومواكبة تطور الزراعات المحمية (Green Houses)، وتعميم أفضل التقنيات والطرق لحماية وري هذه الزراعات[١١٢٤]. لكن وبالرغم من هذا، تقوم وزارة الزراعة حالياً بالاهتمام بقضايا الري داخل البستان نفسه فقط، أي مدّ القنوات الفرعية، أما القنوات الرئيسية والثانوية فتقوم بتنفيذها وإدارتها وزارة الطاقة والمياه[١١٢٥] و/أو المشروع الأخضر، كذلك الأمر في ما يتعلق بالطرقات الزراعية، فوزارة الزراعة تفتقر للعناصر البشرية المتخصصة في المجال التقني والتنفيذي. وبالتالي، فقد اقتصر دورها في هذه الحال على إرشاد المزارع في مواضيع الري، وتزويده بروزنامة ري وخرائط لبستانه. ويمكن طرح عدّة أسئلة في هذا المجال: هل يراعي إنشاء الطرق الزراعية المعايير البيئية في الإنشاء؟ وهل تشمل تقنية الزراعات المحمية أفضل الممارسات البيئية ومعايير الزراعة العضوية والمستدامة وفقا لما حرصت عليه النصوص الدولية؟ إذ لا تلحظ النصوص التشريعية المحلية صراحة وبشكل مباشر أية إشارة للممارسات البيئية في الزراعة، أو لوضع المعايير البيئية في الاعتبار.

كما تتولى وزارة الزراعة تخزين المواد الكيماوية والزراعية وحسن توزيعها عند الحاجة[١١٢٦]، إلى جانب حفظ وصيانة المعدات والآلات المعدة لمكافحة الحشرات والأمراض الزراعية[١١٢٧]. إلا أنه من غير المعروف مدى مراعاة الوزارة للشروط البيئية خلال تنفيذ حملات مكافحة الآفات التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على المكافحة الكيميائية.

وإلى جانب الإنتاج النباتي، تتولى وزارة الزراعة شؤون التناسل والتربية والإنتاج والتغذية الحيوانية وشؤون الخيول والأنظمة الخاصة بها[١١٢٨]، ويشمل ذلك أعمال الاستيراد والتصدير المرتبطة بالثروة الحيوانية (الحيوانات والمنتجات الحيوانية والأعلاف ومواد تغذية الحيوان، والأدوية والعقاقير البيطرية والمبيدات الحشرية البيطرية والمواد التي تضاف إلى المنتجات الحيوانية الغذائية عند تصنيعها)[١١٢٩]، (والتي تحتاج إلى وضع شروط ومعايير بيئية تراعي الحفاظ على الأنواع والأجناس والتنوع الطبيعي)، وتحسين المراعي الطبيعية وتنظيم استثمارها[١١٣٠]،[١١٣١] وقد لوحظ الافتقار إلى نصوص تنظم تربية الأسماك، إذ تتم الإشارة فقط إلى دور لكل من وزارتي الزراعة[١١٣٢] والبيئة[١١٣٣] في ما يخصّ تنظيم الصيد المائي (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، والمياه والمياه المبتذلة).

ويلاحظ في تنظيم وزارة الزراعة عدم وجود إختصاصيين بيئيين، مع الإشارة إلى وجود اختصاصات ذات ارتباط بالعلوم البيئية كالهندسة المائية والحرجية[١١٣٤].

[١١٢٢] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٣

[١١٢٣] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٣

[١١٢٤] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٥١

[١١٢٥] المرسوم ٥٤٦٩-١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المواد ١٦ - ١٩

[١١٢٦] المرسوم ٧٥٦٣- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الدفاع المدني- المادة ١٧

[١١٢٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٩ - ١٩٦٢- قرار وزير الزراعة: تنظيم استعمال وصيانة المعدات والآلات المعدة لمكافحة الحشرات الحشرات والامراض الزراعية- المادة ١

[١١٢٨] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٧١

[١١٢٩] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٩١

[١١٣٠] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ٤

[١١٣١] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٩٩

[١١٣٢] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٠

[١١٣٣] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته - احداث وزارة البيئة – المادة ٢-الفقرة٧ (الجديدة)

[١١٣٤] المرسوم الاشتراعي ١٣٠- ١٩٥٩ - احكام خاصة تتعلق بوزارة الزراعة (وشروط التعيين الخاصة فيها)- المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الأول: التخطيط والدراسات

على مستوى التخطيط، افتقد القطاع الزراعي في لبنان لخطط واستراتيجيات واضحة في ظل غياب سياساتٍ تدعم هذا القطاع من الناحية الاقتصادية. لذلك فقد كان من الطبيعي أن تغيب الجوانب البيئية عن إطار التخطيط والسياسات العامة للزراعة، إذ لم تتم الإشارة إلى أية خطط لمعالجة تدهور وتملح التربة بفعل الإسراف في الري (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التربة)، ولم يتم وضع برامج وخطط لمكافحة الآفات الزراعية.
ويلعب التخطيط دورا أساسيا في تحقيق التوازن بين احتياجات القطاع الزراعي المتزايدة مع نمو القطاع (أنواع الزراعات، المساحات المزروعة، حجم قطعان المواشي والدواجن، وكمية الأسماك) وبين الموارد الطبيعية المتاحة (الماء والتربة) بما يضمن التنمية المستدامة.

وأسند إلى وزارة الزراعة دور في تنفيذ الدراسات ووضع الخطط الإنمائية وبرامج العمل للقطاع الزراعي[١١٣٥]، وتنفيذ الدراسات المتعددة المرتبطة بحماية الإنتاج الزراعي النباتي، وتنمية الثروة الحيوانية، وإعداد مشاريع المواصفات[١١٣٦]، وإجراء مسح المراعي الطبيعية، وإحصاء النباتات والأزهار، وإحصاء المواشي التي ترعى ضمن هذه المراعي وأنواعها، وتحديد حمولة الاستثمار بالاشتراك مع دائرة تربية الحيوان، ووضع مخطط تنسيقي لتحسين المراعي الطبيعية وزيادة الإنتاج الحيواني وإدخال نباتات جديدة وحيوانات ملائمة، والعمل على استبدال الماعز الأسود والحد من أضراره، وإقامة حدائق حيوانات، وإنشاء محميات طبيعية، وإعداد مشاريع القوانين الملائمة لهذه المهمة، وسائر شؤون المراعي والحدائق العامة[١١٣٧]، إضافة الى التخطيط لمشاريع الطرقات الزراعية والحرجية[١١٣٨].

إلى جانب دور وزارة الزراعة، أسند إلى المديرية العامة للتنظيم المدني دورٌ تخطيطيٌ، يشمل دراسة إنماء المناطق (بما فيها الزراعية) بالتنسيق مع الوزارات المعنية[١١٣٩]، وقد ترجمت هذه الصلاحية من خلال مراسيم تصديق التصاميم التوجيهية لعدة بلدات لبنانية أدرج ضمن مخططاتها تصنيف للمناطق بما يسمح أو يمنع إنشاء مؤسسات زراعية (مزارع دواجن ومواشي، صناعات زراعية)[١١٤٠].

وقد أعطى قانون حماية البيئة دورا خجولا لوزارة البيئة من خلال نص عام أتاح لوزير البيئة –والوزراء المختصين- اقتراح مراسيم حول شروط حماية التربة ومكافحة التصحر وتلوث الأرض والخسائر في الأراضي القابلة للزراعة، ووضع لائحة بالنشاطات المؤثرة على الأرض، وتدابير تشجع الاستعمال الرشيد للأرض والموارد، وأصول إخضاع النشاطات المؤذية للترخيص من وزارة البيئة، ولائحة بالأسمدة والكيماويات المسموحة، وأصول المراقبة[١١٤١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التربة). كما أولاها القانون نفسه مهمة وضع جردة بالأجناس الحيوانية والنباتية الموجودة والمعرضة للزوال، واقتراح خطط لحماية الأجناس، ووضع نظام مراقبة لولوج الموارد الحيوية الوراثية واستعمالاتها[١١٤٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي)، إلا أنه لم يوضّح الرابط مع قطاع الزراعة، كما لم يبين الجهة المسؤولة عن هذه المهمة. وقضت الفقرة ٢ من المادة ٤٨ من هذا القانون بأن تحدّد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البيئة والوزراء المختصّين دقائق تطبيق هذه المادة، إلا أن أيّاً من هذه المراسيم لم تصدر بعد.

[١١٣٥] المرسوم الاشتراعي ٩٧- ١٩٨٣ وتعديلاته-دمج مؤسسات عامة بوزارة الزراعة واعادة تنظيم الوزارة (معدل بموجب م.ا ١٩٨٥/٤٧) – المادتان ٦ و١٢

[١١٣٦] المرسوم الاشتراعي ٩٧- ١٩٨٣ وتعديلاته-دمج مؤسسات عامة بوزارة الزراعة واعادة تنظيم الوزارة (معدل بموجب م.ا ١٩٨٥/٤٧) – المادتان ١٤ و١٦

[١١٣٧] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادة ٩٩

[١١٣٨] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٣

[١١٣٩] المرسوم ١٠٤٩٠- ١٩٩٧ وتعديلاته-اعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١١

[١١٤٠] المراسيم ٤٦٣-١٩٧١؛ ٦٩٠٩-٢٠٠١؛ ١٢٨٥٩-١٩٩٨؛ ٤٩٦٨-١٩٩٤؛ ٣٣٧٤-١٩٩٣؛ ٣٤٦٧-١٩٩٢؛ ٤٥٢٨-١٩٨١ – تصديق التصاميم التوجيهية لعدة مناطق لبنانية

[١١٤١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة – المادة ٣٨

[١١٤٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة – المادة ٤٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

لم تشر النصوص التشريعية المتعلقة بالقطاع الزراعي إلى مفهوم أساسي في مجال التخطيط، ألا وهو "التقييم البيئي الاستراتيجي" الذي انطلق في العالم في أواخر الثمانينيّات، والذي تطرق إليه بصورة خجولة قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤) في بابه الرابع -وتحديداً المادتين ٢١ و٢٢ منه- مشيرا إلى ضرورة إخضاع بعض المشاريع لدراسات الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي. وقد أحدث تحديد كلمة "مشروع" (التحديد الثالث: "أي اقتراح برنامج أو دراسة أو استثمار أو تنظيم يطال منطقة لبنانية كاملة أو قطاع نشاط برمته") نوعاً من الالتباس عما إذا كان المقصود هو التقييم البيئي الاستراتيجي، وبالتالي حصل نقاش حول مدى انطباق هذا المفهوم على التخطيط والدراسات العائدة للمشاريع الزراعية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

الفصل الأول: الإنتاج النباتي

يتخذ التخطيط في قطاع الزراعة منحيين: الوطني والمحلي، فقد شددت التشريعات الدولية على أهمية اللامركزية الإدارية والإنماء المتوازن في دعم بقاء المزارع في أرضه (كما ورد في التشريع البريطاني)، وعلى ضرورة وضع خطط للتنمية المحلية تُبنى على مقومات البيئة المحلية، وإمكانيات القطاع الزراعي فيها، كما تناولت مبادئ التخطيط في تفاصيل قطاع الزراعة لجهة تصنيف الأراضي وفقاً لإمكاناتها ومقوماتها بتحديد المواقع التي يُسمح فيها بالزراعة، حتى أنها بلغت حد منع استعمال الأراضي الصالحة للزراعة لغايات أخرى. كما أشارت نصوص أخرى إلى وضع خطط عمل خاصة للمناطق الحساسة (كالمناطق التي يمكن أن تتلوث بالنيترات)، وخطط طوارئ للحوادث والتسرب (التشريعات الكندية)، وتنظيم أعمال الري والتصريف (بريطانيا).

أما على المستوى المحلي، فقد غابت الخطط والبرامج المتخصصة كخطط معالجة تدهور التربة ومكافحة الآفات الزراعية بالرغم من ورودها ضمن مهام وزارة الزراعة، واقتصر جانب التخطيط على مواد متناثرة لا تتعدّى التخطيط المحدود لاستعمال الأراضي.

وتولى مكتب المشروع الأخضر الذي أحدث في وزارة الزراعة تخطيط وتنفيذ المشروع الأخضر[١١٤٣] الذي يهدف إلى دعم التنمية الزراعية. فيما تناولت بعض النصوص تصنيف وتحديد مناطق معينة يسمح فيها بالزراعة[١١٤٤]،[١١٤٥]،[١١٤٦]،[١١٤٧] وذلك حماية لمواقع أثرية أو طبيعية.

وفي إطار الأدوار الإقليمية، نصت اتفاقية إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة القاحلة على دور المركز في القيام بدراسات بيئية متعددة في القطاع الزراعي تشمل التربة وأولوياتها بالنسبة للاستثمار الزراعي، واقتراح الطرق الملائمة لكل منطقة، ودراسة أفضل الطرق للري والصرف، وأثر الملوحة على التربة، وبحث مشكلات تدهور الزراعة والغطاء النباتي ووسائل المعالجة[١١٤٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التربة).

وفي نطاق أعمال الري، أعطي لمصلحة ري القاسمية ورأس العين -التي أدمجت لاحقا بالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني بموجب المرسوم ١٩٧٤/٧٤٢٢- صلاحية تقرير توزيع الماء وتحديد المقننات المائية التي يجب تخصيصها للهكتار حسب نوع التربة وأنواع المزروعات وفصول السنة، وتخضع القرارات لموافقة وزارة الزراعة[١١٤٩]. وبالرغم من أهمية هذا التخطيط في المحافظة على الموارد المائية، يُطرح السؤال حول ما إذا كان هذا المرسوم مطبقاً بشكلٍ وافٍ، وما إذا كانت هذه الصلاحيات قد لُحظت ضمن تنظيم مصالح المياه في المناطق الزراعية الأخرى. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الماء والمياه المبتذلة).

وانحصر التخطيط في مجال مكافحة الآفات بدور وزارة الزراعة في إعداد مشاريع وبرامج مكافحة الأوبئة الزراعية العامة والإشراف على تنفيذها ودراسة الحشرات الزراعية والطرق الفنية لمكافحتها بالتعاون مع وحدة الأبحاث العلمية

[١١٤٣] المرسوم ١٣٧٨٥-١٩٦٣ وتعديلاته-احداث مكتب المشروع الاخضر - المادة ١

[١١٤٤] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١-١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير - المادة ١

[١١٤٥] المرسوم ٣٨١٠-١٩٣٩ -ادخال بعض الابنية في بعلبك في عداد الابنية التاريخية

[١١٤٦] المرسوم ٨٣٦-١٩٥٠ وتعديلاته - تنظيم منطقة الارز - المادة ١٠

[١١٤٧] القانون ٧٠٨-١٩٩٨ –قانون يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين-منطقة صور العقارية – المادة ٣

[١١٤٨] القانون ٢٧- ١٩٧١ -ابرام اتفاقية انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة-الاتفاقية

[١١٤٩] المرسوم ٢٠٠٢٢- ١٩٥٨- إنشاء مصلحة ري القاسمية ورأس العين- المادة ٤-٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الزراعية المختصة والمرشدين الزراعيين في المراكز الزراعية[١١٥٠]، وتحديد أوقات المكافحة[١١٥١]. إلا أنه لم تسجل أية إشارة إلى وجود فعلي لخطط من هذا النوع. أما على صعيد تجارة واستعمال الكيماويات الزراعية (الأسمدة والمبيدات)، فقد أشارت اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة (التي تشمل أنواعا من المبيدات الزراعية الثابتة (كالـ "ددت" (DDT)) إلى ضرورة وضع خطة تنظيمية وتقييمية لمبيدات الآفات الجديدة لتنظيم ومنع الإنتاج والاستخدام[١١٥٢]، وضرورة وضع استراتيجيات ملائمة لتحديد المخزونات من هذه المواد الكيميائية لإدارة المخزونات، والسعي إلى وضع استراتيجيات ملائمة لتحديد المواقع الملوثة[١١٥٣]، إضافة إلى خطة عمل خلال سنتين من تاريخ نفاذ الاتفاقية[١١٥٤].

ولعل هذا الدور يندرج من ضمن مهام لجنة الأسمدة[١١٥٥]، ولجنة الأدوية[١١٥٦]. وقد أنشئت لجنة الأسمدة في وزارة الزراعة وأدرج بين مهامها تصنيف الأسمدة. أما لجنة الأدوية فقد أنشئت في وزارة الزراعة عام ١٩٩٨ وتتولى المهام التالية:

- تصنيف الأدوية الزراعية إلى فئات حسب جهة استعمالها الزراعية أو المنزلية أو المشتركة أو غيرها
- وضع جداول بالأدوية الزراعية لكل من هذه الفئات حسب نسبة خطورة تسمم الانسان بها
- وضع جداول بالأدوية الزراعية المسموح بإدخالها أو استعمالها من الناحية الصحية
- درس الأخطار على الإنسان والحيوان والنبات والطيور والحشرات النافعة الناجمة عن استعمال بعض الأدوية الزراعية المرخص بها، واقتراح مطلق التدابير الكفيلة بتفاديها ومكافحتها وذلك بقرار يصدر عن وزير الزراعة ووزير الصحة العامة عند الاقتضاء

إلا أن تنظيم وزارة البيئة أدى إلى إيجاد تضارب في الصلاحيّات بينها وبين وزارة الزراعة في ما يختص بالكيماويات الزراعية، إذ أُسندت إليها مهام تشمل تحديد أنواع المواد الكيمائية والمبيدات التي تعرض سلامة البيئة للخطر والتي يجب منع استيرادها وتصنيعها محليا، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المختصة، وتحديد المواد الكيمائية والمبيدات الواجب إخضاعها لإجازة استيراد مسبقة ومراقبة استيرادها[١١٥٧].

<u>الفصل الثاني: الإنتاج الحيواني</u>

أشارت التشريعات الكندية إلى دور الإدارات المحلية (البلديات) في اختيار مواقع الإنتاج الحيواني المكثف، وهو ما لم يتم لحظه في القانون الوضعي اللبناني (لا بالنسبة للإنتاج النباتي ولا بالنسبة للإنتاج الحيواني)، واقتصر تحديد المناطق التي يُسمح أو يُمنع فيها إنشاء مؤسسات لتربية المواشي و/أو الدواجن على مراسيم التصاميم التوجيهية للمناطق[١١٥٨]، دون الإشارة إلى المعايير التي وُضعت على أساسها المخططات، وإن كانت تلحظ عوامل بيئية.

أما على صعيد الإنتاج الحيواني، فقد أُحدث "المجلس الزراعي الأعلى" في العام ١٩٥٤، كمجلس استشاري توجيهي وبين مهامه اقتراح الطرق والوسائل التي تؤدي إلى تحسين تربية الحيوانات والطيور[١١٥٩]، لكن هذا المجلس لم يعد موجوداً الآن.

[١١٥٠] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٢

[١١٥١] المرسوم ٤٣٩٦- ١٩٣٩ – مكافحة الحشرات وامراض الثمار

[١١٥٢] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ٣- الفقرة٣ من الإتفاقية

[١١٥٣] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ٦ من الإتفاقية

[١١٥٤] القانون ٤٣٢- -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ٥ من الإتفاقية

[١١٥٥] المرسوم ١٥٦٥٩- ١٩٧٠ -تحديد النصوص التنظيمية المتعلقة بتجارة وصنع وتوضيب واستيراد وبيع الاسمدة الزراعية- المادة ٥

[١١٥٦] المرسوم ١٣٥٢٨- ١٩٩٨ -النصوص التنظيمية لتجارة الادوية الزراعية- المادة ٥

[١١٥٧] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها –المادة ١٩

[١١٥٨] المراسيم: ١٦٦١١-١٩٦٤؛ ٩٣١١-١٩٦٨، ١٥٠١٤-١٩٧٠، ٤٩٧٩-١٩٧٣؛ ٥١١٤-١٩٧٣؛ ٩٦٩٠-١٩٧٥، ١٠٨٩٢-١٩٧٦، ٤٢٨٦-١٩٩٣؛ ٤٨٣٧- ١٩٩٤ ٦٧٤٣- ١٩٩٥، ٩٧١٥-١٩٩٦؛ ١١٧٢٦- ١٩٩٨؛ ٢٦٦٦-٢٠٠٠ (مناطق ذوق مكايل-ذوق مصبح، أميون، بعقلين، مزيارة، عشقوت-ريفون-القليعات، بعلشميه، بشامون، حمانا، درعون حريصا غوسطا بزمار معراب شننعير، أميون، بربارة، القصيبة، كوسبا)

[١١٥٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٧٦ -١٩٥٤ -النظام الداخلي للمجلس الزراعي الاعلى- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي إطار تنظيم صيد الأسماك أسندت مهمة تنظيم الصيد المائي إلى وزارتي الزراعة[١١٦٠] والبيئة[١١٦١]، إلا أنه لم تصدر أية مراسيم تطبيقية ذات صلة بصلاحيات وزارة البيئة في هذا المجال، كما لم يتبين أية نصوص تتعلق بتنظيم عملية تربية الأسماك.

الباب الثاني: المعايير والشروط

الفصل الأول: الإنتاج النباتي

احتلت المعايير والشروط البيئية في قطاع الزراعة حيزاً هاما في التشريعات والمراجع الدولية التي تناولت شروط تطبيق الزراعة العضوية (التشريع الأوروبي)، وشروط الممارسات الزراعية الفُضلى في قطاع الزراعة (التشريع البريطاني)، وشروط إنشاء المزارع ومرافقها (مستودعات، الخ) بما يمنع تسرب المواد الكيميائية ويحمي الموارد المائية، ووضع شروط الابتعاد عن المناطق السكنية والطبيعية للحد من مفاعيل الضجيج والانجراف وتلويث المياه، إضافة إلى شروط بالنسبة لإنشاء السدود، واستعمال المياه المبتذلة في الري، ومعايير لحركة واستعمال الكيماويات الزراعية من أسمدة ومبيدات (التشريعات الأوروبية والبريطانية). كما وضعت هذه التشريعات شروطاً لاختيار الأنواع الزراعية بما يحافظ على التنوع البيولوجي (التشريع الأوروبي)، متطرقة إلى مشكلة عالمية مستجدة هي المواد المعدلة جينيا فنظمت زراعتها. وبالإجمال لم تغفل النصوص الدولية الإشارة إلى شروط الإدارة البيئية في قطاع الزراعة من خلال تنظيم المواد الأولية، والنفايات والتربية والإنتاج الكثيف، وإدارة السماد، واستهلاك الطاقة، إضافة إلى تنظيم الملصقات الموضوعة على الإنتاج الزراعي العضوي بما يدعم المنتجات الصديقة للبيئة (الاتحاد الأوروبي).

في مقابل تطور وتحديث القوانين الدولية، افتقرت النصوص اللبنانية إلى معايير وشروط بيئية مباشرة وصريحة في القطاع الزراعي، واقتصرت على بضعة مواد متناثرة في الأنظمة الزراعية تكاد تلامس الشأن البيئي بطريقة غير مباشرة، من باب الحرص على السلامة والصحة العامة لا أكثر. فلم تلحظ النصوص اللبنانية ذكراً للزراعة العضوية أو المستدامة، ولم تأت على ذكر الممارسات الفضلى في قطاع الزراعة. وهذا ما يستدعي عملا جادا من وزارة البيئة تطبيقا لأنظمتها التي أعطتها صلاحية وضع مواصفات ومعايير وشروط حول كيفية معالجة الأخطار البيئية الناتجة عن الزراعة[١١٦٢].

وبالرغم من أهمية تنظيم استهلاك الموارد المائية في قطاع الزراعة -نظرا لكونه المستهلك الأكبر للماء- من خلال اتخاذ تدابير وشروط حاسمة تنظم أعمال الري للتخفيف من ضغط هذا القطاع على الموارد المائية، إلا أن مراجعة للنصوص اللبنانية بيّنت أن النصوص المتعلقة بتنظيم أعمال الري واستعمال المياه في الزراعة قديمة جدا، وتتناول في غالبيتها منع استعمال المياه المبتذلة المطهرة إلا بترخيص من مديرية الصحة والزراعة[١١٦٣] وقد صدر أيضاً نص يحظر استعمال المياه المبتذلة لري المزروعات كليا (الخضار والثمار الأرضية كالفريز وأمثاله)[١١٦٤]، وبالرغم من التوجه العالمي الذي يشجع استعمال المياه المبتذلة المعالجة في ري المزروعات، لم يصدر أي نص عن الدولة اللبنانية يعالج هذا الموضوع، بالإضافة إلى أن الممارسات الفعلية الحالية تشير إلى استعمال كثير من المزارعين لمياه الصرف الصحي في ري مزروعاتهم.

وحظر نص قانوني قديم إقامة مستنقعات لحاجة المزروعات أو الري، واشترط تطهير جميع الآبار الكائنة في الحقول ضمن نطاق كيلومترين حول المساكن مرة في الأسبوع على الأقل[١١٦٥]، علما بأن قانونا سابقا -لا يعرف إن كان لا يزال نافذا- ألزم أصحاب الأراضي والبساتين التي لها حق الري من الأقنية والأنهر المختصة لسقي أراضي القرى والبساتين بتطهيرها وترميمها[١١٦٦].

[١١٦٠] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٠

[١١٦١] القانون ٢١٦-١٩٩٣ وتعديلاته - احداث وزارة البيئة – المادة ٣-الفقرة ٦ (الجديدة)

[١١٦٢] القانون ٢١٦-١٩٩٣ وتعديلاته -احداث وزارة البيئة- المادة ٢- الفقرة ٣

[١١٦٣] المرسوم ٢٧٦١-١٩٣٣- التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ١٢

[١١٦٤] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ٤

[١١٦٥] القانون ١٨٨-١٩٢٠ وتعديلاته- وقاية الصحة العمومية –المادة ٢٨

[١١٦٦] القانون الصادر في ١٩١٨/٣/١ -قانون عثماني اصلاح الاقنية المشتركة وترميمها – المادتان ١ و ٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلا أن قانونا حديثا وضع شروطا لاستثمار الموارد المائية وتصميم ودراسة منشآتها (السدود) والحد من الهدر والتلوث، دون الإشارة إلى القطاع الزراعي بوضوح، ودون تحديد الصلاحيات ولا دور وزارة البيئة في هذا الإطار[١١٦٧] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).

وتعتبر المكافحة الرشيدة والمنتظمة للآفات النباتية من أسس الممارسات الزراعية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، إذ يؤدي ضعفها إلى تفشي أمراض وبائية تهدد التنوع البيولوجي، فيما يؤدي سوء إدارة مكافحة الآفات النباتية والإسراف في استعمال المواد الكيماوية إلى انعكاسات سلبية على أنواع مفيدة من الكائنات الحية، وإلى ترسبات كيميائية تتراكم في أنسجة وخلايا الكائنات الحية (النباتية والحيوانية) ممّا يؤثر على صحتها وصحة الإنسان عندما تدخل في نظامه الغذائي. وينحصر تنظيم عملية مكافحة الآفات الزراعية ضمن مهام وزارة الزراعة التي تفرض على المزارعين والمشاتل[١١٦٨] تبنّي نظام مكافحة إجباري للحشرات والأمراض الزراعية بالإجمال، ولزراعات معينة[١١٦٩،١١٧٠،١١٧١،١١٧٢] على أن يحدد الوزير بقرار المزروعات الخاضعة للمكافحة الإجبارية وتوقيتها والمواد المستعملة فيها[١١٧٣]، إلا أنه من غير الثابت صدور قرار وزير الزراعة المذكور. وتسجل بعض الجوانب البيئية في قانون تنظيم مكافحة دودة لوزة القطن وبذرة القطن (رغم قدم النص) الذي يشير إلى أساليب مكافحة غير كيميائية[١١٧٤].

كما فرض على المزارعين والملاّك والمستأجرين (الضامنين) والشركاء في الريع، وأصحاب حق الإستغلال والإنتفاع وأصحاب حق الإستعمال والمساقين[١١٧٥]، وعلى المخاتير[١١٧٦،١١٧٧،١١٧٨] رفع إخبار إلى السلطة الإدارية التي ترسله إلى وزارة الزراعة عند وجود أي مرض أو ظهور حشرات، التي تضع أحكام مكافحة الحشرات لبعض أنواع الزراعات[١١٧٩].

وفي إطار الشروط المتعلقة بإنتاج واستعمال الكيماويات الزراعية، تبيّن من مراجعة القانون الوضعي اللبناني المتعلق بقطاع الزراعة، أنّ لبنان وقعّ على اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة التي تشير إلى أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لخفض إطلاق هذه المواد (لا سيما المبيدات الزراعية منها)[١١٨٠]، وقد ألزمت هذه الإتفاقية الدول الأعضاء بحظر و/أو اتخاذ ما يلزم من التدابير القانونية والإدارية للقضاء على إنتاج واستخدام الألدرين والكلوردين، والحد من إنتاج واستخدام الد.د.ت[١١٨١]، وضرورة وضع شروط لحركة استيراد وتصدير هذه المواد[١١٨٢]. إلا أن الواقع يبين أن هذه النصوص غير مطبّقة نظرا لعدم وضوح مستوى تطبيق حظر استعمال الددت وغيرها من المواد نتيجة لصعوبة ضبط أعمال التهريب.

وفي إطار تنظيم تجارة الكيماويات الزراعية لحظت النصوص تدابيراً وشروطاً تنظّم استيراد المبيدات الحشرية لجهة حفظ السجلات، التخزين والنقل[١١٨٣]، إضافة إلى منع استيراد بعضها (كالألدرين والديالدرين والأندرين والد.د.ت)[١١٨٤]،

[١١٦٧] القانون ٢٢١-٢٠٠٠ وتعديلاته-تنظيم قطاع المياه
[١١٦٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٥٢ - ٢٠٠٠ -قرار وزير الزراعة: تنظيم انشاء المشاتل الخاصة وانتاجها ومراقبتها – المادة ١١
[١١٦٩] المرسوم الاشتراعي ٣١- ١٩٥٥ وتعديلاته- تحديد مهام وزارة الزراعة – المادة ٣
[١١٧٠] المرسوم ٤٣٩٦- ١٩٣٩ – مكافحة الحشرات وامراض الثمار
[١١٧١] المرسوم ٤٢٢٠- ١٩٣٩ -مكافحة دودة الزياح التي تعتري اشجار الصنوبر والسنديان- المادة ٢
[١١٧٢] القانون الصادر بقرار عن حاكم لبنان الكبير ٣٦- ١٩٢٥ -وجوب اتخاذ الاحتياطات لمقاومة انتشار دودة لوزة القطن ودودة بذرة القطن
[١١٧٣] المرسوم الاشتراعي ٣١- ١٩٥٥ وتعديلاته- تحديد مهام وزارة الزراعة – المادة ٧
[١١٧٤] القانون الصادر بقرار عن حاكم لبنان الكبير ٣٦- ١٩٢٥ -وجوب اتخاذ الاحتياطات لمقاومة انتشار دودة لوزة القطن ودودة بذرة القطن
[١١٧٥] القانون صادر بقرار ٣٠٤٤- ١٩٢٥ – مقاومة الحشرات والامراض المضرة بالنبات – المادة ٢
[١١٧٦] المرسوم ٤٢٢٠- ١٩٣٩ -مكافحة دودة الزياح التي تعتري اشجار الصنوبر والسنديان- المادة ٢
[١١٧٧] القانون ١١/٢٧/ ١٩٤٧ وتعديلاته -المختارين والمجالس الاختيارية- المادة ٣٠
[١١٧٨] المرسوم ٤٢٢٠- ١٩٣٩ -مكافحة دودة الزياح التي تعتري اشجار الصنوبر والسنديان- المادة ٢
[١١٧٩] المرسوم ٨٠٤٨- ١٩٤٧ -تعيين الحشرات والامراض التي تصيب الحمضيات ومكافحتها
[١١٨٠] القانون ٤٣٢-٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ٥ من الإتفاقية
[١١٨١] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ٣ (١) من الإتفاقية
[١١٨٢] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ٣ (٢) من الإتفاقية
[١١٨٣] القانون ٧٨- ١٩٢٥ -حفظ ونقل كيانوس السوديوم المستعمل لاتلاف الحشرات في مرض البرتقال
[١١٨٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٩٤ - ١٩٩٨ -منع استيراد بعض الأدوية الزراعية – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبيع الأسمدة[١١٨٥]،[١١٨٦] والأدوية الزراعية السامة[١١٨٧]،[١١٨٨]،[١١٨٩]،[١١٩٠] (وضع ملصقات توضح بياناتها وتركيبها الكيميائي ودرجة سميتها، وطريقة استعمالها والتخلص من عبواتها الفارغة)، وحظر البيع في غير المحلات المخصصة لبيعها[١١٩١]. إلا أن غياب الرقابة والمحاسبة يقلل من جدّية تطبيق هذه النصوص الإيجابية. تجدر الإشارة إلى أن وزارة البيئة بصدد إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شروط استيراد مادة المثيل بروماید (وهي إحدى أنواع المبيدات المستعملة في لبنان والمضرة لطبقة الأوزون).

إلى جانب دور وزارة الزراعة المباشر، أسندت إلى وزراة البيئة من خلال قانون إحداثها مهام تتعلق بإبداء الرأي ودراسة طلبات استيراد المواد الكيميائية والتي تشمل الأسمدة والمبيدات الزراعية[١١٩٢].

وفيما تقوم لجنة الأسمدة في وزارة الزراعة بوضع شروط ومواصفات الأسمدة المستخدمة[١١٩٣]،[١١٩٤] تقوم لجنة الأدوية[١١٩٥] التي أنشئت في وزارة الزراعة عام ١٩٩٨ بـــ:

- وضع جداول بكمية رواسب الأدوية الزراعية المسموح بها على كل محصول زراعي معد للاستهلاك إنطلاقا مما هو مسموح به عالميا
- وضع جداول تحدد المدة الفاصلة بين تاريخ استعمال الدواء ووقت جني المحصول
- وضع شروط الوقاية من أخطار التسمم بالأدوية الزراعية
- إتخاذ الاجراءات الكفيلة بتفادي أخطار استعمال المبيدات على الصحة العامة وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة العامة

وفي مجال التخلص من الكيماويات، وحماية الموارد المائية، منعت النصوص التشريعية رمي أية مواد في مجاري المياه والغدران والبحر من شأنها الإضرار باستعمال المياه[١١٩٦] (ويمكن أن يشمل هذا النص العام المواد الكيماوية الزراعية)، وفي نص محدد حُظر إلقاء الأسمدة في منطقة حماية عين الماء التي تستعمل للحاجات العمومية[١١٩٧]، وأغفل النص المذكور الإشارة إلى حظر رميها في المسطحات المائية الأخرى (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

على الرغم من أهمية وضع شروط لإدارة ومعالجة الملوثات والنفايات الزراعية من الناحية البيئية، انحصر ذكرها في النصوص التشريعية اللبنانية ببضع مواد قديمة تتناول منع طرح النفايات الزراعية بالإجمال[١١٩٨] وفي مناطق محددة[١١٩٩]، إضافة إلى لحظ إمكانية تعيين السلطات المحلية أماكن لمعالجتها على أن يتم طمرها ورصها بكمية من الأنقاض والأتربة لا تقل عن ٣٠ سم[١٢٠٠] (وهذه طريقة غير بيئية) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

[١١٨٥] القانون الصادر بقرار ٦٩- ١٩٣٩ -تجارة السماد والمواد المحسنة للارض
[١١٨٦] القانون ٦- ١٩٦٨ -تنظيم تجارة الاسمدة والادوية الزراعية والاعلاف – المادة ٤
[١١٨٧] القانون ٦- ١٩٦٨ -تنظيم تجارة الاسمدة والادوية الزراعية والاعلاف – المادة ٤
[١١٨٨] قرار مدير عام الصحة العامة: القرار ١/١٠١٤ - ١٩٦١ - فرض شروط على مستوردي وتجار ومحضري الادوية الطبية والزراعية السامة
[١١٨٩] المرسوم ١١٧٦٦- ١٩٦٣ -منع بيع الادوية الزراعية السامة ومبيدات الحشرات في غير المحلات المخصصة لبيعها – المادة ١
[١١٩٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٩٢ - ١٩٩٨ -يتعلق بمواصفات ملصق عبوات الأدوية الزراعية والمعلومات الواجب توفرها – المادة ١
[١١٩١] المرسوم ١١٧٦٦- ١٩٦٣ -منع بيع الادوية الزراعية السامة ومبيدات الحشرات في غير المحلات المخصصة لبيعها – المادة ١
[١١٩٢] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته - احداث وزارة البيئة- المادة ٥
[١١٩٣] المرسوم ١٥٦٥٩- ١٩٧٠ - تحديد النصوص التنظيمية المتعلقة بتجارة وصنع وتوضيب واستيراد وبيع الاسمدة الزراعية – المادة ٥
[١١٩٤] المرسوم ١٥٦٥٩-١٩٧٠ -تحديد النصوص التنظيمية المتعلقة بتجارة وصنع وتوضيب واستيراد وبيع الاسمدة الزراعية- المادة ٥
[١١٩٥] المرسوم ١٣٥٢٨-١٩٩٨ -النصوص التنظيمية لتجارة الادوية الزراعية- المادتان ٤ و٥ (الفقرات ٤ و٥ و٦ و١١)
[١١٩٦] المرسوم٢٧٦١- ١٩٣٣ - التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٦
[١١٩٧] القانون ٣٢٠- ١٩٢٦ وتعديلاته-المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها – المادة ٢
[١١٩٨] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ -المحافظة على النظافة العامة – المادة ١
[١١٩٩] القانون ٦٤٩-١٩٤٢ -انشاء منطقة حرم بجوار نبع العسل في جبل فاريا- المادة ٢
[١٢٠٠] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ -المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبناء على قرار قديم صادر عن حاكم لبنان الكبير، احتفظت الدولة لنفسها بحق تعيين مناطق لحماية أنواع من الأشجار المثمرة وحماية المناطق المشجرة من خلال منع دخول الحيوانات إليها، وحتى منع صاحب الملك نفسه من إنزال ماشيته في أرض له إذا كانت داخلة في منطقة موضوعة تحت الحماية[١٢٠١]، إنما أحكام هذا القرار لم تطبق فعلياً مع تغيير المعطيات الإدارية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

إلى جانب ذلك، نظمت بعض النصوص أعمال الزراعة في نطاق المناطق المحمية عبر السماح بزراعة العنب والتين والعليق والأشجار الأخرى، والحنطة والكرسنة وذلك لتكون طعاما للطيور والحيوانات[١٢٠٢]،[١٢٠٣]،[١٢٠٤]،[١٢٠٥].

أما على صعيد التنوع البيولوجي لاسيما لجهة إنتاج الأنواع النباتية، فقد لحظ عدد كبير من النصوص عدم سماح إنتاج الأنواع من البذار إلا تحت إشراف قسم مراقبة البذار في وزارة الزراعة وضمن شروط حددت بموجب قرارات صادرة عن وزير الزراعة[١٢٠٦]، وكان قد سبق أن صدر قانون في ظل الإنتداب الفرنسي يفرض تدابير صحية متعلقة بتجارة النباتات التي يشتبه في أن إدخالها أو نقلها يشكل خطرا على الزراعة تُتّخذ بقرارات صادرة عن المفوض السامي[١٢٠٧]. إلا أن النصوص لم تلحظ أي تحديث يدخل المفاهيم المعاصرة المتعلقة بالمواد المعدلة جينيا، والتي تعد من أبرز المخاطر المستجدة في قطاع الزراعة بالنسبة للتنوع البيولوجي (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى نص لحظ أهمية زراعة الزيتون باعتبارها من الزراعات الضرورية لصيانة التربة، وأنها ترفع قيمة الأراضي التي لا تصلح لأي زراعات أخرى[١٢٠٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التربة).

الفصل الثاني: الإنتاج الحيواني

تطرقت النصوص التشريعية الأوروبية إلى شروط بيئية في مجال تنظيم مزارع المواشي (الأعلاف، الوقاية من الأمراض، إدارة النفايات الصلبة والسائلة، والمواد الكيماوية)، بالإضافة إلى شروط تنظيم تربية الأسماك والرعي (التشريع الأوروبي والبريطاني).

أما في لبنان، فقد أعطت النصوص القانونية الحق لوزير الزراعة أن يقرر أعمال حماية التربة من رعي الحيوانات وذلك في أراضي الدولة[١٢٠٩]، ومنع قرار صادر عن وزير البيئة الرعي منعاً باتاً في الأراضي المشاعية التي تعرّضت لحرائق، وذلك لمدة خمس سنوات[١٢١٠].

[١٢٠١] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير - المادة ٥

[١٢٠٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمى وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ١٦

[١٢٠٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ١٦

[١٢٠٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -قرار وزير الزراعة: انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ١٦

[١٢٠٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -قرار وزير الزراعة: انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة على عقارات ملك الدولة- المادة ١٦

[١٢٠٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٤٦ - ١٩٧٤ -تنظيم انتاج بذار البطاطا وتحديد الشروط الفنية لهذا الانتاج- المادة ٢

[١٢٠٧] القانون الصادر بقرار ٢٤٨- ١٩٢٦ -وضع تدابير صحية متعلقة بتجارة النباتات أحكام عمومية – المادة ٢

[١٢٠٨] القانون ٣٩٢- ١٩٩٥ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية زيت الزيتون الدواية الموضوعة في جنيف بتاريخ ١٩٨٦/٧/١- ديباجة الإتفاقية

[١٢٠٩] القانون الصادر في ١٩٥١/١١/٩ -حفظ التربة وتحريجها وحمايتها من المرعى –المادة ١

[١٢١٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨١ - ١٩٩٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ونصت عدة قوانين على منع رعي الحيوانات (المواشي أو الدواجن) في الغابات والأحراج والأراضي الخاضعة لأملاك الدولة[١٢١١]. كما منعت نصوص أخرى دخول المواشي والدواجن إلى المحميات الطبيعية[١٢١٢،١٢١٣،١٢١٤،١٢١٥،١٢١٦،،١٢١٧،١٢١٨،١٢١٩]. إلا أن بعض النصوص القديمة لحظت شروطا للاستفادة من حق الرعي في أراضي الرعاية الحرة[١٢٢٠] والغابات المحتمية (من خلال المزاد العلني أو التلزيم بالتراضي)[١٢٢١]، وذلك وفقا لعدد رؤوس الماشية[١٢٢٢]، كما سمحت بعض النصوص بإنشاء حظائر لتربية الطيور والحيوانات بطريقة اصطناعية، وإيوائها عند الحاجة دون توضيح شروط ومعايير لذلك[١٢٢٣،١٢٢٤،١٢٢٥،١٢٢٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، والتربة).

أما في إطار تنظيم مؤسسات الإنتاج الحيواني (المزارع)، وبالرغم من قِدم النص، وضع قانون تنظيم زرائب الحيوانات شروطا عامة بيئية تتناول المحافظة على النظافة العامة داخل الموقع[١٢٢٧]، وأصول تخزين وتصريف النفايات الصلبة[١٢٢٨]، وتحديد كميات المياه الضرورية[١٢٢٩]، وبعد ذلك التاريخ لم تَلحظ أية نصوص شروطا بيئية لإدارة المؤسسات الزراعية المعنية بالإنتاج الحيواني باستثناء قرارات لوزير البيئة (محدودة التطبيق نظرا لإشكالية حول إطارها التشريعي) متعلقة برخص إنشاء و/أو استثمار مزارع الأبقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة[١٢٣٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة) وقرار عن وزير الزراعة حول السماح باستعمال وتصدير مسحوق مخلّفات الدواجن المصنّعة والمعالجة حرارياً[١٢٣١].

تجدر الإشارة إلى أن مرسوم الحجر الصحي البيطري حدد تدابير لعملية تلف الحيوانات التي تصاب بأمراض أثناء الحجر عليها[١٢٣٢]. إلا أن هذا المرسوم لا يتناول الشروط البيئية الضرورية في عملية التلف (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

[١٢١١] القانون ٢٧٥- ١٩٢٦ - ادارة وبيع املاك الدولة الخصوصية- المادة ٤٧
[١٢١٢] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين في بعض الجزر أمام شاطىء طرابلس – المادة ٢
[١٢١٣] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ - انشاء محمية طبيعية ارز الشوف – المادة ٣
[١٢١٤] القانون ١٠- ١٩٩٩ -انشاء محمية طبيعية في اليمونة –المادة ٣
[١٢١٥] القانون ١١- ١٩٩٩ -انشاء محمية طبيعية في بنتاعل – المادة ٣
[١٢١٦] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية – المادة ٤
[١٢١٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ - انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة – المادة ١٥
[١٢١٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -قرار وزير الزراعة: انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة – ١٥
[١٢١٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -قرار وزير الزراعة: انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة على عقارات ملك الدولة - المادة ١٥
[١٢٢٠] القانون ٢٧٥- ١٩٢٦ -ادارة وبيع املاك الدولة الخصوصية –المادة ٤٨
[١٢٢١] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته-قانون الغابات- المادة ٢٢
[١٢٢٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته- قانون الغابات- المواد ٢٣، ٤٣، ٤٤
[١٢٢٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمى وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره- المادة ١٢
[١٢٢٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ - قرار وزير الزراعة: انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة –المادة ١٢
[١٢٢٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -قرار وزير الزراعة: انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة – المادة ١٢
[١٢٢٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -قرار وزير الزراعة: انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة على عقارات ملك الدولة – المادة ١٢
[١٢٢٧] القانون ٢٣٩-١٩٤٠ -تنظيم زرائب الحيوانات- المادة ١
[١٢٢٨] القانون ٢٣٩-١٩٤٠ -تنظيم زرائب الحيوانات- المادتان ٨ و ١٠
[١٢٢٩] القانون ٢٣٩-١٩٤٠ -تنظيم زرائب الحيوانات- المادة ٩
[١٢٣٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١ -قرار وزارة البيئة: الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الاليفة – المادة ٥
[١٢٣١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٦٦ – ٢٠٠١ – قرار وزير الزراعة: السماح باستعمال وتصدير مسحوق مخلفات الدواجن المصنعة والمعالجة حرارياً
[١٢٣٢] المرسوم ١٢٣٠١-١٩٦٣ – الحجر الصحي البيطري – المادتان ٣١ و ٣٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما على صعيد الصيد البري فقد أعطى القانون وزارة الزراعة صلاحية تنظيم هذا النشاط في ما مضى بموجب نظام الصيد البري وتعديلاته الذي أعطى وزير الزراعة صلاحية منع صيد كل طير أو حيوان مفيد للزراعة[١٢٣٣]، وقد أصدر وزير الزراعة قراراً وبلاغاً يضعان شروطا لتنظيم عملية الصيد ويحدّدان أنواع الطيور والحيوانات بالنسبة لإمكانية صيدها[١٢٣٤]، ويعرّفان الطيور المفيدة للزراعة[١٢٣٥]، ويمنعان صيدها[١٢٣٦]،[١٢٣٧].

وبعد إحداث وزارة البيئة صدر قرار مشترك عن وزارتي الزراعة والبيئة يُسلّم صلاحية تنظيم صيد الحيوانات والطيور إلى وزارتي البيئة والزراعة بالتعاون مع المجلس الوطني للصيد البري[١٢٣٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

الباب الثالث: التراخيص

أشارت القوانين الدولية إلى أنظمة للترخيص في القطاع الزراعي تغطي جوانب بيئية من خلال إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي (بريطانيا)، إضافة إلى فرض شروط للترخيص تتعلق بحماية المياه الجوفية والسطحية (كماً ونوعاً)، والتنوع البيولوجي من مؤثرات القطاع الزراعي (استهلاك المياه، رمي المخلفات، الخ).

وفي لبنان يخضع إنشاء بعض المؤسسات الزراعية لتنظيم المؤسسات المصنفة[١٢٣٩] الذي نظّم المزارع الحيوانية ومؤسسات الصناعة الزراعية دون الإشارة إلى المزارع النباتية ما يجعل هذه المؤسسات غير ملحوظة في الأنظمة اللبنانية لتسهيل ترخيصها ودراستها ومراقبتها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

وشددت وزارة البيئة في قراراتها المتعلقة بتصنيف مواقع طبيعية إلى وجوب توافر شروط بيئية عند الترخيص لمشاريع زراعية ضمن هذه المواقع[١٢٤٠]،[١٢٤١]،[١٢٤٢]،[١٢٤٣]. لكن أحكام قانون البيئة التي قضت بوجوب توافر شروط بيئية عند الترخيص لمشاريع زراعية[١٢٤٤] ضمن المواقع المصنفة طبيعية بقيت دون تطبيق لعدم صدور مرسوم يحدد دقائق تطبيق هذا القانون حتى تاريخه.

<u>الفصل الاول: الإنتاج النباتي</u>

قضت أحكام قانون إحداث وزارة البيئة بأن تتولى هذه الوزارة تحديد شروط الترخيص بإنشاء مزارع الدواجن والمزارع الحيوانية[١٢٤٥]، وقد اقتصر دورها حتى الآن على مشاركتها في لجان التراخيص للمؤسسات المصنفة. إلا أن عدم وجود تعريفات واضحة للمؤسسات الزراعية (التعريف والتصنيف)، لا سيما في الإنتاج النباتي، جعل أنظمة التراخيص قاصرة في هذا النطاق وهذا ما يترك المجال مفتوحا أمام انتهاكات للبيئة والصحة العامة من جراء غياب المفهوم الوقائي في قطاع الإنتاج الزراعي النباتي (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

لقد تميزت نظم الترخيص في القطاع الزراعي بالتفكك لجهة تناولها بعض عناصر القطاع دون معالجته بشكل شامل، لذلك لُحظت آليات للترخيص لحركة وتجارة المواد الزراعية (بذار وأسمدة وأدوية) ولأعمال الري، وغابت آلية الترخيص لمزارع المنتجات النباتية (باستثناء المشاتل الخاصة).

[١٢٣٣] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ -نظام الصيد البري وتعديلاته – المادة ٨٤
[١٢٣٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٩٧ - ١٩٦٥ - قرار وزير الزراعة: تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات – المادة ١
[١٢٣٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٩٧ - ١٩٦٥ -قرار وزير الزراعة: تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات – المادة ١
[١٢٣٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٩٧ - ١٩٦٥ -قرار وزير الزراعة: تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات – المادة ١
[١٢٣٧] البلاغ الصادر عن وزير الزراعة ٣/٣٣٥- ١٩٨٥ -عن وزير الزراعة: منع صيد الطيور المفيدة
[١٢٣٨] قرار وزيري البيئة والزراعة: القرار ١/١١٠ - ١٩٩٥ -قرار وزيري البيئة والزراعة: تنظيم الصيد البري- المادة ٧
[١٢٣٩] المرسوم ٤٩١٧- ١٩٩٤ وتعديلاته – تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة – جدول ملحق
[١٢٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣١ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الاولي من المواقع الطبيعية – المادة ٤
[١٢٤١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٢٩ - ١٩٩٨ -تصنيف الموقع المعروف بمجرى وادي الدامور من المواقع الطبيعية – المادة ٤
[١٢٤٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣٠ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت المواقع الطبيعية – المادة ٤
[١٢٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣٢ - ١٩٩٨ -تصنيف مواقع واقعة في منطقة الشوف من المواقع الطبيعية - المادة ٤
[١٢٤٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٢١
[١٢٤٥] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته -احداث وزارة البيئة – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تمارس لجنة الأسمدة لدى وزارة الزراعة مهمة وصلاحية الموافقة على طلبات الترخيص لتعاطي المهن والأعمال المرتبطة بتجارة الأسمدة الزراعية[١٢٤٦]. كما أنها تتولى الترخيص لأعمال الإنتاج والتصنيع والاستيراد والتوزيع والاستعمال المتعلقة بالأسمدة والأدوية الزراعية والأعلاف[١٢٤٧]. وتطبيقاً للقانون ٦-١٩٦٨، صدر عن وزير الزراعة قرار نظّم بموجبه عملية الترخيص لإدخال واستعمال الأدوية الزراعية إلى لبنان، وقد لحظ جوانب بيئية لاسيما ضرورة توضيح التأثير على البيئة (السُمّية للأسماك والطيور والنحل والحشرات النافعة والكائنات الحية المفيدة في التربة، تلوث المياه، مصيره في التربة من حيث التراكم والتفكك)[١٢٤٨]. كما يتولى وزير الزراعة الترخيص لحركة المواد الزراعية[١٢٤٩]، إلا أن قدم النص أدى إلى عدم لحظه أية إشارة الى المواد المعدلة جينيا.

لقد أولى المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ المتعلق بتنظيم وزارة البيئة هذه الوزارة تحديد المواد الكيمائية والمبيدات الواجب إخضاعها لإجازة استيراد مسبقة ومراقبة استيرادها[١٢٥٠]، ممّا أوجد تشابكا في الصلاحيات مع وزارة الزراعة. وقد نص قانون حماية البيئة على إخضاع أو إنتاج أو استخراج أو تحويل أو تسويق أو نقل أو حيازة أو استعمال أو إتلاف المواد الكيمائية الضارة و/أو الخطرة لتصريح مسبق يمنح ضمن شروط تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير البيئة والوزراء المختصين ولمراقبة وزارة البيئة[١٢٥١]، وذلك مع مراعاة النصوص المرعية الإجراء.

وتلعب الإدارات المحلية دوراً في الترخيص باستثمار الغابات ووضع شروطه من خلال ممارسة القائمقام لصلاحيات وزير الزراعة ضمن منطقته[١٢٥٢]، ويتوجب على طالب إجازة الإستثمار إعطاء معلومات متعلقة بالغابة[١٢٥٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

حتى أعمال الري للزراعة أخضعت للترخيص لا سيما في الأراضي المصنفة كمنظر أو كموقع طبيعي وذلك من دوائر الاقتصاد الوطني[١٢٥٤]، ويمكن أن تتضمن رخصة استخدام المياه للزراعة تحديدا لكمية المياه التي يستخدمها صاحب الرخصة[١٢٥٥]. إلا أن هذا النص لم يطبق فعلياً، خاصة لتغير المعطيات الإدارية (عدم وجود دوائر الاقتصاد الوطني)، إضافة إلى عدم التزام كافة المؤسسات الزراعية للإنتاج النباتي بطلب الترخيص.

ويخضع تأسيس المشاتل الخاصة لترخيص خاص يصدر عن وزير الزراعة؛ ويُشترط للحصول على الترخيص أن يستحصل صاحب المشتل على موافقة مسبقة من وزارة الزراعة تشمل تحديد مصدر المطاعيم والبذور والغراس، وتأمين مستلزمات الوقاية من الأمراض[١٢٥٦] (بما يؤمن الحفاظ على التنوع الطبيعي والسلامة الإحيائية بشكل غير مباشر)، إلا أن مستوى تحديد الشروط البيئية يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة بالتفاصيل التي توليها التشريعات الدولية اهتماما بالغا، لا سيما لجهة اشتراط تقديم خطط لمكافحة الآفات والحماية من تدهور وانجراف التربة.

[١٢٤٦] المرسوم ١٥٦٥٩- ١٩٧٠ -تحديد النصوص التنظيمية المتعلقة بتجارة وصنع وتوضيب واستيراد وبيع الاسمدة الزراعية – المادة ٥
[١٢٤٧] القانون ٦- ١٩٦٨ -تنظيم تجارة الاسمدة والادوية الزراعية والاعلاف- المادة ٣
[١٢٤٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٩٢ - ٢٠٠٣ –تعديل القرار رقم ١/٢٩ تنظيم إدخال وتسجيل واستعمال الأدوية الزراعية في لبنان
[١٢٤٩] القانون الصادر في ١٩٤٨/٦/١٠ -انشاء قسم للحجر الصحي الزراعي- المادة ٣
[١٢٥٠] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها –المادة ١٩
[١٢٥١] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٤٤
[١٢٥٢] المرسوم الاشتراعي ١١٦- ١٩٥٩ وتعديلاته-التنظيم الاداري- المادة ٤١
[١٢٥٣] القانون الصادر في ١٩٤٩/٧/١ وتعديلاته- قانون الغابات- المادة ٧٦
[١٢٥٤] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان – المادة ١٢
[١٢٥٥] القانون ٣٢٠- ١٩٢٦ وتعديلاته-المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها – المادة ١٠
[١٢٥٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٥٢ - ٢٠٠٠ -قرار وزير الزراعة: تنظيم انشاء المشاتل الخاصة وانتاجها ومراقبتها- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الإنتاج الحيواني

أعطت بعض تشريعات الدول الأجنبية (خاصة منها الكندية والبريطانية) أهمية للناحية البيئية للاستحصال على ترخيص لمزارع الإنتاج الحيواني، فأشارت النصوص البريطانية إلى أصول الترخيص للمزارع والتي تشمل إنشاء مؤسسة جديدة، أو تغيير الرخصة، أو نقل الملكية أو إنهاء الرخصة، وتعتمد على حجم الإنتاج (عدد الرؤوس). ونظّمت النصوص الكندية موضوع استعمال الأعلاف مع تفضيل تلك المنتجة عضويا، كما تطرقت النصوص البريطانية إلى الترخيص لمزارع الأسماك.

أما في إطار الترخيص للإنتاج الزراعي الحيواني، فقد تطرقت النصوص القانونية اللبنانية إلى تنظيم الرعي، إذ أشار نص صادر عام ١٩٢٤ إلى ضرورة الحصول على ترخيص مسبق لرعي الحيوانات في الغابات والأحراج الخاصة والبساتين من مالك الأرض (في حال الملكية الخاصة)، بالإضافة إلى موافقة نظارة الزراعة على الترخيص الذي يعطيه المالك (في الأراضي الموضوعة تحت الحماية)[١٢٥٧].

أولى قانون إحداث وزارة البيئة هذه الوزارة تحديد الشروط البيئية للترخيص لإنشاء المزارع الحيوانية[١٢٥٨]،[١٢٥٩]. كما أولى مرسوم تنظيم وزارة البيئة الدائرة الإقليمية في هذه الوزارة درس وإبداء الرأي من الناحية البيئية في طلبات الترخيص لإنشاء المزارع الحيوانية (المواشي والدواجن)[١٢٦٠]، إلا أن هذه الدائرة لم يتم إنشاؤها بعد، وقد اقتصر دور وزارة البيئة، حتى الآن، على مشاركتها في لجان التراخيص للمؤسسات المصنفة، إضافة إلى اصدار قرار متعلق بشروط الترخيص لبعض المؤسسات الزراعية (مزارع الابقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة)[١٢٦١]، إلا أن تطبيق هذا القرار يبقى محدوداً كونه لم يعرض على مجلس شورى الدولة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

كما أصدر وزير الزراعة قرارا يضع شروطا فنية لتسجيل مصانع المنتجات الغذائية من أصل حيواني[١٢٦٢]، إلا أن هذه الشروط لا تشمل شروطا بيئية.

الباب الرابع: المراقبة

تتخذ المراقبة البيئية أهمية كبرى في التأكد من تطبيق النصوص التشريعية، وذلك ما لحظته المراجع والنصوص القانونية الدولية، إذ أشارت مراجع كندية إلى أهمية وضع نظام تفتيش من قبل وزارة البيئة على المزارع للتأكد من تطبيق الأنظمة البيئية. ويشمل التفتيش فحص نوعية التربة، وتعطى صلاحيات واسعة لممثلي الجهات الرسمية لإجراء عمليات تفتيش دون إنذار مسبق. ولحظت التوجيهات الأوروبية أيضا أهمية إجراء كشوفات مفاجئة للتأكد من الالتزام بمبادئ الزراعة العضوية (لدى المزارعين الذين اختاروا الزراعة العضوية)، إلى جانب برنامج الرقابة الدوري (مرة كل عام على الأقل)، كما شددت التوجيهات الأوروبية على أهمية حفظ المستندات والوثائق لدى المؤسسات الزراعية لمتابعة إدارتها البيئية، وليس التشريع البريطاني بعيدا عن هذه الروحية، إذ وضعت وكالة البيئة في بريطانيا برنامجاً مخططاً سلفاً لزيارة ومراقبة تنفيذ الرخص، وحُدّدت وتيرة الزيارات بناء لحجم الإنتاج أو المخاطر المرتبطة بالنشاط الزراعي، كما خُصّت المناطق الحساسة لاستعمال النيترات ببرنامج مراقبة سجلات المزارع حول التزامها بمبادئ الخطة مع تطبيق الرقابة من خلال "حملات" منظمة.

[١٢٥٧] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير - المادة ٦

[١٢٥٨] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته -احداث وزارة البيئة – المادة ٢

[١٢٥٩] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١٥

[١٢٦٠] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢٤

[١٢٦١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١ -قرار وزير البيئة: الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الاليفة – المادتان ٣ و٤

[١٢٦٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٠٥ –٢٠٠٢ - قرار وزير الزراعة: تسجيل مصانع المنتجات الغذائية من اصل حيواني في لبنان

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: الإنتاج النباتي

تبدو المقارنة في غير صالح القانون الوضعي اللبناني نظرا لافتقاره لأسس المراقبة البيئية السليمة، وهذه هي النتيجة الطبيعية لإغفال فرض شروط بيئية في كثير من المواد القانونية.

ألزم نص قديم المؤسسات الزراعية بتقديم بعض المعلومات المطلوبة منها إلى دائرة الإحصاء [١٢٦٣].

وأشارت النصوص إلى دور وزارة الزراعة في مراقبة أساليب وطرق الري[١٢٦٤]،[١٢٦٥] وذلك للإفادة القصوى من موارد المياه في قطاع الزراعة، وقد ذكر المرسوم الاشتراعي ٥٥/٣١ أن تحديد شروط هذا التنظيم يتم بقرار من وزير الزراعة[١٢٦٦]، إلا أنه من مراجعة النصوص التشريعية، لم يتبين صدور أي قرار من هذا النوع يفصّل كيفية مراقبة استعمال مياه الري. وقد أسندت إلى نواطير الحقول في فترات سابقة (العشرينات) مهمة تطبيق نظام الري الذي تتبعه السلطات المحلية[١٢٦٧] إلا أن أحكام هذا القانون لم تطبّق فعلياً. (للمزيد من المعلومات يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة).

كما تتولى وزارة الزراعة مراقبة عملية استيراد وبيع وإنتاج البذار حرصا على الإنتاجية والوقاية من الأمراض الزراعية[١٢٦٨]، وفي نموذج عن تطبيق هذا النص، وضع وزير الزراعة قرارا يركز على إنتاج بذار البطاطا للبيع وضرورة إشراف وزارة الزراعة على عملية الإنتاج[١٢٦٩].

وتنفرد وزارة الزراعة بمراقبة استعمال الكيماويات الزراعية (الأسمدة والأدوية)[١٢٧٠] وتشمل هذه المراقبة التأكد من صلاحية وفعالية الأدوية في أعمال المكافحة[١٢٧١] -وهو ما يسهم بشكل غير مباشر بترشيد استعمال هذه المواد- وذلك من خلال التحاليل المخبرية على الأدوية الزراعية[١٢٧٢]، إضافة إلى مراقبة الترسبات على المزروعات المعدة للإستهلاك البشري والحيواني[١٢٧٣]،[١٢٧٤]، وذلك بالتعاون مع مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية. وتتولى دائرة الثروة الزراعية لدى المصالح الإقليمية مراقبة المشاتل الخاصة وتطبيق الأنظمة العائدة لها[١٢٧٥].

[١٢٦٣] المرسوم الاشتراعي ١٥٥-١٩٤٢ - مراقبة المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية بواسطة دائرة الاحصاء- المادة ٢

[١٢٦٤] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ -تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٣

[١٢٦٥] المرسوم الاشتراعي ٣١- ١٩٥٥ وتعديلاته-تحديد مهام وزارة الزراعة- المادة ١

[١٢٦٦] المرسوم الاشتراعي ٣١- ١٩٥٥ وتعديلاته-تحديد مهام وزارة الزراعة- المادة ١

[١٢٦٧] القانون ٢٦١٨- ١٩٢٤ -نظام نواطير الحقول- المادة ٢٠

[١٢٦٨] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٦

[١٢٦٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٤٦ - ١٩٧٤ -تنظيم انتاج بذار البطاطا وتحديد الشروط الفنية لهذا الانتاج – المادة ٢

[١٢٧٠] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديدملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٠

[١٢٧١] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٤

[١٢٧٢] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٥

[١٢٧٣] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٤

[١٢٧٤] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٥

[١٢٧٥] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١١٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتقوم وزارة الزراعة وفقا لتنظيمها بمراقبة برامج مكافحة الأوبئة والأمراض والآفات الزراعية، وتقوم بمراقبة المشاتل الخاصة[١٢٧٦]، لمراقبة انتشار الحشرات والأمراض الزراعية، كما أعطت بعض النصوص التشريعية القديمة- التي تعنى بزراعات معينة- صلاحيات لوزارة الزراعة من أجل إصدار التعليمات وفرض أعمال مكافحة الآفات والأوبئة ومراقبة إجراءاتها، وفرض مكافحة حشرات الأشجار الحمضية والإشراف على تطبيقها[١٢٧٧]، إضافة إلى آلية للتبليغ عن ظهور دودة الزياح في أشجار الصنوبر والسنديان (وذلك بواسطة السلطات المحلية)[١٢٧٨].

يعتبر هذا العمل ضمن أسس المراقبة البيئية في قطاع الزراعة لضرورة التحكم في استعمال المواد الكيماوية وانعكاسات الإسراف في استخدام المواد الكيماوية على البيئة والموارد الطبيعية وصحة الإنسان، لذلك فإن تحديث النصوص المرتبطة بالرقابة، وأخذها بعين الاعتبار المعايير البيئية، والتأكد من تطبيق أعمال الرقابة من متطلبات التشريعات البيئية الفعالة.

وفي مثال محدد، إنما قديم، تعيّن إدارة الزراعة مراقبا يتأكد من تنفيذ الشروط والتدابير لاستعمال مادة كيانوس السوديوم المستعملة لإتلاف الحشرات في مرض البرتقال[١٢٧٩]، إلا أنه ليس واضحاً ما إذا كانت هذه المادة ما تزال مستعملة.

<u>الفصل الثاني: الانتاج الحيواني</u>

أما على صعيد الإنتاج الحيواني، فقد نصت النصوص التشريعية اللبنانية على تولي وزارة الزراعة مراقبة الجمعيات والمنظمات التي لها علاقة بتربية الحيوانات وتحسين نسلها[١٢٨٠] والإشراف على أعمالها تطبيقا للأنظمة المتعلقة بحماية وتنمية الثروة الحيوانية. وتجدر الإشارة إلى أن صلاحية مراقبة المزارع الحيوانية قد أعطيت أيضا إلى وزارة البيئة بموجب مرسوم تنظيمها[١٢٨١] ممّا يشكل تضاربا في الصلاحيات. وبالرغم من إيلاء هذ الصلاحيات لوزارتين بموجب المرسومين التنظيميين العائدين لكل منهما، بقي التطبيق محدوداً بسبب حاجة وزارة البيئة إلى العناصر البشرية اللازمة لتفعيل أعمال الرقابة.

تقوم وزارة الزراعة أيضا بمراقبة ومتابعة سلامة وصحة الثروة الحيوانية للتأكد من حمايتها من الأمراض والأوبئة[١٢٨٢] مع الإشارة إلى دور المصالح الإقليمية في التطبيق في نطاق اختصاصها المكاني[١٢٨٣]، إلا أن المراسيم المعنية لم تحدّد نوع مؤسسات الإنتاج الحيواني الخاضعة لأحكام هذه المواد، ولا نوع وكيفية وهدف المراقبة. وقد أعطي أيضا لوزارة الزراعة الحقّ في مراقبة الالتزام بالشروط الفنية والصحية للمسالخ العامة والخاصة بالتعاون مع السلطات المختصة[١٢٨٤]. إلا أن هذه النصوص لا تلحظ مراقبة بيئية.

كما أعطي لنواطير الحقول دور في مجال التبليغ عن الأوبئة الحيوانية[١٢٨٥] وفي مراقبة تطبيق شروط الرعي حماية للأراضي والغابات والحقول[١٢٨٦].

[١٢٧٦] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٤٢

[١٢٧٧] المرسوم ٤٣٩٦- ١٩٣٩ -مكافحة الحشرات وامراض الثمار

[١٢٧٨] المرسوم ٤٢٢٠- ١٩٣٩ -مكافحة دودة الزياح التي تعتري اشجار الصنوبر والسنديان – المادة ١

[١٢٧٩] القانون الصادر بقرار عن حاكم لبنان الكبير ٧٨ - ١٩٢٥ -حفظ ونقل كيانوس السوديوم المستعمل لاتلاف الحشرات في مرض البرتقال – المادتان ١٠ و ١٢

[١٢٨٠] المرسوم الاشتراعي ٣١- ١٩٥٥ وتعديلاته-تحديد مهام وزارة الزراعة- المادة ١

[١٢٨١] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢١

[١٢٨٢] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٧٧

[١٢٨٣] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١١٤

[١٢٨٤] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادتين ٨٣ و ٧٧

[١٢٨٥] القانون ٢٦١٨- ١٩٢٤ -نظام نواطير الحقول- المادة ١٩

[١٢٨٦] القانون ٢٦١٨- ١٩٢٤ -نظام نواطير الحقول- المادة ١٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلى جانب وزارة الزراعة ونواطير الحقول، أعطيت وزارة الصحة العامة (طبابة القضاء) مهام رقابية على الزرائب والاسطبلات وكيفية تصريف الفضلات الحيوانية[١٢٨٧]، وقد ركزت هذه الرقابة على موضوع الصحة العامة أكثر من اهتمامها بالجانب البيئي.

الباب الخامس: الأمور المالية

أشارت التوجيهات الأوروبية إلى أهمية الحوافز المالية الداعمة للقيام بأفضل الأعمال الزراعية، إضافة إلى دعم الاستثمار في أشكال الزراعة الصديقة للبيئة (الزراعة العضوية)، كما شددت على أن تطبيق المعايير البيئية في الممارسات الزراعية العادية لا يخوّل المزارع الحصول على تعويضات، على أن تُدفع التعويضات فقط للمزارعين الذين ينتهجون الزراعة العضوية. أما في بريطانيا فقد وُضع رسم سنوي لاستهلاك المياه وهو يؤمن تغطية نفقات الرقابة والتدقيق البيئي على المؤسسات الزراعية الخاضعة للترخيص.

أما في لبنان، وفي ظل غياب للمعايير والشروط البيئية في القطاع الزراعي وما يترتب عليه من غياب أو ضعف لآليات الترخيص والرقابة البيئية، فقد اقتصرت الجوانب المالية في النصوص القانونية على ما أشار إليه قانون حماية البيئة من إعطاء حوافز مالية لكل من يستعمل تقنيات تقضي على أشكال التلوث أو تخفف منها، تُحدّد بناء لقرار من وزيري البيئة والمالية[١٢٨٨]. ويعتبر هذا النص نصا عاماً، علما أنه لم يصدر بعد أي مرسوم يحدد دقائق تطبيقه على أي من القطاعات ومنها قطاع الزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن ضعف الموارد المالية للدولة بالإجمال يحول دون إعطاء حوافز مالية من مصادر رسمية لما قد تشكله من عبء على الخزينة، وبالتالي فهو يحد من استعمال تقنيات بيئية في القطاعات الإنتاجية كقطاع الزراعة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

ولعل كون معظم النصوص المتعلقة بالجوانب المالية لقطاع الزراعة صادرة في فترات سابقة لقانون حماية البيئة يفسر غياب ارتباطها بالنواحي البيئية، فاقتصرت على إعطاء دعم لاستصلاح الأراضي لغايات زراعية (من ضمن المشروع الأخضر)[١٢٨٩]، وحوافز لتشجيع الاستثمارات في قطاع الزراعة[١٢٩٠] (دون أخذ الشروط البيئية بعين الاعتبار)، وتشجيع المزارعين على الانتقال من الزراعات غير المشروعة إلى محاصيل مفيدة عبر شراء منتجاتهم بأسعار تشجيعية[١٢٩١].

ويمكن إدخال البعد البيئي بسهولة في هذه النصوص -احتذاءً بالنظم الدولية- عبر تحفيز استعمال أساليب زراعية صديقة للبيئة -كالزراعة العضوية- بما يخفف الضغوطات على الموارد الطبيعية والبيئية (من خلال طرق الري، واستعمال الأرض، وبرامج مكافحة الآفات، وتصريف النفايات والمخلفات الزراعية، إلخ).

إضافة إلى الحوافز، أشارت النصوص إلى تعويضات تُدفع لأصحاب الأراضي المعدة للمرعى ولأصحاب الماعز الثابت حقهم بالمرعى فيها، لقاء تنازلهم نهائياً عن حقهم بالمرعى بهدف حماية التربة وتحريجها[١٢٩٢]. أما على صعيد الرسوم فقد لحظ نص قديم علاوة على رسم الكهرباء على مشاريع الري الزراعي والمزارع التي تستعمل الطاقة الكهربائية[١٢٩٣]، ويسهم هذا النص بشكل غير مباشر في التخفيف من الضغط على إنتاج الطاقة.

[١٢٨٧] المرسوم ٨٣٧٧- ١٩٦١ وتعديلاته-تنظيم وزارة الصحة العامة- المادة ٨٤
[١٢٨٨] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة – المادة ٢٠
[١٢٨٩] المرسوم ١٣٣٣٥- ١٩٦٣ -احداث مشروع استصلاح الاراضي "المشروع الأخضر" – المادة ١
[١٢٩٠] القانون ٣٦٠- ٢٠٠١ -تشجيع الاستثمارات في لبنان
[١٢٩١] المرسوم الاشتراعي ٣٧- ١٩٦٧ -تنمية الزراعات المفيدة لاحلالها مكان الزراعات غير المشروعة- المادة ١
[١٢٩٢] القانون الصادر في ١٩٥١/١١/٩ -حفظ التربة وتحريجها وحمايتها من المرعى – المادة ١
[١٢٩٣] المرسوم ١٤٤٠٤- ١٩٧٠ -كيفية تطبيق الرسم البلدي على الكهرباء- المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الباب الأول: الإجراءات الإدارية

على عكس النصوص الأجنبية (كندا وبريطانيا) التي لحظت إجراءات إدارية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالمشاكل الناتجة عن انتهاك الممارسات الزراعية للمعايير والشروط البيئية (الروائح، الضجيج، الغبار، الدخان، الخ)، لم تصدر أية نصوص قانونية لبنانية حديثة تنطبق على هذه القضية. فاقتصرت القوانين اللبنانية التي تنص أحكامها على وضع آلية إدارية تتعلق بمكافحة الأمراض والآفات الزراعية على نصوص قديمة، أعطت صلاحيات لنظارة الزراعة بهذا الشأن ولكنّها لم تعد تلب المتطلبات الحاضرة. وعلى نظارة الزراعة إجراء تحقيقات لمعرفة أسباب الأمراض وتحديد التدابير الواجبة لمقاومتها[١٢٩٤]؛ كما وضعت آلية بالتصريح لنظارة الزراعة عند رغبة مالك أرض فيها غابة أو حرج بتحويلها إلى أرض زراعية، وذلك يتيح للنظارة الاعتراض على عملية قطع الأشجار لتأثيرها على المياه أو الأرض أو المنظر، مع إمكانية استئناف الاعتراض لدى مجلس شورى الدولة[١٢٩٥]. إلا أن الواقع يؤكد على أن تطبيق هذا النص بقي محدوداً لعدم الالتزام بإخبار الجهات المعنية عن هذه النشاطات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري التنوع البيولوجي والارث الطبيعي، والتربة).

الباب الثاني: الإجراءات القضائية

الفصل الأول: ضبط المخالفات

اقتصرت آليات ضبط المخالفات في القطاع الزراعي ذات الطابع البيئي على جوانب محدودة.

لحماية الأحراج من القطع، كانت صلاحية ضبط المخالفات بيد نواطير ومأموري الغابات بمعاونة رجال الأمن[١٢٩٦،١٢٩٧]، فيما أعطى نص حديث صلاحية ضبط المخالفات في الغابات لمصلحتي حماية الغابات والأحراج والثروات الطبيعية في وزارة الزراعة[١٢٩٨]، إلا أن هاتين المصلحتين لم تنشآ فعليّا، كما أولى النص عينه القوى الأمنية الحماية الأمنية لجميع الغابات المحمية وموظفيها ومشتملاتها[١٢٩٩]. أما على صعيد مخالفات مكافحة الآفات الزراعية فقد أعطيت هذه الصلاحية لمأموري القوة العامة أو محافظي الأحراج أو نواطير القرى في ما يختص بدودة الزياح التي تعتري أشجار الصنوبر والسنديان[١٣٠٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات

أشارت التشريعات الدولية الأوروبية والكندية إلى أهمية ردع مخالفات تطبيق الشروط والمعايير البيئية في قطاع الزراعة. فأشارت التوجيهات الأوروبية، مثلاً، إلى حرمان المزارع من حق الاستفادة من الحوافز المرتبطة بالزراعة العضوية عند الإخلال بالالتزام بشروط هذا النوع من الزراعة.

[١٢٩٤] القانون الصادر بقرار ٣٠٤٤- ١٩٢٥- مقاومة الحشرات والامراض المضرة بالنبات- المادتان ٥،٤

[١٢٩٥] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١ - ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير- المادة ٤

[١٢٩٦] القانون ٢٧٥- ١٩٢٦ وتعديلاته-ادارة وبيع املاك الدولة الخصوصية- المادة ٥٥

[١٢٩٧] القانون الصادر في ١٩٤٩/٧/١ وتعديلاته-قانون الغابات- المادتان ١٢٠ و ١٢١

[١٢٩٨] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات – المادة ١٧

[١٢٩٩] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات – المادة ١٨

[١٣٠٠] المرسوم ٤٢٢٠- ١٩٣٩ -مكافحة دودة الزياح التي تعتري اشجار الصنوبر والسنديان- المادتان ٣ و ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

لافتقار النصوص للمفاهيم البيئية المتعلقة بالزراعة (التعاريف، المعايير والشروط، الترخيص، المراقبة، الخ)، اقتصر تحديد بعض المخالفات والعقوبات ذات الصلة بالبيئة في القطاع الزراعي على بضع مواد غير مباشرة يلخّصها الجدول التالي:

المخالفة	العقوبة	
	الحبس	الغرامة
الإنتاج النباتي		
مخالفة المادة ٢ أي إلقاء مواد تضر بالصحة أو بالراحة العمومية في المياه (مع التشدد عند التكرار)[١٣٠١]	يوم – ٦ أشهر	٢,٠٠٠ – ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل.
في حال تسبب المخالفة بأضرار بالأملاك العمومية[١٣٠٢]	يوم – ٦ أشهر	٢,٠٠٠ – ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل. ويضاف إلى العقوبات دفع نفقات التصليح
أعمال الري بدون ترخيص[١٣٠٣]	--	٢٥ -١,٠٠٠ ل.ل.
غرس أو زرع على ضفاف المسطحات المائية أو بين حدود اقنية الري[١٣٠٤]	حتى سنة	حتى ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل
إلقاء أسمدة وأقذار ضمن منطقة حماية نبع تنتفع منه العامة[١٣٠٥]	حتى سنتين	حتى ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل
عدم الإخبار عن ظهور حشرات وأمراض زراعية[١٣٠٦]	--	١-٥ ليرات (مع تعديل القيمة)
قطع أشجار (المادة ٤ و٥-١) [١٣٠٧] الأشجار المغروسة أو النابتة تلقائيا[١٣٠٨] قطع أشجار للغير أو في الأماكن العامة	-- شهر-سنتين --	٢ ل.س /شجرة ٥ ل.س/شجرة (أو احدى العقوبتين) ٢ ل.س /شجرة (+ إمكانية دفع ثمنها لمالكها)
الانتاج الحيواني		
الرعي بدون دفع الرسم[١٣٠٩]	--	دفع ضعفي الرسم المعين للرعي
إدخال مواشي إلى محمية[١٣١٠]	شهرين – ٦ أشهر	٢٥٠,٠٠٠ ل.ل/رأس
إدخال مواشي إلى أرض مزروعة أو غابة واقعة تحت الحماية الإجبارية بموجب قرار من وزير الزراعة[١٣١١]	شهر – ٦ أشهر	ابتداء من ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل/رأس (مع مصادرة الطروش وبيعها لمصلحة حماية الغابات) (أو إحدى العقوبتين)

[١٣٠١] القانون ٣٢٠- ١٩٢٦ وتعديلاته-المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها – المادتان ٥٨ و ٥٩
[١٣٠٢] القانون ٣٢٠- ١٩٢٦ وتعديلاته-المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها – المادة ٦٠
[١٣٠٣] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان – المادة ١٢
[١٣٠٤] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته- قانون العقوبات- المادة ٧٤٥-٤
[١٣٠٥] المرسوم اشتراعي ٣٤٠-١٩٤٣ وتعديلاته- قانون العقوبات- المادة ٧٤٨
[١٣٠٦] القانون الصادر بقرار ٣٠٤٤- ١٩٢٥ -مقاومة الحشرات والامراض المضرة بالنبات- المادة ٩
[١٣٠٧] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١ - ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير- المادة ١٠
[١٣٠٨] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١ - ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير- المادتان ١٤ و ١٥
[١٣٠٩] القانون ٢٧٥- ١٩٢٦ -ادارة وبيع املاك الدولة الخصوصية- المادة ٥٣
[١٣١٠] القانون ٩- ١٩٩٩ ؛ ١٠- ١٩٩٩ ؛ ١١- ١٩٩٩ -انشاء محميات طبيعية في غابة أرز تنورين واليمونة وبنتاعل- المواد ٩
[١٣١١] القانون الصادر في ١٩٤٩/٧/١ وتعديلاته- قانون الغابات- المادة ١٣٧ (عدلت: يعاقب بالعقوبة ذاتها المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون ١٩٩٦/٥٥٨ حماية الغابات)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة	
	الحبس	الغرامة
إدخال المواشي إلى الغابات [١٣١٢]	شهر – ٦ أشهر	ابتداء من ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل/رأس ومصادرة الطروش (أو إحدى العقوبتين)
الرعي في أرض (مغروسة أو مزروعة) ليس له عليها حق الرعي ويمكن أن تحدث ضرراً فيها [١٣١٣]	--	١-١٠ ل.ل (مع تعديل القيمة)
الرعي في ملك خاص مغروس أو معد للتشجير [١٣١٤]	--	تعويض بقيمة ضعفي نفقات غرس الاشجار في المساحة المتضررة + غرامة تساوي التعويض
الرعي في أرض محمية [١٣١٥]	--	٥ قروش ل.س /حيوان + تعويض عن الضرر
مكافحة أمراض وآفات (نباتي وحيواني)		
التسبب في انتشار مرض سواف بين الدواجن أو جرثومة خطرة على المزروعات أو الغابات [١٣١٦]	الحبس (في حال التعمد إضافة للغرامة)	٢٠,٠٠٠ – ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل
عدم مراعاة أنظمة مكافحة الأوبئة والأمراض النباتية [١٣١٧]	حتى ٦ أشهر	حتى ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل

الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

إن نجاح تطبيق الإدارة البيئية في القطاع الزراعي، خاصة في البلدان في طور النمو، والتمكن من الانتقال بالقطاع الزراعي من قطاع يضغط على الموارد الطبيعية والبيئية إلى قطاع محافظ على هذه الموارد يستلزم وسائل وأدوات تدعم هذا الانتقال وتثبته، لذلك شددت القوانين الأجنبية (البريطانية والاوروبية) على أهمية الوعي البيئي لدى المزارعين، وبالتالي ضرورة القيام ببرامج توعية وتدريب تكسب المزارع مهارات بيئية حول أساليب وتقنيات الزراعة المستدامة، إضافة إلى إشارة مرجع كندي إلى أهمية منح المزارعين شهادات للالتزام البيئي.

وقد شددت النصوص الدولية على دور الشراكة بين مختلف القطاعات المعنية بالزراعة (السلطات العامة والمنظمات الزراعية ومصانع الأسمدة والمبيدات والجمعيات البيئية)، إلى جانب دور الجامعات ومعاهد الأبحاث لتطوير تقنيات زراعية حديثة لتطبيق المعايير البيئية والصحية ومعايير الجودة.

وتطبيقاً لمبدأ الشفافية، أشارت التوجيهات الأوروبية إلى أهمية وصول المعلومات إلى المستهلك حول المنتجات الزراعية (مبدأ "من المزرعة إلى الطاولة").

وفي لبنان، لحظت النصوص طرقا متعددة لتطوير القطاع تشمل برامج ومشاريع للتنمية الزراعية، وبرامج للإرشاد والتوعية، إضافة الى برامج الأبحاث والمعلومات.

[١٣١٢] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادتان ١٦ و ٢١
[١٣١٣] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته -قانون العقوبات- المادة ٧٦٥
[١٣١٤] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير- المادة ١٣
[١٣١٥] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١ - ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير- المادة ١١
[١٣١٦] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته -قانون العقوبات- المادة ٦٠٥
[١٣١٧] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته -قانون العقوبات- المادة ٦٠٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الأول: برامج التنمية

وقع لبنان اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتشمل جوانب تتعلق بالحد من الآثار السلبية على البيئة وذلك بموجب قوانين ومراسيم، إلا أنه لم تصدر مراسيم تحدد تفاصيل تطبيق معظم هذه الاتفاقيات الدولية الأمر الذي حدّ من درجة تطبيقها في لبنان.

وقد ركزت معظم الاتفاقيات التي وقعها لبنان في مجال الزراعة على موضوع الري واستهلاك المياه. فانضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي نصت على تقديم وسائل دعم متعددة لجهة تبادل المعلومات والتقنيات والبحث والتطوير وبناء القدرات والتوعية[١٣١٨]، إضافة إلى لحظ إقامة برامج للري المستدام من أجل المحاصيل والماشية على السواء وذلك من ضمن برامج العمل الوطني[١٣١٩]. كما انضم لبنان إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في سبيل صيانة الموارد الطبيعية واتباع طرق محسنة في الإنتاج الزراعي[١٣٢٠]، إلا أن السؤال المطروح يبقى في مدى التزام لبنان بتطبيق هاتين الاتفاقيتين فعليا.

وعلى مستوى القروض، وقع لبنان اتفاقية قرض مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[١٣٢١] لتنفيذ مشروع يرمي إلى زيادة المداخيل الزراعية وإنعاش واستخدام مشاريع المزارع الصغيرة في المناطق الريفية التي يعاد تأهيل وسائل الري فيها وإنجاز إدارة مستمرة ومتقدمة لموارد المياه، إضافة إلى تعزيز الخدمات الزراعية الأساسية التي ستحقق أقصى الفوائد من الوفرة المتزايدة لمياه الري، ومساعدة عائلات المزارع المنعزلة لتحسين مداخيلها وذلك عبر تأمين موارد مستمرة للمياه كانشاء بحيرات لتجميع المياه مثلا. كذلك مراقبة نوعية المستلزمات الزراعية وفضلات المبيدات. لكن إلى جانب تأمين مياه الري، لا تشمل الوسائل الزراعية الملحوظة في الاتفاقية الممارسات البيئية لجهة أساليب مكافحة الآفات والري واستعمال الأرض.

كما وقع لبنان مشروعا آخر مع البنك الدولي يهدف إلى مراقبة البيئة في القطاع الزراعي من خلال تعزيز القدرات المؤسساتية لوزارة الموارد المائية والكهربائية (الطاقة والمياه حاليا) والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني على مراقبة نوعية خزانات المياه الجوفية وجمع البيانات الهيدرولوجية وتفسيرها، إضافة الى ضبط جودة المسلتزمات الزراعية من خلال تعزيز قدرات مصلحة الابحاث العلمية الزراعية على مراقبة جودة المستلزمات الزراعية بهدف ترشيد استخدام مبيدات الآفات وتطبيق معايير الجودة على الإنتاج الزراعي[١٣٢٢]، كما أشار هذا القانون بشكل محدد إلى أساليب الري[١٣٢٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

على مستوى الاتفاقيات الثنائية، وقع لبنان اتفاقيتين مع المغرب[١٣٢٤] وسوريا[١٣٢٥] للتعاون (فنيا وعمليا) في مجالات مرتبطة بدعم قطاع الزراعة (الإدارة البيئية والمتكاملة) دون أن تشرح الاتفاقيتان المقصود أو التفاصيل المتعلقة بالإدارة البيئية والمتكاملة في قطاع الزراعة. كما أبرم لبنان اتفاقية تعاون في مجال الزراعات المحمية مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة نصت على استعمال أنظمة تشميس التربة مترافقة مع أنظمة الإدارة المتكاملة للآفات التي تتواجد في التربة للسيطرة عليها بدلا من استعمال الطريقة الشائعة القائمة على تعقيم التربة بواسطة غاز الميثيل بروميد؛ واستعمال نظام الملش غير المتوافر لدى المزارعين[١٣٢٦].

[١٣١٨] القانون ٤٦٩ - ١٩٩٥ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في١٩٩٤/١٠/١٥

[١٣١٩] القانون ٤٦٩ - ١٩٩٥ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في١٩٩٤/١٠/١٥ – المادة ١٠

[١٣٢٠] القانون ١١ - ١٩٨٣ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية- المادة ٤ من الإتفاقية

[١٣٢١] القانون ٤٤٦ - ١٩٩٥ -الاجازة للحكومة بابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - جدول١

[١٣٢٢] القانون ٤٠١ - ١٩٩٥ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقعة بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٠ لتمويل مشروع تأهيل وتحديث قطاع الري- الملحق٢ من الإتفاقية

[١٣٢٣] القانون ٤٠١ - ١٩٩٥ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقعة بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٠ لتمويل مشروع تأهيل وتحديث قطاع الري- الملحق٢ من الإتفاقية

[١٣٢٤] المرسوم ٧٢١٧- ٢٠٠٢ -ابرام بروتوكول اطاري للتعاون العلمي والفني بين وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات في المملكة المغربية ووزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية- المادة ١ من البروتوكول

[١٣٢٥] المرسوم ٦٠٧٧- ٢٠٠١ -ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية- المادة ٦ من المذكرة

[١٣٢٦] المرسوم ٦٣٤٧- ٢٠٠١ -ابرام اتفاقية تعاون فني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة -خطة العمل في الإتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما تنفذ وزارة البيئة، من خلال الهبات التي يقدمها الصندوق المتعدد الأطراف التابع لبروتوكول مونتريال المتعلق بتدهور طبقة الأوزون، مشروعين لبدائل المثيل بروماید[١٣٢٧]، وهذان المشروعان يقدمان الدعم التقني والعلمي للمزارعين في الزراعات المحمية (الخيم البلاستيكية) في سبيل القضاء على استخدام غاز المثيل بروماید (معقم التربة المستنفذ للأوزون) والتحول نحو تقنيات التعقيم الصديقة للبيئة.

وفي مبادرة رسمية لتنمية القطاع الزراعي أنشئت هيئة عامة تدعى "المؤسسة العامة للزراعات البديلة"[١٣٢٨] وضعت بين أهدافها العامة التنمية المتكاملة ودعم ومساعدة المزارعين وتحديث وتطوير البنى التحتية الزراعية ونظم وشبكات الري الزراعية بما يتلاءم وحاجات التنمية الزراعية المتكاملة. إلا أنها لم تُعرّف الزراعات البديلة، ولا مبدأ التنمية المتكاملة ممّا يبقي آلية التطبيق غامضة. كما أنشأت وزارة الزراعة مشروعا خاصا يدعى "مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في لبنان" غايته تنمية الثروة الحيوانية في لبنان وتثبيت صغار المزارعين ومربي المواشي في مناطقهم[١٣٢٩] إلا أنّ هذا المشروع لم يشر إلى النواحي البيئية.

الباب الثاني: الإرشاد والتعليم

نصت التزامات لبنان باتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة، والتي تشمل أنواعا من المبيدات الزراعية الحشرية، على أهمية نشر الوعي في صفوف واضعي السياسات وصانعي القرار لديه في ما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة، وتزويد الجمهور بجميع المعلومات المتاحة عن الملوثات العضوية الثابتة، وضع وتنفيذ برامج تثقيف وتوعية للجمهور وبخاصة للنساء والاطفال والأقل حظا من التعليم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وآثارها على الصحة والبيئة وبشأن بدائل هذه الملوثات، مشاركة الجمهور، تدريب العاملين والعلميين والمربين والموظفين التقنيين والإداريين، وضع وتبادل المواد التعليمية ومواد التوعية، ووضع وتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية[١٣٣٠].

وقد تضمنت البرامج التربوية في لبنان برنامجا جامعيا في الجامعة اللبنانية لتعليم الزراعة ودعم الأبحاث في هذا المجال[١٣٣١]،[١٣٣٢]، إضافة إلى برنامج مهني لإعداد الفنيين في الزراعة وتدريب المزارعين[١٣٣٣]، إلا أن النصوص لم توضّح مدى تضمن هذه البرامج للمفاهيم البيئية في قطاع الزراعة. وتتولى وزارة الزراعة (دائرة التعليم الزراعي) إدارة المدارس الرسمية الزراعية وتنظيم برامجها ونشر التعليم الزراعي وتتعاون مع وزارة التربية في تعميم التعليم الزراعي[١٣٣٤].

كما أنشأت وزارة الزراعة مراكز للإرشاد الزراعي تقدم المشورة للمزارعين في المناطق[١٣٣٥]، وأعطيت بعض الأقسام والدوائر لدى وزارة الزراعة دوراً إرشاديّاً:

- قسم البرامج الإرشادية في دائرة الإرشاد الزراعي والمكتبة: تنظيم أعمال الإرشاد الزراعي لتوجيه المزارعين إلى أفضل وسائل الإنتاج ولتحسين العمل الزراعي الريفي والعائلي وتطوير وتعميم وتحسين أساليب الإدارة المزرعية، وتأهيل المرشدين الزراعيين من الناحيتين الفنية والمسلكية وتجميع المعلومات من مصادرها في القطاعين العام والخاص وسائر شؤون برامج الارشاد الزراعي[١٣٣٦]

[١٣٢٧] المرسوم ٦٧٦٩- ٢٠٠١ – قبول هبة نقدية من الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال لصالح وزارة البيئة

[١٣٢٨] المرسوم ٨٦٦٦- ١٩٩٦ -انشاء مؤسسة عامة تدعى "المؤسسة العامة للزراعات البديلة"

[١٣٢٩] المرسوم ٥٤٥٠- ١٩٩٤ -انشاء مشروع خاص في وزارة الزراعة يدعى مشروع انعاش الانتاج الحيواني لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في لبنان –المادة ١ -٤

[١٣٣٠] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ١٠ من الإتفاقية

[١٣٣١] المرسوم ٩٣٠٦- ١٩٧٤ -انشاء كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية- المادة ٣

[١٣٣٢] المرسوم ٤٥٢١- ١٩٨١ وتعديلاته-تنظيم كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية

[١٣٣٣] القانون ٨- ١٩٨٧ -تنظيم التعليم الزراعي الرسمي الفني والمهني

[١٣٣٤] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادتان ٣٢ و٣٣

[١٣٣٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٩٤ - ١٩٩٧ - قرار وزير الزراعة: انشاء وتحديد مواقع مراكز الارشاد الزراعي

[١٣٣٦] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٣٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المصالح الاقليمية: من خلال المراكز الزراعية في الأقضية، تأمين المشورة الفنية والعملية للمزارعين والمربين بواسطة الارشاد وفقا" لبرنامج متكامل تضعه دائرة الارشاد الزراعي ووحدة الأبحاث العلمية الزراعية المختصة؛ توجيه المزارعين بمختلف الوسائل الى زراعة أفضل الأنواع التي تلائم مختلف المناخات والأتربة للاستهلاك أو التصنيع أو التصدير والعناية بالنباتات الطبية وسائر شؤون الارشاد والاحصاء[١٣٣٧].

إلا أن أياً من هذه النصوص لم يوضح ما إذا كان الإرشاد يشمل المبادئ البيئية والممارسات الزراعية البيئية، علما بأن تطوير النصوص التشريعية وضمان مواكبتها للحداثة وانسجامها مع تشريعات حماية البيئة تقتضي دمج المفاهيم البيئية في برامج تدريب المزارعين لتشمل أفضل الممارسات الزراعية والإدارة البيئية والزراعة العضوية.

الباب الثالث: الأبحاث والمعلومات

تلعب الأبحاث دورا هاما في تطوير التقنيات البيئية المستخدمة في قطاع الزراعة، وقد أسند إلى مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هذا الدور منذ نشأتها، إذ تتولى تنظيم جميع أعمال البحث والاختبار وتنسيقها وتنفيذها عند الاقتضاء وخاصة تلك الرامية إلى تحسين الإنتاج الزراعي وتنميته، وتنظيم استعمال الآلات الزراعية ومياه الري وشؤونه[١٣٣٨]، كما لحظ تنظيم وزارة الزراعة دورا لها لجهة الأبحاث الخاصة بالأسماك[١٣٣٩].

وورد ذكر الأبحاث في اتفاقية القرض بين لبنان والبنك الدولي من خلال تعزيز قدرات البحوث التطبيقية لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في مجالات تجارب التحقق من الأنواع والفصائل الجديدة للحبوب والبقول والخضراوات ومحاصيل الأشجار (وهو ما ينعكس على التنوع البيولوجي)، أساليب الري، مكافحة أمراض النباتات، المكافحة المتكاملة للآفات، فحص أنواع التربة وتصنيفها وإعداد خرائط لها[١٣٤٠]. وتسهم هذه المواضيع (في حال تطبيق تفاصيل الاتفاقية) في تدعيم المبادرات الرامية إلى تخضير قطاع الزراعة نحو الزراعات المستدامة والصديقة للبيئة.

الخلاصة

إن مراجعة النصوص التشريعية البيئية المتعلقة بقطاع الزراعة تشير إلى أن القاسم المشترك بين معظم النصوص كان قدمها وعدم مواكبتها للتطورات المستجدة في إطار تطبيق ممارسات زراعية بيئية. فقد لوحظ أن معظم القوانين المرعية الإجراء في هذا القطاع هي قديمة وبحاجة للتحديث نظرا لتغير المعطيات الإدارية وتغير التسميات. وقد انفردت وزارة الزراعة بمعظم الصلاحيات المتعلقة بهذا الملف، في ما بقي دور وزارة البيئة خجولا في هذا القطاع نظرا لكونها حديثة العهد بالمقارنة مع تاريخ النصوص الذي يعود الكثير منها إلى فترات ما قبل السبعينيات وإلى الإنتداب الفرنسي.

وكما عانت معظم القطاعات من غياب المفاهيم البيئية، غاب عن النصوص المتعلقة بقطاع الزراعة أية إشارة أو تعريف لمبادئ الزراعة المستدامة أو العضوية، أو لمفاهيم الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية، والممارسات الزراعية الفضلى (Best Practices)، ولوحظ أن غالبية القوانين المرعية تناولت المواضيع الزراعية (كالرعي أو تربية الحيوانات، والكيماويات الزراعية) على أساس الصحة والسلامة العامة فقط بدون التطرق إلى موضوع البيئة والحفاظ على نوعية التربة والتنوع البيولوجي والنباتي بشكل مباشر.

[١٣٣٧] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١١٦

[١٣٣٨] المرسوم ١٦٧٦٦- ١٩٥٧ وتعديلاته -انشاء مصلحة الابحاث العلمية الزراعية- المادة ٢

[١٣٣٩] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ١٠٠

[١٣٤٠] القانون ٤٠١- ١٩٩٥ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقعة بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٠ لتمويل مشروع تأهيل وتحديث قطاع الري- الملحق ٢ من الإتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وعلى مستوى المعالجة، لم تتطرق القوانين إلى موضوع تشجيع إعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتضررة أو الغابات المعرّضة للرعي العشوائي. إلا أن مراسيم التصميم التوجيهي شجعت زيادة المساحات المزروعة في غياب شروط ومعايير بيئية واضحة للترخيص والاستثمار والمراقبة.

تجدر الإشارة أيضا إلى وجود حاجة ماسة إلى إصدار مراسيم تحدد تطبيق المواد البيئية من القوانين المرعية الإجراء، فعلى سبيل المثال ذكرت القوانين وجوب تحديد شروط بيئية للمواد الكيمائية الضارة والخطرة ومنها الأدوية الزراعية. إلا أنه لم يصدر أي مرسوم يحدد دقائق تطبيق هذه القوانين؛ كما التزم لبنان باتفاقيات دولية كمونتريال بروتوكول وبروتوكول ستوكهولم وغيرها تحدد له وجوب استعمال البدائل الزراعية، إلا أن المراسيم التطبيقية اللازمة بعضها في طور الإعداد ولم تصدر بعد (كما في حال الميثيل البروميد) وبعضها الآخر لم يوضع حتى هذا التاريخ.

وإضافة إلى النقص في المراسيم التطبيقية التنظيمية، افتقدت نصوص أخرى المتممات القضائية اللازمة، ففيما منع القرار ١/٩٤ تاريخ ٩٨/٥/٢٠ استعمال العديد من الأدوية الزراعية، إلا أنه لم تحدد بعد العقوبات في حال المخالفة.

إن دراسة النصوص القانونية اللبنانية تبين حاجة ماسة للاقتداء بتطور التشريعات البيئية على الساحة الدولية، وإدماج المفاهيم البيئية في القطاع الزراعي من خلال:

- تحديد وتوضيح التعريفات المتعلقة بالقطاع الزراعي، وإضافة المفاهيم الزراعية والبيئية الاساسية (الإنتاج الزراعي، الإنتاج الحيواني، المؤسسات الزراعية، المزارع النباتية، المزارع الحيوانية، الزراعة العضوية، الإدارة المتكاملة للآفات، الزراعات البديلة، الخ)
- تحديث النصوص التي تحدد وتوضح الصلاحيات وآليات التنسيق بين الجهات المعنية (خاصة وزارات الزراعة والبيئة والصحة العامة)
- وضع نظام تصنيف للمؤسسات الزراعية كافة (النباتية والحيوانية)
- إدخال مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) في وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بقطاع الزراعة
- وضع برامج وخطط عمل لمعالجة تدهور التربة وإساءة استغلال الموارد المائية، ومكافحة الآفات الزراعية
- تعزيز حضور ونوعية المعايير والشروط البيئية التي يجب أن تحكم الممارسات الزراعية لجهة استعمال الأرض (الجلول في المناطق الجبلية)، استهلاك المياه، المبيدات والأسمدة الزراعية، ورمي المخلفات والنفايات
- وضع نظام ترخيص يشمل شروطا بيئية واضحة، ويرتكز على دراسات تقييم الأثر البيئي
- إتّباع آلية مراقبة دورية ومنتظمة تعتمد على المعايير والشروط البيئية، مع تحديد الجهة المولجة بالرقابة
- استصدار مراسيم تطبيقية للقانون ٢٠٠٢/٤٤٤ (قانون حماية البيئة) تتعلق بإعطاء حوافز مالية للاستثمار في الزراعات الصديقة للبيئة، وامتيازات لتبنّي أسس الإدارة البيئية المتكاملة في القطاع الزراعي (الشهادات والملصقات)
- تنظيم استهلاك المياه في قطاع الزراعة من خلال تحديد الكميات المسموح بها لكل مؤسسة زراعية، أو بفرض رسوم على معدل الاستهلاك
- تحديد الآليات الادارية والقضائية (إجراءات وأسس المخالفات والعقوبات) التي تشمل ردع التعدي على البيئة والموارد الطبيعية
- تشجيع المبادرات المحلية في سبيل تطوير الأبحاث والدراسات في مجال الزراعة المستدامة (تقنيات الري، اختيار الأنواع النباتية الملائمة)، وبرامج التوعية والتدريب للمزارعين التي تفعّل دور المزارع ومسؤوليته تجاه حماية البيئة ومواردها
- الحرص على تعزيز الجانب البيئي في الاتفاقيات والمشاريع الثنائية والإقليمية والدولية المطبّقة في القطاع الزراعي في لبنان.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

عرف لبنان بطبيعته الخلابة وهو قبلة للسواح الأجانب والعرب، مما جعل القطاع السياحي أساسياً في تنمية الاقتصاد الوطني.

ولعل العلاقة بين البيئة والقطاعات الاقتصادية تتجلى في العلاقة المتبادلة بين البيئة والسياحة، إذ يعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية اعتمادا على سلامة البيئة واستدامة مواردها، فيما يتسبب سوء إدارة النشاطات السياحية بشكل مباشر في تدهور البيئة والموارد الطبيعية.

وقد كان للحرب في لبنان أبلغ الأثر في نشر الفوضى على مستوى كافة القطاعات - ومن بينها قطاع السياحة- وهذا ما انعكس تعديات على الأملاك البحرية، وانتهاكات لمعايير التنظيم المدني، محصل تشويه للشاطئ ولقيمته البيئية.

وبعد سنوات الحرب حاولت الدولة اللبنانية إعادة تنمية وتطوير هذا القطاع عبر السماح ببناء الفنادق والمؤسسات السياحية الأخرى وتشجيع إعادة تأهيل المؤسسات السياحية القائمة إلا أن النمو العشوائي للقطاع السياحي أثر سلباً على البيئة، وذلك من خلال كثرة السكان وضغطهم على الموارد والخدمات (الماء، الطاقة، النقل)، مواقع المرافق السياحية والبنى التحتية، الرياضات السياحية الآلية (كمركبات الثلج، الجيت سكي، إلخ). في المقابل ظهرت مبادرات ومحاولات متزايدة باتجاه السياحة البيئية التي تستثمر الموارد الطبيعية وتحميها في نفس الوقت، وتعمل على تطوير المجتمعات المحلية؛ إلا أن إساءة إدارة نشاطات السياحة البيئية من شأنها الإضرار بالبيئة أكثر من حمايتها وتنميتها.

بين الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للقطاع السياحي، أظهرت مراجعة التجربة الدولية نقصاً في التشريعات البيئية في قطاع السياحة لا سيما في الدول النامية التي تميل للاعتماد على المبادئ العامة دون وضع تفاصيل تطبيقية. إلا أن وجود إطار تشريعي وقانوني حديث يجنب البيئة الآثار السلبية للسياحة، ويحفز على اتخاذ قرارات إيجابيّة وتطبيق سياسات تنموية نافعة. لذلك كان لا بد من دراسة وتحليل التشريعات اللبنانية المتعلقة بالسياحة، بغية تقييم جوانبها البيئية، وإظهار الثغرات الموجودة للعمل على تحديث القوانين وسن التشريعات اللازمة لقطاع سياحي مستدام وبيئي.

أبرز ما يميز التشريع اللبناني هو نظرة قطاع السياحة تجاه البيئة فهي أحادية الاتجاه إذ شددت النصوص على ضرورة صيانة البيئة بهدف دعم القطاع السياحي، فيما ندرت النصوص التي تستهدف تنظيم هذا القطاع للحد من انعكاساته على البيئة، وتركزت على المفاهيم العامة التي تناولت في غالبيتها الشروط الصحية والسلامة العامة.

الجزء الأول: التعاريف

بالرغم من بروز مفهوم "السياحة البيئية" على المستوى الدولي بمختلف عناصره ومسمياته (السياحة البرية، السياحة المغامراتية، السياحة الطبيعية، السياحة البديلة، السياحة العلمية، السياحة الثقافية، السياحة الزراعية، السياحة الريفية)، لم ترد في النصوص اللبنانية أية إشارة إلى هذا النوع من النشاطات السياحية.

وتعرّف السياحة المستدامة (وفقا للمنظمة العالمية للسياحة) على أنها "السياحة التي تلبي حاجات السواح والمناطق المضيفة، وتحمي الفرص السياحية المستقبلية وتعززها".

تمنح السياحة البيئية الدول فرصة استثمار ثرواتها الطبيعية وتحقيق الربح الاقتصادي الذي يمكن أن تقدمه السياحة دون الإضرار بالموارد التي تعتمد عليها الدولة. وتتبع هذه السياحة مبادئ الاستدامة من خلال:

- المحافظة على الطبيعة والإرث الثقافي
- إشراك المجتمعات المحلية
- شرح الثروات الطبيعية والثقافية للزوار

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما في لبنان فلم تتجاوز التعريفات في القطاع السياحي المنشآت والمرافق السياحية التي لا تنحصر بالفنادق، بل تشمل العديد من المنشآت والمؤسسات والمرافق، وقد تعددت المراسيم والقرارات التي تناولت تعريف المؤسسات السياحية والفندقية وتحديد المهن السياحية، فعرّفت النصوص المؤسسات السياحية[١٣٤١]،[١٣٤٢]،[١٣٤٣]، والمشاريع ذات المنفعة السياحية[١٣٤٤]، والمهن السياحية (الدليل السياحي)[١٣٤٥]، فيما غاب تحديد أو تعريف مهن أو مؤسسات السياحة البيئية التي تعد الأساس لتنظيم قطاع سياحي بيئي، لا سيما على صعيد وضع نظم للشهادات البيئية للمؤسسات السياحية (Accreditation) وفقا لتطبيق المنهجيات والممارسات المستدامة.

ويتولى مجلس الوزراء تحديد المشاريع التي تعتبر ذات منفعة سياحية بمرسوم بناء على اقتراح وزير السياحة[١٣٤٦]، كما يتولى مجلس الوزراء تحديد وتنظيم وتصنيف[١٣٤٧] المهن وجميع المؤسسات السياحية وفقاً لقواعد ومقاييس وشروط تحدد بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير السياحة[١٣٤٨]، إلا أن المرسوم التطبيقي لم يتناول تفسير المقاييس والشروط المطلوبة لتصنيف المؤسسات السياحية بل نص على أن تحديدها يتم بمراسيم لاحقة.

الجزء الثاني: تنظيم القطاع

تعتبر وزارة السياحة المرجع الأول لتنظيم القطاع السياحي، وإنماء السياحة بكافة عناصرها (مراقبة، تنفيذ مشاريع، تنسيق، ترخيص)[١٣٤٩]، وأدّى صدور معظم النصوص المتعلقة بوزارة السياحة قبل إحداث وزارة البيئة إلى محدودية تأثير العامل البيئي (أو غيابه)، وهذا ما يستوجب تحديث النصوص كي تتمكن من أخذ العامل البيئي بالحسبان. كما أن تنظيم وزارة البيئة لم يشر صراحة إلى صلاحيات متعلقة بالقطاع السياحي قياساً على الصلاحيات المرتبطة بالقطاعات الأخرى (الصناعة، الزراعة، إلخ).

لذلك، فإن ابتعاد النصوص القانونية المتعلقة بتنمية القطاع السياحي عن الحداثة أدى إلى محدودية الجانب البيئي فيها وحصره بالتلوث البصري للمناظر الطبيعية، فيما افتقر تنظيم قطاع السياحة إلى مفهوم الإدارة البيئية وإيجاد أفضل الممارسات على صعيد النفايات الصلبة والسائلة، واستهلاك الموارد، وهي من أبرز عناصر السياحة الصديقة للبيئة.

الباب الأول: التخطيط والدراسات

إن أسس السياحة المستدامة تحمل في طيّاتها وفي جوهرها عامل التخطيط والدراسة على المدى القصير والبعيد وذلك تلبية لحاجات السواح والمناطق المضيفة حاليا، وحماية لفرص السياحة المستقبلية وتعزيزها، إلا أن غياب هذا المفهوم عن الواقع اللبناني (من الناحية الرسمية والقانونية) انعكس على غياب وتشتت عملية التخطيط والدراسة لهذا القطاع، فغابت عن النصوص القانونية دراسة "قدرة الاحتمال السياحية" (Carrying Capacity) التي تدرس طاقة المناطق لاستقبال السواح واستيعاب نشاطاتهم والتي عادة ما تتركز في فصلين من السنة (السياحة الشتوية للتزلج، والاصطياف).

الاستراتيجية الوطنية للسياحة (التي وضعتها الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٦) والإطار الاستراتيجي للسياحة المستدامة (الذي صادقت عليه وزارتا البيئة والسياحة عام ٢٠٠٠) هما النصان الوحيدان المتوفران على صعيد التخطيط إلا أن هذين النصين هما غير ملزمين.

[١٣٤١] المرسوم ٩٤٢٧- ١٩٦٨ – تحديد المؤسسات والمهن السياحية- المادتان ١ و٢
[١٣٤٢] المرسوم ١٥٥٩٨- ١٩٧٠ وتعديلاته- تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية- الملحق ١
[١٣٤٣] قرار وزير السياحة: القرار ١٩١- ١٩٩٩ -تنظيم مراكز التزلج والقاطرات الالية الكهربائية- المادة ١
[١٣٤٤] القانون ٥٨- ١٩٦٧ - تنفيذ واستثمار المشاريع السياحية- المادة ١
[١٣٤٥] المرسوم ١١٥٧٦- ١٩٩٧ – تعديل الملحق رقم ٧ من المرسوم ١٩٧٠/١٥٥٩٨ - تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية
[١٣٤٦] القانون ٥٨- ١٩٦٧ - المتعلق بتنفيذ واستثمار المشاريع السياحية - المادة ١
[١٣٤٧] المرسوم الاشتراعي ٢٧- ١٩٦٧- الاجازة للحكومة بتحديد وتنظيم وتصنيف المهن السياحية- المادة ١
[١٣٤٨] المرسوم رقم ٩٤٢٧- ١٩٦٨ - تحديد المؤسسات والمهن السياحية- المادة ٥
[١٣٤٩] القانون ٢١- ١٩٦٦ وتعديلاته– إنشاء وزارة السياحة – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إن التخطيط على المستوى الوطني لا يكفي لتأمين استدامة القطاع السياحي، إذ تشير المراجع الدولية إلى ضرورة التخطيط على المستوى المحلي الذي يعد أساسياً في السياحة البيئية.

إضافة إلى التخطيط على المستوى المحلي، ينبغي أن تأخذ الخطط والاستراتيجات الآثار البيئية للسياحة بعين الاعتبار، وأن تؤمن بأن السياحة والمحافظة على البيئة موضوعان متكاملان، وأن ترتكز على قواعد الإنماء المتوازن.

وبالرغم من غياب النصوص في هذا الإطار، نفذت عام ٢٠٠٣ مبادرة لوضع خطط عمل لتنمية قطاع السياحة البيئية على المستوى المحلي في عدة مناطق لبنانية (بعلبك، زحلة، بشري) بتمويل ياباني وبمشاركة القطاع العام (وزارة السياحة)، وشركة استشارية في القطاع الخاص.

إضافة إلى صلاحيات ومسؤوليات وزارة السياحة على مستوى التخطيط والدراسات[١٣٥٠،١٣٥١]، تعتبر المديرية العامة للتنظيم المدني من المراجع المختصة بالتخطيط للقطاع السياحي، وذلك من خلال دائرة البرامج والتنسيق وهي تتولى دراسة طريقة الانماء للمناطق السياحية[١٣٥٢]. وتجدر الإشارة إلى أن النصوص لم تلحظ دوراً لوزارة البيئة في قطاع السياحة -بالرغم من لحظ دورها في القانون المقارن كشريك لوزارة السياحة، ولقد غاب عن النصوص القانونية المرتبطة بالسياحة مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) بالرغم من تكريسه في قانون حماية البيئة[١٣٥٣]، ومرد ذلك أن معظم النصوص الخاصة بالسياحة صدرت قبل إحداث وزارة البيئة.

لقد أدى غياب المفهوم البيئي على مستوى صناعة القرار والسياسات إلى عدم لحظ الجوانب البيئية عند وضع المخططات التوجيهية لمناطق السياحة والاصطياف لجهة دراسة قدرة مرافقها وبنيتها التحتية على استيعاب أعداد السواح وضمان تأمين حاجاتهم بموازاة حماية موارد هذه المناطق الطبيعية والبيئية والخدماتية.

الباب الثاني: المعايير والشروط

إن تأمين حماية البيئة والموارد الطبيعية يستوجب وضع شروط ومعايير للنشاطات السياحية بما يحد من الإضرار بالموارد الطبيعية، والمائية، والأرض، والآثار. إلا أن واقع التشريع اللبناني في قطاع السياحة وتطبيقاته يشير إلى تركيز النصوص على شروط الصحة والسلامة العامة، وعدم توافر شروط ومعايير بيئية من هذا النوع للمؤسسات والنشاطات السياحية -باستثناء مبادرات وزارة البيئة لوضع كتيب وإرشادات توجيهية بيئية للفنادق عام ٢٠٠١- وهي غير مطبقة فعلياً لعدم إعطائها صفة الإلزام؛ إضافة إلى عدم الاشارة إلى مفاهيم الاستثـمار البيئي (Environmental Investment) وأفضل الممارسات (Best Practices) في القطاع السياحي على الرغم من أهميتها في قطاع السياحة كأهميتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة والزراعة، إلخ).

نتيجة لغياب المعايير والشروط البيئية، وإلى جانب غياب التخطيط البيئي السليم، انتشرت الممارسات السياحية الضارة بالبيئة من خلال:

- التعديات على الأملاك العمومية البحرية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة)؛
- اتساع رقعة المرافق السياحية غير المنظمة وما يرافق ذلك من إنشاء بنى تحتية دون مراعاة الشروط والعوامل البيئية؛
- سوء الإدارة البيئية للمؤسسات السياحية وعدم مراعاة الشروط البيئية لتصريف النفايات الصلبة والسائلة، ولاستهلاك الموارد المائية والكهربائية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير الطاقة والبيئة، النفايات الصلبة، والمياه والمياه المبتذلة)؛

[١٣٥٠] المرسوم ٥٧٤٣- ١٩٦٦ وتعديلاته – تنظيم وزارة السياحة وتحديد ملاكها – المادتان ٢٨ و٣١
[١٣٥١] المرسوم ١٠٣٣٩- ١٩٧٥ – تحديد صلاحيات الوحدات التابعة للمديرية العامة للشؤون السياحية في وزارة السياحة – المادتان ٤ و٥
[١٣٥٢] المرسوم ١٠٤٩٠- ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١١
[١٣٥٣] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة - المواد ٢١ و٢٢ و٢٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

– الرياضات السياحية المؤذية للموارد الطبيعية ومنها:

- مركبات الثلج (snow mobiles) التي لا تستلزم الحصول على رخص للقيادة، والتي تسبب الضجيج وتزعج الحيوانات البرية وتلوّث الهواء؛
- مركبات التزلج البحري (Jet Skis) والتي تسبب تلوث الهواء والبحر، والضجيج، إضافة إلى الإضرار بالسلامة العامة، وهي تحتاج إلى تشريعات تنظم نقاط دخولها وخروجها من الشاطئ، والمسافة الدنيا لابتعادها عن الشاطىء؛
- الجيبات (all terrain wheel vehicles) التي تؤذي التربة والغطاء النباتي، ويمكن أن تسبب تغييرا في نظام جريان الماء، بالإضافة إلى استعمالها للقيادة على ضفاف الأنهار ممّا يؤدي إلى الإضرار بالحياة المائية (النباتية والحيوانية) في هذه النظم الايكولوجية.

على صعيد إنشاء المؤسسات السياحية، وتحديداً في نطاق السياحة الشتوية، اشترطت النصوص أن تكون الأبنية في مراكز التزلج متناسقة مع البيئة المحيطة[١٣٥٤] للمحافظة على المظهر الجمالي.

أما في نطاق السياحة الصيفية، فقد منعت النصوص النافذة إقامة إنشاءات سياحية على شاطئ البحر في بعض المناطق إلا في حال كانت مساحة العقار المتاخم للأملاك البحرية العامة تفوق ٢٠ ألف متر مربع، ويعود لأصحاب تلك الأملاك إقامة إنشاءات داخل المياه المخصصة للمشروع السياحي المرخص له حسب الأصول[١٣٥٥]، وهذا ما يشجع المشاريع السياحية الضخمة على الشاطئ وهي تعتبر من أخطر أشكال التعدي على البيئة والساحل من خلال سد الواجهة البحرية وتقييد الوصول إلى الشاطئ، إضافة إلى الآثار البيئية السلبية على التنوع الطبيعي على امتداد الساحل. إن في ذلك تناقضاً مع نصوص أخرى اشترطت أن تحافظ المنشآت السياحية على المناظر الطبيعية وطبيعة الموقع وعدم تبديل معالمه[١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨]، إلا أن دقة تطبيق هذه النصوص أمر مشكوك به بالنظر إلى واقع التعديات على الأملاك البحرية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

ويشير نص غارق في الغموض إلى واجب أصحاب الفنادق في العاصمة بإعادة تأهيلها وذلك حفاظاً على الوجه الحضاري وإزالة التشويه فيها[١٣٥٩]، إلا أن عدم تحديد وتوضيح شروط ومعايير محددة يجعل مستوى تطبيق النص أمراً مشكوكا به.

وفيما تحتاج النشاطات السياحية إلى إطار تنظيمي يحد من ضغوطها على البيئة (كالصيد والغطس)، وُضعت بعض النصوص العامة كتلك التي ترمي إلى المحافظة على المنظر الطبيعي والبيئة المحيطة، من خلال الإشارة إلى ضرورة المحافظة على الثروة الطبيعية في المواقع المصنفة كمحميات والتي تمارس فيها نشاطات سياحية - وتشمل الثروة الطبيعية، الشواطئ والتربة والنظام البيئي ومصادر المياه العذبة – وذلك من أجل الإفادة منها في السياحة البيئية[١٣٦٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير التنوع البيولوجي والارث الطبيعي، والمياه والمياه المبتذلة، والتربة)، بالإضافة إلى الامتناع عن القيام بأي عمل ضوضاء أو إزعاج في المخيمات[١٣٦١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء

[١٣٥٤] قرار وزير السياحة: القرار ١٩١- ١٩٩٩ -تنظيم مراكز التزلج والقاطرات الالية الكهربائية – المادة ١

[١٣٥٥] المرسوم ٥٦٤٥- ١٩٩٤ وتعديلاته-تعديل التصميم التوجيهي لمنطقة شاطئ جبيل الجنوبي (قضاء جبيل)- الشروط الخاصة

[١٣٥٦] المرسوم ٥٦٤٥- ١٩٩٤ وتعديلاته-تعديل التصميم التوجيهي لمنطقة شاطئ جبيل الجنوبي (قضاء جبيل)- المادة ٢

[١٣٥٧] المرسوم ٤٨٣٧- ١٩٩٤ – تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي لمنطقة درعون – حريصا – غوسطا- بزمار – معراب – بطحا – شننعير (قضاء كسروان) – الشروط الخاصة- بند ٤- أ

[١٣٥٨] المرسوم ٦٥٥٢- ١٩٩٥ وتعديلاته- تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام (تصنيف المناطق) لمنطقة صيدا (قضاء صيدا)- الشروط العامة- بند١-٣

[١٣٥٩] قرار مجلس الوزراء: القرار ٣٦- ١٩٩٥ –إعطاء أصحاب الفنادق الكائنة في بيروت والمتضررة من جراء الأحداث مهلة تنتهي في ١٩٩٦/٢/٣١ للقيام بترميمها وإعادة تأهيلها وتجهيزها – (قرار المجلس) (تاريخ الجلسة ١٩٩٥/١٠/٤)

[١٣٦٠] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ – قانون يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك راس العين منطقة صور العقارية- المادة ٢ والقانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية – المادة ٢

[١٣٦١] المرسوم ١٥٥٩٨- ١٩٧٠ وتعديلاته- تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية –الملحق ٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تقرير الضجيج). كما تضمنت المعايير والشروط المرتبطة بالقطاع السياحي شروطا وقواعد وضعتها وزارة السياحة للمهن والمؤسسات السياحية لا تتضمن شروطاً بيئية (لجهة السلوكيات والممارسات البيئية، ومستوى المعرفة)[١٣٦٢]، إضافة إلى تنظيم جمع ورمي النفايات في أماكن وأوعية مخصصة[١٣٦٣]،[١٣٦٤]،[١٣٦٥]؛ بالإضافة إلى إلزامية تأمين مرافق تصريف النفايات السائلة (دون الإشارة إلى معالجتها) وذلك لبعض المؤسسات السياحية[١٣٦٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري المياه والمياه المبتذلة، والنفايات الصلبة). وقد وضعت شروط استثمار للمؤسسات والمرافق السياحية تمنع الضوضاء والضجيج الناتج عن النشاطات السياحية (موسيقى، اجتماعات، الراديو) في أوقات محددة[١٣٦٧].

وتناولت أنظمة المحميات الوطنية المعلنة بموجب قرارات لوزير الزراعة شروطاً وأحكاماً لممارسات السواح والزائرين عبر تحديد الأماكن والطرقات التي يسمح لهم بالتجول فيها مجردين من السلاح وبرفقة الحراس[١٣٦٨]، كما وضعت شروط على ممارسة هواية الغوص تحت الماء -التي تعد من النشاطات السياحية الهامة- بما يحافظ على التنوع الطبيعي عبر منع التعدي على الكائنات الحية البحرية[١٣٦٩]،[١٣٧٠]، والحفاظ على الموارد المائية[١٣٧١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

وبالرغم من أهمية مشاركة وزارة البيئة في وضع الشروط البيئية (وفقا لما نصت عليه صلاحياتها العامة في قانون إحداثها ٢١٦-١٩٩٣ وتعديلاته)، إلا أن النص لم يحدد هذا الدور على مستوى القطاع السياحي، كما أن قدم النصوص التنظيمية لوزارة السياحة أدى إلى تغييب وزارة البيئة عن ملف السياحة وآثارها البيئية.

الباب الثالث: الاجراءات التنظيمية

تشرف وزارة السياحة على تنظيم القطاع السياحي وإنمائه وتنفيذ المشاريع السياحية[١٣٧٢]، واستثمار المرافق السياحية كمغارة جعيتا[١٣٧٣]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن "مصلحة مغارة جعيتا" المنصوص عنها في المادة ٣٢ من مرسوم تنظيم وزارة السياحة لا تستثمر حالياً مغارة جعيتا بعد أن أبرمت الدولة عقد BOT مع شركة MAPAS الخاصة[١٣٧٤] لإدارة المغارة. وتتولى وزارة السياحة أعمال الترخيص والرقابة للمؤسسات السياحية في غياب أية شروط ترخيص بيئية، أو آليات رقابة بيئية.

[١٣٦٢] المرسوم رقم ٩٤٢٧-١٩٦٨ - المتعلق بتحديد المؤسسات والمهن السياحية- المادة ٤
[١٣٦٣] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة- المادة ١٢
[١٣٦٤] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٥١١٨- ١٩٦٩ -نظام الحمامات البحرية واحواض السباحة في مدينة بيروت – المادة ٢
[١٣٦٥] قرار وزارة السياحة: القرار ١٥٦- ١٩٩٥ -تحديد الاعمال التي يمنع القيام بها في حرم مرفق جعيتا السياحي – المادة ١
[١٣٦٦] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٥١١٨- ١٩٦٩ - نظام الحمامات البحرية واحواض السباحة (في مدينة بيروت)- المادة ٢
[١٣٦٧] المرسوم ١٥٥٩٨- ١٩٧٠ وتعديلاته- تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية- الملحقين ٤ و٦
[١٣٦٨] قرارات وزير الزراعة:
القرار ١/٧١- ١٩٩٢- إنشاء حمى وطني "محمية" في قرية كفرزبد قضاء زحلة- على عقارات ملك الدولة- المادة ١٨
القرار١/١٥٢- ١٩٩٢- انشاء حمى وطني "محمية" في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة – المادة ١٨
[١٣٦٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٤- ١٩٩٥ – تنظيم رياضة الصيد غوصا تحت الماء – المادة ٢
[١٣٧٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٤- ١٩٩٥ – تنظيم رياضة الصيد غوصا تحت الماء – المادة ٦
[١٣٧١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٥- ١٩٩٥ – تنظيم معاهد رياضة الصيد غوصا تحت الماء – المادة ١
[١٣٧٢] القانون ٢١- ١٩٦٦ وتعديلاته- انشاء وزارة السياحة – المادة ١
[١٣٧٣] المرسوم ٥٧٤٣- ١٩٦٦ وتعديلاته – تنظيم وزارة السياحة وتحديد ملاكها- المادة ٣٢
[١٣٧٤] قرار وزير السياحة: القرار ١٨٦-١٩٩٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الرابع: التراخيص

فيما مضى كان على كل من يرغب في استثمار فندق، مؤسسة، مقهى، مطعم أو حانة من أي نوع كان في أراضي الجمهورية اللبنانية أن يستحصل على إجازة من وزارة الاقتصاد الوطني[١٣٧٥]. وقد أعطيت هذه الصلاحية لوزارة السياحة التي تقوم بدراسة الطلب المقدم بموجب المرسوم ٩٤٢٧-١٩٦٨ [١٣٧٦]، ويجب على الطلب أن:

١) يراعي الشروط الصحية والأنظمة المتعلقة بمنح رخص البناء في الدوائر ذات الصلاحية؛
٢) يتضمن تصميم التجهيزات الصحية لتصريف المياه المبتذلة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة)؛
٣) يحتوي معلومات دقيقة عن جر المياه الصالحة للشرب والمياه غير المخصصة للشرب[١٣٧٧] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة)؛
٤) يجب قبل المباشرة بالبناء والإستثمار أن تعرض فكرة المشروع على وزارة السياحة مع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يجب أن يتقيد، عند إنشائه، بالمخططات التوجيهية العائدة للمنطقة مع مراعاة النواحي البيئية[١٣٧٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري البناء والبيئة، واستعمال الأراضي والبيئة)؛
٥) بالنسبة إلى إنشاء واستثمار المخيمات المجهزة يتوجب على صاحب المشروع أن يقدم معلومات دقيقة عن[١٣٧٩]:

- طريقة الإنارة
- جر المياه الصالحة للشرب (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة)
- تصميم التجهيزات الصحية لتصريف المياه المبتذلة من مجارير (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة)
- المعلومات عن كيفية انتشال الاقذار والنفايات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة)
- الاستعداد للتحريج (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري التنوع البيولوجي والارث الطبيعي، والتربة).

كما يعتبر تأمين التهوئة الكافية للزبائن من شروط الحصول على الترخيص لبعض المؤسسات السياحية.[١٣٨٠]

وتخضع جميع المهن والمؤسسات السياحية لترخيص تعطيه وزارة السياحة بقرار من الوزير وفقاً لشروط وقواعد تضعها هذه الوزارة بعد استطلاع رأي اللجنة السياحية الاستشارية[١٣٨١]، التي أوكل إليها درس وإعطاء الرأي بكل ما يتعلق بتلك المؤسسات والمهن[١٣٨٢]، فيما أشار نص حديث إلى أن وزارة السياحة هي الجهة المخولة منح الترخيص للمؤسسات السياحية استنادا إلى معايير عديدة تحترم السلامة العامة ولا تشمل معايير بيئية[١٣٨٣]. فعلى سبيل المثال – وبالرغم من انعكاساتها السلبية على البيئة- لم توضع شروط ترخيص بيئية لإنشاء المرافئ السياحية ومرافق التزلج.

[١٣٧٥] القانون تاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤ وتعديلاته – استثمار الفنادق والملاهي والمطاعم والمقاهي والحانات – المادة ١
[١٣٧٦] المرسوم ٩٤٢٧-١٩٦٨ – تحديد المؤسسات والمهن السياحية – المادة ٤
[١٣٧٧] القانون الصادر في ١٩٥٠/١٢/١٤ وتعديلاته-استثمار الفنادق والملاهي والمطاعم والمقاهي والحانات
[١٣٧٨] المرسوم ١٥٥٩٨- ١٩٧٠ وتعديلاته - تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية – المادة ٢
[١٣٧٩] المرسوم ١٥٥٩٨- ١٩٧٠ وتعديلاته- تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية –الملحق ٦
[١٣٨٠] قرار وزير السياحة: القرار ٣٢١٠- ١٩٧٤ - تحديد دقائق الترخيص لبعض المؤسسات السياحية وتوضيح الشروط اللازمة لها- المادة ٦
[١٣٨١] المرسوم ٩٤٢٧ - ١٩٦٨ - المتعلق بتحديد المؤسسات والمهن السياحية- المادة ٤
[١٣٨٢] المرسوم ٩٤٢٨- ١٩٦٨ - المتعلق بتأليف اللجنة السياحية الاستشارية وتحديد صلاحياتها- المادة ٥
[١٣٨٣] القانون ٥٢٧-٢٠٠٣- استثمار المؤسسات السياحية – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد اقتصرت العوامل البيئية الملحوظة في طلبات الترخيص بالإجمال على ضرورة تصريف المياه المبتذلة وجمع النفايات الصلبة - لدواعي الصحة العامة- دون التطرق إلى سواها من أمور بيئية، فلم تلحظ التشريعات السياحية تحضير دراسة الأثر البيئي للمشاريع السياحية -التي تفترض إعداد دراسة تقييم للأثر البيئي لها قبل الترخيص أو عند البدء بالتنفيذ[١٣٨٤]، ويمكن تفسير ذلك بعدم صدور المرسوم التطبيقي الخاص بتقييم الأثر البيئي حتى تاريخه (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير المياه والمياه المبتذلة، النفايات الصلبة، والتشريعات الأفقية).

وفيما يعتبر تقديم خطط إدارة بيئية من شروط الترخيص لاستثمار المؤسسات السياحية في مختلف البلدان يغيب هذا الشرط عن النصوص اللبنانية.

تقوم الوحدات التابعة للمديرية العامة لوزارة السياحة بمتابعة الطلبات المقدمة إلى الوزارة والمتعلقة ببناء أو باستثمار المؤسسات السياحية على أن يتضمن الطلب وصفاً كاملاً للمشروع[١٣٨٥].

أما مراسيم الترخيص بإشغال أملاك الدولة لغايات سياحية فتصدر بناء على اقتراح وزيري السياحة والاشغال العامة والنقل دون إلزامية الأخذ برأي وزارة البيئة، خصوصاً إذا كان الترخيص لغايات سياحية ويقضي بإشغال الأملاك العمومية البحرية، إذ يؤثر هذا الأمر على الثروة البحرية. وقد صدر مرسوم يسمح بإشغال أملاك الدولة العمومية في منطقة البترون من أجل إقامة تجهيزات رياضية وسياحية مع حوض للسباحة وحدائق ومرفأ خاص للمراكب السياحية[١٣٨٦]، وقد أخذ برأي وزارة الاشغال العامة والنقل -المديرية العامة للتنظيم المدني- دون مراجعة وزارة البيئة، إذ لا توجد آلية ترخيص تلحظ إبداء رأي وزارة البيئة وإلزاميته، حتى في حال إنشاء مؤسسات سياحية في المناطق الحساسة بيئياً. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه لدى مراجعة بعض المراسيم الجديدة حول إشغال أملاك عمومية بحرية تبين أنها تشير إلى ضرورة إجراء دراسة تقييم أثر بيئي ويذكر على سبيل المثال مرسوم الترخيص بإشغال أملاك عمومية بحرية لإقامة مشروع جزيرة نوح في منطقة طرابلس الذي فرض على الشركة المرخص لها تقديم دراسة تقييم أثر بيئي[١٣٨٧]، وتبعا لعدم موافقة وزارة البيئة على دراسة تقييم الأثر البيئي ألغي المرسوم المذكور[١٣٨٨].

إلا أن وزارة البيئة تقوم بالتنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني بتحديد شروط الترخيص لبعض المشاريع والانشاءات (التي يمكن أن تشمل مشاريع سياحية) في المواقع المصنفة كمواقع طبيعية مثل مجاري نهر الكلب[١٣٨٩]، وادي الدامور[١٣٩٠]، نهر بيروت[١٣٩١]، نهر الاولي[١٣٩٢]، ومنطقة الشوف[١٣٩٣].

إضافة إلى وزارة السياحة والتنظيم المدني، أسند إلى طبابة القضاء (وزارة الصحة العامة) دور في الترخيص لمؤسسات ذات منفعة سياحية إذ تتولى الكشف وإبداء الرأي لمصلحة السياحة والاصطياف في طلبات الترخيص بفتح المقاهي والملاهي الخ[١٣٩٤].

من جهة أخرى، تحل المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان استناداً الى القانون رقم ٣٦٠-٢٠٠١ محل جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات في منح التراخيص الإدارية والإجازات الواجبة مع مراعاة القوانين

[١٣٨٤] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المواد ٢١ و٢٢ و٢٣
[١٣٨٥] المرسوم ١٠٣٣٩- ١٩٧٥ - تحديد صلاحيات الوحدات التابعة للمديرية العامة للشؤون السياحية في وزارة السياحة – المادة ٩
[١٣٨٦] المرسوم ١٩٣٠- ١٩٩٩ - السماح باشغال املاك الدولة العمومية في منطقة البترون
[١٣٨٧] لمرسوم ٧٤٠١-٢٠٠٢ – الترخيص بإشغال أملاك عمومية بحرية لإقامة مشروع "جزيرة نوح" في منطقة الميناء-قضاء طرابلس
[١٣٨٨] المرسوم ٩٢٥٤-٢٠٠٢ - إلغاء الترخيص بإشغال أملاك عمومية بحرية في منطقة الميناء (قضاء طرابلس- محافظة الشمال)
[١٣٨٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٧-١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الكلب من المواقع الطبيعية – المادتين ٣ و ٤
[١٣٩٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٢٩- ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى وادي الدامور من المواقع الطبيعية– المادتان ٣ و٤
[١٣٩١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣٠- ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت من المواقع الطبيعية– المادتان ٣ و٤
[١٣٩٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣١- ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الأولي من المواقع الطبيعية – المادتان ٣ و٤
[١٣٩٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣٢- ١٩٩٨ - تصنيف مواقع واقعة في منطقة الشوف من المواقع الطبيعية– المادتان ٣ و٤
[١٣٩٤] المرسوم ٨٣٧٧- ١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٨٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المتعلقــة بتنظيــم المناطــق (zoning) وحماية البيئة، وذلك في ما يتعلق بالاستثمارات العائدة للمستثمرين الراغبين من الاستفادة بأحكام القانون المذكور والتي تتناول قطاعات متعددة[١٣٩٥]. إلا أن هذا القانون استثنى المشاريع التي يكون الترخيص بها منوطاً بمجلس الوزراء، بما فيها تحديداً المشاريع ذات المنفعة السياحية[١٣٩٦] التي يجب إرفاق مراسيمها بدراسات كاملة عن مميزات وأوصاف المشروع تحدد عند الاقتضاء العقارات اللازمة لتنفيذه بموجب خريطة مرفقة. إلا أن السماح بالاستثناءات المبينة أعلاه يفتح الباب على مصراعيه للاستنساب في إنشاء مؤسسات سياحية لا تراعي الشروط البيئية والآليات النظامية بذريعة دعم الاقتصاد والقطاع السياحي.

الباب الخامس: المراقبة

تتولى وزارة السياحة مهام الرقابة على القطاع السياحي[١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠]، ويساعد الأدلاء السياحيون وزارة السياحة في مراقبة الآثار وحفظ البيئة الطبيعية المحيطة بها[١٤٠١]، كما تتولى دائرتا الفنادق والمطاعم بمعاونة الشرطة السياحية بمراقبة المؤسسات السياحية[١٤٠٢].

إلا أن عدم وجود شروط ومعايير للإدارة البيئية في القطاع السياحي أدى إلى غياب الرقابة البيئية الداخلية والخارجية، وهي من العوامل الهامة في تعزيز السياحة المستدامة والبيئية.

إلى جانب وزارة السياحة، تتولى وزارة الصحة، من خلال طبابة القضاء، مراقبة المطاعم والمقاهي وجميع المتاجر والمستودعات التي تحضر وتبيع الاغذية على اختلاف أنواعها ومراقبة متعاطي الأغذية وملامسيها[١٤٠٣]، كما تتولى وزارة البيئة مهام رقابية في القطاع السياحي لجهة التأكد من توفر الشروط البيئية المحددة للمنشآت والمشاريع السياحية القائمة أو قيد الدراسة في المواقع المصنفة كمواقع طبيعية وهي مجرى نهر الكلب[١٤٠٤]، وادي الدامور[١٤٠٥]، نهر بيروت[١٤٠٦]، نهر الأولي[١٤٠٧]، ومنطقة الشوف[١٤٠٨]. إلا أن ضعف الامكانيات البشرية والتقنية لوزارة البيئة يحد من قدرتها على تطبيق هذه النصوص ويحد من صلاحياتها الرقابية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

وتعتبر صلاحيات المحافظين والبلديات في مراقبة تأثير المشاريع والمهن السياحية على البيئة محدودة. لذلك فمن الضروري إعطاء دور أكبر للبلديات في مراقبة الاستثمارات السياحية في مناطقها وذلك بعد تحديد خطة مراقبة تلك المشاريع من قبل وزارة البيئة ويجب ألاّ يوافق عليها إلاّ بعد مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي التابعة لها.

[١٣٩٥] القانون ٣٦٠- ٢٠٠١ - تشجيع الاستثمارات في لبنان- المادتان ٢ و٦
[١٣٩٦] القانون ٥٨- ١٩٦٧ - تنفيذ واستثمار المشاريع السياحية- المادة ١
[١٣٩٧] القانون ٢١- ١٩٦٦ وتعديلاته - إنشاء وزارة السياحة- المادة ١
[١٣٩٨] المرسوم ٥٧٤٣- ١٩٦٦ وتعديلاته – تنظيم وزارة السياحة وتحديد ملاكها – المواد ٢٧ و٢٩
[١٣٩٩] المرسوم ١٠٣٣٩- ١٩٧٥ – تحديد صلاحيات الوحدات التابعة للمديرية العامة للشؤون السياحية في وزاة السياحة– المواد ١٠ و١١ و١٢ و١٣
[١٤٠٠] المرسوم ٤٢٢١- ٢٠٠٠ - تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية
[١٤٠١] المرسوم ١١٥٧٦- ١٩٩٧ - تعديل الملحق رقم ٧ من المرسوم رقم ١٥٥٩٨ تاريخ ١٩٧٠/٩/٢١ تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية
[١٤٠٢] المرسوم ٥٧٤٣- ١٩٦٦ وتعديلاته – تنظيم وزارة السياحة وتحديد ملاكها – المادة ٢٧
[١٤٠٣] المرسوم ٨٣٧٧- ١٩٦١ وتعديلاته-تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٨٤
[١٤٠٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٧- ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الكلب من المواقع الطبيعية – المادتان ٣ و٤
[١٤٠٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٢٩- ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى وادي الدامور من المواقع الطبيعية– المادتان ٣ و٤
[١٤٠٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣٠- ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت من المواقع الطبيعية– المادتين ٣ و٤
[١٤٠٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣١- ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الأولي من المواقع الطبيعية – المادتان ٣ و٤
[١٤٠٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٣٢- ١٩٩٨ - تصنيف مواقع واقعة في منطقة الشوف من المواقع الطبيعية– المادتان ٣ و٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب السادس: الأمور المالية

تساهم الحوافز المالية والمعنوية في دعم السياحة البيئية، وقد بينت التجارب الخارجية أهمية الحوافز وأنظمة الملصقات والشهادات البيئية في تعزيز موقف المؤسسات السياحية البيئية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

تشير النصوص إلى أنه يعود للمجلس الوطني لإنماء السياحة وضع الشروط الواجب توافرها في الفنادق والدارات المفروشة لإعلانها ذات منفعة سياحية، مع إعلان هذه الصفة بقرار من المجلس الأعلى للجمارك[١٤٠٩]، لكن هذه الشروط لم تتضمن مواصفات بيئية (لكن جاء المرسوم ٢٨٢٩-١٩٩٢ وأعاد الصلاحية كاملة إلى وزارة السياحة[١٤١٠])، فيما أشار مرسومان إلى حوافز مالية للمؤسسات السياحية التي تحافظ على البيئة من خلال إعفاء المؤسسات التي تستورد أجهزة إمتصاص روائح ومعالجة نفايات أو مياه مبتذلة من الرسوم الجمركية[١٤١١]،[١٤١٢] (للمزيد من المعلومات يراجع القارئ تقريري النفايات الصلبة، والمياه والمياه المبتذلة). ويبقى مستوى تطبيق هذا النص موضع تساؤل نظرا لقدمه، وعدم وضوح آليات تنفيذه وفعاليته.

وإضافة إلى ضعف الحوافز المالية البيئية للقطاع السياحي، خلت النصوص القانونية تماما من الإشارة إلى آليات تمويل لنشاطات السياحة البيئية التي يضمن نجاحها توزيع المنافع والأرباح على المجتمع المحلي في المنطقة السياحية البيئية، فقد أشارت التشريعات الدولية إلى ضرورة الاستفادة من عائدات السياحة البيئية لتعزيز البنى التحتية وادارة المناطق الطبيعية المحمية.

كما غابت إمكانية تطبيق مفهوم "الملوث-يدفع" والذي يمكن أن يؤمن تغطية كلفة التدهور البيئي الناتج عن قطاع السياحة إضافة إلى دوره في ردع المخالفات، وتجدر الإشارة إلى نصين وحيدين متعلقين بإنشاء محميتي غابة أرز تنورين وشاطئ صور اللذين لحظا استفادة لجنة إدارة المحمية من مردود الغرامات الناتجة عن الانتهاكات المرتكبة في نطاق المحمية[١٤١٣]،[١٤١٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، والتشريعات الأفقية) .

الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الباب الأول: الإجراءات الإدارية

أسند إلى السلطات المحلية صلاحيات ضبط المخالفات ومعالجتها بإقفال بعض المؤسسات السياحية، إذ يعود للمحافظ وبناء على اقتراح مصلحتي الصحة العامة والمحلات المصنفة الإقفال الفوري لكل حمام بحري أو حوض سباحة يستثمر داخل حدود محافظة بيروت دون ترخيص قانوني[١٤١٥]، كما يمكن لرئيس السلطة التنفيذية في البلدية أو للقائمقام

[١٤٠٩] المرسوم ١٥٢٩٥- ١٩٦٤ وتعديلاته– نظام الإعفاءات الفندقية من الرسوم الجمركية - المادة ٢

[١٤١٠] المرسوم ٢٨٢٩- ١٩٩٢ وتعديلاته – الغاء المرسوم ٧١٤٣-١٩٦٧ المتعلق بتنظيم علاقة وزارة السياحة بجمعية "المجلس الوطني لإنماء السياحة" في لبنان – المادة ١

[١٤١١] المرسوم ١٣٩٠٨- ١٩٥٦ المعدل -تحديد شروط اعفاء المواد المستوردة من قبل الفنادق من الرسوم الجمركية- المادة ٤

[١٤١٢] المرسوم ١٥٢٩٥- ١٩٦٤وتعديلاته– نظام الإعفاءات الفندقية من الرسوم الجمركية - المواد ١ و٣ و٤

[١٤١٣] القانون ٩- ١٩٩٩ – انشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية – مادة ١١

[١٤١٤] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ – انشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين – منطقة صور العقارية– مادة ١٤

[١٤١٥] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٥١١٨- ١٩٦٩ – نظام الحمامات البحرية واحواض السباحة (في مدينة بيروت)- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أو للمحافظ خارج النطاق البلدي إقفال مكان للاجتماع أو ناد للمراهنات مستثمر دون ترخيص قانوني وذلك إلى حين تسوية الوضع ودفع الرسوم والغرامات المتوجبة[١٤١٦].

الباب الثاني: الإجراءات القضائية

الفصل الأول: أصول الادعاء

لم توضح النصوص القانونية أنظمة محددة للادعاء في ما خص ضبط المخالفات السياحية المتعلقة بالبيئة.

الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات

إقتصرت النصوص للمخالفات السياحية ذات الطابع البيئي على بضعة نصوص لا تغطي كافة جوانب المخالفات التي قد ترتكب من قبل المؤسسات السياحية. وقد تميزت بعض هذه النصوص بالعمومية إذ أشارت إلى مخالفات شروط الترخيص (التي تشمل مواصفات بيئية محدودة)، فعلى سبيل المثال -وفي نطاق المنطقة العاشرة من مدينة بيروت- أشار النص إلى اعتبار الترخيص بالبناء ملغى حكماً في حال مخالفة شروط الترخيص[١٤١٧] (التي تشمل مؤسسات ذات طبيعة سياحية). كما أشار نص آخر إلى أنه تفرض على كل من يخالف الشروط العامة لإنشاء وإستثمار المؤسسات السياحية غرامة مالية تتروح بين مليون وثلاثة ملايين ليرة[١٤١٨].

وفي إطار آخر، صدر قانون يوقف العمل بالمؤسسات السياحية المتعدية على الأملاك العامة البحرية أو المخالفة لقواعد إشغالها[١٤١٩]، إلا أن النصوص القانونية لا تبين كيفية التعامل مع المؤسسات المخالفة القائمة أصلا مما يفتح المجال أمام استمرار التعدي، ويخلق التباسا قانونيا وتطبيقيا (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

ووضعت عقوبات لجرائم التعدي على الثروة والموارد الطبيعية في المحميات الطبيعية (التي يمكن أن تتضرر من نشاطات سياحية غير منضبطة) إلا أن هذه العقوبات تفاوتت بين محمية وأخرى. ويعود مردود الغرامات لصالح اللجنة المكلفة بإدارة المحمية التي عليها توظيفها لتحسين وضع المحمية[١٤٢٠]،[١٤٢١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي). يبين الجدول التالي نوع الجرائم والعقوبات:

الجريمة	العقوبة	
	الحبس	الغرامة
كسر أو تلف أو نقل أي حاصل من حاصلات المحمية أو إزالة التخوم أو العلامات المفروزة[١٤٢٢]	من ١٥ يوما – ٦ أشهر	من ١٠٠,٠٠٠ – ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
إشعال النار في المحمية[١٤٢٣]	شهر - سنتين	غرامة تتناسب مع الأضرار الحاصلة تقدرها المحكمة المختصة
مخالفة أي تدبير احترازي موضوع من قبل اللجنة المكلفة إدارة المحمية[١٤٢٤]	(في حال أدت إلى الضرر الجسيم في المحمية) اسبوع- شهر (تضاعف في حال التكرار)	بين ٥٠٠,٠٠٠ -٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل

[١٤١٦] القانون ٦٠- ١٩٨٨ - الرسوم والعلاوات البلدية- المادة ٢٧
[١٤١٧] المرسوم ٤٨١١- ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم المنطقة العاشرة في مدينة بيروت- المادة ٣.
[١٤١٨] المرسوم ٤٢٢١- ٢٠٠٠ - تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية
[١٤١٩] القانون ٥٢٧- ٢٠٠٣ – يتعلق باستثمار المؤسسات السياحية – المادة ١ (٢)
[١٤٢٠] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ – انشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين – منطقة صور العقارية– المادة ١٤
[١٤٢١] القانون ٩- ١٩٩٩ – انشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية – المادة ١١
[١٤٢٢] القانون ٩- ١٩٩٩ – انشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية – المادة ١٠
[١٤٢٣] القانون ٩- ١٩٩٩ – انشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية – المادة ١٠
[١٤٢٤] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ –انشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين– منطقة صور العقارية – مادة ١٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

على المستوى الأكاديمي لحظت تفاصيل منهج اختصاص الإدارة الفندقية في مستوى الأطر العليا مواد مرتبطة بالبيئة[١٤٢٥] وهي مادة "السياحة والصناعة الفندقية" التي تشمل درساً عن العلاقة بين السياحة والبيئة، ومادة "تسويق خدمات الفنادق" التي تشمل درساً عن كيفية تحليل المخاطر البيئية والفرص التي تؤثر في الصناعة الفندقية، إضافة إلى مادة "إدارة طاقة الصناعة الفندقية والمياه" التي أوردت دروسا في الإدارة الفعالة للمياه وأهميتها، وطرق المحافظة على المياه في الصناعة الفندقية، وتحليل استخدام الطاقة والمحافظة عليها[١٤٢٦].

بهدف إنماء وتطوير القطاع السياحي وتحسين الشروط البيئية للمناطق السياحية تضمّن قرض عُقِد بين صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي في اليابان ولبنان مشروعاً للحدّ من تلوث الشاطئ والإمداد بالمياه في مناطق صيدا وصور، وكسروان والنبطيّة. كما يهدف المشروع إلى تحسين الشروط البيئية السائدة في هذه المدن[١٤٢٧]. إلى جانب هذا المشروع نفّذت وزارة السياحة خطة تنمية سياحية بتمويل ياباني وبالشراكة مع عدة جهات معنية من القطاع العام والخاص وذلك في ثلاث مناطق (بعلبك، زحلة، بشري)، وقد روعيت في هذه الخطة الجوانب البيئية فتم تنفيذ دراسات جدوى وتقييم للأثر البيئي بهدف تطوير قطاع السياحة في هذه المناطق بما يتلاءم وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

كما تمّ تنفيذ مشروع مشترك للسياحة البيئية على الساحل الممتد بين جبيل وعمشيت جنوباً واللاذقية شمالاً بدعم من الاتحاد الأوروبي، نفّذت بنتيجته أعمال تنمية للمناطق السياحية الهامة على هذا الشاطئ. كما أشارت اتفاقية تعاون اقتصادي عُقدت بين لبنان وأذربيجان إلى السياحة بين مجالات التعاون الممكنة[١٤٢٨]، إلا أن ذلك لم يُستتبع بتدابير تطبيقية. ورغم دور التدريب وبناء القدرات للعاملين في المؤسسات والمهن السياحية في تعزيز السياحة المستدامة والبيئية، لم تلحظ النصوص القانونية في لبنان أية إشارة إلى عامل التدريب وبناء القدرات اللازم لتنمية القطاع السياحي على مبادئ بيئية، لا سيما لجهة التأسيس لنشاطات السياحة البيئية وما تستلزمه من مهارات بشرية متخصصة وخبيرة.

الخلاصة

بعد دراسة معظم القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالقطاع السياحي وفي محاولة جادة لتحديد مدى الترابط بين هذا القطاع والقطاع البيئي، يتبين أن تشريعات القطاع السياحي تميزت بقدمها وعدم مواكبتها لتطور القطاع السياحي باتجاه مفاهيم السياحة البيئية، والإدارة البيئية للمؤسسات السياحية. ولعل صدور هذه النصوص قبل إحداث وزارة البيئة أدى إلى تغييب دورها بالإجمال لجهة ابداء الرأي في منح التراخيص للمؤسسات السياحية -علماً ان بعض المراسيم تطرقت إلى ضرورة التقيّد بالشروط البيئية عند تقديم طلب الترخيص-، كما لم تلحظ معظم المراسيم التي تناولت الترخيص للمؤسسات السياحية ضرورة تقديم دراسة تقييم الأثر البيئي لمعرفة مدى تأثير المشروع السياحي المنوي إنشاؤه على البيئة المجاورة، إضافة إلى تغييب دور وزارة البيئة في أغلبية القوانين والمراسيم والقرارات لجهة مراقبة استثمار المؤسسات السياحية.

[١٤٢٥] قرار وزير التعليم المهني والتقني: القرار ٢١٩- ١٩٩٣ – ٦م -تحديد تفاصيل منهج اختصاص الادارة الفندقية في مستوى الاطر العليا- الجدول الملحق بالقرار

[١٤٢٦] قرار وزير التعليم المهني والتقني: القرار ٢١٩- ١٩٩٣ –٦م – تحديد تفاصيل منهج اختصاص الإدارة الفندقية في مستوى الأطر العليا – الجدول الملحق بالقرار

[١٤٢٧] القانون ٦٦٨- ١٩٩٧ – الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين صندوق التعاون الإقتصادي الخارجي – اليابان والجمهورية اللبنانية للمساهمة في تمويل مشروع الحد من تلوث الشاطئ والإمداد بالمياه – (جدول ١)

[١٤٢٨] القانون ٦٢- ١٩٩٩ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاق حول التعاون الاقتصادي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية أذربيجان – المادة ٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي الجانب الإيجابي حرصت الأحكام القانونية المتعلقة بتنظيم القطاع السياحي على حماية الأملاك العامة البحرية، إلا أن الواقع يشير إلى انعدام التطبيق بشكل جذري.

ان الترابط بين القطاع السياحي والبيئي متين لأنّ معظم القوانين التي تناولت حماية البيئة حاولت حماية القطاع السياحي والعمل على إنمائه وتطويره، كما أن الأحكام التي تناولت حماية القطاع السياحي بصورة واضحة سعت إلى الحفاظ على البيئة وهذا الأمر يبدو واضحاً لا سيما في القوانين الحديثة وفي الأحكام القضائية.

وقد صدر قرار عن مجلس شورى الدولة رقم ٢٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ في مراجعة إبطال قرار وزير السياحة رقم ٢٦ بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٢ (ج.ر. العدد ٩) الذي ألغى القرار ٦٣٤ تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٦ القاضي باعتبار بلدة مزرعة بني صعب موقعاً سياحياً وإدراجها في المنشورات والخرائط السياحية. وقد قضى قرار مجلس شورى الدولة بإبطال القرار ٢٦ الآنف الذكر[١٤٢٩] معللاً الإبطال بما يلي:

"وبما أن الثروة الطبيعية أو البيئية أو الأثرية لقرية ما لا تتوقف على المعالم الموجودة في هذه القرية فقط طالما أنها تشكل إمتدادا" لقرى ووديان وأنهر وجبال صنفت سياحية وأثرية عالميا" وهي جزء من هذا المنظر العام بحيث أن العبث بقسم منه يفقده ترابطه وتوازنه الطبيعي وجماليته ويفقده بالتالي قسما" من قيمته التراثية".

إن نمو القطاع السياحي كجزء أساسي في الاقتصاد اللبناني، والاندفاع باتجاه المزيد من الاستثمار في مؤسسات ومنشآت سياحية تتميز بضخامتها (كمشروع جبلنا، ومشروع صنين) يحتم التحرك العاجل لضبط الانعكاسات السلبية لهذا النوع من المشاريع بصورة وقائية عبر تحديث التشريعات السياحية وإدماج النواحي البيئية فيها، وإدخال مفهوم السياحة البيئية الذي سبقتنا إلى تطويره دول يتفوق عليها لبنان بمعالمه السياحية وثرواته الطبيعية التي تعد الدعامة الاساسية لقطاع السياحة وفي نفس الوقت المتأثر الأول بسوء إدارته.

[١٤٢٩] انطوان الناشف ٢٠٠٤ – النظام القانوني لحماية البيئة في لبنان – الجزء الثاني. الغزال للنشر لبنان

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

لقد تأخرت المجتمعات لتفهم العلاقة العضوية بين المياه العذبة وكيفية إدارتها وتوزيعها على مختلف الاستعمالات، وبين حماية مصادرها من التلوث الذي يجعلها غير صالحة لهذه الاستعمالات. ويعود السبب، على الأرجح، إلى توفر المصادر في مقابل ضآلة أسباب التلوث، وذلك قبل الثورة الصناعية، وقبل انتشار المبيدات والأسمدة، وقبل اختراع وسائل النقل مع ما رافقها من استخدامات مفرطة للوقود وآثارها السلبية على البيئة بكافة عناصرها. وقد ساهم تقدم المفاهيم العلمية والبيئية والقانونية والإدارية في الوصول إلى ما يدعى اليوم بـِ "الإدارة المتكاملة للمياه". وإذا كان أحسن وأرقى وأحدث مثال على تطبيق هذا المفهوم يتمثل اليوم بالتوجيهية الأوروبية للمياه ٢٠٠٠/٦٠/CE، أو ما يدعى التوجيهية الإطارية للمياه ((Water Framework Directory (WFD)، فإن ذلك لا يلغي أهمية التجارب الأقدم لبعض الدول، كفرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة، في حسن إدارة المياه واعتبارها قطاعاً متكاملاً، وإدارتها عبر أحواض مائية محددة. فكل تجربة من هذه التجارب تعتبر مدرسة استقت منها التوجيهية المذكورة لتكون إطاراً جديداً متكاملاً يجعل التشريعات والسياسات المائية تتجه نحو الوقاية من تدهور البيئة المائية، وترشيد استعمالات المياه، والتقليل من التلوث، ومواجهة الفيضانات، والوقاية وإزالة الملوثات من البحر، وذلك عبر حماية المصادر المائية، ووضع برنامج إداري يعتمد على الحوض المائي، وفك الارتباط بين الحدود الجغرافية والحدود المائية، وتشجيع التعاون بين الدول، ومشاركة الزبائن في النشاطات الإدارية، واعتماد مبدأ "الملوث يدفع" في وضع السياسة التسعيرية.

تأتي الاستفاضة في شرح مبادئ ووسائل تنفيذ هذه التوجيهية من منطلق كونها تشكل آلية علمية لإدارة المياه إدارة سليمة ومتكاملة، يمكن لأي دولة أو حكومة أن تستخدمها وتطوّعها وتسترشد بها في إطار وضع سياساتها المائية، أو تحديث هذه السياسات لتتماشى مع متطلبات العصر وموجباته.

ولا يشذ لبنان عن هذه القاعدة، وهو الذي عانى من تدهور كبير في احتياطه المائي، إذا جاز التعبير، إنْ لجهة **الكمية** التي باتت لا تسد الحاجات البديهية للقطاعات المعتمدة على هذا المصدر (السكان، الزراعة، والصناعة والسياحة والنقل البحري)، أو لجهة **النوعية** التي بدورها جعلت الكمية المتبقية غير مؤهلة للاستعمال المفترض.

وإذا كان السبب في التدهور البيئي إجمالاً، والمائي على وجه أخص، يعود، أو يشتبه في أنه يعود، إلى الحرب التي عصفت بلبنان طوال نيف وخمس عشرة سنة، غُيّب فيها القانون وغابت أدواته عن العمل، فإنَّ لعدم إعادة هيبة القانون بعد توقف المدافع الأثر البليغ في متابعة الوضع تردٍّ فوق تردٍّ، حتى باتت معه كل المعالجات الكلاسيكية غير ذات منفعة، وبات الأمر بحاجة إلى تدخل جراحي يستأصل ما بَلي من نصوص وما هرم من سياسات. وإذ تنبه المشترع إلى هذا الأمر، وتدخل واضعاً قانوناً جديداً لتنظيم القطاع المائي (القانون ٢٠٠٠/٢٢١)، وآخر لحماية البيئة (القانون ٢٠٠٢/٤٤٤)، فقد سهى عنه بادئ ذي بدء موضوع التكامل في إدارة القطاع المائي، فغاب عن قانون تنظيم قطاع المياه بنسخته الأولى الشق المتعلق بالمياه المبتذلة والتي تحتل جزءاً هاماً من قطاع المياه، وتشكل حلقة في سلسلة الإدارة المائية الجيدة. فعاد المشترع وسد الثغرة بتعديل القانون وأضاف مهام إدراة المياه المبتذلة إلى المهام المتعلقة بالمياه، والتي سبق أن قام بتوزيعها بين الوزارة المختصة وهيئات الإمداد الخاضعة لوصاية الوزارة، فباتت مؤسسات المياه، مؤسساتٍ للمياه وللصرف الصحي، تُعنى بالماء في حالتيه العذبة والآسنة، ومن جهتي استعماله، إمداده وتصريفه.

وإذ يتناول هذا التقرير وسط المياه، فمن البديهي أن يتم بحث المياه العذبة أولاً، ثم المياه المبتذلة، فمياه البحر وهذه الأوجه الثلاثة هي ما يشكل قطاع المياه وهي ما كانت ترعاها تشريعات مستقلة ومختلفة قبل أن تُدمج الأولى والثانية في تشريع لم تصدر نصوصه التنظيمية حتى اليوم.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن الماء يشكل عنصراً من العناصر الأربعة للبيئة، إضافة إلى الهواء والتربة والكائنات الحية. وبالتالي فإن أي موضوع ممكن التطرق إليه في قطاع المياه له بالتأكيد وجه بيئي. فللتخطيط المائي الكمي والنوعي أثره على البيئة، وللشبكات والمجاري ومحطات التكرير وتنفيذها وصيانتها أثرٌ هي الأخرى على البيئة. والشروط التي يمكن وضعها على استثمار المياه والترخيص بالاستثمار، وحماية المصادر ومراقبة التعدي عليها جميعِها مواضيع بيئية بامتياز. وعليه فإن المنطق يقود إلى دراسة النصوص كافة المتعلقة بقطاع المياه خلافا للقطاعات الأخرى حيث يجري التركيز على البيئة منها أو ما يؤثر عليها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الأول: المياه العذبة

لئن كانت المياه العذبة لا تشكل أكثر من ٣ % من مجموع المياه على الكرة الأرضية، فإن أهميتها تفوق بكثير كميتها. وإذا كان لمياه البحار أهمية استراتيجية على صعيد النقل والاقتصاد العالمي إضافة إلى أهميتها على صعيد الثبات المناخي والحياة على الأرض، فإن للمياه العذبة، إضافة إلى الأهمية الاقتصادية والملاحية نفسها، أهمية زراعية وصحية حيوية كبرى. ودون ماء عذبة لا ري ولا شرب وبالتالي لا حياة.

الباب الأول: التعاريف

تتخذ التعاريف في القانون أهمية كبرى إذ تزيلُ أي لبس أو سوء تفسير له، وتضع مفهوماً واضحاً ومحدداً للعبارات المستعملة. وقد يجد الباحث في النصوص اللبنانية العديد من التعاريف المتعلقة بقطاع المياه، إنما تبقى هذه التعاريف متناقضة وقديمة العهد بمجملها، إضافة إلى أنها لا تكفي الحاجة. وإذا ما قورن عدد التعاريف الواردة في النصوص القانونية اللبنانية بما ورد في النصوص الأجنبية، اتضح مدى فقر المكتبة القانونية اللبنانية. فتوجيهية واحدة من توجيهيات الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، عمدت إلى التعريف بإحدى وأربعين عبارة متعلقة بمياه الشرب قبل أن تدخل في المواد التشريعية.

الفصل الأول: مياه الشرب ومياه الشفة

في العديد من نصوصه، اعتمد القانون اللبناني عبارات دون وضع تفسير قانوني لها، مكتفياً بمفهومها الشعبي أو بالمعنى العلمي المتناقض غالباً والتفسير القانوني لهذه العبارات. ولا يخرج قطاع المياه عن هذا المبدأ، إذ إن العديد من النصوص، على سبيل المثال، تستعمل عبارتي "مياه الشرب" و"مياه الشفة" بمفهوم يتناقض والتعريف القانوني المعطى لهما في مجلة الأحكام العدلية العثمانية، والذي ما زال ساري المفعول.

فقد عرّفت المجلة "حق الشرب" بأنه "نوبة الانتفاع لسقي الحيوان والزرع"[١٤٣٠] و "حق الشفة" بأنه "حق شرب الماء"[١٤٣١]. والجلي أن هذين التعريفين يتناقضان مع ما تذهب إليه النصوص القانونية اللاحقة لجهة استخدام العبارتين في غير محلهما.

أما في ما يتعلق بالتفريق بين المياه المعدة للشرب وتلك غير المعدة للشرب، فقد نص قرار وزير الصحة العامة المتعلق بتحديد طرق الفحص الجرثومي للمياه على بضعة تعاريف تفرق بين النوعين[١٤٣٢]، وقد جاءت تلك التعاريف في إطار وضع آلية الفحص الجرثومي المطلوب لكل من النوعين.

وفيما يغيب تعريف المياه من حيث نوعيتها، فإن مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ساهمت في سد جزء من الفراغ. ففي العام ١٩٧٠ عمدت إلى وضع مواصفة قياسية للمياه المعدة للشرب[١٤٣٣] تحتوي على المعايير التي تميز مياه الشرب والمياه المعدة لاستعمالات أخرى، ثم عادت وجددت هذه المواصفة في العام ١٩٩٩[١٤٣٤] مع إضافة مواصفة قياسية أخرى للمياه المعبأة[١٤٣٥].

وأوردت مواصفة مياه الشرب المذكورة تعريفاً بمياه الشرب، واعتبرتها مياهاً صالحة للاستهلاك البشري وتنطبق عليها جميع الخصائص المميزة لها والواردة في هذه المواصفة القياسية[١٤٣٦].

[١٤٣٠] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٦٢
[١٤٣١] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٦٣
[١٤٣٢] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٦٧-١٩٧٢ - تحديد طرق الفحص الجرثومي للمياه – المادة ١
[١٤٣٣] المواصفة رقم ٧٥-١٩٧٠ – مياه الشرب
[١٤٣٤] المواصفة رقم ١٦١-١٩٩٩ – مياه الشرب
[١٤٣٥] المواصفة رقم ١٦٢- ١٩٩٩ – مياه الشرب المعبأة
[١٤٣٦] المواصفة رقم ١٦١- ١٩٩٩ – مياه الشرب – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الحرم

عرّفت المجلة بـــ "الحرم"، في مواد ما زالت هي أيضا سارية، وتراوحت بين ١٢٨١ و١٢٩١، فنصت على ما يلي:

- "حريم البئر يعني حقوقه من جهاته من كل طرف أربعون ذراعا"[١٤٣٧].
- "حريم منبع الأعين يعني الماء المستخرج من الأرض الجاري على وجهها من كل طرف خمسماية ذراع"[١٤٣٨].
- "حريم النهر الكبير الذي لا يحتاج الى الكري كل وقت فهو من كل طرف مقدار نصفه حيث يكون مقدار حريمه من جانبيه مساوياً عرضه"[١٤٣٩].
- "حريم القناة الجاري ماؤها على وجه الأرض كالعين من كل طرف خمسماية ذراع"[١٤٤٠].
- إذا قام شخص بحفر بئر بعد استحصاله على إذن رسمي بالقرب من حريم بئر يملكه شخص آخر، فحريم هذا البئر في سائر جهاته هو أربعون ذراعا باستثناء جهة البئر الأول الذي ليس له أن يتجاوز حريمه[١٤٤١].
- "لا حريم لبئر حفره الشخص في ملكه ولجاره أن يحفر بئراً آخر في ملك نفسه عند ذلك البئر وليس لذلك الشخص منع جاره من حفر البئر بقوله أنه يجذب ماء بئري"[١٤٤٢].

والذراع هو ٦ قبضات أي ٦٧,٧٥ سنتمترا وفق ما جاء في تقويم جريدة البشير الصادرة عن الآباء اليسوعيين بين العامين ١٨٧٨ و١٩٤٧ (تقويم البشير عام ١٩٠٧ – صفحة ١٢٨ – نقلا عن المياه والامتيازات في الشرع اللبناني لهيام ملاط).

والمهم في هذا النص استمرار سريانه بالرغم من قدمه. فالمشرع لم يعمد إلى تحديث تعاريف للحرم، وترك المهمة للسلطة التنفيذية التي وضعت مرسوماً في العام ١٩٣٥ يعطي لمدير الصحة والإسعاف العام في حينه سلطة تحديد حرم الينابيع بناء على تقرير لجنة يؤلفها لهذه الغاية[١٤٤٣]. وقد عرّف المرسوم الحرم بمنطقة الحماية تاركاً للجنة أن تحدد مداه ومحيطه[١٤٤٤].

وإذا كانت هذه النصوص نافذة حتى اليوم، إما بشكلها الأساسي وإما بعد تعديلات طفيفة كما هو الحال بالنسبة لمرسوم تحديد حرم الينابيع[١٤٤٥]، فهي أضافت إلى الاهتمام بحماية المياه لجهة الكمية الاهتمامَ بنوعية المياه المستخرجة وفق ما سوف يرد لاحقاً.

الفصل الثالث: البنية التحتية

عرف قانون الري[١٤٤٦] الذي يعود إلى العثمانيين خطوط جر مياه الري، وخطوط إعادة جمعها، وجعلها على أربعة مستويات من التفرعات. وبالرغم من استخدام القانون لعبارات عثمانية كالاغزلق واليدك وغيرها، فإنها ما زالت تستخدم حتى اليوم بعد ٨٥ سنة على خروج الأتراك من لبنان، وما زالت ترد في الصحف العينية للعقارات وفي محاضر الكيل. زد على أن النص بذاته ما زال ساري المفعول، باستثناء ما أدخلت عليه التشريعات من تعديلات لاحقة كما سوف يتبين في ما بعد.

[١٤٣٧] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٨١
[١٤٣٨] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٨٢
[١٤٣٩] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٨٣
[١٤٤٠] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٨٥
[١٤٤١] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٨٧
[١٤٤٢] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٩١
[١٤٤٣] المرسوم ٢٢٨٠ - ١٩٣٥– تخويل مدير الصحة والاسعاف العام سلطة تحديد منطقة حرم الينابيع
[١٤٤٤] المرسوم ٢٢٨٠ - ١٩٣٥– تخويل مدير الصحة والاسعاف العام سلطة تحديد منطقة حرم الينابيع – المادة ٢
[١٤٤٥] المرسوم - ١٠٢٧٦ - ١٩٦٢ المعدل بالمرسوم ٧٠٠٧ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٦٧ – تحديد حرم الينابيع
[١٤٤٦] قانون الري العثماني – ١٩١٣/١/١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع: الملك العام

من المهم تعريف الملك العام كما جاء في القانون اللبناني على اعتبار أن لإلحاق المياه بالملك العام أهمية بيئية كبرى تتمثل بتخصيصه للمنفعة العمومية، وبعدم جواز استباحته واستغلاله دون قيود قانونية، وعدم إمكانية بيعه ليبقى، مبدئياً، بعيدا عن الاستغلال الجائر والمكثف (Superexploitation) للمنفعة الخاصة، ويبقى تحت حماية الشخص العام الوثيقة باعتباره المالك له.

وقد نص القرار رقم ١٤٤/س المتعلق بالأملاك العمومية[١٤٤٧] على أنها "تشمل جميع الأشياء المعدة بسبب طبيعتها لاستعمال الجميع أو لاستعمال مصلحة عمومية. وهي لا تباع ولا تكتسب ملكيتها بمرور الزمن". وبالتالي فإن الملك العام غير مرتبط بأي إجراء يتعلق بتحديده (أي بتعيين حدوده)، بل قائم على العناصر المعينة له بالقرار[١٤٤٨].

ومما أدخله القرار ١٤٤/س في نطاق الملك العام ما يلي[١٤٤٩] :

- شاطئ البحر حتى أبعد مسافة يصل إليها الموج في الشتاء وشطوط الرمل والحصى
- الغدران والبحيرات المالحة المتصلة مباشرة بالبحر
- مجاري المياه من أي نوع كانت ضمن حدودها المعينة بخط ارتفاع مياهها الجارية في حالة امتلائها قبل فيضانها
- المياه الجارية تحت الأرض والينابيع من أي نوع كانت
- كامل ضفاف مجاري المياه، أي القطعة من الأرض الكائنة على طول مجاريها والتي تمكن من السهر عليها وتنظيفها والمحافظة عليها
- البحيرات والغدران والبحرات ضمن حدودها المعينة بموجب مستوى أعلى ما تصل إليه الماء قبل فيضانها ويضاف إليها على كل ضفة منطقة للمرور قدرها عشرة أمتار عرضاً ابتداءً من هذه الحدود
- الشلالات الصالحة لتوليد قوة محركة
- أقنية الملاحة وطرقاتها التي تسحب منها المراكب في مجراها، وأقنية الري والتجفيف والتقطير وكامل ضفافها، وقناطر الماء
- السدود البحرية أو النهرية
- المرافئ والفرض البحرية والخلجان
- الإنشاءات المشيدة للمنفعة العمومية ولاستخدام القوى المائية

ثم جرى إلحاق قعر وجوف المياه الإقليمية بالأملاك العمومية وتُرك لمجلس الوزراء إلحاق الجزر الموجودة في المياه الإقليمية والأراضي المكتسبة من البحر ومن الأملاك البحرية العمومية عن طريق الردم أو الطمي عبر إصدار مرسوم بذلك بناء على اقتراح وزير الأشغال العامة والنقل[١٤٥٠]. تجدر الإشارة إلى أن المستنقعات (الأراضي الرطبة) لم تشمل ضمن نطاق الملك العام.

وقد فسر بعض الفقهاء الحقوقيون قانون الملكية العقارية بأنه استثنى مياه العيون من عداد الأملاك العامة وجعلها ملكاً خاصاً[١٤٥١]، وذلك عندما أخضع مياه هذه العيون لنفس أحكام مياه الأمطار، وأعطى لصاحب العقار الحق في استعمالها، والتصرف بها، كونها خاضعة لأحكام مياه الأمطار نفسها. واعتَبر أصحاب هذا الرأي أن هذا القانون قد جعل مياه العيون ملكاً خاصاً لصاحب الأرض التي تنبع فيها[١٤٥٢]. كما استندوا إلى أن كميتها غير كافية لتبرر استعمالها للمنفعة العامة، ومن الممكن بالتالي اعتبارها ملكاً خاصاً (محاضرات الأستاذ ألبير فرحات في كلية الحقوق الجامعة اللبنانية – ١٩٦٨ – ص ١١٧). وذهب أولائك إلى حد عدم اعتبار مياه الآبار غير العميقة من الملك العام، مستندين إلى إغفال القرار ١٤٤ إدراج هذه المياه في نطاق الملك العام، وإلى عدم إخضاع استثمارها للإجازة الإدارية، وإعطاء الفرد الحق

[١٤٤٧] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ١
[١٤٤٨] شورى لبنان رقم ١١٨٠ تاريخ ١٩٦٣/٧/٢٥ – الخرياطي ضد الدولة- المجموعة الإدارية للإجتهاد والتشريع، ١٩٦٤، ص٧٠
[١٤٤٩] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ٢
[١٤٥٠] المرسوم ٩١٣٢ - ١٩٧٤ - الحاق قعر وجوف المياه الاقليمية بالاملاك العمومية البحرية – المادة ١
[١٤٥١] القرار ٣٣٣٩ -١٩٣٠ وتعديلاته– قانون الملكية العقارية – المادة ٦٠
[١٤٥٢] القرار ٣٣٣٩ -١٩٣٠ وتعديلاته– قانون الملكية العقارية – المادة ٦٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في استعمالها دون قيد[١٤٥٣]. وقد دعمت بعض الأحكام القضائية هذا التفسير[١٤٥٤]،[١٤٥٥]. كما أن القانون الفرنسي، الذي تأثر به التشريع اللبناني، اعترف بملكية الينابيع حسب المادتين ٥٥٢ و٦٤٢ من القانون المدني الفرنسي، بالرغم من أن المياه في فرنسا هي من الملكية العامة، أسوة بغالبية الدول كبريطانيا والولايات المتحدة والمغرب وتونس وغيرها.

ومن جهة أخرى فقد عرّف القرار رقم ١٤٤/س-١٩٢٥ الحقوق على الأملاك العمومية على أنها حقوق الملكية أو التصرف أو الاستمتاع التي لأشخاص على ملحقات الأملاك العمومية بموجب العادات المتبعة، أو سندات قانونية ونهائية قبل وضع القرار موضع التنفيذ، ولا يمكن انتزاعها منهم إلاّ لقاء تعويض عادل[١٤٥٦]، وهي قابلة للتحويل بالبيع أو بالتركة. وتعتبر "العادة" أساساً للحقوق المكتسبة على المياه العامة، وفي حال ثبوت عادة أحد الأفراد من الانتفاع بالمياه العامة تصبح حقاً له. وقد أفرد القرار رقم ٢٦/٣٢٠ باباً لموضوع الحقوق المكتسبة على الأملاك العمومية وأصول تصفيتها.

الفصل الخامس: المياه المعبأة

تناول القانون اللبناني المياه المعدة للتعبئة والبيع في عبوات. فعرّف المرسوم الاشتراعي ١٠٨-١٩٨٣[١٤٥٧] المياه المعبأة، تارة من حيث وضعها الجغرافي والجيولوجي (كالمياه الطبيعية التي هي المياه المحمية بواسطة حرم، ومياه الطاولة أو مياه الشرب التي لا تحتاج مصادرها لحرم شامل)؛ وطوراً من حيث تركيبتها الكيميائية أو الإضافات الكيميائية عليها، كالمياه المعدنية والغازية والمرطبات. وإذا كان النص قد أعطى للمياه المعدنية تعريفاً مرتبطاً بالفوائد الصحية والعلاجية لهذه المياه، بناءً على دراسات وأبحاث وتجارب، وبغض النظر عن ارتفاع نسبة المعادن الموجودة فيها، فإن المفهوم الشعبي يجعل من المياه المعدنية مياها غنية بالمعادن. ويتناقض هذان التعريفان عما هو معمول به في لبنان. فغالبية المياه المباعة على أنها معدنية، لا تحتوي على نسب عالية من المعادن، ولم تُجر لها الأبحاث اللازمة، استنادا إلى أنها كانت موجودة قبل صدور المرسوم الاشتراعي ١٠٨-١٩٨٣[١٤٥٨]. ويشكل الاختلاف بين مفاهيم المياه المعدنية موضوعاً خلافياً بين الفقهاء القانونيين والباحثين العلميين في العالم أجمع. ففي فرنسا، وبالرغم من تعريف المياه المعدنية الوارد في القانون الصادر بتاريخ ١٩٢٢/١٢/١٢، والمعطى للمياه التي تتمتع بمواصفات تساعد في المعالجة الطبية، فإن رأي الأكاديمية الطبية الصادر في العام ١٩٠٩، والذي يعتبر المياه المعدنية كناية عن أدوية يقتضي كتابة طرق المعالجة بها على القناني، ما زال يلقى تأييداً.

الباب الثاني: إدارة الوسط

الفصل الأول: التخطيط و الدراسات

إنّ عملية التخطيط في قطاع المياه عملية شائكة جدا. فهي تبدأ مع دراسة هيدرولوجية، تتناول المتساقطات، والبحث في التسلسلات الزمنية والمكانية للمتساقطات، وتقييم أهمية الثلوج، ووضع خارطة لنسب المتساقطات السنوية، إضافة إلى دراسة الإشعاعات والتبادل الحراري، والتبخر الناتج عنهما، وصولاً إلى وضع الميزان المائي لكافة المناطق الجيولوجية والأحواض المائية.

ويتطلب كل ذلك معرفة دقيقة لخصائص الينابيع الجوفية وأحواضها المائية ومدى قابليتها للتلوث، لتكوين قاعدة انطلاق لاستثمار هذه الينابيع وفق النوعية المطلوبة، ولتحديد وسائل حمايتها من التلوث، ووضع الضوابط على الاستثمار الكمي والنوعي. ويفتقر لبنان للنصوص التي تضع كل هذه الأسس، فهو لم يحذ حذو البلدان المتطورة التي قامت بوضع دليل تقني لحسن إدارة المصادر المائية من حيث الكمية والنوعية، كالدليل الذي وضعته لجنة حوض الرون-المتوسط وكورسيكا في فرنسا، في العام ١٩٩٩، لمعرفة خصائص الخزانات (Characterization of aquifers)، وإدارة المياه الجوفية في الأحواض الكارستية الشبيهة بغالبية أحواض لبنان. كما أن التخطيط يتطلب مسحاً شاملاً للمصادر المتوفرة، وللبنى التحتية الموجودة، ووضع شروط نموذجية لاستثمار المياه الجوفية والسطحية، والبحث عن

[١٤٥٣] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ٣
[١٤٥٤] حكم صادر عن القاضي البدائي المدني في جزين في تاريخ ١٩٥٩/١٢/٧ – النشرة القضائية ١٩٦٠ – ص ١١٦
[١٤٥٥] استئناف جبل لبنان رقم ٢٥ تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٦ – النشرة القضائية ١٩٦٣ – ص ٩٨٢
[١٤٥٦] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ٣
[١٤٥٧] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ٣
[١٤٥٨] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ٢١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مصادر بديلة، ووضع دراسات للتغذية الاصطناعية للينابيع الجوفية، ودراسات للبرك الجبلية وللسدود في حال لزومها، ووضع أسس الدراسات البيئية والمائية المطلوبة، ليأتي الاستثمار مستداما، وليسمح بتنفيذ خطط التغذية بشكل غير استغلالي، وليُسهم في وضع السياسة المائية المتكاملة.

وتعتبر السياسة المائية المتكاملة أو الإدارة المتكاملة للمياه من أهم أوجه التخطيط الحديث في قطاع المياه. وهو من الخطوات التي خطتها معظم الدول في مجال إدارة مختلف قطاعاتهم المائية. وإذا كانت فرنسا قد سبقت بعض الدول الأوروبية في اعتماد هذا النظام، في العام ١٩٩٢، حين وضعت قانون المياه رقم ٣-١٩٩٢ والهادف إلى تأمين، ما أسمته في حينه، الإدارة المتوازنة للمياه، والمعتمد على حماية البيئة المائية والمناطق الرطبة، وحماية وتصحيح المياه السطحية والجوفية والبحرية وحماية وتطوير الموارد المائية وتقييم المياه كمصدر اقتصادي وحسن توزيعه على كافة مجالات استعماله بما يضمن حسن الاستفادة منه؛ معتمدة، في سبيل ذلك، على نظام إدارة الأحواض المائية عبر خطة توجيهية للاستعمالات أو أكثر (SAGE) لكل حوض، وخطة استعمال وإدارة لكل منطقة أو مجموعة مناطق مائية ضمن الحوض الواحد (SDAGE).

ولم يتأخر الاتحاد الأوروبي عن إعتماد مبدأ الإدارة المتكاملة للمياه، فأصدر التوجيهية الإطارية للمياه (WFD) تحت الرقم ٢٠٠٠/٦٠/CE حيث طلب إدارة المياه، عبر الأحواض المائية النهرية (RBMP)، وتحديد خصائص الحوض المائي (Characterization) ووضع الروزنامة اللازمة، الواجب أن تعتمدها دول الاتحاد الأوروبي للتنفيذ، ووضع الدراسات الاقتصادية اللازمة، وإشراك المواطنين في وضع وتوسيع برنامج إدارة المياه.

القسم الأول: تقييم الموارد المائية كماً ونوعاً

لقد تنبه المشترع إلى ضرورة إجراء الدراسات المائية منذ العام ١٩٤٢، حين كانت وزارة الأشغال العامة تعنى بقطاع المياه. فأعطى المرسوم الاشتراعي ٢٢٧-١٩٤٢ لوزارة الأشغال العامة مهمة إجراء دراسة جيولوجية على كل حوض للتموين، يستفاد منه لتعيين أدنى حدود منطقة الحرم[١٤٥٩]. إنما، وباستثناء الدراسة الشاملة للموارد المائية في لبنان والتي وضعتها منظمة الأمم المتحدة عبر برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) في بداية السبعينيات، فإن وزارة الموارد لم تقم بإجراء أي تقييم لمورد مائي ما، بشكل منهجي، بغية استثماره باستثناء بعض الدراسات التي نفذتها وزارة الطاقة والمياه والمصالح التابعة لها لأحواض مائية معينة أو ينابيع جوفية أو أنهر، علما أن غالبا ما يعمد إلى استثمار مصادر المياه دون إجراء دراسات ممائلة بالرغم من خطورة هذه الخطوة على المصدر. وإذا أوجد تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية، التي حلت مكانها وزارة الطاقة والمياه، دائرة تدعى دائرة التصميم، من مهامها درس الموارد الطبيعية المائية وإحصائها[١٤٦٠]، فإن غياب مخطط توجيهي عام للمياه قد جعل عمل هذه الدائرة محدوداً. وقد تدارك قانون تنظيم قطاع المياه هذه الثغرة، فأعطى وزارة الطاقة والمياه مسؤولية وضع مشروع المخطط التوجيهي العام للمياه وتحديثه باستمرار ورفعه بواسطة الوزير إلى مجلس الوزراء[١٤٦١]، وذلك بعد إجراء عملية رصد ومراقبة وكيل وإحصاء ودرس الموارد المائية وتقدير الحاجات إلى المياه ومجالات استعمالها في المناطق كافة[١٤٦٢]. كما أعطى القانون للوزارة مهمة إجراء الدراسات والأبحاث المائية والجيولوجية والهيدروجيولوجية وجمع المعطيات الفنية في حقل المياه ووضع الخرائط الفنية لها وتحديثها بانتظام[١٤٦٣]، علما أن وزارة الطاقة والمياه لم تنفذ هذه المهام حتى تاريخه لعدم صدور المراسيم التطبيقية اللازمة، التي نص عليها القانون[١٤٦٤].

وإذا كانت المهام المذكورة بحاجة إلى مراسيم تطبيقية، فقد كان باستطاعة وزارة الطاقة والمياه أن تقوم بوضع مشروع التصميم العام لتخصيص وتوزيع الموارد المائية للشرب والري على نطاق الدولة، والذي نص عليه قانون تنظيم قطاع المياه[١٤٦٥]، والذي لا يحتاج وضعه إلى نصوص تنفيذية. وهي إن لم تضع مشروع التصميم لتاريخه، فبسبب النقص في المعطيات وعدم وجود قاعدة بيانات صلبة على الأرجح.

[١٤٥٩] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ – مشاريع جر مياه الشرب – المادة ٢
[١٤٦٠] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته - تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ١٦
[١٤٦١] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته – تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٣ المعدلة بموجب القانون ٢٠٠١/٣٧٧
[١٤٦٢] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته – تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ١
[١٤٦٣] القانون ٢٢١ – ٢٠٠٠ وتعديلاته - تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٨
[١٤٦٤] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته – تنظيم قطاع المياه – المادة ٩
[١٤٦٥] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته – تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أتى قانون تنظيم قطاع المياه على ذكر المنشآت المائية الكبرى كالسدود والبحيرات الجبلية والأنفاق وتقويم مجاري الأنهر وشبكات المياه، حيث أولى وزارة الطاقة والمياه مهمة تصميمها ودرسها ووضعها في الاستثمار[١٤٦٦]، إضافة إلى التغذية الاصطناعية لخزانات المياه الجوفية، وذلك بإيلاء وزارة الطاقة والمياه مهمة إجراء الدراسات اللازمة لها عند الاقتضاء[١٤٦٧]. إنما تبقى هذه المهمة دون آلية تنفيذية لغاية تاريخه.

هذا ولتتمكن الوزارة من القيام بمهامها، كان لا بد لها من الاستفادة من معطيات متوافرة لدى غيرها من الإدارات، كأحوال الطقس وكميات المتساقطات، التي تتولى الهيئة العامة للطيران المدني الاهتمام بمراقبتها وإحصائها، إن لجهة الرصد الجوي أو لجهة درس أحوال المناخات في مختلف المناطق اللبنانية[١٤٦٨].

ولم تحدد النصوص آلية التنسيق بين هاتين الإدارتين وغيرهما من الإدارات. فالحصول على المعطيات لا يتم اليوم إلا بطريقة الطلب وتلبية الطلب، والمعتمِدة كلياً على الممارسة الإدارية والاتصال الشخصي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية تقييم الموارد عرضة للازدواجية بين إدارات مختلفة، إضافة إلى افتقارها للتنسيق بين هذه الإدارات. ففي حين يعطي قانون تنظيم قطاع المياه أمر تنفيذ مهمة رصد ومراقبة نوعية المياه لإدارة معينة كوزارة الطاقة والمياه[١٤٦٩] في العام ٢٠٠٠، صدر قانون آخر في ما بعد -متعلق بحماية البيئة[١٤٧٠]- يولي إدارة أخرى، كوزارة البيئة، المهمة نفسها، بالشراكة مع الأولى؛ ويعطي لوزير البيئة والوزير المختص مهمة اقتراح مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، لتحديد أصول وضع جردة عامة لقياس مستوى تلوث المياه والينابيع والأنهر ومجاريها وضفافها، والبحيرات والغدران والبحرات والمستنقعات، وخزانات وشبكات توزيع مياه الشفة وأقنية الري، على أن يعاد النظر بهذه الجردة العامة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

كما أعطى قانون حماية البيئة لوزيري الطاقة والمياه والبيئة صلاحية إصدار قرار مشترك يحدد كل تدبير أو سياسة تهدف إلى تطوير إدارة متكاملة للموارد الطبيعية المتعلقة بالبيئة[١٤٧١]، بغية حماية وتطوير هذه الموارد وتقييمها، باعتبارها موارد اقتصادية[١٤٧٢]؛ ولم يُصدر الوزيران، وحتى تاريخه، القرار المشترك المطلوب. ويعود السبب، على الأرجح، إلى التجاذبات التي ما زالت تطال السياسة المائية حتى اليوم، في ظل عدم إجماع الآراء السياسية على قرار حول مستقبل إدارة القطاع. كما أنه يغيب في القانونين أية آلية للتنسيق بين الإدارتين لتلافي الازدواجية في العمل، متناسيَيْن، كلا القانونين، دور وزارة الصحة، المتمثل قانونيا في المحافظة على سلامة مياه الشرب، المناط بطبابة القضاء[١٤٧٣]، وفي رصد مستويات التلوث، لتحديد مدى جسامة المشاكل الصحية، بواسطة التحاليل الإحصائية والاستقصاءات العينية والمناطة بدائرة الإحصاءات الحيوية والصحية[١٤٧٤]، الموجودة في وزارة الصحة العامة، والتي لا تقوم بمزاولة مهمة الرصد هذه، تاركة إياها لوحدة أنشئت لغاية أخرى، ودعيت وحدة الترصد الوبائي.

وبالنتيجة فإن تنفيذ عملية الرصد، والاستفادة العلمية منه، غير مرتقب، نظراً للازدواجيات، ولعدم التنسيق التي ذكرت سابقاً، إضافة إلى عدم وجود قاعدة معلومات بيانية متوفرة ومتاحة، يمكن للإدارات الاستعانة بها، كما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال، حيث هنالك مصرف للمعطيات، يضم قسطاً كبيراً من المعطيات البيئية والمائية المطلوبة والمتعلقة بالمياه الجوفية (ADES) وبالميزان المائي (HYDRO) وبالمتساقطات (PLUVIO) وبالبيئة المائية والأسماك (BHP) وبالشاطئ إضافة إلى شبكة وطنية للمعلومات المتعلقة بالمياه (RNDE).

[١٤٦٦] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته – تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٤
[١٤٦٧] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته – تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٥
[١٤٦٨] االقانون ٤٨١ - ٢٠٠٢ - إدارة قطاع الطيران المدني - المادة ٦ - سادساً
[١٤٦٩] القانون ٢٢١ – ٢٠٠٠ وتعديلاته - المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ تاريخ ١٤ كانون الاول ٢٠٠١– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البندان ١ و٢
[١٤٧٠] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٦
[١٤٧١] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٥ البند ٢
[١٤٧٢] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٥ البند ١ج
[١٤٧٣] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٨٤
[١٤٧٤] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٣٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بعد، وعلى صعيد الربط بين السياسة المائية الجيدة، وبين البيئة المائية ومدى تعرضها، وخاصة في الأماكن الساحلية، يتبين من مراجعة النصوص، أن القانون اللبناني لم يلحظ هذه الناحية، خلافا لما فعلت التوجيهية رقم CE/٦٠/٢٠٠٠ الصادرة عن البرلمان الأوروبي، والمتعلقة بوضع إطار للسياسة المائية. فقد أولت هذه الأخيرة التوازن بين السياسة المائية وحماية البيئة المائية أهمية خاصة. ويفترض أن يُتخذ موضوع إيجاد توازن بين السياسة المائية وحماية البيئة المائية في لبنان أهمية قصوى، نظراً لموقعه الساحلي ولجيولوجيته، حيث أن معظم خزاناته الجوفية تتصل بالبحر، وهي بالتالي عرضة لتداخل مياه البحر، في حال عدم الاهتمام بالتوازن المفترض بين سحب المياه، وإعادة تعبئة هذه الخزانات. وهذا ما حدث بالفعل في الآبار الجوفية، في غياب هذا التوازن وهذه الرؤية. وقد استفاضت التوجيهية الأوروبية في إطار منع تداخل مياه البحر، حيث طلبت من الدول الأعضاء حماية وتحسين وإعادة تعبئة الخزانات الجوفية بغية المحافظة على توازن بين الكمية المستثمرة والكمية المعبأة. وفي ما يتعلق بالرصد وبالجردات فقد ذهب البرلمان الأوروبي بعيداً في هذا الموضوع، في التوجيهية المذكورة آنفا، حين طلب وضع سجل للأماكن المحمية، والمفترض حمايتها، بما يتعلق بالمياه السطحية والجوفية، إضافة إلى سجلٍّ للمساحات المائية، مع إعادة نظرٍ دوريةٍ في هذا السجل.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود اتفاقية تعاون فني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. وقد لحظت هذه الاتفاقية موضوع زيادة ملوحة المياه بسبب الاستعمال المكثف للأسمدة الكيماوية[١٤٧٥] دون أن يكون لها أية ترجمة على الصعيد التنفيذي والتطبيقي (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

القسم الثاني: التنقيب واستخراج المياه

وفق مرسوم تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية (وزارة الطاقة والمياه حالياً) و تحديد ملاكاتها، فإن المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي، والتي أصبحت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، لها أن تقوم بتصميم المشاريع المائية، وبتنفيذها أو الإشراف على تنفيذها[١٤٧٦]. كما أن دائرة المياه الجوفية تتولى البحث والتنقيب عن المياه الجوفية ووضع خرائط منهجية هيدروجيولوجية بطريقة يمكن بها تحديد نسب وكميات المياه الجوفية، وذلك على نحو يمكن من وضع ميزانية دقيقة للدور السنوي للمياه اللبنانية، ولإمكانيات استثمارها[١٤٧٧]؛ وتتولى دائرة المنشآت الفنية بالاشتراك مع الدوائر المختصة القيام بالدراسات المحلية اللازمة، لوضع خرائط وحسابات تصميم المنشآت الفنية العائدة لمآخذ المياه، على الأنهر والينابيع وغيرها، ولمراكز معالجة المياه، وضخها، إضافة إلى وضع خرائط وحسابات تصميم المنشآت الفنية الخاصة بمشاريع الشفة والري، من سدود وجسور ومقاسم وممرات ومكاسر ومحطات تعداد وغيرها[١٤٧٨].

ومع قانون تنظيم قطاع المياه، أكد المشترع على دور وزارة الطاقة والمياه في التخطيط المتعلق بالتنقيب واستخراج المياه، حيث أعطاها صلاحية تصميم ودرس وتنفيذ المنشآت المائية الكبرى كالسدود والبحيرات الجبلية والأنفاق، وتقويم مجاري الأنهر وشبكات المياه وغيرها، ووضعها في الاستثمار[١٤٧٩].

وإذا كان التخطيط لاستخراج المياه والتنقيب عنها هو من صلاحيات وزارة الطاقة والمياه، فإن التشريعات المتعلقة بإنشاء محميات طبيعية كقانون إنشاء محمية أرز الشوف[١٤٨٠] وقانوني إنشاء محمية اليمونة[١٤٨١] ومحمية بنتاعل[١٤٨٢] وغيرهما، قد حظرت التنقيب ومنعت رفع أي حاصل من حاصلات المنطقة المحمية، كاستخراج المياه أو حصر هذا الاستخراج لغايات البحث العلمي الرامي إلى تحسين إيكولوجية المنطقة.

[١٤٧٥] المرسوم ٦٣٤٧ - ٢٠٠١ – إبرام اتفاقية التعاون الفني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة- المقدمة – ٢ من الإتفاقية

[١٤٧٦] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته– تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المادة ٩ البند ١

[١٤٧٧] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته– تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المادة ٢١

[١٤٧٨] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته– تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المادة ١٩

[١٤٧٩] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٤

[١٤٨٠] القانون ٥٣٢ - ١٩٩٦ – انشاء محمية طبيعية في ارز الشوف – المادة ٤

[١٤٨١] القانون ١٠ - ١٩٩٩ – انشاء محمية طبيعية في اليمونة – المادة ٤

[١٤٨٢] القانون ١١ - ١٩٩٩ – انشاء محمية طبيعية في بنتاعل – المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما في مجال التنقيب عن المياه في الأملاك الخاصة، ولاستخدامات خاصة، فقد أغفل القانون اللبناني موضوع وضع التخطيط الرامي إلى تنظيم هذه العمليات بحسب استعمالات الأراضي، وبناء على البنى التحتية المتوافرة مما جعل التنقيب يأخذ مدى خطيرا، عبر انتشار الآبار، والاستفادة من بعضها في تصريف المياه المبتذلة، إضافة إلى استغلال مياه البعض الآخر استغلالا جائرا، ولأغراض ممنوعة قانونيا، في بعض الأحيان، كبيعها أو المضاربة غير المشروعة على هيئات الإمداد الرسمية التي أصبحت لهذا السبب ولغيره من الأسباب غير قادرة على سد الحاجة الى المياه.

هذا في لبنان، أما في فرنسا فإن التخطيط في مجال التنقيب عن المياه خطى خطوات عملية هامة، منذ صدور القانون الفرنسي رقم ١٢٤٥-١٩٦٤ المتعلق بالمياه، في ١٦ كانون الاول ١٩٦٤، الذي أضاف نبذة متعلقة بإنشاء مناطق خاصة للتنظيم المائي، حيث يصبح حق التصرف بالنبع شبه معدوم. وقد لحظ القانون المذكور تدابير يؤدي تطبيقها إلى الوصول إلى خطة شاملة، من نتائجها إنشاء مناطق خاصة بالتنظيم المائي، يعود أمر تحديدها إلى الإدارة العامة. وإن أدى هذا التشريع إلى منع مالك النبع من ممارسة حقه وإلزامه بتحمل المزيد من التدابير الإدارية، فإنه سمح للإدارة باتخاذ كافة التدابير لمواجهة المشاكل الحساسة الناشئة في الأماكن التي تعاني من نقص في المياه.

القسم الثالث: الطلب على المياه

الفقرة الأولى: الاستخدام للشفة

يعتمد التخطيط على معطيات أساسية تتمثل بمعرفة دقيقة وعلمية للكمية المطلوبة في مختلف الاستعمالات، إضافة إلى الكمية المتاحة ووسائل ضبطها وجمعها وحمايتها وتوزيعها.

وبالرغم من إعطاء مرسوم تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية (وزارة الطاقة والمياه حاليّا)، دائرة التصميم فيها أن تتولى درس حاجة كل منطقة إلى المياه، وتصميم الخطوط الكبرى للمشاريع الإنشائية، ودراسة مشاريع الري المقترحة، من الناحية الاقتصادية، من حيث تكاليف المشروع، والدخل المنتظر بعد تنفيذه، وكميات المياه المتوفرة[١٤٨٣]، فإن القانون اللبناني لم يضع أسسا لتقدير هذه الحاجات، ومعرفة متطلبات كافة أنواع الاستثمار. كما أنه أغفل دور مصالح المياه ولجان المياه المحلية في تقدير الكمية المطلوبة منها. والوزارة المعنية تفتقر بالتالي إلى الكادرات الإدارية اللازمة لإجراء هكذا دراسة. ومع قانون تنظيم قطاع المياه الجديد، تأكد دور وزارة الطاقة والمياه، وحدها دون سواها، في تقدير الحاجات، ومجالات استعمال المياه في المناطق كافة[١٤٨٤]، دون أن يكون هنالك أي دور لمؤسسات المياه في المناطق، بالمشاركة في هذه العملية، أو بإمداد الوزارة بالمعلومات المطلوبة، كما يحدث في فرنسا، بالرغم مما لهذه المؤسسات من قدرة على تنفيذ هذه المهمة، لو أتيح لها ذلك، نظراً لعلاقتها المباشرة بالجمهور وبالمستفيدين، ومعرفتها لكيفية التمدد العمراني عبر الشبكات المحدثة. ويلاحظ هنا أيضا عدم صدور المرسوم التطبيقي اللازم، وبالتالي عدم المباشرة بهذه الدراسة بعد أربع سنوات على وضع القانون موضع التنفيذ.

الفقرة الثانية: الاستخدام الصناعي

إذا كان تقدير الحاجات المنزلية والكميات المطلوبة للشفة غير متوفر لغاية اليوم، فكم بالحري الحاجات الصناعية (بما فيها توليد الطاقة) التي تعتبر أكثر تشعباً، لجهة مواقع تواجد المصانع، والكميات اللازمة لها، والصلاحية القانونية لهيئات الإمداد بتزويد الصناعات بالمياه. فالقانون اللبناني يفتقر إلى تنظيم الاستثمار الصناعي. ولا يوجد نص يعطي إدارات الدولة أو مؤسساتها العامة، أي دور في تقييم الطلب الصناعي على المياه، باستثناء البند المذكور أعلاه في قانون تنظيم قطاع المياه عبر تقدير مجالات استعمال المياه[١٤٨٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

[١٤٨٣] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته - تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ١٦
[١٤٨٤] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ١
[١٤٨٥] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الثالثة: الاستخدام الزراعي

بعكس الطلب على المياه الصناعية، فإن الاستخدام الزراعي، والكميات المطلوبة للري، ولتربية الأسماك، خضعت للكثير من الدراسات التي أجرتها جهات رسمية والجامعات والهيئات الشعبية والجمعيات النقابية. والنصوص بدورها متوفرة، إن في الاتفاقيات الدولية المبرمة، أو في أنظمة الوزارات المعنية والمؤسسات العامة التابعة لها.

فاتفاقية التعاون الفني في مجال الزراعات المحمية، بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، جاءت على ذكر منع الممارسات غير البيئية، والمتمثلة بالاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة، وذلك للحد من تلوث التربة والمياه الجوفية[١٤٨٦]؛ وكذلك اتفاقية إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة[١٤٨٧]، الذي من أهدافه إجراء دراسات تتعلق بالمصادر المائية، سواء للمياه في الجو، أو للمياه على سطح الأرض، أو للمياه في باطن الأرض، وتشمل الدراسات الميترولوجية، دراسات المياه السطحية، والمياه الجوفية، بقصد حسن استهلاكها، ودراسة وسائل استغلال الموارد المائية، في ضوء التوازن الهيدرولوجي للحوض المائي. فقد فرضت الاتفاقية المذكورة القيام بدراسة أفضل الطرق والوسائل لحسن استثمار المياه، وأفضل الطرق للري[١٤٨٨]. أما البروتوكول الإطاري للتعاون العلمي والفني، بين وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات في المملكة المغربية، ووزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية، فقد طلب تنمية استغلال الموارد المائية، من خلال تحقيق الإدارة المتكاملة والسليمة، واستخدام نظم الري الحديثة، وترشيد استعمالها[١٤٨٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الزراعة والبيئة).

الفقرة الرابعة: الاستخدام السياحي

يعود ويظهر النقص مجدداً في مجال دراسة الطلب على الاستخدام السياحي. فلا نصوص تسمح بتقييم الطلب على المياه لهذا النوع من الاستخدام، إن لبرك السباحة غير المالحة أو للمنتجعات السياحية، مع العلم أن للسياحة الدور الأبرز اقتصاديا، كما أن للقطاع السياحي تأثيره على الكميات المستثمرة ونوعيتها ووسائل استثمارها وتأثيرها على البيئة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير السياحة والبيئة).

القسم الرابع: إمداد المياه

إذا كان الطلب على المياه يشكل موضوعا مستقلا للتخطيط في مجال المياه وحمايتها وحسن توزيع كمياتها، فإن الإمداد بالمياه، الذي هو سد الحاجة المطلوبة، يجب أن يكون له حصة كبيرة في مجال الدراسات والتخطيط، لما له من تأثير على المخزون الجوفي، وعلى حسن توزيعه، وعلى خلق الوسائل اللازمة لتخزين ومعالجة المياه لتتلاءم والكمية والنوعية المطلوبة لكل نوع من أنواع الاستخدام.

ويشكل ترشيد الإمداد بالمياه ووضع الخطط المطلوبة لحسن إدارة الإمداد والتوزيع جزءاً من الإدارة المتكاملة للمياه، والتي تتضمن، إضافة إلى ترشيد الإمداد، إدارة الموارد ومعالجة المخلفات والمياه الآسنة. والإدارة المتكاملة للمياه ليست شعارا أو عنواناً أو حتى نصوصا، إنما التزاما وسياسة وخططا تُقاس بمدى القدرة على تطبيقها، لتأتيَ النتائج على المستوى المطلوب منها.

وفي إطار التخطيط للإمداد، يوجد نصوص في القانون اللبناني، كانت لتصبح ذات فائدة كبرى، لو جرى تطبيقها. والمثال الأهم هو ما نص عليه مرسوم تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب، لجهة وضع أسس لإنشاء مجلس استشاري يُدعى "المجلس الأعلى للمياه"، الذي لم ير النور، بالرغم من الأهمية التي كان يمكن أن يحملها، إن لجهة تعاون الإدارات المركزية المعنية بالرقابة وبالوصاية على المياه، والإدارات اللامركزية المرفقية المعنية بالإمداد، على حل المشاكل المشتركة، أو لجهة تبادل المعطيات والمعلومات والخبرات المتوافرة لدى كافة المعنيين بقطاع المياه. وأعطى المرسوم رئاسة المجلس المذكور إلى وزير الطاقة والمياه، وأشرك بعضويته كلاً من مدير عام الاستثمار،

[١٤٨٦] المرسوم ٦٣٤٧ - ٢٠٠١ – إبرام اتفاقية التعاون الفني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة -الاهداف - ٧

[١٤٨٧] القانون ٢٧ - ١٩٧١ – إبرام اتفاقية انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة - المادة ٣ من الإتفاقية

[١٤٨٨] القانون ٢٧ - ١٩٧١ – إبرام اتفاقية انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة - المادة ٣ من الإتفاقية

[١٤٨٩] المرسوم ٧٢١٧ - ٢٠٠٢ - ابرام بروتوكول اطاري للتعاون العلمي والفني بين وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات في المملكة المغربية وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية – المادة ١ - البند ٣ من البروتوكول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مدير عام الموارد المائية والكهربائية، رؤساء مجالس إدارة مصالح المياه ومديريها العامين أو مديريها، مدير المختبر المركزي ورئيس مصلحة الهندسة الصحية في وزارة الصحة العامة. وتتمحور مهمة المجلس حول درس سياسة المصالح المستقلة للمياه، ونشاطاتها العامة، وتقديم التوجيهات والتوصيات اللازمة بشأنها إلى وزير الطاقة والمياه، وتأمين التعاون والتنسيق بين المديرية العامة للاستثمار والمديرية العامة للموارد المائية والكهربائية من جهة، وبين المصالح المستقلة للمياه من جهة أخرى، إضافة إلى تأمين التعاون والتنسيق بين المصالح المستقلة للمياه، ودرس الوسائل والإمكانات التي تؤدي إلى تطويرها[١٤٩٠]. ويشبه هذا المجلس إلى حد بعيد الهيئة الوطنية للمياه التابعة للوزير الأول، والمنشأة في القانون الفرنسي رقم ١٢٤٥ الصادر في ١٦ كانون الاول ١٩٦٤، بناء على الشرعة البيئية الفرنسية، والمتعلق بتوزيع المياه، وبمحاربة تلوث هذه المياه في مادته رقم ١٥. وتتألف هذه الهيئة في فرنسا من ممثلين عن الدولة وممثلين عن المجالس العامة والمجالس البلدية، إضافة إلى ممثلين عن المستهلكين. وتكون مهمتها إبداء الرأي في ترسيم حدود الأحواض المائية، والمشاريع الوطنية لترتيب ولتوزيع المياه، وفي المشاكل المشتركة بين مصالح المياه، إضافة إلى تجميع المستندات، وإبداء الرأي بكافة المواضيع المتعلقة بتوزيع المياه. إنما تمتاز عن الهيئة اللبنانية الشبيهة باحتوائها على ممثلين عن المستهلكين.

أما على صعيد تنظيم القاعدة اللازمة لتوزيع المياه، فقد لحظ القرار ٣٢٠-١٩٢٦ أساسا لتنظيم المستفيدين من مصدر مائي، في جمعيات نقابية للمياه، مهمتها تأمين الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية، والآيلة إلى الاحتراز من مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة، وبنوع عام من المياه المضرة، وتنظيف مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة، وتعميقها وتقويمها وتعديلها وتجفيف الأراضي الرطبة والمضرة بالصحة، وإصلاح مناخها، ونزع الأملاح منها، وتصريف مياهها، وسد مسارب المستنقعات وردمها، والري. وبالرغم من احتلالها لما يزيد عن ثلث مواد النص التشريعي[١٤٩١]، فإن الجمعيات النقابية اقتصرت على تجربة وحيدة، تمثلت بتأسيس جمعية نقابية لاستعمال جر مياه نهر الجوز[١٤٩٢].

وفي بداية التسعينيات، أنشئ العديد من مصالح المياه في الأقضية، وأعطي بعضها مهام الإمداد بمياه الري، إضافة إلى مهمة الإمداد للشفة. فمصلحة مياه البترون[١٤٩٣] ومصلحة مياه الكورة[١٤٩٤]، على سبيل المثال، أعطيا مسؤولية إدارة واستثمار مياه الشفة، بينما أعطيت مصلحة مياه الضنية- المنية[١٤٩٥] ومصلحة مياه عكار[١٤٩٦] ومصلحة مياه بشري[١٤٩٧] ومصلحة مياه زغرتا وقضائها[١٤٩٨]، مهام إدارة واستثمار مياه الشفة والري، فيما أوليت مصلحة مياه الباروك أعمال الري من نهر الباروك[١٤٩٩]، إضافة إلى مهامها الأساسية في إدارة واستثمار مياه الشرب[١٥٠٠]، مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة، حسب القوانين والأنظمة، وذلك بعد أن كانت معظم مصالح المياه محددة المهام للشفة كمصلحة مياه المتن[١٥٠١] ومصلحة مياه صيدا[١٥٠٢]، أو للري كمصلحة ري القاسمية ورأس العين[١٥٠٣] والتي أدمجت مع مصلحة مياه الليطاني بموجب المرسوم ٧٤٣٢[١٥٠٤] الصادر في ١٩٧٤/٣/١٦ التي تدير وتستثمر مياه نهر القاسمية وينابيع رأس العين، لري سهل صور – صيدا، الممتد بين نهر الأولي شمالاً ورأس الناقورة جنوباً، مع وجود استثناءات لمصالح أعطيت المهمتين.

وقد أتى إنشاء هذه المصالح خارج أية خطة مائية، ودون وضع أية شروط حول سبل تأمين المياه ومعالجتها، ودون أية رقابة بيئية أو صحية على عملها.

[١٤٩٠] المرسوم ٤٥٣٧ - ١٩٧٣ - تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب – المادة ٥

[١٤٩١] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المواد ٣٠ الى ٥٦

[١٤٩٢] المرسوم ٦٥ - ١٩٤٣ – تأسيس جمعية نقابية لاستعمال جر مياه نهر الجوز

[١٤٩٣] المرسوم ٥١١٣ - ١٩٩٤ – انشاء مصلحة مياه البترون للشفة – المادة ١

[١٤٩٤] المرسوم ٥١١٤ - ١٩٩٤ – انشاء مصلحة مياه الكورة للشفة – المادة ١

[١٤٩٥] المرسوم ٥١١٥ - ١٩٩٤ – انشاء مصلحة مياه الضنية المنية للشفة والري – المادة ١

[١٤٩٦] المرسوم ٥١١٦ - ١٩٩٤ – انشاء مصلحة مياه عكار للشفة والري – المادة ١

[١٤٩٧] المرسوم ٥٧٩٢ - ١٩٩٤ – انشاء مصلحة مياه بشري للشفة والري – المادة ١

[١٤٩٨] المرسوم ٦٣٢٣ - ١٩٩٥ – انشاء مصلحة مياه زغرتا وقضائها للشفة والري – المادة ٢

[١٤٩٩] المرسوم ٦٤٧٦ - ١٩٩٥ – تولي مصلحة مياه الباروك اعمال الري من نهر الباروك – المادة ١

[١٥٠٠] القانون الصادر في ٢٠ /١٩٥٦/٧ وتعديلاته- انشاء مصلحة مياه الباروك – المادة ١

[١٥٠١] المرسوم ٨٩٠ - ١٩٥٩ وتعديلاته– انشاء مصلحة مياه المتن – المادة ١

[١٥٠٢] المرسوم ١٢٩٨ - ١٩٥٩ – انشاء مصلحة مياه صيدا – المادة ١

[١٥٠٣] المرسوم ٢٠٠٢٢ - ١٩٥٨ – انشاء مصلحة ري القاسمية و راس العين – المادة ١

[١٥٠٤] المرسوم ٧٤٣٢ -١٩٧٤- دمج مصلحة ري القاسمية ورأس العين بالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومع صدور قانون تنظيم القطاع جُمعت هذه المصالح واللجان الموجودة في مؤسسات عامة. وتحددت مسؤولية المؤسسات العامة للمياه بدرس وتنفيذ واستثمار وصيانة وتجديد المشاريع المائية لتوزيع مياه الشفة والري وفقاً للمخطط التوجيهي العام للمياه، الذي لم يوضع بعد، أو بناء على موافقة مسبقة من وزارة الطاقة والمياه على استعمال مصادر المياه العمومية، الأمر الذي يبقى دون قاعدة علمية، ورهن القرارات الارتجالية[١٥٠٥].

وبناء على القانون المذكور، فقد كلّف مجلس الوزراء وزارة الطاقة والمياه بتحضير خطة عشرية، تتضمن مشاريع مختلفة، تهدف إلى معالجة كافة النواحي المرتبطة بالثروة المائية ومتفرعاتها. وقد قامت بالفعل الوزارة بوضع الخطة العشرية التي اقتصرت على المشاريع المائية وأفضلياتها، وتحديدا على السدود والبحيرات الجبلية، كما جاء في إسم الخطة لدى الموافقة عليها في مجلس الوزراء، حيث سميت "الخطة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية"[١٥٠٦]. وقد جرى توزيع اعتمادات الخطة على أحدى عشرة سنة. وبعد مرور سنتين على بدء العمل بالخطة، لم ينفذ منها أي مشروع سوى مباشرة بطيئة بتنفيذ سد شبروح، والقليل من البحيرات الجبلية. وبالرغم من اتساع نطاقها وأهميتها الاستراتيجية، فإن الخطة وُضعت دون أن يُصار إلى إعداد دراسة التقييم الاستراتيجي البيئي لها SEA، ودون أن تواكبها دراسة جدوى اقتصادية. ولعل نتائج المقارنة البسيطة التي أجرتها وزارة البيئة بين مواقع السدود المائية المقترحة من جهة والنقاط الحساسة لمشكلة المياه المبتذلة من جهة أخرى، والتي أظهرت تطابقا بين الجهتين، أبرز مثال على أهمية التقييم الاستراتيجي البيئي في عملية التخطيط للحؤول دون المشاكل البيئية والصحية التي يمكن أن تنجم عن سوء التخطيط (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

الفقرة الأولى: الاستخدام للشفة

بغية ضمان صلاح المياه المجرورة للشفة، كان لا بد من أن يولي المشرّع وزارة الصحة العامة مسؤولية التأكد من نوعية المياه، ومطابقة المصدر للشروط الصحية. ففي العام ١٩٤٢ صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٢٢٧-١٩٤٢ ولم يطّل به الأمر أن أصبح في غياهب النسيان والإهمال بالرغم من استمرار سريان أحكامه قانونياً. ويشترط هذا المرسوم الاشتراعي، لمشروع ماء معد لشرب العموم، استخدام المياه الصالحة للشرب والتي أقرت صلاحيتها مسبقا بموجب تصريح لوزير الصحة العامة بناء لدراسة جيولوجية، وتحاليل طبيعية وكيميائية وبكتريولوجية. وقد أصبح هذا النص عبئاً على هيئات الإمداد لا يحتمل نتيجة تردي نوعية المياه في المصادر المتاحة، وأصبحت هذه الأخيرة تقوم باستثمار أي مصدر ترتأيه دون أي مراعاة لهذه القاعدة القانونية الصحية، ولا لأية قواعد صحية أو بيئية أخرى. ويبدو عملياً أن المادة الأولى من هذا المرسوم الاشتراعي هي المادة الوحيدة في القانون اللبناني التي تربط هيئة الإمداد بهيئة رقابية[١٥٠٧]. فلا يمكن مساءلة وزارة الصحة العامة عن نوعية المياه المجرورة إذا كانت تجهل موقع مصدر الجر، الذي استثمر دون موافقتها، ودون معرفتها، في غالب الأحيان.

أما لجهة استثمار مياه الشرب ووضع مخططات توزيعها، فقد أسند إلى المصالح المستقلة لمياه الشرب المنشأة بموجب مشروع القانون المعجل الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٣٢٧٥ - ١٩٧٢، مسؤولية إدارة واستثمار مشاريع مياه الشرب الواقعة في نطاق كل منها، وتوزيع المياه ضمن هذا النطاق[١٥٠٨]. ثم جاءت مراسيم إنشاء مصالح المياه في المحافظات لتؤكد تولي هذه المصالح في حدود نطاقها الجغرافي، ووفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، تخطيط ودرس وإدارة واستثمار مياه الشفة والري، إضافة إلى تنفيذ المشاريع المتعلقة بها، وإعمال التشغيل والصيانة اللازمة لها[١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣].

[١٥٠٥] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٤ البند ١

[١٥٠٦] قرار مجلس الوزراء: القرار ٣ -٢٠٠٣ – الخطة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية (تاريخ الجلسة: ٢٠٠٣/٩/١٠)

[١٥٠٧] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ - مشاريع جر مياه الشرب – المادة ١

[١٥٠٨] المرسوم ٤٥٣٧ - ١٩٧٣ - تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب – المادة ١

[١٥٠٩] المرسوم ٩٦٢٦ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٥١٠] المرسوم ٩٦٢٧ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٥١١] المرسوم ٩٦٢٨ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٥١٢] المرسوم ٩٦٢٩ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٥١٣] المرسوم ٩٦٣٠ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويبقى تعزيز أداء هذه المؤسسات العامة، ومراقبة أدائها على أساس المؤشرات الواردة في برنامج الأعمال المصدقة حسب الأصول، من صلاحيات ومهام وزارة الطاقة والمياه، وفق قانون تنظيم قطاع المياه[١٥١٤].

ونظراً للوضع الاستثنائي لمناطق التهجير، ولوجود وزارة تعنى بشؤونهم وبشؤون قرى التهجير، أوليت دائرة تأهيل وتجهيز البنى التحتية في وزارة شؤون المهجرين مهمة وضع التقارير والدراسات، وتحديد الأشغال وأعمال الصيانة التي تتطلبها إعادة تأهيل البنى التحتية من ماء[١٥١٥] وغيرها.

الفقرة الثانية: الاستخدام الصناعي

كما غاب التخطيط في مجال الطلب على المياه للاستخدام الصناعي عن النصوص اللبنانية، كذلك غاب التخطيط في مجال الإمداد الصناعي أيضا، بالرغم من الأهمية الاقتصادية للاستخدام الصناعي للمياه، ومن أثره على البيئة وعلى الصحة العامة. فبالرغم من أن المخططات التوجيهية قد لحظت مناطق صناعية منفصلة ، فإن المياه الموزعة للمؤسسات الصناعية في هذه المناطق لم تصنف على أنها مياه للاستخدام الصناعي، أسوة بعدادات الكهرباء الخاصة بقطاع الصناعة. (للمزيد من المعلومات يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وتقتصر عملية التخطيط في إمداد الصناعات بالمياه على قرارات محافظ بيروت المتعلقة ببعض الصناعات، كتنظيم معامل منتوجات الحليب وشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة[١٥١٦]، حيث أعطيت هذه المؤسسات حق استمداد المياه من شبكة توزيع المدينة، بالكمية الكافية لسد حاجتها، وخصوصا للغسيل بمياه غزيرة، مع العلم أن مصلحة مياه بيروت، وهي صاحبة امتياز تزويد العاصمة بالمياه في تاريخه، لا تستطيع قانونيا الإمداد لغايات الصناعة، لأن غايتها الشفة، وبالتالي لتَعارُض الإمداد للصناعة مع دورها الذي كُرس في قانون إنشائها، والذي أكد أن غايتها التزويد بمياه للشرب[١٥١٧].

وبالرغم من عدم قانونية قيام المصالح المستقلة للمياه وكذلك المؤسسات العامة بتأمين المياه للأغراض الصناعية، إلا أن ذلك لا ينفي حاجة القطاع الصناعي للمياه، وحقه باستعمالها الصناعي، إن للتنظيف، أو لإدخال المياه في المنتجات، أو لاستعمال المياه للطبخ أو للسلق في الصناعات الغذائية. ولعل أبرز المشاكل التي تعترض عملية اعتماد الوسائل الصناعية النظيفة هو عدم إيلاء الشأن الصناعي الأهمية اللازمة من حيث التخطيط لإمداده بالمياه وفقا لحاجته، وتنظيم الإطار القانوني اللازم، ونتيجة لذلك لم يلحظ في إنشاء شبكات المياه المتوفرة أية شروط تقنية خاصة قد تحتاجها المناطق الصناعية.

الفقرة الثالثة: الاستخدام الزراعي

منذ ما قبل القرن العشرين كان لاستخدام المياه في عمليات الري أسسه المنبثقة عن العادات والتقاليد. وقد تكرست هذه العادات والتقاليد في مجلة الأحكام العدلية العثمانية[١٥١٨]، ثم في قانون الري العثماني.

وتفترض أعمال الري توفر حق التصرف بالمياه سواء أكان مصدر هذه المياه الطبقة الموجودة تحت الأرض، أو مياه الأمطار أو الينابيع أو الأنهار. هذا مع العلم أن مالك النبع ومالك مياه الأمطار، هو حر التصرف بهذه المياه، وله أن يجمعها في خزانات، أو أن يستعملها في ري العقار الذي ينبثق منه النبع، أو العقارات الأخرى التي يملكها. وقد أوجد المشترع، إضافة إلى ارتفاق مسيل المياه[١٥١٩]، ارتفاقات أخرى لتسهيل أعمال الري كحق المرور[١٥٢٠]، وحق تمرير المياه[١٥٢١]، وحق جر المياه إلى أقرب خندق[١٥٢٢].

[١٥١٤] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ١٠

[١٥١٥] المرسوم ٦٥٠٤ - ١٩٩٥ - تنظيم وزارة شؤون المهجرين وتحديد ملاكها وسلسلة رتب ورواتب وظائف هذا الملاك وشروط التعيين الخاصة ببعض وظائف الملاك المذكور – المادة ١٦

[١٥١٦] قرار محافظ بيروت: القرار ١١٥٨ - ١٩٤٩ – تنظيم معامل منتوجات الحليب وشوكولا والسكاكر والمعمل المشابهة لها – المادة ١٣

[١٥١٧] المرسوم ٣٢٧٥ - ١٩٧٢ – انشاء مصالح مستقلة لمياه الشرب وتنظيمها – المادة ١

[١٥١٨] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦

[١٥١٩] القرار ٣٣٣٩ - ١٩٣٠ وتعديلاته– قانون الملكية العقارية – المادة ٥٩

[١٥٢٠] القرار ٣٣٣٩ - ١٩٣٠ وتعديلاته – قانون الملكية العقارية – المادة ٧٧

[١٥٢١] القرار ٣٣٣٩ - ١٩٣٠ وتعديلاته – قانون الملكية العقارية – المادة ٧٨

[١٥٢٢] القرار ٣٣٣٩ - ١٩٣٠ وتعديلاته – قانون الملكية العقارية – المادة ٨١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد أنشئ مجلس زراعي أعلى في العام ١٩٥٤، من ضمن مهامه، تحسين توزيع المياه على الأراضي وعلى المزروعات[١٥٢٣]. وفي العام نفسه أنشئت مصلحة خاصة تدعى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، غايتها تنفيذ مشروع نهر الليطاني للري والتجفيف، وماء الشفة، والكهرباء، ضمن تصميم شامل للمياه اللبنانية، وفقاً للدروس التي قامت بها دوائر الحكومة، بمعاونة البعثة الفنية الأميريكية، في حينها[١٥٢٤]. وقد قامت المصلحة بمشاريع ضخمة، إنما دون أية تطلعات بيئية مستقبلية، ودون أية دراسة بيئية وصحية لنتائج مشاريعها. وما نتائج الدراسة التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار بطلب من وزارة البيئة، وبتمويل من مؤسسة SIDA السويدية، حول تلوث نهر الليطاني وبحيرة القرعون، إلا دليل قاطع على الإهمال الذي نتج عن عدم التخطيط البيئي للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، وعدم وضعها مشاريع نصوص لتعيين حرم للنهر ولليناييع التي تغذيه.

وفي العام ١٩٥٥ أعطيت وزارة الزراعة مهمة تنظيم توزيع مياه الري وطرق استعمالها ومراقبة تنفيذ هذا التنظيم[١٥٢٥]. ثم جرى توسيع صلاحيات مكتب الفاكهة فيها وأعطي صلاحية تقديم التوصيات لأجل تحسين مجاري مياه الري إلى المراجع المختصة[١٥٢٦].

وفي بداية الستينيات استحدث مكتب خاص في وزارة الزراعة[١٥٢٧] سُمي المشروع الأخضر. وبالرغم من أن مهام المكتب تقتصر على درس وتنفيذ مشروع استصلاح الأراضي، فإنه يَعتبر إنشاء الخزانات المعدة للري من صلب عملية الاستصلاح لغايات الزرع، ويقوم بتمويل هذه المشاريع.

ومع تجديد تنظيم وزارة الزراعة في العام ١٩٩٤، كُلّفت مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية شؤون حفظ المياه واستثمارها[١٥٢٨] (للمزيد من المعلومات يراجع القارئ تقرير الزراعة والبيئة).

أما لجهة تزويد زرائب الحيوانات بالمياه، فقد قرر محافظ بيروت تجهيز كل إسطبل بكمية من المياه كافية لسد حاجته على أساس ١٢٥ ليتراً في اليوم لكل حيوان، على أن لا تقل الكمية التي يمون بها الإسطبل عن الربع متر مكعب في اليوم[١٥٢٩]. ويبدو هنا الاهتمام بالكمية، في وقت كانت لا تزال النوعية آمنة. ولم يعد قرار من هذا النوع ذا جدوى، إذ أنه لا يطال إلا مدينة بيروت، حيث لم يعد لزرائب الحيوانات وجود. وهو يشكل نموذجا لم يحتذى به، بالرغم من أهميته لجهة تأمين المياه اللازمة للنظافة، كما أنه لم يُحدّث على ضوء التطور.

وتتوزع اليوم الوزارات المهام المتعلقة بالتخطيط في مجال الري، والإمداد للأغراض الزراعية ودراسة الشبكات. فتتولى وزارة الطاقة والمياه دراسة شبكات الري عبر دائرة التخطيط والدروس فيها[١٥٣٠]، في حين تتولى وزارة الزراعة، عبر دائرة المشاريع الريفية والري، مهمة الري بالنسبة للبحيرات الاصطناعية، ومشاريع الري الصغيرة، بالتعاون مع المشروع الأخضر ووزارة الطاقة والمياه. هذا إضافة إلى إعداد ومراقبة ونشر وتطوير وتحديث طرق وأساليب الري، بهدف الإفادة من موارد المياه لتأمين زراعات منتجة، وإدارة مشاريع الري الصغيرة والمتوسطة ضمن نطاق أعمال وزارة الزراعة[١٥٣١]. كما يتولى قسم الزراعات المحمية في وزارة الزراعة مهمة تعميم أفضل وأحدث طرق ري هذه الزراعات[١٥٣٢].

[١٥٢٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١٧٦ - ١٩٥٤ - النظام الداخلي للمجلس الزراعي الاعلى – المادة ١-٥

[١٥٢٤] القانون الصادر في ١٩٥٤/٨/١٤ وتعديلاته- انشاء مصلحة خاصة تدعى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني – المادة ١ - اولا

[١٥٢٥] المرسوم الاشتراعي ٣١ – ١٩٥٥ وتعديلاته– تحديد مهام وزارة الزراعة – المادة ١

[١٥٢٦] القانون الصادر في ١٩٦٢/٨/٢١ – توسيع صلاحيات مكتب الفاكهة – المادة ١-٦

[١٥٢٧] المرسوم ١٣٧٨٥ - ١٩٦٣ وتعديلاته– احداث مكتب المشروع الاخضر - المادة ١

[١٥٢٨] المرسوم ٥٢٤٦ - ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزراة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه -المادة ٩٦

[١٥٢٩] قرار محافظ بيروت: القرار ٢٣٩ - ١٩٤٠ – تنظيم زرائب الحيوانات – المادة ٩

[١٥٣٠] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته– تنظيم وزارة الموارد المائية والكهربائية وتحديد ملاكاتها – المادة ١٨

[١٥٣١] المرسوم ٥٢٤٦ -١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزراة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه -المادة ١٠٣

[١٥٣٢] المرسوم ٥٢٤٦ - ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزراة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه -المادة ٥١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومن جهة أخرى، فقد أعطى القانون دوراً للمؤسسات العامة في التخطيط للإمداد. فالمؤسسة العامة للزراعات البديلة تتولى، بموجب مرسوم إنشائها، القيام بكل الأعمال والنشاطات التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المتكاملة لمنطقة بعلبك/الهرمل، ولا سيما تحديث وتطوير البنى التحتية الزراعية، ونظم وشبكات الري الزراعية، بما يتلاءم وحاجات التنمية الزراعية المتكاملة[١٥٣٣]. ولم تنفذ هذه الأعمال والنشاطات لتاريخه، تاركة المزارعين يتخبطون في مشاكلهم، غير قادرين على تنظيم عملية حسن استخدام مصادر المياه المتوفرة. وقد ساهم تضارب الصلاحيات بين الإدارات المذكورة، وعدم وضوح الجهة المسؤولة عن تأمين وإيصال مياه الري إلى المزارع في غياب التخطيط في هذا المجال، وترك المزارع لمصيره، وبالتالي تشجيعه على البحث عن مصدر مائي خاص عبر حفر بئر يستفيد منها هو وحده، واضعاً الإدارة المسؤولة عن الترخيص بحفر الآبار في وضع حرج تجبر فيه على الموافقة على التنقيب، مما خلق فوضى كبيرة في عملية حفر الآبار.

وفي العديد من الدول التي تولي عملية التخطيط المائي للري أهمية تُحدد المسؤوليات في عملية استجرار المياه، ففي إيران، على سبيل المثال، تخضع الأقنية الأولية والثانوية لمسؤولية وزارة المصادر المائية، أما الأقنية الباقية فهي من صلاحية وزارة الزراعة والجهاد.

الفقرة الرابعة: الاستخدام السياحي

كما الإمداد للصناعة، فإن الإمداد السياحي غائب عن القانون اللبناني. وباستثناء مرسوم تحديد الشروط العامة لإنشاء واستثمار المؤسسات السياحية[١٥٣٤]، الذي وضع شروطاً بالتزود بالمياه على المؤسسات السياحية، فإنه يوجد شبه انعدام للنصوص التي تضع خطة لتزويد المؤسسات السياحية بالمياه اللازمة، إما لتعبئة أحواضها، أو لتزويد الحمامات بالمياه الصالحة للاستخدام (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير السياحة والبيئة).

القسم الخامس: حماية المصادر المائية من التلوث

وضعت المجلة في العهد العثماني الأسس الأولى لحماية المصادر المائية. وإذا كان الطابع الأبرز في فرض الحريم طابع كمي، فإن الحماية على النوعية لم تغب عن بال المشرّع، وخاصة عند حظر الدخول إلى هذا الحريم[١٥٣٥]. والمجلة لم تضع حريما لبئر حفرها الإنسان في ملكه، ويحق بالتالي لجار هذا المالك أن يحفر بجانبها بئراً في ملك نفسه، وليس للأول أن يعترض على حفر البئر الثاني على اعتبار أنه يؤدي إلى جذب الماء من بئره[١٥٣٦].

وقد جاء القرار ٣٢٠-١٩٢٦ ليؤكد على المظهر النوعي للحرم، فمنع إلقاء الأسمدة الحيوانية في الأراضي الداخلة ضمن منطقة الحماية لعين ماء تستعمل للحاجات العمومية، وإحداث مستودعات للأقذار، وعلى العموم إجراء أي عمل من شأنه أن يدنس تلك العين[١٥٣٧]. وقد استُقي القرار ٣٢٠-١٩٢٦ من التشريع الفرنسي الصادر في ١٥ شباط ١٩٠٢، الذي لحظ منطقة حرم لمنع تلوث مياه الينابيع، والذي منع رمي الأسمدة داخل هذه المنطقة، قبل أن يُعدل بالقانون رقم ١٢٤٥ - ١٩٦٤، لجهة إيجاد ثلاثة أنواع من المناطق حول الينابيع المخصصة للشرب، مبينة حدودها في المرسوم الذي يعلن المنفعة العامة لإشغال ضبط المياه وجرها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الزراعة والبيئة، والنفايات الصلبة).

وإذا كان قد تلى القانون الفرنسي تعميم إداري يمنع جميع الأشغال التي تكون سبباً للتلوث وجرى تطبيقه، فإن القانون اللبناني اكتفى بالنصوص التشريعية، دون أن يعمد إلى وضع نصوص تنظيمية لها بغية تطبيقها. فاستتبع القرار ٣٢٠-١٩٢٦ بالمرسوم الاشتراعي ١٦/ل-١٩٣٢ الذي فرض على كل بئر أو عين ماء تستعمل لشرب الأهلين، أن يكون لها عند الاقتضاء، منطقة حرام، تعين حدودها وفاقا للقرار رقم ٣٢٠-١٩٢٦، ومنَعَ إنشاء كل بناية أو بئر أو حفرة أو غيرها من الأعمال الأخرى التي من شأنها أن تدنس ماء الشرب، في المنطقة الحرام[١٥٣٨].

[١٥٣٣] المرسوم ٨٦٦٦ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى "المؤسسة العامة للزراعات البديلة - المادة ٣- البند د

[١٥٣٤] المرسوم ٤٢٢١ - ٢٠٠٠ - تحديد الشروط العامة لانشاء و استثمار المؤسسات السياحية – الملحق ٦

[١٥٣٥] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٨١

[١٥٣٦] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٩١

[١٥٣٧] القرار ٣٢٠ – ١٩٢٦ وتعديلاته- المحافظة على مياه الاملاك العمومية و استعمالها – المادة ٢

[١٥٣٨] المرسوم الاشتراعي ١٦/ل – ١٩٣٢ وتعديلاته- القواعد الصحية العامة – المادة ١٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

واستُتبع التشريعان المذكوران أعلاه بتشريعين جديدين، يضعان نفس المبادئ، دون أن يصدر لهما أي مرسوم تطبيقي يسمح بتنفيذ مضامينهما. والقانونان هما:

١. قانون تنظيم قطاع المياه الذي اعتبر حماية المورد الطبيعي للمياه وتنميته، ضمن إطار المحافظة على البيئة وتوازنات الطبيعة من صلب المنفعة العامة[١٥٣٩].
٢. قانون حماية البيئة الذي أخضع مياه الأملاك العمومية لتدابير تهدف إلى حماية المياه السطحية والجوفية من مخاطر التلوث على أشكاله، واستعادة نوعية المياه، إضافة إلى حماية التوازنات البيئية، والمواقع الرطبة وأنظمتها الإيكولوجية، وتطوير وحماية الموارد الطبيعية وتقييمها، باعتبارها موارد اقتصادية، وتأمين توزيعها بشتى استعمالاتها، ذلك مع مراعاة الأحكام القانونية السارية المفعول، والمتعلقة بالمحافظة على هذه المياه واستعمالها[١٥٤٠].

وإضافة الى التشريعات السابقة، فقد أنشأ المشرّع محميات طبيعية، وأدرج في نصوص إنشائها ضرورة الحفاظ على الثروة والموارد الطبيعية ومصادر المياه العذبة، بما يضمن حمايتها من التلوث والتدهور الناتج عن العوامل الطبيعية واستخدام الانسان (على سبيل المثال محمية غابة أرز تنورين الطبيعية[١٥٤١]، ومحمية شاطئ صور الطبيعية[١٥٤٢]).

وفي الولايات المتحدة الأميركية من النصوص ما يسمح بخلق محميات مائية شبيهة إلى حد بعيد بالمحميات البيئية أو المحميات الطبيعية بهدف حماية الثروة المائية المتوفرة في هذه المنطقة، وإبعادها عن مخاطر تلويثها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والارث الطبيعي).

أما في لبنان فقد بقِيَت كافة هذه النصوص التشريعية دون تطبيق نظراً لعدم صدور النصوص التطبيقية لها، باستثناء مرسوم تحديد حرم الينابيع، الذي بقي دون تطبيق لعدم تعيين اللجنة التي لحظها[١٥٤٣]، حتى سنة ٢٠٠١، حين شكّل رئيس مجلس الوزراء اللجنة، بقرار صادر عنه تحت الرقم ١١٨-٢٠٠١[١٥٤٤]. وأسند إلى هذه اللجنة القيام بدراسة النبع واقتراح الحرم اللازم، ليصدر بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء[١٥٤٥]. وبالرغم من تعيين اللجنة المعنية، فإن هيكليتها، التي أصبحت قديمة، جعلتها تفتقر لقدرة التحرك الميدانية، كما تفتقر للدعم اللازم، نظراً للكلفة الكبيرة المطلوبة لتأمين مستلزمات عملها، من دراسات هيدروجيولوجية، وصولاً إلى تأمين الاستملاكات اللازمة، ووضع الارتفاقات المفروضة. ولغاية اليوم لا يوجد أي حرم لأي نبع ماء، باستثناء حرم نبع العسل، الموضوع في العام ١٩٤٢، والذي لم يعد يفي بالغرض المطلوب منه، نظرا لاعتماده على معطيات وتقنيات قديمة العهد، إضافة إلى التمدد العمراني في المنطقة[١٥٤٦].

هذا ولم يلغ إيلاء وزارة الصحة العامة مهمة حماية الينابيع دور وزارة الطاقة والمياه المسؤولة عن تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالمحافظة على المياه العمومية واستعمالها[١٥٤٧]. فقد أعطى قانون تنظيم قطاع المياه لوزارة الطاقة والمياه مهمة العمل على حماية الموارد المائية من الهدر والتلوث، عبر وضع النصوص، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع تلوثها، ولإعادتها إلى نوعيتها الطبيعية[١٥٤٨]، ذلك بعد أن كان مرسوم تنظيم وزارة الطاقة والمياه قد أعطى دائرة المياه الجوفية مهمة درس مجاري المياه الجوفية، واقتراح الحلول لحمايتها من التلويث. ولم تصدر هذه الدائرة أية دراسة لحماية أي مجرى مائي جوفي[١٥٤٩].

[١٥٣٩] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ١
[١٥٤٠] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٥ البند ١
[١٥٤١] القانون ٩ - ١٩٩٩ – انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية – المادة ٢ البند ٢
[١٥٤٢] القانون ٧٠٨ - ١٩٩٨ – انشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين – منطقة صور العقارية – المادة ٢ البند ٢
[١٥٤٣] المرسوم ١٠٢٧٦ -١٩٦٢ والمعدل بالمرسوم رقم ٧٠٠٧ تاريخ ٣٠ شباط ١٩٦٧- تحديد حرم الينابيع – المادة ١
[١٥٤٤] قرار رئيس مجلس الوزراء: القرار ١١٨ - ٢٠٠١
[١٥٤٥] المرسوم ١٠٢٧٦ -١٩٦٢ والمعدل بالمرسوم رقم ٧٠٠٧ تاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠- تحديد حرم الينابيع – المادة ١
[١٥٤٦] القرار ٦٤٩ - ١٩٤٢ - انشاء منطقة حرم بجوار نبع العسل في جبل فاريا
[١٥٤٧] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ٩ - البند ٢
[١٥٤٨] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٦
[١٥٤٩] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ٢١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما لم يلغ دور وزارة الصحة العامة دورَ وزارة البيئة، التي أعطى مرسوم تنظيمها وتحديد ملاكها لدائرة البيئة السكنية فيها، مسؤولية السهر على نقاوة وسلامة المياه السطحية والجوفية وحماية حرم الأنهر والينابيع من المواد الكيميائية والمبيدات والمياه المبتذلة والنفايات المنزلية والصناعية[١٥٥٠]؛ ولدائرة المحافظة على الثروة الطبيعية، أن تتولى المحافظة على الطبيعة وحماية المواقع والمجالات الطبيعية، ومراقبة التوازن البيئي عبر المحافظة على سلامة العناصر الطبيعية ومكوناتها الأساسية من مياه وشواطئ بحرية وضفاف نهرية[١٥٥١].

وتبقى هذه النصوص جميعها غير قادرة على وضع أسس علمية لحماية مصادر المياه. فهي تفتقر للمنهجية العلمية كتلك التي وضعتها لجنة حوض الرون-المتوسط-كورسيكا في فرنسا في العام ١٩٩٩ والآنف ذكرها، لجهة إجراء تقييم ودراسةٍ تقنية لحالة الينابيع الجوفية (Phreatic Table Characterization) ومدى تعرضها (Vulnerability). كما طلبت توصيات التوجيهية رقم ٢٠٠٠/٦٠/CE الصادرة عن البرلمان الأوروبي إجراء هذا التقييم، ودراسة المنطقة المائية، وتأثيرات الانسان على البيئة فيها وعلى حالة المياه السطحية والجوفية. وتفتقر النصوص اللبنانية لجداول تصنيف المواد الخطرة والمطلوب التأكد من عدم تلويثها للمياه الجوفية والسطحية، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، حيث وضعت التوجيهية الأوروبية رقم ٧٦/٤٦٤/EEC لائحة سوداء تضم ١٢٩ مادة تعتبر سامة، ثابتة، وغير متحللة، أو تراكمية بيولوجيا، وأخرى رمادية، تضم العديد من المواد الواجب وضع معايير للنسب المسموح التخلص منها في المياه، بعد الحصول على ترخيص بالرمي.

القسم السادس: التخطيط للبنى التحتية

تتضمن البنية التحتية للمياه، إلى جانب مآخذ المياه، منشآت المعالجة والإمداد، من أبراج مائية، إلى محطات ضخ وخطوط جر وقساطل وأقنية للري وأقنية لتصريف مياه الأمطار. وتحتاج هذه الإنشاءات إلى خطط واضحة قبل تنفيذها، على أن تشمل هذه الخطط أمكنة المآخذ ووسائل الحفر ونوعية الشبكة التي تكون حلقية (Grid Network)، أو شعبية (Ramified Network)، أو مختلطة وفقا للكمية المنقولة وللطبيعة الجغرافية للمنطقة المخدومة.

ولا يوجد في القانون اللبناني أية إشارة إلى ضرورة وضع خطة وطنية أو خطط محلية لهذه البنى التحتية. وبالتالي فإن إنشاء هذه البنى يبقى رهنا بنتائج الدراسات الموضوعة من الشركات الهندسية، قبيل تنفيذ الإنشاءات المتعلقة بالشبكة اللازمة للإمداد وصيانتها، والمناط بالمصالح المستقلة، المنشأة بموجب مشروع القانون المعجل الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٣٢٧٥ - ١٩٧٢، القيام بأعمال الإنشاء والتجهيز والصيانة في نطاق المصلحة، وفي حدود إمكاناتها المالية والفنية؛ وبوزارة الطاقة والمياه -عبر المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية- أعمال التجهيز والإنشاء التي تفوق هذه الإمكانات[١٥٥٢].

وعلى صعيد آخر فقد فرض قانون التنظيم المدني على كل إدارة تقوم بالاستملاك أن تقوم بدرس شبكات الخدمات العامة اللازمة، من طرق ومجارير وإنارة وهاتف ومياه شرب وتصريف مياه الأمطار، ثم تعمدَ إلى تنفيذها تدريجياً، على ضوء الحاجة، وعلى ضوء إمكانية استعمال العقارات، وفقاً للغاية التي جرى الاستملاك من أجلها[١٥٥٣].

الفصل الثاني: المعايير والشروط

القسم الأول: المحافظة على الموارد المائية كماً ونوعاً

من أجل تطبيق السياسة المائية والخطط المتعلقة بالكمية المتوفرة ونوعيتها والطلب على المياه والإمداد بها والتنظيم الموضوع لتنفيذ ذلك، كان من الضروري وضع الشروط اللازمة والمواصفات والمعايير الضرورية لتأمين حسن عمل القطاع.

[١٥٥٠] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٦
[١٥٥١] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١١
[١٥٥٢] المرسوم ٤٥٣٧ - ١٩٧٣ - تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب – المادة ١
[١٥٥٣] المرسوم ٥٥ - ١٩٧٧ - قواعد واصول تطبيق المادة ١٧ من قانون التنظيم المدني – المادة ٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتعود الشروط الآيلة إلى المحافظة على الكمية إلى أيام المجلة وقانون الري العثماني كما سبق تبيانه. وفترة الانتداب غنية بالنصوص التي تتعاطى مع حماية كمية المياه عبر منعها من الخروج عن هدفها، كالقرار المتعلق بوقاية الصحة العمومية، الذي منع حق تحويل مجرى المياه بواسطة قساطل أو أقنية، في حين منحت الجماعات المالكة حق استعمال ينبوع لماء الشرب، وحق تنظيف وتغطية ووقاية هذا الينبوع من كل أسباب الفساد[١٥٥٤]، إضافة إلى التشريعات التي ترعى المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها، والتي سوف تجري دراستها بإسهاب.

لقد أولت وزارة البيئة أهمية لحماية كمية الموارد المائية، على أساس أن كل حماية للموارد المائية، إنْ لجهة الكمية أو لجهة النوعية، هدفُها بيئي بامتياز. فأكدت على ترشيد استعمال المياه في الشروط البيئية التي وضعتها على طلبات الترخيص بإنشاء و/أو استثمار مصانع مختلفة.

وقد ورد حرفياً في هذه القرارات شرط ترشيد استعمال المياه في جميع المراحل الإنتاجية وإعادة استعمال المياه[١٥٥٥]، وتنظيف مناطق الإنتاج والآلات بطريقة التنظيف الجاف قبل التنظيف المائي لتوفير استهلاك المياه[١٥٥٦،١٥٥٧]، والتقليل قدر الإمكان من المياه المستهلكة في عملية الإنتاج، باستعمال الحنفيات الأوتوماتيكية الإقفال، أو الضغط العالي للمياه[١٥٥٨،١٥٥٩]، وغسل الخضار والفاكهة بطريقة الدكمة (BATCH)، بدلاً من الغسيل المتواصل (CONTINUOUS)، واستخدام طريقة التيار المعاكس في عملية الغسيل، أي استعمال المياه الناتجة عن مرحلة الغسيل الأخيرة، في مرحلة الغسيل الأولى، واستعمال الوسائل الجافة، مثل الارتجاج أو نافثات الهواء، لتنظيف الخضار والفاكهة قبل البدء بالتنظيف المائي[١٥٦٠]، وترشيد إنفاق المياه في جميع أعمال البناء[١٥٦١].

أما في ما يختص بالشروط المتعلقة بالمحافظة على نوعية المياه فهي بدأت مع الانتداب، إذ مَنع مرسوم التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة، أن ترمى أو أن تصب أو أن تسيل مباشرة أو غير مباشرة في مجاري المياه وفي الغدران وفي البحر أية مادة من شأنها أن تضر بصيانة المياه أو بجريانها أو بسلامتها أو باستعمالها للخدمة أو لشرب الحيوانات أو للزراعة أو للصناعة أاو لتربية الأسماك وحفظها[١٥٦٢].

وتشترط بعض النصوص، الموضوعة للمحافظة على نوعية الموارد، أن تكون المصادر المعدة لشرب العموم قد أقرت صلاحيتها مسبقا بموجب تصريح من وزير الصحة العامة، معتمد على دراسة جيولوجية وتحاليل طبيعية وكيميائية وبكتريولوجية[١٥٦٣]. وقد فرض النص نفسُه أن تجريَ مصلحة المياه في وزارة الأشغال العامة في حينه درساً جيولوجياً على حوض التموين- إذا كانت هناك قضية نبع، أو قضية طبقة مائية تحت الأرض-، وعلى الأماكن التي يجب أن تحصر فيها المياه - إذا كانت هناك قضية مياه على سطح الأرض. كما أوجب أن يعين التقرير الجيولوجي أدنى الحدود لمنطقة الحرم، والمحاذير التي يعتبر فرضها لازماً على تلك المنطقة[١٥٦٤]، على أن يجري تحديد منطقة حرم مياه الشرب المعدة لشرب العموم، بناء على الدروس الجيولوجية، وقبل ابتداء الأعمال، وفقا لأحكام المادة الثانية من قرار المفوض السامي رقم ٣٢٠-١٩٢٦[١٥٦٥]. وغني عن التذكير، وإعادة التذكير، أن هذا التشريع لم يؤخذ على محمل الجد، ويجري تجاهله لجهة الشروط، بينما يتخذه البعض سنداً لتقاذف المسؤوليات عند حصول أي تلوث.

[١٥٥٤] القرار ١٨٨ - ١٩٢٠ وتعديلاته– وقاية الصحة العمومية – المادة ٤

[١٥٥٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة – المادة ٣ – البند ١

[١٥٥٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة – المادة ٣ – البندين ١ و٣

[١٥٥٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة – المادة ٣ – البند ١

[١٥٥٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب – المادة ٣ – البند ١

[١٥٥٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٣ – البند ١

[١٥٦٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مؤسسات حفظ الخضار و الفاكهة – المادة ٣ – البند ١

[١٥٦١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة– المادة ٢ – البندين ١ و٢

[١٥٦٢] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ - التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة و المواد القذرة – المادتان ٥ و ٦

[١٥٦٣] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ - مشاريع جر مياه الشرب – المادة ١

[١٥٦٤] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ - مشاريع جر مياه الشرب – المادة ٢

[١٥٦٥] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ - مشاريع جر مياه الشرب – المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومع صدور قانون تنظيم قطاع المياه الجديد، أعطي لوزارة الطاقة والمياه دور واضح في مجال تقييم النوعية، حيث ولاها القانون مهمة وضع المعايير الواجبة والشروط والأنظمة القياسية لنوعية المياه ومراقبتها[١٥٦٦].

ومن ناحية ثانية، فمع صدور قانون حماية البيئة، أعطي وزير البيئة بالاشتراك مع وزير الطاقة والمياه مهمة تحديد كل تدبير أو سياسة تهدف إلى تطوير إدارة متكاملة للموارد الطبيعية، كما أعطى الوزيران الإشراف على تصريف أو إغراق أو إيداع مباشر أو غير مباشر لمواد من شأنها أن تتسبب في تلوث المياه السطحية أو الجوفية، أو أن تزيد من تدهور نوعيتها، بتعديل خصائصها الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية أو البكتريولوجية. إلا أن هذا التنسيق بقي نظرياً لصعوبة التعاون بين الإدارتين، ولعدم وجود أية آلية تطبيقية في حال توافرت النية في التعاون[١٥٦٧].

إضافة إلى ذلك، أعطي لوزارة البيئة، بالاشتراك مع الوزير المختص، مهمة اقتراح المراسيم التي من شأنها تحديد إجراءات التصريف والطمر والإغراق والرمي والإيداع المباشر أو غير المباشر لمواد من شأنها أن تتسبب في تلوث المياه السطحية أو الجوفية، أو أن تزيد من تدهور نوعيتها، بتعديل خصائصها الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية أو البكتريولوجية، وإجراءات مراقبة هذه العمليات[١٥٦٨]، وتدابير الحماية الخاصة التي يجوز لوزارة البيئة أو للسلطات المختصة أن تفرضها بهدف الوقاية أو الحد من كل ضرر يصيب البيئة المائية[١٥٦٩].

هذا، وبغية المحافظة على نوعية الموارد المائية من التلوث، تطرق مرسوم تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها، إلى وضع شروط على إنشاء المؤسسات الصناعية من الفئتين الأولى والثانية، حيث يقتضي إبعادها، في المناطق غير المنظمة بمراسيم وبخط مستقيم، مسافة ٢٥٠ متراً على الأقل عن حدود مجاري الأنهر الكبيرة، ومسافة ١٥٠ متراً على الأقل عن حدود المجاري الشتوية الأخرى، ومسافة ١٠٠٠ متراً على الأقل عن ينابيع المياه[١٥٧٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

أما بعد، فقد تطرقت قرارات وزير البيئة المتعلقة بتحديد شروط بيئية للكسارات والمقالع، إلى وضع شروط لحماية المصادر المائية، كاشتراط تقديم إفادة من وزارة الموارد المائية والكهربائية، تثبت موافقتها على الاستثمار المطلوب، في الموقع المقترح، بالنسبة للموارد الطبيعية للمياه الجوفية، إضافة إلى تقديم تقرير عن الوضع البيئي يشمل تقييم الأثر البيئي المباشر وغير المباشر، كتلوث المياه، واقتراح الحلول للحد من هذه الأضرار[١٥٧١،١٥٧٢،١٥٧٣،١٥٧٤،١٥٧٥]. كما حظرت التعدي على الينابيع، وعلى مجاري المياه الظاهرة، والمياه الجوفية، ضمن الموقع، أو في المناطق المجاورة له، وأوجبت إقامة سور صخري لمنع تساقط الصخور والأتربة والرمال في مجاري المياه الشتوية[١٥٧٦،١٥٧٧،١٥٧٨،١٥٧٩،١٥٨٠] (للمزيد من المعلومات يراجع القارئ تقريري التربة، والبناء والبيئة).

أما بالنسبة إلى وضع مواصفات مياه الشرب، فقد أعطيت هذه المهمة لعدة إدارات دون أن يصار إلى وضع ضوابط للتعاون في ما بينها. وجاءت النصوص التشريعية المتعاقبة لتعطي صلاحية وضع المواصفات لإدارة جديدة خلافاً للنص السابق معتمدةً على مادة درج عليها المشرّع، تقول بإلغاء كل ما يتعارض والقانون الأحدث دون تحديد النص الملغى تحديداً صريحاً.

[١٥٦٦] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ١١
[١٥٦٧] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٥
[١٥٦٨] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٦
[١٥٦٩] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٦
[١٥٧٠] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢ -تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها– المادة ٢٠
[١٥٧١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات– المادة ٢
[١٥٧٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٣ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل والبحص المفتت طبيعيا– المادة ٢
[١٥٧٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك – المادة ٢
[١٥٧٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار – المادة ٢
[١٥٧٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة التربة – المادة ٢
[١٥٧٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات– المادة ٤ – البند ١١-١
[١٥٧٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٣ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل والبحص المفتت طبيعيا– المادة ٤ – البند ١١-١
[١٥٧٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك– المادة ٤ – البند ١١-١
[١٥٧٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار– المادة ٤ – البند ١١-١
[١٥٨٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة التربة – المادة ٤ – البند ١١-١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي حين أن قانون إنشاء مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية[١٥٨١] قد أعطاها وحدها مهمة وضع المقاييس والمواصفات اللبنانية، فقد أعطى قانون تنظيم قطاع المياه وزارة الطاقة والمياه في قطاع المياه صلاحية ومهمة تحديد معايير نوعية المياه السطحية والجوفية[١٥٨٢]، لاغياً كل نص سابق يتعارض معه. وأعطى قانون حماية البيئة مجلس الوزراء، بناء لاقتراح وزير البيئة والوزير المختص، مهمة وضع المعايير الوطنية والكيميائية والبيولوجية والبكتريولوجية التي يجب أن تتوافر في المياه والينابيع والأنهر ومجاريها وضفافها والبحيرات والغدران والبحرات والمستنقعات وخزانات وشبكات توزيع مياه الشفة وأقنية الري، والمعايير الوطنية للنوعية التي يجب أن تتوفر في المياه المخصصة للاستهلاك البشري ولسائر الاستعمالات، مع طرق تحليل ومراقبة الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والبكتريولوجية والنوعية للمياه[١٥٨٣]، لاغياً كل ما سبقه ويتعارض معه.
أما بعد فقد جاء قانون حماية البيئة ليؤكد ما سبق أن أورده مرسوم تنظيم وزارة البيئة، الذي أعطى دائرة البيئة السكنية في الوزارة حق تحديد المعايير القصوى المقبولة لنسب التلوث في المياه، ومراقبة عدم تجاوزها، وتحديد المواصفات والخصائص الواجب توافرها في مياه الشفة ومياه الري، في ضوء المواصفات المعتمدة عالمياً في هذا المجال، والسهر على تطبيقها بالتعاون مع الإدارات والمؤسسات المعنية، وذلك من أجل حماية البيئة السكنية من جميع مخاطر التلوث التي تطال المياه[١٥٨٤].

من جهة أخرى، أتى في مرسوم تنظيم وزارة الصحة العامة ما يعطي فرع الجراثيم في مديرية المختبر المركزي للصحة العامة دور تعيين الحد الأقصى من الجراثيم التي يمكن أن تتضمنها مياه الشرب، باعتبارها لا تزال صالحة للشرب والاستهلاك[١٥٨٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تكليف مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وضع مواصفة للمياه يتناقض مع ما هو معمول به في باقي الدول -كالولايات المتحدة الأميركية وفرنسا- حيث تضع وزارة الصحة مواصفات المياه المعدة للشرب. وعلى الصعيد الدولي، فقد تُرك أمر وضع مواصفات المياه لمنظمة الصحة العالمية وحدها ولم تدخل في اهتمامات لجنة دستور الغذاء (CODEX ALIMENTARIUS) أو في أعمال أية جهة دولية تضع المواصفات.

القسم الثاني: التنقيب واستخراج المياه

يفترض قرار المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها أن تقوم الإدارة التي تعطي الترخيص بالتنقيب عن المياه، بتحديد الأساليب التي تستعمل للتنقيب عن المياه ولتصريفها، والتعليمات أو النماذج التي يجب على صاحب الرخصة أن يقدمها للإدارة، التي تجري بموجبها مراقبة الأشغال[١٥٨٦]. وجدد مرسوم تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها، بعد قرابة النصف قرن، الشروط نفسها[١٥٨٧]، دون أن يطورها أو يحدّثها، تماشياً مع التطور الفني والتقني. والطريف أن التشريعات القديمة التي تبقى سارية المفعول لمدة طويلة، تُبقي الفقرة البيروقراطية منها سارية فعلياً، في حين يُصار عملياً إلى نسيان أو إهمال الفقرة الفنية منها. ولا يستثنى الشرط الوارد أعلاه من هذه القاعدة. فما زالت الآلية البيروقراطية معتمدة لإعطاء الترخيص، في حين جرى إهمال توضيح وفرض أسلوب التنقيب، مع العلم أن الأساليب تطورت بشكل بات إهمال ضبطها يشكل خطراً متنامياً على البيئة؛ فالآبار المحفورة بالوسائل المتطورة، والتي تصل إلى أعماق كبيرة، قد تسمح باختلاط مياه عدة خزانات جوفية متتالية، بعضها ببعض، مما يسمح لخزان ملوث بأن يلوث خزاناً آخر يقع تحته.

وغالباً ما تبقى النصوص المحتوية على شروط فنية سارية لمدة أطول مما هو مسموح به علمياً، فتتغير الوسائل مرات عدة، وتتطور العلوم قدماً، في حين يبقى النص الفني نفسه، إما لكسل في الإدارة نتيجة الرتابة والروتين، أو لثِقل همة الموظفين وعدم تحفيزهم. فعلى سبيل المثال وضعت شروط لاستخدام المياه في المنازل، تشمل فرض تجهيز فوهة الآبار والصهاريج بإطار من حجر أو سيمنتو، السماح بتركيب محكم لغطاء مشبك أو بلا تشبيك، محفوظ دائماً بحالة

[١٥٨١] القانون الصادر في ١٩٦٢/٧/٢٣ - انشاء مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية – المادة ٢
[١٥٨٢] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٢
[١٥٨٣] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٦
[١٥٨٤] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٦
[١٥٨٥] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٥٩
[١٥٨٦] القرار ٣٢٠ – ١٩٢٦ وتعديلاته- المحافظة على مياه الاملاك العمومية و استعمالها – المادة ٥
[١٥٨٧] المرسوم ١٤٤٣٨ – ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

صالحة، على أن يكون استخراج الماء بواسطة طلمبة أو حنفية[١٥٨٨]. كما يفرض النص نفسه أن تُمهَّد أو تُطمر الحفر والأخاديد الموجودة في الأراضي المبنية وغير المبنية، وما يلحق بها كالأقنية والسطوح والبساتين الخ، تسهيلا لجريان المياه من أية جهة أتت، ومنعاً لوجودها[١٥٨٩]. ويستمر سريان هذين الشرطين كأنما هما الشرطان الأهم في وجه المشاكل البيئية والصحية المتعلقة باستخدام المياه. وتغيب عن النصوص الشروط المتعلقة بضبط الينابيع المتفجرة وكل ما يتعلق بوسائل تصحيح مخارجها وبناء الخزانات المعدة لحصرها والأقنية اللازمة.

وتبين مراجعة النصوص الأجنبية والعربية شروطاً تقنية مفروضة على حفر الآبار وصيانتها تهدف إلى المحافظة على البيئة وعلى المورد. وضعت تونس، على سبيل المثال، شروطاً فنية وبيئية على حفر الآبار، ففرضت إنشاء مصطبة من الباطون حول البئر، تكون مسلطة إلى الخارج ومزودة بأقنية لإبعاد المياه، بشعاع لا يقل عن المتر، يليه متران من الأرضية المعالجة ضد النش، مع عنق من الباطون بسماكة ٦٠ سنتم، مزود بفتحة يمر منها الإنسان، ومزودة بغطاء محكم الإقفال، وبسلّم من مادة لا تصدأ. كما فرضت الشروط تعقيم البئر بماء الجافيل، وتعزيله سنوياً، وتنظيفه بالفرشاة. وفي أوروبا كما في الولايات المتحدة الأميركية فإن حفر الآبار يخضع لشروط تقنية دقيقة تعنى بوسائل الحفر وبالمواد المستعملة للحفر، إضافة إلى قساطل التلبيس والمضخات المستعملة، كما توضع شروط على الجهات التي يُسمح لها القيام بتنفيذ أعمال الحفر.

القسم الثالث: استخدامات المياه

الفقرة الأولى: استخدام للشفة

يشترط في طالبي المياه للشفة ولكافة الاستخدامات أن يقوموا بترشيد إنفاق هذه المياه تحت طائلة المسؤولية. هذا الشرط غير موجود في أي نص في القانون اللبناني. كما غابت أي ضوابط على طلب المياه للشفة. فللفرد أن يستقي المياه وفق حاجته، وبالكمية التي يريد، لا سيما أن التعرفة ما زالت مقطوعة (flat rate)، ولا عدادات على استخدام المياه، باستثناء بعض التجارب الناجحة في بعض المناطق - كمدينة صيدا، حيث جرى تركيب عدادات.

وبالمقابل فإن نصوصاً قديمة فرضت على كل مكان جامع يبلغ عدد سكانه ٥٠٠ نفس على الأقل أن يُموّن بماء صالح للشرب، بكمية لا تقل عن خمسة ليترات في اليوم لكل شخص[١٥٩٠].

ومسؤولية الإمداد بالمياه لا تقتصر على الإدارات الرسمية، إنما هي من مهام كل فرد يقوم بفرز عقار وفق قانون التنظيم المدني الذي مكّن الإدارة أن تَفرض على الفارز، وفقاً لأهمية مشروع الفرز والغاية منه، تحقيق بعض الأشغال، وعلى الأخص شبكة مياه الشرب، وشبكة تصريف المياه المستعملة[١٥٩١].

أما في ما يتعلق بالمعايير البيئية لاستخدامات مياه الشفة، فلا وجود لها في القانون اللبناني، الذي احتوى على بعض الشروط الصحية غير الوافية والمبعثرة، كقرار وزير الصحة العامة الذي يمنع استعمال الحنفيات العادية للشرب في المدارس، ليُستعاض عنها بحنفيات نافورية، بحيث تسمح للتلامذة بالشرب دون وضع الفم على الحنفية ذاتها[١٥٩٢]، كما وضع النص شروطاً على الخزانات في الأماكن التي ليس فيها شبكات مياه تفرض إحكام سد الخزان ووضعه في مكان مرتفع وإضافة ماء الجافيل إلى مياهه[١٥٩٣]. إلا أن هذا النص، ونظرا لقدمه، لا يتماشى مع نتائج الدراسات والأبحاث العلمية والتي أشارت إلى محاذير صحية تتعلق بعشوائية استعمال الكلور (الجافيل) لتعقيم المياه، ما يستدعي إعادة النظر في هذا النص.

[١٥٨٨] المرسوم ٧٩٧٥ - ١٩٣١ – تنظيف المساكن – المادة ٢
[١٥٨٩] المرسوم ٧٩٧٥ - ١٩٣١ – تنظيف المساكن – المادة ١
[١٥٩٠] المرسوم الاشتراعي ١٦ - ١٩٣٢ وتعديلاته- القواعد الصحية العامة – المادة ١٤
[١٥٩١] المرسوم الاشتراعي ٦٩ – ١٩٨٣ وتعديلاته- قانون التنظيم المدني – المادة ٣٠
[١٥٩٢] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٢٤٧ - ١٩٦١ - منع استعمال الحنفيات العادية للشرب في المدارس – المادتان ١ و٢
[١٥٩٣] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٢٤٧ - ١٩٦١ - منع استعمال الحنفيات العادية للشرب في المدارس – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الثانية: الاستخدام الصناعي

بالرغم من أن وضع الاستثمار الصناعي للمياه المجرورة يعاني من مشاكل وفق ما سبق عرضه، فإن القانون اللبناني احتوى على العديد من النصوص التي تفرض على المؤسسات الصناعية استمداد المياه الصالحة للشرب[١٥٩٤]، وتوفرها بكمية كافية لاحتياجات المؤسسة[١٥٩٥]. ويمكن أخذ هذه المياه من شبكة المياه العمومية الموزعة، ومنع استعمال مياه الآبار أو الصهاريج منعا باتا. وفي حال عدم وجود مياه عمومية موزعة، يمكن استعمال مياه أي نبع سواها بشرط أن توافق على ذلك مديرية الصحة العامة، التي يحق لها أن توجب، عند الاقتضاء، اتخاذ كل الوسائل التي تراها لازمة لتطهير المياه[١٥٩٦]،[١٥٩٧]. كما تفرض بعض النصوص أن تكون المياه متوفرة بالكمية اللازمة لتنظيف البناء، وأن تكون هذه المياه سليمة من التلوث الجرثومي ومطهرة بمادة الكلورين[١٥٩٨].

وإذا كانت قرارات وزير الصحة اشترطت في حينه تأمين المياه لأسباب صحية، فإنها قد تغاضت عن الشق البيئي المتمثل بترشيد إنفاق هذه المياه. وتداركت وزارة البيئة في سلسلة القرارات التي أصدرتها في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ الثغرة، فاشترطت ترشيد استعمال المياه في قطاع الصناعة كما سبق تبيانه[١٥٩٩]، عبر تطبيق إدارة بيئية سليمة حيث تستعمل كميات كبيرة من المياه[١٦٠٠]،[١٦٠١]،[١٦٠٢].

ولا يقتصر الاستخدام الصناعي على خدمة عملية التصنيع، بل يتعداها إلى استعمال المياه كمواد أولية في عمليات التصنيع كصناعة العصير وتعبئة المياه والمرطبات. ويلاحظ غياب أية شروط للفئة الأولى إن من الوجهة البيئية والصحية أو لجهة الكمية والنوعية، باستثناء ما يَرِد عرضاً في المواصفات القياسية لبعض أنواع العصير، والتي تُصْدِرها مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية، باشتراط استعمال مياه صالحة للشرب لصناعة الشرابات والعصير[١٦٠٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

الفقرة الثالثة: الاستخدام الزراعي

بالرغم من أن قطاع الزراعة يعتبر المستهلك الأكبر للمياه (تقرير واقع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢)، فلم توضع مواصفات وطنية للمياه المعدة للري. وإذا كان القانون الأقدم في قطاع المياه يتعلق بالري، فإنه، ومنذ حينه لم تعمد السلطات إلى وضع أية مواصفات أو شروط على نوعية المياه، كما أنها لم تعمد إلى وضع الشروط المطلوبة لترشيد الري، كفرض شرط الري بالتنقيط أو وضع شروط وآليات تقنية لعملية تجفيف الأراضي أو ترشيد الزراعة بتشجيع استبدال الزراعات التي تستهلك كميات أكبر من المياه بتلك التي تستهلك كميات أقل. ولم تضع السلطة أية ضوابط على النسب القصوى للأملاح في المياه المستخرجة من الآبار، وخاصة الساحلية منها، وبالتالي فإنه لا رادع أمام الآبار التي تتملح بواسطة دخول مياه البحر إلى الخزانات الجوفية العذبة، ولا حد يقف عنده المستثمر أكان فردا أو إدارة رسمية. والمعلوم هنا أن تملح الينابيع ينتج عن الإفراط في استثمار المياه الجوفية الساحلية، وهو مشكلة غير معكوسة، غير قابلة للتصحيح من خلال وقف الاستثمار. كما أن تملح المياه المستخرجة من الآبار دليل على مشكلة أكبر تتمثل بتملح كامل الكمية المتواجدة في الخزان الجوفي مما يشكل خطراً على الزراعات الساحلية ويسمح بتصحر الأرض. ولم تضع السلطة أية شروط لحماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث الناجم عن القطاع الزراعي كتسرب النيترات والمبيدات.

[١٥٩٤] قرار مدير عام وزارة العمل والشؤون الإجتماعية: القرار ٢/١٢٩ - ١٩٦٣ - تحديد بعض تدابير الوقاية والسلامة المفروضة على مؤسسات الافران – المادة ١ – البند ٨

[١٥٩٥] قرار محافظ بيروت: القرار ٦ - ١٩٦٤ - تنظيم مصانع الحلوى – المادة ٣ – البند ٩

[١٥٩٦] قرار مدير الصحة والإسعاف العام: القرار ٦/ ا.ت - ١٩٣٦ – شروط صحية عامة لدور الصناعة – ملحق ٢

[١٥٩٧] قرار وزير الصحة العامة: القرار ١٧ - ١٩٧١ – الشروط الواجب توفرها في محلات صنع و بيع المرطبات و البوظة – المادة ١ – البند ٤

[١٥٩٨] المرسوم ٣٤٨٥ - ١٩٥٣ - المراقبة الصحية لعملية تعقيم الحليب بطريقة باستور – المادة ٣ – البند ز

[١٥٩٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مؤسسات حفظ الخضار و الفاكهة – المادة ٢ – البندين ١ و٢

[١٦٠٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة – المادة ٢

[١٦٠١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و الطيور الداجنة – المادة ٢

[١٦٠٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة – المادة ٢

[١٦٠٣] المواصفة القياسية اللبنانية:٤٠٨ -٢٠٠١- عصير الاناناس

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأميركية تضع شروطاً على استعمالات الأراضي للزراعة لجهة حماية التربة من التآكل (Soil Erosion Protection) والذي قد ينتج عن الإفراط في الري. ومن جهة أخرى، تفتقر المكتبة القانونية اللبنانية للنصوص التي تضع شروط استعمالات المياه لأغراض تربية الأسماك. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الزراعة والبيئة)

الفقرة الرابعة: الاستخدام السياحي

لقد لوحظ غياب واضح للشروط البيئية الخاصة بهذا الموضوع، وأيضاً النقص في النصوص التي ترعى معايير خاصة بالمنشآت وبالمياه المستخدمة، باستثناء بعض النصوص المتعلقة بالاستخدامات السياحية المشتركة للمياه العذبة وللحمامات البحرية، والتي يدرسها الجزء المتعلق بمياه البحر.

وهناك نقص أيضاً بالشروط المتعلقة بالاستخدام السياحي للثلوج، التي تشكل خزان تغذية هام للمياه الجوفية، وبغياب أية شروط ومواصفات للمؤسسات السياحية المعنية بالتزلج؛ وكذلك بالثلوج وأماكنها وكمياتها وطرق معالجتها وشروط استخراج المياه الجوفية لتصنيع الثلج الاصطناعي. وقد حذرت مصلحة مياه الرون-المتوسط-كورسيكا نتيجة دراسة قامت بها على ١٦٢ محطة تزلج من هذا، حيث تبين تداخل الطلب على المياه الجوفية لتصنيع الثلج بالتزامن مع استعمال المتزلجين لنفس المياه للشفة وتعريض هذه المياه للتلوث من جراء تواجدهم لممارسة التزلج.

وتجدر الإشارة هنا أن الإستخدام السياحي يطال أيضاً المخيمات الكشفية والشبابية التي اقتصرت شروطها على ما فرضته النصوص لجهة وجوب توفر مياه الشفة بكميات وافية، وأن تخضع المياه لفحص مخبري بصورة دورية، وأن تتوفر في مراكز العمل التطوعي، حمامات، دورات مياه، ومغاسل، بصورة منفصلة لكل من الجنسين وفقاً للنسب التالية على الأقل: دوش واحد لكل عشرة أشخاص، حنفية ماء واحدة لكل عشرة أشخاص، دورة مياه واحدة لكل عشرة أشخاص، حفرة صحية في حال عدم وجود مجارير عامة[١٦٠٤] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير السياحة والبيئة).

القسم الرابع: معايير ومواصفات نوعية المياه

أصدرت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية مواصفة قياسية لمياه الشرب في العام ١٩٧٠[١٦٠٥]، ثم عادت وجددت هذه المواصفة في العام ١٩٩٩[١٦٠٦]، مع إضافة مواصفة قياسية أخرى للمياه المعبأة[١٦٠٧]. وقد أعطيت هاتان المواصفتان صفة الإلزام بمرسوم مقترح من وزير الصناعة[١٦٠٨]. وبالرغم من وجود مواصفة قياسية للمياه، فإن وزير الصحة العامة أراد أن يبقى الوضع تحت سقف منظمة الصحة العالمية، فأصدر قرارا يتعلق بتحديد طرق الفحص الجرثومي، واعتمد فيه كتاب منظمة الصحة العالمية "المقاييس الدولية لمياه الشرب" ١٩٦٥، ليكون المرجع الوحيد والإجباري لفحص المياه[١٦٠٩]. وتعمد الإدارة، في كل مرة يهرم فيها نص تطبيقي، إلى عدم العمل به دون إلغائه، فتقترف بذلك مخالفة إدارية. مع العلم أنها إذا قامت بتنفيذ مضمون نص تخطاه الزمن تكون قد ارتكبت خطأ فنيا غير مبرر علمياً. ويكمن الحل الوحيد لهذه المفارقة في ارتقاء الإدارة إلى مستوى التطور العلمي، ومجاراة هذا التطور على الصعيد التنظيمي.

وبالعودة إلى المواصفة المذكورة، فإنها تكاد تكون الشرط اليتيم المتعلق بنوعية المياه، وهي لا تتطرق إلى طريقة تخزين المياه ووسائل نقلها وضبطها ومعالجتها. وتبقى هذه النقاط الحرجة دون أي ضابط. وبالتالي فإن الأفراد والمؤسسات العامة والمصالح تتعاطى مع المياه كسلعة نهائية، يصار إلى قياس نوعيتها بالمقارنة مع القيم الحدية، دون أي اهتمام بالوسائل المستخدمة للحفاظ على جودتها. ومن البديهي أن لا يصار، في ظل الظروف الإدارية والوظيفية المعروفة في القطاع العام، إلى فحص السلعة النهائية وفق التواتر المطلوب في المواصفة.

[١٦٠٤] المرسوم ٦٩٩٧ - ٢٠٠١ - تحديد الشروط التي تخضع لها جمعيات الشباب والرياضة والكشافة – المادة ٨٤

[١٦٠٥] المواصفة ٧٥ - ١٩٧٠ – مياه الشرب

[١٦٠٦] المواصفة ١٦١ - ١٩٩٩ – مياه الشرب

[١٦٠٧] المواصفة ١٦٢ - ١٩٩٩ – مياه الشرب المعبأة

[١٦٠٨] المرسوم ١٠٣٩ - ١٩٩٩ – اعطاء صفة الالزام لمواصفات تتعلق بمياه الشرب

[١٦٠٩] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٦٧ - ١٩٧٢ - تحديد طرق الفحص الجرثومي للمياه – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتجدر الإشارة هنا إلى ورود شرط في المواصفة المتعلقة بمياه الشرب المعبأة يتمثل بضرورة تقيد معمل التعبئة بتطبيق شروط أصول التصنيع الجيد بما فيه ضبط النقاط الهامة وتحليل المخاطر وفق ما ورد في دستور الغذاء، وأن يطبق نظام ضبط الجودة الداخلي ISO٩٠٠٢[١٦١٠].

القسم الخامس: معايير ومواصفات البنية التحتية

أعطى مرسوم تنظيم وزارة الصحة العامة لمصلحة الهندسة الصحية فيها أن تتولى اقتراح المواصفات والشروط الفنية الواجب توفرها في مشاريع إنشاء شبكات مياه الشرب[١٦١١]. وكما كافة الشروط التي تعطي لإدارة في الدولة أن تضع خبرتها واختصاصها في تصرف إدارة أخرى ليأتي المشروع متكاملا، حاصلا على رعاية ومتابعة كافة الاختصاصات في الإدارة اللبنانية، فإن المعنيين بتطبيق هذا الشرط أرادوا، طوال الفترة الممتدة من تاريخ صدوره وحتى اليوم، إبعاد الإدارة المعنية بالدعم التقني، خوفا من أن يتحول هذا الدعم التقني إلى عبء رقابي يؤثر سلبا على سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها. فلا المسؤولين عن إنشاء الشبكات سألوا مصلحة الهندسة الصحية عن رأيها، ولا مصلحة الهندسة الصحية طالبت بعدم تغييب دورها وذلك في ظل غياب الشروط التي كان على مصلحة الهندسة الصحية المذكورة وضعها.

ومع صدور قانون تنظيم قطاع المياه، تأكد تولي وزارة الطاقة والمياه مهمة وضع المعايير الواجب اعتمادها في دراسات المؤسسات العامة الاستثمارية، وتنفيذ أشغالها، وشروط وأنظمة الاستثمار للمياه السطحية والجوفية[١٦١٢].

أما عملياً، فإن الإدارة تضع دفاتر شروط لكل مشروع على حدة، دون أن يكون هنالك أية مواصفة ترعى كيفية إنشاء البنى التحتية المتعلقة بالمياه، وكيفية ضبط مياه الينابيع، وكيفية حفر البئر واستخراج مياهه، ونوعية القساطل المفروض استعمالها، ونوعية العيارات والوصلات والخزانات المسموح استعمالها، وأنواع العوازل والدهانات المسموح استعمالها في هذه الخزانات، وأنواع المعالجات المطلوبة للمياه، ونوعية المعدات المستعملة لهذه المعالجة. كما أنه لا نصوص ترعى شروط انتقاء أمكنة وضع القساطل وبُعد قساطل المياه عن قساطل المجارير ووسائل عزل هذه الإمدادات. فلم تسأل النصوص يوما عن أخطار الكلور وعن علاقته بنسبة المواد العضوية المتواجدة بالمياه، ولم يشكل احتواء القساطل على المعادن الثقيلة كالرصاص أي هاجس كالهواجس التي أدت بالأوروبيين والأميركيين إلى منع استخدام قساطل الرصاص. ولا يوجد أي شرط يتعلق بكيفية مد القساطل ومكانها، سوى ما ورد في المرسوم الاشتراعي ٦٨-١٩٨٣ المتعلق بتنظيم أشغال الحفر لمد خطوط الخدمات العامة في الطرق وبراحاتها، والذي لا يحتوي على أي شرط بيئي وفني لحماية المحيط من تبعات الحفر وقطع الطرقات وتشكيل أخطار الانهيارات التي يمكن أن تنتج عن أعمال الحفر في الطرقات الوعرة، وطرق معاملة الاشجار الموجودة على جوانب الطرقات[١٦١٣].

الفصل الثالث: التراخيص

خلافاً لأحكام المادة ١٧ من القرار ١٤٤/س-١٩٢٥[١٦١٤]، أخضع القرار ٣٢٠-١٩٢٦ كلا من مآخذ المياه او الاسداد التي هي بصفة دائمة في مسيل مجاري المياه، إضافة إلى الاستقاء من مياه الأملاك العمومية بواسطة آلات، او استعمال تلك المياه لتوليد القوة المحركة، واستخدام المياه التي تحت الأرض أو المتفجرة، واستخدام الينابيع المعدنية أو الحارة، وتجفيف البحيرات والمستنقعات واستخدامها، لنظام الإشغال الموقت، وذلك لمدة محدودة، تزيد عن السنة، ولا تتجاوز الأربع سنوات[١٦١٥].

ويُعتبر نظام الإشغال المؤقت الذي ما زال ساري المفعول، نوعا من أنواع الترخيص المعطى لاستعمال المياه، وهو لا يختلف، من حيث الجوهر، عما هو معمول به في غالبية الدول كنظام ترخيص استمداد المياه الأميركي (Water Allocation Permit)، مع الفرق أن الهدف المرجو من إعطاء الترخيص- والذي يتمثل بتنظيم توزيع المياه ومراقبة ومتابعة الميازين المائية في مختلف المناطق- لم يُراع في لبنان، حيث لا وجود لسجلٍ مائي كالسجل المائي

[١٦١٠] المرسوم ١٠٣٩ - ١٩٩٩ – اعطاء صفة الالزام لمواصفات تتعلق بمياه الشرب – المواصفة ١٦٢ – المادة ٤ - البند ٢-٤
[١٦١١] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٣٥
[١٦١٢] القانون ٢٢١ – ٢٠٠٠ وتعديلاته - تنظيم قطاع المياه – المادة ٢- البند ١١
[١٦١٣] المرسوم الاشتراعي ٦٨ - ١٩٨٣ - تنظيم اشغال الحفر لمد خطوط الخدمات العامة في الطرق وبراحاتها
[١٦١٤] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ١٧
[١٦١٥] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ – المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في عدد من الولايات المتحدة الأميركية. وفي العام ١٩٧٠، صدر في لبنان، بناء على القرار ٣٢٠-١٩٢٦، المرسوم المتعلق بتنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها، فمنع القيام بأشغال تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المتفجرة، أو ضبطها، أو حفر الآبار، قبل الحصول على ترخيص بذلك[١٦١٦]. كما أخضع لنظام الإشغال المؤقت لمدة حدها الأقصى أربع سنوات، استعمال المياه الجارية تحت الأرض أو على سطحها، ومياه الآبار المتفجرة وغير المتفجرة، الظاهرة بنتيجة التنقيب[١٦١٧].

ولم يلحظ القانون اللبناني ترخيصاً مستقلاً عن تراخيص البناء يتعلق بأعمال إنشاء البنية التحتية للمياه من مآخذ وخزانات وقساطل وكافة التجهيزات والتي تعطى في الولايات المتحدة الأميركية بشكل واضح من قبل السلطات البيئية والمائية.

أما لجهة الاشتراك أو عدم الاشتراك بشبكة المياه العمومية، فإن القانون اللبناني لم يترك للفرد الحرية. ففرض قانون البناء على طالب الرخصة، عند منحه إياها، بموجب الأحكام الخاصة، تحقيق أشغال مختلفة، وعلى الأخص شبكة مياه، ووصلها بالشبكة العامة، مع التسامح لجهة الاستعاضة عنها بإنشاء خزان لجمع مياه الشتاء للاستعمال المنزلي[١٦١٨]. وأكدت معظم التصاميم العامة والنظم التفصيلية للمناطق على هذا الشرط، وفرضت وصل أية إنشاءات أو أبنية أو تجهيزات حكماً بشبكة التوزيع العامة بمياه الشفة في حال وجودها[١٦١٩].

ومن جهة اخرى فإن لوزارة الطاقة والمياه أن تبدي رأيها في تراخيص المناجم والمقالع من حيث تأثيرها على الموارد المائية[١٦٢٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة).

القسم الاول: العلم المسبق بالاستثمار وبالتنقيب

أعفيت مياه الآبار غير المنفجرة التي جرى حفرها في أملاك خصوصية، والتي يخرج منها يومياً أقل من مئة متر مكعب من الترخيص، شرط أن لا تكون المياه مأخوذة بصورة خفية من نهر أو عين ماء[١٦٢١]، وذلك دون أن يوجب إعلام الإدارة باستثمار المياه مسبقا. كما أن القرار المذكور قد أعفى المستثمر لأقل من مئة متر مكعب يوميا، من أي شرط، وترك له كامل الحرية بالاستثمار، دون أية ضوابط تحمي البيئة.

وانتهج مرسوم تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها النهج نفسه، لجهة إعطاء نفس الإعفاء من واجب الترخيص، للكمية نفسها[١٦٢٢]، إضافة إلى إعفاء حفر الآبار غير المتفجرة في الأملاك الخاصة، والتي لا يتجاوز عمقها ١٥٠م. كما انتُهج المنحى نفسه لجهة عدم وضع ضوابط على الحفر والاستثمار ومعاملة البئر عند الانتهاء من الاستثمار؛ لكنه بخلاف تلك التي لا تتعدى المئة متر مكعب، فإنه هنا قد اشترط تقديم علم مسبق بالاستثمار[١٦٢٣]، والحصول على إيصال يُذكر فيه رقم وتاريخ تسجيل الاستدعاء، والمكان المنوي إجراء الحفر فيه[١٦٢٤].

لا يختلف نظام الترخيص الفرنسي للتنقيب عن المياه -والمنظم بالقانون رقم ١٢٤٥ – ١٩٦٤- كثيرا عن النظام اللبناني، لجهة إخضاع أعمال استثمار بعض المياه، وحفر بعض الآبار للترخيص، وإخضاع الباقي للعلم المسبق. وبشكل عام فإن قانون المناجم الفرنسي قد أعفى في مادته رقم ١٣١، كل حفرية قليلة العمق، بما لا يزيد عن ١٠ أمتار، من مَوجبي الإعلام والترخيص، ومنها آبار المياه. ووضع القانون رقم ٣ الصادر في ٣ كانون الثاني ١٩٩٢ المبني على الشرعة البيئية الفرنسية بُعدين متحركين للتفريق بين الآبار التي يُفرض عليها الترخيص، وتلك المطلوب تقديم إعلام للإدارة بها. والبعدان هما كمية المياه المستثمرة والمعرضة للتلوث (Vulnerability). وقد حددت الأرقام

[١٦١٦] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته– تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٢
[١٦١٧] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته– تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١١
[١٦١٨] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ – ١٩٨٣ وتعديلاته- قانون البناء – المادة ١٣- البند ٤
[١٦١٩] المرسوم ٧٧٤٧ - ٢٠٠٢ - تصديق التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي لمنطقة دير القمر العقارية (قضاء الشوف)– ملاحظات عامة لحماية البيئة

[١٦٢٠] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته- تنظيم قطاع المياه – المادة ٢- البند ١٣
[١٦٢١] القرار ٣٢٠ -١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ٣
[١٦٢٢] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته– تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١٣
[١٦٢٣] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته– تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٧
[١٦٢٤] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته– تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

للاستثمارات غير المنزلية بالمرسوم رقم ٧٤٢ - ١٩٩٣، فأعفيت في المناطق غير المحمية، الكميات التي تقل عن ٨م^{٣}/الساعة من موجبي الإعلام والترخيص، وفرض على الكميات التي تتراوح بين ٨م^{٣}/الساعة و٨٠م^{٣}/الساعة موجب الإعلام، وفرض على الكميات التي تزيد عن ٨٠م^{٣}/الساعة الحصول على الترخيص؛ في حين أنه فرض على الكميات التي تزيد عن ٨م^{٣}/الساعة موجب الترخيص في مناطق حماية المصادر، والمصنفة بالمرسوم رقم ٣٥٤ -١٩٩٤. أما الاستثمارات المنزلية المعدة فقط لتلبية الحاجات المنزلية لمالك العقار، فقد أعفيت من موجبي الإعلام والترخيص.

وجاءت مذكرة صادرة عن وزير البيئة الفرنسي لتضع لائحة بأعماق الآبار الخاضعة لموجب الترخيص، فتراوحت، وفق الأمكنة، بين الخمسة أمتار والثمانين مترا، وبين العشرة أمتار والثمانين مترا، وأعمق من ٨٠ مترا، وصولا إلى أعماق لا تزيد عن المترين.

أما في الولايات المتحدة الأميركية فإن أية عملية حفر أو تنقيب -ولو لغايات الدراسات الجيوتقنية- تخضع للترخيص المسبق من السلطات المائية والبيئية، وذلك بهدف التأكد من تطبيق الشروط المفروضة ووضع رقابة دقيقة على العمليات المرخص بها. كما أن القيام بعملية الحفر يخضع لترخيص بمزاولته يُعطى للحفار، وتقوم السلطات بمراقبة أعماله والتأكد من قدراته الفنية على تطبيق الشروط. وتبقى عملية العلم المسبق مشكلة ذات حدّين، فوجودها يفتح الباب أمام التلاعب والاعتماد على عدم دقة الرقابة للنزول إلى مستويات أعمق من ١٥٠ مترا أو استثمار كميات تفوق المئة متر مكعب في اليوم دون الترخيص المطلوب؛ وعدم وجودها يضع عراقيل إدارية كبيرة في وجه من هو بحاجة إلى كميات صغيرة من المياه في غياب قدرة الدولة على إمداده بها.

القسم الثاني: الترخيص بالاستثمار وبالتنقيب

حظر قرار المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها منْع مياه الأملاك العمومية من الجريان جريا حراً والقيام بأشغال تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المنفجرة، دون رخصة تمنحها الإدارة ضمن الشروط المحددة فيه وفي القرار ١٤٤/س-١٩٢٥[١٦٢٥]. وبالعودة إلى القرار ١٤٤/س-١٩٢٥، يتبيّن أنه سُمح بقيام الدولة أو البلديات بالترخيص على أملاكها العمومية بصفة مؤقتة، قابلة للإلغاء، ومقابل رسم ما، بإشغال قطعة من الملك العام إشغالاً شخصياً مانعاً[١٦٢٦].

وإذ ميّز القرار نفسه بين الامتياز، أي المشروع المنشأ كمصلحة عامة، والإجازة بالإشغال المؤقت في حال عدم توفر المصلحة العامة، فإنه فرض في كلتي الحالتين المحافظة على حقوق الغير[١٦٢٧].

وبناء على القرار ١٤٤/س-١٩٢٥ فإن إجازات الإشغال المؤقت على الأملاك العمومية خاصة الدولة، تُعطى بقرار من رئيس الدولة[١٦٢٨]، وتلك خاصة البلديات، فتُعطى وفق التشريعات التي ترعى عمل البلديات[١٦٢٩]. وقد حُدّدت مدة الإشغال المؤقت بسنة واحدة قابلة للتجديد بالرضى الضمني بين الفريقين[١٦٣٠]، على أن يُمنع التنازل عن الإجازة قبل انتهاء السنة المبتدئة[١٦٣١]. ويخضع للترخيص بإجازة من رئيس الدولة، إنشاء الأبنية التي ليس لها صفة دائمة، والتي غايتها استعمال مياه الأملاك العمومية، واستخراج المواد من مسيل مجاري الماء المؤقتة أو الدائمة، وإقامة المستودعات، وغرس الأشجار على ضفاف المياه، والأبنية المعدة لضبط واستعمال مياه العيون الطبيعية التي يكون مقدارها غير كاف ليبرر استعمالها للمنفعة العامة، إضافة إلى الأشغال المتعلقة بالتنقيب عن المياه تحت الأرض[١٦٣٢]، والتي صدر لتنظيمها، مرسوم في العام ١٩٧٠[١٦٣٣].

[١٦٢٥] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ١
[١٦٢٦] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ١٤
[١٦٢٧] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ١٤
[١٦٢٨] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ١٦
[١٦٢٩] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته – الاملاك العمومية – المادة ١٦
[١٦٣٠] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته – الاملاك العمومية – المادة ١٧
[١٦٣١] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته – الاملاك العمومية – المادة ١٧
[١٦٣٢] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته – المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – الباب الثاني – المواد ٣ الى ١٧
[١٦٣٣] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد أخضع المرسوم المذكور التنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المتفجرة، وحفر الآبار التي يزيد عمقها عن ١٥٠ مترا، للترخيص المسبق[١٦٣٤]. ويُقدم طلب الترخيص إلى وزارة الطاقة والمياه (المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية) [١٦٣٥]، ويُذكر فيه اسم الطالب وعنوانه، نوع الأشغال وموقعها والغاية منها، وتُضم إليه إفادة عقارية أو علم وخبر يثبت ملكية الطالب أو حقه بالتصرف بالعقار، خريطة مساحة للموقع بمقياس يتراوح بين ١/٥٠٠٠ و ١/٥٠٠ حسب أهمية الأشغال، توضح مواقع هذه الأشغال. وفي حال عدم وجود مساحة في المنطقة، يكتفى بخريطة تفصيلية بمقياس ١/١٠٠٠، وخريطة تفصيلية لنوع وتفاصيل الأشغال، بمقياس يتراوح بين ١/٥٠ و ١/٢٠٠[١٦٣٦]. يعطى الترخيص بمرسوم بناء على اقتراح وزير الطاقة والمياه لمدة سنة، يعين فيه مقدار الرسم السنوي[١٦٣٧]، وذلك بعد أن تُجري المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية التحقيق اللازم، وترفع اقتراحها إلى الوزير، برفض أو بقبول منح الترخيص المطلوب[١٦٣٨]. تحدِّد رخصة التنقيب عن المياه مواقع ونوع وتفاصيل الأشغال والأساليب التي تستعمل للتنقيب عن المياه ولتصريفها[١٦٣٩].

في ما يتعلق بترخيص التنقيب، فإن استعمال المياه المنقّب عنها يخضع للترخيص أيضا، وتُعطى رخصة الاستعمال لمدة تتراوح بين السنة والأربع سنوات[١٦٤٠]، ويُحدد فيها وجهة استعمال المياه (ري صناعة أو خلافه)، أرقام ومساحات العقارات المستفيدة، الحد الأقصى لكمية المياه المرخص باستعمالها، والتجهيزات والإنشاءات المفروضة، والتي تمكّن الإدارة من مراقبة وتحديد كمية المياه المستعملة[١٦٤١]، دون أي تحديد لشروط بيئية أو صحية كما سبقت الإشارة.

وقد أكد قانون تنظيم قطاع المياه على دور وزارة الطاقة والمياه في منح الإجازات والتراخيص للتنقيب عن المياه، واستعمال المياه العمومية والأملاك العامة النهرية، وإجراء كافة المعاملات المتعلقة بها، ومنحها، وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة[١٦٤٢].

أما عن دور البلدية، فقد أعطى القانون لرئيسها مهمة الترخيص بحفر الطرقات العامة لمد قساطل المياه والمجارير ضمن النطاق البلدي بعد استيفاء الرسوم[١٦٤٣].

وبالرغم من وضوح بعض النصوص -كالتي تُخضع حفر الآبار وأعمال التمديدات المائية لتراخيص إضافية كحفر الآبار وإنشاء أقنية جديدة للري في محيط قلعة راشيا التي تستلزم ترخيص مقدما من القيادة العسكرية[١٦٤٤]، أو أعمال التمديدات المائية ضمن محيط قصور أثرية تخضع لموافقة المديرية العامة للآثار المسبقة[١٦٤٥]؛ إلا أن بعض النصوص الأخرى المتعلقة بالتنقيب جاءت غامضة لجهة الأسباب.

ففي العام ١٩٦٣ صدر قانون يحظر، لمدة أقصاها سنتين، القيام بأشغال جديدة في محافظة البقاع، تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المتفجرة وبضبطها في الأملاك الخصوصية، أو بحفر آبار غير متفجرة مهما كان عمقها، وكمية المياه التي تخرج منها، ما عدا الأعمال التي تقوم بها الإدارة لدرس طبقات الأرض والمياه الجوفية، أو لتأمين مياه الشفة للمنطقة، وكذلك أعمال حفر آبار جديدة بغية ري العقارات التي كانت تروي من آبار جفت[١٦٤٦].

[١٦٣٤] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٢
[١٦٣٥] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٣
[١٦٣٦] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٤
[١٦٣٧] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٦
[١٦٣٨] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٥
[١٦٣٩] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١٠
[١٦٤٠] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١١
[١٦٤١] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته – تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١٦
[١٦٤٢] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته - تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ – البند ٧
[١٦٤٣] المرسوم الاشتراعي ١١٨ – ١٩٧٧ وتعديلاته – قانون البلديات - المادة ٧٤
[١٦٤٤] المرسوم ٥١٢ - ١٩٣٤- تحديد دائرة حمى قلعة راشيا – المادة ٣
[١٦٤٥] المرسوم ١١١٩٠ - ١٩٦٨- حماية قصور اثرية في حاصبيا (محافظة لبنان الجنوبي)– المادة ٢
[١٦٤٦] القانون ٣ - ١٩٦٣ - منع التنقيب عن المياه في الاملاك الخصوصية في منطقة البقاع – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي العام ١٩٧٦ مُنع في المنطقة الواقعة بين مجرى نهر الموت ومجرى نهر الغدير، القيام بأشغال جديدة تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض، أو المتفجرة، وبضبطها، في الأملاك الخصوصية، أو بحفر آبار غير متفجرة، مهما كان عمقها، وكمية المياه التي تخرج منها، ما عدا الأعمال التي تقوم بها الإدارات العامة لدرس طبقات الأرض، والمياه الجوفية، أو لتأمين مياه الشفة[١٦٤٧].

وإذا كانت النصوص المستعرضة سابقاً، والتي سوف ترد في معرض البحث في العقوبات، تمنع تلويث المياه الجوفية، فإن حق المستفيد من الترخيص بمقاضاة من يقوم بتعريض المياه المرخص باستثمارها لتغيير في نوعيتها، يبقى غير واضح، وعرضة للاجتهادات، هذا في حال وجود مواصفة لتحديد مدى التغيير المحدث. فإذا حصل فرد على ترخيص باستثمار للري، ولا مواصفة وطنية للري بعد، فإنه لا يجد سقفا للتلوث في المياه الجوفية. وإذا كان الاستثمار صناعيا فلا مواصفات وطنية للمياه الصناعية. والأدهى، أنه إذا كان الاستثمار امتيازا للشفة، فإنه لا توجد مواصفة وطنية للمياه المعدة للمعالجة لغايات الشفة أسوة بباقي الدول كفرنسا.

القسم الثالث: الامتيازات

بتاريخ حزيران ١٨٧٠ صدر فرمان سلطاني منح امتياز جر مياه نهر الكلب إلى بيروت للمهندس الفرنسي تيفينيان، مفتتحا بذلك نظام الامتيازات، الذي وضع أسسه القانونية في ما بعد القرار ٣٢٠ -١٩٢٦. وقد تحدّث القرار عن المشاريع التي يمكن أن تكون موضوعاً للإمتيازات، والتي تتضمّن مشاريع مأخذ المياه أو الإمداد التي هي بصفة دائمة في مسيل مجاري المياه، حرية الاستقاء من مياه الأملاك العمومية بواسطة الآلات أو استعمال تلك المياه لتوليد القوة المحركة، استخدام المياه التي تحت الأرض أو المتفجرة، استخدام الينابيع المعدنية أو الحارة وتجفيف البحيرات والمستنقعات واستخدامها، شرط أن تعتبر هذه المشاريع كمصلحة عمومية[١٦٤٨].

وخلافا للتراخيص، فإن الامتيازات تُعطى بقانون تُعيّن فيه الترتيبات العامة المتعلقة بمآخذ المياه، والأبنية، وكمية المادة المأخوذة، وأوقات استخدام المياه، والشروط المفروضة لتصريف المياه، ومراقبة الأشغال إذا لزم الأمر، إضافة إلى قوة الشلال الذي رخص باستخدامه، والمدة اللازمة لإنجاز الأشغال، وشروط استرجاع الرخصة من صاحبها، ومدة الرخصة[١٦٤٩].

وألحق القرار ٣٢٠-١٩٢٦ بصك الامتياز، دفتر شروط، تحدد فيه الترتيبات العمومية المتعلقة بمآخذ الماء، والإنشاءات، وكمية الماء المأخوذة، وعند الاقتضاء، أوقات استخدام الماء، والشروط المفروضة لتصريف المياه، ومراقبة الأشغال واستثمار المياه والتدابير التي تؤخذ للحماية من طغيان المياه، وللمحافظة على الصحة العمومية وسد احتياجات الأهالي المجاورين البيتية من شرب وغيره[١٦٥٠]، دون أن يصار إلى وضع أية شروط تقنية، علماً أن غياب هكذا شرط يجعل من الاستثمار الموضوع لخدمة المصلحة العمومية، ضررا على هذه المصلحة، كما هو الحال في العديد من مآخذ المياه ومن الآبار المحفورة والمستثمرة من قبل مصالح المياه، التي حلت محل الامتيازات بعد استردادها.

هذا، فقد تابعت المصالح المستقلة التي حلت محل الامتيازات[١٦٥١] عمل هذه الأخيرة في استثمار المياه للمنفعة العامة وإمداد هذه المياه لغايات شتى كالري والشفة. وقد ربط السماح بإشراك الأفراد بهذه المياه بوجود عقار مبني وحاصل على ترخيص بالأشغال. وحظر مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٧٢٧٩-١٩٦١، على الإدارات العامة وعلى المصالح المستقلة وسائر المؤسسات العامة والشركات ذات الامتياز، كل في ما يختص بها، إشراك صاحب العقار أو شاغله بالماء، ما لم يبرز رخصة إسكان (إشغال) معطاة من قبل الدوائر الفنية المختصة[١٦٥٢].

[١٦٤٧] القانون ٨٦ - ١٩٦٧ - منع التنقيب عن المياه في الاملاك الخصوصية في المنطقة الواقعة بين مجرى نهر الموت ومجرى نهر الغدير – المادة ١

[١٦٤٨] القرار ٣٢٠ -١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادتان ٧ و١٢

[١٦٤٩] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ٩

[١٦٥٠] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ١٣

[١٦٥١] القانون الصادر في ١١ /١٩٥١/١ – استلام الحكومة امتياز شركة مياه بيروت وتصديق صك التحكيم الجاري بين الادارة والشركة – المادة ٤

[١٦٥٢] المرسوم ٧٢٧٩ - ١٩٦١ وتعديلاته - حظر إشراك صاحب العقار أو شاغله بالهاتف أو الكهرباء أو الماء قبل إبراز رخصة سكن – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي فرنسا جعل المشرع المستهلك والإدارات والمصالح شركاء في إدارة مصالح المياه. فأنشأ بموجب القانون رقم ١٢٤٥ - ١٩٦٤، والمتعلق بتوزيع المياه وحمايتها من التلوث، مجلساً لإدارة مصالح المياه مؤلفاً من ممثلين عن المؤسسات العامة والنقابات المعنية بالمياه وممثلين عن الجمعيات المعتمدة للمستهلكين وللدفاع عن البيئة وشخصيات لديها كفاءة في مجال المياه والبيئة المائية إلى جانب ممثلي الإدارة في المقاطعة.

القسم الرابع: المياه المعبأة

كانت مؤسسات تعبئة المياه، قبل العام ١٩٨٣، تعتبر من المحلات المصنفة من الفئة الثالثة. وكانت تخضع بالتالي لتصريح يعطى من القائمقام بناء على فحص وحيد لمصدر المياه، ودون أية شروط تقنية على عملية ضبط المياه وتعبئتها وإنشاء المعمل اللازم لعملية التعبئة.

وفي العام ١٩٨٣، صدر مرسوم اشتراعي يحمل الرقم ١٠٨-١٩٨٣ يعنى بتنظيم عملية تعبئة المياه والمرطبات، ويضع لها تعاريف وضوابط وشروط وأسس للترخيص على مراحل ثلاث. وإذا كانت التعاريف المتعلقة بأنواع المياه المعبأة الستة قد جرى استعراضها في إطار الجزء المتعلق بالتعاريف في بداية النص، فإنه يتعين قبل عرض آلية الترخيص، إعادة التذكير بأهم ما يميز المياه الطبيعية وأنواعها الأربعة، عن مياه الطاولة أو الشرب والمرطبات. فالصنف الأول يفترض حمايته بواسطة تعهد من مالك المؤسسة بعدم الحفر أو الترميم أو البناء في كامل المساحة الجيولوجية التي تشكل حوضه المائي[١٦٥٣]، خلافا للصنف الثاني الذي لا حرم له بهذا المعنى[١٦٥٤]، إنما منطقة حماية وفق ما تقتضيه أصول التصنيع الجيد[١٦٥٥].

وقد ميز المرسوم الاشتراعي ١٠٨-١٩٨٣ بين الإجازة التي تعطي المياه المستثمرة لأغراض صناعية صفة المياه الصالحة للشرب والمعدة للتعبئة[١٦٥٦]، وبين تراخيص إنشاء[١٦٥٧] واستثمار[١٦٥٨] المعمل اللازم لتعبئة هذه المياه.

فللحصول على الإجازة يتوجب على الفرد أن يتقدم بطلب إلى وزارة الصحة العامة مبينا فيه المستندات المثبتة تملّك طالب الترخيص للماء أو حقه باستثماره طيلة مدة الاستثمار مع الحقوق المكتسبة للآخرين[١٦٥٩]. وهذا المستند هو مستند مشترك بين كافة أنواع الماء المطلوب تعبئتها. هذا، إضافة إلى خريطة مساحة تبين بوضوح موقع مصدر الماء وما يحيط به ضمن دائرة لا يقل شعاعها عن خمسماية متر يكون المصدر محورها[١٦٦٠]، ودراسة هيدروجيولوجية تبين طبيعة الأرض وجوفها حيث يجري الماء جوفيا، مع تقدير تعرض الماء للتلوث[١٦٦١]. وبعد حصول المستدعي على الإجازة، عليه المبادرة إلى تقديم طلب ترخيص بالإنشاء يحتوي على خرائط تبين كيفية التخلص من النفايات الصادرة عن المعمل بجميع أنواعها السائلة والجامدة[١٦٦٢].

وإذا كانت هذه الصناعة لا تشكل أي ضرر على البيئة لجهة ما تخلفه، فإنها تشكل ضغطاً عليها لجهة استثمار بعض الثروة المائية. وقد أدخلت المواصفة القياسية للمياه المعبأة، كما سبق الإشارة، شرط تطبيق أصول التصنيع الجيد في المعمل[١٦٦٣]. ووضع وزير الصحة بعض المعايير اللازمة للتمهيد لتطبيق هذه الأصول بقرار تفصيلي صادر عنه[١٦٦٤].

أما في فرنسا، فإن تعبئة المياه تخضع لمرسوم صادر في ١ آب ١٩٦١ يتناول المياه المعبأة غير المعدنية، وللمواد ٧٣٥ إلى ٧٥٢ من قانون الصحة العامة في ما يتعلق بالمياه المعدنية. ويؤكد النصان على ضرورة حماية مصدر المياه

[١٦٥٣] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ١٥ – البند ٤
[١٦٥٤] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ١٥ – البند ٦
[١٦٥٥] المرسوم ١٠٣٩ - ١٩٩٩ – اعطاء صفة الالزام لمواصفات تتعلق بمياه الشرب المعبأة – المواصفة ١٦٢ – المادة ٤ – البند ٢-٤
[١٦٥٦] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – الباب الرابع- الفصل ١ - المواد ٩ الى ١٣
[١٦٥٧] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ -١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – الباب الرابع - الفصل ٢ - المواد ١٤ الى ١٦
[١٦٥٨] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – الباب الرابع- الفصل ٣ - المواد ١٧ الى ٢٠
[١٦٥٩] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ٩ – البند ٣
[١٦٦٠] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ٩ – البند ٤
[١٦٦١] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ٩ – البند ٦
[١٦٦٢] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ١٥ – البند ٦
[١٦٦٣] المرسوم رقم ١٠٣٩ - ١٩٩٩ – اعطاء صفة الالزام لمواصفات تتعلق بمياه الشرب المعبأة – المواصفة ١٦٢ – المادة ٤ – البند ٢-٤
[١٦٦٤] قرار وزير الصحة العامة: القرار ١/٢٧٦ - ٢٠٠٠ – تحديد شروط الترخيص لانشاء معمل تعبئة مياه

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المستعمل للتعبئة من أخطار التلوث الناتج عن معمل التعبئة، وعن المنطقة المحيطة المباشرة بالنسبة إلى مياه الشرب، وعن منطقة الحرم بالنسبة إلى المياه الطبيعية، والمياه المعدنية المعتبرة جزءا منها. والجدير بالذكر هنا أن الترخيص المتعلق بتعبئة المياه ما زال يصدر عن وزير الصحة العامة أسوة بما هو معمول به في لبنان. إنما من أهم أوجه الاختلاف بين القانون اللبناني والقانون الفرنسي، هو ما ذهب إليه القانون الفرنسي من إعطاء مستثمر المياه المعدنية حق طلب إنشاء منطقة حرم بما يشبه من جهة الأصول، إعلان المنفعة العامة، ويمنع على مالكي العقارات المجاورة القيام ببعض الأشغال المضرة بالنبع دون ترخيص أو تصريح؛ في حين أن القانون اللبناني قد فرض على المستثمر تأمين هذه المنطقة من ملكه الخاص، والتعهد بعدم الحفر والترميم والبناء فيها كما سبق تبيانه[١٦٦٥].

الفصل الرابع: المراقبة (كمية المياه المتوفرة، الحاجة أو الطلب على المياه، نوعية المياه)

القسم الأول: أصول الرقابة

تتعاطى عدة جهات موضوع الرقابة على المياه وتخضع جهات عدة أيضا للرقابة على أعمالها المتعلقة بقطاع المياه. وللرقابة أوجه مختلفة. فالرقابة الإدارية تأتي في سياق مراقبة تنفيذ التراخيص المعطاة ومراقبة أعمال الإدارات والمؤسسات العامة والأداء الوظيفي لهذه المؤسسات؛ والرقابة الصحية والبيئية وهي تتمثل بمراقبة المصادر ومحيطها والمنشآت ومحطات المعالجة ووسائل عملها وضبط جودتها والأضرار المحتملة المؤثرة على الصحة وعلى البيئة؛ وتعتمد الرقابة المخبرية على الفحوصات التي تفيد حول نوعية المياه ومقارنتها مع المقاييس الموضوعة كما تفيد عن نوعية المواد المستعملة في خزن المياه وجرها والمواد المستعملة في عمليات التعقيم ونتائج هذه العمليات؛ ويتمثل الوجه التقني للرقابة بتحليل الدراسات الموضوعة والمطلوبة للأحواض المائية، وللطبيعة الهيدروجيولوجية للينابيع الجوفية المعدة للاستثمار وللأوضاع الجغرافية للإنشاءات وللبرامج والخطط المائية. كل هذا بالإضافة إلى الرقابة المالية والواقعة على المصارفات والمقبوضات المتعلقة بالمصالح والمؤسسات العامة وموازناتها المالية.

وإن ما يهم هنا هو الرقابات المخبرية والفنية والتحليلية بما لها من انعكاس مباشر على البيئة، مع التسليم أن لكل أوجه الرقابة انعكاس، هي الأخرى، على البيئة والصحة، لما للمياه من ارتباط وثيق مع البشر وبيئتهم المحيطة، في كل ما يرعى شؤونها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

وإذا جرت مراعاة التطور التاريخي، يتبين أن أول أعمال الرقابة تناولت أعمال استثمار المياه كجزء من الملك العام[١٦٦٦]، ثم تطورت المفاهيم لتتناول عملية ضبط هذه المياه واستخدامها[١٦٦٧].

أما الرقابة على النوعية، فقد بدأت مع تخصيص المياه للشرب، ووضعها تحت رقابة وزير الصحة، حين فرض المرسوم الاشتراعي ٢٢٧-١٩٤٢ على الماء المعد لشرب العموم، أن تكون قد أقرها مسبقا وزير الصحة العامة صالحة للشرب بموجب تصريح[١٦٦٨].

ووضع النص نفسه أسس إجراء الرقابة المخبرية لمياه الشرب حين طلب أن تراجع التحاليل الطبيعية والكيماوية والبكتريولوجية الواجب إجراؤها في مختبرات الدولة الرسمية، مرتين على الأقل، الأولى بعد انقطاع الأمطار، والثانية في أيام شح الينابيع[١٦٦٩]. ووضع وزير الصحة العامة أسس إجراء الفحوصات بالتزامن مع وضع مؤسسة ليبنور للمواصفات القياسية لمياه الشرب، فحدد الطرق الواجب اتباعها لفحص المياه جرثومياً عبر تحديد العدد الإجمالي للجراثيم، عدد الجراثيم القولونية مع بيان أنواعها، المكورات العقدية الغائطة، تحديد المطشية الكبريتيت، والتحري عن الجراثيم المولدة للمرض، بما فيها السلمونيلا، الشيغالا، واشيريشيا قولي، وجرثومة الكوليرا، وتحديد عدد الستافيلوكوكس أوريوس، إضافة إلى تحديد عدد البسودومونس ايروجينوزا[١٦٧٠].

[١٦٦٥] المرسوم الاشتراعي ١٠٨ - ١٩٨٣ – تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في اوعية – المادة ١٥ – البند ٤

[١٦٦٦] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية

[١٦٦٧] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها

[١٦٦٨] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ – مشاريع جر مياه الشرب – المادة ١

[١٦٦٩] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ – مشاريع جر مياه الشرب – المادة ٣

[١٦٧٠] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٦٧ -١٩٧٢ - تحديد طرق الفحص الجرثومي للمياه – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد أعطيت وزارة الصحة عبر مديرية المختبرات فيها، مسؤولية إجراء الفحوصات الجرثومية[١٦٧١]، والتحاليل الكيميائية، والتحاليل الكيميائية الحياتية للمياه، بما فيها مياه الشرب[١٦٧٢]، دون أن يعطى المختبر المركزي الدعم التقني والمادي اللازم والكافي للقيام بالفحوصات المطلوبة في عمليات الرقابة.

وتجدر الإشارة أنه، في العام ١٩٩١، اعتمدت في فرنسا مختبرات لمراقبة المياه، كما حَددت مذكرة صادرة عن وزير البيئة وترتيب الأراضي في العام ٢٠٠٠ أصول إجراء الفحوصات. وتقوم المختبرات المعتمدة بعملها الرقابي بناء على مفاعيل المرسوم الصادر في العام ١٩٨٩ تحت الرقم ٣ والذي يعطي لمدير المقاطعة مسؤولية الرقابة على المياه عبر مصلحة الرقابة على المأكولات، ويعطيه بالتالي الحق بفرض شروط على الأشخاص الماديين أو المعنويين الذين يقومون بتوزيع مياه الشفة على العموم في حال تبين أن المياه هذه عرضة للتلوث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المياه المعدة لشرب العموم في فرنسا بحاجة إلى ترخيص يُعطى من المدير بعد استشارة المجلس الصحي للمقاطعة.

القسم الثاني: الجهات الخاضعة لعملية الرقابة

الفقرة الأولى: الأفراد

يخضع استثمار المياه العمومية والتنقيب عن المياه لترخيص وفقا لما سبق عرضه، وبالتالي فإن هاتين العمليتين تخضعان للإشراف الإداري، ولرقابة هذه الإدارة، بغية التأكد من حسن تطبيق شروط الترخيص، وعدم التعرض للغير، ولحقوق هذا الغير.

وبمراجعة القانون اللبناني، يتبين أن القرار رقم ٣٢٠-١٩٢٦ قد وضع شروطاً على استثمار المياه، ووضع آلية لضبط مخالفات أحكامه، وأخضعها لسلطة دائرة النافعة في الدولة، عبر مأموريها وموظفيها[١٦٧٣]. وقد انتقلت الصلاحيات إلى وزارة الطاقة والمياه عند إنشائها تحت إسم وزارة الموارد المائية والكهربائية، ونقل المهام والمسؤوليات المتعلقة بالمياه من وزارة الأشغال إليها[١٦٧٤]. أما المرسوم المتعلق بتنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها فلم يعيِّن الجهة التي تقوم بضبط المخالفات المخالفة لأحكامه[١٦٧٥].

الفقرة الثانية: مصالح المياه

تخضع مصالح المياه للرقابة من جهات عدة فهي أولا تراقب ذاتها، عبر صلاحيات مجلس إدارتها الذي يقوم بمراقبة المياه مراقبة صحية، ويجري عليها فحوصات فنية للتأكد من سلامتها وفق ما نصت عليه مراسيم إنشاء هذه المصالح[١٦٧٦]،[١٦٧٧]. وهي تخضع أيضا لرقابة وزارة الوصاية عليها، والمتمثلة بوزارة الطاقة والمياه، التي لها أن تدرس الشكاوى، وتضبط المخالفات المرتكبة من قبل الهيئات والامتيازات التي تعمل في حقل المياه، وذلك عبر المصلحة الإدارية فيها[١٦٧٨]، إضافة إلى أوجه رقابية وجهات عديدة يستعرضها القسم المتعلق بالجهات الرقابية.

[١٦٧١] المرسوم ٨٣٧٧ – ١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٥٩
[١٦٧٢] المرسوم ٨٣٧٧ – ١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٦١
[١٦٧٣] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ٥٧
[١٦٧٤] القانون ٢٠ - ١٩٦٦ وتعديلاته– انشاء وزارة الموارد المائية والكهربائية
[١٦٧٥] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته– تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها
[١٦٧٦] المرسوم ٨٩٠ - ١٩٥٩ وتعديلاته- انشاء مصلحة مياه المتن – المادتان ٤ و٥
[١٦٧٧] المرسوم ١٢٩٨ - ١٩٥٩- انشاء مصلحة تدعى مصلحة مياه صيدا – المادتان ٤ – البند ٥
[١٦٧٨] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ٣٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الثالثة: مؤسسات المياه

عند إنشاء مؤسسات المياه بموجب مراسيم جديدة [١٦٧٩]، [١٦٨٠]، [١٦٨١]، [١٦٨٢]، [١٦٨٣] انتقلت إليها المسؤوليات التي كانت لمصالح المياه، لتمارسها وتتحمل مسؤوليتها أمام هيئات الرقابة. وقد أعطيت هذه المؤسسات مهمة مراقبة مصالح المياه ولجان المياه التابعة لها. ويبقى تعزيز أداء هذه المؤسسات العامة، ومراقبة هذا الأداء على أساس المؤشرات الواردة في برنامج الأعمال المصدقة حسب الأصول من صلاحيات ومهام وزارة الطاقة والمياه وفق قانون تنظيم قطاع المياه[١٦٨٤].

الفقرة الرابعة: وزارة الطاقة والمياه

لا تخضع أعمال وزارة الطاقة والمياه لأي نوع من أنواع الرقابة الفنية وفق القانون اللبناني. وتبقى ممارسة نوع من الرقابة عبر ضبط الإيقاع في عمل وزارة الطاقة والمياه ومهام باقي الوزارات المعنية بموضوع المياه كوزارتي البيئة والصحة، بيَد مجلس الوزراء الذي هو الجهة الوحيدة التي بإمكانها لعب هذا الدور وفق الدستور اللبناني، إضافة إلى مراقبة ومساءلة مجلس النواب الدستورية أيضا.

القسم الثالث: الجهات الرقابية

الفقرة الأولى: وزارة الطاقة والمياه

تتولى وزارة الطاقة والمياه منذ إحداثها شؤون المياه، وهي تمارس سلطة الوصاية الإدارية على الهيئات التي تعمل في حقل المياه، وتراقب امتيازات المياه وسائر المؤسسات والمصالح المستقلة التي تخضعها الحكومة لرقابتها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء[١٦٨٥]. وهي تجري، عبر دائرة التصميم فيها، كشوفات وكيول للمياه بصورة دورية على جميع الأنهر اللبنانية وتفسر النتائج والإحصاءات[١٦٨٦]. وتتولى عبر مصلحة التنفيذ صيانة ومراقبة وترميم الإنشاءات المائية العائدة للدولة ومراقبة تعيير المياه[١٦٨٧]. كما تمارس سلطة الوصاية الإدارية على الهيئات التي تعمل في حقل المياه، وتقوم بالتالي بالرقابة على هذه الهيئات[١٦٨٨].

واستمرت، مع القانون الجديد الذي نظم قطاع المياه، على دورها القاضي بمراقبة نوعية المياه السطحية والجوفية[١٦٨٩]، ووضع المعايير الواجب اعتمادها في دراسات المؤسسات العامة الاستثمارية، وتنفيذ أشغالها، وشروط وأنظمة الاستثمار المياه السطحية والجوفية[١٦٩٠]. كما استمرت تزاول مهمة مراقبة استثمار الكميات المستخرجة من خزانات المياه الجوفية[١٦٩١].

ويتبين من كافة النصوص أن رقابة وزارة الطاقة والمياه تطال الشق الإداري والمالي من جهة، والشق الكمي والنوعي معا من جهة أخرى. ونظرا للنقص في ملاكها، فقد أنشأت الوزارة وحدة من خارج الملاك تتعاطى شؤون متابعة نوعية المياه المجرورة، وهذه الوحدة هي نتيجة مشروع مشترك بين وزارة الطاقة والمياه واليونيسف[١٦٩٢] وقد اقتصرت لفترات طويلة على منسق متعاقد وحيد.

[١٦٧٩] المرسوم ٩٦٢٦ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه بيروت و جبل لبنان ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٦٨٠] المرسوم ٩٦٢٧ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٦٨١] المرسوم ٩٦٢٨ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٦٨٢] المرسوم ٩٦٢٩ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٦٨٣] المرسوم ٩٦٣٠ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٦٨٤] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ١٠

[١٦٨٥] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ١

[١٦٨٦] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ١٦

[١٦٨٧] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ٢٥

[١٦٨٨] المرسوم ٥٤٦٩ - ١٩٦٦ وتعديلاته- تنظيم وزارة الموارد المائية و الكهربائية و تحديد ملاكاتها – المادة ٤٠

[١٦٨٩] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته- تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ – البند ٢

[١٦٩٠] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته- تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ – البند ١١

[١٦٩١] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته- تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ – البند ٥

[١٦٩٢] قرار مجلس الوزراء: القرار ٣٩ - ١٩٩٥ – التعاقد مع منسقين لاستمرار العمل ببرنامج مراقبة المياه (تاريخ الجلسة ١٩٩٥/١٠/٢٥)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالرغم من النصوص التي ترعى عملية رقابة وزارة الطاقة والمياه ووصايتها على المصالح والمؤسسات، فإن هذه الرقابة غير موجودة في العديد من الأحيان ولدى بعض المؤسسات التي تتصرف كأنها وحدة مستقلة استقلالاً تاماً، ويعود السبب إجمالاً إلى النقص في الموظفين المسؤولين عن الرقابة.

الفقرة الثانية: وزارة الصحة العامة

يقتصر دور وزارة الصحة العامة في الرقابة على نوعية المياه؛ وقد أولتها النصوص هذا الدور بدءا بالمرسوم الاشتراعي الذي وضع القواعد الصحية العامة في العام ١٩٣٢، حيث يتحقق مدير الصحة والإسعاف العام من الماء الذي تتزود به الأماكن الجامعة[١٦٩٣]. وفي العام ١٩٤٢، ومع صدور المرسوم الاشتراعي ٢٢٧-١٩٤٢، تأكد دور وزارة الصحة في الرقابة على المياه المجرورة، التي يفترض أن يكون قد أقرها وزير الصحة العامة صالحة للشرب، بموجب تصريح وفق ما ورد سابقا[١٦٩٤]. وأعطيت اللجنة الصحية الدائمة أن تراقب أعمال كل مشروع مياه معدة لشرب العموم، وأن تطلب كل تعديل في الأعمال الجارية، لفرض توافقها مع الأصول الصحية العامة[١٦٩٥]. ولطبيب القضاء مهمة المحافظة على سلامة مياه الشرب ومراقبة تصريف المياه المالحة[١٦٩٦]. وفي إطار التعديلات العشوائية التي طالت القانون اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب، أنشئ بمرسوم، في وقت كان مجلس الخدمة المدنية يقوم بدراسة إعادة تنظيم وزارة الصحة العامة، قسم إدارة البرامج الصحية، وأعطي دور مراقبة سلامة مياه الشرب، وبقي شاغراً إلى اليوم[١٦٩٧].

وبمراجعة بعض أنظمة الدول العربية يتبين أن وزارة الصحة هي الجهة المسؤولة عن ضمان سلامة مياه الشرب، كما هو الحال في الأردن على سبيل المثال، بموجب قانون الصحة العمومية رقم ٢١ - ١٩٧١.

أما عملياً فإن وزارة الصحة العامة في لبنان لا تقوم بعملية المراقبة المولجة بها بشكل دقيق، فهي إضافة إلى النقص الفادح في ملاكها، وفي عديد المراقبين الصحيين، الذي يتناقص بالتقاعد يوما بعد يوم، دون أن يُسمح بتوظيف بديل عن المتقاعدين[١٦٩٨]، فهي تعاني من نقص في التجهيزات اللازمة، إن لدى أطباء الأقضية، أو لدى مديرية المختبرات. وتعاني وزارة الصحة العامة من عدم تعاون هيئات الإمداد وعدم تطبيقهم لأحكام القانون، حيث تقوم بحفر الآبار دون أخذ موافقة وزير الصحة العامة أو هيئة الرقابة المتمثلة بطبيب القضاء، كما أنها تتجاهل طلبات أطباء الأقضية للحصول على نتائج الفحوصات التي تجريها، وعلى التقارير المفترض وضعها عن مصادر المياه والشبكة وإنشاءات المعالجة.

الفقرة الثالثة: وزارة البيئة

منذ إنشائها أعطيت وزارة البيئة الدور المفترض لمراقبة حسن استعمال وحماية المصادر المائية، التي تعتبر أحد المكونات الأربع للبيئة، إلى جانب الهواء والتربة والكائنات الحية. وأسند إلى وزارة البيئة، بموجب قانون إنشائها، القيام بالتنسيق مع الإدارات المعنية، بإجراء الفحوصات والتحاليل المخبرية الدورية لتحديد نسب تلوث مياه الشفه والري ومياه البحر والأنهر والبحيرات، واقتراح ومتابعة تنفيذ التدابير المتخذة من الجهات المعنية. وهي هنا تلعب دور المراقب الشريك للإدارات المعنية، دون أن تكون جهة تتولى عملية المراقبة العليا على كافة الأنشطة المتعلقة باستثمار المياه وبضبطها وحمايتها[١٦٩٩].

وكان من المنطقي لو حُدد الشريك المفترض لوزارة البيئة في إجراء الفحوصات وتحليل مختلف العينات لمكونات وعناصر الطبيعة، ودراستها مخبرياً، وإجراء الفحوصات والقياسات اللازمة، ولا سيما المتعلقة بمياه الشرب ومياه البحر[١٧٠٠]، وأن لا يكون سوى وزارة الصحة العامة.

[١٦٩٣] المرسوم الاشتراعي ١٦ - ١٩٣٢ وتعديلاته– القواعد الصحية العامة – المادة ١٤

[١٦٩٤] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ -١٩٤٢ – مشاريع جر مياه الشرب – المادة ١

[١٦٩٥] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ - مشاريع جر مياه الشرب – المادة ٥

[١٦٩٦] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٨٤

[١٦٩٧] المرسوم ٨٩٠٨ - ١٩٩٦ - انشاء دائرة و قسمين للرعاية الصحية الاولية في وزارة الصحة العامة – المادة ٤

[١٦٩٨] قرار مجلس الوزراء: القرار ٥٢- ٢٠٠٣- تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقررها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١ (تاريخ الجلسة ٢٠٠٣/١١/٢٠)

[١٦٩٩] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧ - ١٩٩٧ - احداث وزارة البيئة - المادة ٢ - البند ٢

[١٧٠٠] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقرة الرابعة: وزارة الزراعة

أعطيت وزارة الزراعة مهمة مراقبة طرق وأساليب الري، بهدف الإفادة من موارد المياه، لتأمين زراعات منتجة[١٧٠١]، وقد قامت، بناء على هذه المهمة، بتنفيذ ومراقبة مشاريع عديدة مع منظمات غير حكومية، ككاريتاس وغيرها في العديد من المناطق لتشجيع الري بالتنقيط وغيرها.

إنما تبقى مهمة ترشيد الري، ومراقبة حسن استعمال الثروة المائية، والمناطة بوزارة الزراعة من أهم أوجه المحافظة على البيئة المائية، وهي بحاجة لجهد أكبر، وأنظمة أوضح لتنفيذ هذه المهمة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الزراعة والبيئة).

الفقرة الخامسة: المحافظون

يشرف المحافظ على الدوائر الزراعية في منطقته، ويتولى مراقبة الجمعيات النقابية للمياه، واللجان المكلفة إدارة المشاريع ذات المنفعة العامة، وتصديق أنظمتها وموازنتها، وتعيين هيئاتها وموظفيها، وتعيين فروع هذه الهيئات عند الاقتضاء[١٧٠٢].

الفقرة السادسة: وزارة الأشغال العامة والنقل

كانت وزارة الأشغال العامة والنقل تراقب، عبر المديريات الإقليمية، محطات قياس الأمطار وأوضاع المياه[١٧٠٣]، إضافة إلى صيانة ومراقبة وترميم الإنشاءات المائية العائدة للدولة، ومراقبة الأشغال المائية التي تقوم بها الدولة ومراقبة تعيير المياه[١٧٠٤]. إنما هذه الصلاحيات، إضافة إلى مراقبة أعمال حفر الآبار، على اختلاف أنواعها، التي تنفذها وزارة الاشغال العامة والنقل، إما مباشرة أو بواسطة التلزيم، بما في ذلك الإشراف على تركيب جميع المحركات والمضخات والمعدات اللازمة للاستثمار، فقد انتقلت إلى إدارة دراسة مشروع المياه الجوفية في لبنان[١٧٠٥]، قبل أن تُنشأ وزارة خاصة للمياه وتدعى وزارة الموارد المائية والكهربائية، وتلغي هذه الإدارة وتأخذ كافة المهام المتعلقة بالمياه.

الفقرة السابعة: البلديات

كلف القانون رؤساء البلديات أو المختارين في الأماكن التي ليس فيها بلديات، بالسهر على حفظ مياه الشرب العامة، تحت مراقبة مدير الصحة والإسعاف العام[١٧٠٦]. وقد أعطى القانون للبلديات دعم ومعاونة الدفاع المدني في تصليح شبكات المياه والمزاريب والمجارير[١٧٠٧]. كما يمكن للبلديات، شرط موافقة وزارة الداخلية على ذلك، أن تنشأ لديها دوائر بلدية تتولى أعمال الصيانة والترميم والتنفيذ ومراقبة التنفيذ في ما يتعلق بأعمال المياه العائدة لهذه البلديات[١٧٠٨].

الفصل الخامس: الأمور المالية

القسم الأول: الرسوم والضرائب

يُعين الحد الأقصى للرسم السنوي المقطوع عن رخصة التنقيب عن المياه في الأملاك العامة بمليون ليرة لبنانية، تضاف إليها قيمة الأضرار التي تلحق بهذه الأملاك ورسوم الإشغال المؤقت للمساحات التابعة للأملاك العمومية المطلوب إشغالها، وخمسمائة ألف ليرة لبنانية في الأملاك الخاصة[١٧٠٩].

[١٧٠١] المرسوم ٥٢٤٦ - ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزراة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادة ١٠٣

[١٧٠٢] المرسوم الاشتراعي ١١٦ - ١٩٥٩ وتعديلاته- التنظيم الاداري – المادة ٢٠

[١٧٠٣] المرسوم ٩٤٩٦ - ١٩٦٢ وتعديلاته- تنظيم المديريات الاقليمية للأشغال العامة وتحديد مهامها – المادة ٧ – البند ٢

[١٧٠٤] المرسوم ٩٤٩٦ -١٩٦٢ وتعديلاته- تنظيم المديريات الاقليمية للأشغال العامة وتحديد مهامها – المادة ٢ – البند ج

[١٧٠٥] المرسوم ١٥٨٨٦ - ١٩٦٤ - الاشراف على اعمال حفر الابار ومراقبة تنفيذها – المادة ١

[١٧٠٦] المرسوم الاشتراعي ١٦ - ١٩٣٢ وتعديلاته- القواعد الصحية العامة – المادة ١٧

[١٧٠٧] المرسوم ٧٥٦٣ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم الدفاع المدني – المادة ٨ – البند د

[١٧٠٨] المرسوم ٩٤٩٦ - ١٩٦٢ وتعديلاته- تنظيم المديريات الاقليمية للأشغال العامة وتحديد مهامها – المادة ١٠

[١٧٠٩] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ المعدّل - تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما يعين الحد الأقصى للرسم السنوي عن استعمال المياه الخاضعة للترخيص لحاجات الري، بمائة ليرة لبنانية عن كل متر مكعب من الكمية القصوى للمياه المرخص باستعمالها[١٧١٠]، والحد الأقصى للرسم السنوي عن استعمال المياه الخاضعة للترخيص لحاجات الصناعة وغيرها، بستمائة ليرة لبنانية عن كل متر مكعب من الكمية القصوى للمياه المرخص باستعمالها، تضاف على الرسمين السنويين المذكورين في هذه المادة، قيمة الأضرار التي تلحق بالأملاك العمومية في حال توجبها[١٧١١].

أما مصالح المياه، فتستوفي عن المياه المجرورة، رسماً سنوياً يكون، في غالبية الأحيان، مقطوعاً. أما المصالح التي توزع المياه بالعداد فهي تستوفي رسماً عن الكمية المصروفة. وتختلف الرسوم من مصلحة إلى أخرى. ففي طرابلس على سبيل المثال يترتب على أمتار الماء المعطاة بطريق التملك، سواء استعملها المشترك أم لم يستعملها، رسم سنوي لقاء نفقات ترميم مؤسسات المشروع وصيانتها[١٧١٢].

ويعود إلى مؤسسات المياه، مع تنظيم قطاع المياه ودمج المصالح بمؤسسات، أن تقترح تعرفات لخدمات مياه الشفة والري، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة[١٧١٣]. وهذه التعرفات تشكل واردات المؤسسات إضافة إلى التبرعات والهبات والوصايا[١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨]. ولا تختلف الفكرة هنا عما هو مطلوب من دول الاتحاد الأوروبي، بالتوجيهية المتعلقة بوضع إطار للسياسة المائية، التي طلبت من الدول الأعضاء أخذ مبدأ استعادة تكلفة توزيع المياه بعين الاعتبار، بما فيها كلفة المورد، والعبء على البيئة، من مبدأ "الملوث يدفع". كما أعطت التوجيهية، الدول الأعضاء، لغاية العام ٢٠١٠، أن تكون قد اعتمدت في سياستها التعريفية مبدأ حث المستهلك على استعمال المورد بما يساهم في حمايته، وحماية البيئة، آخذين بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي لهذه السياسة، والواقع الجغرافي والمناخي لمختلف المناطق، وأن تدخل هذه السياسة في الخطط المائية للمناطق.

وفي فرنسا تعتمد جمعيات المياه تعرفات مختلطة، فتعود لها بعد موافقة مدير المقاطعة ومجلس الحوض وضع التعرفة آخذة بعين الاعتبار نسباً تعتمد على التوزيع الجغرافي وعلى نوعية أجهزة التكرير وفق ما فرض المرسوم الصادر في العام ١٩٧٥ والمتعلق بجمعيات المياه.

القسم الثاني: الحوافز والتعويضات

قد يكون لإعطاء المستثمرين محفزات لتخفيف الضغط على الثروة المائية، وبالتالي على البيئة المائية، فوائد ونتائج أكبر من وضع الرسوم وفرض الغرامات على المخالفين. وإذا كان القانون اللبناني لم يراع هذه النقطة، باستثناء ما جاء في إطار اتفاقية التعاون الفني، في مجال الزراعات المحمية، بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، حيث يغطي المركز المذكور ثمن شبكات الري بالتنقيط[١٧١٩]، فإن الدولة الفرنسية وفي المرسوم الصادر في ١٤ أيلول ١٩٦٦، والمعدل بالمرسوم ٩٩٨ تاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٥، قد أضافت إلى الغرامات على سوء استعمال المياه، تعويضات لأصحاب المشاريع الخاصة والعامة، الذين يساهمون بالوقاية من تدهور نوعية المياه، باستعمالهم الوسائل اللازمة.

[١٧١٠] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ المعدل - تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١٥

[١٧١١] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ المعدل - تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١٥

[١٧١٢] المرسوم ١٠٢٣١ - ١٩٥٥ وتعديلاته– إنشاء مصلحة مياه طرابلس – ملحق (نظام استثمار مياه طرابلس – المادة ١ – البند أ وب ١

[١٧١٣] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٤ –البند ١

[١٧١٤] المرسوم ٩٦٢٦ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه بيروت و جبل لبنان ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٧١٥] المرسوم ٩٦٢٧ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٧١٦] المرسوم ٩٦٢٨ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٧١٧] المرسوم ٩٦٢٩ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٧١٨] المرسوم ٩٦٣٠ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٧١٩] المرسوم ٦٣٤٧ - ٢٠٠١ - ابرام اتفاقية تعاون فني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة- التزامات المركز العربي

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة

ليست الحالات الطارئة في قطاع المياه قليلة. فكثيرا ما يجد الفرد نفسه غارقا في برك من مياه الأمطار التي سُدّت مجاريها فغمرت الطرقات العامة. وكثيرا ما تفيض الأنهر، التي هي بطبيعتها أنهر موسمية التدفق (Torrential). نادراً ما تلحظ النصوص المتعلقة بالمياه هذه الحالات الطارئة، وتفسح في المجال أمام وضع وسائل لإدارة هذه الحالات. ونادراً ما تقوم الجهات المعنية بالمياه بوضع خطط لتدارك هذه الحالات، أو حتى لإدارة الأزمات الناتجة عنها. فتُعطى الأوامر لإزالة المخالفات، وتُكلف هيئة الإغاثة بالتعويض عن المتضررين، وينتهي فصل الشتاء، وتُنسى مآسي الشتاء والأمطار، لتعود في السنة التالية، وتعلن عن نفسها، بأقسى وأشد من السنة المنصرمة.

وحتى إذا ما قامت الإدارة بدراسة نهر ما في حالات الفيضان، فإنها تقوم بتحوير المعالجة اللازمة والمطلوبة فنياً، بما يتناسب وأوضاعها. تماما كما حدث في نهر بيروت، الذي قامت بدراسة فيضانه إحدى الشركات الفرنسية الرائدة في مجال المياه، وكان الاقتراح بتصحيح مسار النهر وبإنشاء جدران لتقويمه، وكانت النتيجة أن أنشئت له قناة من الباطون على طول يزيد على الثلاث كيلومترات في الجزء الأقل انحدارا منه، حيث كان من الممكن أن يفيد سيلان الماء البطيء تعبئة الخزان الجوفي الواقع تحته وعلى ضفتيه، والذي يغذي الكثير من مآخذ مياه الشفة في مصلحة مياه عين الدلبة. وانقطع بذلك الاتصال المائي، وأصبحت المياه تذهب بسرعة أكبر نحو البحر، تاركة هذا الأخير يهدد بمياهه المالحة الخزانات الجوفية. ومن نتائج العملية ذاتها التي أدت إلى توقيف فيضان النهر، أنها ساهمت في تجفيف ضفتيه وتحويلهما إلى مساحات للبناء وللزفت، بدل أن يظلا على حالهما أماكن تتطور فيها الطبيعة والبيئة على سجيتها.

وكما بالنسبة إلى الفياضانات، فكذلك بالنسبة إلى حالات الجفاف حيث لم تضع النصوص أية خطة للوقاية من هذه الحالات، كالخطط التي تضعها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأميركية لتعيين وتجهيز مصادر مياه لا تقوم باستعمالها إلا في حالات الجفاف والعوز إلى المياه.

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

أية مخالفة لأحكام قانون المحافظة على مياه الأملاك العمومية تعرض مرتكبها للملاحقة الإدارية من خلال مأمور الضبط القضائي، ومأموري أو موظفي دائرة النافعة في الدولة، والذين حل محلهم موظفو وزارة الطاقة والمياه المعنيون ومأمورو المياه والضابطة العدلية. ولهؤلاء أن يقوموا بتدوين المخالفات في محاضر ضبط[١٧٢٠]. ويعتري تطبيق هذه الإجراءات عدم وجود مراقبين مائيين في وزارة الطاقة والمياه، وعدم إيلاء وزارتي البيئة والصحة العامة أي دور في مجال ضبط التعديات على المياه العامة بالرغم من الأثر الصحي لهذه التعديات، وبالرغم من طابعها البيئي، باستثناء ما أورده قانون حماية البيئة لجهة اتخاذ بعض التدابير الإدارية بحق من يخالف القانون المذكور كإضافة شروط خاصة وتدابير وقائية للسماح له بمتابعة تنفيذ نشاط معين أو منعه من الاستمرار بمزاولة النشاط، وإلغاء الترخيص العائد له، أو إجباره على إصلاح ما يكون قد أحدثه من ضرر للبيئة، وذلك بعد إنذار خطي تبلغه الإدارة إلى المخالف بالطريقة الإدارية. ولم يصدر أي نص تطبيقي لهذه الأحكام للسماح بحسن تطبيقه وبتوزيع المهام وتحديد من هي السلطات المختصة المذكورة في النص[١٧٢١].

أما بالنسبة إلى مخالفة أحكام تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها، فإن المرسوم المعني اكتفى بطلب معاقبة المخالف وفق قانون العقوبات[١٧٢٢] ولم يأت على ذكر أية طريقة من طرق الملاحقة الإدارية لردع المعتدي، كالإجراءات التي وضعها قانون المياه الفرنسي الصادر عام ١٩٩٢ معدداً الجهات المعنية بالملاحقة الإدارية، وبين الطريقة والتوقيت المطلوب اتباعهما لإجراء الملاحقة، وأصول وضع محاضر الضبط ورفعها إلى الجهات المختصة، دون أن يغفل دور المواطنين العاديين في الإبلاغ عن أية مخالفة لأحكام القانون قد تتسبب بتلويث مصدر مائي.

[١٧٢٠] القرار ٣٢٠ - ١٩٢٦ وتعديلاته– المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ٥٧
[١٧٢١] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٥٧
[١٧٢٢] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته– تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها – المادة ١٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما في حال اتخذ أصحاب إمتيازات المياه مياها لشرب العموم دون الحصول على موافقة وزير الصحة العامة، فإن المرسوم الاشتراعي رقم ٤٢/٢٢٧ المتعلق بمشاريع جر مياه الشرب قد أعطى وزير الصحة العامة سلطة فرض التدابير التي تعتبر لازمة لإصلاح المياه ، فإذا لم تنفذ أمر بتنفيذها على حساب صاحب الامتياز[١٧٢٣].

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

بما أن المياه هي في مجملها من الأملاك العمومية، فإنه لا حق لأي فرد بملاحقة المعتدين عليها، لجهة الكمية ولجهة النوعية، مهما بلغت نسبة التلويث، ومهما تمادى المعتدي بالإضرار بكمية المياه. أما في ما يتعلق بالمياه المملوكة وبالحقوق المكتسبة، فإن لصاحبها حق المقاضاة والملاحقة القانونية.

وبما أنه ليس للشخص أن يمنع جارا له من حفر بئر مجاور لبئره، بحجة أن بئر الجار يجذب بئر هذا الشخص، فإنه ليس له الحق بمقاضاة جاره بحجة أنه يأخذ من الماء التي له[١٧٢٤] أو حتى المياه التي أُخذ حق استثمارها بموجب علم وخبر، أو بموجب مرسوم وفق أحكام قانون المحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها.

أما في ما يتعلق بالنوعية، فمن العبث دراسة أصول الادعاء لعدم وجود السند القانوني الذي يثبت الاعتداء على نوعية المياه، ذلك أن لا مواصفة قياسية لمختلف أنواع الاستثمارات كما سبق وتبين، باستثناء مواصفة مياه الشرب المعبأة[١٧٢٥]. وحتى بالنسبة إلى من تمتع بإجازة لتعبئة مياه بئر أو عين، وحصل على هذا المرسوم بعد تأكد الإدارة من مطابقة هذه المياه لمواصفة المياه المعبأة، فإن حقه بحماية نوعية مياهه وبقائها ضمن المواصفة المذكورة، عبر مقاضاة من يقوم بإجراء أي عمل يجعل المياه المستثمرة خارج سقف النسب الحدية في المواصفة القياسية، ليس مكرسا بنص خاص بل يبقى خاضعاً للقواعد العامة للمسؤولية الجرمية أو شبه الجرمية.

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

قد يكون من أهم أسباب عدم تطبيق قانون تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه هو شدة العقوبات. فبالعودة إلى أحكام هذا القانون، يتبيّن أنه يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، وبغرامة قدرها مليون ليرة لبنانية، ويلزم ببدل العطل والضرر الناتج عن التلف الكلي أو الجزئي، كل من أقدم قصداً، سواء في زمن السلم أو الحرب، على هدم أو تخريب المنشآت أو التجهيزات المائية العمومية، كخزانات المياه ومحطات الضخ والتكرير وشبكات التوزيع وجعلها غير صالحة للاستعمال كليا أو جزئياً[١٧٢٦]. كما يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبغرامة قدرها مليون ليرة لبنانية على الأقل، أو بإحدى هاتين العقوبتين، من أقدم بصورة غير نظامية على استمداد المياه[١٧٢٧]؛ ثم عُمد إلى تشديد العقوبة، بحيث لا تقل عن سنة حبساً، والغرامة، بحيث لا تقل عن ثلاثة ملايين ليرة لبنانية، على من أقدم قصداً، في معرض استمداد الطاقة المائية، على إتلاف أو تخريب أو تعطيل العيارات والعدادات المائية[١٧٢٨]. كما أنه فُرض أن لا تقل عقوبة الحبس عن ثلاث سنوات أشغالاً شاقة، ولا تزيد عن عشر سنوات أشغالاً شاقة، والغرامة عن ثلاثة ملايين ليرة لبنانية، إذا أقدم على الأفعال المبينة أعلاه، من أوكل إليه من الموظفين أو المستخدمين أو العمال أو من هم في حكمهم، إدارة أو توزيع أو صيانة أو تسيير المياه أو تسبب عمداً في ضياعها أو صرفها عن مجراها أو ساهم في استهلاكها أو استعمالها بدون وجه حق، بهدف تحقيق مغنم ذاتي، أو مراعاة لفريق وإضراراً بفريق آخر، أو إضراراً بالمصلحة العامة أو بالأموال العمومية[١٧٢٩].

[١٧٢٣] المرسوم الاشتراعي ٢٢٧ - ١٩٤٢ – مشاريع جر مياه الشرب – المادة ٦
[١٧٢٤] مجلة الاحكام العدلية العثمانية المنشورة عام ١٨٧٦ – المادة ١٢٩١
[١٧٢٥] المواصفة ١٦٢ -١٩٩٩ – مياه الشرب المعبأة
[١٧٢٦] القانون ٦٢٣ - ١٩٩٧ - تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه – المادة ١ – البند ج
[١٧٢٧] القانون ٦٢٣ - ١٩٩٧ - تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه - المادة ٢- البند ١
[١٧٢٨] القانون ٦٢٣ - ١٩٩٧ - تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه - المادة ٢- البند ٢
[١٧٢٩] القانون ٦٢٣ - ١٩٩٧ - تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه - المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويأتي هذا القانون ليلحظ عقوبات أشد من تلك التي نص عليها قانون العقوبات، وتحديداً المواد ٧٤٥ إلى ٧٤٨ حيث كان يعاقب بالحبس حتى سنة، وبالغرامة حتى ٥٠٠ ألف ليرة، أو بإحدى هاتين العقوبتين، من أقدم بدون إذن على القيام بأعمال التنقيب عن المياه الكائنة تحت الأرض أو المتفجرة، أوعلى حصرها، ما لم يكن المقصود حفر آبار غير متفجرة في الأملاك الخاصة لا يجاوز عمقها مئة وخمسين متراً، وعلى إجراء حفريات تبعد عن حد ضفاف مجاري المياه ومعابرها وأقنية الري، والتجفيف والتصريف مسافة أقل من عمق هذه الحفريات، وفي كل حال أقل من ثلاثة أمتار، وعلى التعدي بأي شكل كان على ضفاف الينابيع ومجاري المياه المؤقتة أو الدائمة والمستنقعات والبحيرات والبرك والغدران، أو على حدود ممرات أقنية الري والتجفيف والتصريف، أو معابر المياه أو قساطلها المصرح بإنشائها للمنفعة العامة، وكذلك على منع جري المياه العمومية جرياً حراً، وعلى قطع مياه الشرب عن المستفيدين منها، وبشكل اوسع، على القيام بأي عمل دائم أو مؤقت من شأنه التأثير على كمية المياه العمومية وجريها[١٧٣٠]. كما يعاقب قانون العقوبات بالحبس حتى سنتين، وبالغرامة حتى ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية، من هدم أو قلب أو خرب كل أو بعض الإنشاءات المشيدة للانتفاع بالمياه العمومية[١٧٣١]. وتطال العقوبة نفسها من سيَّل في المياه العمومية الممنوح بها امتياز أم لا، أو سكب أو رمى فيها سوائل أو مواد ضارة بالصحة أو الراحة العامة أو مانعة من حسن الانتفاع بهذه المياه، ومن ألقى أسمدة حيوانية أو وضع أقذاراً في الأراضي الداخلة ضمن النطاق الذي حددته السلطة لحماية نبع تنتفع منه العامة، ومن أجرى أي عمل من شأنه تلويث النبع أو المياه التي يشرب منها الغير[١٧٣٢]. وكذلك من أقدم قصداً على تلويث نبع أو ماء يَشرب منه الغير، فهو يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من ٥٠ ألف ليرة إلى ٦٠٠ ألف ليرة[١٧٣٣].

أما مرسوم تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها فقد نص على أن مخالفة أحكامه تطبق عليها المادة ٧٧٠ عقوبات التي تعاقب من خالف "الأنظمة الإدارية أو البلدية الصادرة وفقاً للقانون"[١٧٣٤].

وبالرغم من وجود العديد من النصوص التي تعاقب التعديات على الأملاك العامة المائية، فإن الأفراد عمدوا دون رادع إلى القيام بحفر الآبار وباستعمالها للتخلص من المياه المبتذلة. لذلك فإن فرْضَ العقوبات بحاجة إلى إحالة الإدارة للمتعدين على النيابة العامة ليصار، على ضوء محاضر الضبط المنظمة بحقهم، إلى معرفة هوياتهم، والجرم المقترف، تمهيداً لإصدار الحكم بالعقوبة اللازمة. وهذه الخطوة بحاجة إلى نية وقدرة لدى الإدارة بتنفيذها. وحتى إذا كانت النية متوفرة لدى المسؤولين الإداريين، فمن المؤكد أن القدرة تنقصهم، نظراً لانتشار هذه الظاهرة وتشعباتها السياسية والمناطقية، وارتباطها بالظروف المعيشية للمواطنين.

هذا لجهة العقوبات الجزائية، أما المشترك الذي لم يدفع الرسم المفروض عليه، فإن النصوص التنظيمية تضع عليه غرامة، حددتها بعض المراسيم، بعشرة بالماية من مقدار الرسم المتوجب. وإذا تراكم على المشترك رسوم ثلاث سنوات، حق للمصلحة، بعد إخطاره بكتاب مضمون، حرمانه من حق الانتفاع من كمية من الماء التي يملك حق الانتفاع بها، يعادل بدلها المبلغ المترتب بذمته[١٧٣٥]. وهذه الخطوة، ولو كانت ممكنة، وإن كانت تحصل في العديد من الأماكن حيث يسهل تنفيذها، فإنها تتعارض مع أبسط حقوق المواطن بالحصول على المياه. وفي العديد من الدول المتقدمة في مواضيع حماية حقوق الإنسان كفرنسا وبريطانيا، يصار، في حالات مشابهة، إلى تقنين المواطن، بإعطائه كمية دنيا من المياه تَسمح له بتأمين الشروط الصحية الضرورية لمعيشته ومعيشة عائلته، ريثما يُصار إلى ملاحقته أمام المحاكم المختصة.

وباستثناء بعض الإشارات إلى معاقبة جريمة تلويث المياه الواردة في قانون العقوبات، فإن ما يهم المشترع حتى تاريخ صدور قانون المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة في العام ١٩٨٨، كان موضوع التعدي على كميات المياه، وعلى الإنشاءات المعدة لضبط المياه ومعالجتها وتوزيعها. ومع صدور القانون المذكور، أصبح من يرمي في الأنهار والسواقي وسائر مجاري المياه، أو في أي مكان آخر، المواد المختلفة التي تضر مباشرة

[١٧٣٠] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠ - ١٩٤٣ وتعديلاته– قانون العقوبات – المادة ٧٤٥
[١٧٣١] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠ - ١٩٤٣ وتعديلاته– قانون العقوبات – المادة ٧٤٧
[١٧٣٢] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠ - ١٩٤٣ وتعديلاته– قانون العقوبات – المادة ٧٤٨
[١٧٣٣] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠ – ١٩٤٣ وتعديلاته– قانون العقوبات – المادة ٧٤٩
[١٧٣٤] المرسوم ١٤٤٣٨ - ١٩٧٠ وتعديلاته- تنظيم التنقيب عن المياه و استعمالها – المادة ١٨
[١٧٣٥] المرسوم ١٠٢٣١ – ١٩٥٥ وتعديلاته - إنشاء مصلحة مياه طرابلس- الملحق نظام استثمار مياه طرابلس – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أو بنتيجة تفاعلها، بالإنسان أو الحيوان، أو بسائر عناصر البيئة، يرتكب جرم تلويث البيئة، ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من خمسة آلاف حتى خمسماية ألف ليرة، كل من يخالف أحكام المواد ٣ و٤ و٥ و٧ و٩ من القانون أو الأنظمة التي تتخذ تطبيقاً له[١٧٣٦]. بيد أن هذه الغرامة رفعت، في مرحلة أولى، ثمانين مرة بموجب القانون الموازنة لعام ١٩٩١[١٧٣٧]، ثم عادة وعدّلت كي تصبح من عشرة ملايين إلى ١٠٠ مليون ل.ل. وذلك بموجب قانون حماية البيئة[١٧٣٨].

أما في فرنسا فإن المشترع أضاف غرامات على من يقوم بتنفيذ أشغال داخل منطقة حماية لنبع دون التقيد بالتدابير التي تلحظها المادتان ٧٤٧ و٧٥٠ من قانون الصحة العامة الفرنسي.

ومن جهة أخرى، فإن قانون العقوبات الفرنسي سمح بالملاحقة الجزائية لمن يسيء استثمار نبع للمياه المعدنية يملكه، ولمن لا يحترم التدابير التنظيمية التي تتخذها الإدارة بهدف تأمين أفضل استعمال لهذه المياه. كما أعطى للإدارة اتخاذ عقوبات إدارية تصل إلى حد استملاك النبع في حال أدت ممارسات المستثمر إلى تلويث المياه وعدم قيامه بالموجبات المفروضة عليه.

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

الفصل الأول: الأبحاث والتنمية

إضافة إلى الجامعات والمؤسسات الدولية، فإن مجلس البحوث العلمية يهتم بموضوع الأبحاث المائية من جملة الاهتمامات العلمية التي يحملها هذا المجلس، وفق قانون إنشائه[١٧٣٩]. وهو في هذا المجال يقوم بتمويل دراسات عليا وأبحاث علمية بالتعاون مع جامعات محلية ودولية. ويجدر التساؤل، في هذا الإطار، عن الآلية القانونية اللازمة وغير المتوفرة، والتي تسمح للإدارات بالاستفادة من نتائج هذه الأبحاث بشكل تلقائي، إضافة إلى تدخل الإدارات في توجيه الأبحاث، بما يتلائم واحتياجاتها، لتكون نتائج هذه الأبحاث ذات منفعة للإدارات والوزارات. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التشريعات الأفقية).

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

في مجال التدريب، نصت اتفاقية إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة على إنشاء معهد لتدريب الأخصائيين والفنانين على الطرق الخاصة بدراسة وحصر وصيانة واستغلال الموارد الطبيعية، من مصادر مائية وغيرها، كما يقوم بالتوثيق العلمي للبيانات والمعلومات والبحوث العلمية الخاصة بالمناطق الجافة، وإصدار نشرة دورية علمية[١٧٤٠]. وغني عن الذكر أن المعهد لم يُنشأ. ويقتصر بالتالي التدريب والتعليم على ما تقوم به الجامعات، ومن ضمنها كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية التي تعطي دبلوم هندسة زراعية باختصاص ري زراعي وتصريف مياه[١٧٤١]، ومنهج اختصاص الإدارة الفندقية الذي يحتوي على محاضرات عن الصناعة الفندقية والمياه، بهدف بحث الحاجة إلى إدارة المياه الفعالة، وأهميتها المتزايدة، وشرح طرق المحافظة على المياه في الصناعة الفندقية ومصادرها واستخداماتها ووصف تقنية المحافظة على المياه[١٧٤٢].

الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات

لُحظ في مرسوم تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب، قبل أن يصار إلى دمجها في مؤسسات عامة، مجلس أعلى للمياه مهمته درس سياسة المصالح المستقلة للمياه ونشاطاتها العامة، وتقديم التوجيهات والتوصيات اللازمة بشأنها إلى وزير الطاقة والمياه، وتأمين التعاون والتنسيق بين المديرية العامة للاستثمار والمديرية العامة للموارد المائية والكهربائية من

[١٧٣٦] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٣
[١٧٣٧] القانون ٩١/٨٩- قانون الموازنة لعام ١٩٩١- المادة ٣٠
[١٧٣٨] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٦١
[١٧٣٩] القانون الصادر في ٩/١٤/ ١٩٦٢ المعدل– انشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية – المادة ٧
[١٧٤٠] القانون ٢٧ - ١٩٧١ - ابرام اتفاقية انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة – ٣ من الإتفاقية
[١٧٤١] المرسوم ٤٥٢١ - ١٩٨١ وتعديلاته- تنظيم كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية – المادة ٢١
[١٧٤٢] قرار وزير التعليم المهني والتقني: القرار ٩٣/٢١٩-٦ م - ١٩٩٣ - تحديد تفاصيل منهج اختصاص الادارة الفندقية في مستوى الاطر العليا - الجدول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

جهة وبين المصالح المستقلة للمياه من جهة أخرى وتأمين التعاون والتنسيق بين المصالح المستقلة للمياه ودرس الوسائل والمكانات التي تؤدي إلى تطوير المصالح المستقلة للمياه[١٧٤٣].

هذا داخلياً، أما خارجياً فقد أبرم لبنان مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية ولبنان هدفها تبادل الزيارات الدورية والطارئة لمراقبة تلوث المياه المشتركة، وتقديم الخبرات اللازمة وخاصة في مجال مراقبة تلوث المياه المشتركة والعامة، وفي مجال إدارة الموارد المائية وحمايتها من التلوث[١٧٤٤].

كما أبرم اتفاقية تعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) تتعلق بإدارة الموارد المائية في لبنان ومذكرة تفاهم مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية[١٧٤٥] للتعاون والقيام بجهود مشتركة لتحسين سياسات القطاع المائي في لبنان.

وبالرغم مما نص عليه قانون تنظيم قطاع المياه حول مسؤولية وزارة الطاقة والمياه في تأمينالعلاقات العامة مع المواطنين وإعلامهم بكل ما يهمهم في شؤون المياه وترشيد استعمالها، يبقى النقص في لبنان كبيراً من حيث التنفيذ، في كل ما يتعلق بإعلام المواطنين والمستهلكين، خاصة إذا ما قورن الوضع في لبنان بالوضع في أوروبا، حيث شجعت توجيهية البرلمان الأوروبي الإطارية للمياه ٢٠٠٠/٦٠/CE، إعلام الدول الأعضاء للجمهور، بشكل علني، عن روزنامة المخطط المائي، وبرنامج العمل المقترح، وذلك قبل ثلاث سنوات من اعتماد المخطط، وعن نتائج الاستفسارات الهامة حول إدارة المياه في الحوض المائي قبل سنتين من اعتماد المخطط، إضافة إلى عرض مشروع خطة إدارة المنطقة المائية، والمستندات المعتمدة، والمعلومات المستعملة في وضع الخطة قبل سنة من اعتماد المخطط. كما طلبت التوجيهية ذاتها أن يُصار إلى تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول خطط إدارة المناطق المائية، ونشر كل خطة ومراحل تطورها، إضافة إلى تقرير فصلي عن تقدم العمل ببرنامج الوقاية المعتمد.

الجزء الثاني: المياه المبتذلة

الباب الأول: التعريف

إذا كان القانون اللبناني قد أفرد للمياه المبتذلة ووسائل التخلص منها مكاناً، بدءاً بالمرسوم رقم ٧٩٧٥-١٩٣١ المتعلق بتنظيف المساكن الذي ذكر المياه المبتذلة في معرض فرض تجهيز كل مرحاض أو مجلى بسيفون[١٧٤٦]، وفي معرض فرض صبها في المجرور العام أو في قبوة محكمة السد[١٧٤٧]، مروراً بالمرسوم الاشتراعي ١٦/ل-١٩٣٢ المتعلق بالقواعد الصحية العامة[١٧٤٨]، وبالمرسوم رقم ٢٧٦١-١٩٣٣ المتعلق بتعليمات تصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة[١٧٤٩]، وصولاً إلى المرسوم رقم ٨٧٣٥-١٩٧٤ الذي نظم طرح المياه المبتذلة[١٧٥٠]، فإنه لم يضع تعريفا للمياه المبتذلة، إلا بصدور قرار وزير الصحة العامة رقم ٦٧-١٩٧٢، الذي عرف المياه المبتذلة على أنها المياه التي جرى استعمالها[١٧٥١]. ويمكن علميا جمع كل تصريف لنفايات سائلة تحت اسم المياه المبتذلة بالرغم من أنها ليست واحدة من حيث تركيبتها.

[١٧٤٣] المرسوم ٤٥٣٧ - ١٩٧٢ – تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب – المادة ٥
[١٧٤٤] المرسوم ٦٠٧٧ - ٢٠٠١ –ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية و لبنان– المادة ٧
[١٧٤٥] المرسوم ٩٠٧٧ - ٢٠٠٢ - ابرام مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة الطاقة والمياه والوكالة الاميركية للتنمية الدولية، للتعاون والقيام بجهود مشتركة لتحسين سياسات القطاع المائي في لبنان
[١٧٤٦] المرسوم ٧٩٧٥ - ١٩٣١ – تنظيف المساكن – المادة ٨
[١٧٤٧] المرسوم ٧٩٧٥ - ١٩٣١ – تنظيف المساكن – المادة ٩
[١٧٤٨] المرسوم الاشتراعي ١٦/ل - ١٩٣٢ وتعديلاته– القواعد الصحية العامة – الباب السادس – المواد ١٩ الى ٢٢
[١٧٤٩] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – كامل المرسوم
[١٧٥٠] المرسوم ٨٧٣٥ - ١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة – المادتان ٣ و ٤
[١٧٥١] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٦٧ - ١٩٧٢ – تحديد طرق الفحص الجرثومي للمياه – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

فالمياه المبتذلة الصادرة عن المساكن والمعروفة بالنفايات المنزلية السائلة تختلف بتركيبتها عن النفايات السائلة الصناعية. وكذلك الصناعية يختلف بعضها عن بعض. وقد حددت قرارات صادرة عن وزارة البيئة تركيبة المياه المبتذلة الصناعية لعدة مؤسسات مصنفة[١٧٥٢]،[١٧٥٣]،[١٧٥٤]،[١٧٥٥]،[١٧٥٦]،[١٧٥٧]،[١٧٥٨]. وعلى سبيل المثال فإن المياه المبتذلة الناتجة عن الدباغة تحتوي على العديد من الملوثات منها محاليل حمضية وقلوية، كروم، كبريتيدات، نيتروجين كلي، كلوريدات، الخ. كما يمكن أن تحتوي على بقايا المبيدات التي تستعمل بهدف حماية الجلود من تآكل الحشرات خلال النقل والتخزين[١٧٥٩]، والمياه المبتذلة الناتجة عن البناء تحتوي على مخلفات جلي البلاط[١٧٦٠]. وتحتوي النفايات الصناعية السائلة غير المعالجة الصادرة عن بعض مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة على مواد عضوية، مواد معقمة، مواد تنظيف، أملاح، مواد صلبة عالقة مثل الألياف وجزئيات الرمل ويمكن أن تحتوي على رواسب المبيدات الناتجة عن رش الخضار والفاكهة[١٧٦١].

وقد جاء في قرار وزير البيئة حول تطبيق المذكرة الإرشادية لصناعة الإسمنت في لبنان، أنه يمكن أن تتضمن مياه الصرف الصناعية ملوثات فيزيائية، مجموع الجوامد المعلقة، زيوت وشحوم، مبيدات كيميائية من مركبات الكلور العضوية، ومركبات الفوسفات المتطايرة، والمركبات العضوية المتطايرة، بوليسيلك اروماتيك هيدروكربون، ومعادن ثقيلة[١٧٦٢].

وافتقرت النصوص القانونية إلى تعريفات لوسائل معالجة المياه المبتذلة، لا سيما الحديث منها، واقتصرت على إشارة غير مباشرة إلى التعريف بالوسائل المستعملة للتخلص من المياه المبتذلة في معرض وضع المواصفات للحفائر[١٧٦٣]. وتتكون الوسائل هذه من حفائر التطهير، وهي جهازات لتصريف المواد القذرة مرتكزة على قاعدة تذويب وتحليل المواد البرازية بالطرق البيولوجية -والتي من شأنها أن تخرج مياها لا رائحة لها وغير قابلة للفساد[١٧٦٤]. أما الحفائر الضابطة فهي الحفائر المنشأة تحت الأرض والمسقوفة بمواد ضابطة وغير قابلة للتحلل على عمق أربعين سنتمترا تحت وجه الأرض[١٧٦٥]. والحفائر ذات الغور المفقود هي الحفائر المبنية بلا قعر أو المنشأة بالحجر الجاف أوالحفائر البسيطة[١٧٦٦].

الباب الثاني: إدارة الوسط

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

كما المياه العذبة، فإن الصرف الصحي والمياه المبتذلة تحتاج لعناية كبيرة في مرحلة التخطيط، لتأتي المعالجات متوافقة مع حجم المشكلة، وتكون المشاريع الموضوعة متوافقة مع المعايير والشروط العلمية المطلوبة. وتقع مهمة وضع الخطة الوطنية اللازمة أو الخطط المتعلقة بالجمع وبالمعالجة وبتصريف المواد الناتجة السائلة والجامدة، على عاتق الدولة ومن مسؤولياتها، تمارسها مباشرة عبر إداراتها ومن موازنتها، أو بالواسطة، عبر تفويض القطاع الخاص إدارة الوسط أو استثماره. ويعتني التخطيط بتقييم المياه الآسنة لجهة الكميات المصرفة، وأنواع الملوثات التي تحتويها،

[١٧٥٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة

[١٧٥٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ

[١٧٥٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة

[١٧٥٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج

[١٧٥٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط

[١٧٥٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة

[١٧٥٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب

[١٧٥٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة – المادة ٢ – البند ١

[١٧٦٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة– المادة ١ – البند ١

[١٧٦١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار و الفاكهة – المادة ٢ – البند ٢

[١٧٦٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٩١ –١٩٩٧ - تطبيق المذكرة الإرشادية لصناعة الاسمنت في لبنان والتلوث البيئي العام الناتج عنها – المادة VI-٢

[١٧٦٣] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – كامل المرسوم

[١٧٦٤] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ١٤

[١٧٦٥] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٢٥

[١٧٦٦] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٣٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إضافة إلى البنية التحتية ونوعها وتخصيصها، إن لمياه الصرف الصحي المنزلي، أو للصرف الصحي الصناعي، أو لسيلان مياه الامطار، إضافة الى إدارتها والتخفيف من كميتها وتدويرها وإعادة استعمالها ومعالجتها وتصريفها.

وقد أولت الأنظمة المتطورة للدول الصناعية والدول المتقدمة دوراً هاما للتخطيط، فبمراجعة قانون الولايات المتحدة الأميركية حول المياه النظيفة (CWA) يتبين كيفية مقاربتها موضوع المياه عبر خلق آلية لوضع المعايير للمياه وللمياه المطلوب تصريفها، ثم الترخيص بالتصريف، فالمشاكل الخاصة، وصولا إلى تمويل إنشاء البنى التحتية.

القسم الأول: تقييم الكمية والنوعية

يعتمد تقييم الكمية والنوعية في مجال المياه المبتذلة على تقدير كميات الصرف الصحي لكل نوع من أنواع الاستخدام. فتُدرس كمية المياه المبتذلة المنزلية على حدة، وكميات الصرف الصحي الصناعي على حدة، وكذلك كميات مياه سيلان الأمطار. وتهدف هذه العملية إلى حسن اختيار أحجام وتجهيزات وأمكنة منشآت التكرير اللازمة. وقد تُركت كمية مياه الصرف الصحي، إن المنزلية أو الصناعية، دون أية خطة لإجراء التقييم اللازم لها. كما لم يلحظ القانون اللبناني إلزامية وجود دراسة تقييمية لكميات المياه المبتذلة الصادرة عن مختلف القطاعات، بالرغم من إلزامية هذه الدراسة تقنياً، قبل مباشرة دراسة حجم الشبكة وسعة محطات التكرير. وقد عمد مجلس الإنماء والإعمار إلى وضع خطط لإنشاء محطات تكرير في مختلف أرجاء لبنان معتمدا على المعدلات الدولية لنسب كمية المياه الآسنة إلى عدد السكان، دون توضيح مصدر الأرقام المعتمدة، ودون إجراء أي مسح ميداني أو أية فحوصات مخبرية.

القسم الثاني: البنية التحتية (الشبكات والحفائر ومحطات المعالجة)

في ظل غياب أي نص يضع أو يفرض وضع خطة شاملة أو جزئية لمد الشبكات وأمكنتها ونوعياتها واتصالها بمحطات التكرير، اعتمد إنشاء الشبكات والحفائر في البدء على بضعة شروط فنية وفق ما سوف يظهر في الفصل المتعلق بالمعايير والشروط. وفي وقت كانت المجاري العامة والشبكات غير منتشرة، كانت الحفر الصحية هي الوسيلة الأكثر شيوعا للتخلص من المياه المبتذلة. وقد نَظم مرسوم حول التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة، موضوع انتقاء نوعية الحفرة الصحية المطلوب إنشاؤها، فأجاز إلغاءها أو منعَ الحفائر ذات الغور المفقود ولا سيما عند اتساع نطاق المنازل في أحد الأماكن الجامعة أو عند وقوعها في منطقة حرم مياه الشرب العامة أو عند وجود دليل على تلويث المياه تحت الأرض[١٧٦٧].

وكان لوزارة الصحة دور بارز، إن لجهة التأكد من تطبيق الشروط المتعلقة بالحفر الصحية، أو لجهة الموافقة على مشاريع مد شبكات المجارير في مدينة بيروت، عبر مصلحة الهندسة الصحية فيها[١٧٦٨]، وإبداء الرأي في مشاريع مد شبكات المجارير في مدن المحافظة، عبر المهندس الصحي في مصلحة الصحة في المحافظة[١٧٦٩]، وذلك في غياب أي مخطط عام.

وفي العام ١٩٩٤، أسند إلى دائرة تصريف المياه المبتذلة، في مصلحة تصحيح المحيط في وزارة الموارد المائية والكهربائية، مهمة دراسة الطبيعة الجيولوجية والهيدرولوجية، ودرجة النفوذ ونوعية وأصناف التربة المعدة لاستقبال محتمل للمياه المبتذلة، ودراسة شبكات المجارير (خطوط رئيسية وثانوية وفرعية) وشبكات الاقتران ومحطات المعالجة والمصبات[١٧٧٠].

والمهمة هذه تزامنت مع توقيع البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية في أثينا، والذي طلب أن تقوم الأطراف تدريجيا بإعداد واعتماد خطوط توجيهية تتعلق بالأحكام الخاصة المتعلقة بالنفايات السائلة التي تتطلب معالجة منفصلة[١٧٧١].

[١٧٦٧] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٣٤

[١٧٦٨] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٣٥

[١٧٦٩] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٧٥

[١٧٧٠] المرسوم ٥٣٤٣ - ١٩٩٤ – تحديد ملاك ومهام مصلحة تصحيح المحيط في وزارة الموارد المائية و الكهربائية و شروط تعيين الموظفين الدائمين فيها – المادة ٢

[١٧٧١] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤- الإجازة للحكومة الإنضمام إلى بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ – المادة ٧ من البروتوكول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وأعطيت دائرة تصريف المياه المبتذلة، أيضا، مهمة إبداء الرأي بمشاريع المجارير التي تنفذها البلديات بوسائلها الخاصة، علما أن وزارة الأشغال العامة هي من كان يقوم بإعداد الدراسات الفنية والحسابات لمنشآت تصريف المياه عبر دائرة الدراسات الفنية في المديرية العامة للطرق والمباني[١٧٧٢]، وبوضع الدراسات والمستندات اللازمة المتعلقة بتنفيذ أشغال الإنشاءات الصحية العامة عندما تردها من البلديات، إضافة إلى وضع الدراسات والمستندات اللازمة لتصحيح وترميم الشبكات الصحية، ودراسة جمع وتصريف المياه المستعملة، وشبكات المجارير، ومياه الأمطار، وتنقية مياه المجارير، عبر دائرة الهندسة الصحية والميكانيكية والكهربائية في المديرية العامة للتنظيم المدني[١٧٧٣].

ومع إنشاء المؤسسات العامة للمياه، والتي أصبح اسمها لاحقا "المؤسسات العامة للمياه وللصرف الصحي"[١٧٧٤]، انتقلت مهمة تخطيط ودرس وإدارة واستثمار المياه المبتذلة إليها، كلٌّ ضمن حدود نطاقها الجغرافي، ووفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء[١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩]. واستمرت هذه المهمة مع قانون تنظيم قطاع المياه الذي أولى كل مؤسسة من هذه المؤسسات، في نطاق استثمارها واختصاصها، درس وتنفيذ واستثمار وصيانة وتجديد المشاريع المائية المعدة لجمع ومعالجة وتصريف المياه المبتذلة وفقاً للمخطط التوجيهي العام للمياه أو لموافقة مسبقة من الوزارة على مواقع محطات تنقية المياه المبتذلة أو المصبات الجديدة لتصريف المياه المبتذلة[١٧٨٠].

والجدير بالملاحظة هنا أن المشترع أعفى وزارة الطاقة والمياه من الإسراع في وضع مشروع المخطط التوجيهي العام للصرف الصحي، والذي يفترض بها وضعه وتحديثه باستمرار، ورفعه بواسطة الوزير إلى مجلس الوزراء[١٧٨١]، وذلك بإضافة خيار آخر يجعلها تنفرد بقرار اختيار مواقع محطات تنقية المياه المبتذلة والمصبات الجديدة لتصريفها[١٧٨٢].

أما دور وزارة البيئة في كل هذا، فلم يغب، إذ إنها تضع، وبالتنسيق مع الإدارات المعنية، الدراسات التفصيلية للمحافظة على المحيط ومكافحة التلوث مهما كان مصدره، وبالأخص المياه المبتذلة والتسربات إلى المياه الجوفية ومياه الشفة والري، وذلك بعد إجراء مسح شامل للمنشآت القائمة على الشاطئ كافة أو في الداخل والتي تشكل نفاياتها خطراً محتملا على البيئة[١٧٨٣].

ويتبين هنا أن الجهات التي لها وضع الخطط للبنى التحتية كثيرة ومتعددة ومتشابكة، في وقتٍ لا وجود فيه لأية خطة، مما يسمح بطرح تساؤل عن مدى أهمية توزيع هذه الأدوار، وعن مدى فعالية نظام التخطيط هذا وإمكانية استخدامه للوصول إلى الأهداف المطلوبة من الخطط والتخطيط.

القسم الثالث: مياه السيلان

يفترض أن تعتمد الدولة سياسة واضحة تجاه مياه السيلان وكيفية تصريف مياه الأمطار. فلا يمكن ترك هذه المياه تنساب في الشوارع، كما لا يجوز أن يجري تصريفها في مجاري المياه المبتذلة دون أن تلحظ السياسة المائية العامة هذا الموضوع بشكل واضح. فإذا جرى تصريف مياه الأمطار في المجاري الموضوعة لتصريف المياه المبتذلة ثم صبت جميعها في محطة تكرير غير معدة لاستيعاب الكمية كلها تعرضت هذه الأخيرة لخلل في عملها وبالتالي باتت تشكل مشكلة بيئية بدل أن تكون حلا. وإذا كانت عدة دول قد وضعت سياساتها المتعلقة باعتماد كيفية تصريف مياه الأمطار، عبر شبكة مجار مستقلة (Seperative Network) أو عبر شبكة مجار موحدة (Uniting Network) وبنت على خيارها هذا الدراسات اللازمة لحجم البنية التحتية اللازمة، فإن لبنان ما زال غافلاً عن هذا الموضوع، إن في

[١٧٧٢] المرسوم ١٣٣٧٩ – ١٩٩٨ وتعديلاته- تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الأشغال العامة – المادة ١١
[١٧٧٣] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١٧
[١٧٧٤] القانون ٣٧٧ - ٢٠٠١ – تعديل قانون تنظيم قطاع المياه رقم ٢٢١ تاريخ ٢٩ ايار ٢٠٠٠ – المادة ٤
[١٧٧٥] المرسوم ٩٦٢٦ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤
[١٧٧٦] المرسوم ٩٦٢٧ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤
[١٧٧٧] المرسوم ٩٦٢٨ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤
[١٧٧٨] المرسوم ٩٦٢٩ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤
[١٧٧٩] المرسوم ٩٦٣٠ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤
[١٧٨٠] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٤ البند ١
[١٧٨١] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٣
[١٧٨٢] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٤ البند ١
[١٧٨٣] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧ - ١٩٩٧ - احداث وزارة البيئة - المادة ٢ - البند ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

النصوص أو في التطبيق؛ هذا مع العلم أن اتخاذ القرار بفصل مجاري الأمطار عن مجاري الصرف الصحي في الوقت الحالي، وفي ظل غياب معامل معالجة المياه المبتذلة قبل تصريفها في البحر، يعني ارتفاع تركيز مياه الصرف الصحي، وبالتالي يفاقم من مشكلة مصبات الصرف الصحي وتأثيرها على البيئة البحرية.

كما أنه ما زال يهمل موضوع مراقبة نوعية مياه الأمطار. فنوعية الأمطار يمكن أن تختلف من مكان إلى آخر، وبالتالي يمكن أن تكون تأثيراتها على البيئة المحيطة متباينة، وقد خضعت هي الأخرى، في الدول المتقدمة، لخطط تناولت مراقبة نوعيتها عند التساقط وربط هذه النوعية بالتلوث الجوي ومراقبة سيلانها ونتائج اختلاطها بمصادر المياه العذبة.

هذا لجهة التخطيط، أما لجهة الدراسات، فقد أعطى مرسوم تحديد ملاك ومهام مصلحة تصحيح المحيط، في وزارة الموارد المائية والكهربائية، لدائرة تصريف مياه السيلان في المصلحة دورا يتعلق بتصحيح مجاري الأنهر لحماية الأملاك العامة والخاصة القائمة على ضفافها، وتصميم ودرس المنشآت الفنية العائدة لهذه الغاية، وتطوير وصيانة المنشآت القائمة على طولها وعلى مصباتها وتنفيذ الأشغال العائدة لها بالتنسيق مع الإدارات المختصة. كما أعطيت المصلحة، عبر دائرة تصريف المياه المبتذلة فيها، دور وضع القواعد والمقاييس الأساسية للوصلات والاقتران والربطات المحتملة التالية: تفرعات إفرادية، توصيلات خارج المصانع بالشبكة البلدية، توصيلات شبكات التجمعات السكنية[١٧٨٤]، إضافة إلى تحديد مساحات تصريف مياه السيلان السطحي للمناطق والتجمعات السكنية وشروط الصب، تحديد كمية مياه السيلان السطحي بالنسبة لمعطيات كيل الأمطار ودراسة وتنفيذ شبكات تصريف مياه السيلان السطحي والمصبات وأعمال المساحة وأعمال المسطح والمقاطع الطولية والعرضية للأرض الطبيعية وتحديد مواقع الاستملاك[١٧٨٥]. ولم يتبين أن الدائرة المذكورة قد قامت بتنفيذ المهمة المذكورة.

لحظت النصوص ما يرعى أقنية تصريف مياه الشتاء في الطرقات التي يقوم الأهالي بشقها، حيث يقتضي أن يجري تنفيذ الجدران الساندة أو الترابية لجوانب الطريق والأقنية والعبارات لتأمين سيلان ومرور المياه الشتوية[١٧٨٦]. إضافة الى بعض النصوص التي تلحظ تأثير بعض المؤسسات التي تحتاج إلى مداخل عريضة للسيارة، كمحلات بيع المحروقات، على وضع أقنية تصريف مياه الشتاء، حيث نبهت هذه النصوص إلى ضرورة عدم إعاقة المؤسسة لجريان المياه في الأقنية المبنية على جانب الطريق[١٧٨٧].

القسم الرابع: إدارة المياه المبتذلة المنزلية والصناعية (التخفيف من كميتها، تدويرها وإعادة استعمالها، معالجتها، تصريفها)

لم يلحظ القانون اللبناني أية خطة لإدارة المياه المبتذلة بهدف التخفيف من كميتها أو تدويرها أو إعادة استعمالها. وقد اكتفى القانون رقم ٢٠٠١-٣٧٧، الذي عدل القانون ٢٠٠٠-٢٢١، بإضافة المياه المبتذلة إلى المسؤوليات التي تضطلع بها وزارة الطاقة والمياه والمؤسسات العامة للمياه دون أن يلحظ دورا لإحدى هذه الجهات في إدارة المياه المبتذلة عبر التخفيف من كميتها وتدويرها. وهو إذ لحظ مخططا توجيهيا عاما للمياه وللصرف الصحي، فإنه لم يضع أسس هذا المخطط، ولا السياسة الواجب اعتمادها للوصول إلى مخطط توجيهي ممكن التطبيق. وهنا أيضا يبدو، وبشكل واضح، الفرق الواقع بين المقاربة اللبنانية لعملية إدارة المياه المبتذلة خاصة، والمياه عامة وبين المقاربات الأميركية والأوروبية حيث يتبين بوضوح في هذه الأخيرة خيار الإدارة السليمة للمياه في مقابل الإدارة المبنية على المعالجات والتي ما زال يعتمدها لبنان والتي هي من الصفات اللصيقة لدول العالم الثالث (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

[١٧٨٤] المرسوم ٥٣٤٣ - ١٩٩٤ – تحديد ملاك ومهام مصلحة تصحيح المحيط في وزارة الموارد المائية والكهربائية وشروط تعيين الموظفين الدائمين فيها – المادة ٣

[١٧٨٥] المرسوم ٥٣٤٣ - ١٩٩٤ – تحديد ملاك ومهام مصلحة تصحيح المحيط في وزارة الموارد المائية والكهربائية وشروط تعيين الموظفين الدائمين فيها – المادة ٣- البندان ١ و٤

[١٧٨٦] المرسوم ١٦٢٣ - ١٩٧٨ – تحديد شروط تعبيد وتزفيت طرقات قام الاهالي بشقها – المادة ١ - المقطع ٢-د

[١٧٨٧] القرار ٧٥/ل.ر. - ١٩٤٠ – محلات بيع المحروقات السائلة – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: المعايير والشروط

القسم الأول: البنية التحتية

الفقرة الأولى: الشبكات والحفر

شهدت بداية الثلاثينيات سلسلة من النصوص التنظيمية المتعلقة بحماية الصحة العامة والمياه والبيئة في لبنان. فصدر، في العام ١٩٣٢، مرسوم اشتراعي تحت الرقم ١٦-١٩٣٢، يضع القواعد الصحية العامة. ومما جاء فيه، لجهة الشروط المتعلقة بالصرف الصحي، وجوب إنشاء الحفر وشروط استعمالها وخصائص كل نوع منها. وقد أوجب تجميع المياه المبتذلة والمواد القذرة كلها بواسطة واحدة من طرق أربعة تتمثل بالمجار، أو بالحفائر مع عدة تطهير، أو بالحفائر الضابطة التي تفرغ وتصرف في آجال موقوتة، أو بالحفائر الممتصة التي يقال لها ذات الغور المفقود. وترك مجالا للاستثناءات وجعلها تصدر بمقتضى مرسوم مبني على تقرير من مدير الصحة والإسعاف العام[١٧٨٨].

وما لبث أن صدر المرسوم التطبيقي للمادة ١٩ الذي لحظته المادة ٢٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٦-١٩٣٢ المذكور آنفا. وقد وضع المرسوم التطبيقي شروطا عديدة للحفر وللمجاري. فأوجب أن يكون تصريف المواد القذرة والمياه المبتذلة في مجار مصنوعة من مواد متينة غير قابلة للارتشاح والفساد، ملساء الجدران ومتصلة بعضها البعض بالتحامات لا يَنفذها الماء[١٧٨٩]. كما أوجب أن تكون فوهات تفريغ المياه والمواد المبتذلة والمباول والمجالي والمصارف ومراكز المياه والمغاسل والحمامات ومواضع غسل الحوائج والمطابخ والإسطبلات كل منها مجهزاً بسد مائي محكم دائم قبل اتصاله بأنبوب التصريف[١٧٩٠]، وأن تكون مصبات بيوت الخلاء منفصلة تماما عن مصبات مياه الخدمة، مع جواز أن ينتهي المصبان إلى مجرى مشترك التصريف مستثنيا من ذلك مصبات مياه المطبخ[١٧٩١]، وأن تكون المجاري والأقنية المعدة لتلقي مواد المراحيض مركبة على وجه يحول دون استقرار أية مادة من هذه المواد فيها، وأن تجهز بأنابيب تهوئة ترتفع فوق أعلى قسم من البناية، وتركز على وجه لا يمكن أن تنتهي معه عند أسفل النوافذ أو بقربها أو بقرب مستودعات الماء، وأن تعلو هذه الأنابيب قبعات تحول دون دخول البعوض[١٧٩٢]. وعندما تكون الأماكن الجامعة مجهزة بشبكة من المجاري معدة لتلقي المواد القذرة، فرض المرسوم أن تُمد من المنازل، مجار فرعية موافقة تؤدي إلى المجاري العامة[١٧٩٣]، فتشمل كل طريقة من طرق إنشاء هذه المجاري أقنية مختلفة وأقنية جامعة عامة وأقنية جامعة فرعية وأقنية تصل المنازل بالأقنية الفرعية وجهاز تطهير للمواد المتجمعة وطريقة تصريف للمياه المطهرة[١٧٩٤].

ولجهة المعالجة، فقد مُنع وضع أو تشغيل جهازات لتصريف المواد القذرة، من نوع الجهازات المعروفة، بحفرة التطهير أو جهازات أخرى مرتكزة على قاعدة تذويب وتحليل المواد البرازية بالطرق البيولوجية، إذا لم تكن هذه الجهازات محتوية على عدد تطهيرية، من شأنها أن تخرج مياهها لا رائحة لها وغير قابلة الفساد[١٧٩٥]، على أن يكون تكعيب حفيرة التذويب (حفرة التطهير) بشكل يسمح بتحليل المواد العضوية القابلة التحول إلى نشادر بالاختمار، في مجموع سعتها، بما لا يتجاوز عشري الغرام من كل ليتر[١٧٩٦]، وأن يكون الحد الأدنى لقياساتها مترا مربعا لكل عشرة أشخاص، وأن لا تقل سماكة مواد التقطير عن متر واحد[١٧٩٧]. كما يجب أن تتوفر في حفر التطهير وخارج جهازاتها المختصة بالتطهير، بعض الشروط، كأن لا يتصاعد منها رائحة منتنة ولا غاز ذو رائحة كريهة من شأنها أن تزعج المحيط، وأن لا تحتوي المياه الخارجة منها على أكثر من أربعة سنتيمترات من المواد العضوية غير الذائبة في كل ليتر[١٧٩٨].

[١٧٨٨] المرسوم الاشتراعي ١٦ - ١٩٣٢ وتعديلاته– القواعد الصحية العامة – المادة ١٩
[١٧٨٩] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ١
[١٧٩٠] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٢
[١٧٩١] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٣
[١٧٩٢] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٤
[١٧٩٣] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٧
[١٧٩٤] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٩
[١٧٩٥] المرسوم ٢٧٦١ -١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ١٤
[١٧٩٦] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ١٩
[١٧٩٧] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٢٠
[١٧٩٨] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – المادة ٢١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولحظ المرسوم المذكور عملية تفريغ الحفائر، فأوجب أن تفرغ بوجه إجباري مرة واحدة على الأقل كل سنة، في خلال فصل الشتاء، وأن تنقل وتنشر المواد المذكورة وفاقا للأنظمة المحلية المرعية في هذا الشأن، وذلك على حساب أصحاب الأملاك[١٧٩٩].

أما في ما يتعلق بالحفائر الضابطة والحفائر ذات الغور المفقود فقد اشترط أن تنشأ بعيدة عن الجدران القائمة، وأن تكون مسقوفة على عمق أربعين سنتمترا تحت الأرض بمواد ضابطة وغير قابلة للتحلل[١٨٠٠]،[١٨٠١]. ومنع المرسوم تقسيم أو تجزئة أو إقامة الأعمدة داخل الحفائر الضابطة، وأوجب أن تكون زواياها مبرومة بشعاع خمسة وعشرون سنتمترا[١٨٠٢]. ولم يأت المرسوم على ذكر أي شرط يتعلق بالأنابيب والإكسسوارات. وقد تابع نص آخر يتعلق بالشروط الصحية العامة لدور الصناعة هذه النقطة، وتحديدا في ما خص تصريف المياه المبتذلة من المصانع، فأوجب تصريف كل المياه المبتذلة بواسطة أكواع رائحة وأنابيب مصنوعة من مادة صلبة غير قابلة للفساد والارتشاح وملساء الداخل ومتصلة بعضها ببعض بالتحامات غير قابلة للإختراق، على أن توصل أنابيب التصريف بأنابيب تهوئة ترتفع فوق سطح البنية المجاورة، تعلوها قبعة مانعة لدخول البعوض إليها، وتجهز في المواضيع القابلة للسد، بفتحات ذات أغطية، مع عدم جواز اتخاذ مثل هذه الفتحات في الغرف المأهولة. وفرض فصل مجاري المواد القذرة عن مجاري المياه المبتذلة بحيث لا تعود وتتصل ببعضها إلا خارج الغرف المأهولة[١٨٠٣].

وإذا كانت الشروط المذكورة أعلاه تتعلق بمعظمها بالحفر الصحية، فإن الحفر تلك كانت الوسيلة الأكثر شيوعا للتخلص من النفايات السائلة. وقد تطورت النصوص مع تطور وسائل جمع المياه المبتذلة بمجارير مشتركة والتخلص منها. إنما هذا التطور لم يأت لجهة الشروط الفنية بمستوى التماسك نفسه الذي اتصفت به نصوص الثلاثينيات. وقد جاء عامّا بمجمله ومتضاربا بغالبيته. وبمراجعة البعض من هذه النصوص يتبيّن ما أولاه قانون تنظيم وزارة الصحة العامة الصادر في العام ١٩٦١ لمصلحة الهندسة الصحية في الوزارة لجهة اقتراح المواصفات والشروط الفنية الواجب توفرها في إنشاء المجارير العامة والخاصة، دون أن يصدر أي نص ينظم عملية إقتراح المواصفات وطريقة الأخذ بها، والتأكد من تطبيقها[١٨٠٤]، كالنص الفرنسي الصادر في العام ١٩٩٦ والمتعلق بالشروط التقنية الواجب توفرها في وسائل التخلص من المياه المبتذلة المنزلية غير الجماعية، من وسائل جمع ومعالجة وتكرير وتخلص، التابعة لبناء غير متصل بشبكة المجاري العامة.

وكما بالنسبة إلى التخطيط، فإن وزارة الطاقة والمياه أعطيت في العام ١٩٩٤ في مجال المياه المبتذلة، مهمة وضع القواعد والمقاييس الأساسية للوصلات والاقتران والربطات المحتملة من تفرعات إفرادية، توصيلات خارج المصانع بالشبكة البلدية وتوصيلات شبكات التجمعات السكنية، عبر دائرة تصريف المياه المبتذلة في مصلحة تصحيح المحيط فيها[١٨٠٥].

[١٧٩٩] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه الميتذلة و المواد القذرة – المادة ٣١
[١٨٠٠] المرسوم ٢٧٦١ -١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه الميتذلة و المواد القذرة – المادة ٢٥
[١٨٠١] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه الميتذلة و المواد القذرة – المادة ٣٣
[١٨٠٢] المرسوم ٢٧٦١ ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه الميتذلة و المواد القذرة – المدتان ٢٧ و٢٨
[١٨٠٣] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦/أ.ت- ١٩٣٦ – شروط صحية عامة لدور الصناعة – الملحق – البند ١
[١٨٠٤] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٣٥
[١٨٠٥] المرسوم ٥٣٤٣ - ١٩٩٤ – تحديد ملاك ومهام مصلحة تصحيح المحيط في وزارة الموارد المائية والكهربائية وشروط تعيين الموظفين الدائمين فيها – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومن النصوص التي وضعت العديد من الشروط على التخلص من النفايات السائلة، يشار إلى نص، صادر في العام ١٩٧٤، يتعلق بالمحافظة على النظافة العامة الذي منع تفريغ مياه الحفر الصحية والمياه المبتذلة خارج المنازل والمحلات والمؤسسات الصناعية ضمن مجاري المياه أو على شاطئ البحر أو ضمن حرم الينابيع والأنهار أو في الأقنية الشتوية أو في شبكة المجارير غير المنجزة فنيا وغير المرخص باستعمالها، كما منع حفر آبار ذات غور مفقود بقصد تصريف المياه المبتذلة فيها وأوجب على مالك البئر المحفورة سابقاً ردمها[١٨٠٦]. ومنع المرسوم المذكور تسرب المياه المبتذلة من الحفر الصحية أو تركها مكشوفة ولو بجزء منها أو ري الخضار والثمار الأرضية كالفريز وأمثاله بمياهها وألزم المؤسسات الصناعية بتكرير المياه المبتذلة الخارجة من صناعاتها قبل تصريفها[١٨٠٧]. كما أعطي المحافظ أو القائمقام دور تعيين الأماكن التي يسمح بتفريغ المياه المبتذلة المنقولة بواسطة صهاريج بقرار لحين إنشاء شبكة المجارير[١٨٠٨].

ولحظت النصوص المنظمة لبعض أنواع الصناعات وجوب ربط المكان بشبكة المجارير العامة أو أن تكون له حفرة صحية لتصريف المياه المبتذلة وفي حال عدم وجود شبكة للمجارير، على أن تبنى هذه الحفرة بطريقة توافق عليها دائرة (مصلحة) الهندسة الصحية في وزارة الصحة العامة[١٨٠٩،١٨١٠].

كما لحظت بعض الاتفاقيات الدولية موضوع وضع شروط وقواعد ومعايير تتعلق بطول وعمق وموقع القنوات المستعملة للتصريفات الساحلية والطرق المستعملة للمعالجة الأولية للنفايات السائلة[١٨١١]، دون أن يصدر لبنان أي نص يتعلق بهذه الشروط والقواعد والمعايير.

وكما بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالصحة العامة وبالبيئة فقد عمدت فرنسا، مثلها مثل العديد من الدول التي تولي موضوع البيئة والصحة مكانة متقدمة، إلى وضع شروط تقنية على البنية التحتية للمياه وللمياه المبتذلة كالشروط الواردة في القرار الصادر في العام ١٩٩٧ المتعلق بالمواد والأدوات المستعملة في أجهزة التكرير والتعميم الصادر عن وزير البيئة وترتيب الأراضي في العام ٢٠٠٢ والمتعلق بتكرير المياه المبتذلة.

الفقرة الثانية: محطات المعالجة

حتى صدور مرسوم تنظيم وزارة البيئة لم يكن لمحطات المعالجة أي ذكر في القانون اللبناني. وقد أعطى المرسوم المذكور لدائرة تصحيح المحيط، في وزارة البيئة، أن تتولى وضع المواصفات والشروط الفنية الواجب توافرها عند إنشاء وتجهيز محطات تكرير ومعالجة المياه المبتذلة وإبداء الرأي في الدراسات ودفاتر الشروط العائدة لإنشاء وتجهيز هذه المحطات أياً كانت الجهة التي تتولى الدراسة أو التنفيذ[١٨١٢]. ولم يتعمق القانون اللبناني في التفاصيل الواجب توفرها في محطات المعالجة وأماكن تواجدها وأقسامها ومخلفاتها وأماكن تخزينها، تاركا مهمة وضع الشروط للجهة التي تضع دفاتر الشروط المعدة لعمليات تلزيم إنشاء هذه المحطات والذي تولاه حتى تاريخه مجلس الإنماء والإعمار.

القسم الثاني: إدارة المياه المبتذلة المنزلية والصناعية

وفق آخر إحصائيات صدرت عن منظمة الفاو فإن ١٦٥ مليون متر مكعب من المياه المبتذلة أنتجت في العام ١٩٩١ منها ١٣٠ من مصادر منزلية، و٣٥ من مصادر صناعية، في حين أن كمية المياه المبتذلة التي جرت معالجتها في السنة نفسها لم تتعد ٤ ملايين متر مكعب جرى إعادة استعمال مليوني متر مكعب منها للري.

[١٨٠٦] المرسوم ٨٧٣٥ - ١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة – المادة ٣
[١٨٠٧] المرسوم ٨٧٣٥ - ١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة – المادة ٤
[١٨٠٨] المرسوم ٨٧٣٥ - ١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٥
[١٨٠٩] المرسوم ٣٤٨٥ - ١٩٥٣ – المراقبة الصحية لعملية تعقيم الحليب بطريقة باستور – المادة ٣ البند ط
[١٨١٠] قرار وزير الصحة العامة: القرار ١٧ - ١٩٧١ – الشروط الواجب توفرها في محلات صنع وبيع المرطبات والبوظة – المادة ١ البند ١
[١٨١١] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ – الإجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ – المادة ٧ من البروتوكول
[١٨١٢] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالرغم من كل هذه الأرقام، فإن القانون اللبناني يفتقر لنصوص ترعى مواصفات المياه المبتذلة وشروط إدارتها. فلا شروط ترعى طريقة تصريف المياه المبتذلة وإدارتها والوحول الناتجة عنها، وشروط إعادة استخدامها في شتى الحقول، أو ترميدها في حال عدم إمكانية الاستفادة منها. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي وسائر الدول المنضوية تحت لوائه قد اعتمدت شروطاً لتكرير المياه المبتذلة الصناعية، تكريراً أولياً، قبل تصريفها في المجاري العامة كما حددت معايير ووضعت حدوداً قصوى للملوثات قبل دخولها إلى محطات التكرير، فإن القانون اللبناني لم يلحظ سوى قيما حدية للنفايات السائلة المصرفة في المياه السطحية أو في مياه البحر أو في المجاري متناسيا القيم الحدية الواجب توفرها في المياه المعالجة قبل تصريفها في الطبيعة وفي المياه الجوفية[١٨١٣].

ففي فرنسا، وضع قرار وزير البيئة الصادر في ٢٣ شباط ٢٠٠١ الاشتراطات العامة والتقنية لتصريف المياه المبتذلة الخاضعة للعلم المسبق بناء على قانون المياه ٩٢/٣ ووفق جدول التصنيف الملحق بالمرسوم ١٩٩٣-٧٤٣. وقد أكد القرار على إلزامية صيانة المنشآت المعدة للمعالجة وللتصريف بشكل يكفل حسن عملها، وعدم تلويثها للبيئة المائية المحيطة، وجدية مراقبة نوعية المياه المعالجة الصادرة عنها قبل التصريف ووضع سجل للصيانة وإبلاغ الجهات المسؤولة عن حماية المياه. كما أكد القرار على ضرورة إبعاد أماكن صرف المياه المعالجة عن مصادر مياه الشفة.

أما في ما يتعلق بالشروط الموضوعة على الصناعات وعلى النشاطات الخاضعة للإشراف الإداري لجهة تصريف المياه المبتذلة، فقد تناولت النصوص اللبنانية هذا الموضوع، حيث قضى قرار صادر عن مدير الصحة والاسعاف العام بإيجاد طريقة لتصريف أو تطهير المياه المبتذلة في المؤسسات المصنفة ودور الصناعة على أن تخضع لموافقة وزارة الصحة[١٨١٤]. وقد رُبط إعطاء التراخيص لإنشاء المؤسسات المصنفة كافة بالتحقق من وسيلة التخلص من النفايات السائلة. فأوجب المرسوم الاشتراعي ٢١/ل-١٩٣٢ والمرسوم التطبيقي لأحكامه على كل شخص يعتزم فتح محل خطر أو مضر بالصحة أو مزعج، أن يتقدم بخرائط تبين بدقة كيفية تصريف المياه المبتذلة وكيفية استعمالها[١٨١٥]، وما إذا كانت مياه المحل المبتذلة سوف تصب بعد تطهير أو بدون تطهير في مجرى ماء أو في البحر أو في المجاري المرخص فيها، أو في الأبار الممتصة سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، أو إذا كانت المياه المبتذلة سوف تُستخدم للري[١٨١٦]. ومن جهته فقد فرض مرسوم تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها إرفاق مصور بطلب الترخيص بإنشاء مؤسسة صناعية، يبين بدقة كيفية تصريف المياه المبتذلة ودراسة كاملة عن كمية الفضلات الناتجة عن المصنع ومنها المياه المستعملة وطريقة تصريفها دون تلويث المياه السطحية والجوفية[١٨١٧]. وتظهر الملفات المقدمة لطلب الترخيص بمؤسسات مصنفة وبمؤسسات صناعية عدم احتوائها على هذه المخططات في أغلب الاحيان. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وقد تناولت نصوص خاصة بأنواع مختلفة من أنواع الصناعات شروطا تتعلق بالتصريف الصحي، فمصانع الأدوية، على سبيل المثال، يجب أن تكون مزودةً بمجارير ذات أحجام كافية لتصريف المياه ومتصلة بالمجرور العام خارج الأبنية مع مراعاة الأحكام الخاصة ببعض المواد أو ببعض المناطق[١٨١٨]؛ ومحطات بيع المحروقات السائلة تعطى رخصة الإنشاء بعد استطلاع رأي مصلحة الصحة العامة في المحافظة لجهة قانونية تصريف المياه المبتذلة وسلامة التجهيزات الصحية[١٨١٩].

[١٨١٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨ - ٢٠٠١ – المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – ملحق رقم ٤ و ٥

[١٨١٤] قرار المفوض السامي: القرار ٦/أ.ت. - ١٩٣٦- شروط صحية عامة لدور الصناعة - ملحق رقم ١

[١٨١٥] المرسوم ١١١٩ - ١٩٣٦ – تطبيق احكام المرسوم الاشتراعي ٢١/ل الصادر في ٢٢ تموز ١٩٣٢ (المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة) - المادة ١

[١٨١٦] المرسوم الاشتراعي ٢١ - ١٩٣٢ وتعديلاته– المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة - المادة ٧

[١٨١٧] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢ – تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها- المادة ١٧

[١٨١٨] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٣٥ - ١٩٨٥ - اصول التصنيع الجيد للأدوية وشروطه - الفصل الثالث - المادة ٣-١-٣

[١٨١٩] المرسوم ٢٢٨٩ - ١٩٧٩ المعدل بالمرسوم ٥٥٠٩ - ١٩٩٤ – تحديد شروط انشاء محطات محروقات سائلة من الصنف الاول وشروط السلامة العامة بشأنها واصول حساب المسافات بينها - المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفرضت القرارات الصادرة عن وزير البيئة، حول الشروط البيئية لمختلف المؤسسات، شروطا عدة تتعلق بالصرف الصحي، منها، معالجة النفايات الصناعية السائلة قبل صرفها بطريقة تضمن توافق خصائصها مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها[١٨٢٠]، [١٨٢١]، [١٨٢٢]، [١٨٢٣]، [١٨٢٤]، [١٨٢٥]، [١٨٢٦] وفصل مياه الصرف الصحي عن باقي أنواع المياه المبتذلة، ثم صرفها في شبكة المجارير[١٨٢٧]، وفصل المواد الأولية والزيوت عن مياه التبريد والتسخين للتقليل من تلوثها[١٨٢٨]، واشترط عدم رمي الزيوت المستعملة في شبكة المجارير أو طرحها في المجاري المائية[١٨٢٩]، وفصلها عن المواد الأولية[١٨٣٠]، وطلب إعادة استعمال مياه التبريد بعد فصلها عن باقي مجاري المياه، وتنظيف مناطق الإنتاج والآلات بطريقة التنظيف الجاف قبل التنظيف المائي لتوفير استهلاك المياه ولتقليص انتاج المياه المبتذلة المحتوية على حمولة مرتفعة من المواد العضوية[١٨٣١]، إضافة إلى ضرورة إجراء فحوصات مخبرية دورية للنفايات الصناعية السائلة بعد المعالجة، للتثبت من توافق خصائصها مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها[١٨٣٢]، [١٨٣٣]. كما تناولت هذه القرارات شروط تتعلق بالمواد المستعملة في الصناعات عندما يمكن أن تنتهي هذه المواد مع المياه المبتذلة، كعدم استعمال مواد التنظيف ذات التركيبة التي تحتوي على الفوسفور وغيرها من المواد المضرة بسلامة البيئة، واستبدالها بمواد صديقة للبيئة (مواد قابلة للتفكك والتحلل البيولوجي) [١٨٣٤] واستعمال المبيدات غير الخطرة، الخالية من الزئبق والزرنيخ والليندين وخماسي كلور الفينوم وغيرها من المركبات التي تحتوي على الكلور[١٨٣٥].

وقد وضعت القرارات المذكورة شروطا بيئية لجهة الملوثات التي يمكن أن تحملها المياه المبتذلة الناتجة عن النشاط الصناعي، كصناعة الأجبان والألبان التي تنتج نفايات سائلة تحتوي على السكر المذاب والبروتين والمواد الدهنية والمواد المضافة والأملاح المعدنية. وقد اعتبرت المواد العالقة والنيتروجين والفوسفور ومواد التعقيم، مثل هيدروكسيد الصوديوم، من الملوثات الأكثر شيوعا في النفايات الصناعية السائلة الناتجة عن هذا القطاع[١٨٣٦]. أما المسالخ فتنتج كميات كبيرة من المياه المبتذلة، فيها مستويات عالية من المواد العضوية، وتحتوي على الدم، على السماد، على الشعر، على الدهن، على الريش، وعلى العظام والطفيليات والبكتيريا المسببة للأمراض[١٨٣٧]. وتنتج محطات المحروقات نفايات سائلة تحتوي على مواد صلبة معلقة، ورواسب مواد التنظيف، بالإضافة إلى جزئيات عضوية (زيوت وشحوم) [١٨٣٨]، ويصدر عن مصانع معالجة نفايات اللحوم والدواجن نفايات تحتوي على مستويات عالية من المواد العضوية[١٨٣٩]، وعن مزارع الأبقار والطيور الداجنة بقايا روث ورواسب مواد التنظيف، مثل الفورماليهايد وحامض النتريك، والمضادات

[١٨٢٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة - المادة ٣ – البند ٣

[١٨٢١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٢٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ٢ – البند ١

[١٨٢٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٢٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٢٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٢٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٢٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ٢– البند ١

[١٨٢٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط - المادة ٣ – البند ٣

[١٨٢٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ٢ – البند ٣

[١٨٣٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٣١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ - المادة ٣ – البند ١

[١٨٣٢] قرار وزير البيئة: القرار ٣/- ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة - المادة ٣ – البند ٣

[١٨٣٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٣٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و الطيور الداجنة- المادة ٣ – البندان ٢ و٣

[١٨٣٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة - المادة ٣ – البند ٢

[١٨٣٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب - المادة ٢ – البند ١

[١٨٣٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ – المادة ٢

[١٨٣٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة - المادة ١ – البند ٢

[١٨٣٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة - المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الحيوية المستعملة لمعالجة الحيوانات، وزيوت مستعملة ناتجة عن الآليات الصناعية والمولدات [١٨٤٠]. وتحتوي النفايات الصناعية السائلة الناتجة عن معالجة الانبعاثات الهوائية على مواد صلبة ذائبة وعالقة ومعادن ثقيلة وتغير في الأس الهيدروجيني (pH). كما ينتج عن صناعة الزجاج زيوت ومذيبات عضوية ناتجة عن صيانة الآلات المستعملة، فضلاً عن مياه ملوثة بالزيوت [١٨٤١]. وتحتوي معظم النفايات الصناعية السائلة الناتجة عن عمليات التبريد، التسخين، التصليد والتشطيب للمواد المطاطية على مواد عالقة ومواد ذائبة وشحوم وزيوت [١٨٤٢]. وتتكون معظم النفايات الناتجة عن مصانع حجارة البناء من المياه الناتجة عن عمليات النشر والجلي وهي بمعظمها كلسية تحتوي على كميات كبيرة من الجزئيات القابلة للترسب، وينتج عن عمليات صيانة الآلات كميات من الزيوت والشحوم المستهلكة [١٨٤٣]. وتنتج النفايات الصناعية السائلة عن تبريد وتسخين المواد البلاستيكية والتي قد تحتوي على ثنائي الايثيل هيكسل فثالات (BEHP) وتنظيف اسطح المواد البلاستيكية والآلات المستعملة في الانتاج والتي تحتوي على زيوت وشحوم، ومواد صلبة عالقة، الكربون الكلي، الفينولات والزنك، كما وينتج عن مرحلة تشحيم المواد البلاستيكية المنتجة نفايات صناعية سائلة تحتوي على مركبات الفثالات (di-n-butylphthalate, dimenthyl phthalate bis(II-diethylhexyl phthalate)، مواد صلبة عالقة وزيوت وشحوم [١٨٤٤].

القسم الثالث: إدارة المياه المبتذلة الناتجة عن القطاع الزراعي

لم تتعمق النصوص في ما يتعلق بالشروط والمعايير البيئية للمياه المبتذلة الناتجة عن القطاع الزراعي باستثناء بعض النصوص القانونية كالقرار الصادر عن وزير البيئة رقم ١/١٦ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ [١٨٤٥]. وذلك بالرغم من الخطورة الكبيرة التي تشكلها هذه المياه بما تحمله من ملوثات للطبيعة وللبيئة وللمياه السطحية والجوفية. ومشكلة التلوث الناتج عن القطاع الزراعي هي مشكلة غير محددة في المكان ومعالجتها تقتضي اتخاذ إجراءات خاصة ووضع شروط ومعايير دقيقة. وقد أولت الولايات المتحدة الأميركية عملية التصريف غير المحدد (Non-point source pollution) أهمية فائقة، وخاصة في قانون المياه النظيفة الأميركي CWA حيث وضعت المعايير اللازمة لتفادي أخطار هذه المياه.

الفصل الثالث: التراخيص والتنفيذ

القسم الأول: تصريف المياه المبتذلة

إن تصريف المياه المبتذلة هو شرط طبيعي للحفاظ على السلامة في أية منشأة، أكانت معدة للسكن أو للصناعة أو لغيرهما من النشاطات. وقد لحظ القانون اللبناني في العديد من نصوصه وجوب إيجاد منشآت لتصريف المياه المبتذلة وإنشاء المجاري اللازمة وسبل جمع هذه المياه والتخلص منها. ونظراً لأهمية المواضيع البيئية والصحية فقد أنشأ المشرع حق ارتفاق مختص بالمجاري وأجاز استخدام الملك الخاص لوصل مجرور خاص بالشبكة العامة للمجاري، فأوجب على كل مالك عقار متوسطٍ بين عقار وبين المجرى العام أن يسمح لصاحب العقار، إنشاء قناة ربط بالمجرى العام، عبر المرور في ملكه للوصول إلى ذلك المجرى وبالقيام على صيانتها [١٨٤٦]؛ وقد ترك للبلدية أن تعطي موافقتها في التخطيط للقناة وقياس ارتفاعها ومميزاتها، بما يشبه الترخيص [١٨٤٧]، وأن تقوم بأعمال إنشائها وصيانتها على حساب المالك صاحب الشأن [١٨٤٨].

وحاول القانون اللبناني أن يربط كل الرخص التي تعطى لبناء أو لإنشاء أي بناء بشرط تأمين تصريف المياه المبتذلة الصادرة عنه. ففرض قانون البناء على طالب رخصة البناء عند منحه إياها تحقيق أشغال مختلفة وعلى الأخص تصريف المياه المستعملة كوصل البناء بشبكة المجاري العامة في حال وجودها أو إنشاء حفرة صحية بالتصميم

[١٨٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠١– الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة- المادة ٢ – البند ٢

[١٨٤١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج - المادة ٢ – البند ١

[١٨٤٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ -٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط - المادة ٢ – البند ١

[١٨٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار مصانع حجارة البناء - المادة ٢ – البند ٢

[١٨٤٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ - ٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك - المادة ٢ – البند ١

[١٨٤٥] قرار وزير البيئة ١/١٦ -٢٠٠١/٤/٥- الشروط البيئية برخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمزارع الأبقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة

[١٨٤٦] القانون الصادر في ١٩٣٧/٦/٧ - حق الارتفاق المختص بالمجاري– المادة ١

[١٨٤٧] القانون الصادر في ١٩٣٧/٦/٧ – حق الارتفاق المختص بالمجاري – المادة ٣

[١٨٤٨] القانون الصادر في ١٩٣٧/٦/٧ – حق الارتفاق المختص بالمجاري – المادة ٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والحجم المناسب لحاجة البناء[١٨٤٩] وإذا كان البناء من النوع الذي يقتضي معه تقديم تصميم تمهيدي فيجب أن يحتوي هذا التصميم على خريطة تحديد الطريقة المعتمدة لتصريف المياه المبتذلة في حال عدم وجود شبكة صرف صحي[١٨٥٠]، ولا تعطى رخصة الإشغال في جميع الأحوال قبل إكمال البناء، وبالتالي إنجاز كافة الاشغال بما فيها تركيب الشبكات الصحية[١٨٥١]. وفرض مرسوم تحديد الشروط العامة لإنشاء واستثمار المؤسسات السياحية على كل شخص طبيعي أو معنوي يريد إنشاء واستثمار مخيم مجهز أن يتقدم بطلب يحتوي على تصميم التجهيزات الصحية لتصريف المياه المبتذلة من مجارير وآبار سواء كانت من نوع آبار التطهير أو غيرها[١٨٥٢].

وبشكل عام فإنه لا يجوز للأفراد ولا للمصالح العامة أن تنشئ مجارٍ إلا بعد موافقة مديرية الصحة[١٨٥٣]، ولا يجوز تصريف المياه الصناعية المبتذلة في المجاري إلا بترخيص من الإدارة التي أنشأتها وبموافقة مديرية الصحة مع إمكانية فرض تطهير هذه المياه مسبقا[١٨٥٤]، كما لا يجوز أن تصب المياه المطهرة الصادرة عن المجاري في مسايل المياه ولا في البحيرات والغدران ولا أن تُستعمل للزراعة إلا بترخيص من مديرية الصحة والزراعة على أن لا تترك راكدة على الإطلاق[١٨٥٥] علما أن هذه الشروط لم يجري تطبيقها منذ أمد بعيد بسبب ضعف قدرة الإدارات المعنية بالرقابة.

وقد أعطى القانون اللبناني موضوع تصريف المياه المبتذلة لجهات عديدة دون أن يضع نظاما موحدا يعتمد على الترخيص بالتصريف بشكل واضح، ويُعطى من جهة معيّنة معنية بأمور المياه، ووفق شروط تضعها الجهة المخولة بذلك قانونيا وفنيا، كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأميركية وفق قانونها للمياه النظيفة CWA الذي فرض جعل تصريف المياه الجوفية غير قانوني إلا بعد حصول من يقوم بالتصريف على ترخيص (Discharge Permit)، يُعطى له ليصار إلى محاسبته على نسبة الملوثات في المياه المصرفة وفق مبدأ "الملوث يدفع" وبعد التأكد من استعماله التقنية المطلوبة لمعالجة المياه المبتذلة الصادرة وكمية ونسبة الملوثات في ما يخرج من محطات التكرير إضافة إلى نوعية الوحول الناتجة عن عملية التكرير وذلك مقارنة بالقيم الحدية التي تضعها وكالة حماية البيئة EPA. ويشترط في من يحصل على الترخيص أن يقوم بمسك سجلات للمخلفات المصرفة وأن يضع برنامج لرقابة تصريفه.

القسم الثاني: إنشاء بنى تحتية وتشغيلها

لحظ القانون اللبناني موضوع إنشاء البنى التحتية لتصريف المياه المبتذلة منذ العام ١٩٣٢، حين جعل إنشاء المجاري وصيانتها وتطهير المياه في الأماكن الجامعة من مسؤولية البلدية حيث توجد بلدية، ومن مسؤولية الحكومة حيث لا يوجد بلدية[١٨٥٦]. وجعل مسؤولية ترتيب وصيانة الحفائر لكل بناية ووصلها بسلسلة المجاري من مسؤولية أصحاب الأملاك وعلى نفقتهم[١٨٥٧]. وكان قد سبق صدور النص المذكور مرسوم يتعلق بالأجهزة الصحية يتناول موضوع بناء أو هدم أو ترميم أو تغيير كل جهاز صحي ولا سيما المجاري إذا كانت ذات عيوب حيث يحق للإدارة أن تقوم بذلك على نفقة أصحاب العلاقة[١٨٥٨]. ومنع مرسوم التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة استعمالَ الحفر التطهيرية أو أية طريقة أخرى مرتكزة على أصول مشابهة لها إذا لم توافق مديرية الصحة على نموذجه[١٨٥٩].

وقد بقي موضوع إنشاء البنية التحتية للمياه المبتذلة من مسؤوليات البلديات مع قانون البلديات الذي جعل المجلس البلدي يتولى إنشاء المجارير[١٨٦٠]، ورئيس السلطة التنفيذية يتولى الترخيص بحفر الطرقات العامة لمد المجارير، والترخيص

[١٨٤٩] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ - ١٩٨٣ وتعديلاته– قانون البناء – المادة ١٣

[١٨٥٠] قرار وزير الأشغال العام: القرار ١/٢٧٦ - ١٩٩٥- الأحكام الخاصة برخص البناء والشروط الواجب توفرها في طلبات رخص البناء ورخص الأشغال والتصاريح ومستنداتها – المادة ١-البند ٦

[١٨٥١] المرسوم ٢٧٩١ - ١٩٩٢ – تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ٤

[١٨٥٢] المرسوم ٤٢٢١ - ٢٠٠٠ - تحديد الشروط العامة لانشاء و استثمار المؤسسات السياحية - ملحق ٦ - ٤-٥-٥

[١٨٥٣] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة - المادة ٨

[١٨٥٤] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة - المادة ١١

[١٨٥٥] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة - المادة ١٢

[١٨٥٦] المرسوم الاشتراعي ١٦ - ١٩٣٢ وتعديلاته- القواعد الصحية العامة – المادة ٢١

[١٨٥٧] المرسوم الاشتراعي ١٦ - ١٩٣٢ وتعديلاته- القواعد الصحية العامة – المادة ٢٢

[١٨٥٨] المرسوم ٦٦٠٠ - ١٩٣٠ – الاجهزة الصحية – المادة ١

[١٨٥٩] المرسوم ٢٧٦١ - ١٩٣٣ – التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة - المادة ١٥

[١٨٦٠] المرسوم الاشتراعي ١١٨ - ١٩٧٧ وتعديلاته– قانون البلديات – المادة ٤٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بوصل المجارير ضمن النطاق البلدي بعد استيفاء الرسوم[١٨٦١] دون أي تفريق بين المواطنين العاديين والإدارات الرسمية التي عليها هي أيضا الحصول على الترخيص. هذا مع إيلاء أية جهة تقوم بعملية استملاك، مهمة درس شبكات الخدمات العامة اللازمة من طرق ومجارير وإنارة وهاتف ومياه شرب وتصريف مياه الأمطار وتنفيذها تدريجياً، على ضوء الحاجة، وعلى ضوء إمكانية استعمال العقارات وفقاً للغاية التي جرى الاستملاك من أجلها[١٨٦٢].

وبقيت البلديات مسؤولة عن تنفيذ شبكات المجاري بالرغم من دخول وزارة شؤون المهجرين على خط تنفيذ البنى التحتية للمياه المبتذلة، في العام ١٩٩٥، حين ولاها مرسوم تنظيم وتحديد ملاكها مهمة إجراء الكشوفات الميدانية لتحديد الأضرار وحالة البنى التحتية ووضع التقارير والدراسات وتحديد الأشغال وأعمال الصيانة التي تتطلبها إعادة تأهيل هذه البنى من شبكات مجارير[١٨٦٣]. وبالرغم من وضع مرسوم تحديد ملاك ومهام مصلحة تصحيح المحيط في وزارة الطاقة والمياه لهذه الاخيرة مهمة تنفيذ شبكات المجارير من خطوط رئيسية وثانوية وفرعية وشبكات الاقتران ومحطات المعالجة والمصبات[١٨٦٤]، فقد استمرت البلديات في مسؤوليتها هذه حتى إنشاء المؤسسات العامـــة للمياه، في العام ١٩٩٦، والتي أعطيت مهمة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمياه المبتذلة وأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لها، كل في حدود نطاقها الجغرافي، ووفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء[١٨٦٥،١٨٦٦،١٨٦٧،١٨٦٨،١٨٦٩]. ولم يَدَع المشترع موضوع تنفيذ المؤسسات العامة للمياه لهذه المنشآت دون ضوابط، فأخضع، في قانون حماية البيئة كل منشأة تتولى معالجة المياه لترخيص مسبق لمباشرة العمل يصدر عن وزير البيئة مع مراعاة القوانين والأنظمة المرعية الإجراء[١٨٧٠]. إنما يبقى تنفيذ هذا الشرط معلقاً بانتظار المرسوم التطبيقي الذي يحدد أصول ومهل إخضاع المنشآت لأحكام القانون والذي لم يصدر بعد.

وقام مجلس الإنماء والإعمار بدراسة وتنفيذ العديد من مشاريع إنشاء البنى التحتية للصرف الصحي من شبكات مجار ومحطات تكرير تنفيذاً لتكليف مجلس الوزراء له بناء على قانون إنشائه[١٨٧١]، وتنفيذاً لبعض الاتفاقيات الدولية قروض من جهات خارجية، كإعادة تأهيل نظم الإمداد بمياه الشفة في منطقة لبنان الشمالي، وبناء منشآت لحماية الينابيع بالإضافة إلى جميع أعمال جمع المياه المبتذلة ومعالجتها[١٨٧٢]، ومشروع منشآت لجمع المياه المبتذلة في صيدا وفي صور وفي كسروان وفي النبطية وصرفها[١٨٧٣]، ومشروع تحديث وتوسيع شبكات تكرير ومعالجة المياه المبتذلة في مدينة طرابلس[١٨٧٤]، ومشروع إنشاء خط التجميع الرئيسي الواصل من منطقة الكارلتون إلى محطة الغدير، وخط التجميع الواصل من منطقة الناعمة إلى محطة الغدير، وخط التجميع الشرقي الواصل من منطقة المدينة الرياضية إلى المطار، وبناء الجزء الثاني من محطة معالجة الصرف الصحي في غدير، وإعداد التصاميم النهائية والإشراف الهندسي على الإنشاء والممول من البنك الاسلامي للتنمية[١٨٧٥]. مع العلم بأن العديد من هذه المشاريع لم ينفذ حتى تاريخه وبأن غالبية ما جرت دراسته أو تنفيذه لم يُدرس أثره على البيئة.

[١٨٦١] المرسوم الاشتراعي ١١٨ - ١٩٧٧ وتعديلاته– قانون البلديات – المادة ٧٤

[١٨٦٢] المرسوم ٥٥ - ١٩٧٧ – قواعد واصول تطبيق المادة ١٧ من قانون التنظيم المدني – المادة ٧

[١٨٦٣] المرسوم ٦٥٠٤ - ١٩٩٥ – تنظيم وزارة شؤون المهجرين وتحديد ملاكها وسلسلة رتب ورواتب وظائف هذا الملاك وشروط التعيين الخاصة ببعض وظائف الملاك المذكور – المادة ١٦

[١٨٦٤] المرسوم ٥٣٤٣ - ١٩٩٤ – تحديد ملاك و مهام مصلحة تصحيح المحيط في وزارة الموارد المائية و الكهربائية و شروط تعيين الموظفين الدائمين فيها – المادة ٢

[١٨٦٥] المرسوم ٩٦٢٦ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه بيروت و جبل لبنان ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٨٦٦] المرسوم ٩٦٢٧ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٨٦٧] المرسوم ٩٦٢٨ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٨٦٨] المرسوم ٩٦٢٩ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٨٦٩] المرسوم ٩٦٣٠ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٤

[١٨٧٠] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٧

[١٨٧١] المرسوم الاشتراعي ٥ - ١٩٧٧ وتعديلاته– انشاء مجلس الانماء والاعمار والغاء وزارة التصميم – المادة ٥ – البند ٥

[١٨٧٢] القانون ٥٠٢ - ١٩٩٦ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية تمويل لتأهيل شبكات مياه الشرب ومياه الصرف الصحي ما بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاوروبي للاستثمار – مقدمة الإتفاقية

[١٨٧٣] القانون ٦٦٨ - ١٩٩٧ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي - اليابان والجمهورية اللبنانية للمساهمة في تمويل مشروع الحد من تلوث الشاطىء والامداد بالمياه – المادة ١ من الإتفاقية

[١٨٧٤] القانون ١٥ - ١٩٩٩ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الاوروبي للاستثمار الموقعة بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٠ لتمويل مشروع المياه المبتذلة في مدينة طرابلس – مقدمة الإتفاقية

[١٨٧٥] القانون ٢٨٠ - ٢٠٠١ – الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية استصناع بين الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية – الملحق ٢ للاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع: المراقبة

القسم الأول: المؤسسات العامة للمياه والصرف الصحي

عمد قانون تنظيم قطاع المياه إلى إسناد مهمة مراقبة نوعية المياه المبتذلة عند المصبات ومخارج محطات التنقية إلى كل مؤسسة من المؤسسات العامة للمياه والصرف الصحي في نطاق استثمارها واختصاصها[١٨٧٦]. وإذا كانت المؤسسات العامة للمياه والصرف الصحي هي المسؤولة عن حماية مصادر المياه وعن مراقبة مياه الصرف الصحي، فهي تخضع لرقابات من جهات عديدة تستعرضها الأقسام اللاحقة.

القسم الثاني: وزارة الطاقة والمياه

أعطى قانون تنظيم قطاع المياه حق الوصاية والرقابة على المؤسسات العامة للمياه والصرف الصحي، ومراقبة هذا الأداء على أساس المؤشرات الواردة في برنامج الأعمال المصدقة حسب الأصول[١٨٧٧]. كما أنشأ لجنة لتقييم أداء المؤسسات العامة للمياه والصرف الصحي، تؤلف بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المالية والطاقة والمياه من : وزير الطاقة والمياه، مدير عام وزارة المالية ، مدير عام الاستثمار في وزارة الطاقة والمياه، المدير العام للموارد المائية والكهربائية، مهندس في الشؤون المائية ومجاز في الاقتصاد ومجاز في الحقوق ومجاز في المحاسبة أو إدارة الأعمال، موظف من المديرية العامة للاستثمار. وبالرغم من أهمية إنشاء هذه اللجنة فإنها لم تبصر النور لغاية اليوم[١٨٧٨].

القسم الثالث: وزارة الصحة العامة

لوزارة الصحة العامة على الصعيد المنطقي، كما على الصعيد القانوني، دور أساسي في مراقبة المياه المبتذلة وعملية التخلص منها، وقد أعطيت قانونيا هذا الدور في العام ١٩٣٠، حين وضع المرسوم المتعلق بالأجهزة الصحية مراقب الصحة ومهندسا تحت تصرف وزير الداخلية لمدة فصل الصيف، للقيام بالتحقق من عيوب الأجهزة الصحية ووضع محضر بها[١٨٧٩]. واستمر دور وزارة الصحة في الرقابة على المياه المبتذلة مع إنشاء قسم لإدارة البرامج الصحية مهمته تنفيذ البرامج المشتركة مع المنظمات الدولية، ومنها، برامج مراقبة سلامة مياه الصرف الصحي[١٨٨٠]، لم يقم بتنفيذ أية مهمة لغاية تاريخه لعدم وجود آلية لقيامه بعمله ولعدم توفر العنصر البشري اللازم.

وأعطت قوانين تسوية مخالفات البناء المتعاقبة دوراً للمراجع المختصة والتي تتمثل بطبيب القضاء والمراقبين الصحيين في قسم الصحة في القضاء، في الكشف على "الجور" الصحية والتأكد من تسكير الآبار ذات الغور المفقود لتصريف المياه المبتذلة وفقاً للأصول الفنية وعملاً بالقانون الرقم ٩٧٤ المنفذ بالمرسوم الرقم ٨٧٣٥ - ١٩٧٤، وذلك قبل الموافقة على تسوية المخالفات[١٨٨١]، وتبقى العبرة في التنفيذ الذي يشكو من الانتقائية التي يمارسها الموظفون المعنيون بحجة عدم كفاية عددهم.

القسم الرابع: وزارة البيئة

أعطى قانون إحداث وزارة البيئة لمصلحة المراقبة والتنسيق والمتابعة دور التثبت من تقيد مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات بالتوصيات والمواصفات والشروط التي تضعها وزارة البيئة، وملاحقة تنفيذ هذه التوصيات والمواصفات والمعايير والشروط[١٨٨٢]، كما أعطى قانون حماية البيئة وزارةَ البيئة أن تقوم عبر مراقبيها بمراقبة التقيد بالقانون المذكور[١٨٨٣].

[١٨٧٦] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٤ البند ١
[١٨٧٧] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٢ البند ٩
[١٨٧٨] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٦
[١٨٧٩] المرسوم ٦٦٠٠ - ١٩٣٠ – الاجهزة الصحية – المادة ٢
[١٨٨٠] المرسوم ٨٩٠٨ - ١٩٩٦ – انشاء دائرة و قسمين للرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة – المادة ٤
[١٨٨١] القانون ٤٢٣ - ١٩٩٤ – تسوية مخالفات البناء – المادة ١٥
[١٨٨٢] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣ - المعدل بالقانون رقم ٦٦٧ تاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٩٧ - احداث وزارة البيئة - المادة ٦ - البند ٥
[١٨٨٣] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٥٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالرغم من ذلك، فإن عدم وجود نص صريح يعطي لوزارة البيئة الدور المفترض في الرقابة على تصريف المياه المبتذلة وعلى مؤسسات المياه والصرف الصحي، وعلى الأفراد الذين يقومون بتصريف المياه المبتذلة، لما لذلك من ارتباط بالشأن البيئي، يعتبر نقصا فادحا، خصوصا إذا ما قورن بما لوزارات البيئة في العالم والإدارات الرديفة، كوكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأميركية EPA، من دور في مراقبة تصريف المياه المبتذلة وأخذ التدابير اللازمة لإزالة أي ضرر من أية جهة أتى.

القسم الخامس: الضابطة العدلية

بما أن عملية سوء تصريف المياه المبتذلة معاقب عليها في قانون العقوبات، فإن لأفراد الضابطة العدلية دور في إجراء المراقبة وردع المخالفين. وقد أتى قانون حماية البيئة على ذكر دور الضابطة العدلية في ضبط المخالفات لأحكامه، وبالتالي لأي إضرار بالبيئة من جراء سوء تصريف المياه المبتذلة، وذلك وفق الآلية التي يستعرضها الباب الثالث من هذا الجزء[١٨٨٤].

الفصل الخامس: الأمور المالية

القسم الأول: الرسوم والضرائب

تتولى كل مؤسسة من مؤسسات المياه والصرف الصحي، في نطاق استثمارها واختصاصها، اقتراح تعرفات لخدمات تصريف المياه المبتذلة على أن تؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة[١٨٨٥]. وتتكون واردات مؤسسات المياه والصرف الصحي من الرسوم التي تجبيها بالإضافة إلى التبرعات والهبات والوصايا[١٨٨٦،١٨٨٧،١٨٨٨،١٨٨٩،١٨٩٠]. وعلى المالك طالب الترخيص بالبناء، دفع رسم إنشاء مجارير وأرصفة يحدد بنسبة نصف بالألف من الثمن البيعي للمتر المربع من أرض العقار عن كل متر مربع من البناء المنوي إقامته، ويستوفى مع الترخيص بالبناء في آن واحد كما يستوفى الرسم بالمعدل ذاته عن الأبنية القائمة، عند إنجاز الدروس المتعلقة بشبكة المجارير للمنطقة التابع لهذا العقار[١٨٩١]؛ ويفرض على شاغل البناء، أياً كانت صفته (مالكاً، مستأجراً، مستثمراً ... الخ)، رسم صيانة مجارير وأرصفة يستوفى سنوياً مع الرسم على القيمة التأجيرية، وذلك نسبة واحد ونصف بالماية من القيمة التأجيرية المعتمدة لفرض الرسم على القيمة التأجيرية[١٨٩٢]. وتدخل هذه الرسوم إلى صندوق البلدية لتعود وتظهر في قسم النفقات في موازنتها تحت باب نفقات المشاريع الإنشائية المتضمن إنشاء شبكات المياه والمجارير[١٨٩٣]. وتوزع المبالغ المخصصة للقرى، التي ليس فيها بلديات، بموجب قوانين الموازنة العامة والصندوق البلدي المستقل، بصورة نسبية على القرى وتصرف على مشاريع التنمية ضمن نطاق القرية من أقنية لتصريف مياه الأمطار، شبكات مجارير الصرف الصحي وما شابه[١٨٩٤]. ويبقى التساؤل هنا عن مدى أحقية الإبقاء على هذه الرسوم في ظل انتقال عملية تنفيذ إنشاء المجارير وصيانتها إلى مؤسسات المياه والصرف الصحي، وإلى وزارة الطاقة والمياه.

[١٨٨٤] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٥٤

[١٨٨٥] القانون ٢٢١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– تنظيم قطاع المياه – المادة ٤ – البند ١

[١٨٨٦] المرسوم ٩٦٢٦ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه بيروت و جبل لبنان ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٨٨٧] المرسوم ٩٦٢٧ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٨٨٨] المرسوم ٩٦٢٨ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٨٨٩] المرسوم ٩٦٢٩ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه البقاع الشمالي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٨٩٠] المرسوم ٩٦٣٠ - ١٩٩٦ - انشاء مؤسسة عامة تدعى مصلحة مياه لبنان الجنوبي ودمج بعض مصالح ولجان المياه فيها– المادة ٦

[١٨٩١] القانون ٦٠ - ١٩٨٨ وتعديلاته– الرسوم والعلاوات البلدية – المادة ٧٨

[١٨٩٢] القانون ٦٠ - ١٩٨٨ وتعديلاته– الرسوم والعلاوات البلدية – المادة ٧٩

[١٨٩٣] المرسوم ٥٥٩٥ - ١٩٨٢ وتعديلاته– تحديد اصول المحاسبة في البلديات واتحاد البلديات (غير الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية)– المادة ١١

[١٨٩٤] المرسوم ٣٣٢٣ - ٢٠٠٠ – توزيع المساهمات والمساعدات الانمائية المرصدة في الموازنات العامة والصندوق البلدي المستقل للقرى التي ليس فيها بلديات – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتجدر الإشارة إلى أن الرسم الموضوع في فرنسا على تصريف المياه المبتذلة يرتبط بمدى فعالية وسائل المعالجة، كما ويتغير جغرافيا، وذلك وفق المرسوم، الصادر في ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٥، الذي وضع أسسا للرسوم التي يجب أن توضع وفق كمية المساهمة في تدهور نوعية المياه. كما وضع أسسا للمحفزات التي تعطى وفق الكمية التي جرى تحاشي رميها. ويحصل الرسم من ضمن تعرفة المياه ويبين بشكل واضح الجزء من الفاتورة المتعلق بمعالجة المياه المبتذلة. وترتبط هذه الوسيلة المياه المجرورة بالمياه المصرفة من حيث الكمية فيعمد المواطن إلى التقليل من استعمال المياه كما يعمد إلى إعادة تدويرها بغية تخفيض فاتورته تخفيضا مزدوجا.

القسم الثاني: الحوافز والتعويضات

لم تُلحظ في القانون اللبناني أية محفزات تتعلق بتصريف المياه المبتذلة أو بإدارتها باستثناء الإعفاء من الرسوم الجمركية لأجهزة معالجة المياه القذرة المستوردة من قبل الفنادق[١٨٩٥]. أما في الولايات المتحدة الأميركية، فقد نص قانون على السماح باعطاء البلديات هبات من أجل القيام بدراسة وتخطيط وتنفيذ أعمال الصرف الصحي وذلك منذ العام ١٩٥٦.

الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة

لم يلحظ أي نص من نصوص القانون اللبناني موضوع الحالات الطارئة في قطاع المياه المبتذلة بالرغم من وجود هذه الحالات وعلى نطاق واسع، إن لجهة تدفق مياه الصرف الصحي نتيجة عطل في الشبكات، أو لجهة حدوث تلوث في التربة، أو في المياه العذبة نتيجة وصول كميات من مياه الصرف الصحي إلى مصدر المياه، أو لجهة تلوث المياه المجرورة بقساطل بفعل اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكة المياه المجرورة، أو لجهة دخول الزيوت إلى المجاري، الأمر الذي حاز العناية اللازمة في قانون المياه النظيفة الأميركي حيث طلب وضع خطة وطنية للمعالجة.

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

تتولى دائرة المكافحة في وزارة البيئة مهمة مكافحة المخالفات الناتجة عن تصريف المياه المبتذلة بالتعاون مع الإدارات المختصة[١٨٩٦]، كوزارة الصحة العامة، عبر مراقبيها الصحيين الذين بإمكانهم استيفاء الغرامات النقدية المختصة بمخالفات الأنظمة الصحية فورا[١٨٩٧].

كما يحق للإدارة أن تقوم هي، على نفقة أصحاب العلاقة، بكل ما تدعو الضرورة إليه من بناء أو هدم أو ترميم أو تغيير في الأجهزة الصحية ولا سيما المجاري التي تتصرف إليها مواد المراحيض إن اتضح لها أنها كانت ذات عيوب[١٨٩٨].

وفرض قانون المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة، والمواد الخطرة على كل من ينتج أو يستخرج أو ينقل أو يحوز، وكل من يحدث بأية وسيلة كانت، نفايات سائلة من شأنها أن تلحق ضرراً بالإنسان أو بالتربة أو بالحيوان أو بالنباتات أو تحدث تلوثاً في الهواء أو المياه، وبشكل عام من شأنها إفساد البيئة عن طريق التلويث، أن يقوم بتصريفها أو العمل على تصريفها بشروط تضمن تلافي مخاطرها الضارة ومحاذيرها[١٨٩٩].

[١٨٩٥] المرسوم ١٣٩٠٨ - ١٩٥٦ وتعديلاته– تحديد شروط اعفاء المواد المستوردة من قبل الفنادق من الرسوم الجمركية – المادتان ١ و ٤
[١٨٩٦] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته– تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢١
[١٨٩٧] القانون الصادر في ١٩٣٠/١٢/٥ – استيفاء الغرامات للمخالفات الصحية فورا – المادة ١
[١٨٩٨] المرسوم ٦٦٠٠ - ١٩٣٠ – الاجهزة الصحية – المادة ١
[١٨٩٩] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته– المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

بالرغم من وجود نصوص عديدة تحدد المخالفات والعقوبات التي تطال المخالفين، وبالرغم من وجود أصول قانونية للملاحقات الجزائية والتي من ضمنها إفساد البيئة كما سبق ذكره، فإنه لم يُصر إلى وضع أصول محددة لملاحقة من يقوم بتصريف المياه المبتذلة بشكل يؤدي إلى ضرر بالبيئة، وبصورة أشمل، كل من يخالف أحكام قانون حماية البيئة، إلا مع صدور القانون المذكور.

وقد أعطى القانون لأفراد الضابطة العدلية ولمراقبي وزارة البيئة الدخول إلى حرم ومباني المنشآت والمؤسسات المشمولة بأحكامه وتفتيشها، والإطلاع على جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بشروط وإجراءات العمل البيئي لها، وأخذ عينات وإجراء التحاليل الضرورية. فإذا وجدت مخالفات تضبط بمحاضر ضبط وتحال مع المستندات، والإفادات كافة، المتعلقة بها، إلى النيابة العامة وتبلغ نسخة منها إلى وزارة البيئة[١٩٠٠].

ولم يسمح القانون اللبناني للأفراد بملاحقة المخالفين ممن يقومون بتصريف المياه المبتذلة خلافا للقانون، وخلافا للأصول البيئية والصحية أمام القضاء المختص، إذا لم تؤدي المخالفة إلى ضرر شخصي، وذلك خلافا للقانون الأميركي الذي سمح، بشكل حرفي وواضح، للأفراد بمقاضاة من يقوم بمخالفة معايير الصرف الصحي أو القيم الحدية الموضوعة له؛ كما سمح للأفراد حتى بمقاضاة الإدارة ووكالة حماية البيئة في حال فشلها في فرض تطبيق القانون.

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

بناء على ما ورد في مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم ٨٧٣٥ الصادر عام ١٩٧٤، يعاقب سائق الصهريج الذي يضبط بمخالفة تفريغ مياه الحفر الصحية أو المياه المبتذلة الواردة، بالسجن من شهر إلى شهرين، ويحجز الصهريج أو وسيلة النقل لمدة شهر على نفقة المالك، ويعتبر المالك متضامناً مع السائق في دفع الغرامة، ويعاقب بذات الغرامة، وذات مدة السجن، من يفرغ مياه الحفر الصحية خارج منزله أو على الملك العام. ويعاقب كذلك من يربط مياه مجروره أو مياهه المبتذلة بشبكة مجارير غير مرخص باستعمالها، أو بالأقنية الشتوية، بغرامة تتراوح بين خمسماية وألف ليرة لبنانية. ويعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وسنتين، المالك أو المستثمر الذي يحفر بئراً ذات غور مفقود لتصريف المياه المبتذلة فيها، ويجري ردم البئر فوراً على نفقته بالطرق الإدارية. تطبق ذات العقوبة على المالك أو المستثمر الذي يتخلف عن ردم بئر محفورة سابقاً لهذه الغاية، خلال مدة الشهر الواحد المشار إليها في المادة الثالثة[١٩٠١]. ويعاقب بغرامة بين مايتين وخمسماية ليرة، المالك أو المستثمر الذي لا يمنع سيلان المياه المبتذلة أو مياه الحفر الصحية أو يروي بها، بعد إنذار مدته أسبوع، يبلغ له شخصياً أو لأحد المقيمين معه، أو يلصق على باب منزله أو محله إذا تعذر تبليغه، وفي حال تمنعه عن إزالة المخالفة تزال بالطرق الإدارية على نفقته وتتلف الخضار إدارياً[١٩٠٢]. بيد أن هذه الغرامات عدّلت في فترة لاحقة، ورفعت قيمتها مئة مرة بموجب القانون ٩١/٨٩[١٩٠٣].

ولما كانت هذه العقوبات والغرامات لم تردع المخالفين، فقد عمد المشترع إلى تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه فجعل عقاب كل من أقدم قصداً سواء في زمن السلم أو الحرب على هدم أو تخريب المنشآت أو التجهيزات المائية العمومية كالمجاري، أو جعلها غير صالحة للاستعمال كليا أو جزئياً، بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة قدرها مليون ليرة لبنانية وألزمه ببدل العطل والضرر الناتج عن التلف الكلي أو الجزئي[١٩٠٤].

ومن جهته، يعاقب قانون العقوبات بالحبس حتى سنتين، وبالغرامة حتى ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية من سيل في المياه العمومية الممنوح بها امتياز أم لا، أو سكب أو رمى فيها سوائل أو مواد ضارة بالصحة أو الراحة العامة[١٩٠٥].

[١٩٠٠] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادتان ٥٤ و٥٥
[١٩٠١] المرسوم ٨٧٣٥ - ١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة – المادة ٢٣
[١٩٠٢] المرسوم ٨٧٣٥ - ١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة – المادة ٢٤
[١٩٠٣] القانون ٩١/٨٩- ١٩٩١- قانون الموازنة لعام ١٩٩١- المادة ٣٠
[١٩٠٤] القانون ٦٢٣ - ١٩٩٧ – تشديد العقوبات على جرائم التعدي على الكهرباء والهاتف والمياه – المادة ١
[١٩٠٥] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠ - ١٩٤٣ وتعديلاته– قانون العقوبات – المادة ٧٤٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالرغم من وجود هذه العقوبات، فإنه هنا أيضاً، يعمد الأفراد والبلديات والإدارات الرسمية إلى القيام بالتخلص من المياه المبتذلة بوسائل وممارسات غير قانونية وغير صحية.

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

الفصل الأول: الأبحاث والتنمية

لا وجود لأي نص في القانون اللبناني يتناول موضوع الأبحاث والتنمية في حقل المياه المبتذلة. والأبحاث في هذا الحقل قد تكون ذات فائدة كبرى في عملية حسن إدارة قطاع المياه ككل. وعمدت دول عدة إلى دراسة كيفية التخلص من مياهها المبتذلة وخاصة بعد المعالجة عبر إعادة استعمالها أو تغذية الخزانات الجوفية. كما وضعت بعض الدول المتقدمة فقرات تتعلق بضرورة إجراء الأبحاث في مجال المياه والمياه المبتذلة في صلب قوانينها كالولايات المتحدة الأميركية التي ذكرت ضرورة إجراء أبحاث في قانون المياه النظيفة CWA.

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

يتبين وجود غياب كلي لأي نص يجعل من التدريب في قطاع المياه المبتذلة موضوع ضروري ويضع نظام لتنمية قدرات العاملين في هذا القطاع، باستثناء مدرسة المراقبة الصحية التي أعادت الدولة إحياءها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والتي باتت تخرج مراقبين صحيين. إلا أن وزارة الصحة العامة لا تعمد إلى إدخالهم في ملاكها والاستفادة من شهاداتهم بالرغم من النقص الكبير في ملاك المراقبين الصحيين، ورغم نوعية وتكلفة إعدادهم على الدولة نفسها[١٩٠٦].

الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات

في هذا الإطار لحظت، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي ترعى موضوع المياه والتي تستعرضها أجزاء هذا التقرير، مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، حيث يتبادل الجانبان الزيارات الدورية والطارئة لمراقبة تلوث المياه المشتركة، وتقديم الخبرات اللازمة، وخاصة تبادل الخبرات في مجال دراسة وتقييم الآثار الناجمة عن محطات الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه الناتجة عنها[١٩٠٧].

الجزء الثالث: مياه البحر

الباب الأول: التعاريف

يُطبق في هذا الجزء التعريف نفسه الذي ورد سابقاً بموجب القرار ١٤٤/س للملك العام، والذي أدخل فيه شاطئ البحر والغدران والبحيرات المالحة المتصلة مباشرةً بالبحر والسدود البحرية والمرافئ والفرض البحرية والخلجان[١٩٠٨]، والمضاف إليه المرسوم الذي الحق بالملك العام، قعر وجوف المياه الإقليمية، ونص على إمكانية إلحاق الجزر والأراضي المكتسبة من البحر عن طريق الردم أو الطمي والمعينة بمرسوم[١٩٠٩].

وقد جاء في بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية، الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧، والذي أجيز للحكومة الانضمام إليه بموجب القانون ٢٩٢ – ١٩٩٤، أنه يقصد بعبارة "حدود المياه العذبة" المكان الواقع في مجرى المياه حيث ترتفع نسبة الملوحة إلى درجة محسوسة نتيجة وجود ماء البحر في حالة الجزر وفي فترة انخفاض مستوى الماء العذب[١٩١٠].

[١٩٠٦] المرسوم ٨٤٠٠ - ١٩٦٧ وتعديلاته– تحديد شروط الانتساب وانظمة التدريس في مدرسة المراقبة الصحية وتعديلاته

[١٩٠٧] المرسوم ٦٠٧٧ - ٢٠٠١ – ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية– المادة ٧

[١٩٠٨] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ٢

[١٩٠٩] المرسوم ٩١٣٢ -١٩٧٤ – الحاق قعر وجوف المياه الاقليمية بالاملاك العمومية البحرية – المادة ١

[١٩١٠] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ – الإجازة للحكومة الانضمام إلى بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ – المادة ٢ من البروتوكول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما المؤسسات السياحية البحرية، فقد عرقها مرسوم تحديد المؤسسات والمهن السياحية، على أنها الحمامات البحرية والمسابح وخلافها[١٩١١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

وعرّف قانون الجمارك النطاق الجمركي البحري على أنه يشمل منطقة البحر الواقعة ما بين الشواطئ اللبنانية ونهاية حدود المياه الإقليمية، ضمن مسافة إثني عشر ميلاً[١٩١٢]. كما عرّفت المياه الإقليمية بأنها المنطقة البحرية الواقعة ضمن إثني عشر ميلا بحريا من الشواطئ، ابتداءً من أدنى مستوى الجزر، ذلك مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية التي يكون لبنان فريقا فيها أو منضما إليها[١٩١٣].

الباب الثاني: إدارة الوسط

<u>الفصل الأول: التخطيط والدراسات</u>

يقيناً من الجهة المخولة قانونا وضع المخططات بأهمية تأثير الشاطئ واستعمالاته على نوعية مياه البحر، بدأ التخطيط في موضوع مياه البحر بالشاطئ واستخداماته، وبوشر بالتالي بوضع التصاميم التوجيهية العامة والتصاميم التفصيلية للمدن المحاذية للبحر، وأحيانا للشواطئ بشكل مستقل عن المدينة التي يتبع لها الشاطئ. فنُظم البناء واستعمالات شواطئ ضواحي بيروت[١٩١٤] وشواطئ مدينة جونية[١٩١٥] والشواطئ الشمالية[١٩١٦] ومنطقة عمشيت[١٩١٧] والشواطئ الجنوبية[١٩١٨] وغيرها، كما أحدثت محميات على الشاطئ تسمح بتخصيص قسم منه للاستعمال العام، كالسباحة والترفيه[١٩١٩]. إلا أن تأخر هذه الخطط والتنظيمات، وضعف تطبيقها أدى إلى انتشار غير منظم للمؤسسات الصناعية على طول الشاطئ اللبناني، والتي لم تقتصر الشكاوى منها على مشكلة تلوث الهواء، بل أيضا على تلويثها لمياه البحر بفعل عدم تطبيقها لتقنيات الانتاج النظيف لا سيما في مناطق سلعاتا وشكا والدورة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وقد ساهمت الاتفاقيات الدولية التي وقعها وأبرمها لبنان بوضع بعض الأسس لعمليات استخدام البحر، ومنها ما مكّن الفرقاء موقعي الاتفاقية، من اتخاذ التدابير التي يرونها لازمة في عرض البحر، لاستدراك الأخطار الجسيمة والداهمة أو تخفيضها أو القضاء عليها، والتي يشكلها بالنسبة لشواطئهم البحرية أو لمصالحهم المتلازمة، أي تلويث أو خطر تلويث لمياه البحر بالمحروقات السائلة، نتيجة حصول حادث في البحر بالمحروقات السائلة، أو بنتيجة الأعمال المتعلقة به، تؤدي إلى احتمال نشوء أضرار هامة تستوجب التعويض[١٩٢٠]، أو ما يشجع على تفادي تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة[١٩٢١] وما يفرض على الأطراف أن تُتخذ جميع التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن التصريف من الأنهار أو المنشآت الساحلية أو مخارج المجاري أو الناجم عن أية مصادر أخرى واقعة في ترابها والتخفيض من هذا التلوث ومكافحته والسيطرة عليه[١٩٢٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

[١٩١١] المرسوم ٩٤٢٧ - ١٩٦٨ – تحديد المؤسسات والمهن السياحية – المادة ٢

[١٩١٢] المرسوم ٤٤٦١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته– قانون الجمارك – المادة ٣٣٨ – أ

[١٩١٣] المرسوم الاشتراعي ١٣٨ - ١٩٨٣ – تحديد عرض البحر الاقليمي والمناطق المحرمة للملاحة البحرية – المادة ١

[١٩١٤] المرسوم ١٦٩٤٨ - ١٩٦٤ – المخطط التوجيهي العام لضواحي مدينة بيروت

[١٩١٥] المرسوم ١٧٧٠٢ - ١٩٦٤ – تنظيم منطقة الشواطىء في جونية

[١٩١٦] المرسوم ٣٣٦٢ -١٩٧٢ – تصديق التصميم التوجيهي العام والتصاميم التفصيلية لمنطقة الشواطىء الشمالية

[١٩١٧] المرسوم ٣٣٦٣ - ١٩٧٢ – تصديق التصميم والنظام التوجيهي والتفصيلي العام لمنطقة عمشيت

[١٩١٨] المرسوم ٥٤٥٠ - ١٩٧٣ – تصديق التصميم التوجيهي العام لمنطق الشواطىء الجنوبية

[١٩١٩] القانون ٧٠٨ - ١٩٩٨ – انشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين – منطقة صور العقارية – المادة ٣

[١٩٢٠] المرسوم ٩٢٢٦ - ١٩٧٤ – الاجازة للحكومة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في عرض البحر في حال حصول حادث ادى او يؤدي الى تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة المعقودة في بروكسل بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٦– المادة ١ من الإتفاقية

[١٩٢١] القانون ١٣ - ١٩٨٣ – الاجازة للحكومة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لتفادي تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة وإلى البروتوكول الخاص بهذه الاتفاقية – المادة ١ من البروتوكول

[١٩٢٢] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ – الإجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧– المادة ١ من البروتوكول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإذا كانت بعض النصوص قد وضعت خططاً لاستعمالات معينة للبحر والشاطئ، كتنظيم موانئ الصيد البحري[١٩٢٣] وغيرها، فإنه اقتضى انتظار قانون حماية البيئة ليضع رؤية شاملة للبحر وللبيئة البحرية، والأغراض المفترض تحقيقها لحماية هذه البيئة البحرية من التلوث، والمتمثلة بحماية شواطئ الجمهورية اللبنانية ومواردها الطبيعية ومرافئها من مخاطر التلوث بجميع صوره وأشكاله، وحماية المياه الإقليمية اللبنانية ومواردها الطبيعية الحية وغير الحية، من مخاطر التلوث بجميع صوره وأشكاله[١٩٢٤]. وقد تناول القانون موضوع خطط إدارة وحماية الشواطئ التي أسندت إلى وزارة البيئة، بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل والإدارات والجهات المختصة، كل في ما يخصه[١٩٢٥]، إضافة إلى تحديد التدابير اللازمة للوقاية من كل تلوث بحري ناتج عن سفن أو ناقلات بحرية أو مركبات أو منشآت في المياه الإقليمية اللبنانية[١٩٢٦]، وإخضاع المناطق الرطبة وأنظمتها الإيكولوجية لحماية خاصة، تأخذ بالاعتبار دور هذه المناطق وأهميتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وعلى التوازنات البيئية الساحلية الشاملة[١٩٢٧]. كما تطرق القانون إلى منع كل تصريف أو غمر أو حرق في المياه الإقليمية اللبنانية، لكل مادة من شأنها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن تمس بصحة الإنسان وبالموارد الطبيعية البحرية، أو أن تفسد نوعية المياه البحرية[١٩٢٨].

وتبقى هذه النصوص بمجملها دون المطلوب لجهة وضع مخطط شامل للبيئة البحرية، إذ يتطلب ذلك أن تؤخذ في الحسبان كافة الاستعمالات كالملاحة والصيد والترفيه، واستعمالات الشواطئ، وتصريف المياه المبتذلة ومياه الأمطار، والأماكن المسموحة لها. وإن كان قانون حماية البيئة قد تطرق إلى موضوع الخطط اللازمة لإدارة وحماية الشواطئ - والتي لم تنفذ حتى تاريخه- فإنه لم يَذكر الخطة البحرية الشاملة وضرورة وضعها.

<u>الفصل الثاني: المعايير والشروط</u>

تتواجد في القانون اللبناني بعض المعايير والشروط البيئية المتعلقة بالبحر وباستخداماته واستخدامات شواطئه ومياهه، كمنع صرف أو تفريغ المواد البرازية والمياه العادمة، بما فيها المياه الراكدة في قاع السفينة، والفضلات، وأية مادة تعتبر ملوثة قبل تطهيرها[١٩٢٩]، إنما أتت هذه الشروط في سياق غير منتظم، ولم ترتكز إلى مخطط، لعدم توفره، كما سبقت الإشارة.

ويتبين من مراجعة كافة النصوص المتعلقة بالشروط البحرية بأنها، في غالبيتها، تتواجد في نصوص الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان، دون أن يكون لهذه الاتفاقيات أية نصوص تنفيذية، كما أن الإدارات المعنية لم تقم بوضع الشروط الوطنية المنبثقة عن الشروط العامة الموضوعة في هذه الاتفاقيات. فمقررات الاتفاق الدولي الخاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة والتي ترمي إلى منع قذف المحروقات السائلة المتماسكة في البحر، منعاً باتاً وبقدر المستطاع[١٩٣٠]، ومنع كل سفينة صهريج من أن تطرح محروقات سائلة أو خليطا من المحروقات السائلة في البحر[١٩٣١]، لم تجد النص التطبيقي لها في القانون اللبناني. وقد أوجب الاتفاق على كل سفينة غير سفينة صهريج أن تطرح على أبعد ما يكون من اليابسة، المحروقات السائلة وخليط المحروقات السائلة[١٩٣٢]. كما منع طرح المحروقات السائلة وخليط المحروقات السائلة من كل سفينة يطبق عليها الاتفاق ويعادل أو يتجاوز محمولها القائم ٢٠ ألف طن مصنوعة عند، أو بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ[١٩٣٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

[١٩٢٣] المرسوم ١٢٨٤١ - ١٩٩٨ – تنظيم موانئ الصيد البحري والنزهة والقواعد العائدة لاستعمالها والمحافظة عليها
[١٩٢٤] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٩ البند ١
[١٩٢٥] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٩ البند ٢
[١٩٢٦] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٢
[١٩٢٧] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٤
[١٩٢٨] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣٠
[١٩٢٩] القانون الصادر في ١٩٥٥/٨/١٠ – تطبيق النظام الصحي الدولي رقم ٢ والغاء الوثيقة الصحية – المادة ٦٣ – البند ٣ من اللوائح الصحية
[١٩٣٠] القانون ٦٨ - ١٩٦٦ – انضمام لبنان إلى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة – الجزء ١ - المادة ١٦ من الإتفاق
[١٩٣١] القانون ٦٨ -١٩٦٦ – انضمام لبنان إلى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة – الجزء ٢ - المادة ٣ – البند أ من الإتفاق
[١٩٣٢] القانون ٦٨ - ١٩٦٦ – انضمام لبنان إلى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة – الجزء ٢ - المادة ٣ – البند ب من الإتفاق
[١٩٣٣] القانون ٦٨ - ١٩٦٦ – انضمام لبنان إلى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة – الجزء ٢ - المادة ٣ – البند ج من الإتفاق

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما يتضمن البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية، والموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧، اعتماد الدول أطراف البروتوكول خطوطاً توجيهية وقواعد أو معايير مشتركة تتعلق بنوعية مياه البحر المستعملة لأغراض خاصة، والضرورية لحماية الصحة البشرية والموارد البيولوجية والتوازن البيئي[١٩٣٤].

ومع إحداث وزارة البيئة، حاول الوزير أن يسد النقص في الشروط البيئية البحرية وخاصة لجهة الشروط المتعلقة باستعمالات الشاطئ، فأصدر سلسلة قرارات لتحديد شروط استثمار محافر الرمل والمقالع، وحدد فيها شروط إبعادها عن الشاطئ[١٩٣٥]،[١٩٣٦]،[١٩٣٧]،[١٩٣٨]،[١٩٣٩]. كما فرض مرسوم تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المسافة الدنيا (١٠٠٠م) عن شاطئ البحر بالنسبة للمناطق غير المنظمة بمراسيم واستثنت الصناعة التي يتوجب إقامتها على شاطئ البحر لأسباب حيوية للصناعة المذكورة[١٩٤٠].

وخلافا للاتجاهات الدولية، تعاني النصوص اللبنانية من افتقارها للتطوير والتحديث لجهة فرض شروط تتعلق بمصبات المياه المبتذلة (مقاييسها، طولها، تجهيزها) بما يساهم في تخفيف تركيز الملوثات (Dilution) عند اختلاطها بمياه البحر.

ولعل النص الوحيد المرتبط بشروط ومعايير صرف المياه المبتذلة في البحر يتمثل بقرار وزير البيئة الذي حدد فيه المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة، ومنها القيم الحدية البيئية للنفايات السائلة المصرفة إلى البحر[١٩٤١]. ويبدو جلياً أن الإدارات التي يفترض أن تقوم بتطبيقه لم تلتزم بمضمونه وذلك من خلال استمرار وجود مصبات المياه المبتذلة العامة -ومن مختلف المصادر- في البحر دون تكرير.

الفصل الثالث: التراخيص

القسم الأول: إشغال الأملاك العامة البحرية

لقد أدى سوء تطبيق آليات الترخيص لإشغال الأملاك العامة البحرية إلى تعديات كبرى من مؤسسات سياحية وصناعية على الشريط الساحلي نتج عنها تدهور بيئي وخلل ايكولوجي، وانعدام حق المواطن اللبناني في الولوج إلى عدة مواقع على الشاطئ اللبناني، إلى جانب التأثير الجمالي المتمثل بسد المجال البصري لرؤية الشاطئ والبحر في عدة مواقع، والحد من تواصل الشاطئ.

وقد وضع المرسوم ١٧٦١٤-١٩٦٤[١٩٤٢] والمرسوم ٤٨١٠-١٩٦٦[١٩٤٣] نظام إشغال الأملاك البحرية. وتضمن المرسوم الأول الآلية الواجب اتباعها عند طلب الترخيص بإشغال الأملاك البحرية[١٩٤٤]، والمتمثلة بتقديم الطلب إلى وزارة النقل مع تبيان الموقع المطلوب إشغاله، والغاية من الإشغال ونسبة التجاوز، وتقديم دراسة إقتصادية مع مساحة العقارات الخاصة المتاخمة، والمساحة المطلوب إشغالها من الملك العام البحري وواجهتها والمساحة المطلوب ردمها، ليصار على ضوء ذلك إلى إعطاء الترخيص، وتحديد قيمة البدل المترتب على صاحب العلاقة الذي يحدد بناء على موقع الأملاك العامة، وأهمية المشروع، واحتمالات الربح المعقول جَنْيه منه[١٩٤٥].

[١٩٣٤] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ – الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ - المادة ٧ من البروتوكول

[١٩٣٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات – المادة ٦ – البند ١

[١٩٣٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٣ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل و البحص المفتت طبيعيا – المادة ٦ – البند ١

[١٩٣٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك – المادة ٦ – البند ١

[١٩٣٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني و حجر العمار – المادة ٦ – البند ١

[١٩٣٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة التربة – المادة ٦ – البند ١

[١٩٤٠] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢ - تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها - المادة ٢٠

[١٩٤١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨ - ٢٠٠١ – المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة - الملحق رقم ٣

[١٩٤٢] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤ – استثمار الاملاك العامة البحرية غير المستثمرة حاليا

[١٩٤٣] المرسوم ٤٨١٠ - ١٩٦٦ وتعديلاته- نظام اشغال الاملاك العامة البحرية

[١٩٤٤] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤ – استثمار الاملاك العامة البحرية غير المستثمرة حاليا – المواد ٢ و ٣ و ٤

[١٩٤٥] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤ – استثمار الاملاك العامة البحرية غير المستثمرة حاليا – المادة ٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالرغم من الانعكاسات البيئية للمشاريع الاستثمارية التي تشغل الأملاك العامة البحرية، فإن طلب الترخيص، الذي يقدم إلى المديرية العامة للنقل، يُعرض على المديرية العامة للتنظيم المدني[١٩٤٦]، دون أخذ رأي وزارة البيئة بالموضوع، إلا من خلال عضوية مدير عام البيئة في المجلس الأعلى للتنظيم المدني و/أو، مؤخراً، من خلال دراسات تقييم الأثر البيئي التي تخضع لمراجعة وزارة البيئة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري السياحة والبيئة، والتشريعات الأفقية). يعطى الترخيص بإشغال هذه الأملاك بعد صدور قرار عن وزير الأشغال العامة والنقل بالموافقة المبدئية[١٩٤٧] وذلك بمرسوم[١٩٤٨] تماشيا مع ما فرضه القرار ١٤٤/س-١٩٢٥ الذي نص على أن إجازات الإشغال المؤقت على الأملاك العمومية تُعطى بقرار من رئيس الدولة[١٩٤٩]. وقد أورد المرسوم ٤٨١٠-١٩٦٦ أن الأملاك العامة البحرية تبقى باستعمال العموم ولا يكتسب عليها أي حق يخول إقفالها لمصلحة خاصة[١٩٥٠].

وقد استغل المرخص لهم وغير المرخص لهم الأوضاع المتردية إبان وأثناء الحرب اللبنانية، وتمادوا في مخالفة أحكام التراخيص والتعدي على الأملاك العمومية البحرية، بعد أن فشل وزيرا الأشغال العامة والنقل والداخلية والبلديات في تطبيق قرارهما المتعلق بإصدار تعليمات مشتركة لتنسيق العمل في ما يتعلق بضبط وإزالة المخالفات على الأملاك العامة البحرية[١٩٥١]. وفي العام ١٩٨٣ صدر مرسوم اشتراعي تحت الرقم ١٤٤ يتعلق بتسوية هذه التعديات والمخالفات، إلا أن هذا النص ألغي بالمرسوم الاشتراعي ٣٤-١٩٨٥[١٩٥٢]، وأكد بعدها المشرّع بطلان عقود البيع والإيجار وإشغال الأملاك العامة البحرية أو البلدية الحاصلة خلافاً للأصول بطلاناً مطلقاً[١٩٥٣].

القسم الثاني: الترخيص باستخراج الحصى والرمول من الأملاك العامة البحرية

يتميز الشاطئ اللبناني بتنوع تكوينه الجيولوجي بين شواطئ رملية وأخرى صخرية، ما جذب إليها ممارسات عشوائية مؤذية من عمليات شفط للرمول واستخراج للحصى، وفي غياب للنصوص القانونية التي تضع وتطبق معايير بيئية في الترخيص لهذه النشاطات.

فبالرغم من أن المرسوم ١٠١٢١-١٩٦٢ وضع مبدأ منع استخراج الحصى والرمول من الأملاك العامة البحرية ومن قعر البحر[١٩٥٤]، إلا أنه عاد ووضع استثناءا على المبدأ العام أفسح المجال أمام استنسابية في التنظيم، وسمح بالترخيص باستخراج الرمل والحصى والرواسب بقرار يصدر عن وزير الأشغال العامة والنقل في حالات معينة (إذا كانت العملية تهدف الى تنظيف الموانئ والمرافئ، إذا كانت المواد المستخرجة ضرورية لأعمال الدفاع الوطني، أو لمصافي المياه)، إضافة إلى الترخيص بموجب قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الأشغال العامة والنقل في حالات أخرى توجبها المصلحة العامة[١٩٥٥]، على أن يكون الترخيص لمدة سنة[١٩٥٦]، مع أفضليةٍ للمالكين المجاورين لموقع الاستخراج[١٩٥٧]. ولم يضع المرسوم أية ضوابط بيئية للمصلحة العامة سوى مراعاة الأملاك العامة البحرية، والمحافظة على جمال الشاطئ، ومراعاة ابتعاد المحل المرخص عشرة أمتار على الأقل عن الأملاك الخاصة والطرق والخط الحديدي والمنشآت العامة[١٩٥٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة، والنقل والبيئة).

[١٩٤٦] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤ – استثمار الاملاك العامة البحرية غير المستثمرة حاليا – المادتان ٢ و٣
[١٩٤٧] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤ – استثمار الاملاك العامة البحرية غير المستثمرة حاليا – المادة ٣
[١٩٤٨] المرسوم ١٧٦١٤ - ١٩٦٤ – استثمار الاملاك العامة البحرية غير المستثمرة حاليا – المادة ٥
[١٩٤٩] القرار ١٤٤/س - ١٩٢٥ وتعديلاته– الاملاك العمومية – المادة ١٦
[١٩٥٠] المرسوم ٤٨١٠ - ١٩٦٦ وتعديلاته- نظام اشغال الاملاك العامة البحرية – المادة ١
[١٩٥١] قرار وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الداخلية: القرار ٧ - ١٩٧٤ - اصدار تعليمات مشتركة لتنسيق العمل في ما يتعلق بضبط وازالة المخالفات على الاملاك العامة البحرية
[١٩٥٢] المرسوم الاشتراعي ١٤٤ - ١٩٨٣ والملغى بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٤ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٨٥ – تسوية مخالفات اشغال الاملاك العمومية البحرية وجوف المياه الاقليمية
[١٩٥٣] القانون ١٤ الصادر في ٢٠ /١٩٩٠/٨- موازنة ١٩٩٠- المادة ٣٠
[١٩٥٤] المرسوم ١٥٦٤٩ – ١٩٧٠- تنظيم استخراج الرمل وسائر المواد من الاملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر - المادة ١
[١٩٥٥] المرسوم ١٥٦٤٩ – ١٩٧٠- تنظيم استخراج الرمل وسائر المواد من الاملاك العمومية البحرية ومن قعر البحر - المادتان ٢ و ٣
[١٩٥٦] المرسوم ١٠١٢١ - ١٩٦٢ المعدل – تنظيم استخراج الرمول وسائر المواد من الاملاك العمومية البحرية - المادة ٤
[١٩٥٧] المرسوم ١٠١٢١ - ١٩٦٢ المعدل – تنظيم استخراج الرمول وسائر المواد من الاملاك العمومية البحرية - المادة ٤- الفقرتين ٢ و٣
[١٩٥٨] المرسوم ١٠١٢١ - ١٩٦٢ المعدل – تنظيم استخراج الرمول وسائر المواد من الاملاك العمومية البحرية - المادة ٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثالث: الترخيص بالملاحة البحرية

تفتقر النصوص القانونية المتعلقة بأنظمة الترخيص المرتبطة بالنقل البحري (المرافئ والسفن) لشروط بيئية تلحظ كيفية إنشاء واستثمار مرافق ومركبات النقل البحري، وقد أدت هذه الثغرة القانونية إلى عدم أخذ الشؤون البيئية بعين الاعتبار في إنشاء الموانئ ضمن برنامج وزارة الأشغال العامة والنقل، إذ لم تطبق دراسات تقييم الأثر البيئي إلا على عدد ضئيل من الموانئ؛ ويعزى ذلك إلى أن مفهوم تقييم الأثر البيئي لم يُشرع إلا مؤخراً (القانون ٤٤٤-٢٠٠٢).

القسم الرابع: الترخيص بتصريف النفايات في البحر

أعطي لوزير الأشغال العامة والنقل، بالاستناد إلى دراسة الفحص البيئي المبدئي أو دراسة تقييم الأثر البيئي التي تتم وفقا لأحكام قانون حماية البيئة ونصوصه التطبيقية، أن يرخص بالتصريف وبالغمر أو بالحرق في المياه الإقليمية وفي جوف الأرض البحرية في المياه الإقليمية، لمواد لا تنتج عنها بعض المحاذير المذكورة في القانون، وبشروط تحول دون أن تتسبب العمليات المرخص بها بضرر للبيئة البحرية. إلا أن ما ينقص هنا هو المرسوم التطبيقي الذي يفترض أن يضع شروطا وإجراءات لمنح التصريحات وإجراءات المراقبة[١٩٥٩]. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأميركية قد منعت التخلص من الوحول الناتجة عن عمليات تكرير المياه المبتذلة منذ العام ١٩٩١، كما أخضعت الطمر في المياه الإقليمية لترخيص يعطى من الهندسة في البحرية الأميركية بعد استشارة وكالة حماية البيئة.

وقد لحظ قرار تصديق نظام المرافئ والموانئ اللبنانية مادة وحيدة تناولت ضرورة أن يتعهد طالب الترخيص لنقل نفايات السفن بأنه يتقيد بنقل النفايات إلى خارج المرفأ وإلقائها في البحر على مسافة لا تقل عن ٣ أميال عموديا من مدخل المرفأ[١٩٦٠]. إلا أن هذا النص القديم يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان والمتعلقة بحماية البحر من التلوث، ممّا يستلزم تعديله. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النفايات الصلبة).

الفصل الرابع: المراقبة

القسم الأول: نوعية مياه البحر

تخضع نوعية مياه البحر لاهتمام خاص من قبل المجتمع الدولي نظرا لارتباط المسطحات المائية وتواصلها، لذلك فإن تلوث بقعة من مياه إقليمية لبلد ما يمكن أن ينتقل إلى المياه الإقليمية لبلد آخر. وقد طلبت العديد من البروتوكولات والاتفاقيات من الدول الأطراف إجراء مراقبة لنوعية مياههم كالبروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط الذي انضم إليه لبنان، والذي طلب أن تباشر الأطراف بتنفيذ أنشطة المراقبة المستمرة من أجل إجراء تقييم منهجي، بقدر الإمكان، لمستويات التلوث على امتداد سواحلها وتقديم معلومات بهذا الصدد بصفة دورية[١٩٦١].

إلا أن واقع النقص في الموارد التقنية والبشرية اللازمة في لبنان قد أدى إلى غياب آليات الرصد والرقابة الدورية، واقتصرت أعمال المراقبة على نشاطات متقطعة وغير ثابتة، تستجيب في كثير من الأحيان للشكاوى.

وفي هذا الإطار، تقوم وزارة الصحة العامة، عبر فرع الكيمياء في مديرية المختبر المركزي للصحة العامة، بإجراء التحاليل الكيميائية الحياتية، والتحاليل الكيميائية للمياه، بما فيها مياه الشرب والمياه المالحة[١٩٦٢]، وعبر فرع الجراثيم، بإجراء الفحوص الجرثومية للمياه[١٩٦٣] حيث يُعتمد كتاب الجمعية الأميركية للصحة العامة " الطرق القياسية لفحص المياه ١٩٧١" في ما يتعلق بفحص المياه غير المعدة للشرب، وذلك في حال عدم وجود الطرق اللازمة في مرجع منظمة الصحة العالمية، على أن يُصار إلى اعتماد آخر طبعة للمرجعين المذكورين أعلاه[١٩٦٤].

[١٩٥٩] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٣١

[١٩٦٠] قرار وزير الأشغال العامة والنقل: القرار ٣١-١٩٦٦ - تصديق نظام المرافئ والموانئ اللبنانية- المادتان ١٠٢ و١٠٣

[١٩٦١] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ – الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ - المادة ٨ من البروتوكول

[١٩٦٢] المرسوم ٨٣٧٧ - ١٩٦١ وتعديلاته– تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٦١

[١٩٦٣] المرسوم ٨٣٧٧ – ١٩٦١ وتعديلاته – تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٥٩

[١٩٦٤] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٦٧ - ١٩٧٢ – تحديد طرق الفحص الجرثومي للمياه – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما لحظت النصوص دور وزارة البيئة -بالتنسيق مع الإدارات المعنية- بإجراء الفحوصات والتحاليل المخبرية الدورية لتحديد نسب تلوث مياه البحر واقتراح ومتابعة تنفيذ التدابير المتخذة من الجهات المعنية[١٩٦٥]، إلا أن فعالية التطبيق تبقى ضعيفة في غياب الموارد اللازمة. ولعل الأبرز في هذا المجال المشروع الذي قامت بتنفيذه وزارة البيئة بالتنسيق مع المركز الوطني لعلوم البحار -التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية- لرصد ومراقبة للتلوث على الخط الساحلي في عدة مواقع.

القسم الثاني: النشاطات المتعلقة بالبحر

حدد قرار صادر عن سلطات الانتداب في حينه كيفية مراقبة الصيد البحري الساحلي[١٩٦٦]. إنما، ومع صدور قانون تنظيم مراقبة الشواطئ[١٩٦٧]، أناط المشرّع تطبيق جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بمراقبة الشواطئ البحرية، وقمع المخالفات عنها بجهاز خاص تابع للمديرية العامة للنقل -في ما يتعلق بداخل المرافئ والموانئ- وبجهاز خاص تابع لقوى الأمن الداخلي، -في ما يتعلق بباقي أقسام الشاطئ الكائنة ضمن النطاق البلدي وخارج المرافئ والموانئ. واشتُرط أن يجري التنسيق بين الجهازين بتعليمات مشتركة تصدر عن الوزيرين المختصين[١٩٦٨]. وقد أُنشئ الجهاز التابع لقوى الأمن الداخلي واحتوى قيادة سَرية الشواطئ ومفارز الشواطئ[١٩٦٩]، وحُدّد نطاقه الإقليمي بالمياه البحرية الإقليمية، والأملاك العامة البحرية، الكائنة خارج المرافئ والموانئ، والبحيرات وضفاف الأنهر، والمناطق الواقعة على الشاطئ اللبناني خارج المرافئ والموانئ الخاضعة لتنظيم خاص بالنسبة إلى التجميل أو التطوير السياحي[١٩٧٠]. وقد حُصرت مهام هذا الجهاز بتأمين السلامة العامة وقمع مخالفات البناء والتعدي على الأملاك العامة والصيد، وأخذ الحصى والرمال من الأملاك العامة البحرية[١٩٧١]. وقد أضيفت إلى مهام آمر مفرزة الشواطئ مهمة مكافحة التلوث في البحر والتحرك السريع لمنع حدوثه، سيما التلوث الناجم عن نفايات المعامل وقمع التعديات على الأملاك العمومية البحرية ومنع ردم البحر خلافاً للأنظمة المرعية الإجراء[١٩٧٢]، وذلك في غياب الموارد والقدرات التقنية اللازمة لتنفيذ هذه المهام.

ووضع القرار المشترك، الصادر عن وزيري الأشغال العامة والنقل والداخلية، تعليمات لتنسيق العمل في ما يتعلق بضبط وإزالة المخالفات على الأملاك العامة البحرية، فأولى سرية الشواطئ تنفيذ القوانين والأنظمة السارية المفعول العائدة لمراقبة الأملاك العامة البحرية وضبط المخالفات وملاحقة المخالفين والتأكد من تنفيذ التراخيص بالإشغال أو التنظيف أو سواها حسب مضمونها، وكما تُبلغ إليها من المديرية العامة للنقل[١٩٧٣].

ومع إستحداث وزارة البيئة وتنظيمها، أعطيت، عبر دائرة حماية الموارد الطبيعية، مهام حماية الشواطئ البحرية والمياه الإقليمية من التلوث والنفايات الضارة، وذلك من خلال تطبيق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء[١٩٧٤]، علما أن بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط قد طلب أن تحدد الأطراف القواعد والجداول الزمنية لتطبيق البرامج والتدابير التي تهدف إلى إزالة التلوث من مصادر برية وتراجعها دورياً، كل سنتين إذا استلزم الأمر[١٩٧٥].

[١٩٦٥] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣ المعدل بالقانون رقم ٦٦٧ تاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٩٧ - احداث وزارة البيئة - المادة ٢ - البند ١٦

[١٩٦٦] القرار ٢٧٧٥ - ١٩٢٩ - مراقبة الصيد البحري الساحلي

[١٩٦٧] المرسوم ٩٧٩١ - ١٩٦٨ وتعديلاته- تنظيم مراقبة الشواطىء – المادة ١

[١٩٦٨] المرسوم ٩٧٩١ - ١٩٦٨ وتعديلاته- تنظيم مراقبة الشواطىء – المادة ٣

[١٩٦٩] المرسوم ١١٥٤١ - ١٩٦٨ وتعديلاته- تنظيم الجهاز الخاص بمراقبة الشواطىء في قوى الامن الداخلي وبانشاء ملاك دار الملاحظة – المادة ٢

[١٩٧٠] المرسوم ١١٥٤١ - ١٩٦٨ وتعديلاته- تنظيم الجهاز الخاص بمراقبة الشواطىء في قوى الامن الداخلي وبانشاء ملاك دار الملاحظة – المادة ٤

[١٩٧١] المرسوم ١١٥٤١ - ١٩٦٨ وتعديلاته - تنظيم الجهاز الخاص بمراقبة الشواطىء في قوى الامن الداخلي وبانشاء ملاك دار الملاحظة – المادة ٦

[١٩٧٢] المرسوم ١١٥٧ - ١٩٩١ وتعديلاته - تحديد التنظيم العضوي لقوى الامن الداخلي – المادة ٦٣

[١٩٧٣] قرار وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الداخلية: القرار ٧ -١٩٧٤ - اصدار تعليمات مشتركة لتنسيق العمل في ما يتعلق بضبط وازالة المخالفات على الاملاك العامة البحرية – المادة ٣

[١٩٧٤] المرسوم ٥٥٩١ - ١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٢

[١٩٧٥] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧- المادة ٥ من البروتوكول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الخامس: الأمور المالية

القسم الأول: الرسوم والضرائب

في مثال على عدم تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، والذي نص عليه قانون حماية البيئة، لوحظ غياب الرسوم على استعمال البحر أو مياهه وخاصة لجهة تصريف المواد السائلة فيه، باستثناء الرسوم المفروضة على الصيد البحري، والعائدة إلى العام ١٩٢٦، والمتراوحة في حينه بين ٢٥ غرشا لبنانيا لإجازة البحري الصياد و٥٠ غرشا لبنانيا لإجازات البحرية الصيادين المعطاة لنوتية مراكب الصيد ذات المحرك الناري[١٩٧٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النفايات الصلبة).

القسم الثاني: الحوافز والتعويضات

بالرغم من إشارة قانون حماية البيئة لأهمية اعتماد المحفزات الاقتصادية للمحافظة على سلامة البيئة[١٩٧٧]، لم يتبين وجود محفزات أو تعويضات لمن يحافظ على سلامة المياه والبيئة البحرية جراء تطبيق إدارة سليمة للنفايات السائلة أو الصلبة التي كان من الممكن أن تشكل تلوثا لهذه البيئة. ويندرج هذا النقص في إطار عدم وجود سياسة واضحة لتحفيز المواطنين والصناعيين على حسن إدارة البيئة عامة.

الفصل السادس: إدارة الحالات الطارئة

يفتقر القانون اللبناني لنصوص ترعى إدارة الحالات الطارئة المتعلقة بالبيئة البحرية، وذلك، بالرغم من حدوث العديد من هذه الحالات كانفجار أو تبعثر مكبات النفايات العشوائية في صيدا وفي الكرنتينا، أو حالات تسرب النفط من ناقلات الفيول كما حدث بالقرب من محطة توليد الطاقة الكهربائية في الزوق.

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

يعود إلى الجهات التي تمنح التراخيص المتعلقة بالبحر، والتي تقوم بالرقابة، أن تستعمل السلطة التي منحتها إياها القوانين المرعية الإجراء بغية تطبيق الشروط المتعلقة بالترخيص. أما في ما يتعلق بالشق البيئي، فلم يتبين وجود أية آلية لملاحقة المخالفين في البحر سوى الآلية والاجراءات المتعلقة بملاحقة أية مخالفة تتعلق بالأملاك العامة المائية، وبالتصريف غير القانوني للمياه المبتذلة، الموضوعين اللذين يستعرضهما الجزءان الأول والثاني من هذا التقرير.

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

هنا أيضا تطبق الأصول نفسها المعتمدة في الإجراءات القضائية لملاحقة المخالفين في قطاع المياه العذبة والمياه المبتذلة وسبل حماية المتضررين عبر القضاء والتي يستعرضها الجزءان الأول والثاني من هذا التقرير.

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

إضافة إلى العقوبات التي ترعى المخالفات على الأملاك العمومية المائية، والتي تشمل مياه البحر، فإن القانون اللبناني قد عاقب، منذ العام ١٩٢١، بالغرامة التي كانت تتراوح في حينه بين الليرة والعشر ليرات لبنانية، وبالحبس من يومين إلى عشرة أيام، أو بإحدى هاتين العقوبتين من يخالف قوانين الصيد البحري[١٩٧٨]، وغرامة نقدية منذ العام ١٩٥٣، على من يستخرج دون رخصة من الأملاك العمومية البحرية مواد كالرمل والحصى والحجارة، كانت في حينه تُقدّر بخمس ليرات عن كل متر مكعب من المواد المستخرجة دون ترخيص، وفي حال تكرار خلال السنة يعاقب المخالف علاوة على الغرامة بالحبس حتى عشرة أيام[١٩٧٩].

[١٩٧٦] القرار ٣٧٢ - ١٩٢٦ – وضع نظام يتعلق بالبحرية وصيادي السمك ومراكب الصيد – المادة ٥

[١٩٧٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة- المادتان ٤ و ٢٠

[١٩٧٨] القرار ١١٠٤ - ١٩٢١ وتعديلاته - تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٩

[١٩٧٩] القانون الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٠ – فرض غرامة على كل من يستخرج دون رخصة من الاملاك العمومية البحرية مواد كالرمل والحصى والحجارة – المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما قانون المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة، فقد اعتبر أنه يرتكب جرم تلويث البيئة كل من يرمي في مياه البحر مواد كيماوية أو نفايات ضارة أو غير ذلك من المواد التي تجعل استعمال البحر للسباحة أو خلاف ذلك مضراً بالصحة، أو التي تؤدي إلى قتل الأسماك أو الحد من تكاثرها، أو إفساد صلاحها كغذاء للإنسان، أو التي تضر بسائر الحيوانات والنباتات البحرية [١٩٨٠]، وبالتالي فقد فرض عليه عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وغرامة من خمسة آلاف حتى خمسماية ألف ليرة[١٩٨١]. بيد أن هذه الغرامة رفعت، في مرحلة أولى، ثمانين مرة بموجب القانون الموازنة لعام ١٩٩١[١٩٨٢]، ثم عادت وعدّلت كي تصبح من عشرة ملايين إلى ١٠٠ مليون ل.ل. وذلك بموجب قانون حماية البيئة[١٩٨٣].

أما على صعيد الاتفاقيات الدولية، فقد ترك الاتفاق الدولي الخاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة للتشريع التابع للأراضي التابعة لها السفينة أن يُعاقبَ أي تجاوز على أحكام بعض مواده[١٩٨٤].

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

<u>الفصل الأول: الأبحاث والتنمية</u>

يحتل معهد علوم البحار والصيد المركز الأساسي في موضوع الأبحاث المتعلقة بالبحر، وهو يقوم بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية بموجب أسس التعاون المحددة بقرار صادر عن وزير الزراعة[١٩٨٥]، بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث في مجال البحار وعلومها وفق برنامج نشاطات المعهد، حيث جرى إنشاء مختبرات متخصصة لإجراء التجارب والبحوث العلمية والتطبيقية في علوم البحار والصيد[١٩٨٦]. ويتناول العديد من اتفاقيات القروض التي أبرمها لبنان مواضيع تتعلق بالأبحاث والتنمية في مجال البحر، كاتفاقية القرض بين صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي - اليابان والجمهورية اللبنانية الذي ساهم في تمويل مشروع الحد من تلوث الشاطىء والإمداد بالمياه، وهدف إلى خفض مستوى تلوث البحر لإزالة المخاطر التي يشكلها على الصحة[١٩٨٧]، واتفاقية القرض مع البنك الاوروبي للاستثمار لتمويل مشروع الحد من تلوث الشواطىء اللبنانية[١٩٨٨]. قد تم تطوير برنامج للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في لبنان الذي هدف إلى تحقيق الإدارة الساحلية المستدامة، وذلك عبر دمج الشؤون البيئية ضمن الإدارة والتخطيط التنمويين، وتوجيه العمل نحو استيعاب وحل المشاكل البيئية والتنموية والإدارية في المدن المتوسطية الساحلية.

وإن أنشأ لبنان مركزاً للدراسات البحرية، فإنه لم يفرق بين الأبحاث المتعلقة بموارد البحر وبين الدراسات المتعلقة بما يُرمى في البحر، كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية، حين أولت في قانون المحيطات ODA، الأبحاث في المجال الأول إلى الإدارة الوطنية للمحيطات والمناخ NOAA، وفي المجال الثاني إلى وكالة حماية البيئة EPA.

[١٩٨٠] القانون ٦٤ -١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة وانشاء مجلس اعلى لحماية البيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء - المادة ٩

[١٩٨١] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة وانشاء مجلس اعلى لحماية البيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء - المادة ١٠

[١٩٨٢] القانون ٩١/٨٩- قانون الموازنة لعام ١٩٩١- المادة ٣٠

[١٩٨٣] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٦١

[١٩٨٤] القانون ٦٨ - ١٩٦٦ – انضمام لبنان إلى اتفاق دولي خاص بتدارك تلويث مياه البحر بالمحروقات السائلة – الجزء ٢ - المادة ٦ – البند أ من الإتفاقية

[١٩٨٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١١٥ - ١٩٩٨- تنظيم العمل في معهد علوم البحار والصيد في البترون وتحديد اسس التعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية

[١٩٨٦] قرار وزير الزراعة: القرار ٣٨١ - ١٩٩٧ - برنامج نشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون – المادة ٥

[١٩٨٧] القانون ٦٦٨ - ١٩٩٧ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي - اليابان والجمهورية اللبنانية للمساهمة في تمويل مشروع الحد من تلوث الشاطىء والامداد بالمياه - جدول ١ - ١

[١٩٨٨] القانون ٦٧٤ - ١٩٩٨ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض مع البنك الاوروبي للاستثمار لتمويل مشروع الحد من تلوث الشواطىء اللبنانية الموقعة بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

يتولى المعهد الفني العالي للعلوم البحرية إعداد وتدريب اللبنانيين والأجانب في مختلف فروع النقل البحري والملاحة البحرية وصيد الأسماك والإنقاذ والوقاية من تلويث مياه البحر والشواطئ وسائر الاختصاصات التي تتضمنها العلوم البحرية[١٩٨٩]. وأنشأ وزير الزراعة في معهد علوم البحار والصيد في البترون مركز إرشاد للصيد المائي والبري[١٩٩٠].

الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات

أبرم لبنان العديد من الاتفاقيات الهادفة إلى تبادل الخبرات والمعلومات في قطاع البحر، ومنها بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط، والموقع في جنيف، والذي طلب أن تتعاون الأطراف، وفقاً للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية، وبقدر الإمكان، في ميادين العلم والتكنولوجيا المرتبطة بالتلوث من مصادر برية، وخاصة في ما يتعلق بالبحوث في مدخلات الملوثات ومسالكها وأثرها، وكذلك البحوث حول إعداد طرق جديدة لمعالجة وتخفيض أو إزالة هذه الملوثات. كما طلب أن تبذل الأطراف جهدها لهذا الغرض خاصة في ما يتعلق بتبادل المعلومات العلمية والتقنية وبتنسيق برامجها في البحوث[١٩٩١]. كما أبرمت اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانىء بين لبنان والأردن[١٩٩٢] وبين لبنان وسوريا[١٩٩٣] واللتين من أهدافهما التنسيق في مجال التفتيش والإرشاد، ومكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية. إلى جانب مذكرة تفاهم مع سوريا في مجال البيئة يعمل بموجبها الجانبان على التنسيق والتعاون وتنفيذ برامج مشتركة ضمن: مراقبة وتحليل المياه الشاطئية، إدارة المناطق الساحلية، إدارة الموارد الساحلية[١٩٩٤].

الخلاصة

بنتيجة البحث في قطاع المياه من الوجهة القانونية والادارية، يتبين أن سفينة إدارة هذا القطاع الحيوي لم ترس على شاطئ ما بعد. فتوالت النصوص التي ادعت إيجاد السياسة الفضلى لمياه لبنان، ثم توالت التعديلات على هذه النصوص بما يوحي بعدم الوصول إلى الهدف المنشود وبما يثبت انعدام الرؤيا. فالمشترع قد لاحظ على ما يبدو وجود هوة تفصل بين نظام المياه اللبناني والانظمة المتطورة الأوروبية والأميركية، وخاصة، لجهة الإدارة المتكاملة للمياه والتي كانت غائبة تماما عن القانون اللبناني.

إنما لم تؤد ملاحظة المشرع إلى تعديل هذا النظام بالاتجاه الصحيح. فقد جاء قانون المياه الجديد ليشكل أحسن الممكن كما يصفه مؤيدوه، علما أن القيام بإدخال التعديل تلو التعديل عليه أثبت أنه لم يكن ثمرة دراسة وافية.

وتقوم الإدارات المعنية والجهات الخارجية الداعمة كالاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الأميركية USAID بإعادة النقاش إلى الأساس، وبالتالي بدراسة النظام الأمثل للبنان بدءًا بالسياسة المائية الملائمة، وصولاً إلى سياسة التعاريف، مرورا بوسائل إدارة القطاع.

وما يدعو في آن للدهشة ولعدم تعليق الكثير من الآمال على العمل الذي يجري هو إبعاد الإدارات المطلوب منها تنفيذ أعمال الرقابة، كوزارة البيئة التي يعود لها في العديد من الدول الصناعية أمر إدارة قطاع المياه بما له من ارتباط عضوي وثيق بالبيئة وترتيب المناطق.

ويعزو الكثيرون أسباب عدم قدرة الوصول إلى النظام المائي الأمثل، إضافة إلى اسباب انفراد وزارة الطاقة والمياه في إدارة قطاع المياه وحدها دون أي شريك، إلى وجود عوائق عديدة وكبيرة منها الامتيازات والحقوق المكتسبة، وملكية البلديات للبنية التحتية التي قامت هي بإنشائها في زمن كانت مسؤولة فيه عن قطاع المياه المبتذلة، وصعوبة الموافقة

[١٩٨٩] المرسوم ١٣٨٢ - ١٩٧٨ - انشاء المعهد الفني العالي للعلوم البحرية - المادة ٢

[١٩٩٠] قرار وزير الزراعة: القرار ٣٩٧ - ١٩٩٧- انشاء مركز ارشاد للصيد المائي والبري في البترون - محافظة الشمال في معهد علوم البحار والصيد في البترون

[١٩٩١] القانون ٢٩٢ - ١٩٩٤ - بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ – المادة ٩ من البروتوكول

[١٩٩٢] القانون ٦٧٥ - ١٩٩٨ - الإجازة للحكومة ابرام اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانىء بين لبنان والأردن - المادة ١ من الإتفاقية

[١٩٩٣] القانون ١١٤ - ١٩٩٩ - الاجازة للحكومة ابرام تفاق الملاحة البحرية التجارية بين لبنان وسوريا - المادتان ١ و٥

[١٩٩٤] المرسوم ٦٠٧٧ - ٢٠٠١ ابرام مذكرة تفاهم و تعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية – المادة ٩ من المذكرة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

على نقل هذه الأملاك مجانا من ذمة البلديات المالية إلى ذمة الدولة المركزية المالية. ويتناسى أولائك أن هذه الصعوبات قامت في وجه التغيير الذي حدث في فرنسا وفي المملكة المتحدة، واستطاعت جميع هذه الدول تذليلها وتخطيها والوصول إلى النظام الأفضل لمواطنيهم ولثروتهم المائية. ومن البديهي أن يكون السلاح الذي سمح بتذليل العقبات هذه هو الإرادة والوعي وبعد النظر إضافة إلى خلق جو من الثقة المبنية على العلاقات العامة وعلى الشفافية التي تحكم الإدارة في هذه الدول.

وإذا كان الخطاب المتعلق بالمياه وبإدارة شؤونها يوحي أن خصخصتها بعيدة المنال، فإن التصرف الإداري يبشر بعكس ذلك. وإذا كان تسويق موضوع الخصخصة شائك بعض الشيء، خاصة في ما يتعلق بالقطاعات المدعومة من الدولة بشكل أو بآخر، فإن رمي الرذاذ في العيون قد يكون من الخطورة بمكان، وتسويق الأفكار الشعبية التي يعرف مسوقوها سلفا مخاطر نتائجها قد يؤدي إلى سن القوانين التي تتآلف مع هذه الأفكار ثم العودة عنها بعد إعادة النظر.

ويبدو جليا للباحث في النصوص المتعلقة بقطاع المياه أن ما صدر في السنوات القليلة الماضية ما هو إلا لتقطيع الوقت، أملا بإيجاد الوسيلة التي تمكن المشرع من تسويق المشروع الذي يتوافق مع ما ذهبت إليه الدول المتقدمة ومع ما يتوافق والمنطق والعقل والعلم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في آن. فالتجارب النموذجية، كتجربة صيدا في إدخال العدادات، وتجربة طرابلس في تلزيم الإدارة، إضافة إلى المشاريع التي تديرها وزارة الطاقة والمياه والهادفة إلى البحث عن النظام المائي الأمثل والنظام التعريفي الأفضل، وتدريب الموظفين على أيدي جهات معروفة بعراقتها في مجال تفويض الإدارات في قطاع المياه، قد تكون جميعها تخدم سياسة معينة هي الآن غير معلنة، بل ويمكن القول أنها سياسة غير تلك المعلنة.

إذا كان البعض يعتقد أن المسؤولية في التناقضات التي تحكم هذا القطاع هي نتيجة واقع اقتصادي، أو أن الهدف المطلوب الوصول إليه هو هدف استراتيجي على الصعيد البيئي وعلى صعيد حماية الثروة المائية وحسن إدارتها، فإن هذا البعض يسقط التردي الإداري المتحكم بتنفيذ، أو بسوء تنفيذ، أحكام النظام الكلاسيكي الذي رعى هذا القطاع لعشرات السنين خلت، والذي بات معه لزاما إيجاد نظام بديل لا يتأثر حسن تطبيقه بعوائق إدارية أو يرتبط بإمكانيات الإدارة.

تخطت القدرات التقنية والتطور التكنولوجي النصوص المرعية الإجراء وباتت لا تتناسب مع هذا التطور ولا تجاريه، كما وأنها لم تعد تكفي للحد من أثره السيء على البيئة أو لتقوية أثره الجيد عليها. وتعتبر النصوص التي تناولها هذا التقرير غير قادرة حتى على تحديد هذه الآثار وعلى معرفة السيء منها من الجيد. فلا دراسات لتقييم الأثر البيئي، ولا تقييم للمخاطر الناتجة عن استخدام واستثمار المياه ومعالجة المبتذل منها وتصريفه.

ويبقى أخيرا الأمل أن يصبح الركن السائل من أركان البيئة الأربعة في منأى عن الأهواء والسياسات والتجاذبات وأن يعرف المجتمع أنه يغرف من مستقبل أولاده ويستثمر في بقائهم واستدامة الحياة فإما أن يحسن الإدارة فيجدي استثماره وإما أن يسيء فيفلس.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تقرير الهواء

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

تتعرض الموارد الطبيعية في لبنان لضغوطات وتعدّيات كثيرة، نتيجة النقص الذي يعتري النصوص اللبنانية بشكل رئيسي. فبالرغم من وجود بعض النصوص التي تعالج تلوث الهواء، كقانون حماية البيئة الذي شدّد على أهمية حماية الموارد الطبيعية من المخاطر والملوثات بكافة مصادرها، يمكن القول أن المخالفات الحاصلة في هذا مجال لا تزال عديدة.

إن حماية وسط الهواء من الضغوطات التي تسببّها القطاعات الملوثة ككل، يتطلب أن تأخذ جميع الجهات المعنية مجموعة من التدابير والإجراءات على مختلف المستويات والمراحل التنظيمية (التخطيط، وضع معايير وشروط بيئية، تحديد شروط الترخيص البيئية، مراقبة التنفيذ، الخ.). والجدير بالذكر أنّ بعض الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بالمحافظة على نوعية الهواء، والتي انضم إليها لبنان، ألزمت الجهات الرسمية إتخاذ بعض التدابير والإجراءات التشريعية والتنفيذية المتعلّقة مباشرة بحماية الهواء من التلوث وذلك من خلال ضبط الانبعاثات الصادرة عن القطاعات الملوثة. إلا أن النقص في النصوص التطبيقية لهذه الاتفاقيات خلق بعض الثغرات في عملية تطبيق وتفعيل تنفيذ إلتزامات لبنان.

يهدف هذا التقرير إلى عرض وتحليل الإطار القانوني للنصوص اللبنانية المتعلّقة بوسط الهواء، ومصادر التلوث الثابتة (قطاعات الصناعة، الطاقة، البناء، الزراعة والسياحة) وغير الثابتة (قطاعات النقل البري، البحري والجوي) مستعرضاً (١) نوعية الهواء الخارجي والقطاعات الملوثة له (الصناعة، الطاقة، البناء، الزراعة والنقل)؛ (٢) التنظيم القائم من حيث التخطيط، المعايير والشروط، المراقبة، الأمور المالية وإدارة الحالات الطارئة؛ (٣) الطرق المتاحة لحماية الوسط (الإجراءات الإدارية والقضائية)؛ و(٤) الوسائل الملحوظة للتطوير من حيث الأبحاث والتنمية، والتدريب وتنمية القدرات.

الجزء الأول: نوعية الهواء الخارجي

الباب الأول: التعاريف

إن وضع أسس المصطلحات، التعاريف والتصنيفات ضمن القوانين والأنظمة العائدة لأي قطاع يسمح باستيعاب المفاهيم والنصوص وتفادي الخطأ في تفسير المصطلحات. انقسمت التعاريف، في النصوص اللبنانية، بين وسط الهواء وبين بعض نتائج تلوّثه كتدهور طبقة الأوزون أو التغير المناخي.

عرّف القانون رقم ٤٤٤-٢٠٠٢[١٩٩٥] البيئة بأنها المحيط الطبيعي (أي الفيزيائي، الكيميائي و البيولوجي) والاجتماعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية كافة ونظم التفاعل داخل المحيط وداخل الكائنات وبين المحيط والكائنات. كذلك حدد هذا القانون الموارد الطبيعية على أنها العناصر البيئية الآتية: الهواء، المياه، الأرض والكائنات الحية، دون تعريف مصطلح "نوعية الهواء الخارجي" وتحديد ماهيته، علما أنه ذو أهمية كبرى في ما يعود إلى موضوع تلوث الهواء مع الإشارة إلى أن هذا المصطلح العلمي تم ذكره ضمن المعايير الوطنية، دون تعريفه بشكل واضح.

الجدير بالذكر أن بعض التعاريف تم تحديدها من خلال بعض الاتفاقيات الدولية، التي انضم إليها لبنان، مثل: (١) اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون[١٩٩٦] حيث تم تعريف أ) الآثار الضارة لطبقة الأوزون على أنها التغييرات في البيئة المادية أو في الكائنات الحية، بما في ذلك التغييرات في المناخ، التي لها آثار شديدة الضرر على الصحة البشرية أو على تركيب ومرونة وإنتاجية النظم الايكولوجية الطبيعية وتلك التي ينظمها الإنسان، أو على المواد المفيدة للبشرية؛ ب) المواد البديلة كونها المواد التي تقلل أو تزيد أو تتلافى التأثير الضار على طبقة الأوزون؛ ج) التكنولوجيات أو المعدات البديلة على أنها التكنولوجيات أو المعدات التي يتيح استخدامها خفض إنبعاث المواد ذات التأثير الضار أو التي يرجح أن يكون لها تأثير ضار على طبقة الأوزون، أو إزالته بالفعل؛ (٢) اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير

[١٩٩٥] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٢.

[١٩٩٦] القانون ٢٥٣ - ١٩٩٣– الإجازة للحكومة بالإنضمام الى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون – المادة ١ من الإتفاقية- وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون – المادتان ١ و٣ من البروتوكول.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المناخ[١٩٩٧] التي عرفت أ) النظام المناخي كونه كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاته؛ ب) تغير المناخ على أنه أي تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة؛ ج) الآثار الضارة لتغير المناخ أي التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الايكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية-الاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه؛ د) الغازات الدفيئة كونها العناصر الغازية المكونة للغلاف الجوي، الطبيعية والبشرية المصدر معا، التي تمتص الأشعة دون الحمراء وتعيد بث هذه الأشعة، أخيرا، ه) الإنبعاثات أي إطلاق الغازات الدفيئة و/أو سلائفها في الغلاف الجوي على امتداد رقعة محددة وفترة زمنية محددة.

بالرغم من أهمية الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه، فإن مشاكل تلوث الهواء لا تقتصر على تدهور طبقة الأوزون وتغيّر المناخ، ومن المهم أن تتناول النصوص التعاريف الأخرى في هذا المجال مثل عملية التأكسد (والأمطار الحمضية) (Acidification) وملوثات الهواء العابرة للحدود (Long-range transboundary air pollution) التي أغفل القانون الوضعي اللبناني تناولها ومعالجتها. كما أن "الانبعاثات" لا تقتصر على الغازات الدفيئة و/أو سلائفها بل تشمل الجزيئات العالقة والأبخرة، ما يجعل تعريف "الانبعاثات" منقوصا.

الباب الثاني: إدارة الوسط

تعتبر وزارة البيئة الجهة الأبرز في ما يتعلق بموضوع حماية الموارد الطبيعية -والتي يعتبر الهواء أحد عناصرها[١٩٩٨]- من التلوث. تتولى مصالح المحافظة على الطبيعة[١٩٩٩]، حماية البيئة السكنية[٢٠٠٠] والوقاية من مؤثرات التكنولوجيا والمخاطر الطبيعية[٢٠٠١]، مسؤولية حماية تلك الموارد، فضلا عن وزارة الأشغال العامة والنقل[٢٠٠٢، ٢٠٠٣] ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية[٢٠٠٤].

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

تتولى وزارة البيئة مهام عديدة تساهم في المحافظة على نوعية الهواء والحد من تلوثه دون ذكر الوسط مباشرة؛ وذلك كونها تقوم بإعداد السياسة العامة ومشاريع الخطط الطويلة الأمد في كل ما يتعلق بشؤون البيئة واستعمال الموارد الطبيعية، إضافة إلى اقتراحها الخطوات اللازمة لتطبيق ومراقبة تنفيذ تلك الخطط بالتنسيق مع الإدارات المعنية[٢٠٠٥].

تجدر الإشارة إلى أن المرسوم ١٩٩٤-٥٥٩١ هو مرسوم تطبيقي لقانون إحداث وزارة البيئة ١٩٩٣-٢١٦ الذي عدّل، في معظم مواده، بالقانون ١٩٩٧-٦٦٧ الذي لم تصدر بشأنه أية نصوص تطبيقية. كذلك الحال بالنسبة لقانون حماية البيئة ٢٠٠٢-٤٤٤، الأمر الذي ساهم في عدم وضوح وتحديد مهام التخطيط المناطة بوزارة البيئة ومصالحها، مما أدى إلى نقص في النصوص المتعلقة بالتخطيط للحفاظ على نوعية الهواء، علماً أن النصوص الدولية أعطت هذا الموضوع أهمية كبرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وضعت النصوص الإنكليزية إستراتيجية وطنية لحماية نوعية الهواء تحتوي على معايير الهواء الخارجي الواجب الحفاظ عليه وذلك وفق برنامج زمني محدّد.

[١٩٩٧] القانون ٣٥٩ - ١٩٩٤ – الإجازة للحكومة ابرام إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥– المادة ١ من الإتفاقية.

[١٩٩٨] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢– حماية البيئة – المادة ٢.

[١٩٩٩] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المواد ١١ ؛ ١٢ ؛ ١٦ و ٢٠.

[٢٠٠٠] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧.

[٢٠٠١] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المواد ١٨، ١٩، ٢٠ و ٢١.

[٢٠٠٢] المرسوم ١٦١٠ – ١٩٧١ وتعديلاته- تنظيم المديرية العامة للطيران المدني – المادة ٣٥.

[٢٠٠٣] القانون ٤٨١ – ٢٠٠٢ وتعديلاته- إدارة قطاع الطيران المدني- المادتين ٢ و ٦.

[٢٠٠٤] المرسوم ٩٤٤٤ - ٢٠٠٣- تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الإستخدام فيها- المادة ١٥.

[٢٠٠٥] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣ – إحداث وزارة البيئة - المعدل بموجب القانون ٦٦٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ – المادة الثانية الجديدة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية

لقد وزّعت صلاحية تحديد المعايير والشروط البيئية الخاصة بنوعية الهواء الخارجي ما بين مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية[٢٠٠٦] ووزارة البيئة[٢٠٠٧،٢٠٠٨]. صحيح أن هناك تشابكاً في الصلاحيات بين مهام كلتي الجهتين، لكن باب التعاون ليس مغلقاً بالكامل، فقد نص قانون إنشاء وزارة البيئة ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧-١٩٩٧،على اشتراك الوزارة في عضوية مجلس إدارة مؤسسة المقاييس والمواصفات من جهة وأوجب عليها من جهة أخرى أن تنفذ المهام الموكلة إليها بالتنسيق مع الإدارات المعنية[٢٠٠٩]. تجدر الإشارة إلى أنه من الأفضل حصر صلاحية وضع المعايير البيئية بوزارة البيئة وذلك لدرء المشاكل الناجمة عن تشابك الصلاحيات وما لذلك من أثر على نوعية الهواء.

تطبيقا للمرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤[٢٠١٠]، حدد القرار المعدّل ١/٥٢-١٩٩٦[٢٠١١] الحدود القصوى لملوثات الهواء الخارجي التي تشمل ثاني أكسيد الكبريت، ثاني أكسيد النيتروجين، الأوزون، أول أكسيد الكربون، الجسيمات العالقة الكلية، الجسيمات العالقة، مقاسة كدخان أسود يقل حجمها عن ١٠ ميكرون، الرصاص وأخيرا البنزين، وقد لوحظ غياب أية معايير متعلقة بالرؤية.

تجدر الإشارة هنا أن تطبيق المعايير الوطنية الخاصة بنوعية الهواء الخارجي يبدو صعبا نظرا إلى إهمال النصوص اللبنانية تنظيم الإطار المؤسساتي المسؤول عن عملية مراقبة التقيد بتلك المعايير، فضلا عن عدم وجود نصوص تحدد ١) الإستراتيجية الوطنية لعمليات المراقبة، ٢) شبكة المراقبة، ٣) طرق ووسائل المراقبة، ٤) طرق قياس تلوث الهواء و٥) طرق ووسائل إجراء التحاليل اللازمة.

الفصل الثالث: المراقبة

أهملت النصوص اللبنانية موضوع إنشاء شبكات مراقبة نسب تلوث الهواء، علما أن من مهام وزارة البيئة[٢٠١٢] درس ومراقبة تلك النسب. فعلى عكس النصوص الفرنسية التي لحظت إستراتيجية وآلية للمراقبة عبر تلزيم هذه الأعمال إلى شبكات مراقبة خاصة بالمناطق، لوحظ غياب نشاط مماثل لوزارة البيئة وقد اقتصر عملها على لحظ المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ للدوائر الإقليمية التي تمثل جميع أجهزة الوزارة في المحافظات[٢٠١٣]- غير الموجودة حالياً.

والجدير بالذكر أنه نتيجة لانضمام لبنان إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بتغير المناخ، يتوجب على الدولة اللبنانية تقديم بعض البيانات، وخاصة في ما يتعلّق برصد التغيّرات المناخية. تقوم بهذه المهمة مصلحة الأرصاد الجوية التابعة للمديرية العامة للطيران المدني[٢٠١٤]، وقد أنشأ القانون ٤٨١-٢٠٠٢[٢٠١٥] في فترة لاحقة مؤسسة تدعى "الهيئة العامة للطيران المدني" من مهامها "درس أحوال المناخات في مختلف المناطق اللبنانية، تحليل المعلومات الرصدية وإعداد التقديرات المتعلقة بمختلف الشؤون والمجالات الجوية الحياتية" وإصدار البيانات اللازمة.

[٢٠٠٦] المرسوم ٩٤٤٤ - ٢٠٠٣ - تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها- المادة ١٥.
[٢٠٠٧] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣- إحداث وزارة البيئة-المعدل بموجب القانون ٦٦٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩- المادة ٦ الجديدة – البند ٣.
[٢٠٠٨] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ١٢
[٢٠٠٩] القانون ٢١٦ - ١٩٩٣- إحداث وزارة البيئة- المعدل بموجب القانون ٦٦٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩- المادتان ٢ و٣ الجديدتان.
[٢٠١٠] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها.
[٢٠١١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢ - ١٩٩٦ وتعديلاته- تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة – الملحق ١٤.
[٢٠١٢] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المواد ١١ ؛ ١٢ ؛ ١٦، ٢٠ و٢١.
[٢٠١٣] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادتان ٢٢ و٢٣
[٢٠١٤] المرسوم ١٦١٠ - ١٩٧١ - تنظيم المديرية العامة للطيران المدني – المادة ٣٥.
[٢٠١٥] القانون ٤٨١ – ٢٠٠٢ وتعديلاته- إدارة قطاع الطيران المدني- المادتان ٢ و٦.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الثاني: التلوث الناتج عن المصادر الثابتة

تماشيا" مع تقسيم مصادر تلوث الهواء إلى مصادر ثابتة ومصادر غير ثابتة، تُستعرض في ما يلي مصادر التلوث الثابتة التي تشمل قطاعات الصناعة، الطاقة، البناء والزراعة.

الباب الأول: التعاريف

تفتقر النصوص اللبنانية للتعاريف الواضحة لمختلف مصادر تلوث الهواء الثابتة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي ما يختص بالقطاع الصناعي عرّف قانون حماية البيئة[٢٠١٦] مصطلح "مشروع" لكن بطريقة غير وافية وذلك على عكس النصوص الأوروبية التي حدّدت مصطلحات "معامل" و"مؤسسات صناعية" بوضوح وتمييز.

وصدرت، لاحقاً، عن وزارة البيئة، مجموعة من القرارات حدّد بعضها الشروط البيئية لإنشاء و/أو استثمار بعض الصناعات، حيث تم تحديد الملوثات الهوائية الناتجة عنها على الشكل التالي:

قطاع الصناعة	
المصدر	***نوع التلوث***
صناعة الأجبان والألبان[٢٠١٧]	الروائح الكريهة
مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد، تخليل، طهي وتعليب)[٢٠١٨]	الروائح الكريهة
معامل الزجاج[٢٠١٩]	أوكسيدات الكبريت، أوكسيدات النيتروجين، الجزئيات والفلوريدات
مصانع المطاط[٢٠٢٠]	جزئيات متطايرة ومركبات عضوية متطايرة
مصانع الدباغة[٢٠٢١]	الروائح، الابخرة العضوية، غاز الأمونيا، أبخرة المحاليل الكيميائية، اكسيدات الكبريت، أكسيدات النيتروجين وغاز سولفيد الهيدروجين
مصانع البلاستيك[٢٠٢٢]	الرصاص، الكادميوم والمركبات العضوية المتطايرة
مصانع حجارة البناء[٢٠٢٣]	الجزئيات المتطايرة والغبار
مصانع معالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة[٢٠٢٤]	الامونيا، كبريتيد الهيدروجين، الكبريتيدات العضوية، الأحماض العضوية، الأمينات، الالديهيدات، ثلاثي ميثيل امين، الكينولين، والبيرازين والروائح الكريهة
مصانع الإسمنت[٢٠٢٥]	الغبار (علما أن المواد الخام، المواد الثانوية، المواد النهائية (cement) هي جميعها بشكل مسحوق) والغازات المنبعثة عن عملية الحل الحراري كثاني أوكسيد النيتروجين؛ أوكسيدات الكبريت؛ أول أوكسيد الكربون؛ والهيدروكربونات

[٢٠١٦] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٢-١.

[٢٠١٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩-٢٠٠١-الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار لمصانع الالبان والأجبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب– المادة ٢-٣

[٢٠١٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥-٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد، تخليل، طهي وتعليب) – المادة ٢-٤.

[٢٠١٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥-٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار معامل الزجاج – المادة ٢-٣.

[٢٠٢٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦-٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع المطاط – المادة ٢-٣.

[٢٠٢١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥-٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار لمصنع دباغة – المادة ٢-٣.

[٢٠٢٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١-٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٢-٣.

[٢٠٢٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠-٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع حجارة البناء – المادة ٢-٤.

[٢٠٢٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣-٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة – المادة ٢.

[٢٠٢٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٩١-١٩٩٧- تطبيق المذكرة الإرشادية لصناعة الإسمنت في لبنان والتلوث البيئي العام الناتج عنها- الفقرتان IV و V.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

يتبيّن من هذا الجدول أنه لم يتم تحديد الملوثات الخاصة بمصانع الزفت، الألومنيوم، الطلاء الكهربائي، تصنيع البطاريات، الحديد، بالرغم من أن القرار ١/٨-٢٠٠١[٢٠٢٦] قد حدّد المعايير الخاصة بمعظمها. من الجدير ذكره أن تلك الصناعات تصدر كميات كبيرة من المواد العضوية المتطايرة، أكسيدات الكبريت وثاني أكسيد الكربون (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

وفي ما يتعلق بالملوثات الصادرة عن عمليات الحرق كالديوكسينات والفيورنات، قامت إتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة[٢٠٢٧]، بتعريف هذه الملوثات وأسباب تكوينها. وبناء على هذه الاتفاقية، توزّعت مصادر إنبعاث هذه الملوثات على المؤسسات الصناعية التي تشمل ١) أجهزة ترميد النفايات، بما في ذلك ترميد النفايات البلدية الخطرة أو النفايات الطبية أو حمأة المجاري في مكان واحد، ٢) أفران الإسمنت التي تحرق النفايات الخطرة و٣) العمليات الحرارية التالية في الصناعات المعدنية: مصانع الملبدات في صناعات الحديد والصلب؛ الإنتاج الثانوي للألومينيوم، بالإضافة إلى عمليات الحرق العشوائي للنفايات في العراء.

في ما يعود إلى قطاع الطاقة، لم تتعمّق النصوص اللبنانية في تعريف هذا القطاع، باستثناء تعريف مصطلح "مشروع"[٢٠٢٨] في معرض تحديد المشاريع التي تستلزم دراسات تقييم الأثر البيئي، وبعض الملوثات الصادرة عن هذا القطاع كالتبخرات النفطية[٢٠٢٩]. بيد أنه لم يتم تحديد الانبعاثات الصادرة عن معامل توليد الطاقة، علما أن هذا القطاع يساهم في انبعاث أكسيدات النيتروجين، أكسيدات الكبريت وثاني أكسيد الكربون وهذا الأمر يعدّ نقصاً فاضحاً في هذه النصوص (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الطاقة والبيئة).

أما في ما يختص بقطاع البناء، فبالإضافة إلى تعريف مصطلح "مشروع"[٢٠٣٠]، حددت النصوص اللبنانية الملوثات الصادرة عنه كالأغبرة والجزئيات المتطايرة من المواد الأولية المستعملة كالرمل والبحص والإسمنت، المركبات العضوية المتطايرة الناتجة عن أعمال الدهان والملوثات الناتجة عن المولدات الكهربائية المستعملة[٢٠٣١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

وشملت تعاريف الملوثات العائدة لقطاع الزراعة الملوثات الهوائية كغاز ثاني أكسيد الكربون والميثان واكسيدات النيتروجين وغاز سولفيد الهيدروجين الناتجة عن الروث، والروائح الكريهة، إضافة إلى الغبار والإنبعاثات الناتجة عن المولدات الكهربائية[٢٠٣٢]، إلا أن تلك النصوص لم تأت على ذكر الميثيل بروميد الذي يعتبر أحد مخلفات هذا القطاع وهو من المواد المضرّة بطبقة الأوزون. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن وزارة البيئة بصدد إعداد مشروع مرسوم للحد من استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون ومن بينها المثيل بروميد وذلك من خلال مشروعين دوليين ممولين من صندوق المتعدد الأطراف المنبثق عن بروتوكول مونتريال (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

[٢٠٢٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨-٢٠٠١ -المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢.

[٢٠٢٧] القانون ٤٣٢-٢٠٠٢- الإجازة للحكومة الإنضمام إلى إتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية- المرفق جيم، الجزء الثاني والجزء الثالث من الإتفاقية.

[٢٠٢٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٢-١.

[٢٠٢٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥-٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة – المادة ١-٤.

[٢٠٣٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٢-١.

[٢٠٣١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠-٢٠٠٠ – الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ١-٣.

[٢٠٣٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦-٢٠٠١ – الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمزارع الأبقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الأليفة (مثل الأرانب والخنازير، الخ...) – المادة ٢-٤.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: إدارة الوسط

الفصل الأول: التخطيط

إفتقرت النصوص اللبنـــــانية إلى أية خطط لضبط التلوث الناتج عن مصادر التلوث الثـــابتة، بالأخص خطط الوقـــاية (Pollution Prevention Plans) كتلك المنصوص عليها في القوانين الفرنسية والبريطانية والمأخوذة من قوانين الاتحاد الأوروبي، كما أهملت موضوع "التقييم البيئي الاستراتيجي (Strategic Environmental Assessment - SEA)" علما أن هذا المفهوم انطلق في العالم في أواخر الثمانينيات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

تناولت النصوص اللبنانية موضوع تنظيم المناطق الصناعية من خلال إصدار مجموعة من المراسيم قامت بتصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية العامة للمناطق الصناعية[٢٠٣٣] حيث حددت المناطق التي يرخّص فيها إنشاء صناعات تصدر دخاناً مزعجاً أو روائح كريهة. كذلك منعت بعض القرارات[٢٠٣٤]، الصادرة عن وزير السياحة، إنشاء الصناعات المصنفة في الأبنية المخصصة للفنادق والشقق المفروشة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

كذلك تحدثت النصوص عن عملية تصنيف المؤسسات الصناعية، فقامت بتقسيم المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة إلى ثلاثة أصناف بحسب المخاطر وأهمية المحاذير التي تلازم استثمارها، وذلك بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ٢١-١٩٣٢[٢٠٣٥]. يشتمل الصنف الأول منها على المحلات التي يجب إبعادها عن المساكن بعدا كافيا يمنع كل ضرر يتعلق بطيب الهواء، والصنف الثاني منها يشمل المحلات التي لا تحتم الضرورة إبعادها عن المساكن غير أنه لا يمكن الترخيص باستثمارها إلا إذا اتخذت بعض التدابير اللازمة لتلافي المخاطر والمحاذير ومنها طيب الهواء. وبعد صدور قانون إنشاء وزارة الصناعة[٢٠٣٦] والمراسيم الصادرة إنفاذاً له[٢٠٣٧] عُدّل تصنيف المؤسسات الصناعية فصُنفت إلى خمس فئات استناداً إلى الخطر الناتج عنها على البيئة، المحيط والصحة العامة دون ذكر تلوث الهواء الخارجي بصورة واضحة ودون تحديد كيفية قياس ومراقبة تأثير تلك المؤسسات على الهواء (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وأخيرا، تناول بروتوكول مونتريال وتعديلاته مواضيع[٢٠٣٨]، ١) التخطيط للتخلّص من المواد المضرّة بطبقة الأوزون، ٢) تحديد أنواع المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، مستويات استهلاك وإنتاج هذه المواد، شروط استيراد وتصدير المواد الخاضعة للرقابة من وإلى الدول غير الموقعة، وذلك وفقا للشروط والجداول الزمنية التي حدّدتها الاتفاقية المتعلّقة بهذا الموضوع، بيد أن النصوص التطبيقيةd التي تشرح وتنظم هذه المخططات لم تصدر بعد.

[٢٠٣٣] المراسيم ٨٠٠٩-١٩٩٦، ٨٠١٠-١٩٩٦، ٨٠١١-١٩٩٦، ٨٠١٢-١٩٩٦، ١٠٢٧٥-١٩٩٧، ١٠٢٧٦-١٩٩٧، ١٠٢٧٧-١٩٩٧، ١٠٢٧٨-١٩٩٧، ١٠٢٧٩-١٩٩٧، ١٠٢٨٠-١٩٩٧، ١٠٢٨١-١٩٩٧، ١٠٣٣٥-١٩٩٧، ١٠٣٤٠-١٩٩٧، ١٠٣٤١-١٩٩٧، ١١٠٨٥-١٩٩٧، ١٢٥٥٣-١٩٩٨، ١٢٥٥٤-١٩٩٨، ١٢٦٢٣-١٩٩٨، ١٢٧٩٠-١٩٩٨، ١٢٨٥٩-١٩٩٨، ١٢٨٩٢-١٩٩٨، ٤٣١٣-٢٠٠٠، ٥٩٠٨-٢٠٠١، ٦٥٢٠-٢٠٠١، ٧٠٠٦-٢٠٠١، ٧٥١٩-٢٠٠٢، ٧٧٢٩-٢٠٠٢- تصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية العامة للمناطق الصناعية.

[٢٠٣٤] قرارات وزير السياحة:

القرار ٤٤-١٩٧٥ - تحديد دقائق تطبيق المرسوم ١٥٥٩٨-١٩٧٠ بالنسبة للشقق المفروشة – المادة ٣؛

القرار ٤٥-١٩٧٥ - تحديد دقائق تطبيق المرسوم ١٥٥٩٨-١٩٧٠ بالنسبة لفنادق الريزيدانس – المادة ٣.

[٢٠٣٥] المرسوم الإشتراعي ٢١-١٩٣٢ – المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة – المواد ١، ٢ و٣.

[٢٠٣٦] القانون ٦٤٢-١٩٩٧- إحداث وزارة الصناعة.

[٢٠٣٧] المرسوم ٥٢٤٣-٢٠٠١- تصنيف المؤسسات الصناعية؛

المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها؛

المرسوم ٧٩٤٥-٢٠٠٢ الأصول والإجراءات الواجب اتباعها في اجتماعات لجنة الترخيص وفي ممارسة مهامها؛ المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية.

[٢٠٣٨] القانون ٢٥٣-١٩٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون – المادتان ٢ و٥ من الإتفاقية.

القانون ١٢٠-١٩٩٩ - الاجازة للحكومة الانضمام الى تعديلات كوبنهاجن المتعلقة ببروتوكول مونتريال حول حماية طبقة الأوزون من المواد المستنفذة لها – المادتان ٢ و٤ من الإتفاقية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة[٢٠٣٩] فقد تناولت مواضيع ١) وضع إستراتيجيات ملائمة لتحديد النفايات المكونة من، أو المشتملة على، الديوكسينات والفيورانات، ٢) اتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل أن هذه النفايات، بما فيها منتجات ومواد يمكن أن تتحول إلى نفايات، يتم تناولها وجمعها ونقلها وخزنها والتخلص منها بصورة سليمة بيئيا، مع مراعاة القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية والنظم العالمية والإقليمية التي تحكم إدارة النفايات الخطرة، بيد أنه يلاحظ نقص في النصوص التطبيقية لهذه الاتفاقية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية

من أهم الثغرات الموجودة حالياً في النصوص اللبنانية أن المعايير والشروط البيئية صدرت بموجب قرارات عن وزير البيئة دون استشارة مجلس شورى الدولة مما يجعلها، كونها غير قانونية، عرضة لعدم التطبيق من قبل الوزارات المعنية المسؤولة عن الترخيص. يجب إذاً أنّ يتم تحديد المعايير والشروط البيئية في نص تنظيمي يصدر عن سلطة مختصة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة، ويلزم سائر السلطات الإدارية. أضف إلى ذلك أنّ عملية مراقبة الالتزام بالمعايير والشروط الصادرة عن قرارات وزارة البيئة غير فعالة بسبب النقص في النصوص القانونية التي تنظم آلية وإجراءات الرقابة، ناهيك عن النقص في الإطار المؤسساتي وفي القدرات الفنية، التقنية للدولة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

القسم الأول: قطاع الصناعة

بالرغم من أن لبنان لم يوقع حتى تاريخه على بروتوكول كيوتو المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الا أنه اتخذ مبادرات لوضع معايير خاصة بالانبعاثات الهوائية. فقد حدد قرار وزارة البيئة رقم ٨/١-٢٠٠١، أنواع ملوثات الهواء (جزيئية غير عضوية، غازية غير عضوية، غازية عضوية، وملوثات مسرطنة)، والقيم الحدية العامة للإنبعاثات المتعلقة بالملوثات الهوائية المتولدة من بعض المعامل (معامل الترابة[٢٠٤٠]، الزجاج[٢٠٤١]، تصنيع البطاريات[٢٠٤٢]، الطلاء الكهربائي[٢٠٤٣]، تصنيع الألومنيوم[٢٠٤٤]، الأغذية[٢٠٤٥] ومحارق النفايات المنزلية[٢٠٤٦]). لكن لم تلحظ أية معايير خاصة بمعامل الإسفلت ومعامل الحديد علما أنّ هاتين الصناعتين تصدران كميات كبيرة من الملوثات التي تنبعث في الهواء (المواد العضوية المتطايرة، ثاني أكسيد الكبريت و ثاني أكسيد الكربون) والتي تؤثر على تغيّر المناخ واستنفاذ طبقة الأوزون، كما أنها لم تلحظ أية معايير خاصة بمعامل الدباغة، المطاط، البلاستيك وحجارة البناء، علما أنّ النصوص عرّفت الملوثات الصادرة عن هذه المؤسسات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

كذلك يتبيّن أنّ المعايير الواردة في القرار ٨/١-٢٠٠١ لم تحدّد الحد الأدنى والحد الأقصى (range) للإنبعاثات المسموح بها خلال العمليات الصناعية، علما أن كل عملية إنتاج للملوثات الهوائية الصناعية لا تتم بكميات متساوية خلال اليوم، فضلاً عن عدم وجود نص تنظيمي يحدّد كيفية تطبيق هذا القرار. أخيراً، غابت المعايير الخاصة بتحديد نوعية الفيول الذي يجب استعماله في قطاع الصناعة، تخفيفاً للملوثات الهوائية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الطاقة والبيئة، والصناعة والبيئة).

[٢٠٣٩] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢- الإجازة للحكومة الإنضمام إلى إتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادتان ٥ و٦ من الإتفاقية.

[٢٠٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ٨/١-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٢.

[٢٠٤١] قرار وزير البيئة: القرار ٨/١-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٣.

[٢٠٤٢] قرار وزير البيئة: القرار ٨/١-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٤.

[٢٠٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ٨/١-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٥.

[٢٠٤٤] قرار وزير البيئة:القرار ٨/١-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٦.

[٢٠٤٥] قرار وزير البيئة: القرار ٨/١-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٧.

[٢٠٤٦] قرار وزير البيئة: القرار ٨/١-٢٠٠١ - المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٨.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالإنبعاثات الهوائية، تجدر الإشارة إلى أهمية تحديد المواصفات المتعلقة بعوادم المنشآت. وقد حاولت النصوص اللبنانية القديمة تحديد مواصفات العلو المناسب لمداخن المصانع، إلا أنّ هذه المواصفات تعتبر قديمة وغير صالحة إضافة إلى كونها لا ترتكز على معايير معينة أو خلفية علمية. وعليه حددت تلك النصوص العلو المناسب للداخون عن سطح المنازل المجاورة بمترين على الأقل، بناء على القرارات المتعلقة بإخضاع المرائب العامة للسيارات لشروط خاصة[٢٠٤٧] وبتنظيم محلات طلاء المعادن[٢٠٤٨]. كذلك حدّد القرار ٢٠٠١-١/٨[٢٠٤٩] العلو المناسب لعوادم المولدات التي تعمل على الزيوت والتي تتعدى طاقتها ٠,٥ ميغاوات، بناء على معادلة تأخذ بعين الاعتبار علو الأبنية السكنية المجاورة والقدرة العامة للمولد. والمثير للاهتمام أن هذا القرار لم يحدّد العلو المناسب بيئياً لعوادم المصانع، علماً أن لهذا العامل أهمية كبيرة في تشتيت الإنبعاثات في الهواء. وأخيرا، أشار قانون حماية البيئة ٢٠٠٢/٤٤٤[٢٠٥٠] إلى ضرورة التقيد بالمواصفات الخاصة بالمداخن وفقا للمعايير الوطنية، دون الإشارة إلى ضرورة تعديل المعايير الموجودة حاليا (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

أمّا في ما يعود إلى الشروط البيئية المفروضة على القطاع الصناعي، فإن مجموعة المراسيم[٢٠٥١] العائدة لتصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية العامة للمناطق الصناعية تناولت في أحد جوانبها موضوع تلوّث الهواء لجهة منع "إستعمال أية مواد أو محروقات، بما فيها المازوت، إلا إذا كانت ضرورية لطبيعة العمل". بيد أنّ هذه المراسيم لم تذكر الأسس الواجب اعتمادها لتحديد "ضرورة" استعمال المازوت خلال العمليات الصناعية ومن هي الجهة المخولة بالمراقبة.

تجدر الإشارة إلى أن الإلتزام بالشرط المذكور أعلاه لا يبدو سهلا، كون معظم المؤسسات الصناعية، في لبنان، تستعمل المولدات الخاصة العاملة على المازوت لتوليد الطاقة الكهربائية بسبب عدم إنتظام التغذية بالتيار الكهربائي.

من هنا تبرز أهمية القرار[٢٠٥٢] الصادر عن وزير البيئة الذي يشجّع إستعمال الغاز الطبيعي، في صناعة الزجاج، إضافة إلى إستعمال طرق التقوية الكهربائية وذلك بغية التقليل من الحاجة إلى الوقود والتخفيف من الإنبعاثات الملوثة في الهواء (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الطاقة والبيئة، والصناعة والبيئة).

في ما يعود إلى ضبط الروائح الكريهة الناتجة عن بعض المؤسسات، فإن مجموعة القرارات التي حددت الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو إستثمار بعض الصناعات تفرض على بعض المؤسسات[٢٠٥٣] (خاصة التي تصنّع المواد الغذائية) تخزين المواد الأولية في غرف مبرّدة وبسترتها، عند الإقتضاء، تجنّبا لإنبعاث الروائح الكريهة. كذلك فرض على بعض المؤسسات[٢٠٥٤] حسن تخزين المواد الأولية بغية ضبط التبخرات، إلاّ أنّ تلك القرارات لم تحدّد الوسائل الخاصة بعملية التخزين هذه.

[٢٠٤٧] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ١٩٣٦-٣٧٥ - اخضاع المرائب العامة للسيارات (في مدينة بيروت) لشروط خاصة – المادة ٩.

[٢٠٤٨] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ١٩٤٠-٢٢١ – تنظيم محلات طلاء المعادن – المادة ٤.

[٢٠٤٩] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/٨- المواصفات والمعايير المتعلقة بملونات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة – الملحق ٢-٩.

[٢٠٥٠] القانون ٢٠٠٢-٤٤٤ – حماية البيئة- المادة ٢٥.

[٢٠٥١] المراسيم ١٩٩٦-٨٠٠٩، ١٩٩٦-٨٠١٠، ١٩٩٦-٨٠١١، ١٩٩٦-٨٠١٢، ١٩٩٧-١٠٢٧٥، ١٩٩٧-١٠٢٧٦، ١٩٩٧-١٠٢٧٧، ١٩٩٧-١٠٢٧٨، ١٩٩٧-١٠٢٧٩، ١٩٩٧-١٠٢٨٠، ١٩٩٧-١٠٢٨١، ١٩٩٧-١٠٣٣٥، ١٩٩٧-١٠٣٤٠، ١٩٩٧-١٠٣٤١، ١٩٩٧-١١٠٨٥، ١٩٩٨-١٢٥٥٣، ١٩٩٨-١٢٥٥٤، ١٩٩٨-١٢٦٢٣، ١٩٩٨-١٢٧٩٠، ١٩٩٨-١٢٨٥٩، ١٩٩٨-١٢٨٩٢، ٢٠٠٠-٤٣١٣، ٢٠٠١-٥٩٠٨، ٢٠٠١-٦٥٢٠، ٧٠٠٦-٢٠٠١، ٢٠٠٢-٧٥١٩، ٢٠٠٢-٧٧٢٩- تصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية العامة للمناطق الصناعية - المادة ٧-١.

[٢٠٥٢] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠٢-١/١٥ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج- المادة ٣.

[٢٠٥٣] قرارات وزير البيئة:

القرار ٢٠٠١-١/٥ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد، تخليل، طهي وتعليب) – المادة ٣؛

القرار ٢٠٠١-١/٢٩ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب- المادة ٣؛

القرار ٢٠٠١-١/٣ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة- المادة ٣.

[٢٠٥٤] قرارات وزير البيئة:

القرار ٢٠٠١-١/٦١- الشروط البيئية لرخص انشاء او استثمار مصانع البلاستيك- المادة ٣؛

القرار ١/١٦- ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط– المادة ٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالنسبة لإستعمال المواد البديلة، حدّدت بعض القرارات بعض المواد البديلة التي يمكن استعمالها في صناعة المطاط[٢٠٥٥]، وذلك تجنبا لإنبعاث الغبار أو الأبخرة. كذلك منعت معامل تصنيع المواد الغذائية[٢٠٥٦] من استعمال آلات تبريد تحتوي على مواد مضرة بطبقة الأوزون (CFCs). ولا يوجد أي نص يمنع استيراد هذه المواد أو استيراد الآلات العاملة عليها، إلا أن وزارة البيئة بصدد إعداد مشروع مرسوم للحد من استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وذلك من خلال مشروعين دوليين ممولين من صندوق المتعدد الأطراف المنبثق عن بروتوكول مونتريال.

تعتبر النفايات السائلة والصلبة من العوامل المؤثرة على تلوث الهواء كونها تنشر الروائح الكريهة، لذلك فرضت بعض القرارات[٢٠٥٧] الصادرة عن وزير البيئة، وضع وحدات معالجة النفايات الصناعية السائلة في بناء مقفل، على أن يتم تزويده بشافط هوائي فعال موصول بفلتر معالجة (فلتر بيولوجي أو برج غسيل)، وفرضت قرارات أخرى تزويد المصانع بشافطات للروائح[٢٠٥٨].

وفي حالة استثنائية، منع القرار ٢٠٠٠-١/٧٥[٢٠٥٩] اختلاط النفايات السائلة في مصانع الدباغة، الناتجة عن مرحلتي التكليس والدباغة بواسطة الكروم، وذلك تفاديا لتكون غاز كبريتيد الهيدروجين، الذي يصدر الروائح المزعجة. إلا أن هذه النصوص لم تذكر إجراءات خاصة لضبط الروائح الناتجة عن النفايات الصلبة للمؤسسات الصناعية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الصناعة والبيئة والنفايات الصلبة).

أما بالنسبة للتلوث الناتج عن حرق النفايات، فقد ألزمت إتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة[٢٠٦٠] الدولة اللبنانية، إجراء تحسينات في إدارة النفايات بهدف إيقاف حرق النفايات في الأماكن المكشوفة أو الحرق غير المتحكم به، إلا أن النصوص التطبيقية لهذه الإتفاقية لم تصدر حتى الآن (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

بالنسبة إلى موضوع مكافحة الغبار والغازات المنبعثة من مصانع الإسمنت، فرض القرار ١٩٩٧-١/١٩١[٢٠٦١] استعمال نوعية جيدة من الوقود لتوليد الطاقة إضافة إلى إخضاعها لتحاليل مخبرية؛ حسن إستخراج، نقل وتخزين المواد الأولية؛ واعتماد طرق هندسية وقائية (كوضع فلاتر لتنقية الهواء وصيانة الماكينات).

أوجبت بعض المراسيم الخاصة بتصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية العامة للمناطق الصناعية[٢٠٦٢] معالجة الإنبعاثات الغازية وفقا لأحدث طرق التطهير الفيزيائي والكيميائي، إلاّ أنّها لم تحدّد معايير الإنبعاثات التي يجب الالتزام بها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

[٢٠٥٥] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠٢-١/١٦- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع المطاط– المادة ٣.

[٢٠٥٦] قرارات وزير البيئة:
القرار ٢٠٠١-١/٢٩ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب – المادة ٣؛
القرار ٢٠٠٠-١/٥- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد، تخليل، طهي وتعليب)-المادة ٣.

[٢٠٥٧] قرارات وزير البيئة:
القرار ٢٠٠٠-١/٥ – الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (التبريد، تخليل، طهي وتعليب) – المادة ٣
القرار ٢٠٠١-١/٣- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة- المادة ٣.
القرار ٢٠٠١-١/٤-الشروط البيئية انشاء و/أو استثمار المسالخ- المادة ٣.

[٢٠٥٨] قرارات وزير البيئة:
القرار ٢٠٠١-١/٣ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة- المادة ٣؛
القرار ٢٠٠١-١/٤ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ- المادة ٣؛ القرار ٢٠٠٠-١/٧٥- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة - المادة ٣.

[٢٠٥٩] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠٠-١/٧٥- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصنع دباغة - المادة ٣.

[٢٠٦٠] قانون ٢٠٠٢-٤٣٢- الإجازة للحكومة الإنضمام إلى إتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة- المرفق الثالث- الجزء الخامس.

[٢٠٦١] قرار وزير البيئة: القرار ١٩٩٧-١/١٩١-تطبيق المذكرة الأرشادية لصناعة الاسمنت في لبنان والتلوث البيئي العام الناتج عنها- الفقرة V.

[٢٠٦٢] المراسيم ١٩٩٦-٨٠٠٩، ١٩٩٦-٨٠١٠، ١٩٩٦-٨٠١١، ١٩٩٦-٨٠١٢، ١٩٩٧-١٠٢٧٥، ١٩٩٧-١٠٢٧٦، ١٩٩٧-١٠٢٧٧، ١٩٩٧-١٠٢٧٨، ١٩٩٧-١٠٢٧٩، ١٩٩٧-١٠٢٨٠، ١٩٩٧-١٠٢٨١، ١٩٩٧-١٠٣٣٥، ١٩٩٧-١٠٣٤٠، ١٩٩٧-١٠٣٤١، ١٩٩٧-١١٠٨٥، ١٩٩٨-١٢٥٥٣،

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

فرضت بعض قرارات وزير البيئة، المتعلقة بالشروط البيئية لرخص إنشاء مصانع البلاستيك[٢٠٦٣]، الزجاج[٢٠٦٤]، المطاط[٢٠٦٥]، مصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب[٢٠٦٦]، مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة[٢٠٦٧] ومصانع معالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة[٢٠٦٨]، والمسالخ[٢٠٦٩] تأمين مكافحة الملوثات الهوائية الناتجة عن العوادم بشكل يضمن توافق خصائصها مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

أخيرا، بالنسبة للمولدات الكهربائية والمراجل البخارية، إشترط العديد من القرارات[٢٠٧٠] أن توضع ضمن غرف خاصة ومستقلة مزودة بمصافي للعوادم بهدف معالجة غازات الإحتراق (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الطاقة والبيئة).

القسم الثاني: قطاع الطاقة

بناء على تقرير واقع البيئة في لبنان (٢٠٠٢)، يساهم قطاع الطاقة حالياً بنسبة ٩٦% من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت، ٢٤% من إنبعاث المواد العضوية المتطايرة و٨٥% من إنبعاث ثاني أوكسيد الكربون، إلا أن النصوص لم تحدد الشروط اللازمة للحد من تأثير هذا القطاع على الهواء الخارجي. يلاحظ إذاً نقص في النصوص لجهة ذكر المعايير الخاصة بنسبة التبخرات النفطية الصادرة عن محطات تخزين وتوزيع المحروقات، علماً أن المرسوم ٥٥٠٩-١٩٩٤[٢٠٧١] أعطى وزارة البيئة مهمّة تحديد كمية الأبخرة النفطية المسموح بها لكل خزان في المجمع، سنويا، بالاتفاق مع وزارة الطاقة والمياه.

أما بالنسبة للمعايير المتعلقة بقطاع توليد الطاقة، فقد حدّد القرار ٢٠٠١-١/٨[٢٠٧٢] القيم الحدّية العامة للانبعاثات المتعلقة بالملوثات الهوائية المتولدة من قطاع الطاقة، ونوعية الوقود المناسب، بناء على القدرة الحرارية لمعامل الطاقة، إلا أن النصوص لم تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى (range) للإنبعاثات المسموح بها في هذا القطاع كما ذكر سابقا، فضلاً عن عدم تحديد أية مواصفات متعلقة بعوادم معامل الطاقة.

١٢٥٥٤-١٩٩٨، ١٢٦٢٣-١٩٩٨، ١٢٧٩٠-١٩٩٨، ١٢٨٥٩-١٩٩٨، ١٢٨٩٢-١٩٩٨، ٤٣١٣-٢٠٠٠، ٥٩٠٨-٢٠٠١، ٦٥٢٠-٢٠٠١، ٧٠٠٦-٢٠٠١، ٧٥١٩-٢٠٠٢، ٧٧٢٩-٢٠٠٢- تصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية العامة للمناطق الصناعية - المادة ٧-١.

[٢٠٦٣] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/٦١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك- المادة ٣.

[٢٠٦٤] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠٢-١/١٥ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج – المادة ٣.

[٢٠٦٥] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠٢-١/١٦- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط– المادة ٣.

[٢٠٦٦] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/٢٩ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب- المادة ٣.

[٢٠٦٧] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠٠-١/٥ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة (تبريد، تخليل، طهي وتعليب) – المادة ٣.

[٢٠٦٨] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/٣ -الشروط البيئية انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة- المادة ٣.

[٢٠٦٩] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/٤- الشروط البيئية انشاء و/او استثمار المسالخ – المادة ٣.

[٢٠٧٠] قرارات وزير البيئة: القرار ٢٠٠٠-١/٧٥ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصنع دباغة – المادة ٣؛

القرار ٢٠٠٠-١/٩٠ – الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة - المادة ٣؛

القرار ٢٠٠١-١/٢٩ – الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب- المادة ٣؛

االقرار ٢٠٠١-١/٦٠ الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع حجارة البناء – المادة ٣؛

القرار ٢٠٠١-١/٦١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٣؛

القرار ٢٠٠١-١/٣ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة – المادة ٣؛

القرار ٢٠٠٢-١/١٥ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج – المادة ٣؛

القرار ٢٠٠٢-١/١٦ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط – المادة ٣.

[٢٠٧١] المرسوم ١٩٩٤-٥٥٠٩ - تحديد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة (غاز بوتان-بروبان) – البند ٤/٤ من الجدول رقم ٢ الملحق بالمرسوم.

[٢٠٧٢] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/٨ -المواصفات والمعايير المتعلقة بتلوث الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة- الملحق ٢-١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

عدا ذلك فرض القرار ١/٥-٢٠٠١[٢٠٧٣] بعض الشروط البيئية على هذا القطاع في ما يعود إلى موضوع ضبط التبخرات النفطية، في محطات تخزين وتوزيع المحروقات السائلة، وذلك من خلال فرض بعض التكنولوجيات التي تمنع تسرب أبخرة الوقود إلى الجو.

بالنسبة للمولدات الكهربائية، اشترط القرار ١/٥-٢٠٠١[٢٠٧٤]، والقرار ١/٩٠-٢٠٠٠[٢٠٧٥]، أن توضع ضمن غرف خاصة ومستقلة مزودة بمصافي للعوادم بهدف معالجة غازات الاحتراق.

إلا أنه في الإجمال يلاحظ نقص في النصوص التي تفرض على معامل الطاقة شروطا بيئية خاصة بحماية الهواء من التلوث. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الطاقة والبيئة).

القسم الثالث: قطاع البناء

لم تلحظ النصوص معايير خاصة بمكافحة تلوث الهواء الناتج عن عمليات وورش البناء بالرغم من أن الغبار هو أحد الملوثات الرئيسية الناتجة عن هذا القطاع. وقد اقتصرت النصوص على تحديد الشروط البيئية (بما فيها الهواء) لإعطاء رخص البناء للأبنية الواقعة ضمن حرم الأنهر التي تخضع لحماية وزارة البيئة. وبعكس النصوص الأميركية التي وضعت شروطاً عامة تتعلق بتلوث الهواء، والمياه وتلوث التربة وانجرافها يجب على قطاع البناء أن يحترمها، لم تتطرّق أية نصوص لبنانية إلى هذا الموضوع.

هناك بعض الشروط والمعايير المتناثرة وغير المترابطة كالقرار ١/٩٠-٢٠٠٠[٢٠٧٦] الذي فرض تخزين الرمول والإسمنت بطريقة تضمن عدم تطاير الأغبرة والجزئيات منها عند تعرضها للرياح، إلا أن هذا القرار لم يحدد الطرق المناسبة لتخزين تلك المواد (Guidelines) مع أنه فرض رش الطرقات المؤدية إلى ورش البناء دورياً بالمياه لمنع تطاير الغبار.

فرضت بعض القرارات[٢٠٧٧] المتعلقة باستثمار المقالع والكسارات تجهيز المعدات المنتجة للغبار بأنظمة كبت للغبار الذي تولده، سواء بواسطة الشارقات الهوائية والفلاتر، أم بواسطة ضخ المياه، وذلك لكبح كميات الغبار المنبعثة خلال العمليات.

يجب الإشارة أخيراً إلى أن النصوص القانونية لم تورد أية معايير وشروط خاصة بمادة الفيول المستعمل في الآليات التابعة لهذا القطاع. في ما يعود إلى الروائح الكريهة، ورد في المرسوم الإشتراعي ١٦-١٩٣٢[٢٠٧٨] وجوب إنشاء المقابر والمدافن في مواضع جافة مرتفعة على وجه لا يحمل معه الهواء المتسلط روائح إلى الأماكن السكنيّة، وأن تكون المسافة ٢٠٠ متر من أقرب مسكن، إلا أن هذا النص تجاوزه الزمن وهو صعب التطبيق حالياً في المدن بسبب تزايد السكان وضعف التخطيط المدني. أمّا بالنسبة لاستعمال المواد البديلة فقد فرض القرار ١/٩٠-٢٠٠٠[٢٠٧٩] استعمال مواد البناء ذات الضرر الضئيل على البيئة كالدهان ذي الأساس المائي.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري البناء والبيئة، واستعمال الأراضي والبيئة).

[٢٠٧٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥-٢٠٠١-الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة – المادة ٢.

[٢٠٧٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥-٢٠٠١-الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة – المادة ٢.

[٢٠٧٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠-٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة- المادة ٣.

[٢٠٧٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠-٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة- المادة ٣.

[٢٠٧٧] قرارات وزير البيئة:

القرار ١/١٨٢-١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات – المادة ٤؛

القرار ١/١٨٣-١٩٩٧ – تحديد المستندات والشروط لاستثمار محاقر الرمل او البحص المفتت طبيعيا- المادة ٤؛

القرار ١/١٨٤-١٩٩٧ – تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك – المادة ٤؛

القرار ١/١٨٥-١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار- المادة ٤؛

القرار ١/١٨٦-١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٤.

[٢٠٧٨] المرسوم الإشتراعي ١٦-١٩٣٢ – القواعد الصحية العامة – المادة ٢٩.

[٢٠٧٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠-٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة- المادة ٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الرابع: قطاع الزراعة

منع القرار ٢٠٠١-١/١٦[٢٠٨٠] إستعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون في آلات التبريد المستعملة في المزارع، إلا أن هذا القرار لم يحدد ما هي المواد البديلة المتوفرة. وقد لوحظ غياب النصوص القانونية التي تمنع استيراد هذه المواد المضرة.

بالنسبة إلى الروائح الناتجة عن القطاع الزراعي التي تنتج عادة عن الحيوانات، والعلف، أوجبت النصوص أن تعتمد مزارع المواشي والدواجن[٢٠٨١] تخزين العلف والمواد الغذائية الأخرى في غرف مغلقة ذات نظام تهوئة فعال، وذلك منعاً لتصاعد الروائح منها.

أما بالنسبة للروائح الناتجة عن أماكن التخزين، فقد فرض القرار ٢٠٠١-١/١٦، تأمين شافطات في كافة الهنغارات وأماكن التخزين موصولة بفلتر فعال لضمان إزالة كافة الروائح.

في ما يعود إلى الروائح الناتجة عن الزبل، فرض القرار ١٩٤٠-٢٣٩[٢٠٨٢]، عند وجود اعتراض من أهل الجوار معترف بصحته، إزالة تلك الروائح عن طريق رشّ الزبل بمحلول كلورير التوتيا بمعدل ٥% أو الجبس أو غيرها من الطرق الفعالة.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن مراجعة النصوص المتعلقة بهذا القطاع أظهرت غياب المعايير والشروط البيئية الخاصة بالأراضي الزراعية، علما أن عملية حرق المحاصيل والنفايات الزراعية بالإضافة إلى إنبعاث الميثيل بروميد، من عملية معالجة المحاصيل بالمواد الكيميائية، يؤدي إلى تدهور في نوعية الهواء وإنبعاث الملوثات الضارة بطبقة الأوزون.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الفصل الثالث: التراخيص

في محاولة لضبط التلوث الناتج عن القطاع الصناعي، فرض القرار ١٩٩٦-١/٤٠[٢٠٨٣] على طلبات تراخيص إنشاء المؤسسات المصنفة من الفئتين الأولى والثانية إحتواء دراسة فنية تتضمّن (١) نوعية ملوثات الهواء الناتجة عن الصناعة المعنية وكيفية معالجتها وكلفتها؛ (٢) نوعية المواد الأولية المستعملة وكمياتها وطريقة نقلها وتخزينها ومعالجة بقاياها. إلا أن هذه الشروط البيئية تعتبر سطحيّة وتساهم فقط بتحديد نوع التلوث الهوائي الناتج عن المؤسسات المعنية ولا تقيّم الأثر البيئي الحاصل من جرّاء هذا التلوث. تجدر الاشارة الى أن القرار المذكور غير منشور في الجريدة الرسمية.

إن أهم التدابير التي فرضها قانون حماية البيئة وبعض القرارات التنظيمية على المشاريع الجديدة التي قد تسبب تلوث الهواء، وجوب القيام بدراسات بيئية[٢٠٨٤]، كالفحص المبدئي البيئي أو تقييم الأثر البيئي[٢٠٨٥]. تراجع وزارة البيئة هذه

[٢٠٨٠] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/١٦ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الاليفة (مثل الأرانب والخنازير، الخ...) – المادة ٣.

[٢٠٨١] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠١-١/١٦ - الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/أو الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الاليفة (مثل الأرانب والخنازير، الخ...) – المادة ٣.

[٢٠٨٢] قرار محافظ بيروت ونطاق تطبيقه الاقليمي محصور بالمدينة: القرار ١٩٤٠-٢٣٩ – تنظيم زرائب الحيوانات – المادة ١٣.

[٢٠٨٣] قرار وزير البيئة: القرار ١٩٩٦-١/٤٠- تعديل القرار ١/٢٢ فرض شروط بيئية على المصانع- المادة ١.

[٢٠٨٤] القانون ٢٠٠٢-٤٤٤ – حماية البيئة – المادتان ٢ و ٢١؛

قرارات وزير البيئة: القرار ١٩٩٧-١/١٨٢ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والرديمات- المادة ٢؛

القرار ١٩٩٧-١/١٨٣- تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعيا- المادة ٢؛

القرار ١٩٩٧-١/١٨٤ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٢؛

القرار ١٩٩٧-١/١٨٥ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار - المادة ٢؛

القرار ١٩٩٧-١/١٨٦ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الترابة- المادة ٢.

[٢٠٨٥] قانون ٢٠٠٢-٤٤٤- حماية البيئة-المادة ٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الدراسات وتوافق عليها بعد التأكد من ملاءمتها لشروط سلامة البيئة وإستدامة الموارد الطبيعية[٢٠٨٦]. وبالرغم من أن المعنيين بهذا الموضوع يجرون الدراسات البيئية المطلوبة، إلا أن هذه الأخيرة لا تتمتّع بالدقة المطلوبة نظراً لنقص النصوص التطبيقية التي توضّح مضمونها. بالإضافة إلى ذلك، فرض قانون حماية البيئة[٢٠٨٧] على كل مستثمر لمؤسسة مصنفة أو مستعمل لمواد كيميائية، ضارة أو خطرة توقيع عقد ضمان ضد كل المخاطر التي تهدد البيئة، إلا أنه لم يصدر أي مرسوم يحدد تفاصيل تطبيق هذا النص القانوني (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الصناعة والبيئة والتشريعات الأفقية).

أخيراً، وفيما ركّزت النصوص على فرض شروط بيئية مرتبطة برخص الإنشاء، فرض قانون حماية البيئة وجوب الحصول على تصريح مسبق للإستثمار يعيّن الحدود الخاصة لكل أنواع الإصدارات الملوثة عن المنشآت عامة[٢٠٨٨] ارتكازا إلى مبدأ "الملوّث-يدفع" الذي أقرّ بموجب القانون ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٠٨٩]. في حين قامت النصوص الفرنسية والأميركية في الإطار نفسه، بطرح موضوع رخص الإنبعاث (Emission permits)، التي تحدد كميات الإنبعاثات الهوائية المسموح بها. تجددّ هذه الرخص سنوياً بناء على بيانات تقدّم إلى وزارة البيئة، وذلك للتحقق من مدى التقيّد بالشروط والمعايير البيئية المختصة بحماية الهواء. في حال عدم الالتزام بشروط تصريح الإستثمار يتم سحب التصريح من صاحب المشروع الملوث. بيد أنّ إجراء التصريح المسبق غير ساري المفعول حالياً، بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية لقانون حماية البيئة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

الفصل الرابع: المراقبة

تشكو النصوص القانونية من نقص لجهة فرض إنشاء آلية رقابة ذاتية للمؤسسات تحدد مسؤولياتها وتضمن شروط الرقابة وآلية تقديم البيانات الدورية التي تحدد الانبعاثات الهوائية الناتجة عنها، كما هي الحال في النصوص الفرنسية، حيث تراجع وزارة البيئة البيانات المقدّمة لها، للتأكّد من شروط تصريح الإنبعاثات (emission permit) وبالتالي توافقها مع المعايير الوطنية. فباستثناء القرار ١٩٩٧-١/١٩١[٢٠٩٠] الذي حدّد إجراءات المراقبة الداخلية وتقييم فعالية أنظمة ضبط تلوّث الهواء الناتج عن صناعة الإسمنت وكيفية تحضير التقارير الدورية والسنوية التي تحفظ في سجلات المعمل وتقدّم لوزارة البيئة تباعا، لم تصدر أية نصوص أخرى متعلّقة بإجراءات الرقابة المذكورة.

إستنادا إلى الإتفاقيات الدولية الخاصة بتدهور طبقة الأوزون[٢٠٩١]، تغيّر المناخ[٢٠٩٢]، وضبط إنبعاث الملوثات العضوية[٢٠٩٣] الموقعة من قبل لبنان، تقوم الدولة اللبنانية بتقديم بعض البيانات، لمؤتمر الأطراف (البيانات المتعلقة بالتدابير المتخذة لتنفيذ الإتفاقيات، البيانات الإحصائية حول الإنتاج، تحضير قائمة وطنية تحصر الإنبعاثات من مصادر جميع الغازات الدفيئة، الواردات والصادرات الخاصة بالمواد الخاضعة للرقابة، ملخصاً لأنشطة البحث العلمي، التطوير، التوعية الجماهيرية وتبادل المعلومات).

أخيرا، يشار إلى أن قانون حماية البيئة[٢٠٩٤] أعطى الحق لأفراد الضابطة العدلية ولمراقبي وزارة البيئة في التفتيش داخل حرم ومباني المنشآت، إضافة إلى الإطلاع على جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بشروط وإجراءات العمل البيئي، فضلاً عن أخذ عينات ومقادير لإجراء التحاليل الضرورية، وذلك بهدف ضبط المخالفات ومراقبة التقيد بالقانون، بيد أنه لم يوضح الإجراءات المفروضة على أفراد الضابطة العدلية ومراقبي وزارة البيئة لتطبيق عمليات الكشف (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

[٢٠٨٦] قانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة-المادة ٢١.

[٢٠٨٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة-المادة ٥٣.

[٢٠٨٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة-المادة ٤٢.

[٢٠٨٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٤-ج.

[٢٠٩٠] قرار وزير البيئة: القرار ١٩٩٧-١/١٩١-تطبيق المذكرة الأرشادية لصناعة الاسمنت في لبنان والتلوث البيئي العام الناتج عنها- الفقرة V.

[٢٠٩١] القانون ١٩٩٣-٢٥٣ – الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون – المواد ٤ و٥ و٧ من الإتفاقية.

[٢٠٩٢] القانون ١٩٩٤-٣٥٩ – الإجازة للحكومة ابرام إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥– المادة ١٢ من الإتفاقية.

[٢٠٩٣] القانون ٤٣٢-٢٠٠٢- الإجازة للحكومة الإنضمام إلى إتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادتان ٧ و١٥ من الإتفاقية.

[٢٠٩٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢-حماية البيئة- المادة ٥٤.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الخامس: الأمور المالية

القسم الأول: المساعدات المالية

يكاد يكون قانون حماية البيئة[٢٠٩٥] من النصوص القليلة التي عالجت موضوع المساعدات المالية بهدف تشجيع التكنولوجيات الجديدة، حيث خفضت الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠% كحد أقصى، على التجهيزات والتكنولوجيات التي تؤدي إلى تقليص أو القضاء على كل أشكال التلوث ومعالجة النفايات وإعادة تصنيعها واستعمالها.

كما منح هذا القانون التخفيضات الضريبية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بنشاطات لحماية البيئة، تصل إلى ٥٠%. إلا أن هذا القانون لا ينفذ حالياً بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية التي تعيّن الشروط التي من خلالها تحدد قيمة التخفيضات الجمركية والضريبية. من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أنه بعد انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization - WTO) لم يعد لهذه المساعدة أية أهمية كون هذا الانضمام سيؤدي إلى إلغاء الرسوم تدريجياً على جميع السلع، دون أن يؤدي إلى إلغاء الضرائب على أنشطة الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المشاريع التنفيذية للإتفاقيات الدولية التي إنضم إليها لبنان تموّل بعض النشاطات التي تؤدي إلى حماية البيئة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقوم الصندوق المتعدّد الأطراف[٢٠٩٦] بتمويل جميع المشاريع والنشاطات التي يقوم بها "مكتب الأوزون" العامل في وزارة البيئة، والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). كما أن مرفق البيئة العالمي (GEF)[٢٠٩٧] جاهز لتمويل المشاريع البيئية الداعمة لكبح مسببات تغيّر المناخ بيد أنّه بعد مراجعة المرفق تبيّن عدم وجود مشاريع حالية في هذا الإطار.

وبالرغم من إشارة القانون ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٠٩٨] إلى موضوع إنشاء صندوق وطني للبيئة من مسؤولياته تمويل الرقابة والإشراف على تطبيق هذا القانون، بالإضافة إلى دعم النشاطات البيئية من خلال الحوافز وتقديم القروض، إلا أن النصوص التطبيقية لهذا القانون لم تصدر بعد مما يعيق عملية التنفيذ.

أخيرا، خلافا للنصوص التشريعية الدوليّة، لم تحدد النصوص اللبنانية المستوى المسموح به لإنبعاثات كل مؤسسة صناعية، على أن تعطى هذه المؤسسة حق بيع النسبة التي تتبقى لها (emission trade) في حال لم تتخط إنبعاثاتها المستوى المسموح به، وذلك بهدف تشجيع المؤسسات على تخفيض إنبعاثاتها الهوائية.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الصناعة والبيئة والتشريعات الأفقية).

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

القسم الأول: الشكاوى والاعتراضات

يلاحظ نقص في النصوص اللبنانية في ما يتعلّق بمواضيع تحديد إجراءات تقديم الشكاوى المتعلقة بتلوث الهواء وتنظيم آلية إستلامها، إذ توجّهت النصوص إلى تنظيم القطاع الصناعي وأهملت باقي مصادر التلوث الثابتة.

وعليه، وإضافة إلى الأحكام العامة المنصوص عنها في قانون الموجبات والعقود في ما يتعلق بالأضرار غير المألوفة بالجوار، أجازت النصوص للأشخاص الذين يرون أن مصالح الجوار غير مضمونة أو أنها معرضة للضرر بسبب

[٢٠٩٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٠.

[٢٠٩٦] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الإجازة إلى الحكومة الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون- المادة ١٣ من البروتوكول.

[٢٠٩٧] القانون ٣٥٩-١٩٩٤- الإجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١١ من الإتفاقية.

[٢٠٩٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الشروط الموضوعة في تراخيص المؤسسات الصناعية أو بسبب التعديل الحاصل عليها، تقديم مراجعة خطية إلى وزير الصناعة بالنسبة إلى المؤسسات الصناعية ليتولى النظر في القضية[٢٠٩٩]. وأعطي أهل جوار أية مؤسسة صناعية الحق بمطالبة صاحب المؤسسة بالتعويض عليهم مقابل كل ضرر قد يلحق بالجوار، بالصحة العامة أو بالبيئة من جراء مخالفة شروط الترخيص أو القوانين والأنظمة النافذة[٢١٠٠]. بيد أن هذه النصوص تحدّثت عن المشاكل البيئية بشكل عام ولم تشر إلى موضوع تلوث الهواء بشكل واضح.

والتساؤل هنا قائم حول مدى تطبيق النصوص المذكورة أعلاه من جهة التحقيق بالشكاوى وترتيب تعويضات على المتضررين سواء كان التعويض مادياً أو معنوياً. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

لم توضح النصوص الخاصة بوسط الهواء أية إجراءات خاصة في كيفية الإدعاء العائد للمخالفات والجرائم البيئية المتعلقة بهذا الوسط.

نظرا لعدم وجود محاكم خاصة للنظر بالجرائم البيئية في لبنان، تحال محاضر الضبط، العائدة للمخالفات المتعلقة بالهواء مع المستندات والإفادات والمعلومات كافة، إلى النيابة العامة. ينظر في المخالفات المضبوطة القضاة المنفردون المختصون في كل محافظة وتطبق بشأن هذه المخالفات أصول المحاكمات الموجزة المتعلقة بالجرائم المشهودة، وتكون أحكامها قابلة للإستئناف فقط، وذلك بناء على القانون ٤٤٤-٢٠٠٢[٢١٠١].

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

بناء على قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢١٠٢]، تتولى السلطات المحلية مهمة إنذار كل من يخالف أحكام المواد المتعلقة بحماية الهواء، كما تقوم بإبلاغ وزارة البيئة والوزارت المختصة بمضمون هذا الإنذار. كذلك، بناء على المادة ٥٤ من القانون نفسه[٢١٠٣]، تقوم القوات الأمنية أيضا بضبط المخالفات بموجب محاضر ضبط ينظمها أفراد الضابطة العدلية.

تشمل المخالفات الناتجة عن مصادر التلوث الثابتة ذات الصلة بتلوث الهواء، ١) إنبعاث أو تسرب أية ملوثات هوائية، بما فيها الروائح المزعجة أو الضارة، تخالف المعايير الوطنية؛ ٢) استعمال، أو استثمار آلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها انبعاثات هوائية مخالفة للمعايير الوطنية و٣) مخالفة المعايير الخاصة بمواصفات المداخن وسواها من وسائل التحكم بالإنبعاثات المتسربة من عملية الإحتراق على مختلف أنواعها[٢١٠٤].

تتراوح عقوبة المخالفات المتعلقة بالدراسات البيئية للمشاريع الجديدة وعقوبة معارضة أو عرقلة إجراءات المراقبة والتفتيش والتحاليل، بين الحبس من شهر إلى سنة ودفع غرامة بين ١٥ مليون ليرة لبنانية و٢٠٠ مليون ليرة لبنانية[٢١٠٥]. بالنسبة لمخالفة أحكام قانون حماية البيئة المتعلقة بحماية الهواء عامة، تتراوح العقوبة بين الحبس من شهر إلى سنة ودفع غرامة قيمتها بين مليونين و١٠ ملايين ليرة لبنانية، أو يحكم بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حال تكرار أي من المخالفات المذكورة أعلاه، تضاعف العقوبة.

[٢٠٩٩] المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها- المادة ٣٨.
[٢١٠٠] المرسوم ٩٧٦٥-٢٠٠٣ - الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ١٣.
[٢١٠١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة- المادتان ٥٥ و٥٦.
[٢١٠٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٢٧.
[٢١٠٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة – المادة ٥٤.
[٢١٠٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –حماية البيئة- المواد ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧
[٢١٠٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –حماية البيئة- المواد ٥٨ و٥٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أخيرا، أشار قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢١٠٦] إلا أنّ تطبيق العقوبات الجزائية لا يمنع الإدارات والسلطات المختصة، وذلك بعد توجيه إنذار خطي إلى المخالف، من ١) فرض شروط خاصة تسمح من خلالها بمتابعة تنفيذ نشاط معين عبر جملة من التدابير الوقائية وتقضي بتقوية المراقبة الذاتية والتدقيق البيئي، بشكل مستمر. وفي حال لم يتم التقيد بالشروط الخاصة، يعلّق الترخيص العائد لهذا النشاط إلى حين التقيد بها؛ ٢) منع نشاط معين بسبب أخطار جسيمة يسببها للبيئة؛ ٣) إلغاء الترخيص العائد له وإقفال المؤسسة؛ ٤) فرض إجراء أعمال الإصلاح كإزالة التلوث على نفقة المخالف؛ ٥) فرض الإلزامات والغرامات وكل تدبير آخر يهدف إلى الوقاية أو إلى الحد من كل ضرر يصيب البيئة.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الصناعة والبيئة والتشريعات الأفقية).

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

تعتبر وسائل دعم الوسط من التدابير المتبعة من قبل المؤسسات العامة والخاصة للحد من موضوع تلوّث الهواء (مصادره ونتائجه) وذلك بغية التوصل إلى إستراتيجيات وتقنيات قادرة على كبحه وضبطه. إنّ هذه الوسائل قد انحصرت بالإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية المعنية بتلوث الهواء، التي إنضمّ إليها لبنان مؤخراً.

الفصل الأول: الأبحاث والتنمية

سجّلت الدولة اللبنانية تقدّماً في مجال حماية طبقة الأوزون وذلك من خلال انضمامها إلى إتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال[٢١٠٧]. في هذا الإطار قام "مكتب الأوزون" العامل في وزارة البيئة، ضمن برنـــــامج الأمم المتحـــدة الإنمائي (UNDP)، بتنفيذ بعض خطط هذه الإتفاقية وبروتوكولاتها ومنها: (١) نشر التوعية البيئية، في ما يتعلق بمشكلة ترقق طبقة الأوزون، بين شرائح المجتمع كافة وذلك عبر نشاطات في المدارس والجامعات والأندية إضافة إلى إصدار كتيبات ومنشورات (٢) تقديم الدعم الفني لتحويل الصناعات التي تعتمد على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (Ozone Depleting Substances - ODS) إلى تكنولوجيا بديلة صديقة للبيئة (٣) تقليص استعمال مادة الميثيل بروميد التي تستعمل كمبيد زراعيّ، والتي تعتبر من المواد المدمرة للأوزون (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير الصناعة والبيئة، والزراعة والبيئة والتشريعات الأفقية).

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

لم تلحظ النصوص اللبنانية أية نصوص تحدّد دور الوزارات المعنية في عملية تدريب أو تنمية قدرات الموظفين العاملين في مجال حماية الهواء من التلوث. بيد أنّ مكتب الأوزون قام بتنظيم العديد من دورات التدريب للفنيين العاملين في قطاع التبريد والتكييف إضافة إلى الأساتذة العاملين في قطاع التعليم المهني المختص بالتبريد والتكييف وذلك لحثّهم على العمل على حماية طبقة الأوزون من أي أثر سلبي، وذلك تطبيقاً لإتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال[٢١٠٨](للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

الفصل الثالث: الإستشارات

حُدّد دور المجلس الوطني للبيئة[٢١٠٩]، الذي يرأسه وزير البيئة، بتقديم الاستشارات والاقتراحات في ما يتعلّق بالمشاريع والنصوص التي تقترحها وزارة البيئة بشكل عام (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

أما بالنسبة لوسائل تطوير الوسط الأخرى، كالإعلام و تبادل المعلومات، فلم ترد في النصوص أية إشارة إليها وهذا ما أضعف حملة الحماية من تلوث الهواء.

[٢١٠٦] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –حماية البيئة- المادة ٥٧.
[٢١٠٧] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
[٢١٠٨] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
[٢١٠٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة- المادتان ٦ و٧.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الثالث: التلوث الناتج عن المصادر غير الثابتة

بالإضافة إلى مصادر التلوث الثابتة، ثمة مصادر تلوث غير ثابتة (تشمل قطاعات النقل البري، البحري والجوي)، غير أن القانون اللبناني ركّز على علاقة النقل البري بتلوث الهواء وأهمل باقي القطاعات، مما أضعف عملية ضبط التلوث الناتج عن هذه القطاعات.

الباب الأول: التعاريف

في ما يعود لمصادر التلوث غير الثابتة، و بالأخص قطاع النقل البري، عرّف المرسوم ١٩٩٥-٦٦٠٣[٢١١٠] (بناء على التعاريف الواردة في القانون ٦٧/٧٦) سيارات الشحن، سيارات الأوتوبيس والمركبات الآلية. بالإضافة إلى ذلك، فصّل هذا المرسوم[٢١١١] الملوثات الأساسية الصادرة عن عوادم السيارات العاملة على المازوت (اول أكسيد الكربون، الهيدروكاربون، ثاني أكسيد الأزوت، والجزئيات)، إلا أنه أغفل ذكر تعريف الملوثات الناتجة عن السيارات العاملة على البنزين، علما أن النصوص الأوروبية والفرنسية صنّفت السيارات والمركبات الآلية وفقا لأهداف إستعمالها وحدّدت الملوثات الناتجة عن كل منها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

الباب الثاني: إدارة الوسط

بعد إنضمامها إلى الإتفاقية المتعلقة بتغيّر المناخ، قامت الدولة اللبنانية باتخاذ بعض النصوص الهادفة إلى كبح التلوّث الهوائي الناتج عن قطاع النقل.

الفصل الأول: التخطيط

تفتقر النصوص اللبنانية إلى النصوص التي تحدد كيفية إعداد المخططات لحماية الهواء الخارجي من مصادر التلوث غير الثابتة وعلى وجه الخصوص النصوص التي تفرض إعداد "التقييم البيئي الاستراتيجي" لمشاريع النقل (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية). إضافة إلى ذلك هناك غياب لأي نص قانوني يفرض إعداد خطة عمل لتخفيف الإنبعاثات الملوثة في الهواء والناتجة عن وسائل النقل البري، البحري والجوي كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى. إن إعداد مثل هذه الخطة يتطلب تجهيز العديد من نقاط المراقبة لجمع المعلومات عن تلوث الهواء وبالتالي تحديد الخيارات الممكنة للحد من تلوثه (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية

حاولت النصوص اللبنانية ضبط تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل البري من خلال تحديد المعايير الخاصة بالإنبعاثات، مواصفات الفيول المسموح إستعماله بالإضافة إلى شروط تنظيم عمل المركبات والآليات.

وعليه تعدّدت النصوص[٢١١٢]،[٢١١٣]،[٢١١٤] التي حددت المواصفات الخاصة بالفيول المستعمل، فمنعت استعمال المازوت (في سيارات الشحن وسيارات الأوتوبيس) والبنزين المحتوي على مادة الرصاص (في المركبات الآلية كافة)، إضافة إلى أنها حدّدت مواصفات الوقود المسموح إستخدامه. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري النقل والبيئة، والطاقة والبيئة).

[٢١١٠] المرسوم ١٩٩٥-٦٦٠٣ – تحديد شروط إستعمال سيارات الشحن وسيارات الاوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيتها – المادة ١-١.

[٢١١١] المرسوم ١٩٩٥-٦٦٠٣ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات الاوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته- المادة ٢

[٢١١٢] المرسوم ١٩٩٥-٦٦٠٣ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات الاوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته- المادة ٢

[٢١١٣] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا– المواد ٢ و٣ و٥

[٢١١٤] المرسوم ٢٠٠٢-٨٤٤٢ - يتعلق بمواصفات البنزين ٩٢ و٩٥ و٩٨ اوكتان من دون رصاص والديزل اويل (المازوت) لاستخدامها في المركبات الآلية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة لكبح الانبعاثات الصادرة عن هذا القطاع، ألزمت الاتفاقيات الدولية[٢١١٥]،[٢١١٦] الدول الموقعة على وضع تدابير لتخفيض الانبعاثات من مختلف مصادرها. يعدّ قطاع النقل البري في لبنان من أهم القطاعات المسببة لتلوث الهواء، في غياب الصناعات الثقيلة. وقد منعت النصوص إخراج السيارات أو الدراجات النارية دخانا مضراً بالصحة العامة أو مسببا لإزعاج المنتفعين من الطريق[٢١١٧]،[٢١١٨]،[٢١١٩] وأعطت النصوص مجلس الوزراء[٢١٢٠] صلاحية تحديد المواصفات المقبولة لانبعاث عوادم المركبات الآلية بناء على إقتراح وزراء البيئة، الصحة العامة، والداخلية والبلديات. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).
في ما يعود إلى تنظيم المركبات الآلية، نظّم أحد النصوص[٢١٢١] ١) عملية إستيراد السيارات والمحركات العاملة على المازوت، و٢) فرض بعض الشروط الميكانيكية على السيارات كالإستعمال الإلزامي لجهاز المحول الحفزي.

وأخيرا، منع القرار ٢٠٠٠-١/١٥[٢١٢٢] استيراد واستعمال المطافئ المعدة لاستعمال السيارات والآليات التي تحتوي على مواد سائلة باستثناء ثاني أوكسيد الكربون، وسمح فقط باستيراد واستعمال مطافئ حريق السيارات والآليات التي تحتوي على بودرة جافة أو مواد سائلة رغوية أو ثاني أكسيد الكربون وذلك لكبح تلوث الهواء الناتج عن تبخر المواد السائلة الموجودة عادة في مطافئ الحريق (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

الفصل الثالث: التراخيص

إن أبرز أنظمة التراخيص في قطاع النقل البري، من جهة المحافظة على نوعية الهواء الخارجي، هي تنظيم عملية استيراد وتسجيل المركبات. بيد أن النصوص اللبنانية ركّزت على موضوع تنظيم إستيراد السيارات والمحركات العاملة على المازوت من خلال مجموعة من النصوص[٢١٢٣]،[٢١٢٤]، ولم تعط موضوع شروط تسجيل السيارات الأهمية الكافية باستثناء لحظ ضرورة تركيب مصاف خاصة "للدخان والغبار السامين" قبل تسجيل سيارات الشحن وسيارات الاوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت[٢١٢٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

الفصل الرابع: المراقبة

ركزت النصوص اللبنانية على موضوع المراقبة الميكانيكية[٢١٢٦]، كنوع من التدابير الهادفة لضبط التلوث الناتج عن قطاع النقل البري. نظّمت بعض النصوص عملية الفحص الميكانيكية من حيث تحديد ١) الجهات المعنية بالموضوع، ٢) تحديد أنواع المركبات التي تنطبق عليها شروط الفحص و٣) دورية المراقبة.

عيّن قانون التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل ٢٠٠١-٣٤١[٢١٢٧] الذي صدر مؤخرا بعض الإجراءات المتبعة بغية مراقبة وضبط التلوث الهوائي الناتج عن هذا القطاع، حيث فرض إجراء الفحص الميكانيكي مرة كل سنة على السيارات العاملة على البنزين ومرة كل ستة أشهر على السيارات العاملة على المازوت.

[٢١١٥] القانون ١٩٩٤-٣٥٩ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥.
[٢١١٦] القانون ١٩٩٣-٢٥٣ - الاجازة للحكومة الانضمام إلى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون - المادة ٢ من الإتفاقية.
[٢١١٧] القانون ١٩٦٧-٧٦ وتعديلاته – قانون السير - المادة ٦٩ و٧٠.
[٢١١٨] القانون ٢٠٠٢-٤٤٤ – حماية البيئة – المادة ٢٤.
[٢١١٩] قرار وزير الداخلية والبلديات: القرار ٢٠٠٢-١٢٤ – يتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية – المادة ١.
[٢١٢٠] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته-التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا - المادة ٥.
[٢١٢١] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته-التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا - المادة ١ المعدلة.
[٢١٢٢] قرار وزير البيئة: القرار ٢٠٠٠-١/١٥- منع إستيراد واستعمال مطافئ عاملة بمواد سائلة خاصة بالسيارات والآليات - المادة ١.
[٢١٢٣] القانون ١٩٩٤-٣٦٨ - السماح باستيراد واستعمال سيارات الشحن والاوتوبيس العاملة على المازوت
[٢١٢٤] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته - التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا المعدل بالقانون ٢٠٠٢-٤٥٣ - تعديل الفقرة ب من المادة الثانية من القانون ٢٠٠١-٣٤١ المعدل بالقانون ٢٠٠١-٣٨٠، والغاء القانون ٢٠٠٢-٤٤٨ – المادة ٣
[٢١٢٥] المرسوم ١٩٩٥-٦٦٠٣ - تحديد شروط استعمال سيارات الشحن وسيارات الاوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته- المادة ١ - ثالثا
[٢١٢٦] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته– التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلوثا- المادة ٥.
[٢١٢٧] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته– التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلوثا- المادة ٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى ذلك، تحدثت النصوص عن مخطط للتخلص من جميع محركات السيارات العاملة على المازوت واستبدالها بمحركات عاملة على البنزين الخالي من الرصاص، ووزّعت مهام تطبيق هذا المخطط ما بين ١) وزارة الداخلية والبلديات وهيئة إدارة السير والآليات والمركبات[٢١٢٨]، [٢١٢٩]، [٢١٣٠] ٢) وزارة المالية[٢١٣١] و٣) وزارة الأشغال العامة والنقل[٢١٣٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

الفصل الخامس: الأمور المالية

حددت بعض النصوص القانونية التي صدرت مؤخرا كيفية التمويل والإجراءات المتخذة لدعم كبح تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل، حيث أجاز المرسوم ٢٠٠٢/٧٨٥٨[٢١٣٣] للحكومة فتح الاعتمادات اللازمة لتطبيق النصوص الخاصة بتشجيع ضبط التلوث الناتج عن قطاع النقل، وذلك بناء على مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

كذلك حدد القانون ٢٠٠١-٣٤١[٢١٣٤] بدلاً مقطوعاً لمالكي السيارات العاملة على المازوت التي تم استبدالها أو استبدال محرّكها بمحركات عاملة على البنزين الخالي من الرصاص، وذلك بناء على عمر السيارة، إلا أن هذا النص لم يتم تطبيقه حتى الآن.

بالنسبة للحوافز، حدد المرسوم ٢٠٠٢-٧٨٥٨[٢١٣٥] موضوع الإعفاءات الجمركية والرسوم المتوجبة على السيارات المستوردة العاملة على البنزين الخالي من الرصاص. غير أن قيمة هذه الإعفاءات لم تحدد حتى الآن. في مرحلة لاحقة صدر القانون ٢٠٠٢/٤٥٣[٢١٣٦] الذي أجاز للحكومة منح إعفاءات جمركية لتجديد أسطول السيارات العمومية وسيارات الشحن، شرط أن تكون عاملة على البنزين الخالي من الرصاص. في ما يعود إلى الحوافز الخاصة بنوعية الفيول، فرض القانون رقم ٢٠٠١-٣٤١[٢١٣٧] تسعير البنزين الخالي من الرصاص بأقل من باقي الأنواع. وأخيرا، لم تلحظ النصوص موضوع تشجيع وتحفيز المجتمع على استعمال وسائل النقل العام وذلك بغية تخفيف تلوث الهواء الخارجي. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري النقل والبيئة، والطاقة والبيئة).

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

لم يتبين من خلال مراجعة النصوص المتعلقة بالهواء الخارجي وجود آلية إدارية لتلقي الشكاوى المرتبطة بتعدّي قطاع النقل البري على هذا الوسط، باستثناء تشكيل لجنة دائمة بقرار من وزير الداخلية تضم مهندسا اختصاصيا بمكانيك السيارات للبت في المراجعات المتعلقة برفض الدائرة المختصة تنظيم محاضر استلام أو محاضر كشف[٢١٣٨].

[٢١٢٨] المرسوم ١٩٩٥-٦٦٠٣ - تحديد شروط إستعمال سيارات الشحن وسيارات الاوتوبيس والمركبات الآلية العاملة على المازوت وكيفية مراقبتها ومستوى المعدل المقبول لكثافة الدخان المتصاعد منها ونوعيته – المادة ١.

[٢١٢٩] المرسوم ٢٠٠٢-٧٨٥٨ وتعديلاته- منح حوافز لتجديد أسطول السيارات العمومية واعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الشحن ولأصحاب سيارات الأوتوبيس- المادة ٦.

[٢١٣٠] المرسوم ٢٠٠٠-٤٠٨٢ وتعديلاته– تنظيم وزارة الداخلية والبلديات – المادة ٥٥ – الفقرة ١.

[٢١٣١] المرسوم ٢٠٠٢-٧٨٥٨ وتعديلاته- منح حوافز لتجديد أسطول السيارات العمومية وإعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الشحن ولأصحاب سيارات الأوتوبيس – المادتان ٢ و٤

[٢١٣٢] المرسوم ٢٠٠٢-٧٨٥٨ وتعديلاته- منح حوافز لتجديد أسطول السيارات العمومية وإعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الشحن ولأصحاب سيارات الأوتوبيس – المادة ٦.

[٢١٣٣] المرسوم ٢٠٠٢-٧٨٥٨ وتعديلاته- منح حوافز لتجديد أسطول السيارات العمومية وإعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الشحن ولأصحاب سيارات الأوتوبيس – المادة ١٠؛ القانون ٢٠٠٢-٤٥٣ - تعديل الفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون ٣٤١- المادة ٢.

[٢١٣٤] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته-التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا – المادة ٢-د؛ القانون ٢٠٠٢-٤٥٣ -تعديل الفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون ٣٤١- المادة ٢-ب.

[٢١٣٥] المرسوم ٢٠٠٢-٧٨٥٨ وتعديلاته- منح حوافز لتجديد أسطول السيارات العمومية واعطاء تعويضات لاصحاب سيارات الشحن ولأصحاب سيارات الأوتوبيس- المادتان ١ و٩.

[٢١٣٦] القانون ٢٠٠٢-٤٥٣ - تعديل الفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون ٣٤١- المادة ٢-ب.

[٢١٣٧] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا- المادة ٣-ب.

[٢١٣٨] القانون ١٩٦٧-٧٦ وتعديلاته– قانون السير- المادة ١١٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

لم توضح النصوص أية إجراءات خاصة في مجال الإدعاء المرتبط بالمخالفات والإعتداءات الحاصلة في هذا المجال، إلا أنه في ما يخص مخالفات قانون السير، يحكم القضاة المنفردون في مراكز المحافظات في المخالفات التي ترتكب فيها[٢١٣٩].

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

في ما يتعلّق بالمخالفات المرتكبة في قطاع النقل البري، تطبق العقوبات المنصوص عنها في قانون السير بالاضافة الى تلك المنصوص عنها في قانون العقوبات[٢١٤٠]، وذلك إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢. يقوم موظفو مصلحة تسجيل السيارات والآليات المحلفون والمكلفون، التابعون لوزارة الداخلية والبلديات، بتنظيم محاضر ضبط بالمخالفات ذات الطابع الميكانيكي، أما سائر المخالفات فتنظم محاضر ضبطها من قبل رجال قوى الأمن الداخلي ورجال الشرطة البلدية[٢١٤١].

تشمل المخالفات الناتجة عن قطاع النقل البري ذات الصلة بتلوث الهواء، انبعاث أو تسرب لأية ملوثات هوائية، بما فيها الروائح المزعجة أو الضارة، استعمال أو استثمار آلات أو محركات أو مركبات تنتج عنها إنبعاثات هوائية مخالفة للمعايير الوطنية أو تخالف المعايير الخاصة بمواصفات المداخن وسواها من وسائل التحكم بالإنبعاثات المتسربة من عملية الاحتراق على مختلف أنواعها[٢١٤٢]. بيد أن النصوص لم تحدّد المعايير الوطنية للإنبعاثات الناتجة عن النقل البريّ، وبالتالي تصعب عملية تطبيق هذا القانون.

في ما يتعلّق بالعقوبات، حدّد القانون ٣٤١-٢٠٠١[٢١٤٣] العقوبة المتعلقة باستعمال السيارات والمركبات العاملة على المازوت خلافا لأحكام القانون بالحبس حتى شهرين ودفع غرامة نقدية تتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، أو إحدى هاتين العقوبتين، بالإضافة إلى سحب رخصة السوق لمدة شهر في المخالفة الأولى ولثلاثة أشهر في حال تكرار المخالفة. بناء على ما تقدّم، يمكن القول أنّ النصوص اللبنانية لا تضغط مالياً بالشكل الكافي على الجهات الملوثة، بهدف إجبارها على التقيد بالقوانين.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري النقل والبيئة والتشريعات الأفقية).

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

الفصل الأول: الأبحاث والتنمية

أشارت اتفاقية تغير المناخ والمعاهدتان المتعلقتان بطبقة الأوزون إلى أهمية جمع المعلومات وتبادلها، وإجراء البحوث والدراسات، وتبادل التقنيات المساعدة بين الدول الأعضاء في مجال تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل[٢١٤٤،٢١٤٥]. وتدعم هيئات دولية مانحة الدراسات المتعلقة بتغير المناخ كمرفق البيئة العالمي (Global Environment Facility) الذي يولي اهتماما لتعميم مفهوم النقل المستدام.

[٢١٣٩] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير- المادة ٢٨٩.
[٢١٤٠] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير- المادة ٢٧٦.
[٢١٤١] القانون ٧٦-١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير- المادة ٢٨٤.
[٢١٤٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – حماية البيئة-المادة ٢٧.
[٢١٤٣] القانون ٣٤١-٢٠٠١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه الى استعمال الوقود الاقل تلويثا-المادة ٦.
[٢١٤٤] القانون ٢٥٣-١٩٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
[٢١٤٥] القانون ٣٥٩-١٩٩٤ - الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

يتولى المجلس الأعلى للنقل البري (الذي لم تعقد له إجتماعات منذ العام ١٩٩١) وضع أسس تدريب الموظفين المكلفين بمراقبة السير وحالة السيارات ومختلف الآليات الميكانيكية، الذين يخضعون لدورات تدريبية في معهد قوى الأمن الداخلي وفي مصلحة تسجيل السيارات والآليات وتحدد مدة وشروط الدورات بقرار من وزير الداخلية والبلديات[٢١٤٦]. وليس واضحاً مدى تضمن هذه الدورات التدريبية مواد بيئية (مثل كيفية مراقبة انبعاثات ملوثات الهواء وغيرها من المؤشرات البيئية)، خاصة أن الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان (كاتفاقية تغير المناخ ومعاهدتي طبقة الأوزون) تشدد على أهمية التدريب المناسب للموظفين العلميين والتقنيين[٢١٤٧]،[٢١٤٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

الخلاصة

إن مراجعة القوانين اللبنانية – وخاصة المتعلقة بوسط الهواء- سلّطت الأضواء على ثغرات أساسية، ومعطيات هامة أظهرت أن معظم النصوص اللبنانية المتعلقة بموضوع حماية الهواء من التلوث غير كافية وناقصة. فعلى سبيل المثال، لم تتناول النصوص اللبنانية موضوع الإجراءات المتبعة لإدارة الحالات الطارئة، مما يصعّب عملية ضبط التلوث الهوائي في حال وقوع الحوادث والكوارث غير المنتظرة.

كما افتقرت معظم النصوص إلى التمييز بين البيئة بشكل عام وموضوع تلوث الهواء، مما أعطى النصوص طابعاً عاماً وغير دقيق. بالإضافة إلى أنّه لم يتم تحديد ولا تصنيف مصادر التلوث بشكل واضح، مما أدى إلى إهمال النصوص موضوع التلوث الناتج عن قطاع الطاقة وقطاعي النقل الجوي والبحري.

وفي الشق المتعلق بالمعايير والشروط البيئية، برزت ثغرات عديدة منها عدم شمولية هذه المعايير والشروط. ففي ما يتعلّق بالمعايير الخاصة بمصادر التلوث الثابتة، أهملت النصوص موضوع تحديد مواصفات الفيول المستعمل وعلو العوادم، علما أن هذه العوامل تشكّل أهمية كبيرة في عملية كبح الملوثات الهوائية. بالإضافة إلى ذلك، بدت المعايير الخاصة بالقيم الحدّية للملوثات غير ملائمة لجهة إفتقارها إلى تعيين الحدود الدنيا والقصوى (range) للإنبعاثات الهوائية المقبولة مما جعل هذه المعايير غير دقيقة. وأهم ما في الموضوع أنّ معظم المعايير والشروط البيئية تناولتها قرارات صادرة عن وزارة البيئة دون استشارة مجلس شورى الدولة مما يجعلها، كونها غير قانونية، عرضة للإهمال من قبل الوزارات المعنية المسؤولة عن الترخيص. علما أن النصوص المماثلة يجب أن تصدر بمراسيم عن مجلس الوزراء لكي تحمل طابعاً إلزامياً بالنسبة للوزارات المعنية المسؤولة عن الترخيص.

أما بالنسبة للمعايير الخاصة بقطاع النقل، فقد حدّدت النصوص نوعية الفيول الواجب استعماله في هذا القطاع بالإضافة إلى بعض المعايير الخاصة بالإنبعاثات الهوائية الناتجة عنه.

وبالنسبة لموضوع التراخيص، أهملت النصوص، في معظم الأحيان، الطابع البيئي –المتعلق خصوصاً بتلوث الهواء- ضمن شروط الترخيص الخاصة بالقطاعات الملوثة. فبالرغم من أن قانون حماية البيئة قد فرض على المشاريع الجديدة القيام بدراسات تقييم بيئي إلا أنه لوحظ نقص في النصوص التي تحدد نوعية المعلومات المطلوبة من هذه الدراسات. أما بالنسبة لمصادر التلوث الثابتة، فلم تميّز النصوص ما بين شروط رخص الإنشاء وشروط رخص الإستثمار، مما أدى إلى إهمال هذه النصوص تحديد مفهوم تراخيص الإنبعاثات (Emission permits) التي شرّعتها معظم القوانين الدولية. وأخيرا، لم تتناول النصوص اللبنانية موضوع منع إستيراد المواد المضرة بطبقة الأوزون بالرغم من أن الإتفاقية المتعلقة بهذا الموضوع قد أوجبت التخلص من هذه المواد نهائيا.

[٢١٤٦] المرسوم٥٥٤٠-٦٦ وتعديلاته- انشاء مجلس اعلى للنقل البري – المادتان ١ و٦.

[٢١٤٧] القانون ٢٥٣-٩٣ - الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

[٢١٤٨] القانون ٣٥٩-٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جينيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة لقطاع النقل البري، فبالرغم من فرض النصوص اللبنانية شروطاً خاصة على إستيراد السيارات المنتجة للإنبعاثات الملوثة وإستيراد الفيول بيد أنها أهملت العامل البيئي في ما يختص بتحديد شروط تسجيل السيارات.

يلاحظ ضعف كبير على المستوى التنفيذي والتطبيقي لأسباب عديدة منها النقص في ١) عامل التخطيط البيئي لمكافحة التلوث، ٢) النصوص التنفيذية اللازمة و٣) الموارد البشرية والخبرات.
إفتقرت النصوص اللبنانية، من جهة، إلى إستراتيجية وطنية لحماية نوعية الهواء الخارجي وإلى "التقييم البيئي الاستراتيجي"، مما صعّب عملية كبح تلوّث الهواء كما لم يدخل العامل البيئي ضمن شروط التراخيص للقطاعات الملوثة.

من جهة ثانية، لم تعط النصوص موضوع حماية الهواء من التلوث التركيز الكافي، فبالرغم من بروز إهتمام من قبل الدولة بالإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الهواء، إلاّ أن النصوص قد إفتقرت، في معظمها، إلى نصوص تطبيقية تدعمها وتسّهل عملية تطبيقها، بالأخص في ما يتعلق بتدعيم نظام المراقبة وتحديد الإجراءات القضائية الخاصة بكل قطاع ملوث. فبالرغم من أن قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) هو من أهم القوانين وأحدثها في توجّهه إلى موضوع مكافحة تلوث البيئة وحماية الموارد الطبيعية كافة، بيد أنه لم تصدر لهذا القانون أية نصوص تنفيذية تدعم عملية التطبيق. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لوحظ نقص في ما يتعلق بمراقبة نوعية الهواء الخارجي من خلال إنشاء شبكات لمراقبة نسب تلوث الهواء. أما في ما يختص بتحديد آليات المراقبة الخاصة بمصادر التلوث الثابتة، فتجدر الإشارة إلى غياب للنصوص التي تنظم آلية المراقبة الذاتية للقطاعات الملوثة بالإضافة إلى عدم توضيح آليات وإجراءات المراقبة التي تقوم بها الوزارات المعنية. وبالنسبة لتنظيم إجراءات وآليات الرقابة على مصادر التلوث غير الثابتة، نظمت النصوص عملية المراقبة الميكانيكية لقطاع النقل البري، إلا أنها أهملت الجانب المختص بتنظيم المراقبة للمركبات الملوثة على الطرق.

وأخيرا، إلى جانب النقص في النصوص التطبيقية، يحول دون تطبيق النصوص القانونية معاناة الإدارات المختصة، وخصوصا وزارة البيئة، وزارة الداخلية والبلديات والسلطات القضائية من نقص في الموارد البشرية القادرة (بالأخص نقص القضاة المتخصصين في موضوع البيئة)، والتجهيزات اللازمة لتطبيق القانون لجهة آليات المراقبة (الفحص والتفتيش)، وضبط المخالفات. ولعل ضعف الوعي من قبل صانعي القرار يساهم في إضعاف تطبيق العديد من النصوص.

بالرغم من مسؤولية وزارة البيئة عن حماية الهواء من التلوث بالتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية بالموضوع، بيد أنّه لم تصدر أية نصوص قانونية تحدد وتوضح إطار التنسيق والتعاون هذا، مما خلق في معظم الأحيان تضارب في الصلاحيات من جهة، وتلكؤاً في تنفيذ بعض المهام، من جهة أخرى، بين بعض الجهات المعنية. فعلى سبيل المثال، انفردت وزارة البيئة بإصدار المعايير الخاصة بتلوث الهواء وغاب أي تنسيق بينها وبين مؤسسة المعايير والمواصفات اللبنانية في ما يختص بهذا الموضوع.

غابت في معظم النصوص الحوافز البيئية المتعلقة بدعم الوسائل الصديقة للهواء في معظم القطاعات الملوثة، باستثناء محاولات خجولة لتشجيع التكنولوجيات والمواد البديلة الخاصة بقطاع النقل. إلا أن هذه المحاولات تبقى غير كافية عندما ينظر إلى تنوع المصادر المنتجة للملوثات الهوائية، وأهمية تدعيم عامل الضغط الإقتصادي على مصادر التلوث الهوائي. كما أن النصوص لم تفرض على القطاعات الملوّثة ضريبة تخدم مبدأ "الملوّث-يدفع"، خاصة عندما تتعدّى الإنبعاثات الهوائية المعايير الوطنية، مما ساهم في تغاضي المسؤولين عن التلوث عن التقيّد بالقوانين اللبنانية البيئية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

يعّد الضجيج من الملوثات البيئية التي تشكّل إزعاجاً للراحة وضرراً محتملاً للسلامة والصحة العامتين. وبالرغم من هذا، لم تحظ إدارة وتنظيم الضجيج بالإجمال، بالاهتمام الذي حظيت به أنواع التلوث البيئية الأخرى مثل تلوث المياه والهواء والتربة. ويعود هذا الأمر مبدئياً إلى الأسباب التالية:

- إن الضجيج لا يمتد بعيداً ولا يسافر مسافة كبيرة، على عكس أنواع التلوث الأخرى وخصوصاً تلوث المياه والهواء.
- إن الضجيج يتبدد بسرعة ويختفي بسهولة، على عكس أنواع التلوث الأخرى التي تتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً لإزالتها.
- يُعد الضجيج عادة مشكلة "محلية" تشكل إزعاجاً لشريحة "صغيرة" من السكان المجاورين لمصنع أو طريق دولية أو مطار على سبيل المثال. وهذا على عكس أنواع التلوث الأخرى التي يمكن أن تمتد لتطال قرية أو مدينة كاملة أو عدة مدن وقرى بكل سهولة.

ويتبين من مراجعة الخبرة الدولية والنصوص اللبنانية في هذا المجال بأن الضجيج يمكن أن ينتج عن عدة مصادر واستعمالات مختلفة كقطاع النقل (البري والبحري والجوي)، المؤسسات الصناعية والمعامل، المقالع والمرامل والمناجم، المشاريع التجارية والمنتجعات السياحية، أعمال البناء والإنشاء، إلى جانب استعمال الآلات الميكانيكية المنتجة لمستوى عال من الضوضاء (شاحنات النفايات، آلات تكسير الإسفلت (Compressors and pavement breakers)، آلات جـز العشـب الكهربائية (Power lawnmowers)، إلخ.).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الضجيج يصدر عادة عند مرحلتين: مرحلة الإنشاء التي يتم فيها بناء المنشآت والمشاريع المقترحة، ومرحلة الاستثمار التي يتم فيها تشغيل المشروع المقترح والمنشآت التي تم بناؤها، وبالتالي، لإدارة وتنظيم الضجيج بالشكل الصحيح، يجب التطرق إلى كل من هاتين المرحلتين بشكل كامل وشامل.

وتبيّن مراجعة الخبرة الدولية والنصوص اللبنانية في هذا المجال أن الإدارة الحسنة والتنظيم الجيد للضجيج يستوجبان القيام بالتالي:

- وضع المعايير والشروط التي تحدد المستويات القصوى المسموح بها لشدة الضجيج والضوضاء الصادرة عن الاستعمالات المختلفة.
- التنظيم المدني (Urban Planning) وإدارة الأراضي (Land Management) بالطريقة التي تضمن التخفيف من حدة الضجيج وذلك مثلاً عبر إبعاد المناطق السكنية عن المناطق الصناعية ومنع الإستعمالات المزعجة داخل هذه المناطق السكنية.
- التأكد من إعداد الدراسات البيئية المطلوبة قبل إنشاء المشاريع واستثمارها. ويجب أن تحتوي هذه الدراسات على تقييم شامل لكافة الآثار البيئية (بما فيها الضجيج) الناتجة عن المشاريع المقترحة، بالإضافة إلى حلول تهدف إلى تخفيف أية آثار سلبية على البيئة (بما فيها الضجيج) إلى الحدود المسموح بها.

ولعل أبرز ما يلاحظ في النصوص الوضعية اللبنانية هو غياب الإشارة بوضوح إلى الضجيج بين مصادر التلوث، إذ إن معظم النصوص أشارت إلى "الملوثات" بالإجمال (والتي يمكن أن تشمل الضجيج)، ما يجعل موقف التشريعات من هذا الملوث مبهماً وغير واضح.

يهدف هذا التقرير إلى عرض وتحليل الإطار القانوني للنصوص اللبنانية البيئية المرتبطة بإدارة وتنظيم الضجيج، ومناقشة حسناته وسيئاته والثغرات الموجودة فيه. كما يعرض هذا التقرير، عند الضرورة، مقارنة بين النصوص اللبنانية البيئية والتشريعات المقارنة البيئية المتعلقة بإدارة وتنظيم الضجيج، وذلك لبيان الخبرة العالمية في هذا المجال.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الأول: التعاريف والتصنيف

يتبين من مراجعة النصوص اللبنانية غياب أي تعريف واضح ومباشر للضجيج. إذ إن معظم المراسيم والقرارات قد عرّفت، وبشكل غير مباشر، الضجيج بالصوت أو الضوضاء الذي ينتج عنه إزعاج للجوار أو خطر على الصحة والسلامة، من دون أي تحديد دقيق أو علمي للحدود التي تشكل إزعاجاً أو خطراً. والجدير بالذكر هنا أن هذا النقص نفسه قد تمّ لحظه في التشريعات الأجنبية، وخاصة الأمريكية منها، إذ غاب أيضاً عن الكثير منها تعريف واضح للضجيج، وتمّ تفسير هذا المصطلح بالضوضاء "المتفاقمة" أو "غير الاعتيادية" من دون وجود تفسير علمي ودقيق.

وعرّف القرار ١/٥٢، الصادر عن وزير البيئة عام ١٩٩٦، الضوضاء الصادرة عن المطارق الثقيلة بمتقطعة إذا كانت الفترة بين كل طرقه وأخرى ثانية واحدة أو أكثر. أما إذا كانت الفترة أقل من ذلك فتعتبر ضوضاء مستمرة وتطبق عليها الحدود المبينة في الجدول الأول للورش والمعامل[٢١٤٩].

الجزء الثاني: تنظيم القطاع

تتدخل عدة إدارات عامة في تنظيم القطاعات المرتبطة بالضجيج كوزارة الصناعة، ووزارة الأشغال العامة والنقل، إلى جانب وزارة البيئة التي تتولى من ضمن مهام دائرة البيئة السكنية حماية البيئة السكنية من جميع مخاطر التلوث التي تطال الهواء والمياه والتربة، والتعاون عند الاقتضاء مع الأجهزة المختصة لدرء كل خطر أو ضرر أو إزعاج يهدد نوعية الحياة أو توازن البيئة. كما تتضمّن مهام هذه الدائرة، على وجه الخصوص، اقتراح مشاريع التشريعات الضرورية للحد من مشاكل الضجيج على اختلاف مصادره وتحديد المستويات القصوى المقبولة الصادرة عن الآلات والمحركات والمركبات وغيرها[٢١٥٠]. إلا أن النص أوضح أنه ينبغي تحديد أصول معالجة هذه القضايا عبر قرار مشترك يصدر عن وزير البيئة والوزير المعني بشكل يؤمن التنسيق والتكامل في التنفيذ[٢١٥١]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن ينطبق هذا النص على موضوع إدارة الضجيج في ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية وفي مثل هذه الحالة يجب التنسيق مع وزير الصناعة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

وبالرغم من أهمية التنظيم المدني في الحد من مفاعيل وآثار الضجيج على السكان، إلا أنه لم يلاحظ وجود علاقة واضحة بين مهام وزارة الأشغال العامة والنقل (تنظيم المناطق، إدارة الأراضي، تنظيم قطاع البناء وتنظيم قطاع النقل) والمحافظة على سلامة البيئة. وفي الأحيان النادرة التي توجد فيها إشارة واضحة وربط مباشر لهذه المهام بحماية البيئة، يغيب مفهوم الضجيج عن الذكر. وتعد هذه بمثابة نقطة ضعف في النصوص اللبنانية المتعلقة بمهام هذه الوزارة.

الباب الأول: تخطيط ودراسات

يعتبر قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) أداة فعّالة (إذا تم تطبيق القانون بالطريقة الصحيحة) لحماية البيئة من كافة أنواع التلوث، وذلك طبعاً يشمل التلوث الضجيجي بالرغم من عدم وجود إشارة واضحة ومباشرة لهذا النوع من التلوث.

فقد شدد قانون حماية البيئة على ضرورة أن يضع وزير البيئة خطة أساسية لحماية البيئة بناءً على اقتراح المجلس الوطني للبيئة، وتقر الخطة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البيئة. كما تخضع خطة حماية البيئة الأساسية إلى مراجعة دورية يقوم بها وزير البيئة كل سنتين بناء على اقتراح المجلس الوطني للبيئة، تقر التعديلات عليها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير البيئة. وتأخذ المراجعة التي تتم كل سنتين

[٢١٤٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢ - ١٩٩٦ وتعديلاته- تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة- الملحق ١٠- المادة ١ – فقرة أخيرة

[٢١٥٠] المرسوم ٥٥٩١ -١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١٦.

[٢١٥١] المرسوم ٥٥٩١ -١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالاعتبار -بصورة خاصة- النشاطات التي تنظم من أجل البيئة، كما والأضرار التي تمس البيئة والمخاطر التي يتم التعرّف عليها كما والتقدم الحاصل في الأبحاث العلمية والتكنولوجية[٢١٥٢]. وبالتأكيد تشكل هذه الخطة (إذا تم تحقيقها) أداة فعالة للوقاية من المخاطر البيئية بما فيها التلوث الضجيجي، بالرغم من عدم وجود إشارة واضحة ومباشرة لهذا النوع من التلوث.

وتتولى وزارة البيئة وضع مشاريع الخطط الطويلة والمتوسطة المدى واقتراح السياسات البيئية التي تنسجم مع هذه الخطط المعتمدة وتحقيق الغايات والأهداف المحددة للوزارة، واقتراح البرامج السنوية لتنفيذ الخطط المقررة وتحديد الأولويات بالتنسيق مع الوحدات المعنية، ووضع دراسة سنوية تقييمية حول وضع البيئة في لبنان وإبراز المخاطر التي تهددها واقتراح الحلول المناسبة لها لمكافحة التلوث مهما كان مصدره والحماية منه[٢١٥٣]. وبالرغم من غياب إشارة واضحة، إلا أن هذه البرامج والخطط والدراسات من المفترض أن تشمل موضوع إدارة وتنظيم الضجيج.

وتقوم مصلحة الوقاية من مؤثرات التكنولوجيا والمخاطر الطبيعية في وزارة البيئة بالأبحاث العلمية الآيلة إلى تحديد مسببات التلوث وانعكاساته على البيئة، وسلامة الإنسان والحيوان والنبات، ووضع المقترحات والتوصيات اللازمة لمكافحته وإزالة آثاره[٢١٥٤]. ويلاحظ في هذه المهام سواء المرتبطة بأخذ القياسات أو إجراء الفحوصات أو القيام بالدراسات عدم وجود إشارة واضحة إلى التلوث الضجيجي.

إلى جانب وزارة البيئة، تعتبر وزارة الأشغال العامة والنقل إحدى أهم الجهات التي لها تأثير على موضوع إدارة وتنظيم الضجيج. إذ إن التخطيط والتنظيم الجيد للمناطق والإدارة الحسنة للأراضي من شأنهما التحكم بمستويات الضجيج وإبقائها ضمن الحدود المسموح بها، وذلك مثلاً عبر إبعاد النشاطات المزعجة والمناطق الصناعية عن المناطق السكنية وبالتالي ضمان الراحة العامة. وبالإضافة، إن قطاع البناء وقطاع النقل يعتبران من أكثر القطاعات المنتجة للضجيج والضوضاء. وبالتالي، يمكن عبر التخطيط الجيد لهذين القطاعين التخفيف من مستوى الضجيج الناتج عن هذه الاستعمالات وضمان عدم الإزعاج والمحافظة على الراحة العامة.

أما وزارة الصناعة فتتولى –عبر مصلحة التراخيص الصناعية- اقتراح إنشاء المدن والمناطق الصناعية وإبداء الرأي في جميع المشاريع والتصاميم العائدة لها وإعداد الدراسات والمقترحات ومشاريع المراسيم العائدة لتصنيف المناطق الصناعية والمؤسسات الصناعية، وذلك بعد استطلاع رأي وزارة البيئة ووزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون البلدية والقروية (الداخلية والبلديات حاليا)[٢١٥٥].

وبالرغم من إيجابية الأخذ برأي وزارة البيئة، إلا أن حصر إعطاء الترخيص بوزير الصناعة يتيح تجاوز رأي وزارة البيئة التقني في تنفيذ كثير من الشروط البيئية (ومن بينها تلك المرتبطة بالضجيج) ما يخلق ثغرة في عملية التطبيق، إذ يحد ذلك من فعالية تطبيق الخطط التي تضعها وزارة البيئة.

ويعّد تنظيم المدن والقرى والأرياف وإدارة استعمالات الأراضي من أهم الوسائل التي يمكن عبرها التحكم بمستويات الضجيج وإبقاؤها ضمن الحدود المسموح بها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن ضمان الحفاظ على الراحة العامة وتجنب الإزعاج الضوضائي في المناطق السكنية عبر إبعاد هذه المناطق عن المناطق الصناعية وعبر منع إنشاء أي نشاطات مزعجة داخل المناطق السكنية.

تتولى مصلحة دروس التنظيم المدني عدة مهام متعلقة بتنظيم المناطق وإدارة الأراضي، وتقوم بها عبر دوائرها المختلفة، إلا أنه يلاحظ غياب أي ذكر لضرورة مراعاة الشروط والمعايير البيئية (بما فيها الضجيج) عند قيام هذه المصلحة بمهامها، كما يلاحظ غياب أي ذكر لضرورة التنسيق مع وزارة البيئة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

[٢١٥٢] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥.

[٢١٥٣] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٩.

[٢١٥٤] المرسوم ٥٥٩١ -١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢٠.

[٢١٥٥] المرسوم ١٣١٧٣ - ١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتشمل مهام هذه المصلحة وضع دراسات وتصاميم وأنظمة التنظيم المدني التوجيهية والتفصيلية للمدن والقرى، وتصنيف المناطق وتحديد وجهة الاستعمال، ودراسة السير وتعديل التخطيط العام للطرق وأماكن وقوف السيارات والجسور[٢١٥٦]، إلى جانب درس ووضع التخطيطات التفصيلية لمخططات وتصاميم التنظيم المدني المصدقة، ودرس ووضع التخطيطات الفرعية وتعديلها وتقويمها وتوسيعها ولحظ الساحات وأماكن الوقوف، وتحديد وتعيين الأراضي والعقارات المنوي إستملاكها[٢١٥٧]، وإضافة إلى الدروس والتخطيط، تتولى المصلحة وضع البرامج والقيام بالدراسات اللازمة في مختلف النواحي والحقول الأساسية للتنظيم المدني وتحديد الحاجات المستقبلية، وبيان المناطق السياحية والطبيعية والأثرية والصناعية ودرس طريقة إنمائها والمحافظة عليها أو تمويلها وتشغيلها، واقتراح المناطق الخضراء أو ذات المناظر الطبيعية أو الأحياء القديمة أو الأبنية التاريخية التي يتوجب حمايتها والمحافظة عليها والقيام بالدراسات اللازمة لذلك، والتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة وجميع الجهات المختصة التي تعنى بشؤون البيئة والصحة والسلامة والزراعة والصناعة والإسكان والآثار عند إعداد الدراسات والأسس الأولية للتصاميم والمخططات العامة لمختلف المناطق[٢١٥٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

وفي مراجعة لعدد كبير من المراسيم التي حددت التصاميم التوجيهية والنظم التفصيلية لمناطق سكنية/تجارية مختلفة ولمناطق صناعية مختلفة موزعة في كافة أنحاء لبنان، أشارت عدة فقرات إلى ربط بين تنظيم المناطق/ إدارة الأراضي بالتلوث الضجيجي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أما على صعيد قطاع النقل، والطرق تحديداً، لوحظ بشكل شبه كامل غياب إشارة واضحة لضرورة أخذ المعايير والمقاييس البيئية (ومنها تلك المتعلقة بالضجيج) بعين الاعتبار في مهام عدة إدارات عامة ترتبط واجباتها التخطيطية بالحد من الضجيج، كدور المديرية العامة للطرق والمباني بوضع تصميم عام لشبكة الطرق وتقسيمه إلى مراحل ووضع برنامج عام للتنفيذ[٢١٥٩]، ووضع تصميم شامل وبعيد المدى لشبكة الطرق[٢١٦٠]، بالإضافة إلى إجراء الإحصاء والدراسات المتعلقة بالطرق (أوضاعها وسجلاتها والأشغال المتعلقة بها)[٢١٦١] . كما غاب الضجيج عن دور المديرية العامة للتنظيم المدني في جمع المعلومات وإعداد الدراسات وبرامج المشاريع التي تتضمن دراسة السير والطرق العادية، وتعديل التخطيط، وتوسيع المفارق، والجسور المقترحة[٢١٦٢]، إضافة إلى دور السلطات المحلية/ البلديات بتخطيط الطرق وتقويمها وتوسيعها ووضع التصاميم العائدة للبلدة والمخطط التوجيهي العام بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني[٢١٦٣]. أما المجلس الأعلى للنقل البري (الذي لم تعقد له جلسات منذ أوائل التسعينات) فقد أوكل مهمة درس كيفية استعمال الطرق وإنشاء خطوط النقل والطرقات والممرات ومحطات الانطلاق والوقوف والوصول[٢١٦٤].

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

أما في إطار التخطيط لحركة السير، والتي لها اثر مباشر على مستوى الضجيج، فقد لحظ التشريع اللبناني دوراً لأكثر من جهة في عملية التخطيط وإعداد الدراسات العائدة للمركبات وحركة السير، فأسند دوراً أساسياً للمديرية العامة للنقل البري والبحري في إعداد الخطط والبحوث الفنية والاقتصادية بهدف تشغيل وسائل النقل ومرافقته بأكبر قدر ممكن من الكفاءة الفنية والجدوى الاقتصادية، وتنظيم شؤون النقل البري والإشراف عليها والسهر على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالنقل[٢١٦٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة). أما المجلس الأعلى للنقل البري -المذكور

[٢١٥٦] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ٩.
[٢١٥٧] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١٠.
[٢١٥٨] المرسوم ١٠٤٩٠ – ١٩٩٧ وتعديلاته- إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ١١.
[٢١٥٩] المرسوم ٢٨٧٢- ١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ١٠
[٢١٦٠] المرسوم ١٣٣٧٩- ١٩٩٨ وتعديلاته- تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة- المادة ٨
[٢١٦١] المرسوم ٢٨٧٢- ١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ٩
[٢١٦٢] المرسوم ١٠٤٩٠- ١٩٩٧ وتعديلاته–إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ٩
[٢١٦٣] المرسوم الاشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته–قانون البلديات- المادة ٤٩
[٢١٦٤] المرسوم ٥٥٤٠- ١٩٦٦ وتعديلاته–إنشاء مجلس أعلى للنقل البري- المادة ١
[٢١٦٥] القانون ٢١٤- ١٩٩٣- إحداث وزارة النقل – المادة ٢ (معدل بموجب القانون رقم ٢٠٠٠/٢٤٧ القاضي بإلغاء وزارة النقل وإلحاقها بوزارة الأشغال العامة).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

سابقاً- فقد أوكل مهمة إعداد وتقييم دراسات تنمية النقل البري ذات البعد الاقتصادي[٢١٦٦]. المديرية العامة للطرق المباني من جهتها أسندت إليها عملية الإحصاء والدراسات للمركبات (أوزانها وعددها)، دراسة حركة السير (كثافته ونوعه واتجاهاته ومصدره ووجهته)[٢١٦٧]، ودراسة استهلاك المحروقات[٢١٦٨].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع النقل المشترك يعاني من ضعف التنظيم، في غياب لافت للاستراتيجيات أو السياسات التي تنظّم عمله. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تسبب وضع ١٢,٠٠٠ لوحة تسجيل للسيارات العمومية بتضخم حجم قطاع النقل البري العام[٢١٦٩]، وبالتالي ازدياد الازدحام ومعدّلات تلوث الهواء ومستويات الضجيج وخاصة في المدن الكبرى.

الباب الثاني: المعايير والشروط

أثبتت مراجعة الاتفاقات العربية والدولية التي عقدها لبنان غياب أي إتفاقية تعالج بالتحديد موضوع إدارة وتنظيم الضجيج والضوضاء، إذ إن جميع الاتفاقيات التي تمّت مراجعتها قد تطرقت إلى موضوع الضجيج بشكل هامشي وعام يفتقد لتحديدات علمية ودقيقة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نصّت التوصية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني على ضرورة إبعاد فصول ومراكز الدراسة والتدريب عن الورش لتجنب الضوضاء[٢١٧٠]. كما نصّت الاتفاقية العربية رقم (١٣) لعام ١٩٨١ بشأن بيئة العمل على ضرورة حماية وتحسين بيئة العمل وجعل محيطه أكثر إنسانية وملاءمة للقدرات البشرية للعاملين. وينبغي على الجهات المختصة في كل دولة عربية التأكد من أن العوامل الطبيعية (الفيزيائية) التالية في أماكن العمل ملائمة وضمن الحدود المسموح بها: درجة الحرارة والرطوبة، التهوئة، الضجيج (الضوضاء)، الإشعاعات، الأمزاج، الارتجاج والاهتزاز، الضغط الجوي والغبار[٢١٧١] (دون وضع تحديد علمي ودقيق وواضح للحدود المسموح بها من هذه العوامل).

وعلى المستوى الدولي، نصّت الاتفاقية رقم (١٢٠) الصادرة عن مؤتمر العمل الدولي (ILO) بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب على ضرورة اتخاذ تدابير مناسبة وعملية بقدر الإمكان للحد من الضوضاء والاهتزازات التي يحتمل أن تكون لها آثار سيئة على العمال[٢١٧٢]. وهنا أيضاً تلاحظ عمومية هذا النص وغياب أي تحديد دقيق واضح لماهية هذه الإجراءات والتدابير.

أما على المستوى المحلي، فتتولى وزارة البيئة إدارة وتنظيم الضجيج (سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة) من خلال إعداد مشاريع القوانين ومشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالبيئة ومكافحة التلوث، واقتراح التعديلات الملائمة للقوانين والأنظمة النافذة[٢١٧٣] (وبالتأكيد تشمل هذه المهام القوانين والمراسيم المتعلقة بالضجيج على الرغم من غياب إشارة واضحة لذلك)، إلى جانب تحديد الشروط البيئية الواجب توافرها في طلبات الترخيص الآيلة إلى استثمار المناجم والمقالع واستخراج الرمول وإنشاء واستثمار الكسارات والجبّالات ومصانع الزفت وذلك بصورة تحول دون تشويه البيئة وتلويثها[٢١٧٤]، وتحديد الشروط البيئية الواجب توافرها في طلبات الترخيص بإنشاء أو استثمار المصانع والمعامل ومزارع الماشية ومزارع الدواجن والمدافن، وذلك بصورة تحول دون تشويه البيئة وتلويثها، واقتراح مشاريع التشريعات الضرورية للحد من مشاكل الضجيج على اختلاف مصادره وتحديد المستويات القصوى المقبولة الصادرة عن الآلات والمحركات والمركبات وغيرها[٢١٧٥]. وبالرغم من عدم وجود إشارة واضحة، في معظم المواد المذكورة أعلاه، إلى إدارة وتنظيم الضجيج إلا أن هذه الشروط البيئية من المفترض أن تغطي هذا الجانب.

[٢١٦٦] المرسوم ٥٥٤٠- ١٩٦٦ وتعديلاته- إنشاء مجلس أعلى للنقل البري- المادة ١.
[٢١٦٧] المرسوم ٢٨٧٢- ١٩٥٩ وتعديلاته- تنظيم وزارة الأشغال العامة- المادة ٩.
[٢١٦٨] المرسوم ١٣٣٧٩- ١٩٩٨ وتعديلاته- تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني- المادة ٧.
[٢١٦٩] القانون ٣٨٤-١٩٩٤- وضع لوحات تسجيل عمومية في التداول- المادة ١
[٢١٧٠] التوصية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني- الفصل الرابع– المادة ١٠ - البند ٥-١ الموقع.
[٢١٧١] الإتفاقية العربية رقم (١٣) لعام ١٩٨١ بشأن بيئة العمل – المادة ٥.
[٢١٧٢] الإتفاقية رقم (١٢٠) لمؤتمر العمل الدولي- اتفاقية بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب- المادة ١٨.
[٢١٧٣] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٦.
[٢١٧٤] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١٢.
[٢١٧٥] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١٦.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولعل النص الأكثر وضوحاً في مجال وضع المعايير والشروط المتعلقة بالضجيج هو قرار وزير البيئة رقم ١/٥٢ الصادر عام ١٩٩٦[٢١٧٦] الذي وضع الحدود القصوى المسموح بها لمنسوب شدة الضوضاء داخل أماكن العمل وفي المناطق المختلفة، وقد تم تحديد هذه الحدود بطريقة علمية وواضحة، حيث تم ربط مستوى الضوضاء المسموح به بوحدة قياس الصوت (الديسبل- Decibel).

أما بالنسبة للضوضاء في المناطق المختلفة، فقد حدد هذا القرار الحدود القصوى المسموح بها كما هو مبين في الجدول أدناه[٢١٧٧]:

نوع المنطقة	الحد المسموح به لشدة الصوت (ديسبل)*		
	نهاراً	مساء	ليلاً
	من إلى	من إلى	من إلى
المنطقة التجارية والإدارية ووسط المدينة	٥٥ – ٦٥	٥٠ - ٦٠	٥٤ – ٥٥
المناطق السكنية وبها بعض الورش أو الأعمال التجارية أو على طريق عام	٥٠ – ٦٠	٤٥ – ٥٥	٤٠ – ٥٠
المناطق السكنية في المدينة	٤٥ – ٥٥	٤٠ – ٥٠	٣٥ – ٤٥
الضواحي السكنية مع وجود حركة ضعيفة	٤٠ – ٥٠	٣٥ – ٤٥	٣٠ – ٤٠
المناطق السكنية الريفية ومستشفيات وحدائق	٣٥ – ٤٥	٣٠ – ٤٠	٢٥ – ٣٥
المناطق الصناعية (صناعات ثقيلة)	٦٠ - ٧٠	٥٥ – ٦٥	٥٠ - ٦٠

*نهاراً : من ٧ صباحا حتى ٦ مساء
مساءً : من ٦ مساء حتى ١٠ مساء
ليلاً : من ١٠ مساء حتى ٧ صباحاً

وبالرغم من أن هذا القرار يعّد نقطة إيجابية في مجال إدارة وتنظيم الضجيج، إلا أنه يعاني من عدة نواقص ونقاط ضعف. بالتحديد، يلاحظ عند مقارنة هذا القرار بالتشريعات الأجنبية -مثل التشريعات الأميريكية والأوروبية[٢١٧٨]- غياب المعايير والمقاييس التي تحدد الحدود القصوى المسموح بها لشدة الضوضاء (بمقياس الديسبل) الناتجة عن قطاعات واستعمالات مهمة: قطاع النقل (الطائرات، السيارات، الدراجات النارية، الجرارات الزراعية، القطارات، الخ.)، أعمال البناء والإنشاء والآلات المستخدمة في هذه الأعمال، الآلات الميكانيكية التي تنتج مستويات عالية من الضجيج مثل آلات جز العشب (lawnmowers) وشاحنات النفايات والمولدات الكهربائية وغيرها.

[٢١٧٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢ - ١٩٩٦ وتعديلاته- تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة.
[٢١٧٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢ - ١٩٩٦ وتعديلاته- الملحق رقم ١٠- الحدود المسموحة لشدة الصوت ومدة التعرض الأمن له- المادة ٢
[٢١٧٨] التشريعات البيئية للإتحاد الأوروبي المتعلقة بالضجيج وتتضمن: قرار المجلس ٨٠/٥١/EEC – ١٩٨٠- الطائرات- المادة L١٨؛
قرار المجلس ٨٣/٢٠٦/EEC – ١٩٨٣- لطائرات-المادة L١١٧؛
قرار المجلس ٨٩/٦٢٩/EEC -١٩٨٩- الطائرات - المادة L٣٦٣؛
قرار المجلس رقم ٩٢/١٤/EEC -١٩٩٢- الطائرات - المادة L٧٦، قرار المجلس رقم ٩٨/٢٠/EC – ١٩٩٨- الطائرات - المادة L١٠٧؛
قرار اللجنة ١٩٩٩/٢٨/EC – ١٩٩٩- الطائرات -المادة L١١٨؛
قرار المجلس ١٩٩٩/١٩٢٥/EC – ١٩٩٩- الطائرات - لمادة L١١٥؛
قرار المجلس ٢٠٠٠/١٤/EC-٢٠٠٠-الصناعات- المادة L١٦٢ ؛
قرار المجلس ٨٦/١٨٨/EEC – ١٩٨٦- مناطق العمل- لمادة L١٣٧ ؛
قرار المجلس ٨٦/٥٩٤/EEC – ١٩٨٦-مناطق العمل- المادة L٣٤٤ ؛
قرار المجلس ٧٠/١٥٧/EEC – ١٩٧٠- النقل- المادة L٤٢ ؛
قرار المجلس ٨٤/٤٢٤/EEC- ١٩٨٤- النقل- المادة L٢٣٨ ؛
قرار المجلس ٩٢/٩٧/EEC – ١٩٩٢- النقل-المادة L٣٧١ ؛
قرار المجلس ٧٧/٣١١/EEC – ١٩٧٧- النقل-المادة L١٠٥ ؛
قرار المجلس ٩٧/٢٤/EC -١٩٩٧- النقل- المادة L٢٢٦؛
قرار اللجنة ٩٦/٦٢٧/EC – ١٩٩٦- النقل- المادة L٢٨٢؛
قرار اللجنة ٩٦/٢٠/EC -١٩٩٦-النقل- المادة L٩٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، يعاني قرار وزير البيئة رقم ١/٥٢-١٩٩٦ من ضعف على مستوى التنفيذ خاصة لجهة تحديد الآلات الواجب استعمالها لقياس مستوى الضجيج والمواصفات الفنية لهذه الآلات، وتحديد الشروط والإجراءات الواجب إتباعها عند استعمال آلات القياس هذه، وكيفية عرض وتحليل نتائج القياسات التي تمّ أخذها.
مع الإشارة هنا إلى أن التشريعات الأجنبية في هذا المجال قد أولت النواحي المذكورة أعلاه اهتماماً خاصاً وتفصيلاً مركزاً.

أما في لبنان فتضمنت معظم القرارات والمراسيم نصوصاً عامة تنص على ضرورة تزويد الآلات الميكانيكية المنتجة للضوضاء أو التي تشكل إزعاجاً للجوار بكاتم للصوت ليحد من مستوى الضجيج. وقد غاب عن هذه النصوص العامة التعريف الدقيق والعلمي والواضح لما قد يشكل إزعاجاً للجوار أو للمعايير التقنية المطلوبة لضمان فعالية كاتم الصوت، كما غاب عنها أي تعريف علمي وواضح (بمقياس الديسبل) للمستويات المسموح بها من الضجيج الصادر عن هذه الآلات.

إلا أن مقارنة التشريعات اللبنانية بالتشريعات الأميريكية والأوروبية تبيّن النقص الفادح في هذا المجال، إذ تضمنت التشريعات الدولية الكثير من التنظيمات المتعلقة بتحديد مستويات الضجيج الصادرة عن الآلات الميكانيكية المزعجة. وعلى سبيل المثال وليس الحصر تناول موضوع تنظيم الضجيج على المستوى الدولي الآلات كشاحنات النفايات، وآلات جز العشب الكهربائية (Power lawnmowers)، وآلات تكسير الإسفلت (Compressors and drills)، وآلات التلحيم، ومولدات الكهرباء.

أما على المستوى القطاعي، يمكن الإشارة إلى المعايير والشروط المتعلقة بالضجيج في عدة قطاعات اقتصادية.

<u>الفصل الأول: القطاع الصناعي</u>

على صعيد المؤسسات الصناعية تتولى وزارة الصناعة إعداد دراسات لتصنيف وإنشاء المؤسسات الصناعية، وقد لحظ النص ضرورة أخذ رأي وزارة البيئة ووزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون البلدية والقروية[٢١٧٩]. وبالرغم من أن القرارات الصادرة بهذا الشأن قد تطرقت إلى بعض المواضيع الصحية والمهمة كالتهوئة والإنارة وتصريف المياه المبتذلة ونفايات المعمل والمحروقات والوقاية من الحشرات وغيرها[٢١٨٠]، إلا أن الضجيج لم يحظ بنفس الأهمية.

وبالرغم من ذلك، فقد لحظ تصنيف المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة الضجيج بين المعايير التي قسمت بناء عليها هذه المؤسسات إلى ثلاثة فئات وذلك بحسب المخاطر وأهمية المحاذير التي تنجم عنها، وذلك كما يلي[٢١٨١]:

- الفئة الأولى: تشمل المحلات التي يجب إبعادها عن المساكن، ويناط بالإدارة حق تقدير كل حالة معينة والحكم فيما إذا كان بعد موقعها كافياً لمنع كل ضرر يتعلق بالأمن وطيب الهواء ولمنع الازعاج.
- الفئة الثانية: تشمل المحلات التي لا تحتم ضرورة إبعادها عن المساكن، غير أنه لا يمكن الترخيص في استثمارها إلا إذا اتخذت بعض التدابير اللازمة لتلافي المخاطر والمحاذير الناتجة عنها.
- الفئة الثالثة: تشمل المحلات التي ينشأ عنها محاذير هامة للجوار أو للصحة العامة ولكنها خاضعة لأحكام عامة موضوعة لأجل مصلحة الجيران أو الصحة العامة.

لذلك يدخل موضوع الضجيج بطريقة مباشرة في عملية التصنيف وذلك عبر الإشارة إلى ضرورة منع الإزعاج المتأتي من المحلات وضرورة المحافظة على راحة الجيران. هذا بالرغم من غياب تعريف علمي ودقيق لما يشكل إزعاجاً للجوار أو الجيران مما يدخل الذاتية في تفسير هذا المصطلح ويحد من فعالية المرسوم.

ومؤخراً نص المرسوم ٢٠٠٢/٨٠١٨ على ضرورة تصنيف الصناعات ضمن خمس فئات مختلفة وفقا لدرجة خطورتها[٢١٨٢]، وبالتالي ما يستتبع ذلك من اختلاف في شروط الترخيص، ولم تبين مراجعة معايير تصنيف المؤسسات

[٢١٧٩] المرسوم ١٣١٧٣ - ١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢١.
[٢١٨٠] قرار مدير الصحة والإسعاف العام: القرار ٦/أ.ت.- ١٩٣٦- شروط صحية عامة لدور الصناعة.
[٢١٨١] المرسوم الاشتراعي ٢١ – ١٩٣٢ وتعديلاته- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة- المادة ٢ و٣.
[٢١٨٢] االمرسوم ٨٠١٨ -٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها -المادة ٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الصناعية ما إذا اعتُبر الضجيج أو الإزعاج المتأتي من هذه الصناعات عاملاً يؤثر على تصنيف الاستعمال الصناعي. ويعد ذلك ضعفاً في النص القانوني وخصوصاً عند مقارنة هذا التعريف بذلك الذي نص عليه المرسوم الإشتراعي رقم ٢١ الصادر عام ١٩٣٢ الذي أشار إلى ضرورة الأخذ بمستوى الإزعاج للجوار الناتج عن المحلات عند تصنيفها (بالرغم من عدم وجود تعريف علمي واضح لإزعاج الجوار).

وقد صنّفت بعض النصوص الحديثة النشاطات الصناعية المرتبطة بإصدار درجة من الضجيج[٢١٨٣]،[٢١٨٤] حيث ينطبق على معظمها الترتيب الدولي لتصنيف الصناعات (ISIC III).

وتنص معظم المراسيم المتعلقة بتنظيم المناطق الصناعية على شروط تفرض تأمين الحماية من التلوثات البيئية والإزعاجات الصوتية بأية وسيلة ملائمة ووفقاً للقوانين المرعية الإجراء، دون توضيح هذا التدبير، إذ لم يتم تحديد الوسائل التي يمكن إتباعها للحماية من التلوث بما فيها الضجيج، بل تركت هذه الوسائل مبهمة وغير واضحة.

كما توجب المراسيم أن يكون مستوى الذبذبات الصادرة عن المؤسسات الصناعية ومعداتها -سواء ليلاً أو نهاراً- متوافقاً مع القوانين المرعية الإجراء، على أن تقاس هذه الذبذبات من واجهة الأبنية السكنية المجاورة. ويلاحظ هنا غياب أي تحديد لكيفية القيام بأخذ القياسات وعدم تحديد الآلات الواجب استخدامها بالإضافة إلى عدم تحديد كيفية عرض وتحليل النتائج. هذا بالإضافة إلى غياب المعايير التي تعرف الحدود المقبولة لشدة الضجيج، وذلك باستثناء بعض المراسيم المتعلقة بالتصاميم التوجيهية للمناطق التي نصت على أن مستوى الضجيج يجب أن لا يتعدى بأي شكل من الأشكال ٧٥ ديسبل[٢١٨٥].

أما القرار رقم ٢١٢ الصادر عام ١٩٤٠، فقد منع منعاً باتاً كل تركيب جديد لأجهزة آلية عائدة لمؤسسة مصنفة ينتج عنها اهتزاز وضجيج أو توسيع المؤسسات الموجودة بإضافة أجهزة إليه من شأنها زيادة هذه المحاذير، وذلك في الطوابق العليا من المباني الواقعة خارج المنطقة الصناعية[٢١٨٦].

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

الفصل الثاني: قطاع النقل

القسم الأول: النقل البري

بالرغم من أن هذا القطاع يعد من أكثر القطاعات المنتجة للضجيج والضوضاء، فقد بينت مراجعة المراسيم التنظيمية غيابا شبه كامل لأية إشارة واضحة حول ضرورة أخذ المعايير والمقاييس البيئية (ومنها تلك المتعلقة بالضجيج) بعين الاعتبار عند قيام الإدارات العامة المعنية بمهامها المختلفة.

وقد أشار قانون حماية البيئة إلى أنه على كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وخاصة عند استعمال الآلات أو المحركات أو المعدات أو المركبات أو عند استخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت، أن يلتزم بعدم تجاوز الحدود القصوى المسموح بها لشدة الضجيج والتي تحددها المعايير الوطنية لنوعية البيئة[٢١٨٧].

[٢١٨٣] المرسوم ٤٩١٧ – ١٩٩٤ – تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة- الجدول

[٢١٨٤] المرسوم ٥٢٤٣ – ٢٠٠١- تصنيف المؤسسات الصناعية - الجدول

[٢١٨٥] المرسوم ٧٧٤٧ - ٢٠٠٢- تصديق التصميم التوجيهي العام والنظام التفصيلي لمنطقة دير القمر العقارية (قضاء الشوف)- البند ٣-٩-١ من نظام البناء

[٢١٨٦] قرار محافظ مدينة بيروت ورئيس البلدية: القرار ٢١٢ - ١٩٤٠- منع تركيب أجهزة آلية في الطوابق العليا في مدينة بيروت- المادة١.

[٢١٨٧] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٢٦.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تشارك وزارة الداخلية والبلديات[٢١٨٨] بعملية إدارة وتنظيم الضجيج عبر المهام التالية كما حددها قانون السير[٢١٨٩]، فتتولى تحديد المعايير والمقاييس المتعلقة بأدوات التنبيه للمركبات الآلية البرية (السيارات، الدراجات النارية وغيرها)، وتنظيم طريقة استعمال أدوات التنبيه للمركبات البرية داخل المدن وخارجها، وتحديد المعايير والمقاييس المتعلقة بمحركات المركبات الآلية البرية، ومن ضمنها المعايير المرتبطة بمستويات الضجيج.

أما بالنسبة للمعايير البيئية (ومنها تلك المتعلقة بالضجيج) المرتبطة بمركبات النقل البري وباستعمال هذه المركبات، فقد تم تحديدها في قانون السير[٢١٩٠] الصادر عام ١٩٦٧ الذي نص على شروط تتعلق باستعمال المنبهات (لجميع المركبات الآلية - سيارات ودراجات نارية)، فمنع استعمال المنبهات الصوتية إلا من أجل إعطاء المنتفعين من الطريق التنبيهات الضرورية[٢١٩١]، كما حظر استعمال الأبواق ذات الأصوات المتعددة والصارخات والصافرات والمنبهات الصوتية التي تعمل بمحرك منفصل (زمور بحري)[٢١٩٢] ، كما منع استعمال المنبهات الصوتية داخل المناطق المأهولة إلا في حالات الضرورة القصوى وبشرط أن تكون إشارة التنبيه متقطعة وقصيرة وكثيرة الاعتدال. أما في الليل فتعطى التنبيهات بواسطة الإشارات الضوئية ولا تستعمل المنبهات الصوتية إلا عند الضرورة القصوى[٢١٩٣]. وأعطي للسلطات المحلية المختصة أن تقيد استعمال المنبهات الصوتية داخل المناطق المأهولة، أو أن تمنعها إلا في حالات الخطر الداهم[٢١٩٤]. وقد استثني سائقو مركبات الجيش وقوى الأمن الداخلي والإطفاء والدفاع المدني والإسعـــاف من تطبيق أحكام المواد ٣٣، ٣٤ و٣٥ من هذا القانون، في حالة قيامها بمهمة تستدعي تدخلها السريع[٢١٩٥].

وقد أشار قانون السير إلى مواصفات وشروط محددة تتعلق بأجهزة التنبيه للسيارات مثل ضرورة تزويد السيارة بجهازي تنبيه تحدد قوة كل منهما الصوتية بقرار من وزير الداخلية. يخصص الجهاز ذو الصوت الخفيف للاستعمال ضمن المدن والمناطق المأهولة والآخر خارج هذه الأماكن[٢١٩٦]، مع إمكانية تجهيز مركبات الجيش وقوى الأمن والإطفائية بأجهزة تنبيه خاصة علاوة على المنبهات العادية[٢١٩٧]، إضافة إلى إمكانية تجهيز مركبات نقل المرضى بآلات تنبيه ذات صوت خاص علاوة على المنبهات العادية[٢١٩٨].

أما على صعيد مواصفات أجهزة التنبيه للمركبات الزراعية، فقد أوجبت النصوص أن تزود المركبات والمعدات الزراعية ومعدات الأشغال العامة المتحركة بجهاز تنبيه تحدد قوته بقرار من وزير الداخلية[٢١٩٩]. والجدير بالذكر أن هذا القرار لم يصدر بعد.

وبالرغم من منع سائقي الدراجات النارية نهائياً عن استعمال المنبهات[٢٢٠٠]، بيد أنه يقتضي طرح مسألة قانونية هذا المنع النهائي، نظراً إلى أن قانون السير لحظ مواصفات خاصة بأجهزة التنبيه للدراجات النارية، فقد نصت القوانين على وجوب تجهيزها بجهاز تنبيه تحدد قوته الصوتية بقرار من وزير الداخلية[٢٢٠١]، والجدير بالذكر أن هذا القرار لم يصدر بعد. كما أتاح القانون إمكانية تجهيز مركبات الجيش وقوى الأمن والإطفائية بآلات تنبيه خاصة علاوة على المنبهات العادية[٢٢٠٢].

[٢١٨٨] المرسوم ٤٠٨٢ – ٢٠٠٠ وتعديلاته- تنظيم وزارة الداخلية والبلديات.
[٢١٨٩] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير.
[٢١٩٠] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير
[٢١٩١] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٣٢.
[٢١٩٢] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٣٣.
[٢١٩٣] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٣٤.
[٢١٩٤] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٣٥.
[٢١٩٥] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٣٦.
[٢١٩٦] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٩٤.
[٢١٩٧] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٩٥.
[٢١٩٨] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٩٦.
[٢١٩٩] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ١٩٠.
[٢٢٠٠] القرار ١٢٤ - ٢٠٠٣- يتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية- المادة ١ -االبند ٢ - ب.
[٢٢٠١] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٢١٨.
[٢٢٠٢] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٢١٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي ما يتعلق بمواصفات أجهزة التنبيه للدراجات العادية، فقد فرض القانون تجهيز الدراجة العادية بجهاز تنبيه (جرس) أو "تاقوس خرار" يسمع على بعد ٢٥ متراً على الأقل، مع حظر استعمال أي جهاز تنبيه آخر[٢٢٠٣].

أما في ما يختص باستعمال المحركات (لجميع المركبات الآلية - سيارات ودراجات نارية)، فقد أشارت النصوص إلى منع إحداث السيارة لضوضاء يؤدي إلى إزعاج المنتفعين من الطريق أو مجاوريها. ويجب تزويد المحركات بمسكات دائماً بحالة صالحة، ويشترط أن يكون هذا الجهاز مصنوعاً بصورة لا تسمح للسائق، أثناء عمل المحرك، بقطع مفعوليته أو تخفيفها[٢٢٠٤]، كما حدد وزير الداخلية بقرار منه شروط تطبيق أحكام هذه المادة (إصدار ضوضاء من محركات السيارات) والحالات التي يجوز فيها إيقاف السيارة إدارياً عن السير ويمكنه، عند الاقتضاء، أن يحتم وضع جهاز خاص في الدراجات الآلية يحد من ضوضائها[٢٢٠٥].

بالإضافة إلى قانون السير، تم إصدار عدة قرارات من شأنها تنظيم سير المركبات الآلية والدراجات النارية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تضمن القرار رقم ١٢٤ الصادر عام ٢٠٠٣ شروطاً متعلقة بالضجيج الصادر عن الدراجات النارية، بمنعها عن إحداث أصوات مزعجة[٢٢٠٦]، وتحديد الأوقات المسموح بها لسير الدراجات هي من الساعة السادسة صباحاً إلى السابعة مساءً[٢٢٠٧]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

أما على صعيد إنشاء البنى التحتية لقطاع النقل البري فقد لحظت النصوص على أن تضع المديرية العامة للطرق والمباني المواصفات الفنية النموذجية لإنشاء الطرق والبنى التحتية في قطاع النقل البري ومتابعة تحديث هذه المواصفات[٢٢٠٨]، كما يتولى الجهاز الهندسي في اتحاد البلديات وضع التخطيطات ودفاتر الشروط الخاصة بالأشغال[٢٢٠٩].

وغابت عن هذه النصوص التفاصيل المتعلقة بالمواصفات والشروط البيئة لإنشاء الطرق والبنى التحتية والتي تشمل المعايير القصوى المسموح بها للضجيج، بالإضافة إلى غياب إشارة واضحة لضرورة التنسيق مع وزارة البيئة. فالنص الوحيد الذي تطرق بطريقة غير مباشرة إلى هذا الموضوع هو قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢.

وفي إطار تنظيم مرائب السيارات العمومية، فقد نص القرار رقم ٣٧٥، الصادر عن محافظ بيروت عام ١٩٣٦، على عدة شروط تتعلق بتشغيل واستثمار هذه المرافق، فمنع استعمال أدوات التنبيه (المزمار وغيره) داخل المرآب وكل عمل ينتج عنه ضجة من الساعة التاسعة مساءً إلى الساعة السابعة صباحاً، بيد أن هذه الشروط تنحصر بمدينة بيروت فقط. وبوجه عام أوجب اتخاذ التدابير اللازمة لعدم إزعاج الجوار خلال النهار من الارتجاج والضوضاء[٢٢١٠]. كما أوجب النص تركيب آلة رفع السيارات والمصعد والجسور النقالة على بعد كاف من الجدران المشتركة مع بيوت السكن، وتنظيمها بحيث لا تسبب بأي وقت كان أقل إزعاج أو قلة راحة للمجاورين من دورانها[٢٢١١]. إلا أن مدى تطبيق هذه المواد حالياً يبقى مدى شك كبير. بالإضافة، يلاحظ عدم وجود تعريف واضح وعلمي لما يشكل إزعاجاً للجوار وهذا بالتالي يحد من فعالية القرار.

بالإضافة إلى أعلاه، حدد القرار رقم ١٥٤، الصادر عن محافظ مدينة بيروت عام ١٩٩٧، شروط أخرى إضافية لتشغيل مرائب السيارات العمومية ومرائب تصليح السيارات تتناول الضجيج، فاوجب على مرائب تصليح السيارات اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع تسرب الضجيج والإزعاج للسكان المجاورين وعدم استعمال أدوات التنبيه أو

[٢٢٠٣] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٢٣٦.
[٢٢٠٤] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٧٠.
[٢٢٠٥] القانون ٦٧/٧٦ -١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - المادة ٧١.
[٢٢٠٦] القرار ١٢٤ - ٢٠٠٣ - يتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية - المادة ١ -البند ٢ - أ
[٢٢٠٧] القرار ١٢٤ -٢٠٠٣ - يتعلق بتحديد مواعيد سير الدراجات النارية ومواصفاتها وشروط قيادتها في كل المناطق اللبنانية - المادة ٢.
[٢٢٠٨] المرسوم ١٣٣٧٩ - ١٩٩٨ وتعديلاته - تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة - المادة ٩
[٢٢٠٩] المرسوم الاشتراعي ١١٨ - ١٩٧٧ وتعديلاته–قانون البلديات - المادة ١٢٢
[٢٢١٠] القرار ٣٧٥ - ١٩٣٦ - إخضاع المرائب العامة للسيارات في مدينة بيروت لشروط خاصة - المادة ١٥.
[٢٢١١] القرار ٣٧٥ - ١٩٣٦ - إخضاع المرائب العامة للسيارات في مدينة بيروت لشروط خاصة - المادة ٢٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تشغيل المحركات لمدة طويلة داخل المؤسسة[٢٢١٢]، إلى جانب إبعاد المحركات المستعملة في المؤسسة مسافة لا تقل عن ٥٠ سنتم عن الجدران والأعمدة[٢٢١٣]. كما فرض التوقف عن العمل من الساعة الثامنة مساء لغاية الساعة السابعة صباحاً[٢٢١٤]. أما في ما يتعلق بمواقف السيارات العمومية فقد منع استعمال أدوات التنبيه والقيام بأي عمل من شأنه إزعاج أهل الجوار[٢٢١٥]. بيد أن أحكام هذا القرار تنحصر بمدينة بيروت فقط.

وهنا أيضاً يلاحظ غياب تحديد علمي وواضح لما يشكل إزعاجاً للجوار مما يحد من فعالية النص القانوني.

وأخيراً في ما يتعلق بقطاع النقل البري، يلاحظ من مراجعة النصوص اللبنانية غياب أي ذكر للمعايير والمقاييس المتعلقة بإصدار الضجيج الناتج عن القطارات وعربات السكك الحديدية.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

القسم الثاني: النقل البحري

وعلى صعيد النقل البحري، تتولى المديرية العامة للنقل البري والبحري التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل جميع المهام المتعلقة بالإدارة والتنظيم والإشراف على قطاع النقل البحري[٢٢١٦]. ويلاحظ من مراجعة النصوص التي تحدد مهام ومسؤوليات هذه المديرية بما يتعلق بقطاع النقل البحري غياب أي إشارة واضحة لضرورة التنسيق مع وزارة البيئة عند قيام المديرية بواجباتها، بالإضافة إلى غياب أي ذكر لضرورة أخذ المعايير والمقاييس البيئية (ومنها تلك المتعلقة بالضجيج) بعين الاعتبار.

وبالنسبة للبنية التحتية (المرافئ والموانئ)، فقد أوضحت مراجعة التشريعات اللبنانية المتعلقة بالنقل البحري غياب أي ذكر لضرورة الأخذ بالمعايير البيئية (بما فيها الضجيج) عند القيام بتخطيط وإنشاء وتشغيل هذه المرافق الحيوية.

إلا أن قانون حماية البيئة[٢٢١٧] قد تضمّن عدة نصوص من شأنها أن تضمن تقييم الأثر البيئي لهذه المرافق الحيوية ودراسة التلوثات البيئية الصادرة عنها (بما فيها الضجيج)، مما من شأنه أن يغطي هذه الثغرات وذلك فقط في حال تطبيق القانون بشكل صحيح.

أما بالنسبة للسفن، فلم تلحظ التشريعات اللبنانية أية معايير أو شروط بيئية (بما فيها الضجيج) يجب التقيد بها عند تحريك وتشغيل هذه المركبات البحرية. هذا باستثناء قرار قديم صادر عن المفوض السامي نص على منع استعمال الصفارة الصارخة على متن المراكب والسفن، بالإضافة إلى منع الصفير الذي تجريه بعض البواخر لتعلن عن إقلاعها. بالإجمال منع هذا القانون استعمال الصفارة الصارخة ضمن أية ظروف غير محددة في قانون تلافي الاصطدام في البحر نظراً لما قد يتأتى عن استعمال هذه الصفارة من ضرر[٢٢١٨].(للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

أما بالنسبة للاتفاقيات الدولية، فيشترك لبنان في معظم اتفاقيات المنظمة الدولية للملاحة البحرية (IMO–International Maritime Organization). إلا أن معظم هذه الاتفاقيات قد ركزت على حماية وسلامة السفن والبحارة والممتلكات بالإضافة إلى تجنب تلوث الماء والهواء. وقد أهملت هذه الإتفاقيات بشكل عام التلوث الضجيجي.

[٢٢١٢] القرار ١٥٤ - ١٩٩٧ - يتعلق بمرائب تصليح السيارات ومواقف السيارات للعموم مقابل أجر - الفصل الأول – البند ٨

[٢٢١٣] القرار ١٥٤ -١٩٩٧- يتعلق بمرائب تصليح السيارات ومواقف السيارات للعموم مقابل أجر - الفصل الأول – البند ١١

[٢٢١٤] القرار ١٥٤ -١٩٩٧- يتعلق بمرائب تصليح السيارات ومواقف السيارات للعموم مقابل أجر - الفصل الأول – البند ١٥

[٢٢١٥] القرار ١٥٤ -١٩٩٧- يتعلق بمرائب تصليح السيارات ومواقف السيارات للعموم مقابل أجر - الفصل الثاني – البند ٨

[٢٢١٦] المرسوم ١٦١١ - ١٩٧١ - تنظيم المديرية العامة للنقل البري والبحري.

[٢٢١٧] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - قانون حماية البيئة.

[٢٢١٨] قرار المفوض السامي: القرار ٣٤٨ - ١٩٢٦ - منع استعمال الصفارة والصارخة في المرافىء اللبنانية في الأحوال غير المذكورة في قانون تلافي الاصطدامات في البحر - المادتان ١ و ٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثالث: النقل الجوي

يعد النقل الجوي من مصادر الضجيج الهامة خاصة في ظل سوء تنظيم استعمال الأراضي في محيط مطار بيروت الدولي، فقد غيبت النصوص ضرورة الأخذ بالاعتبار المعايير والمقاييس البيئية (بما فيها المتعلقة بالضجيج) عند قيام الهيئة العامة للطيران المدني بمهامها المختلفة. كما أن المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بالهيكلية التنظيمية للهيئة والذي يلحظ مديرية للبيئة والأرصاد الجوية لم يصدر بعد.

أما بالنسبة للطائرات، فقد غابت عن التشريعات اللبنانية أية معايير أو شروط بيئية تنظم عملية الانبعاثات المنبثقة (ومنها الضجيج) من هذه المركبات الجوية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مراجعة التشريعات الأجنبية أثبتت وجود العديد من النصوص التي تنظم عملية الضجيج الصادر عن الطائرات[٢٢١٩]، وتشكل هذه التشريعات الدولية مثالاً جيداً يجب على لبنان الاحتذاء به في هذا المجال. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة).

الفصل الثالث: القطاع السياحي

أشارت النصوص المتعلقة بالقطاع السياحي إلى عدم السماح بالموسيقى والراديو والاجتماعات على أنواعها التي من شأنها إحداث الضوضاء وإقلاق الراحة في المؤسسة إلا لحد معلوم وفي أوقات معينة، وذلك تأميناً لراحة المسافرين وتمنع على الإطلاق إذا كانت سبباً لاقلاق الراحة[٢٢٢٠].

أما بالنسبة للمخيمات الجاهزة، فيمنع القيام بأي ضجيج أو غوغاء ما بين الساعة العاشرة مساءً والساعة السابعة صباحاً (راديو وغيره). وفي حال مخالفة أحكام الشروط للمخيمات الجاهزة (بما فيها هذا الشرط المتعلق بالازعاج) يحق لإدارة المخيم أن تطلب من النزيل إخلاء المكان وطرده منه إذا دعت الحاجة[٢٢٢١].

وتطرق قرار وزير السياحة رقم ٤٤ الصادر عام ١٩٧٥ للضجيج الصادر عن الشقق المفروشة، نص هذا القرار على أنه يمكن استعمال الطوابق السفلية في البناء المخصص للشقق المفروشة والتي لها مداخل مستقلة تماماً لغايات سياحية أو ذات علاقة بالسياحة أو كمرآب، ولا يمكن استعمالها لمحلات مصنفة أو لمحلات تشكل تشويهاً للاستثمار السياحي أو إزعاجاً له بما في ذلك الضجيج والروائح والغازات وما شابه[٢٢٢٢]. ويلاحظ هنا عدم وجود تحديد علمي وواضح لما يشكل إزعاجاً ولا لمستويات الضجيج المسموح بها.

أما بالنسبة للضجيج الصادر عن فنادق الريزدانس، فقد تم التطرق إلى هذا الموضوع عبر القرار رقم ٤٥ الصادر عام ١٩٧٥. بالتحديد، نص هذا القرار على أنه يمكن استعمال الطوابق السفلية في البناء المخصص لفنادق الريزدانس والتي لها مدخل مستقل تماماً لغايات سياحية أو ذات علاقة بالسياحة، أو كمرآب ولا يسمح بإقامة المطاعم ولا المحلات المصنفة أو التي تشكل تشويهاً للاستثمار السياحي أو إزعاجاً له بما في ذلك الضجيج والروائح والغازات وما شابه[٢٢٢٣]. وهنا أيضاً يلاحظ غياب أي تحديد واضح لما يشكل إزعاجاً وغياب تعريف علمي لمستويات الضجيج المسموح بها. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

[٢٢١٩] قرار المجلس EEC/٥١/٨٠ – ١٩٨٠- الطائرات- المادة L١٨؛
قرار المجلس EEC/٢٠٦/٨٣ -١٩٨٣- الطائرات- المادة L١١٧ ؛
قرار المجلس EEC/٦٢٩/٨٩ – ١٩٨٩- الطائرات- المادة L٣٦٣٨؛
قرار المجلس EEC/١٤/٩٢ – ١٩٩٢- الطائرات-المادة L٧٦؛
قرار المجلس EC/٢٠/٩٨ -١٩٩٨- الطائرات- المادة L١٠٧ ؛
قرار اللجنة EC/٢٨/١٩٩٩-١٩٩٩- الطائرات- المادة L١١٨ ؛
قرار المجلس EC/١٩٩٩/٩٢٥ -١٩٩٩- الطائرات- المادة L١١٥.

[٢٢٢٠] المرسوم ١٥٥٩٨ – ١٩٧٠ وتعديلاته- تحديد الشروط العامة لإنشاء واستثمار المؤسسات السياحية- ملحق رقم ٤ موجبات وشروط استثمار المؤسسات السياحية- البند ٧.

[٢٢٢١] المرسوم ١٥٥٩٨ – ١٩٧٠ وتعديلاته- تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية- ملحق رقم ٦ المخيمات الجاهزة- الفصل الثاني – البند ٣ و ٤.

[٢٢٢٢] قرار وزير السياحة: القرار ٤٤ - ١٩٧٥- تحديد دقائق تطبيق المرسوم رقم ٨٠/١٥٥٩٨ بالنسبة للشقق المفروشة- المادة ٣.

[٢٢٢٣] قرار وزير السياحة: القرار ٤٥ - ١٩٧٥- تحديد دقائق تطبيق المرسوم رقم ٨٠/١٥٥٩٨ بالنسبة لفنادق الريزدانس- المادة ٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثالث: التراخيص ومراقبة القطاعات

تعتبر دراسات الأثر البيئي ودراسات التقييم البيئي من أهم الوسائل التي يمكن عبرها التحكم بالتلوث وبمصادره (بما فيه الضجيج) وبالتالي المحافظة على البيئة وحماية السلامة والصحة والراحة العامة. ولقد انتشر هذا المفهوم في دول العالم المتقدمة في أوائل الثمانينات. أما في لبنان، فلم ينتشر هذا المفهوم إلا حديثاً. فقد نص قانون حماية البيئة على ضرورة أن تقوم الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص بإجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تهدد البيئة بسبب حجمها أو طبيعتها أو أثرها أو نشاطاتها. وتراجع وزارة البيئة هذه الدراسات وتوافق عليها بعد التأكد من ملاءمتها لشروط سلامة البيئة واستدامة الموارد الطبيعية[٢٢٢٤]،[٢٢٢٥]. إلا أن تطبيق هذه الدراسات لا يزال محصور النطاق نظرا لعدم إقرار المرسوم التطبيقي الخاص بتقييم الأثر البيئي.

كما فرض القانون على كل منشأة، أن تتوفر لديها إمكانيات مراجعة بيئية ومراقبة ذاتية بهدف القياس المنظم لإصداراتها الملوثة ونتائج أنشطتها على البيئة. وتخضع كل منشأة للتصريح المسبق بالاستثمار الذي يعين الحدود الخاصة لكل أنواع الإصدارات الملوثة، فضلاً عن شروط تنفيذ المراجعة البيئية والمراقبة الذاتية المشار إليهما أعلاه[٢٢٢٦]. وبالرغم من عدم وجود إشارة واضحة ومباشرة للضجيج، إلا أن الإصدارات الملوثة للمنشآت تشمل التلوث الضجيجي.

وقد تطرقت أنظمة التراخيص في عدة قطاعات بشكل مباشر وغير مباشر إلى شروط تتعلق بالضجيج:

<u>الفصل الأول: الصناعة والمؤسسات المصنفة</u>

تتولى دائرة الترخيص التابعة لوزارة الصناعة تنسيق العمل بين "لجان الترخيص"، والتثبت من تطبيقها الإجراءات والأصول والتعليمات، عند درسها طلبات الترخيص وطلبات تجديد الترخيص؛ إستلام طلبات الترخيص وتجديد الترخيص خارج نطاق المصالح الإقليمية وإحالتها إلى اللجان المختصة بالإضافة إلى تلقي ملفات الترخيص وتجديد الترخيص المحالة إلى "لجان الترخيص" وإبداء الرأي بشأنها ورفعها بالتسلسل الإداري إلى مدير عام الصناعة[٢٢٢٧]. ويلاحظ هنا غياب أي ذكر لضرورة أخذ المعايير والشروط البيئية (ومن بينها تلك المتعلقة بالضجيج) الواجب أخذها بالاعتبار من قبل لجان الترخيص عند دراسة طلب الترخيص، إلا أن لجان التراخيص تضم مندوبا عن وزارة البيئة[٢٢٢٨]. كما أن مراسيم تصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية للمناطق الصناعية فرضت على المشاريع الصناعية التي تشكل بطبيعتها مصدراً للتلوث البيئي أو الإزعاجات المختلفة أن تخضع قبل تنفيذها لموافقة وزارة البيئة، وتضم هذه الموافقة الخطية إلى الرخصة. ويلاحظ هنا عدم تحديد الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على الموافقة من وزارة البيئة وعدم تحديد المعايير والمقاييس المسموح بها لشدة الضوضاء أو تعريف "الإزعاج".

بالنسبة لتنظيم المناطق السكنية والتجارية[٢٢٢٩]، فقد لحظت مراسيم تصديق التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية للعديد من المناطق شروطا تصب في خانة الحد من الضجيج عبر منع إنشاء واستثمار المؤسسات المصنفة فئة ثالثة ومحطات المحروقات المصنفة فئة أولى وما شابهها في المناطق الكثيفة السكن رغم السماح بذلك إجمالا، إضافة إلى منع إنشاء واستثمار المؤسسات المصنفة فئة أولى أو ثانية ضمن المناطق السكنية/التجارية على أن تقترن الاستثناءات المتاحة بموافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني والتأكد من عدم تشكيل هذه المؤسسات أي خطر على الصحة أو إزعاج للجوار. كما تتيح الأنظمة إنشاء المتاجر والمطاعم والمقاهي ودور السينما وغيرها في المناطق السكنية/التجارية، على أن لا تشكل هذه إزعاجاً للجوار أو للصحة العامة.

[٢٢٢٤] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٢١.

[٢٢٢٥] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٢٢.

[٢٢٢٦] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٢.

[٢٢٢٧] المرسوم ١٣١٧٣ - ١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢٠.

[٢٢٢٨] المرسوم ٧٩٤٥ – ٢٠٠٢ –الأصول والإجراءات الواجب اتباعها في اجتماعات لجنة الترخيص وفي ممارسة مهامها- المادة ١

[٢٢٢٩] المراسيم: المرسوم ١٤٨٨٦ - ١٩٧٠، المرسوم ١٤٦٣٧- ١٩٧٠، المرسوم ٦٩١٣ - ١٩٩٥، المرسوم ١٠٢٣١-١٩٩٧، المرسوم ٣٨٤٢- ١٩٩٣، المرسوم ٧٥١٠-١٩٩٥، المرسوم ٦٥٢٠- ٢٠٠١، المرسوم ٦٥٠٢-٢٠٠١، المرسوم ١١٨٥٥- ١٩٩٨، (تصديق التصميم التوجيهي العام منطقة الرابية، كفرشيما، الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت، دده، منطقة الردم ساحل المتن الشمالي، تعلبايا- سعدنايل، برجا، الدبيه)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومما سبق، تتبين علاقة تنظيم المناطق واستعمال الأراضي بالضجيج. إذ أن إبعاد المؤسسات التي تسبب إزعاجاً للجوار (الفئة أولى وثانية) عن المناطق السكنية وإلزام هذه المؤسسات بالتواجد ضمن مناطق مخصصة لها (المناطق الصناعية) من شأنه تخفيف مستوى الضجيج وضمان الراحة للسكان. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

وبالنسبة لتنظيم المناطق الصناعية[٢٢٣٠]، فقد وضعت شروط تتعلق بمستويات الضجيج، كتنظيم ابعاد المؤسسات الصناعية عن المناطق السكنية بما لا يسبب إزعاجا للجوار، ومنع إنشاء أكثر من مؤسسة صناعية واحدة في كل عقار، ومنع بناء الأبنية المعدة للسكن في المناطق الصناعية، باستثناء مساكن النواطير وغيرها. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري استعمال الأراضي والبيئة والصناعة والبيئة).

وتعتبر هذه التدابير والإجراءات ذات أثر إيجابي على تخفيف مستوى الضجيج وتجنب التلوث الضجيجي في المناطق السكنية المجاورة. بالإضافة إلى أعلاه، تمت ملاحظة عدة نقاط متعلقة بشكل مباشر بإدارة وتنظيم الضجيج في المناطق الصناعية. إلا أن موضوع الضجيج والضوضاء غاب عن النصوص القانونية المتعلقة بالترخيص بشكل كامل.

وتطرق التشريع اللبناني إلى شروط للتنظيم والتحكم بالمحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة عبر عدد من المراسيم أبرزها المرسوم الاشتراعي رقم ٢١/ل الصادر عام ١٩٣٢[٢٢٣١]. ويلاحظ هنا بأن هذا المرسوم الاشتراعي قد تطرّق إلى موضوع الضجيج من خلال تصنيف المؤسسات (تماشيا مع إشارته لإدارة النفايات الصلبة والمياه المبتذلة)، إلا أنه لم يشدّد على ضرورة أن يتضمن طلب الرخصة لفتح محل من الفئة الأولى أو الثانية بيان للإجراءات التي سيتبعها صاحب المحل للتخفيف من الضوضاء والصوت الناتج عن الاستعمال ولا إلى حدود الضجيج المسموح بها للموافقة على طلب الرخصة.

وفي ما يختص بإنشاء المؤسسات الصناعية، نص المرسوم رقم ٢٠٠٢/٨٠١٨ على ضرورة إخضاع جميع المؤسسات الصناعية المراد إنشاؤها (من أي فئة كانت) لجميع الشروط الصحية والبيئية المفروضة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية النافذة[٢٢٣٢،٢٢٣٣]. وبالرغم من عدم وجود إشارة واضحة إلى الشروط المتعلقة بالضجيج، إلا أن هذا النص يشير إلى ضرورة التقيد بقانون حماية البيئة الذي ينص على ضرورة تقييم الأثر البيئي للمؤسسة وإلى شروط أخرى خاصة بالضجيج. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

ورغم اشتراط النص تقديم مستندات وأوصاف ورسوم في طلب الترخيص تبين التدابير المنوي إجراؤها تلافيا للمحاذير التي يمكن أن تتأتى عن المصنع والتي قد تسيء إلى السلامة أو النظافة أو الصحة العامة أو الزراعة، أو تسبب إزعاجاً للجوار[٢٢٣٤]، إلا أنه يلاحظ عدم وجود إشارة واضحة للمحاذير المتأتية من المؤسسة الصناعية والمتعلقة بالضجيج والضوضاء، بل وجود إشارة غير مباشرة لذلك عبر مصطلح "الإزعاج للجوار" من دون أي تحديد علمي وواضح لما يشكل "إزعاجا". لكن تجدر الإشارة إلى تضمين المرسوم شروطا تتعلق بالضجيج لجهة فرض الجدران المزدوجة العازلة للصوت حول قسم الإنتاج[٢٢٣٥].

[٢٢٣٠] المراسيم: المرسوم ٤٣١٣- ٢٠٠٠، المرسوم ٥٩٠٨- ٢٠٠١، المرسوم ٨٠٠٩ - ١٩٩٦، المرسوم ١٢٨٥٩ -١٩٩٨ (تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في منطقة الحدث العقارية -قضاء بعلبك، حصرايل،.نهر ابراهيم، البابلية)

[٢٢٣١] المرسوم الاشتراعي ٢١/ل – ١٩٣٢ وتعديلاته- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة.

[٢٢٣٢] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المادة ١٨ - البند ٤.

[٢٢٣٣] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المادة ٢٣.

[٢٢٣٤] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المادة ١٧ - البند ٣.

[٢٢٣٥] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المادة ٢١- البند ٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة للترخيص باستثمار المؤسسات الصناعية، فقد نص المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢ على ضرورة إرفاق طلب الترخيص بمستندات[٢٢٣٦] تبين خارج وداخل البناء المنشأ، والتجهيزات المركزة في قسم الإنتاج[٢٢٣٧] ، التي يمكن أن تتضمن أجهزة ضبط الضجيج (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة). ومن شأن عملية الترخيص الكشف عن أي شوائب أو نواقص في تجهيزات المؤسسة الصناعية التي من شأنها أن تحد من مستوى الضجيج والضوضاء. وذلك يكون، فقط بالتأكيد، في حال تضمنت رخصة الإنشاء الشروط الصحيحة المتعلقة بالضجيج.

وأخيراً نص المرسوم ٢٠٠٢/٨٠١٨ على أنه إذا كان تشغيل واستثمار مؤسسة صناعية يعرض الجوار أو الصحة العامة لمخاطر أو لمحاذير هامة، رغم التدابير المتخذة والشروط المحددة في الترخيص المعطى، يطلب وزير الصناعة من صاحب المؤسسة اتخاذ تدابير إضافية لتلافي المخاطر والمحاذير المذكورة. فإذا لم تنفذ التدابير الإضافية هذه ضمن المهلة المحددة، أو إذا كانت هذه التدابير غير كافية لتلافي المخاطر والمحاذير، يمكن إيقاف المصنع مؤقتاً عن العمل بانتظار معالجة وضعه، وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الصناعة بعد استطلاع رأي لجنة الترخيص والمجلس البلدي المختصين، وبعد الحصول على تقرير من معهد البحوث الصناعية يؤكد استمرار وجود المخاطر والمحاذير المشكو منها[٢٢٣٨]. وهنا يلاحظ عدم وجود إشارة واضحة إلى المحاذير المتعلقة بالضجيج والضوضاء، بل إشارة غير واضحة عبر مصطلح "يعرّض الجوار لمحاذير هامة" وعدم وجود تعريف دقيق لهذا المصطلح.

أما بعد، فقد نص القرار رقم ١/٢٢ الصادر عام ١٩٩٥[٢٢٣٩] المعدل بالقرار رقم ١/٤٠ الصادر عام ١٩٩٦[٢٢٤٠]، على ضرورة تضمين كل معاملة عائدة للمؤسسات المصنفة فئة أولى أو ثانية دراسة فنية يوافق عليها وزير البيئة تتضمن[٢٢٤١] الضجيج الناتج عن هذه الصناعة.

كما نص هذا القرار على ضرورة تضمين الملف خريطة مساحة إجمالية تبين موقع العقار بالنسبة للمنطقة وموقع البناء في العقار، وتحدّد عليها التخطيطات والمؤسسات الصناعية والمراكز الرئيسية كالمباني العامة ومحطات المحروقات والمدارس والمستشفيات والمساكن المنفردة والآبار وجداول المياه والمجاري والينابيع ضمن قطر لا يقل عن ١٠٠٠ متر[٢٢٤٢] (وذلك للتأكد من ضمان درس تأثير المؤسسة على الجوار). ويلاحظ عند قراءة هذا القرار بأنه تمّ التركيز فقط على ضرورة أن تحدد الدراسة الفنية مستوى الضجيج الناتج عن المؤسسة من دون الإشارة إلى ضرورة شمول الدراسة على الوسائل والإجراءات اللازمة للتخفيف من مستوى الضجيج الناتج إلى الحدود المسموح بها (وما هي هذه الحدود). وتعد هذه كنقطة ضعف في هذا القرار.

وإلى جانب دور وزارة الصناعة في الترخيص للمؤسسات المصنفة، لحظ دور لمحافظ بيروت ووزير البيئة[٢٢٤٣] اللذين أصدرا عدة قرارات تعيّن الشروط البيئية لإنشاء و/أو استثمار المصانع والمعامل باستعمالاتها المختلفة[٢٢٤٤].

[٢٢٣٦] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المادة ٢٥.
[٢٢٣٧] المرسوم ٨٠١٨ - ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المادة ٢٦.
[٢٢٣٨] المرسوم ٨٠١٨- ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها المادة ٣٥.
[٢٢٣٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٢ - ١٩٩٥- فرض شروط بيئية على المصانع.
[٢٢٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤٠ - ١٩٩٦- تعديل القرار رقم ١/٢٢ – فرض شروط بيئية على المصانع.
[٢٢٤١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤٠ - ١٩٩٦- تعديل القرار رقم ١/٢٢ – فرض شروط بيئية على المصانع- المادة ١.
[٢٢٤٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤٠ - ١٩٩٦- تعديل القرار رقم ١/٢٢ – فرض شروط بيئية على المصانع- المادة ٢.
[٢٢٤٣] القانون ٢١٦- ١٩٩٣- إحداث وزارة البيئة – المادة ٢ (الجديدة)- البند ٤
[٢٢٤٤] قرارات محافظ بيروت:
القرار ٢٢١ - ١٩٤٠- تنظيم محلات طلاء المعادن؛
القرار ٢٤٢ - ١٩٤٠- تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت؛
القرار ١١٥٨ - ١٩٤٩- تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها؛
القرار ٦ -١٩٦٤- تنظيم مصانع الحلوى؛
قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمصنع دباغة؛
القرار ١/٥ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة؛
القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب؛

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد تضمنت القرارات مواد تتعلق بالضجيج سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي:

- منح وزارة البيئة موافقتها من الناحية البيئية على رخص إنشاء و/أو استثمار المصانع والمحلات الصناعية قيد الدرس شرط تطبيق عدد من الشروط البيئية وذلك للحفاظ على سلامة البيئة واستدامة الموارد الطبيعية وللحد من أضرار الملوثات (بما فيها التلوث الضجيجي طبعاً).
- تعريف الملوثات الناتجة عن استعمال المصنع أو المحل قيد الدرس بطريقة دقيقة بما فيها التلوث الناتج عن النفايات السائلة والصلبة وغيرها. أما في ما يتعلق بتعريف الضجيج الناتج عن المحل أو المصنع، فيكون هذا عادة بشكل عام عبر ذكر أنه تشكل الآلات المستعملة في المصنع أو المحل قيد الدرس مصدراً للتلوث الضوضائي.

أما بالنسبة لإدارة التلوث الضوضائي فتتضمن عدة قرارات النقاط التالية وذلك حسب طبيعة المصنع أو المحل[٢٢٤٥]:

- وضع المولد الكهربائي في غرفة خاصة مقفلة وتجهيزه بكاتم للضجيج يضمن توافق خصائص مستوى الضجيج الناتج عنه مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة له (إلا أن مراجعة التشريعات اللبنانية لم توضح وجود هكذا معايير. بالإضافة، يغيب عن هذا التدبير تعريف الخصائص الفنية التي تضمن جودة وفعالية كاتم الصوت).
- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للآلات لكي تضمن توافق خصائص مستوى الضجيج الصادرة عنها مع المعايير البيئية الوطنية الموضوعة لها كما وحصر العمل داخل المبنى وعدم استعمال الفسحات الخارجية إلا لتخزين المواد المنتجة (هنا أيضاً تجدر الإشارة إلى أن مراجعة النصوص لم توضح وجود هكذا معايير لكل آلة على حدة. بالإضافة، وبالرغم من وجود هذه المادة في الكثير من القرارات، إلا أنها تغيب أيضاً عن الكثير من القرارات الأخرى).
- تزويد العمال بوسائل الحماية الشخصية اللازمة مثل كمامات، ألبسة خاصة، قفازات، أحذية مناسبة، واقيات للأذن. وهنا تجب الإشارة إلى أن النص المتعلق بضرورة تزويد العمال بواقيات للأذن للحماية من الضجيج يغيب عن الكثير من القرارات بالرغم من وجوده في بعض القرارات الأخرى. هذا بالإضافة إلى غياب أي تحديد للخصائص الفنية لهذه الواقيات لضمان جودتها وفعاليتها.
- احترام مواعيد العمل المسموح بها وعدم العمل من الساعة ٩ مساء إلى ٧ صباحاً (وذلك طبعاً لضمان عدم الإزعاج الناتج عن التشغيل).

القرار ١/٣ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع معالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة؛
القرار ١/٤ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ؛
القرار ١/١٦ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الأبقار والطيور الداجنة؛
القرار ١/٦٠ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع حجارة البناء؛
القرار ١/٦١ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك؛
القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج؛
القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط.

[٢٢٤٥] قرارات محافظ بيروت:
القرار ٢٢١ -١٩٤٠- تنظيم محلات طلاء المعادن؛
القرار ١١٥٨ - ١٩٤٩- تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولا والسكاكر والمعامل المشابهة لها؛
القرار ٦ - ١٩٦٤- تنظيم مصانع الحلوى؛
قرار محافظ بيروت ورئيس البلدية:
القرار ٢٤٢ - ١٩٤٠- تنظيم معامل النجارة في مدينة بيروت؛
قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمصنع دباغة؛
القرار ١/٥ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة؛
القرار ١/٢٩ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب؛
القرار ١/٣ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع معالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة؛
القرار ١/٤ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مسالخ؛
القرار ١/١٦ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الأبقار والطيور الداجنة؛
القرار ١/٦٠ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصانع حجارة البناء؛
القرار ١/٦١ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك؛
القرار ١/١٥ -٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار معامل الزجاج؛
القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ – الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع المطاط.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تجهيز الآلات التي تعتبر مصدراً للتلوث الضوضائي بأجهزة عازلة للصوت. ويلاحظ هنا عدم وجود تحديد لخصائص ومعايير هذه الكواتم للصوت لضمان جودتها وفعاليتها.
- يجب أن تبنى الجدران والسقوف الفاصلة بشكل يتعذر معه انتشار الحريق والضجيج فيعمد إلى التوريق السميك والخراقات ذات الهياكل المعدنية (وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النقطة موجودة في المعامل الكثيرة الإصدار للضجيج مثل محلات طلاء المعادن ومحلات النجارة ومحلات إنتاج الحلوى).
- يجب فصل الأجهزة الميكانيكية عن جدران وركائز السقوف وتركيز المحركات والآلات التي ينتج عنها ضجيج وارتجاج على بعد مترين على الأقل عن الجدران المشتركة. ويجب عزل قاعدات هذه الآلات عن أرض المعمل بواسطة أخاديد مملوءة بمواد تمنع الارتجاج وتوضع سندات من المطاط أو الفلين المكبوس ما بين الأجهزة وقاعداتها عند نقاط الاتصال. ويجب ترتيب الغرف المحتوية على الآلات بشكل بعيد عن المداخل والنوافذ فتجهز هذه الأخيرة بخراقات زجاجية. وإذا وجد أن هذه الاحتياطات غير كافية، يصار إلى عزل قاعدات المحركات عن الأرض بواسطة أخاديد مملوءة بمواد تمنع الارتجاج (وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النقطة موجودة في المعامل الكثيرة الإصدار للضجيج مثل محلات طلاء المعادن ومحلات النجارة ومحلات إنتاج الحلوى).

ونص المرسوم الاشتراعي رقم ٢١ الصادر عام ١٩٣٢ على ضرورة أن تخضع المعامل ودور الصناعة والمصانع والمخازن ودور العمل وجميع المحلات الصناعية والتجارية التي ينجم عنها مخاطر أو محاذير سواء كان للأمن أو طيب الهواء أو راحة الجيران أو الصحة العامة أو الزراعة للإشراف الإداري[٢٢٤٦]، وقد اسند إلى دائرة المراقبة في وزارة الصناعة مراقبة استمرار توفر شروط الترخيص للمؤسسات الصناعية واقتراح التدابير والإجراءات المناسبة بحق المؤسسات المخالفة[٢٢٤٧]. ويلاحظ عدم وجود إشارة واضحة إلى ضرورة مراقبة تقيد المؤسسات بالمعايير البيئية (ومن ضمنها تلك المتعلقة بالضجيج) المحددة ضمن شروط الترخيص، وما إذا كانت دائرة المراقبة هي المسؤولة عن مراقبة هذه الشروط البيئية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

<u>الفصل الثاني: النقل والبنى التحتية</u>

لقد أسندت النصوص إلى المديرية العامة للطرق والمباني عملية التحضير للمشاريع، تحديداً مهمة إعداد الدراسات الفنية للبنية التحتية والقيام بالدراسات المحلية اللازمة لوضع الخرائط والحسابات لتصميم المنشآت الفنية بالاشتراك مع الدوائر المختصة، بالإضافة إلى تنظيم ملفات التلزيم العائدة لمديرية الطرق، وتنظيم دفاتر الشروط الخاصة[٢٢٤٨]. وهنا أيضا غابت الإشارة لضرورة أخذ المعايير والمقاييس البيئية (ومنها تلك المتعلقة بالضجيج) بعين الاعتبار عند القيام بهذه المهام المختلفة. إلا أن اللافت هو إدراج مهمة دراسة آثار مشاريع الطرق على البيئة بوزارة الأشغال العامة والنقل[٢٢٤٩] وتحديداً المديرية العامة للطرق والمباني التي نص مرسوم تنظيمها على أن تضم دائرة للبيئة والسير تتولى تقييم الدراسات الفنية التي توضع لمشاريع الطرق لجهة آثارها على البيئة واقتراح التدابير الآيلة إلى تخفيف الأضرار ومعالجة النتائج[٢٢٥٠]. وذلك يتماشى تماماً مع مبدأ تقييم الأثر البيئي الذي نص عليه قانون حماية البيئة[٢٢٥١]. وهنا لا بد من التوقف عند نقطتين أساسيتين تطرحان بعض التساؤلات حول مدى تطبيق النصوص المذكورة. فقانون حماية البيئة نص على ضرورة إخضاع دراسات تقييم الأثر البيئي لمراجعة وزارة البيئة وموافقتها، فيما مراجعة قلم وزارة البيئة لا تشير إلى وجود أي دراسة تقييم أثر بيئي متعلقة بإنشاء الطرق. من ناحية أخرى، لا تضم دائرة البيئة والسير الآنفة الذكر سوى ٣ موظفين (مهندسين ورسام)، مما لا يساعد في تحقيق النتائج المرجوة.

[٢٢٤٦] المرسوم الاشتراعي ٢١ – ١٩٣٢ وتعديلاته- المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة- المادة ١.
[٢٢٤٧] المرسوم ١٣١٧٣ - ١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ٢٢.
[٢٢٤٨] المرسوم ٢٨٧٢- ١٩٥٩ وتعديلاته- تنظيم وزارة الأشغال العامة- المواد ١٢، ١٣، ١٤ و١٥.
[٢٢٤٩] المرسوم ١٣٣٧٩- ١٩٩٨ وتعديلاته- تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية في وزارة الاشغال العامة- المادتان ١١ و ٢١
[٢٢٥٠] المرسوم ١٣٣٧٩- ١٩٩٨ وتعديلاته - تنظيم المديرية العامة للطرق والمباني- المادتان ٥ و ٢١.
[٢٢٥١] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- حماية البيئة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتتولى المديرية العامة للطرق والمباني مهمة الرقابة الفنية على أشغال الطرق والتقيد بأحكام دفاتر الشروط العائدة لتلزيماتها[٢٢٥٢]. ومن الواضح أن أعمال الرقابة هذه لا تشمل الرقابة على المعايير البيئية (ومنها تلك المتعلقة بالضجيج)، في ظل غياب هذه المعايير. أما بالنسبة لتشغيل المشاريع وتأمين الصيانة، فتتولى المديرية العامة للطرق والمباني أعمال الصيانة والترميم على جميع الطرق العامة[٢٢٥٣]. إلا أن هذه الأعمال لا تأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية (ومنها تلك المتعلقة بالضجيج)، نظراً لغياب هذه المعايير.

أما بالنسبة للمعايير المتعلقة بالبنية التحتية (المطارات)، فقد ركزت النصوص المتعلقة بمرافق النقل الجوي على حقوق الارتفاق بهدف تأمين سلامة الملاحة[٢٢٥٤]، [٢٢٥٥]. وبالرغم من أن الغاية من هذه النصوص هي السلامة العامة وسلامة الملاحة، إلا أنها تحمل بشكل غير مباشر منحى بيئياً لجهة الابتعاد عن المناطق السكنية وبالتالي التخفيف من مشكلة الضجيج الناتج عن حركة الملاحة الجوية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون حماية البيئة (إذا تمّ تطبيقه بشكل صحيح) يغطي هذه الثغرات والنواقص والشوائب. إذ أنه يوجب ضرورة دراسة الأثر البيئي عند القيام بتخطيط وإنشاء واستثمار المشاريع (مما يتضمن المرافق المتعلقة بالنقل الجوي).

الفصل الثالث: المقالع والكسارات

وضعت وزارة البيئة قرارات[٢٢٥٦] تتعلق بشروط الترخيص للمقالع والكسارات أعطت الوزارة الحق بفرض شروط بيئية جديدة إذا دعت الحاجة وبممارسة حقها في القيام بالمراقبة الدورية وباتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين بما فيها وقف العمل بالتراخيص المعطاة لهم. وبالرغم من عدم وجود إشارة واضحة للضجيج، إلا أن الكشوفات الميدانية والمراقبات الدورية من المفترض أن تشمل مراقبة كافة أنواع التلوث الناتجة عن استثمار المقالع وذلك بما فيها الضوضاء والتلوث الضجيجي.

تبين مراجعة هذه القرارات بأن استثمار المقالع (مثل مقالع الحجر التزييني - البلوك - ومقالع الصخور لصناعة التربة ومقالع الصخور لصناعة الموزاييك وغيرها) يخضع لشروط ومقاييس بيئية محددة يتعلق بعضها بالتلوث الضجيجي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ويجب أن تتضمن الدراسة البيئية (التي يتم تقديمها كجزء من طلب الرخصة) على عدة خرائط وتقارير يتم بموجبها شرح كيفية الاستعمال المقترح للمقلع وكيفية المحافظة على السلامة البيئية خلال فترة الاستثمار. ومن ضمن هذه التقارير، يجب تقديم دراسة تبين انعكاس استثمار المقالع على البيئة المجاورة بما فيها راحة الجوار[٢٢٥٧].

وتحدد القرارات المتعلقة باستثمار المقالع عدة شروط بيئية مختلفة تشمل شروطا تتعلق خصيصاً بالضجيج. وبالتحديد، تنص القرارات على ضرورة تجهيز المعدات الهوائية والكهربائية المنتجة للضوضاء بأنظمة كاتمة للصوت للحد من الضجيج على قدر الإمكان. إلا أن هذه القرارات لا تحدد المواصفات الفنية التي من شأنها ضمان فعالية كواتم الصوت.

وتمنع القرارات أعمال التفجير في عدة أنواع من المقالع مثل مقالع الحجر التزييني البلوك، وحجر العمار، وتسمح به في أنواع أخرى مثل مقالع الصخور لصناعة التربة والموزاييك. وفي حال السماح بأعمال التفجير، يتوجب على المستثمر بيان طريقة التفجير في تقرير مفصل توافق عليه وزارة البيئة قبل القيام بعمليات التفجير. ويتضمن هذا

[٢٢٥٢] المرسوم ١١٠٦٩-١٩٦٢ وتعديلاته - تحديد مهام رئيس مصلحة الإنشاءات والصيانة في المديرية العامة للطرق والمباني - المادة ٣.

[٢٢٥٣] المرسوم ١١٠٦٩ - ١٩٦٢ وتعديلاته - تحديد مهام رئيس مصلحة الإنشاءات والصيانة في المديرية العامة للطرق والمباني - المادتان ٧ و١٠

[٢٢٥٤] المرسوم ٤٨٠٧ - ١٩٧٣ وتعديلاته - تحديد حدود الارتفاق لتأمين سلامة الملاحة البحرية لمطار بيروت الدولي.

[٢٢٥٥] القانون رقم ٧٠ - ١٩٦٦ وتعديلاته - فرض حقوق ارتفاق لتأمين سلامة الملاحة الجوية.

[٢٢٥٦] قرارات وزير البيئة:

القرار ١/١٨٣ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل والبحص المفتت طبيعيا؛

القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك؛

القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني (بلوك) وحجر العمار؛

القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة التربة.

[٢٢٥٧] المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ وتعديلاته – تنظيم المقالع والكسارات - المادة ٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

التقرير وصفاً كاملا يشمل نوعية المتفجرات المنوي استعمالها، كميتها، وطريقة التفجير، الخ، إلا أن هذه القرارات لا تشير أبداً إلى ضرورة أخذ موضوع الضجيج بعين الاعتبار عند تصميم عمليات التفجير ولا إلى ضرورة إبقاء الضوضاء الناتجة إلى الحدود الدنيا الممكنة. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة).

وأولت هذه القرارات حماية العمال أهمية خاصة إذ نصّت على ضرورة أن يطلع صاحب الترخيص جميع العاملين في الموقع على شروط السلامة التي يجب التقيد بها، وأن يتحمل مسؤولية كل حادث يقع لعامل أو لأي شخص نتيجة عدم التقيد بشروط السلامة. ويمكن هنا تحديد علاقة بين هذا النص وموضوع الضجيج ولو غير مباشرة. فمثلاً من المفترض أن يتأكد صاحب الترخيص من ابتعاد كل العاملين عن مواقع التفجير مسافة كافية، ليس فقط لضمان عدم الأذى الجسدي بل أيضاً لضمان عدم المساس بحاسة السمع. هذا بالإضافة إلى التأكد من إستخدام العاملين أجهزة حماية الأذن عند القيام بالتفجيرات. إلى جانب ذلك نصت القرارات أيضاً على ضرورة تأمين أجهزة حماية مناسبة للعمال في الموقع مثل الخوذ ونظارات واقية وكمامات وقفازات وأحذية أمان وغيرها. ويلاحظ عدم وجود اشارة واضحة لضرورة تأمين أجهزة حماية السمع في المواقع التي تنتج مستويات عالية من الضجيج والمواقع التي يسمح فيها بعمليات التفجير.

وتحدد هذه القرارات المسافات الأفقية الدنيا التي يجب أن يبتعد فيها المقلع عن الاستعمالات المجاورة. وتختلف هذه المسافات بالتأكيد باختلاف طبيعة استعمال المقلع وباختلاف الاستعمالات المجاورة وباختلاف ما إذا كان التفجير مسموحاً أو ممنوعاً في الموقع. وبالرغم من أن هذه المسافات قد تم تحديدها لحماية السلامة العامة بشكل أساسي، إلا أنها أيضاً ذات تأثير كبير على موضوع الضجيج، إذ كلما إزدادت هذه المسافات كلما خفت مستويات الضجيج التي يمكن سماعها في المناطق المجاورة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

<u>الفصل الرابع: البناء والمناطق السكنية</u>

وضعت وزارة البيئة قرارات (تواجه عراقيل قانونية لتطبيقها) للترخيص للأبنية السكنية، وقد حدد القرار رقم ١/٩٠ الصادر عام ٢٠٠٠ ضرورة الحصول على رخص للأبنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة[٢٢٥٨]. بالتحديد نص هذا القرار على ضرورة تقيد هذه الأبنية بعدد من الشروط البيئية لإعطائها رخصة الإنشاء. ومن هذه الشروط تلك المتعلقة بتصريف النفايات السائلة والنفايات الصلبة والملوثات الهوائية وغيرها[٢٢٥٩]. أما في ما يتعلق بموضوع الضجيج، فقد نص هذا القرار على ضرورة وضع المولد الكهربائي للأبنية السكنية في غرف خاصة ومستقلة، وتزويد هذه المولدات بكاتم فعّال للصوت[٢٢٦٠]. إلا أن القرار لم يحدد المواصفات التقنية التي تضمن جودة وفعالية كاتم الصوت ولم يحدد مستويات الضجيج المسموح إصدارها من هذه المولدات. كما نص هذا القرار على ضرورة تزويد العمال عند بناء الأبنية السكنية بوسائل حماية شخصية مثل الألبسة الخاصة، القفازات، واقيات الركب، الأحذية الصلبة وغيرها[٢٢٦١]. وقد غاب عن القرار ضرورة تزويد العمال بأدوات حماية الأذن عند استعمال آلات يصدر عنها ضجيج عال.

وقد احتفظت الوزارة بحق فرض شروط بيئية جديدة عندما تدعو الحاجة، وإجراء المراقبة الدورية وحق الطلب بوقف الترخيص أو الاستثمار في حال عدم تنفيذ الشروط البيئية المطلوبة (ومن المحتمل إذا أن تتضمن هذه الشروط الجديدة والمراقبة معاييراً مرتبطة بالتلوث الضجيجي) (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة).

[٢٢٥٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الأبنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ١.
[٢٢٥٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الأبنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادتان ٢ و ٣.
[٢٢٦٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الأبنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢
[٢٢٦١] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الأبنية السكنية الواقعة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالإجمال، تبين مراجعة التشريعات اللبنانية الغياب الكامل لأي تنظيم أو إدارة للتلوث الضجيجي الصادر عن أعمال البناء والإنشاء. فعلى سبيل المثال، لم يتضمن قانون البناء أي معايير أو مقاييس بيئية (بما فيها تلك المتعلقة بالضجيج) يجب أخذها بعين الاعتبار سواء عند إعداد الدراسات والتصاميم للأبنية أو عند القيام بأعمال الإنشاء والبناء[٢٢٦٢]. وتعد هذه نقطة ضعف في التشريعات وخصوصاً عند مقارنتها بالتشريعات الأمريكية والأوروبية التي تعطي إهتماماً خاصاً للتلوث البيئي الناتج عن أعمال البناء والإنشاء، وذلك بما فيه التلوث الضجيجي.

وبالرغم من غياب النصوص القانونية المطلوبة في هذا المجال، إلا أن قانون حماية البيئة[٢٢٦٣] يعالج هذا الموضوع بطريقة غير مباشرة حيث أنه نص على ضرورة إخضاع جميع المشاريع لدراسة بيئية وتقييم الأثر البيئي، كما أنه أدخل ضمن تعريف "مشروع" أشغال البناء وسواها من الإنشاءات، ذلك بالإضافة إلى أي تعديل أو إضافة أو توسيع أو إعادة تأهيل لهذا النشاط. إلا أن مدى تطبيق هذا القانون يظل موضع شك.

الفصل الخامس: السياحة

اقتصرت شروط الترخيص للمؤسسات السياحية على منع الترخيص للملاهي والنوادي الليلية والمراقص والحانات في الأبنية السكنية وتلك التي لا يبعد مدخلها أكثر من مئة متر عن مدخل المدارس والمعابد والمستشفيات[٢٢٦٤]. وبالرغم من أن الهدف من هذه المادة هو أخلاقي بالدرجة الأولى، إلا أنه أيضاً يشكل نقطة إيجابية للتخفيف من حدة الضجيج والضوضاء والإزعاج الناتج عن هذه الاستعمالات. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير السياحة والبيئة).

الفصل السادس: الطاقة (محطات المحروقات)

بالنسبة لمحطات المحروقات، فقد نص القرار رقم ١/٥، الصادر عن وزير البيئة عام ٢٠٠١، على عدة شروط بيئية لانشاء واستثمار هذه المحطات، منها ما يتعلق بالضجيج، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كوجوب وضع مولدات الكهرباء في غرفة مستقلة مجهزة بمصفاة للعوادم وكاتم للصوت[٢٢٦٥]، دون تحديد للمعايير المطلوبة لضمان فعالية هذا الكاتم وما هي الحدود المسموح بها لنسبة إنتاج الضوضاء، بالرغم من الإشارة إلى الضجيج بين الشروط، إلا أن ضعف فعالية تطبيق هذا القرار، ومدى التطرق إلى التلوث الضجيجي عند القيام بالمراقبة يبقى أمراً مشكوكاً فيه لحد كبير.

الباب الرابع: الأمور المالية

نص قانون حماية البيئة على أن يتم إنشاء صندوق وطني للبيئة يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالين المالي والإداري ويخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة ولوصاية وزير البيئة[٢٢٦٦]. وتناط بالصندوق الوطني للبيئة عدة مهام[٢٢٦٧] منها المساهمة في تمويل إجراءات الرقابة والإشراف على تطبيق قانون حماية البيئة ونصوصه التطبيقية، ودعم تطوير الأبحاث والتقدم التكنولوجي في أمور حماية البيئة، ودعم وتشجيع النشاطات والمشاريع التنموية المستدامة الهادفة إلى حماية البيئة ومكافحة التصحر وتراجع الغابات وتآكل التربة وحماية التنوع البيولوجي، والمساهمة في النشاطات الوقائية التي لها أثر على البيئة عامة، ومنح قروض بشروط تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري البيئة والمالية، لكل من يتولى نشاطاً من شأنه أن يحسّن نوعية البيئة. ويشكل هذا الصندوق -في حال إنشائه- وسيلة جيدة لمكافحة التلوث بكافة أنواعه ومن ضمنها التلوث الضجيجي بالرغم من عدم وجود إشارة واضحة لهذا النوع من التلوث.

[٢٢٦٢] المرسوم الاشتراعي ١٤٨ – ١٩٨٣ وتعديلاته- قانون البناء

[٢٢٦٣] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة.

[٢٢٦٤] المرسوم ٤٢٢١ -٢٠٠٠- تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية (يعدل المرسوم ٧٠/١٥٥٩٨)- المادة ١١.

[٢٢٦٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ١

[٢٢٦٦] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٨.

[٢٢٦٧] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إضافة إلى ذلك، تضمّن قانون حماية البيئة عدة تدابير من شأنها أن تعطي الحوافز للشركات والأشخاص للمحافظة على سلامة البيئة. ومن بينها[٢٢٦٨]، إعطاء تخفيضات على الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠% كحد أقصى على التجهيزات والتقنيات التي تسمح بتفادي أو بتقليص أو بالقضاء على كل أشكال التلوث، وذلك وفقاً للشروط والأصول التي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري البيئة والمالية.

وتشكل هذه الحوافز، نقطة إيجابية لمكافحة التلوث، بكافة أنواعه بما فيه الضجيج، بالرغم من عدم وجود إشارة واضحة لذلك.

وألزم قانون حماية البيئة المسؤولين عن أي ضرر يطال البيئة بسبب أعمال منجزة من دون تصريح أو بصورة مخالفة للأحكام القانونية والنظامية النافذة، لاسيما تلك المتعلقة بدراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي، باتخاذ كل التدابير التي تؤدي إلى إزالة الضرر، على نفقتهم الخاصة. كما أن النفقات الناتجة عن التدابير التي تتخذها السلطات المختصة لمنع كل ضرر يطال البيئة، تكون على عاتق المسؤول عن هذا الضرر[٢٢٦٩].

الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الباب الأول: الاجراءات الادارية

تتولى وزارة البيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق تدابير الحماية البيئية على المصانع والمنشآت المرخص لها قبل صدور قانون إنشاء وزارة البيئة وذلك بالتعاون مع الأجهزة المختصة[٢٢٧٠]. أما دائرة المكافحة فتتولى (ضمن مهام أخرى) مكافحة التلوث الناتج عن المصانع والمعامل والمؤسسات والأفراد والآلات والسيارات والآليات من جراء عدم تطبيق تدابير الحماية اللازمة، والسهر على تطبيق الشروط المفروضة على المصانع والمعامل والمناطق الصناعية ومزارع الدواجن والمزارع الحيوانية والكسارات والمقالع والمناجم ومصانع الزفت والمدافن بالتنسيق مع الإدارات المعنية[٢٢٧١]. وبالرغم من عدم وجود إشارة واضحة إلى موضوع الضجيج، فمن المفترض أن تشمل مكافحة التلوث هذا النوع أيضاً.

ولحظ قانون حماية البيئة آليات عامة للحماية من الضجيج حين أشار إلى أن كل شخص طبيعي أو معنوي يخالف الأحكام المرتبطة باستعمال الآلات أو المحركات أو المعدات أو المركبات، أو استخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت، أو عدم تجاوز الحدود القصوى المسموح بها لشدة الضجيج والتي تحددها المعايير الوطنية لنوعية البيئة، ينذر من قبل السلطة المحلية المختصة التي تتولى إبلاغ وزارة البيئة والوزارات أو الإدارات المختصة صورة عن الإنذار. وإذا لم يتقيد المخالف بمضمون الإنذار خلال المهلة المحددة فيه، وكذلك في الحالات الطارئة، لوزير البيئة أن يتخذ كل التدابير القانونية الهادفة إلى وقف النشاط الملوث بعد تحديده[٢٢٧٢].

[٢٢٦٨] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - قانون حماية البيئة - المادة ٢٠.
[٢٢٦٩] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ - قانون حماية البيئة - المادة ٥٢.
[٢٢٧٠] المرسوم ٥٥٩١ – ١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها - المادة ١٥.
[٢٢٧١] المرسوم ٥٥٩١ -١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها - المادة ٢١.
[٢٢٧٢] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢ - قانون حماية البيئة - المادتان ٢٦ و٢٧.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى العقوبات المذكورة في قانون حماية البيئة، نص هذا القانون على أن للإدارات المعنية الحق بأن تتخذ بحق المخالف، بعد إنذاره خطياً وتبلغه الإنذار، التدابير الإدارية التالية[٢٢٧٣]:

- فرض شروط خاصة للسماح بمتابعة تنفيذ نشاط معين، فضلاً عن تدابير وقائية ومراقبة ذاتية وتدقيق بيئي، بصورة مستمرة، وتعليق الترخيص العائد لهذا النشاط إلى حين التقيد بالشروط الخاصة والتدابير المذكورة.
- منع نشاط معين بسبب أخطار جسيمة يسببها للبيئة، وإلغاء الترخيص العائد له وإقفال المؤسسة.
- أعمال الإصلاح كإزالة التلوث، وإعادة التشجير وصيانة الأماكن، على نفقة المخالف.
- فرض الإلزامات والغرامات.
- كل تدبير آخر يهدف إلى الوقاية أو إلى الحد من كل ضرر يصيب البيئة.

وبالرغم من أن الإجراءات أعلاه تذكر موضوع التلوث البيئي بشكل عام أو الضرر الناتج على البيئة، إلا أن هذا التلوث أو الضرر يشمل ضمناً التلوث الضجيجي بالرغم من عدم وجود إشارة واضحة لذلك.

وقد لوحظ غياب أي تحديد لتفاصيل الإجراءات التنفيذية الواجب إتباعها لضمان تطبيق الشروط البيئية (التي من المفترض أن تضم شروطاً متعلقة بالضجيج).

وتحديدا في قطاع الصناعة فقد لحظ قانون حماية البيئة آلية إدارية تقضي بإبلاغ السلطة المحلية لوزارة البيئة في حال كان استثمار إحدى المنشآت المصنفة مصدر ضرر لأحد عناصر البيئة وذلك لإجراء التحقيق المطلوب، على أن تنذر السلطة المحلية المستثمر بضرورة اتخاذ التدابير الضرورية كافة للوقاية من هذا الخطر أو للتخلص منه وذلك على نفقته الخاصة. وفي حال عدم التزام المستثمر بمضمون الإنذار خلال المهلة المحددة فيه، تطبق عليه التدابير والعقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. ولوزير البيئة المباشرة بأي تحقيق يرمي إلى مراقبة انعكاس نشاط المنشأة على البيئة. وله، بعد إنذار المستثمر وبدون إنذار في الحالات الطارئة، أن يتخذ التدابير اللازمة لحماية البيئة، على نفقة المستثمر[٢٢٧٤]. وبالرغم من عدم وجود إشارة واضحة ومباشرة للضجيج، إلا أن انعكاس المنشأة على البيئة يشمل أيضاً التلوث الضجيجي. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

أما على صعيد القطاع السياحي، فقد أشارت النصوص القانونية إلى أنه يحق لوزارة السياحة أن توقف مفعول إجازة الاستثمار بصورة مؤقتة أو تلغيها أو تسحبها بصورة نهائية عندما تتحقق من إخلال المؤسسة بشروط الاستثمار أو مخالفتها للقوانين النافذة[٢٢٧٥]. وتجدر الإشارة إلى ورود شكاوى تتعلق بالضجيج والضوضاء والإزعاج الصادر عن المؤسسات السياحية.

إلى جانب الإجراءات الإدارية المتبعة من وزارة السياحة، أتاحت النصوص لمستثمر المؤسسة السياحية فسخ عقد الاستثمار فورا عند أية مخالفة لأي من قواعد العقد بين صاحب المؤسسة والنزلاء، أو عند قيام هؤلاء بإحداث الضوضاء وإقلاق الراحة [٢٢٧٦]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير السياحة والبيئة).

الباب الثاني: الإجراءات القضائية

<u>الفصل الأول: ضبط المخالفات</u>

بناء على ما ورد في قانون السير، تشارك وزارة الداخلية والبلديات بعملية إدارة وتنظيم الضجيج[٢٢٧٧]. كما تلعب دوراً في الملاحقة القضائية إذ تتولى ضبط مخالفات قانون السير (والتي تشمل احكاما خاصة بالضجيج) عبر قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية[٢٢٧٨].

[٢٢٧٣] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٧.

[٢٢٧٤] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٣.

[٢٢٧٥] المرسوم ٤٢٢١ - ٢٠٠٠- تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية (يعدل المرسوم ٧٠/١٥٥٩٨)- المادتان ١٩ و ٢٠.

[٢٢٧٦] المرسوم ١٥٥٩٨ – ١٩٧٠ وتعديلاته- تحديد الشروط العامة لإنشاء واستثمار المؤسسات السياحية- ملحق ٤ موجبات وشروط استثمار المؤسسات السياحية- البند٧.

[٢٢٧٧] القانون ٦٧/٧٦ – ١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير- المواد ٩٤، ١٩٠، ٢١٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما في ما يتعلق بموضوع الإجراءات المرتبطة بضبط الجنح والمخالفات البيئية، فقد نص قانون حماية البيئة على أن ضبط المخالفات لأحكام القانون ونصوصه التطبيقية، يتم بموجب محاضر ضبط ينظمها أفراد الضابطة العدلية وفقاً للقوانين المرعية الإجراء. وقد أتيح لأفراد الضابطة العدلية ولمراقبي وزارة البيئة: (١) الدخول إلى حرم ومباني المنشآت والمؤسسات المشمولة بأحكام هذا القانون، (٢) التفتيش في حرم ومباني وإنشاءات وتجهيزات ومستودعات المنشآت والمؤسسات المذكورة أعلاه، (٣) الاطلاع على جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بشروط وإجراءات العمل البيئي للمنشآت والمؤسسات المشمولة بأحكام هذا القانون، أو لأنشطتها، (٤) أخذ عينات ومقادير لإجراء التحاليل الضرورية. إلا أن القانون اشترط لممارسة أفراد الضابطة العدلية وظيفتهم في الأماكن الأخرى التي يشتبه فيها بممارسة أنشطة أو بوجود مواد، من شأنها المساس بالبيئة، الحصول على موافقة خطية مسبقة من النيابة العامة والاستعانة بأفراد قوى الأمن الداخلي كلما دعت الحاجة[٢٢٧٩].

وتحال محاضر الضبط مع المستندات والإفادات والمعلومات كافة المتعلقة بها، إلى النيابة العامة وتبلغ نسخة عنها إلى وزارة البيئة[٢٢٨٠]، فيما ينظر في المخالفات المضبوطة القضاة المنفردون المختصون في المحافظة التي حصلت فيها المخالفة، وتطبق بشأن هذه المخالفات أصول المحاكمات الموجزة المتعلقة بالجرائم المشهودة، وتكون أحكامهم قابلة للإستئناف فقط[٢٢٨١].

وبالرغم من أن الإجراءات أعلاه تذكر موضوع التلوث البيئي أو الضرر الناتج على البيئة، إلا أن هذا التلوث أو الضرر يشمل ضمنياً التلوث الضجيجي بالرغم من عدم وجود إشارة واضحة لذلك.

أما في ما يتعلق بمخالفات قانون السير المرتبطة بالضجيج، فقد أشارت النصوص إلى مصادرة الأجهزة المحظورة المسببة للضجيج (كالأبواق ذات الأصوات المتعددة والصارخات والصافرات والمنبهات الصوتية التي تعمل بمحرك منفصل-زمور بحري) في حال استعمالها، وإتلافها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تنظيم المحضر بإشراف المرجع المباشر لمنظمي المحضر، إن لم يكن قد صدر خلال المهلة المذكورة قرار قضائي بإعادة الأشياء المصادرة إلى صاحبها[٢٢٨٢]. وتقوم قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية بضبط هذه المخالفات. إلا أن مستوى تطبيق هذه المخالفات المتعلقة بالضجيج على الصعيد الميداني يبقى مشكوكاً بأمره.

الفصل الثاني: العقوبات

نص قانون العقوبات على عقوبة الحبس حتى ثلاثة أشهر على الأكثر وبالغرامة من أربعين ألف إلى أربعماية ألف ليرة، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من أحدث ضوضاء أو لغطا على صورة تسلب راحة الأهلين وكذا من حرض على هذا العمل أو اشترك فيه[٢٢٨٣].

نص قانون حماية البيئة على عدة عقوبات جراء مخالفة الأنظمة والإجراءات المذكورة في القانون التي يتأتى عنها ضرر للبيئة، منها مخالفات تتعلق بالتلوث البيئي بشكل عام تعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة عشر مليون إلى مئتي مليون ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين[٢٢٨٤] مع مضاعفة العقوبة عند تكرار المخالفة:

- المخالفات المرتبطة بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي
- تنفيذ مشاريع غير متطابقة والمعايير الوطنية
- معارضة أو عرقلة إجراءات المراقبة والتفتيش والتحاليل المنصوص عليها في هذا القانون و/أو نصوصه التطبيقية

[٢٢٧٨] القانون رقم ٦٧/٧٦ وتعديلاته - ١٩٦٧- قانون السير- المادة ٢٨٤

[٢٢٧٩] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٤.

[٢٢٨٠] القانون ٤٤٤ -٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٥.

[٢٢٨١] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٦.

[٢٢٨٢] القانون ٦٧/٧٦ – ١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير- المادة ٣٣.

[٢٢٨٣] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠-١٩٤٣ وتعديلاته –قانون العقوبات- المادة ٧٥٨

[٢٢٨٤] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٨.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إضافة إلى مخالفة الأحكام التي تنظم التلوث الضوضائي التي يعاقب عليها بالغرامة من خمسمائة ألف إلى خمسة ملايين ليرة لبنانية. في حال تكرار المخالفة تضاعف العقوبة[٢٢٨٥].

وعلى صعيد مخالفات قانون السير المتعلقة بالضجيج[٢٢٨٦] فقد أشارت النصوص إلى عقوبة مخالفة أنظمة سير الدراجات وتحديداً موضوع الضجيج بسحب الرخصة ومصادرة التجهيزات الصوتية المحظورة، فيما يعاقب استعمال المنبهات الصوتية المحظورة بمصادرة التجهيزات الصوتية المحظورة.

أما على صعيد القطاع الصناعي، فقد نص المرسوم ٨٠١٨-٢٠٠٢[٢٢٨٧] على أنه إذا كان استثمار مؤسسة صناعية، غير مجاز بموجب ترخيص نظامي، يلحق أضراراً بالجوار أو بالصحة العامة، يحق لوزير الصناعة بعد أخذ رأي لجنة الترخيص المختصة، أن يطلب إلى صاحب المصنع تسوية أوضاع مؤسسته طبقاً لشروط هذا المرسوم، ضمن مهلة ستة أشهر كي يحصل على الترخيص القانوني. وإذا إمتنع صاحب المصنع عن القيام بما طلب منه ضمن المهلة المذكورة، يتم إقفال المصنع، وذلك بعد استطلاع رأي لجنة الترخيص والمجلس البلدي المختص. إلا أن المرسوم لم يعرّف "إلحاق الأضرار بالجوار أو بالصحة العامة" بطريقة علمية وواضحة، مما جعل تفسير هذا المصطلح صعباً وأدخل فيه الذاتية وبالتالي حد من فعالية التطبيق وجعل فيه ثغرة قانونية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

بعكس القطاعات والأوساط البيئية الأخرى التي تعالجها التقارير الأخرى، لم تلحظ النصوص أية إشارة إلى مشاريع تنموية أو أبحاث علمية تتعلق بموضوع الضجيج.

الخلاصة

تمّ في هذا التقرير عرض وتحليل النصوص البيئية اللبنانية المتعلقة بإدارة وتنظيم الضجيج ومناقشة حسناتها وسيئاتها والثغرات الموجودة فيها، كما تمت المقارنة بين التشريعات اللبنانية والتشريعات الدولية في هذا المجال (عند الضرورة) وذلك بهدف التعلم من الخبرة العالمية في موضوع إدارة وتنظيم الضجيج.
بالنسبة للتعاريف، لوحظ غياب أي تعريف علمي وواضح لمصطلحات الضجيج أو الضوضاء أو الإزعاج للجوار. أما بالنسبة للمعايير، فتضم النصوص اللبنانية عدداً من المعايير العلمية (بمقياس الديسبل) تحدد النسب القصوى المسموح بها لمستوى الضجيج في أماكن العمل الذهني والمصانع والورش والمعامل، بالإضافة إلى تحديد حدود الضجيج المسموح بها في الأنواع المختلفة من المناطق مثل المناطق السكنية والتجارية والصناعية وغيرها. وبالرغم من أن هذه المعايير تعد نقطة إيجابية في موضوع إدارة وتنظيم الضجيج، إلا أن النصوص لا تزال تفتقر إلى العديد من المعايير العلمية الأخرى (بمقياس الديسبل) التي تحدد الحدود المسموح بها من الضجيج الصادر عن قطاع النقل وقطاع البناء وقطاع الصناعة والآلات الميكانيكية وغيرها من القطاعات المنتجة للضوضاء.

أما بالنسبة للجهات المعنية بإدارة وتنظيم الضجيج، فقد أثبتت مراجعة النصوص اللبنانية وجود أكثر من جهة ذات علاقة بهذا الموضوع، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بالتحديد، تتولى وزارة البيئة وضع المعايير العلمية وتحديد المستويات المسموح بها لشدة الضجيج في أماكن العمل وخارجها ومستويات الضجيج المسموح بها الصادرة عن الآلات والمحركات والمركبات وغيرها. أما وزارة الأشغال العامة والنقل، فلها دور كبير ومهم في التحكم بمستويات الضجيج والضوضاء وذلك عبر تنظيم المناطق وإدارة الأراضي (عبر المديرية العامة للتنظيم المدني) وإدارة وتنظيم شبكة الطرق (عبر المديرية العامة للطرق والمباني) وإدارة وتنظيم قطاعي النقل البري والبحري (عبر المديرية العامة للنقل البري والبحري) وإدارة وتنظيم قطاع النقل الجوي (عبر الهيئة العامة للطيران المدني). أما

[٢٢٨٥] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - قانون حماية البيئة- المادتان ٢٦ و٦٣.
[٢٢٨٦] القانون ٦٧/٧٦ – ١٩٦٧ وتعديلاته- قانون السير - المادة ٣٣
[٢٢٨٧] المرسوم ٨٠١٨- ٢٠٠٢- تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها - المادة ٣٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وزارة الصناعة، فلها أيضاً دور كبير في عملية التحكم بمستوى الضجيج والضوضاء، وذلك عبر عملية الترخيص للمؤسسات الصناعية وإنشاء واستثمار المناطق الصناعية. أما وزارة الداخلية والبلديات فتتأكد من تطبيق المعايير المتعلقة بالضجيج والضوضاء وذلك عبر قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية.

وبعد، فمن مراجعة التشريعات اللبنانية، اتضح وجود أداة قوية يمكن عبرها التحكم بالتلوث وبمصادره، بما فيها الضجيج، ألا وهي قانون حماية البيئة (٤٤٤ -٢٠٠٢). فقد نص هذا القانون على عدة تدابير وإجراءات من شأنها أن تكفل حماية البيئة من كافة أنواع التلوث بما فيها التلوث الضجيجي. وبالتحديد، نص هذا القانون على ضرورة أن يخضع أي مشروع قبل إنشائه واستثماره إلى دراسة بيئية وتقييم بيئي يتم عبره تحديد أثر المشروع على البيئة واقتراح الحلول المناسبة للحد من هذا التأثير (بما فيه الضجيج). كما نص هذا القانون على عدة معايير ومقاييس خاصة بالضجيج بالإضافة إلى عدة حوافز ودوافع من شأنها أن تحافظ على البيئة (ومن ضمن هذه الحوافز أمور متعلقة بتخفيف الضجيج). إلا أن مدى فعالية هذا القانون تعتمد على مدى تطبيقه، وهذا الأمر يبقى حالياً موضع شك في ظل تأخر صدور مراسيمه التطبيقية.

ومن مراجعة النصوص الوضعية، إتضح وجود أداة قوية أخرى يمكن عبرها التحكم بالضجيج ألا وهي التنظيم المدني وإدارة الأراضي (وتقع هذه ضمن مسؤوليات المديرية العامة للتنظيم المدني). فعلى سبيل المثال، تركز جميع التصاميم التوجيهية والأنظمة التفصيلية على ضرورة إبعاد المناطق الصناعية عن المناطق السكنية، مما يضمن الحفاظ على الراحة العامة وتجنب الإزعاج الضوضائي والضجيج في هذه المناطق السكنية. بالإضافة، تنص جميع المخططات التوجيهية للمناطق الصناعية على منع إنشاء أي أبنية معّدة للسكن ضمن هذه المناطق بالإضافة إلى منع إنشاء أكثر من مؤسسة صناعية واحدة ضمن كل عقار، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من مستويات الضجيج الناتجة. وبالتأكيد تبقى فعالية هذه الأداة رهناً بمدى تطبيق هذه التدابير على الأرض.

أما بالنسبة لقطاع النقل البري، تمت ملاحظة غياب المعايير المتعلقة بالضجيج بشكل كامل بما يتعلق بشبكة الطرق وسكك الحديد. أما بالنسبة للمركبات البرية (السيارات والدراجات النارية والدراجات العادية)، فقد تضمن قانون السير أحكاماً مرتبطة بالمحركات وبأدوات التنبيه وطريقة استعمال هذه الأدوات التي من شأنها أن تنظم إصدار الضجيج الناتج عن هذه المركبات ومنع الازعاج. هذا مع الإشارة إلى غياب المعايير العلمية (بمقياس الديسبل) التي تحدد المستويات القصوى للضجيج الصادرة عن المحركات وأدوات التنبيه. أما بالنسبة لقطاعي النقل البحري والجوي، فتم لحظ الغياب الكامل لأي معايير بيئية مرتبطة بالضجيج سواء تلك المتعلقة بالبنى التحتية (مرافىء ومطارات) أو المركبات (السفن والطائرات). هذا مع الإشارة إلى أن التشريعات الأجنبية تعطي الكثير من الاهتمام بتحديد مستويات الضجيج الصادر عن السفن والمركبات.

هذا وبالنسبة للضجيج الصادر عن المحلات المزعجة والمؤسسات الصناعية، يتضمن التشريع اللبناني العديد من النصوص التي من شأنها إدارة وتنظيم هذا الضجيج، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتتراوح هذه النصوص من طريقة تصنيف المحلات والمؤسسات إلى عملية الترخيص بإنشاء واستثمار هذه المحلات والمؤسسات والتي تأخذ موضوع التلوث (بما فيه الضجيج) بعين الاعتبار. هذا بالإضافة إلى العديد من النصوص التي تنظم عملية إصدار الضجيج في المؤسسات الصناعية بشكل مباشر كضرورة وضع جدران مزدوجة عازلة للصوت في قسم الإنتاج، وضرورة تزويد الآلات والمولدات الكهربائية بكواتم للصوت وغيرها. وبالرغم من كثرة المواد والنصوص التي تنظم عملية إصدار الضجيج في المؤسسات الصناعية، إلا أن المعايير العلمية التي تحدد الحدود المسموح بها من الضوضاء والضجيج (بمقياس الديسبل) قد غابت عن جميع هذه المواد والنصوص بشكل كامل.

أما بالنسبة للمقالع، فقد تضمن القانون الوضعي عدة نصوص تتيح إدارة وتنظيم الضوضاء والضجيج الصادر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال، لحظت النصوص ضرورة أن يتضمن طلب الرخصة دراسة بيئية تبيّن انعكاس استثمار المقالع على البيئة المجاورة بما فيها راحة الجوار. بالإضافة، حدد التشريع المسافات الأفقية الدنيا التي يجب حكماً بها إبعاد المقالع عن الاستعمالات المجاورة، والتي لها تأثير كبير على عملية تخفيف الضجيج والتحكم به. وبالرغم من ايجابية جميع هذه النصوص، إلا أن المعايير العلمية للحدود المسموح بها (بمقياس الديسبل) تغيب أيضاً هنا وبشكل كامل، مما يشكل نقطة ضعف.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بعد، وبالنسبة للضجيج الصادر عن المناطق السكنية، فقد إقتصرت النصوص على ضرورة تزويد المولدات الكهربائية بكواتم للصوت، من دون أي تحديد علمي للخصائص التقنية لهذه الكواتم ومعاييرها. أما بالنسبة للشقق المفروشة وفنادق الريزدانس، فقد اقتصرت النصوص على منع استعمال الطوابق السفلية لمحلات مصنفة أو لأي محلات تشكل إزعاجاً للجوار، من دون وجود أي تحديد علمي وواضح لما يشكل "إزعاجاً".

أما بالنسبة للمؤسسات السياحية، فقد اقتصرت النصوص على منع الموسيقى والراديو والاجتماعات الصاخبة التي تسبب إزعاجاً للجوار أو إقلاقاً للراحة، من دون وجود أي تحديد علمي وواضح لما يشكل "إزعاجاً".

بالنسبة للاستعمالات الأخرى المتفرقة المنتجة للضوضاء، فقد أوضحت مراجعة النصوص وجود القليل من النصوص المتعلقة بإدارة وتنظيم الضجيج. فعلى سبيل المثال، منعت النصوص إستعمال المنبهات داخل المرائب العمومية كما نصت على ضرورة تزويد المولدات الكهربائية في محطات المحروقات السائلة بكاتم للصوت، من دون تحديد الخصائص التقنية لهذه الكواتم.

أما بالنسبة للضجيج الصادر عن أعمال البناء والإنشاء، فقد أوضحت مراجعة النصوص اللبنانية الغياب الكامل لأي مادة أو نص من شأنه إدارة وتنظيم الضجيج عند القيام بهذه الأعمال (هذا باستثناء قانون حماية البيئة الذي يتطرق إلى هذا الموضوع). وعند مراجعة التشريعات الأجنبية، تتبين شدة هذا النقص، إذ أن التشريعات الأجنبية أعطت اهتماماً كبيراً لعملية إدارة وتنظيم الضجيج أثناء القيام بأعمال البناء والإنشاء.

أما بالنسبة للضجيج الصادر عن الآلات الميكانيكية، فقد أوضحت مراجعة النصوص اللبنانية الغياب الكامل أيضاً لأية معايير أو مقاييس في هذا المجال. وتتبين شدة هذا النقص عند مراجعة الخبرة العالمية، إذ إن التشريعات الأجنبية أعطت اهتماماً كبيراً لتحديد مستويات الضجيج المسموح بها الصادرة عن الآلات الميكانيكية المزعجة مثل شاحنات النفايات، وآلات جز العشب (Lawnmowers) وآلات تكسير الإسفلت (Compressors & drills) وآلات التلحيم ومولدات الكهرباء وغيرها.

أخيراً، بالنسبة للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة التي أبرمها لبنان فقد بيّنت مراجعتها افتقارها لموضوع الضجيج أو عمومية البنود التي تطاله.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تقرير التربة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدّمة

يسبب افتقار التشريعات البيئية لأحكام تعنى بوسط التربة وتعرّضه لضغوطات وتعديات عديدة إلى عدم كفاية تنظيم عملية ضبط التعديات الحاصلة بالرغم من وجود بعض النصوص المتعلقة بانجراف التربة وتدهور نوعيتها. تجدر الإشارة إلى أن قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢ لم يول هذا الموضوع الأهمية اللازمة، وتم التطرق إليه بصورة موجزة، دون البحث في آثار انجراف التربة التي تلوث في غالب الأحيان النظر، خصوصاً في فصل الشتاء حيث تمتلئ الشوارع والطرقات بالرمال والحصى التي تجرفها السيول، فضلاً عن تلوث مجاري المياه وتدهور نوعيتها، وهذا ما يسبب تصحر الأرض على المدى البعيد بسبب فقدان الغطاء الترابي الملائم لنمو الأشجار والنباتات.

إن مخاطر تلوث التربة ١) تشكل تهديداً رئيسياً للسلامة والصحة العامة خصوصاً في المناطق السكنية، ٢) تساهم بتلويث مجاري المياه السطحية نتيجة سيلان مياه الشتاء، ٣) تؤدي إلى تلويث المياه الجوفية من خلال تسرب الملوثات إلى جوف الأرض، و٤) تمنع الغطاء النباتي من النمو وهذا ما يؤدي على المدى البعيد إلى تفاقم مشكلة التصحر التي بدأت تظهر في لبنان تدريجياً.

إن حماية وسط التربة من الضغوطات التي تفرضها عليه القطاعات الملوثة يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات على مختلف المستويات أو المراحل التنظيمية (التخطيط، المعايير والشروط البيئية، شروط الترخيص البيئية، مراقبة التنفيذ، الخ.) من قبل جميع الجهات المعنية. تجدر الإشارة هنا إلى فقر القانون الوضعي في لبنان المتعلق بحماية تلوث التربة، بالرغم من أن بعض الاتفاقيات الدولية، كتلك المتعلقة بمكافحة التصحر والتي انضم إليها لبنان مؤخراً، ألزمت الجهات الرسمية باتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لحماية التربة من التصحر وضبط النشاطات المؤدية إلى تفاقم هذه المشكلة.

يهدف هذا الفصل إلى: ١) عرض وتحليل الإطار القانوني للتشريعات اللبنانية البيئية المتعلقة بوسط التربة، ٢) استعراض ظاهرة تضرّر التربة وانجرافها ومشاكل تلوثها، ٣) التنظيم القائم (التخطيط، المعايير والشروط، المراقبة، الأمور المالية وإدارة الحالات الطارئة)، ٤) الطرق المتاحة لحماية الوسط (الإجراءات الإدارية والقضائية)، ٥) الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط (الأبحاث، التنمية، التدريب وتنمية القدرات).

الجزء الأول: انجراف التربة

يعتبر انجراف التربة من المشاكل الأكثر تشعباً وبالتالي الأكثر صعوبة كونه يرتبط بنشاطات تؤدي في غالب الأحيان إلى غياب الغطاء النباتي، والتنوع البيولوجي، الذي يساهم في الحفاظ على تماسك التربة عبر السماح للنباتات المتنوّعة بالنمو والتكاثر. إن أسباب انجراف التربة تعود إما إلى عدم توازن هذه التربة أو إلى أسباب بشرية ناتجة عن قطع الغابات والأشجار، رعي الحيوانات العشوائي - بالأخص في الغابات المشجرة حديثاً- الاستغلال غير المستديم للأراضي الزراعية، استعمال الأراضي بشكل عشوائي (مقالع وكسارات)، ورش البناء والتمدد العمراني غير المدروس.

الباب الأول: التعاريف

لحظت بعض الإتفاقيات الدولية التي تعنى بمشاكل إنجراف التربة، والتي إنضم إليها لبنان مؤخراً، بعض المصطلحات المتعلقة بهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، تم تعريف تردّي الأراضي[٢٢٨٨] بـ "ما يحدث في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة من انخفاض أو فقدان الإنتاجية والتنوع الاحيائيين أو الاقتصاديين لأراضي المحاصيل البعلية، وأراضي المحاصيل المروية، أو مراتع الماشية والمراعي والغابات والأحراج، نتيجة لاستخدامات الأراضي، أو لعملية ما، أو مجموعة من العمليات، بما في ذلك العمليات الناجمة عن الأنشطة البشرية وأنماط السكن، مثل ١) تعرية التربة بفعل الرياح أو المياه، ٢) تدهور الخواص الفيزيائية والكيميائية والإحيائية أو الاقتصادية للتربة، و٣)

[٢٢٨٨] القانون ٤٦٩- ١٩٩٥ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥- المادة ١ فقرة (و) من الإتفاقية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفقدان الطويل الأجل للغطاء النباتي الطبيعي. أما التصحّر[٢٢٨٩] فتم تعريفه "بتردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية". وقد أشارت "ديباجة"[٢٢٩٠] الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة إلى أن زراعة الزيتون هي زراعة "لا غنى عنها لصيانة التربة والمحافظة عليها، وهي تفضي إلى رفع قيمة الأراضي التي لا تصلح لأية زراعات أخرى".

إن معظم التعاريف والأوصاف الواردة أعلاه لا تصف مشكلة انجراف التربة والتصحر الخاصة بلبنان، كونها صادرة عن اتفاقات دولية.

الباب الثاني: إدارة الوسط

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

لم يعالج القانون الوضعي اللبناني كيفية مكافحة انجراف التربة بطريقة مباشرة، بيد أن نصوصاً عديدة تنظم القطاعات والأنشطة التي تسبب انجراف التربة أتت على ذكر التربة والمحافظة عليها دون التمييز بين المحافظة على نوعيتها وحمايتها من الانجراف.

إنّ هذه النصوص، وبالرغم من عددها القليل، يمكنها في حال تطبيقها بشكل سليم أن تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحفاظ على التربة. فعلى سبيل المثال تنظم وزارتا الزراعة والبيئة استعمال الأحراج والأراضي المشاعية وغيرها[٢٢٩١] عبر اقتراح أفضل الوسائل للحفاظ عليها وتطويرها وحمايتها وتحريجها وصيانة تربتها من عوامل الانجراف[٢٢٩٢]؛ كذلك تهتم وزارة الزراعة بتحسين المراعي الطبيعية وتنظيم استثمارها ومراقبة رعي الماعز وغيرها من الحيوانات"[٢٢٩٣].

من البديهي أن مهام وزارتي الزراعة والبيئة، وبغض النظر عن تشابك الصلاحيات بينهما، تساهم في الحفاظ على التربة من الانجراف بطريقة غير مباشرة.

فمثلاً أوكل قانون حماية الغابات[٢٢٩٤] إلى وزارة الزراعة (متمثلة بمصلحة حماية الغابات المحمية) صلاحية إجراء أعمال المسح الشامل لمحتويات ومقوّمات الغابة المحمية من أشجار ونباتات وتربة دون تحديد كيفية الاستفادة من هذا المسح لحماية التربة من الانجراف.

إن القانون الوضعي الحالي اكتفى بتوزيع المهمات على الوزارات المعنية وأهمل تحديد الاستراتيجيات المفروض أن تتبعها تلك الوزارات لتحقيق الأهداف المطلوبة، مع العلم أنّ وزارة البيئة تعاني من نقص في الموارد البشرية والمالية.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الزراعة والبيئة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

[٢٢٨٩] القانون ٤٦٩- ١٩٩٥ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥- المادة ١ فقرة (أ) من إتفاقية الأمم المتحدة.

[٢٢٩٠] القانون ٣٩٢- ١٩٩٥ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية زيت الزيتون الدولية الموضوعة في جنيف بتاريخ ١٩٨٦/٧/١- الديباجة.

[٢٢٩١] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١١.

[٢٢٩٢] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٩٦

[٢٢٩٣] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦- حماية الغابات- المادة ٢ فقرة ٦.

[٢٢٩٤] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦- حماية الغابات- المادة ١٥ فقرة ١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: المعايير والشروط

لا يستدل من النصوص القانونية، على ندرتها، أنها وُضعت بهدف حماية التربة من الانجراف، أو أقله لم يتم ذكر ذلك بوضوح، إلا أنه من الممكن في حال جرى تطبيقها بشكل ملائم أن تساهم في ذلك، مثلا شروط وزارة البيئة لجهة ١) القيام بتشجير موقع استثمار المقالع والكسارات[٢٢٩٥] خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل فيها[٢٢٩٦] ٢) تشجير محيط العقارات المستثمرة بنسبة ١٠% من المساحة الإجمالية للعقار[٢٢٩٧] ٣) منع قطع الأشجار المتواجدة ضمن حرم الأنهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة وتشجير المساحات المتبقية منها عند بناء أبنية سكنية[٢٢٩٨]. تجدر الإشارة هنا إلى صعوبة تطبيق هذه الشروط كون تلك النصوص لم تحدد كيفية تنفيذها ولا آلية الرقابة المسؤولة عن ضبط المخالفات في حال حصولها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

أخيراً، تجدر الإشارة إلى غياب الشروط المتعلقة بورش البناء لجهة ١) حفظ الأتربة ومنعها من الانجراف خصوصاً في فصل الشتاء، ٢) حماية التربة من الانجراف أثناء عمليات البناء وتنظيم استعمال الأراضي، ٣) حماية التربة من الانجراف أثناء عمليات الري العشوائي والكثيف للأراضي الزراعية. تختلف الحال في الدول الأخرى حيث يتوجب على طالب رخصة البناء، في الولايات المتحدة مثلاً، أن يقدم مخططاً لمكافحة الترسبات وانجراف التربة، وهو أمر غائب كلياً عن التشريعات اللبنانية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

الفصل الثالث: التراخيص

يفتقر القانون الوضعي اللبناني لنصوص تحدد شروط منح التراخيص للنشاطات المسببة لانجراف التربة وهي في حال وجدت تكون ناقصة وغير مكتملة أو صعبة التطبيق.

فمثلاً، في ما يعود إلى قطاع البناء، يتبين في الشروط العامة للمخططات التوجيهية أنه عندما يؤدي التصميم إلى قطع الأشجار المثمرة أو الأشجار المعمرة كالصنوبر والسنديان والزيتون والخروب وغيرها، يعرض الملف على المديرية العامة للتنظيم المدني التي يحق لها فرض شروط، وذلك بهدف الحفاظ على أكبر قدر من الأشجار الموجودة[٢٢٩٩]. ويجب أن يذكر طلب الرخصة موقع الأشجار والمساحات المزروعة الكائنة في العقار وتلك المنوي او المقترح إعادة زراعتها في حال قطعت مع ذكر نوعيتها وقياساتها وعددها[٢٣٠٠]. إلا أن هذه العملية ليست كافية كونها لا تجبر صاحب

[٢٢٩٥] المرسوم الإشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته- قانون التنظيم المدني- المادة ٢٦ فقرة أخيرة.

[٢٢٩٦] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/١٨٢-١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخر للكسارات والردميات- المادة ٤ (فقرة ٥-١)؛
القرار ١/١٨٣- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل أو البحص المفتت طبيعيا- المادة ٤ (فقرة ٥-١)؛
القرار ١/١٨٤- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك- المادة ٤ (فقرة ٥-١)؛
القرار ١/١٨٥- ١٩٩٧- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار- المادة ٤ (فقرة ٥-١)؛
القرار ١/١٨٦- ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لإنشاء واستثمار مقالع الصخور لصناعة التربة- المادة ٤ (فقرة ٥-١).

[٢٢٩٧] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٧٥- ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمصنع دباغة – المادة ٣ (فقرة ٣-٤-٥)؛
القرار ١/٩٠- ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٣ فقرة (٣-٤-٥)؛
القرار ١/٢٩- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب – المادة ٣ فقرة (٣-٦-٣)؛
القرار ١/١٦- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/او الحيوانات الاليفة مثل الارانب والخنازير الخ – المادة ٣ فقرة (٣-٦-٣)؛
القرار ١/٦١- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك– المادة ٣ فقرة (٣-٦-٣)؛
القرار ١/٣- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة- المادة ٣ فقرة (٣-٦-٥).

[٢٢٩٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠- ٢٠٠٠ -الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ٢ فقرة (٣-٥-٤).

[٢٢٩٩] المرسوم ٢٨١٠-٢٠٠٠-تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة كفرشيما العقارية-الانظمة المتعلقة بالبناء – الأنظمة المتعلقة بالبناء (الفقرتين ٣ و٤).

[٢٣٠٠] المرسوم ١٠٢٣١- ١٩٩٧ – تصديق التصميم التوجيهي العام لترتيب وتحديد وجهة الاستعمال بصورة اجمالية لأراضي منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت وتصديق التصميم والنظام التفصيلي العائد لهذه الأراضي. – الباب الأول – الفصل الأول – ١٣/٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

العلاقة على تنفيذ هذه المهمة، وذلك بسبب عدم تخصيص موضوع قطع الأشجار برخصة خاصة به كما هي الحال في الولايات المتحدة حيث يُطلب من كل طالب رخصة إنشاء، أو كل صاحب مشروع، تقديم خطة استبدال للأشجار المنوي قطعها (Tree Replacement Plan) للحصول على رخصة بقطع الأشجار، وبالتالي التمكن من تنفيذ المشروع.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والتنوع البيولوجي والارث الطبيعي).

وفي ما يعود إلى المقالع والكسارات، فرضت النصوص أن يحوي كل طلب ترخيص مقدم إلى المحافظ ١) التدابير الملحوظة لإعادة تأهيل وترتيب مواقع العمل تدريجياً أثناء الاستثمار وبعد الانتهاء منه، ٢) التدابير الملحوظة لحفظ واستعمال أتربة التغطية، ٣) تعهد خطي من صاحب الطلب بضرورة تنفيذ جميع شروط الترخيص لجهة حماية البيئة وإعادة تأهيل وترتيب المقلع[٢٣٠١] بما فيها فرض إعادة تشجير الموقع[٢٣٠٢]، ٤) إزالة التشويه الناتج عن نشاط المقلع في حال السماح له بتأهيل الموقع[٢٣٠٣]. تجدر الإشارة هنا إلى صعوبة التأكد من تنفيذ شروط الرخصة بسبب غياب الإرشادات الواضحة لتنفيذها أو وجود جهاز فني للتأكد من ذلك (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

في ما يختص بقطاع الزراعة، والذي يعتبر من النشاطات التي تؤثر على انجراف التربة ويساهم في زيادة نسبة الترسبات، لم يلحظ القانون الوضعي أية شروط لحماية انجراف التربة والترسبات كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتوجب على طالب استثمار الأراضي الزراعية التقدم بخطة للحماية من انجراف التربة والترسبات (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الفصل الرابع: المراقبة

إذا قورنت التشريعات اللبنانية بالنصوص الدولية المتعلقة بتنفيذ شروط الترخيص العائدة للنشاطات التي تؤثر على انجراف التربة، تبدو فقيرة، وهي في حال وجدت، لا تشمل كل العوامل المؤدية إلى انجراف التربة.

وعليه اقتصرت التشريعات الخاصة بالمراقبة على تلك الواردة في اتفاقية مكافحة التصحّر[٢٣٠٤]، التي انضم إليها لبنان، حيث لحظت تدابير للمراقبة بأن "يرسل كل طرف إلى مؤتمر الأطراف تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ هذه الإتفاقية كيما ينظر فيها المؤتمر في دوراته العادية ويحدد مؤتمر الأطراف الجدول الزمني لتقديم هذه التقارير كما يحدد شكلها"، و"تقدم الأطراف من البلدان المتأثرة بياناً تصف فيه الاستراتيجيات الموضوعة" و"بياناً" وضعياً مفصلاً عن برامج العمل وتنفيذها. إلا أنه لم تصدر نتيجة لهذه الاتفاقية أية نصوص تطبيقية توضّح الإجراءات المتخذة من قبل لبنان لتنفيذ هذه الالتزامات.

كذلك أولت المادة ٢٦ من المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤[٢٣٠٥] الذي يعني بتنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها، دائرة المحافظة على الثروة الطبيعية، "المحافظة على الطبيعة وحماية المواقع والمجالات الطبيعية ومراقبة التوازن البيئي عبر المحافظة على سلامة العناصر الطبيعية ومكوناتها الأساسية من تربة وغابات".

[٢٣٠١] مرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته – تعريف المقالع وتحديد مواقعها – المادة ٧.
[٢٣٠٢] القانون رقم ٦٩-١٩٨٣ وتعديلاته-قانون التنظيم المدني وتعديلاته – المادة ٢٦.
[٢٣٠٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢-١٩٩٧ -تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ٥.
[٢٣٠٤] القانون ٤٦٩- ١٩٩٥ - الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥- المادة ٢٦ من الاتفاقية.
[٢٣٠٥] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلا أن هذا المرسوم لم يلحظ كيفية تقييم ومراقبة حالة الغطاء النباتي وحالة تدهور انجراف التربة وهو ما يطبق مثلاً على الصعيد اللامركزي في الولايات المتحدة. تجدر الإشارة إلى أنه صدرت مؤخراً مجموعة من القوانين المتعلقة بإنشاء محميات طبيعية[٢٣٠٦]، وبعض القرارات[٢٣٠٧] التي تحدد كيفية المحافظة على المساحات الخضراء، حيث قامت بتصنيف بعض المساحات كمواقع طبيعية خاضعة لحماية وزارة البيئة، إضافة إلى قرارات أخرى صادرة عن وزارة الزراعة[٢٣٠٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي). إلا أن هذه النصوص لم تحدّد كيفية قيام الجهات المعنية بحماية هذه المواقع، فضلاً عن عدم تحديدها لآلية الرقابة وهو ما يعقد عملية مراقبة التعدّيات الحاصلة.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى فقر النصوص لجهة تنظيم آليات وإجراءات رقابة مختصة بموضوع الاستثمارات، علما أن معظم التعديات الحاصلة على الغابات والأحراج تعود إلى عدم الالتزام بالنصوص التشريعية المتعلقة بشروط استثمار الغابات والأحراج. كذلك أغفلت النصوص تحديد كيفية تجهيز أبراج مراقبة مثلاً والمعدات اللازمة، فضلاً عن إعداد كوادر بشرية لتفادي الأضرار في حال اندلاع حرائق ممكن أن تؤدي إلى خسارة الغطاء النباتي، وبالتالي تفاقم مشكلة انجراف التربة. إلا أنه يجب التنويه بإحدى المبادرات في منطقة عكار، إذ قامت جمعية بيئية بإنشاء برج لمراقبة منطقة حرجية كبيرة وذلك بالتعاون مع وزارة البيئة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والارث الطبيعي).

الفصل الخامس: الأمور المالية

انحصرت الأمور المالية بالمساعدات التي تؤمنها الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحّر[٢٣٠٩] للدول الأطراف وذلك مساهمة بالحفاظ على تماسك الغطاء الترابي عبر بعض الصناديق المالية وتعزيزها، " كصناديق التصحر الوطنية" وصناديق الآليات المالية القائمة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وبانتظار صدور المراسيم التطبيقية لقانون حماية البيئة

[٢٣٠٦] القانون ١٢١ - ١٩٩٢ - انشاء محميتين طبيعيتين في بعض الجزر أمام شاطىء طرابلس
القانون ٥٣٢-١٩٩٦ - انشاء محمية طبيعية ارز الشوف
القانون ٧٠٨-١٩٩٨ - انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين-منطقة صور العقارية
القانون ٩-١٩٩٩ - انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية
القانون ١٠-١٩٩٩ - انشاء محمية طبيعية في اليمونة
القانون ١١-١٩٩٩ - انشاء محمية طبيعية في بنتاعل

[٢٣٠٧] قرارات صادرة عن وزير البيئة:
القرار ١/١٤ – ١٩٩٥ – إنشاء محمية طبيعية "كرم شباط"؛
القرار ١/٣٤– ١٩٩٧ – تصنيف نهر ابراهيم من المواقع الطبيعية الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادة ١؛
القرار ١٥١-١٩٩٧ - تصنيف موقع طبيعي (وادي قاديشا) – المادة ١؛
القرار ١/٢٢ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بوادي مجرى نهر الجوز الواقع في منطقة البترون من المواقع الطبيعية الخاضعة لحماية وزارة البيئة - المادة ١؛
القرار ١/٩٧ - ١٩٩٨ -تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الكلب من المواقع الطبيعية - المادة ١؛
القرار ١/١٢٩ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى وادي الدامور من المواقع الطبيعية - المادة ١؛
القرار ١/١٣٠ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر بيروت من المواقع الطبيعية - المادة ١؛
القرار ١/١٣١ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الاولي من المواقع الطبيعية - المادة ١؛
القرار ١/١٣٢-١٩٩٨ -تصنيف مواقع واقعة في منطقة الشوف من المواقع الطبيعية - المادة ١؛
القرار ١/١٨٧ - ١٩٩٨ - تصنيف الموقع المعروف بجبل المكمل - القرنة السوداء من المواقع الطبيعية - المادة ١؛
القرار ١/١٨٨ - ١٩٩٨ -تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر عرقه من المواقع الطبيعية - المادة ١؛
القرار ١/١٩ - ٢٠٠٢ - اعتبار منطقة القمّوعة قضاء عكار من المواقع الطبيعية - المادة ٢؛
القرار ١/٢١ - ٢٠٠٢ - اعتبار منطقة وادي القراقير قضاء زغرتا من المواقع الطبيعي المادة ٢؛
القرار ١/٢٢ - ٢٠٠٢ - اعتبار حرج دلهون قضاء الشوف من المواقع الطبيعية - المادة ٢.

[٢٣٠٨] قرارات وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧-١٩٩١؛ القرار ١/١٢٩-١٩٩١؛ القرار ١/١٦٥ – ١٩٩١؛ القرار ١/٧١-١٩٩٢القرار ١/١٥٢-١٩٩٢؛ القرار ١/٤٩٩-١٩٩٦؛ القرار ١/٥٨٧-١٩٩٦؛ القرار ١/٥٨٨-١٩٩٦، القرار ١/٥٨٩-١٩٩٦، القرار ١/٥٩١ -١٩٩٦، القرار ١/٥٩٢-١٩٩٦، القرار ١/٣-١٩٩٧، القرار ١/٨-١٩٩٧، القرار ١/٩-١٩٩٧، القرار ١/١٠-١٩٩٧، القرار ١/١١-١٩٩٧، القرار ١/١٧٤-١٩٩٧ يتعلقون بإعلان غابات محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر، معهد علوم البحار والصيد في البترون، جبال القمّوعة، كفرزبد، حبالين، بشري وأرز تنورين وحدث الجبة وأرز جاج، السويسة، القموعة، كرم شباط، بزبينا، قنات، بكاسين، عين الحقيلات (كرم المهر) وقرنة الكيف، جرد النجاص، قرية السفينة، وادي جهنم، حبالين

[٢٣٠٩] القانون ٤٦٩ - ١٩٩٥ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥ - المادة ٢١ من الإتفاقية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والقاضي بإنشاء صندوق وطني للبيئة[٢٣١٠]، تجدر الإشارة إلى افتقار النصوص اللبنانية لآلية تمويل تدعم ضبط انجراف التربة، كما هي الحال في تونس مثلاً حيث لحظت التشريعات صندوقاً لتمويل نشاطات محاربة التصحر يعتمد على المساهمات والتبرعات فضلاً عن ميزانية تخصص له من قبل الدولة.

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية الوسط

الفصل الأول: الإجراءات الإدارية

القسم الأول: الشكاوى والاعتراضات

غابت عن التشريعات اللبنانية أية نصوص متعلقة بالتربة توضح الآلية الإدارية لتلقي الشكاوى المرتبطة بتعدّي القطاعات والأنشطة كافة على التربة وكيفية معالجتها.

الفصل الثاني: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

نتيجة للافتقار إلى النصوص البيئية الخاصة بالتربة، لم تُسن نصوص تعنى بإجراءات خاصة بالإدعاءات المتعلقة بالمخالفات والجرائم البيئية اللاحقة بهذا الوسط.

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

أولت أحكام المادة ٩٨ من المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤[٢٣١١] دائرة التحريج والإستثمار لدى وزارة الزراعة، بالإشتراك مع رؤساء الدوائر المركزية والإقليمية المختصة، القيام بمهمة منع "التعديات على الأحراج". كما قضت أحكام القانون رقم ٨٥-١٩٩١[٢٣١٢] بمنع قطع واستثمار وتصنيع جميع الأشجار الصمغية الموجودة ضمن الاحراج التي تملكها الدولة أو البلديات والقرى أو الأفراد، وتُستثنى مشاريع الأشغال العامة التي تجريها الإدارات والمؤسسات العامة ومشاريع البناء المرخص لها[٢٣١٣]، أو إجراء أية تغييرات في المواقع الطبيعية، دون الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة. تصادر الاحطاب والأخشاب والأشجار المقطوعة أو المنقولة أو المصنعة، ويحكم على المخالفين بالسجن من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين ٢٠ و٨٠ ألف ليرة لبنانية عن كل شجرة مقطوعة أو مقلوعة حسب ضخامتها، وبمئة ليرة عن كل كيلوغرام من الخشب أو الحطب، وبألفي ليرة لبنانية عن كل صندوق مصنع، وبألف ليرة لبنانية عن كل كلغ من سائر المواد الخشبية المصنعة[٢٣١٤]. ويلاحق المتعدّون لمعاقبتهم من قبل المراجع المختصة، كما حُدّدت بعض الغرامات الخاصة بمخالفة الأحكام المذكورة فيه.

يلاحظ أن هذه النصوص قديمة وهي بحاجة إلى تعديل لجهة إعادة تحديد الجهات المعنية بتنفيذها، فضلاً عن إعادة النظر بقيمة الغرامات المحددة[٢٣١٥].

كذلك كلف قانون حماية الغابات[٢٣١٦] مصلحتي حماية الغابات والأحراج والثروات الطبيعية معاً استقصاء وضبط المخالفات المرتكبة ضد أحكام هذا القانون، وملاحقة المخالفين بشأنها أمام المحاكم الجزائية الصالحة، فضلاً عن تنظيم وتوقيع محاضر المخالفات من قبل موظفي المصلحتين، وإرسال نسخ منها إلى النيابة العامة ورئيسي المصلحتين. أما بالنسبة للحماية الأمنية لجميع الغابات المحمية وموظفيها ومشتملاتها، فتتولى القوى الأمنية هذه المهمة.

[٢٣١٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة- المواد ٨-١١

[٢٣١١] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٩٨.

[٢٣١٢] القانون ٨٥- ١٩٩١- المحافظة على الثروات الحرجية والأحراج- المادتان ١ و٢.

[٢٣١٣] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨- حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المواد ٣ و ١٢ و٢٥.

[٢٣١٤] القانون ٨٥- ١٩٩١- المحافظة على الثروات الحرجية والأحراج- المادتان ١ و٢.

[٢٣١٥] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨- حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المواد ٣ و ١٢ و٢٥.

[٢٣١٦] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦- حماية الغابات- المادتان ١٧ و١٨.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

من جهة أخرى، منع قانون حماية الغابات[٢٣١٧] (١) الدخول إلى حرم الغابات المحمية المعترف به والقيام بأي نشاط، وفي حالة المخالفة يغرّم المخالف بغرامة تتراوح بين مليون وعشرة ملايين ليرة لبنانية إضافة إلى عقوبة بالسجن تتراوح بين شهر وستة أشهر أو لإحدى هاتين العقوبتين؛ (٢) دخول المواشي أيا كانت والرعي في حرم الغابات المحمية، وفي حال المخالفة يعاقب المخالف بالحبس من شهر لستة أشهر ويدفع غرامة لا تقل عن ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل. أو بإحدى هاتين العقوبتين عن كل رأس ماعز أو ماشية، وتصادر الطروش وتباع لمصلحة حماية الغابات في المسلخ الأقرب من موقع المخالفة؛ و(٣) إضرام النار على بعد ألف متر من حدود الغابة المحمية، وفي حال المخالفة يعاقب المخالف بالحبس من ٦ أشهر الى ٣ سنوات ويدفع غرامة قدرها ٢٥٠،٠٠٠ ل.ل. أو بإحدى هاتين العقوبتين عن كل كلغ يضبط مقطوعاً، وفي حال التكرار تضاعف العقوبات ٣ مرات.

(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والارث الطبيعي).

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

الفصل الأول: الأبحاث والتعليم

بتاريخ ١٢ آذار ١٩٧١ صدر القانون رقم ٢٧-١٩٧١[٢٣١٨] الذي أجاز للحكومة إبرام اتفاقية إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. ويهدف المركز إلى القيام بدراسة إقليمية تتعلق بالمناطق الجافة في الدول العربية، وعلى الأخص دراسات تتعلق بالتربة ومدى تعرضها للانجراف بواسطة الرياح، مياه السيول، مياه الري و الأمطار وإجراء التجارب لتحديد أفضل الطرق للمحافظة على التربة وصيانتها.
إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن المرسوم ٤٥٢١-١٩٨١[٢٣١٩] الذي يعنى بتنظيم كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية قد أنشأ شعبة علم التربة واستصلاح الأراضي، وشعبة الأحراج (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الفصل الثاني: التدريب وتنمية القدرات

افتقر القانون الوضعي اللبناني إلى نصوص تساهم في بناء قدرات أشخاص أو جهات بهدف مكافحة انجراف التربة، إلا أن الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تاريخ ١٩٩٤/١٠/١٥[٢٣٢٠] سلموا بأهمية "بناء القدرات":"-أي بناء المؤسسات والتدريب وتطوير القدرات المحلية والوطنية ذات الصلة-في جهود مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، وتشجيع، حسبما يكون مناسبا، بناء القدرات عن طريق المشاركة الكاملة للسكان المحليين على كافة الصعد؛ بواسطة تعزيز القدرات التدريبية والبحثية على الصعيد الوطني في ميدان التصحر والجفاف؛ وبواسطة تعزيز خدمات الدعم والإرشاد، لنشر أساليب وتقنيات التكنولوجيا؛ وتنظيم حملات التوعية وتوفير المعلومات للجمهور".

الفصل الثالث: تبادل المعلومات والتقنيات

شدّدت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر[٢٣٢١] على أهمية تبادل التقنيات والمعلومات ما بين الدول الأطراف وذلك بهدف تسهيل محاربة التصحر واتخاذ التدابير اللازمة لكبحه.

[٢٣١٧] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦- حماية الغابات- المواد ١٦ و٢١ و٢٢.
[٢٣١٨] القانون ٢٧- ١٩٧١ – إبرام إتفاقية انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة- المادة ٣ من الإتفاقية.
[٢٣١٩] المرسوم ٤٥٢١- ١٩٨١ وتعديلاته- تنظيم كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية- المادة ٢١.
[٢٣٢٠] القانون ٤٦٩- ١٩٩٥- الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥- المادة ١٩ من الإتفاقية.
[٢٣٢١] القانون ٤٦٩-١٩٩٥- الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥- المواد ١٦ و١٧ و١٨ من الإتفاقية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع: الإجراءات التصحيحية

أولت المادة ٩٦ من المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤[٢٣٢٢] مصلحة الأحراج والثروات الطبيعية لدى وزارة الزراعة شؤون "أعمال التحريج في جميع أراضي الدولة والأراضي المشاعية والخاصة وتقديم المساعدات لتنفيذ أعمال التحريج وصيانة التربة". لقد صدر، من جهة أخرى، قرار عن مجلس الوزراء أجاز لوزارة البيئة إجراء مناقصات لتشجير أحراج وشراء أغراس وزرعها ورعايتها[٢٣٢٣] (للمزيد من المعلومات يراجع القارئ تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

الجزء الثاني: تلوّث التربة

لم تغط النصوص اللبنانية مسألة تلوث التربة بالشكل الكافي مقارنة مع النصوص الدولية. وذلك لعدة أسباب منها ١) محدودية النشاطات الصناعية في لبنان والتي تعتبر من أهم القطاعات الملوثة لهذا الوسط عالمياً، ٢) عدم ظهور مشاكل جسيمة في تلوث التربة كون تركيبة لبنان الجيولوجية صخرية في معظمها، والغطاء الترابي قليل نسبياً، و٣) كون عملية تنظيف أو إعادة تأهيل المواقع الملوثة يفوق إمكانيات الجهات والأفراد نظراً إلى كثرة المتطلبات المادية، التقنية والبشرية لهذه العملية.

الباب الأول: التعاريف

خلافا للتشريعات الأمريكية والفرنسية التي قامت بتعريف ١) مصادر تلوّث التربة (قطاعات الصناعة، الطاقة، البناء، الزراعة، النقل ومعالجة النفايات السائلة والصلبة)، ٢) أنواع التلوّث (البيولوجي والكيميائي)، ٣) أنواع الملوثات، و٤) محاذير تلوث هذا الوسط (على الصحة العامة، الحيوانات، النبات والمياه الجوفية)، أغفل القانون الوضعي اللبناني وضع تعاريف محددة في هذا المجال، ما عدا بعض القرارات والمراسيم، كالقرار ١/٥-٢٠٠١[٢٣٢٤]، الصادر عن وزير البيئة، في تعريفه الملوثات العامة الناتجة عن نشاطات محطات توزيع المحروقات السائلة، قضى بأن يمنع أي تسرب في خزانات الوقود يمكن أن يؤدي إلى تلوث التربة ومنه إلى تلوث المياه الجوفية.

كذلك اعتبر المرسوم ٦٣٤٧-٢٠٠١[٢٣٢٥]، المتعلق بإبرام اتفاقية تعاون فني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أن زيادة الملوحة هي أحد مصادر تلوث التربة والمياه وأحد أسباب تراجع القطاع الزراعي بسبب الاستعمال المكثف للأسمدة الكيماوية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

قضت المادة ٣٨ من قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٢٦] بأن يتحدد في مرسوم عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البيئة والوزراء المختصين "لائحة بالنشاطات التي بسبب طبيعتها أو أهميتها أو نتائجها، قد تسبب تلوث الأرض وجوف الأرض ومواردها الطبيعية"، إلا أنه لم يصدر أي مرسوم تنفيذي له.

[٢٣٢٢] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادة ٩٦.

[٢٣٢٣] قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢- ٢٠٠١ – أجاز لوزارة البيئة اجراء مناقصات بالظرف المختوم لتشجير أحراج وشراء أغراس وزرعها ورعايتها(تاريخ الجلسة: ٢٠٠١/٩/١٣)

[٢٣٢٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ١.

[٢٣٢٥] المرسوم ٦٣٤٧- ٢٠٠١ – إبرام إتفاقية تعاون فني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – المقدمة.

[٢٣٢٦] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة-المادة ٣٨.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: إدارة الوسط

الفصل الأول: التخطيط والدراسات

أهملت النصوص اللبنانية موضوع التخطيط البيئي الهادف إلى حماية التربة وتفادي تلوّثها، ولم تقم الدولة اللبنانية بوضع أي مخطط لمعالجة الأراضي والمواقع الملوثة، وبشكل خاص معالجة تأثير خزانات حفظ المحروقات على ما تحت سطح الأرض، خلافاً للتشريعات الفرنسية التي سلّطت الأضواء على هذا الموضوع واقترحت (١) وضع خطة تقييم مكثفة للمواقع الملوثة وخطة لمعالجتها عند الضرورة، (٢) وضع إستراتيجية للإدارة العامة للمخاطر الناتجة عن تلوث التربة. كذلك تضم النصوص الأمريكية مخططات مدعومة بآليات تمويل لمعالجة موضوع التلوث الحديث للأراضي بالإضافة إلى كلّ تلوّث قديم، وهي لهذا السبب وضعت لائحة بالمواقع القديمة والمهملة التي تتطلب معالجة وصنفتها من حيث خطورتها وأولوية معالجتها.

الفصل الثاني: المعايير والشروط البيئية

تناولت بعض النصوص معايير وشروط بيئية تتعلق بالحفاظ على نوعية التربة وحمايتها من التلوث. إلا أنّ تلك النصوص غير شاملة ولا تحدد استراتيجية واضحة فضلاً عن وجود تشابك في المسؤوليات يمكن أن يحول دون تنفيذها في معظم الأحيان. من جهة أخرى، افتقرت النصوص لأية معايير أو شروط خاصة بمعالجة التربة من التلوث وإعادة تأهيل المواقع بخلاف ما يوجد في أغلب البلدان الأوروبية والولايات المتحدة.

لقد أولى المرسوم ١٩٩٤-٥٥٩١[٢٣٢٧] دائرة البيئة السكنية في وزارة البيئة مهمة "حماية البيئة السكنية من جميع مخاطر التلوث التي تطال التربة، والتعاون مع الأجهزة المختصة لدرء كل خطر أو ضرر أو إزعاج يهدد نوعية الحياة أو توازن البيئة فتحدد المعايير القصوى المقبولة لنسب تلوث التربة". كما أولى المرسوم ٢٠٠٣-٩٤٤٤[٢٣٢٨] مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وضع مواصفات متعلقة بأنظمة إدارة البيئة ومعالجة النفايات الصناعية وتصريفها، فضلاً عن تحديد نوعية التربة. إلا أن هذه المعايير لم تبصر النور حتى الآن علماً أن النص الذي فرض وجودها لم يحدد الهدف منها أو الغاية من استعمالها (الزراعي، السياحي أو السكني). تجدر الإشارة هنا إلى أنه بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٩٦ صدر عن وزير البيئة القرار ١٩٩٦-١/٥٢[٢٣٢٩] بعنوان "تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة" (رغم أن هذه المهمة قد أنيطت بمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية[٢٣٣٠])، إلا أن مضمون هذا القرار أغفل المعايير المتعلقة بالتربة.

كذلك نصّ قانون حماية البيئة[٢٣٣١] على أن يُصدر مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير البيئة، مرسوماً يضع "لائحة بالأسمدة ومبيدات الحشرات والأمراض التي يسمح باستعمالها بهدف حماية البيئة وجوف الأرض من كل ضرر قد يصيبها"، لكنّ هذا المرسوم لم يصدر بعد. كذلك غابت عن التشريعات اللبنانية معايير تصنيف الأراضي الملوثة استناداً إلى خطورتها، ومعايير التنظيف (Soil Clean Up Standards)، التي تستند من جهة إلى مدى خطورة التلوث على الصحة ومن جهة أخرى إلى احتمال تلويث التربة للمياه الجوفية، وهذه المعايير التي تذكر الحدود القصوى التي في حال تجاوزها يجب تنظيف المواقع الملوّثة كما هي الحال في التشريعات الأمريكية مثلاً.

[٢٣٢٧] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١٦.
[٢٣٢٨] المرسوم ٩٤٤٤-٢٠٠٣ - تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها- المادة ١٥.
[٢٣٢٩] قرار وزير البيئة ١/٥٢- ١٩٩٦ – تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة.
[٢٣٣٠] المرسوم ٩٤٤٤-٢٠٠٣ - تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها –المادة ١٥.
[٢٣٣١] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- قانون حماية البيئة-المادة ٣٨.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في ما يعود إلى الشروط البيئية، أولى المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤[٢٣٣٢] دائرة المحافظة على الثروات الطبيعية لدى وزارة البيئة صلاحيّة تحديد أسس وشروط استعمال الأراضي المشاعية والأحراج، - بالتنسيق مع الإدارات المعنية- للحؤول دون تعرضها للتلوث وفقا لما تضعه دائرة التخطيط والبرامج. وقد فوض لاحقاً قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٣٣]، المادة ٣٨ منه، مجلس الوزراء إصدار مرسوم، بناء على اقتراح وزير البيئة والوزراء المختصين، يحدّد "شروط مكافحة تلوث الأرض وجوف الأرض ومواردها الطبيعية، والخسائر في الأراضي القابلة للزراعة". تجدر الإشارة إلى أنه لم يصدر أي مرسوم يحدد تفاصيل تطبيق هذا النص القانوني.

في ما يعود إلى تنظيم قطاع الطاقة، صدر عن وزير البيئة القرار ١/٥-٢٠٠١[٢٣٣٤] الذي وضع شروطاً بيئية خاصة بمحطات توزيع المحروقات السائلة، منها شروط خاصة بإدارة الزيوت المستعملة، وأخرى متعلقة بشروط تخزين الوقود. لكن القرار أغفل وضع آلية واستراتيجية واضحة لتطبيق هذه الشروط، ولم يلحظ أحكاماً تتعلق بالخزانات الموجودة سابقاً والقديمة، بإحصائها وتحديد أماكنها بغية استبدالها ومعالجة التلوث الصادر أو الممكن صدوره عنها كما هي الحال في التشريعات الأمريكية مثلاً (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الطاقة والبيئة).

وتهدف إتفاقية التعاون الفني في مجال الزراعات المحمية[٢٣٣٥]، وبحسب ما جاء في متنها (وقد أبرمت بموجب المرسوم ٦٣٤٧-٢٠٠١)، إلى (١) تخفيض معدل التلوث البيئي الناتج عن الاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية، وذلك عبر نشر المبادئ الزراعية البديلة (الزراعة المستدامة)؛ و(٢) الحد من تلوث التربة والمياه الجوفية، وذلك بمنع الممارسات الحالية المتمثلة بالاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة. وتنصّ خطة العمل التي اعتمدتها الإتفاقية على النصيحة بإستعمال أنظمة تشميس التربة مترافقة مع أنظمة الإدارة المتكاملة للآفات التي تتواجد في التربة للسيطرة عليها بدلاً من استعمال الطريقة الشائعة القائمة على تعقيم التربة بواسطة غاز المثيل بروميد. تجدر الإشارة إلى أن النصوص التطبيقية لهذه الاتفاقية لم تصدر بعد، إلا أن وزارة البيئة بصدد إعداد مشاريع النصوص اللازمة. (للمزيد من المعلومات يراجع القارئ تقرير الزراعة والبيئة).

وأخيرا في ما يعود إلى قطاع النفايات الصلبة، قضت المادة ٣٩ من قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٣٦] بأن تحدد بموجب مرسوم شروط تحديد أماكن إنشاء مراكز ومكبات النفايات، على اختلافها، وشروط استثمارها والمعايير التقنية الواجب إتباعها في هذه المراكز والمكبات وتحديد مصير النفايات المهملة، إلا أن هذا المرسوم لم يصدر بعد وبقيت التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع ناقصة وغير واضحة، وبقيت المكبات العشوائية منتشرة في مجمل المناطق اللبنانية ما أسفر عن تلوث المواقع والأتربة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النفايات الصلبة).

<u>الفصل الثالث: الحقوق والواجبات</u>

أغفل القانون الوضعي اللبناني أي توزيع للمسؤوليات والواجبات في ما يتعلق بمعالجة تلوّث الأراضي. السبب الرئيسي لعدم وجود نصوص تعالج واجبات ومسؤوليات أصحاب الأراضي تجاه إعادة تأهيل وتنظيف أراضيهم الملوثة هو الكلفة الباهظة المترتبة عن هذه الخطوات بالنسبة إلى الدول النامية ومنها لبنان، فضلاً عن كون لبنان يفتقر إلى استثمارات صناعية كباقي الدول الأخرى حيث تعتبر الصناعة المصدر الرئيسي والأساسي لتلوث التربة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

تجدر الإشارة إلى أن التشريعات الأمريكية مثلاً عالجت هذا الموضوع، بدءاً بتحميل أصحاب العقارات والأراضي المسؤولية الكاملة في ما يختص بالتلوث الواقع ضمن عقاراتهم، وبالتالي مسؤولية معالجة هذه المشكلة على نفقتهم الخاصة، وتنطبق هذه المسؤوليات على صاحب الأرض أيضا في حال نقل الملكية أو الحصص وفي حال استبدال الإنتاج أو الاستثمار باستثمار آخر.

[٢٣٣٢] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١١.

[٢٣٣٣] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – حماية البيئة- المادة ٣٨.

[٢٣٣٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢.

[٢٣٣٥] المرسوم ٦٣٤٧- ٢٠٠١ - إبرام اتفاقية تعاون فني في مجال الزراعات المحمية بين وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة- الأهداف وخطة العمل في الاتفاقية.

[٢٣٣٦] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢– حماية البيئة- المادة ٣٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

من الجدير ذكره أن شركات التأمين والبنوك بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالتحقيقات اللازمة للتثبت من عدم تلوث الأرض قبل منح القروض لشراء أراض أو ممتلكات، هذا وفي حال عدم تمكن الدائن من إيفاء ديونه لا يعتبر المصرف الذي يضع يده على الأراضي مسؤولاً عن محتوياتها ومعالجتها إن كانت ملوّثة.

الفصل الرابع: التراخيص

إن قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٣٧] هو النص الوحيد الذي تناول موضوع تنظيم الترخيص للمشاريع الملوثة للتربة. وقضت أحكامه بأن يصدر مرسوم يحدد دقائق أصول إخضاع المشاريع المذكورة للترخيص المسبق من وزارة البيئة. إلا أن هذا المرسوم لم يصدر حتى الآن، فضلا عن أنه، وفي حال صدوره، غير كاف لمعالجة ملوثات التربة المتعددة المصادر. فالملوثات الصادرة عن المؤسسات المصنفة يجب أن تعالج في نصوص خاصة بها وشاملة لآلية التنفيذ، وكذلك الأمر بالنسبة للنفايات الصلبة.

كما لوحظ أن القرار ١/٥-٢٠٠١ الذي يحدد الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة[٢٣٣٨] لم يحتو في بادئ الأمر على آلية ترخيص لخزانات حفظ الوقود المبنية تحت الأرض (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الطاقة والبيئة).

الفصل الخامس: المراقبة

في ما يتعلّق بموضوع الرقابة، تبدو وزارة البيئة الجهة الوحيدة المسؤولة عن مراقبة التزام الأفراد والمؤسسات بالتشريعات الهادفة إلى منع تلوث التربة، في حين أن مهامها الرقابية جاءت عامة غير محددة وغير دقيقة. فقد أولى المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤[٢٣٣٩]: (١) دائرة المحافظة على الثروة الطبيعية في مصلحة المحافظة على الطبيعة لدى وزارة البيئة "المحافظة على الطبيعة وحماية المواقع والمجالات الطبيعية ومراقبة التوازن البيئي عبر المحافظة على سلامة العناصر الطبيعية ومكوناتها الأساسية كالتربة"؛ (٢) ودائرة البيئة السكنية في مصلحة حماية البيئة السكنية لدى وزارة البيئة "مراقبة عدم تجاوز المعايير القصوى المقبولة لتلوث التربة" وهي معايير لم تر النور بعد؛ و(٣) دائرة الأبحاث والتحاليل المخبرّية لدى وزارة البيئة -مصلحة الوقاية من مؤثرات التكنولوجيا والمخاطر الطبيعية- "تحليل مختلف العينات لمكونات وعناصر الطبيعة، ودراستها مخبرياً، وإجراء الفحوصات والقياسات اللازمة والعائدة لها، لاسيما تلك المتعلقة بالتربة، بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة، وذلك تنفيذاً للبرامج الدورية المقررة، لطلبات الوحدات العاملة في الوزارة، وللتكاليف الطارئة الصادرة عن الوزير أو المدير العام". تجدر الإشارة إلى أنه من المستهجن أن توكل إلى وزارة البيئة مهمة أخذ العينات والقيام بالفحص المخبري، في حين أن دورها تنظيمي ويجب أن يقتصر على إعداد المعايير ومراقبة عدم تجاوزها باستثناء الحالات الطارئة، ولعل هذا هو السبب الرئيسي في عدم تنفيذ هذه الفحوصات.

بناء على ما ورد في القرار الذي حدّد الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة[٢٣٤٠] أعطيت وزارة البيئة، في أي وقت، "حق طلب محاضر الكشف التي من المفروض أن يقوم بها أصحاب المحطات كمراقبة ذاتية لمنع التسرب" والتي يجب أن تسلم بطريقة دورية إلى وزارة البيئة للتأكد من مطابقتها مع المعايير والشروط البيئية. ومن جهة أخرى تبدو مهمة وزارة البيئة في هذا المجال صعبة التطبيق بسبب ١) عدم توافر لدى الوزارة لائحة بكل محطات توزيع المحروقات السائلة، ٢) وغياب الإرشادات الواضحة التي تحدد طريقة أخذ العينات، وتحليلها وتواتر أخذها الخ... إضافة إلى أن هذا النص لم يشمل خزانات أخرى يمكن أن تتواجد في أماكن مختلفة لخزّانات المصانع والمنشآت الأخرى (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الطاقة والبيئة).

[٢٣٣٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- حماية البيئة- المادة ٣٨.
[٢٣٣٨] قرار الصادر عن وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢.
[٢٣٣٩] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المواد ١١ و١٦ و٢٠.
[٢٣٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادة ٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وأخيراً، قضت أحكام المادة ٣٨ من قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٤١] بأن يصدر مرسوم عن مجلس الوزراء يحدد "أصول المراقبة والتدابير التي يمكن فرضها لتأمين حماية البيئة الأرضية وجوف الأرض من كل ضرر قد يصيبها". كما قضت المادة ٣٩ من نفس القانون[٢٣٤٢] بإصدار مرسوم يحدد أصول "مراقبة الالتزام بالأحكام الخاصة بمكبات النفايات وأصول إشراف وزارة البيئة على إجراءات المعالجة الكاملة للنفايات". غير أن هذين المرسومين لم يصدرا بعد.

بشكل إجمالي، يمكن القول أن أياً من النصوص التشريعية المذكورة أعلاه لم يحدّد آليات الرقابة والإستراتيجيات التي يجب أن تتبعها وزارة البيئة، مما جعل عملية الرقابة غير مكتملة.

الفصل السادس: الأمور المالية

في ما يختص بتطبيق مبدأ "الملوث-يدفع"، فرض قانون حماية البيئة[٢٣٤٣] إخضاع "الأماكن المتضررة نتيجة لأعمال يتم القيام بها من دون التقيد بالأحكام القانونية والتنظيمية النافذة، والأماكن الملوثة بسبب المكبات البرية أو الطمر غير المسموح به، لتدابير تهدف الى القضاء على التلوث وتصحيح البيئة، وذلك على نفقة المسؤول عن هذه الأماكن بغية إعادتها قدر الإمكان الى حالها الأصلية وفق ما تحدده وزارة البيئة." إلا أنّه نظراً لنقص التشريعات في ما يتعلّق بمراقبة النشاطات الملوثة وضبطها، بسبب غياب المراسيم التطبيقية، وبسبب غياب معايير لفحص نوعية التربة، يبدو أن عملية فرض رسوم على الملوّث تعتبر صعبة التطبيق (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

أما في ما يختص بالمساعدات المالية (تمويل، حوافز وتعويضات) التي تقدّمها الدولة اللبنانية لأصحاب المشاريع الذين يلتزمون بأحكام القوانين الخاصة بتلوّث التربة، فقد بان نقص كبير في التشريعات التي تتطرّق إلى هذا الموضوع، بالأخص في ما يتعلق بالمواقع الملوثة والمهملة. في حين أنه لوحظ أن تشريعات الولايات المتحدة مثلاً تفرض ضرائب على مصانع المواد الكيمائية والبترول بهدف تمويل نشاطات إعادة تأهيل وتنظيف المواقع المهملة والملوثة من هذين القطاعين.

الفصل السابع: إدارة الحالات الطارئة

أغفل القانون الوضعي اللبناني وضع مخطّط لإدارة الحالات الطارئة والحوادث البيئية غير المتوقعة والتي تؤثر على نوعية التربة كما هي الحال في القوانين الدولية خصوصاً في مجال التسرب والحوادث الناتجة عن نقل المشتقات النفطية على سبيل المثال لا الحصر.

الباب الثالث: الطرق المتاحة لحماية الوسط

الفصل الأول: الإجراءات القضائية

القسم الأول: أصول الإدعاء

نتيجة افتقار القانون الوضعي اللبناني للأحكام البيئية الخاصة بالتربة، لم توضع أية أحكام أو إجراءات خاصة بالأصول المتعلقة بالمخالفات والجرائم البيئية الناتجة عن القطاعات الملوثة.

لذلك، نظراً لعدم وجود محاكم خاصة للنظر بجرائم البيئة في لبنان، تحال محاضر الضبط، في المخالفات الحاصلة بحق وسط التربة، مع المستندات والإفادات والمعلومات كافة المتعلقة بها، إلى النيابة العامة. يَنظر في المخالفات المضبوطة القضاة المنفردون المختصون في المحافظة التي حصلت فيها المخالفة، و تُطبق بشأن هذه المخالفات أصول المحاكمات الموجزة المتعلقة بالجرائم المشهودة، وتكون أحكامها قابلة للإستئناف فقط، وذلك بناءً على أحكام المادتين ٥٥ و٥٦ من

[٢٣٤١] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - حماية البيئة-المادة ٣٨.
[٢٣٤٢] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - حماية البيئة-المادة ٣٩.
[٢٣٤٣] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ - قانون حماية البيئة- المادة ٤١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٤٤]، بالإضافة إلى أحكام القانون المحافظة على الثروة الحرجية والأحراج[٢٣٤٥]، وقانون حماية الغابات[٢٣٤٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

القسم الثاني: المخالفات والعقوبات

عملاً بأحكام المادة ٢٧ من قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٤٧] تنذر السلطات المحلية المختصة كل من يخالف أحكام المواد المتعلقة بحماية التربة، وعليها أيضا إبلاغ وزارة البيئة والوزارات المختصة بمضمون الإنذار.

من جهة أخرى وعملاً بأحكام المادة ٥٤ من قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٤٨]، يضبط أفراد الضابطة العدلية المخالفات بموجب محاضر ضبط.

اقتصرت النصوص التشريعية القديمة على تحديد المخالفات والعقوبات الخاصة بالتلوث الناتج عن النفايات الصلبة والسائلة، الأمر الذي يشكل نقصاً كبيراً في النصوص المذكورة، بحيث أغفلت تحديد المخالفات والعقوبات الخاصة بقطاعات الصناعة، الطاقة، البناء، الزراعة والنقل.

فقد قضت مثلاً المادتان ٩ و١٠ من القانون الصادر بالقرار رقم ٢١٤-١٩١٩[٢٣٤٩] المتعلق بتنظيم المسالخ بمنع ترك أو إلقاء الأجياف في الأحراج، أو دفنها في الإصطبلات في كل منطقة بيروت. "كل مخالفة لهذه الأوامر يجازى مرتكبها بالحبس من ٧ أيام إلى ٦ أشهر وبغرامة نقدية من ١٠٠ إلى ٥٠٠ غرش مصري". يتبين أن أحكام هاتين المادتين قديمة وهي بحاجة إلى تعديل كي تتناسب مع الوضع الحالي.

منعت أحكام المرسوم ٢٧٦١-١٩٣٣[٢٣٥٠] المتعلق بتعليمات تصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة، "جمع المياه والمواد المبتذلة وتصريفها مباشرة أو غير مباشرة في الأرض أو في المغاور الطبيعية وفي الآبار، إلا بعد إتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلويث المياه الجارية تحت الأرض ولاتقاء الإضرار بالصحة". إلا أن أحكام هذا المرسوم لم تحدد العقوبات في حال حدوث المخالفة.

لاحقاً، صدر المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤[٢٣٥١] الذي "منع تسرب المياه المبتذلة من الحفر الصحية"، إلا أن هذا المرسوم لم يحدد آلية لتنفيذ هذه الأحكام، ولا العقوبة المترتبة في حال قيام المخالفة.

أوجبت المادة ٣ من القانون ٦٤-١٩٨٨[٢٣٥٢] كل من ينتج أو يستخرج أو ينقل أو يحوز، وكل من يحدث، بأية وسيلة كانت، نفايات جامدة أو سائلة غازية من شأنها أن تلحق ضرراً بالإنسان أو التربة، بأن يقوم بتصريفها أو العمل على تصريفها وفقا لأحكام هذا القانون. إلا أن القانون أغفل تحديد آلية المراقبة والضبط المتعلقة بالموضوع. وفي ما يتعلق بالمخالفات المرتكبة، قضت المادة ١٠ من القانون ٦٤-١٩٨٨[٢٣٥٣] بأن تطبق عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من /٥,٠٠٠/ حتى /٥٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية على المخالف. إلا أن الغرامة المذكورة بحاجة لتعديل كي تصبح متناسبة مع الوضع الحالي.

[٢٣٤٤] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢- حماية البيئة- المادتان ٥٥ و٥٦.
[٢٣٤٥] القانون ٨٥-١٩٩١ - المحافظة على الثروة الحرجية والأحراج.
[٢٣٤٦] القانون ٥٥٨-١٩٩٨ – قانون حماية الغابات.
[٢٣٤٧] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢– حماية البيئة – المادة ٢٧.
[٢٣٤٨] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢– حماية البيئة – المادة ٥٤.
[٢٣٤٩] القانون الصادر بقرار ٢١٤-١٩١٩- تنظيم المسلخ- المادتان ٩ و١٠.
[٢٣٥٠] المرسوم ٢٧٦١- ١٩٣٣-التعليمات المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة- المادة ٥.
[٢٣٥١] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤- المحافظة على النظافة العامة- المادة ٤.
[٢٣٥٢] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته-المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة- المادة ٣.
[٢٣٥٣] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته-المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة- المادة ١٠.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإلى جانب النصوص المذكورة أعلاه، أشار قانون حماية البيئة الصادر في ٢٠٠٢ إلى معاقبة كل من يقدم على مخالفة الأحكام المتعلقة بالدراسات البيئية للمشاريع الجديدة أو من يعارض أو يعرقل إجراءات المراقبة والتفتيش والتحاليل بالحبس من شهر إلى سنة وبدفع غرامة من ١٥ مليون ليرة لبنانية إلى ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية[٢٣٥٤].

أما بالنسبة لمخالفة أحكام قانون حماية البيئة[٢٣٥٥] المتعلقة "بحماية الأرض وجوف الأرض"، "فالعقوبة تتراوح بين الحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من مليونين إلى ١٠ ملايين ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وفي حال تكرار أيّ من المخالفات المذكورة أعلاه، تضاعف العقوبة".

وقد قضت المادة ٥٧ من قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢[٢٣٥٦] على أن تطبيق العقوبات الجزائية لا يحول دون صلاحية الإدارات والسلطات المختصة، بعد إنذار خطي تبلغه بالطريقة الإدارية إلى المخالف، بأن تتخذ بحقه كل أو بعض التدابير الإدارية التالية: ١) فرض شروط خاصة للسماح بمتابعة تنفيذ نشاط معين، ٢) فرض تدابير وقائية ومراقبة ذاتية وتدقيق بيئي، بصورة مستمرة، ٣) تعليق الترخيص العائد لهذا النشاط إلى حين التقيد بالشروط الخاصة والتدابير المذكورة، ٤) منع نشاط معين بسبب أخطار جسيمة يسببها للبيئة، ٥) إلغاء الترخيص العائد له وإقفال المؤسسة، ٦) أعمال الإصلاح كإزالة التلوث على نفقة المخالف، و٧) فرض الإلزامات والغرامات وكل تدبير آخر يهدف إلى الوقاية أو إلى الحد من كل ضرر يصيب البيئة.

من الواضح أنّ هذه التدابير الإدارية غامضة وعامة جدا، إذ إنها لم تحدد من هي الجهات المعنية بالتنفيذ والتطبيق. كما وأنه لم يصدر بعد أي قرار أو مرسوم تطبيقي يحدد دقائق تطبيق هذا النص القانوني الأمر الذي يصعّب عملية التطبيق.

الباب الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

أغفلت التشريعات اللبنانية تحديد الوسائل التي يجب إتباعها لدعم القطاع، مما قد يصعّب عملية تطبيق النصوص التشريعية نظرا إلى النقص في وسائل دعم هذا الوسط.

الخلاصة

من خلال مراجعة النصوص التشريعية البيئية – لاسيما تلك المتعلقة بوسط التربة- يتبين بشكل واضح وجود ثغرات أساسية. فمعظم القوانين والأنظمة اللبنانية المتعلقة بموضوع حماية التربة من الانجراف والتلوث غير كافية وناقصة مما أضعف من سلطتها وشتّت أهدافها. يعزى ذلك من جهة إلى أن لبنان ليس من البلدان الصناعية باعتبار أن الصناعة هي المصدر الرئيسي لتلوّث التربة، ومن جهة أخرى لأنّ التكاليف التي تترتب على إدارة هذا الوسط باهظة، فغاب التخطيط وسادت الفوضى.

وفي ما يتعلق بمشكلة انجراف التربة، اقتصرت التعاريف في القانون الوضعي اللبناني على ما وضعته الاتفاقيات الدولية، فغابت خصوصيتها ووصفها لوضع لبنان بشكل خاص ودقيق.

أما من حيث التخطيط، المعايير والشروط البيئية، فالنصوص لم تعالج موضوع انجراف التربة بشكل مباشر بل من خلال نصوص مبعثرة تنظم القطاعات والأنشطة التي قد تسبب بانجراف التربة كمنع قطع الأشجار وتنظيم رعي الماعز والبناء، المقالع والكسارات، الزراعة إلخ... إلا أن هذه النصوص وزعت المهام على وزارات عديدة دون تحديد الاستراتيجيات الملائمة لتطبيق الأهداف المراد بلوغها، خلافاً للنصوص والأنظمة الاوروبية والأمريكية.

[٢٣٥٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –حماية البيئة- المادة ٥٨.
[٢٣٥٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –حماية البيئة- المادة ٥٩.
[٢٣٥٦] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ –حماية البيئة- المادة ٥٧.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي موضوع التراخيص، لحظت بعض الآليات خطوات تساهم في حماية التربة من الانجراف، لكنها في معظمها غير مكتملة وبحاجة إلى إرشادات للتطبيق. بالأخص في ما يتعلق بتراخيص البناء ووجوب استبدال الأشجار المقطوعة، كما وفي قضية المقالع والكسارات يتوجب إعادة تأهيل الموقع وتشجيره. إلا أن هذه الخطوات ليست كافية مقارنة بالنصوص الأمريكية التي وضعت آليات ترخيص خاصة بقطع الشجر قبل الموافقة على تراخيص أية مشاريع.
في ظل غياب المعايير والشروط، غابت آليات المراقبة بشكل عام، باستثناء لحظ أدوار كل من وزارة البيئة والزراعة في المحافظة على الثروات الحرجية والأشجار.

كما افتقرت النصوص التشريعية الخاصة بموضوع تلوث التربة إلى تعريف مصادر التلوث، أنواع التلوث والملوثات، وأهملت هذه التشريعات تعريف محاذير تلوث التربة والتأثير على الأنظمة البيئية.

بالنسبة للتخطيط البيئي، إفتقرت النصوص إلى مخططات لقمع ومكافحة تلوث التربة، بما في ذلك وضع خطة تقييم ومعالجة المواقع الملوثة بالإضافة إلى وضع استراتيجيات للإدارة العامة للمخاطر الناتجة عن تلوث التربة.

في الشق المتعلّق بالمعايير والشروط البيئة، برزت ثغرات عديدة منها الافتقاد لمعايير خاصة بتلوث التربة، والشروط البيئية التي تنظّم النشاطات الملوثة. فعلى سبيل المثال، لم تحدد معايير لتصنيف المواقع الملوثة ولا معايير للتنظيف مما أحدث خللا في عملية ضبط تلوث التربة.

في الجانب الإداري، وفي ما يتعلّق بالمسؤولية تجاه تلوث التربة، يظهر انفراد وزارة البيئة بالمسؤوليات المتعلّقة بحماية البيئة الأرضية، خاصة في ما يتعلّق بشروط الترخيص وعملية المراقبة.

في الجانب المالي، غابت في معظم النصوص الحوافز البيئية والمساعدات المالية المتعلقة بدعم النشاطات الصديقة للبيئة في معظم القطاعات الملوثة، واكتفت التشريعات بذكر رسوم التلوث الناتج عن طمر النفايات ورميها في الطبيعة، وأهملت جميع أنواع التلوث الناتج عن باقي المصادر، لكن ينبغي التساؤل: هل تستوفى هذه الرسوم؟

في الجانب التطبيقي، يلاحظ أن التشريعات البيئية لم تعط موضوع حماية التربة من التلوث الأهمية الكافية، وبالأخص في ما يتعلّق بتحديد نظام تقديم الشكاوى والبلاغات، وتدعيم المراقبة.

ولم تصدر مراسيم تطبيقية لتحديد دقائق تطبيق النصوص القانونية. كما يحول دون تطبيق النصوص افتقار الإدارات المعنية ولاسيما وزارة البيئة إلى الموارد البشرية المتخصصة والحوافز والتجهيزات اللازمة لمعالجة تلوث التربة وتحديد آليات المراقبة (الفحص والتفتيش)، وضبط المخالفات.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

يتميز لبنان بتنوّع مناطقه المناخية مما يعكس غنى في تنوعه البيولوجي وثرواته الطبيعية نسبة لمساحته. لذلك تعتبر موارد لبنان البيولوجية والطبيعية من أهم مقومات اقتصاده والتي لم يتم إستثمارها بالشكل المناسب حتى الآن، إذ يحتوي لبنان على نسبة عالية من التنوع البيولوجي نتيجة لتنوع المناخات والمناطق المناخية فيه، فيحتضن ما يقارب الـــ ٩,١١٩ جنساً حياً (منها ما يقارب الـــ ٥٠% من الأجناس النباتية، و٥٠% من الأجناس الحيوانية).

ويتعرض التنوع البيولوجي في لبنان لضغوط متعددة عشوائية تتمثل بتدمير الموائل الطبيعية للكائنات الحية، إضافة إلى التعدّي المباشر على الكائنات الحية نفسها وذلك من خلال الرعي الجائر، الصيد، التمدد العمراني، حرائق الغابات المفتعلة، قطع الأشجار، وانتشار الآفات الحرجية نتيجة لاختلال التوازن الإيكولوجي.

لذلك فإن حسن تنظيم وإدارة وحماية التنوع البيولوجي يجب أن يمر عبر إطار تشريعي شامل ومتماسك ومطبّق بفعالية لا سيما لجهة إجراءات ضبط المخالفات.

وعند مناقشة التنوع البيولوجي، يمكن تقسيم المواضيع إلى ٣ أجزاء رئيسية:

- الموائل الطبيعية
  - البرية (الغابات والأحراج)
  - المائية
    - بيئة المياه العذبة (الأنهار والبحيرات)
    - البيئة البحرية
- الثروة النباتية
- الثروة الحيوانية

وفي مراجعة للنصوص اللبنانية تبين أن الثقافة العامة المتبعة تركز في مفهومها للموائل الطبيعية على الموائل البرية (الغابات والأحراج) بشكل رئيسي، وتغيب في كثير من الجوانب الموائل المائية.

الجزء الأول: التعاريف والتصنيف

يعتبر قاموس التعريفات المرتبطة بالتنوع الطبيعي من أوسع المجالات نظراً لتعدّد المواضيع وتشعبّها، فقد تناولت النصوص الدولية العديد من التعريفات، إذ وضع التشريع البريطاني تعريفاً للطيور البرية والتي لا تشمل الطيور المولودة في الأسْر، فيما عرّف التشريع الأوروبي مفهوم المحافظة، والموائل الطبيعية، والموائل الطبيعية ذات الأولوية، وواقع المحافظة، والموئل الطبيعي لنوع حيوي معيّن، والأنواع المهدّدة بالإنقراض، المعرّضة، المستوطنة، النادرة. أما القوانين الكندية، فقد عرفت التنوع البيولوجي وفقا للتعريف الدولي الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي عام ١٩٩٢.

أما في لبنان، فقد تبنى القانون اللبناني تعريف التنوع البيولوجي الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ والذي يعتبر التنوع البيولوجي "تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها -ضمن أمور أخرى- النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية التي تعدّ جزءاً منها، وذلك يتضمن التنوّع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية"[٢٣٥٧،٢٣٥٨]، إلا أن

[٢٣٥٧] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ١

[٢٣٥٨] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ –المادة ٢ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أن القوانين اللبنانية خلت من تعريفات لمصطلحات أخرى ذات صلة أشارت إليها الاتفاقية كتعريف "الموارد البيولوجية"، و"النظم الإيكولوجية"، و"المواد الجينية"[٢٣٥٩].
وبالرغم من أن وضع نصوص معاصرة وحديثة يقتضي تعريف العبارات الواردة فيها، إلا أن القانون اللبناني افتقر لتعاريف العبارات المستعملة في معظم نصوصه المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كما افتقرت النصوص اللبنانية للتعريفات الوافية والحديثة، فقد كانت معظم التعريفات إما قديمة جداً، أو أنها تعريفات وردت في اتفاقيات دولية صادق عليها لبنان دون استصدار المراسيم التطبيقية لها، فبقيت النصوص والتعريفات حبراً على ورق.

وبالرغم من أن النصوص الدولية تزخر بالتعريفات والمصطلحات المتعلقة بالموائل الطبيعية على أنواعها كـ "الأراضي الرطبة"[٢٣٦٠]، و"المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط"[٢٣٦١]، اقتصرت النصوص اللبنانية على تعريف نموذج واحد من الموائل الطبيعية إذ وضعت تعريفا قديماً لـ "الغابة" (الغيضة المشتملة على أشجار مختلفة ملتف بعضها على بعض كبيرة كانت أم صغيرة، والأجمة المشتملة على أشجار غير كبيرة ولا متشابكة ببعضها. وذلك من النوع الذي لا يستعمل عامة إلا للصناعة والوقود) وقسمت أنواعها وفقاً لملكيتها دون التطرّق إلى الجانب العلمي من أنواعها[٢٣٦٢] وحدّدت غابات الدولة بالأراضي الداخلة في أملاكها الخاصة المشتملة على غابات وأحراج وأدغال[٢٣٦٣]، وآخر أحدث يعرف "الغابة المحمية" (الغابة أو مجموعة من الغابات مهما يكن نوعها)، وتعريف "حرم الغابة المحمية" (الحدود النهائية بعد تحديدها وتحريرها)[٢٣٦٤].

تضمّن قانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢ فصلاً خاصاً بإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي، وقد نص الفصل المذكور على أن إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي في لبنان ترتكز على أمور كثيرة أهمها "اقتراح خطط حماية مسكن الأجناس الحيوانية والنباتية وشروط حمايتها وتنميتها"، و"اقتراح إنشاء حدائق وطنية ومحميات طبيعية ومناطق محمية واقتراح شروط حماية المواقع والمناظر الطبيعية"[٢٣٦٥]. وهنا، يبدو أن القانون اللبناني قد فرّق بين العبارات التالية: "مسكن الأجناس الحيوانية والنباتية" و"حدائق وطنية" و"محميات طبيعية" و"مناطق محمية" و"مواقع ومناظر طبيعية"، وذلك دون أن يعرّف هذه العبارات ويبين الفرق بينها.

إلى جانب تعريف الموائل الطبيعية والغابات، وردت مفاهيم متعلقة بهذا الموضوع كـ"تردّي الأراضي"[٢٣٦٦] ومفهوم آخر مشابه هو "كسر الأرض" (يشمل استثمار الأراضي المنحدرة من الغابة والرعي فيها بعد الاستثمار أو القطع أو الحريق إذا كان هذا الإستثمار أو الرعي يؤدي إلى تخريب الغابة بعضها أو كلّها، أو يؤلف خطراً على بقاء الأتربة في المنحدرات أو على حماية الأرض من الإنقراض)[٢٣٦٧] والذي يعتبر مفهوماً قديماً غير متداول في النصوص الحديثة العالمية والمحلية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري الزراعة والبيئة والتربة).

[٢٣٥٩] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ –المادة ٢ من الاتفاقية
[٢٣٦٠] القانون ٢٣- ١٩٩٩ -الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور المائية- المادة ١ من الاتفاقية
[٢٣٦١] البروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط - ١٩٨٦ – المادة ٢ من البروتوكول
[٢٣٦٢] القانون الصادر في ١/٧/ ١٩٤٩ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ١ و٢
[٢٣٦٣] القانون الصادر في ١/٧/ ١٩٤٩ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٧
[٢٣٦٤] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ١
[٢٣٦٥] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٤٨
[٢٣٦٦] القانون ٤٦٩- ١٩٩٥ -الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥
[٢٣٦٧] القانون الصادر في ١/٧/ ١٩٤٩ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٧٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

من جانب آخر غابت التعريفات المتعلقة بالثروة النباتية، واقتصرت التعريفات المرتبطة بالثروة الحيوانية على الصيد ونشاطاته، فعرّف قرار قديم لوزير الزراعة طرائد الصيد من طيور وحيوانات مع الإشارة إلى فئات الطيور لجهة السماح بصيدها[٢٣٦٨]. وتعتبر أدوات الصيد في الفئة الخامسة من الأسلحة والذخائر[٢٣٦٩]. أما على صعيد الثروة الحيوانية المائية، فقد وضع نص قديم تعريفاً للصيد البحري[٢٣٧٠]، فيما عرّف نص حديث طيور الماء[٢٣٧١]، كما تناولت نصوص أخرى أدوات الصيد من آلات[٢٣٧٢] وسفن[٢٣٧٣].

وإلى جانب تعريف المفردات، احتلّت اللوائح والقوائم التصنيفية أهمية في حماية الكائنات الحية، فقد وضعت تصنيفات لفئات الكائنات الحية وفقا لمستوى الخطورة التي تتعرض لها، إذ أشارت النصوص الأمريكية إلى فئتين: "الأجناس المهددة بالإنقراض" و"الأجناس المعرّضة للإنقراض"، فيما وضع الإتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة (IUCN) قوائم "حمراء" عالمية حول الكائنات الحيّة المهددة والمعرّضة للإنقراض. ورغم أنّ الأرز اللبناني لُحظ ضمن القوائم الحمراء كأحد الكائنات النباتية المعرضة للإنقراض، إلا أن النصوص اللبنانية لم تلحظ أية قوائم مماثلة، ولا حتى أشارت إلى مفهوم "الإنقراض" في التنوع البيولوجي.

الجزء الثاني: إدارة الوسط

إن ربط التنوع البيولوجي، كمورد حيوي، بالتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية) يجب أن يمرّ عبر تحقيق استثمار واع ورشيد لهذا المورد بما يكفل تنميته والمحافظة على "رأسماله" في آن واحد.

وأشارت اتفاقيّة التنوع البيولوجي إلى أهمية إدخال صيانة التنوّع البيولوجي في عملية صنع القرارات الوطنية واتخاذ تدابير تتعلق باستخدام الموارد البيولوجية بشكل يتفادى الآثار المعاكسة على التنوع البيولوجي، واستخدام عناصره على نحو قابل للإستمرار والتقاسم العادل والمنصف لمنافعه (كفوائد استخدام الموارد الجينية) عن طريق إجراءات تراعي ملاءمة التقنيات واحترام المعايير والشروط البيئية[٢٣٧٤]، وتقديم المساعدة للسكان المحليين من أجل وضع وتنفيذ إجراءات علاجية في المناطق المتدهورة التي انخفض فيها التنوّع البيولوجي.

إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، تطرّقت النصوص الدولية لوضع إجراءات تنظّم استثمار الموارد البيولوجية. فعلى الصعيد الأوروبي، نص الإرشاد الأوروبي المتعلّق بحماية الموائل الطبيعية والحيوانات والنباتات البريّة على أنه يجب على البلدان الأعضاء في الاتحاد إتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع نظام لحماية النباتات المحددة في جدول مرفق بهذا الإرشاد، ومنع البيع والتبادل لعينات من هذه الكائنات مأخوذة من البرّ.

أما على النّطاق المحلّي، فتتولى عدّة جهات إدارة موارد التنوع البيولوجي في لبنان في ظل غياب المراسيم التطبيقية اللازمة لنفاذ القوانين، وتصدرت هذه الجهات وزارة الزراعة –قبل إحداث وزارة البيئة- التي تتولى الحفاظ على الثروة الحرجية وصيانتها[٢٣٧٥]،[٢٣٧٦]،[٢٣٧٧]، والإشراف على الغابات والأحراج والمراعي[٢٣٧٨]،[٢٣٧٩] إضافة إلى أعمال

[٢٣٦٨] قرار وزير الزراعة: القرار ٢٩٧- ١٩٦٥ -تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات- المادة ١

[٢٣٦٩] المرسوم الاشتراعي ١٣٧- ١٩٥٩ وتعديلاته- الاسلحة والذخائر –المادة ٢

[٢٣٧٠] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٧٧٥- ١٩٢٩ وتعديلاته- مراقبة الصيد البحري الساحلي- المادة ١

[٢٣٧١] القانون ٤١٢- ٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الطيور المائية المهاجرة الاورو-AEWAاسيوية/الافريقية –المادة ١ من الإتفاقية

[٢٣٧٢] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٣١٧٨- ١٩٣٠ - تجول مراكب الصيد الاجنبية – المادة ١

[٢٣٧٣] المرسوم ١٤٣٥٥- ١٩٧٠ -اجازة انضمام لبنان الى الاتفاقية الدولية البحرية لخطوط الشحن المعقودة في لندن سنة ١٩٦٦- المادة ٢ من الإتفاقية

[٢٣٧٤] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ١ من الإتفاقية

[٢٣٧٥] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك- المادة ٤

[٢٣٧٦] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ٤

[٢٣٧٧] المرسوم الاشتراعي ٩٧- ١٩٨٣ وتعديلاته- دمج مؤسسات عامة بوزارة الزراعة واعادة تنظيم الوزارة- المادة ١٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

التحريج[٢٣٨٠]، [٢٣٨١]، [٢٣٨٢]، [٢٣٨٣]، وإدارة المحمية الحرجية والطبيعية[٢٣٨٤]، [٢٣٨٥]، وتنظيم أعمال الصيد[٢٣٨٦]، [٢٣٨٧]، [٢٣٨٨]. إلا أن صدور النصوص المتعلقة بإحداث وزارة البيئة قد خلق بين مهام الوزارتين تضارباً يحتاج إلى توضيح (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الباب الأول: التخطيط والدراسات

لحظت النصوص الدولية والاتفاقيات الدولية أهمية التخطيط في المحافظة على التنوع البيولوجي وموارده، فوضعت بريطانيا استراتيجيات للمحافظة تدعو لوضع التنوّع الطبيعي كأحد أسس السياسات الزراعية، والمائية، وفي إدارة الغابات، والإدارة البحرية والساحلية، وفي سياسات تنظيم وتطوير المناطق الحضرية (أو السكنية). كما وضعت الولايات المتحدة الأمريكية برامج لتحقيق الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي، وحماية الأجناس المهددة وموائلها الطبيعية، بالإضافة إلى خطط لإعادة تأهيل واستعادة الأجناس المهددّة والمعرّضة للإنقراض. كما لحظت النصوص الأوروبية ضرورة أخذ سياسات وخطط التنظيم المدني بالمناظر والمواقع الطبيعية. وفي أوروبا عمل الإتحاد الأوروبي على إنشاء وتطوير شبكة من المناطق المحمية لنشر مفهوم المحافظة على الموارد الطبيعية البيولوجية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

ومن ضمن التزام الحكومة اللبنانية بإتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الاونيسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي[٢٣٨٩]، يتوجب عليها وضع استراتيجيات أو خطط أو برامج وطنية لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للإستمرار أو القيام، تحقيقاً لهذا الغرض، بتعديل الاستراتيجيات أو الخطط أو البرامج القائمة بحيث تعكس ضمن جملة أمور التدابير المحددة في هذه الاتفاقية والتي تكون ذات صلة بالطرف المتعاقد المعني؛ ودمج صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للإستمرار إلى أقصى حد ممكن وحسب الاقتضاء في خطط وبرامج وسياسات قطاعية أو تشمل جميع القطاعات[٢٣٩٠]، إضافة إلى وضع ترتيبات وطنية للاستجابات في حالات الطوارىء المتعلقة بالأنشطة أو الحوادث التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي[٢٣٩١].

أما على المستوى الوطني، فتتولى وزارة الزراعة في لبنان أعمال التخطيط المرتبط بالتنوع البيولوجي من خلال اقتراح برامج أعمال التحريج وحفظ التربة والاستثمار والمراعي والصيد والأسماك وتصاميمها وتكاليفها في المنطقة الإقليمية، ووضع دفاتر شروط تلزيم إستثمار الأحراج الأميرية والمشاعية[٢٣٩٢].

[٢٣٧٨] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك- المادة ٤

[٢٣٧٩] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادتان ٣ و٤

[٢٣٨٠] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك- المادة ٤

[٢٣٨١] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المواد ٩٦-٩٧-٩٨

[٢٣٨٢] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ٤

[٢٣٨٣] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادتان ٩٤ و٩٩

[٢٣٨٤] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ٤

[٢٣٨٥] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادتان ٩٤ و٩٩

[٢٣٨٦] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك- المادة ٤

[٢٣٨٧] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه- المادتان ٩٧ و ١٠٠

[٢٣٨٨] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ٤

[٢٣٨٩] القانون ١٩-١٩٩٠ إجازة انضمام لبنان إلى اتفاقية الاونيسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

[٢٣٩٠] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ - المادتان ٦ و١٠ من الإتفاقية

[٢٣٩١] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ - المادة ١٤ من الإتفاقية

[٢٣٩٢] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته-تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك – المادة ٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما أسند إلى وزارة البيئة مهام تتعلق بالتخطيط والدراسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال إجراء مسح للكائنات النباتية والحيوانية البرية منها والمائية التي تعيش في لبنان وفي المياه الإقليمية اللبنانية ودراسة خصائصها وميزاتها، واقتراح سبل المحافظة عليها؛ تنظيم الصيد البري والمائي بالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة وتجديد الأنواع والأجناس من الطيور والأسماك المهددة والواجب حمايتها وأصول وشروط هذه الحماية؛ تصنيف المناظر الطبيعية واقتراح مشاريع القرارات والمراسيم الخاصة بحمايتها؛ تحديد أسس وشروط استعمال الأراضي المشاعية والأحراج بالتنسيق مع الإدارات المعنيّة بشكل يحول دون تعرضّها للتدهور والتلوث[٢٣٩٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والزراعة والبيئة).

ولعل مبادرة التخطيط المحلية الوحيدة في هذا المجال هي "استراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي" اللتان وضعتهما وزارة البيئة عام ١٩٩٨ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي. وقد أشارت الاستراتيجية إلى أولويات هي: حماية التنوّع الطبيعي البرّي من التدهور وتأمين توفرّها للمنافع البيئية والاقتصادية، إلى جانب المحافظة على التنوّع البيولوجي في المياه العذبة والبيئة البحرية، إضافة إلى تطبيق مبادئ الحماية في الموقع الطبيعي، وخارج الموقع الطبيعي، وحماية الموائل الطبيعية من الأجناس الغريبة، وتحقيق مستوى من المشاركة في المسؤوليات لاستثمار وحماية التنوع البيولوجي، وفي المعرفة حوله والاستفادة من منافعه. فيما وضعت خطة العمل توصيات لتحقيق أهداف الاستراتيجية على المدى البعيد والمتوسط والقصير.

وفي إطار تعزيز الدراسات على المستوى الوطني، نصّت اتفاقية التنوّع البيولوجي على أهمية تدابير تنظيمية أو إدارية أو سياسية حسب الحاجة لكفالة المشاركة الفعالة في أنشطة البحوث (Acces & Benefit Sharing) [٢٣٩٤]، وقد لحظ مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات موضوع حماية البيئة والتنوع البيولوجي عبر الإشارة إلى فائدة الأنظمة الفضائيّة في تنفيذ أنشطة حماية البيئة ومتابعتها مثل دراسات عن الحيوانات البرية وحماية الغابات الخ، ودور تكنولوجيا الاتصالات في حماية الغابات من خلال التخفيف من استهلاك الورق[٢٣٩٥].

ومحليّا، نفذّت وزراة الزراعة، عام ١٩٩٦، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة "التنوع البيولوجي اللبناني" والذي يعتقد أنها تغطي فقط ٢٠% من واقع التنوع البيولوجي في لبنان. وقد أثار هذا التقرير جدلاً واسعاً في أوساط العلماء حول معلوماته لجهة أعداد الأجناس وتوزيعها، ما يشير إلى حاجة ماسة لمزيد من الدراسات التفصيلية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

<u>الفصل الأول: الموائل والمواقع والمحميات الطبيعية</u>

شدّد بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط على أهمية وضع نظام لتخطيط وإدارة المناطق المحمية التي تعمل الدول الأعضاء على إنشائها وحمايتها لضمان سلامة التنوع البيولوجي والاختلاف الوراثي للأنواع والمستويات المرضية لتكاثرها، وأماكن توالدها ومواطنها، النماذج الممثلة لنظم وعمليات إيكولوجية[٢٣٩٦]، ولا تعتبر المناطق المحمية وسيلة لحماية التنوّع البيولوجي فقط، بل تُعد آلية لإدارة واستثمار الموارد البيولوجية بشكل مستدام يضمن المحافظة عليها وحمايتها وتنميتها.

وأشار قانون حماية البيئة إلى إنشاء المناطق المحمية من بين ركائز إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي[٢٣٩٧]، فيما وضع قانون حماية الغابات آلية إدارية وقانونية لتصنيف الغابات المحمية من خلال التعاون بين وزارتي الزراعة والمالية ومركز الإستشعار عن بعد، فيتم تحديد حرم الغابات المحمية ومساحتها النهائية، وتبليغ

[٢٣٩٣] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها –المادة ١١

[٢٣٩٤] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ - المادة ١٩ من الإتفاقية

[٢٣٩٥] قرار مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات: القرار ٣٥ - الخطة الاستراتيجية للفترة من ١٩٩٥ الى ١٩٩٩

[٢٣٩٦] البروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط - ١٩٨٦- المادتان ٣ و ٧ من البروتوكول

[٢٣٩٧] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٤٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وزارات وإدارات عامة، ووضع نظام يوقع عليه المجلس البلدي أو اللجنة المشاعية ويصادق عليه وزير الزراعة[٢٣٩٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والزراعة والبيئة).

تطبيقاً لهذه النصوص وغيرها أنشئت عدة مواقع محمية، إلا أن التضارب في النصوص بين وزارتي الزراعة والبيئة أدى إلى تضارب في الإطار التشريعي على مستوى إنشاء المحميات التي أنشئ بعضها بقرارات صادرة عن وزير الزراعة[٢٣٩٩]، فيما أنشئت محميات أخرى بموجب نصوص مقترحة من وزير البيئة وتخضع لرقابة وإشراف وزارة البيئة[٢٤٠٠]. وفي نص عام جدا ويصعب تطبيقه من الناحية الإدارية، اعتبر قانون حماية الغابات "جميع" غابات الأرز والشوح واللزاب والشربين وغيرها مختلطة أو منفردة سواء كانت ملك الدولة دون حقوق للغير أو ملك الدولة وعليها حقوق انتفاع للقرى أو تلك التي هي ملك القرى والبلديات غابات محمية تنطبق عليها أحكام القانون[٢٤٠١]. إلا أن النصوص القانونية اللبنانية بقيت بعيدة عن المعاصرة والحداثة بمحدودية مفهومها للموائل الطبيعية وحصره في الموائل البرية وتحديداً الغابات. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التربة).

الفصل الثاني: الثروة النباتية

إلى جانب دورها الإيكولوجي، تملك العديد من الأجناس النباتية مميزات وخصائص اقتصادية تتوزع بين إمكانية إستعمالها في الغذاء والطبابة وإنتاج العسل والزينة والتجميل، وقد بيّنت الدراسات المحلية وجود ٢٢٤ نبتة ذات قيمة اقتصادية في لبنان.

وفي ظل افتقاد النصوص اللبنانية للأنظمة والخطط اللازمة، يبين واقع ونماذج الإستثمار المحلي للنباتات ضرورة تنظيم عملية استثمار الثروة النباتية، فعلى سبيل المثال، تتبع ممارسات غير مستدامة في قطف النباتات البرية (كالنرجس) من خلال قطفها بوتيرة تفوق وتيرة التجدد الطبيعي للنبتة.

وتتخذ النباتات المستوطنة (endemic species) أهمية خاصة –لا سيما على المستوى العالمي- لوجودها في مناطق محددة، ونظرا لأنها تحمل معلومات جينية فريدة ما يجعلها ذات أهمية للبشرية. وقد أشار تقرير واقع البيئة (٢٠٠٢) إلى وجود ٤٠٠ نبتة مستوطنة في لبنان يتركز معظمها في جبل المكمل وصنين، وفي هذا الإطار يبرز ضعف التخطيط المتعلق بالتنوع البيولوجي، وذلك من خلال اجتياح خطط المشاريع السياحية الضخمة لهاتين المنطقتين (مشروع جبلنا في المكمل، وصنين زينة لبنان في صنين).

وقد خُصّص لمشاريع التحريج التي أسندت إلى وزارة البيئة، بموجب موازنة العام ٢٠٠١[٢٤٠٢]، إعتماد قدره ٢٥ مليار ليرة لبنانية، حيث يقدّم مليار ليرة، من هذا الإعتماد، كمساهمات للبلديات والجمعيات والمؤسسات البيئية. واعتبرت خطة التحريج الخمسية، التي أسندت إلى وزارة البيئة، الوحيدة التي لحظت جانباً تخطيطياً لزيادة الغطاء النباتي في لبنان، من خلال وضع هدف هو تحريج مساحة قدرها ٦٦٦,٥ هكتارا، وقد نفذ بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ تحريج ما يعادل ٣٠٥ هكتاراً. إلا أن هذه الخطة خلقت التباساً واحتجاجات بسبب نقلها ملف التحريج من وزارة الزراعة إلى وزارة البيئة، فيما قد يعتبر سابقة على صعيد الأحكام التنظيمية.

[٢٣٩٨] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠

[٢٣٩٩] قرارات وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧- ١٩٩١- انشاء حمى وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره؛ القرار ١/٢١- ١٩٩٢- انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة؛ القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ - انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة على عقارات ملك الدولة؛ القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ - انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة – المادة ١، القرار ١/١٢٩ – ١٩٩١- إنشاء حمى بحري وطني في معهد علوم البحار والصيد، القرار ١/١٦٥ – ١٩٩١ –إنشاء حمى وطني (محمية) في جبال القموعة قضاء عكار

[٢٤٠٠] القانون ١٢١- ١٩٩٢- انشاء محميتين طبيعيتين في جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين ومشاع حرش إهدن، القانون ٥٣٢-١٩٩٦ – إنشاء محمية طبيعية (أرز الشوف)، القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ - انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين - منطقة صور العقارية؛ ؛ القانون ٩- ١٩٩٩- انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية، ، القانون ١٠-١٩٩٩ –إنشاء محمية طبيعية في اليمونة، القانون ١١-١٩٩٩- إنشاء محمية طبيعية في بنتاعل، قرار وزير البيئة ١/١٤ – ١٩٩٥ – إنشاء محمية طبيعية "كرم شباط"

[٢٤٠١] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ٢

[٢٤٠٢] القانون ٣٢٦ - ٢٠٠١ – الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠١- المادة ٢٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومن ضمن مهام وزارة الزراعة على صعيد الثروة النباتية، لحظت أحكامها إمكانية قيامها بتجارب على بعض أنواع الأشجار لاختبار إمكانية نجاحها في لبنان[٢٤٠٣]، ويمكن أن تعتبر هذه التجارب من أبرز العوامل التي تساعد على التخطيط للوقاية من إدخال أنواع وفصائل غريبة ودخيلة على التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير السياحة والبيئة، الزراعة والبيئة، والتربة).

الفصل الثالث: الثروة الحيوانية

رغم إشارة النصوص الدولية، كاتفاقية الطيور المائية المهاجرة الأورو-آسيوية/الأفريقية (AEWA)[٢٤٠٤]، إلى وضع خطط العمل للحفاظ على الأنواع والمواطن المرتبطة بالثروة الحيوانية، إلا أن واقع الحال في القوانين اللبنانية يشير إلى نقص حاد في الجانب التخطيطي في هذا المجال، واقتصار ذلك على دور وزارة الزراعة بوضع مخطط عام للمحافظة على الثروة الحيوانية البرية وتنظيم طرق صيده بالتنسيق مع وزارة البيئة[٢٤٠٥].

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى خلو النصوص اللبنانية من أية أحكام تضع خططاً طويلة الأمد لتكاثر عدد معين من الحيوانات المهددة بالانقراض. فقوانين الدول المتقدمة، مثل إنكلترا، قد نصت على خطط طويلة الأمد (من ١٠ إلى ١٥ سنة) لتكاثر نوع معين من الكائنات الحية إذا ما توافرت فيها الشروط التالية:

- إذا قل عددها بشكل كبير في السنوات الأخيرة
- إذا كان عددها مهددا عالميا بالانقراض
- إذا كانت محمية بقوانين أو معاهدات وغيرها من النصوص

أما على صعيد الدراسات، فقد لحظ تنظيم وزارة الزراعة دورها في درس وسائل وطرق مسح الحيوانات البرية من طيور وطرائد صيد وتكليف الوحدات الإقليمية المختصة أعمال التنفيذ بالتنسيق مع الوحدات المعنية لا سيما وحدة الدراسات والتنسيق[٢٤٠٦]، إلا أن قانون إحداث وزارة البيئة (والذي صدر قبل نص تنظيم وزارة الزراعة الآنف الذكر) لحظ دوراً مشابهاً لها من خلال وضع الدراسات والأبحاث المتعلقة وتحديد أنواع الطيور والحيوانات والأسماك والنباتات الواجب حمايتها ووضع أسس تنظيم الصيد[٢٤٠٧].

وتتولى لجنة الأدوية في وزارة الزراعة (والتي تضم في عضويتها وزارة البيئة) درس الأخطار على الحيوان والنبات والطيور والحشرات النافعة الناجمة عن استعمال بعض الأدوية الزراعية المرخص بها، واقتراح مطلق التدابير الكفيلة بتفاديها ومكافحتها وذلك بقرار يصدر عن وزير الزراعة ووزير الصحة العامة عند الاقتضاء[٢٤٠٨].

أما على صعيد الثروة الحيوانية المائية، فتهتم وزارة الزراعة وفقا لتنظيمها بالأبحاث المتعلقة بالأحياء المائية، وإجراء تجارب واختبارات على الأسماك المحلية والمدخلة[٢٤٠٩]، وقد بنت وزارة الزراعة على الدراسات الفنية المنفذة في تنظيم الموارد الحيوانية المائية من خلال قرار بمنع صيد الإسفنج لمدة خمس سنوات على الأقل اعتبارا من العام ١٩٩٨ وذلك "لأن الإسفنج الرفيع الأبيض الممتاز على وشك الانقراض وذلك محافظة على ثروة الإسفنج البحرية وزيادة إنتاجها"[٢٤١٠].

[٢٤٠٣] المرسوم الاشتراعي ١٣٠- ١٩٥٩ وتعديلاته-احكام خاصة تتعلق بوزارة الزراعة (وشروط التعيين الخاصة فيها)- المادة ١٤

[٢٤٠٤] القانون ٤١٢-٢٠٠٢ – الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية الطيور المائية المهاجرة الأورو-آسيوية (AEWA)

[٢٤٠٥] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه –المادة ١٠٠

[٢٤٠٦] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه –المادة ١٠٠

[٢٤٠٧] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته-احداث وزارة البيئة- المادة ٥

[٢٤٠٨] المرسوم ١٣٥٢٨- ١٩٩٨ -النصوص التنظيمية لتجارة الادوية الزراعية- المادة ٥

[٢٤٠٩] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه –المادة ١٠٠

[٢٤١٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٨١ - ١٩٩٨ - منع صيد الاسفنج لمدة خمس سنوات

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبشكل عام، يلعب معهد علوم البحار في البترون التابع لوزارة الزراعة[٢٤١١] دوراً على مستوى الدراسات العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري، إلى جانب دعم مركز علوم البحار التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية. بيد أن النقص في الموارد المالية والبشرية الذي يعاني منه هذان المركزان يساهم في الحد من فعاليتهما في هذا المجال. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الباب الثاني: الشروط والمعايير

تعددت المعايير والشروط التي نصّت عليها التشريعات الدولية، فوضعت النصوص الأمريكية شروطاً على استيراد وبيع الأجناس المهددة بالانقراض على المستوى العالمي، وأشارت إلى أن تحديد واقع الأجناس (status) يعتمد بشكل رئيسي على المعايير البيولوجية والمعلومات حول التبادل التجاري بها، دون لحظ العامل الاقتصادي والآثار الاقتصادية.

على الصعيد الأوروبي، تطرّقت النصوص إلى وضع معايير لتحديد متى يكون هناك حاجة للمحافظة، وللمواقع الطبيعية الهامة أو المستوطنة، وضرورة اتخاذ تدابير لمنع الإيذاء أو التعدي على الكائنات الحية، ووضع أنظمة للمتاجرة بالكائنات الحية، وشروط لتحديد "مناطق الحماية الخاصة". كما نص الإرشاد الأوروبي تاريخ ١٩٩٢/٥/٢١ على وجوب قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير معينة لحماية الحيوانات المعددة في الملحق المرفق بالإرشاد المذكور. فأوجب الإرشاد المذكور، على سبيل المثال، منع ما يلي:

- كل طرق التقاط أو قتل الحيوانات المعددة في ملحق الإرشاد،
- إزعاج الحيوانات المذكورة خلال تزاوجها أو ولادتها أو مهاجرتها أو ما شابه ذلك،
- تدمير أو أخذ بيوض الحيوانات المذكورة،
- تدمير أماكن سكن الحيوانات المذكورة،
- استعمال كل الأدوات القادرة على إيذاء أو قتل أو التقاط الحيوانات المذكورة.

وأشار عدد من الاتفاقيات الدولية إلى آثار النشاطات البشرية على الكائنات الحية[٢٤١٢]، واتخاذ تدابير لحماية وصيانة الموارد الطبيعية[٢٤١٣]، كما أشار إلى وضع تدابير تسهيل حصول الدول الأعضاء على الموارد الجينية لاستخدامها بصورة سليمة بيئيا[٢٤١٤]. كما أشارت اتفاقية التجارة الدولية بالأجناس النباتية والحيوانية المعرضة للإنقراض (CITES) -التي لم ينضم إليها لبنان- إلى ضرورة تنظيم التجارة الدولية بالأجناس النباتية والحيوانية.

أما على المستوى المحلي فقد وضع قانون حماية البيئة الإطار العام الذي يشدد على أهمية اقتراح شروط حماية المواقع والمناظر الطبيعية في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي[٢٤١٥]، إضافة إلى تناثر وقدم مواد مرتبطة بالشروط والمعايير في مجال إدارة وحماية التنوع البيولوجي (الصيد، المتاجرة، الخ) ضمن عدة نصوص قانونية، مع تفاوت في مستوى التطبيق يستدعي ورشة تحديث لهذه النصوص، ووضع آليات تطبيقية قابلة للتنفيذ.

[٢٤١١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨١ - ١٩٩٧ برنامج نشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون

[٢٤١٢] القانون ٣٥٩- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جانيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥

[٢٤١٣] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ٩ من الإتفاقية

[٢٤١٤] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ١٥ من الإتفاقية

[٢٤١٥] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٤٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: الموائل والمواقع والمحميات الطبيعية

القسم الأول: إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية

إلى جانب اتفاقية التنوع البيولوجي، تطرّق بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط[٢٤١٦] إلى إدارة واستثمار المناطق المحمية والتي تشمل تدابير لتنظيم صيد واقتناص الأسماك والحيوانات، وحصاد النباتات، وحظر إدخال أنواع دخيلة، وتنظيم النشاطات البشرية والأثرية، إضافة إلى تنظيم تجارة واستيراد وتصدير الحيوانات والنباتات أو أجزائها، كما أشارت اتفاقية الأراضي الرطبة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدارية تكفل حماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (خاصة كونها موائل للطيور المائية)[٢٤١٧]، والتي يضم لبنان ٤ مواقع منها تتمثّل بالمواقع التالية: عمّيق، رأس الشقعة، محميّة صور ومحمية جزر النخيل.

يعتبر إنشاء المناطق المحمية من أبرز أساليب إدارة وحماية التنوع البيولوجي والذي يخضع لمعايير وشروط علمية، وقد أشارت الاتفاقيات الدولية (كاتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية) إلى المعايير التي يتم على أساسها ضمّ الأراضي الرطبة لإدراجها في القائمة الدولية والتي تشمل الأهمية الايكولوجية أو النباتية أو الحيوانية (لا سيما بالنسبة للطيور المائية) أو المنولوجية أو الهيدروجيولوجية[٢٤١٨]، ولحظت المعاهدات الدولية أهمية اتخاذ تدابير ووضع شروط للمناطق المحمية، مع ضرورة أخذ الأنشطة التقليدية للسكان المحليين، وإمكانية وضع استثناءات لهذا الغرض، شرط ألا يعرّض للخطر دوام النظم الإيكولوجية المحمية بمقتضى أحكام هذا البروتوكول أو العمليات البيولوجية التي تسهم في الحفاظ على هذه النظم الإيكولوجية، أو أن يتسبب سواء في انقراض الأنواع أو المجموعات الحيوانية والنباتية الموجودة داخل النظم الإيكولوجية المحمية أو التي ترتبط بهذه النظم الإيكولوجية، لا سيما الأنواع المهاجرة والأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض أو المستوطنة، أو في انخفاض عدديّ كبير لتلك المجموعات[٢٤١٩].

وبالرغم من انضمام لبنان إلى هذه الاتفاقيات الدولية، بيد أنه حتى تاريخه تفتقر النصوص اللبنانية لقوانين تنظم استثمار المحميات الطبيعية (لا سيما الغابات والأحراج).

وقد أشار تنظيم وزارة الزراعة إلى دورها في إنشاء المحميات الطبيعية وإعداد مشاريع القوانين الملائمة لهذه المهمة[٢٤٢٠] فيما يشكل تضارباً مع دور وزارة البيئة، كما تتولى وزارة البيئة تصنيف المناظر الطبيعية وتحديد مواقع إنشاء المحميات الطبيعية على أنواعها واقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بحمايتها وإدارتها[٢٤٢١].

إلا أن الملاحظ هو عدم وضوح معايير التوازن البيولوجي والطبيعي بين معايير الحماية، وفيما وضعت مهمة تحديد المواقع الطبيعية الملائمة لإنشاء محميات طبيعية والشروط الواجب توفرها في المحميات وأنظمة إدارتها بين مهام وزارة البيئة[٢٤٢٢]، إلا أن النظم المرعية الإجراء في مجال المحميات اقتصرت على قانون حماية الغابات (والذي لا يغطي بالتالي كافة أنواع الموائل الطبيعية كالموائل الطبيعية غير الحرجية).

[٢٤١٦] البروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط - ١٩٨٦– المادة ٧ من البروتوكول

[٢٤١٧] القانون ٢٣- ١٩٩٩ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية بشأن الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور المائية – المادة ٤ من الإتفاقية

[٢٤١٨] القانون ٢٣- ١٩٩٩ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية بشأن الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور المائية- المادة ٢ من الإتفاقية

[٢٤١٩] البروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط - ١٩٨٦- المادتان ٥ و ٩ من البروتوكول

[٢٤٢٠] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ -تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادة ٩٩

[٢٤٢١] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته-احداث وزارة البيئة- المادة ٢

[٢٤٢٢] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد أسند قانون حماية الغابات إلى وزارة الزراعة ومصلحة حماية الغابات فيها معظم الصلاحيات الإدارية للغابات المحمية، وقضى بتزويد الدوائر المختصة الأدوات والتجهيزات اللازمة لحماية وإدارة هذه الغابات[٢٤٢٣]. وضع هذا القانون أسس إنشاء "هيئة فخرية عليا" برئاسة وزير الزراعة تضم ممثلين عن وزارتي البيئة والشؤون البلدية والقروية وعن المجلس الوطني للبحوث العلمية وعن البلديات وعن المنظمات غير الحكومية والجمعيات البيئية والأندية والتعاونيات في القرية أو المنطقة أو القضاء أو المحافظة يختارهم وزير الزراعة. تكون مهمة هذه الهيئة رعاية شؤون الغابة المحمية، والإشراف على حسن التعامل بين أهالي القضاء وكيان الغابة المحمية وحرمها، والتنسيق بين المتطوعين، والحث على المحافظة على الغابة المحمية وعلى إنمائها[٢٤٢٤]. إلا أن هذا النص أغفل دور وزارة الداخلية والبلديات (لجهة الإدارات المحلية)، كما أغفل دور وزارة البيئة مما شكل تضارباً وتناقضاً مع منهجية وزارة البيئة في إدارة المحميات الطبيعية التي تشرف عليها، ومشاركتها في آلية تعيين لجان إدارة المحميات (التي تتألف من ممثلين عن بلديات المنطقة، أصحاب الخبرة، متطوعين)[٢٤٢٥].

وتجدر الإشارة إلى أنه صدر بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٩ قوانين بإنشاء سبع محميات طبيعية تغطي ٢% من الأراضي اللبنانية، وقد ذكّرت قوانين إنشاء المحميات الطبيعية بضرورة تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تشدد على حماية البيئة والثروة الحرجية والبحرية والطبيعية الجمالية في نطاق المحميات[٢٤٢٦]،[٢٤٢٧]. فيما أعلنت وزارة الزراعة عدة غابات محمية بموجب قانون الغابات المعدل.

إلا أن التضارب القانوني بين صلاحيّات وزارتي البيئة والزراعة، إلى جانب كثير من العراقيل الإدراية والتشريعية، قد أخّر عملية توحيد تصنيف المواقع المحمية وتأمين فرص إدارتها والمحافظة عليها.

وبهدف استثمار المحمية الطبيعية وتطويرها، أشارت بعض النصوص إلى ضرورة تشجيع تكاثر الكائنات الحية من حيوانات برية وطيور وأسماك وزواحف وغيرها بما من شأنه خلق بيئة طبيعية غنية ومستدامة[٢٤٢٨]، إلا أن النص لم يوضح كيفية أو آلية هذا التدبير. ودعما لنشاطات السياحة في نطاق المحميات الطبيعية أشارت قرارات وزارة الزراعة لإنشاء المحميات إلى تكليف المشروع الأخضر إنشاء أماكن معينة وطرق زراعية داخل الحمى وخاصة حول غابات الأرز لتمكين السواح من التجول حولها[٢٤٢٩]،[٢٤٣٠]،[٢٤٣١]،[٢٤٣٢] . ومن الأمور التي يُخشى منها إساءة استغلال هذا النص لشق طرقات زراعية معبّدة غير مدروسة ما قد يؤثر سلبا على النظم الإيكولوجية في المحمية.

ومن جهة أخرى، أشارت نصوص قديمة إلى إمكانية إعلان وزارة الزراعة أراض يمنع فيها الرعي لصالح التحريج، على أنه لا يمكن إعلان أرض بأنها محتمية قبل انتهاء مدة ١٠ سنوات من تاريخ وقوع حريق أو قطع ولو جزئيا ما لم يكن القطع قد نفذ من قبل الإدارة للتخفيف من كثافة الشجر[٢٤٣٣]، كما أشار القانون نفسه إلى أنه يمكن إعلان مناطق وقاية في حال انطباق شروط خطر الانجرافات، وعلى الأراضي الجرداء الآيلة للخراب[٢٤٣٤].
(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير الزراعة والبيئة، استعمال الأراضي والبيئة، والتربة).

[٢٤٢٣] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادتان ١٣ و ١٤

[٢٤٢٤] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات- المادة ١٢

[٢٤٢٥] القانون ١٢١- ١٩٩٢- انشاء محميتين طبيعيتين في جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين، القانون ٥٣٢-١٩٩٦ – إنشاء محمية طبيعية (أرز الشوف)، القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ - انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين - منطقة صور العقارية؛ ؛ القانون ٩- ١٩٩٩- انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية، ، القانون ١٠-١٩٩٩ –إنشاء محمية طبيعية في اليمونة، القانون ١١-١٩٩٩- إنشاء محمية طبيعية في بنتاعل

[٢٤٢٦] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ -انشاء محمية طبيعية ارز الشوف- المادة ٦

[٢٤٢٧] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين- المادة ٥

[٢٤٢٨] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ -يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين- منطقة صور العقارية- المادة ٨

[٢٤٢٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ٧

[٢٤٣٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ٦

[٢٤٣١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ٦

[٢٤٣٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ٦

[٢٤٣٣] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ٤٣ و ٤٤

[٢٤٣٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٨١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثاني: شروط الحماية في الموائل الطبيعية

تطرّقت عدة نصوص إلى منع الدخول والرعي في مناطق حرجية خاصة الغابات المحمية، أو مناطق التحريج [٢٤٣٥]، [٢٤٣٦]، [٢٤٣٧]، [٢٤٣٨]، [٢٤٣٩]، [٢٤٤٠]، [٢٤٤١]، [٢٤٤٢]، [٢٤٤٣]، [٢٤٤٤]، [٢٤٤٥] والغابات المحروقة[٢٤٤٦] أو تنظيمه في الغابات التي لا ضرر عليها من الرعي عبر وضع شروط لعدد رؤوس الماشية[٢٤٤٧].

كما منعت ونظمت بعض النصوص قطع الأشجار والنباتات (أو أنواع محددة منها) في الغابات المحمية والأحراج[٢٤٤٨]، [٢٤٤٩]، [٢٤٥٠]، [٢٤٥١]، [٢٤٥٢]، [٢٤٥٣]، [٢٤٥٤]، [٢٤٥٥]، [٢٤٥٦]، [٢٤٥٧]، [٢٤٥٨] إلا أن النصوص المتعلقة بأعمال البناء والإنشاء سمحت في أحدها بقطع الأشجار عند تنفيذ دفاتر الشروط بعد تنبيه ملاكها بخمسة عشر يوما[٢٤٥٩]، فيما منعت في أحدها الآخر ملتزم القطع -لأي داع- كان أن يقطع الأشجار إلا من المواضع المعينة له من الغابة، أو أن يزيد عن العدد أو المقدار المعين له[٢٤٦٠].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من منع قطع واستثمار وتصنيع الأشجار الصمغية (الصنوبر الجوي والصنوبر الحلبي واللزاب والشربين والسرو وأرز لبنان والشوح وسائر الأشجار الصمغية الأخرى) الموجودة ضمن الأحراج ملك الدولة أو ملك البلديات والقرى أو ملك الأفراد وذلك لمدة ست سنوات بموجب المرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/٤٣، إلا أن النص نفسه استثنى بشكل استنسابي مشاريع الأشغال العامة التي تجريها الإدارات والمؤسسات العامة[٢٤٦١]، وقد أكد نص أحدث على مضمون هذا المرسوم الاشتراعي[٢٤٦٢].

[٢٤٣٥] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ٥

[٢٤٣٦] قرار وزير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦٤٩- ١٩٤٢ -انشاء منطقة حرم بجوار نبع العسل في جبل فاريا- المادة ٢

[٢٤٣٧] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ - حماية الغابات – المادة ١٦

[٢٤٣٨] القانون الصادر بقرار صادر عن المفوض السامي ٢٧٥- ١٩٢٦ -ادارة وبيع أملاك الدولة الخصوصية – المادة ٤٧

[٢٤٣٩] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ٤٣ و٤٤

[٢٤٤٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره- المادتان ١٥ و ١٧

[٢٤٤١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادتان ١٥ و ١٧

[٢٤٤٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٧-انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة-على عقارات ملك الدولة- المادة ١٥و ١٧

[٢٤٤٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادتان ١٥ و١٧

[٢٤٤٤] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ - انشاء محمية طبيعية ارز الشوف- المادتان ٣ و ٤

[٢٤٤٥] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادتان ٣ و ٤

[٢٤٤٦] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٠٩

[٢٤٤٧] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المواد ٢٢ و٢٣ و٢٤

[٢٤٤٨] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ - حماية الغابات – المادة ١٦

[٢٤٤٩] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ٥

[٢٤٥٠] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المواد ٢٨ و ٣٠ و ٧١

[٢٤٥١] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ - انشاء محمية طبيعية ارز الشوف- المادتان ٢ و ٤

[٢٤٥٢] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادتان ٣ و ٤

[٢٤٥٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره- المادة ٤

[٢٤٥٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ٩

[٢٤٥٥] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين- المادتان ٢ و٣

[٢٤٥٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ - انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة – المادة ٩

[٢٤٥٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ٩

[٢٤٥٨] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي رقم ٣٢٠- ١٩٢٦ وتعديلاته-المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ١

[٢٤٥٩] المرسوم ٤٠٥- ١٩٤٢ -اخضاع جميع المقاولات العائدة لتنفيذ أشغال عامة لدفتر الاحكام والشروط العامة- المادة ٥٨

[٢٤٦٠] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٢٥

[٢٤٦١] المرسوم الإشتراعي ٤٣- ١٩٨٣ - احكام تتعلق بالمحافظة على الثروة الحرجية- المادة ١

[٢٤٦٢] القانون ٨٥- ١٩٩١ -المحافظة على الثروة الحرجية والاحراج- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولم تقتصر الاستثناءات على هذا النص، بل لحظته أيضا قرارات وزير الزراعة لإنشاء محميات وطنية وذلك لصالح القطع الذي تقوم به مؤسسات القطاع العام (دائرة الأحراج والثروة الطبيعية) لأهداف الأبحاث والتجارب[٢٤٦٣]،[٢٤٦٤]،[٢٤٦٥]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير التربة).

إلى جانب منع وتنظيم قطع الأشجار والنباتات في الأحراج والغابات، تطرقت النصوص القانونية إلى منع إشعال النار أو الحرائق داخل حدود الغابات/المحميات، وحتى بعد معين منها (٢٠٠-٥٠٠ متر)[٢٤٦٦]،[٢٤٦٧]،[٢٤٦٨]،[٢٤٦٩]،[٢٤٧٠]، كما تناولت نصوص أخرى تنظيم نشاطات السياحة والترفيه في المواقع الطبيعية والغابات المحمية بمنع الدخول إلى بعضها والقيام بنشاطات الإقامة والتخييم[٢٤٧١]،[٢٤٧٢]،[٢٤٧٣]،[٢٤٧٤]،[٢٤٧٥] ومنع استعمال بعض التجهيزات السياحية خاصة في المناطق المحرجة[٢٤٧٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري السياحة والبيئة والنقل والبيئة).

وإلى جانب الحماية والتنمية، هناك أهمية كبرى لتأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة وإعادتها إلى حالتها الطبيعية وتشجيع إعادة الأنواع المهددة إلى أوضاعها السوية بجملة أمور منها وضع وتنفيذ إجراءات علاجية في المناطق المتدهورة[٢٤٧٧]، إلا أن النصوص اللبنانية لم تتطرق إلى هذا المفهوم كليا.

القسم الثالث: التشويه

إلى جانب حماية المواقع الطبيعية والنظم الإيكولوجية، أشار قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان إلى إمكانية فرض حقوق ارتفاقية قانونية في سبيل المصلحة العامة على كل عقار أو أرض يكونان على مقربة أو مرأى من موقع طبيعي أو منظر بقصد الحماية من التشويه والمحافظة على صفته الفنية أو الجاذبة للسياح[٢٤٧٨]، كما صدرت عن وزير البيئة عدة قرارات تمنع إحداث أي تغيير أو تشويه في محيط مواقع طبيعية، مع اشتراط الحصول على موافقة من وزارة البيئة عند القيام بأية أعمال في محيط مواقع طبيعية[٢٤٧٩]،[٢٤٨٠]،[٢٤٨١].

[٢٤٦٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ١٠

[٢٤٦٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ - انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة – المادة ١٠

[٢٤٦٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ١٠

[٢٤٦٦] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ١٠١ و ١٠٣

[٢٤٦٧] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين- المادة ٤

[٢٤٦٨] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ - انشاء محمية طبيعية ارز الشوف- المادة ٥

[٢٤٦٩] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادة ٦

[٢٤٧٠] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ - حماية الغابات – المادة ١٦

[٢٤٧١] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ - حماية الغابات – المادة ١٦

[٢٤٧٢] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين- المادة ٤

[٢٤٧٣] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ - انشاء محمية طبيعية ارز الشوف- المادة ٥

[٢٤٧٤] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ -يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين - منطقة صور العقارية – المادتان ١١ و ١٢

[٢٤٧٥] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادة ٦

[٢٤٧٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٤٠ - ١٩٩٨ -منع استعمال الدراجات الثلجية (skidoo)في المناطق المحرجة- المادة ١

[٢٤٧٧] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ١٠ من الإتفاقية

[٢٤٧٨] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته- حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ٨

[٢٤٧٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ١٩٩٥ -منع أي عمل أو إحداث أي تغيير في محيط جسر فقرا في قضاء كسروان (وإزالة المخالفة وملاحقة المخالف)- المادة ١

[٢٤٨٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٠٠ - ١٩٩٧- تصنيف منطقة وطى سلام-طبرجا من المواقع الطبيعي- المادة ٢

[٢٤٨١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٧ - ١٩٩٨- تصنيف الموقع المعروف بجبل المكمل-القرنة السوداء من المواقع الطبيعية - المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولحماية الأحراج، وبصورة عامة المواقع والفسحات الطبيعية التي تقع ضمن التجمعات السكنية، أو بالقرب منها، يمكن للدولة أو للبلديات أن تعرض على أصحاب هذه الأملاك بالمقايضة أرضا للبناء لقاء تنازلهم عن ملكيتهم للأرض المصنفة حرجية أو موقعاً طبيعياً أو عن قسم منها، مع إمكانية السماح للمالك بالبناء على جزء من الأرض المصنفة في الموقع الذي يلحق أقل ما يمكن من الضرر بالحرج المصنف وبعد موافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني. وفي حال استنفاد كامل الاستثمار العائد للعقار أو لمجموعة العقارات يمنع البناء نهائياً في الأجزاء الأخرى ويسجل ذلك في السجل العقاري[٢٤٨٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير استعمال الأراضي والبيئة).

إضافة إلى ذلك، وضعت شروط لحماية المناظر الطبيعية من التشويه والتلوث البصري، فقد اشترطت قرارات وزارة البيئة حول شروط استثمار مقالع الصخور المتعددة الأهداف (الكسارات والردميات، الموزاييك، ...) عدم تسبب المقالع بأي ضرر بالمناظر الطبيعية والبيئة عامة، لذلك منع إقامة مقالع وكسارات في المناطق الحرجية أو ذات الغطاء النباتي، والمناطق ذات التنوع البيولوجي[٢٤٨٣]، وفرضت على هذه المؤسسات تشجير محيط الموقع خلال فترة محددة من انتهاء العمل (٦ أشهر)[٢٤٨٤]، كما سبق أن فرض قانون التنظيم المدني على الكسارات والمقالع تشجير وإعادة ترتيب موقع الكسارة أو المقلع[٢٤٨٥]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة).

وتبقى هذه القرارات نافذة، إنما يمكن الدفع بعدم قانونيتها في معرض الطعن بالتدابير المتخذة تطبيقا لها.

وفي إطار تنظيم تجهيزات توزيع الطاقة الكهربائية، فُرض تأمين حماية المناظر الطبيعية في الترتيبات الفنيّة المعمول بها في المنشآت الكهربائية[٢٤٨٦]. فيما صدر عن وزير الموارد المائية والكهربائية قرار يقضي بإخضاع كافة أعمال الإنشاءات على جبل الكنيسة (والتي تشمل تغيير معالم طبيعية) إلى موافقة وزير الموراد المائية والكهربائية المسبقة[٢٤٨٧]، إلا أن النص يغفل كلياً دور وزارة البيئة في هذا الإطار، كما يخلو من أية إشارة لدراسات تقييم الأثر البيئي التي تضمن حماية الموارد الطبيعية.

أما على صعيد تنظيم قطاع الإعلانات وما قد يصاحبه من تشويه وتعدٍّ على المناظر الطبيعية، فقد أشار نص حديث إلى ضرورة مراعاة موضوع الإعلانات ضمن المناظر الطبيعية[٢٤٨٨] دون توضيح الشروط والمعايير، فيما كان نص قديم أكثر حزماً في هذا الإطار منع وضع الإعلانات بما يؤثر على المناظر الطبيعية (لجهة حجم الإعلان ومكانه)[٢٤٨٩].

الفصل الثاني: الثروة النباتية

تلزم الإرشادات الأوروبية البلدان الأعضاء في الاتحاد باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع نظام لحماية بعض النباتات المعددة في جدول مرفق بالإرشاد، ومنع بعض الأعمال التي تضر بتلك الكائنات، كما نص الإرشاد المذكور أيضاً على استثناءات لهذه الأحكام، شرط أن لا تضرّ هذه الاستثناءات بالحفاظ على مجموعات الكائنات بحالة صيانة ملائمة ضمن محيطها الطبيعي.

أما المشترع اللبناني فلم يتطرق إلى موضوع التنوّع النباتي بشكل شامل وموحّد، ولم يضع قواعد متجانسة لحماية جميع الكائنات النباتية البرية أو كائنات محددة منها، كما فعل المشترع الأوروبي. إلا أنه أورد نصوصاً في عدة قوانين متفرقة تؤدي إلى حماية التنوع النباتي، أو الكائنات النباتية. وتشمل هذه الحماية المذكورة النباتات والأعشاب والأشجار الموجودة في الغابات والأحراج والحقول والحدائق، وعلى ضفاف المياه وجوانب الطرق.

[٢٤٨٢] المرسوم الإشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ -قانون التنظيم المدني- المادة ٢٣

[٢٤٨٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ٦

[٢٤٨٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٨٢ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والردميات- المادة ٤

[٢٤٨٥] المرسوم الإشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته -قانون التنظيم المدني- المادة ٢٦

[٢٤٨٦] المرسوم ١٢٥٨١- ١٩٦٩ -تحديد الاحكام المتعلقة بتجهيزات توزيع الطاقة الكهربائية- المادة ٢

[٢٤٨٧] قرار وزير الموارد المائية والكهربائية: القرار ٢٥٢٨/ص-١٩٩٦ -حماية المياه الجوفية في جبل الكنيسة- المادة ١

[٢٤٨٨] المرسوم ٨٨٦١- ١٩٩٦ وتعديلاته-تنظيم الاعلانات والترخيص بها- المادة ١

[٢٤٨٩] المرسوم ١٠١٨٧- ١٩٦٢ -شروط عامة لوضع الاعلانات- المادة ٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالفعل، تتضمن القوانين اللبنانية نصوصاً عدة تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحماية التنوّع النباتي، ومن بينها، تلك التي تمنع بعض الأعمال التي تضرّ بعناصر التنوّع النباتي، وتلك التي تخضع بعض الأعمال لترخيص مسبق، وتنظمها، وتلك التي تهدف إلى الوقاية من الإضرار بالتنوع النباتي، وتلك التي تهدف إلى تنشيط نمو عناصر التنوّع النباتي، وتلك التي تنص على حالات استثنائية توجب فيه الدولة إزالة الأشجار والنبات لمصلحة عامة.

ويقتصر اهتمام النصوص المتعلقة بالثروة النباتية على حماية الأشجار متجاهلة الاتجاه الحديث نحو الشروط والتدابير الضرورية لإدارة استعمال النباتات المستوطنة وتلك ذات القيمة الاقتصادية. فقد بيّن قانون الغابات أنه لا يجوز لأي شخص يلتزم أو يستأجر أراض حرجية بهدف قطع الأشجار أن يمس شجرة من الأشجار المستثناة من القطع[٢٤٩٠]، كما أشارت نصوص أكثر تحديدا إلى منع قطع واستثمار أنواع معينة من الأشجار الصمغية لفترة محددة (خمس سنوات بدءا من العام ١٩٧٧)، مع استثناء مشاريع البناء المرخص لها ومشاريع الأشغال العامة التي تجريها الإدارات والمؤسسات العامة[٢٤٩١].

وفي إطار الحد من تأثير القطاعات على الثروة النباتية، فقد اشترط قرار لوزارة البيئة متعلق برخص الأبنية السكنية عدم قطع الأشجار الموجودة داخل العقار وتشجير المساحات المتبينة منه بالأشجار التي تتناسب مع طبيعة المنطقة[٢٤٩٢]. إلا أنه تجدر الإشارة إلى بعض النصوص المتعلقة بالطاقة (التجهيز الكهربائي) والنقل (الملاحة الجوية) تعاملت مع الثروة النباتية بطريقة عكسية (أي تأمين مصلحتها على حساب تنمية وحماية الثروة الحرجية)، فقد فرضت على مالكي الأشجار قطع أغصانها الممتدة فوق الأسلاك الكهربائية أو الهاتفية أو البرقية[٢٤٩٣]،[٢٤٩٤]، كما فرضت شروطاً على وجود الأشجار والأغراس في مواقع الملاحة الجوية[٢٤٩٥].

القسم الأول: التجارة

نص التنظيم الأوروبي الصادر في ١٩٩٦/١٢/٩، والمتعلق بحماية الكائنات الحيوانية والنباتية بالنسبة لتنظيم التجارة، على تطبيق مبادىء التجارة الدولية لأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، ففرضت إجراءات مراقبة على الحدود الخارجية للمجموعة الأوروبية، للتحقق من المستندات والبضاعة من قبل مكتب الجمارك على حدود البلد الذي يتم إدخالها إليه. كما نص على شروط موحدة لإصدار واستعمال وتقديم مستندات تتعلق بالسماح بإدخال عينات من كائنات محددة في هذا التنظيم أيضا وفي المعاهدة المشار إليها أعلاه، ضمن المجموعة الأوروبية، ولتصدير وإعادة تصدير هذه العينات. كما نص التنظيم الأوروبي على مراقبة التجارة وانتقال العينات ضمن المجموعة الأوروبية، وعلى أحكام أخرى تتعلق بالإتجار بالكائنات البرية. وفرضت إرشادات الاتحاد الأوروبي منع الاحتفاظ بأنواع من الكائنات الحيوانية أو نقلها أو بيعها أو استبدالها باستثناء تلك التي يكون قد تم الاستيلاء عليها قبل صدور الإرشادات. وإلى جانب الإرشادات الأوروبية، وضع التشريع الأمريكي شروطاً على استيراد وبيع الأجناس المهددة بالإنقراض على المستوى العالمي. كما أشارت اتفاقية التجارة الدولية بالأجناس النباتية والحيوانية المعرضة للإنقراض (CITES) -التي لم ينضم إليها لبنان- إلى ضرورة تنظيم التجارة الدولية بالأجناس النباتية والحيوانية.

ويسري بروتوكول قرطاجنة (الذي لم يبرمه لبنان بعد) على النقل عبر الحدود والعبور ومناولة واستخدام جميع الكائنات الحية المحورة التي قد تنطوي على آثار ضارة على التنوع البيولوجي أو على صحة الانسان. ويستثنى من أحكام البروتوكول المذكور المستحضرات الصيدلانية التي ترعاها معاهدات دولية أخرى.

أما على الصعيد المحلي، فقد نظمت النصوص اللبنانية الإتجار بنوع معين من الكائنات النباتية. كما تضمنت النصوص اللبنانية أحكاماً تتعلق باستيراد الأعشاب والنباتات الطبية والمتممات الغذائية. إذ يخضع هذ الاستيراد لرقابة وزارة

[٢٤٩٠] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٢٧

[٢٤٩١] المرسوم الإشتراعي ١٤١- ١٩٧٧ -احكام استثنائية موقتة ترمي الى المحافظة على الثروة الحرجية- المادة ١

[٢٤٩٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠ -الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة- شروط عامة اخرى

[٢٤٩٣] القانون ٧٠- ١٩٦٦ -فرض حقوق ارتفاق لتأمين سلامة الملاحة الجوية- المادة ١٤

[٢٤٩٤] المرسوم ١٢٥٨١- ١٩٦٩ وتعديلاته-تحديد الاحكام المتعلقة بتجهيزات توزيع الطاقة الكهربائية- المادة ٦٦

[٢٤٩٥] المرسوم ٤٨٠٧- ١٩٧٣ وتعديلاته-تحديد حقوق الارتفاق لتأمين سلامة الملاحة الجوية فيما يعود لمطار بيروت الدولي- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الصحة العامة وموافقتها المسبقة. وقد ألفت لجنة لدى وزارة الصحة العامة[٢٤٩٦] أنيط بها تنظيم استيراد الأعشاب والنباتات. ومن الرجوع إلى المرسوم المذكور، يتبين أن استيراد الأعشاب والنباتات الطبية والمتممات الغذائية يتطلب إجازة مسبقة تصدر عن وزارة الصحة العامة بالاستناد إلى طلب خطي. وتطرق نص واحد إلى حماية النباتات والأعشاب، وتحديدا الطبية والرحيقية منها- عبر منع تصدير جميع منتوجات النباتات الرحيقية والطبية (الزعتر، القصعين، الزوباع، السمسمية، الحنبلاس، البابونج) والتي من منشأ لبناني نظرا لأهميتها كمصدر غذاء للنحل، وتثبيتها للتربة[٢٤٩٧]، إلا أن قراراً آخراً مناقضاً سمح بتصدير الزعتر والقصعين وحدد مواعيد جنيها[٢٤٩٨].

القسم الثاني: زيادة الغطاء النباتي والتحريج

يعدّ التحريج من أبرز الأساليب المتّبعة لتنمية الثروة الحرجية وزيادة الرقعة الخضراء، وتحسين وضع المناطق المتدهورة. وقد عالجت النصوص القانونية موضوع التحريج وآليات تنظيمه منذ العام ١٩٤٩ (قانون الغابات) الذي أسند لوزارة الزراعة وضع نظام لاستثمار الغابات وتحريجها[٢٤٩٩]، وأعطى لوزير الزراعة أن يقرر أعمال حفظ التربة وتحريجها وحمايتها من المرعى في أراضي الدولة والقرى والأفراد كلما رأى ضرورة لذلك[٢٥٠٠]. كما أعطى قانون الغابات وزارة الزراعة حق إعلان مناطق للتحريج، بموجب قانون، لغاية استملاكها في المستقبل، إذا كانت هذه المناطق تضم أراضٍ من اللازم تحريجها، أو ترميمها، إما لوقايتها أو لاستثمارها، أو لتثبيت التلال القائمة عليها، أو لضبط مجاري المياه فيها، وإما لصيانة الصحة العامة، أو لتحسين الاصطياف، شرط أن يتم نزع الملكية بمدة سنة من تاريخ قرار الاستملاك. ويجري التحريج على نفقة الدولة[٢٥٠١]، وتتولى وزارة الزراعة وضع برنامج إعادة تحريج البلاد وتنفيذه، وتأمين إنتاج النصوب والبذور الحرجية وحفظها واستعمالها، وإجراء الدراسات اللازمة لتأمين نجاح أعمال التحريج[٢٥٠٢]. ولدعم أعمال التحريج، أصدر وزير الزراعة عام ١٩٥٤ قرارا يقضي بتقديم المجلس الزراعي الأعلى مساهمة فعالة لصيانة الأحراج وتعزيز التحريج[٢٥٠٣].

وفي ترجمة لدور القطاع العام في موضوع التحريج، وضعت آلية تنظيمية للتحريج من خلال استملاك الأرض التي لا يقوم صاحبها بواجب تحريجها وفقا للنصوص، وبيعها بالمزاد العلني من الغير لتحريجها، أو القيام بتحريجها على نفقة الدولة[٢٥٠٤]. ويلزم أصحاب الأراضي التي يتخذ بشأنها قرار بالتحريج بصيانة الأعمال الجارية فيها، مع احتفاظهم بحق التصرف بها في حدود أحكام قانون الغابات[٢٥٠٥].

إلا أن تناقضا واضحا يبرز على المستوى القانوني والإدراي في ملف التحريج، إذ أسند إلى وزارة البيئة عام ٢٠٠١ تنفيذ خطة التحريج الخمسية[٢٥٠٦] في لبنان فيما اعتبر انتهاكا لقوانين وزارة الزراعة وتعديا على صلاحياتها.

وفي مسؤوليات الأفراد، فرض قانون الغابات على مالكي الأراضي الجرداء أو الأراضي الحرجية المهملة مباشرة تحريج هذه الأراضي خلال سنة من تبلغهم قرار وزير الزراعة بهذا الشأن، وضرورة إتمامه خلال ثلاث سنوات[٢٥٠٧]،

[٢٤٩٦] المرسوم ١١٧١٠-١٩٩٨ – تأليف لجنة في وزارة الصحة العامة لتنظيم إدخال المنتوجات الطبية الطبيعية والمتممات الغذائية وتحديد تعويض جلساتها

[٢٤٩٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٩٢ - ١٩٩٦ -منع تصدير النباتات الطبية والرحيقية- المادة ١

[٢٤٩٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٤٠ - ١٩٩٦ – يتعلق بالسماح بتصدير المريمية والزعتر المحوج

[٢٤٩٩] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١١

[٢٥٠٠] القانون الصادر في ١٩٥١/١١/٩ -حفظ التربة وتحريجها وحمايتها من المرعى- المادة ١

[٢٥٠١] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٨٥

[٢٥٠٢] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه– المادة ٩٨

[٢٥٠٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٧٦ - ١٩٥٤ -النظام الداخلي للمجلس الزراعي الاعلى- المادة ١

[٢٥٠٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٩٧

[٢٥٠٥] القانون الصادر في ١٩٥١/١١/٩ -حفظ التربة وتحريجها وحمايتها من المرعى- المادة ١

[٢٥٠٦] القانون ٣٢٦- ٢٠٠١ – الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠١- المادة ٢٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

على أن يستمر مالكو الأراضي التصرف بها إلى حين نزع ملكيتها بالاستملاك أو بطريق المبادلة، ويكونون أثناء هذه المدة مسؤولين عن صيانة التحريج[٢٥٠٨]. وتحفيزا للمشاركة في أعمال التحريج لحظ قانون الغابات إعطاء الأفراد والبلديات والقرى التي تكون قد حرجت أراضيها شهادة تحريج وذلك بعد استثبات هذا التحريج ونموه بسنة بالكشف الحسي[٢٥٠٩]. إلا أن الواقع يشير إلى ضعف في مستوى تطبيق هذه النصوص وتنفيذها.

ومن باب تحفيز القطاع الخاص على التشجير، أشار تنظيم الإعلانات إلى إمكانية أن تسمح البلدية لمؤسسة أو شركة بالتشجير لقاء وضع اسمها على لوحة في موقع التشجير[٢٥١٠]. وفي إطار تنفيذ وزارة البيئة لخطة التحريج الخمسية[٢٥١١] أعطي للقطاع الخاص دور في تحريج لبنان عبر التعاقد مع شركات زراعية خاصة لتنفيذ أعمال التحريج.

وضمت نصوص قانونية متعلقة بالمحميات الطبيعية مواداً تشير إلى إمكانية تحريج المحميات بأشجار حرجية ومثمرة[٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥] (إلا أنها لم تؤكد على ضرورة التحريج بأصناف تتسجم مع الأنواع الموجودة في النظام الإيكولوجي باستثناء قانون إنشاء محمية صور الطبيعية)[٢٥١٦].

وفي إطار تنمية الثروة النباتية، تتولى وزارة الزراعة تطوير وحماية وتنمية النباتات الطبية، وتنفيذ المشاتل الحرجية[٢٥١٧]، وقد أشارت قرارات وزير الزراعة المتعلقة بالمحميات الوطنية إلى إمكانية الاحتفاظ بجميع أنواع الأشجار الحرجية في الحمى الوطنية[٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١]، إضافة إلى إنشاء مشاتل حرجية[٢٥٢٢، ٢٥٢٣]، وإمكانية إنشاء حدائق النباتات[٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨].
(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري استعمال الأراضي والبيئة، والتربة).

[٢٥٠٧] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٩٦
[٢٥٠٨] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٨٦
[٢٥٠٩] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٩٤
[٢٥١٠] المرسوم ٨٨٦١- ١٩٩٦ وتعديلاته-تنظيم الاعلانات والترخيص بها- المادة ٣
[٢٥١١] القانون ٣٢٦- ٢٠٠١ – الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠١- المادة ٢٨
[٢٥١٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ٦
[٢٥١٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ٥
[٢٥١٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ٥
[٢٥١٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ٥
[٢٥١٦] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ -يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين- منطقة صور العقارية- المادة ٧
[٢٥١٧] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته -تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادة ١١٥
[٢٥١٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ١١
[٢٥١٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ١١
[٢٥٢٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ١١
[٢٥٢١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ١١
[٢٥٢٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٠٢ - ١٩٩٦ - انشاء مشتل ومركز اختبار زراعي في منطقة تنورين -محافظة الشمال
[٢٥٢٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ٨
[٢٥٢٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ١٠
[٢٥٢٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ٢
[٢٥٢٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ٢
[٢٥٢٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ٢
[٢٥٢٨] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ -يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين- منطقة صور العقارية- المادة ٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: الثروة الحيوانية

على الصعيد الأوروبي، نص إرشاد المجلس الأوروبي المتعلق بحماية الموائل الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية في قسمه الثاني على حماية الكائنات البرية.

وإلى جانب اتفاقية التنوع البيولوجي، تطرق بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط[٢٥٢٩] إلى إدارة واستثمار المناطق المحمية والتي تشمل تدابير لتنظيم صيد واقتناص الأسماك والحيوانات، وتنظيم النشاطات البشرية والأثرية، إضافة إلى تنظيم تجارة واستيراد وتصدير الحيوانات أو أجزائها.

أما في لبنان فتكاد تنحصر الشروط والمعايير المتعلقة بالثروة الحيوانية في تنظيم الصيد (وبشكل خاص الصيد البري للطيور والحيوانات البرية)، والذي وضعت لأجله العديد من النصوص والأنظمة. وقد نصت التزامات لبنان بالاتفاقيات الدولية على ضرورة اتخاذ إجراءات للمحافظة على طيور الماء المهاجرة مع توجيه إهتمام خاص إلى الأنواع المهددة، وكذلك الأنواع التي تعاني من حالة حفظ غير مؤاتية[٢٥٣٠]. إلا أن نقصاً فادحاً في تطبيق النصوص الموضوعة بشكل فعلي، وضعفاً في مستوى التنسيق بين الوزارات المعنية، وتشتتاً للصلاحيات بين وزارات البيئة والزراعة والداخلية والبلديات، يجعل كافة النصوص الموضوعة بلا قيمة أو جدوى في غياب التشدد في التطبيق (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

القسم الأول: الصيد

تتولى وزارة البيئة تحديد أنواع الحيوانات والطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد وأماكنه، كذلك أنواع الطيور والحيوانات والأسماك والنباتات المهددة بالإنقراض وكيفية حمايتها[٢٥٣١]. كما أسند إلى وزارة الزراعة مهمة تطبيق قوانين الصيد المائي والبري والقيام بالأبحاث المتعلقة بالأسماك وتنفيذ الأنظمة القائمة[٢٥٣٢] (لا سيما قوانين الصيد وحماية الثروات الطبيعية والزراعية والحيوانية والطيور النافعة)، إلا أن قراراً لاحقاً لوزير الزراعة أعطى لوزارة البيئة والمجلس الوطني للصيد البري دوراً في اتخاذ المبادرات الآيلة إلى: تعزيز الثروة الحيوانية البرية في لبنان وتربية وتكثير الذي انقرض منها وإدخال بعض الأنواع التي تتلاءم مع البيئة اللبنانية بعد إجراء التجارب اللازمة عليها؛ مساعدة نوادي الصيد المحمي فنياً بغية تنظيم هذه الهواية طبقاً لما تفرضه المحافظة على سلامة الثروة الحيوانية والبيئية[٢٥٣٣].

وقد أعطي لوزارة الزراعة صلاحية المنع المؤقت لصيد الطيور أو الحيوانات التي يظهر أنها مفيدة للزراعة، أو بهدف دعم تناسلها، كما أعطي لها صلاحية منع الصيد في مناطق معينة وفي أوقات محددة[٢٥٣٤]، إلا ان نصاً لاحقاً أضاف إلى وزارة الزراعة المجلس الوطني للصيد البري كشريك في تحديد أنواع الطيور المسموح صيدها، والأوقات التي يسمح فيها بالصيد[٢٥٣٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

و يمكن تصنيف الشروط البيئية المرتبطة بالصيد البري إلى ٤ فئات:

- شروط تتعلق بالأنواع
- شروط تتعلق بأوقات الصيد
- شروط تتعلق بأماكن الصيد
- شروط تتعلق بأدوات الصيد

[٢٥٢٩] البروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط - ١٩٨٦– المادة ٧ من البروتوكول

[٢٥٣٠] القانون ٤١٢- ٢٠٠٢ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الطيور المائية المهاجرة الاورو -اسيوية/الافريقية AEWA- المادة ٣ من الإتفاقية

[٢٥٣١] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ وتعديلاته -احداث وزارة البيئة- المادة ٢

[٢٥٣٢] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادتان ٩٦ و ١١٥

[٢٥٣٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١١٠ - ١٩٩٥ - تنظيم الصيد البري- المادة ٧

[٢٥٣٤] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته--نظام الصيد البري – المادة ٨٤

[٢٥٣٥] المرسوم ٨٣٢٧- ١٩٧٤ وتعديلاته- تحديد بعض الاحكام المتعلقة بالصيد البري وتحديد رسم رخصة الصيد- المادة ٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وأصدرت وزارة الزراعة قرارات متعدّدة قسمت بموجبها أنواع الحيوانات البرية والطيور إلى ثلاث فئات تبعاً لجواز أو عدم جواز صيدها. أما الفئات الثلاثة فهي التالية[٢٥٣٦]:

١- الحيوانات والطيور الضّارة التي يمكن صيدها في كل وقت وهي: الغراب والقاق وعصفور الدوري وأبو زريق والثعلب وابن آوى والذئب والضبع والأفاعي

٢- الطيور والحيوانات الممكن صيدها في أوقات معينة وهي: الحمام البري وطير الفري والترغل ودجاج الأرض والبط والشكب والإوز البري والزرزور وعصفور التين[٢٥٣٧].

٣- الطيور الممنوع صيدها منعا باتا في كل وقت لأنها مفيدة للزراعة وهي[٢٥٣٨]:

- الزريقة (الشقرقة)
- الدعويقة- البوبانة-عصفور الحيطان- أم سكعكع-أم صفيرة- (أم صفيدة)
- أبو الحن المعروف بأبي صدر والحميراء المعروفة بالحمر
- السنونو والحجيجة والخطف على جميع أنواعها
- الهدهد المعروف بدويك الجبل
- الشرشور أو البرقش
- الحسون والنعار والبسبسه على جميع أنواعها
- منقار أو نقار الشجر
- صفراية الشعير (بلبل شعيرة)
- العندليب والبلبل على اختلاف أنواعه
- الغرقاق والبجع واللقلاق والرهو على اختلاف أنواعها
- الصفراية
- مالك الحزين
- البوم على اختلاف أنواعها
- النسر والصقر والبازي على اختلاف أنواعها
- البليقة (أبو بليق)

وبقيت بعض النصوص غارقة في العمومية دون توضيح تقني، كبلاغ وزير الزراعة الصادر عام ١٩٨٥ والذي يمنع صيد الطيور المفيدة "بما أن وجود هذه الطيور نافع جداً إذ أنها تلتهم الحشرات المضرة بالزراعة وبالإنسان بشكل عام، وبما أن لحومها غير قابلة للأكل"[٢٥٣٩].

وقد أعطت النصوص اللبنانية وزارة الزراعة سلطة تحديد مواسم الصيد ومنع صيد بعض الحيوانات والطيور بشكل مؤقت أو دائم إذا كان ذلك مفيداً للزراعة، أو لغاية تكثير نوع الحيوانات[٢٥٤٠]، فوُضعت شروط تقضي بتحديد موسم الصيد (من أيلول حتى ٣١ كانون الثاني)، مع وضع شروط خاصة ببعض الأنواع من الطيور[٢٥٤١]. وقد أكد قرار لاحق لوزير الزراعة على مضمون هذا النص مع إضافة شروط تحدد أيام الأسبوع التي يسمح بالصيد فيها (منع الصيد يومي الإثنين والثلاثاء)[٢٥٤٢] دون توضيح المغزى من هذا المنع أو أهدافه. إلا أن قراراً صادراً عن وزير البيئة[٢٥٤٣]، عام

[٢٥٣٦] قرار وزيري البيئة والزراعة: القرار ١/١٠٢ -١٩٩٣ - تنظيم صيد الطيور وطرائد الصيد- المادة ١

[٢٥٣٧] قرار وزير الزراعة: القرار ٢٩٧ - ١٩٦٥ وتعديلاته – تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات- المادة ١

[٢٥٣٨] قرار وزير الزراعة: القرار ٢٩٧ - ١٩٦٥ وتعديلاته – تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات- المادة ١ والجدول المرفق

[٢٥٣٩] بلاغ وزير الزراعة: البلاغ ٣/٣٣٥ - ١٩٨٥ -منع صيد الطيور المفيدة

[٢٥٤٠] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته--نظام الصيد البري- المادة ٨٤

[٢٥٤١] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته--نظام الصيد البري – المادة ٨٣

[٢٥٤٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١١٠ - ١٩٩٥ -تنظيم الصيد البري- المادة ٢

[٢٥٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ٨/ب - ١٩٩٤ – منع الصيد على كافة الأراضي اللبنانية لمدة تتراوح بين ١٩٩٥/١/١ و ١٩٩٧/١٢/٣١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

١٩٩٤، منع صيد كافة أنواع الطيور كلياً بين العامين ١٩٩٥ و بداية العام ١٩٩٨، وقد كان مصدراً للجدل الدائم، ما أدى إلى إصدار قرارات عن مجلس الوزراء تجدد لعملية منع الصيد[٢٥٤٤] إلا أن هذه النصوص بقيت بعيدة عن التنفيذ.

يمكن تلخيص الشروط المتعلقة بأنواع الحيوانات وأوقات صيدها بما يلي:

الحيوانات	شروط منع الصيد الزمنية
الطيور المائية[٢٥٤٥]	أيلول – آخر شباط
الفري والترغل والحمام البري[٢٥٤٦]	أيلول – آخر أيار
الحجل والأرنب البري[٢٥٤٧]	منع الصيد لمدة ٥ سنوات اعتبارا من العام ١٩٦٥
الحجل والفيزان والفري "بوب هوايت" والارنب البري والسنجاب[٢٥٤٨]	منع الصيد في كافة الأراضي اللبنانية بين آذار وآب ١٩٨٣ وذلك للمحافظة عليها وعلى فراخها وبغية تكاثرها في هذه الفترة
الخنزير البري[٢٥٤٩]	منع الصيد كليا

إلا أن قراراً لوزير الزراعة أشار إلى اعتبار جميع الطيور والحيوانات البريّة المقيمة والمهاجرة محميّة على مدار السنة، ويحظر صيدها باستثناء المصنّف منها كطرائد صيد. بيد أن هذا القرار بقي دون توضيح التصنيف المذكور ولا مرجعه ولا حتى الإشارة إلى وجود هذا التصنيف[٢٥٥٠].
وإلى جانب منع صيد الطيور في بعض المواسم، مُنع في كل فصل من فصول السنة إنتزاع الأعشاش وأخذها أو إتلافها أو عرضها للبيع أو بيعها أو شراءها أو نقلها أو تصدير بيوض أو أفراخ الحجال والدجاج البرّي والفرّي وسائر طيور الصيد وصغار حيوانات الصيد ذات الأوبار[٢٥٥١].

وقد حاول قرار لوزير الزراعة وضع شروط باتجاه تحديد العدد المسموح صيده لكل نوع من الطرائد بموجب قرارات تصدر تباعاً عن وزيري الزراعة والبيئة[٢٥٥٢]، وتحديد أماكن مخصصة للصيد البرّي يرخص بها من قبل وزارات الداخلية والبيئة والزراعة[٢٥٥٣]، إلا أنّ عدم استصدار القرارات المبينة المذكورة أعلاه، وضعف المراقبة، والموارد البشرية الساهرة على تطبيق القوانين، وضعف آليات التطبيق يحول دون تنفيذ هذه النصوص بفعالية.

ومنع الصيد في المدن والقرى ومحلات التنزه والجنائن العمومية وفي كل مكان يقع على مسافة أقل من ٢٠٠ متر من محلات السكن[٢٥٥٤].

[٢٥٤٤] قرارات مجلس الوزراء: القرار ١١ -١٩٩٥- التوصية بمنع الصيد البري (تاريخ الجلسة: ١٩٩٥/٨/٣٠) ؛ القرار١٥ -١٩٩٥- مشروع مرسوم يرمي إلى إخضاع صيادي الأسماك ومزارعي التبغ والتبلك لأحكام قانون الضمان الإجتماعي (تاريخ الجلسة: ١٩٩٥/٨/٢٣)؛ القرار ٣٥ -١٩٩٧- تجديد العمل بقرار منع الصيد (تاريخ الجلسة: ١٩٩٧/٥/٢٧)؛ القرار ٣٧ -١٩٩٧- تمديد العمل بقرار منع الصيد البري لحين صدور النصوص القانونية الجديدة التي تنظم الموضوع (تاريخ الجلسة: ١٩٩٧/١٢/٢٣)

[٢٥٤٥] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته--نظام الصيد البري – المادة ٨٣

[٢٥٤٦] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته--نظام الصيد البري – المادة ٨٣

[٢٥٤٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٩٧ - ١٩٦٥ -تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات- المادة ٣

[٢٥٤٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٨٣ - ١٩٨٣- منع صيد انواع من الطيور والحيوانات- المادة ١

[٢٥٤٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢ - ١٩٨٣ -منع صيد الخنزير البري- المادة ١

[٢٥٥٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١١٠ - ١٩٩٥ -تنظيم الصيد البري- المادة ١

[٢٥٥١] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ -نظام الصيد البري- المادة ٨٨

[٢٥٥٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١١٠- ١٩٩٥ -تنظيم الصيد البري- المادة ٣

[٢٥٥٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١١٠ - ١٩٩٥ -تنظيم الصيد البري- المادة ٤

[٢٥٥٤] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته- نظام الصيد البري – المادة ٨٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي ما يختص بأدوات الصيد، فقد قضى نظام الصيد البرّي بعدم الترخيص له إلا بواسطة الأسلحة الناريّة والكلاب والصقور، ومنعه منعاً باتاً بواسطة الدبق والشباك والمصايد والأشراك والطيور الصائحة والطعم والصيد المحبوس، إضافة إلى منع ترصد الحجال باليقلوم ومطاردة جميع أنواع الصيد بالسيارة أو الطيارة ما خلا صيد الحيوانات المائية، مع منع الصيد بتاتاً أيام الثلج، عندما تكسو الثلوج المناطق الجبلية بكاملها[٢٥٥٥]، وتشديداً على منع استخدام الأدوات غير المشروعة، فقد منع النص نفسه بيع الدبق والصيد به، وإخضاع تصنيعه لترخيص من وزارة الزراعة ولغاية تصديره فقط[٢٥٥٦].

وانسجاماً مع نظام الصيد البري، منع قانون الأسلحة والذخائر بيع بارود الصيد لغير حاملي إجازة حمل سلاح الصيد[٢٥٥٧]، كما أصدر وزير البيئة (بعد موافقة وزير الزراعة) قراراً يمنع بموجبه استيراد واستعمال وعرض بيع آلات تسجيل أصوات الطيور المستعملة في الصيد مهما كان نوعها أو طريقة عملها على أن تمنع المديرية العامة للجمارك إدخال هذه الآلات، وتكليف قوى الأمن والدرك والسلطات العامة تطبيق أحكام هذا القرار[٢٥٥٨]، إلى جانب قرار لوزير البيئة (لم يؤخذ برأي وزير الزراعة فيه) يمنع استيراد آلات النداء وآلات اجتذاب الطيور وأشرطة الطيور على أنواعها[٢٥٥٩] وقد أصدر وزير الزراعة في نفس العام قراراً بنفس المضمون[٢٥٦٠]، مما يشير إلى غياب التنسيق كلياً بين الوزارتين بهذا الشأن.

أما على صعيد الصيد المائي، فتهتم وزارة الزراعة بسبل الاستثمار المرتبط بالثروة الحيوانية المائية من خلال السعي لإنشاء مرافىء الصيد والمسامك، وإعطاء رخص لصيد الأسماك، وتنظيم الصيد المائي وتحديد أوقات السماح والمنع[٢٥٦١].

وأشار قانون خاص بالصيد النهري إلى أن تنظيم صيد السمك النهري يتم بناءً على اقتراح وزير الزراعة تحدد فيه أماكن الصيد وأوقاته والطرق الخاصة به[٢٥٦٢]، وقد تمت الإشارة سابقاً إلى مرسوم تطبيقي لهذا النص[٢٥٦٣].

وتناولت نصوص قديمة تعود لما قبل الثمانينات معظم شروط الصيد المائي، وعالجت الشروط المنصوص عليها في القوانين التالية:

- شروط أماكن الصيد:
  - منع الصيد داخل المرافئ والأحواض إلا بصنارة ذات شصين على الأكثر[٢٥٦٤]
  - منع الصيد في أقسام الساحل والغدران أو البحيرات المالحة التي تستثمرها الدولة أو تعطى بها امتيازا أو تؤجرها أو ترخص بإقامة المصايد فيها ترخيصاً قانونياً ، في داخل حدود منطقة الحماية الممنوحة بقرار من المفوض السامي لبعض مؤسسات الصيد مثل مصايد الحيتان والمصايد الثابتة الخ، في داخل المرافىء والأحواض التجارية وفي الممرات الموصلة إليها ما عدا الصيد بالقصبة ذات الصنارتين على الأكثر[٢٥٦٥]
  - حظر الصيد داخل سطح ماء الطيارات في طرابلس في كافة الأوقات[٢٥٦٦]

[٢٥٥٥] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته--نظام الصيد البري – المادتان ٨٦ و ٩٤
[٢٥٥٦] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته--نظام الصيد البري – المادة ٩١
[٢٥٥٧] المرسوم الاشتراعي ١٣٧- ١٩٥٩ وتعديلاته-الاسلحة والذخائر- المادة ٤٨
[٢٥٥٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢ - ١٩٩٣ -منع استعمال واستيراد آلات تسجيل اصوات الطيور (بعد موافقة وزير الزراعة)
[٢٥٥٩] قرار وزير البيئة: القرار ١٦٥- ١٩٩٧ -منع استيراد آلات النداء والات اجتذاب الطيور واشرطة الطيور والاتجار بها واستعمالها- المادة ١
[٢٥٦٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٤٣٦ - ١٩٩٧ -منع بيع او شراء او حيازة او استعمال آلات النداء (المكينات والصفارات) او آلات الاجتذاب (التسجيل) على انواعها التي تصدر اصواتا شبيهة باصوات مختلف انواع الطيور للاحتيال عليها وصيدها – المادة ١
[٢٥٦١] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادة ١٠٠
[٢٥٦٢] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ وتعديلاته-اخضاع صيد السمك النهري لرخصة – المادة ٣
[٢٥٦٣] المرسوم ١١٨٨٢- ١٩٤٨ -تطبيق القانون المختص بتنظيم صيد السمك النهري
[٢٥٦٤] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ١١٠٤- ١٩٢١ -تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٥
[٢٥٦٥] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٧٧٥- ١٩٢٩ وتعديلاته -مراقبة الصيد البحري الساحلي – المادة ٦
[٢٥٦٦] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٩٩/ل.ر - ١٩٣٦ وتعديلاته-نظام سطح ماء الطيارات في طرابلس –المادة ٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- منع الصيد في مياه أراضي دول الشرق المشمولة بالانتداب[٢٥٦٧]
- منع صيد الأسماك النهرية في بعض الأنهار والسماح به في أخرى بعد الترخيص من وزارة الزراعة[٢٥٦٨]
- منع الصيد البحري والنهري على مصبات كافة الأنهر على طول الشاطئ اللبناني كل أوقات السنة، مع تحديد أبعاد معيّنة من الشاطئ[٢٥٦٩]، مع التشديد على ضرورة تحديد أماكن المنع تحديداً واضحاً لا إشكال فيه بواسطة وضع علامات وآرمات على الأرض وإشارات عائمة في البحر تكون حدود المنع[٢٥٧٠]، إلا أن النص إستثنى الأشخاص المولجين بالمراقبة وعلماء الطبيعة والإختصاصيين من منع الدخول إلى هذه المواقع بعد الحصول على إذن خاص بالدخول من وزارة الزراعة[٢٥٧١]

- شروط أدوات الصيد:
  - منع إلقاء مواد من شأنها إفساد المياه أو تهييج وإسكار وتسميم الأسماك في السواحل بطولها أو في المرافىء المعدودة أنها مكان للصيد البحري[٢٥٧٢]
  - منع استعمال مواد مفرقعة للصيد، إستعمال أسلحة نارية للصيد بلا إذن خاص ويضبط كل سلاح ناري يوجد في سفن الصيد، جلب الأسماك إلى الشباك بتعكير المياه بأية وسيلة كانت[٢٥٧٣]
  - منع استعمال المواد المتفجرة للصيد والمخدرات[٢٥٧٤]، [٢٥٧٥]
  - منع استعمال جميع أنواع الحاصلات المعدة لتسميم السمك[٢٥٧٦]
  - منع استعمال الأطعمة التي من شأنها أن تستدرج السمك للتجمع والقضاء عليه ووضع الحواجز في مجاري المياه والسواقي والأقنية ومتفرعاتها[٢٥٧٧]
  - منع وضع أغصان من الشجر أو أكوام من الحجر في مصب الأنهر[٢٥٧٨]
  - منع الاصطياد بواسطة آلة نارية أو إذا كان قعر البحر أقل من ٦ أمتار، تخويف السمك بواسطة غير المجاذيف حتى يهرب السمك إلى الشباك، أو تعكير الماء بأية طريقة كانت، وحبس الأسماك
  - أنواع الشباك: حدّد قانون قديم أنواع الشباك وموقعها بفرض شروط لاستعمال الشباك الثابتة، والعائمة، ومنع استعمال الشباك الجارفة[٢٥٧٩]، ثم تبعه قانون منع واستعمال الشباك الثابتة أو الجارفة في المنطقة التي يتصل فيها السلك البرقي والبحري بين تونس وبيروت بالبر[٢٥٨٠]، وفي آخر التسعينات أصدر وزير الزراعة قراراً يمنع إستعمال الشباك الجارفة طيلة أيام السنة لمدة ٣ سنوات[٢٥٨١] وتجدر الإشارة إلى أن النص أرفق بشرح علمي يفصل أسباب المنع (كون الشواطئ الرملية صالحة لتكاثر ونمو الأسماك والأحياء البحرية الأخرى والأجناس والثروة السمكية؛ وكون جواريف البر تقضي على آلاف الأسماك الصغيرة التي لا تصلح للإستهلاك الغذائي، وكون إستعمال الجارفة يقضي على البيئة البحرية الرملية التي هي المكان الطبيعي الملائم لتكاثر ونمو الأسماك والأحياء البحرية وللحفاظ على الأنواع والأجناس والثروة السمكية). وبعد مضي خمس سنوات، جدد

[٢٥٦٧] قرار المفوض السامي: القرار ٧٠/ل.ر - ١٩٣٧ وتعديلاته - نظام الصيد البحري الساحلي (منع الصيد في المياه الاقليمية الا للسفن اللبنانية) – المادة ١
[٢٥٦٨] المرسوم ١١٨٨٢ - ١٩٤٨ -تطبيق القانون المختص بتنظيم صيد السمك النهري- المادة ٥
[٢٥٦٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨٥ - ١٩٩٧ -منع الصيد البحري والنهري على مصبات الانهر على طول الشاطئ اللبناني- المادتان ١ و ٢
[٢٥٧٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨٥ - ١٩٩٧ -منع الصيد البحري والنهري على مصبات الانهر على طول الشاطئ اللبناني- المادة ٣
[٢٥٧١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨٥ - ١٩٩٧ -منع الصيد البحري والنهري على مصبات الانهر على طول الشاطئ اللبناني- المادة ٤
[٢٥٧٢] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ١١٠٤ - ١٩٢١ -تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٦
[٢٥٧٣] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ١١٠٤ - ١٩٢١ -تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٧
[٢٥٧٤] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ وتعديلاته-اخضاع صيد السمك النهري لرخصة – المادة ٢
[٢٥٧٥] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٧٧٥ - ١٩٢٩ وتعديلاته -مراقبة الصيد البحري الساحلي – المادة ٢٥
[٢٥٧٦] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٧٧٥ - ١٩٢٩ وتعديلاته -مراقبة الصيد البحري الساحلي – المادة ٢٥
[٢٥٧٧] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ وتعديلاته-اخضاع صيد السمك النهري لرخصة – المادة ٢
[٢٥٧٨] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٧٧٥ - ١٩٢٩ وتعديلاته -مراقبة الصيد البحري الساحلي – المادة ٢٦
[٢٥٧٩] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٧٧٥ - ١٩٢٩ وتعديلاته -مراقبة الصيد البحري الساحلي – المادة ٩
[٢٥٨٠] قرار المفوض السامي: القرار ١٣٥/ل.ر - ١٩٣٩ -منع الارساء والجرف واستعمال الشباك الثابتة او الجارفة في المنطقة التي يتصل فيها السلك البرقي والبحري بين تونس وبيروت بالبر- المادة ١
[٢٥٨١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٨٠ - ١٩٩٨ -منع الصيد بالشباك الجارفة (جواريف البر) على طول الشاطئ اللبناني

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وزير الزراعة المنع لمدة ٣ سنوات[٢٥٨٢]، إلا أن القرار ألغي بعد شهرين من صدوره بموجب قرار وزير الزراعة ١/١٢٧ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢ (لأسباب إنسانية) شرط التقيّد بالشروط الواردة في القرار ٢٧٧٥-١٩٢٩ لجهة مواصفات الشباك[٢٥٨٣]

- منع قانون متعلق بالسمك النهري وضع المصائد التي من شأنها عرقلة مرور السمك وتجمعه في مياه مقفلة بحيث لا يستطيع الخروج أو إكراهه على الخروج من منافذ تؤدي به إلى كمين[٢٥٨٤].
وتطبيقاً لهذا القانون صدر مرسوم تطبيقي عام ١٩٤٨ حدد قياسات الشباك المستعملة في الصيد النهري[٢٥٨٥]
- السماح باستعمال شباك الكركاري ضمن مسافات محددة من بعض المواقع وضمن أوقات محددة[٢٥٨٦]
- تحديد استعمال شباك السردين وشباك الشيانشيولو ضمن مواصفات وشروط مسافات محددة، وتحديد أوقات منع إستعمالها[٢٥٨٧]
- تنظيم الرياضات المائية (الصيد تحت الماء والغوص) بما يحمي الكائنات البحرية من الضرر، وذلك من خلال منع هواة رياضة الغوص تحت الماء من التقاط الحيوانات البحرية المصطادة بمعدات وشباك صيادين آخرين؛ وصيد الكركند بواسطة الحراب والبنادق[٢٥٨٨]، وقد تضمن قراران لاحقان لوزير الزراعة المضمون نفسه[٢٥٨٩]،[٢٥٩٠]
- تعهد أعضاء الجمعيات التعاونية للصيادين غوصاً بعدم استعمال قارورات قناني الغطس بتجفيل الأسماك باتجاه الشباك؛ وتعهدهم أيضا بعدم إستعمال الشباك لسد مداخيل الموانىء الصغيرة الطبيعية التي تأوي الأسماك عند توالدها[٢٥٩١]

- شروط الأوقات:
  - منع صيد الأسماك النهرية في أوقات محددة بقصد حماية تناسلها، ومنع إبقاء الشباك طيلة الليل[٢٥٩٢]

- شروط الأنواع:
  - تنظيم صيد الإسفنج بقرارات خاصة تتعلق به[٢٥٩٣]، صدر منها قرار يحدد أوقات صيد الإسفنج[٢٥٩٤]، وطريقة صيده بالغطس بدون جهاز والصيد بواسطة جهاز "سكافندر" مستقل أو غير مستقل[٢٥٩٥]. إلا أن نصاً حديثاً منع صيد الإسفنج لمدة خمس سنوات (اعتباراً من العام ١٩٩٨) على طول الشاطئ اللبناني[٢٥٩٦]. كما تناول تنظيم الرياضات المائية (الصيد تحت الماء والغوص) منع هواة رياضة الغوص تحت الماء من صيد الإسفنج[٢٥٩٧]
  - منع صيد أنواع معينة من الحيوانات المائية كالحيتان وفقمة البحر والسلاحف البحرية على أنواعها على طول الشاطئ اللبناني[٢٥٩٨]

[٢٥٨٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٨٨ - ٢٠٠٣ -يتعلق بمنع الصيد بالشباك الجارفة (جواريف البر) على طول الشاطئ اللبناني
[٢٥٨٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ٢٠٠٣- الغاء القرار ١/٨٨ تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧
[٢٥٨٤] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ وتعديلاته -اخضاع صيد السمك النهري لرخصة – المادة ٢
[٢٥٨٥] المرسوم ١١٨٨٢- ١٩٤٨ -تطبيق القانون المختص بتنظيم صيد السمك النهري- المادة ٤
[٢٥٨٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٩١ - ١٩٩٨ - تحديد استعمال شباك الكركاري ضمن شروط محددة- المادة ١
[٢٥٨٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٤٣ - ١٩٩٩ -تحديد استعمال شباك السردين وشباك الشيانشيولو ضمن شروط محددة
[٢٥٨٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٤ - ١٩٩٥ وتعديلاته -تنظيم رياضة الصيد غوصا تحت الماء- المادتان ٢ و ٦
[٢٥٨٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٤٢ - ١٩٩٩ -تنظيم هواية الصيد غوصا تحت الماء- المادة ٢
[٢٥٩٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٦ - ٢٠٠١ -تنظيم هواية الغوص تحت الماء- المادة ٥
[٢٥٩١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٥ - ١٩٩٥ -تنظيم معاهد رياضة الصيد غوصا تحت الماء- المادة ١٠
[٢٥٩٢] المرسوم ١١٨٨٢- ١٩٤٨ -تطبيق القانون المختص بتنظيم صيد السمك النهري- المادتان ١ و ٣
[٢٥٩٣] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ٢٧٧٥- ١٩٢٩ وتعديلاته -مراقبة الصيد البحري الساحلي – المادة ٧
[٢٥٩٤] قرار المفوض السامي: القرار ٩٥/ل- ١٩٣٩ وتعديلاته-نظام صيد الاسفنج وتحديد الرسوم- المادة ٢
[٢٥٩٥] قرار المفوض السامي: القرار ٩٥/ل- ١٩٣٩ وتعديلاته-نظام صيد الاسفنج وتحديد الرسوم- المادة ٣
[٢٥٩٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٨١ - ١٩٩٨ -منع صيد الاسفنج لمدة خمس سنوات- المادة ١
[٢٥٩٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٤ - ١٩٩٥ وتعديلاته -تنظيم رياضة الصيد غوصا تحت الماء- المادة ٦
[٢٥٩٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٥ – ١٩٩٩- منع صيد الحيتان وفقمة البحر والسلاحف البحرية- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ونصت القوانين اللبنانية أيضاً على إلزام كل صياد يعلق بشباكه أو صنانيره أو عدة صيده سلحفاة بحرية أن يخلصها من الشباك أو الصنانير أو عدة الصيد وأن يطلق سراحها في المياه في نفس المكان الذي علقت به. وإذا كانت السلحفاة تحمل لوحة معدنية أو بلاستيكية عليها رقم ما فعلى الصياد أن يسجل كل المعلومات الموجودة على اللوحة دون انتزاع هذه الأخيرة وأن يرسل البيانات المتعلقة بها إلى وزارة الزراعة[٢٥٩٩]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

القسم الثاني: حدائق الحيوانات

تنبّه مجلس الإتحاد الأوروبي لمسألة حماية الحيوانات التي تربّى في حدائق الحيوانات، فقام بتنظيم عمل ونشاط هذه الحدائق بموجب الإرشاد الأوروبي الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٨ الذي عرّف حدائق الحيوانات واستثنى منها السيرك والمحلات المخصصة لبيع الحيوانات، ونص على الشروط الواجب على حدائق الحيوانات الإلتزام بها، وعلى كيفية التعامل مع الحيوانات عند إقفال الحديقة وعلى العقوبات التي تطبّق بحق المخالفين. والجدير بالذكر هنا، أنه لا يوجد في لبنان تشريع يتعلق بحدائق الحيوانات مما يشكّل نقصاً يقتضي تعويضه بسن القوانين اللازمة.

وتتولى وزارة الزراعة الإشراف على حدائق حيوانات بالاشتراك مع الدوائر المختصّة في مصلحة إنتاج وتربية الحيوان[٢٦٠٠]. ولتنمية وحماية الثروة الحيوانية، تطرّقت النصوص اللبنانية إلى آليات لإنشاء حدائق للحيوانات و/أو الطيور البرية[٢٦٠١،٢٦٠٢،٢٦٠٣،٢٦٠٤،٢٦٠٥] أو إيجاد حظائر لتربية الطيور والحيوانات بطريقة إصطناعية[٢٦٠٦،٢٦٠٧،٢٦٠٨] داخل المحميات الطبيعيّة. كما أشارت قرارات وزير الزراعة المتعلقة بالمحميات الوطنية إلى إمكانية إيجاد احتياطي للطرائد الغير مائية على اختلاف أنواعها من حجل وأرانب وغزلان وأيائل في الحمى الوطنية[٢٦٠٩،٢٦١٠،٢٦١١،٢٦١٢]، إلا أن هذا النص غير مفسّر بوضوح ما يجعله غامضاً وملتبساً.

القسم الثالث: نقل الحيوانات والإتجار بها

كما عالجت النصوص الأوروبية موضوع المتاجرة بالثروة النباتية، نصت أيضا في التنظيم الأوروبي الصادر عام ١٩٩٦، والمتعلق بحماية الكائنات الحيوانية والنباتية بالنسبة لتنظيم التجارة، على شروط تطبيق المعاهدة الأوروبية الصادرة عام ١٩٨٤ حول مبادىء التجارة الدولية لأنواع الحيوانات المهددة بالإنقراض. ففرض هذا التنظيم إجراءات مراقبة على الحدود الخارجية للمجموعة الأوروبية، للتحقق من المستندات والبضاعة من قبل مكتب الجمارك على حدود البلد الذي يتم إدخالها إليه. كما نص على شروط موحدة لإصدار واستعمال وتقديم مستندات تتعلق بالسماح بإدخال عينات من كائنات محددة في هذا التنظيم أيضا وفي المعاهدة المشار إليها أعلاه، ضمن المجموعة الأوروبية،

[٢٥٩٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٥ – ١٩٩٩- منع صيد الحيتان وفقمة البحر والسلاحف البحرية- المادة ٣

[٢٦٠٠] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادة ٩٩

[٢٦٠١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ١٠

[٢٦٠٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ٢

[٢٦٠٣] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ -يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين- منطقة صور العقارية- المادة ٩

[٢٦٠٤] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ٢

[٢٦٠٥] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ٢

[٢٦٠٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ١٢

[٢٦٠٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ١٢

[٢٦٠٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ١٢

[٢٦٠٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ١١

[٢٦١٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ١١

[٢٦١١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ١١

[٢٦١٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولتصدير وإعادة تصدير هذه العينات. كما نص التنظيم الأوروبي على مراقبة التجارة وانتقال العينات ضمن المجموعة الأوروبية، وعلى أحكام أخرى تتعلق بالإتجار بالكائنات البريّة. وفرضت إرشادات الإتحاد الأوروبي منع الاحتفاظ بأنواع من الكائنات الحيوانية أو نقلها أو بيعها أو إستبدالها باستثناء تلك التي يكون قد تم الاستيلاء عليها قبل صدور الإرشادات. وفي إطار تنظيم إدارة الثروات الحيوانية المائية، وضعت شروط أوروبية على استيراد جلد بعض أنواع فقمات البحر ومنتوجات صادرة عنها إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما أجازت القوانين الإنكليزية قتل فقمة البحر خارج موسم الصيد لمنعها من تخريب بيوض السمك أو إيذائها.

وإلى جانب المتاجرة، وضعت شروط دولية تتعلق بحماية الحيوانات خلال النقل، الأمر الذي نظّمته النصوص الأوروبية، فقد حدّد الإرشاد الأوروبي، تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٩، فترة النقل القصوى للحيوان خلال اليوم الواحد، وفترات الأكل والشرب وأوقات الراحة، والمساحة المفروضة لكل حيوان حسب حجمه ونوعه. ومنع الإرشاد المذكور نقل أي حيوان بطريقة قد تسبب له أي أذى أو تعذيب. كما أوجب الإرشاد المذكور أن يقوم بنقل الحيوانات الحيّة أشخاص متخصصون وفنيون من ذوي الخبرة في نقل الحيوانات الحية، وفرض على هؤلاء أن يسجّلوا خلال الرحلة الأوقات التي أعطي فيها الحيوان الأكل والشرب.

أما في لبنان، فقد اقتصرت النصوص على منع بيع أو شراء أو استعمال أو الإتجار بأي من مشتقات الحيوانات المائية كالحيتان وفقمة البحر والسلاحف البحرية[٢٦١٣]، دون وضع آليات داعمة لتطبيق هذا النص.

<u>الفصل الرابع: السلامة الاحيائية (الكائنات الحية المعدلة وراثيا)</u>

طوّرت التقنيات العلمية الحديثة أساليب لزيادة الإنتاجية الزراعية تقضي باستخدام التعديل الجيني والهندسة الوراثية، إلا أنّ محاذير عدة تشوب انتشار هذه المواد واستعمالها في القطاع الزراعي لا سيما لجهة آثارها المحتملة على تقليص التنوع البيولوجي الزراعي، إضافة الى قدرتها على التأقلم مع البيئات المختلفة. إلا أن الخطوات الكبيرة والمتقدمة التي خطاها العلم الحديث في مجال التكنولوجيا الحيوية قد حدا ببعض البلدان المتقدمة إلى استخدام التكنولوجيا المذكورة في تعديل الكائنات الحية وراثياً، والبدء في إستغلالها تجارياً. ومن الأمثلة على بعض النباتات المعدلة وراثياً التي دخلت الأسواق التجارية العالمية الصويا.

وقد تنبّه المجتمع الدولي إلى القلق المذكور وإلى ضرورة الإستمرار بتعديل الكائنات الحية وراثياً وفقاً لأسس لا تضرّ بالتنوع البيولوجي وتحافظ على صحة الإنسان، فأدخل في إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي بنداً ينص على وجوب اعتماد بروتوكول يأخذ بعين الاعتبار القلق المذكور، ويضع الضوابط القانونية اللازمة لتأمين مرور الكائنات الحية المعدلة وراثيا عبر الحدود مروراً عابراً (Transit) أو استيرادها أو استعمالها في الأماكن المقفلة، أو كطعام أو علف أو ما شابه. كما أشارت الإتفاقية إلى منع استحداث أو مراقبة أو استئصال هذه الأنواع الغريبة التي تهدد النظم الإيكولوجية أو الموائل أو الأنواع[٢٦١٤].

وإستجابة لهذه المخاوف العالمية صدر بروتوكول قرطاجنة للسلامة الحيوية بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩، ونص البروتوكول على وجوب إصدار الدول الأعضاء فيه تشريعات معينة تنفيذاً لأحكامه، وأشار بروتوكول قرطاجنة أيضاً إلى آليات إدارة المخاطر التي تتعرض إليها الكائنات الحيّة بفعل استخدامها، وإلى ضرورة أن تضع الدول الأعضاء الأنظمة اللازمة لمنع الآثار الضارة للكائن الحي المحور وراثياً على حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي داخل أراضي طرف الإستيراد، وعلى صحة الإنسان أيضاً، كما لحظ البروتوكول وجوب اتخاذ إجراءات مناسبة لإبلاغ البلدان التي قد تتأثر سلبياً وغرفة تبادل معلومات الأمان الحيوي (BCH) والمنظمات الدولية الأخرى عندما تعلم بحصول حادث ما قد يؤدي إلى إطلاق كائن معدل، أو انتقاله غير المقصود عبر الحدود قد ينتج عنه ضرر للبيئة أو البشر. إلا أن لبنان لم ينضم إلى هذا البروتوكول حتى الآن، كما لم يصدر حتى الآن هكذا تشريعات.

[٢٦١٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٥ – ١٩٩٩- منع صيد الحيتان وفقمة البحر والسلاحف البحرية- المادة ٢

[٢٦١٤] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ٨ من الإتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في مواجهة هذه التقنيات الحديثة وإنتشارها، تبرز أهمية تطبيق مبدأ "الاحتراس" على المستوى المحلي، والذي يعد من المبادئ العامة لقانون حماية البيئة ٤٤٤-٢٠٠٢، لإيجاد أو الإحتفاظ بوسائل تستهدف تنظيم أو إدارة أو التحكم في المخاطر المرتبطة بإستخدام وإطلاق كائنات حية ومعدّلة ناجمة عن التكنولوجيا الإحيائية، خاصة في تقنيات الكائنات المعدلة جينياً، التي قد يكون لها تأثير معاكس من الناحية البيئية مما يؤثر على صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للإستمرار مع الأخذ في الإعتبار أيضا المخاطر على صحة الإنسان (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

الباب الثالث : الإجراءات التنظيمية

لحماية التنوع البيولوجي من التعديات توضع عدة آليات إدارية وقضائية، وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي إلى نوعين أساسيين من الحماية للموارد البيولوجية: الصيانة في الوضع الطبيعي والصيانة خارج الوضع الطبيعي. وتضم الصيانة في الوضع الطبيعي إنشاء نظام للمحميات وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة وإعادتها إلى حالتها الطبيعية وتشجيع إعادة الأنواع المهددة إلى أوضاعها السوية وإيجاد وسائل تستهدف تنظيم أو إدارة أو التحكم في المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق كائنات حية ومعدلة ناجمة عن التكنولوجيا الحيوية واحترام المعرفة التقليدية (Traditional Knowledge). فيما تشمل الصيانة خارج الوضع الطبيعي إنشاء مرافق للصيانة خارج الوضع الطبيعي (كالمتاحف المتخصصة) واتخاذ التدابير لإنعاش وإعادة الأنواع المهددة إلى حالتها الأولى.

إلا أن مفهوم الحماية في النصوص القانونية اللبنانية لا يزال غير ناضج ومكتمل وبعيدا عن المعاصرة، إذ يقتصر على بضعة نصوص تتعلق بإجراءات إدارية محدودة، وأنظمة ترخيص للنشاطات البشرية فيما تبقى إجراءات ضبط المخالفات والتعديات محدودة وغير كافية.

وبهدف حماية التنوع البيولوجي، وُضعت تدابير إدارية من شأنها الوقاية من تداعيات وانعكاسات النشاطات البشرية على التنوع البيولوجي. ويبدأ ذلك على المستوى الوطني من خلال مسؤوليات ودور الإدارات العامة كوزارة الزراعة التي أعطاها القانون صلاحية فرض حماية إجبارية من الرعي في المناطق الواجب حمايتها[٢٦١٥]، كما أعطى لممثليها على المستوى المحلي ومأموري الأمن والسلطة الإدارية الحق في استعمال الأدوات الملائمة لحماية الغابات من الحرائق[٢٦١٦]. فيما أشار تنظيم الدفاع المدني إلى التعاون بينه وبين وزارة الزراعة في مجال حماية الغابات من الحرائق، حيث تؤمن وزارة الزراعة إنشاء مانعات للحرائق في الأحراج وتجهيزات لإطفائها بواسطة مواد كيمائية ومعدات قطع وحفر[٢٦١٧]. كما أسند إلى السلطات المحلية دور في حماية الموارد الطبيعية –عبر رئيس المجلس البلدي- إذ لحظ قانون البلديات توليه كل ما يختص بحماية البيئة والمناظر الطبيعية وصيانة الأشجار والأماكن المشجرة[٢٦١٨].
ولعل الآلية الإدارية الوحيدة الموضوعة المعنية بالحماية مباشرة هي تلك التي نص عليها قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان، منذ العام ١٩٣٩، لإدراج المناظر والمواقع الطبيعية في قائمة أو تصنيف خاص[٢٦١٩]، ورغم قدم هذا النص لم توضع له مراسيم تطبيقية، وبالرغم من وجود هذه الآلية، لم تستحدث آلية مماثلة مخصصة للمحميات الطبيعية، أو الأجناس المهددة احتذاء بالتشريعات الدولية.

الباب الرابع: التراخيص

تعتبر آليات الترخيص للقطاعات والنشاطات البشرية المختلفة من أبرز وأقوى الإجراءات الإدارية التي تطبق مفهوم "الحماية من خلال الوقاية"، فنصت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي على ضرورة تقييم الآثار البيئية للمشاريع المقترحة المرجح أن تؤدي إلى آثار معاكسة كبيرة على التنوع البيولوجي، بغية تفادي أو تقليل هذه الآثار إلى الحد الأدنى لإفساح المجال للمشاركة الجماهيرية في هذه الإجراءات عند الاقتضاء؛ إدخال إجراءات مناسبة لضمان أن الآثار البيئية للبرامج والسياسات المرجح أن تؤدي إلى آثار معاكسة كبيرة على التنوع البيولوجي سوف تؤخذ في

[٢٦١٥] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٩٢
[٢٦١٦] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٠٨
[٢٦١٧] المرسوم ٧٥٦٣- ١٩٦١ وتعديلاته-تنظيم الدفاع المدني- المادة ١٧
[٢٦١٨] المرسوم الاشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته-قانون البلديات
[٢٦١٩] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ٢٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الحسبان في حينها[٢٦٢٠]. وتماشياً مع هذا المفهوم، تبنّي قانون حماية البيئة في لبنان الأسلوب الوقائي بإخضاع كل نشاط من شأنه المساس بالبيئة لإعلام وزارة البيئة المسبق[٢٦٢١]، إلا أن المرسوم التطبيقي الذي ينظم آلية تقييم الأثر البيئي لم يصدر بعد ما يجعل تنفيذ هذه الوسيلة متعثراً (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

وقد أشارت الاتفاقيات الدولية إلى أنظمة الترخيص المسبقة التي تعزز حماية التنوع البيولوجي، ولعل أبرزها نظام الموافقة المسبقة لنقل الكائنات الحية المعدلة وراثيا الذي عالجه بروتوكول قرطاجنة والذي لم يبرمه لبنان حتى هذا التاريخ. إلا أن عدم مواكبة لبنان لهذه الأنظمة المتطورة لا يبرر النقص الحاد في النصوص المتعلقة بتدابير وإجراءات الحماية، واقتصارها على آليات الترخيص المتعددة لاستثمار الغابات، وقطع الأشجار، والبناء، وإنشاء المؤسسات الصناعية والسياحية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقارير الصناعة والبيئة، البناء والبيئة، السياحة والبيئة، الزراعة والبيئة، والنقل والبيئة) .

بهدف حماية المناظر والمواقع الطبيعية، فرض الحصول على موافقة واستشارة وزير الاقتصاد الوطني قبل استملاك أي عقار مصنف أو مقترح تصنيفه[٢٦٢٢]، وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم ٢٢-١٩٤٣ نقل هذه الصلاحيات من وزارة الاقتصاد الوطني إلى وزارة الداخلية، فيما أن جزءا من هذه الصلاحيات أسند إلى وزارة البيئة بموجب قانون إحداثها ما يحدث التباسا على مستوى تطبيق النصوص[٢٦٢٣]. كما وضعت آلية ترخيص لعمليات كسر الغابات (كل استثمار غير قانوني أو انتزاع لأصول الشجر أو رعي للنبت الجديد بصورة دائمة في بقعة جرى قطعها حديثاً يحصل خلافاً للأنظمة الخاصة بذلك ويؤدي إلى زوال الغابة)[٢٦٢٤]. إلا أن المشرع اكتفى بالتصريح بالكسر في حالات معينة (عندما تكون الغابة لم ينقض على غرسها ٢٠ سنة ما لم تكن كثافة الأشجار تغطي الأرض، وعندما يكون الكسر متعلقا بالحدائق والجنائن المسورة أو الملاصقة للمساكن)[٢٦٢٥]، ومن شأن هذا الأمر أن يفتح المجال أمام تحايلات وتعديات ما لم يتم التشدد في تطبيق المعايير البيئية السليمة لجهة تحديد عمر الغابة وكثافتها.

<u>الفصل الأول: القطع والاستثمار</u>

في إطار حماية الموائل والمواقع الطبيعية، وضعت آلية ترخيص لعمليات إستثمار وقطع الغابات، والتي تستثني أعمال جمع الحطب اليابس الواقع على الأرض أو الذي تصل إليه الأيدي ويجمع بدون استعمال المنجل أو المنشار أو الفراعة أو الآلات الأخرى، وجمع الثمار الواقعة بصورة طبيعية. وأشار قانون الغابات إلى عدم جواز استثمار الغابات في القرى إلا وفقاً للأنظمة الخاصة بطرق استثمارها والحصول على ترخيص من مصلحة الغابات[٢٦٢٦]، مع عدم جواز الترخيص للقطع على مستوى الأرض إلا لظروف قاهرة ويتم الترخيص بموجب مرسوم عندها[٢٦٢٧]. أما بالنسبة للحماية من خطر الحرائق، فقد فُرض الترخيص لإستعمال معدات تستخدم النار، ولإحراق الشوك والعشب والقش[٢٦٢٨].

وقد وضعت آلية للترخيص بقطع غابة عبر طلب الإذن من مصلحة الغابات وقيام مأمور الغابات المحلي بالكشف على الموقع[٢٦٢٩]. ويمارس القائمقام صلاحيات وزير الزراعة على الدوائر الزراعية فيما خص الترخيص باستثمار الغابات المشاعية والغابات التي يملكها الأفراد وتحديد شروط هذا الاستثمار بقرار يصدر عنه وفقا لأحكام قانون الغابات[٢٦٣٠].

[٢٦٢٠] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ١٤
[٢٦٢١] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٤٨
[٢٦٢٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٠
[٢٦٢٣] المرسوم ٢٢-١٩٤٣- المناظر والمواقع الطبيعية
[٢٦٢٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٥٩
[٢٦٢٥] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٧٤
[٢٦٢٦] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٥٧
[٢٦٢٧] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٢
[٢٦٢٨] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ١٠٥ و ١٠٦
[٢٦٢٩] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المواد ٦٥، ٧٥، ٧٦، ٧٧
[٢٦٣٠] المرسوم الإشتراعي ١١٦- ١٩٥٩ -التنظيم الاداري العام – المادة ٤١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتناولت نصوص أخرى الترخيص بقطع الأشجار، إذ منع قطع الأشجار قبل الحصول على الترخيص من وزير الإقتصاد الوطني، والذي انتقلت صلاحياته حالياً لوزير البيئة في ما خص المواقع الطبيعية[٢٦٣١]، ووزير الزراعة في ما خص الغابات[٢٦٣٢]. كما خصّ قانون الغابات الصمغية بالذكر عبر منع قطعها إلا من خلال رخصة يخضع صاحبها لمعيار الحصول على شهادة من مصلحة الغابات، في طريقة التفريد الفني، ومع اشتراط تحريجه مساحة من الأرض تعادل ألفي مربعاً لكل خمسين شجرة من النوع المطلوب قطعه[٢٦٣٣].
(للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الفصل الثاني: البناء

لحماية الموائل والمواقع الطبيعية، شدّدت القوانين على ضرورة الحصول على ترخيص لأعمال قد تغيّر هيئة المناظر والمواقع الطبيعية المصنّفة وذلك من دوائر الاقتصاد الوطني. وتشمل هذه الأعمال التحديد أو الترميم أو البناء أو الري أو تركيز أعمدة معدة لوضع أسلاك تتلقى قوة ما، إنشاء مقبرة أو مستودع لأنقاض أو لأقذار أو إحداث حفر أو قطع الأشجار أو قلعها[٢٦٣٤].

وتضمّنت آلية الترخيص دراسة الإدارة لآثار الأعمال/المشاريع على المنظر أو الموقع الطبيعي، دون توضيح الجانب البيئي منها، أو الأسس التي تم تبني هذا القرار من خلالها. ففي حال كان المشروع مضراً، تقوم بمناقشته "حبياً" مع المالك لحمله على التعديل، فإذا تم الإتفاق تسلم إليه الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة. أما إذا عجزت عن الاتفاق مع المالك، فإن الإدارة لا يمكنها الاعتراض على إجراء الأشغال إلا بإجراء معاملات تصنيف (مبينة في الباب الثاني من القانون)، مع تبليغ المالك بالمعاملة. أما إذا رخّصت الإدارة بإجراء الأشغال فيلزمها أن تراقب إجراءها لتتأكد أنها تمت وفقاً للترخيص الذي أعطته[٢٦٣٥]، إلا أن هذا النص قديم جداً ولم يستتبع بالمراسيم التطبيقية اللازمة، فيما منع قانون التنظيم المدني اللاحق، ومنذ العام ١٩٨٣، إعطاء رخص البناء في حال عدم مطابقتها للشروط والنصوص لجهة حماية البيئة والمواقع الطبيعية[٢٦٣٦]، ويبقى أن مستوى التطبيق لا يبدو فعالا أو جديا (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري البناء والبيئة، واستعمال الأراضي والبيئة).

وأشار نص قديم آخر إلى ضرورة الحصول على إذن من مديرية الإرواء قبل قلع الأشجار في المجاري العائدة للأفراد وتعيق جريان الماء أو تسبب ضررا للآخرين[٢٦٣٧].

وتضمنت النصوص القانونية الحديثة المتعلقة بالترخيص للقطاعات الإقتصادية جوانب بيئية تهدف لحماية الثروة النباتية، ففرضت في طلب الترخيص بالبناء وجود خرائط تشير إلى مواقع الأشجار وأنواعها[٢٦٣٨]، كما تضمنت آلية الترخيص للمقالع والكسارات ضرورة التقييم المباشر وغير المباشر لإتلاف النباتات واقتراح الحلول للحد من هذه الأضرار[٢٦٣٩]، تجدر الإشارة إلى أن قرارات وزير البيئة المتعلقة بتحديد المستندات والشروط لاستثمار المقالع والكسارات ومحافر الرمل تبقى نافذة، إنما يمكن الدفع بعدم قانونيتها في معرض الطعن بالتدابير المتخذة تطبيقا لها.

وإضافة إلى الترخيص للمقالع والكسارات، عالجت قرارات لوزير البيئة موضوع الترخيص لأعمال الإنشاء والمشاريع في محيط المواقع الطبيعية –خاصة تلك الخاضعة لحمايتها- فأشارت إلى حقها بتحديد شروط الترخيص لهذه

[٢٦٣١] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ٣
[٢٦٣٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٢٦
[٢٦٣٣] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٩٣
[٢٦٣٤] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٢
[٢٦٣٥] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ٤
[٢٦٣٦] المرسوم الإشتراعي ٦٩-١٩٨٣ وتعديلاته-قانون التنظيم المدني- المادة ٢٥
[٢٦٣٧] القانون الصادر في ١٩١٣/٢/١١ -قانون الري العثماني – المادة ٣١
[٢٦٣٨] قرار وزير الاشغال العامة: القرار ٢٧٦- ١٩٩٥ -الاحكام الخاصة برخص البناء والشروط الواجب توفرها في طلبات رخص البناء ورخص الاشغال والتصاريح ومستنداتها- المادة ١
[٢٦٣٩] قرارات وزير البيئة: القرار ١/١٨٢- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والرديمات، القرار ١/١٨٣- تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل او البحص المفتت طبيعيا ، القرار ١/١٨٤- تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك، القرار ١/١٨٥ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجر العمار - ١٩٩٧ - المادة ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الإنشاءات[٢٦٤٠]،[٢٦٤١] باستثناء نص واحد أشار إلى ضرورة التنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني في تحديد شروط الترخيص لأية إنشاءات أو مشاريع في موقع مجرى نهر الكلب[٢٦٤٢]، مع الاحتفاظ بحق الوزارة في التأكد من توفر الشروط البيئية في هذه الإنشاءات والمشاريع، وبالتالي الطلب من المراجع المختصة رفض إعطاء التراخيص أو إقفال الإنشاءات والمشاريع القائمة عند عدم توفر تلك الشروط. وفي قرار آخر طلبت وزارة البيئة من المديرية العامة للتنظيم المدني عدم الموافقة على منح أي ترخيص بالأشغال أو إقامة أية مشاريع تؤثر على موقع جسر فقرا الطبيعي الأثري لمنع عمل أو إحداث أي تغيير[٢٦٤٣].

ولحظت قرارات وزير البيئة المتعلقة بشروط الترخيص لعدة أنواع من المؤسسات المصنفة شرط حماية الأشجار وتشجير العقار بنسبة ١٠%[٢٦٤٤]،[٢٦٤٥]،[٢٦٤٦]،[٢٦٤٧]،[٢٦٤٨]،[٢٦٤٩]،[٢٦٥٠]. كما تضمن تنظيم استثمار المخيمات المجهزة تحفيزاً على التحريج شرط إرفاق مستندات تثبت التعهد بتحريج الأرض إذا كانت سليخ مع ضرورة إحترام الطبيعة[٢٦٥١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

وعلى نطاق أكثر تحديداً، منع مرسوم تطبيق أحكام قانون البناء جدران الدعم في حال كانت تشوه المناظر الطبيعية على أن يعود أمر تقدير ذلك للدوائر الفنية المختصة[٢٦٥٢].

وإلى جانب النصوص المتعلقة بتشويه المناظر الطبيعية، اشترط قانون التنظيم المدني مراعاة المناظر الطبيعية، وإنشاء فسحات مشجرة عند طلبات الإفراز. ويمكن رفض طلب الإفراز في المناطق غير المنظمة إذا وقع مشروع الإفراز في منطقة حرجية أو منطقة ذات مناظر طبيعية مميزة[٢٦٥٣]، وتطبيقاً لهذا القانون لحظت مراسيم التصاميم التوجيهية العامة للعديد من المناطق اللبنانية ضرورة المحافظة على المناظر الطبيعية في أية مشاريع إنشائية، ولحظت حصة من مساحات العقارات المبنية للحدائق والمناطق الخضراء[٢٦٥٤].

[٢٦٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣٤ - ١٩٩٧ -تصنيف نهر إبراهيم من المواقع الطبيعية الخاضعة لحماية وزارة البيئة- المادة ٣

[٢٦٤١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥١ - ١٩٩٧ -تصنيف وادي قاديشا من المواقع الطبيعية- المادة ٣

[٢٦٤٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٧ - ١٩٩٨ -تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الكلب من المواقع الطبيعية- المادة ٣

[٢٦٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ١٩٩٥ -منع أي عمل أو إحداث أي تغيير في محيط جسر فقرا في قضاء كسروان (وإزالة المخالفة وملاحقة المخالف) – المادة ٣

[٢٦٤٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب - المادتان ٤ و ٥

[٢٦٤٥] قرار وزير البيئة: القرار١/٦٠ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار مصانع حجارة البناء- المادتان ٤ و ٥

[٢٦٤٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار مصانع البلاستيك – المادتان ٤ و ٥

[٢٦٤٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار معامل الزجاج - المادتان ٤ و ٥

[٢٦٤٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار مصانع المطاط – المادتان ٤ و ٥

[٢٦٤٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة – المادتان ٤ و ٥

[٢٦٥٠] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٤ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ،
القرار ١/١٦ -٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/أو الاستثمار لمزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/أو الحيوانات الاليفة،
القرار ١/٥ -٢٠٠١- لشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة،
القرار ١/٩٠ - ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة

[٢٦٥١] المرسوم ١٥٥٩٨ - ١٩٧٠ -تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية – المادة ١- ملحق رقم ٦ الفصل ١

[٢٦٥٢] المرسوم ٢٣٥١- ١٩٩٢ -تطبيق احكام قانون البناء- المادة ٢

[٢٦٥٣] المرسوم الإشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته-قانون التنظيم المدني- المادتان ٣٠ و ٣٣

[٢٦٥٤] المرسوم ١٣٨٩٥-١٩٧٠ ؛ المرسوم ١٤٣١٤-١٩٧٠؛ المرسوم ١٤٣١٣-١٩٧٠؛ المرسوم ١٤٦٣٧-١٩٧٠؛ المرسوم ١٤٦٣٨-١٩٧٠؛ المرسوم ١٥٠١٤-١٩٧٠؛ المرسوم ١٤٨٨٦-١٩٧٠؛ المرسوم ٤٦٣- ١٩٧١؛ المرسوم ٨٠٩-١٩٧١؛ المرسوم ٨٩٨-١٩٧١؛ المرسوم ١٣٣٢-١٩٧١؛ المرسوم ١٤٧٤-١٩٧١؛ المرسوم ١٩١٥-١٩٧١؛ المرسوم ٣٣٦٢-١٩٧٢؛ المرسوم ٤٩٧٩- ١٩٧٣ - تصديق التصاميم التوجيهية العامة لمناطق لبنانية (غزير، بعبدا-الحازمية-الحدث، بيروت، كفرشيما، صوفر، بعقلين، الرابية، الهلالية-عبرا-البرامية-مجدليون، دير الحرف، بحمدون، الشويفات، ضواحي بيروت، طرابلس والمينا، وقسم من راس مسقا والبداوي، الشواطئ الشمالية، مزيارة وضواحيها)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما اشترطت النصوص المتعلقة بالبريد والبرق الحصول على إجازة من وزارة الزراعة لإنشاء المراكز التابعة للمديرية العامة للبريد والبرق في حال كان ذلك في مناطق حرجية[٢٦٥٥].

أما على صعيد الترخيص للقطاع الصناعي، فقد أشار قانون الغابات إلى إلزامية الترخيص لإنشاء مؤسسات صناعية تستعمل النار، ولإنشاء خيم من مواد قابلة للإشتعال داخل الغابة وعلى مسافة (٥٠٠ أو ٢٠٠ متر)[٢٦٥٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة). وانحصرت النصوص ذات الصلة المتعلقة بالترخيص في قطاع الزراعة بنص قديم يعود للعشرينات، كنظام التشجير في لبنان الكبير، أشار إلى ضرورة الحصول على ترخيص من مالك الأرض أو نظارة الزراعة، في حال كانت الأرض تحت الحماية، لممارسة نشاط الرعي[٢٦٥٧]، كما ألزم مالكو الأراضي بالتصريح لنظارة الزراعة عند رغبته في قطع غابة أو حرج يملكه بهدف تحويل الأرض إلى أرض زراعية[٢٦٥٨].

ويبقى مفهوم الحماية للموائل الطبيعية ناقصاً إذ اقتصر على الموائل البريّة والغابيّة، ولم يتطرق للموائل المائية (النهرية والبحرية).

أما بعد، إلى جانب حماية الثروات النباتية والحرجية، وضعت آليات لحماية الثروة الحيوانية ترتكز معظمها على الترخيص بالصيد في ظل ضعف شديد على مستوى تنفيذ هذه الآليات.

ووفقاً للنصوص تتولى وزارة الزراعة إعطاء الرخص والإجازات لصيد الأسماك البحرية والأحياء المائيّة، وتنظيم جمعيات وأندية الغوص تحت الماء والصيد المائي ومناطق الصيد المحروسة بقرار من وزير الزراعة[٢٦٥٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

وقد لحظت النصوص إلزاميّة الحصول على رخصة للصيد وحمل السلاح[٢٦٦٠]،[٢٦٦١]، ووضع آلية للترخيص، كتجديد الرخصة سنويا[٢٦٦٢]، وخضوع الترخيص للمادة ٢٩ من نظام الصيد البري[٢٦٦٣]. ولم تنحصر النصوص بالطرائد والصيد داخل لبنان، بل تعداه إلى الطرائد التي تم صيدها خارج لبنان والتي يقتضي إدخالها إلى البلاد الحصول على تصريح خطي رسمي يعطي على الحدود من قبل موظفي الجمارك أو موظفي وزارة الزراعة[٢٦٦٤].

أما على صعيد الصيد المائي، فقد أشارت النصوص منذ العشرينات إلى ضرورة حيازة كل شخص يتعاطى الصيد في البحر في مياه الأراضي اللبنانية السورية على إجازة شخصيّة بصفة بحري صياد سمك عليها صورته وتكون الإجازة من الشكل المعيّن من قبل مفتش البحر التجارية، مع استثناء الهواة الذين يتصيدون لطعامهم العائلي[٢٦٦٥]. إلا أن قدم النص يحد من مستوى تطبيقه نظراً للتحولات على صعيد الجهات المعنية بالترخيص. واشترط نص لاحق للصيد البحري الساحلي التصريح والتسجيل في المرفأ مع تبيان نوع الصيد والأدوات المستعملة[٢٦٦٦].

[٢٦٥٥] المرسوم الإشتراعي ١٢٦- ١٩٥٩ وتعديلاته -تنظيم الاصول الادارية والمالية في المديرية العامة للبريد والبرق- المادة ٢٦٢

[٢٦٥٦] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١١٠

[٢٦٥٧] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ٦

[٢٦٥٨] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ٤

[٢٦٥٩] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ -تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه – المادة ١٠٠

[٢٦٦٠] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته -نظام الصيد البري- المادة ٨١

[٢٦٦١] المرسوم ٨٣٢٧- ١٩٧٤ وتعديلاته- تحديد بعض الاحكام المتعلقة بالصيد البري وتحديد رسم رخصة الصيد- المادة ١

[٢٦٦٢] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته -نظام الصيد البري- المادة ٩٣

[٢٦٦٣] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته -نظام الصيد البري- المادة ٩٢

[٢٦٦٤] قرار وزير الزراعة: القرار ٢٩٧- ١٩٦٥ -تقسيم طرائد الصيد من طيور وحيوانات- المادة ٢

[٢٦٦٥] قانون صادر بقرار المفوض السامي ٣٧٢- ١٩٢٦ -وضع نظام يتعلق بالبحرية وصيادي السمك ومراكب الصيد- المادتان ١ و ٣

[٢٦٦٦] قانون صادر بقرار المفوض السامي ٢٧٧٥- ١٩٢٩ وتعديلاته-مراقبة الصيد البحري الساحلي – المادة ٢٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي إطار الترخيص لصيد أنواع معيّنة من الكائنات المائية، نظّمت النصوص الترخيص لصيد الإسفنج على أن يتولاّها مكتب المرفأ[٢٦٦٧]، كما أخضع صيد السمك النهري للترخيص[٢٦٦٨]، وحظر الدخول إلى مواقع مصبات الأنهر على طول الشاطئ اللبناني إلا للمراقبين وعلماء الطبيعة والإختصاصيين وبعد الحصول على إذن خاص[٢٦٦٩]، كما اشتُرط الحصول على ترخيص للصيد في بحيرة القرعون[٢٦٧٠]، بيد أن معظم هذه النصوص تميّزت بعدم وجود أية إشارة إلى جوانب وعوامل بيئية.

إضافة إلى جانب تنظيم أعمال الصيد البحري والنهري العادي، ألزمت قرارات هواة رياضة الغوص والصيد تحت الماء[٢٦٧١] المعنيين بالإستحصال على ترخيص بالبنادق التي سوف يستعملونها، وتقضي بالخضوع لمقابلة من لجنة فاحصة[٢٦٧٢]، وتجدد الرخصة سنوياً. كما أصدر وزير الزراعة قراراً لتنظيم معاهد رياضة الصيد غوصاً تحت الماء[٢٦٧٣]، قضى وجوب أن يكون شعار وأهداف كل معهد الحفاظ على موارد الثروة المائية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

الباب الخامس: المراقبة

أشارت النصوص الأمريكية إلى أهمية مراقبة الأجناس لتحديد وجود أية مخاطر تستوجب وضعها بشكل طارئ على اللوائح "المهددة". وإلى جانب الناحية العلمية من الرقابة، تتخذ الرقابة الإدارية أهمية كبرى في تطبيق النصوص. وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي إلى قيام كل طرف بتحديد عناصر التنوع البيولوجي الهامة لصيانتها واستخدامها على نحو قابل للاستمرار، ورصدها بواسطة أخذ العينات وبالتقنيات الأخرى وإيلاء إهتمام خاص للعناصر التي تتطلب تدابير صيانة عاجلة والتي تعطي أكبر إمكانية للإستخدام القابل للإستمرار[٢٦٧٤]، والتبليغ عن وجود أي خطر أو تلف وشيك أو جسيم يمكن أن يتعرّض له التنوع البيولوجي[٢٦٧٥].

وأشار قانون حماية البيئة -بين ركائز إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي- إلى وضع نظام مراقبة لولوج الموارد البيولوجية والحيوية الوراثية واستعمالاتها وفقا للاتفاقات والمعاهدات الدولية التي أبرمها ويبرمها لبنان وذلك بالاتفاق مع الوزارات المعنية[٢٦٧٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

<u>الفصل الأول: موائل ومواقع ومحميات طبيعية</u>

بالرغم من تعدّد النصوص القانونية المتعلقة بمراقبة الموائل الطبيعية، خاصة الغابات والأحراج، وبالرغم من أن وزارة الزراعة توظف أكثر من ٢٠٠ شخص لحراسة الغابات (تقرير واقع البيئة في لبنان-٢٠٠٢)، لم تترجم هذه النصوص إلى فعالية في أعمال المراقبة، إذ لا تزال الغابات والأحراج تعاني من انتهاكات عديدة تتمثل في الحرائق المفتعلة، والرعي الجائر، والقطع العشوائي في عدم التزام وعدم تنفيذ فرق الرقابة مسؤولياتها.

[٢٦٦٧] قرار المفوض السامي: القرار ٩٥/ل- ١٩٣٩ وتعديلاته- نظام صيد الاسفنج وتحديد الرسوم- المادة ٤
[٢٦٦٨] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ وتعديلاته-اخضاع صيد السمك النهري لرخصة- المادة ١
[٢٦٦٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨٥ - ١٩٩٧ -منع الصيد البحري والنهري على مصبات الانهر على طول الشاطئ اللبناني- المادة ٤
[٢٦٧٠] قرار وزير الزراعة:القرار ١/٤٩٤ - ١٩٩٦ -السماح بصيد الأسماك في بحيرة القرعون- المادة ٢
[٢٦٧١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٤٢ - ١٩٩٩ -تنظيم هواية الصيد غوصا تحت الماء- المادة ٤
[٢٦٧٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٤ - ١٩٩٥ وتعديلاته-تنظيم رياضة الصيد غوصا تحت الماء – المواد ٣ و ٤ و٥
[٢٦٧٣] القرار ١/٢٥٥ - ١٩٩٥ -تنظيم معاهد رياضة الصيد غوصا تحت الماء- المادة ١
[٢٦٧٤] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ٧ من الإتفاقية
[٢٦٧٥] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٤ من الإتفاقية
[٢٦٧٦] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة – المادة ٤٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

فعلى صعيد مراقبة الموائل الطبيعية، وتحديداً الغابات والأحراج، أشارت عدة نصوص إلى آليات رقابة متعدّدة كإجراء دوريات دائمة لمراقبة الأحراج والمراعي والصيد والأسماك من قبل المراقب والحارس الحرجي في الفرقة الفنية[٢٦٧٧]، وقد اعتبرت هذه الفرقة مسؤولة عن المخالفات الواقعة في نطاق عملها، ووجوب إقامتها في منطقة عملها، وضرورة تأمين المراقبة ٢٤ ساعة في اليوم[٢٦٧٨]. ويقوم مفتش حرجي، هو الرئيس المباشر لأفراد الفرقة الفنية، بالرقابة على أعمال الفرق الفنية[٢٦٧٩]، كما يقوم مهندسون حرجيون بإجراء الكشف على الأحراج الأميرية والمشاعية والخاصة[٢٦٨٠]. وقد حدد تنظيم وزارة الزراعة المهام الرقابية المرتبطة بالموائل الطبيعية بإنشاء مراكز مراقبة الإنذار المبكر من اندلاع الحرائق والمساعدة على إكتشافها ومكافحتها[٢٦٨١].

وفي نصوص سابقة، قضى قانون الغابات بإنشاء مصلحة الغابات في وزارة الزراعة، وإنّ موظفي الغابات ومأموريها ونواطيرها من موظفي الضابطة العدلية في ما هو منوط بهم من مهام[٢٦٨٢]، وتعطي مصلحة الغابات مأموريها ونواطيرها آلة أو مطرقة خاصة تستعمل لوضع إشارة على الشجر والخشب تسهيلاً لمراقبة قانونية أعمال القطع[٢٦٨٣]. كما أشار القانون نفسه إلى مهام النواطير الخاصين الذين يمكن أن تعيّنهم البلديات للمحافظة على غاباتها والذين يتمتعون بكافة صلاحيات النواطير العامّين ولا يكون تعيينهم نافذاً إلا بعد مصادقة مصلحة الغابات[٢٦٨٤].

كما اتخذ وزير الزراعة قرارات من شأنها إنشاء مراكز أحراج في عدة مناطق[٢٦٨٥] كالباروك، كفريا، الكورة، والنبطية.

أما في إطار المحميات الطبيعية، فقد أشارت قرارات وزير الزراعة المتعلقة بالمحميات الطبيعية إلى دور مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية في الإشراف على المحميات الوطنية والعمل على المحافظة على الأحراج والنباتات البرية وطرائد الصيد والطيور والحيوانات البرية[٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩]، كما قضت بضرورة تحديد منطقة المحمية بوضوح بالأسلاك الشائكة وتخصيص مكان لمعدات الحراس الذين يجب أن يتصفوا بالأخلاق والاستقامة والدراية في تربية الحيوانات البرية والنبات[٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣].

[٢٦٧٧] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك – المادة ٧

[٢٦٧٨] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك – المواد ٨ و ٩ و ١٠

[٢٦٧٩] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك – المادة ٦

[٢٦٨٠] المرسوم ٦٣٤٩-١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك – المادة ٥

[٢٦٨١] المرسوم ٥٢٤٦-١٩٩٤-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه– المادة ١١٥

[٢٦٨٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ٣ و ٥

[٢٦٨٣] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٣

[٢٦٨٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ٥٥ و ٥٦

[٢٦٨٥] قرارات وزير الزراعة: القرار ١/١٢٨ -١٩٩١- إنشاء مركز أحراج في الباروك؛ القرار ١/١٤٢ – ١٩٩١- إنشاء مركز أحراج في بلدة كفريا قضاء الكورة؛ القرار ١/٢٢٤ -٢٠٠١- تعيين مراكز الأحراج والصيد والأسماك والقرى التابعة لها في محافظة النبطية

[٢٦٨٦] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ٩

[٢٦٨٧] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ٨

[٢٦٨٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ٨

[٢٦٨٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ٨

[٢٦٩٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمي وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادتان ١٣ و ١٤

[٢٦٩١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادتان ١٣ و ١٤

[٢٦٩٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادتان ١٣ و ١٤

[٢٦٩٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادتان ١٣ و ١٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتشتت صلاحيات الإشراف والرقابة على المواقع الطبيعية والمناطق الطبيعية، فإلى جانب وزارة الزراعة، لحظ تنظيم وزارة البيئة دوراً لها في مراقبة التوازن البيئي عبر المحافظة على سلامة العناصر الطبيعية ومكوّناتها الأساسيّة[٢٦٩٤]، كما أعطي لوزارة السياحة مسؤولية حماية المواقع والمناظر الطبيعية وتطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بها[٢٦٩٥] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

هذا وقد أسند للمخاتير أيضاً مهام رقابة. فيتوجب على المختار إخبار مأموري الزراعة بواسطة الإدارة عن قطع الأشجار الحرجية دون ترخيص أو عند مخالفة الكميات المسموح بها في الترخيص، والإخبار عن الأمراض الوبائية في النباتات[٢٦٩٦]، وألزم نص قديم المالكين أو المستأجرين أو الضامنين بأخبار السلطات المحلية عن ظهور أي مرض أو حشرة على النباتات[٢٦٩٧]، وقد تبنى مرسوم لاحق هذا التوجه عندما شدد على ضرورة التبليغ عن ظهور دودة الزياح من قبل الملاكين والمزارعين والنواطير، على أن تبلغ السلطات الإدارية والتي ترسل التبليغ لوزارة الزراعة[٢٦٩٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الفصل الثاني: الثروة الحيوانية

تتولى الفرق الفنيّة لمراقبة الأحراج والصيد والأسماك التابعة لوزارة الزراعة أعمال المراقبة المرتبطة بالثروة الحيوانية[٢٦٩٩]، فيما أسند إلى نواطير الحقول حماية الحيوانات من خلال الإمساك بالحيوانات الشاردة وتسليمها للمختار أو الشرطة، وإعلام المختار أو الشرطة بالأمراض الوبائية في الحيوانات عند ظهورها، وقتل الحيوانات المضرة[٢٧٠٠]، إلا أن السؤال المطروح هو مدى معرفة وإلمام هؤلاء النواطير بأنواع الطيور، ومدى تدريبهم ومستوى معلوماتهم العلمية الدقيقة لضمان قدرتهم على التمييز بين الحيوانات المضرة والحيوانات المفيدة، هذا مع العلم أنه من الجانب البيئي والإيكولوجي، لا يمكن اعتبار أي من الكائنات الحية "مضرة" إذ ان كل منها لديه دوره في دورة الطبيعة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الباب السادس : الأمور المالية

أشارت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي إلى أهمية العامل المالي في تشجيع صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للإستمرار من خلال إعتماد تدابير إقتصادية وإجتماعية محفزة[٢٧٠١]، وهو ما لحظه قانون حماية البيئة والذي لا يزال بانتظار المراسيم التطبيقية اللازمة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

وفي نموذج عن أبرز الجوانب المالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فقد أشار التشريع الأمريكي إلى ضرورة توفير أموال للاستملاكات بهدف الحماية (لإنشاء المناطق المحمية).

الفصل الاول: عائدات الاستثمار

إن الموائل الطبيعية كالغابات والأحراج تعدّ من الموارد الطبيعية التي تدرّ ربحاً عند استثمارها بشكل رشيد. وقد أشارت النصوص اللبنانية إلى هذا الموضوع من خلال السماح للبلديات أو إتحاد البلديات المعنيّة أن تتعاقد مع مالكي أراضي الحرجيّة أو الطبيعيّة لفتح هذه المناطق للعموم لإستعمالها كمنتزهات لقاء رسم دخول تستوفيه البلدية يؤمن على الأخص نفقات الصيانة والحراسة لهذه المواقع[٢٧٠٢].

[٢٦٩٤] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ -تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١١

[٢٦٩٥] القانون ٦٦/٢١- ١٩٦٦ - انشاء وزارة السياحة- المادة ١

[٢٦٩٦] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٧ وتعديلاته-المختارين والمجالس الاختيارية- المادة ٣٠

[٢٦٩٧] القانون الصادر بقرار عن حاكم لبنان الكبير ٣٠٤٤- ١٩٢٥ -مقاومة الحشرات والامراض المضرة بالنبات – المادة ٢

[٢٦٩٨] المرسوم ٤٢٢٠- ١٩٣٩ -مكافحة دودة الزياح التي تعتري اشجار الصنوبر والسنديان- المادة ١

[٢٦٩٩] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك – المادة ٣

[٢٧٠٠] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦١٨/مكرر -١٩٢٤ وتعديلاته-نظام نواطير الحقول – المادة ١٩

[٢٧٠١] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١١ من الإتفاقية

[٢٧٠٢] المرسوم الإشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته-قانون التنظيم المدني- المادة ٢٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي أسلوب جيد لاستثمار الغابات والحرص على تنميتها، أشار قانون الغابات[٢٧٠٣] إلى إمكانية استثمار غابات القرى (حاصلاتها، الرعي، قطع الخشب) على أن يخصص ثلث الدخل الصافي لأشغال التحريج التي تجري (تحت مراقبة مصلحة الغابات في وزارة الزراعة) على أراضي القرية نفسها وفقا لأحكام المادة ٨٨ وفي حال عدم وجود أراضٍ مشاعيّة قابلة للتحريج في القرية يحق للهيئة المشاعية استعمال هذا الثلث في شراء أراضي جرداء لأجل تحريجها. وتقوم لجان القرى والبلديات بتقديم قائمة بالمبالغ التي قبضتها من مداخيل الغابات والمراعي والمحفوظة لتنفيذ أعمال التحريج[٢٧٠٤]، كما فرض القانون حفظ المبالغ المجموعة لهذا الغرض وعدم استعمالها لغير هذه الغاية إلا إذا أجيز ذلك بمرسوم[٢٧٠٥]. إلا أن تطبيق هذا النص يحتاج إلى التشدّد في تطبيق معايير بيئية دقيقة، وإلى آلية مراقبة فعالة من قبل وزارة الزراعة لضمان عدم إساءة الإستغلال.

وقضى قانون الغابات بتنظيم عملية قطع خشب غابات الدولة وبيعه بالمزاد العلني ووضع شروط للعملية[٢٧٠٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الزراعة والبيئة).

الفصل الثاني: الضرائب والرسوم

الإشارة الوحيدة لضرائب مرتبطة بالثروة الحرجية كانت في فرض ضريبة على عرائض استثمار الأحراج لكل طن من الأخشاب المعدّة للصناعة[٢٧٠٧]، إلاّ أن هذا النص ألغي لاحقاً في ما يخص أخشاب الحور والدلب والصفصاف والجوز المعدة للصناعة عند نقلها داخل الأراضي اللبنانية، على أن يبقى الرسم يستوفى على الأخشاب المذكورة آنفاً إذا كانت معدّة للتصدير[٢٧٠٨].

إضافة إلى ذلك، فرض على البلديات أو القرى التي تستفيد من حق الإنتفاع والمتاجرة من الأراضي المحرجة المتروكة أو المرفقة رسم للخزينة بموجب مرسوم[٢٧٠٩].

واقتصرت الأمور المالية المتعلقة بالثروة الحيوانية على رسوم رخص نقل وحيازة السلاح من الفئة الرابعة، ورسم رخص نقل السلاح من الفئة الخامسة والذخائر التابعة لهما، ورسم رخص الصيد البري[٢٧١٠] الذي يتم تحديده بموجب مرسوم[٢٧١١]، وقد أشارت النصوص إلى تحصيل رسوم رخص الصيد لحساب المجلس الوطني للصيد البري مع اقتطاع نسبة من حاصل رسوم رخص الصيد لحساب الاتحاد اللبناني للرماية والصيد[٢٧١٢]. ولحظ القانون نفسه إمكانية أن تقوم الحكومة -بناء على اقتراح وزير الزراعة- بوضع من ملك الدولة الخاصة، الأراضي والأحراج المحمية بموجب قانون الغابات الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١/٧ بتصرف المجلس الوطني للصيد البري في لبنان، لتنظيم أماكن الصيد المحمية، وللجمعية أن تقيم عليها الإنشاءات والتصاوين اللازمة وأن تستوفي رسماً خاصاً على الطرائد التي تصطاد ضمن هذه الأماكن وفقاً لنظام تضعه لهذه الغاية. وتبقى هذه الأراضي والأحراج بملكية الدولة وتعود إليها أيضاً الإنشاءات والتصاوين كافة المقامة عليها، عند توقف الجمعية عن ممارسة نشاطها أو عند حلها[٢٧١٣].

[٢٧٠٣] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٦١
[٢٧٠٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ٦١ و٨٧
[٢٧٠٥] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٨٩
[٢٧٠٦] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المواد ١٤ و٢١
[٢٧٠٧] القانون الصادر بقرار عن المفوض السامي ١٤٥- ١٩٤٢ -فرض ضرائب على عرائض استثمار الاحراج- المادة ١ (الغي لاحقا)
[٢٧٠٨] القانون الصادر في ١٩٥٧/٥/١٥- الغاء الرسم المفروض على بعض الاخشاب المعدة للصناعة
[٢٧٠٩] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٤٩
[٢٧١٠] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ -نظام الصيد البري- المادة ١٠٤
[٢٧١١] المرسوم ٨٣٢٧- ١٩٧٤ وتعديلاته-تحديد بعض الاحكام المتعلقة بالصيد البري وتحديد رسم رخصة الصيد- المادة ٢
[٢٧١٢] المرسوم ٨٣٢٧- ١٩٧٤ وتعديلاته-تحديد بعض الاحكام المتعلقة بالصيد البري وتحديد رسم رخصة الصيد- المادة ٢
[٢٧١٣] المرسوم ٨٣٢٧- ١٩٧٤ وتعديلاته-تحديد بعض الاحكام المتعلقة بالصيد البري وتحديد رسم رخصة الصيد- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وكما الحال في رسوم الصيد البري، يخضع صيد السمك النهري في جميع الأراضي اللبنانية لرخصة يستوفى عنها رسم سنوي يدفع عند تجديد الرخصة، إلا أن النص لا يزال بحاجة لتحديث قيمة الرسم نظراً لقدمه[٢٧١٤]. أما على مستوى الصيد البحري فقد أوجب قرار قديم على صاحب كل سفينة أو مستأجرها يرغب في تعاطي صيد الإسفنج أن يقدم مسبقاً تصريحاً بذلك إلى مكتب المرفأ المسجلة فيه السفن[٢٧١٥].

الفصل الثالث: التكاليف

أشارت النصوص القديمة إلى قيام الحكومة بنفسها وبواسطة عمّال من قبلها بتشجير الأراضي المشاعيّة التي تحدّدها نظارة الزراعة في المناطق التي تتقاعص عن التشجير على أن تجبى النفقات من أهالي المناطق[٢٧١٦]، إلا أن قانون الغابات أشار لاحقاً إلى أنه لتغطية تكاليف أعمال التحريج، تقوم القرى باستعمال المبالغ الجاهزة تحت إشراف مصلحة الغابات ومراقبتها الفنية. ويجري التحريج في أراضي القرى الجرداء التي تعينها مصلحة الغابات من أراضي القرية[٢٧١٧]، فيما بيّن نص لاحق أن اعمال التحريج تجري على نفقة الدولة[٢٧١٨].

إلا أن الحكومة، في العام ٢٠٠١، نقلت إلى موازنة وزارة البيئة ٥ مليارات ليرة لبنانية هي -الحصة السنوية المخصصة للغابات في وزارة الزراعة- لمدة خمس سنوات في سبيل تنفيذ خطة التحريج الخمسية[٢٧١٩]، وقد قامت وزارة البيئة بوضع آلية وبرنامج للتحريج يقوم على الشراكة مع القطاع الخاص، ويستند إلى معايير ومنهجية علمية، نفذت منه المرحلة الأولى، وشرعت في العام ٢٠٠٤ بتنفيذ المرحلة الثانية منه.

وفي إطار إدارة المحميات، لحظت قرارات وزير الزراعة لإنشاء المحميات الوطنية ضرورة السعي لتأمين الاعتمادات اللازمة لتنفيذ أعمال هذا الحمى الوطني[٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣].

الفصل الرابع: التعويضات

لحظت النصوص التعويضات المستحقة لأصحاب ومالكي الأراضي الحرجيّة التي يمنع كسرها أو قلعها للمحافظة على المنظر الطبيعي والصحة العامة، دون التطرّق إلى موضوع التوازن الطبيعي،[٢٧٢٤] وذلك تعويضاً عن الضرر إن كان المنع مؤقتاً وفي التعويض من نزع الملكية إن كان المنع نهائياً، وقد وضعت آلية إدارية لتحديد التعويض تخضع مراجعاتها لمجلس شورى الدولة[٢٧٢٥]. إلا أن قانون التنظيم المدني ناقض هذا الموضوع عندما اعتبر أن الارتفاقات المفروضة للمحافظة على جمال الطبيعة أو البيئة لا تعطي الحق في أي تعويض[٢٧٢٦].

وفي إطار التحريج، لحظ دفع تعويض لأصحاب الأراضي المعدة للمرعى ولأصحاب الماعز الثابت حقهم في المرعى لقاء تنازلهم نهائياً عن هذا الحق يوازي الضرر الناجم عن فقدانهم إياه وتحدده لجنة مؤلفة من رئيس مصلحة الغابات ومندوب وزارة المالية ومندوب عن وزارة الداخلية ومهندس زراعة المحافظة[٢٧٢٧].

[٢٧١٤] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ - اخضاع صيد السمك النهري لرخصة- المادة ١

[٢٧١٥] قرار المفوض السامي: القرار ٩٥/ل- ١٩٣٩ وتعديلاته -نظام صيد الاسفنج وتحديد الرسوم- المادة ٤

[٢٧١٦] قرار حاكم لبنان الكبير القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ - نظام التشجير في لبنان الكبير - المادة ٣

[٢٧١٧] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٨٨

[٢٧١٨] القانون الصادر في ١٩٥١/١١/٩ -حفظ التربة وتحريجها وحمايتها من المرعى- المادة ١

[٢٧١٩] القانون ٣٢٦- ٢٠٠١ – الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠١- المادة ٢٨

[٢٧٢٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٢٧ - ١٩٩١ -انشاء حمى وطني محمية من معاصر الشوف حتى ضهر البيدر على سلسلة جبال لبنان الغربية حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات معاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وعين داره – المادة ٥

[٢٧٢١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية كفرزبد قضاء زحلة - على عقارات ملك الدولة- المادة ٤

[٢٧٢٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٥٢ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في قرية حبالين على عقارات ملك الدولة- المادة ٤

[٢٧٢٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢١ - ١٩٩٢ -انشاء حمى وطني محمية في خربة سلم الشحل والزبداني ووادي الحجير قضاء بنت جبيل حيث الاراضي هي ملك للدولة وضمن مشاعات بلديات القرى المحيطة- المادة ٤

[٢٧٢٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٧٢

[٢٧٢٥] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٧٣

[٢٧٢٦] المرسوم الاشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته-قانون التنظيم المدني- المادة ١٧

[٢٧٢٧] القانون الصادر في ١٩٥١/١١/٩ -حفظ التربة وتحريجها وحمايتها من المرعى- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وأشار قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعة في لبنان إلى أن الحكومة لا تعطي تعويضات عن الأضرار التي يمكن أن تصيب ملاك العقارات المصنفة من جراء تصنيفها إلا للأفراد أو الأشخاص المعنويين ذوي الحق الخاص[٢٧٢٨]، دون توضيح المقصود بذوي الحق الخاص. وقد وضعت لذلك آلية إدارية عبر تأليف لجنة من عدة دوائر رسمية لتحديد قيمة التعويض، تخضع قراراتها للمراجعة أمام محاكم المنطقة للبت في أي نزاع[٢٧٢٩]. إلا أن هذه اللجنة لا تشمل مندوباً عن وزارة البيئة (النص قديم) ما يجعل العامل البيئي في قراراتها ضعيفاً. ووضعت آلية إدارية لتقديم طلب التعويضات وتحصيلها[٢٧٣٠] على أن تؤخذ النفقات من الاعتمادات الخاصة المدرجة في ميزانية الدولة[٢٧٣١].
ومن جهة أخرى، أشارت النصوص القانونية إلى دفع تعويضات مقابل قطع الأشجار لعدة أهداف كالمحافظة على مياه الأملاك العمومية[٢٧٣٢]، وإنشاء واستثمار خطوط النقل الهوائي بواسطة الأسلاك المعدنية[٢٧٣٣]، وارتفاقات تأمين سلامة الملاحة الجوية[٢٧٣٤]، ومد خطوط الخدمات العامة في الطرق وبراحاتها[٢٧٣٥].

الفصل الخامس: الحوافز

بهدف حماية الأحراج، وبصورة عامة المواقع والفسحات الطبيعية التي تقع ضمن التجمعات السكنية أو بالقرب منها، يمكن للدولة أو للبلديات أن تعرض على أصحاب هذه الأملاك بالمقايضة أرضاً للبناء لقاء تنازلهم عن ملكيتهم للأرض المصنفة حرجية أو موقعاً طبيعياً أو عن قسم منها. كما أنه يمكن السماح للمالك بالبناء على جزء من هذه الأرض المصنفة وفي الموقع الذي يلحق أقل ما يمكن من الضرر بالحرج المصنف وبعد موافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني وفي حال استنفاد كامل الإستثمار العائد للعقار أو لمجموعة العقارات يمنع البناء نهائياً في الأجزاء الأخرى ويسجل ذلك في السجل العقاري[٢٧٣٦].

ولتحفيز أعمال التحريج، يتاح للأفراد والبلديات ولجان القرى الحصول مجاناً من الدولة بواسطة مصلحة الغابات على بذور أو أغراس صغيرة لأجل تحريج أراضيهم. تكون نفقة البذور والأغراس وحماية الأغراس على عاتق أصحاب العلاقة تحت مراقبة الإدارة على أنه يمكن أن تتحمل الدولة أيضا قسماً من هذه النفقات على سبيل تنشيط التحريج إذا كانت الأشغال المنويّة داخلة في منهاج تحريج إجمالي وضعته مصلحة الغابات[٢٧٣٧].

الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الباب الأول: الإجراءات القضائية

الفصل الأول: المخالفات والعقوبات

تم إنشاء مراكز الأحراج بهدف ضبط المخالفات الحرجية فيها[٢٧٣٨]،[٢٧٣٩]. وقد أسندت النصوص إلى فرق وزارة الزراعة ضبط التعديات المتعلقة بالغابات والأحراج العائدة للدولة من خلال مصلحة الأحراج والثروات الطبيعية ومصلحة الغابات ومأموري الغابات والنواطير[٢٧٤٠]،[٢٧٤١]، وقد وضع قانون الغابات آلية كاملة لضبط المخالفات[٢٧٤٢].

[٢٧٢٨] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٤
[٢٧٢٩] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٥
[٢٧٣٠] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٦
[٢٧٣١] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادتان ٢٢ و ٢٤
[٢٧٣٢] القانون الصادر بقرار ٣٢٠- ١٩٢٦ -المحافظة على مياه الاملاك العمومية واستعمالها – المادة ٢٧
[٢٧٣٣] القانون الصادر في ١٩٦٢/٨/١ -انشاء واستثمار خطوط النقل الهوائي بواسطة الاسلاك المعدنية- المادة ٥
[٢٧٣٤] القانون ٦٦/٧٠- ١٩٦٦ -فرض حقوق ارتفاق لتأمين سلامة الملاحة الجوية- المادة ١٦
[٢٧٣٥] المرسوم الإشتراعي ٦٨- ١٩٨٣ -تنظيم اشغال الحفر لمد خطوط الخدمات العامة في الطرق وبراحاتها- المادة ٣
[٢٧٣٦] المرسوم الإشتراعي ٦٩- ١٩٨٣ وتعديلاته-قانون التنظيم المدني- المادة ٢٣
[٢٧٣٧] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٩٠
[٢٧٣٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٠١ - ٢٠٠٠ -انشاء مركز احراج في منطقة تنورين محافظة لبنان الشمالي- المادة ١
[٢٧٣٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٧٣ - ٢٠٠٢ -انشاء مركز احراج في شحيم محافظة جبل لبنان- المادة ١
[٢٧٤٠] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات – المادتان ١٧ و١٨
[٢٧٤١] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المواد ١١٤، ١١٥، ١١٦
[٢٧٤٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ١١٤ و ١٢٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما لحظت النصوص مؤازرة قوى الأمن الداخلي لأجهزة وزارة الزراعة في قمع مخالفات قوانين الغابات والصيد والأسماك[٢٧٤٣]. أعطي لموظفي مصلحة الغابات ومأموريها وممثلي السلطات المحلية وموظفي الضابطة العدلية الحق في الدخول والتفتيش في مخازن ومستودعات المتاجرين بحاصلات الغابات[٢٧٤٤].

ولم يقتصر دور موظفي وزارة الزراعة على ضبط التعديات، بل تعدّتها إلى دور في الجانب القضائي (إحالة موظفي مصلحة الغابات المحاضر المنظمة في المخالفات المرتكبة إلى قاضي الصلح إذا كانت الدعوى من اختصاصه، وإلى النيابة العامة إذا كانت من اختصاص محكمة أخرى، ولهم أن يحضروا المحاكمة لتأييد التهمة ولطلب الحكم بالعقوبة والتعويض)[٢٧٤٥].

إن مفاعيل التصنيف تتبع العقار أياً كانت الأيدي التي ينتقل إليها، لاسيما بعد ذكر التصنيف في السجل العقاري على الصحيفة المختصة بالعقار، وكل بيع لعقار مصنف يجب أن يبلغه البائع إلى الإدارة خلال ١٥ يوماً من تاريخ البيع[٢٧٤٦]، وأسند إلى الضابطة القضائية والعدلية والمساعدة وعمال الدوائر الاقتصادية المحلفين وعمال البلديات والأحراج وجميع أفراد القوة العامة بضبط المخالفات[٢٧٤٧]. كما وضعت –في ما يتعلق بمحيط جسر فقرا- آلية لإبلاغ الجهات المعنية طلب ملاحقة كل مخالف واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه لإقدامه على تغيير معالم محيط جسر فقرا وإجباره على إعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق[٢٧٤٨].

وفي إطار تنفيذ النصوص المتعلقة بالتشجير، أشار نظام التشجير في لبنان الكبير إلى حق نظارة الزراعة في إلزام المجالس البلدية ولجان القرى والشيوخ والمختارين والمجالس الإختيارية بتشجير الأراضي المشاعية التي لا تصلح إلا للتشجير في مهلة محددة، مع حق هذه اللجان والسلطات بإستئناف القرار لدى مجلس شورى الدولة[٢٧٤٩]، على أن يقوم ناظر الزراعة والنواطير، وعمال الغابات والأحراج ورجال الجندرمة والبوليس بالتحقيق وضبط مخالفات هذا النظام[٢٧٥٠].

وفي إطار ضبط أعمال الرعي، يحق لمأموري الغابات والنواطير إحتجاز المواشي والآلات والمركبات والوسائل المستعملة من المخالفين[٢٧٥١].

أما في ما يتعلق بضبط مخالفات الصيد البري، يقوم مأمورو القوة العامة ومأمورو الأحراج والنواطير بضبط المخالفات المتعلقة بالصيد البري والمائي[٢٧٥٢،٢٧٥٣]، وقد أشار نظام الصيد البري إلى مصادرة الصيد وإطلاقه حالاً من قبل السلطة، وفي ما يختص ببيض وفراخ ذوات الريش وصغار الحيوانات ذات الأوبار والحجال التي تعوّدت الأسر فتسلّم لدائرة الزراعة الأقرب لمحل المصادرة لتحفظ مؤقتاً أو لتربّى ثم تطلق بقصد تكثير الصيد وينظم محضر ضبط بذلك[٢٧٥٤].

أما على صعيد الصيد المائي، فلم توضح النصوص الجهات المعنية بضبط التعديات من الناحية الإدارية.

[٢٧٤٣] المرسوم ٦٣٤٩- ١٩٦١ وتعديلاته-تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الأحراج والصيد والأسماك- المادة ١٣

[٢٧٤٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ٣٧

[٢٧٤٥] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المواد ١١٤، ١١٥، ١١٦

[٢٧٤٦] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ -حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٨

[٢٧٤٧] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ٢٥

[٢٧٤٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥- ١٩٩٥ -منع أي عمل أو إحداث أي تغيير في محيط جسر فقرا في قضاء كسروان (وإزالة المخالفة وملاحقة المخالف)- المادة ٢

[٢٧٤٩] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ – نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ٢

[٢٧٥٠] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ – نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ١٦

[٢٧٥١] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٢٠

[٢٧٥٢] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته -نظام الصيد البري- المادة ٩٠

[٢٧٥٣] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ وتعديلاته-اخضاع صيد السمك النهري لرخصة- المادة ٤

[٢٧٥٤] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ وتعديلاته -نظام الصيد البري- المادة ٩٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

سجل ضعف في الاتفاقيات الدولية لجهة توضيح ما ينتج عن مخالفة أحكام المحافظة على مناطق محمية، كما أن النصوص الأوروبية لم تنص على مخالفات وعقوبات تتعلق مباشرة بالموائل الطبيعية والمواقع المحمية، بل تطرقت إلى موضوع الممنوعات والمخالفات عندما نصت على حماية الكائنات بشكل خاص. وقد اعتبر التشريع البريطاني جرماً كلاً من الأفعال التالية:

- قطف أو أذية النباتات البرية، وإطلاق وإدخال أنواع وأجناس غريبة
- القصد في قتل أو أذية أو حيازة أي طير برّي، وأخذ أو أذية أو تدمير أي عش تستعمله الطيور البرية أو تبنيه، أخذ أو تدمير بيوض طيور برية
- إمتلاك أي طير حي أو ميت أو مشتقاته أو بيوضه
- إزعاج طيور برية أو بيوضها أو أفراخها

إلا أنه استثنى الحالات التي يكون فيها الهدف تعليمي أو علمي، منع انتشار أمراض، التصوير، المحافظة على الطيور البرية.

أما في لبنان، فقد نصّت القوانين اللبنانية على العديد من المخالفات المرتبطة بالتعديّات على التنوع البيولوجي، إلاّ أن معظم هذه النصوص تحتاج إلى تحديث، كما أنها تحتاج لمزيد من التّنسيق للتخفيف من التكرار واللغط. ويلخّص الجدول التالي المخالفات والعقوبات الواردة في النصوص اللبنانيّة حول موضوع التنوّع البيولوجي:

المخالفة	العقوبة	
	الغرامة	الحبس
تشويه الغابات والمواقع الطبيعية		
الإهمال وقلة الاحتراز والتسبب في انتشار جرثومة خطرة على المزروعات أو الغابات[٢٧٥٥]	٢٠،٠٠٠ - ٢٠٠،٠٠٠ ل.ل	التعمد: الحبس + الغرامة
مخالفة التبليغ عن التفرغ عن عقار مدرج في قائمة الجرد[٢٧٥٦]	١٠ - ٢٠٠ ل.ل	
غرس الشجر على أملاك الدولة بدون ترخيص[٢٧٥٧]	١ ل.س/هكتار أو كسر من هكتار	
مخالفات المادة ١٦ من قانون حماية الغابات الدخول إلى حرم الغابة المحمية أو القيام بأي نشاط أو الإقامة فيه أو التخييم أو السباحة أو الاستحمام أو تناول الأطعمة[٢٧٥٨]	مليون - ١٠ مليون ل.ل	الحبس من ١ – ٦ أشهر (أو إحدى العقوبتين)
دخول المواشي والرعي في حرم الغابة المحمية[٢٧٥٩]	٢٥٠،٠٠٠ وما فوق	شهر – ٦ أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين عن كل رأس ماعز أو ماشية وتصادر الطروش وتبلغ لمصلحة حماية الغابات

[٢٧٥٥] المرسوم الإشتراعي ٣٤٠ - ١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات - المادة ٦٠٥
[٢٧٥٦] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان - المادة ٥
[٢٧٥٧] القانون الصادر بقرار المفوض السامي ٢٧٥ - ١٩٢٦ - إدارة وبيع أملاك الدولة الخصوصية – المادة ٥٣
[٢٧٥٨] القانون ٥٥٨ - ١٩٩٦ - حماية الغابات – المادة ٢٠
[٢٧٥٩] القانون ٥٥٨ - ١٩٩٦ - حماية الغابات – المادة ٢١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة	
	الغرامة	الحبس
قطع الأشجار ونزع العشب والحطب .. وقطف الازهار والثمار البرية في حرم الغابة المحمية[٢٧٦٠]	٢٥٠،٠٠٠ وما فوق	٦ أشهر – ٣ سنوات أو بإحدى هاتين العقوبتين عن كل كلغ يضبط مقطوعاً وفي حال التكرار تضاعف العقوبات ٣ مرات
اجراء أي عمل من أعمال التحديد أو الترميم أو البناء أو الري أو تركيز أعمدة معدة لوضع اسلاك تتلقى قوة ما ولا انشاء أي مقبرة أو مستودع لأنقاض أو لأقذار ولا إحداث حفر ولا قطع أية شجرة أو قلعها وعلى الجملة لا يجوز إحداث أي تغيير في هيئة المناظر أو المواقع الطبيعية بدون ترخيص[٢٧٦١]	٢٥ – ١٠٠٠ ل.ل	إمكانية اقامة دعوى عطل وضرر
القصد في هدم أو تشويه منظر أو موقع طبيعي مسجل او مصنف أو عدم مراعاة شروط الترخيص عن إجراء الأشغال في موقع طبيعي[٢٧٦٢]	٢٥-١٠٠٠ ل.ل	إمكانية اقامة دعوى عطل وضرر
كسر أو إتلاف أو نقل حاصلات من المحمية أو إزالة التخوم أو العرمات المفروزة[٢٧٦٣]	١٠٠,٠٠٠ - مليون ل.ل	١٥يوم-٦ أشهر
الرعي		
إدخال مواشي إلى محميتين[٢٧٦٤]	٢٥٠،٠٠٠ ل.ل/رأس	٢ شهر-٦ أشهر
إدخال مواشي لمحمية أرز الشوف[٢٧٦٥]	٢٥٠,٠٠٠ ل.ل/رأس	٢ شهر – ٦ أشهر
رعي مواشي في أملاك الدولة بدون دفع الرسم المعين[٢٧٦٦]	دفع ضعفي الرسم	
إدخال حيوانات على أراضي محمية مشجرة ولا تصلح إلا للشجر[٢٧٦٧]	٥ ل.ل.س/حيوان	دفع تعويضاً يعادل الضرر (مع حجز الحيوانات لتأمين مبلغ الغرامة والتعويض)
رعي الحيوانات في الغابات والأحراج الخاصة والبساتين ومغارس الأشجار الصناعية وفي الأراضي المحمية[٢٧٦٨]	تعويض يوازي غرامة تعادل بدل ما أصاب المالك من الأضرار	بدل العطل والضرر للمالك

[٢٧٦٠] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات – المادة ٢٢
[٢٧٦١] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٢
[٢٧٦٢] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ١٩
[٢٧٦٣] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ -انشاء محمية طبيعية في ارز الشوف –المادتان ٩ و ١٠
[٢٧٦٤] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين- المادة ٧
[٢٧٦٥] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ -انشاء محمية طبيعية في ارز الشوف- المادة ٨
[٢٧٦٦] القانون الصادر بقرار المفوض السامي ٢٧٥- ١٩٢٦ -ادارة وبيع أملاك الدولة الخصوصية – المادة ٥٣
[٢٧٦٧] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ١١
[٢٧٦٨] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ -نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ١٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة	
	الغرامة	الحبس
رعي أو إطلاق الماشية في مكان للغير (أرض مغروسة أو مزروعة أو أي أرض لا حق له في مرورها أن يسبب ضررا)[٢٧٦٩]	من ألفين إلى ٢٠ ألف[٢٧٧٠]	
إدخال في غابات محظر الرعي فيها أو غابات محمية بموجب قرارات وزير الزراعة[٢٧٧١]	٢٥٠،٠٠٠/ ل.ل. وإذا تكررت المخالفة وإرتكبت ليلاً في غابة عمرها أقل من ١٠ سنوات فيقضي بالحد الأقصى للغرامة[٢٧٧٢]	يمكن الحكم على الراعي بالحبس من أسبوعين إلى ثلاثة أشهر
إدخال مواشي إلى محمية أرز تنورين الطبيعية[٢٧٧٣]	٢٥٠,٠٠٠ ل.ل/رأس	٢ شهر-٦ أشهر
اضرام النار والحرائق		
إشعال النار في محميتين[٢٧٧٤]	غرامة تتناسب مع الضرر	٦ أشهر - سنتين
إضرام النار في الغابة[٢٧٧٥]	٥ ملايين-٢٠ مليون	سنة – ٣ سنوات ولا يستفيد في جميع الأحوال من الأسباب التخفيفية
إضرام النار في غابة محمية[٢٧٧٦]	٥ ملايين-٢٠ مليون ل.ل	٣ سنوات-٥ سنوات ولا يستفيد في جميع الأحوال من الأسباب التخفيفية
إضرام النار عن قصد في الأحراج أو الغابات للاحتطاب[٢٧٧٧]		الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات

[٢٧٦٩] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته-قانون العقوبات- المادة ٧٤٥
[٢٧٧٠] القانون ٢٣٩- ١٩٩٣- تعديل بعض أحكام قانون العقوبات- المادة ١٦٠
[٢٧٧١] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٣٧
[٢٧٧٢] القانون ١٩٥- ٢٠٠٠- تعديل العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون الغابات الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١/٧- المادة ٣
[٢٧٧٣] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادة ٩
[٢٧٧٤] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين- المادة ٨
[٢٧٧٥] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات – المادة ٢٣
[٢٧٧٦] القانون ٥٥٨- ١٩٩٦ -حماية الغابات – المادة ٢٣
[٢٧٧٧] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته-قانون العقوبات- المادة ٥٨٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة		
	الغرامة	الحبس	
إشعال النار والتسبب بأضرار في الغابة[٢٧٧٨]	إعتبار مضرم النار مسؤولاً عن جميع الأضرار التي لحقت في الأملاك المجاورة بسبب إشعال النار المرخص بها		
إشعال النار في المحمية[٢٧٧٩]	غرامة تتناسب والضرر	شهر - سنتين	
إشعال النار في المحمية[٢٧٨٠]	غرامة تتناسب والضرر	شهر – سنتين	
قطع اشجار وكسر غابات			
قطع واستثمار وتصنيع جميع الأشجار الصمغية[٢٧٨١]	٢٠-٨٠ ألف ل.ل/شجرة حسب ضخامتها ١٠٠ل.ل/كيلو الخشب والحطب ٢٠٠٠ ل.ل/صندوق مصنع ١٠٠٠ ل.ل عن سائر المواد الخشبية المصنعة	شهر-٣ سنوات	مصادرة الأحطاب والأخشاب والأشجار المقطوعة أو المنقولة أو المصنعة وبيعها بالمزاد العلني لصالح الخزينة-صندوق التحريج العام
- فرد قلع غابته أو كسرها بدون تقديم طلب بهذا الخصوص إلى الإدارة المختصة وبالرغم من رفض الإدارة له. - قرية تكسر الغابات التي تخصها بدون ترخيص خاص بمرسوم أو استثمارها بشكل غير قانوني أو انتزاع لأصول الأشجار أو رعي للنبت الجديد بصورة دائمة في بقعة جرى قطعها حديثاً. - استثمار الاراضي المنحدرة من الغابة والرعي عبر الأرض إذا كان هذا الاستثمار أو الرعي يؤدي إلى تخريب الغابة أو يؤلف خطراً على بقاء الأتربة في المنحدرات أو على حماية الأرض من الإنقراض. - كل من كسر أراضي الغابات التي هي ملك الغير أو حرث أرضاً فيها[٢٧٨٢]	١٠,٠٠٠ إلى مليوني ل.ل. عن كل هكتار مكسور (وعند التكرار بالحد الأقصى للغرامة)	الحبس من شهر إلى ٦ أشهر	

[٢٧٧٨] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١١٢
[٢٧٧٩] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ -انشاء محمية طبيعية في ارز الشوف- المادتان ٩ و ١٠
[٢٧٨٠] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادة ١٠
[٢٧٨١] القانون ٨٥- ١٩٩١ -المحافظة على الثروة الحرجية والاحراج- المادة ٢
[٢٧٨٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادتان ١٣٩ و ١٤٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة	
	الغرامة	الحبس
كل من وجد بين طلوع الشمس وغروبها في أحراج وغابات هي ملك لغيره خارج الطرقات والمسالك العادية وحاملاً آلات لقطع الحطب أو لاستخراج القشور وكل من وجد في الليل وفي النهار في أرض باشرت عليها الإدارة أشغال التحريج أو غرس أو تثبيت تلال وقد منعت الدخول إليها خارج الطرقات والمسالك العادية[٢٧٨٣]	٢٥ ألف إلى ١٠٠ ألف ل.ل (بحسب تعديل القانون ١٩٥-٢٠٠٠) وعند التكرار يحكم بالحد الأقصى للعقوبة	
قطع أشجار أو أعشاب من محميتين (حرج إهدن وجزر النخل) أو تصنيعها (مصادرة الأعشاب والأخشاب الطبيعية والمصنعة وبيعها بالمزاد العلني لصالح لجنة المحمية)[٢٧٨٤]	٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل/شجرة ١٠٠,٠٠٠ ل.ل/كغ الخشب ٢٠٠,٠٠٠/صندوق مصنع ١٥٠,٠٠٠/كغ من سائر المواد المصنعة	٣ أشهر-٣ سنوات
قطع أشجار من محمية أرز الشوف[٢٧٨٥]	٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل/شجرة	
كسر أو إتلاف أو نقل حاصلات من المحمية أو إزالة التخوم أو العرمات المفروزة[٢٧٨٦]	١٠٠,٠٠٠- مليون ل.ل	١٥يوم-٦ اشهر
كسر أو إتلاف أو نقل حاصلات من المحمية أو إزالة التخوم أو العرمات المفروزة[٢٧٨٧]	١٠٠,٠٠٠- مليون ل.ل	١٥يوم-٦ اشهر
قطع أشجار أو أعشاب من محميتين أو تصنيعها (مصادرة الأعشاب والأخشاب الطبيعية والمصنعة وبيعها بالمزاد العلني لصالح لجنة المحمية)[٢٧٨٨]	٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل/شجرة ١٠٠,٠٠٠ ل.ل/كغ الخشب أو الحطب ٢٠٠,٠٠٠/صندوق مصنع ١٥٠,٠٠٠/كغ من سائر المواد المصنعة	٣ أشهر – ٣ سنوات
نزع أشجار أو شجيرات أو أعشاب عن ضفاف مجاري المياه ومعابرها وأقنية الري والتجفيف والتصريف أو من أحواض مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة أو من البحيرات والمستنقعات والبرك والغدران[٢٧٨٩]	حتى ٢٥٠ ألف ل.ل	حتى سنة (أو إحدى العقوبتين)

[٢٧٨٣] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات- المادة ١٤٣
[٢٧٨٤] القانون ١٢١- ١٩٩٢ -انشاء محميتين طبيعيتين- المادة ٦
[٢٧٨٥] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ -انشاء محمية طبيعية في ارز الشوف- المادة ٧
[٢٧٨٦] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ -انشاء محمية طبيعية في ارز الشوف- المادتان ٩ و ١٠
[٢٧٨٧] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادة ١٠
[٢٧٨٨] القانون ٩- ١٩٩٩ -انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية- المادتان ٨ و ١١
[٢٧٨٩] المرسوم الإشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته-قانون العقوبات- المادة ٧٤٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة		
	الغرامة	الحبس	
مخالفة التدابير الاحترازية الموضوعة من لجنة إدارة المحمية[٢٧٩٠]	٥٠٠ ألف-مليوني ل.ل (يعود مردودها لصالح اللجنة لتوظيفها في تحسين المحمية) في حال الضرر الجسيم	وإذا أدت المخالفة بإلحاق الضرر الجسيم في المحمية يعاقب بالسجن من أسبوع-شهر، تتضاعف من أسبوعين إلى شهرين عند التكرار	
قطع غابات بهدف الزراعة دون إذن وقطع أشجار في مناطق ممنوعة[٢٧٩١]			٢ ل.ل.س/شجرة
قلع أو قطف أو إتلاف أو تشويه أو تقشير أشجار مغروسة أو نابتة تلقائيا على الطرق والمنتزهات والساحات والحدائق العامة، أو رعي حيوانات في هذه الأماكن بقصد الإضرار[٢٧٩٢]	٥ ل.ل.س/شجرة متضررة	شهر-٢ سنة (أو إحدى العقوبتين)	
قلع أو قطف أو إتلاف أو تشويه أو تقشير أشجار تخص غيره[٢٧٩٣]	٢ ل.ل.س/شجرة متضررة (+ دفع ثمنها لصاحبها)		
قطع أشجار خاصة أو تشذيبها في مناطق مصنفة طبيعية دون الحصول على ترخيص[٢٧٩٤]	٢٥-١٠٠٠ ل.ل	إمكانية رفع دعوى عطل وضرر	
قطع أو قصف أو إتلاف أشجار أو شجيرات نبت الطبيعة أو نصب الإنسان أو غيرها من أغراس مع علمه أنها تخص غيره[٢٧٩٥]		حتى ٣ أشهر	
قطع الأخشاب والأحطاب من الأشجار الصمغية خلافا للقانون[٢٧٩٦]	٥٠-٣٠٠ ل.ل/شجرة حسب ضخامتها (تعدلت) ليرة/كغ خشب أو حطب ١٠ ليرة/صندوق مصنع ٥ ليرات/كغ عن سائر المواد المصنعة	شهر-٣ سنوات	تصادر الأحطاب والأخشاب وتتلف مع محتوياتها إذا كانت مصنعة أو تباع بالمزاد العلني لصالح الخزينة-صندوق التحريج العام

[٢٧٩٠] القانون ٧٠٨- ١٩٩٨ -يرمي الى انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك رأس العين - منطقة صور العقارية- المادة ١٤
[٢٧٩١] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ – نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ١٠
[٢٧٩٢] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ – نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ١٤
[٢٧٩٣] قرار حاكم لبنان الكبير: القرار ٢٦٦١- ١٩٢٤ – نظام التشجير في لبنان الكبير – المادة ١٥
[٢٧٩٤] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ وتعديلاته-حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان- المادة ٣
[٢٧٩٥] المرسوم الإشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته-قانون العقوبات- المادة ٧٣٩
[٢٧٩٦] المرسوم الإشتراعي ١٤١- ١٩٧٧ -احكام استثنائية موقتة ترمي الى المحافظة على الثروة الحرجية- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة	
	الغرامة	الحبس
قطع واستثمار وتصنيع جميع الأشجار الصمغية[٢٧٩٧]	٢٠٠-٥٠٠ ل.ل/شجرة حسب ضخامتها (تعدلت) ليرة/كغ خشب أو حطب ١٠ ليرة/صندوق مصنع ٥ ليرات/كغ عن سائر المواد المصنعة	شهر-٣ سنوات
يمنع قطع واستثمار وتصنيع جميع الأشجار الصمغي من أنواع الصنوبر الجوي والصنوبر الحلبي وأرز لبنان واللزّاب والشربين والسرو والشوح وسائر الأشجار الصمغية الأخرى[٢٧٩٨]	٢٠ ألف و٨٠ ألف ليرة لبنانية عن كل شجرة مقطوعة أو مقلوعة حسب ضخامتها وبمئة ليرة عن كل كيلوغرام من الخشب أو الحطب وبألفي ليرة لبنانية عن كل صندوق مصنع وبألف ليرة لبنانية عن كل كيلوغرام من سائر المواد الخشبية المصنعة	شهر-٣ سنوات
مخالفات صيد		
إحراز صيد في الأوقات المحظور فيها الصيد أو عرضه للبيع أو شراؤه أو نقله، الصيد في أراضي الغير دون رضاهم، أو الصيد في أراضي فيها مزروعات أو أغراس شجرية أو على أراض لا تزال غلتها عليها وهي لاصقة ببيت سكن أو محاطة بسياج مقفل يحول دون دخول الإنسان ودون أي اتصال مع الأراضي المجاورة[٢٧٩٩]	١٠-٥٠ ل.ل	الحبس ١٠ أيام – شهرين (أو إحدى العقوبتين)
الصيد بدون رخصة صيد، أو في أوقات وأماكن منع الصيد، أو باستعمال آلات ممنوعة، أو صيد الطيور المفيدة أو الممنوع صيدها[٢٨٠٠]	٢٥-١٠٠ ل.ل	١٠ ايام-٣ اشهر (او احدى هاتين العقوبتين)

[٢٧٩٧] المرسوم الإشتراعي ٤٣- ١٩٨٣ -احكام تتعلق بالمحافظة على الثروة الحرجية- المادة ٢
[٢٧٩٨] القانون ٨٥- ١٩٩١- المحافظة على الثروة الحرجية والأحراج- المادتان ١ و٢
[٢٧٩٩] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ -نظام الصيد البري- المادة ٩٥
[٢٨٠٠] القانون الصادر في ١٩٥٢/٦/١٨ -نظام الصيد البري- المادة ٩٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المخالفة	العقوبة		
	الغرامة	الحبس	
- إلقاء مواد من شانها إفساد المياه أو تهييج واسكار وتسميم الأسماك في السواحل أو في الموانئ. - إستعمال مواد مفرقعة للصيد - استعمال أسلحة نارية للصيد بلا إذن خاص ويضبط كل سلاح ناري يوجد في سفن الصيد - جلب الأسماك إلى الشباك بتعكير المياه[٢٨٠١]	٢ - ٢٠ ل.س	٦ أيام – شهر (قديم جدا)	في حال استعمال مواد مفرقعة للصيد تطبق أقصى العقوبة وتحجز القوارب وتباع بالمزاد العلني
صيد الأسماك النهرية خارج الأوقات المسموح فيها[٢٨٠٢]	٢٥ إلى ٣٠٠ ل.ل	من أسبوع إلى ستة أشهر	مصادرة الأسماك وبيعها بالمزاد العلني لحساب الخزينة
الصيد في داخل المرافئ والأحواض ما عدا الصيد بصنارة ذات شصين على الأكثر[٢٨٠٣]	١ - ١٠ ل.ل	٢ - ١٠ يوم (أو إحدى العقوبتين)	
صيد السمك داخل سطح الماء في طرابلس بالحدود المبينة في المادة ٢ من القانون ٢٩٩/ل.ر./١٩٣٦[٢٨٠٤]	٥ - ٥٠ ل.ل		
صيد الإسفنج في الوقت المحرم أو بدون رخصة أو بواسطة السكافندر في أعماق دون عشرين متر أو الصيد بالغطس مع جهاز أو بدون جهاز سكافندر[٢٨٠٥]	٣٠ - ٣٠٠ ل.ل.	٦ أيام-شهر (أو إحدى العقوبتين)	تقرر المحكمة مصادرة الأجهزة المستعملة للصيد وحاصل الصيد وإتلاف الأجهزة الممنوعة
مخالفة أحكام قانون الترخيص للصيد النهري[٢٨٠٦]	٢٥ – ٣٠٠ ل.ل	أسبوع – ٦ أشهر (أو إحدى العقوبتين)	تضبط أدوات الصيد على اختلاف أنواعها

وتجدر الإشارة هنا أن مقدار جميع الغرامات المفروضة في النصوص القانونية رفع من وقت إلى آخر، على سبيل المثال لا الحصر، بموجب قانون الموازنة ٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٩/٧[٢٨٠٧].

إلا أن هذا الكم من النصوص لم ينعكس على تفعيل حماية التنوع البيولوجي كوسط بيئي هام نظراً لحاجتها للتحديث والتطوير، إضافة إلى ضعف شديد على مستوى التطبيق والردع، وعودة ذلك في كثير من الأحيان إلى نقص فعالية أجهزة الرقابة الإدارية والقضائية (لجهة القدرات والعديد).

[٢٨٠١] القانون الصادر بقرار ١١٠٤ - ١٩٢١ -تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٨
[٢٨٠٢] المرسوم ١١٨٨٢ - ١٩٤٨ -تطبيق القانون المختص بتنظيم صيد السمك النهري- المادة ٢
[٢٨٠٣] القانون الصادر بقرار ١١٠٤ - ١٩٢١ -تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٩
[٢٨٠٤] القانون الصادر بقرار المفوض السامي ٢٩٩/ل.ر - ١٩٣٦ وتعديلاته -نظام سطح ماء الطيارات في طرابلس- المادة ١٠
[٢٨٠٥] قرار المفوض السامي: القرار ٩٥/ل - ١٩٣٩ وتعديلاته-نظام صيد الاسفنج وتحديد الرسوم- المادتان ١٤ و ١٥
[٢٨٠٦] القانون الصادر في ١٩٤٧/١١/١٩ وتعديلاته -اخضاع صيد السمك النهري لرخصة- المادة ٥
[٢٨٠٧] القانون ٨٩ – ١٩٩١- خلاصة موازنة سنة ١٩٩١- المادة ٣٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي إطار أصول ضبط المخالفات وأصول المحاكمات، أعطي لفرق عمل وزارة الزراعة بشكل أساسي (الفرق الفنية، حراس الأحراج والصيد) تنفيذ النصوص المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الغابات، الصيد، الخ) بمؤازرة عناصر قوى الأمن كافة، والإحالة على المراجع القضائية المختصة[٢٨٠٨]، [٢٨٠٩]، [٢٨١٠]، [٢٨١١]، [٢٨١٢]، [٢٨١٣]، فيما افتقرت النصوص القانونية المتعلقة بحماية الثروات المائية لتوضيح الجهات المعنية بضبط المخالفات من الناحية القضائية. وأشارت النصوص إلى إمكانية مصلحة الغابات إقامة الدعاوى بشأن الغابات العائدة للدولة، البلديات والقرى والأفراد[٢٨١٤].

الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير الوسط

بعيداً عن الأمور التقليدية، دعت الاتفاقيات الدولية، لا سيما منها اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، إلى حماية وتشجيع الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية طبقاً للممارسات الثقافية التقليدية المتوافقة مع متطلبات الصيانة أو الإستخدام القابل للإستمرار؛ تقديم المساعدة للسكان المحليين من اجل وضع وتنفيذ إجراءات علاجية في المناطق المتدهورة التي انخفض فيها التنوع البيولوجي؛ تشجيع التعاون بين سلطاتها الحكومية وقطاعها الخاص لاستحداث طرائق للاستخدام القابل للاستمرار للموارد البيولوجية[٢٨١٥].

كما دعا بروتوكول الحماية في البحر المتوسط إلى تبادل المعلومات بكافة أشكالها (الإدارية والقانونية والعلمية) بين الدول الأعضاء[٢٨١٦]، كما أشارت اتفاقية التنوع البيولوجي إلى تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء بما فيها نتائج البحوث العلمية والتقنية والاجتماعية الاقتصادية وكذلك المعلومات المتعلقة ببرامج البحث والتدريب والمسح والمعرفة المتخصصة والمعرفة المحلية والتقليدية في حد ذاتها وفي مجال الجمع بينها وبين التكنولوجيات[٢٨١٧]. وقد تطرقت أيضا اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية إلى أهمية تبادل الخبرات[٢٨١٨]، فيما وضع بروتوكول قرطاجنة آلية لتبادل المعلومات بين الدول ومن قبل الدول التي تستعمل الكائنات الحية المعدلة وراثياً (كأغذية أو أعلاف أو للتجهيز).

وعلى المستوى الإقليمي، أبرمت الحكومة اللبنانية إتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية في مجال البيئة، مع سلطنة عمان وسوريا والمغرب، شملت التعاون في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، وتبادل الخبرات في مجال المحميات الطبيعية والمحافظة على الثروات البحرية[٢٨١٩]، [٢٨٢٠]، [٢٨٢١]. إلا أن إتفاقيات ثنائية أخرى، لا سيما التجارية منها، تفاوتت في أخذها حماية التنوع البيولوجي بالإعتبار، إذ سهلت بعضها (اتفاقيات مع السودان وسوريا)

[٢٨٠٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٤٣٦ - ١٩٩٧ -منع بيع او شراء او حيازة او استعمال آلات النداء (المكينات والصفارات) او آلات الاجتذاب (التسجيل) على انواعها التي تصدر اصواتا شبيهة باصوات مختلف انواع الطيور للاحتيال عليها وصيدها - المادة ٣

[٢٨٠٩] قرار وزير الزراعة: القرار ٢٥٤/ ١ - ١٩٩٥ وتعديلاته -تنظيم رياضة الصيد غوصا تحت الماء - المادة ٧

[٢٨١٠] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات - المادة ٣٧

[٢٨١١] القانون ٥٥٨ - ١٩٩٦ -حماية الغابات – المادتان ١٧ و١٨

[٢٨١٢] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات - المواد ١١٤، ١١٥، ١١٦

[٢٨١٣] المرسوم ٦٣٤٩ - ١٩٦١ وتعديلاته -تنظيم الفرقة الفنية لمراقبة الاحراج والصيد والاسماك - المادة ١٣

[٢٨١٤] القانون الصادر في ١٩٤٩/١/٧ وتعديلاته -قانون الغابات - المادة ١١٤

[٢٨١٥] القانون ٣٦٠ - ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥

[٢٨١٦] البروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط -١٩٨٦ – المادة ١٤ من البروتوكول

[٢٨١٧] القانون ٣٦٠ - ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥ - المادة ١٧ من الإتفاقية

[٢٨١٨] القانون ٢٣ - ١٩٩٩ -الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية بشأن الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور المائية – المادة ٤ من الإتفاقية

[٢٨١٩] المرسوم ١٣٢٧ - ١٩٩٩ -ابرام مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال البيئة بين وزارة البلديات الاقليمية والبيئة في سلطنة عمان ووزارة البيئة في الجمهورية اللبنانية

[٢٨٢٠] المرسوم ٦٠٧٧ - ٢٠٠١ -ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية – المادة ١ من المذكرة

[٢٨٢١] المرسوم ٧٢١٧ - ٢٠٠٢ -ابرام بروتوكول اطاري للتعاون العلمي والفني بين وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات في المملكة المغربية ووزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية –المادة ١ من البروتوكول

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

عملية انتقال والمتاجرة بالثروات الطبيعية، ما قد يؤدي في حال عدم دراسته ومحاذيره إلى خسارة لبنان لموارده الطبيعية. إلا أن بعضها الآخر أشار إلى أهمية احترام النصوص القانونية واتخاذ تدابير تمييزية تتعلق بحماية الثروة الحيوانية والنباتية خلال عمليات التبادل التجاري[٢٨٢٢].

الباب الأول: الأبحاث والتنمية

بينت عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية أهمية العمل البحثي العلمي في دراسة وتقييم وتطوير الثروات الطبيعية وحمايتها، فأشارت معاهدتا طبقة الأوزون إلى آثار تدهور هذه الطبقة على التنوع الطبيعي والنظم الإيكولوجية في جانب الدراسات والأبحاث[٢٨٢٣]، كما شددت اتفاقية التنوع البيولوجي إلى ضرورة تعزيز وتشجيع البحوث التي تساهم في صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، ولا سيما في البلدان النامية، وذلك في جملة أمور وفقا للقرارات التي يتخذها مؤتمر الأطراف عملا بتوصيات الهيئة الفرعية المعنية بالأنشطة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛ تشجيع التقدم العلمي والتعاون في استخدامه[٢٨٢٤]، إضافة إلى تشجيع الأبحاث والتعاون التقني والعلمي[٢٨٢٥]. ولحظ بروتوكول محميات المتوسط تشجيع وتنمية أنشطة البحث العلمي والتقني التي تتناول مناطقها المحمية والنظم الإيكولوجية والتراث الأثري لهذه المناطق[٢٨٢٦]، فيما أشارت اتفاقية إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة إلى دور المركز في إجراء دراسات بيئية حول صيانة وتطوير واستغلال المراعي[٢٨٢٧] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الزراعة والبيئة، والهواء).

أما في لبنان، فقد تضمّن مشروع حماية غابات الأرز من آفة Cephalcia Tannourinensis بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تطوير خطط المعالجة الصالحة بيئياً وتطبيقها كجزء من ممارسات معالجة الغابات؛ تحديد الحشرة والأمراض التي تؤثر في أشجار الأرز وأنواع الأشجار المهمة الأخرى[٢٨٢٨]، وقد تولّت وزارة الزراعة عملية تنفيذ هذا المشروع. أما في ما يتعلق بموضوع حماية شجر الأرز عامة، تقوم وزارة البيئة، حالياً، بإعداد الإستراتيجيات الخاصة بحماية شجر الأرز الموجود في المنطقة.

وعملت وزارة البيئة من ضمن مشروع المحميات (١٩٩٦-٢٠٠٤) ومشروع المحميات الرطبة في المتوسط (١٩٩٩-٢٠٠٥) على إعداد دراسات متعددة حول التنوع البيولوجي، لا سيما في مجال إدارة المناطق المحمية. كما يقوم المجلس الوطني للبحوث العلمية بالعديد من البحوث في مجال التنوع البيولوجي في لبنان.

أما على مستوى الثروة الحيوانية، فتتولى دائرة الصيد المائي والبري في وزارة الزراعة العناية بشؤون الصيد البحري والنهري والبري، والأبحاث التطبيقية المتعلقة بتربية الأحياء المائية، والتطبيقية وعلم الأحياء المائية وتطوير أساليب صيد الأسماك وتحديثها وتطبيق الوسائل العلمية في هذا الحقل[٢٨٢٩]. ووضع وزير الزراعة برنامج نشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون والذي تشمل برامجه تربية الأحياء المائية والبرية وطرائد الصيد والنباتات المائية والبرية؛

[٢٨٢٢] القانون ٥٧٤- ١٩٩٦- الإجازة للحكومة إبرام إتفاق للتعاون التجاري بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت؛ القانون ٥٧٣- ١٩٩٦- الإجازة للحكومة إبرام إتفاق تجاري بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة ملیزیا؛ القانون ٦٨٩- ١٩٩٨- الإجازة للحكومة إبرام اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة الجمهورية اللبنانية واستراليا، القانون ١٨١- ٢٠٠٠- الإجازة للحكومة ابرام الاتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية اليمنية

[٢٨٢٣] القانون ٢٥٣- ١٩٩٣ -الاجازة للحكومة الانضمام الى معاهدتين متعلقتين بطبقة الاوزون

[٢٨٢٤] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٢ من الإتفاقية

[٢٨٢٥] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادتان ١٦ و ١٨ من الإتفاقية

[٢٨٢٦] القانون بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط تموز ١٩٨٦ – المادة ١٠

[٢٨٢٧] القانون ٢٧- ١٩٧١ -ابرام اتفاقية انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة- المادة ٣ من الاتفاقية

[٢٨٢٨] المرسوم ٧٩٦٤- ٢٠٠٢ -ابرام اتفاقية حماية غابات الارز من آفة Cephalcia Tannourinensis بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الفاو

[٢٨٢٩] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه - لمادة ١٠٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتهدف هذه البرامج إلى تحسين إنتاجية المحاصيل المائية والبرية، نظراً لأن مساحات الصخور الموجودة غربي معهد علوم البحار والصيد في البترون تسمح بإنشاء عدد ليس بالقليل من الأحواض الاصطناعية لإجراء تجارب على تربية أنواع معينة من الأسماك والقشريات التي تربى في عدد كبير من دول العالم والقابلة للتأقلم والنمو في لبنان، كما أن البرامج الهادفة إلى تحريك وتنفيذ الخطط الإنمائية الحالية والمرتقبة تقضي بإنشاء فرع الثروة السمكية والصيد للمعلوماتية الإحصائية والاقتصادية[٢٨٣٠].

وفي إطار جهودها على مستوى الدراسات والأبحاث في مجال الثروة البحرية، قامت وتقوم وزارة البيئة بتنفيذ دراسات علمية حول وجود وتوزيع أجناس معينة (السلاحف البحرية). كما يلعب مركز علوم البحار (التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية) ومعهد علوم البحر والصيد في البترون (التابع لوزارة الزراعة) دورا هاما في تدعيم الأبحاث العلمية المحلية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في البيئة البحرية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

وفيما بادر وزير الزراعة إلى تدعيم تنمية الموارد الطبيعية بإنشاء مشتل للثروات الطبيعية (يضم النباتات المائية والبرية وتربية طرائد الصيد والأحياء المائية)[٢٨٣١]، لا تزال هناك ثغرة على المستوى الأكاديمي في مناهج كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية من خلال عدم الإشارة إلى إدارة الموارد الطبيعية والنظم البيئية[٢٨٣٢]. كما أن حاجة لبنان للباحثين العلميين (البيولوجيين) لتحديد الأجناس (taxonomists) لم يعوَّض بوضع برامج أكاديمية جامعية لتقديم مختصين في هذا المجال.

الباب الثاني: التدريب وتنمية القدرات

أشارت إتفاقية إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة إلى دور المركز في إجراء دراسات بيئية حول صيانة وتطوير واستغلال المراعي، إضافة إلى العمل على نشر الوعي لصيانة الموارد الطبيعية من مياه وأراض وغطاء نباتي ومراع وغابات وأحراج وغيرها[٢٨٣٣]. كما لحظ بروتوكول قرطاجنة، حول السلامة الأحيائية، (والذي لم يبرمه لبنان حتى الآن) إلى أهمية نشر الوعي والمعرفة بين الجمهور والمجتمع حول صيانة الموارد الطبيعية وحمايتها.

وأشارت اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أهمية وضع ومواصلة برامج للتعليم والتدريب العلميين والتقنيين في مجال تدابير تحديد التنوع البيولوجي وعناصره وصيانته واستخدامه على نحو قابل للاستمرار وتقديم الدعم لهذا التعليم والتدريب لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية[٢٨٣٤]، كذلك العمل على نشر تفهم أهمية صيانة التنوع البيولوجي من خلال وسائل الإعلام وإدراج هذه المواضيع في البرامج التعليمية؛ التعاون، حسب الإقتضاء، مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في تطوير برامج للتثقيف والتوعية الجماهيرية في ما يتعلق بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار[٢٨٣٥]، كما لحظ بروتوكول المناطق المحمية في البحر المتوسط تعريف الجمهور، على أوسع نطاق ممكن، بقيمة وأهمية المناطق المحمية وبالمعلومات العلمية التي يمكن أن تفيد منها من ناحية حماية الطبيعة والناحية الأثرية أيضاً. وينبغي أن تحظى هذه المعلومات بتغطية كافية في البرامج التربوية المتعلقة بالبيئة والتاريخ. وينبغي أيضاً للأطراف أن تعمل على تشجيع مشاركة الجمهور، ومنظمات حماية الطبيعة لديها، في ما يتخذ من تدابير مناسبة ضرورية لحماية المناطق المعنية[٢٨٣٦] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

[٢٨٣٠] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨١ - ١٩٩٧ برنامج نشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون

[٢٨٣١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨١ - ١٩٩٧ -برنامج نشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون- المادة ٧

[٢٨٣٢] المرسوم ٤٥٢١- ١٩٨١ وتعديلاته-تنظيم كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية

[٢٨٣٣] القانون ٢٧- ١٩٧١ -ابرام اتفاقية انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة- المادة ٣ من الاتفاقية

[٢٨٣٤] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٢ من الإتفاقية

[٢٨٣٥] القانون ٣٦٠- ١٩٩٤ -الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جنيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٣ من الإتفاقية

[٢٨٣٦] القانون بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط تموز ١٩٨٦ – المادة ١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي لبنان، تضمن مشروع حماية غابات الأرز من آفة Cephalcia Tannourinensis، بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تنظيم حملات توعية علمية حول مسائل تتعلق بصحة الغابات بمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية ومالكي الغابات[٢٨٣٧].

وفي إطار تعزيز القدرات على إدارة المحميات الطبيعية، قام مشروع المحميات في وزارة البيئة بتنظيم دورات تدريبية خاصة للجان إدارة المحميات لتمكينها من تنفيذ مهامها بشكل علمي وصحيح.

وتتولى وزارة الزراعة إنشاء مراكز تعليمية وتدريبية في مجال الصيد البحري والنهري والبري وفي معهد علوم البحار والصيد في البترون التابع للوزارة، وتدريب وتعليم أصول استثمار المراكب والبواخر المتخصصة بصيد الأسماك[٢٨٣٨]. ووضع وزير الزراعة برنامجاً لنشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون يلحظ تعليم وارشاد وتدريب صيادي الأسماك وإجراء أبحاث في علوم البحار والصيد واختبارات في الثروات الطبيعية[٢٨٣٩]. أما على صعيد الثروة النباتية فتتولى وزارة الزراعة التعريف عن خصائص النباتات الطبية بالتنسيق مع مصلحة التعليم والإرشاد الزراعي، وأقسام التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي في المصالح الإقليمية والمراكز الزراعية[٢٨٤٠]. كما اتخذ وزير الزراعة قراراً بإنشاء مركز إرشاد للصيد المائي والبري في البترون، وإنشاء مركز لصيد الأسماك من بين مهامهم تدعيم الأبحاث وتدريب الصيادين[٢٨٤١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

وإلى جانب وزارة الزراعة ومعهد علوم البحار والصيد، وللتدريب على ممارسات بيئية، يتولى المعهد الفني العالي للعلوم البحرية إعداد وتدريب اللبنانيين والأجانب، في مختلف فروع النقل البحري والملاحة البحرية وصيد الأسماك والإنقاذ والوقاية من تلويث مياه البحر والشواطىء وسائر الاختصاصات التي تضمها العلوم البحرية[٢٨٤٢]. بيد أن النقص في الموارد المالية المتاحة لهذا المعهد تساهم في إضعاف فعاليّته في هذا المجال.

ولم ينحصر التدريب البيئي في مجال التنوع البيولوجي (لا سيما البحري) في القطاع العام، بل تعداه إلى القطاع الخاص من خلال إلزام معاهد الغطس المرخص لها بالقيام بتدريب أعضاء الجمعيات التعاونية للصيادين غوصا، مع تعهد الأعضاء بعدم استعمال قارورات قناني الغطس بتجفيل الأسماك باتجاه الشباك؛ وتعهدهم أيضا بعدم استعمال الشباك لسد مداخيل الموانىء الصغيرة الطبيعية التي تأوي الأسماك عند توالدها[٢٨٤٣].

ولم تغب المبادرات الفردية للمحافظة على التنوع البيولوجي والتوعية حوله، إذ أنشئ في لبنان مركز للتعرف على الحياة البرية في منطقة عاليه بجهد شخصي، وذلك بهدف استقطاب الأطفال والمدارس وشرائح المجتمع الأخرى على مختلف فصائل الحيوانات البرية.

الخلاصة

إن النظر إلى حجم وتشعب النصوص القانونية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في لبنان قد يعكس، للوهلة الأولى، تغطية التشريعات اللبنانية الواسعة لحماية هذا المورد؛ إلا أن التعمق في تحليل وتجميع هذه النصوص يبين عدم حداثتها ومدى ضعفها على المستوى التطبيقي.

[٢٨٣٧] المرسوم ٧٩٦٤- ٢٠٠٢ -ابرام اتفاقية حماية غابات الارز من آفة Cephalcia Tannourinensis بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الفاو

[٢٨٣٨] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه—المادة ١٠٠

[٢٨٣٩] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٣٨١ - ١٩٩٧ برنامج نشاطات معهد علوم البحار والصيد في البترون- المادة ٣

[٢٨٤٠] المرسوم ٥٢٤٦- ١٩٩٤ وتعديلاته-تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه—المادة ٩٩

[٢٨٤١] قراري وزير الزراعة:
القرار ٣٩٧ /١ -١٩٩٧- انشاء مركز ارشاد للصيد المائي والبري في البترون؛
القرار ١/٣٩٨ - ١٩٩٧ - انشاء مركز صيد واسماك في البترون

[٢٨٤٢] المرسوم ١٣٨٢- ١٩٧٨ -انشاء المعهد الفني العالي للعلوم البحرية- المادة ٢

[٢٨٤٣] قرار وزير الزراعة: القرار ١/٢٥٥ - ١٩٩٥ -تنظيم معاهد رياضة الصيد غوصا تحت الماء- المادة ١٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

على الصعيد التشريعي، وإضافة إلى قدم معظم النصوص القانونية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يبرز خلل في الإطار التشريعي بفعل نقص المراسيم التطبيقية للقوانين، وسيطرة المستوى الأعلى من هرم التشريع (القوانين والمراسيم الاشتراعية)، والأسفل (القرارات الوزيرية). وقد أدى ذلك إلى ضعف القدرة على تطبيق القوانين، فيما بقيت القرارات الوزاريّة محدودة التطبيق نظرا لتراجع مشاركة وزارات معنية أخرى في أحكامها.

ولعل ضعف الوعي من قبل صانعي القرار يساهم في إضعاف تحديث وتطبيق العديد من القوانين –لا سيما البيئي منها، فقد اقترحت وزارة البيئة مسودة لقانون المحميات، إلا أنه وبالرغم من أهمية هذا النص لتنظيم إدارة المحميات الطبيعية، لم ير هذا القانون النور حتى الآن.

في إطار التخطيط، يسجل غياب للخطط والاستراتيجيات، الموحدة والمفصلة والعملية، التي تضع رؤية قصيرة أو بعيدة المدى لإدارة التنوع البيولوجي في لبنان، مما يضع الأسس والحوافز لسياسات الحماية والتنمية للموارد الطبيعية. ولعل ضعف الإدارة والتخطيط يبرزان في العقبات التي تواجه إدارة المحميات الطبيعية، وعدم القدرة على تأمين استدامتها المالية مما يهدد استمراريتها، وبالتالي ينعكس سلبا على موارد لبنان الطبيعية، وأيضا على قدرته على الإيفاء بالتزاماته الدولية (الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضم إليها).

ويلاحظ غياب للتعاريف والمفردات خاصة من الناحية التقنية، كتعريف أنواع الموائل الطبيعية، وتصنيفها، وأنواع المحميات الطبيعية، والتعريفات التقنية المرتبطة بالثروات النباتية والحيوانية، إلى جانب غياب اللوائح التصنيفية للأجناس لجهة تعرضها لخطر الانقراض (red lists).

على الصعيد الإداري، سيطرت صلاحيات وزارة الزراعة على أعمال التخطيط والإدارة والمراقبة والترخيص المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مع حضور خجول لوزارة البيئة في النصوص القانونية. وما يزيد تعقيد الأمور هو بروز نقاط تضارب متعددة بين صلاحيات هاتين الوزارتين لا سيما في إطار وضع الشروط، وتنظيم الصيد، وإنشاء وإدارة المحميات الطبيعية والتحريج، ما أدى إلى اختلال الإطار القانوني لإنشاء المحميات من خلال إنشاء بعضها بقوانين وقرارات في ما خص وزارة البيئة، وبعضها الآخر بقرارات وزير الزراعة.

على الصعيد التقني، تفتقد النصوص القانونية اللبنانية المعاصرة للعديد من المفاهيم الحديثة، فيما تسيطر "الغابات والأحراج" على مفهومها للموائل الطبيعية، ما يغيّب أو يضعف حضور الموائل المائية (البحرية النهرية).

في الجانب المالي، غابت عن معظم النصوص التي تنظم وترعى الرسوم والتعويضات والحوافز المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لا سيما إدارة المحميات الطبيعية. وتجدر الإشارة إلى تجربة أولى في سبيل خصخصة أعمال التحريج نفذتها وزارة البيئة ضمن الخطة الخمسية للتحريج بدءا من العام ٢٠٠٢.

أما على الصعيد التطبيقي، تبقى الثغرة الأكبر غياب المراسيم التطبيقية لمعظم المبادئ التي نصت عليها القوانين اللبنانية، خاصة في ما يعود لحماية الغابات والمناطق المحمية، وتقييم الأثر البيئي، وتنفيذ النصوص القمعية للمخالفات المتعلقة بانتهاك الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، إذ يلاحظ أن انضمام لبنان إلى الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتنوع البيولوجي لا يواكبه اهتمام بوضع آليات تطبيقية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، لذلك يلاحظ غياب كثير من النصوص التطبيقية الضرورية التي تحدد دقائق تطبيق هذه الاتفاقيات.

إلى جانب النقص في المراسيم التطبيقية، فقد غاب الالتزام بآليات الرقابة وضبط المخالفات لا سيما بغياب فعالية أجهزة الرقابة (النواطير والفرق الفنية التابعة لوزارة الزراعة)، ويحول دون تطبيق النصوص القانونية معاناة بعض الإدارات المعنية (كوزارة البيئة والسلطات المحلية) من نقص في الموارد البشرية القادرة والتجهيزات اللازمة لتطبيق القانون لجهة آليات المراقبة، وضبط المخالفات، والتخطيط البيئي (في مجال النظم الإيكولوجية)، في مقابل تراجع فعالية أجهزة الرقابة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة.

وأخيراً على صعيد الإجراءات القضائية، لوحظ تشتت النصوص القانونية المتعلقة بالمخالفات والعقوبات المتعلقة بالتعدي على التنوع البيولوجي، ما يستدعي العمل على تحديثها وإعادة دراستها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

نص قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على ضرورة حماية البيئة والموارد الطبيعية من المخاطر والملوثات بكافة مصادرها. وتعتبر النفايات الصلبة من أبرز منتجات الأنشطة البشرية التي تلقي بعبئها على الموارد الطبيعية في لبنان فتعرضها لمخاطر التلوث من جراء إساءة إدارتها. وتشمل إدارة النفايات الصلبة كافة مراحل إنتاج وتخزين وجمع ونقل ومعالجة وتصريف النفايات، فالإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة -التي تشمل إدارة كافة المراحل- حاجة ملحّة للوقاية من الانعكاسات السلبية لهذا القطاع.

وفي لبنان تقدر كمية النفايات الصلبة المتولدة للعام ٢٠٠١ بحوالي ١,٤٤ مليون طن، بما يعادل ٠,٩٢ كيلوغرام للفرد/يوميا، وتشكل النفايات العضوية أكثر من ٥٠% من النفايات الصلبة على المستوى الوطني (تقرير واقع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢). ولعل أبرز ما يميز قطاع النفايات الصلبة في لبنان هو غياب أو ضعف تصنيف النفايات الصلبة وفقا لدرجة خطورتها (خطرة وغير خطرة) في النصوص وفي الممارسة، لذلك، وباستثناء مكب بصاليم المخصص لنفايات البناء وجزء من الاطارات المستعملة، تخلط النفايات الصلبة بكافة أنواعها ومصادرها، وتتم معالجتها ككتلة واحدة دون إيلاء الفرز أية أولوية، وهذا ما يؤدي إلى مشاكل بيئية جمة، إضافة إلى تراجع كفاءة المعالجة والتصريف.

ويعاني لبنان من اختلاف مستويات إدارة النفايات الصلبة، إذ تتمتع منطقة بيروت الكبرى بنظام لإدارة النفايات الصلبة (وعلى نطاق أضيق منطقتا زحلة وطرابلس الكبرى)، فيما تتفاوت فعالية الإدارة في معظم المناطق البعيدة عن المدن، كما أن كثيرا من التساؤلات تطرح حتى في منطقة بيروت الكبرى على الاستدامة المالية ومفاعيل خطة الطوارئ لإدارة النفايات الصلبة المطبقة منذ العام ١٩٩٧ والتي أظهرت على أرض الواقع الكثير من الانعكاسات السلبية بيئياً، واجتماعياً واقتصادياً (تقرير واقع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢).

يُعالج ملف النفايات الصلبة وفقا لعدة عوامل، فإما يفصّل وفقاً لمراحل إدارة النفايات المبينة سابقا، أو وفقاً لطبيعة النفايات (خطرة، غير خطرة، خاصة)، أو وفقاً لمصادرها (منزلية/بلدية، صناعية، صحية، إلخ). وإستنادا إلى التشريعات اللبنانية المتعلقة بالنفايات الصلبة، وبناء على طبيعة هذه النصوص، يَعرض هذا التقرير للإدارة العامة للنفايات الصلبة في لبنان مع الإشارة إلى طبيعة النفايات (الخطرة، وغير الخطرة، والخاصة)، ومصادرها (النفايات المنزلية/ البلدية، والنفايات الصناعية، والنفايات الصحية، وغيرها) عند توافر التفاصيل.

الجزء الأول: التعاريف

دأبت التشريعات المقارنة على وضع أسس لتعريف النفايات الصلبة، وتصنيفها وفقا لطبيعتها ودرجة خطورتها، فصنّفت التشريعات الأوروبية والبريطانية النفايات الصلبة (وفقا لمصدرها) إلى نفايات "بلدية"، ونفايات "تجارية" ونفايات "صناعية" (تشمل النفايات الصحية)؛ كما صُنفت النفايات وفقاً لطبيعتها إلى نفايات "خطرة/خاصة"، نفايات "غير خطرة"، ونفايات "خاملة".

وبالرغم من أهمية التعريف بالمصطلحات والمفاهيم الأساسية الواردة في الأنظمة والقوانين، ودوره في تسهيل تطبيق الأنظمة والنصوص، ومع أن قانون حماية البيئة أشار إلى دور وزارة البيئة في تحديد لائحة النفايات الخطرة الممنوع استيرادها أو إدخالها أو تصريفها أو تخزينها أو استعمالها أو التداول بها أو نقلها في الأراضي اللبنانية، إضافة إلى تحديد لائحة النفايات المسموح باستيرادها[٢٨٤٤]، إلا أن ذلك لم ينعكس على موقع ومستوى التعريف في التشريعات اللبنانية التي لم تلحظ تعريفاً للنفايات في النصوص المحلية إلا من ضمن التزام لبنان بمعاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها والتي عرّفت "النفايات" على أنها مواد أو أشياء يجري التخلص منها، أو يعتزم التخلص منها، أو مطلوب التخلص منها بناءً على أحكام القانون الوطني[٢٨٤٥]، فيما خلت القوانين اللبنانية من التعاريف التي تصنف النفايات الصلبة وفقاً لمصادرها، فلم تلحظ التشريعات اللبنانية تعريفاً أو تحديداً للنفايات

[٢٨٤٤] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – حماية البيئة- المادة ٤٠

[٢٨٤٥] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها– المادة ٢ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

البلدية/المنزلية، كما اقتصر تعريف النفايات الصناعية الصلبة على تلك الواردة في قرارات وزير البيئة المتعلقة بمؤسسات صناعية محددة (مصانع الأجبان والألبان والزبدة، حجارة البناء، البلاستيك، الزجاج، المطاط)[٢٨٤٦،٢٨٤٧،٢٨٤٨،٢٨٤٩،٢٨٥٠]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة)، إضافة إلى قرار لوزير الزراعة أشار إلى تعريف مخلفات الدواجن[٢٨٥١]. إلا أنه يسجل عدم تصنيف النفايات الصناعية -التي تم تعريفها- وفقا لدرجة خطورتها (خطرة وغير خطرة). كما أن نفاذ قرارات وزير البيئة المبينة أعلاه لا يزال موضع جدل قانوني نظراً لصدورها دون أخذ رأي مجلس شورى الدولة.

أما على صعيد تصنيف النفايات الصلبة وفقا لطبيعتها، فقد عرفت معاهدة بازل "النفايات الخطرة" و"النفايات الأخرى الخاصة"[٢٨٥٢]، محددة النفايات الخطرة وفقاً لملاحق مرفقة بالمعاهدة تتخذ التركيب الكيميائي والخصائص الفيزيائية الكيميائية كمعايير. وقد أشارت الاتفاقية إلى مرونة في تعريف النفايات الخطرة وفقا للتشريعات المحلية للدول الأعضاء بحيث يشمل التعريف النفايات التي تعتبرها الدولة نفايات خطرة/خاصة، والتي لا تلحظها المعاهدة[٢٨٥٣]. واستثنت الاتفاقية النفايات المشعة، والنفايات الناجمة عن العمليات العادية للسفن وذلك لخضوعها لنصوص دولية أخرى خاصة بها، كاتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية التي عرفت النفايات المشعة[٢٨٥٤].

أما على المستوى المحلي، فقد استعملت عبارة "نفايات ضارة" و"نفايات خطرة" للإشارة إلى الموضوع نفسه، فعرف القانون ٦٤-١٩٨٨ النفايات الضارة على أنها "الفضلات والمخلفات الناجمة او المنبعثة عن كل عملية إنتاج أو تحويل أو استعمال وتحتوي على أيٍّ من المواد الخطرة المحددة في جدول مرفق بالقانون". وقد أشار هذا النص إلى إمكانية تعديل الجدول المرفق بمرسوم بناء لاقتراح وزراء الصحة العامة والشؤون الاجتماعية والزراعة والبيئة. وقد أخذ الجدول المرفق بالمرسوم، والذي يبين المواد الضارة، عن القانون الانكليزي عام ١٩٧٥، وبالرغم من أن التشريع الإنكليزي قد تم تحديثه عدة مرات كان آخرها عام ٢٠٠٠، إلا أن التزام لبنان بمعاهدة بازل لم يتبعه تحديث للقانون ٦٤-١٩٨٨، بالرغم من أن هذا الالتزام يشمل تقيّداً بلوائح دولية، وبضرورة تحديث اللوائح الوطنية وإبلاغها لأمانة الاتفاقية[٢٨٥٥].

وفي مقارنة بين هذه الجداول وتلك المرفقة بمعاهدة بازل لوحظ شبه تطابق بين المصدرين، إلا أن التشريع المحلي يضيف المذيبات العضوية المكلورة، ومواد التعقيم، والبيروكسيد والأزيد، والمركبات العضوية الحلقية إلى التركيب الكيميائي للنفايات الخطرة؛ فيما لم يلحظ الإشارة إلى الخصائص الكيماوية والفيزيائية (السمية، قابلية الاشتعال والانفجار، والاحتراق التلقائي، والمواد الأكالة)، كما لم يحدد مصادر النفايات الخطرة وفقا لما جاء في معاهدة بازل (تحديد الصناعات والمؤسسات المولدة لنفايات خطرة).

ورغم نقص النصوص اللبنانية في مجال التعريف والتصنيف بالنسبة للنفايات الصلبة، تسجل نقطة إيجابية وحيدة للمرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ الذي عرّف النفايات الصحية الناتجة عن المؤسسات الصحية، وفقاً للوائح، وصنفها وفقاً لطبيعتها إلى فئات ضمت: - النفايات الصحية الخطرة وغير المعدية، - النفايات الصحية الخطرة والمعدية، - النفايات الصحية غير الخطرة المماثلة للنفايات المنزلية، - النفايات الصحية الخاصة التي تحتاج إلى طرق خاصة للإدارة (الأدوية المنتهية الصلاحية وغير الصالحة، الأعضاء والأجزاء التشريحية، الحيوانات المستعملة في التجارب)- النفايات المشعة.

[٢٨٤٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب- المادة٢

[٢٨٤٧] قرار وزير البيئة: القرار١/٦٠- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او إستثمار مصانع حجارة البناء- المادة ٢

[٢٨٤٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او إستثمار مصانع البلاستيك – المادة ٢

[٢٨٤٩] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥- ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او إستثمار معامل الزجاج -المادة ٢

[٢٨٥٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦- ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او إستثمار مصانع المطاط – المادة ٢

[٢٨٥١] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٦٦-٢٠٠١- السماح باستعمال وتصدير مسحوق مخلفات الدواجن المصنعة والمعالجة حراريا- المادة١

[٢٨٥٢] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها – المادة ١ من الاتفاقية

[٢٨٥٣] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها – المادة ١ من الاتفاقية

[٢٨٥٤] القانون ٥٦٥- ١٩٩٦-الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية - المادة ١ من الاتفاقية

[٢٨٥٥] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها – المادة ٣ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولم تأت النصوص اللبنانية على ذكر "النفايات الخاصة" التي تتم إدارتها ومعالجتها عادة بأساليب متخصصة، فلم تتم الإشارة إلى البطاريات والإطارات المستعملة وهياكل السيارات المهملة، وبقايا الزيوت. كما لم تتناول النصوص القانونية النفايات الإلكترونية الناتجة عن بقايا أجهزة الكومبيوتر والإلكترونيات والهواتف النقالة التي تعتبر من النفايات الخطرة.

وبالإضافة إلى تعريف النفايات الصلبة نفسها، وضعت معاهدة بازل مبادئ "لإدارة النفايات الصلبة"، و"التخلص"، و"الإدارة السليمة بيئيا"[٢٨٥٦] إلا أن تطبيق هذه المعاهدة ينحصر بالنفايات الخطرة؛ أما محلياً فقد وُضعت أساليب لمعالجة النفايات الصحية وهما عمليتا التطهير والتعقيم والتي يمكن للمؤسسات الصحية أن تستخدمها لمعالجة نفاياتها الخطرة المعدية قبل تصريفها[٢٨٥٧]، فيما غابت المفاهيم الأساسية لتصريف النفايات الصلبة كـ "الطمر الصحي" و"الحرق" التي تُصنف عادة وفقا لطبيعة النفايات، فتميّز بين المطامر الصحية والمحارق الخاصة بالنفايات الخطرة وتلك الخاصة بالنفايات غير الخطرة، والنفايات الخاملة. كما غابت التعاريف المتعلقة بـ "مرافق ومعامل معالجة النفايات الصلبة".

الجزء الثاني: تنظيم القطاع

الباب الأول: التخطيط والدراسات

افتقرت النصوص اللبنانية إلى أية رؤية قصيرة أو بعيدة المدى لإدارة النفايات الصلبة في لبنان بمختلف أنواعها ومصادرها، فغابت الاستراتيجيات والخطط التي توجه إدارة هذا القطاع (وفقا للتشريعات الأمريكية والاوروبية بما فيها البريطانية) التي تحدّد كميات النفايات الصلبة المنتجة ونسب معالجتها وتصريفها بالطرق المختلفة، وتضع الأسس وتحفز سياسات إعادة التدوير والاستعمال والتخفيف والاسترداد، واستخراج الطاقة من النفايات، وبالتالي تقلل من حجم وكمية النفايات التي تحتاج إلى تصريف نهائي.

ويسود التباس وارتباك في توزيع وتفسير مهام التخطيط والدراسات المتعلقة بالنفايات الصلبة نظراً لتشتّت الصلاحيات بين وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار بالإضافة إلى غيرها من الإدارات العامة. فقد أوكل إلى وزارة البيئة وضع الدراسات التفصيلية لخطط معالجة عدة مصادر تلوث بإجراء مسح شامل للمنشآت القائمة التي تشكل نفاياتها خطراً محتملا على البيئة[٢٨٥٨]، كما يقترح وزير البيئة والوزراء المختصون مراسيم تطبيقية حول: - شروط تعيين أماكن وإنشاء مكبات النفايات على اختلافها، - شروط استثمارها والمعايير الفنية فيها، - تحديد مصير النفايات المهملة وإجراءات مراقبة هذه الأحكام[٢٨٥٩].

أما مجلس الانماء والإعمار فقد أعطي مهام التخطيط ضمن أهداف إنمائية[٢٨٦٠]، وإعداد الدراسات والأبحاث الإنمائية والإعمارية[٢٨٦١] التي تشمل إدارة النفايات الصلبة.

إلا أن عدم صدور المراسيم التطبيقية التي نص عليها تنظيم وزارة البيئة، وعدم إعطاء الوزارة الإمكانيات التنفيذية الملائمة، أدى إلى طغيان دور مجلس الإنماء والإعمار. فقد تولى مجلس الإنماء والإعمار الإشراف على وضع الأسس لإدارة النفايات الصلبة في لبنان من خلال القرض الذي قدمه البنك الدولي للبنان لتمويل مشروع إدارة النفايات الصلبة البيئية[٢٨٦٢] والذي تضمنت أهدافه وضع التصاميم والمخططات، ورمى المشروع إلى التخلص السليم من النفايات الصلبة عبر تحسين وسائل جمع واسترداد التكاليف وتحديث الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات، وزيادة مشاركة القطاع

[٢٨٥٦] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها– المادة ٢ من الاتفاقية
[٢٨٥٧] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادتان ١ و ٤
[٢٨٥٨] القانون ٢١٦- ١٩٩٣ المعدل - إحداث وزارة البيئة – المادة ٢ الجديدة
[٢٨٥٩] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٣٩
[٢٨٦٠] المرسوم الاشتراعي ٥- ١٩٧٧ وتعديلاته – انشاء مجلس الانماء والاعمار والغاء وزارة التصميم العام – المادة ٣
[٢٨٦١] المرسوم الاشتراعي ٥- ١٩٧٧ وتعديلاته– انشاء مجلس الانماء والاعمار والغاء وزارة التصميم العام – المادتان ٤ و٥
[٢٨٦٢] القانون ٥٠١- ١٩٩٦- الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع ادارة النفايات الصلبة البيئية)-الملحق ٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الخاص، وتعزيز القدرات الرسمية. ويتألف المشروع من عدة أجزاء: مرافق جمع القمامة (الحاويات، الشاحنات المزودة بوسائل ضغط، حاويات وشاحنات خاصة لنفايات المستشفيات)، مرافق التخلص (مواقع للطمر، تأهيل مقالب النفايات القديمة، مصانع لتصنيع السماد، فرنا حرق)، ووضع خطط للتقييم البيئي وتجديد وتأهيل المقالب القديمة، وإعداد التصاميم الهندسية. كما تولى مجلس الإنماء والإعمار عملية إجراء تقييم بيئي في مواقع المعالجة والتصريف: مواقع الطمر، مصنعي السماد العضوي الخليط، وفرني الحرق[٢٨٦٣]. إلا أن هذا المشروع واجه صعوبات عديدة مما أدّى الى تخفيض جذري لقيمة القرض، في دلالة على ضعف التخطيط في قطاع النفايات الصلبة.

وفي حالة خاصة، كان لمجلس الإنماء والإعمار دور في التخطيط لإدارة النفايات المنزلية/البلدية في بيروت عندما ألزم الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت-التي تولت اشغال البنية التحتية في منطقة الوسط التجاري والاراضي المستحدثة الناتجة عن ردم البحر-، بموجب إتفاق صدّق بمرسوم بأن تشمل أشغال البنية التحتية في منطقة الوسط التقليدي معدات تجميع النفايات الصلبة، ومحطات تجميع النفايات الصلبة[٢٨٦٤] ممّا يؤسس لبنية تحتية تساعد على جمع النفايات الصلبة في منطقة الوسط. إلا أن عملية جمع النفايات في منطقة وسط بيروت قد تمت إضافتها إلى عقد الشركة الخاصة الملتزمة جمع ومعالجة النفايات الصلبة في بيروت الكبرى.

بالإضافة إلى وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار، أعطيت جهات أخرى دوراً في التخطيط لعملية إدارة النفايات الصلبة، فتولت مجالس اتحادات البلديات البحث في المشاريع العامة ذات المنافع المشتركة كمشاريع النفايات دون تحديد إطار عملي وتفصيلي لذلك[٢٨٦٥]، وخلافاً للتشريعات المقارنة التي تتضمن قوانين خاصة ترعى الإدارة المحلية للنفايات الصلبة وتحدّد السلطات المحلية المعنية بعملية جمع وتصريف النفايات الصلبة، وتوضّح دور كل منها (وفقا للتشريع البريطاني).

كما تناولت المديرية العامة للتنظيم المدني إعداد الدروس المتعلقة بالمدن والقرى والتي تشمل جمع ومعالجة النفايات المنزلية[٢٨٦٦]، وقد مَنع أحد المخططات التوجيهية إنشاء معامل تجميع وفرز النفايات (الصناعية والمنزلية) في إحدى المناطق[٢٨٦٧]. وفي نص يعدل تنظيم المديرية العامة للتنظيم المدني، تناولت المهام دراسة ومعالجة النفايات المنزلية، إلا أن النص لم يوضح المقصود أو كيفية قيام المديرية بذلك[٢٨٦٨]، ولم يشر إلى مستوى مشاركة وزارة البيئة في تقييم هذه الدراسات، وما إذا كان دور الوزارة يتلخص بمشاركتها في المجلس الأعلى للتنظيم المدني الذي يضم إلى أعضائه ممثلاً عن وزارة البيئة. ومما يشكل تناقضاً مع الواقع غياب أية نصوص تعطي لوزارة الداخلية والبلديات مهامّ مباشرة في موضوع إدارة النفايات الصلبة، فيما يفسر قانونيا بأن دورها ينحصر في شؤون البلديات والسلطات المحلية فقط.

وإلى جانب خلقها التباساً محتملاً في الفصل بين المسؤوليات، غابت عن النصوص القانونية المتعلقة بالنفايات الصلبة الإشارة إلى مفهوم جوهري في مجال التخطيط، ألا وهو "التقييم البيئي الاستراتيجي (Strategic Environmental Assessment SEA)" الذي انطلق في العالم في أواخر الثمانينات، والذي تطرق إليه بصورة خجولة قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) في بابه الرابع -وتحديداً المادتين ٢١ و٢٢ منه- مشيرا إلى ضرورة إخضاع بعض المشاريع لدراسات الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي. وقد أحدث تحديد كلمة "مشروع" (التحديد الثالث: "أي اقتراح برنامج أو دراسة أو استثمار أو تنظيم يطال منطقة لبنانية كاملة أو قطاع برمته") نوعاً من الالتباس عما إذا كان المقصود هو التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA)، وبالتالي حول مدى انطباق هذا المفهوم على التخطيط والدراسات العائدة لإدارة النفايات الصلبة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

[٢٨٦٣] القانون ٥٠١- ١٩٩٦ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع ادارة النفايات الصلبة البيئية)-الملحق ٢ - أ

[٢٨٦٤] المرسوم ٥٦٦٥- ١٩٩٤- تصديق الاتفاق بين مجلس الانماء والاعمار والشركة اللبنانية لتطوير واعادة اعمار وسط بيروت بشأن تمويل وتنفيذ اشغال البنية التحتية في منطقة الوسط التجاري والاراضي المستحدثة الناتجة عن ردم البحر

[٢٨٦٥] المرسوم اشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته - قانون البلديات – المادة ١٢٦

[٢٨٦٦] المرسوم ١٦٣١٤- ١٩٦٤ وتعديلاته - تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني- المادة ٩.

[٢٨٦٧] المرسوم ٧٣٠٧- ٢٠٠٢ -تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة زغرتا واقسام من مناطق مجدليا، كفردلاقوس وكفرحاتا العقارية (قضاء زغرتا)

[٢٨٦٨] المرسوم ١٠٤٩٠- ١٩٩٧ وتعديلاته-إعادة تنظيم وتحديد ملاك المديرية العامة للتنظيم المدني – المادة ١٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويسجل ضعف النصوص القانونية المتعلقة بالتخطيط والدراسات على مستوى التمييز بين النفايات الصلبة وفقاً لمصادرها أو طبيعتها، فبالرغم من تولي وزارة البيئة دور دراسة وتصنيف النفايات الصناعية، وتحديد كيفية معالجة فئاتها[٢٨٦٩]، إلا أن عدم تحديد الآليات التطبيقية حال دون صياغة استراتيجيات أو خطط ترعى النفايات الصناعية والتي بقيت حتى الآن تُجمع وتُنقل وتُعالج ضمن مجموع النفايات الصلبة من مختلف المصادر، مع تجاهل تخصيص إجراءات تنظيمية تعالج النفايات الخطرة فيها. كما غابت الاستراتيجيات والمخططات المتعلقة بإدارة النفايات الصحية باستثناء إشارة المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ إلى وضع برنامج إدارة بيئية سليمة للنفايات الصحية، وتشجيع تخفيف تولدها، وإعادة استعمالها وتدويرها واستردادها، وتنظيم جمعها ونقلها والتخلص منها، دون توضيح تفاصيل وضع البرنامج وكيفية تطبيقه وحيثياته ووتيرة تحديثه[٢٨٧٠].

وبالرغم من أن واقع إدارة النفايات الصلبة يبين عدم الفصل في جمع النفايات من مختلف مصادرها، لحظ المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ (المحافظة على النظافة العامة) صلاحيات للسلطات المحلية بتحديد أماكن معالجة النفايات الصناعية والزراعية[٢٨٧١] مما يجعل هذا النص غير مطبق بالمطلق، كما أن إمكانية تطبيق هذا النص تشوبه ثغرة بيئية لجهة تفرد السلطات المحلية باتخاذ القرار في عملية معالجة النفايات الصناعية والزراعية، ممّا يشكل خطراً بيئياً، لا سيما في حال عدم مراعاة فرز النفايات الخطرة منها.

وبالإجمال، لقد كانت النتيجة الحتمية لتشتت صلاحيات التخطيط وضعفها لجهة النصوص والتطبيق كثرة الاستراتيجيات والخطط والدراسات المتعلقة بالنفايات الصلبة في لبنان، وابتعادها عن ملامسة الواقع، وتراجع مستوى تطبيقها، فقد أشرف مجلس الإنماء والإعمار عام ١٩٩٥ على دراسة حول "الاستراتيجية الطويلة الأمد لإدارة النفايات الصلبة في لبنان" (ليس لها مرجع قانوني) والتي قدمت أرقاما ومعلومات حول هذا الملف، وقد تبع ذلك وضع مجلس الإنماء والإعمار عام ١٩٩٧ -بعد استشارة وزارة البيئة- خطة طوارئ لإدارة النفايات الصلبة في بيروت الكبرى (بموجب قرار المجلس رقم ٥٨-١٩٩٧) التي حددت أهدافا لانتاج وكميات النفايات الصلبة، إلا أن تنفيذ هذه الخطة بقي ضعيفاً، إذ بقيت المؤشرات الرئيسية بعيدة عن الواقع، لا سيما في ما خص التدوير والتسبيخ اللذين أدى انخفاض معدلاتهما إلى الحد من عمر المطمر الصحي المعمول به (تقرير واقع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢).

ثم وضعت وزارة البيئة استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة عام ١٩٩٩، إلا أن البرامج الحالية ظلت تشير إلى فقدان التنسيق بين الإدارات المعنية (وزارة الداخلية والبلديات، مجلس الإنماء والإعمار، وزارة البيئة) حول كيفية معالجة هذا الملف. وقد وضعت هذه الاستراتيجية إطاراً مؤسساتياً لإدارة النفايات الصلبة من خلال لجنة وزارية لم تحدد مهامها بالشكل اللازم. وعلى المستوى التقني، اعترفت الاستراتيجية بالطمر الصحي كجزء هام من الإدارة، دون الإشارة إلى تفضيل تقنيات معالجة معينة، وأوصت بتشجيع تخفيض إنتاج النفايات، وإلى البدء التدريجي بعملية الفرز من المصدر، وإدخال برامج استخراج الطاقة واستعادة الكلفة، إلا أن الاستراتيجية لم تلحظ حوافز نظامية لتشجيع برامج التدوير ودعم مصانع إعادة التصنيع (تقرير واقع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢).

في ظل تراجع التخطيط والدراسات البيئية في قطاع النفايات الصلبة، يواجه لبنان صعوبة في تنفيذ التزاماته على صعيد التخطيط لإدارة النفايات الصلبة الخطرة، فقد غابت الاستراتيجيات الملائمة التي شددت اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة على ضرورة وضعها لجهة تركيب النفايات الصلبة الكيميائي، وأسس سلامة إدارتها والتخلص منها وعدم السماح باستردادها وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها، إضافة إلى ضرورة لحظ تطبيق اتفاقية بازل في عملية نقلها[٢٨٧٢]. وأكبر دلالة على غياب التخطيط عدم وجود نصوص تطبيقية لهاتين المعاهدتين.

[٢٨٦٩] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٩
[٢٨٧٠] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ٢
[٢٨٧١] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٣
[٢٨٧٢] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة – المادة ٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: المعايير والشروط

يُسجل غياب لأي تشريع إطاري يضع المعايير والمبادئ للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، إلا أن قانون حماية البيئة أشار إلى دور وزير البيئة والوزراء المختصين (دون تحديدهم) في اقتراح المراسيم اللازمة لتحديد المعايير التقنية الواجب اتباعها في مراكز التنقية ومكبات النفايات (علما بأن مصطلح "مكب" لا يتوافق مع المفاهيم العلمية البيئية)، وتحديد مصير النفايات المهملة[٢٨٧٣].

ولم تتطرّق النصوص المتعلقة بالنفايات الصلبة بالإجمال إلى تفصيل الشروط والمعايير وفقاً لطبيعة النفايات (الخطرة وغير الخطرة) باستثناء المعاهدات الدولية الهامة (بازل وستوكهولم)، وعلى صعيد التشريع المحلي كلّ من القانون ٦٤-١٩٨٨ (حول المواد الضارة) والمرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ (حول النفايات الصحية).

وسيطرت السطحية على النصوص القانونية من خلال إهمال مواكبة التقدم التشريعي البيئي العالميّ، والتركيز على شروط حظر الإلقاء والرمي التي تناولت:

- حظر الرمي في مختلف المناطق الطبيعية[٢٨٧٤]،[٢٨٧٥]،[٢٨٧٦]،[٢٨٧٧]،[٢٨٧٨]،[٢٨٧٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التنوع البيولوجي والارث الطبيعي)
- منع رمي وطرح انقاض الأبنية وأتربة الحفريات والنفايات والفضلات الزراعية والصناعية وطرح المركبات المهملة على الشوارع والساحات العامة وملحقاتها وجوانبها وأقنيتها؛ ومنع رمي النفايات على أنواعها (الفضلات والأوراق والقاذورات من قشور الفاكهة وأعقاب السجائر والعلب الفارغة) على الطرق والساحات والحدائق العامة[٢٨٨٠]
- منع رمي النفايات وبقايا المأكولات وخلافه من المركبات على الطرقات العامة وجوانبها[٢٨٨١]
- منع ترك أو إلقاء الحيوانات المائتة الناتجة عن أعمال المسلخ في الاحراش والسواقي والغدر أو دفنها بقرب الآبار أو الينابيع أو الأحواض العمومية[٢٨٨٢]
- منع رمي أي شيء من المظلة أو الطائرة وذلك من ضمن الشروط التي تخضع لها جمعيات الشباب والرياضة والكشافة[٢٨٨٣]

إلى جانب حظر الرمي، وضعت شروط تمنع إنشاء مستودعات لتخزين النفايات الصلبة غير الخطرة (الأنقاض والأقذار) وذلك ضمن نصوص قديمة هدفت لحماية المناظر والمواقع الطبيعية والمواقع الأثرية[٢٨٨٤]،[٢٨٨٥].

[٢٨٧٣] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة - المادة ٣٩
[٢٨٧٤] قرار وزير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦٤٩- ١٩٤٢ - انشاء منطقة حرم بجوار نبع العسل في جبل فاريا- المادة ٢
[٢٨٧٥] القانون ١٢١- ١٩٩٢- انشاء محميتين طبيعيتين (في بعض الجزر أمام شاطئ طرابلس)- المادة ٤
[٢٨٧٦] القانون ٥٣٢- ١٩٩٦ - انشاء محمية طبيعية (أرز الشوف) – المادة ٥
[٢٨٧٧] القانون ٩- ١٩٩٩ - انشاء محمية غابة ارز تنورين الطبيعية – المادة ٦
[٢٨٧٨] القانون ١٠- ١٩٩٩ - انشاء محمية طبيعية في اليمونة – المادة ٥
[٢٨٧٩] القانون ١١- ١٩٩٩ - انشاء محمية طبيعية في بنتاعل – المادة ٥
[٢٨٨٠] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادتان ١ و٦
[٢٨٨١] القانون ٧٦- ١٩٦٧ - قانون السير – المادة ٥٠ المعدلة بموجب البند ٢ من المادة الاولى من القانون ٤٦٠ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٣
[٢٨٨٢] القرار ٢١٤- ١٩١٩ - تنظيم المسلخ – المادة ٩
[٢٨٨٣] المرسوم ٦٩٩٧- ٢٠٠١ - تحديد الشروط التي تخضع لها جمعيات الشباب والرياضة والكشافة – المادة ٧٤
[٢٨٨٤] القانون الصادر في ١٩٣٩/٠٧/٠٨ - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان – المادة ١٢
[٢٨٨٥] القرار ١٦٦/ ل.ر.- ١٩٣٣ - نظام الآثار القديمة- المادة ٣٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما ركز العديد من النصوص القديمة على شروط خاصة بعملية جمع وتصريف النفايات تحدد نوع الأكياس والأوعية التي تجمع فيها النفايات (محكمة الإغلاق، بلاستيك، غير قابل للنش، جاف من الخارج) والتي تقوم البلديات بجمعها[٢٨٨٦]،[٢٨٨٧]،[٢٨٨٨]، بالإضافة إلى وضع شروط تحظر إلقاء النفايات بشكل عشوائي [٢٨٨٩]،[٢٨٩٠]،[٢٨٩١]. إلا أن قِدم النصوص وتبدل الظروف يجعل تطبيق هذه النصوص أمراً مشكوكاً به في ظل خصخصة عملية إدارة النفايات الصلبة في عدة مناطق في لبنان.

وفي نصوص حديثة وُضعت شروط تسهل عملية جمع وتخزين النفايات المنزلية في المباني عبر اشتراط تزويد المباني الكبرى بمكبات، ووضع مواصفاتها[٢٨٩٢] ، بالإضافة إلى وضع شروط فنية للخدمات الميكانيكية المتعلقة بتخزين وجمع النفايات في المباني (مساقط النفايات وأفران الحرق)، وذلك بعزلها عن باقي المبنى[٢٨٩٣]. إلا أن ذلك يشجع على إنشاء محارق في أوساط سكنية، ممّا قد يؤدي إلى مشاكل صحية وبيئية في حال عدم التثبت من تطبيق الشروط البيئية.

تجدر الإشارة إلى أن النصوص القانونية لم تلحظ عملية الفرز في المصدر، رغم إيلائها اهتماماً بارزاً للمستوى الدولي كعامل مساعد في تفعيل إدارة النفايات الصلبة.

أما على صعيد مرافق معالجة النفايات الصلبة، فقد التزمت الحكومة اللبنانية ضمن اتفاقيات ثنائية عقدتها مع البنك الدولي بتطبيق معايير بيئية في تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة البيئية[٢٨٩٤]، إلا أن عملية وضع الشروط والمواصفات لمرافق معالجة النفايات الصلبة كانت ضعيفة نظراً لتوزع الصلاحيات على عدة جهات، ولغياب التعريفات والآليات التطبيقية اللازمة، إضافة إلى أن هذا المشروع قد توقف وأُلغي جزء كبير من القرض المتعلق به.

تولت دائرة تصحيح المحيط في مصلحة حماية البيئة السكنية في وزارة البيئة صلاحية وضع المواصفات والشروط الفنية عند إنشاء وتجهيز معامل معالجة النفايات، وإبداء الراي في الدراسات ودفاتر الشروط العائدة لإنشاء وتجهيز هذه المعامل[٢٨٩٥]. إلا أن هذه الدائرة غير موجودة فعلياً، ولذلك تتولى مصلحة حماية البيئة السكنية هذه المهام حالياً، وقد وضعت وزارة البيئة في هذا الإطار شروطا بيئية لمحارق النفايات المنزلية (كواحدة من مرافق تصريف النفايات الصلبة) فعيّنت الحدود القصوى المسموح بها لملوثات الهواء في الانبعاثات الناجمة عن حرق النفايات المنزلية[٢٨٩٦]. ووضعت وزارة البيئة الشروط والمعايير التي ترعى عملية حركة وإدارة النفايات الصلبة، وحددت شروطا لاستيراد النفايات التي لا يجوز استيرادها إلا لصالح مؤسسات ذات صفة صناعية ملائمة ومرخص بإنشائها، مع حظر استيراد النفايات ذات المواصفات الخطرة كليا[٢٨٩٧]. وأشار قانون حماية البيئة إلى دور وزارة البيئة في تحديد طرق وشروط استيراد المواد أو المنتجات المولدة للنفايات، وإدخالها وتصريفها وحيازتها واستعمالها والتداول بها ونقلها في الأراضي اللبنانية، وذلك بمرسوم يقترحه وزير البيئة[٢٨٩٨]، إلا أنه لم تصدر مراسيم تطبيقية في هذا الاتجاه حتى الآن (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

[٢٨٨٦] المرسوم ٧٩٧٥- ١٩٣١ وتعديلاته - تنظيف المساكن - المادة ١٠

[٢٨٨٧] المرسوم رقم ٨٧٣٥- ١٩٧٤- المحافظة على النظافة العامة- المادة ١٨

[٢٨٨٨] قرار وزيري الداخلية والصحة العامة: القرار ١/٤٢٥-١٩٧١ - فرض استعمال أكياس بلاستيك لجمع النفايات- المادة ١

[٢٨٨٩] المرسوم٧٩٧٥- ١٩٣١- تنظيف المساكن- المادة ١٠

[٢٨٩٠] قرار وزيري الداخلية والصحة العامة: القرار ١/٤٢٥ - ١٩٧١- فرض استعمال أكياس بلاستيك لجمع النفايات – المواد ٢، ٥، ٦

[٢٨٩١] المرسوم٨٨٦١- ١٩٩٦ وتعديلاته - تنظيم الاعلانات والترخيص بها – المادة ٦

[٢٨٩٢] المرسوم ٢٧٩١- ١٩٩٢ وتعديلاته - تعديل المرسوم التطبيقي لقانون البناء – المادة ١٢

[٢٨٩٣] المرسوم ١١٢٦٤- ١٩٩٧ - الشروط التنظيمية الخاصة بالسلامة العامة والوقاية من الحريق في الأبنية- الباب ٧ من الملحق

[٢٨٩٤] القانون ٥٠١- ١٩٩٦ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع ادارة النفايات الصلبة البيئية)- المادة ٣ من الاتفاقية

[٢٨٩٥] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٥

[٢٨٩٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢ وتعديلاته– ١٩٩٦ - تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة – ملحق ١٢

[٢٨٩٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧١- ١٩٩٧- تنظيم استيراد النفايات- المادتان ١ و٤

[٢٨٩٨] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة- المادة ٤٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالإضافة إلى وزارة البيئة، كان لوزارة الصحة العامة دور اقتراح المواصفات والشروط الفنية الواجب توفرها في مشاريع جمع النفايات وإتلافها[٢٨٩٩].

كما أعطيت المؤسسة اللبنانية للمواصفات والمقاييس (ليبنور) صلاحية وضع مشاريع المواصفات المتعلقة بمعالجة النفايات الصناعية وتصريفها[٢٩٠٠]، ويطرح السؤال في هذا الإطار عن الجدوى في إيلاء ليبنور هذه الصلاحية.

أما على صعيد النفايات الخطرة، فقد أشارت معاهدة بازل التي يلتزم بها لبنان إلى ضوابط تتعلق بحركة النفايات الخطرة تشمل[٢٩٠١]:

- حظر تصديرها إلى دول تمنع استيرادها
- عدم السماح بحركة النفايات بين الدول إلا إذا كانت الدولة المصدرة غير قادرة على التخلص السليم بيئيا (من الناحية التقنية)
- عدم السماح بحركة النفايات بين الدول إلا إذا كانت النفايات موضوع الحركة مطلوبة كمواد خام لصناعات إعادة الدوران أو الاسترداد
- عدم السماح بحركة النفايات بين الدول إلا لأسباب لا تتعارض مع هذه الاتفاقية
- ضرورة تقديم المعلومات المتعلقة بحركة النفايات الخطرة التي تحدد الآثار البيئية والصحية المحتملة، مع حظر استيراد النفايات من قبل دول لا تتوافر فيها الإدارة البيئية المناسبة للنفايات الخطرة.
- ضوابط أخرى (وضع الملصقات الواضحة، تحديد الأشخاص المخولين النقل، تأمين وثيقة تحرّك من نقطة الإنطلاق الأولى)

وقد نص قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على وضع معايير وشروط تنظم حركة المواد الكيميائية الضارة و/أو الخطرة (استيرادها، انتاجها، استخراجها، تحويلها، تسويقها، حيازتها، استعمالها، اتلافها، نقلها، وتصريفها)[٢٩٠٢]، إلا أن هذه المادة لا تزال بانتظار المراسيم التطبيقية اللازمة لنفاذها (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

إلى جانب قانون حماية البيئة ومعاهدة بازل، سبق أن منع القانون ٦٤-١٩٨٨ استيراد أو إدخال أو حيازة أو نقل نفايات نووية أو ملوثة بإشعاعات نووية أو تحوي مواد كيميائية سامة أو خطرة على السلامة العامة[٢٩٠٣]، كما وضع شروطاً لعملية انتاج واستيراد ونقل وتوزيع وحيازة النفايات الضارة عبر[٢٩٠٤]:

- إلزام الشخص المسؤول عنها بإثبات إمكانية تصريف هذه النفايات وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذا القانون ونصوصه التطبيقية (دون توضيح المعايير التي تثبت إمكانية التصريف)
- إمكانية منع الاستيراد أو إخضاعه للإجازة المسبقة من الوزارة المختصة
- ضرورة تقديم المعلومات من قبل المسؤولين عن النفايات تحت طائلة المسؤولية

وألزم القانون ٦٤-١٩٨٨ كل من ينتج أو يستخرج أو ينقل أو يحوز نفايات جامدة (صلبة) يمكن أن تلحق الضرر بالإنسان أو البيئة، بتصريفها أو العمل على تصريفها وفقاً لأحكامه لتلافي مخاطرها، على أن يشمل التصريف: الجمع والنقل والتخزين والفرز والمعالجة والرمي والطمر والحرق والإتلاف[٢٩٠٥]، إلا أن هذا القانون أغفل توضيح المعايير التي تحدد "الضرر" من الناحية التقنية، والذي تُحدد على أساسه طبيعة النفايات، كما يحتاج هذا القانون للتحديث والتدعيم بملحقات تفصيلية توضح وتبين ضوابط آليات التصريف ونوعها وفقاً لنوع النفايات.

[٢٨٩٩] المرسوم ٨٣٧٧- ١٩٦١ وتعديلاته - تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٣٥

[٢٩٠٠] المرسوم ٩٤٤٤-٢٠٠٣ -تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها- المادة ١٥

[٢٩٠١] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها – المواد ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ من الاتفاقية

[٢٩٠٢] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة- المادة ٤٤

[٢٩٠٣] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٦

[٢٩٠٤] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادتان ٤ و٥

[٢٩٠٥] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وكنموذج لتطبيق القانون ٦٤-١٩٨٨ أصدر وزير البيئة قرارات[٢٩٠٦] -استناداً إلى المادة ٥ من قانون ٦٤-١٩٨٨- يحدد أحدها شروط استيراد الأسبستوس (بإخضاعه لإجازة مسبقة من وزارة البيئة)، فيما منع الثاني استيراد ونقل وبيع واستعمال الحرير الصخري (الاسبستوس) من نوع كروسيدوليت، وحدد شروط استعمال أنواع أخرى من الاسبستوس، وحدّد القرار الثالث شروط استيراد مواد الحرير الصخري أو نقلها أو بيعها أو استعمالها.

وفي إطار شروط معالجة النفايات الخطرة، أشارت اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة (والتي انضم إليها لبنان عام ٢٠٠٢) إلى أن معامل ترميد النفايات (البلدية والخطرة)، والحرائق في مواقع دفن النفايات التي تنتج مركبات عضوية ثابتة تخضع للمادة ٥ من الاتفاقية، وتشير التزامات لبنان بالاتفاقية إلى ضرورة اتخاذ تدابير عامة للحد من تكوّن هذه المركبات عبر اتباع أفضل التقنيات للتقليل من النفايات وتعزيز تدوير النفايات؛ ووقف حرق النفايات، ومعالجة النفايات بما يخفف من سمومها[٢٩٠٧]. ويتماشى ذلك مع التزامات لبنان بمعاهدة بازل التي تشمل اتخاذ تدابير مناسبة لخفض إنتاج النفايات الخطرة والنفايات الأخرى إلى الحد الأدنى (مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية)، وإتاحة مرافق كافية للتخلص (بما يضمن الإدارة السليمة بيئيا)، اتخاذ الخطوات الضرورية في إدارة النفايات الخطرة والأخرى لمنع التلوث وتخفيف الأضرار، علما بأن المعاهدة نصت على قيام الأطراف بتحديد المبادئ التوجيهية التقنية للإدارة السليمة بيئيا لهذه النفايات في الاجتماع الأول الذي تعقده[٢٩٠٨].

وإضافة إلى النفايات الصلبة الخطرة وغير الخطرة، تتميّز أنواع أخرى من النفايات الصلبة بمواصفات خاصة تستلزم أسلوباً خاصاً في الإدارة والتصريف، إلا أن القوانين التي ترعى النفايات الخاصة محدودة واقتصرت على حظر قانون الجمارك إدخال البضائع النتنة إلى المنطقة الحرة[٢٩٠٩] -دون وضع تعريف للبضائع النتنة-، إضافة إلى نص قانون قديم، لا يتماشى مع التطور التقني والعلمي المرتبط بمعالجة وتصريف النفايات الصلبة، حظّر رمي الإفرازات البيولوجية للإنسان مع ضرورة معالجتها أو طرحها في المستراحات أو طمرها في أعماق الأرض[٢٩١٠]. إلا أن هذا النص لا يراعي الشروط الصحية التي يجب ألا تترك للأفراد الحرية في تصريف النفايات على أنواعها.

أما على صعيد تصنيف ووضع الشروط والمعايير وفقاً لمصادر النفايات الصلبة، فليست الحال أفضل، إذ غابت الشروط البيئية المعاصرة، وتراجع مستوى تطبيق الموجود منها، كما أن قدم النصوص أدى إلى تغييب دور وزارة البيئة (التي هي وزارة حديثة) في عدة قطاعات كالصناعة، والزراعة، والسياحة وغيرها من المؤسسات المصنفة.

وعلى صعيد الصناعة، أشار القرار ٦/أ.ت.-١٩٣٦ لمدير الصحة والإسعاف العام إلى ضرورة أخذ موافقة مديرية الصحة على طريقة تصريف أو إتلاف النفايات الصناعية الصلبة، إلا أن هذه الصلاحية أصبحت مناطة بوزارة البيئة خاصة بعد صدور قانون ٦٤-١٩٨٨ المتعلق بالنفايات الضارة/الخطرة. وأشار مرسوم المحافظة على النظافة العامة إلى ضرورة تخصيص أماكن لمعالجة النفايات الصناعية[٢٩١١]، وتتطرقت بعض النصوص إلى نفايات المؤسسات المصنفة غير الصناعية، فوضع وزير الزراعة قراراً يحفز إعادة استعمال وتصنيع نفايات الدواجن عبر وضع شروط لتنظيم استعمالها وتصديرها[٢٩١٢]، فيما حدد نص قديم (١٩٧٤) شروطاً غير معاصرة لتصريف النفايات الزراعية[٢٩١٣]، إلا أن هذه الشروط لا تخضع للضوابط البيئية السليمة، كما أنها -في غالبيتها- لا تأخذ في الاعتبار طبيعة النفايات التي قد تشمل نفايات خطرة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري الصناعة والبيئة، والزراعة والبيئة).

[٢٩٠٦] قرارات وزارة البيئة: القرار ١/٣٧-١٩٩٦ – إخضاع مادة الاسبستوس لاجازة مسبقة؛ القرار ١/٤٢- ١٩٩٦ – منع استيراد مادة الحرير الصخري من نوع الكروسيدوليت نهائيا؛ القرار ١/١٧٤ – ١٩٩٨ استيراد مواد الحرير الصخري أو نقلها أو بيعها أو استعمالها (تجدر الإشارة إلى أن المادة ٦ من هذا القرار نصت على أنه تلغى جميع القرارات المخالفة لمضمونه)

[٢٩٠٧] القانون ٤٣٢- ٢٠٠٢ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة-المرفق (ج) من الاتفاقية

[٢٩٠٨] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها – المادة ٤ من الإتفاقية

[٢٩٠٩] المرسوم ٤٤٦١- ٢٠٠٠ وتعديلاته - قانون الجمارك – المادة ٢٤٩

[٢٩١٠] القرار ١٨٨- ١٩٢٠ - وقاية الصحة العمومية – المادة ١١

[٢٩١١] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٣

[٢٩١٢] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٦٦- ٢٠٠١- السماح باستعمال وتصدير مسحوق مخلفات الدواجن المصنعة والمعالجة حراريا- المواد ٢، ٤،٥

[٢٩١٣] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولا تزال التشريعات اللبنانية بدائية في ما خص المعايير والشروط البيئية المتعلقة بإدارة النفايات الصناعية الصلبة، إذ اقتصرت في غالبيتها على: شروط التخزين المؤقت[٢٩١٤]، [٢٩١٥]، [٢٩١٦]، [٢٩١٧]، [٢٩١٨]، [٢٩١٩]، والتصريف (منع التصريف العشوائي)[٢٩٢٠]، [٢٩٢١]، [٢٩٢٢]، [٢٩٢٣]. وقد نصّ القرار ١١٠٤-١٩٢١ على أن تصريف المعامل على الساحل يخضع لإذن مسبق دون توضيح الآلية والجهة المعنية بذلك[٢٩٢٤]، وينطبق الموضوع نفسه على النصوص القانونية المتعلقة بنفايات المؤسسات غير الصناعية، إذ حددت بعض النصوص القانونية مواصفات أوعية التخزين لكل من الأفران[٢٩٢٥] ومحلات بيع اللحوم[٢٩٢٦]، المطاعم والمقاهي ومحلات بيع المأكولات في بيروت[٢٩٢٧]، الحمامات البحرية[٢٩٢٨]، عربات تحضير أو بيع السندويتش والمرطبات، وبيع البوظة (الفئة السادسة)[٢٩٢٩]، ذلك بالإضافة إلى تنظيم تخزين وتصريف نفايات زرائب الحيوانات[٢٩٣٠]، واستلام ونقل نفايات السفن في مرافىء بيروت[٢٩٣١]، طرابلس وصيدا وسائر المرافىء[٢٩٣٢]. كما تناولت بعض النصوص القانونية شروطاً ومعايير بيئية لإدارة النفايات الصلبة الناتجة عن قطاع النقل من خلال وضع شروط على تخزين و/أو تصريف النفايات الناتجة عن المرائب العامة للسيارات في بيروت[٢٩٣٣] و بمرائب تصليح السيارات ومواقف السيارات للعموم[٢٩٣٤]، وحظر رمي وإلقاء أي أشياء من السفن في طرابلس[٢٩٣٥]، ووضع شروط تخزين وتصريف النفايات من السفن مع اشتراط تطهير المواد قبل تصريفها[٢٩٣٦]. إلا أن معظم هذه النصوص قديمة، كما أن آليات التطبيق غائبة.

وقد حاولت وزارة البيئة أن تلعب دورا في وضع الشروط والمعايير المتعلقة بمعالجة النفايات الصلبة[٢٩٣٧] وفقاً لمصادرها، فأصدرت عدة قرارات تتعلق بالترخيص لمؤسسات مصنفة (صناعية وغير صناعية) تضم شروطاً لإدارة النفايات الصلبة فيها. إلا أن مصدر هذه النصوص (قرارات وزارية) وإطارها التقني جعلاها من النصوص الضعيفة التطبيق (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

[٢٩١٤] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦/ أ.ت- ١٩٣٦- شروط صحية عامة لدور الصناعة- ملحق الشروط الصحية - البند ٢
[٢٩١٥] قرار محافظ مدينة بيروت، رئيس البلدية: القرار ١٨١-١٩٤٠- احكام تتعلق بالمؤسسات التي تستعمل اللحام التجبيري – المادة ١٧
[٢٩١٦] قرار محافظ مدينة بيروت، رئيس البلدية: القرار ١٦٩/ب-١٩٤٠- تنظيم بيع الحطب والفحم والمحروقات (ضمن محافظة بيروت) - المادة ٧
[٢٩١٧] المرسوم ٦٣٤١- ١٩٥١-تنظيم الحماية والوقاية الصحية في كافة المؤسسات الخاضعة لقانون العمل – المادة ٢
[٢٩١٨] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٦- ١٩٦٤ - قرار محافظ مدينة بيروت: تنظيم مصانع الحلوى – المادة ٣
[٢٩١٩] الاتفاقية الصادرة في ١٩٩٥/٦/٢٢ - التوصية ١٨٣ توصية السلامة والصحة في المناجم – المادة ١٣
[٢٩٢٠] القرار ١١٠٤- ١٩٢١- تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٦
[٢٩٢١] قرار مدير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦/ أ.ت- ١٩٣٦- شروط صحية عامة لدور الصناعة-ملحق الشروط الصحية – البند ٢
[٢٩٢٢] المرسوم ٦٣٤١- ١٩٥١-تنظيم الحماية والوقاية الصحية في كافة المؤسسات الخاضعة لقانون العمل – المادة ٢
[٢٩٢٣] نظام مسالخ ومراكز توضيب الدواجن الصادر عن رئيس مجلس ادارة مكتب الانتاج الحيواني الصادر في ١٩٧١/١٢/٤ - المادة ١١
[٢٩٢٤] القرار ١١٠٤- ١٩٢١- تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٦
[٢٩٢٥] قرار محافظ بيروت: القرار ١٦١٦- ١٩٥٧ - تنظيم الأفران – المادة ١٣
[٢٩٢٦] المرسوم ١٧٣٧٦- ١٩٦٤ - فرض شروط صحية خاصة على محلات بيع اللحوم – المادة ٢
[٢٩٢٧] قرار محافظ بيروت: القرار ١٥٩٢- ١٩٨٦ - المحافظة على الصحة داخل المطاعم والمقاهي ومحلات بيع المأكولات (في مدينة بيروت) – المادة ١
[٢٩٢٨] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٥١١٨- ١٩٦٩ –نظام الحمامات البحرية واحواض السباحة (في مدينة بيروت) – المادة ٢
[٢٩٢٩] قرار وزير الصحة العامة: القرار ٣٩- ١٩٦٢ - شروط نقل بعض المواد الغذائية – المادة ١
[٢٩٣٠] قرار محافظ مدينة بيروت، رئيس البلدية: القرار ٢٣٩- ١٩٤٠ - تنظيم زرائب الحيوانات – المادة ٨
[٢٩٣١] قرار وزير النقل: القرار٨٨/ن- ١٩٩٧- تحديد تعرفة أجور استلام ونقل نفايات السفن في مرفأ بيروت
[٢٩٣٢] قرار وزير النقل: القرار ٣٣/ن- ١٩٩٨- تحديد تعرفة أجور استلام ونقل نفايات السفن في مرفأي طرابلس وصيدا وسائر المرافىء
[٢٩٣٣] قرار محافظ بيروت: القرار ٣٧٥- ١٩٣٦ - اخضاع المرائب العامة للسيارات في مدينة بيروت لشروط خاصة - المادة ٧
[٢٩٣٤] قرار محافظ بيروت: القرار ١٥٤-١٩٩٧.- يتعلق بمرائب تصليح السيارات ومواقف السيارات للعموم مقابل اجر - الفصل الأول- ٩ والفصل الثاني - ٦
[٢٩٣٥] القانون الصادر بقرار ٢٩٩/ ل.ر - ١٩٣٦ - نظام سطح ماء الطيارات في طرابلس – المادة ٩
[٢٩٣٦] القانون الصادر في ١٩٥٥ /٠٨/١٠ - تطبيق النظام الصحي الدولي رقم ٢ والغاء الوثيقة الصحية (الحجر الصحي) – المواد ١٤ و٢٩ و٦٢ من اللوائح الصحية الدولية
[٢٩٣٧] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما أعدت وزارة البيئة المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ الذي يحدد نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها استناداً إلى القانون ٦٤-١٩٨٨ وإلى معاهدة بازل، إلا أن هذا المرسوم لا يزال بحاجة لنصوص تطبيقية ومكملة توضّح بعض التفاصيل التقنية، كوضع المواصفات للمنشآت المتخصصة بمعالجة وتصريف النفايات الصحية. وقد وضع هذا المرسوم شروطاً ومعايير تقنية لإدارة النفايات الصحية عبر تحديد الآليات لـــ:

١- الفرز الدقيق لنفايات المؤسسات الصحية المماثلة للنفايات المنزلية، وتخفيف توريد واستعمال المواد الكيميائية للتخفيف من النفايات الخطرة غير المعدية، واستعمال المواد الأقل خطورة[٢٩٣٨]، وإلزام المؤسسات الصحية بفرز المواد القابلة لإعادة الاستعمال و/أو التدوير و/أو الاسترداد[٢٩٣٩].

٢- إدارة النفايات الصحية غير الخطرة المماثلة للنفايات المنزلية بالطرق المعتمدة محليا لإدارة النفايات المنزلية[٢٩٤٠].

٣- شروط تخزين النفايات الخطرة المعدية التي تقضي التخزين المؤقت في حاويات خاصة (محددة المواصفات[٢٩٤١]).

٤- شروط معالجة النفايات الخطرة المعدية عبر التطهير أو التعقيم وذلك خلال ٢٤ ساعة من تولدها وفقاً لمعيار أيزو ٩٤:١١١٣٤ وتعديلاته، على أن يتم التعقيم في منشآت متخصصة مرخص لها من وزراة البيئة[٢٩٤٢]. (وضع شروط تنظيمية للمنشآت/التجهيزات التي تعالج النفايات المعدية بالتعقيم).

٥- التخزين المؤقت للنفايات المعقمة وجمعها ونقلها بعد التعقيم (وسائل التخزين التي يجب أن تكون منفصلة وواضحة ومرخصة من وزارة البيئة، وتحمل مواصفات معينة وتذكر بيانات النفايات)[٢٩٤٣].

٦- التخلص من النفايات الخطرة والمعدية بعد التعقيم بالطرق المناسبة في منشآت مرخصة من وزارة البيئة وفقا لمواصفات تضعها الوزارة خاضعة لدراسة تقييم الأثر البيئي (منشآت الترميد المتخصصة بالنفايات الخطرة، أو تقنيات أخرى، مطامر صحية محصنة بمواصفات محددة)[٢٩٤٤].

٧- إخضاع النفايات الخطرة غير المعدية للمعايير العامة المتعلقة بالنفايات الخطرة المعرفة في الإطار التشريعي العام للنفايات الخطرة[٢٩٤٥]. ووفقا للتشريع الحالي فإن هذه النفايات تخضع للقانون ٦٤-١٩٨٨ وتعديلاته، والقانون ٤٤٤-٢٠٠٢.

٨- الشروط المتعلقة بوسائل التخلص من النفايات الخاصة بمنشآت متخصصة بالترميد أو مطامر صحية خاصة أو باستعمال تقنيات بديلة مثبت فعاليتها ومرخصة من وزارة البيئة وفقاً لمواصفات معينة على أن تخضع بعض هذه النفايات (الأعضاء والحيوانات المستعملة في التجارب) لسبل إدارة النفايات الخطرة والمعدية مع إلزامية تعقيمها قبل أي إدارة لها[٢٩٤٦].

[٢٩٣٨] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ٣
[٢٩٣٩] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ٦
[٢٩٤٠] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ٨
[٢٩٤١] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادتان ٩ و١٠
[٢٩٤٢] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادتان ٩ و١٠
[٢٩٤٣] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ١١
[٢٩٤٤] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ١٢
[٢٩٤٥] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ١٣
[٢٩٤٦] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ١٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثالث: الإجراءات التنظيمية

تتخذ إدارة النفايات الصلبة طابعاً محلياً ومناطقياً، فتطغى صلاحيات السلطات المحلية على إدارة هذه النفايات، في ظل نصوص تقليدية لا تواكب التقدم التقني والعلمي الذي سبقت لبنان إليه التشريعات المقارنة. فعلى سبيل المثال لا تلحظ النصوص التشريعية التنظيمية الفصل بين النفايات الخطرة والنفايات غير الخطرة في عملية الإدارة، وهذا ما يجعل من قطاع النفايات الصلبة مشكلة بيئية وصحية ملحة.

ووفقا للنصوص القانونية القديمة، تتولّى البلديات تنظيم إدارة النفايات الصلبة في نطاق عملها[٢٩٤٧]، [٢٩٤٨]، [٢٩٤٩]، إذ تقوم وحدة خاصة في البلدية بأعمال جمع النفايات المنزلية ونقلها، وتحدد لذلك المواقيت الملائمة[٢٩٥٠]، [٢٩٥١]، إضافة إلى تولي البلدية أعمال تنظيف الشوارع والساحات العامة في نطاقها[٢٩٥٢]، مع منع البلديات من تجميع النفايات على أطراف الطرق[٢٩٥٣]. وقد أوكل في ما مضى إلى دائرة أطلق عليها دائرة "الهيجيان" (hygiene) مهمة رفع الأقذار والأنقاض[٢٩٥٤]، وقد كانت هذه الدائرة تابعة لوزارة الصحة والاسعاف العام وهي الآن مديرية الوقاية في وزارة الصحة العامة.

وبالإضافة إلى تنظيم جمع النفايات البلدية، أسندت إلى المجالس البلدية مهمة إنشاء مصارف النفايات وأمثالها دون توضيح المقصود بـــ"مصارف النفايات" على أن تخضع قرارات انشاء مصارف النفايات وأمثالها لتصديق المحافظ[٢٩٥٥]. وبالرغم من إعتبار عملية إدارة النفايات البلدية/المنزلية ضمن إطار عمل البلديات منذ السبعينات[٢٩٥٦]، إلا أن إدخال الخصخصة على هذا القطاع (في غياب نص قانوني واضح حول ذلك) قلّص من دور المجالس البلدية في المناطق الخاضعة لنطاق الشركة الخاصة، وحد من تطبيق النصوص الواردة أعلاه.
إلى جانب البلديات، تتولى مديرية الطرق والمباني في وزارة الأشغال العامة تعزيل الأقنية، ورفع الأنقاض عن سطح الطرق وجوانبها[٢٩٥٧].

أما لجهة الإجراءات التنظيمية على مستوى مصادر النفايات، فقد غابت الأطر القانونية التي ترعى إدارة النفايات الصناعية الصلبة، باستثناء الإشارة إلى مؤسسة عامة أحدثت عام ١٩٧٩ تدعى "هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي" تقوم بالمحافظة على البيئة في المناطق التي تنشأ عليها المراكز، وتلتزم بتطبيق القوانين والأنظمة. وتمثل الهيئة المالكين أو المستأجرين تجاه البلديات التي تقع المراكز في نطاقها لجهة جمع النفايات[٢٩٥٨]. وعلى صعيد تنظيم إدارة النفايات الصحية فقد وضع أسسها المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ كمرسوم تطبيقي للقانون ٦٤-١٩٨٨، والذي حدد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وإدارتها ولحظ لأول مرة تصنيف النفايات الصلبة إلى نفايات خطرة وغير خطرة.

[٢٩٤٧] المرسوم ٧٩٧٥- ١٩٣١ وتعديلاته - تنظيف المساكن – المادة ١٠
[٢٩٤٨] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة - المادة ١٨
[٢٩٤٩] المرسوم ٦٠١٢- ١٩٥٤ - تصنيف مراكز الاصطياف - ملحق المرسوم حول الشروط المطلوبة للتصنيف – البند ١١
[٢٩٥٠] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٩
[٢٩٥١] قرار وزيري الداخلية والصحة العامة: القرار ١/٤٢٥- ١٩٧١ - فرض استعمال أكياس بلاستيك لجمع النفايات – المادتان ٣ و٤
[٢٩٥٢] المرسوم الاشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته - قانون البلديات – المادتان ٤٩ و٧٤
[٢٩٥٣] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ٧
[٢٩٥٤] القرار ١٨٨- ١٩٢٠ - وقاية الصحة العمومية – المادة ٤٣
[٢٩٥٥] المرسوم الاشتراعي ١١٨- ١٩٧٧ وتعديلاته– قانون البلديات – المادتان ٤٩ و٦١
[٢٩٥٦] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة
[٢٩٥٧] المرسوم ١١٠٦٩-١٩٦٢ الذي عدل بالمرسوم ١٠٣٣٨- ١٩٧٥ - تحديد مهام رئيس مصلحة الانشاءات والصيانة في مديرية الطرق – المادة ٢
[٢٩٥٨] المرسوم ١٦٦٠- ١٩٧٩ - احداث مؤسسة عامة تدعى "هيئة انشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي" – المادتان ٣ و٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلى جانب إدارة النفايات الصلبة، تناول قانون حماية البيئة موضوع إعادة تأهيل المواقع المتضررة من تصريف النفايات الصلبة، فأخضع الأماكن المتضررة نتيجة لمخالفة الأحكام القانونية النافذة، والأماكن الملوثة بسبب المكبات أو الطمر غير المسموح، لتدابير تهدف إلى القضاء على التلوث وإصلاح البيئة على نفقة المسؤول عن الأماكن، وذلك وفقا لما تحدده وزارة البيئة على أن تحدد دقائق التطبيق في مراسيم تصدر في مجلس الوزراء[٢٩٥٩]، إلا أن المراسيم التطبيقية بقيت غائبة. مع ذلك كان هناك مبادرات باتجاه دراسة مشاريع إعادة تأهيل مواقع متضررة من سوء تصريف النفايات الصلبة، فقام اتحاد بلديات السويجاني في قضاء الشوف –ومن خلال تعاون مع بلدية ليل الفرنسية- بإعداد مشروع لتأهيل موقع مكب للنفايات، نفذت له دراسة تقييم الأثر البيئي.

الباب الرابع: التراخيص

تعد شروط وآليات الترخيص من الهيكليات التنظيمية التي تواجه إدارة النفايات الصلبة وتساهم في الوقاية من الانعكاسات البيئية السلبية، وقد التزم لبنان -من خلال انضمامه إلى بروتوكولين ملحقين باتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦- بوضع معايير وشروط الترخيص لتصريف النفايات (ومن بينها النفايات الصلبة)، وأنشطة للمراقبة والتقييم وذلك لحماية البحر المتوسط[٢٩٦٠]، إلا أن هذه الاتفاقية تناولت النفايات بشكل سطحي ولم تحدد أنواع أو مصادر النفايات.

ويشير التشريعان البريطاني والفرنسي إلى نظام ترخيص لمرافق معالجة وتصريف النفايات، يخضع لأنظمة وشروط بيئية، إضافة إلى لحظ رسوم خاصة تستعمل لتغطية تكاليف التفتيش والمراقبة.

أما على الصعيد المحلي، وفي إطار الترخيص لتصريف النفايات، كانت النصوص القديمة اللبنانية ناقصة، فقد اقتصرت على بضعة نصوص مفككة ومتناثرة ضمن أطر تشريعية مختلفة، وهذا ما انعكس على عدم وجود نظام ترخيص موحد ومحدد المسؤوليات والأسس يغطي كافة مراحل إدارة النفايات الصلبة. وبالإجمال تخضع معامل معالجة النفايات لنظام ترخيص المؤسسات المصنفة. إلا أن نصوصاً متفرقة أخرى أشارت إلى عملية الترخيص لتصريف ومعالجة النفايات، فقد أشار نص إلى ضرورة الحصول على ترخيص من المحافظ بعد استطلاع رأي المجلس الصحي[٢٩٦١]، لطرح أنقاض المباني وأتربة الحفريات والحجارة وغيرها، في الورش التي تحتاج إليها أو على العقارات المنخفضة أو المنحدرة حيث لا يمنع التنظيم تغيير طبيعة الارض (وذلك خارج المناطق السياحية والسكنية) وبالاتفاق مع أصحاب العقارات لغرض تسويتها واستصلاحها واستثمارها. إلا أن هذا النص القديم يتضمن السماح الضمني بطرح النفايات المذكورة بشكل عشوائي على بعض العقارات دون وضع معايير للترخيص من قبل المحافظ (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

عدا ذلك، أشار نص وحيد إلى ضرورة إخضاع معمل معالجة نفايات منوي إنشاؤه على عقارات في منطقة الدكرمان (صيدا) للتقدم بدراسة مسبقة لتأمين السلامة العامة توافق عليها الجهات المختصة[٢٩٦٢]، إلا أن النص لم يحدد مضمون الدراسة وإن كانت تشمل تقييم الأثر البيئي، ولم يوضح المقصود بالجهات المختصة. كما وضع قرار لوزارة البيئة شروطاً لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن[٢٩٦٣]، إلا أن هذا القرار يندرج ضمن سلسلة قرارات أصدرتها وزارة البيئة حول شروط رخص لمؤسسات مصنفة ويشكّ الحقوقيّون في قانونية هذه القرارات لصدورها دون أخذ رأي مجلس شورى الدولة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وفي نطاق تنظيم إدارة النفايات الخطرة، وضع القانون ٦٤-١٩٨٨ أسس الترخيص للمؤسسات المتخصصة بتصريف النفايات الخطرة/الضارة، الذي لا يتم إلا بموجب مرسوم مقترح من الوزراء المعنيين (الصحة العامة، البيئة، الصناعة والزراعة) وبعد موافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني والمجلس الأعلى لحماية البيئة، في حين حَصر رأي هيئة

[٢٩٥٩] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٤١

[٢٩٦٠] القانون ٢٩٢-١٩٩٤ - الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكولين ملحقين باتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

[٢٩٦١] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٢

[٢٩٦٢] المرسوم ٥٩٠٧- ٢٠٠١ - تعديل نظام عقارات في منطقة الدكرمان العقارية (صيدا) - المادة ٢

[٢٩٦٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

التشريع والاستشارات الاقتراح بوزير البيئة منفرداً. وقد صدر هذا المرسوم وهو المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ الذي قد حدد المنشآت المتخصصة بمعالجة وتصريف النفايات المعدية المعقمة الناتجة عن المؤسسات الصحية، وأوكل لوزارة البيئة مهمة الترخيص لها، وأخضعها لرقابة السلطات الصحية والبيئية المختصة[٢٩٦٤] دون تحديدها. إلا أن هذا الدور لا يزال في أمس الحاجة إلى آليات تطبيقية، وأدوات لتنفيذ هذه المسؤوليات. لكن المرسوم لم يوضح تفاصيل عملية الترخيص المتعلقة بإدارة النفايات الصحية (الخطرة خاصة)، بالرغم من ذكرها، وتركت الآليات غائبة ممّا يعيق تطبيق النصوص بدقة ووضوح.

أما على صعيد حركة النفايات (لجهة استيراد النفايات الصلبة)، تضمنت مذكرة لمدير عام الجمارك تنظيماً لعملية استيراد نفايات صلبة عبر تقديم طلب من صاحب العلاقة يتم إثره الكشف على المعمل ودراسة كميّة النفايات التي قد تنتج عن العملية[٢٩٦٥]، فيما لم تحدد نوعية النفايات المعنية بهذا النص. إلى جانب المديرية العامة للجمارك، وضعت وزارة البيئة إجراءات تنظيمية لاستيراد النفايات (غير الخطرة) ، كما لها الحقّ في دراسة المستندات ومراقبة وجهة استعمال النفايات المستوردة[٢٩٦٦] دون توضيح آلية التطبيق وكيفية التنسيق مع الجهات المعنية الأخرى (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

ولم تقتصر النصوص على استيراد النفايات، بل أسند إلى المديرية العامة للجمارك، بناءً لطلب أصحاب العلاقة، السماح بإتلاف البضائع التي تصاب بعطل في المستودع العمومي واستيفاء الرسوم والضرائب على النفايات الناتجة عن الإتلاف[٢٩٦٧]، في ظل غيابٍ لتحديد شروط الإتلاف، وغيابٍ لإطار قانوني واضح ومفصّل حول دور وزارة البيئة في هذا الموضوع. وقد سمح القانون نفسه لإدارة الجمارك عند تعذر إبلاغ صاحب العلاقة أن تعمد قبل حكم المحكمة إلى بيع البضائع أو وسائل النقل القابلة للتلف، أو البضائع المعرضة للزرب والتي تحفظ في الجمارك على إثر خلاف، إذا اضطرت لذلك[٢٩٦٨] ، إلا أن السؤال المطروح هو لمن يمكن بيع هذه المواد إذا كانت تالفة؟

[٢٩٦٤] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ٩

[٢٩٦٥] المذكرة ٣٩٠٩- ٢٠٠١ - مذكرة مدير عام الجمارك: تحديد معدلات ايراد المنتوجات المشغولة ومعدلات نفاياتها وشروط مراقبة العمليات والاشراف عليها

[٢٩٦٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧١ - ١٩٩٧ - تنظيم استيراد النفايات – المادتان ٢ و٣

[٢٩٦٧] المرسوم ٤٤٦١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته - قانون الجمارك – المادة ٢٠٨

[٢٩٦٨] المرسوم ٤٤٦١ - ٢٠٠٠ وتعديلاته - قانون الجمارك – المادة ٤٣٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإلى جانب النصوص السابقة المتعلقة بالترخيص لمرافق معالجة النفايات، تضمنت بعض شروط الترخيص للمؤسسات الصناعية[٢٩٦٩]، [٢٩٧٠]، [٢٩٧١]، [٢٩٧٢]، [٢٩٧٣]، [٢٩٧٤]، [٢٩٧٥]، [٢٩٧٦]، [٢٩٧٧]، [٢٩٧٨] والمؤسسات المصنفة غير الصناعية[٢٩٧٩]، [٢٩٨٠]، [٢٩٨١] والأبنية[٢٩٨٢]، [٢٩٨٣]، والمؤسسات السياحية[٢٩٨٤]، ومرافق الطاقة[٢٩٨٥] شروطاً لإدارة النفايات الصلبة الناتجة عنها، وتقوم الوزارات المعنية (الصناعة[٢٩٨٦]، والبيئة[٢٩٨٧]، [٢٩٨٨]، [٢٩٨٩]، [٢٩٩٠]، [٢٩٩١]، [٢٩٩٢]، [٢٩٩٣]) بوضع شروط الترخيص وتعديلها إلا أن هذه الشروط (خاصة الموضوعة من وزارة البيئة) لا تتمتع بفعالية التطبيق. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقارير الصناعة والبيئة، البناء والبيئة، الطاقة والبيئة، النقل والبيئة).

[٢٩٦٩] المرسوم الاشتراعي ١٠٨- ١٩٨٣- تنظيم استثمار المياه والمرطبات المعبأة في أوعية – المادة ١٥

[٢٩٧٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١ -الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب-المادة ٣

[٢٩٧١] قرار وزير البيئة: القرار١/٦٠ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء- المادة ٣

[٢٩٧٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ – ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك – المادة ٣

[٢٩٧٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج - المادة ٣

[٢٩٧٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط – المادة ٣

[٢٩٧٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة – المادة ٣

[٢٩٧٦] المراسيم ٨٠٠٩- ١٩٩٦؛ ٨٠١٠- ١٩٩٦؛ ٨٠١١- ١٩٩٦؛ ٨٠١٢- ١٩٩٦؛ ١٠٢٧٥- ١٩٩٧؛ ١٠٢٧٦- ١٩٩٧؛ ١٠٢٧٧- ١٩٩٧؛ ١٠٢٧٨- ١٩٩٧؛ ١٠٢٧٩- ١٩٩٧؛ ١٠٢٨٠- ١٩٩٧؛ ١٠٢٨١- ١٩٩٧؛ ١٠٣٣٥- ١٩٩٧؛ ١٠٣٤٠- ١٩٩٧؛ ١٠٣٤١- ١٩٩٧؛ ١٠٩٠٨- ١٩٩٧؛ ١١٠٨٥- ١٩٩٧؛ ١٢٥٥٣- ١٩٩٨؛ ١٢٦٢٣- ١٩٩٨؛ ١٢٧٩٠- ١٩٩٨؛ ١٢٨٩٢- ١٩٩٨؛ ١٢٥٥٤- ١٩٩٨؛ ٤٣١٣- ٢٠٠٠؛ ٥٩٠٨- ٢٠٠١؛ ٦٥٢٠- ٢٠٠١- ؛ ٧٠٠٦- ٢٠٠١- (شروط عامة للمنطقة الصناعية)؛ ٧٥١٩- ٢٠٠٢؛ ٧٧٢٩- ٢٠٠٢ - تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة صناعية (في منطقتين لبنانيتين) – المادتان ٢ و٦

[٢٩٧٧] المرسوم ١١٨٥٥ - ١٩٩٨ - تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة الدبية العقارية (قضاء الشوف) –الشروط الخاصة - البند ٣

[٢٩٧٨] المراسيم ٧٧٤٧- ٢٠٠٢؛ ٧٣٠٧- ٢٠٠٢ - تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة صناعية (في عدة مناطق لبنانية)

[٢٩٧٩] قرارات وزارة البيئة:
القرار ١/٣- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة؛
القرار ١/٤- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو إستثمار مسالخ؛
القرار ١/١٦- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار مزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/او الحيوانات الاليفة؛
القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار محطات توزيع المحروقات السائلة- المادتان ٣ و٤.
القرار ١/٩٠- ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة- المادة ٤

[٢٩٨٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤- ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مسالخ – المادة ٣

[٢٩٨١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ –٢٠٠١-الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار لمزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/او الحيوانات الاليفة–المادة ٣

[٢٩٨٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٩٠ – ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة – المادتين ٢ و٤

[٢٩٨٣] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته- تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٧

[٢٩٨٤] المرسوم ٤٢٢١- ٢٠٠٠ - تحديد الشروط العامة لانشاء واستثمار المؤسسات السياحية - ملحق ٥

[٢٩٨٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة – المادة ٢

[٢٩٨٦] المرسوم ٨٠١٨- ٢٠٠٢ - تحديد أصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها – المادة ١٧

[٢٩٨٧] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ١٩

[٢٩٨٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩- ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب - المادتين ٤ و ٥

[٢٩٨٩] قرار وزير البيئة: القرار١/٦٠- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء- المادتان ٤ و٥

[٢٩٩٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك – المادتان ٤ و٥

[٢٩٩١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج - المادتان ٤ و٥

[٢٩٩٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦- ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط – المادتان ٤ و٥

[٢٩٩٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة – المادتان ٤ و٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الخامس: المراقبة

كما الحال بالنسبة للترخيص، لم تحصر النصوص مهام الرقابة بجهة محددة، فتبعثرت المهام الرقابية، وبقيت آليات الرقابة (بشقيها الذاتي والخارجي) غير واضحة من الجانب التشريعي، ممّا أدى إلى تناقض وتضارب مع دور جهات أخرى كوزارة الصناعة والسلطات المحلية. وبقيت عملية الرقابة محصورة بهيكلية إدارية وحيدة تضمّنَها دفتر الشروط المتعلق بتلزيم شركة سوكومي عملية إدارة النفايات الصلبة في بيروت الكبرى.

وتتولى عدة جهات مهام رقابية في قطاع النفايات الصلبة، فقد أعطيت وزارة البيئة مسؤوليات الإشراف والرقابة على معالجة النفايات الصلبة[٢٩٩٤]. إلا أن هذا القانون لا يزال يفتقد للعديد من المراسيم التطبيقية الضرورية.

وإلى جانب وزارة البيئة، أعطي لوزارة الصحة العامة مسؤوليات رقابية على سلامة التخلص من النفايات الصلبة[٢٩٩٥]، وقد أشار نص تنظيم وزارة الصحة إلى هذا الدور -من خلال طبابة القضاء- وأوكل إليها إتلاف وتصريف النفايات والفضلات الحيوانية[٢٩٩٦] فيما بقيت الآليات التطبيقية، والعلاقة بين مختلف الإدارات المعنية بالرقابة والتخطيط والتنظيم في هذا الملف، غير واضحة.

ومن ضمن التزامه بتنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة البيئية (موضوع القرض مع البنك الدولي)، التزم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ إجراءات المراقبة وتخفيف الآثار البيئية[٢٩٩٧]، إلا أنه لم يرد ذكر أي دور لوزارة البيئة والجهات المعنية الأخرى بملف النفايات الصلبة ضمن هذا الاتفاق، وهذا ما خلق ازدواجا في مهام الإشراف والرقابة على هذا الملف بين عدة جهات، وأضاف إليها جهة رسمية أخرى هي مجلس الإنماء والإعمار.

وللسلطات المحلية دور أيضا في أعمال الرقابة لا سيما على مصانع مخلفات الدواجن[٢٩٩٨]، إضافة إلى دور لوزارة الأشغال العامة والنقل بدعم الدفاع المدني عبر مراقبة ومعاونة البلديات في رفع الردميات وهدم الأبنية المتصدعة[٢٩٩٩]، لكن ماذا عن معالجة وتصريف هذه النفايات؟؟

أما في إطار الرقابة على مصادر النفايات (القطاعات الاقتصادية) والتزامها بشروط الترخيص المتعلقة بالنفايات الصلبة، فقد غابت آليات الرقابة التطبيقية في قطاع الصناعة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة)، والمؤسسات المصنفة غير الصناعية (والتي انحصرت برقابة محافظة بيروت على تنفيذ شروط الصحة العامة في بعض المؤسسات[٣٠٠٠])، والمؤسسات الصحية (بالرغم من ذكرها في المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢) حيث تركت آليات الرقابة مغيبة ممّا يعيق تطبيق النصوص بدقة ووضوح.

وعلى صعيد المراقبة الدولية على حركة النفايات الخطرة، ألزمت معاهدة بازل الدول الأطراف بإرسال المعلومات والتبليغ الدائم في الأوقات المناسبة عن حركة هذه النفايات وأي حوادث تنجم عنها[٣٠٠١].

[٢٩٩٤] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ –قانون حماية البيئة- المادة ٣٩

[٢٩٩٥] المرسوم ٨٩٠٨- ١٩٩٦ - انشاء دائرة وقسمين للرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة – المادة ٤

[٢٩٩٦] المرسوم ٨٣٧٧- ١٩٦١ وتعديلاته - تنظيم وزارة الصحة العامة – المادة ٨٤

[٢٩٩٧] القانون ٥٠١- ١٩٩٦ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع ادارة النفايات الصلبة البيئية)- الملحق ٢-د-٢

[٢٩٩٨] قرار وزير الزراعة: القرار ١/١٦٦- ٢٠٠١- السماح باستعمال وتصدير مسحوق مخلفات الدواجن المصنعة والمعالجة حراريا- المادة ٣

[٢٩٩٩] المرسوم ٧٥٦٣- ١٩٦١ - تنظيم الدفاع المدني – المادة ٨

[٣٠٠٠] قرار محافظ بيروت: القرار ١٥٩٢- ١٩٨٦ - المحافظة على الصحة داخل المطاعم والمقاهي ومحلات بيع المأكولات (في مدينة بيروت) - المادة ٣

[٣٠٠١] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها – المادة ١٣ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب السادس: الأمور المالية

تميزت التشريعات اللبنانية بالضعف لجهة توضيح العناصر المالية المرتبطة بالنفايات الصلبة. وخلافا للتشريعات الدولية السائدة سُجّل غياب لتطبيق أحد أبرز مبادئ قانون حماية البيئة "الملوث يدفع"، مع عدم وجود الأرضية الملائمة للتخفيف من إنتاج النفايات، إذ لم تلحظ القوانين اللبنانية آلية تأمين التمويل لتصريف وإدارة النفايات الصلبة لجهة فرض وتحصيل رسوم أو ضرائب على كميات النفايات المنتجة. وعلى الرغم من أهمية إشراك القطاع الخاص (وفقا للتقرير النهائي للبنك الدولي-برنامج المساعدة البيئي التقني المتوسط (Mediterranean Environmental Technical Assistance Program) - للإرشادات الإقليمية للمشروع الإقليمي لإدارة النفايات الصلبة، ٢٠٠٤)، لم تلحظ النصوص القانونية أية آليات مالية تحفز مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة، مما يعزّز الاستثمار في قطاع البيئة (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير التشريعات الأفقية).

واقتصر الجانب المالي في النصوص على لحظ موازنات البلديات لنفقات نقل النفايات الصلبة على أن تفرض رسما إضافيا على السكان في حال أرادت البلدية إدارة ومعالجة النفايات الصلبة إذ إن الناحية المالية تفرض على البلدية نقل النفايات فقط[٣٠٠٢]، ولعل ذلك ما أسهم في فترات سابقة (وربما حتى الآن) إلى انتشار المكبات العشوائية دون تنظيم أو رادع. وقد أتاح نص قديم للبلديات أن تشجّع تنظيم تخزين وجمع النفايات عبر تقديم الأكياس الملائمة للسكان بمعدل ٣٠ كيسا/ شهر/منزل ضمن اعتمادات تخصص لذلك[٣٠٠٣]. لكن ما مدى تطبيق هذه المادة، أو بالأحرى الإلمام بوجودها في ظل خصخصة هذا القطاع؟ ويذكر أنه لم يتوفر نص قانوني واضح يسمح بآلية خصخصة إدارة النفايات الصلبة.

ويستفيد مجلس الإنماء والإعمار من الصندوق البلدي المستقل لتمويل نظام إدارة النفايات الصلبة في بيروت الكبرى، التي تحسم كلفتها من المبالغ التي يدين بها الصندوق للبلديات التي تستفيد من برنامج الإدارة (تقرير واقع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢). وقد بلغت كلفة إدارة النفايات الصلبة ضمن هذا البرنامج ما يفوق ١٠٠$/طن وهي كلفة مرتفعة جدا نسبيا.

أما على صعيد النفايات الصناعية فقد وضعت رسوم جمركية على استيراد بعض أنواع النفايات الصناعية الصلبة التي يعاد استخدامها في بعض الصناعات، وقد تراوحت الرسوم بين ٢% و١٥%[٣٠٠٤]. وفي ما يتعلق بنفايات السفن، تمّ تحديد تعرفة أجور استلامها ونقلها[٣٠٠٥].

[٣٠٠٢] المرسوم ٥٥٩٥- ١٩٨٢ وتعديلاته - تحديد أصول المحاسبة في البلديات واتحاد البلديات (غير الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية)- المادة ١١

[٣٠٠٣] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ١٨

[٣٠٠٤] القرار ٩٥- ١٩٩٥ - تعريفة الرسوم الجمركية وفقا للنظام المنسق-الفصل ٢٣ بقايا ونفايات صناعات الأغذية

[٣٠٠٥] قراري وزير النقل:

القرار٨٨/ن- ١٩٩٧ - تحديد تعرفة أجور استلام ونقل نفايات السفن في مرفأ بيروت

القرار ٣٣/ن- ١٩٩٨ - تحديد تعرفة أجور استلام ونقل نفايات السفن في مرفأي طرابلس وصيدا وسائر المرافىء

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أشار قانون حماية البيئة إلى تدابير تحفيزية لكل من يستعمل تجهيزات وتكنولوجيات تسمح بمعالجة النفايات وإعادة تصنيعها واستعمالها تشمل تخفيضات للرسوم الجمركية على هذه التجهيزات والتكنولوجيات بنسبة ٥٠% كحد أقصى، على أن تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري البيئة والمالية. إلا أنه لم تصدر المراسيم التطبيقية المذكورة حتى الآن، كما غاب مفهوم الحوافز المالية كلياً في مختلف القطاعات المنتجة للنفايات دعما للإدارة البيئية للنفايات الصلبة، باستثناء نصوص حديثة صادرة عن مجلس الوزراء تقدم حوافز مالية للبلديات التي تنفذ أو تنشئ مطامر صحية أو معامل لمعالجة النفايات تتراوح بين خمسة وعشرة أضعاف حصتها[٣٠٠٦]، كما تقدّم مجلس الإنماء والإعمار باقتراح إعطاء بلديات القضاء ثلاثة أضعاف مستحقاتها البلدية في حال قامت بإنشاء مطامر أو معامل معالجة للنفايات الصلبة، ووافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بموجب القرار رقم ١٦ تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٤. إلا أن القطاع السياحي ومنذ فترة طويلة انفرد بتقديم حوافز مالية للمؤسسات السياحية من خلال إعفاءات من الرسوم الجمركية لاستيراد المعدات وأجهزة لمعالجة النفايات[٣٠٠٧،٣٠٠٨] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير السياحة والبيئة).

وعلى هامش الجوانب المالية، أشارت مادتان في اتفاقية مشروع إدارة النفايات الصلبة البيئية بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومجلس الإنماء والإعمار إلى إلزام المجلس بالتأمين ضد الأخطار[٣٠٠٩]، إضافة إلى تكليف البلديات المعنية بالمشروع المشاركة في استملاك مواقع التخلص والمعالجة شرط ألا يتسبب ذلك في إعادة التوطين القسري للسكان المحليين[٣٠١٠]. ويبرز في هذا الإطار أخذ العامل الاجتماعي في الاعتبار على الورق، ويبقى السؤال المطروح "هل طبّق القرار فعلياً؟"

وبالرغم من أهميتها وانتشارها على المستوى الدولي، غابت في النصوص أية إشارة إلى إجراءات ومنهجيات استرداد الكلفة من النفايات (Cost recovery) من خلال تفعيل الإدارة وتطبيق وسائل تقنية لمعالجة النفايات (كالتسبيخ الهوائي المنتج لمكيف التربة، والتسبيخ اللاهوائي المنتج لغاز الميثان كمصدر للطاقة، والحرق المترافق مع توليد الطاقة، وإعادة التدوير والتصنيع)؛ ويمكن أن تساهم هذه الآليات في توفير مصادر لتمويل إدارة النفايات الصلبة.

الجزء الثالث: الطرق المتاحة لحماية المتضرر

الباب الأول: الإجراءات الإدارية

بالإجمال لم تلحظ النصوص اللبنانية أية آليات إدارية لحماية المتضرر بالرغم من تلقي عدة وزارات معنية شكاوى تتعلق بالنفايات الصلبة، فقد ورد إلى وزارة البيئة بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ أكثر من ٩٠ شكوى متعلقة بالنفايات الصلبة كانت تعالج بتحويلها إلى السلطات المحلية المختصة (المحافظ، البلدية) دون تبليغ وزارة البيئة بنتائج الشكوى في معظم الأحيان.

[٣٠٠٦] المرسوم ٩٠٩٣- ٢٠٠٢ – تعديل المرسوم ١٩١٧ تاريخ ١٩٧٩/٤/٦ فقرة مضافة الى المادة ١١ من المرسوم ١٩١٧/٧٩ (تحديد اصول وقواعد توزيع اموال الصندوق البلدي المستقل) – المادة ١

[٣٠٠٧] المرسوم ١٣٩٠٨- ١٩٥٦ وتعديلاته - تحديد شروط اعفاء المواد المستوردة من قبل الفنادق من الرسوم الجمركية – المادة ٤

[٣٠٠٨] المرسوم ١٥٢٩٥- ١٩٦٤ وتعديلاته - نظام الاعفاءات الفندقية من الرسوم الجمركية – المادة ٣

[٣٠٠٩] قانون ٥٠١- ١٩٩٦ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع ادارة النفايات الصلبة البيئية)- المادة ٣ من اتفاقية المشروع

[٣٠١٠] القانون ٥٠١- ١٩٩٦ - الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع ادارة النفايات الصلبة البيئية)- الملحق ٢-٢-ج من اتفاقية المشروع

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإدارياً يقوم موظفو البلدية بمهام ضبط المخالفات المتعلقة بالنفايات المنزلية/البلدية[٣٠١١]، فيما تتولى وزارة البيئة (دائرة المكافحة) -ووفقا لتنظيمها- مكافحة المخالفات المتعلقة بالنظافة العامة بالتعاون مع الإدارات المختصة، لذا يجدر التساؤل إذا كان من الممكن قانونياً إيجاد هذه الدائرة التي لحظتها المادة ٢١ من المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤[٣٠١٢]، فهذا المرسوم صدر تطبيقاً للقانون ٢١٦-١٩٩٣. إلا أن هذا القانون عدل بموجب القانون ٦٦٧-١٩٩٧ الذي أدخل تعديلات جذرية على هيكلية وزارة البيئة، فألغى مصالح واستبدلها بمصالح أخرى إلا أن دائرة المكافحة التي أوجدها المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ لم تلحق بأي من المصالح التي كان قد لحظها القانون رقم ٢١٦-١٩٩٣.

أما على صعيد القطاع الصناعي، فقد لحظت قرارات وزير البيئة المتعلقة بشروط ترخيص بعض المؤسسات المصنفة صلاحيات وزارة البيئة في طلب وقف الترخيص عند مخالفة مواد القرارات، والتي تشمل شروطاً لإدارة النفايات الصلبة فيها[٣٠١٣،٣٠١٤،٣٠١٥،٣٠١٦،٣٠١٧،٣٠١٨،٣٠١٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة)، فيما غابت الآليات الإدارية لحماية المتضرر من سوء إدارة النفايات الصحية بالرغم من أن المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ يعد من النصوص الحديثة والمتقدمة بالنسبة للنصوص القانونية الأخرى المرتبطة بالنفايات الصلبة.

وقد أشار نص قديم إلى ضبط مخالفات الرمي والإلقاء في منطقة نبع العسل في جبل فاريا بمحاضر ينظمها المأمورون المعينون في المادة ٥٧ من القرار ٣٢٠-١٩٢٦، ومأمورو الصحة العامة[٣٠٢٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير المياه والمياه المبتذلة).

كما تولى ضبط مخالفات إنشاء مستودعات النفايات بالقرب من المواقع الطبيعية -إلى جانب الضابطة القضائية والعادية والمساعدة (الضابطة العدلية حالياً)- عمال الدوائر الاقتصادية المحلفين وعمال البلديات والأحراج وجميع أفراد القوة العامة، على أن تحال المخالفات المثبتة إلى النيابة العامة وإلى وزير الداخلية وتقوم النيابة العامة بملاحقة المخالف[٣٠٢١].

أما على صعيد النفايات الخطرة، فقد أشار القانون ٦٤-١٩٨٨ إلى أن ضبط الجرائم المتعلقة بالنفايات الخطرة يتم من قِبل الموظفين الصحيين والبلديين المختصين، وموظفي مصلحة حماية المستهلك[٣٠٢٢].

ويبقى السؤال "هل أن الجهات المعنية بضبط المخالفات -والمبينة سابقا- تملك الأجهزة الأدوات التقنية التي تخولها فعليا ضبط هذا النوع من المخالفات؟ وهل يتمتع أفراد هذه الأجهزة بوسائل الحماية الشخصية التي تؤمن سلامتهم والسلامة العامة خلال عملية التحقق وضبط المخالفة؟ وماذا عن دور وزارة البيئة في حماية المتضرر؟ "

[٣٠١١] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ٢٧

[٣٠١٢] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته - تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢١

[٣٠١٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار لمصانع الاجبان والالبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب - المادتان ٤ و٥

[٣٠١٤] قرار وزير البيئة: القرار١/٦٠- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع حجارة البناء- المادتان ٤ و٥

[٣٠١٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع البلاستيك – المادتان ٤ و٥

[٣٠١٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥- ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار معامل الزجاج -المادتان ٤ و٥

[٣٠١٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦- ٢٠٠٢- الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع المطاط – المادتان ٤ و٥

[٣٠١٨] قرار وزير البيئة: قرار ١/٣- ٢٠٠١ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ او التخمير بالطريقة الجافة – المادتان ٤ و٥

[٣٠١٩] قرارات وزير البيئة:
القرار ١/٤- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار مسالخ؛
القرار ١/١٦- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار مزارع الابقار و/او الطيور الداجنة و/او الحيوانات الاليفة؛
القرار ١/٥- ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الانشاء و/او الاستثمار محطات توزيع المحروقات السائلة؛
القرار ١/٩٠- ٢٠٠٠- الشروط البيئية لرخص الابنية السكنية الواقعة ضمن حرم الانهر الخاضعة لحماية وزارة البيئة.

[٣٠٢٠] قرار وزير الصحة والاسعاف العام: القرار ٦٤٩- ١٩٤٢ - "انشاء منطقة حرم بجوار نبع العسل في جبل فاريا" – المادة ٥

[٣٠٢١] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ المعدل بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٢٢ ET تاريخ ١٤ نيسان ١٩٤٣- حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان – المادة ٢٥

[٣٠٢٢] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ١٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: الإجراءات القضائية

الفصل الأول: أصول الادعاء

لم ترقَ النصوص المتعلقة بالجانب القضائي للمخالفات المتعلقة بالنفايات الصلبة إلى مستوى الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال، إذ اقتصرت على ضبط مخالفات إنشاء مستودعات النفايات بالقرب من المواقع الطبيعية، التي تقوم بها الضابطة القضائية والعادية والمساعدة (الضابطة العدلية حاليا)، على أن تحال المخالفات المثبتة الى النيابة العامة وتقوم النيابة العامة بملاحقة المخالف[٣٠٢٣].

أما على صعيد حماية المسطحات البحرية، فتقوم مفرزة الشواطئ في قوى الأمن الداخلي بمكافحة مخالفات تلويث البحر[٣٠٢٤]، إلا أن هذا النص لم يوضح إن كانت المكافحة تشمل النفايات الصلبة أم أنها تقتصر على النفايات السائلة الناتجة عن المعامل الساحلية. كما أن مستوى تطبيق هذا النص يعتبر غائبا أو ضعيفا نسبة لقدرات الجهاز المذكور من الناحية التقنية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري النقل والبيئة، والصناعة والبيئة).

أما على صعيد النفايات الخطرة، فقد حدد القانون ٦٤-١٩٨٨ المسؤوليات الجزائية الناتجة عن مخالفة القانون لجهة التهرب من تصريف النفايات الضارة (بتسليمها لأي شخص أو مؤسسة غير مرخص لها بذلك) التي ترتب مسؤولية التضامن عن الأضرار الناجمة عنها تجاه الغير، بالإضافة إلى المسؤولية الجزائية المنصوص عنها في القانون، ويتم ضبط الجرائم المتعلقة بالنفايات الخطرة من قبل الضابطة العدلية[٣٠٢٥].

في حال صرفت النفايات خلافاً للقانون أو للأنظمة المتخذة لتطبيقه، تقوم الإدارة، بعد الإنذار أو بدون الإنذار في حالة الضرورة القصوى، بتصريفها على نفقة المخالف. ثم تفرض وتحصّل نفقات التصريف وفقاً لقانوني المحاسبة العمومية وتحصيل الضرائب والرسوم المباشرة[٣٠٢٦]. وفي حال النزاعات، أي اعتراض المخالف على فرض وتحصيل تلك النفقات، يتم الإعتراض أمام "المحاكم الإدارية". أما عند وقوع الجرم فتضبط المواد الجرمية، مع إمكانية ضبط وسيلة النقل (في حال تضمنت المخالفة وسيلة نقل) وإقفال المؤسسة مؤقتا، أما المصادرة وسحب الترخيص فيتم القضاء بهما مع الحكم النهائي[٣٠٢٧].

وتميزت النصوص بضعف على مستوى الإجراءات القضائية الخاصة بالمخالفات على مستوى مصادر النفايات الصلبة (القطاعات المنتجة)، فاقتصرت النصوص المتعلقة بالنفايات الصحية على تحديد مسؤولية معالجتها بالمؤسسة المنتجة للنفايات، ومسؤولية مراقبة تطبيق تدابيرها التنظيمية بالشخص المسؤول عن المؤسسة الصحية[٣٠٢٨]، دون توضيح أصول الادعاء أو ضبط المخالفات المرتبطة بسوء إدارة النفايات الصحية.

أما على صعيد المؤسسات المصنفة الأخرى (الصناعية وغير الصناعية)، فقد تمت الإشارة إلى مهام مفرزة الشواطئ (ضمن قوى الأمن الداخلي) لجهة مكافحة التلوث في البحر والتحرك لمنع حدوثه ولا سيما التلوّث الناجم عن نفايات المعامل[٣٠٢٩]، إلا أن التطبيق يعتبر ضعيفا أو حتى غائبا نسبة لضآلة قدرات الجهاز المذكور، كما أنه لم تذكر بوضوح النفايات التي تخضع لهذا النص (السائلة و/أو الصلبة). كما شملت المخالفات في قطاع الكسارات والمقالع مخالفة شروط الترخيص والاستثمار التي تشمل إدارة النفايات الصلبة التي يقوم بضبطها، إلى جانب الشرطة البلدية أو مراقبي وزارة البيئة، عناصر قوى الامن الداخلي[٣٠٣٠].

[٣٠٢٣] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ المعدل بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٢٢ ET تاريخ ١٤ نيسان ١٩٤٣ - حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان – المادة ٢٥

[٣٠٢٤] المرسوم ١١٥٧- ١٩٩١ وتعديلاته- تحديد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي – المادة ٦٣

[٣٠٢٥] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادتان ٨ و١٢

[٣٠٢٦] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ٣

[٣٠٢٧] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١٣

[٣٠٢٨] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادتان ٥ و١٥

[٣٠٢٩] المرسوم ١١٥٧- ١٩٩١ وتعديلاته - تحديد التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي – المادة ٦٣

[٣٠٣٠] المرسوم ٨٨٠٣- ٢٠٠٢ وتعديلاته - تنظيم المقالع والكسارات – المادة ٢٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وعلى المستوى الدولي، اعتبرت معاهدة بازل الإتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والخاصة الأخرى فعلاً إجراميا[٣٠٣١]، على أن تتم تسوية النزاعات المرتبطة بهذه النفايات بين الدول، بالتفاوض أو بأي وسيلة سلمية أخرى، وفي حال تعذر ذلك يعرض النزاع على محكمة العدل الدولية أو على التحكيم[٣٠٣٢]، كما تناولت معاهدة دولية أخرى المسؤولية المدنية في الحوادث الناجمة عن نقل مواد خطرة (خاصة النفايات المشعة)[٣٠٣٣]، فيما أشارت معاهدة أخرى إلى المسؤولية المدنية لمستثمر السفن الذرية في حال نجم ضرر عن نفايات السفينة الإشعاعية[٣٠٣٤]، فيما لحظت معاهدة أخرى مسؤولية مالكي السفن لجهة رفع انقاض السفن الغارقة أو الجانحة أو المتروكة[٣٠٣٥].

الفصل الثاني: المخالفات والعقوبات

تعتبر النصوص المتعلقة بالمخالفات والعقوبات قديمة وغير معاصرة، ممّا يحد من تأثيرها وإمكانية/جدوى تطبيقها باستثناء ما أشار إليه قانون حماية البيئة.

في نص يمكن وصفه بالـــ "عام جدا" أشار قانون حماية البيئة إلى أن المخالفات المتعلقة بحماية البيئة تعاقب بالحبس من شهر إلى سنة، وبالغرامة من ٢ مليون حتى ١٠ مليون ل.ل. أو باحدى هاتين العقوبتين، مع مضاعفة العقوبة في حال تكرار المخالفة[٣٠٣٦]. وفيما عاقبت المادة ٥٩ من يخالف أحكام هذا القانون، إلا أن النصوص التطبيقية لم تصدر بعد.

وفي إطار آخر، وضمن نص قديم من غير الواضح مدى سريانه حالياً، أوكل إلى عمال وزارة المالية (بناء لطلب وزير الداخلية والصحة والإسعاف العام) جمع الغرامات المتعلقة بمخالفات القرار ١/١٨٨[٣٠٣٧] والتي تشمل مخالفات أحكام تتعلق بحظر الرمي والمحافظة على النظافة العامة، دون الإشارة إلى نوع العقوبات.

القسم الأول: النفايات غير الخطرة

نصّ قرار لوزيري الداخلية والصحة العامة على عدم جواز إلقاء أكياس النفايات في الشارع أو الطريق أو الساحات العامة تحت طائلة العقوبات المنصوص عنها في القوانين النافذة[٣٠٣٨]، وبالرغم من عدم توضيح القوانين التي تتعلّق بهذا القرار، إلا أن قانون المحافظة على النظافة العامة (٨٧٣٥-١٩٧٤) يشير إلى عقوبات لعدة مخالفات في مجال النفايات البلدية تتمحور حول طرح وإلقاء الأنقاض والنفايات الصلبة البلدية على أنواعها[٣٠٣٩]، بالإضافة إلى مخالفات جمع وتسليم النفايات للعمال والسكان[٣٠٤٠].

أما في النصوص الحديثة، فقد أشار قانون حماية البيئة إلى أن مخالفة الأحكام القانونية النافذة بأعمال تؤدي إلى تلويث أماكن بسبب المكبات أو الطمر غير المسموح يُلزم المسؤول عن هذه المواقع بدفع نفقات التدابير اللازمة للقضاء على التلوث وإصلاح البيئة وفقاً لما تُقرّره وزارة البيئة، على أن تُحدد تفاصيل التطبيق في مراسيم تصدر في مجلس الوزراء[٣٠٤١]، كما وضع القانون عقوبات بالغرامة من مليون حتى ١٠ مليون ل.ل. في مخالفات متعلقة بالنفايات غير الخطرة مع مضاعفة العقوبة عند التكرار[٣٠٤٢]، إلا أن ذلك لم يقترن باستصدار المراسيم التطبيقية اللازمة، أو النصوص التفصيلية لطبيعة المخالفات.

[٣٠٣١] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها- المادة ٤ من الاتفاقية

[٣٠٣٢] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها – المادة ٢٠ من الاتفاقية

[٣٠٣٣] القانون ٥٦٥- ١٩٩٦ - الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية – المادتان ٢ و٤ من الاتفاقية

[٣٠٣٤] المرسوم ٩٢٢٨- ١٩٧٤ - اجازة ابرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها – المادة ٢

[٣٠٣٥] القانون ٢٩٤- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة الانضمام الى الاتفاقية الدولية لتحديد مسؤولية مالكي السفن البحرية والبروتوكول الملحق بها – المادة ١

[٣٠٣٦] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٥٩

[٣٠٣٧] المرسوم ٢٨٩٨- ١٩٢٨ - تعيين كيفية تحصيل الجزاء النقدي عن مخالفات القرار ١/١٨٨

[٣٠٣٨] قرار وزيري الداخلية والصحة العامة: القرار ١/٤٢٥-١٩٧١- فرض استعمال أكياس بلاستيك لجمع النفايات المواد ٢ و٥ و٦ و٧

[٣٠٣٩] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادتان ٢١ و٢٥

[٣٠٤٠] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ٢٧ معطوفة على المادتين ١٨ و١٩

[٣٠٤١] القانون ٤٤٤- ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٤١

[٣٠٤٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٦٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويلخص الجدول التالي الجرائم والعقوبات المتعلقة بالنفايات الصلبة:

الجريمة	العقوبة	
	الحبس	الغرامة
إنشاء مستودعات نفايات في نطاق الأرض المصنفة كمنظر أو كموقع طبيعي[٣٠٤٣]		٢٥٠٠ – ١٠٠٠٠٠ ل.ل.
وضع أقذار في الأراضي الداخلة ضمن النطاق الذي حددته السلطة لحماية نبع تنتفع منه العامة[٣٠٤٤]	سنتين	حتى ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.
رمى أو وضع أقذار على الطريق العامة[٣٠٤٥]	حتى ٦ أشهر	١٠٠,٠٠٠ إلى مليون ل.ل.
طرح أنقاض وأتربة وفضلات وأنقاض سيارات لسائقي وسائل النقل[٣٠٤٦]	أسبوعين إلى شهر	٢٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠ ل.ل. + حجز وسيلة النقل
طرح نفايات وأوراق وقشور وفضلات وغيرها أو تركها أمام المنازل والمحلات للأشخاص[٣٠٤٧]	--	٢٥٠٠ ل.ل.
تسليم النفايات للعمال المختصين وعدم تركها أمام المنازل أو الطرق[٣٠٤٨]	--	٢٥٠٠ ل.ل.
تجميع النفايات على الطرق والساحات لعمال البلديات[٣٠٤٩]	عزل العمال في حال تكرار المخالفة ٣ مرات متتالية	حسم الأجرة / الراتب من ٣ إلى ١٠ أيام

وغابت النصوص التي تذكر بوضوح المخالفات والعقوبات المتعلقة بإدارة النفايات الصناعية الصلبة، باستثناء نصين قديمين أحدهما يشير إلى عقوبة مخالفة رمي وإلقاء النفايات، والتي تتناول المعامل الساحلية، فتحددها بجزاء نقدي بين ٢ و٢٠ ليرة سورية، إلا أن هذه القيمة رُفعت مقاديرها مئة مرة لتصبح ما بين ٢٠٠ و٢٠٠٠ ليرة لبنانية وفقاً للمادة ٣٠ من القانون ٨٩-١٩٩١[٣٠٥٠]، مع عقاب بالسجن من ٦ أيام إلى شهر[٣٠٥١] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

[٣٠٤٣] القانون الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ المعدل- حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان – المادة ١٢، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٤٤] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات – المادة ٧٤٨ معطوفة على المادة ٧٤٧

[٣٠٤٥] المرسوم الاشتراعي ٣٤٠- ١٩٤٣ وتعديلاته - قانون العقوبات – المادة ٧٥١

[٣٠٤٦] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ٢١

القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٤٧] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة –المادة ٢٥، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٤٨] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ٢٧ معطوفة على المادتين ١٨ و١٩، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٤٩] المرسوم ٨٧٣٥- ١٩٧٤ - المحافظة على النظافة العامة – المادة ٣٢ معطوفة على المادة ٧

[٣٠٥٠] القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٥١] القرار ١١٠٤- ١٩٢١ - تحديد الساحل البحري وعقوبات مخالفات الصيد البحري – المادة ٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبالرغم من كثرة الشروط المفروضة على المؤسسات المصنفة، إلا أن النصوص التي تشير إلى المخالفات والعقوبات محدودة جداً وتقتصر على تناول قانون السير لعقوبة رمي النفايات وبقايا المأكولات من المركبات وعلى الطرقات العامة وجوانبها[٣٠٥٢] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير النقل والبيئة)، بالإضافة إلى فرض عقوبة على رمي أشياء يمكنها أن تعوم في مياه طرابلس والتي تقضي بالسجن بين يومين و١٥ يوما، وغرامة بين ٥٠٠ و٢٥,٠٠٠ ل.ل.[٣٠٥٣] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري النقل والبيئة، والمياه والمياه المبتذلة).

القسم الثاني: النفايات الخطرة

حدد القانون ٦٤-١٩٨٨ الجرم البيئي المتعلق برمي النفايات الضارة/الخطرة فشمل رمي المواد المختلفة الضارة، مباشرة أو غير مباشرة، بالإنسان والبيئة في الأجسام المائية، ورمي المواد الكيميائية أو النفايات الضارة في البحر مما يضر البيئة البحرية والسلامة العامة[٣٠٥٤].

لقد كرس وأكد قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) أحكام القانون ٦٤-١٩٨٨ في ما خص المخالفات والعقوبات المتعلقة بإدارة النفايات الضارة/الخطرة، وقد عاقب القانون٦٤-١٩٨٨ الجرائم المتعلقة بالإخلال بشروط مختلف مراحل إدارة النفايات الضارة/الخطرة، مع تشديد العقوبات في حال التسبب بوفاة، وفي حال الفعل عن قصد[٣٠٥٥]. كما شددت العقوبات للمخالفات المرتبطة بالنفايات ذات الخصائص النووية[٣٠٥٦].

ولم تقتصر العقوبات على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة، بل شملت أيضاً من يَعرف بها ويمتنع عن تبليغ النيابة العامة أو الضابطة العدلية إذ يعاقب بالغرامة[٣٠٥٧].

وتطبيقا للقانون ٦٤-١٩٨٨، نص المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ على أن مخالفة أحكامه تطبق عليها المادة ٨ من القانون المذكور المتعلقة بتصريف النفايات الخطرة[٣٠٥٨]، وهكذا تكون العقوبة قد طالت فقط من تهرب من تصريف النفايات الخطرة بالشكل الملائم، ذلك لأن المادة ٨ من القانون تقتصر على تصريف النفايات الخطرة الضارة في حين أن المرسوم شمل تدابير وأحكام تتعلق بإدارة النفايات الصحية غير الخطرة، وأسساً للإدارة البيئية للنفايات الصحية بشكل عام.

[٣٠٥٢] القانون ٧٦- ١٩٦٧ وتعديلاته - قانون السير - جدول ٢ حول المخالفات

[٣٠٥٣] القرار ٢٩٩/ ل.ر - ١٩٣٦ - نظام سطح ماء الطيارات في طرابلس – المادة ١١، القانون ٩٨-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٥٤] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ٩

[٣٠٥٥] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١٠

[٣٠٥٦] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١١

[٣٠٥٧] القانون ٦٤- ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١٢

[٣٠٥٨] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ١٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويوضح الجدول التالي الجرائم والعقوبات المتعلقة بالنفايات الخطرة:

الجريمة	العقوبة	
	الحبس	الغرامة
مخالفة شرط التصريح المسبق (استيراد، انتاج، استخراج، تحويل، تسويق، نقل، حيازة، استعمال، اتلاف) دون أن يلحق بالبيئة أي ضرر[٣٠٥٩]		٥٠٠,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل مع المضاعفة في حال التكرار وذلك مع مراعاة أحكام القانون ٦٤-١٩٨٨
عدم التقيد بشروط التصريف[٣٠٦٠]	٣ أشهر - ٣ سنوات	٤٠٠,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
عدم التقيد بشروط التصريف في حال أدى ذلك إلى انتشار مرض وبائي وكان بالإمكان توقع ذلك[٣٠٦١]	الأشغال الشاقة المؤبدة	
عدم التقيد بشروط التصريف في حال نجم عن ذلك موت انسان أو أكثر[٣٠٦٢]	الأشغال الشاقة المؤبدة	
عدم التقيد بشروط التصريف ونجم عن ذلك انتشار مرض وبائي أو موت انسان وثبت أن الفاعل قصد النتيجة[٣٠٦٣]	*الإعدام*	
استيراد أو ادخال أو نقل رواسب أو نفايات نووية أو ملوثة بإشعاعات نووية أو تحتوي على مواد خطرة أو سامة[٣٠٦٤]	الأشغال الشاقة المؤقتة	٨,٠٠٠,٠٠٠ – ٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
استيراد أو ادخال أو نقل رواسب أو نفايات نووية أو ملوثة بإشعاعات نووية أو تحتوي على مواد خطرة أو سامة في حال أدى ذلك إلى انتشار مرض وبائي أو وفاة إنسان[٣٠٦٥]	الأشغال الشاقة المؤبدة	
استيراد أو ادخال أو نقل رواسب أو نفايات نووية أو ملوثة بإشعاعات نووية أو تحتوي على مواد خطرة أو سامة في حال أدى ذلك إلى انتشار مرض وبائي أو وفاة إنسان وثبت أن الفاعل قصد النتيجة[٣٠٦٦]	*الإعدام*	
عدم إبلاغ النيابة العامة أو الضابطة العدلية عند العلم بالجريمة[٣٠٦٧]	من ١٠ أيام إلى ٣ أشهر	٨٠,٠٠٠ - ٨٠٠,٠٠٠ ل.ل. أو إحدى هاتين العقوبتين
التهرب من موجب التصريف على النحو المنصوص عنه في القانون والأنظمة[٣٠٦٨]	٣ أشهر إلى ٣ سنوات	٤٠٠,٠٠٠-٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل

[٣٠٥٩] القانون ٤٤٤ - ٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة – المادة ٦٣

[٣٠٦٠] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١٠، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٦١] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة- المادة ١٠

[٣٠٦٢] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة- المادة ١٠

[٣٠٦٣] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة- المادة ١٠

[٣٠٦٤] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١١، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٦٥] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١١

[٣٠٦٦] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١١

[٣٠٦٧] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته - المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة - المادة ١٢، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

[٣٠٦٨] القانون ٦٤ - ١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٨، القانون ٨٩-١٩٩١ – قانون موازنة ١٩٩١ – رفع مقادير الغرامات التي تقضي بها المحاكم – المادة ٣٠

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: الاجتهادات

لم تصدر قرارات قضائية بموضوع النفايات الصلبة. إنما صدر رأي عن هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل حول صلاحية وزير البيئة لاقتراح المراسيم التنظيمية المنصوص عنها في القانون ٦٤-١٩٨٨ الذي كان أولى وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية والزراعة[٣٠٦٩]، أو وزراء الصحة والزراعة والصناعة[٣٠٧٠] صلاحية الاقتراح. طلب رأي هيئة التشريع والاستشارات بموجب استشارة قانونية (رقم ٣٤٠٢/ب-٢٠٠١) فجاءت مطالعتها لتؤكد أنّ القانون ٦٤-١٩٨٨ صدر قبل أن يتم استحداث وزارة البيئة بموجب القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧-١٩٩٧. ولما كان هذا القانون الأخير أناط بوزير البيئة منفرداً صلاحية إعداد التشريعات اللازمة لضمان نوعية المحيط الحياتي وكيفية معالجة الأخطار البيئية، ولما كان القانون نفسه قد ألغى جميع النصوص التشريعية التي تخالف أحكامه أو لا تأتلف مع مضمونه، اعتبرت الهيئة أن وزير البيئة هو المرجع المختص لاقتراح المراسيم التطبيقية لقانون إحداث وزارة البيئة وللقانون ٦٤-١٩٨٨.

الجزء الرابع: الوسائل الملحوظة لتطوير القطاع

الباب الأول: الأبحاث والتنمية

لعل أبرز وسائل تنمية قطاع إدارة النفايات الصلبة هو المشروع الذي مُوِّل بقرض من البنك الدولي، وكُلِّف بتنفيذه مجلس الإنماء والإعمار[٣٠٧١]، ولقد هدف إلى وضع أسس برامج إدارة النفايات الصلبة في لبنان، إلا أن ضعف التخطيط أهدر فرصة الاستفادة من هذا المشروع وأدى إلى إلغاء جزء كبير من هذا القرض.

عدا ذلك انحصرت النصوص التي تشير إلى تبادل المعلومات والخبرات والبرامج والوثائق في مجال إدارة النفايات باتفاقية حماية البحر المتوسط[٣٠٧٢] التي انضم إليها لبنان عام ١٩٩٤، ومذكرتي تفاهم ثنائيتين مع سلطنة عمان[٣٠٧٣] والجمهورية العربية السورية[٣٠٧٤]. كما نصت معاهدة بازل على ضرورة التعاون الدولي في نشر المعلومات عن حركة هذه النفايات عبر الحدود لتحسين إدارتها البيئية السليمة، التعاون الدولي في رصد الآثار، واستحداث تكنولوجيات جديدة منخفضة النفايات وبيئية، ونقل التكنولوجيات، ووضع المبادئ التوجيهية[٣٠٧٥].

وبقيت الدراسات في مجال إدارة النفايات الصلبة محصورة في معظمها بالمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث (تقرير واقع البيئة في لبنان، ٢٠٠٢).

الباب الثاني: التدريب وتنمية القدرات

لم تلحظ النصوص اللبنانية دور التدريب وتنمية القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة، باستثناء إشارة المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ إلى ضرورة تنظيم دورات تدريبية للعاملين في المؤسسات الصحية وذلك لدعم الآليات العامة للإدارة البيئية السليمة للنفايات الصحية[٣٠٧٦].

[٣٠٦٩] القانون ٦٤-١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٧

[٣٠٧٠] القانون ٦٤-١٩٨٨ وتعديلاته- المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة – المادة ٧

[٣٠٧١] القانون ٥٠١- ١٩٩٦- الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع ادارة النفايات الصلبة البيئية)- المادة ٣ من الاتفاقية

[٣٠٧٢] القانون ٢٩٢- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكولين ملحقين باتفاقية حماية البحر المتوسط الموقعة في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

[٣٠٧٣] المرسوم ١٣٢٧- ١٩٩٩ - ابرام مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال البيئة بين وزارة البلديات الاقليمية والبيئة في سلطنة عمان ووزارة البيئة في الجمهورية اللبنانية - المذكرة- بند ١٣

[٣٠٧٤] المرسوم ٦٠٧٧- ٢٠٠١- ابرام مذكرة تفاهم وتعاون في مجال البيئة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية - المادة ٥ من الاتفاقية

[٣٠٧٥] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها - المواد ٤، ١٠، ١٤ من الاتفاقية

[٣٠٧٦] المرسوم ٨٠٠٦- ٢٠٠٢ - تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها – المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتجدر الإشارة إلى وجود حاجة ماسة إلى تنمية قدرات وتدريب البلديات في موضوع إدارة النفايات الصلبة لا سيما بناء قدراتها الإدارية حول كيفية صياغة عقود التلزيم.

أما على صعيد الالتزامات الدولية، فقد أشارت معاهدة بازل المتعلقة بحركة النفايات الخطرة إلى توعية الرأي العام، وإنشاء مراكز إقليمية للتدريب[٣٠٧٧] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير النقل والبيئة).

الخلاصة

إن مراجعة التشريعات البيئية المتعلقة بقطاع النفايات الصلبة تشير إلى ثغرات أساسية أهمها أن معظم القوانين اللبنانية في هذا القطاع قديمة، وهذا ما يجعلها لا تواكب التشريعات البيئية الحديثة (مثال: التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA)، المعايير البيئية لتقنيات الطمر الصحي، والحرق، والتسبيخ، إلخ). ويلاحظ ضعف التمييز بين أنواع النفايات الصلبة وفقا لمصدرها وطبيعتها ممّا أدى إلى معالجة النفايات الصلبة بكافة أصنافها ضمن برنامج واحد، وهذا الأمر لا يتلاءم والمعايير البيئية السليمة التي تقضي بالفصل بين النفايات غير الخطرة والنفايات الخطرة التي تستلزم تقنيات معالجة متطورة ومعقدة تضمن تصريفها بالطرق السليمة بيئيا.

وفي إطار التخطيط، يُسجل غياب للخطط والاستراتيجيات الموحدة والمفصلة والعملية التي تضع تصميماً لمدى قصير أو بعيد لإدارة النفايات المنزلية الصلبة في لبنان بما يحفز سياسات الفرز من المصدر وإعادة التدوير والاستعمال والتخفيف والاسترداد، وبالتالي يقلل من حجم وكمية النفايات التي تحتاج إلى تصريف نهائي. ولعل ضعف الإدارة والتخطيط يبرزان في سوء إدارة النفايات الصلبة، وعدم القدرة على تحقيق مفهوم الإدارة المتكاملة وبالتالي المساهمة في تخفيف الانعكاسات السلبية على البيئة والموارد الطبيعية من جراء عدم اعتماد المعايير البيئية في أساليب المعالجة والتصريف.

ويلاحظ أن تشريعات قطاع النفايات الصلبة كانت في معظمها عمومية أو سطحية، سيطرت عليها ثقافة حظر ومنع الرمي والإلقاء، فيما تعتبر النصوص التقنية التي تتناول النفايات وفقا لمصدرها أو نوعها قليلة وضعيفة. كما أن انضمام لبنان إلى الاتفاقيات الدولية المرتبطة بقطاع النفايات الصلبة لا يواكبه اهتمام بوضع آليات تطبيقية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، لذلك يلاحظ غياب كثير من النصوص التطبيقية الضرورية.

ويلاحظ غياب للتعاريف والمفردات خاصة من الناحية التقنية، كتعريف النفايات من مختلف المصادر، وتقنيات المعالجة السليمة بيئياً (المطمر الصحي، المحرقة، التسبيخ، إلخ) وذلك وفقا لنوع ومصدر النفايات. وبالرغم من قيام المرسوم ٢٠٠٢-٨٠٠٦ بتصنيف النفايات الصحية وفقا لدرجة خطورتها ونوعها، غاب هذا النوع من التصنيف الواضح للنفايات الصلبة من مصادر أخرى (كالنفايات الصناعية). وبالرغم من أهمية وضع تعاريف للنفايات الصناعية تمهيداً لتنظيم إدارتها، شكلت قرارات وزارة البيئة -التي وضعت شروطا بيئية للترخيص لعدة مؤسسات ونشاطات- المبادرة الأولى في هذا الإطار. وهناك الكثير من الصناعات التي تحتاج إلى تعريف نفاياتها الصلبة بأسلوب علمي وتقني كالمتبع في قرارات وزارة البيئة.

في الجانب الإداري، بدا واضحا تشتت وعدم وضوح الصلاحيات المرتبطة بالنفايات الصلبة، وضعف التنسيق بين الإدارات المعنية (وزارة البيئة ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة الصحة العامة، والسلطات المحلية، وغيرها) في مجال التخطيط، والتشريع، والتنفيذ والمراقبة، علماً أن لوزارة البيئة دوراً أساسياً في التنسيق المتعلق بالشؤون البيئية، وفقا للمرسوم ١٩٩٤-٥٥٩١ الذي أشار إلى دور وزارة البيئة في التنسيق في معالجة القضايا المتعلقة بأكثر من وزارة أو مرجع -بموجب النصوص المرعية الاجراء- وضرورة تحديد أصول معالجة هذه القضايا بقرار مشترك يصدر عن وزير البيئة والوزير المعني بشكل يؤمن التنسيق والتكامل في التنفيذ[٣٠٧٨]. كما ثبتت مسؤولية وزارة البيئة تجاه العديد

[٣٠٧٧] القانون ٣٨٧- ١٩٩٤ - الاجازة للحكومة ابرام معاهدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها - المادتان ١٠، ١٤ من الاتفاقية

[٣٠٧٨] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها-المادة ٢٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

من القضايا البيئية –لا سيما مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية من مختلف المصادر ومن بينها النفايات[٣٠٧٩]، إلا أن ذلك لم يترافق مع صلاحيات تنفيذية لوزارة البيئة مدعومة بمراسيم تطبيقية للقوانين التي ترعى مسؤولياتها. وفي إطار الهيكليات الإدارية، غابت آليات الترخيص والرقابة الواضحة المتعلقة بإنشاء واستثمار مرافق معالجة النفايات الصلبة.

في الجانب المالي، غابت النصوص التي تنظم وترعى الرسوم والتعويضات والحوافز المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة. وتجدر الإشارة إلى أن تجربة خصخصة إدارة قطاع النفايات الصلبة في بيروت الكبرى، وما رافقها من ارتفاع لكلفة تصريف طن النفايات، شكّلت ضغطاً على مصادر تمويل السلطات المحلية.

في الجانب التطبيقي، تبقى الثغرة الكبرى غياب المراسيم التطبيقية لمعظم المبادئ التي نصت عليها القوانين اللبنانية، خاصة في ما يعود لتقييم الأثر البيئي لمشاريع معالجة وتصريف النفايات الصلبة، والشروط البيئية التي تنظم تأثير هذا القطاع على البيئة (الانبعاثات والملوثات، وإدارة النفايات الصناعية والنفايات الخطرة والخاصة، وشروط إنشاء مرافق المعالجة والتصريف). وإلى جانب النقص في المراسيم التطبيقية، يحول دون تطبيق النصوص القانونية معاناةُ الإدارات المختصة (كوزارة البيئة والسلطات المحلية) من نقص في الموارد البشرية القادرة والماهرة والتجهيزات اللازمة لتطبيق القانون لجهة آليات المراقبة (الفحص والتفتيش)، وضبط المخالفات، بالإضافة إلى نقص في الموارد البشرية المختصة بالبيئة في مجالات التخطيط . ولعل ضعف الوعي من قبل صانعي القرار يساهم في إضعاف تطبيق العديد من القوانين –لا سيما البيئي منها. تجدر الإشارة إلى إن إدخال الخصخصة على قطاع النفايات الصلبة (رغم عدم وجود نص قانوني واضح حول ذلك) قلص من دور المجالس البلدية في المناطق الواقعة في نطاق الشركة الخاصة، وحدّ من فعاليّة النصوص الواردة أعلاه.

وأخيراً على مستوى القضاء، لا توجد إجراءات قضائية خاصة في حالات انتهاك وتعدي قطاع النفايات الصلبة على البيئة، ولعل ذلك مؤشر لنقص التشريعات البيئية في هذا القطاع، وبالتالي ضعف الخبرة القانونية اللبنانية في هذا الإطار.

لقد أوصت المنظمات الدولية (البنك الدولي) بتفعيل مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة (البنك الدولي - برنامج المساعدة البيئي التقني للمتوسط- التقرير النهائي للإرشادات الإقليمية للمشروع الإقليمي لإدارة النفايات الصلبة، ٢٠٠٤)، إلا أنها أشارت إلى أن تأمين نجاح واستدامة مشاركة القطاع الخاص يقتضي وضع إطار تشريعي داعم وفعال، ويشمل ذلك:

- وضع وتبني قانون إطاري لإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني
- تحديث معظم القوانين واستصدار نصوص جديدة تتناول مختلف أنواع النفايات (الخطرة، غير الخطرة) بشكل منصف
- تنظيم إنتاج وإدارة النفايات الصلبة وفقا لمصدرها ولأسلوب المعالجة (مثال: إرشادات وتوجيهات تقنية لتصميم وإنشاء مرافق التصريف والمعالجة: مطامر صحية، محارق، ..)، وضع المبادئ الأساسية لإدارة النفايات الصلبة
- وضع خطط واستراتيجيات ذات أهداف واقعية ومحددة
- تحديد وتعريف مسؤوليات الجهات المعنية بمختلف جوانب إدارة النفايات الصلبة مع توضيح صلاحيّات المؤسسة العامة التي تحتل موقع الصدارة في الإشراف على إدارة النفايات الصلبة بما يحد ويحل أزمة تضارب الصلاحيات وغموضها.

لقد أشار تقرير البنك الدولي المذكور أعلاه إلى أن تطور ظروف الأطر التشريعية في دول المنطقة يخلق أرضية مناسبة وفرصا ملائمة للاستثمار في مشاريع إدارة النفايات الصلبة، لذلك فإن الدأب على تقوية التشريعات البيئية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في لبنان، وتحقيق مفاهيم الإدارة المتكاملة تساهم في تعزيز الاقتصاد وفتح فرص استثمارات بيئية جديدة، إلى جانب تأمين حماية البيئة والموارد الطبيعية.

[٣٠٧٩] المرسوم ٥٥٩١- ١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المواد ١٢، ١٦، ٢١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة

إن ضرورة العيش في بيئة سليمة هي فكرة قديمة، ولكن إدراك المجتمع أهمية حماية بيئته والحفاظ عليها في عصرنا الحاضر أدى إلى إبرام اتفاقيات دولية وإصدار قوانين محلية من أجل الوقاية من كل أشكال التدهور والتلوث وتأمين إطار حياة سليمة ومستقرة بيئياً.

في هذا الإطار، إن البحث عن أحكام قانونية لحماية البيئة يحتم السؤال عن وجود ركيزة دستورية في هذا الموضوع. ففي ألمانيا مثلاً، ينص الدستور على ضرورة حماية الثروات النباتية والحيوانية بتشريعات مناسبة وضرورة تنفيذها من قبل السلطتين التنفيذية والقضائية[٣٠٨٠]، فيما لم يتطرق الدستور اللبناني إلى هذه المسألة، وهذا يعود إلى تأخر المشرع اللبناني بإدراك أهمية الحفاظ على البيئة. ويتجلى هذا النقص في الدستور في العديد من البلاد كفرنسا مثلاً التي لا تذكر في دستورها هذا الموضوع.

من هنا، ظهرت الحاجة إلى تكريس المبادئ الأساسية لحماية البيئة في قانون يحدد الإطار القانوني العام لتنفيذ سياسة حماية البيئة الوطنية[٣٠٨١].

إن المحافظة على البيئة لا تقتصر على تنظيم القطاعات المختلفة المرتبطة بها، بل تتطلب نظاماً واسعاً أفقياً يشمل التشريعات القطاعية والأوسطية معاً، أي التشريعات التي تطال النشاطات البشرية المولدة لآثار بيئية وانعكاسات هذه الآثار على الأوساط البيئية؛ وهذا هو الهدف الذي يسعى إليه قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢).

يهدف هذا التقرير إلى عرض وتحليل التشريعات الأفقية التي تطال البيئة، بشكل عام، دون التوسع في كل قطاع أو وسط على حدة؛ ويستعرض تنظيم حماية البيئة في لبنان والمبادئ العامة المكرسة في الاتفاقيات الدولية وفي قانون حماية البيئة[٣٠٨٢]، أهمها التنمية المستدامة، العمل الوقائي، الاحتراس، نشر المعلومات، المشاركة، التعاون، الملوث-يدفع، الاعتماد على المحفزات الاقتصادية والمالية، وتفادي تدهور الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

الجزء الأول: مبدأ التنمية المستدامة

الباب الأول: تعريف المبدأ

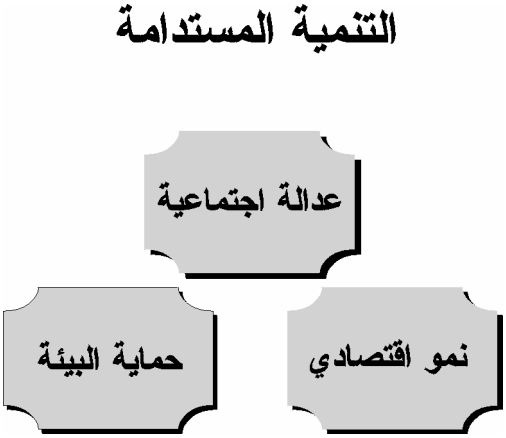
يشكل مبدأ التنمية المستدامة المحور الأساسي لقوانين البيئة في العالم منذ أواخر الثمانينات. في الواقع، تمّ تعريف المبدأ في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بـــ " التنمية التي تؤمن حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية". وقد تكرس هذا المبدأ في مؤتمر "الأرض" للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢) حيث اعتبر أنه لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشكل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من تطور التنمية ولا يجوز معالجتها على حدة[٣٠٨٣].

تبنى قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) هذا المبدأ إذ اعتبر أن لكل إنسان الحق ببيئة سليمة ومستقرة، ومن واجب كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بالأجيال المقبلة[٣٠٨٤].

في الواقع، لقد أجمعت الآراء الفقهية بأنه، من أجل تأمين حياة سليمة للإنسان، تتحقق التنمية المستدامة بجمع التنمية الاقتصادية الفعالة، الاجتماعية العادلة والبيئية المستقرة؛ وبغية تحقيق هذا الهدف، على كل بلد إعادة النظر بالسياسات المعتمدة في مجال البيئة لجعل المشاكل المتعلقة بالبيئة والتنمية جزءاً من سياسة البلد العامة.

[٣٠٨٠] الدستور الألماني تاريخ ١٩٤٩/٥/٢٣- المادة ٢٠، فقرة أ
[٣٠٨١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١
[٣٠٨٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادتان ٣ و ٤
[٣٠٨٣] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢)- المبدأ الرابع
[٣٠٨٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com



الباب الثاني: تطبيق المبدأ

تتولى وزارة البيئة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، المساهمة في وضع خطة السلامة والصحة البيئية وسائر أمور التنمية المستدامة بالاشتراك مع الجهات المعنية من إدارات رسمية وهيئات وجمعيات شعبية[٣٠٨٥].

أما بعد، فإن الأهمية المعطاة لتحقيق هدف التنمية المستدامة تظهر أيضاً في الاتفاقيات الدولية التي وقعها لبنان. ففي ما يتعلق بحماية التراث مثلاً، قضت المادة ٤ من اتفاقية حماية التراث، التي أقرتها منظمة الأونيسكو، بأن تعترف الدول الأطراف بأن واجب القيام بتعيين التراث الثقافي والطبيعي الذي يقوم في إقليمها، وحمايته، والمحافظة عليه، وإصلاحه، ونقله إلى الأجيال المقبلة، يقع بالدرجة الأولى على عاتقها، وسوف تبذل كل دولة أقصى طاقتها لتحقيق هذا الغرض، وتستعين عند الحاجة بالمساعدة والتعاون الدوليين اللذين يمكن أن تحظى بهما، خاصة على المستويات المالية، والفنية، والعلمية والتقنية[٣٠٨٦]. أما في ما يتعلق بمكافحة التصحر، فقد ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأن على برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، أن تشتمل على استراتيجيات طويلة الأجل لمكافحته وتخفيف آثار الجفاف، وتشدد على التنفيذ ويتم إدماجها في السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة[٣٠٨٧]. في شأن تغير المناخ، قضت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأن تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة الأجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، كما لها حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب[٣٠٨٨].

وبالرغم من أن مقررات المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة (قمة الأرض في ريو دي جانيرو ١٩٩٢، وقمة جوهانسبورغ ٢٠٠٢) نصت على ضرورة أن تضع الدول استراتيجيات للتنمية المستدامة وتعمل على تنفيذها، لم توضع هذه الاستراتيجية في لبنان ما يعيق تطبيق هذا المبدأ.

[٣٠٨٥] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بموجب القانون رقم ٩٧/٦٦٧- احداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ١٥

[٣٠٨٦] القانون ٣٠-١٩٨٢- الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي المسماة "اتفاقية حماية التراث" التي أقرتها منظمة الأونيسكو- المادة ٤ من الاتفاقية

[٣٠٨٧] القانون ٤٦٩-١٩٩٥- الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ٩٤/١٠/١٥- المادة ١٠ من الاتفاقية

[٣٠٨٨] القانون ٣٥٩-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جانيرو بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥ المادة ٣ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

يتبين مما تقدم أن مبدأ التنمية المستدامة هو عام وشامل ويتعلق بكافة القطاعات والأوساط المرتبطة بالبيئة، ويشمل كل المبادىء التي ترعى القوانين البيئية والتي يفصّلها هذا التقرير؛ ويكتفي هذا الباب بتناول موضوعي الصحة العامة والسلامة العامة[٣٠٨٩]، بالإضافة إلى النظافة العامة المرتبطة بهما.

الفصل الأول: السلامة والصحة العامتان

لحظ التشريع اللبناني أهمية الصحة العامة منذ زمن بعيد، بحيث اعتبر أنه على السلطات الإدارية أن تطبق بكل دقة القوانين الصحية الموضوعة لتحديد التعليمات المعدة لتأمين نظافة الطرق العمومية والمساكن وملحقاتها والطرق الخصوصية النافذة أو غير النافذة والمنازل المأجورة بأثاثها وكل مجتمع مهما كان نوعه وبالخصوص التعليمات المتعلقة بماء الشرب وطرح المواد المبتذلة وإفناء الجرذان والبعوض وسائر الحشرات المضرة بالصحة العمومية[٣٠٩٠].

تجدر الاشارة إلى أن وزارة الصحة العامة هي التي تعنى بالحفاظ على الصحة العامة، ورفع مستواها، كما تتولى إعداد المقترحات بالتشريع والتعديل في القوانين والأنظمة المتعلقة بكافة حقول الصحة العامة[٣٠٩١]. إنما، وإدراكاً من المشترع لضرورة التنسيق مع كافة الإدارات المعنية، أحدث في الوزارة المذكورة مجلس استشاري دائم يدعى "المجلس الصحي الأعلى"[٣٠٩٢]، ويتألف من وزير ومدير عام الصحة العامة، مدير عام وزارة البيئة، مدير عام الشؤون الاجتماعية، مدير الوقاية الصحية في وزارة الصحة العامة، بالإضافة إلى نقيبي أطباء الأسنان في بيروت والشمال ونقيب الصيادلة ونقيب أصحاب المستشفيات الخاصة وعميد كلية الطب في الجامعة اللبنانية وعميد كلية الصحة العامة في الجامعة الأميركية وعميد معهد الطب الفرنسي وطبيب يمثل الصليب الأحمر اللبناني وممثلين اثنين عن القطاع الأهلي العامل في القطاع الصحي[٣٠٩٣]. تماشياً مع مبدأ التنمية المستدامة، يتولى المجلس، من ضمن ما يتولاه، درس البرامج الطويلة الأمد ومناهج العمل السنوية في الوزارة على ضوء التصاميم والدروس التي تضعها الوحدات المختصة[٣٠٩٤]. نصّ مرسوم تنظيم الوزارة المذكورة بأنه يعين أعضاء هذا المجلس بمرسوم؛ ولم يصدر المرسوم التطبيقي بعد.

يطرح في هذا الإطار السؤال عن علاقة السلامة والصحة العامتين بحماية البيئة. في الواقع، إن مفهوم التنمية المستدامة المعرف أعلاه يبين الارتباط الوثيق بينها، بالإضافة إلى مدى أهمية البيئة للمحافظة على صحة وسلامة "الأجيال الحاضرة والمستقبلية". بالفعل، وعلى سبيل المثال، في دراسة أجرتها "الشركة الفرنسية لقانون البيئة"، طالبت هذه الأخيرة إدخال مبدأ حق الإنسان ببيئة سليمة، لا تهدد صحته، في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. قد تمّ أيضاً إدخال هذا المفهوم في العديد من القوانين الأجنبية، ففي دراسة "تقييم الأثر البيئي" في فرنسا، تنص القوانين على وجوب بحث آثار المشروع المنوي إقامته على الصحة (القانون الفرنسي المتعلق بحماية الطبيعة تاريخ ١٩٧٦/٧/١٠). أما في لبنان، فقد تمّ إعداد مشروع مرسوم "تقييم الأثر البيئي" (المفصل في الجزء الثاني) الذي يوجب أن يتضمن تقرير تقييم الأثر البيئي وصف البيئة المحيطة بالمشاريع العامة والخاصة لا سيما البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الصحة العامة، وتحديد وتقدير وتقييم الآثار المحتملة لهذه المشاريع عليها[٣٠٩٥]. إلا أن تفاصيل عملية تقييم الأثر البيئي لا تفرد للصحة العامة شقاً خاصاً ولا تضع له منهجيات معينة.

[٣٠٨٩] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بموجب القانون رقم ٦٦٧-١٩٩٧- إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ١٥
[٣٠٩٠] القرار ١٨٨-١٩٢٠ وتعديلاته- وقاية الصحة العمومية- المادة ١
[٣٠٩١] المرسوم ٨٣٧٧-١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة- المادة ٢
[٣٠٩٢] المرسوم ٨٣٧٧-١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة- المادة ٩٩
[٣٠٩٣] المرسوم ٨٣٧٧-١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة-المادة ١٠٠
[٣٠٩٤] المرسوم ٨٣٧٧-١٩٦١ وتعديلاته- تنظيم وزارة الصحة العامة- المادة ١٠٤
[٣٠٩٥] مشروع مرسوم تقييم الأثر البيئي- الملحق رقم ٨

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إن العلاقة بين السلامة والصحة العامتين والبيئة تظهر في العديد من النصوص القانونية:

في ما يتعلق بالنفايات الطبية مثلاً، ورد في النصوص التي تحدد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها، بأن هدفها يتمثل بتنظيم إدارة نفايات المؤسسات الصحية بغية الحفاظ على سلامة البيئة والحرص على المصلحة العامة حيث يجب إدارة نفايات المؤسسات الصحية بطريقة تخفف الخطر على الصحة، وتشجع تخفيف تولدها وإعادة استعمالها وتدويرها واستردادها، وتنظيم جمعها ونقلها، والتخلص منها ضمن برنامج إدارة بيئية سليمة[٣٠٩٦]. أما في ما يختص بالأدوية الزراعية، فيمنع بيع الأدوية الزراعية السامة ومبيدات الحشرات التي تشكل خطراً على الصحة العامة إلا ضمن شروط معينة[٣٠٩٧].

لا بدّ في هذا الإطار، من التطرق إلى تدابير الحماية والوقاية الصحية التي ينبغي أن تطبق من قبل جميع المؤسسات حفاظاً على السلامة العامة وسلامة وراحة العاملين والموظفين. في الواقع، إن إدخال مفهوم حماية البيئة وأهمية العيش والعمل في بيئة سليمة، في استراتيجية المؤسسات على كافة أنواعها، يتطلب توعية كافة العاملين في تلك المؤسسات على هذا الأمر لتمكينها من احترام النصوص القانونية التي تفرض توفر شروط متعلقة بالحفاظ على النظافة والسلامة في مكان العمل. ينصّ قانون العمل على أنه يجب أن تكون المؤسسات التجارية والصناعية وملحقاتها وأنواعها الوطنية والأجنبية مستوفية لشروط الصحة والراحة الضرورتين للأجراء، كما يجب أن تكون المؤسسة مهيأة على شكل يضمن سلامة الأجراء[٣٠٩٨]، كما ينص على أنه تحدد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء التدابير العامة للحماية والوقاية الصحية التي تطبق على جميع المؤسسات الخاضعة لها، ولا سيما في ما يتعلق بتدابير السلامة والإنارة والتهوئة وتجديد الهواء والمياه الصالحة للشرب وإخراج الغبار والدخان ومنامة الأجراء والاحتياطات المتخذة ضد الحرائق، بالإضافة إلى التعليمات الخاصة المتعلقة إما ببعض الحرف وإما ببعض أنواع العمل حسب الضرورات[٣٠٩٩]. وبالفعل في ما يتعلق بالتدابير العامة التي تطبق على جميع المؤسسات الخاضعة لقانون العمل تمّ تنظيم الحماية والوقاية الصحية في كافة المؤسسات الخاضعة للقانون المذكور[٣١٠٠]. وبعد، في ما يتعلق بالتعليمات الخاصة المتعلقة ببعض الحرف فقد صدرت عدة قرارات تنصّ على أن تخضع هذه المؤسسات لشروط خاصة متعلقة بالنظافة والسلامة العامة والوقاية من الحريق. فعلى سبيل المثال، تمّ تحديد هكذا شروط للمؤسسات التي تستعمل اللحام التجبيري[٣١٠١]، لتلك المعدة لطلاء المعادن بواسطة التيار الكهربائي[٣١٠٢]، معامل الحليب والشوكولاتة والسكاكر والمعامل المشابهة لها[٣١٠٣]، المطابع[٣١٠٤]، الأفران[٣١٠٥،٣١٠٦]، مصانع الحلوى[٣١٠٧]، المطاحن[٣١٠٨]، ورش البناء[٣١٠٩]، ومستودعات الغاز[٣١١٠،٣١١١].

بالإضافة إلى هذه النصوص، تخضع المعامل ودور الصناعة والمصانع والمخازن ودور العمل وجميع المحلات الصناعية والتجارية التي ينجم عنها مخاطر أو محاذير للأمن أو طيب الهواء أو راحة الجيران أو الصحة العامة أو الزراعة لشروط خاصة[٣١١٢].

[٣٠٩٦] المرسوم ٨٠٠٦-٢٠٠٢ – تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها- المادة ٢

[٣٠٩٧] المرسوم ١١٧٦٦-١٩٦٣ – منع بيع الأدوية الزراعية السامة ومبيدات الحشرات- المادة ١

[٣٠٩٨] القانون تاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣ وتعديلاته– قانون العمل- المادة ٦١

[٣٠٩٩] القانون تاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣ وتعديلاته- قانون العمل- المادة ٦٢

[٣١٠٠] المرسوم ٦٣٤١-١٩٥١- تنظيم الحماية والوقاية الصحية في كافة المؤسسات الخاضعة لقانون العمل (الملغى بالمرسوم رقم ١١٨٠٢ -٢٠٠٤ المتعلق بتنظيم الوقاية والسلامة والصحة المهنية في كافة المؤسسات الخاضعة لقانون العمل)

[٣١٠١] قرار محافظ مدينة بيروت رئيس البلدية: القرار ١٨١-١٩٤٠ – أحكام تتعلق بالمؤسسات التي تستعمل اللحام التجبيري

[٣١٠٢] قرار محافظ مدينة بيروت رئيس البلدية: القرار ٢٢١-١٩٤٠ – تنظيم محلات طلاء المعادن

[٣١٠٣] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ١١٥٨-١٩٤٩ – تنظيم معامل منتوجات الحليب والشوكولاتة والسكاكر والمعامل المشابهة لها

[٣١٠٤] قرار وزير الشؤون الاجتماعية: القرار ١٠-١٩٥٦ – شروط الوقاية الصحية في المطابع

[٣١٠٥] قرار مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: القرار ٢/١٢٩-١٩٦٣ – تحديد بعض تدابير الوقاية والسلامة المفروضة على مؤسسات الأفران

[٣١٠٦] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ١٦١٦-١٩٥٧– تنظيم الأفران

[٣١٠٧] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٦-١٩٦٤– تنظيم مصانع الحلوى

[٣١٠٨] قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية: القرار ١/٣٨٤– ١٩٦٦ شروط الوقاية والسلامة والعمل في المطاحن

[٣١٠٩] المرسوم ٧٣٨٠-١٩٦٧- تنظيم الحماية والوقاية والسلامة في العمل في ورش البناء

[٣١١٠] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ٦٤٨-١٩٦٩ – إخضاع مستودعات الغاز لشروط خاصة

[٣١١١] قرار محافظ مدينة بيروت: القرار ١-١٩٦٩ – وضع شروط فنية للوقاية من أخطار قوارير الغاز

[٣١١٢] المرسوم الاشتراعي ٢١-١٩٣٢ وتعديلاته– المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في حال امتنع صاحب المؤسسة عن تنفيذ تدابير الوقاية والسلامة المفروضة عليه بموجب إنذار موجه من قبل لجنة مختصة، يحق لمدير عام وزارة العمل أن يوقف المؤسسة عن العمل مؤقتاً، لمدة لا تتجاوز عشرة أيام، على أن تدفع أجور الأجراء والمستخدمين كاملة خلال مدة التوقف عن العمل[٣١١٣]، وتعين في الحكم القضائي المهلة التي يجب أن تنفذ خلالها أعمال السلامة والوقاية الصحية، وإذا لم تنفذ هذه الأعمال ضمن المهلة المعينة فللمحكمة أن تقضي بإقفال المؤسسة[٣١١٤].

لا بدّ من الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية، تتولى هذه المهمة "إدارة الصحة والسلامة المهنية" (Occupational Safety and Health Administration - OSHA). تضع هذه الإدارة معايير وشروط صارمة لتنظيم الوقاية والصحة المهنية وتسهر على تطبيقها من خلال ألفي مراقب بالإضافة إلى مهندسين، فيزيائيين، ومجموعة من الاختصاصيين في مجالات متعددة، كما تؤمن دورات تدريبية للمسؤولين والعاملين في المؤسسات المختلفة وتشجع الاهتمام الدائم والمتواصل بهذه الأمور. أما في لبنان، فتعاني أجهزة وزارة العمل الفنية وفرق التفتيش من نقص على مستوى الموارد البشرية المختصة اللازمة لتنفيذ تطبيق الأنظمة والقوانين.

يستنتج مما تقدم، أن لكل إنسان الحق ببيئة سليمة، وهذا الحق يحتم المحافظة على الصحة والسلامة العامتين، والتشريعات البيئية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصحة الإنسان وسلامته.

الفصل الثاني: النظافة العامة

إن الحفاظ على النظافة العامة أمر لا بدّ منه لتحقيق هدف التنمية المستدامة. اهتمّ المشترع اللبناني بهذا الموضوع إذ منع، مثلاً، طرح أنقاض المباني وأتربة الحفريات والحجارة والنفايات والفضلات الزراعية والصناعية وطرح المركبات والسيارات المهملة في الشوارع والساحات العامة والعقارات الخاصة المتاخمة للأوتوسترادات والطرق الدولية والرئيسية والمناطق المصنفة مناطق سكنية[٣١١٥]. كما منع طرح الفضلات والأوراق من أي نوع كانت وقشور الفاكهة والعلب الفارغة وأعقاب السجاير على الطرق العامة والساحات والحدائق العامة وداخل المؤسسات الرسمية، ويعتبر مسؤولاً شاغل المحل أو المسكن عن وجود هذه الأشياء أمام محله أو مسكنه[٣١١٦]، كما تتطرق إلى كيفية تفريغ المياه المبتذلة[٣١١٧](للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير المياه والمياه المبتذلة). أخيرا"، تجدر الإشارة إلى أن المرسوم المذكور قد تطرق أيضاً إلى مسألة الإعلانات بحيث منع لصق وكتابة وتعليق المنشورات والإعلانات والصور والبيانات والمطبوعات والأوراق على الأسوار وجدران المنازل، وجذوع الأشجار على جوانب الطرق العامة والساحات، وعلى التماثيل وقواعدها ومونسات الطرق وأعمدة الهاتف والكهرباء، وعلى الإشارات الضوئية وإشارات السير، وإشارات أسماء المدن والقرى، كما منع وضع لوحات للدعاية وغيرها من الوسائل حتى حدود التراجع على الطرق الدولية وطريق المطار دون اتفاق مصدق من البلدية أو من القائمقام في الأماكن التي ليس فيها بلديات وذلك بمقتضى القانون والأنظمة المرعية وبعد موافقة المديرية العامة للطرق والمباني[٣١١٨].

تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه على كافة المالكين المحافظة على نظافة واجهات أبنيتهم وأجزائها الأخرى وعليهم عند الاقتضاء، أن يقوموا بدهنها أو توريقها أو طرشها أو ترميمها، وإذا تمنعوا يحق للإدارة، بعد إخطارهم، أن تقوم بالعمل المذكور على نفقتهم[٣١١٩]، كما أنه يمكن للبلديات عند الاقتضاء إلزام أصحاب المباني المواجهة للطرق الدولية والرئيسية في المدن ومراكز المحافظات والأقضية وفي المراكز الأثرية وقرى الاصطياف والاشتاء وفي القرى التي تتخذ مجالس بلدياتها قرارات بذلك، بترميم وغسل ودهان أو طرش واجهات مبانيهم المطلة على الطرق الدولية والرئيسية مرة كل خمس سنوات على الأكثر[٣١٢٠].

[٣١١٣] القانون تاريخ ١٩٦٢/٩/١٧- تعديل المواد ١٠٧ و١٠٨ من قانون العمل
[٣١١٤] القانون تاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣ وتعديلاته- قانون العمل- المادة ١٠٩
[٣١١٥] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة- المادتان ١ و٢
[٣١١٦] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة- المادة ٦
[٣١١٧] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة- المادتان ٣ و٤
[٣١١٨] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة- المادة ٥
[٣١١٩] المرسوم الاشتراعي ١٤٨- ١٩٨٣ وتعديلاته- قانون البناء- المادة ١٨
[٣١٢٠] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤ – المحافظة على النظافة العامة- المادة ١١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إن الأمثلة الطفيفة عن الأحكام القانونية التي ترعى موضوع النظافة العامة تبين وجود نصوص مرتبطة به ولكن إن عدم تطبيقها بصورة صارمة - باستثناء بعض التدابير المتخذة من الإدارات المختصة-، بسبب غياب آلية واضحة ونقص في الموظفين، يجعلها غير فعالة.

الجزء الثاني: مبدأ العمل الوقائي

الباب الأول: تعريف المبدأ

ينصّ قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على أنه، في إطار حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، على كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، أن يلتزم بمبدأ العمل الوقائي لكل الأضرار التي تصيب البيئة، من خلال استعمال أفضل التقنيات المتوافرة[٣١٢١].

هذا، فإن الخبرة العلمية والعملية تبرهن بشكل واضح أهمية مبدأ الوقاية من كل الأضرار التي تصيب البيئة لأسباب مرتبطة بالبيئة وبالاقتصاد في آن معاً. تكمن الوقاية بمنع أو تخفيف حصول أي ضرر على البيئة بفضل تدابير مناسبة تتخذ قبل البدء بأي مشروع، عمل أو نشاط، كما تتطلب إجراء رقابة متواصلة للتأكد من مدى احترام هذه الشروط بعد البدء بالمشروع أو العمل أو النشاط.

بالفعل، إن الوقاية أنسب من المعالجة بعد حصول الضرر لسببين أساسيين: ١) من الصعب، أو بالأحرى من المستحيل أحياناً، معالجة بعض الأضرار البيئية، فانقراض جنس من الكائنات الحية النباتية أو الحيوانية مثلاً قد يؤثر على النظام الإيكولوجي ككل، ومن المستعصي معالجة الوضع؛ ٢) بالإضافة إلى ذلك، وحتى في حال كانت المعالجة ممكنة، فإن كلفتها عالية جداً، وتفوق الكلفة التي تبذل للوقاية من هكذا ضرر، كما لا تضمن النتيجة الفعالة والطويلة المدى، فضلاً عن الصعوبات التي تنشأ لتحديد مسبّب الضرر وتضمينه التكاليف المترتبة عن هذا الضرر.

الباب الثاني: تطبيق المبدأ

إن مبدأ الوقاية من كل الأضرار التي تصيب بالبيئة يستلزم، كما ذكر سابقاً، اتخاذ تدابير تنظيمية فعالة. وإن التدابير التي اتخذت في البلاد المتقدمة، والتي تسعى الجهات المعنية إلى اتخاذها في لبنان، تتمثل بالأمور التالية:

- إجراء دراسات "التقييم الاستـــــراتيجي البيئي (SEA)" ، "تقييم الأثر البيئي (EIA)" و"الفحص البيئي المبـــدئي (IEE)"، لكل سياسة أو مخطط أو مشروع؛
- التخفيف من الانبعاثات الملوثة من خلال فرض معايير ومواصفات بيئية مناسبة؛
- إجراء رقابة بيئية متواصلة.

يتطرق هذا الباب إلى عرض موجز لهذه التدابير، ولمزيد من التفاصيل يراجع القارىء التقارير المعدّة لكل قطاع أو وسط على حدة.

<u>الفصل الأول: دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي، تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي والشروط البيئية</u>

إن الوقاية الأفضل تتحقق من خلال فرض الحصول على موافقة مسبقة للنشاطات الملوثة أو التي قد تلحق ضرراً بالبيئة؛ وعلى الجهات المعنية والمجتمع المدني التعاون لإدخال مفهوم ضرورة حماية البيئة من خلال الوقاية، لدى أصحاب المشاريع.

[٣١٢١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة- المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في هذا الإطار، ينصّ قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على أنه، على الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص إجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تهدد البيئة، بسبب حجمها أو طبيعتها أو أثرها أو نشاطاتها[٣١٢٢]؛ كما تنصّ القوانين على وجوب أصحاب مشاريع معينة، كأصحاب المصانع والمقالع والكسارات، احترام بعض الشروط البيئية التي تضعها وزارة البيئة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية. من شأن هذه النصوص أن تظهر استدراك المشرع اللبناني لأهمية إجراء هذه الدراسات واحترام الشروط البيئية للوقاية من كل ضرر قد يطال البيئة.

القسم الأول: التقييم الاستراتيجي البيئي

إن التقييم الاستراتيجي البيئي (SEA) يقوم على تحديد وتقدير وتقييم الآثار البيئية لاقتراحات السياسات أو البرامج أو الدراسات أو الاستثمارات أو التنظيمات الجديدة التي تطال منطقة أو قطاع نشاط برمته، وتعيين التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية وزيادة الآثار الايجابية على البيئة والموارد الطبيعية، وذلك قبل إعطاء القرار بالموافقة على المشروع أو رفضه.

لقد انبثق هذا المفهوم بصورة واضحة ومتكاملة عن خطة تنفيذ مقررات جوهانسبرغ (٢٠٠٢)، وقد تطرق إليه القانون اللبناني بصورة خجولة عندما عرف قانون حماية البيئة (٤٤٤/٢٠٠٢) "المشروع" بأي "اقتراح برنامج أو دراسة أو استثمار أو تنظيم يطال منطقة لبنانية كاملة أو قطاع نشاط برمته"[٣١٢٣].

الجدير بالذكر أن بعض الاتفاقيات الدولية التي انضمّ إليها لبنان، قبل مقررات جوهانسبرغ، وقبل صدور قانون حماية البيئة، قد تطرقت إلى هذا الموضوع؛ ففي ما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي مثلاً، ورد بأنه على كل طرف متعاقد، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، أن يقوم بإدخال إجراءات مناسبة لضمان أن الآثار البيئية للبرامج والسياسات المرجح أن تؤدي إلى آثار معاكسة كبيرة على التنوع البيولوجي سوف تؤخذ في الحسبان في حينها[٣١٢٤].

نظراً لأهمية هذا المفهوم ولالتزامات لبنان الدولية، تمّ إعداد مشروع مرسوم لتنظيم كيفية إجراء هذا التقييم والوقاية من أي ضرر قد يصيب البيئة من جراء تنفيذ المشاريع المذكورة.

القسم الثاني: تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي

لقد عرف قانون حماية البيئة (٤٤٤/٢٠٠٢) الفحص البيئي المبدئي (IEE) بأنه "دراسة أولية تهدف إلى تحديد الآثار البيئية المحتملة لمشروع ما بغية تحديد مدى ضرورة إجراء دراسة تقييم أثر بيئي للمشروع"[٣١٢٥]. أما تقييم الأثر البيئي (EIA)، فقد تمّ تعريفه بأنه "تحديد وتقدير وتقييم آثار مشروع ما على البيئة وتعيين التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية وزيادة الآثار الايجابية على البيئة والموارد الطبيعية، وذلك قبل إعطاء القرار بالموافقة على المشروع أو رفضه"[٣١٢٦]. كما حدّد القانون بأن كلمة "مشروع" تعني تنفيذ أشغال بناء أو سواها من الإنشاءات، أية مداخلة في المحيط الطبيعي بما في ذلك تلك التي تتضمن أعمال استخراج أو إضافة الموارد الطبيعية وأي اقتراح برنامج أو دراسة أو استثمار أو تنظيم يطال منطقة لبنانية كاملة أو قطاع نشاط برمته، أو أي تعديل، إضافة، توسيع، إعادة تأهيل أو إقفال للنشاطات المذكورة[٣١٢٧].

[٣١٢٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة- المادة ٢١

[٣١٢٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة- المادة ٢٢

[٣١٢٤] القانون ٣٦٠-١٩٩٤– الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٤ من الاتفاقية

[٣١٢٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة- المادة ٢

[٣١٢٦] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة- المادة ٢

[٣١٢٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ --قانون حماية البيئة- المادة ٢٢

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بعد، يتحتم على الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص إجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تهدد البيئة بسبب حجمها أو طبيعتها أو أثرها أو نشاطاتها. تراجع وزارة البيئة هذه الدراسات وتوافق عليها بعد التأكد من ملاءمتها لشروط سلامة البيئة واستدامة الموارد الطبيعية[٣١٢٨].

وقد ورد أيضاً في القانون بأنه تحدد دقائق تطبيق تقييم الأثر البيئي وتوضع لائحة بالمشاريع الخاضعة لدراسة تقييم الأثر البيئي وتلك الخاضعة لفحص بيئي مبدئي، وتحدد رسوم وكلفة المراجعة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري البيئة والمالية[٣١٢٩]. في هذا الإطار، تمّ إعداد مشروع مرسوم تقييم الأثر البيئي بهدف تحديد الأصول الإلزامية التي تخضع لها المشاريع العامة والخاصة الجديدة لجهة تقييم أثرها على البيئة، والذي يتضمن أحكاماً تتعلق بتصنيف المشروع، نطاقه، أصول طلب الموافقة، إعداد التقرير، مراجعته، المقررات المتعلقة به، إدارته البيئية، المراقبة اللاحقة والأصول المختلفة الواجب إتباعها. لم يصدر المرسوم بعد، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن وزارة البيئة قد حددت - بقرارين صادرين عن الوزير - آلية مراجعة تقارير الفحص البيئي المبدئي[٣١٣٠] وتقييم الأثر البيئي[٣١٣١]؛ وتبين الإحصاءات بأن وزارة البيئة قد راجعت حوالي ستين دراسة تقييم أثر بيئي مرتبطة بقطاعات مختلفة كالصناعة، الإنماء السياحي، المياه والمياه المبتذلة، النفايات المنزلية، الطرق، النفايات الطبية وغيرها، وذلك بين سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٣.

من الملاحظ أن عدة صعوبات ترافق تطبيق هذا المفهوم لعدة أسباب أهمها:

- عدم صدور المرسوم التطبيقي المذكور أعلاه وبالتالي صعوبة إلزام كل أصحاب المشاريع بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي قبل البدء بالمشروع؛
- إن معظم التقارير التي قد أعدت حتى تاريخه لا تتضمن المعلومات العلمية الكافية وتكتفي، في معظمها، بإبداء آراء نظرية دون التوسع في دراسة معمقة للموضوع؛
- إن مراقبة التزام صاحب المشروع بخطة الإدارة البيئية لا تتمّ بطريقة متواصلة وفعالة بسبب النقص في الموارد البشرية لدى الإدارات المعنية، لا سيما وزارة البيئة.

إضافة إلى ذلك، لا بدّ من الإشارة في هذا الإطار، إلى أن العديد من الاتفاقيات الدولية التي انضمّ إليها لبنان تلحظ موضوع تقييم الأثر البيئي. فعلى سبيل المثال، ورد في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي بأنه على كل طرف أن يقوم، قدر الإمكان، وحسب الاقتضاء، بإدخال إجراءات مناسبة تقتضي تقييم الآثار البيئية للمشاريع المقترحة المرجح أن تؤدي إلى آثار معاكسة كبيرة على التنوع البيولوجي بغية تفادي أو تقليل هذه الآثار إلى الحد الأدنى[٣١٣٢].

أخيراً لا بدّ من التوضيح أن الدراسات المذكورة أعلاه مفروضة على المشاريع الجديدة، أما في ما يتعلق بالمؤسسات القائمة، اقتضى وضع خطة للالتزام البيئي؛ وبالفعل، ينصّ قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) أنه تحدد بمرسوم، يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البيئة والوزراء المختصين، المعايير الوطنية الخاصة بكل فئة من فئات المنشآت، ودقائق وأصول تطبيق هذه المعايير على المنشآت القائمة، وشروط وقف أو إغلاق أو شطب كل منشأة، عندما تشكل هذه المنشأة خطراً على البيئة لا يمكن تلافيه[٣١٣٣]. قد أعدت وزارة البيئة مشروع مرسوم بهذا الخصوص لم يصدر بعد[٣١٣٤].

[٣١٢٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة- المادة ٢١

[٣١٢٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢ – قانون حماية البيئة- المادة ٢٣

[٣١٣٠] قرار وزير البيئة رقم ١/٥ - ٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥– آلية مراجعة تقارير الفحص البيئي المبدئي

[٣١٣١] قرار وزير البيئة رقم ١/٦ – ٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ - آلية مراجعة تقارير تقييم الأثر البيئي

[٣١٣٢] القانون٣٦٠-١٩٩٤ – الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٤ من الاتفاقية

[٣١٣٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٢، فقرة ٣

[٣١٣٤] مشروع مرسوم إخضاع كل منشأة للتصريح المسبق

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القسم الثالث: الشروط البيئية

أولى قانون إحداث وزارة البيئة الوزارة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، صلاحية تحديد الشروط البيئية للترخيص بإنشاء المصانع والمعامل والمناطق الصناعية والمزارع الحيوانية ومزارع الدواجن، والكسارات والمقالع والمرامل والمناجم ومصانع الزفت والمدافن، بالإضافة إلى صلاحية تحديد شروط استعمال الشواطىء البحرية والنهرية بما يضمن حماية البيئة[٣١٣٥].

يتبين مما تقدم أن وزارة البيئة لا تتمتع بصلاحية إعطاء التراخيص، بل يقتصر دورها على تحديد الشروط البيئية الواجب توافرها لإعطاء التراخيص.

ففي ما يتعلق بالصناعة، تتولى وزارة الصناعة الترخيص بتأسيس المؤسسات الصناعية بما فيها المؤسسات المنشأة داخل المناطق والمدن الصناعية[٣١٣٦]، كما تشكل بقرار صادر عن وزير الصناعة لجان الترخيص التي تضمّ مندوبين عن وزارة الصناعة، وزارة الصحة العامة، وزارة الأشغال العامة- التنظيم المدني ووزارة البيئة[٣١٣٧]. تتولى اللجنة المذكورة، من ضمن مهامها، درس طلبات الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية والتأكد من مراعاتها الشروط العامة وفقاً للمواصفات الصحية والبيئية وللنصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها[٣١٣٨]؛ ولكن تقتصر مهمة هذه اللجنة على درس الطلبات المختلفة المتعلقة بالتراخيص، وتعيد الملفات إلى دائرة الترخيص المختصة مع رأيها في كل منها[٣١٣٩] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

وفقاً لما تقدم وكما سبق بيانه، تقتصر مهمة وزارة البيئة على تحديد الشروط البيئية، ولكن يجب على الإدارات المعنية بالترخيص، أي وزارة الصناعة في هذه الحالة، أن تتأكد من توفر هذه الشروط قبل إعطاء أي ترخيص.

في هذا الإطار، أصدر وزير البيئة مجموعة من القرارات تحدد الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار بعض المصانع أو المعامل، منها: مصانع المطاط[٣١٤٠]، معامل الزجاج[٣١٤١]، مصانع البلاستيك[٣١٤٢]، مصانع حجارة البناء[٣١٤٣]، مصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب[٣١٤٤]، المسالخ[٣١٤٥]، مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة[٣١٤٦]، مؤسسات حفظ الخضار والفاكهة[٣١٤٧]، مصانع الدباغة[٣١٤٨]. وقد ورد في مستهل كل من هذه القرارات بأن وزارة البيئة تمنح موافقتها من الناحية البيئية على رخص الإنشاء و/أو الاستثمار المحددة أعلاه شرط تطبيق عدد من الشروط البيئية المفصلة في القرارات، وذلك للحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية وعلى سلامة البيئة وللحد من أضرار الملوثات الناتجة عنها. من أجل تفعيل هذه القرارات، يجدر على الجهات المولجة بمنح التراخيص اللازمة أن تتأكد من توفر هذه الشروط قبل إعطاء أي ترخيص. وتبقى هذه القرارات نافذة، إنما يمكن الدفع بعدم قانونيتها في معرض الطعن بالتدابير المتخذة تطبيقا لها.

[٣١٣٥] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧ – إحداث وزارة البيئة- المادة ٢- الفقرتان ٤ و٥

[٣١٣٦] القانون ٦٤٢-١٩٩٧ – إحداث وزارة الصناعة- المادة ٢

[٣١٣٧] المرسوم ٧٩٤٥-٢٠٠٢ – الأصول والإجراءات الواجب إتباعها في اجتماعات لجنة الترخيص وفي ممارسة مهامها- المادة ١

[٣١٣٨] المرسوم ٧٩٤٥-٢٠٠٢ – الأصول والإجراءات الواجب إتباعها في اجتماعات لجنة الترخيص وفي ممارسة مهامها- المادة ٢

[٣١٣٩] المرسوم ٧٩٤٥-٢٠٠٢ – الأصول الواجب إتباعها في اجتماعات لجنة الترخيص وفي ممارسة مهامه

[٣١٤٠] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٦ - ٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع المطاط

[٣١٤١] قرار وزير البيئة: القرار ١/١٥ - ٢٠٠٢ - الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار معامل الزجاج

[٣١٤٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦١ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع البلاستيك

[٣١٤٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٦٠ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار حجارة البناء

[٣١٤٤] قرار وزير البيئة: القرار ١/٢٩ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمصانع الأجبان والألبان والزبدة وسائر منتوجات الحليب

[٣١٤٥] قرار وزير البيئة: القرار ١/٤ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مسالخ

[٣١٤٦] قرار وزير البيئة: القرار ١/٣ - ٢٠٠١- الشروط البيئية لرخص إنشاء و/أو استثمار مصانع لمعالجة نفايات اللحوم والدواجن بواسطة الطبخ أو التخمير بالطريقة الجافة

[٣١٤٧] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص الإنشاء و/أو الاستثمار لمؤسسات حفظ الخضار والفاكهة

[٣١٤٨] قرار وزير البيئة: القرار ١/٧٥ - ٢٠٠٠ - الشروط البيئية لرخص انشاء و/أو استثمار لمصنع دباغة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أما بعد، وفي ما يتعلق بالمقالع والكسارات[٣١٤٩]، تمّ تحديد شروط إعطاء ترخيص لإنشاء واستثمار المقالع والكسارات، الذي يصدر بقرار من المحافظ بناء على موافقة المجلس الوطني للمقالع[٣١٥٠] (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير البناء والبيئة). وقد أصدرت وزارة البيئة مجموعة من القرارات تحدد فيها المستندات والشروط المتوجبة لاستثمار المقالع على أنواعها[٣١٥١]،[٣١٥٢]،[٣١٥٣]،[٣١٥٤]،[٣١٥٥]؛ لم تكن هذه القرارات قد عرضت على مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي، وتمّ الطعن بالبعض منها، وإن الوزارة في صدد إعداد قرارات متجانسة مع المراسيم الصادرة مؤخراً بهذا الخصوص[٣١٥٦]، وعرضها على المراجع المختصة.

وقد يقتضي التوضيح في هذا الإطار بأن تبيان توفر الشروط البيئية في المؤسسات الجديدة المذكورة أعلاه تظهر في تقارير تقييم الأثر البيئي وبالتالي يتمّ ادماجها فيها.

وفقاً لما تقدم، إن النصوص التشريعية المتعلقة بالتراخيص وبالشروط البيئية الواجب توفرها لإعطاء هذه التراخيص موجودة، ولكن يقتضي على الجهات المولجة بمنح التراخيص أن تتأكد من احترامها من قبل أصحاب المشاريع، وذلك قبل منح التراخيص، بهدف تفعيل مبدأ الوقاية وتأمين إطار حياة سليمة ومستقرة بيئياً.

الفصل الثاني: المعايير والمواصفات البيئية الوطنية

ينص قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤) على أنه، بغية الوصول إلى مراقبة متكاملة للتلوث، تحدد بمرسوم معايير النوعية البيئية الوطنية كما وطرق منح التصاريح اللازمة، ومراقبة تطبيقها وأصول تقييم وضع البيئة وحمايتها، كما يمكن لوزارة البيئة، لهذه الغاية، أن تستعين بأي خبير وطني أو دولي في عملية تحديد هذه المعايير الوطنية التي تتم مراجعتها دورياً وذلك أخذاً بالاعتبار وضع المعارف العلمية والتقدم التكنولوجي والمعايير المتعارف عليها دولياً[٣١٥٧] .
وقد أعرب المشرع عن الأهمية التي يعطيها لتحديد هذه المعايير حين تطرق إلى هذا الموضوع في الباب الخامس من قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤) المتعلق بحماية الأوساط البيئية: ففي ما يتعلق بحماية الهواء ومكافحة الروائح المزعجة[٣١٥٨]، أوضح على أنه تحدد مواصفات المداخن وسواها من وسائل التحكم بالانبعاثات المتسربة من عملية الاحتراق وفقاً للمعايير الوطنية لنوعية البيئة[٣١٥٩]، وتطرق أيضاً إلى موضوع المعايير في الفصل المتعلق بحماية البيئة المائية من التلوث[٣١٦٠]، وكذلك في الفصل المتعلق بالمنشآت[٣١٦١].

الجدير بالذكر أنه لم تصدر بعد مراسيم تنفيذاً لهذه النصوص. إلا أن وزير البيئة كان، وقبل صدور قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤)، قد أصدر قرارين، الأول (رقم ١/٥٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٩) يتعلق بتحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة[٣١٦٢]، والقرار الثاني (رقم ١/٨ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠) يحدد المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة، وقد عدل بعض أحكام القرار ١/٥٢ تاريخ ٩٦/٧/٢٩ المذكور وبعض ملاحقه[٣١٦٣].

[٣١٤٩] القانون ٢١٦-١٩٩٣، المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧ – احداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ٤
[٣١٥٠] المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ وتعديلاته- تنظيم المقالع والكسارات- المادة ٣
[٣١٥١] القرار ١/١٨٢ - ١٩٩٧ - تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور للكسارات والرديميات
[٣١٥٢] القرار ١/١٨٣ - ١٩٩٧ – تحديد المستندات والشروط لاستثمار محافر الرمل والبحص المفتت طبيعيا"
[٣١٥٣] القرار ١/١٨٤ - ١٩٩٧ – تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة الموزاييك
[٣١٥٤] القرار ١/١٨٥ - ١٩٩٧ – تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الحجر التزييني وحجار العمار
[٣١٥٥] القرار ١/١٨٦ - ١٩٩٧ – تحديد المستندات والشروط لاستثمار مقالع الصخور لصناعة التربة
[٣١٥٦] المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢ وتعديلاته– تنظيم المقالع والكسارات
[٣١٥٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٢
[٣١٥٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- الباب الخامس- الفصل الأول- حماية الهواء ومكافحة الروائح المزعجة
[٣١٥٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٢٥
[٣١٦٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٣٦
[٣١٦١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٢
[٣١٦٢] قرار وزير البيئة: القرار ١/٥٢-١٩٩٦- تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة
[٣١٦٣] قرار وزير البيئة: القرار ١/٨-٢٠٠١- المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة ومحطات معالجة المياه المبتذلة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إن هذه القرارات، بالرغم من كونها لا تزال نافذة، لا تكفي لحث جميع المعنيين على احترام المعايير البيئية الوطنية. بالفعل، لم يتمّ عرض هذه القرارات على مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي، كما أنه يصعب على الإدارات الأخرى المعنية بهذه المواضيع تبني هذه القرارات بسبب عدم استشارتها. الحلّ الأنسب يكمن في إصدار مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البيئة، تطبيقاً لأحكام قانون حماية البيئة، يحدد كافة المعايير البيئية الوطنية.

في هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى أن وزارة البيئة تشارك في عضوية مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس[٣١٦٤]. تتولى هذه المؤسسة وحدها وضع المقاييس والمواصفات الوطنية ونشرها وتعديلها ومنح حق استعمال شارة المطابقة للمقاييس والمواصفات[٣١٦٥]. يقتضي التوضيح هنا بأن هناك تعارض بين مهام وزارة البيئة وتلك العائدة لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية. وبالفعل، كما تبين سابقاً، فإن قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤) قضى بأن تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير البيئة والوزير المختص، المعايير الوطنية والكيميائية والبيولوجية والبكتيرولوجية التي يجب أن تتوافر في المياه والينابيع والأنهر ومجاريها وضفافها والبحيرات والغدران والبحرات والمستنقعات وخزانات وشبكات توزيع مياه الشفة وأقنية الري، والمعايير الوطنية للنوعية التي يجب أن تتوافر في المياه المخصصة للاستهلاك البشري ولسائر الاستعمالات[٣١٦٦]، والمعايير الوطنية الخاصة لكل فئة من فئات المنشآت[٣١٦٧] ومعايير النوعية البيئية الوطنية[٣١٦٨]. بالمقابل، نص مرسوم تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية بأنها تعنى بوضع مشاريع مواصفات أنظمة الإدارة والجودة، ومشاريع مواصفات نوعية الهواء والمياه والتربة ومعالجة النفايات الصناعية وتصريفها[٣١٦٩]. بالتالي، يقتضي تعديل مرسوم تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات بحيث لا يعود يتعارض مع أحكام نص قانوني، ألا وهو قانون حماية البيئة.

الفصل الثالث: الرقابة البيئية

القسم الأول: دور الجهات المعنية

إن كافة التدابير التي تتخذ في سبيل الوقاية من كل ضرر قد يطال البيئة لا تكفي إذا لم تجر الجهات المعنية رقابة متواصلة للتأكد من الاستمرارية في احترام الشروط البيئية. لقد كرس قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤) هذا المبدأ، بحيث نصّ على أنه، في إطار حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، على كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، أن يلتزم بمبدأ مراقبة التلوث الذي يهدف إلى الوقاية من التلوث والتحكم به في الأوساط البيئية كافة من ماء وهواء وتربة ونبات ونفايات بحيث لا تؤدي معالجة التلوث في الوسط البيئي إلى انتقال التلوث إلى وسط آخر أو التأثير عليه[٣١٧٠]. في هذا الإطار، أنشأ قانون إحداث وزارة البيئة مصلحة "المراقبة والتنسيق والمتابعة" التي تتولى التنسيق بين وزارة البيئة وبين الإدارات والأجهزة المعنية والتثبت من تقيد مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاد البلديات بالتوصيات والمواصفات والمعايير والشروط التي تضعها وزارة البيئة، وملاحقة تنفيذ هذه التوصيات والمواصفات والمعايير والشروط[٣١٧١]. ولكن، وبما أنه لم يصدر مرسوم لتحديد دقائق تطبيق أحكام القانون المذكور، فإن هذه المصلحة غير موجودة حالياً في الوزارة التي لا تزال تطبق أحكام المرسوم التطبيقي للقانون ٢١٦-١٩٩٣ (قبل تعديله). يعطي المرسوم المذكور، لمصلحة الوقاية من مؤثرات التكنولوجيا والمخاطر الطبيعية (الموجودة حالياً في الوزارة)، صلاحية مراقبة المصانع المحلية المنتجة للمواد الكيمائية والمبيدات، أو تلك المستوردة أو المخزنة لهذه المواد، والتثبت من مدى تقيدها بالمواصفات والتعليمات الفنية الموضوعة وتدابير السلامة المحددة، بما في ذلك التدابير الواجب اتخاذها عند نقل هذه المواد أو التخلص منها ومن نفاياتها[٣١٧٢].

[٣١٦٤] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧/٩٧- إحداث وزارة البيئة- المادة ٢- فقرة ١٧

[٣١٦٥] قانون تاريخ ١٩٦٢/٧/٢٣- إنشاء هيئة تدعى "مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية"- المادة ٢

[٣١٦٦] القانون ٢٠٠٢/٤٤٤- قانون حماية البيئة- المادة ٣٦

[٣١٦٧] القانون ٢٠٠٢/٤٤٤- قانون حماية البيئة- المادة ٤٢

[٣١٦٨] القانون ٢٠٠٢/٤٤٤- قانون حماية البيئة- المادة ١٢

[٣١٦٩] المرسوم ٩٤٤٤-٢٠٠٣- تنظيم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وتحديد ملاكها وشروط الاستخدام فيها- المادة ١٥

[٣١٧٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤

[٣١٧١] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧-١٩٩٧- احداث وزارة البيئة- المادة ٦

[٣١٧٢] المرسوم ٥٥٩١-١٩٩٤ وتعديلاته- تنظيم وزارة البيئة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها- المادة ١٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل المثال، أولت النصوص التشريعية مصلحة التراخيص الصناعية في وزارة الصناعة، وتحديداً دائرة المراقبة في هذه المصلحة، صلاحية مراقبة مدى استمرار توفر شروط الترخيص للمؤسسات الصناعية، (خارج نطاق المصالح الإقليمية) واقتراح التدابير والإجراءات المناسبة بحق المؤسسات المخالفة، كما أولت هذه الدائرة صلاحية تنسيق العمل بين الوحدات الإدارية المناط بها أمر المراقبة على المؤسسات الصناعية في المحافظات، والتثبت من تطبيقها إجراءات وأصول الرقابة وقواعد العمل المقررة[٣١٧٣].

إضافة إلى ذلك، وبهدف خلق نظام واضح متكامل لعملية الرقابة، أخضعت الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية لأحكام المرسوم ٢٠٠٣-٩٧٦٥[٣١٧٤]، الذي قضى بأن تهدف الرقابة إلى التثبت من مدى استمرار توفر شروط الترخيص بإنشائها واستثمارها وفي أن المؤسسات القائمة، وفقاً للشروط المحددة في قرار الترخيص المعطى لها، لا ينجم عنها مخاطر أو محاذير أو أضرار بالصحة العامة أو بالبيئة أو بالجوار[٣١٧٥]؛ وتمّ إيلاء الرقابة على المؤسسات الصناعية إلى دوائر المراقبة في وزارة الصناعة، والبلديات كل ضمن نطاقها، والأجهزة المختصة في كل من وزارتي البيئة والصحة العامة ضمن الصلاحيات المحددة لها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء[٣١٧٦]؛ كما حدد المرسوم التدابير والعقوبات بحق المؤسسات الصناعية المخالفة وبحق المسؤولين (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير الصناعة والبيئة).

أخيرا"، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل، حيث اعتبر المشرع أنه، بالإضافة إلى مراقبة وضع السيارات الميكانيكي من قبل الأجهزة المختصة، تخضع جميع السيارات الخصوصية العاملة على البنزين التي يزيد عمرها عن ثلاث سنوات للمعاينة الميكانيكية الإلزامية، مرة كل سنة، وذلك للتثبت من توفر جميع الشروط المفروضة عليها، كما تخضع جميع السيارات الأخرى العاملة على البنزين للمعاينة الميكانيكية الإلزامية مرة كل سنة، وتخضع جميع المركبات الآلية المجهزة بمحرك يدار بقوة المازوت للكشف الميكانيكي مرة كل ستة أشهر والتثبت من توفر جميع الشروط المفروضة عليها بما في ذلك مطابقة انبعاثاتها مع المواصفات المقبولة[٣١٧٧]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقريري الهواء، والنقل والبيئة).

وبعد، تبين الأمثلة المذكورة أن النصوص القانونية قد كرست مبدأ رقابة التلوث البيئي، إلا أن عدم تحديد آلية واضحة لتطبيقها، والنقص الكبير الموجود في العناصر البشرية المتخصصة في الإدارات العامة المعنية يحول دون تطبيقها بصورة فعالة.

وعلى المستوى الوطني يسجل غياب لشبكات ونظم الرصد البيئي (Environmental Monitoring) والتي ترمي إلى مراقبة نوعية الأوساط البيئية (الهواء والمياه والتربة) بشكل دوري. تجدر الإشارة إلى أن وزارة البيئة بادرت إلى وضع إطار تنسيقي لعملية الرصد البيئي من خلال تأسيس المرصد اللبناني للبيئة والتنمية وذلك عبر مشروع دولي ممول من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠١، إلا أن هذه المبادرة عانت من عراقيل لم تسهّل عملية استدامتها.

القسم الثاني: آليات رقابة التلوث البيئي

بهدف إجراء رقابة متكاملة للتلوث، لا بدّ من اعتماد آلية علمية تمكن من مراقبة مدى احترام الشروط البيئية (المفصلة في القسم الثالث من الفصل الأول من هذا الجزء) . وقد لحظ المشرع اللبناني وسيلتين أساسيتين لتحقيق هذا الهدف، ألا وهما تحديد مواصفات ومعايير بيئية وطنية[٣١٧٨] (المفصلة في الفصل الثاني من هذا الجزء)، وضرورة القيام بخطة التزام بيئي وبرامج رقابة ذاتية أو تدقيق بيئي[٣١٧٩]، الموضحة بشكل موجز في هذا القسم.

[٣١٧٣] المرسوم ١٣١٧٣-١٩٩٨- تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها – المادة ٢٢

[٣١٧٤] المرسوم ٢٠٠٣-٩٧٦٥- الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية

[٣١٧٥] المرسوم ٢٠٠٣-٩٧٦٥- الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ٣

[٣١٧٦] المرسوم ٢٠٠٣-٩٧٦٥- الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية- المادة ٤

[٣١٧٧] القانون ٢٠٠١-٣٤١ وتعديلاته- التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه إلى استعمال الوقود الأقل تلويثا"- المادة ٥

[٣١٧٨] القانون ٢٠٠٢-٤٤٤ – قانون حماية البيئة- المادة ١٢

[٣١٧٩] القانون ٢٠٠٢-٤٤٤ – قانون حماية البيئة- المادة ١٣

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إن إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي قبل البدء بمشروع معين لا يضمن الاستمرارية في توافر هذه الشروط؛ ولهذا السبب، يجب مراقبة التزام صاحب المشروع بخطة الإدارة البيئية التي وضعها في تقرير تقييم الأثر البيئي أو الفحص البيئي المبدئي. عرف قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤) خطة الإدارة البيئية بمجموعة التدابير التخفيفية ووسائل الرصد والمراقبة والإجراءات المؤسساتية المتخذة خلال إنشاء أو تشغيل أو تفكيك المشروع والتي من شأنها إلغاء الآثار البيئية السلبية أو تخفيفها إلى المستويات المقبولة محلياً إن وجدت وإلا وفقاً لمعايير الأمم المتحدة[٣١٨٠].

بالإضافة إلى ذلك، ينصّ قانون حماية البيئة على أنه يشمل تقييم وضع البيئة وحمايتها، تنفيذ برامج إدارية بيئية تقوم بها المؤسسات المصنفة والمؤسسات الأخرى التي تقوم بنشاطات ملوثة، وبرامج رقابة ذاتية أو تدقيق بيئي، بهدف تقييم موضوعي ودوري لفعالية التدابير المتخذة في مجال مكافحة التلوث أو تقليصه، وإعلام الرأي العام بنتائج هذه التدابير[٣١٨١]، كما يفرض على كل منشأة أن تتوفر لديها إمكانيات مراجعة بيئية ومراقبة ذاتية، بهدف القياس المنظم لإصداراتها الملوثة ونتائج أنشطتها على البيئة[٣١٨٢]. لم تصدر مراسيم تنظيمية تحدد أصول تطبيق هذه المراقبة، وبالتالي، من الصعب إلزام أصحاب المؤسسات بإجراء مراقبة ذاتية بغياب آلية واضحة تحدد لهم الأولويات والتدابير الوقائية الواجب اتخاذها.

إن هذه الأحكام القانونية لا تكفي لحث المؤسسات على إجراء تدقيق بيئي على معداتهم والأساليب المستعملة في الإنتاج، وقد تؤدي التحفيزات الاقتصادية التي قد تعطى للمؤسسات التي تجري هكذا تدقيق، إلى زيادة عدد المصانع الملتزمة باحترام الشروط البيئية.

الجزء الثالث: مبدأ الاحتراس

الباب الأول: تعريف المبدأ

ينص قانون حماية البيئة (٢٠٠٢/٤٤٤) على أنه، على كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص أن يلتزم بمبدأ الاحتراس، الذي يقضي باعتماد تدابير فعالة ومناسبة بالاستناد إلى المعلومات العلمية وأفضل التقنيات النظيفة المتاحة الهادفة إلى الوقاية من أي تهديد بضرر محتمل وغير قابل للتصحيح يلحق بالبيئة[٣١٨٣].

الجدير بالذكر هنا أن عبارة "ضرر محتمل" هي التي تميز مبدأ الاحتراس من مبدأ الوقاية. ففي حين أن مبدأ الوقاية يطبق لمخاطر معروفة وأكيدة، فان مبدأ الاحتراس مرتبط بأخطار محتملة، نتائجها غير أكيدة؛ فهو يعبر عن رغبة المجتمع بالتنبه إلى أخطار نتائجها غير مضمونة. وبالفعل، أصبح المجتمع الدولي على يقين، في عصرنا الحاضر، بأن عدم معرفة نتائج نشاط معين لا يبرر تأجيل اتخاذ تدابير معينة لتلافي تدهور البيئة.

بالرغم من بعض المحاولات الخجولة السابقة، تمّ تكريس هذا المبدأ في مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو، بحيث ورد أنه، من أجل حماية البيئة، يجب، على كل البلاد تطبيق مبدأ الاحتراس، ضمن قدراتها. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للاصلاح، لا ينبغي التذرع بالافتقار الى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة لاستباق التدهور البيئي[٣١٨٤].

[٣١٨٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٢

[٣١٨١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٣

[٣١٨٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٢

[٣١٨٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤ فقرة أ

[٣١٨٤] تقرير الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جنيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢)- المبدأ الخامس عشر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

من هنا، قد تمّ تكريس هذا المبدأ في العديد من الاتفاقيات الدولية التي انضمّ إليها لبنان ومن أهمها: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وتعديلاتها[٣١٨٥]، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ[٣١٨٦]، اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي[٣١٨٧]، معاهدات متعلقة بالأسلحة والمواد النووية[٣١٨٨]، [٣١٨٩].

إلى جانب الاتفاقيات الدولية، بعض التدابير الوطنية قد اتخذت في مجالات متعددة كالأدوية والمبيدات الزراعية مثلاً أو النفايات الخطرة.

الباب الثاني: تطبيق المبدأ

يتمّ تطبيق مبدأ الاحتراس، كما ذكر سابقاً، في الحالات التي ينجم عنها أضرار محتملة على البيئة، ويتمّ التطرق في هذا الباب، بشكل خاص، إلى مواضيع متعلقة بطبقة الأوزون، الكائنات الحية المعدلة، المواد النووية والأدوية والمبيدات الزراعية.

الفصل الأول: طبقة الأوزون

إن مبدأ الاحتراس هو من المبادىء الأساسية في مجال حماية طبقة الأوزون. بالفعل، ورد في ديباجة اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ما يلي: "إن الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تدرك التأثير الضار المحتمل على الصحة البشرية وعلى البيئة من جراء حدوث تعديل في طبقة الأوزون... وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى إجراء مزيد من البحث والرصد المنتظم لمواصلة تطوير المعرفة العلمية بطبقة الأوزون والآثار الضارة المحتملة الناجمة عن حدوث تعديل فيها"[٣١٩٠]. كما وألزمت الاتفاقية الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة التي تنجم أو يرجح أن تنجم عن الأنشطة البشرية التي تحدث أو من المرجح أن تحدث تعديلاً في طبقة الأوزون[٣١٩١]. وتحقيقاً لهذه الغاية نصت الاتفاقية على مجموعة من التعليمات الواجب اتباعها من قبل الأطراف، كل حسب إمكانياته وقدراته.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن لبنان يلعب دوراً فعالاً في هذا المضمار، خاصة من خلال مشروعين دوليين في وزارة البيئة، وهما مشروع البرنامج الوطني للتخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، بالإضافة إلى مشروع بدائل استخدام غاز الميثيل بروميد. وقد تمّ إعداد مشروع مرسوم بشأن التحكم في المواد المستنفذة لطبقة الأوزون بهدف تنظيم كيفية التحكم في هذه المواد.

الفصل الثاني: الكائنات الحية المعدلة

لقد سبب التطور السريع للتكنولوجيا الحيوية واستخدامها في تعديل الكائنات الحية قلقاً لدى المجتمع المدني، بشكل عام، بسبب آثاره الضارة المحتملة على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان؛ وقد لحظت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي هذا الأمر، بحيث نصت على أن يقوم كل طرف متعاقد، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، بإيجاد أو الاحتفاظ بوسائل تستهدف تنظيم أو إدارة أو التحكم في المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق كائنات حية ومعدلة ناجمة عن التكنولوجيا الإحيائية التي قد يكون لها تأثير معاكس من الناحية البيئية[٣١٩٢]، كما وعلى الأطراف أن تنظر في الحاجة إلى وضع الإجراءات المناسبة، والبحث عن طرق وضع تلك الإجراءات التي يمكن أن تتخذ بشكل بروتوكول[٣١٩٣]. وقد صدر

[٣١٨٥] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهدتين متعلقتين بالأوزون – اتفاقية فيينا – المادة ٢ من الاتفاقية

[٣١٨٦] القانون ٣٥٩-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ٣، فقرة ٣ من الاتفاقية

[٣١٨٧] القانون ٣٦٠-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ٨ من الاتفاقية

[٣١٨٨] المرسوم ٩١٣٣-١٩٧٤- إجازة إبرام معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل في قاع البحر

[٣١٨٩] المرسوم ٩٢٢٨-١٩٧٤- إجازة إبرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مستثمري السفن الذرية والبروتوكول الملحق بها

[٣١٩٠] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهدتين متعلقتين بطبقة الأوزون- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون- الديباجة

[٣١٩١] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهدتين متعلقتين بطبقة الأوزون- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون- المادة ٢ من الاتفاقية

[٣١٩٢] القانون ٣٦٠-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥-المادة ٨ من الاتفاقية

[٣١٩٣] القانون ٣٦٠-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٩ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

البروتوكول المذكور، المعروف بـــ"بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية". يتمثل هدف هذا البروتوكول بالمساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان نقل، ومناولة واستخدام الكائنات الحية المعدلة، الناشئة عن التكنولوجيا الاحيائية الحديثة، التي يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان، ومع التركيز بصفة خاصة على النقل عبر الحدود.

تمّ تفصيل أحكام البروتوكول المذكور في التقرير المتعلق بالتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي، ولكن، لا بدّ من الإشارة في هذا الإطار إلى أن البروتوكول المذكور ينص على وجوب إصدار الدول الأعضاء فيه تشريعات معينة تنفيذاً لأحكامه. لم ينضمّ لبنان بعد إلى بروتوكول قرطاجنة ولكنه في صدد الانضمام إليه، وتعدّ الجهات المعنية التشريعات المناسبة بهدف التطبيق السريع والفعال لأحكامه عندما ينضمّ إليه.

الفصل الثالث: المواد النووية

نظراً للأخطار الناجمة عن المواد والأسلحة والحوادث النووية، أبرم لبنان العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع[٣١٩٤]، [٣١٩٥]، [٣١٩٦]، [٣١٩٧]، [٣١٩٨]، [٣١٩٩].

بشكل عام، إن هدف هذه الاتفاقيات يتمحور حول إدراك المجتمع الدولي وجود أنشطة نووية يجري تنفيذها في عدد من الدول، وبالتالي، ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لتأمين مستوى عال من الأمان في الأنشطة النووية، لمنع وقوع حوادث نووية والتقليل، إلى أدنى حدّ، من عواقب مثل هذه الحوادث في حال وقوعها.

إن انضمام لبنان إلى هذه الاتفاقيات يعزز مفهوم مبدأ الاحتراس، ولكن معظم هذه المعاهدات قد لا تشكل أولوية بالنسبة للبنان.

الفصل الرابع: الأدوية الزراعية

إن منع استعمال بعض أنواع الأدوية أو المبيدات الزراعية أو تنظيم استعمالها بسبب الأضرار المحتملة التي قد تسببها للبيئة ولصحة البشر يتماشى مع مبدأ الاحتراس.

لقد تضمنت النصوص القانونية أحكاماً تتعلق بالمهن المرتبطة باستيراد الأدوية الزراعية وبيعها وتوضيبها وتحضيرها وصنعها واستعمالها[٣٢٠٠]. وقد أنشئت في وزارة الزراعة لجنة فنية، تدعى لجنة الأدوية الزراعية، تتألف من مندوبين عن الإدارات المعنية والمصالح ومن أخصائيين علميين ومن المهن المتعلقة باستيراد الأدوية الزراعية وبيعها وتوضيبها وصنعها، بالإضافة إلى مندوب مهندس زراعي يمثل إحدى النقابات أو التعاونيات الزراعية ورئيس دائرة الصيدلة النباتية[٣٢٠١]؛ تتولى هذه اللجنة، من ضمن ما تتولاه، درس الأخطار على الإنسان والحيوان والنبات والطيور والحشرات النافعة، الناجمة عن استعمال بعض الأدوية الزراعية المرخص بها، واقتراح مطلق التدابير الكفيلة بتفاديها ومكافحتها[٣٢٠٢]. بالرغم من وجود نصوص تنظم تجارة الأدوية الزراعية، فإن لجنة الأدوية الزراعية التي أوليت دوراً مهماً لا تجتمع بشكل منتظم، مما يحدّ من فعالية التدابير المنصوص عليها في التشريع اللبناني.

[٣١٩٤] المرسوم ٩١٣٣-١٩٧٤- معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الجماعي في قاع البحر والمحيطات وفي باطنها
[٣١٩٥] القانون ٤٨٢-١٩٩٥- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمان النووي الموقعة في فيينا- النمسا، في ١٩٩٥/٣/٧
[٣١٩٦] القانون ٥٦٥-١٩٩٦- الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية
[٣١٩٧] القانون ٥٦٦-١٩٩٦- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
[٣١٩٨] القانون ٥٧٥-١٩٩٦- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تقديم المساعدة في حال وقوع حادث نووي
[٣١٩٩] القانون ٦٣٣-١٩٩٧- الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية
[٣٢٠٠] المرسوم ١٣٥٢٨-١٩٩٨- النصوص التنظيمية لتجارة الأدوية الزراعية- المادة ١
[٣٢٠١] المرسوم ١٣٥٢٨-١٩٩٨- النصوص التنظيمية لتجارة الأدوية الزراعية- المادة ٤
[٣٢٠٢] المرسوم ١٣٥٢٨-١٩٩٨- النصوص التنظيمية لتجارة الأدوية الزراعية- المادة ٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء الرابع: مبدأ نشر المعلومات والمشاركة

الباب الأول: تعريف المبدأ

ينص قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على أنه لكل إنسان الحق ببيئة سليمة ومستقرة، ومن واجب كل مواطن السهر على حماية البيئة[٣٢٠٣]، وعليه أن يلتزم بالمبادىء العامة المرتبطة بحماية البيئة[٣٢٠٤].

في هذا الإطار، ومن أجل تمكين المواطن حماية البيئة والمساهمة في تأمين استدامة الموارد الطبيعية، لا بدّ من تزويده بالمعلومات المرتبطة بالبيئة وبالنشاطات التي قد تلحق بها أضراراً؛ من شأن هذه المعلومات تسهيل مشاركة المواطنين في المحافظة على سلامة البيئة. وقد ورد في إعلان ريو (مؤتمر الأرض، ١٩٩٢) بأن الوسيلة المثلى لمعالجة المواضيع البيئية تكمن في تأمين مشاركة كافة المواطنين المعنيين؛ ولكل مواطن الحق بالولوج إلى المعلومات المرتبطة بالبيئة من الإدارات العامة المعنية، بما فيها تلك المتعلقة بالمواد الخطرة، بالإضافة إلى المشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة. على البلدان تسهيل عملية المشاركة هذه من خلال وضع كافة المعلومات تحت تصرف المواطنين.[٣٢٠٥]

يتبين مما تقدم أن مفهومي نشر المعلومات والمشاركة مرتبطان، فالأول يشكل وسيلة لتمكين مشاركة المواطنين. فقد أدرك المشرع اللبناني هذا الارتباط ونصّ على أنه على كل شخص الالتزام بمبدأ المشاركة القاضي بأن:

- يكون لكل مواطن حق الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة؛
- يسهر كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، على سلامة البيئة، ويساهم في حمايتها وأن يبلغ عن كل خطر قد يهددها[٣٢٠٦].

تجدر الإشارة إلى أن بعض الاتفاقيات الدولية، التي انضمّ إليها لبنان، تكرس مبدأ نشر المعلومات والمشاركة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تقضي بأن يقوم الأطراف بالعمل، على الصعيد الوطني، لإتاحة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغيير المناخ وآثاره، ومشاركة الجمهور في تناول تغيير المناخ وآثاره وإعداد الاستجابات المناسبة[٣٢٠٧]، وقد نصّت أيضاً اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة أنه على الأطراف تزويد الجمهور بجميع المعلومات المتاحة عن الملوثات العضوية الثابتة ومشاركة الجمهور في التصدي للملوثات العضوية الثابتة وآثارها على الصحة والبيئة[٣٢٠٨] كما أن هذه المبادىء مكرسة على الصعيد الدولي في معاهدة "آروس" تاريخ ١٩٩٨/٦/٢٥ المتعلقة بالولوج إلى المعلومات، مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات، والحق باللجوء إلى القضاء في المواضيع البيئية، ولكن لم ينضمّ لبنان إليها بعد.

الباب الثاني: تطبيق المبدأ

تعدد القوانين اللبنانية والاتفاقيات الدولية بعض الأساليب الواجب اتباعها لنشر المعلومات المتعلقة بالبيئة على المجتمع المدني. ينص قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على أنه تؤمن مشاركة المواطنين في إدارة البيئة وحمايتها عبر الوسائل التالية:

- الولوج الحر إلى المعلومات البيئية؛
- وضع آليات استشارية على المستويين الوطني والمحلي تضمّ مواطنين وجمعيات يعنون بشؤون البيئة؛
- تطوير التربية البيئية في النظام التربوي الوطني؛
- حملات توعية ومعلومات للمواطنين حول المسائل البيئية؛

[٣٢٠٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٣

[٣٢٠٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤

[٣٢٠٥] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جنيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢)- المبدأ العاشر

[٣٢٠٦] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤

[٣٢٠٧] القانون ٣٥٩-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ٦، فقرة أ (البندان الثاني والثالث) من الاتفاقية

[٣٢٠٨] القانون ٤٣٢-٢٠٠٢ – الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة- المادة ١٠ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تنظيم نشاطات ذات مصلحة عامة في إطار الحماية البيئية؛
- تطوير التكنولوجيات الخاصة بإعادة التصنيع ومراكز التجميع والفرز والتخلص من النفايات، لا سيما على المستوى المحلي؛
- تحضير توجيهات باستعمال التكنولوجيات الخاصة والطاقة والمواد البديلة وبالمحافظة على الموارد الطبيعية ووضع مؤشرات متابعة تشجع الوقاية من التلوث والتقليل منه ومراقبته؛
- على كل شخص واجب إعلام وزارة البيئة عن كل ضرر قد يطال البيئة[٣٢٠٩].

ينصّ القانون المذكور بأنه تحدد بمراسيم أصول تنفيذ نظام مشاركة المواطنين[٣٢١٠]. لم تصدر بعد هذه المراسيم التطبيقية؛ وبغياب آلية منظمة، تبحث الجهات المعنية على النصوص القانونية المبعثرة لتمكينها من نشر المعلومات للجمهور وإعطائه الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات.

يتطرق هذا الباب، بصورة مختصرة، إلى مواضيع التربية والتعليم العالي، المحاضرات وورش العمل، الإعلام، الولوج الحر إلى المعلومات البيئية والآليات المستعملة لاستشارة المجتمع المدني.

الفصل الأول: التربية والتعليم العالي

ينصّ القانون اللبناني على أنه على كل مؤسسة تربوية، ابتدائية، متوسطة، ثانوية، جامعية، عامة كانت أو خاصة، وعلى كل مؤسسة أكاديمية أخرى، أن تدخل ضمن منهاجها، برامج تربوية متعلقة بالبيئة[٣٢١١]؛ وتتولى وزارة البيئة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، تعميم وترسيخ مفهوم وغايات التربية البيئية[٣٢١٢].

بالإضافة إلى ذلك، تولي الاتفاقيات الدولية، التي انضمّ إليها لبنان، أهمية كبرى لهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، ورد في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، على أنه على الأطراف المتعاقدة أن تقوم بتعزيز وتشجيع تفهم أهمية صيانة التنوع البيولوجي والتدابير اللازمة لذلك، وإدراج هذه المواضيع في البرامج التعليمية[٣٢١٣]، كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ على أنه على الأطراف وضع وتنفيذ برامج للتعليم والتوعية العامة بشأن تغير المناخ[٣٢١٤].

تسعى وزارة البيئة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال التوعية والتشديد على أهمية إدخال مادة البيئة في المناهج المدرسية والجامعية؛ وقد تمّ إدخال مادة البيئة في بعض المناهج[٣٢١٥]،[٣٢١٦]، كما تؤمن سبع جامعات لبنانية، في الوقت الحالي اختصاصات بيئية، وعلى سبيل مثال تؤمن هذه الجامعات ضمن الماجيستير في العلوم اختصاصات في إدارة النظم البيئية، الصحة البيئية، التكنولوجيا البيئية، وضمن إجازة الهندسة، اختصاص في الهندسة المدنية والبيئية (تقرير واقع البيئة في لبنان- ٢٠٠٢). بالإضافة إلى ذلك، بدأت أيضاً كليات الحقوق في لبنان بإدخال مادة قانون البيئة في مناهجها. يمكن تفعيل النتائج المتوخاة بمزيد من التنسيق والمشاورات.

الفصل الثاني: المحاضرات وورش العمل

تتولى وزارة البيئة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، تنظيم المؤتمرات والمعارض ذات العلاقة بالبيئة[٣٢١٧]، وذلك بهدف نشر المعلومات لأكبر عدد ممكن من المواطنين؛ ولكن فعالية هذه النشاطات تنحصر بأشخاص وإدارات ومؤسسات محددة معنية نوعاً ما بالموضوع، وبالتالي، لا تشكل الوسيلة الأفضل لنشر المعلومات للجمهور بشكل عام.

[٣٢٠٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٨
[٣٢١٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٩
[٣٢١١] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٦
[٣٢١٢] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧-١٩٩٧- إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ٨
[٣٢١٣] القانون ٣٦٠-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١٣ من الاتفاقية
[٣٢١٤] القانون ٣٥٩-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ٦ من الاتفاقية
[٣٢١٥] المرسوم ٨٤٠٠-١٩٦٧ وتعديلاته- تحديد شروط الانتساب وأنظمة التدريس في مدرسة المراقبة الصحية
[٣٢١٦] قرار وزير التعليم المهني والتقني: القرار ٢١٩-١٩٩٣- تحديد تفاصيل منهج اختصاص الإدارة الفندقية في مستوى الأطر العليا
[٣٢١٧] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٦٦٧-١٩٩٧- إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ٩

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: الإعلام

يلعب الإعلام المرئي والمسموع دوراً مهماً في نشر المعلومات وتوعية المجتمع على المشاكل التي يواجهها لبنان في مجال البيئة؛ وبما أن الإعلام يطال عدداً كبيراً من المواطنين من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية، يجب العمل على تنميته والاستفادة من منافعه.

ينصّ القانون اللبناني على أنه على المؤسسات العامة والخاصة العاملة في ميادين التعليم والتدريب والتربية والأبحاث والإعلام والثقافة، أن تتعاون مع وزارة البيئة والوزارات المختصة على تطوير حملات إعلامية وحملات توعية حول حماية الأوساط البيئية والموارد الطبيعية وتطبيق تقنيات الوقاية[٣٢١٨]، كما أنه على المؤسسات التلفزيونية والإذاعية أن تبث بمعدل ساعة أسبوعياً برامج للتوجيه الوطني وبرامج تربوية وصحية وإرشادية وثقافية دون مقابل[٣٢١٩]. بالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل المثال، ورد في دفاتر الشروط النموذجية للمؤسسات الإعلامية التلفزيونية والإذاعية، من الفئتين الأولى والثانية، بأنه عليها أن تخصص مئة وستة وستين ساعة سنوياً للمجلات المنوعة الثقافية والاجتماعية والرياضية والتوثيقية والتنموية، بما فيها البيئة والصحة العامة[٣٢٢٠]؛ كما ورد أنه يحق لكل مؤسسة تلفزيونية أن تفصل بث برنامجها العام عن إحدى المناطق أو أكثر لبث برامج خاصة بها، ويجب في هذه الحالة، عدم تجاوز مدة البث عشرين ساعة أسبوعياً لكل منطقة وأن يخصص نصف هذه البرامج على الأقل للقضايا التنموية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والبيئية والصحية[٣٢٢١].

يتبين مما تقدم، أن البرامج التي تلزم المؤسسات ببثها هي متنوعة، وبالتالي البرامج المتعلقة بالتوعية البيئية نادرة جداً. بالإضافة إلى ذلك، الأوقات التي يتم البث خلالها غير محددة في النصوص وقد يتمّ البث في أوقات لا تكون فيها نسبة المشاهدين عالية، وتكون فعالية هذه البرامج ضئيلة. تبعاً" لما تقدم، قد يقتضي تعديل النصوص المتعلقة بالإعلام المرئي والمسموع وتحديد الأوقات الواجب تخصيصها حصرياً للأمور البيئية.

الفصل الرابع: الولوج الحر إلى المعلومات البيئية

ينصّ قانون حماية البيئة (٠٢/٤٤٤) على أنه يوضع نظام لإدارة المعلومات المتصلة بالبيئة وطرق حمايتها، يطبق بإشراف وزارة البيئة، ولأي شخص طبيعي أو معنوي معني بالإدارة البيئية والتنمية المستدامة، حق ولوج نظام إدارة المعلومات البيئية؛ ولكل شخص أن يحصل على معلومات موضوعية تتعلق بوضع البيئة، باستثناء المعلومات التي تتصل بالأمن القومي أو بالسرية المهنية، كما يحدد بأنه يجب أن تعطى هذه المعلومات ضمن مهلة شهر، وكل رفض لإعطاء المعلومات المطلوبة يجب أن يكون معللا"[٣٢٢٢]. في الواقع، ينصّ القانون المذكور على وجوب وضع نظام لإدارة المعلومات المتصلة بالبيئة، يطبق بإشراف وزارة البيئة، على أن تحدد طرق تنظيم إدارة المعلومات البيئية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البيئة واستشارة المجلس الوطني للبيئة.

بما أن المرسوم المذكور لم يصدر بعد، فإن الولوج إلى تلك المعلومات ليس بالأمر السهل مما يحول دون تطبيق القانون بشكل فعال.

[٣٢١٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٧

[٣٢١٩] القانون ٣٨٢-١٩٩٤- البث التلفزيوني والإذاعي- المادة ٣٠

[٣٢٢٠] المرسوم رقم ٧٩٩٧-١٩٩٦- تصديق دفاتر الشروط النموذجية للمؤسسات الإعلامية التلفزيونية والإذاعية من الفئتين الأولى والثانية- الفصل الثالث (أولا") من دفتر الشروط

[٣٢٢١] المرسوم رقم ٧٩٩٧-١٩٩٦- تصديق دفاتر الشروط النموذجية للمؤسسات الإعلامية التلفزيونية والإذاعية من الفئتين الأولى والثانية- الفصل الثالث (أولا") من دفتر الشروط

[٣٢٢٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الخامس: الآليات المستعملة لاستشارة المجتمع المدني

ذكر سابقاً بأن القانون اللبناني ينصّ على وجوب وضع آليات استشارية، على المستويين الوطني والمحلي، تضمّ مواطنين وجمعيات يعنون بشؤون البيئة[٣٢٢٣]، كما ينصّ على وجوب تشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي من شأنها تحسين أوضاع البيئة[٣٢٢٤]. تشدد أيضاً الاتفاقيات الدولية على ضرورة إشراك المواطنين في القرارات[٣٢٢٥]، [٣٢٢٦].

لم تنظم بعد الآليات الواجب إتباعها، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الأساليب المتعارف عليها عالميا" في هذا الإطار تتمثل بتفعيل دور الجمعيات البيئية وإطلاعها على التدابير التي تتخذ واستشارتها، بالإضافة إلى جعل مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات علنية وطلب ملاحظات الجهات المعنية من إدارات عامة، شركات خاصة، جمعيات وكافة المواطنين المهتمين وأخذها بعين الاعتبار. بالرغم من عدم وجود آلية تحدد وسائل استشارة المجتمع المدني، فقد تمّ استشارة عددا" كبيرا" من الجهات المعنية في إعداد مشروع مرسوم تقييم الأثر البيئي، بحيث استشارت وزارة البيئة الإدارات العامة المختصة، الجمعيات الأهلية، القطاع الأكاديمي، الشركات الخاصة البيئية، وجميع النقابات والجمعيات ذات الصلة.

إن هذا التنسيق يخلق نوعاً من التبني للمقررات والتدابير التي تتخذ وبالتالي يسهل تطبيقها وفرض احترامها من كافة المواطنين.

الجزء الخامس: مبدأ التعاون

الباب الأول: تعريف المبدأ

إن التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية أمر لا بدّ منه لتنفيذ سياسة حماية البيئة، إن كان على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي.

في ما يتعلق بالتعاون والتنسيق على الصعيد الوطني، ينصّ قانون حماية البيئة على أنه على كل مواطن الالتزام بمبدأ التعاون، الذي يقضي بأن تتعاون السلطات العامة والمحلية والمواطنون على حماية البيئة على كل المستويات[٣٢٢٧]. أما على الصعيد الدولي، فقد أدرك المشرع اللبناني أهمية التعاون مع البلدان الأخرى، وأولى وزارة البيئة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، صلاحية المشاركة في إعداد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة[٣٢٢٨]. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إعلان ريو قد شدّد على أهمية التعاون على الصعيد الدولي حيث ورد أنه على البلدان التعاون بروح شراكة دولية، بهدف الحماية والمحافظة على الصحة العامة والنظام الإيكولوجي[٣٢٢٩]، وأضاف بأن على كافة البلدان التعاون من أجل إنشاء ونشر نظام اقتصادي دولي منفتح وملائم، يولد ازدهار اقتصادي وتنمية مستدامة في كافة البلاد، الأمر الذي من شأنه تفعيل مكافحة مشاكل التدهور البيئي[٣٢٣٠].

[٣٢٢٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١٨

[٣٢٢٤] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧- إحداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ١١

[٣٢٢٥] القانون ٣٥٩-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ٦ من الاتفاقية

[٣٢٢٦] القانون ٤٦٩-١٩٩٥- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥ – المادة ٣ من الاتفاقية

[٣٢٢٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤

[٣٢٢٨] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧- احداث وزارة البيئة- المادة ٢- فقرة ١٠

[٣٢٢٩] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جنيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢)- المبدأ السابع

[٣٢٣٠] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جنيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢)- المبدأ الثاني عشر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الباب الثاني: تطبيق المبدأ

يتجسد مبدأ التعاون على الصعيدين الوطني والدولي بالأمور التالية: إجراء الأبحاث العلمية والدراسات وتبادل المعلومات العلمية والتقنية، تأمين مساعدات مالية وفنية، إنشاء لجان ومجالس مؤلفة من كافة الجهات المعنية بحماية البيئة بشكل عام.

الفصل الأول: إجراء الأبحاث العلمية والدراسات وتبادل المعلومات العلمية والتقنية

لقد ورد في إعلان ريو (مؤتمر الأرض، ١٩٩٢) بأنه على البلدان التعاون أو تقوية القدرات في مجال التنمية المستدامة من خلال تبادل المعلومات العلمية والتقنية، لتسهيل نشر وتبادل التقنيات، بما فيها التقنيات الحديثة[٣٢٣١].

لحظت معظم الاتفاقيات الدولية، التي انضمّ إليها لبنان، ضرورة إجراء الأبحاث العلمية والدراسات وتبادل المعلومات العلمية التقنية. ففي ما يتعلق بحماية التراث العالمي، ورد أنه لتأمين اتخاذ تدابير فعالة ونشطة لحماية التراث الثقافي والطبيعي الواقع في إقليمها والمحافظة عليه وعرضه، تعمل الدول على تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي[٣٢٣٢]، وقد تمّ التطرق إلى هذه المسألة في موضوع حماية طبقة الأوزون، حيث ورد بأنه على الدول تشجيع تبادل المعلومات العلمية، التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية، التجارية والقانونية[٣٢٣٣]؛ وفي مكافحة التصحر، على الدول أن تدمج وتنسق جمع وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات وتعزز التعاون التقني والعلمي في ميداني مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، وذلك عن طريق المؤسسات المناسبة الوطنية دون الإقليمية والإقليمية والدولية[٣٢٣٤]؛ وفي موضوع الأراضي الرطبة، على الدول أن تشجع البحوث وتبادل البيانات والمطبوعات المتعلقة بالأراضي الرطبة وما تحويه من نبات وحيوانات[٣٢٣٥].

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه يجدر على لبنان الاستفادة من أحكام الاتفاقيات المذكورة التي انضمّ إليها والاستفادة من المعلومات العلمية والفنية التي تجريها البلدان المتقدمة لتقوية قدراته في المحافظة على البيئة. في هذا الإطار، تمّ استحداث معاهد للأبحاث ومختبرات، مثل المركز الوطني لعلوم البحار الذي يعنى بدراسة ومراقبة البحر والشواطئ ومصادر الثروة البحرية للمحافظة عليها وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة وتطبيقه، المركز الوطني للاستشعار عن بعد الذي يعتمد على إدخال تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية الحديثة لدراسة مواضيع إنمائية قطاعية مختلفة للبنان وخاصة في ما يعود للموارد الطبيعة وحماية البيئة، ومعهد البحوث الصناعية وغيرها من المعاهد والمختبرات الخاصة.

الفصل الثاني: المساعدات المالية والفنية

إن المجتمع الدولي يدرك أهمية أن توفر للبلدان النامية وسائل فعالة تشمل، في جملة أمور، موارد مالية كبيرة تمكنها من تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية المختلفة. وقد أدخلت في معظم الاتفاقيات أحكام تتعلق بهذا الموضوع، فاعتبرت، في مجال مكافحة التصحر، مثلاً، أنه ينبغي للأطراف أن تأخذ في عين الاعتبار، الاحتياجات والظروف الخاصة للأطراف من البلدان النامية المتأثرة، ولا سيما أقلها نمواً[٣٢٣٦].

إن المساعدات المذكورة تتمثل بمساعدات مالية ومساعدات تقنية؛ ففي ما يتعلق بالمساعدات المالية، تلحظ الاتفاقية المتعلقة بمكافحة التصحر والمذكورة أعلاه تعهد الأطراف من البلدان المتقدمة تعبئة موارد مالية كبيرة، بما في ذلك

[٣٢٣١] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جنيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢)- المبدأ التاسع

[٣٢٣٢] القانون ٣٠-١٩٨٢- الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي المسماة "اتفاقية حماية التراث" التي أقرتها منظمة الأونسكو – المادة ٥ من الاتفاقية

[٣٢٣٣] القانون ٢٥٣-١٩٩٣- الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهدتين متعلقتين بطبقة الأوزون- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون – المادة ٤ من الاتفاقية

[٣٢٣٤] القانون ٤٦٩-١٩٩٥- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ٩٤/١٠/١٥ – المادتان ١٦ و١٧ من الاتفاقية

[٣٢٣٥] القانون ٢٣-١٩٩٩- الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور المائية – المادة ٤ من الاتفاقية

[٣٢٣٦] القانون ٤٦٩-١٩٩٥- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥- المادة ٣ من الاتفاقية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

منح وقروض تساهلية من أجل دعم تنفيذ البرامج الرامية إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف[٣٢٣٧]، أما اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، فهي تنشىء آلية لتوفير الموارد المالية للأطراف من البلدان النامية على أساس المنح أو بشروط تساهلية[٣٢٣٨]. لحظت الاتفاقيات المذكورة أيضاً أهمية توفير مساعدات تقنية للبلدان النامية إذ إن معظمها تضمن ضرورة التعاون على تشجيع تقديم المساعدة الفنية لتيسير المشاركة في تنفيذها، آخذة بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية بشكل خاص[٣٢٣٩].

في هذا الإطار، تمّ تقديم عدة مساعدات مالية وقروض للدولة اللبنانية. فعلى سبيل المثال، أبرمت الدولة اللبنانية اتفاقية قرض مع صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي، وافق بموجبها الصندوق المذكور على إقراض لبنان مبلغاً لا يزيد على ثلاثة عشر مليار واثنين وعشرين مليون ين ياباني كأصل لتنفيذ مشروع الحد من تلوث الشاطىء والإمداد بالمياه[٣٢٤٠]، وتمّ أيضاً إبرام اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مشروع الحد من تلوث الشواطىء اللبنانية وتحديداً، للقيام بواسطة وزارة الطاقة والمياه بتحديث وتوسيع شبكات تكرير المياه المبتذلة ومعالجتها في التجمعات السكنية في كسروان وصيدا وصور[٣٢٤١]، كما أبرمت اتفاقية قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة خمسة وخمسين مليون دولار أميركي بهدف المساعدة على إنهاء التخلص غير الصحي وغير السليم من النفايات الصلبة، تحسين وسائل جمع النفايات والتخلص منها بالإضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بإدارة النفايات الصلبة[٣٢٤٢].

لا بدّ من الإشارة، في هذا الإطار، إلى الدور الهام الذي يلعبه مجلس الإنماء والاعمار في هذا المضمار، إذ يقوم، مع مراعاة التشاور والتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات المعنية بإعداد خطة عامة وخطط متعاقبة وبرامج للإنماء والإعمار واقتراح سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية تنسجم مع الخطة العامة، وذلك ضمن أهداف إنمائية ومالية محددة، كما يقوم بتأمين الاتصال، بواسطة الوزارة المختصة، بالدول والهيئات والمؤسسات والمنظمات في الخارج بشأن جميع المساعدات الاقتصادية والثقافية والتقنية والاجتماعية، ويمول أي مشروع أو برنامج يقرر مجلس الوزراء إحالة أمر تمويله عليه؛ ولهذه الغاية يحق له عقد القروض الداخلية والخارجية[٣٢٤٣].

أما بالنسبة للهبات، فإن عددها ضئيل نسبياً نظراً للصعوبة التي يواجهها لبنان في هذا المجال، وبالرغم من هذه الصعوبات، فقد استطاعت وزارة البيئة تأمين حوالي ملياري وثمانماية مليون ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٣ تمثل هبات من عدد من الجهات المانحة (مثل الاتحاد الأوروبي، المرفق العالمي للبيئة، البنك الدولي، الصندوق المتعدد الأطراف (بروتوكول مونتريال)، الخ.) في مجالات بيئية مختلفة.

أخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أن المساعدات المالية التي منحت للبنان لعبت دوراً كبيراً في السعي إلى حماية البيئة، ولكن كان من الممكن الاستفادة منها بطريقة أكثر فعالية لو كان التخطيط ووضع الأولويات من قبل كافة الجهات المعنية أفضل.

[٣٢٣٧] القانون ٤٦٩-١٩٩٥- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الموقعة في باريس في ١٩٩٤/١٠/١٥- المادة ٢٠ من الاتفاقية

[٣٢٣٨] القانون ٣٦٠-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ٢١ من الاتفاقية

[٣٢٣٩] القانون ٣٥٩-١٩٩٤- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥ – المادة ٤، فقرة ٥، من الاتفاقية

[٣٢٤٠] القانون ٦٦٨-١٩٩٧- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي- اليابان والجمهورية اللبنانية للمساهمة في تمويل مشروع الحد من تلوث الشاطىء والإمداد بالمياه- المادة الأولى، فقرة ١ من الاتفاقية

[٣٢٤١] القانون ٦٧٤-١٩٩٨- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مشروع الحد من تلوث الشواطىء اللبنانية، الموقعة في ١٩٩٦/١٠/٢٢

[٣٢٤٢] القانون ٥٠١-١٩٩٦- الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واتفاقية المشروع المتممة لها الموقعتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/٦ (تمويل مشروع إدارة النفايات الصلبة البيئية)

[٣٢٤٣] المرسوم الاشتراعي ٥-١٩٧٧ وتعديلاته- إنشاء مجلس الإنماء والاعمار- المواد ٢، ٣، ٤ و٦

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: إنشاء لجان ومجالس

أحد أوجه التعاون بين مختلف الجهات المعنية من أجل الحفاظ على البيئة في لبنان يتمثل بإنشاء لجان ومجالس من أجل درس المشاكل المتفرقة وإعطاء اقتراحات وحلول مناسبة.

تنبه المشرع إلى أهمية إنشاء هذه المجالس إذ نصّ على وجوب إنشاء مجلس وطني للبيئة يرأسه وزير البيئة مهمته التقدم باقتراحات وتوصيات لإقرار سياسة بيئية شاملة ومتكاملة واقتراح الخطط الملائمة لتنفيذها وتقديم التوصيات بشأنها[٣٢٤٤]. توسع قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) إذ نصّ على إنشاء مجلس وطني للبيئة من أربعة عشر عضواً، يتمّ تأليفه وتحديد طريقة عمله بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البيئة، على أن يكون التمثيل مناصفة بين الوزارات المعنية بالبيئة وذوي العلاقة من القطاع الخاص (الجمعيات البيئية والخبراء البيئيين وأعضاء نقابات المهن الحرة)؛ وقد أضاف القانون المذكور على الصلاحيات المناطة بالمجلس بمقتضى قانون إحداث وزارة البيئة المهام الاستشارية التالية: التوصية بتحديد الأهداف والأولويات البيئية واقتراح التعديلات على السياسات البيئية، تقييم النتائج البيئية لكل نشاط ذي علاقة بالموارد الطبيعية وإصدار التوصيات اللازمة، تنسيق توجهات المؤسسات والإدارات والوزارات المعنية بحماية البيئة بالإضافة إلى التوصية بتعديل القوانين والأنظمة والمواصفات والمعايير والمقاييس النوعية الوطنية الخاصة بحماية البيئة وثوابتها[٣٢٤٥]. لم يصدر بعد المرسوم المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للبيئة. أما في ما يتعلق بالمقالع والكسارات، فقد تمّ إنشاء مجلس في وزارة البيئة يسمى المجلس الوطني للمقالع، يرأسه وزير البيئة وتتمثل فيه الوزارات المعنية (وزارة الأشغال العامة والنقل- المديرية العامة للتنظيم المدني، وزارة الداخلية والبلديات- المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، وزارة الطاقة والمياه، وزارة الصحة العامة، وزارة الدفاع الوطني، وزارة المالية- مديرية المالية العامة، وزارة الزراعة- مديرية التنمية الريفية، وزارة الثقافة- المديرية العامة للآثار)[٣٢٤٦] وتمّ تحديد صلاحياته[٣٢٤٧] (لمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقرير البناء والبيئة).

بالإضافة إلى المجلس الوطني للبيئة والمجلس الوطني للمقالع المتعلقين حصرياً بالبيئة، نشأت مجالس متفرقة تتولى، من ضمن مهامها، البحث في بعض الأمور البيئية. بالفعل، وعلى سبيل المثال أنشىء مجلس أعلى للتنظيم المدني الذي يضمّ بين أعضائه مدير عام وزارة البيئة أو من ينتدبه من موظفي الفئة الثانية على الأقل في وزارة البيئة، وهو الجهاز المختص في شؤون التنظيم المدني والقروي[٣٢٤٨]، كما أنشىء مجلس صحي في كل محافظة مهمته تقديم اقتراحات للمحافظ حول ما يجب اتخاذه من التدابير لتحسين الحالة الصحية في جميع أنحاء المحافظة وبيان الرأي بشأن رخص المؤسسات المصنفة، يتألف من ممثلين من الوزارات المعنية ومن بينها وزارة البيئة[٣٢٤٩]، وأنشئت في وزارة الزراعة، كما ذُكر سابقاً لجنة فنية تدعى "لجنة الأدوية الزراعية" تضمّ مندوباً عن وزارة البيئة[٣٢٥٠].

وتجدر الإشارة إلى أن الدور الذي يمكن أن تلعبه اللجان والمجالس المتعددة قد يساهم في الحفاظ على البيئة من خلال تبادل الآراء والخبرات؛ ولكن، وللأسف، في الواقع البعض منها لم يتألف بعد، والبعض الآخر لا يلتئم بصورة منتظمة، مما يعطل سير وفعالية العمل.

[٣٢٤٤] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧- إحداث وزارة البيئة- المادة ٣
[٣٢٤٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادتان ٦ و٧
[٣٢٤٦] المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢- تنظيم المقالع والكسارات- المادة ٥
[٣٢٤٧] المرسوم ٨٨٠٣-٢٠٠٢- تنظيم المقالع والكسارات- المادة ٦
[٣٢٤٨] المرسوم الاشتراعي ٦٩-١٩٨٣ وتعديلاته- التنظيم المدني- المادتان ١ و٢
[٣٢٤٩] المرسوم ٩٢٥٩-١٩٥٥ وتعديلاته- إنشاء مجلس صحي في كل محافظة- المادتان ١ و٢
[٣٢٥٠] المرسوم ١٣٥٢٨-١٩٩٨- النصوص التنظيمية لتجارة الأدوية الزراعية- المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجزء السادس: مبادىء عامة متفرقة

الباب الأول: مبدأ الملوث - يدفع

يعتبر المجتمع الدولي أنه من واجب الدول السعي إلى تعميم مفهوم كلفة حماية البيئة، ومن أجل ذلك، اللجوء إلى وسائل اقتصادية، بموجب المبدأ الذي يقضي بتحميل الملوث كلفة التلوث الناجم عن نشاطه دون أن يؤثر هذا الأمر على التجارة الدولية وعلى تشجيع الاستثمارات[٣٢٥١].

في هذا الإطار، ينصّ القانون اللبناني على أنه على كل شخص أن يلتزم بمبدأ "الملوث- يدفع" الذي يقضي بأن يتحمل الملوث تكاليف التدابير الوقائية ومكافحة التلوث وتقليصه[٣٢٥٢]. يتبين من هذا التعريف، أن المبدأ لا يطبق فقط بشأن التدابير الوقائية التي ينبغي على كل ملوث اتخاذها، بل يشمل أيضاً التعويض المترتب على الملوث لاحقاً.

وبعد، فإن كافة التشريعات البيئية ترتكز على تحميل الملوث تكاليف التدابير الوقائية التي تلزمه بها؛ بالفعل، إن دراسات التقييم البيئي المتكامل وتقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي تتطلب مصاريف معينة تلقى على عاتق الملوث، كما أن فرض معايير ومواصفات بيئية إلزامية يؤدي إلى تحميل القائم بنشاط معين التكاليف الضرورية للالتزام بتلك المعايير، بالإضافة إلى الرقابة الذاتية والتدقيق البيئي. تتضمن أيضاً القوانين البيئية في العالم تدابير تهدف إلى الوقاية من الأضرار التي تلحق بالبيئة ومعالجتها في آن معاً: فإن فرض رسوم وضرائب إضافية على القائمين بنشاط ملوث يدفع صاحب نشاط معين إلى مراقبة نسبة التلوث التي يحدثها من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تحميل الملوث نتائج أعماله المضرة بالبيئة. تجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن بعض البلدان تطبق نظام فرض رسوم على الملوثات المنبعثة في الهواء أو المصروفة في المياه. الا أن القانون اللبناني لم ينص على أية رسوم أو ضرائب إضافية على القائمين بنشاط ملوث.

يشمل أيضاً تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" إلزام الملوث بالتعويض أو بإزالة الضرر؛ وقد ركزت القوانين اللبنانية على هذه الوسيلة بالرغم من أنها ليست الأفضل، لأنه، كما سبق وذكر سابقاً، إن الأضرار التي تصيب البيئة غالباً ما يكون من الصعب معالجتها.

هذا، وبشكل عام، تركز القوانين اللبنانية على تنظيم أساليب فرض تعويض أو إلزام القائم بنشاط ملوث بإصلاح الضرر. بالفعل، إن كل انتهاك للبيئة يلحق ضرراً بالأشخاص أو بالبيئة يسأل فاعله بالتعويض المتوجب[٣٢٥٣]. بالإضافة إلى ذلك، يلزم المسؤولون عن أي ضرر يطال البيئة بسبب أعمال منجزة من دون تصريح أو بصورة مخالفة للأحكام القانونية والنظامية النافذة باتخاذ كل التدابير التي تؤدي إلى إزالة الضرر على نفقتهم الخاصة، والنفقات التي تتخذها السلطات المختصة لمنع كل ضرر يطال البيئة، تكون على عاتق المسؤول عن هذا الضرر[٣٢٥٤]. ويقضي القانون، أنه، بالإضافة إلى تطبيق العقوبات الجزائية، تبقى الإدارات والسلطات المختصة مخولة، بعد إنذار خطي تبلغه بالطريقة الإدارية إلى المخالف، اتخاذ كل أو بعض التدابير الإدارية التالية بحقه:

- فرض شروط خاصة للسماح بمتابعة تنفيذ نشاط معين، فضلاً عن تدابير وقائية ومراقبة ذاتية وتدقيق بيئي، بصورة مستمرة، وتعليق الترخيص العائد لهذا النشاط إلى حين التقيد بالشروط الخاصة والتدابير المذكورة؛
- منع نشاط معين بسبب أخطار جسيمة يسببها للبيئة، وإلغاء الترخيص العائد له وإقفال المؤسسة؛
- أعمال الإصلاح كإزالة التلوث وإعادة التشجير وصيانة الأماكن على نفقة المخالف؛
- فرض الإلزامات والغرامات؛
- كل تدبير آخر يهدف إلى الوقاية أو إلى الحد من كل ضرر يصيب البيئة[٣٢٥٥].

[٣٢٥١] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريو دي جنيرو، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢)- المبدأ السادس عشر

[٣٢٥٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤

[٣٢٥٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥١

[٣٢٥٤] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٢

[٣٢٥٥] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٧

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إضافة إلى ذلك، عاد المشرع ونصّ على البعض من هذه التدابير في مواضيع معينة مرتبطة بالبيئة؛ فعلى سبيل المثال، في موضوع حماية الهواء ومكافحة الانبعاثات والضجيج، نصّ القانون على وجوب الالتزام بالمعايير الوطنية لنوعية البيئة[٣٢٥٦]؛ وأضاف بأن كل شخص طبيعي أو معنوي يخالف أحكام هذه المواد، ينذر من قبل السلطة المحلية المختصة التي تتولى إبلاغ وزارة البيئة والوزارات أو الإدارات المختصة صورة عن الإنذار، وفي حال لم يتقيد المخالف بمضمون الإنذار، لوزير البيئة أن يتخذ كل التدابير القانونية الهادفة إلى وقف النشاط الملوث للبيئة الهوائية بعد تحديده[٣٢٥٧]. كما أنه، في ما يتعلق بالمنشآت، ينصّ القانون على أنه عندما يكون استثمار إحدى المنشآت المصنفة مصدر ضرر لأحد عناصر البيئة، على السلطة المحلية أن تحيط وزارة البيئة علماً بالأمر لإجراء التحقيق المطلوب، وتنذر السلطة المحلية المستثمر بضرورة اتخاذ التدابير الضرورية كافة للوقاية من هذا الخطر أو للتخلص منه وذلك على نفقته الخاصة. وفي حال عدم التزام المستثمر بمضمون الإنذار خلال المهلة المحددة فيه، تطبق عليه التدابير والعقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء؛ ولوزير البيئة المباشرة بأي تحقيق يرمي إلى مراقبة انعكاس نشاط المنشأة على البيئة. وله، بعد إنذار المستثمر وبدون إنذار في الحالات الطارئة، أن يتخذ التدابير اللازمة لحماية البيئة، على نفقة المستثمر[٣٢٥٨]؛ وبشأن المواد الكيمائية الضارة أو الخطرة، تضبط المواد الجرمية ويمكن إقفال المؤسسة مؤقتاً، كما أنه، عندما تشكل هذه المواد خطراً حقيقياً ومحدقاً، تتولى السلطات المحلية المختصة إتلافها وإلغاء آثارها على نفقة صاحب هذه المواد[٣٢٥٩].

تجدر الإشارة، إلى أنه بالإضافة إلى هذه التدابير والعقوبات المنصوص عليها في قانون حماية البيئة، إن مختلف النصوص المرتبطة بالقطاعات والأوساط المختلفة، والتي تتناولها التقارير الأخرى، تنصّ على تدابير وعقوبات تفرض على الملوث.

أما بعد، وبما أن النصوص القانونية اللبنانية تركز على تحميل الملوث مسؤولية أفعاله وتلزمه بدفع تعويض معين غالباً ما يكون مرتفعاً نظراً لصعوبة إعادة الوضع على ما كان عليه، نصّ قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على أنه على كل من يستثمر مؤسسة مصنفة أو يستعمل مواد كيمائية، ضارة و/أو خطرة أن يوقع عقد ضمان ضد كل المخاطر التي تهدد البيئة[٣٢٦٠]. إن مسألة إجراء عقود ضمان ضد المخاطر التي تهدد البيئة بغاية الأهمية، ويقتضي جعلها إلزامية لكل النشاطات الملوثة. إلا أن عدم صدور المراسيم التطبيقية اللازمة لإنفاذ القانون تؤخر تطبيق هذا المبدأ.

الباب الثاني: مبدأ الاعتماد على المحفزات الاقتصادية والمالية

أثبتت التدابير التحفيزية للالتزام بالشروط البيئية نجاحها في العالم، فبالإضافة إلى ضرورة تطبيق مبدأ "الملوث-يدفع"، تلعب المحفزات الاقتصادية دوراً مهماً في حث الأفراد والجماعات على حماية البيئة.

إضافة إلى ذلك، كرست الاتفاقيات الدولية هذا المبدأ، ونصّ البعض منها على أنه على الأطراف، بالقدر الممكن وحسب الاقتضاء، اعتماد تدابير اقتصادية واجتماعية سليمة، تكون بمثابة حوافز على تشجيع المحافظة على البيئة[٣٢٦١].

أما بعد، فلقد أدرك المشرع اللبناني أهمية اللجوء إلى تلك التدابير ونصّ على وجوب تطبيق مبدأ الاعتماد على المحفزات الاقتصادية كأداة مراقبة وتنظيم من أجل التخلص من كل مصادر التلوث و/أو التخفيف منها وتعزيز سياسة التنمية المستدامة[٣٢٦٢]؛ وأضاف القانون بأن كل من يستعمل تجهيزات وتكنولوجيات تسمح بتفادي أو بتقليص أو بالقضاء على كل أشكال التلوث كما وبمعالجة النفايات وإعادة تصنيعها واستعمالها، يستفيد من تخفيضات على الرسوم الجمركية المتوجبة على هذه التجهيزات والتكنولوجيات بنسبة خمسين بالمئة كحد أقصى وفقاً للشروط والأصول التي تحدد

[٣٢٥٦] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المواد ٢٤، ٢٥ و٢٦
[٣٢٥٧] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٢٧
[٣٢٥٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٣
[٣٢٥٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤٥
[٣٢٦٠] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٥٣
[٣٢٦١] القانون ٣٦٠-١٩٩٤- الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢/٦/٥- المادة ١١ من الاتفاقية
[٣٢٦٢] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تحدد بمرسوم؛ وكل شخص يقوم بنشاطات تحافظ على البيئة يستفيد من تخفيضات على الضرائب التي تتناول هذه النشاطات بنسبة خمسين بالمئة كحد أقصى ووفقاً للشروط والأصول التي تحدد بمرسوم؛ وقد أولى القانون مجلس الوزراء، بناء على اقتراح من وزيري البيئة والمالية والوزير المختص، باعتماد كل تدبير تحفيزي اقتصادي أو مالي آخر[٣٢٦٣].

الجدير ذكره أنه لم تصدر بعد المراسيم التطبيقية المنصوص عنها في القانون، ولكن تمّ إعداد مشروع قانون تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ -١٩٥٩ (قانون ضريبة الدخل) من أجل منح دعم مادي للمؤسسات المصنفة الصناعية التي تقوم بإعادة تأهيل مؤسساتها بهدف الالتزام بالمعايير البيئية الوطني، وهو يتبع مجراه القانوني. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير الصناعة والبيئة).

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن المشترع، وفي مواضيع مختلفة، قد لجأ إلى هذا الأسلوب. فقد أولى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات مهمة إعطاء حوافز مالية أو المساهمة في رأسمال شركات مغفلة معنية بإدارة وتنظيم معارض وندوات في لبنان والخارج خاصة بتحفيز السياحة وبالمواد والسلع الزراعية و/أو الصناعية و/أو التحويلية وغيرها اللبنانية المنشأ[٣٢٦٤]. وفي ما يتعلق بالسياحة، تعفى من الرسوم الجمركية بعض المواد المستوردة من قبل الفنادق، ضمن شروط محددة[٣٢٦٥،٣٢٦٦]. يمكن أيضا" للبلديات، من خلال تصدرها، تخفيض الرسوم البلدية عن القيمة التأجيرية بنسبة لا تقل عن عشرة بالمئة عن المنازل الواقعة على الطرق الدولية والرئيسية التي تزين بالأزهار المغروسة كامل شرفاتها وواجهات حدائقها المطلة على الطرق المذكورة[٣٢٦٧]. (للمزيد من التفاصيل يراجع القارئ تقرير السياحة والبيئة).

الباب الثالث: مبدأ تفادي تدهور الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي

ينص قانون حماية البيئة (٤٤٤-٢٠٠٢) على أن يلتزم كل شخص بمبدأ تفادي تدهور الموارد الطبيعية، وأن تتفادى كل النشاطات التسبب بأية أضرار غير قابلة للتصحيح في ما يخصّ الموارد الطبيعية كالماء والهواء والتربة والغابات والبحر والأنهر وغيرها، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمبدأ الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يقضي بأن تتفادى النشاطات كافة إصابة المكونات المختلفة للتنوع البيولوجي بضرر[٣٢٦٨].

يتطرق هذا الباب إلى مبدأ الحفاظ على التنوع البيولوجي، كون مبدأ تفادي تدهور الموارد الطبيعية واسع جداً ويتعلق بحماية البيئة بشكل عام.

في سبيل الحفاظ على التنوع البيولوجي، تتولى وزارة البيئة، بالتنسيق مع الإدارات المعنية، تحديد أنواع الحيوانات والطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد وأماكنه، كذلك أنواع الطيور والحيوانات والأسماك والنباتات المهددة بالانقراض وكيفية حمايتها[٣٢٦٩]، كما تتولى الوزارة تصنيف المناظر الطبيعية وتحديد مواقع إنشاء المحميات الطبيعية على أنواعها واقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بحمايتها وإدارتها[٣٢٧٠]، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء حدائق أو منتزهات على الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والبلديات[٣٢٧١].

[٣٢٦٣] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٢٠
[٣٢٦٤] القانون ٣٦٠-٢٠٠١- تشجيع الاستثمارات في لبنان- المادة ٦
[٣٢٦٥] المرسوم ١٣٩٠٨-١٩٥٦- تحديد شروط اعفاء المواد المستوردة من قبل الفنادق من الرسوم الجمركية
[٣٢٦٦] المرسوم ١٥٢٩٥-١٩٦٤- نظام الاعفاءات الفندقية من الرسوم الجمركية
[٣٢٦٧] المرسوم ٨٧٣٥-١٩٧٤- المحافظة على النظافة العامة- المادة ١٠
[٣٢٦٨] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ٤
[٣٢٦٩] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧- احداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ٧
[٣٢٧٠] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧- احداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ١٢
[٣٢٧١] القانون ٢١٦-١٩٩٣ المعدل بالقانون ٩٧/٦٦٧- احداث وزارة البيئة- المادة ٢ فقرة ١٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تطبيقاً لهذه الأحكام، تمّ إنشاء سبع محميات قانونية بموجب قوانين[٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧] بالإضافة إلى إنشاء محمية بموجب قرار صادر عن وزير البيئة[٣٢٧٨]، كما تمّ تصنيف عدة مواقع طبيعية (للمزيد من التفاصيل يراجع القارىء تقريري التربة، والتنوع البيولوجي والإرث الطبيعي).

الخلاصة

تبين مما تقدم أن حماية البيئة ترتكز على مبادىء قانونية واضحة وهي مكرسة في الاتفاقيات الدولية وفي القانون اللبناني. كما أن معظم هذه المبادىء ترتكز على الوقاية من الأضرار التي قد تصيب البيئة، لأن الوقاية هي الوسيلة الأفضل لتعزيز الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية وتأمين إطار حياة سليمة ومستقرة بيئياً.

بالرغم من تكريس هذه المبادىء في النصوص القانونية، فإنها لا تطبَّق بشكل فعلي لسببين رئيسيين:

- يتطلب تطبيق هذه المبادىء صدور مراسيم تطبيقية لها لتحديد الآلية الواجب إتباعها في كل موضوع، وإن هذه المراسيم لم تصدر بعد؛
- كما يتطلب توعية المواطنين كافة على أهمية حماية البيئة وعلى واجب كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بالأجيال المقبلة. إن الجهات المعنية تبذل الجهود في هذا الاتجاه إلا أن المسيرة ما زالت طويلة لتحقيق الأهداف المرجوة.

إن هذه المبادىء التي أثبتت فعاليتها في العالم يمكن أن يكون تطبيقها أفضل وأكثر فعالية في لبنان، مما يجعل هدف الوقاية من كل أشكال التدهور والتلوث والأذية وكبحها وتعزيز الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية وتأمين إطار حياة سليمة ومستقرة بيئيا"[٣٢٧٩] تحدياً مستمراً.

[٣٢٧٢] القانون ٥٣٢-١٩٩٦- انشاء محمية طبيعية (أرز الشوف)
[٣٢٧٣] القانون ٧٠٨-١٩٩٨- انشاء محمية شاطىء صور الطبيعية في جفتلك- رأس العين- منطقة صور العقارية
[٣٢٧٤] القانون ٩-١٩٩٩- انشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية
[٣٢٧٥] القانون ١٠-١٩٩٩- انشاء محمية طبيعية في اليمونة
[٣٢٧٦] القانون ١١-١٩٩٩- انشاء محمية طبيعية في بنتاعل
[٣٢٧٧] القانون ١٢١-١٩٩٢- انشاء محميتين طبيعتين(في بعض الجزر أمام شاطىء طرابلس، وفي مشاع حرج اهدن)
[٣٢٧٨] قرار وزير البيئة: القرار ١٤- ١٩٩٥- انشاء محمية طبيعية "كرم شباط"
[٣٢٧٩] القانون ٤٤٤-٢٠٠٢- قانون حماية البيئة- المادة ١

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

لائحة النصوص المستخدمة في كتاب وضع نظام
استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها في لبنان ٢٠٠٤

الفهرس

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com